

حاشية ابن عبد السلام

رد المحتار على الدر المختار

محمد أمين بن عمر الشريفي ابن عبد السلام

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

محقق: نضرة زعلق عليه ثلة من الباحين بإسراف

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس مجمع الفقه الإسلامي - جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية

قدم له

فضيلة الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

فضيلة العلامة الشيخ
عبد الرزاق الحلبي

طبعة مقابلة على ثلاث نسخ خطية منقولة عن أصل المؤلف
مع توثيق النصوص في مصادرها المخطوطة والمطبوعة
«مضافاً إليها تفريرات الترافعي في مواضعها من الأبحاث»

يمتاز هذا الجزء بتوثيق نقول المؤلف
فيما يزيد على خمسين مخطوطاً جديداً



دمشق - سورية

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

مجمع الفقه الإسلامي بدمشق
سلسلة البحر والدراسات

الجزء الثاني
والعشرون

قسم
المعاملات

كتاب
الحظر والإباحة
كتاب
إحياء الموات
كتاب الأشربة
كتاب الصيد
كتاب الرهن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حاشية ابن سبويه
رد المختار على الدر المختار



كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة لـ:

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



بموجب اتفاق خطي مع المحقق

طيلة مدة العقد

دار السلام

الطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، ١٧٨٤ - ١٨٣٦.
حاشية ابن عابدين «رد المحتار على الدر المختار»: تأليف: محمد أمين بن عمر [ابن عابدين - مستعار]؛ حقق نصوصه
وعلق عليه: حسام الدين بن محمد صالح فرفور؛ قدم له: عبد الرزاق الحلبي، محمد سعيد رمضان البوطي. القاهرة:
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢٢ م. مج ٢٤؛ ٢٢ سم.
في رأس العنوان: مجمع الفتح الإسلامي بدمشق، شعبة البحوث والدراسات. المحتويات: قسم المعاملات: كتاب الحظر
والإباحة - كتاب إحياء الموات - كتاب الأشربة - كتاب الصيد - كتاب الرهن.

١ - الفقه الحنفي.

٢ - العبادات (فقه إسلامي).

أ - فرفور، حسام الدين بن محمد صالح (محقق ومعلق).

ب - الحلبي، عبد الرزاق (مقدم).

ج - البوطي، محمد سعيد رمضان (مقدم مشارك).

د - العنوان ٢٥٨، ١

رقم الإبداع ٢٠٢٢/٢٥٠٤٢ التقييم الدولي I.S.B.N 978 - 977 - 717 - 701 - 6

بطاقة فهرسة: فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية.

الطبعة الأولى لدار السلام

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق
الطبع والتصوير والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خطي من:

دار الثقافة والتراث، دمشق - سورية

هاتف: ٢٢٤٠٧٣٩ (+٩٦٣١١) تليفاكس: ٤٧٣٤٨٦٨ (+٩٦٣١١) جوال: ٩٣٣٢٠٩٠١٨ (+٩٦٣)

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -

الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (+٢٠٢)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (+٢٠٢)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين -

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (+٢٠٣)

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

القاهرة: ص.ب ٧٠٣٩ - م. نصر - الرمز البريدي ١١٤٧١

البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com



دار السلام

الطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م
وحصلت على جائزة أفضل
ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية
١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عشر
الجائزة تشجيعاً لعقد ثالث
مضى في صناعة النشر حينها.

المشرف على التَّحقيق

الدكتور حسام الدين بن محمَّد صالح فرفور

رئيس مجمع الفتح الإسلامي - جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية

شارك في التَّحقيق

د. أحمد سامر القباني	د. خضر شحرور	الشيخ محمد جمعة المحمَّد	رامز القباني
أحمد الطرشان	عبد القادر بلَّمو	غسان الخباز	المعتصم بالله ليلا
محمد سالم المحمَّد	أحمد ناصر الدين	عمار أسعد	مجد الدين حميدي
أحمد شقرة	محمد السراقبي	نور الدين السقرق	

ساعد في بعض الأعمال العلميَّة

قتيبة القباني	معاذ الحموي	عبادة القباني	محمد النابلسي
عبد الله عبيد	محمد الحسين الخضر	برهان اللوش	محمد أويس زيتون
محمد الخرقى	محمد عبد الهادي القادري	حمزة الحايك	

خرج أحاديثه

د. عمر نشوقاتي

الإدارة والمتابعة

محمد ضياء الدين فرفور

علاء الدين فرفور

﴿فصل في البيع﴾

(كُرِّهَ بَيْعُ الْعَذْرَةِ رَجِيعِ الْآدَمِيِّ (خالصةً).

(لا) يُكْرَهُ - بل يَصَحُّ - بَيْعُ (السَّرْقَيْنِ)

﴿فصل في البيع^(١)﴾

[٣٣١٧٤] (قوله: كُرِّهَ بَيْعُ الْعَذْرَةِ) بفتح العين وكسر الدال، "فَهَسْتَانِي"^(٢). والكراهة لا تقتضي البطلان، لكن يُؤْخَذُ مِنْ مَقَابِلَتِهِ بِقَوْلِهِ^(٣): ((وَصَحَّ مَخْلُوطَةً)) أَنَّ بَيْعَ الْخَالِصَةِ بَاطِلٌ، وَبِهِ صَرَّحَ "الْفَهَسْتَانِي"^(٢). وفي "الهداية"^(٤) إشارة إليه، ونقله في "الدر المنقبي"^(٥) عن "البرجندي"^(٦) عن "الخزائنه"^(٧). وقال^(٨): ((وكذا بيع كل ما انفصل عن آدمي كشعر وظفر؛ لأنه جزء آدمي، ولذا وجب دفعه^(٩)) كما في "التمرتاشي"^(١٠) وغيره)).

[٣٣١٧٥] (قوله: بل^(١١) يَصَحُّ بَيْعُ السَّرْقَيْنِ) بالكسر: معرَّب سَرَكَيْنِ، بالفتح، ويُقال: سَرَجَيْنٌ، بالجيم^(١٢).

- (١) نقول: في هذا الفصل مسائل متفرقة من كتاب الحظر والإباحة. فكان الأولى أن يترجم بما كما يفيد كلام العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى في أول: "فصل في الشَّرْكَةِ الفاسدة ٣٣٥/١٣.
- (٢) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٧٦/٢.
- (٣) في الصفحة الآتية.
- (٤) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩١/٤. وعبارتها: ((ويجوز بيع المخلوط، هو المروي عن محمد، وهو الصحيح، وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح)).
- (٥) "الدر المنقبي": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٥٤٦/٢ (هامش "مجمع الأثر").
- (٦) "شرح النقاية": كتاب الكراهية ق ٣٣٨/أ.
- (٧) "خزائنه المفتين": كتاب الكراهية ق ٢٨٨/أ.
- (٨) أي: في "الدر المنقبي".
- (٩) سيأتي تمام الكلام على حكم تقليم الأظفار وحلق الشعر ودفعهما في المقولة [٣٣٣٧٣] قوله: ((ويستحب قلم أظافيره)).
- (١٠) أي: في "شرحه على الجامع الصغير"، وانظر تعليقنا المتقدم ٥١٦/١.
- (١١) في "ب": ((هل)) بالهاء، وهو خطأ طباعي.
- (١٢) انظر "تاج العروس": مادة ((سرق)).

أي: الرِّبْل، خلافاً لـ "الشَّافعي"^(١). (وصحَّ) بيعُها (مخلوطةً بترابٍ أو رَمادٍ غلبَ عليها).....

[٣٣١٧٦] (قوله: أي: الرِّبْل) وفي "الشُّرْبَلَالِيَّة"^(٢): ((هو رَجِيْعٌ ما سِوى الإنسان)).
 [٣٣١٧٧] (قوله: غلبَ عليها) كذا قيَّدهُ في موضعٍ من "المحيط"^(٣)، و"الكافي"^(٤)، و"الظَّهيريَّة"^(٥)، وأطلقه في "الهداية"^(٦)، و"الاختيار"^(٧)، و"المحيط"^(٨)، فإِما أن يُحمَلَ المطلقُ على المقيَّد، أو يُحمَلُ^(٩) على الرِّوایتين، أو على الرُّخصة والاستحسان، لكنَّ في "زيادات العتَّابي"^(١٠): ((أنَّ المطلقَ يجري على إطلاقه إلَّا إذا قام دليلُ التَّقْييدِ نصّاً أو دلالةً))، فاحفظه؛

﴿فصل في البيع﴾

(قوله: أو على الرُّخصة والاستحسان) أي: المطلقُ على الرُّخصة، والمقيَّد على الاستحسان.

(١) انظر "الوسيط في المذهب": كتاب البيع - باب أركان البيع - الركن الثالث في المعقود عليه ١٧/٣. على أنَّه يجوزُ عندهُ رحمه الله نقلُ اليد، قال في "التَّهذيب": كتاب البيوع ٥٦٤/٣: ((كلُّ كلبٍ جازَ اقتناؤه تجوزُ الوصيةُ به على طريقِ نقلِ اليد، لا على طريقِ نقلِ الملك، كالسَّرقين)).

(٢) "الشُّرْبَلَالِيَّة": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣١٨/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب البيوع - الفصل السادس فيما يجوز بيعه وما لا يجوز - نوع آخر في بيع المحرمات ٣٣٤/٩.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الكراهية - الفصل الخامس في البيع والاحتكار والإجارة وغيرها ق ٤٥٠/أ.

(٥) لم نقف على المسألة في مخطوطة "الظَّهيريَّة" التي بين أيدينا.

(٦) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩١/٤.

(٧) "الاختيار": كتاب الكراهية - فصل في الاحتكار ١٦٢/٤.

(٨) "المحيط البرهاني": كتاب الكراهية والاستحسان - الفصل السابع والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير ١٠٢/٨.

(٩) في "ك": ((أو يحمل)).

(١٠) "زيادات العتَّابي": كتاب الإيمان - باب: اليمين تكون على ما في الملك ثم تبطل ق ١٩/ب بتصرف. وهو شرح

أبي نصر - وقيل: أبو القاسم - أحمد بن محمد بن عمر العتَّابي البخاري (ت ٥٨٦هـ) على "الزيادات" للإمام محمد

("كشف الظنون" ٩٦٣/٢، "الجواهر المضية" ٢٩٨/١).

في الصَّحِيحِ (كما صَحَّ الانتفاع بمخلوطها) أي: العذرة، بل بها خالصةً على ما صَحَّحَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(١) وغيره، خلافاً لتصحيح "الهداية"^(٢)، فقد اختلفَ التَّصْحِيحُ. وفي "الملتقى"^(٣): ((أَنَّ الانتفاعَ كالبيع))، أي: في الحُكْمِ، فافهم. (وجاز أخذُ دينٍ على كافرٍ من ثمنِ خمرٍ)

فإنَّه للفقيه ضروريٌّ، "فَهْستاني"^(٤).

[٣٣١٧٨] (قوله: في الصَّحِيحِ) قيدَ لقوله: ((وصحَّ بيعُها مخلوطاً)). وعبارَةُ متنِ "الإصلاح"^(٥): ((وصحَّ في الصَّحِيحِ مخلوطاً)). وعبارَةُ "شرحهِ"^(٥): ((قال في "الهداية"^(٦)): وهو ٢٤٦/٥ المرويُّ عن "محمَّدٍ"، وهو الصَّحِيحُ)) اهـ، فافهم.

[مطلب: قولُ الفقيه (فافهم) تنبيهٌ على حُكْمٍ شرعيٍّ دقيقٍ يفهم بالاستنباط]

[٣٣١٧٩] (قوله: وفي "الملتقى" إلخ) الظاهر: أنَّه أشارَ بنقلِهِ إلى أنَّ تصحيحَ الانتفاعِ بالخالصةِ تصحيحٌ لجوازِ بيعِها أيضاً^(٧)، وقوله: ((فافهم)) تنبيهٌ على ذلك. [٣٣١٨٠] (قوله: من ثمنِ خمرٍ) بأنَّ باعَ الكافرُ خمرًا، وأخذَ ثمنَها، وقضى به الدَّينَ.

(قوله: الظاهر: أنَّه أشارَ بنقلِهِ إلى أنَّ تصحيحَ الانتفاعِ بالخالصةِ تصحيحٌ لجوازِ بيعِها أيضاً) خلافاً للظاهر، بل الظاهر: أنَّه أراد - كما في "شرحهِ" لـ "شيخي زاده" - : ((أَنَّ ما كان يبيعه غيرَ جائزٍ يكونُ الانتفاعُ به غيرَ جائزٍ، وما كان يبيعه جائزاً يكونُ الانتفاعُ به جائزاً)) اهـ. وليس فيه ما يُدُلُّ على تصحيحِ جوازِ البيعِ.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٦/٦.

(٢) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩١/٤.

(٣) "ملتقى الأبحر": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٤٢/٢.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٧٦/٢ بتصرف.

(٥) "إيضاح الإصلاح": كتاب الكراهية - فصل: ينظر الرجل إلخ ٣٠٩/أ.

(٦) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩١/٤.

(٧) انظر "تقريرات الرافعي" لزماماً.

لصحة بيعه (بخلاف) دين على (المسلم) لبطلانه، إلا إذا وكل ذمياً ببيعِهِ فيجوزُ عنده، خلافاً لهما. وعلى هذا لو مات مسلمٌ وترك ثمنَ خمرٍ باعهُ مسلمٌ لا يحلُّ لورثته كما بسطهُ "الزيلعي".

[٣٣١٨١] (قوله: لصحة بيعه) أي: بيع الكافر الخمر؛ لأنها مالٌ متقومٌ في حقِّه، فيملك^(١) الثمن، فيحلُّ الأخذُ منه، بخلاف المسلم؛ لعدم تقوُّمها في حقِّه، فبقِيَ الثمنُ على ملك المشتري.

[٣٣١٨٢] (قوله: باعهُ مسلمٌ) عدلَ عن قول "الزيلعي"^(٢): ((باعه هو))؛ ليشمل ما إذا كان البائع هو المسلم الميت، أو مسلماً^(٣) غيره بالوكالة عنه.

[مطلب: في حكم كسب المغنية والناتحة وصاحب طبلٍ أو مزمارٍ]

[مطلب: في حكم المال الحرام إذا انتقل للورثة]

[٣٣١٨٣] (قوله: كما بسطهُ "الزيلعي") حيث قال^(٤): ((لأنَّه كالمغصوب. وقال في "النهاية"^(٥): قال بعض مشايخنا: كسبُ المغنية كالمغصوب لم يحلَّ أخذه. وعلى هذا قالوا: لو مات رجل^(٦) وكسبه من بيع الباذق^(٧)، أو الظلم، أو أخذ الرشوة يتورَّع الورثة، ولا يأخذون منه شيئاً - وهو أولى بهم - ويردُّونها على أربابها إن عرفوهم، وإلا تصدَّقوا بها؛ لأنَّ سبيلَ الكسبِ الخبيث التَّصدُّقُ إذا تعلَّزَ الرُّدُّ على صاحبه)) اهـ.

لكن في "الهندية"^(٨) عن "المنتقى" عن "محمد" في كسبِ الناتحة وصاحب طبلٍ أو مزمارٍ: ((لو أخذ بلا شرط، ودفعه المالك برضاه فهو حلال))، ومثله في "المواهب"^(٩).

(١) في "ب" و"م": ((فملك)).

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٧/٦، وعبارة: ((باعها هو)).

(٣) في "ب": ((مسلم)).

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٧/٦ بتصرف يسير.

(٥) "النهاية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢/ق ٤١٠/ب.

(٦) في "ب" و"م": ((الرجل))، وما أثبتناه من "الأصل" وك "و" موافق لعبارة الزيلعي و"النهاية".

(٧) الباذق: ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخ فصار مسكراً. وتقدم ذكره في المقالة [٢٨٨٢]، وسيأتي تعريفه في كتاب الأشرية المقالة [٣٣٨٣٠].

(٨) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الخامس عشر في الكسب ٣٤٩/٥ بتصرف.

(٩) "مواهب الرحمن": كتاب الحظر والإباحة - فصل في تعشير المصحف إلخ ٨٩٧-٨٩٨.

وفي "الأشباه" ^(١): ((الْحُرْمَةُ تَنْتَقِلُ مَعَ الْعِلْمِ إِلَّا لِلوَارِثِ،))

وفي "التآرخانية" ^(٢): ((وَمَا جَمَعَ السَّائِلُ مِنَ الْمَالِ فَهُوَ حَبِيبٌ)).

[٣٣١٨٣*] (قوله: وفي "الأشباه" إلخ) قال الشيخ "عبد الوهاب الشعراي" في كتاب "المنن" ^(٣): ((وَمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْحَرَامَ لَا يَتَعَدَّى ذِمَّتَيْنِ ^(٤) سَأَلْتُ عَنْهُ "الشَّهَابُ بْنُ الشَّلْبِي" ^(٥)، فَقَالَ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، أَمَّا مَنْ رَأَى الْمَكَّاسَ يَأْخُذُ مِنْ أَحَدٍ شَيْئاً مِنَ الْمَكْسِ، ثُمَّ يَعْطِيهِ آخَرَ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ مِنْ ذَلِكَ الْآخَرِ فَهُوَ حَرَامٌ)) اهـ.

وفي "الذخيرة" ^(٦): ((سُئِلَ "أَبُو جَعْفَرٍ" عَمَّنْ اكْتَسَبَ مَالَهُ مِنْ أَمْرِ السُّلْطَانِ وَالْغَرَامَاتِ الْحَرَمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هَلْ يَحِلُّ لِمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ طَعَامِهِ؟ قَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ فِي دِينِهِ أَنْ لَا يَأْكُلَ، وَيَسَعُهُ حُكْمًا إِنْ لَمْ يَكُنْ غَضَبًا أَوْ رِشْوَةً)) اهـ.

وفي "الخانية" ^(٧): ((امْرَأَةٌ زَوْجُهَا فِي أَرْضِ الْحَوْرِ: إِذَا أَكَلَتْ مِنْ طَعَامِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَيْنُهُ غَضَبًا، أَوْ اشْتَرَى طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً مِنْ مَالٍ [٤/١٤٦ق/ب] أَصْلُهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ فَهِيَ فِي سَعَةٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالْإِثْمُ عَلَى الزَّوْجِ)) اهـ "حموي" ^(٨).

[٣٣١٨٤*] (قوله: مع العلم) أمّا بدونه ففي "التآرخانية" ^(٩): ((اشْتَرَى جَارِيَةً أَوْ ثَوْبًا وَهُوَ لَغَيْرِ الْبَائِعِ، فَوُطِئَ أَوْ لَبَسَ، ثُمَّ عَلِمَ، رَوَى عَنْ "مُحَمَّدٍ": أَنَّ الْجَمَاعَ وَاللُّبْسَ حَرَامٌ، إِلَّا أَنَّهُ وُضِعَ عَنْهُ الْإِثْمُ. وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ": الْوُطْءُ حَلَالٌ مَا جُوزَ عَلَيْهِ. وَعَلَى الْخِلَافِ لَوْ تَزَوَّجَ وَوُطِّقَهَا فَبَانَ أَثَمًا مَنكُوحَةً الْغَيْرِ)).

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الحظر والإباحة ص ٣٤٤ - بتصرف، نقلاً عن "الخانية" و"الظهيرية".

(٢) "التآرخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الرابع عشر في الكسب ١٨/١٥٨، رقم المسألة (٢٨٣٥٠) عن "النيابغ".

(٣) "لطائف المنن والأخلاق في بيان وجوب التحدث بنعمة الله سبحانه وتعالى على الإطلاق": الباب السادس في جملة من الأخلاق - مطلب في تعظيم لمشايخه وإمامه ١/١٦٥. وتقدم تعريف الكتاب ١٤/٧٠٩.

(٤) في "ب" و"م": ((إِلَى ذِمَّتَيْنِ)).

(٥) لم نقف عليه في "حاشيته على تبين الحقائق"، ولا في "فتاواه".

(٦) "الذخيرة": كتاب الاستحسان - الفصل الثالث عشر في الكسب ٧/٣٣٠.

(٧) "الخانية": كتاب الحظر والإباحة ٣/٤٠٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "عمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الحظر والإباحة ٣/٢٣٤ باختصار.

(٩) "التآرخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثاني والثلاثون في المتفرقات - المسائل التي تتعلق بأذى الناس والكراهية فيها ١٨/٢٨٤، رقم المسألة (٢٨٨٢٣) نقلاً عن "الذخيرة"، والمسألة (٢٨٨٢٤) نقلاً عن "المحيط".

إِلَّا إِذَا عَلِمَ رَبَّهُ)).

قلت: ومَرَّ في البيعِ الفاسدِ^(١). لكنَّ في "المجتبى"^(٢): ((مات وكسبه حرامٌ فالميراثُ حلالٌ))، ثُمَّ رَمَزَ وقال^(٣): ((لا نأخذُ بهذه الرواية، وهو حرامٌ مُطلقاً على الورثة))، فتنبه. (و) جاز (تحلية المصحف) لما فيه من تعظيمه

[٣٣١٨٥] (قوله: إِلَّا إِذَا عَلِمَ رَبَّهُ) أي: ربَّ المالِ، فيجبُ على الوارثِ ردُّه على صاحبه.
[٣٣١٨٦] (قوله: وهو حرامٌ مُطلقاً على الورثة) أي: سواءً علِّموا أربابَهُ أو لا، فإنَّ علِّموا أربابَهُ^(٤) رَدُّوهُ عليهم، وَلَا تصدَّقوا به كما قدَّمناه آنفاً^(٥) عن "الزيلعي".
أقول: ولا يُشكِّلُ ذلك بما قدَّمناه آنفاً^(٦) عن "الدَّخِيرَةِ" و"الخاتِئَةِ"؛ لأنَّ الطَّعَامَ أو الكِسْوَةَ ليس عَيْنُ المَالِ الحرامِ، فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِهِ شَيْئاً يَحِلُّ أَكْلُهُ، على تفصيلٍ تقدَّم في كتابِ الغصبِ^(٧)، بخلافِ ما تركَهُ ميراثاً؛ فَإِنَّهُ عَيْنُ المَالِ الحرامِ وَإِنْ ملكَهُ بالقبضِ والخلطِ عندَ "الإمام"، فَإِنَّهُ لا يَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ أدَاءِ ضَمَانِهِ، وكذا لوارثِهِ. ثُمَّ الظَّاهِرُ: أَنَّ حُرْمَتَهُ على الورثةِ في الدِّيَانَةِ لا الحُكْمِ، فلا يجوزُ لوَصِي القاصرِ التَّصَدُّقَ بِهِ، وَيَضُمُّنُهُ القاصرُ إِذَا بَلَغَ، تأمَّلْ.
[٣٣١٨٧] (قوله: فتنبه) أشار به إلى ضعفِ ما في "الأشباه"، "ط"^(٨).

[مطلب: يجوزُ تحليةُ المصحفِ وتعشيرُهُ ونقْطُهُ، وكذا نقشُ المسجدِ]

[٣٣١٨٨] (قوله: وجاز تحلية المصحف) أي: بالذهبِ أو الفضةِ^(٩)، خلافاً لـ "أبي يوسف"

(١) ٧٠٩/١٤ وما بعدها "در".

(٢) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الرشوة ق ٣٣٨/أ بتصرف نقلاً عن "صغر"، أي: "الفتاوى الصغرى".

(٣) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الرشوة ق ٣٣٨/أ نقلاً عن "ط"، أي: "الحيط".

(٤) ((أربابه)) ليست في "الأصل" و"ك" و"ج".

(٥) المقولة [٣٣١٨٣] قوله: ((كما بسطه "الزيلعي")).

(٦) المقولة [٣٣١٨٣] قوله: ((وفي "الأشباه" إلخ)).

(٧) ٢٤٤/٢٠ - ٢٤٦ "در".

(٨) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٣/٤.

(٩) في "ب" و"م": ((والفضة)) بواو العطف.

- كما في نقش المسجد - (وتعشيره ونقطه) أي: إظهار إعرابه، وبه يحصل الرّفق جدّاً ..
كما قدّمناه^(١).

[٣٣١٨٩] (قوله: كما في نقش المسجد) ما خلا^(٢) محرابه، أي: بالخصّ وماء الذهب، لا من مال الوقف، وضمن مؤنّيه لو فعل، إلا إذا فعل الواقف مثله كما مرّ قبيل الوتر والتوافل^(٣). وكرة بعضهم نقش حائط القبلة.

ويجوز حفر بئر في مسجد^(٤) لو لا ضرر فيه أصلاً وفيه نفع من كل وجه، ولا يضمن الحافر لما حفر، وعليه الفتوى كما أفاده "ط"^(٥) عن "الهندية"^(٦).

[٣٣١٩٠] (قوله: وتعشيره) هو جعل العواشر في المصحف، وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات، "عناية"^(٧).

[٣٣١٩١] (قوله: أي: إظهار إعرابه) تفسير للنقط. قال في "القاموس"^(٨): ((نقط الحرف: أعجمه)). ومعلوم أنّ الإعجام لا يظهر به الإعراب، إنّما يظهر بالشكل، فكأنّهم أرادوا ما يعمّه، أفاده "ط"^(٩).

[٣٣١٩١] (قوله: وبه يحصل الرّفق إلخ) أشار إلى أنّ ما روي عن "ابن مسعود" رضي الله عنه: ((جرّدوا القرآن))^(١٠) كان في زمنهم، وكم من شيء يختلف باختلاف الزّمان والمكان كما بسطه

(١) الموقلة [٣٢٨٣٣] قوله: ((وعن الثاني)).

(٢) في "ب" و"م": ((أي: ما خلا))، بزيادة ((أي)).

(٣) ٢٠٣/٤ وما بعدها.

(٤) في "الأصل": ((المسجد)).

(٥) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٤/٤.

(٦) "الفتاوى الهندية": كتاب إحياء الموات - الباب الأول في تفسير الموات وبيان ما يملك الإمام من التصرف في الموات إلخ ٣٨٩/٥.

(٧) "العناية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٤٩٦/٨ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٨) "القاموس": مادة ((نقط)).

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٤/٤.

(١٠) في "م": ((جودوا))، وهو تحريف.

(١١) أخرجه عبد الرزاق في "المصنّف" رقم (٧٩٤٤)، وابن أبي شيبة في "المصنّف" رقم (٨٥٤٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

قال: ((جرّدوا القرآن ولا تلبّسوا به ما ليس منه)).

خُصُوصاً لِلْعَجَمِ، فَيُسْتَحْسَنُ. وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامي السُّورِ، وعدَّ الآيِ،
وعلامات الوقف ونحوها، فهي بدعةٌ حسنةٌ، "درر"^(١) و"قنية"^(٢). وفيها^(٣): ((لا بأس
بكواعِد أخبارٍ ونحوها في مصحفٍ وتفسيرٍ وفقهِ، وتكرُّه في كتبِ نجومٍ وأدبٍ. ويُكرُّه
تصغيرُ مصحفٍ وكتابتُهُ بقلمٍ دقيقٍ، - يعني: تنزيهاً -

"الزَّلِيلِي"^(٣) وغيره^(٤).

[٣٣١٩٢] (قوله: وعلى هذا) أي: على اعتبار حصول الرِّفْقِ.

[٣٣١٩٣] (قوله: ونحوها) كالسَّجْدَةِ وَزُمُورِ التَّجْوِيدِ.

[٣٣١٩٤] (قوله: لا بأس بكواعِد أخبارٍ) أي: يجعلها غِلَافاً^(٥) لمصحفٍ ونحوه.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَخْبَارِ التَّوَارِيخُ دُونَ الْأَحَادِيثِ.

[٣٣١٩٥] (قوله: ويُكرُّه تصغيرُ مصحفٍ) أي: تصغيرُ حجمه، وينبغي أَنْ يَكْتُبَهُ بِأَحْسَنِ خَطٍّ

وَأَبْيَنِهِ، عَلَى أَحْسَنِ وَرَقٍ وَأَبْيَضِهِ، بِأَفْحَمِ قَلَمٍ وَأَبْرَقِ مِدَادٍ، وَيُقَرَّبُ السُّطُورُ، وَيُفَحِّمَ الْحُرُوفَ، وَيُضَخِّمَ
المصحفَ. اهـ "قنية"^(٦).

(قوله: والظاهر: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَخْبَارِ التَّوَارِيخُ إلخ) انظر "السَّنَدِي"، فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ"

عن "الهندية" قال: ((لعلَّ المراد أخبار السَّلَفِ الصَّالِحِينَ، لَا جَمْعَ خَبَرٍ بِمَعْنَى حَدِيثٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْحَفَ أَشْرَفُ مِنْهَا
فَلَا اسْتِهَانَةً، وَالتَّفْسِيرَ تَابِعٌ لَهُ، وَالْفَقْهَ مُسْتَبِطٌ مِنْهُ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِتَنْزِيلِهِ؛ لِأَنَّ الْكُتُبَ إِنَّمَا نَزَلَتْ لِبَيَانِ مَا لِلْعَبْدِ
وَعَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا لَا بَأْسَ بِوَضْعِهَا فِي كُتُبِ الْأَحَادِيثِ وَقَايَةً لَهَا)) اهـ.

(١) "الدرر والغرر": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣١٩/١ بتصرف.

(٢) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب في حق المصاحف والكتب ق ٦٩/أ بتصرف.

(٣) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٣٠/٦.

(٤) في "ب": ((وغيره)) بالعين المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٥) في "الأصل": ((أغلافاً)).

(٦) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب في حق المصاحف والكتب ق ٦٩/أ.

ولا يجوزُ لفٌ شيءٍ في كاعَدٍ فقهِ ونحوه، وفي كتبِ الطَّبِّ يجوزُ)).

(و) جاز (دُخُولُ الذَّمِّيِّ مسجداً)

[٣٣١٩٦] (قوله: ونحوه) الذي في "المنح" ^(١) - ونحوه في "الهندية" ^(٢) - : ((ولا يجوزُ لفٌ شيءٍ

في كاعَدٍ فيه مكتوبٌ من الفقه، وفي الكلام: الأولى أن لا يفعل، وفي كتبِ الطَّبِّ: يجوزُ. ولو ٢٤٧/٥
كان فيه اسمُ الله تعالى، أو اسمُ النَّبِيِّ عليه السَّلامُ يجوزُ محوُه لِيُلفَ فيه شيءٌ، ومحوُ بعضِ الكتابةِ
بالرَّيقِ. وقد وردَ: التَّهْيِ عَنْ مَحْوِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْبُصَاقِ ^(٣))).

ولم يُيَنَّ مَحْوُ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالرَّيْقِ، هل هو كاسمِ الله تعالى أو كغيره؟ "ط" ^(٤).

[مطلب: يجوزُ دُخُولُ الذَّمِّيِّ المسجدَ] ^(٥)

[٣٣١٩٧] (قوله: وجاز دُخُولُ الذَّمِّيِّ مسجداً) ولو جُنُباً كما في "الأشباه" ^(٦). وفي "الهندية" ^(٧)

عن "التَّئِمَّة" ^(٨): ((يُكرَهُ لِلْمُسْلِمِ الدُّخُولُ فِي الْبَيْعَةِ وَالْكَنِيسَةِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَجْمَعُ الشَّيَاطِينَ،

(١) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٥/ب.

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة والملصحة إلخ ٣٢٢/٥ نقلاً عن "القنية" و"الغرائب".

(٣) أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (١٦٠/٢) وفي معرفة الصحابة رقم (٧١٩٥) من حديث عباد بن كثير عن عثمان الأعرج عن الحسن بن عمران بن حصين وجابر بن عبد الله وأبي هريرة ؓ قالوا: ((خى رسول الله ﷺ عن... وأن يحى اسم الله بالبصاق))، قال أبو نعيم: غريب من حديث الحسن بن عمران وجابر وأبي هريرة ؓ، لم نكتبه إلا من حديث عباد بن كثير. وقال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" رقم (٥١٧١) في ترجمة عثمان الأعرج: ((حدَّثَ عَنْهُ عِبَادُ بْنُ كَثِيرٍ بِخَبَرٍ مُنْكَرٍ يَشْتَمِلُ عَلَى شَيْءٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُنَاهِي))، وعباد بن كثير متروك الحديث، انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (١٠١/٥).

ويغني عن هذا الحديث الأدلة العامة في تعظيم اسم الله تعالى، منها قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتُ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]. وقد ثبت زجر النبي ﷺ لمن بَرَقَ في قبلة المسجد، فدل ذلك على وجوب تزيه للمسجد عن ذلك، فمن باب أولى اسم الله تعالى، أخرج البخاري في كتاب الصلاة - باب ما يجوز من البصاق والتفخ في الصلاة رقم (١٢١٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رأى نخامة في قبلة المسجد، فتغيط على أهل المسجد وقال: ((إِنَّ اللَّهَ قَبِلَ أَحَدَكُمْ، فَإِذَا كَانَ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يِرْقَنَّ. أَوْ قَالَ: لَا يَتَخَمَّنْ. ثُمَّ نَزَلَ فَحَثَّهَا يَدَهُ)).

(٤) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/١٩٤.

(٥) في "الأصل": ((مطلب: يكره للمسلم دخول الكنيسة)).

(٦) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - أحكام الذمي ص ٣٨٦ -.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الرابع عشر في أهل الذمة والأحكام التي تعود إليهم ٥/٣٤٦.

(٨) في "الفتاوى الهندية": ((التيمة)) بدل ((التمة))، وانظر تعليقنا المتقدم ١/٣٧٩.

..... قلنا: انْهَى تَكْوِينِي

لا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَقُّ الدُّخُولِ)) اهـ.

وانظر: هل المستأمن ورسولُ أهل الحرب مثله؟ ومقتضى استدلالهم على الجواز بـ ((إنزال رسول الله ﷺ وفدَّ ثَقِيفَ فِي الْمَسْجِدِ)) ^(٤) جوازُهُ، ونَحْرُزُ، "ط" ^(٥).

[٣٣١٩٨] (قوله: مُطلقاً) أي: المسجد الحرام وغيره.

(قوله: قلنا) أي: في الجواب عما استدلل به المانعون، وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا يَفْرَوْنَ﴾

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴿التوبة: ٢٨﴾. وما ذكره مأخوذٌ من "الحواشي السَّعدية" (٦).

[مطلب في الأمر التكويني والأمر التكليفي]

[٣٣٢٠] (قوله: تكويني) نسبة إلى التكوين الذي هو صفة قديمة ترجع إليها صفات الأفعال

عند الماتريدية، فمعنى لا يقربوا: لا يَخْلُقُ اللهُ فيهِمُ القِرْبَانَ. ومثال الأمر التكويني: ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ

﴿كَرَهَا﴾ [فصلت: ١١]. ومثال الأمر التَّكْلِيفِي - ويُقال له: التَّدْوِينِي أَيْضاً - : ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُواهُ﴾

[الأنعام: ٧٢]. والفرق: أَنَّ الامتثالَ لا يَحْلِفُ عن الأوَّل عقلاً، بخلافِ الثَّاني. اهـ "ح" (٧).

(١) انظر "أحكام القرآن" لابن العربي: سورة التوبة - الآية الثانية عشرة - مسألة: هل يجوز للكافر دخول المسجد بإذن

المسلم ٤٦٩/٢. و"الذخيرة" للقرافي: كتاب الطهارة - الفصل الثاني في كيفية الغسل ٣١٥/١.

(٢) انظر "البيان في مذهب الإمام الشافعي": كتاب السير - باب صفة عقد الذمة - مسألة: لا يدخل أحد من الكفار

الحرم ١٢/٢٩٤.

(٣) انظر "المغني" لابن قدامة: كتاب الجزية - فصل: ليس لأهل الكتاب دخول الحرم ٣٥٨/٩.

(٤) أخرج أحمد في المسند رقم (١٧٩١٣)، وأبو داود في كتاب الخراج، باب ما جاء في خبر الطائف، رقم (٣٠٢٦)، وابن

خزيمه في صحيحه، كتاب الصلاة - باب الرخصة في إنزال المشركين المسجد إذا كان ذلك رجاء إسلامهم رقم (١٣٢٨)

عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أنَّ وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله ﷺ أنزلهم المسجد ليكون أرقَّ لقلوبهم إله الحديث.

(٥) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٤/٤ باختصار.

(٦) "الخواشي السعدية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٤٩٧/٨ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٧) "ح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ق ٣٤٧/ب.

لا تكليفني، وقد جَوَّزُوا عُبُورَ عَابِرِ السَّبِيلِ جُنْبًا، وحيثُذِ فمعنى: لا يقربوا: لا يَحْجُوا
ولا يَعْتَمِرُوا عُرَّةً بَعْدَ حَجِّ عَامِهِمْ هذا

وحاصله: أَنَّهُ خَبَرٌ مَنْفِيٌّ فِي صُورَةِ التَّهْيِ، تَأَمَّلْ.

[٣٣٢٠١] (قوله: لا تكليفني) بناءً على أَنَّ الْكُفَّارَ لَيْسُوا مَخَاطِبِينَ بِالْفُرُوعِ.

[٣٣٢٠٢] (قوله: وقد جَوَّزُوا إلخ) هذا إِنَّمَا يَحْسُنُ لَوْ ذَكَرَ دَلِيلَ "الشَّافِعِيِّ"^(١) الَّذِي مِنْ جَمَلَتِهِ:
(وَلَأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَخْلُو عَنْ الْجَنَابَةِ، فَوَجِبَ تَنْزِيهُ الْمَسْجِدِ عَنْهُ)).

وحاصلُ كلامِهِ: أَنَّ [١/٤٧ق/٤] هَذَا الدَّلِيلُ لَا يَتِمُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَوَّزَ إلخ، "ط"^(٢).

[٣٣٢٠٣] (قوله: فمعنى: لا يقربوا إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ^(٣): ((تَكْوِينِيَّ))، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّهُ

لَمْ يُقَلَّ أَنَّهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَجُّوا وَاعْتَمَرُوا عُرَّةً كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَافْهَمْ.

قال في "الهداية"^(٤): ((ولنا ما روي: «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْزَلَ وَفَدَ تَقِيْفٍ فِي مَسْجِدِهِ وَهُمْ

كُفَّارٌ»^(٥)، وَلَأَنَّ الْحَبْتَ فِي اعْتِقَادِهِمْ، فَلَا يُؤَدِّي إِلَى تَلْوِيْثِ الْمَسْجِدِ، وَالْآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْحُضُورِ اسْتِيلَاءً

وَاسْتِعْلَاءً، أَوْ طَائِفِينَ عُرَّةً كَمَا كَانَتْ عَادَتُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ)) اهـ. أي: فليس الممنوعُ نفسَ الدُّخُولِ، يَدُلُّ

عَلَيْهِ مَا فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" بِإِسْنَادِهِ إِلَى "حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ": ((أَنَّ "أَبَا هُرَيْرَةَ" أَخْبَرَهُ أَنَّ

"أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا بَعَثَهُ فِي الْحِجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ فِي رَهْطٍ

يُؤَدُّنَ فِي النَّاسِ: أَلَا لَا يَحْجَنَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ عُرِيَانٌ))^(٦)، "إِتْقَانِي"^(٧).

(١) انظر "مختصر المزني": كتاب الصلاة - باب الساعات التي يكره فيها صلاة التطوع ١١٢/٨ (ملحق بـ"الأم").

و"نهاية المطلب": كتاب الصلاة - باب الصلاة بالنجاسة ٣٣٤/٢.

(٢) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٤/٤.

(٣) في الصفحة السابقة.

(٤) "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٥/٤.

(٥) تقدم تخريجه في الصحيفة السابقة.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الحج - باب: لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك رقم (١٦٢٢)، ومسلم في كتاب

الحج - باب: لا يحج البيت مشرك رقم (١٣٤٧).

(٧) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٦ ق/٧١ ب/ بتصرف يسير.

عام تسع، حينَ أَمَرَ "الصَّدِّيقَ"، ونادى "عليٌّ" بهذه السُّورة^(١)، وقال: ((ألا لا يَحُجُّ بعدَ عامِنَا هذا مُشْرِكٌ، ولا يطوفُ عُريَانُ))، رواه "الشَّيْخَانِ" وغيرهما، فليُحفظ.

قلتُ: ولا تنسَ ما مرَّ في فصلِ الجزية.....

[٣٣٢٠٤] (قوله: عام تسع) بالجرِّ، بدلٌ من ((عامهم))، "ط"^(٢).

[٣٣٢٠٥] (قوله: ونادى "عليٌّ" بهذه السُّورة) كذا في كثيرٍ من النُّسخ التي رأيتها. وفي نسخة: ((ونادى على بغيره بسورة براءة))، وهي التي كَتَبَ عليها "ط"^(٣). وقال^(٤): ((إنَّ المُنَادِيَّ على البعير بأربعين آيةً من أوَّل سورة براءة هو "عليٌّ" كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ،)) وقد أرسَلَهُ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَقِبَ "الصَّدِّيقِ" فَلَحَقَهُ^(٥)، والحكمةُ في ذلك: ليكونَ الأمرُ من أهلِ بيته عليه السَّلَامُ)) اهـ.

[مطلبٌ: "السَّيِّرُ الكبيرُ" آخرُ تصنيفٍ للإمام "محمَّد"]

[٣٣٢٠٦] (قوله: ولا تنسَ ما مرَّ في فصلِ الجزية) حيثُ قال^(٦): ((وأما دُخُولُهُ^(٧) المسجدَ الحرامَ فذكرَ في "السَّيْرِ الكبيرِ": المنعُ، وفي "الجامع الصَّغِيرِ": عَدَمُهُ، و"السَّيْرِ الكبيرُ" آخرُ تصنيفِ الإمام "محمَّدٍ" رحمه اللهُ تعالى. والظَّاهرُ: أنَّه أوردَ فيه ما استقرَّ عليه الحالُ)) اهـ.

[مطلبٌ: شأنُ المتونِ غالباً البناءُ على أقوالِ الإمام "أبي حنيفة" رحمه اللهُ]

أقولُ: غايتهُ أن يكونَ ما في "السَّيْرِ الكبيرِ" هو قولُ "محمَّدٍ" الذي استقرَّ عليه رأيه، ولذا ذكرَهُ "الشَّارِحُ" أنفاً^(٨) مع "الشَّافِعِيِّ" و"أحمد"، وما ذكرَهُ أصحابُ المتونِ^(٩) هنا مبنيٌّ على قولِ "الإمامِ"؛ لأنَّ شأنَ المتونِ ذلك غالباً، تأمَّلْ.

(١) في "د" زيادة: ((براءة)). وفي "و": ((ونادى على بغيره بسورة براءة)).

(٢) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٥/٤.

(٣) ((فلحقه)) ليست في "ك".

(٤) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ بِوَيْلِهِ الْكَبِيرِ﴾ رقم (٤٦٥٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: ((ثمَّ أوردَ النَّبِيُّ ﷺ بعلي بن أبي طالب فأمره أن يؤدِّن براءة)).

(٥) ٧٦٢/١٢. "در".

(٦) في "ك": ((دخول)).

(٧) في "م": ((لمسجد)).

(٨) ص ١٤١.

(٩) أي: من الجواز، انظر "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٥/٤، و"شرح الوقاية": كتاب الكراهية - فصل: وينظر الرجل إلخ ٢٣٧/٢ (هامش "كشف الحقائق")، و"شرح العيني على الكنز": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٧٤/٢.

(و) جاز (عيادته) بالإجماع. وفي عيادة المجوسي قولان.

هذا، وذكر "الشَّارَحُ" في الجزية^(١) أيضاً: ((أَنَّهُمْ يُنْعَوْنَ مِنْ اسْتِيطَانِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَجْتَمِعُ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ دِينَان»^(٢)، وَلَوْ دَخَلَ لِتِجَارَةٍ جَازَ، وَلَا يُطِيلُ)) اهـ.

[مطلب: تجوزُ عيادةُ أهلِ الذِّمَّةِ]

[٣٣٢٠٧] (قوله: وجاز عيادته) أي: عيادةُ مُسْلِمٍ ذِمِّيٍّ نصرانيًّا أو يهوديًّا؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ يَرُى فِي حَقِّهِمْ، وَمَا نُحِينَا عَنْ ذَلِكَ، وَصَحَّ ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَادَ يَهُودِيًّا مَرَضَ بِجَوَارِهِ))^(٣)، "هداية"^(٤).

[٣٣٢٠٨] (قوله: وفي عيادة المجوسي قولان) قال في "العناية"^(٥): ((فيه اختلافُ المشايخ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ "مُحَمَّدٍ"، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُمْ أَبْعَدُ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا تُبَاحُ ذَبْحَةُ الْمُجُوسِ وَنِكَاحُهُمْ؟)) اهـ.

قلتُ: وظاهرُ "المتن" - كـ "الملتقى"^(٦) وغيره - اختيارُ الأوَّل؛ لِإِرْجَاعِهِ الصَّمِيمَ فِي ((عيادته)) إِلَى الذِّمِّيِّ، وَلَمْ يَقُلْ: عِيَادَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ كَمَا قَالَ "الْقُدُورِيُّ"^(٨).

(قوله عليه السَّلَامُ: ((لَا يَجْتَمِعُ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ دِينَان)) (مقتضى هذا الحديث: أَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فِي مَنَعِ الْاسْتِيطَانِ، بَلْ سَائِرُ أَرْضِ الْعَرَبِ كَذَلِكَ.

(١) ٧٦٢-٧٦١/١٢.

(٢) تقدم تخريجه ٧٤٥/١٢.

(٣) أخرج البخاري في كتاب الجنائز - باب: إذا أسلم الصبي فمات رقم (١٣٥٦)، عن أنس رضي الله عنه قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه، فقال له: أَسْلِمَ، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال: أطع أبا القاسم، فأسلم، فخرج النبي ﷺ وهو يقول: ((الحمد لله الذي أنقذه من النار)).

(٤) "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٦/٤.

(٥) "العناية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٧/٨ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٦) ((من)) ساقطة من "م".

(٧) "ملتقى الأبحر": كتاب الكراهية - فصل في المتفرقات ٢٥٢/٢.

(٨) لم نقف على المسألة في "مختصره" ولا في "التجريد" له، ولعلها في شرحه على "مختصر الكرخي".

(و) جاز (عيادة فاسق) على الأصح؛ لأنه مُسلمٌ، والعيادة من حقوق المسلمين.....

وفي "النوادر": ((جاءَ يهوديٌّ أو مجوسيٌّ مات ابنٌ له أو قريبٌ، ينبغي أن يُعزيه، ويقول: أخلَفَ الله عليك خيراً منه وأصلحك، وكأنَّ معناه: أصلحك الله بالإسلام، يعني: رزقك الإسلام، ورزقك ولدًا مُسليماً))، "كفاية"^(١).

[مطلبٌ في حكم عيادةِ الفاسق، وحكم مخالطةِ أهل الشرِّ والباطل]

[قوله: (وجاز عيادةُ فاسقٍ) وهذا غيرُ حكمِ المخالطة. ذكر "صاحبُ الملتقط"^(٢): ((يكرهُ للمشهور المقتدى به الاختلاطُ برجلٍ من أهلِ الباطلِ والشرِّ إلا بقدرِ الضَّرورة؛ لأنه يُعظَّمُ أمرُهُ بينَ النَّاسِ، ولو كان رجلًا^(٣) لا يُعرفُ يُداريه ليدفعَ الظُّلمَ عن نفسه من غيرِ إثْمٍ فلا بأسَ به)) أهـ.

مطلبٌ في آدابِ عيادةِ المريض^(٤)

(تنبيه)

٢٤٨/٥ من العيادةِ المكروهة: إذا عَلِمْتَ^(٥) أَنَّكَ تُثْقِلُ على المريضِ فلا تَعُدُّه، فقد قيل: بحالسةِ الثَّقيلِ حُمَى الرُّوحِ، ولا تُهَوِّلُ على المريضِ، ولا تُحَرِّكُ رَأْسَكَ، ولا تُقِلْ: ما عَلِمْتَ أَنَّكَ على هذه الحالةِ الشَّدِيدَةِ، بل هَوِّنْ عليه المرضَ، وَطَيِّبْ قَلْبَهُ، وَقُلْ له: أَرَأَيْكَ في خَيْرٍ^(٦)، بتأويلٍ، واذكُرْ له ما يَزِيدُ رجاءَهُ في رَحْمَةِ اللَّهِ تعالى مشوباً بشيءٍ مِنَ التَّخْوِيفِ، ولا تَضَعْ يَدَكَ على رَأْسِهِ - فربَّما يؤذيه - إلا إذا طَلَبَهُ، وَقُلْ له إذا دَخَلْتَ عليه: كيف جِئْتُكَ؟ هكذا جاءَ عن السَّلَفِ^(٧)، ولا تُقِلْ له: أَوْصِ؛

(١) "الكفاية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٤٩٧/٨ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٢) "الملتقط": كتاب الآداب وما يكره وما لا يكره للمشهور المقتدى به ص ٢٥٧ - بتصرف يسير.

(٣) ((رجل)) بالرفع كذا في النسخ، وفي مطبوعة "الملتقط": ((رجلاً)).

(٤) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٥) في "ب" و"م": ((علم))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"ت" هو الموافق لعبارة "ط" و"الاجتهي".

(٦) في "ت": ((بخير)) بدل ((في خير))، وهو موافق لعبارة "ط".

(٧) أخرج البخاري في كتاب مناقب الأنصار - باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة، رقم (٣٩٢٦) عن عائشة رضي الله عنها =

فإنَّه من أعمال الجهال. اهـ "مجتهى" (١)، "ط" (٢).

(فائدة)

يتشاءم الناس في زماننا من العيادة في يوم الأربعاء، فينبغي تركها إذا كان يحصل للمريض بذلك ضرر، ورأيت في "تاريخ المحيى" (٣) في ترجمة الشيخ "فتح الله البيلوني" أنه قال: [سريع]

السبت والإثنين والأربعاء تجنب المرضى بها أن تزار
في طيبة يعرف هذا فلا تغفل فإن العرف عالي المنار

قال "المحيى" (٣): ((قلت: هذا عرف مشهور، لكن ورد في السنة ما يرد السبب منه، فقد ورد: «أنه عليه الصلاة والسلام كان يفقد» (٤) أهل قباء يوم الجمعة، فيسأل عن [٤/١٤٧ق/ب] المفقود، فيقال له: إنه مريض، فيذهب يوم السبت لزيارته)) (٥)، اهـ، فتأمل (٦).

= قالت: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وُعدك أبو بكر وبلال، قالت: فدخلت عليهما فقلت: يا أبت كيف تجدك؟ وبأبلال كيف تجدك؟ ... الحديث. بل ثبت ذلك عن النبي ﷺ من قوله، فقد أخرج الترمذي في أبواب الجنائز - الباب رقم (١١) الحديث رقم (٩٨٣) عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت، فقال: كيف تجدك؟ الحديث. قال النووي في "خلاصة الأحكام" رقم (٣١٩٣): ((رواه الترمذي بإسناد جيد)).

(١) "المجتهى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في عيادة المريض ق ٣٣٨/ب بتصرف يسير.

(٢) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٥/٤ باختصار.

(٣) "خلاصة الأثر": ٢٥٥/٣.

(٤) في هامش "ب" و"م": ((قوله: كان يفقد) يحتمل أنه من الفقْد، ويحتمل أنه بمعنى: يتفقْد، أي: يسأل عنهم)).

(٥) لم نجد الحديث بهذا اللفظ، وإنما ثبت أن النبي ﷺ كان يزور قباء يوم السبت، أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة - باب من أتى مسجد قباء كل سبت، رقم (١١٩٣)، ومسلم في كتاب الحج - باب فضل مسجد قباء، رقم (١٣٩٩)، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يأتي مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً. أما تعليق ذهابه ﷺ إلى قباء يوم السبت بأنه للسؤال عن المفقود أو زيارة المريض فلم نجد صريحاً في الحديث، وإنما هو من تعليقات العلماء لحكمة زيارته ﷺ لقباء. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (٧٠/٣): ((إن مجيئه ﷺ إلى قباء إنما كان لمواصلة الأنصار وتفقد حالهم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه، وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت)).

(٦) في "ب" و"م": ((تأمل)) بدل ((اه، فتأمل)).

(و) جاز (خِصَاءُ البهائم) حَتَّى الهَرَّةِ - وَأَمَّا خِصَاءُ الْآدَمِيِّ فَحَرَامٌ - قيل: وَالْفَرَسُ،
وَيَقْدُوهُ بِالْمَنْفَعَةِ،

[مطلب: حكم خِصَاءِ البهائم]

[٣٣٢١٠] (قوله: وجاز خِصَاءُ البهائم) عَبَّرَ فِي "الهداية"^(١) بـ ((الإحصاء)))، والصَّوَابُ مَا هُنَا
كَمَا فِي "النَّهْيَةِ"^(٢)، وَهُوَ نَزْعُ الْخِصْيَةِ، وَيُقَالُ: خَصَيْتُ، وَخَصَيْتُ.
[٣٣٢١١] (قوله: قيل: وَالْفَرَسُ) ذَكَرَ "شَمْسُ الْأَثَمَةِ الْحُلَوَانِي": ((أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ
أَصْحَابِنَا))، وَذَكَرَ "شَيْخُ الْإِسْلَام": ((أَنَّهُ حَرَامٌ))، "ط"^(٣).
[٣٣٢١٢] (قوله: وَيَقْدُوهُ) أَي: جَوَّازَ خِصَاءِ الْبَهَائِمِ ((بِالْمَنْفَعَةِ))، وَهِيَ إِرَادَةُ سَمِّيْهَا أَوْ مَنَعَهَا
عَنِ الْعَضِّ، بِخِلَافِ بَنِي آدَمَ؛ فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْمَعَاصِي، فَيَحْرُمُ، أَفَادَهُ "الْإِتْقَانِي"^(٤) عَنْ "الطَّحَاوِيِّ"^(٥).

(تنبيه) [يجوزُ ثَقْبُ أُذُنِ الْبَنَاتِ]

لَا بَأْسَ بِكَيِّْ الْبَهَائِمِ لِلْعَلَامَةِ، وَثَقْبِ أُذُنِ الطِّفْلِ مِنَ الْبَنَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ ((كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي زَمَنِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ))^(٦) مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ، وَلَا بَأْسَ بِكَيِّْ الصِّبْيَانِ لِدَاءٍ، "إِتْقَانِي"^(٧).

(١) "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٥/٤.

(٢) "النَّهْيَةِ": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٢/٤١١ ب.

(٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٥/٤.

(٤) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٧١ ب.

(٥) "مختصر الطحاوي": كتاب الكراهة ص ٤٤٣.

(٦) لَمْ نَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَمْ يَخْرُجْ الْعَلَامَةُ قَاسِمٌ فِي "التَّعْرِيفِ وَالْإِنْخَبَارِ" (٢٢٩/٣)، لَكِنْ ثَبِتَ أَنَّ النِّسَاءَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ
يُضَعْنَ الْحُلِيَّ فِي آذَانِهِنَّ، أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ، بَابَ الْقُلَائِدِ وَالسَّخَابِ لِلنِّسَاءِ، رَقْمَ (٥٨٨١) وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ
صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، بَابَ تَرْكِ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا فِي الْمَصْلِيِّ، رَقْمَ (٨٨٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ
النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ، وَفِيهِ: «ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَصَدَّقُ بِخُصْعِهَا وَسَخَابِهَا». وَالْخُصْعُ هُوَ الْحَلَقَةُ
الصَّغِيرَةُ مِنَ الْحُلِيِّ وَهُوَ مِنْ حُلِيِّ الْأُذُنِ كَمَا فِي النَّهْيَةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ (٢٢٢/٢). وَوَضَعَ الْحُلِيَّ فِي الْأُذُنِ يَقْتَضِي ثَقْبَهَا، فَهُوَ مِنْ
السَّنَةِ التَّقْرِيرِيَّةِ. وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي "المعجم الأوسط" رَقْمَ (٥٥٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَبْعَةٌ مِنَ السَّنَةِ فِي
الصَّيِّ يَوْمَ السَّابِعِ يُسَمَّى، وَيُخْتَنُ، وَيُمَاطُ عَنْهُ الْأَذَى، وَتُثَقَّبُ أُذُنُهُ...» الْحَدِيثُ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ" (٥٩/٤):
«(وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ)». وَالْمَرَادُ ثَقْبُ أُذُنِ الْأُنثَى، وَانْظُرْ "تحفة المودود بأحكام المولود" لِابْنِ الْقَيْمِ ص ٢٠٩.

(٧) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٧٢ أ.

وإلا فحرام (وإنزاع الحمير على الخيل) كعكسيه، "فَهَسْتَانِي"^(١). (والْحَقْنَةُ) للتداوي ولو للرجل، بطاهر لا بنجس، وكذا كلُّ تداوٍ^(٢) لا يجوز إلا بطاهر، وجوزَه في "النهاية" بـ: ((محرم إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاءً، ولم يجد مباحاً يقوم مقامه)).

والهرّة المؤذية لا تُضرب^(٣)، ولا تُعرك أذنها، بل تُذبح بسكين حاد^(٤).

ولو ماتت حامل - وأكبر رأيهم أن الولد حي - شقَّ بطنها من الجانب الأيسر^(٥)، وبالعكس^(٦): قُطِعَ الولد إزناً إزياً، "تاترخانية".

مطلب في التداوي بالمحرّم^(٧)

[٣٣٢١٣] (قوله: للتداوي) أي: من مرض أو هزال مؤدٍّ إليه، لا لنفع ظاهر كالتقوي على الجماع كما قدّمناه^(٨)، ولا للسمن كما في "العناية"^(٩).

[٣٣٢١٤] (قوله: ولو للرجل) الأولى: ولو للمرأة.

[٣٣٢١٥] (قوله: وجوزَه في "النهاية" إلخ) ونصّه^(١٠): ((وفي "التّهذيب"^(١١)): يجوز للعليل شرب البول والدّم، والميتة للتداوي إذا أخبره طبيب مسلم أن شفاءه فيه، ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه.

(١) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٧٧/٢ بتصرف.

(٢) في "و" و"ط": ((تداوي)).

(٣) في "ب": ((تضرب))، بالصاد المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٤) ذكرها في "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثالث والعشرون ٢٢٤/١٨ رقم المسألة (٢٨٥٨٤) نقلاً عن "فتاوى أهل سمرقند".

(٥) ذكرها في "التاترخانية": ٢٢١/١٨ رقم المسألة (٢٨٥٧٢) نقلاً عن "فتاوى أبي الليث".

(٦) أي: لو كان أكبر رأيهم أن الولد ميت، وهذه ذكرها في التاترخانية ٢٢١/١٨ رقم المسألة (٢٨٥٧٤) نقلاً عن القدوري معزياً إلى نكاح "فتاوى أبي الليث".

(٧) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٨) المقولة [٣٣٠٥٠] قوله: ((وختان)).

(٩) "العناية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٥٠٠/٨ (هامش "تكملة فتح القدير").

(١٠) "النهاية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٤١٢/٢ ق/٤١٢ أ.

(١١) قدّمنا ٤٢٠/١٥ أنه لعلّه "تهديب الوقعات" للقلانسي، وتقدمت ترجمته ٤١٢/١١.

قلتُ: وفي "البزازیة"^(١): ((ومعنى قوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ((إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فيما حَرَّمَ عليكم))^(٢) نفى الحرمة عند العلم بالشفاء، دلَّ عليه جوازُ إساعةِ اللقمةِ بالخمير، ...

وإن^(٣) قال الطَّبِيبُ: يَتَعَجَّلُ شِفَاؤُكَ به فيه وجهان. وهل يجوزُ شُرْبُ القليلِ مِنَ الخمرِ للتداوي؟ فيه وجهان، كذا ذكره الإمام "الثمرتاشي"^(٤) اهـ. قال في "الدر المنقى"^(٥) بعد نقله ما في "النهاية": ((وأقوة في "المنح"^(٦) وغيرها، وقدمنا في الطهارة والرضاع: أَنَّ المذهبَ خلافه)) اهـ. [٣٣٢١٦] (قوله: وفي "البزازیة" إلخ) ذكره في "النهاية"^(٨) عن "الذخيرة"^(٩) أيضاً.

[٣٣٢١٧] (قوله: نفى الحرمة عند العلم بالشفاء) أي: حيث لم يقم غيره مقامه كما مر^(١٠). وحاصل المعنى حينئذ: أَنَّ الله تعالى أذنَ لكم بالتداوي، وجعلَ لكلِّ داءٍ دواءً، فإذا كان ذلك^(١١) الدواءُ شيئاً محرَّماً^(١٢)، وَعَلِمْتُمْ به الشفاءُ فقد زالت حرمةُ استعماله؛ لأنَّه تعالى لم يجعلْ شفاءكم فيما حَرَّمَ عليكم.

[٣٣٢١٨] (قوله: دلَّ عليه إلخ) أقول: فيه نظر؛ لأنَّ إساعةِ اللقمةِ بالخمير، وشربه لإزالة العطش إحياءٌ لنفسه مُتَحَقِّقُ النَّفْعِ، ولذا يَأْتُمُّ بتركه، كما يَأْتُمُّ بتركِ الأكلِ مع القدرة عليه حتَّى يموتَ،

(١) "البزازیة": كتاب الكراهية - الفصل الخامس في الأكل ٣٦٥/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (١٣٩١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٢٦/٢٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" رقم (١٩٦٧٩) من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً. وسبق تخريجه أيضاً في ٧٠/١.

(٣) في "ك": ((ولو)) بدل ((وإن)).

(٤) أي: في "شرحه على الجامع الصغير"، وانظر تعليقنا المتقدم ٥١٦/١.

(٥) ذكر العلامة ابن عابدين رحمه الله هذا النقل بواسطة "نور العين" في متفرقات البيوع ٤٢٠/١٥.

(٦) "الدر المنقى": كتاب الكراهية - فصل في المتفرقات ٥٥٥/٢ (هامش "جمع الأثر").

(٧) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٦/أ.

(٨) "النهاية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٢/٤١٢/أ.

(٩) "الذخيرة": كتاب الاستحسان - الفصل الثامن عشر في المعالجة والتداوي ٣٦١/٧ - ٣٦٢.

(١٠) المقولة [٣٣٢١٥] قوله: ((وجوزه في النهاية إلخ)).

(١١) في "ك" و"و" و"ب" و"م": ((في ذلك)).

(١٢) في "م": ((شيء محرَّم)).

وجواز شربه لإزالة العطش)) اهـ، وقد قدّمناه.

(و) جاز (رَزَقُ القاضي) مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، لو بَيْتُ الْمَالِ حَلَالاً جُمِعَ بِحَقِّ، وَإِلَّا لم يَحِلَّ.

بخلاف التداوي ولو بغير مُحَرَّم، فَإِنَّهُ لو تَرَكَهُ حَتَّى مات لا يَأْتُمُّ كما نَصُّوا عليه^(١)؛ لَأَنَّهُ مَظْنُونٌ كما قدّمناه^(٢)، تَأَمَّلْ.

[٣٣٢١٩] (قوله: وقد^(٣) قدّمناه) أي: أَوَّلَ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ^(٤)، حَيْثُ قَالَ: ((الْأَكْلُ لِلْغِذَاءِ، وَالشُّرْبُ لِلْعَطَشِ وَلَوْ مِنْ حَرَامٍ، أَوْ مَيْتَةٍ، أَوْ مَالٍ غَيْرٍ - وَإِنْ ضَمِنَهُ - فَرَضٌ)) اهـ.

(تَمَمَّةٌ) [حَكْمُ التَّخْدِيرِ لِلْعَمَلِيَّاتِ الْجَرَاحِيَّةِ]

لا بَأْسَ بِشُرْبِ مَا يَذْهَبُ بِالْعَقْلِ فَيَقْطَعُ الْأَكِلَةَ وَنَحْوَهُ، كَذَا فِي "التَّاتَرُخَانِيَّةِ"^(٥)، وَسَيَأْتِي تَمَامُهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَشْرِيَةِ^(٦).

[٣٣٢٢٠] (قوله: وجاز رَزَقُ القاضي) الرِّزْقُ بِالْكَسْرِ: مَا يُتَفَقَّعُ بِهِ، وَبِالْفَتْحِ: الْمَصْدَرُ، "قَامُوسٌ"^(٧).

[مَطْلَبٌ: حَكْمُ الْهَدِيَّةِ وَالرِّشْوَةِ لِلْقَضَا وَنَحْوِهِمْ]

[٣٣٢٢١] (قوله: وَإِلَّا لم يَحِلَّ) قَالَ فِي "النِّهَايَةِ"^(٨): ((وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَرَاماً جُمِعَ بِبَاطِلٍ لم يَحِلَّ

أَخَذَهُ؛ لِأَنَّهُ سَبِيلُ الْحَرَامِ وَالْغَضَبِ رَدُّهُ عَلَى أَهْلِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَالٍ عَامَّةٍ الْمُسْلِمِينَ)) اهـ.

(١) نقول: مع تطوُّر علم الطَّبِّ الْحَدِيثِ، وَمَا صَاحَبَهُ مِنْ تَطَوُّرِ الْأَجْهَازِ الطَّبِّيَّةِ وَالتَّقْنِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ لِدَرْجَةِ تَطَمُّنٍ مَعَهَا النَّفْسُ بِالشِّفَاءِ مِنْ أَكْثَرِ الْأَمْرَاضِ عَلَى الْغَالِبِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَارِكُ التَّداوِي مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ آثَمًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢) المقولة [٣٢٧٧٤] قوله: ((يُثَابُ عَلَيْهِ الْإِح)).

(٣) ((قد)) لَيْسَتْ فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"آ" وَ"ب"، وَأَثْبَتْنَاهَا مِنْ "م" مُوَافَقَةً لِنَسَخِ "الدَّر".

(٤) ٣١٤/٢١.

(٥) "التَّاتَرُخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ فِيمَا يَسَعُ مِنْ جَرَاحَاتِ بَنِي آدَمَ وَالْحَيَوَانَاتِ إلخ ٢٢٥/١٨، رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٨٥٩٢) نَقْلًا عَنْ "الْعَتَابِيَّة".

(٦) المقولة [٣٣٩١٣] قوله: ((وَمِنْ جِزْمِ الْإِح)).

(٧) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((رَزَق)).

(٨) "النِّهَايَةُ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ ٢/٤١٢ أ - ب.

[مطلب: يُعطى القاضي ما يكفيه وأهلُهُ في كلِّ زمانٍ ولو كان غنياً]

وعَبَّرَ بِالرَّزْقِ لِيُفِيدَ تَقْدِيرَهُ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِ وَأَهْلُهُ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَلَوْ غَنِيًّا فِي الْأَصَحِّ،
وهذا لو بلا شرطٍ، ولو به كالأجرة فحرامٌ، لأنَّ القضاء طاعةٌ، فلم يَجْزُ كَسَائِرِ الطَّاعَاتِ.
قلتُ: وهل يَجْرِي فِيهِ كَلَامُ الْمُتَأَخِّرِينَ؟ يُحَرَّرُ.....

أقول: ظاهرُ العِلَّةِ أَنَّ أَهْلَهُ معلومون، فحُرْمَةُ الْأَخْذِ مِنْهُ ظاهرةٌ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمُوا فَهُوَ كَاللَّقْطَةِ،
يُوضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَيُصْرَفُ فِي مَصَارِفِ اللَّقْطَةِ. فَقَدْ صَرَّحُوا فِي الْهَدَايَةِ^(١) وَالرَّشَوَةِ لِلْقَضَاءِ وَنَحْوِهِمْ:
أَنَّهَا تُرَدُّ عَلَى أَرْبَاعِهَا إِنْ عُلِمُوا، وَإِلَّا أَوْ كَانُوا بَعِيداً حَتَّى تَعَذَّرَ الرَّدُّ فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ
حُكْمَ اللَّقْطَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ^(٢)، تَأْمَلْ.

[٣٣٢٢٢] (قوله: فِي كُلِّ زَمَانٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ ((تقدير)) أَوْ بـ ((يكفيه))، أَي: يُقَدَّرُ بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ
فِي كُلِّ زَمَانٍ؛ لِأَنَّ الْمُؤُونَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ.

[٣٣٢٢٣] (قوله: وَلَوْ غَنِيًّا فِي الْأَصَحِّ) عِبَارَةٌ "الْهَدَايَةِ"^(٣): ((ثُمَّ الْقَاضِي إِذَا كَانَ فَقِيرًا
فَالْأَفْضَلُ - بِلِ الْوَاجِبِ - الْأَخْذُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ إِقَامَةُ قَرْضِ الْقَضَاءِ إِلَّا بِهِ؛ إِذِ الْاِشْتِغَالُ بِالْكَسْبِ يَقْعُدُهُ
عَنْ إِقَامَتِهِ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَالْأَفْضَلُ الْامْتِنَاعُ - عَلَى مَا قِيلَ - رِفْقًا بِبَيْتِ الْمَالِ، وَقِيلَ: الْأَخْذُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ
صِيَانَةً لِلْقَضَاءِ عَنِ الْهَوَانِ، وَنَظَرًا لِمَنْ تَوَلَّى بَعْدَهُ مِنَ الْمُحْتَاجِينَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ زَمَانًا تَعَذَّرَ إِعَادَتُهُ)) اهـ.

[٣٣٢٢٤] (قوله: وَهَذَا لَوْ بِلَا شَرْطٍ إلخ) بِأَنَّ تَقَلُّدَ الْقَضَاءِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، ثُمَّ رَزَقَهُ
الْوَالِي كِفَايَتَهُ، أَمَّا إِنْ قَالَ ابْتِدَاءً: إِنَّمَا أَقْبَلُ الْقَضَاءَ إِنْ رَزَقَنِي الْوَالِي كَذَا بِمَقَابِلَةِ قَضَائِي، وَإِلَّا
فَلَا أَقْبَلُ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْجَلَ عَلَى الطَّاعَةِ)) اهـ "كفاية"^(٤).

[٣٣٢٢٥] (قوله: فَلَمْ يَجْزُ أَي: الْأَجْرُ عَلَيْهِ، أَي: لَمْ يَجْزُ أَخْذُهَا.

[٣٣٢٢٦] (قوله: يُحَرَّرُ) أقول: قَدْ لَمْنَا تَحْرِيرَهُ فِي كِتَابِ الْإِجَارَاتِ^(٥) بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ كَلَامَ

(١) فِي "ك" وَ"ت" وَ"ب": ((الْهَدَايَةِ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) الْمَقُولَةُ [٢٦٠٦٧] قَوْلُهُ: ((وَضَعُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ)).

(٣) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ - مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ ٩٧/٤ - ٩٨.

(٤) "الْكَفَايَةُ": كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ - مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ ٥٠٢/٨ بِاخْتِصَارٍ (ذِيلُ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٥) الْمَقُولَةُ [٢٩٨٦٨] قَوْلُهُ: ((وَيُفْتَى الْيَوْمَ بِصَحَّتِهَا لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ إلخ)).

(و) جاز (سَقَرُ الأُمَةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ) والمَكَاتِبَةُ والمُبْعَضَةُ (بلا محَرَمٍ) هذا في زمانِهِم،
أَمَّا في زمانِنَا فلا؛ لَعَلَّةِ أَهْلِ الْفَسَادِ، وبه يُفْتَى، "ابن كَمَالٍ"^(١).
(و) جاز (شراء ما لا بُدَّ لِلصَّغِيرِ مِنْهُ وَبِيعُهُ) أَي: يَبِيعُ ما لا بُدَّ لِلصَّغِيرِ مِنْهُ ...

المتأخِّرين ليس عامًّا في كلِّ طاعةٍ، بل فيما فيه ضرورةٌ كتعليم القرآن والفقه والإمامة والأذان^(٢).
[٣٣٢٢٧] (قوله: وجاز سَقَرُ الأُمَةِ) لأنَّ الأُجانبَ في حقِّ الإمامِ فيما يَرِجِعُ إلى [٤/٤٨١/١] النَّظَرِ والمَسِّ بمنزلةِ المحارمِ، "هداية"^(٣).

[٣٣٢٢٨] (قوله: وَأُمُّ الْوَلَدِ إلخ) عطفٌ خاصٌّ على عامٍّ. قال "الزَّيْلَعِيُّ"^(٤): ((وَأُمُّ الْوَلَدِ أُمَةٌ؛ لقيام الرِّقِّ فيها، وكذا المَكَاتِبَةُ؛ لأنَّها مملوكةُ الرِّقَّةِ، وكذا مُعْتَقَةُ البعضِ عند "أبي حنيفة"؛ لأنَّها كالمَكَاتِبَةِ عنده)) اهـ. وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الحُرَّةَ لا تُسافرُ ثلاثةَ أيَّامٍ بلا محَرَمٍ، واحتُلِفَ فيما دونَ الثَّلاثِ. وقيل^(٥): إنَّها تُسافرُ مع الصَّالحين^(٦)، والصَّيِّئِ والمعتوَّةِ غيرِ محَرَمينِ كما في "الحِيطِ"^(٧)، "فُهَستاني"^(٨).
[٣٣٢٢٩] (قوله: وجاز شراء ما لا بُدَّ لِلصَّغِيرِ مِنْهُ) كالتَّفَقُّةِ والكِسوةِ واستِجارِ الطَّيْرِ، "منح"^(٩).

(قوله: كالتَّفَقُّةِ والكِسوةِ واستِجارِ الطَّيْرِ، "منح") وقال في الفصلِ السَّابعِ في الوقفِ على فقراءِ قَرابَتِهِ:
((وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ إثباتَ قَرَابَةٍ وَلَدِيهِ وَفَقَرِهِ فِي الْوَقْفِ فَلَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ صَغِيرًا؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَلَيْهِمْ، بِخِلَافِ الْكِبَارِ، فَإِنَّهُمْ يُثَبِّتُونَ فَقَرَهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لِغَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَوَصِيُّ الْأَبِ فِي هَذَا كَالْأَبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَبٌ وَلَا وَصِيٌّ لِلْأَبِ، وَلَهُمْ أُمُّ أَوْ أُخٌ أَوْ عَمٌّ أَوْ خَالَ فَلَهُؤُلَاءِ إثباتُ قَرَابَةِ الصَّغِيرِ وَفَقَرِهِ إِذَا كَانَ فِي حِجْرِهِمْ اسْتِحْسَانًا؛ =

- (١) "إيضاح الإصلاح": كتاب الكراهية - فصل: ينظر الرجل من الرجل إلخ ق ٣٠٩/ب.
- (٢) نقول: وبناءً على التعليل بالضرورة يجوز أخذه الأجر ولو اشترط ذلك في زماننا؛ وذلك لكثرة الدعاوى المحالة للقضاء، والحاجة إلى تعيين قضاة كثيرين يقومون بأعباء ذلك، فقد تحققت الضرورة، والله تعالى أعلم.
- (٣) "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٨/٤.
- (٤) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٣٤/٦.
- (٥) قائله حماد، كما صرح به في "الحيط البرهاني".
- (٦) شريطة أمن الفتنة والضرر.
- (٧) "الحيط البرهاني": كتاب الكراهية والاستحسان - الفصل الثامن والعشرون في الرجل يخرج إلى السفر ويمتنع الوالدان، والعبد يخرج ويمتنع المولى، والمرأة تخرج ويمتنع الزوج ١١٤/٨.
- (٨) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٧٧/٢ بتصرف.
- (٩) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٦/أ.

(لَاخٍ وَعَمٍّ وَأُمٍّ وَمُلْتَقِطٍ هُوَ فِي حِجْرِهِمْ) أَي: فِي كَنَفِهِمْ، وَإِلَّا لَا.

[مطلب: حكم عمل الصغير وَمَنْ يَقْبِضُ أَجْرَهُ]

(و) جاز (إِجَارَتُهُ لَأُمِّهِ فَقَط) لو فِي حِجْرِهِا، وكذا الملتقط على الأصح، كذا عزاء المصنف^(١) ل "شرح المجمع"، ولم أره فيه، ويأتي متناً^(٢) ما يُنافيه، فتنبّه.

[٣٣٢٣٠] (قوله: فِي حِجْرِهِمْ) بفتح الحاء وكسرهما^(٣)، "منح"^(٤).

[٣٣٢٣١] (قوله: ل "شرح المجمع") أَي: ل "ابن مَلِكٍ".

[٣٣٢٣٢] (قوله: ولم أره فيه) بل الذي فيه بعد قول "المجمع": ((وَيُسَلِّمُهُ فِي صِنَاعَةٍ، وَلَا يُؤْجَرُهُ

= لأن هذا تَمَحُّصٌ منفعةً فِي حقِّ الصَّغِيرِ، فصار كَقَبُولِ الهبة، وهؤلاء قَبُولُ الهبة على الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ فِي حِجْرِهِمْ، إِلَّا أَنَّ بَيْنَ قَبُولِ الهبة وإثبات القَرَابَةِ نوعٌ فرق؛ فَإِنَّ الأُمَّ تَقْبَلُ الهبة على الصَّغِيرِ وَإِنْ كَانَ الأبُّ حَيًّا، وَلَا تُثْبِتُ قَرَابَةَ الصَّغِيرِ وَفَقَرَهُ إِذَا كَانَ الأبُّ حَيًّا، والفرق: أَنَّ الهبةَ إِنَّمَا تَقَوُّثُ لو انْتِظَرَ جِئُءُ الأبِّ بِأَنْ يَرْجِعَ الوَاهِبُ عَمَّا أَوْجَبَ، أَوْ يَقَوْمَ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَتَبْطُلُ الهبةُ لو انْتِظَرَ جِئُءُ الأبِّ، أَمَّا هُنَا لو انْتِظَرَ جِئُءُ الأبِّ لَا يَقَوُّثُ على الصَّغِيرِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الأبَّ إِذَا حَضَرَ يُثْبِتُ قَرَابَةَ الصَّغِيرِ وَفَقَرَهُ فِي الأُزْمَةِ المَاضِيَةِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الأُمُّ أَوْ العَمُّ أَوْ الأَخُ مَوْضِعاً لَوْضِعِ العَلَّةِ فِي أَيْدِيهِمْ فَمَا يُصِيبُ الصَّغِيرَ مِنَ العَلَّةِ يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ، وَيُؤْمَرُونَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعاً لذلِكَ يُوضَعُ فِي يَدِي رَجُلٍ ثَقِيٍّ، وَيُؤْمَرُ بِالثَّقَفَةِ عَلَيْهِ)) اهـ "تَمَّةُ الْفَتَاوَى".

وَفِي "الْبَعْلِيِّ" على "الأَشْبَاهِ" مِنَ الْبَيْعِ: ((قَالَ فِي "الدَّخِيرَةِ": امْرَأَةٌ اشْتَرَتْ لَوْلِيهَا مِنْ مَالِهَا ضَيْعَةً وَقَعَ الشَّرَاءُ لِلأُمِّ، وَتَكُونُ الضَّيْعَةُ لِلوَلَدِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ وَاهِبَةً، وَالْأُمُّ تَمْلِكُ ذلِكَ، وَيَقَعُ قَبْضُهَا عَنْهُ)) اهـ.

وَفِي "الْمُلْتَقِطِ": ((امْرَأَةٌ اشْتَرَتْ ضَيْعَةً لَوْلِيهَا الصَّغِيرُ مِنْ مَالِهَا يَجُوزُ اسْتِحْسَاناً عَلَى الصَّبِيِّ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنْ دَفْعِهَا إِلَيْهِ)). وَفِيهِ: ((وَلَوْ اشْتَرَتْ الْمَرْأَةُ لَوْلِيهَا الصَّغِيرَ عَلَى أَنْ لَا تَرْجِعَ عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ جَازٌ، وَهُوَ كَالِهَبَةِ اسْتِحْسَاناً)) اهـ.

(١) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٦ ب.

(٢) لم نقف عليه في متن "التنوير"، وهو في متن "جمع البحرين" كما في المقولة [٣٣٢٣٢].

(٣) انظر "لسان العرب": مادة ((حجر)).

(٤) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٦ ب.

وكذا لِعَمِّهِ عِنْدَ "الثَّانِي" خِلَافاً لـ "الثَّالِثِ".

في (الأصح)) ما نصّه^(١): ((قَيَّدَ به احترازاً عن رواية "الْقُدُورِيِّ"^(٢): مِنْ أَنَّ إِجَارَتَهُ جَائِزَةٌ كِإِجَارَةِ الْأُمِّ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّ فِيهَا صَوْنًا عَنِ الْفَسَادِ بِكَوْنِهِ مَشْغُولًا^(٣) بِعَمَلٍ. وَجَهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى: أَنَّ الْمُلْتَظَّ لَا يَمْلِكُ إِتْلَافَ مَنْفَعِهِ، فَلَا يُؤْجِزُهُ كَالْعَمِّ، بِخِلَافِ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا^(٤) تَمْلِكُ إِتْلَافَ مَنْفَعِهِ مَجَانًّا، فَتَمْلِكُهُ بِعَوَضٍ)) اهـ. ومثله في "شرحهِ"^(٥) على "الوقاية". نعم، ذَكَرَ "الرَّزَيْلَعِيُّ"^(٦): ((أَنَّ رَوَايَةَ "الْقُدُورِيِّ" أَقْرَبُ)).

أَقُولُ: قَدْ عَلِمْتُ^(٧) أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "المَجْمَعِ"^(٨)، و"الوقاية"^(٩)، و"الهداية"^(١٠)، وَغَيْرِهَا مِنْ كِتَابِ اللَّقِيطِ، وَوَقَعَ فِي "الهداية"^(١١) هُنَا اضْطِرَابٌ.

[٣٣٢٣٣] (قَوْلُهُ: وَكَذَا لِعَمِّهِ^(١٢)) أَي: لِعَمِّ الصَّغِيرِ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا فِي بَعْضِ نُسخِ "المنح"^(١٣)، وَنَصَّهُ: ((وَأَنَّ كَانَ الصَّغِيرُ فِي يَدِ الْعَمِّ فَآخَرُهُ صَحٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْخَفِظِ، وَهَذَا عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" لَا يَصَحُّ)) اهـ. وَفِي نَسْخَةٍ مُصَحَّحَةٍ^(١٤) كَشَطَ الصَّمِيمَ مِنْ قَوْلِهِ: ((فَآخَرُهُ)) وَأَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ:

(١) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب اللقيط ق ١٧٢/أ.

(٢) انظر "اللباب شرح الكتاب": كتاب اللقيط ٢٠٧/٢.

(٣) في "ب": ((مسعولاً))، وهو خطأ طباعي.

(٤) في "ك": ((فإنها)).

(٥) انظر "شرح الوقاية" لابن ملك: كتاب الكراهية ق ١٩٣/أ.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٣٤/٦.

(٧) ١٧٦/١٣ المقولة [٢٠٧٠٠].

(٨) "مجمع البحرين": كتاب اللقيط ص ٤٩٠-.

(٩) انظر "شرح الوقاية": كتاب اللقيط ٣٣٠/١ (هامش "كشف الحقائق").

(١٠) "الهداية": كتاب اللقيط ١٧٤/٢.

(١١) انظر "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٧/٤.

(١٢) في "الأصل": ((وكذا العمّة))، وفي "ك": ((وكذا العم)).

(١٣) كذا في النسخة التي بين أيدينا، وانظر "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٦/٢/ب.

(١٤) لم نقف عليها.

ولو أَجَرَ^(١) الصَّغِيرُ نَفْسَهُ لم يَجْزْ إِلَّا إذا فَرَغَ العمل^(٢)؛ لِمَحْضِهِ نَفْعاً، فيجِبُ المَسْمَى. وصَحَّ إِجَارُهُ أَبٍ وَجَدَّ وَقَاضٍ وَلَوْ بَدُونِ أَجْرِ المِثْلِ فِي الصَّحِيحِ.....

((فَأَجَرَتْهُ أُمُّهُ)). وهذا هو الموافق لما في "التبيين"^(٣) و"الشرنبلالية"^(٤).

لكن رأيتُ في "النهاية"^(٥) عن "جامع التمرتاشي" ما نصَّه: ((والأُمُّ لو أَجَرَتْهُ يَجُوزُ إِذَا كَانَ فِي حِجْرِهَا، وَكَذَا ذُو الرَّحِمِ المَحْرَمُ مِنْهُ)) اهـ، فَرَأَجَعُهُ.

وفي (٢٧) من "جامع الفصولين"^(٦): ((لو لم يَكُنْ لَهُ أَبٌ وَلَا جَدُّ وَلَا وَصِيٌّ، فَأَجَرَتْهُ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٌ هُوَ فِي حِجْرِهِ صَحَّ، وَلَوْ فِي حِجْرِ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَأَجَرَتْهُ آخَرُ أَقْرَبُ - كَمَا لَوْ لَهُ أُمٌّ وَعَمَّةٌ وَهُوَ فِي حِجْرِ عَمَّتِهِ فَأَجَرَتْهُ أُمُّهُ - صَحَّ عِنْدَ "أبي يوسف" لَا عِنْدَ "محمَّد"، وَلَمَنْ أَجَرَتْهُ قَبْضُ أَجْرَتِهِ)) اهـ. [٣٣٢٣٤] (قوله: لم يَجْزْ) أي: لم يَلْزَمْ، "كفاية"^(٧)؛ لَأَنَّهُ مَشُوبٌ بِالضَّرَرِ، "زيلعي"^(٨).

[٣٣٢٣٥] (قوله: وصَحَّ إِجَارُهُ أَبٍ وَجَدَّ) وَكَذَا تَصَحُّ إِجَارُهُ وَصِيَّهِمَا، بِخِلَافِ وَصِيِّ^(٩) القَاضِي، "حموي"^(١٠). وهو خِلَافٌ ظَاهِرٌ عِبَارَةً "الدَّرَرِ"، فَارْجِعْهَا. نَعَمْ، عَدَّهَا "السَّارُحُ" فِي كِتَابِ الوَصَايَا^(١١) مِنْ المَسَائِلِ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا وَصِيَّ الأَبِ وَصِيَّ القَاضِي.

(١) في "و": ((أَجَرَ)).

(٢) كَذَا فِي النسخ، وَعبارة الزيلعي: ((إِلَّا إِذَا فَرَغَ مِنَ الْعَمَلِ))، وَمِثْلُهُ فِي "الهِدَايَةِ" وَ"الْبَحْرِ".

(٣) "تبيين الحقائق": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٣٤/٦.

(٤) "الشرنبلالية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - فَصْلُ: مِنْ مَلِكٍ أُمَةٌ بِشَرَاءٍ وَنَحْوَهُ ٣١٩/١ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٥) "النهاية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ ٢/٤١٢ أ.

(٦) "جامع الفصولين": الْفَصْلُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ فِي تَصَرُّفَاتِ الأَبِ وَالْوَصِيِّ وَالْقَاضِيِ وَالْمُتَوَلِّيِ وَالْمَأْمُورِينَ، وَمَنْ يَتَحَمَّلُ مِنْهُ الْغِنَ وَمَنْ لَا يَتَحَمَّلُ ١٢/٢.

(٧) "الكفاية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ ٨/٥٠٠ (ذِيلُ "تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٨) "تبيين الحقائق": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٣٤/٦.

(٩) ((وَصِيَّ)) لَيْسَتْ فِي "ك".

(١٠) ((حموي)) لَيْسَتْ فِي "ك". وَانْظُرْ "غَمَزَ عَيُونَ البَصَائِرِ": الْفَنُّ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الوَصَايَا ٣/٢٧٣ بِاخْتِصَارٍ.

(١١) ١٦٣/٢٤ وَمَا بَعْدَهَا.

كما يُعْلَمُ مِنَ "الدَّرَرِ"، فَتَبَصَّرَ.

(و) جاز (بيع عصير) عَنِ (مَنْ) يُعْلَمُ أَنَّهُ (يَتَّخِذُهُ خَمْرًا) لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَقُومُ بَعَيْنِهِ، بَلْ بَعْدَ تَغْيِيرِهِ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ؛ لِإِعَانَتِهِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ.

[٣٣٢٣٦] (قوله: كما يُعْلَمُ مِنَ "الدَّرَرِ") أي: صريحاً. وعبارة^(١): ((وفي فوائد "صاحب المحيط"^(٢)): إذا آجر الأب أو الجد أو القاضي الصَّغِيرَ في عملٍ من الأعمال قيل: إنما يجوز إذا كانت الإجارة بأجرٍ المثل، حتى إذا آجره أحدُهم بأقلَّ منه لم يجز، والصَّحِيحُ أَنَّهُ تَجَوُّزُ الإجارة ولو بالأقلَّ^(٣))) اهـ، ومثله في "المنح"^(٤). قال في "الشَّرْئِئَالِيَّةِ"^(٥): ((ولو حُمِلَ الأقلُّ على العَبَنِ اليسيرِ دونَ الفاحشِ انتفتت المخالفة)).

[٣٣٢٣٧] (قوله: وجاز) أي: عنده لا عندهما. ((بيع^(٦) عصير عَنِ))، أي: معصوره المستخرج منه، فلا يُكْرَهُ بَيْعُ الْعَبَنِ وَالْكَرَمِ مِنْهُ بِلَا خِلَافٍ كَمَا فِي "الْمَحِيطِ"^(٧). لَكِنْ فِي بَيْعِ "الْخَزَانَةِ"^(٨): ((أَنَّ بَيْعَ الْعَبَنِ عَلَى الْخِلَافِ))، "فُهَسْتَانِي"^(٩).

[٣٣٢٣٨] (قوله: مَنْ يُعْلَمُ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْلَمْ لَمْ يُكْرَهُ بِلَا خِلَافٍ، "فُهَسْتَانِي"^(١٠). [٣٣٢٣٩] (قوله: لَا تَقُومُ بَعَيْنُهُ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا لَا تَقُومُ الْمَعْصِيَةُ بَعَيْنِهِ: مَا يَحْدُثُ لَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ وَصِفَتْ آخِرُ يَكُونُ فِيهِ قِيَامُ الْمَعْصِيَةِ، وَأَنَّ مَا تَقُومُ الْمَعْصِيَةُ بَعَيْنِهِ: مَا تَوَجَّدَ فِيهِ عَلَى وَصْفِهِ الْمَوْجُودِ حَالَةَ الْبَيْعِ كَالْأَمْرِدِ وَالسَّلَاحِ، وَيَأْتِي^(١١) تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

(١) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - فَصْلُ: مِنْ مَلِكٍ أُمَّةً بِشَرَاءٍ وَنَحْوِهِ ٣٢٠/١.

(٢) هِيَ فَوَائِدُ مَسْمُوعَةٍ عَنِ الْعَلَّامَةِ بَرَّهَانَ الدِّينِ الْبُخَارِيِّ صَاحِبِ "الْمَحِيطِ الْبَرَّهَانِيِّ"، وَانْظُرْ تَعْلِيْقَنَا الْمَتَقَدِّمَ ٢٤٩/١٩.

(٣) فِي "ب": ((بِأَقْلٍ)) مِنْ دُونَ ((أَل)).

(٤) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الْخَطَرِ وَالِإِبَاحَةِ - بَابُ الْاِسْتِرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢/٢٠٦ ب.

(٥) "الشَّرْئِئَالِيَّةُ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - فَصْلُ: مِنْ مَلِكٍ أُمَّةً بِشَرَاءٍ وَنَحْوِهِ ٣٢٠/١ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٦) فِي "ك": ((وَلَوْ بَيْعَ)).

(٧) "الْمَحِيطُ الْبَرَّهَانِيُّ": كِتَابُ الْبُيُوعِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْبَيَاعَاتِ الْمَكْرُوهَةِ وَالْأَرْبَاحِ الْفَاسِدَةِ ٣٧١/١٠ - ٣٧٢.

(٨) لَمْ نَقِفْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي "خَزَانَةِ الْمُفْتَيْنِ"، وَلَا فِي "خَزَانَةِ الْأَكْمَلِ"، وَلَا فِي "خَزَانَةِ الْفَقْهِ".

(٩) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ ١٧٧/٢ بِاخْتِصَارٍ.

(١٠) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ ١٧٧/٢.

(١١) الْمَقُولَةُ [٣٣٢٤٧] قَوْلُهُ: ((وَجَازَ إِجَارَةُ بَيْتٍ إلخ)).

ونَقَلَ "المصنّف" ^(١) عن "السراج" ^(٢) و"المشكلات" ^(٣): ((أَنَّ قَوْلَهُ: مِمَّنْ، أَيْ: مِنْ كَافِرٍ، أَمَّا يَبِيعُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ فَيُكْرَهُ ^(٤)))، ومثله في "الجوهرة" ^(٥) و"الباقي" وغيرهما. زاد "الفهستاني" ^(٦) معزياً لـ "الخانية" ^(٧): ((أَنَّهُ يُكْرَهُ بِالِاتِّفَاقِ)).

[مطلب: لا يجوز بيع السلاح لأهل الفتنة]

(بخلاف بيع أمرد مِمَّنْ يَلُوطُ بِهِ، وَيَبِيعُ سِلَاحاً مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ) لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ تَقُومُ بِعَيْنِهِ.

[٣٣٢٤٠] (قوله: أَمَّا يَبِيعُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ فَيُكْرَهُ) لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، "فَهَسْتَانِي" ^(٨) عَنْ "الْجَوَاهِرِ" ^(٩). أقول: وهو خلاف إطلاق المتون ^(١٠) وتعليل الشروح ^(١١) بما مرَّ ^(١٢). وقال "ط" ^(١٣): ((وفيه: أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكُفَّارَ غَيْرُ مُحَاطَبِينَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَالْأَصْحَحُّ خَطَابُهُمْ، وَعَلَيْهِ:

(قوله: وفيه: أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا عَلَى قَوْل مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكُفَّارَ غَيْرُ مُحَاطَبِينَ إلخ) الظاهر اعتماد تقييد الكتب لما في المتن؛ فَإِنَّ الْحَمَرَ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ كَلِمَاءٌ فِي حَقِّهَا.

- (١) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٦ ب. وعبارته: ((المجوسي)) بدل ((كافر)).
- (٢) "السراج الوهاج": كتاب الحظر والإباحة ٤/١٧٤ أ.
- (٣) عبارة "المنح": ((مشكلات القدوري))، وانظر تعليقنا المتقدم ٩/٢٧٤.
- (٤) في "و" و"ط": ((فتكره)).
- (٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الحظر والإباحة ٢/٣٨٨.
- (٦) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ٢/١٧٧.
- (٧) "الخانية": كتاب الأشربة - فصل في معرفة الأشربة ٣/٢٢٤ (هامش "الفتاوى الهندية").
- (٨) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ٢/١٧٧ نقلاً عن "الجواهر" معزياً لـ "العيون".
- (٩) "جواهر الفتاوى": كتاب الكراهية والاستحسان - الباب الثاني: في المكروه ٣٠٨ أ.
- (١٠) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢/٢٧٣، و"شرح الوقاية": كتاب الكراهية - فصل: وينظر الرجل... إلخ ٢/٢٣٧ (هامش "كشف الحقائق")، و"الاختيار": كتاب الكراهية - فصل في الاحتكار ٤/١٦٢، و"الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٤/٩٤، و"اللباب شرح الكتاب": كتاب الحظر والإباحة ٤/١٦٧.
- (١١) "تبين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٢٨، و"جامع الرموز": كتاب الكراهية ٢/١٧٧، و"الاختيار": كتاب الكراهية - فصل في الاحتكار ٤/١٦٢، و"الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٤/٩٤، و"الجوهرة النيرة": كتاب الحظر والإباحة ٢/٣٨٨.
- (١٢) في الصفحة السابقة "در".
- (١٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/١٩٦.

ثمَّ الكراهةُ في مسألةِ الأمرِ مُصرَّحٌ بها في يُبوعِ "الخائِيةِ"^(١) وغيرها، واعتمدَهُ "المصنّفُ"^(٢) على خلافٍ ما في "الزَّيلعي"^(٣) و"العيني"^(٤) وإنَّ أقرَّهُ "المصنّفُ"^(٥) في بابِ البُغاةِ. قلتُ: وقدَّمنا ثَمَّةً^(٦) معزياً لـ "النَّهرِ": ((أَنَّ ما قامتِ المعصيةُ بَعِيْنِهِ يُكرَهُ بيعُهُ تحريماً، ..

فيكونُ إعانةٌ على المعصيةِ، فلا فرقَ بينَ المسلمِ والكافرِ في بيعِ العصيرِ منهما، فتدبَّرْ)) اهـ. ولا يَرِدُ هذا على الإطلاقِ والتَّعليلِ المارَّ^(٧).

[٣٣٢٤١] (قوله: على خلافٍ ما في "الزَّيلعي" و"العيني") ومثلهُ في "النهايةِ"^(٨) و"الكفايةِ"^(٩) عن إجاراتِ الإمامِ "السَّرحسي"^(١٠).

[مطلبٌ في حكمِ بيعِ ما لا تكونُ المعصيةُ بعينه]

[٣٣٢٤٢] (قوله: معزياً لـ "النَّهرِ") قال فيه^(١١) من بابِ البُغاةِ: ((وعُلِمَ من هذا: أَنَّهُ لا يُكرَهُ بيعُ ما لم تُقَمِّ المعصيةُ به، كبيعِ الجاريةِ المُغْنِيَةِ، والكَبْشِ النَّطُوحِ، والحمامَةِ الطَّيَّارَةِ، والعصيرِ، والخَشَبِ مِمَّنْ يَتَّخِذُ منه المعازِفَ. وما في يُبوعِ "الخائِيةِ"^(١٢): - من أَنَّهُ يُكرَهُ بيعُ الأمرِ من فاسقٍ يُعَلِّمُ

(١) "الخائِية": كتاب البيع - باب فيما يكون فراراً من الربا - فصل فيما يخرججه عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه ٢٨١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٦ ب.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٩/٦.

(٤) "رمز الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢/٢٧٣.

(٥) "المنح": كتاب الجهاد - باب البغاة ١/٢٥٨ ب.

(٦) ١٥٤/١٣.

(٧) ٢٩ - "در".

(٨) "النهاية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢/٤١١ أ.

(٩) "الكفاية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٨/٤٩٣ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(١٠) "المبسوط": كتاب الإجازات - باب الإجارة الفاسدة ١٦/٣٩.

(١١) "النهر": كتاب الجهاد - باب البغاة ٢/٣٣٩ ب بتصرف يسير.

(١٢) "الخائِية": كتاب البيع - باب فيما يكون فراراً من الربا - فصل فيما يخرججه عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه ٢٨١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

وإلا فتزيتها))، فليحفظ توفيقاً.

(و) جاز تعمير كنيسة

أنه [١٤٨ق/ب] يعصي به - مُشكِلاً، والذي جَزَمَ به "الزَّيلعي"^(١) في الحظر والإباحة: أنه لا يُكره بيع جارية ممن يأتيها في دُبُّها، أو بيع غلامٍ من لوطيٍّ، وهو الموافق لما مرَّ. ٢٥٠/٥
وعندي: أن ما في "الخاتية" محمولٌ على كراهة التَّزْيِه، وهو الذي تَطْمِئُنُّ إليه النفوس؛ إذ لا يُشكِلُ أنه وإن لم يكن مُعِيناً أنه مُتَسَبِّبٌ في الإعانة، ولم أرَ مَنْ تعرَّضَ لهذا)) اهـ.
وفي "حاشية الشَّلي" ^(٢) عن ^(٣) "المحيط" ^(٤): ((اشترى المسلمُ الفاسقُ عبداً أمرداً، وكان ممن يعتاد إتيانَ الأمرد يُجْبَرُ على بيعه)).

[٣٣٢٤٣] (قوله: فليحفظ توفيقاً) بأن يُحْمَلَ ما في "الخاتية": ((من إثبات الكراهة)) على التَّزْيِه، وما في "الزَّيلعي" وغيره: ((من نفيها)) على التَّحْرِيم، فلا مُخَالَفَةَ.
وأقول: هذا التَّوْفِيقُ غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّه قَدَمَ ^(٥): ((أنَّ الأمردَ ممَّا تقومُ المعصيةُ بعينه))، وعلى مُقتضى ما ذكره هنا يتعيَّنُ أن تكونَ الكراهةُ فيه للتَّحْرِيم، فلا يَصِحُّ حملُ كلامِ "الزَّيلعي" وغيره على التَّزْيِه، وإنَّما مبنى كلامِ "الزَّيلعي" وغيره على أنَّ الأمردَ ليس ممَّا تقومُ المعصيةُ بعينه كما يَظْهَرُ من عبارته قريباً عندَ قوله ^(٦): ((وجاز إجارته بيت)).

[مطلب: يجوزُ تعميرُ الكنيسة]

[٣٣٢٤٤] (قوله: وجاز تعميرُ كنيسة) قال في "الخاتية" ^(٧): ((ولو آجرَ نفسه ليعملَ في الكنيسة ويعمرها لا بأسَ به؛ لأنَّه لا معصيةَ في عَيْنِ العمل)).

(قوله: فلا يَصِحُّ حملُ كلامِ "الزَّيلعي" وغيره على التَّزْيِه إلخ) الأولى: التَّحْرِيم.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٩/٦.

(٢) "حاشية الشلي": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٩/٦ بتصرف (هامش "تبيين الحقائق").

(٣) في "ب" و"م" و"و" ((على)) بدل ((عن))، وهو خطأ.

(٤) "المحيط البرهاني": كتاب البيوع - الفصل الخامس والعشرون في البياعات المكروهة إلخ ٣٧٠/١٠ بتصرف.

(٥) ص-٣٠.

(٦) ص-٣٤.

(٧) "الخاتية": كتاب الحظر والإباحة - فصل في التسييح والتسليم والصلاة على النبي ﷺ ٤٢٦/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

و(حملُ خمرٍ ذَمِّيٍّ) بنفسِهِ أو دَابَّتِهِ (بأجرٍ) لا عَصْرُهَا؛ لقيامِ المعصيةِ بَعَيْنِهِ.

[٣٣٢٤٥] (قوله: وحملُ خمرٍ ذَمِّيٍّ) قال "الزَيْلَعِيُّ"^(١): ((وهذا عنده، وقالوا: هو مكروه؛ لأنه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ ((لَعَنَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةً، وَعَدَّ مِنْهَا: حَامِلَهَا))^(٢). وله: أَنَّ الإِجَارَةَ عَلَى الْحَمْلِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، وَلَا سَبَبٌ لَهَا، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ الْمَعْصِيَةُ بِفَعْلٍ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ، وَلَيْسَ الشُّرْبُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا قَدْ يَكُونُ لِلْإِرَاقَةِ أَوْ لِلتَّلْخِيلِ، فَصَارَ كَمَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ لِعَصْرِ الْعِنَبِ أَوْ قَطْفِهِ^(٣)، وَالْحَدِيثُ مُحْمُولٌ عَلَى الْحَمْلِ الْمَقْرُونِ بِقَصْدِ الْمَعْصِيَةِ)) اهـ.

زاد في "النهاية"^(٤): ((وهذا قياسٌ، وقولُهُما استحسانٌ)).

ثُمَّ قَالَ "الزَيْلَعِيُّ"^(٥): ((وعلى هذا الخلاف: لو آجَرَهُ دَابَّةً لِيَنْقُلَ عَلَيْهَا الْخَمْرَ، أَوْ آجَرَهُ نَفْسَهُ لِيَرْعَى لَهُ الْخَنَازِيرَ يَطِيبُ لَهُ الْأَجْرُ عَنْدهُ، وَعِنْدَهُمَا يُكْرَهُ. وفي "المحيط"^(٦): لا يُكْرَهُ بَيْعُ الزَّانِبِ مِنَ النَّصْرَانِيَّ، وَالْقَلَنْسُوَةِ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِذْلالٌ لهما. وَيَبِيعُ الْمَكْعَبُ الْمَقْضُصَ لِلرَّجُلِ إِنْ لَيْلِسَهُ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى لُبْسِ الْحَرَامِ. وَإِنْ كَانَ إِسْكَافاً أَمْرُهُ إِنْسَانٌ أَنْ يَتَّخِذَ لَهُ خُفّاً عَلَى زِيِّ الْجُحُوسِ أَوْ الْفَسَقَةِ، أَوْ خِيَاطاً أَمْرُهُ أَنْ يَتَّخِذَ لَهُ ثَوْباً عَلَى زِيِّ الْفُسَّاقِ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ التَّشَبُّهِ بِالْجُحُوسِ وَالْفَسَقَةِ)) اهـ.

[٣٣٢٤٦] (قوله: لا عَصْرُهَا؛ لقيامِ المعصيةِ بَعَيْنِهِ) فيه منافاةٌ ظاهرة؛ لقوله سابقاً^(٧): ((لأنَّ المعصيةَ

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٢٩.

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب البيوع - باب النهي أن يتخذ الخمر خلافاً، رقم (١٢٩٥)، وابن ماجه في كتاب الأشربة -

باب: لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجِهٍ، رقم (٣٣٨١) عن أنس رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة:

((عاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقها، وبائعها، وأكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له)).

قال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث أنس، وقد روي نحو هذا عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم

النبوي ﷺ. وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" ٤/١٩٩: ((ورواته ثقات)).

(٣) في "الأصل" و"٣" و"ب" و"م": ((أو قطعه)) بالعين، وما أثبتناه من "ك"، وهو موافق لعبارة الزيلعي.

(٤) "النهاية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢/٤١١ أ.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٢٩.

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب الكراهية والاستحسان - الفصل الرابع عشر: في الكسب ٦٢/٨ - ٦٣ بتصرف نقلاً عن

"واقعات الناطقي".

(٧) ص-٢٩.

(و) جاز (إجارة بيتٍ بسوادِ الكوفة) أي: قُراها (لا بغيره^(١)) على الأصحّ)

لا تقوم بعينه))، "ط"^(٢). وهو مُنافٍ أيضاً لما قدّمناه^(٣) عن "الزَّليعيّ": ((من جوازِ استجارِهِ لعَصْرِ العِنَبِ، أو قطعِهِ))، ولعلَّ المرادُ هنا: عَصْرُ العِنَبِ على قصدِ الحَمْريَّةِ، فإنَّ عَيْنَ هذا الفعلِ معصيةٌ بهذا القصدِ، ولذا أعاد الضَّميرَ على الخمرِ مع أنَّ العَصْرَ للعِنَبِ حقيقةً، فلا يُنافي ما مرَّ^(٤): ((من جوازِ بيعِ العَصِيرِ واستجارِهِ على عَصْرِ العِنَبِ))، هذا ما ظهرَ لي، فتأمَّلْ.

[٣٣٢٤٧] (قوله: وجاز إجارة بيتٍ إلخ) هذا عنده أيضاً؛ لأنَّ الإجارةَ على منفعةِ البيتِ، ولهذا يجبُ الأجرُ بمجردَ التسليمِ، ولا معصيةٌ فيه، وإنما المعصيةُ بفعلِ المستأجرِ وهو مختارٌ، فينقطعُ نسبتهُ عنه، فصار كبيعِ الجاريةِ ممن لا يَسْتَرِئُها أو يأتيها من دُبُرٍ، وبيعِ الغلامِ من لوطيٍّ. والدليلُ عليه: أنَّه لو آجرَهُ للسُّكنى جاز، وهو لا بُدَّ له من عبادتهِ فيه. اهـ "زليعي" (٤)، و"عيني" (٥). ومثلهُ في "النهاية" (٦) و"الكفاية" (٧).

قال في "المنح" (٨): ((وهو صريحٌ في جوازِ بيعِ الغلامِ من اللُّوطيِّ، والمنقولُ في كثيرٍ من الفتاوى: أنَّه يُكرَهُ، وهو الذي عوَّلنا عليه في "المختصر" (٩)) اهـ.

(قوله: ولعلَّ المرادُ هنا: عَصْرُ العِنَبِ على قصدِ الحَمْريَّةِ إلخ) الأظهرُ ما قاله "الرحمّي": ((من أنَّ المرادَ من عَصْرِها تصفيئُها من ثقلِها)).

(١) في "ب" و"و" و"ط": ((لا بغيرها)).

(٢) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٧/٤.

(٣) في المقولة السابقة.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٩/٦ بتصرف.

(٥) "رمز الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٧٣/٢ بتصرف.

(٦) "النهاية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢/٤١١ أ.

(٧) "الكفاية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٤٩٣/٨ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٨) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٦ ب.

(٩) أي: في متنه "تنوير الأبصار وجامع البحار"، بقوله: ((بخلاف بيع أُمرد ممن يلوط به)) ص ٣٠.

أقول: هو صريح أيضاً في أنه ليس بما تقوم المعصية بعينه، ولذا كان ما في الفتاوى مُشكِلاً كما مرَّ^(١) عن "النهر"؛ إذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصير، فكان ينبغي لـ "المصنّف" التّعويل على ما ذكره الشارح؛ فإنه مقدّم على ما في الفتاوى.

نعم، على هذا التعليل الذي ذكره "الزيلعي" يُشكّل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه وبين ما لا تقوم بعينه؛ فإنّ المعصية في السلاح والمكعب المفصّض ونحوه إنّما هي بفعل الشاري، فليُتأمل في وجه الفرق، فإنه لم يظهِر لي، ولم أرَ من ثبّه عليه.

نعم، يظهِر الفرق على ما قدّمه "الشارح"^(٢) - تبعاً لغيره - من التعليل لجواز بيع العصير: ((بأنّه لا تقوم المعصية بعينه بل بعد تغييره))، فهو كبيع الحديد من أهل الفتنة؛ لأنّه وإن كان يُعملُ منه السلاح لكن بعد تغييره أيضاً إلى صفةٍ أخرى. وعليه يظهِر كون الأمر بما تقوم المعصية^(٣) بعينه كما قدّمناه^(٤)، فليُتأمل.

(قوله: إذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصير إلخ) الأولى حذف العصير؛ فإنه ليس بما تقوم المعصية بعينه.. (قوله: نعم، على هذا التعليل الذي ذكره "الزيلعي" يُشكّل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه إلخ) يدفع الإشكال بما ذكره في باب البغاة: ((من أنّ الجارية المغنّية، والكبش النطوح ونحوهما تُقام المعصية بعينها، لكن ليست هي المقصود الأصلي منها؛ فإنّ عَيْنَ الجارية للخدمة مثلاً، والغناء عارض، فلم تُكنْ عَيْنَ المنكر، بخلاف السلاح؛ فإنّ المقصود الأصلي منه المحاربة به، فكان عَيْنُهُ منكرًا إذا بيع لأهل الفتنة، فصار المراد بما تُقام به المعصية: ما كان عَيْنُهُ منكرًا بلا صنعة فيه، فخرج نحو الجارية المغنّية؛ لأنّها ليست عَيْنَ المنكر، ونحو الحديد والعصير؛ لأنّه وإن كان يُعملُ منه عَيْنَ المنكر، لكنّه بصفةٍ تحدّث، فلم يُكنْ عَيْنُهُ، وبهذا ظهر أنّ بيع الأمر بمن يُلوط به مثل الجارية المغنّية، فليس بما تقوم المعصية بعينه، خلافاً لما ذكره "المصنّف" و"الشارح" في الحظر)) اهـ.

(١) المقولة [٣٣٢٤٢] قوله: ((معزياً لـ "النهر")).

(٢) صـ ٢٩ - "در".

(٣) في "ك": ((تقوم به المعصية)).

(٤) المقولة [٣٣٢٣٩] قوله: ((لا تقوم بعينه))، على أنّه تقدّم في كتاب الجهاد - باب البغاة المقولة [٢٠٦١٧]: أنّ الأمر مما لا تقوم المعصية بعينه.

وأما الأمصارُ وقرى غير الكوفة فلا يُمكنون؛ لظهور شعار الإسلام فيها، وخصَّ سواد الكوفة لأنَّ غالب أهلها أهل الذمة (لِيَتَّخِذَ بَيْتَ نَارٍ أَوْ كَنِيسَةً أَوْ بَيْعَةً أَوْ يُبَاعَ فِيهِ الْخَمْرُ) وقالوا: لا ينبغي ذلك؛ لأنه إعانة على المعصية، وبه قالت "الثلاثة"^(١)، "زيلعي"^(٢).

(و) جاز (بيع بناء ثبوت مكة وأرضها) بلا كراهية،

[٣٣٢٤٨] (قوله: وأما الأمصار) [١/٤٩ق/٤] الأنسب في التعبير: كالأمصار إلخ، "ط"^(٣).

[٣٣٢٤٩] (قوله: فلا يُمكنون) أي: من اتَّخَذَ الْبَيْعَ وَالْكُنَائِسَ، وإظهار بيع الخُمور ونحو ذلك.

[٣٣٢٥٠] (قوله: أو كنيسة أو بيع) الأول: معبد اليهود، والثاني: معبد النصارى، ذكره في

"الصَّحاح"^(٤). وَمَنْ ظَنَّ عَكْسَ هَذَا فَقَدْ سَهَا. اهـ "ابن كمال"^(٥). لكن تَطَلَّقَ الْكَنِيسَةُ عَلَى الثَّانِي أَيْضاً كَمَا يُعْلَمُ مِنْ "الْقَامُوسِ"^(٦) وَالْمُغْرِبِ"^(٧). وَالْبَيْعَةُ بِالْكَسْرِ، جَمْعُهُ: بَيْعٌ، ك: عَنِيبٌ.

[٣٣٢٥١] (قوله: وجاز بيع بناء ثبوت مكة) أي: اتِّفَاقاً؛ لَأَنَّهُ مِلْكٌ لِمَنْ بَنَاهُ، كَمَنْ بَنَى فِي أَرْضِ

الْوَقْفِ لَهُ بَيْعُهُ، "إِتْقَانِي"^(٨).

[٣٣٢٥٢] (قوله: وأرضها) حَزَمَ بِهِ فِي "الْكَنْزِ"^(٩)، وَهُوَ قَوْلُهُمَا وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ "الإمام؛

لَأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا؛ لظهور آثار الملك فيها، وهو الاختصاصُ بِهَا شَرْعاً، وَتَمَامُهُ فِي "الْمَنْحِ"^(١٠) وَغَيْرِهَا.

(١) انظر "مواهب الجليل": كتاب البيوع ٢٥٤/٤، و"حاشية الدسوقي على الشرح الكبير": باب البيع ٧/٣، و"أسنى المطالب في شرح روض الطالب": كتاب البيوع - باب البيوع المنهي عنها - فصل: ويحرم التفرق بين الجارية وولدها ٤١/٢، و"مغني المحتاج": كتاب البيع - باب في البيوع المنهي عنها - فصل فيما نهي عنه من البيوع نهيًا لا يقتضي بطلانها ٣٩٢/٢، و"المغني" لابن قدامة: كتاب البيوع - فصل: ما يقصد به الحرام ١٦٨/٤، وكشف القناع: كتاب البيع - باب الإجارة - فصل من شروط الإجارة أن تكون المنفعة مباحة لغير ضرورة ٥٥٩/٣.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٩/٦ بتصرف. وليس فيه قوله: ((وبه قالت "الثلاثة")).

(٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٧/٤.

(٤) انظر "الصَّحاح": مادة ((بوع))، ومادة ((كنس))، ومادة ((صَلَوَ)).

(٥) "إيضاح الإصلاح": كتاب الكراهية - فصل: ينظر الرجل من الرجل إلخ ق ٣١٠/أ.

(٦) "القاموس": مادة ((كنس)).

(٧) "المغرب": مادة ((كنس)).

(٨) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٧٠ أ بتصرف.

(٩) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٧٣/٢.

(١٠) انظر "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٦ ب.

وبه قال "الشافعي"^(١)، وبه يُفتى، "عيني"^(٢). وقد مرَّ في الشُّفْعَةِ^(٣). وفي "البرهان"^(٤) في باب العُشْرِ: ((ولا يُكرهُ بيعُ أرضِها كبنائها))، وبه يُعْمَلُ. وفي "مختارات النّوازل"^(٥) لـ "صاحب الهداية": ((لا بأسَ ببيعِ بنائها وإجارتها)). لكن في "الزَّيْلَعِي"^(٦) وغيره: ((يُكرهُ إجارتها)). وفي آخر الفصل الخامس من "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٧) وإجارة "الوهبانيَّةِ"^(٨) قالوا: ((قال "أبو حنيفة": أكرهُ إجارةَ بيوتِ مكَّةَ في أيَّامِ الموسمِ،

[٣٣٢٥٣] (قوله: وقد مرَّ في الشُّفْعَةِ) ومَرَّ أيضاً^(٩): ((أَنَّ الفتوى على وجوبِ الشُّفْعَةِ في دُورِ

٢٥١/٥

مكَّةَ، وهو دليلٌ على ملكيَّةِ أرضِها)) كما مرَّ^(١٠) بيانه.

[٣٣٢٥٤] (قوله: لكن إلخ) استدراكٌ على قوله: ((وإجارتها)).

[٣٣٢٥٥] (قوله: قالوا) أي: "صاحب الكتاين"^(١١).

[٣٣٢٥٦] (قوله: قال "أبو حنيفة" إلخ) أقول: في "غاية البيان"^(١٢) ما يُدلُّ على أنَّه قولُهما أيضاً،

(١) انظر "البيان في مذهب الإمام الشافعي": كتاب البيوع - باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه - فرع: جواز بيع ربيع مكة ٦٢/٥.

(٢) "رمز الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٧٣/٢ باختصار.

(٣) ٣٦٠/٢٠.

(٤) "البرهان شرح مواهب الرحمن": كتاب السير - باب العشر والخراج ٥٩٨ق/٢.

(٥) لم نقف على المسألة في النسخة المطبوعة التي بين أيدينا، وهي في النسخة الخطية: كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣ق/ب.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٩/٦.

(٧) "التارخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الخامس فيما يتصل بهذا الفصل في الجوار بمكة وإجارة بيوت مكة ٧١/١٨ رقم المسألة (٢٨٠٧٣).

(٨) انظر "عقد القلائد": فصل من كتاب الإجارة ٥٣ق/٢.

(٩) ٣٦٠/٢٠.

(١٠) المقولة [٣١٥٦٩] قوله: ((تبعاً للبرازية وغيرها)).

(١١) أي: عالم بن علاء صاحب "التارخانية" وابن وهبان رحمهما الله، كما تقدّم في الصحيفة نفسها "در".

(١٢) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦ق/٧٠.

وكان يُفتي لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم؛ لقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ أَلَمِكُمْ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]،
ورخصَ فيها في غير أيام الموسم)) اهـ، فليحفظ. قلت: وبهذا يظهر الفرق.....

حيث^(١) نقل عن "تقريب الإمام الكرخي"^(٢) ما نصّه: ((وروى "هشام"^(٣) عن "أبي يوسف" عن "أبي حنيفة": أنه كره إجارة يوت مكة في الموسم، ورخصَ في غيره، وكذا قال "أبو يوسف". وقال "هشام": أخبرني "محمد" عن "أبي حنيفة": أنه كان يكره إجارة يوت مكة في الموسم، ويقول لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم إذا كان فيها فضل، وإن لم يكن فلا، وهو قول "محمد" اهـ. فأفاد: أن الكراهة في الإجارة وفاقية، وكذا قال في "الدر المنقح"^(٤): ((صرحوا بكراهتها من غير ذكرٍ خلاف)) اهـ.

[٣٣٢٥٧] (قوله: وبه^(٥) يظهر الفرق) أي: بحمل الكراهة على أيام الموسم يظهر الفرق بين جواز البيع دون الإجارة، وهو جواب عما في "الشرنبلالية"، حيث نقل^(٦) ((كراهة إجارة أرضها عن "الزليعي"^(٧)، و"الكافي"^(٨)، و"الهداية"^(٩)))، ثم قال^(١٠): ((فلينظر الفرق بين جواز البيع وبين عدم جواز الإجارة)) اهـ. وحاصله: أن كراهة الإجارة لحاجة أهل الموسم.

(١) في "الأصل" طمس مكان الكلمة، وفي "م": ((حين)).

(٢) عبارة الإقناني في "غاية البيان": ((كذا ذكر الكرخي في "مختصره"، وقال في كتاب "التقريب")، ومثلها عبارة العيني

في "البنية" ٢٥٤/١١. وليس للإمام الكرخي "تقريب"، ولعل المراد به تقريب الإمام القدوري رحمه الله.

(٣) في "نواده" كما في "المحيط البرهاني": كتاب الكراهية والاستحسان - الفصل الخامس في المسجد والقبلة والمصحف إلخ ١١/٨ المسألة رقم (٩٤٨٣). وتقدمت ترجمة "النوادر" ٤٩٣/١.

(٤) "الدر المنقح": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٥٤٧/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٥) ((وبه)) كذا في النسخ جميعها، على أن نسخ "الدر": ((وبهذا)).

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢٠/١ (هامش "الدر والغرر").

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٩/٦.

(٨) "كافي النسفي": كتاب الكراهية - الفصل الخامس في البيع والاحتكار والإجارة وغيرها ٤٥١/ب.

(٩) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٤/٤.

(١٠) "الشرنبلالية": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢٠/١ (هامش "الدر والغرر").

والتَّوْفِيقُ، وهكذا كان يُنادي "عمرُ بنُ الخطَّابِ" رضي الله عنه أَيَّامَ المَوْسِمِ، ويقولُ: «يا أهلَ مَكَّةَ، لا تَتَّخِذُوا لِبُيُوتِكُمْ أَبْوَاباً، لِيَنْزَلَ الْبَادِي حَيْثُ شَاءَ»^(١)، ثُمَّ يَتْلُو آيَةَ، فَلْيُحْفَظْ.

(و) جاز (قيدُ العبدِ) تحزُّراً عن التَّمَرُّدِ والإِباقِ، وهو سَنَةُ المُسْلِمِينَ فِي الفُسْأَقِ (وقَبُولُ هَدِيَّتِهِ تاجراً، وإِجابةُ دَعْوَتِهِ، واستِعَارَةُ دَائِيَّتِهِ) استحساناً.

[٣٣٢٥٨] (قوله: والتَّوْفِيقُ) بين ما في "التَّوْازِلِ" وما في "الزَّيْلَعِي" وغيره بحمل الكراهة على أَيَّامِ المَوْسِمِ، وَعَدَمِهَا على غيرها.

[٣٣٢٥٩] (قوله: وهكذا) أي: كما كان "الإمامُ" يُفتي، "ط"^(٢).

[٣٣٢٦٠] (قوله: واستعاره دَائِيَّتَهُ) فلا يَضْمَنُ المُسْتَعِيرُ لو عَطَبَتْ تَحْتَهُ.

[٣٣٢٦١] (قوله: استحساناً) لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «قَبِلَ هَدِيَّةَ "سَلْمَانَ" حِينَ كَانَ

عَبْداً»^(٣)، و«قَبِلَ هَدِيَّةَ بَرِيرَةَ وَكَانَتْ مُكَاتَبَةً»^(٤)، و«أَجَابَ رَهْطٌ مِنَ الصَّحَابَةِ دَعْوَةَ مَوْلَى "أَبِي أُسَيْدٍ" وَكَانَ عَبْدًا»^(٥)، وَلَأنَّ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ضَرُورَةً، وَلَا يَجِدُ التَّاجِرُ بُدًّا مِنْهَا، "هَدَايَةً"^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (٩٢١١)، وابن زنجويه في كتاب الأموال رقم (٢٤٦) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه باللفظ المذكور، وأخرج عبد الرزاق أيضاً برقم (٩٢١٠) عن عطاء أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان ينهى أن تُبَوَّبَ دُورُ مَكَّةَ؛ لأنَّ يَنْزِلَ الْحَاجُّ فِي عَرَصَاتِهَا.

(٢) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٨/٤.

(٣) أخرج أحمد في المسند رقم (٢٢٩٩٧)، والترمذي في الشمائل، باب ما جاء في خاتم النبوة رقم (٢٠)، عن بريدة رضي الله عنه قال: جاء سلمان الفارسي إلى رسول الله ﷺ حين قدم المدينة بمائدة عليها رُطْبٌ، فَوُضِعَتْ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال: «يا سلمان ما هذا؟» قال: صدقة عليك وعلى أصحابك، فقال: «ارفعها فإنَّنا لا نأكل الصدقة»، فرفعها، فجاء الغد بمثلها، فوضعه بين يدي رسول الله ﷺ فقال: «ما هذا يا سلمان؟» قال: هدية لك، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: «ابسطوا»، ثم نظر إلى الخاتم على ظهر رسول الله ﷺ فأمن به، وكان لليهود، فاشتراه رسول الله ﷺ ... الحديث. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) أخرج البخاري في كتاب الهبة - باب قبول الهدية، رقم (٢٥٧٧)، ومسلم في كتاب الزكاة - باب إباحة الهدية للنبي ﷺ رقم (١٠٧٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أهدت بريرة إلى النبي ﷺ لحماً تُصَدِّقُ به عليها، فقال: «هو لها صدقة ولنا هدية».

(٥) أخرجه الإمام محمد بن الحسن الشيباني في "المبسوط" (الأصل)، كتاب الشركة - باب عارية المفاوض (٨٠/٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" رقم (٦١٠٤) عن أبي سعيد مولى أبي أسيد رضي الله عنهما قال: تزوجت وأنا عبدٌ مملوكٌ، فدعوت أناساً من أصحاب رسول الله ﷺ فيهم أبو ذر وأبو مسعود وأبو حذيفة رضي الله عنهم فقَدَّمُونِي فَصَلَّيْتُ بِهِمْ وَأَنَا عَبْدٌ مَمْلُوكٌ.

(٦) "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٦/٤.

(وَكُرِهَ كِسْوَتُهُ) أي: قَبُولُ هَدِيَّةِ الْعَبْدِ (ثَوْبًا، وَإِهْدَاؤُهُ التَّقْدِينَ) لَعَدَمِ الضَّرُورَةِ (وَاسْتِخْدَامِ الْخَصِيِّ) ظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ، وَقِيلَ: بَلْ دُخُولُهُ.....

[٣٣٢٦٢] (قَوْلُهُ: أَيِ قَبُولِ هَدِيَّةِ الْعَبْدِ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ ((كِسْوَتُهُ)) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ.

[٣٣٢٦٣] (قَوْلُهُ: وَاسْتِخْدَامِ الْخَصِيِّ) لِأَنَّ فِيهِ تَحْرِيزَ النَّاسِ عَلَى الْخِصَاءِ. وَفِي "غَايَةِ الْبَيَانِ"^(١)

عَنْ "الطَّحَاوِيِّ"^(٢): ((وَيُكْرَهُ كَسْبُ الْخَصِيَّانِ وَمَلَكُهُمْ وَاسْتِخْدَامُهُمْ)) اهـ. قَالَ "الْحَمَوِيُّ": ((لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهٌ كَرَاهَةٍ كَسِبِهِ)).

أَقُولُ: لَعَلَّ الْمَرَادَ كَرَاهَةُ كَسْبِهِ عَلَى مَوْلَاهُ - بِأَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِ ضَرْبِيَّةً - أَوْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ كَسْبَهُ عَادَةً فِي اسْتِخْدَامِهِ وَدُخُولِهِ عَلَى الْحَرَمِ، تَأْمَلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ الثَّانِيَّ فِي "التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدِ"^(٣)، وَنَصُّهُ: ((لِأَنَّ كَسْبَهُ يَحْصُلُ بِالْمَخَالَطَةِ مَعَ النِّسْوَانِ)) اهـ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

[٣٣٢٦٤] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ: بَلْ دُخُولُهُ) الْأَوَّلَى: بَلْ فِي دُخُولِهِ، وَعَلَى الْقِيلِ اقْتَصَرَ "الْقُهْصَتَانِي"^(٤)،

وَنَقَلَهُ عَنْ "الْكَرْمَانِيِّ"، وَالْحَدِيثُ^(٥) وَالْعِلَّةُ يُفِيدَانِ الْإِطْلَاقَ، فَكَانَ هُوَ الْمَعْتَمَدُ، "ط"^(٦).

(قَوْلُهُ: لَعَلَّ الْمَرَادَ كَرَاهَةُ كَسْبِهِ عَلَى مَوْلَاهُ - بِأَنْ يَجْعَلَ إلخ) مَا ذَكَرَهُ عَنْ "التَّجْنِيسِ" يُفِيدُ الْكَرَاهَةَ عَلَى الْمَوْلَى وَغَيْرِهِ.

(١) "غَايَةِ الْبَيَانِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٦/٧١ ب.

(٢) "مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - مَسْأَلَةٌ: حُكْمُ إِخْصَاءِ الْإِنْسَانِ وَكَسْبِهِ وَاسْتِخْدَامِهِ ص ٤٤٣ - بِتَصْرِفٍ.

(٣) هُوَ لِلْإِمَامِ الْمَرْغِينَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَتَقْدِمُ تَعْرِيفُهُ ١/٥٩٤، وَلَمَّا يَطْبَعُ مِنْهُ سَوَى قِسْمِ الْعِبَادَاتِ.

(٤) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ ٢/١٧٧.

(٥) نَقُولُ: عِبَارَةُ "ط": ((وَالْعِلَّةُ تَفِيدُ الْإِطْلَاقَ فَكَانَ هُوَ الْمَعْتَمَدُ))، وَلَيْسَ فِيهِ لَفْظَةٌ ((الْحَدِيثُ))، إِلَّا أَنَّ "ط" اسْتَدَلَّ قَبْلَ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ الْخِصَاءِ فَقَالَ: ((قَوْلُهُ: (وَاسْتِخْدَامِ الْخَصِيِّ) لِأَنَّ فِيهِ تَحْرِيزَ النَّاسِ عَلَى الْخِصَاءِ الَّذِي هُوَ مُثَلَّةٌ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا، فَيَحْرَمُ)).

وَعَلَيْهِ فَمَقْصُودُ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِلَفْظَةِ ((الْحَدِيثُ)): الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ "ط"، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصِّدِّيقِ، بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمُثَلَّةِ وَالْمُصَوَّرَةِ وَالْجُثْمَةِ، رَقْمُ (٥٥١٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ((أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّهْبَةِ وَالْمُثَلَّةِ)). وَتَبَتِ النَّهْيُ أَيْضًا عَنْ الْخِصَاءِ، أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ رَقْمُ (١٥٠٣٦) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ شَابٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَتَأْتِدُنِي لِي فِي الْخِصَاءِ؟ فَقَالَ: «صُمْ وَسَلَّ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ». وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ - بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّبْتُلِ وَالْخِصَاءِ رَقْمُ (٥٠٧٣)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ - بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ رَقْمُ (١٤٠٢)، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((أَرَادَ عَثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ أَنْ يَتَّبَلَ، فَنَهَاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَجَازَ لَهُ ذَلِكَ لَأَخْتَصِمْنَا)).

(٦) "ط": كِتَابُ الْخَطَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِزْوَاعِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٤/١٩٨.

على الحُرْمِ ^(١) لو سِنَّهُ خَمْسَةَ عَشَرَ.

(و) كُرْهَ (إِقْرَاضٍ) أَي: إعطاء (بَقَالٍ) - ك: خَبَّازٍ - وَغَيْرِهِ (دِرَاهِمٍ) أَوْ بُرّاً - لَخَوْفِ هُلُوكِهِ لَوْ بَقِيَ بِيَدِهِ -

وهو ظاهر المتون ^(٢).

[٣٣٢٦٥] (قوله: على الحُرْمِ) جمع حُرْمَةٍ، بمعنى المرأة، مثل: عُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، كما في "المصباح" ^(٣)، "حَوِيَّ". فيكون بضمّ الحاء وفتح الراء. وفي بعض النسخ: ((على الحرِم)). وفي "القاموس" ^(٤): ((والحرِمُ) ^(٥) كَأَمِيرٍ: مَا حَرَّمَ فَلَمْ يُحَسَّ، وَثَوْبُ الْمُحَرَّمِ، وَمَا كَانَ الْمُحَرَّمُونَ يُلْقَوْنَهُ مِنْ الثِّيَابِ فَلَا يَلْبَسُونَهُ، وَمِنْ الدَّارِ: مَا أُضِيفَ إِلَيْهَا مِنْ حُقُوقِهَا وَمَرَافِقِهَا، وَمِنْكَ: مَا تَحْمِيهِ وَتُقَاتِلُ عَنْهُ، كَالْحَرَمِ جَمْعُهُ أَحْرَامٌ وَحُرْمٌ، بضمّتين. وَحُرْمُكَ بضمّ الحاء: نِسَاؤُكَ وَمَا تَحْمِي، وَهِيَ الْحَارِمُ، الْوَاحِدَةُ: ك: مَكْرُمَةٌ، وَتُفْتَحُ رَاوَةً)) اهـ. فَالْحُرْمُ بِالْفَتْحِ، وَالْحَرِمُ - بِمَعْنَى مَا يُحْمَى - مُنَاسِبٌ هُنَا أَيْضاً.

[٣٣٢٦٦] (قوله: لو سِنَّهُ خَمْسَةَ عَشَرَ) قَيَّدَ بِالسَّنِّ لِمَا قِيلَ: إِنَّ الْحَصِيَّ لَا يَحْتَلِمُ.

[٣٣٢٦٧] (قوله: يَقَالُ) قَالَ فِي "الْقَامُوسِ" ^(٦): ((الْبَقَالُ: بَيَاعٌ ^(٧) الْأَطْعَمَةِ، كَلِمَةٌ عَامِّيَّةٌ، وَالصَّحِيحُ: الْبَدَالُ ^(٨))) اهـ.

(١) فِي "د" وَ"و" وَ"ب": ((الْحَرِم)).

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢/٢٧١، و"شرح الوقاية": كتاب الكراهية - فصل: وينظر الرجل من الرجل ... إلخ ٢/٢٣٨، و"اللباب في شرح الكتاب": كتاب الحظر والإباحة ٤/١٦١، و"الاختيار لتعليل المختار": كتاب الكراهية - فصل في الاحتكار ٤/١٦٣، و"الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٤/٩٥.

(٣) "المصباح المنير": مادة ((حرم)).

(٤) "القاموس": مادة ((حرم)) باختصار.

(٥) فِي "ك": ((وَحَرِم)).

(٦) "القاموس": مادة ((بقل)).

(٧) فِي "الأصل": ((لِبَيْعٍ))، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِعِبَارَةِ "الْقَامُوسِ"، وَهِيَ: ((الْبَقَالُ لِبَيْعِ الْأَطْعَمَةِ...)).

(٨) فِي "تاج العروس" مادة ((بدل)): ((الْبَدَالُ: بِيَاغُ الْمَأْكُولَاتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا، هَكَذَا تَقُولُهُ الْعَرَبُ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: سَمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ يُدَلُّ بَيْعاً بِيَعٍ، فَيَبِيعُ الْيَوْمَ شَيْئاً وَغَداً شَيْئاً آخَرَ)).

يَشْتَرِطُ (لِيَأْخُذَ) مُتَفَرِّقًا (منه) بذلك (ما شاء) ولو لم يَشْتَرِطْ حالة^(١) العقد لكن يَعْلَمُ أَنَّهُ يَدْفَعُ لذلك، "شُرْبِلَالِيَّة"^(٢)؛ لَأَنَّهُ قَرَضٌ جَرَّ نَفْعًا،

[مطلب: يجوز للمستقرض أن يردَّ القرض مع زيادة إذا لم يشترط ذلك]

(٣٣٢٦٨) (قوله: يَشْتَرِطُ) جملةٌ حاليةٌ، أي: يَشْتَرِطُ الأخذَ، وقيدَ به لما في "غاية البيان"^(٣): ((إنما يُكره إذا كانت المنفعة مشروطة في العقد، وإلا فلا؛ لأنَّ المستقرض يكون مُتَبَرِّعًا بها، فصار كـ ((الرجحان الذي دفعه ﷺ))^(٤))). اهـ.

(٣٣٢٦٩) (قوله: ولو لم يَشْتَرِطْ حالة العقد إلخ) كذا في بعض النسخ [٤/١٤٩ق/ب]، وسقط من بعضها. قال "ط"^(٥): ((والأولى أن يقول: أو لم يَشْتَرِطْ؛ لئيفد اتِّحَادُ الحُكْمِ في الصُّورَتَيْنِ، ويكون عطفًا على قوله: يَشْتَرِطُ. قال في "الشُرْبِلَالِيَّة"^(٦): وجعل المسألة في "التَّحْنِيسِ والمزيد" على ثلاثة أوجه: إما أن يَشْتَرِطَ عليه في القرض أن يأخذها تبرعًا أو شراءً، أو لم يَشْتَرِطْ ولكن يَعْلَمُ أَنَّهُ يَدْفَعُ لهذا أو قال^(٧) قبل ذلك، ففي الوجه الأول والثاني لا يجوز؛ لَأَنَّهُ قَرَضٌ جَرَّ منفعةً، وفي الوجه الثالث جاز؛ لَأَنَّهُ ليس بشرطٍ بالمنفعة، فإذا أَخَذَ يقولُ في كلِّ وقتٍ يأخذُ: هو على ما قاطعتك عليه)). اهـ.

أقول: الوجه الثالث يلزم منه الثاني، فكان ينبغي أن يُكرهَ أيضاً، إلا أن يُحمَلَ الثالث على ما إذا أعرضوا وقت القرض عن الشرط المذكور بينهما قبله.

(١) في "د" و"و": ((حال)).

(٢) "الشُرْبِلَالِيَّة": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٧٠ق/ب، ق ٧١/أ باختصار.

(٤) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض - باب حسن القضاء رقم (٢٣٩٣)، ومسلم في كتاب المساقاة - باب من استسلف شيئاً فقتضى خيراً منه، رقم (١٦٠١) عن أبي هريرة ؓ، قال: كان لرجلٍ على النَّبِيِّ ﷺ سنٌّ من الإبل، فجاءه يتقاضاه، فقال ﷺ: ((أعطوه))، فطلبوا سنَّه فلم يجدوا له إلا سنّاً فوقها، فقال: ((أعطوه)) فقال: أوفيتني أوفى الله بك، فقال النَّبِيُّ ﷺ: ((إنَّ خياركم أحسنكم قضاءً)).

(٥) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/١٩٨.

(٦) "الشُرْبِلَالِيَّة": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) في "الأصل" و"ب" و"م": ((وقال))، وما أثبتناه من "ك" و"ت" موافق لما في "الشُرْبِلَالِيَّة" و"ط".

وهو بقاء ماله، فلو أودعَهُ لم^(١) يُكره؛ لأنَّه لو هلك لم يَضْمَنهُ^(٢)، وكذا لو شرط ذلك قبل الإقراض، ثُمَّ أَقْرَضَهُ يُكره^(٣) اتِّفَاقاً، "فُهْستاني"، و"شَرْنِبَالِيَّة"^(٤).

[مطلب: حكم اللعب بالنرد والشطرنج]

(و) كُرْهٌ تحريماً (اللَّعِبُ بالنَّرد)

[٣٣٢٧٠] (قوله: وهو بقاء ماله) وكفايته للحاجات، ولو كان في يده لخَرَجَ مِنْ سَاعَتِهِ ولم يَبْقَ،

"منح"^(٥).

[٣٣٢٧١] (قوله: "فُهْستاني"، و"شَرْنِبَالِيَّة") عبارة "الفُهْستاني"^(٦): ((فلو تَقَرَّرَ بينهما قبل الإقراضِ

أَنْ يُعْطِيَهُ كَذَا درهماً لِيَأْخُذَ مِنْهُ مَتَفَرِّجاً، ثُمَّ أَقْرَضَهُ لم يُكرهُ بلا خلافٍ كما في "المحيط"^(٧)) اهـ. وهذا هو الوجه الثالث^(٨) ممَّا في "الشَرْنِبَالِيَّة". وقد عَلِمْتَ^(٩) ما فيه إن لم يُحْمَلْ على ما قلنا، وبه عَلِمَ أَنَّ قولَ "الشَّرْحِ": ((يُكرهُ اتِّفَاقاً)) ضوَابُ: لم يُكره، كما يوجَدُ في بعض النسخ.

[٣٣٢٧٢] (قوله: بالنرد) هو اسمٌ مُعَرَّبٌ، ويُقالُ له: النَّردَشِيرُ، بفتح الدال وكسر الشين،

والشَّيرُ: اسمٌ مُلْكٍ وُضِعَ له النَّردُ كما في "المَهْمَاتِ"^(١٠). وفي "زِينِ الْعَرَبِ"^(١١): ((قيل: إِنَّ الشَّيرَ

(١) في "و": ((لا)) بدل ((لم)).

(٢) في "ب" و"و" و"ط": ((لا يضمن)).

(٣) كذا في "د" و"ط" و"ب"، وفي "و": ((لم يكره))، وهو الصواب كما سيأتي في آخر المقالة [٣٣٢٧١].

(٤) "الشَرْنِبَالِيَّة": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢١/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٧ ق ٢/أ.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٧٧/٢.

(٧) لم نقف على المسألة في مظانها من مطبوعة "المحيط البرهاني".

(٨) ((وهذا هو الوجه الثالث)) ليست في "ك" و"آ".

(٩) المقالة [٣٣٢٦٩] قوله: ((ولو لم يشترط حالة العقد إلخ)).

(١٠) "المهمات شرح الروضة": كتاب الشهادات - الباب الأول في الصفات المعترية في الشاهد ٣٢٥/٩، وهو لأبي محمد

عبد الرحيم بن حسن، جمال الدين الإسنوي الشافعي (ت ٧٧٢هـ). انظر "كشف الظنون" ١٩١٤/٢، و"طبقات

الشافعية" لابن قاضي شهبة ٩٨/٣، و"الدرر الكامنة" ٣٥٤/٢.

(١١) انظر كتابه "شرح مصابيح السنة": كتاب اللباس - باب التصاوير ٣٥١/ب، وهو لعلي بن عبيد الله بن أحمد بن زين الدين

الشهير بزين العرب (ت ٧٥٨هـ)، انظر "كشف الظنون" ١٦٩٨/٢، و"الدرر الكامنة" ٨٠/٣، "الأعلام" للزركلي ٣١٠/٤.

(و) كذا (الشَّطْرَنْج) بكسرِ أَوَّلِهِ، ويُهْمَلُ، ولا يُفْتَحُ إِلَّا نادراً، وأَبَاحُهُ "الشَّافِعِيُّ"^(١) و"أبو يوسف" في رواية، ونظَّمَهَا "شارح الوهبانية"^(٢) فقال: [طويل]
ولا بأسَ بالشَّطْرَنْجِ وهِيَ روايةٌ عن الحَبْرِ قاضي الشَّرْقِ والغَرْبِ تُؤَثِّرُ^(٣)

٢٥٢/٥ معناه: الخُلُو، وفيه نَظَرٌ. قالوا: هو من موضوعات "سابور بن أزدشير"^(٤)، ثاني ملوك السَّاسَانِيَّةِ)). وهو حرامٌ مُسَقِّطٌ لِلْعَدَالَةِ بالإجماع، "فَهَسْتَانِي"^(٥).
[٣٣٢٧٣] (قوله: والشَّطْرَنْج) مُعَرَّبٌ شَدْرَنْج، وإِنَّمَا كُرِّهَ لِأَنَّ مَنْ اشْتَغَلَ بِهِ ذَهَبَ عَنَّاؤُهُ^(٦) الدُّنْيَوِيُّ، وجاءَهُ العَنَاءُ الأُخْرَوِيُّ، فهو حرامٌ وكَبِيرَةٌ عِنْدَنَا^(٧)، وفي إِبَاحَتِهِ إِعَانَةُ الشَّيْطَانِ عَلَى الإِسْلَامِ والمُسْلِمِينَ كما في "الكافي"^(٨)، "فَهَسْتَانِي"^(٩).
[٣٣٢٧٤] (قوله: في رواية إلخ) قال "الشَّرَنْبَلَايُ" في "شرحهِ"^(١٠): ((وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ المَذْهَبَ مَنَعُ اللَّعِبِ بِهِ كَغَيْرِهِ)).
[٣٣٢٧٥] (قوله: قاضي الشَّرْقِ والغَرْبِ) هو الإمامُ الثَّانِي "أبو يوسف"؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ سَمِلَتْ المَشَارِقَ والمَغَارِبَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَاضِي الخُلَيفَةِ "هَارُونَ الرَّشِيدِ"، "شَرْنَبَلَايُ"^(١١).

- (١) انظر "البيان في مذهب الإمام الشافعي": كتاب الشهادات - باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل - مسألة شهادة لاعب الشطرنج ٢٨٧/١٣.
(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٦٤/٢.
(٣) في "و": ((يؤثر)).
(٤) في "م": ((أردشير)) بالراء المهملة، ومثله في الفَهَسْتَانِيَّةِ و"شرح المصابيح".
(٥) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٧٨/٢. وفيه: ((سابور)) بالشين.
(٦) في "٣": ((غناه))، ومثله في الفَهَسْتَانِيَّةِ.
(٧) وانظر ما سيأتي في المقولة [٣٣٢٧٦].
(٨) "كافي النسفي": كتاب الكراهية - الفصل السادس في المتفرقات ق ٤٥٢/أ.
(٩) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٧٨/٢. وعبارته: ((صدرنك)) موضع ((شدرنج)).
(١٠) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الكراهية ق ١٧١/ب.
(١١) ((شرنبلالي)) ليست في "ك"، وانظر "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الكراهية ق ١٧١/ب.

وهذا إذا لم يُقامِرْ، ولم يُداوِمْ^(١)، ولم يُخَلَّ بواجبٍ، وإلا فحرامٌ بالإجماع. (و) كُرِهَ (كلُّ) لهوٍ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ((كلُّ لهوٍ المسلم حرامٌ، إلا ثلاثة: ملاعبته^(٢) أهله، ...

[٣٣٢٧٦] (قوله: وهذا إلخ) وكذا إذا لم يُكثِرِ الحَلْفَ عليه، وبدونِ هذه المعاني لا تَسْقُطُ عدالته؛ للاختلافِ في حُرْمَتِهِ، "عبد البر"^(٣) عن "أدب القاضي"^(٤).

(فرغ)

اللَّعِبُ بِالْأَرْبَعَةِ عَشَرَ حَرَامٌ، وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ خَشَبٍ يُحْفَرُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَسْطُرٍ، وَيُجْعَلُ فِي تِلْكَ الْحَفْرِ حَصَى صِغَارٌ يُلْعَبُ بِهَا. اهـ "منح"^(٥).

قلت: الظاهر أنها المسماة الآن بالْمِنْقَلَةِ، لكنّها تُحْفَرُ سَطْرَيْنِ، كُلُّ سَطْرٍ سَبْعُ حَفَرٍ.

[٣٣٢٧٧] (قوله: وكُرِهَ كلُّ لهوٍ) أي: كلُّ^(٦) لَعِبٍ وَعَبَثٍ، فَالْثَلَاثَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا فِي "شرح التَّأْوِيلَاتِ"^(٧). والإطلاقُ شاملٌ لنفسِ الفعلِ واستماعِهِ، كَالرَّقَصِ وَالشُّخْرِيَّةِ وَالتَّصْفِيقِ، وَضَرْبِ الْأَوْتَارِ مِنَ الطَّنْبُورِ وَالبَزْزِطِ^(٨) وَالرِّيَابِ^(٩) وَالْقَانُونِ وَالمِزْمَارِ وَالصَّنَجِ وَالبُوقِ، فَإِنَّهَا كُلُّهَا مَكْرُوهَةٌ؛ لِأَنَّهَا زِيٌّ الْكُفَّارِ، وَاسْتِمَاعُ ضَرْبِ الدُّفِّ وَالمِزْمَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَإِنْ سَمِعَ بَغْتَةً يَكُونُ مَعْدُورًا،

(١) في "ب": ((يدوام))، وهو خطأ طباعي.

(٢) في "و": ((ملاعبة)).

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٦٤/٢ بتصرف.

(٤) انظر "شرح أدب القاضي" للخصاف: الباب الرابع والثلاثون في المسألة عن الشهود - الأسباب الموجبة لسقوط العدالة ٣٥/٣ - ٣٦.

(٥) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٧/أ نقلاً عن "السراج الوهاج".

(٦) ((كل)) ليست في "الأصل" و"ك" و"و"، وليست في القهستاني.

(٧) انظر تعليقنا المتقدم ٤٢/١.

(٨) البَزْزِطُ: مَلْهَأَةٌ تُشَبِّهُ الْعُودَ، فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ. اهـ "لسان العرب".

(٩) ((الرياب)) ليست في القهستاني، وفيه زيادة: ((والسرنا)). ذكره الفارابي في "الموسيقى الكبير" ص ٧٨٧. وقال

الخوارزمي في "مفاتيح العلوم": ((السُرْنَانِي هو الصَّفَارَةُ))، ذكره في أسامي الآلات وما يتبعها ص ٢٦٠..

وتأدييه لفرسه، ومناضلته بقوسه^(١))).^(٢)

(و) كَرِهَ (جَعَلَ الْعُلَّ)

ويجب أن يجتهد أن لا يسمع، "فَهَسْتَانِي"^(٣).

[٣٣٢٧٨] (قوله: ومناضلته بقوسه^(٤)) قال في "مختصر النهاية"^(٥): ((يُقَالُ: انتَضَلَ القَوْمُ وتناضَلُوا، أي: رَمَوْا لِلسَّبَقِ، وناضَلَه: إذا رماه)). اهـ. وفي "الجواهر"^(٦): ((قد جاء الأثر^(٧) في رُحْصَةِ المصارعة^(٨)؛ لِتَحْصِيلِ الْقُدْرَةِ عَلَى المَقَاتِلَةِ، دُونَ التَّلَهِّي فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ)). اهـ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي تَأْدِيَةِ الْفَرَسِ، وَالمُنَاضَلَةِ بِالْقَوْسِ، "ط"^(٩).

[٣٣٢٧٩] (قوله: وَكَرِهَ جَعَلَ الْعُلَّ) بضم الغين المعجمة.

(قوله: بضم الغين) وبكسرها: الحِقْدُ.

(١) في "و": ((لقوسه)).

(٢) سبق تخريجه عند المقولة [٣٢٨٧٦] قوله: ((ودلت المسألة إلخ)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٧٩/٢ - ١٨٠ باختصار. وفيه: ((البروط)) بدل ((البريط)).

(٤) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((لقوسه)).

(٥) في "ب" و"م": ((مختصر النقاية))، وهو تحريف. والنقل في "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير: مادة ((نضل)). وذكر في "كشف الظنون" ١٩٨٩/٢ ثلاثة مختصرات للنهاية: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وسمّاه: "الدر النثر"، ولعيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٥٣هـ)، والشيخ حسام الدين المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ). ولم نقف على أيّ منها.

(٦) "جواهر الفتاوى": كتاب الكراهية والاستحسان ق ٣٠٧/ب.

(٧) أخرج أبو داود في كتاب اللباس - باب في العمائم رقم (٤٠٧٨)، والترمذي في أبواب اللباس - باب العمائم على القلانيس رقم (١٧٨٤) عن محمد بن ركانة رحمته الله: ((أَنَّ رُكَانَةَ صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ)).

قال الترمذي: ((هذا حديث غريب، وإسناده ليس بالقائم)). وروي خبر رُكَانَةَ من طرق متعددة، وقد جمع الحافظ السيوطي الأحاديث والآثار الواردة في المصارعة في رسالة سَمَّاهَا: "المسارعة إلى المصارعة".

(٨) في النسخ جميعها: ((المسارعة)) بالسین، وما أثبتناه من "الجواهر" و"ط" هو المراد.

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٩/٤.

طَوَّقَ لَهُ رَايَةً (فِي عُنُقِ الْعَبْدِ) يُعْلَمُ بِإِبَاقِهِ، وَفِي زَمَانِنَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لَغَلْبَةِ الْإِبَاقِ، خُصُوصاً فِي السُّودَانِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي "شَرْحِ الْمَجْمَعِ" لـ "الْعَيْنِيِّ"^(١) (بِخِلَافِ الْقَيْدِ) فَإِنَّهُ حَلَالٌ كَمَا مَرَّ^(٢).

(و) كُرَّةٌ (قَوْلُهُ فِي دُعَائِهِ: بِمَعْقِدِ الْعَرْزِ مِنْ عَرْشِكَ)

[٣٣٢٨٠] (قَوْلُهُ: طَوَّقَ لَهُ رَايَةً) الرَّايَةُ بِالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ - وَالذَّالُّ غَلَطٌ مِنَ الْكَاتِبِ - : غُلٌّ يُجَعَلُ فِي عُنُقِ الْعَبْدِ مِنَ الْحَدِيدِ عَلَامَةً عَلَى أَنَّهُ أَبَقَ، "إِتْقَانِي"^(٣). وَفِي "الْقُهْصَتَانِي"^(٤): ((هُوَ طَوَّقَ مُسَمَّرٌ بِمَسَامِيرٍ عَظِيمٍ، يَمْنَعُهُ مِنْ تَحْرِيكِ رَأْسِهِ)) اهـ، فَتَنَبَّهَ^(٥).
[٣٣٢٨١] (قَوْلُهُ: يُعْلَمُ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَكَسْرُ ثَالِثِهِ: مِنَ الْإِعْلَامِ، وَضَمِيرُهُ لـ ((الْعُلَّ))، وَهُوَ وَجْهُ تَسْمِيَّتِهِ بِالرَّايَةِ.

مَطْلَبٌ فِي كِرَاهَةِ الدُّعَاءِ بِمَعْقِدِ الْعَرْزِ مِنْ عَرْشِهِ^(٦)

[٣٣٢٨٢] (قَوْلُهُ: بِمَعْقِدِ الْعَرْزِ) بِكَسْرِ الْقَافِ، "شَلِي"^(٧). قَالَ فِي "الْمَغْرِبِ"^(٨): ((مَعْقِدُ الْعَرْزِ: مَوْضِعُ عَقْدِهِ)) اهـ. وَإِنَّمَا كُرَّةٌ لِأَنَّهُ يُوهِمُ تَعَلُّقَ عَرْزِهِ بِالْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ حَادِثٌ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ يَكُونُ

(قَوْلُ الشَّارِحِ: طَوَّقَ لَهُ رَايَةً) ظَاهِرُهُ: أَنَّهَا شَيْءٌ زَائِدٌ عَلَى الطَّوْقِ وَإِنْ كَانَ يُسَمَّى رَايَةً بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ عَلَامَةٌ الْإِبَاقِ.

(١) تقدم تعريفه ٢٣٦/١، ولم نقف عليه.

(٢) ص ٣٩ - "در".

(٣) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/ق ٧٣/ب.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٨٠/٢ بتصرف.

(٥) في "ب" و"م": ((فتنبه له)) بزيادة ((له)).

(٦) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٧) لم نقف عليه في "فتاوى ابن الشلي"، ولا في "حاشية الشلي على تبين الحقائق"، وأصل المسألة فيها: كتاب الكراهية

- فصل في البيع ٣١/٦.

(٨) "المغرب": مادة ((عقد)).

حادثاً ضرورةً، والله تعالى مُتَعَالٍ عن تَعَلُّقِ عَزِّهْ بِالْحَادِثِ سُبْحَانَهُ، بل عَزُّهُ قَدِيمٌ؛ لِأَنَّهُ صِفَتُهُ، وَجَمِيعُ صِفَاتِهِ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفاً بِهَا فِي الْأَزَلِ، وَلَا يَزَالُ فِي الْأَبَدِ، وَلَمْ يَزِدْ شَيْئاً مِنَ الْكَمَالِ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَزَلِ بِخُدُوثِ الْعَرْشِ وَغَيْرِهِ، "زِيلَعِي"^(١).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ يُوهِمُ تَعَلُّقَ عَزِّهِ تَعَالَى بِالْعَرْشِ تَعَلُّقاً خَاصّاً، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الْعَرْشُ مَبْدَأً وَمَنْشَأً لِعَزِّهِ تَعَالَى كَمَا تُوهِمُهُ كَلِمَةُ ((مِنْ))؛ فَإِنَّ جَمِيعَ مَعَانِيهَا تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ فِي صِفَةٍ مِنَ صِفَاتِهِ [٤/١٥٠ أ] تَعَالَى؛ فَإِنَّ مُؤَدَّاهُ أَنَّ صِفَةَ الْعَرْشِ نَاشِئَةٌ مِنَ الْعَرْشِ الْحَادِثِ، فَتَكُونُ حَادِثَةً، فَافْهَمْ.

[مطلب: مجرد إيهام اللفظ ما لا يجوز كافٍ في المنع عن التلقظ به]

وبه اندفع ما أورد: أَنَّ خُدُوثَ تَعَلُّقِ الصِّفَةِ بِالْحَادِثِ لَا يُوجِبُ خُدُوثَهَا؛ لَعَدَمِ تَوَقُّفِهَا عَلَيْهِ، كَتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ وَنَحْوِهَا بِالْحَادِثَاتِ كَمَا بِسَطَةِ "الطُّورِي"^(٢).

ووجهُ الاندفاع: أَنَّ جُرْدَ إِيهَامِ الْمَعْنَى الْمُحَالِ كَافٍ فِي الْمَنْعِ عَنِ التَّلَقُّظِ بِهَذَا الْكَلَامِ وَإِنْ احْتَمَلَ مَعْنًى صَحِيحاً، وَلِذَا عَلَّلَ الْمَشَايِخُ بِقَوْلِهِمْ: ((لَأَنَّهُ يُوهِمُ إِنْجَاحاً)).

ونظيره ما قالوا في: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ وَإِنْ قَصَدَ التَّبَرُّكُ دُونَ التَّعْلِيلِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيهَامِ كَمَا قَرَّرَهُ الْعَلَامَةُ "التَّفْتَازَانِي" فِي "شرح العقائد"^(٣)، و"ابن الهمام" فِي "المسامرة"^(٤).

وعلى هذا يُمْنَعُ عَنِ هَذَا اللَّفْظِ وَإِنْ أُريدَ بِالْعَرْشِ عَزُّ^(٥) الْعَرْشِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٣١/٦.

(٢) انظر "تكملة البحر": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٣٤/٨.

(٣) "شرح العقائد النسفية": مسألة: لا ينبغي للمؤمن أن يقول: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ص ٢٠٣.

(٤) "المسامرة شرح المسامرة": مسألة: هل يجوز إدخال الاستثناء في الإيمان حد ص ٣٨١ وما بعدها.

(٥) في "ب": ((عن)) بدل ((عز))، وهو خطأ طباعي.

ولو بتقديم العين، وعن "أبي يوسف": لا بأس به، وبه أخذ "أبو الليث"^(١)؛ للأثر،

أن المراد عز الله تعالى، فيشكل قول "الزيلي"^(٢): ((ولو جعل العز صفة للعرش كان جائزاً؛ لأن العرش موصوف في القرآن بالمجد والكرم، فكذا بالعز، ولا يشك أحد أنه موضع الهيبة وإظهار كمال القدرة وإن كان الله تعالى مستغنياً عنه)) اهـ. لكن أقره في "الدردر"^(٣) و"المنح"^(٤)، وكذا "المقدس"^(٥)، وقال^(٥): ((وعليه: تكون من بيانية أي: بمعقد العز الذي هو عرشك، وهذا وجه وجية لما اختاره "الفقيه"^(٦)) اهـ، فليأمل.

[٣٣٢٨٣] (قوله: ولو بتقديم العين) ظاهره: أن الذي في "المتن" بتقديم القاف، وهو الذي في أغلب نسخ "الشرح"، وفي بعضها بتقديم العين، وهو الذي شرح عليه في "المنح"^(٧)، وهو الأولى؛ لموافقه للمتبون^(٨)، ولأنه موضع الخلاف، ولذا قال في "الهداية"^(٩): ((ولا ريب في امتناع الثاني؛ لأنه من القعود)).

[٣٣٢٨٤] (قوله: للأثر) وهو ما روي أنه كان من دُعائه ﷺ: «اللهم إني أسألك بمعقد العز من عرشك، ومنتهى الرحمة من كتابك، وباسمك الأعظم، وجدك الأعلى، وكلماتك

(قوله: فيشكل قول "الزيلي": ولو جعل العز صفة للعرش كان جائزاً إلخ) قد يُقال: إن معنى قول "الزيلي": ((كان جائزاً)) أن هذا المعنى - وهو وصف العرش بالعز - جائز في نفسه وإن كان الدعاء بهذه الصيغة غير سائغ؛ لتوهم المعنى الأول الغير الجائز.

(١) لم نقف عليه في مؤلفات الفقيه أبي الليث رحمه الله التي بين أيدينا.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٣١/٦.

(٣) "الدردر والفرر": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢١/١.

(٤) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٧ أ.

(٥) "أوضح رمز على نظم الكنز": كتاب المكروه - فصل في البيع ٤/١٤٦ أ.

(٦) أي: الفقيه أبو الليث، كما صرح المقدسي، ولم نقف عليه في مؤلفاته التي بين أيدينا.

(٧) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٧ أ.

(٨) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢/٢٧٤، و"شرح الوقاية": كتاب الكراهية - فصل: وينظر الرجل من الرجل ... إلخ ٢/٢٣٨.

(٩) "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٤/٩٦، وعبارته: ((ولا ريب في كراهية الثانية...)) بدل ((امتناع الثاني))، فليتنبه.

والأحوط الامتناع؛ لكونه خبر واحدٍ فيما يُخالف القطعيّ؛ إذ المتشابهة إنما يثبتُ بالقطعيّ، ..

التامة^(١)، "زيلعي"^(٢).

[٣٣٢٨٥] (قوله: والأحوط الامتناع) وعزاه في "النهاية"^(٣) إلى "شرح الجامع الصغير" لـ "قاضي خان"^(٤)، و"التمرتاشي"^(٥)، و"المحبوي"^(٦).

وفي الفصل الثالث عشر من آخر "الحلبة شرح المنية"^(٧) للمحقق "ابن أمير حاج"، ٢٥٣/٥ قال - بعدما تكلم على هذا الأثر وسنده، وأنه عدّه "ابن الجوزي" في الموضوعات^(٨) - ((قد عرفت أنّ هذا الأثر ليس بثابت، فالحق أنّ مثله لا ينبغي أن يُطلق إلّا بنصّ قطعيّ، أو بإجماع قويّ، وكلاهما مُنتفٍ، فالوجه المنع، وتحمّل الكراهة المذكورة على كراهة التحريم))، وقامه فيه. [٣٣٢٨٦] (قوله: فيما يُخالف القطعيّ) وهو تنزيه الحقّ تعالى عن مثله، "ط"^(٩). [٣٣٢٨٧] (قوله: إذ المتشابهة الأولى أن يقول: والمتشابهة، أي: الذي هو كهذا الدّعاء، "ط"^(٩). أي: بما كان ظاهره مُحالاً على الله تعالى.

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الدعوات الكبير رقم (٤٤٣)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١٤٢/٢) من حديث ابن مسعود مرفوعاً، وحكم ابن الجوزي بوضعه، ففي إسناده عمر بن هارون البلخي، كذبه ابن معين، لكن قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢٢٩/٣: ((كان من أوعية العلم على ضعفه وكثرة مناكير، وما أظنه ممن يتعمد الباطل)). وورد هذا الدعاء موقوفاً من دعاء قيلة بنت مخزومة وهي صحابية، فقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير ١٢/٢٥ رقم (٣)، وفي كتاب الدعاء رقم (٢٣٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات، رقم (٢٥٠) وفيه أن قيلة بنت مخزومة كانت إذا أخذت حظها من المضجع بعد العتمة قالت: ((بسم الله وأتوكل على الله ... وفيه: اللهم إني أسألك بمعاهد العز من عرشك، ومنتهى الرحمة من كتابك ...))، وقد حسن الهيثمي في مجمع الزوائد، رقم (١٧٠٥٦) هذه الرواية الموقوفة، والله أعلم.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٣١/٦.

(٣) "النهاية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٤١١/٢ ب.

(٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الكراهية - باب مسائل متفرقة ١٦١/٢ ب.

(٥) هو الإمام ظهير الدين التمرتاشي (ت ٦١٠هـ) في "شرحه على الجامع الصغير"، وتقدمت ترجمته ٥١٦/١، ولمّا نفق عليه.

(٦) هو الإمام جمال الدين المحبوبي البخاري (ت ٦٣٠هـ)، في "شرحه على الجامع الصغير"، وتقدمت ترجمته ٥٩/٢، ولمّا نفق عليه.

(٧) "الحلبة": التكملة - الفصل الثالث عشر في صلاة الحاجة ٢/٢٨٩ أ.

(٨) "الموضوعات": كتاب الصلاة - صلوات تفعل لأغراض - صلاة أخرى ١٤٢/٢.

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٩٩/٤.

"هداية".

[٣٣٢٨٨] (قوله: "هداية") أقول: العبارة المذكورة لـ "صاحب المنح"^(١)، وأما^(٢) عبارة "الهداية" فنصّها^(٣): ((ولكنّا نقول: هذا خبرٌ واحد، فكان الاحتياط^(٤) في الامتناع)) اهـ.

(تنبيه)

لِيُنْظَرَ في أَنَّهُ يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ في نَحْوِ مَا يُؤَثِّرُ مِنَ الصَّلَواتِ، مِثْلُ^(٥): ((اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَدَدَ عِلْمِكَ وَحِلْمِكَ، وَمُنْتَهَى رَحْمَتِكَ، وَعَدَدَ كَلِمَاتِكَ، وَعَدَدَ كَمَالِ اللَّهِ))^(٦)، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُؤْهِمُ تَعَدُّدَ الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ، أَوْ انْتِهَاءَ مُتَعَلِّقَاتِ نَحْوِ الْعِلْمِ، وَلَا سَيِّمَا مِثْلُ: ((عَدَدَ مَا أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ، وَوَسَعَهُ سَمْعُكَ، وَعَدَدَ كَلِمَاتِكَ))^(٧)؛ إِذْ لَا مُنْتَهَى لِعِلْمِهِ، وَلَا لِرَحْمَتِهِ، وَلَا لِكَلِمَاتِهِ تَعَالَى، وَلِفِظَتُهُ ((عَدَدَ)) وَنَحْوُهَا تُؤْهِمُ خِلَافَ ذَلِكَ.

(١) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/ق ٢٠٧/أ.

(٢) في "ك": ((فأما)).

(٣) "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٤/٩٦.

(٤) في "ك": ((الأحوط))، وما في سائر النسخ موافق لما في "الهداية".

(٥) في "ك": ((نحو)) بدل ((مثل)).

(٦) لعل مراد المؤلف رحمه الله أن هذه الصيغة مما يؤثر عن بعض العلماء والصالحين، لا عن السلف، وقد ورد في بعضها آثار في الذكر والتسبيح. أما قوله: ((عدد علمك وحلمك)) فلم نثر له على تخريج من كلام السلف. وأما قوله: ((ومنتهى رحمتك)) فورد عن سليمان التيمي في تسيحات كان يقولها، أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب المناجات رقم (١٨)، والخطيب البغدادي في كتاب الجامع لأخلاق الراوي رقم (١٠٠١) عن سليمان التيمي أنه كان يقول: ((سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله عدد خلقه وزنة عرشه ومنتهى رحمته)). وأما قوله: ((عدد كلماتك)) فأخرج الطبراني في كتاب الدعاء رقم (١٦٣٠) وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" رقم (٧٣١٩) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال لمعاذ بن جبل عليه السلام: ((ألا أدلك على كلمات هن أهون عليك؟ أن تقول: لا إله إلا الله عدد حصاه، لا إله إلا الله عدد كلماته)). وهو ضعيف في إسناده مجاهيل، وفيه اللفظة التي استشكلها المؤلف ((عدد كلماته))، لكن أخرج مسلم في كتاب الذكر والدعاء - باب التسبيح أول النهار وعند النوم، رقم (٢٧٢٦) عن جويرية رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه: ((لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته)) فغير هنا بالمداد، قال النووي في شرح مسلم: ((واستعماله هنا مجاز؛ لأن كلمات الله تعالى لا تُحصر بعد ولا غيره، والمراد المبالغة به في الكثرة)). وأما قوله: ((عدد كمال الله)) فلم نجد في الآثار.

(٧) الصيغة الواردة عن النبي ﷺ هي الصلوات الإبراهيمية، وقد أخرج حديثها البخاري في كتاب الدعوات - باب الصلاة على النبي ﷺ رقم (٦٣٥٧)، ومسلم في كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد رقم (٤٠٥).

وفي "التَّارِخَانِيَّة" ^(١) معزياً لـ "المنتقى": ((عن "أبي يوسف" عن "أبي حنيفة": لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به،))

ورأيتُ في "شرح العلامة الفاسي على دلائل الخيرات" ^(٢) البحث في ذلك، فقال: ((وقد اختلف العلماء في جواز إطلاق الموهِم عند مَنْ لا يَؤَهُمُّ به، أو كان سهل التَّأويل، واضح الحمل ^(٣)، أو تَخَصَّصَ بطُرُق ^(٤) الاستعمال في معنى صحيح، وقد اختار جماعة من العلماء كِفَيَّاتٍ في الصَّلَاةِ على النَّبِيِّ ﷺ ^(٥)، وقالوا: إنَّها أفضلُ الكِفَيَّاتِ، منهم الشَّيْخُ "عفيفُ الدِّينِ اليافعي" ^(٦)، و"الشَّرفُ البارزي" ^(٧)، و"البهاء بن القطان" ^(٨)، ونقلَهُ عنه تلميذُهُ "المقدسي" ^(٩))) اهـ.

أقول: ومقتضى كلام أئمتنا المنع من ذلك، إلا فيما وردَ عن النَّبِيِّ ﷺ ^(١٠) على ما اختاره "الفقيه" ^(١١)، فتأمل، والله أعلم.

[٣٣٢٨٩] قوله: (إلا به) أي: بذاته وصفاته وأسمائه.

(١) "التارخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر إلخ، مسائل الدعاء باختصار ٥٢/١٨ - ٥٣، رقم المسألة (٢٨٠١٠)، و(٢٨٠١١).

(٢) "مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات": ص ١٢٥ - باختصار.

(٣) في "ب": ((الحمل))، وهو خطأ طباعي.

(٤) في "الأصل": ((بطريق)). وفي "مطالع المسرات" التي بين أيدينا: ((يعرف الاستعمال)).

(٥) في "شرح الفاسي" هنا: ((وقد احتوت على مثل ما للمصنف من قوله: عدد علمك، وعدد ما أحاط به علمك)).

(٦) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن أسعد بن علي، عفيف الدين اليافعي اليمني الشافعي (ت ٥٦٨هـ). ("الدرر الكامنة" ١٨/٣، "الأعلام" ٧٢/٤).

(٧) هو أبو القاسم هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم، شرف الدين البارزي الحموي الشافعي (ت ٧٣٨هـ). ("الدرر الكامنة" ١٦٧/٦، "الأعلام" ٧٣/٨).

(٨) هو محمد بن محمد بن علي، البهاء ابن القطان المصري الشافعي (ت ٨٥٥هـ). ("الضوء اللامع" ١٥٩/٩).

(٩) لم يتبين لنا المراد بالمقدسي هنا.

(١٠) انظر تعليقنا المتقدم في الصحيفة السابقة.

(١١) أي: الفقيه أبو الليث، وقد تقدم التصريح به في الدرر ص ٤٩.

والدُّعَاءُ الْمَأْذُونُ فِيهِ الْمَأْمُورُ بِهِ مَا اسْتُفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، قال^(١): ((وكذا لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ.....

[٣٣٢٩٠] (قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾) قال الحافظ "أبو بكر بن العربي"^(٢) عن بعضهم: ((إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَلْفَ اسْمٍ))، قال "ابن العربي": ((وهذا قليلٌ فيها)). وفي الحديثِ الصَّحِيحِ: ((إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ))^(٣). قال "التَّوَوُّيُّ" في "شرح مُسْلِمٍ"^(٤): ((وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَصَرٌ فِيهَا، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ الْإِخْبَارُ عَنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ بِإِحْصَائِهَا.

واختلفوا في المرادِ بِإِحْصَائِهَا، فقال "البخاري"^(٥) وغيره من المحققين: ((معناه حِفْظُهَا)). [٤/١٥٠ ب] وهذا هو الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مَفْسُورًا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: ((مَنْ حَفِظَهَا))^(٦)، وقيل: عدّها في الدُّعَاءِ، وقيل: أَحَسَّنَ الْمُرَاعَاةَ لَهَا، وَالْحَافِظَةُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ بِمَعَانِيهَا، وقيل: غَيْرُ ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ)). اهـ مِلْخَصًا.

[٣٣٢٩١] (قوله: وَكَذَا لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ) أَي: اسْتِقْلَالًا، أَمَّا تَبَعًا^(٧) - كَقَوْلِهِ^(٨): اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ - جاز، "خاتية"^(٩). والمرادُ غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ، أَمَّا هُمْ فَيَجُوزُ عَلَيْهِمْ اسْتِقْلَالًا.

(١) أي: في "المنتقى"، وهذا القول قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: لا بأس به، وإن ذكر غير النبي على أثر النبي في الصلاة فلا بأس به بلا خلاف.

(٢) أحكام القرآن: سورة الأحزاب - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ ١٥٤٦/٣. بتصرف.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد - باب: إنَّ لِلَّهِ مِئَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا رقم (٧٣٩٢)، ومسلم في كتاب الذِّكْرِ والدُّعَاءِ - باب في أسماء الله تعالى وفضل مَنْ أَحْصَاهَا رقم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رَفُوعًا.

(٤) "شرح مسلم": كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ٨/١٧.

(٥) صحيح البخاري: كتاب التوحيد - باب: إنَّ لِلَّهِ مِئَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا، رقم (٧٣٩٢).

(٦) رواية ((من حفظها)) هي إحدى روايات مسلم في "صحيحه" رقم (٢٦٧٧).

(٧) في "الأصل" و"ك" زيادة: ((لنبي))، وليست في "الخاتية".

(٨) في "أ": ((كقولهم)).

(٩) "الخاتية": كتاب الحظر والإباحة - فصل في التسييح والتسليم والصلاة على النبي ﷺ ٤٢٢/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)).

[مطلب: حكم قول القائل في الدعاء: بحق رسلك وأنبياك وأوليائك]

(و) كُرِّهَ قَوْلُهُ: (بِحَقِّ رُسُلِكَ وَأَنْبِيَائِكَ وَأَوْلِيَائِكَ)

قال في "الغرائب" ^(١): ((وَالسَّلَامُ يُجْزِي عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ))، "ط" ^(٢).

وفي خُطْبَةِ "شرح البيهقي" ^(٣): ((فَمَنْ صَلَّى عَلَى غَيْرِهِمْ أَثَمَ، وَيُكْرَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ)).

[مطلب في استحباب الدعاء لمن يُخرجُ زكاة ماله أو يتصدق]

وفي "المستصفى" ^(٤): ((وَحَدِيثُ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» ^(٥) الصَّلَاةُ حَقُّهُ، فَلَهُ أَنْ

يُصَلِّيَ عَلَى غَيْرِهِ ابْتِدَاءً، أَمَّا الْغَيْرُ فَلَا)) اهـ، وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخِرَ الْكِتَابِ ^(٦).

[٣٣٢٩٢] (قَوْلُهُ: «إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ» (أَل)): لِلْجَنَسِ، وَالْمُنَاسِبُ زِيَادَةُ: الْمَلَائِكَةِ، "ط" ^(٧).

[٣٣٢٩٣] (قَوْلُهُ: وَكُرِّهَ قَوْلُهُ: بِحَقِّ رُسُلِكَ إلخ) هذا لم يُخَالَفْ فِيهِ "أَبُو يَوْسُفَ"، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ "الْمُتَنِّ"

السَّابِقَةِ ^(٨) كَمَا أَفَادَهُ "الْإِتْقَانِيُّ" ^(٩). وفي "التَّاتِرْخَانِيَّةُ" ^(١٠): ((وَجَاءَ فِي الْآثَارِ مَا دَلَّ عَلَى الْجَوَازِ)) ^(١١).

(١) لَعَلَّهُ "غَرَائِبُ الْمَسَائِلِ" لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ صَاحِبِ "مَجْمَعِ الْفَتَاوَى" (ت ٥٢٢هـ)، وانظر تعليقنا المتقدم ٣/٣٨٦.

(٢) "ط": كِتَابُ الْحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ١٩٩/٤ - بِتَصْرِفٍ.

(٣) "عَمْدَةُ ذَوِي الْبَصَائِرِ": خُطْبَةُ الْكِتَابِ ١/١ ق/١ ب - ٢/٢ أ.

(٤) "المستصفى": لِأَبِي الْبُرْكَاتِ حَافِظِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ (ت ٧١٠هـ)، وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ ١/١٩٦.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَى رَسُولِهِ﴾ رَقْمُ (٦٣٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ - بَابُ

الدَّعَاءِ لِمَنْ أَتَى بِصَدَقَتِهِ رَقْمُ (١٠٧٨)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ

قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ»، فَأَتَاهُ أَبِي أَوْفَى بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى».

(٦) الْمَقُولَةُ [٣٧١١٧] قَوْلُهُ: ((وَلَا يُصَلِّي عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ إلخ)).

(٧) "ط": كِتَابُ الْحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ١٩٩/٤.

(٨) ص ٤٧ - وَمَا بَعْدَهَا.

(٩) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٦/٧٢ ب.

(١٠) "التَّاتِرْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْاسْتِحْسَانِ وَالْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّسْبِيحِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ إلخ، مَسَائِلُ

الدَّعَاءِ ٥٢/١٨، رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٨٠٠٩) نَقْلًا عَنْ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ".

(١١) سَيَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ فِي الْمَقُولَةِ الْآتِيَةِ.

أو بحق البيت؛ لأنه لا حق للخلق على الخالق تعالى.....

[٣٣٢٩٤] (قوله: لأنه لا حق للخلق على الخالق) قد يُقال: إنه لا حق لهم وجوباً على الله تعالى، لكن الله سبحانه وتعالى جعل لهم حقاً من فضله، أو يُراد بالحق: الحرمة والعظمة، فيكون من باب الوسيلة، وقد قال تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وقد عُدَّ من آداب الدعاء التوسُّل^(١) على ما في "الحصن"^(٢). وجاء في رواية^(٣): «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مُمْشَايَ إِلَيْكَ، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْراً وَلَا بَطْراً» الحديث. اهـ "ط"^(٤) عن "شرح النقاية" لـ "ملا علي القاري"^(٥). ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ: بِحَقِّهِمْ عَلَيْنَا مِنْ وَجوبِ الْإِيمَانِ بِهِمْ وَتَعْظِيمِهِمْ. وفي "اليعقوبية"^(٦): ((يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ مُصْدرًا لَا صِفَةً مُشَبَّهَةً، فالمعنى: بِحَقِّيَّةِ رُسُلِكَ، فلا مَنعَ، فليَتَأَمَّلْ)) اهـ. أي: المعنى بكونهم حقاً، لا بكونهم مستحقين.

أقول: لكنَّ هذه كلها احتمالاتٌ مخالفةٌ لظاهرِ المُتبادِرِ مِنْ هذا اللَّفْظِ، ومجرَّدُ إيهام اللَّفْظِ ما لَا يَجُوزُ كَافٍ فِي الْمَنعِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٧)، فلا يُعَارِضُ خَبَرَ الْآحَادِ، فلذا - والله أعلم - أَطْلَقَ اثْنَتَانِ الْمَنعَ، عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ هَذِهِ الْمَعَانِي مَعَ هَذَا الْإِيهَامِ فِيهَا الْإِقْسَامُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَانِعٌ آخَرُ، تَأَمَّلْ.

(١) عبارة "شرح النقاية": ((التوسل بالأنبياء والأولياء)).

(٢) "الحصن الحصين": آداب الدعاء ص ٥٨. وعبارته: ((وَأَنْ يَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَنْبِيَائِهِ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِهِ)). وتقدمت ترجمة "الحصن الحصين" ٢٦/٨.

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب المساجد - باب المشي إلى الصلاة رقم (٧٧٨)، والطبراني في كتاب الدعاء - باب القول في المشي إلى المسجد رقم (٤٢١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وأسألك بحق ممشاي هذا، فإنني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، وخرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك)). وقد ضعَّفه الإمام النووي في "الأذكار" رقم (٨٠)، وحسنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في "نتائج الأفكار" (٢٦٨/١).

(٤) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ١٩٩/٤.

(٥) "فتح باب العناية": كتاب الكراهية ٢٣٦/٢.

(٦) "الحواشي اليعقوبية": كتاب الكراهية ق ٢٢٦/أ.

(٧) المقولة [٣٣٢٨٢] قوله: ((بمعقد العز)).

نعم، ذَكَرَ الْعَلَّامَةُ "الْمَنَاوِيُّ"^(١) فِي حَدِيثٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ^(٢) الرَّحْمَةِ»^(٣) عَنْ "الْعَزَّازِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ"^(٤): «(أَنَّهُ يَنْبَغِي كَوْنُهُ مَقْصُورًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنْ لَا يُقَسَّمَ عَلَى اللَّهِ بغيرِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ خِصَائِصِهِ)). قَالَ^(٥): ((وَقَالَ "السُّبْكِيُّ"^(٦): يَحْسُنُ التَّوَسُّلُ بِالنَّبِيِّ إِلَى رَبِّهِ، وَلَمْ يُنْكَرْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَلَا الْخَلَفِ إِلَّا "ابْنُ تَيْمِيَّةَ"، فَأَبْتَدَعَ مَا لَمْ يَقُلْهُ عَالِمٌ قَبْلَهُ)) اهـ.

وَنَازَعَ الْعَلَّامَةُ "ابْنَ أَمِيرِ حَاجٍ"^(٧) فِي دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ^(٨)، وَأَطَالَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ عَشَرَ آخِرَ "شَرْحِهِ" عَلَى "الْمَنِيةِ"، فَرَأَجَعَهُ.

(١) "فيض القدير شرح الجامع الصغير": ١٣٤/٢ - ١٣٥، رقم (١٥٠٨).

(٢) فِي "ب" وَ"م": ((بِنَبِيِّكَ نَبِيَّ)).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الدَّعَوَاتِ، الْبَابُ رَقْمُ (١١٩) الْحَدِيثُ رَقْمُ (٣٥٧٨)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ رَقْمُ (١٣٨٥) عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا ضَرِبَ الْبَصَرَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهُ أَنْ يُعَافِيَنِي، قَالَ: إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ، وَإِنْ شِئْتَ صَبِرْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، قَالَ: فَادْعُهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وَضْوءَهُ وَيَدْعُوهُ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لَتُقْضَى لِي، اللَّهُمَّ فَشَقِّعْهُ فِيَّ)). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "المعجم الكبير" (٣٠/٩) رَقْمُ (٨٣١٠)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ رَقْمُ (١٩٣٠) عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَحْوِهِ، وَزَادَ: ((قَالَ عَثْمَانُ: مَا تَفَرَّقْنَا وَلَا طَالَ بِنَا الْحَدِيثَ حَتَّى دَخَلَ الرَّجُلُ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضَرْقٌ قَطُّ)).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "المعجم الصغير" رَقْمُ (٥٠٨)، وَفِيهِ أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَّمَ هَذَا الدُّعَاءَ لِرَجُلٍ فِي عَهْدِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: ((وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ)).

(٤) انْظُرْ "فَتَاوَى ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ": رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (١٠٢) ص ١٢٦-١٢٧ - بِتَصْرِفٍ.

(٥) أَيْ: الْعَلَامَةُ الْمَنَاوِيُّ فِي "شَرْحِهِ" بِاخْتِصَارٍ، وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ رَقْمُ (١) فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.

(٦) "شِفَاءُ السَّقَامِ" لِلتَّقِيِّ السُّبْكِيِّ: الْبَابُ الثَّامِنُ فِي التَّوَسُّلِ وَالِاسْتِغَاثَةِ وَالتَّشْفَعِ بِالنَّبِيِّ ﷺ ص ٣٥٧ - بِتَصْرِفٍ.

(٧) انْظُرْ "الْحَلَبَةُ": التَّكْمِلَةُ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ عَشَرَ فِي صَلَاةِ الْحَاجَةِ ٢/٢٨٧ أ - ب.

(٨) أَيْ: دَعْوَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا تَقَدَّمَ.

[مطلب: حكم مَنْ يسأل النَّاسَ بحقِّ الله أو بوجه الله]

ولو قال لآخر: بحقِّ الله، أو بالله أن تفعل كذا لا يلزمه ذلك وإن كان الأولى فعله،
"در" (١).

وفي "المختارات" (٢): ((قال "ابن المبارك": سأل لوجه الله، أو بحق (٣) الله يُعْجِبُنِي أَنْ لَا يُعْطِيَهُ شَيْئاً؛ لَأَنَّهُ عَظَّمَ مَا حَقَّرَ اللَّهُ)).

[مطلب: حكم مَنْ يقرأ القرآن ولا يعمل به، وَمَنْ يَصَلِّي ويعصي]

وفيها (٤): ((قرأ القرآن، ولم (٥) يَعْمَلْ بِمَوْجِبِهِ))

[٣٣٢٩٥] (قوله: سأل) أي: طَلَبَ مِنْ شَخْصٍ شَيْئاً مِنَ الدُّنْيَا الْحَقِيرَةِ. ٢٥٤/٥

[٣٣٢٩٦] (قوله: يُعْجِبُنِي أَنْ لَا يُعْطِيَهُ شَيْئاً) محمولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ضَرْورَتَهُ، "ط" (٦).

أقول: وَلْيَتَأَمَّلِ الْمَنعُ مَعَ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ مَشَائِخِنَا "الْجَرَّاحِيُّ" (٧): ((بِمَا عِنْدَ "الطَّبْرَانِيِّ" بِسَنَدِ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ، عَنْ "أَبِي مُوسَى" ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بَوَاجِهَ اللَّهِ، وَمَلْعُونٌ مَنْ سُئِلَ بِوَجْهِ اللَّهِ ثُمَّ مَنَعَ سَائِلَهُ، مَا لَمْ يَسْأَلْ هُجْرًا» (٨)، يَعْنِي: قَبِيحًا. وَلِأَبِي دَاوُدَ وَ"النَّسَائِيِّ" - وَصَحَّحَهُ "ابْنُ حَبَّانَ"، وَقَالَ "الْحَاكِمُ": عَلَى شَرْطِ "الشَّيْخَيْنِ" -

(قوله: مَا لَمْ يَسْأَلْ هُجْرًا) فِي "الْقَامُوسِ": ((الهُجْرُ بِالضَّمِّ: الْقَبِيحُ مِنَ الْكَلَامِ)) اهـ.

(١) "الدرر والغرر": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢١/١ بتصرف.

(٢) "مختارات النوازل": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ق ٢٠٤/٢ بتصرف.

(٣) فِي "ب" وَ"و" وَ"ط": ((لِحَقِّ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "د" مُوَافِقَ لِمَا فِي "الْمَخْتَارَاتِ".

(٤) "مختارات النوازل": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ق ٢٠٠/٢ بتصرف.

(٥) فِي "و": ((وَلَا)) بَدَلَ ((وَلَمْ)).

(٦) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل فِي الْبَيْعِ ١٩٩/٤.

(٧) "كشف الخفاء": ٣٧٣/٢ رقم (٣١٢٠).

(٨) أَخْرَجَهُ الرَّوْبَانِيُّ فِي مَسْنَدِهِ رَقْم (٤٩٥) وَالتَّبْرَانِيُّ فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ رَقْم (٢١١٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ

مَرْفُوعاً، وَحَسَّنَهُ الْحَافِظُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ فِي "طَرَحِ التَّزْيِينِ" ٨٠/٤.

يُثَابُ بِقِرَاءَتِهِ، كَمَنْ يُصَلِّي وَيَعْصِي)).

(فرع)

هل يُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ والدُّعَاءِ؟ قيل: نعم،

عن "ابن عمر" رضي الله عنهما رَفَعَهُ^(١): ((مَنْ يَسْأَلُ اللَّهَ بِوَجْهِهِ^(٢) فَأَعْطُوهُ^(٣)). ولـ "الطَّبْرَانِيُّ": ((مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِوَجْهِهِ اللَّهَ، وَمَلْعُونٌ مَنْ يُسْأَلُ بِوَجْهِهِ اللَّهَ فَيَمْنَعُ سَائِلَهُ^(٤))). اهـ. إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى السُّؤَالِ مِنْ غَيْرِ الدُّنْيَا، أَوْ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ عَدَمَ حَاجَتِهِ، وَأَنَّ سَوَالَهُ لِلتَّكْثِيرِ، تَأْمَلُ.

[٣٣٢٩٧] (قوله: يُثَابُ بِقِرَاءَتِهِ^(٥)) وَإِنْ كَانَ يَأْتُمُّ بِتَرْكِ الْعَمَلِ، فَالثَّوَابُ مِنْ جِهَةٍ، وَالْإِثْمُ مِنْ أُخْرَى، "ط"^(٦).

مطلب في رفع الصوت بالذكر^(٧)

[٣٣٢٩٨] (قوله: قيل: نعم) يُشْعِرُ بَضْعِهِ مَعَ أَنَّهُ مَشَى عَلَيْهِ فِي "المختار"^(٨) و"المنتقى"^(٩)،

(قوله: إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى السُّؤَالِ مِنْ غَيْرِ الدُّنْيَا أَوْ عَلَى الْإِلْخ) الْكَلَامُ عَلَى التَّوْزِيْعِ، فَالْأَوَّلُ يُحْمَلُ مَا فِي الْأَحَادِيثِ، وَالثَّانِي مَا عَنْ "ابن المبارك".

(١) ((رفعه)) ليست في "ك".

(٢) فِي هَامِشٍ "م": ((قوله: مَنْ يَسْأَلُ اللَّهَ بِوَجْهِهِ إِلْخ)) هَكَذَا بـ "الأصل" الْمُقَابِلِ عَلَى خَطِّ "المؤلف"، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: مَنْ يَسْأَلُ بِوَجْهِهِ اللَّهَ إِلْخ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ وَلَا حُفَّةً. اهـ "مصححة".

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ - بَابُ عَطِيَّةِ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ رَقْمَ (١٦٧٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ - بَابُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَقْمَ (٢٥٦٧)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ رَقْمَ (٣٣٧٥)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ رَقْمَ (١٥٠٢) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعاً بَلْفَظٍ: ((مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ)). وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَالْحَاكِمُ.

(٤) انظر تخرجه في الصحيفة السابقة التعليق رقم (٨).

(٥) فِي "و" وَ"ط" وَ"ب": ((على قراءته)).

(٦) "ط": كِتَابُ الْحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِزْوَارِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢٠٠/٤.

(٧) هَذَا الْمَطْلَبُ مِنْ "الأصل" وَ"ك".

(٨) انظر "الاختيار لتعليل المختار": كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ - فَصْلُ: تَقْسِيمُ الْكَلَامِ إِلَى مَا يُوجِبُ أَجْراً وَإِلَى مَا يُوجِبُ الْإِثْمَ ١٧٩/٤.

(٩) "منتقى الأبحر": كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْمَتَفَرِّقَاتِ ٢٤٧/٢ بتصرف. وقوله: ((وَحُبَّةٌ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الدِّينِ)) لَيْسَ مِنْ عِبَارَةِ "المنتقى"، وَإِنَّمَا هِيَ فِي شَرْحِهِ "الدر المنتقى".

وتماؤه قُبِيلَ جنَاياتِ "البَزَّازِيَّةِ".

فقلا^(١): ((وعن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَرِهَ رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالْجِنَازَةِ، وَالرَّحْفِ، وَالتَّذْكِيرِ»^(٢)، فَمَا ظَنُّكَ عِنْدَ الْغِنَاءِ الَّذِي يُسْمَوْنَهُ وَجْداً وَمَحَبَّةً؟ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الدِّينِ)) اهـ.

[٣٣٢٩٩] (قوله: وتماؤه قُبِيلَ جنَاياتِ "البَزَّازِيَّةِ") أقول: اضْطَرَبَ كَلَامُ "البَزَّازِيَّةِ"^(٣)، فَنَقَلَ أَوَّلًا عَنْ "فَتَاوَى الْقَاضِي"^(٤): ((أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لِمَا صَحَّ عَنْ "ابْنِ مَسْعُودٍ" ﷺ: أَنَّهُ أَخْرَجَ جَمَاعَةً مِنَ الْمَسْجِدِ يَهْلَلُونَ، وَيُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ جَهْرًا، وَقَالَ لَهُمْ: «مَا أَرَاكُمْ^(٥) إِلَّا مُبْتَدِعِينَ»^(٦)))، ثُمَّ قَالَ "البَزَّازِيُّ"^(٧): ((وَمَا رَوَى فِي "الصَّحِيحِ" - أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِرَافِعِي أَصْوَاتَهُم بِالتَّكْبِيرِ: «ارْتَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَنْ تَدْعُوا»^(٨) أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ»^(٩)، الْحَدِيثُ - يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلرَّفْعِ مَصْلَحَةٌ، فَقَدْ رَوَى أَنَّهُ كَانَ فِي غَزَاةٍ^(١٠)، وَلَعَلَّ رَفْعَ الصَّوْتِ يَجُزُّ

(١) في "ب" و"م": ((فقال)).

(٢) سبق تخريجه عند المقولة [٣٢٨٧٨] قوله: ((قال "ابن مسعود" إلخ)).

(٣) "البزازية": كتاب الاستحسان ٣٧٨/٦ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الخانية": كتاب الصلاة - باب في غسل الميت وما يتعلق به إلخ ١٩٠/١ بتصرف، وفيها تصريح بالكراهة لا الحرمة (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "ب": ((أراكم)) بالزاي، وهو خطأ طباعي.

(٦) هذا الأثر ذكره صاحب "المحيط البرهاني" ٥١٣/٧ بلا سند، وقال العلامة عبد الحي الكوني في رسالته "سباحة الفكر في الجهر بالذكر" ص٤٢: ((هذا الأثر وإن ذكره جمع من الفقهاء لكن لم يوجد له أثر في كتب الحديث، بل الثابت عنه خلافه)) ثم نقل عن الإمام السيوطي في رسالته "نتيجة الفكر في الجهر بالذكر" ص٤ قوله: ((هذا الأثر يحتاج إلى بيان سنده ومن أخرجه من الأئمة الحفاظ في كتبهم، وعلى تقدير ثبوته فهو معارض بالأحاديث الكثيرة الثابتة وهي مُقَدِّمَةٌ عليه عند التعارض... ثم رأيت ما يقتضي إنكار ذلك عن ابن مسعود ﷺ)). ثم ذكر ما أخرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد عن أبي وائل قال: ((هؤلاء الذين يزعمون أنَّ عبد الله كان يهَي عن الذكر، ما جالسْتُ عبد الله مجلساً قط إِلَّا ذَكَرَ الله فيه)).

(٧) "البزازية": كتاب الاستحسان ٣٧٨/٦ - ٣٧٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) كذا في النسخ، ولفظ البخاري: ((إنكم لا تدعون))، ولفظ مسلم: ((إنكم ليس تدعون)).

(٩) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ رقم (٧٣٨٦)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء - باب استحباب خفض الصوت بالذكر رقم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ مرفوعاً.

(١٠) هذه الرواية أخرجه البخاري في كتاب القدر - باب: لا حول ولا قوة إِلَّا بالله، رقم (٦٦١٠).

بلاء، والحرب خَدَعَةٌ، ولهذا نهي عن الجرس في المغازي^(١)، [٤/١٥١ق/١] وأما رفع الصوت بالذكر فجائز، كما في الأذان والخطبة والجمعة والحج)) اهـ.

وقد حرّر المسألة في "الخيرية"^(٢)، وحمل ما في "فتاوى القاضي" على الجهر المضّر، وقال^(٣): ((إنّ هناك أحاديث اقتضت طلب الجهر، وأحاديث طلب الإسرار^(٣)، والجمع بينهما: بأنّ ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فالإسرار أفضل حيث خيف الرّياء، أو تأذي المصلين أو النّيام، والجهر أفضل حيث خلا بما ذكر؛ لأنّه أكثر عملاً، ولتعدّي فائدته إلى السّامعين، ويوقظ قلب الدّاكِر، فيجمع همّة إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ويطرّد التّوم، ويريد النّشاط)). اهـ ملخصاً.

زاد في "التّاريخانية"^(٤): ((وأما رفع الصوت عند الجنائز فيحتمل أنّ المراد منه النّوح، أو الدّعاء للميت بعدما افتتح النّاس الصّلاة، أو الإفراط في مدحه كعادة الجاهليّة بما هو شبيهه الموحّال، وأما أصل التّناء عليه فغير مكره)). اهـ.

(١) لم نجد النهي عن الجرس في المغازي، ولكن أخرج مسلم في كتاب اللباس والزينة - باب كراهة الكلب والجرس في السفر رقم (٢١١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تصحب الملائكة رُفقةً فيها كلب ولا جرس)).

(٢) "الفتاوى الخيرية": كتاب الكراهة والاستحسان ١٨١/٢.

(٣) من الأحاديث التي اقتضت الإسرار حديث: ((اربعوا على أنفسكم))، وقد مرّ تخريجه في الصّحيفة السّابقة مع توجيه العلامة البزازي بتقييد النّهي، وأما الأحاديث التي اقتضت الجهر فمنها ما أخرجه البخاري في كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَدِّثُكَ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ رقم (٧٤٠٥)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء - باب فضل الذكر والدعاء رقم (٢٦٧٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((يقول الله عزّ وجلّ: أنا عند ظنّ عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، فإنّ ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإنّ ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم...)) الحديث.

وقد ذكر الحافظ السيوطي في رسالته "تبيح الفكر في الجهر بالذكر" ص ١٦-٦١ - الكثير من الأحاديث والآثار الدالة على مشروعية الجهر بالذكر، فليرجع إليها.

(٤) "التّاريخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الرابع: رفع الصوت عند قراءة القرآن وعند الجنائز والذكّر، بتصرف ٥٦/١٨ - ٥٧، رقم المسألة (٢٨٠٢٠).

(و) كُرَّة (احتكار قُوتِ البشر)

وقد شَبَّه الإمام "الغزالي"^(١) ذِكْرَ الإنسانِ وحَدَّهُ وذَكَرَ الجماعةَ بأَذَانِ المنفردِ وأَذَانِ الجماعةِ، قال: ((فكما أنَّ أصواتَ المؤذنينَ جماعةً تَقَطُّعُ جِزْمَ الهوى^(٢) أكثرَ من صوتِ المؤذنِ الواحدِ كذلك ذَكَرَ الجماعةَ على قلبِ واحدٍ أكثرَ تأثيراً في رفعِ الحُجُبِ الكثيفةِ مِن ذِكْرِ شخصٍ واحدٍ)).

[مطلب: حكم الاحتكار]

[٣٣٣٠٠] [قوله: وكُرَّة احتكار قُوتِ البشر] الاحتكار لغة: احتباسُ الشيءِ انتظاراً لغلائه. والاسم: الحُكْرَةُ - بالضَّمِّ والسُّكُونِ - كما في "القاموس"^(٣).

وشرعاً: اشتراءُ طعامٍ ونحوه وحبسُهُ إلى الغلاءِ أربعين يوماً؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ((مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَرْبَعِينَ يَوْماً ضَرْبَةَ اللَّهِ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ))^(٤)، وفي رواية: ((فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ، وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ))^(٥). قال في "الكفاية"^(٦): ((أَي: خَذَلَهُ، وَالْخِذْلَانُ: تَرَكُ النَّصْرَةَ عِنْدَ الْحَاجَةِ)) اهـ. وفي أُخْرَى: ((فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفاً وَلَا عَدَلاً))^(٧).

(١) لم نقف على هذا الثَّقَلِ فيما بين أيدينا مِن مؤلفاتِ للإمام الغزالي، وقد نقل العبارة عنه الشيخ عبد الوهاب الشعراوي في "المنح السنية": شرح الوصية الأولى ص ٣٩، وفي "الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصُّوفِيَّة" ص ٢٩-، كما عزاها الحَمَوِيَّ - في "عزم عيون البصائر": القول في أحكام المسجد ٦١/٤ - للشُعْرَافِيَّ في كتابه المسمَّى: "بيان ذِكْرِ الذَّاكِرِ للمذكور والشَّاكِرِ للمشكور" نقلاً عن الإمام الغزالي.

(٢) في "م": ((الهواء)).

(٣) "القاموس": مادة ((حكر)).

(٤) أخرجه أحمد في المسند رقم (١٣٥)، وابن ماجه في كتاب التجارات - باب الحكرة والجلب رقم (٢١٥٥) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرْبَةَ اللَّهِ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ)). قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٣/٤٨: ((رواه ابن ماجه، وإسناده حسن)).

(٥) هذه الرواية أخرجه أحمد في المسند رقم (٤٨٨٠)، والحاكم في المستدرک رقم (٢١٦٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ احْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ)). وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٣/٤٨: ((أخرجه أحمد والحاكم، وفي إسناده مقال)).

(٦) "الكفاية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٤٩٢/٨ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٧) لم نعثَر على هذه الرواية بهذا اللفظ، وسيذكر الحصكفي رحمه الله حديثاً بلفظ: ((المحتكر ملعون))، انظر التعليق عليه عند المقولة [٣٣٣٠٠].

كَتَبْنِي وَعَيْنِي وَلَوْزٍ (والبهائم) كَتَبْنِي وَقَتٌ

الصَّرْفُ: النَّقْلُ، وَالْعَدْلُ: الْقَرْضُ، "شَرْنِبَالِيَّة" ^(١) عَنْ "الْكَافِي" ^(٢) وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: شَهْرٌ، وَقِيلَ: أَكْثَرُ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ لِلْمَعَايَةِ فِي الدُّنْيَا بِنَحْوِ الْبَيْعِ وَالتَّعْزِيرِ، لَا لِلإِثْمِ؛ لِحَصُولِهِ وَإِنْ قَلَّتِ الْمَدَّةُ وَتَفَاوَتْ بَيْنَ تَرْبُصِهِ لِعَزَّتِهِ أَوْ لِلْقَحْطِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى، "دَرْ مَتَقَى" ^(٣) مَزِيدًا.

والتَّقْيِيدُ بـ ((قُوتِ الْبَشَرِ)) قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"مُحَمَّدٍ"، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، كَذَا فِي "الْكَافِي" ^(٤). وَعِنْدَ ^(٥) "أَبِي يُوسُفَ": كُلُّ مَا أَضَرَّ بِالْعَامَّةِ حِسْبُهُ فَهُوَ احْتِكَارٌ. وَعَنْ "مُحَمَّدٍ": لَا احْتِكَارَ ^(٦) فِي الثِّيَابِ، "ابْنُ كَمَالٍ" ^(٧).

[٣٣٣.١] قَوْلُهُ: كَتَبْنِي وَعَيْنِي وَلَوْزٍ أَي: مِمَّا يَقُومُ بِهِ بَدَنُهُمْ مِنَ الرِّزْقِ وَلَوْ دُخْنًا، لَا عَسَلًا وَسَمْنًا، "دَرْ مَتَقَى" ^(٨).

[٣٣٣.٢] قَوْلُهُ: وَقَتٌ بِالْقَافِ وَالتَّاءِ الْمُشْتَاةِ مِنْ فَوْقِ: الْفَصْفِصَةُ بِكَسْرِ الْفَاءِ، وَهِيَ الرُّطْبَةُ مِنْ عِلْفِ الدَّوَابِّ. اهـ "ح" ^(٩). وَفِي "الْمَغْرِبِ" ^(١٠): ((الْقَتُّ: الْيَابِسُ مِنَ الْإِسْفِيسَةِ)) اهـ،

(١) "الشَرْنِبَالِيَّة": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - فَصْل: مِنْ مَلِكِ أُمَةِ بَشَرَاءَ وَنَحْوَهُ ٣٢٢/١ (هَامِش "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٢) "كَافِي النَّسْفِي": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْبَيْعِ وَالِاحْتِكَارِ وَالْإِجَارَةِ وَغَيْرِهَا ق ٤٥٠/ب.

(٣) "الدَّر مَتَقَى": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْل فِي الْبَيْعِ ٥٤٧/٢ (هَامِش "مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ"). وَعِبَارَةٌ مَطْبُوعَتُهُ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا:

((وَهَذَا التَّكْثِيرُ)) بَدَل ((هَذَا التَّقْدِيرُ)).

(٤) "كَافِي النَّسْفِي": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي الْبَيْعِ وَالِاحْتِكَارِ وَالْإِجَارَةِ وَغَيْرِهَا ق ٤٥٠/ب.

(٥) فِي "ب" وَ"م": ((وَعَنْ)).

(٦) فِي "ب" وَ"م": ((الِاحْتِكَارُ))، بَدَل ((لَا احْتِكَارَ))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"ت" هُوَ

الصَّوَابُ الْمَوْافِقُ لِعِبَارَةِ "الْإِيضَاحِ".

(٧) "إِيضَاحُ الْإِصْلَاحِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْل: يَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إلخ ق ٣١٠/ب.

(٨) "الدَّر مَتَقَى": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْل فِي الْبَيْعِ ٥٤٧/٢ (هَامِش "مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ").

(٩) "ح": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِبْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْل فِي الْبَيْعِ ق ٣٤٧/ب.

(١٠) "الْمَغْرِبُ": مَادَّةُ ((قَتَّ)).

(في بلدٍ يَضُرُّ بأهله) لحديث: ((الجالبُ مرزوقٌ، والمحتكرُ ملعونٌ))^(١)، فإن لم يَضُرَّ لم يُكره، ومثله تلقى الجلبُ.

ومثله في "القاموس"^(٢)، وقال^(٣) في الفِصْفِصَةِ: ((بالكسر: هو نبات، فارسيته: إسفست))، تأمل.

[٣٣٣.٣] (قوله: في بلدٍ) أو ما في حكمه كالرُستاق^(٤) والقرية، "فَهْستاني"^(٥).

[٣٣٣.٤] (قوله: يَضُرُّ بأهله) بأن كان البلدُ صغيراً، "هداية"^(٦).

[٣٣٣.٥] (قوله: والمحتكرُ ملعونٌ) أي: مُبعدٌ عن درجة الأبرار، ولا يُرادُ المعنى الثاني للعين، وهو

الإبعادُ عن رحمة الله تعالى؛ لأنه لا يكونُ إلّا في حقِّ الكُفّار؛ إذ العبدُ لا يخرُجُ عن الإيمانِ بارتكابِ الكبيرة كما في "الكرمانى"^(٧)، وأقرّه "الفَهْستاني"^(٨)، "درّ منتقى"^(٩).

[مطلب: حكم تلقى الجلب]

[٣٣٣.٦] (قوله: ومثله تلقى الجلب) أي: في التفصيل بين كونه يَضُرُّ أهل البلدِ أو لا يَضُرُّ.

وصورته - كما في "مئلا مسكين"^(١٠) -: ((أن يخرُجَ مِنَ البلدِ إلى القافلة التي جاءت بالطعام، ٢٥٥/٥

ويشتري منها خارج البلد وهو يُريدُ حبسه، ويمتنع عن بيعه، ولم يتركُ حتى تدخل القافلة البلد،

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات - باب الحكرة والجلب رقم (٢١٥٣)، والدارمي في كتاب البيوع - باب في النهي عن الاحتكار رقم (٢٥٨٦)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً، وضعفه البوصيري في "مصباح الزجاجة" ١٠/٣، وابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" ٣٤٨/٤.

(٢) "القاموس": مادة ((قت)).

(٣) "القاموس": مادة ((فصص)). وعبارة مطبوعته التي بين أيدينا: ((فارسيته إسفست))، بالباء الموحدة التحتية.

(٤) الرُستاق والرُزقاق: فارسيّ معرب، وهو السَّوَادُ، والمواضع التي فيها زرعٌ وقرى أو بيوتٌ مجتمعة، جمعة: الرّساتيق. انظر "لسان العرب" مادة ((رستق)).

(٥) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٨٠/٢.

(٦) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٢/٤.

(٧) لم نثر على المسألة في نسخة "جواهر الفتاوى" الخطية التي بين أيدينا.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٨١/٢.

(٩) "الدر المنتقى": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٥٤٧/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

(١٠) "شرح ملا مسكين على الكنز": كتاب الكراهية - فصل في البيع ص ٢٨١ - بتصرف.

(و) يجب أن يأمره القاضي ببيع ما فُضِّلَ عن قُوتِهِ وقُوتِ أهْلِهِ، فإن لم يَبيعْ بل خالف أمرَ القاضي (عَزَّزَهُ) بما يراه رادعاً له (وباع) القاضي (عليه) طعامَهُ (وفاقاً)
 قالوا: هذا إذا لم يَلِيسِ الملتَقِي^(١) سَعَرَ^(٢) البلدِ على التَّجَارِ، فإن لَبَسَ فهو مكروهٌ في الوجهين))،
 "هداية"^(٣).

[٣٣٣.٧] (قوله: يأمره القاضي ببيع ما فُضِّلَ إلخ) أي: إلى زمنٍ يُعْتَبَرُ فيه السَّعةُ كما في "الهداية"^(٤) و"التبيين"^(٥)، "شرنبلالية"^(٦). وينهاؤه عن الاحتكار، ويعطيه، ويخرجُه عنه، "زيلعي"^(٧).
 [٣٣٣.٨] (قوله: فإن لم يَبيعْ إلخ) قال "الزيلعي"^(٧): ((فإن رُفِعَ إليه ثانياً فعَلَّ به كذلك، وهَدَّدَهُ، فإن رُفِعَ إليه ثالثاً حَبَسَهُ وعَزَّزَهُ))، ومثله في "القَهْستاني"^(٨)، وكذا^(٩) في "الكفاية"^(١٠) عن الجامع الصَّغِيرِ^(١١)، فَتَنَبَّهَ.

[٣٣٣.٩] (قوله: وباع القاضي عليه طعامَهُ) أي: إذا امْتَنَعَ باعُهُ جبراً عليه، قال في "الهداية"^(١٢):
 ((وهل يبيعُ القاضي على المحتكرِ طعامَهُ مِن غيرِ رضاهُ؟ قيل: هو على اختلافٍ عُرِفَ في بيعِ مالِ المديون، وقيل: يبيعُ بالاتِّفاقِ؛ لأنَّ "أبا حنيفة" يرى الحَجَرَ لدفعِ ضررٍ عامٍّ، وهذا كذلك)) اهـ.

(١) في "ك" و"آ" و"ب": ((الملتقى))، ومثله في مطبوعة "شرح ملا مسكين"، وهو تحريف.

(٢) في "ك": ((سوق)).

(٣) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٢/٤ بتصرف.

(٤) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٨/٦.

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢٢/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٨/٦.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٨١/٢.

(٩) في "ك": ((ومثله)).

(١٠) "الكفاية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٤٩٢/٨ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(١١) لم نقف عليه فيه، وهو بتصرف في "شرح البزدوي على الجامع الصغير" ق ٢٥٧/٢.

(١٢) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣/٤.

على الصَّحِيح. وفي "السَّراج"^(١): ((لو خاف الإمام على أهل بلدٍ الهلاكَ أَخَذَ الطَّعَامَ مِنَ الْمُحْتَكَرِينَ، وَفَرَّقَ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا وَجَدُوا سَعَةً رَدُّوا مِثْلَهُ، وَهَذَا لَيْسَ بِحَجَرٍ، بَلْ لِلضَّرُورَةِ، وَمَنْ اضْطُرَّ لِمَالٍ غَيْرِهِ وَخَافَ الْهَلَكَ تَنَاوَلَهُ بِلا رِضَا))، وَنَقَلَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٢) عَنْ "الْإِخْتِيَارِ"^(٣)، وَأَقَرَّهُ.

(ولا يكونُ مُحْتَكَراً بِجَبَسِ غَلَّةِ أَرْضِهِ) بلا خلافٍ

- [٣٣٣١٠] (قوله: على الصَّحِيح) كَذَا نَقَلَهُ "الْمُهَسِّتَانِيُّ"^(٤)، وَمِثْلُهُ فِي "الْمَنْحِ"^(٥).
- [٣٣٣١١] (قوله: وفي "السَّراج" إلخ) مِثْلُهُ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ"^(٦) وَغَيْرِهَا، وَهَذَا بَيَانٌ لِلْعِلَّةِ الْأُخْرَى لِلْقَوْلِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا^(٧) عَنْ "الْهِدَايَةِ"، بِنَاءً عَلَى قَوْلِ "الإِمَامِ" بَعْدَهُ^(٨) الْحَجَرِ، تَأْمَلْ.
- [٣٣٣١٢] (قوله: أَخَذَ [١٥١/٤] ب) الطَّعَامَ مِنَ الْمُحْتَكَرِينَ) أَي: وَيُبْقِي لَهُمْ قُوَّتَهُمْ وَقُوَّتَ عِيَالِهِمْ كَمَا لَا يَخْفَى، "ط"^(٩). أَي: كَمَا مَرَّ^(١٠) فِي أَمْرِهِ بِالْبَيْعِ.
- [٣٣٣١٣] (قوله: ولا يكونُ مُحْتَكَراً إلخ) لِأَنَّهُ خَالِصٌ حَقُّهُ، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقُّ الْعَامَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَهُ أَنْ لَا يَزَرَ؟ فَكَذَا لَهُ أَنْ لَا يَبِيعَ، "هِدَايَةُ"^(١١). قَالَ "ط"^(١٢): ((وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ إِثْمُ الْمُحْتَكَرِ وَإِنْ أَثِمَّ بَانْتِظَارِ الْغَلَاءِ أَوْ الْقَحْطِ؛ لِنَيْتَةِ الشُّؤْءِ لِلْمُسْلِمِينَ)) اهـ. وَهَلْ يُجِبُّ عَلَى بَيْعِهِ؟ الظَّاهِرُ: نَعَمْ، إِنْ اضْطُرَّ النَّاسُ إِلَيْهِ، تَأْمَلْ.

(١) "السراج الوهاج": كتاب الحظر والإباحة ٤/١٧٤ أ باختصار يسير.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٢٨.

(٣) "الاختيار": كتاب الكراهية - فصل في الاحتكار ٤/١٦١.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ٢/١٨١.

(٥) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٧ ب.

(٦) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٦٩ ب.

(٧) المقولة [٣٣٣٠٩] قوله: ((وباع القاضي عليه طعامه)).

(٨) في "ك" و"ت": ((بعد))، وهو تحريف.

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/٢٠١.

(١٠) في الصحيفة السابقة، "در".

(١١) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٤/٩٣.

(١٢) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/٢٠١.

(ومجلوبه من بلد آخر) خلافاً لـ "الثاني"، وعند "محمد": إن كان يُجلب منه عادةً كره، ..

[٣٣٣١٤] (قوله: ومجلوبه من بلد آخر) لأنَّ حقَّ العامة إنما يتعلَّق بما جُمع في المصر، وجلب إلى فنائها، "هداية"^(١). قال "القُهستاني"^(٢): ((ويُستحبُّ أن يبيعه؛ فإنَّه لا يخلو عن كراهة كما في "التمرتاشي"^(٣))).

[٣٣٣١٥] (قوله: خلافاً لـ "الثاني") فعنده يُكره، كذا^(٤) في "الهداية"^(٥)، واعترضه "الإتقاني"^(٦): ((بأنَّ "الفقيه"^(٧) جعله متفقاً عليه، وبأنَّ "القُدوري" قال في "التَّقریب"^(٨): وقال "أبو يوسف": إنَّ جلبه من نصف ميلٍ فليس^(٩) بخُكره، وإن اشتراه من رُستاقٍ واحتكره حيث اشتراه فهو خُكره)).

قال^(١٠): ((فعلم أنَّ ما جلبه من مصرٍ آخر ليس بخُكره عند "أبي يوسف" أيضاً؛ لأنَّه لا يثبت الخُكره فيما جلبه من نصف ميلٍ، فكيف فيما جلبه من مصرٍ آخر؟ نصَّ على هذا "الكرخي" في "مختصره"^(١١))). اهـ.

[٣٣٣١٦] (قوله: إن كان يُجلب منه عادةً) احتراز^(١٢) عما إذا كان البلد بعيداً لم تجرِ العادة بالحمل منه إلى المصر؛ لأنَّه لم يتعلَّق به حقُّ العامة كما في "الهداية"^(١٣).

(١) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣/٤.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٨١/٢.

(٣) أي: شرح الإمام التمرتاشي على "الجامع الصغير". وانظر تعليقنا المتقدم ٥١٦/١.

(٤) في "ب" و"م": ((كما)).

(٥) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣/٤.

(٦) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٦٩ق/أ بتصرف.

(٧) أي: الفقيه أبا الليث رحمه الله في "شرحه على الجامع الصغير" - كما صرَّح به الإتقاني - وليس بين أيدينا.

(٨) تقدمت ترجمته ١٣٦/٢.

(٩) في "ب" و"م": ((فإنه ليس))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"ت" موافق لعبارة "غاية البيان".

(١٠) أي: الإتقاني في "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٦٩ق/أ.

(١١) تقدم تعريفه ٣٩٧/٢.

(١٢) في "م": ((احترازاً)) بالنصب.

(١٣) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣/٤.

وهو المختار، "ملتقى"^(١).

((ولا يُسَعَّرُ حاكمٌ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «لا تُسَعَّرُوا،))

[مطلب: عادة صاحب الهداية تأخير دليل القول الذي يختاره]

[٣٣٣١٧] (قوله: "ملتقى")^(٢) قال في "شرح" (٣) تبعاً لـ "الشَّرنبلالية"^(٤): ((وقد أُخِّرَ

في الهداية"^(٥) قول "محمد" بدليله)) اهـ. أي: فإنَّ عادته تأخير دليل ما يختاره.

[مطلب: حكم التسعير]

[٣٣٣١٨] (قوله: ولا يُسَعَّرُ حاكمٌ) أي: يُكره ذلك كما في "الملتقى"^(٦) وغيره.

[٣٣٣١٩] (قوله: لا تُسَعَّرُوا) قال شيخ مشايخنا العلامة "إسماعيل الجراحي" في "الأحاديث

المشتهرة"^(٧): ((قال "النَّجْم"^(٨): هذا اللَّفْظُ لم يَرِدْ، لكن رواه "أحمد" و"البزار" و"أبو يعلى"

في "مسانيدهم"، و"أبو داود" و"الترمذي" - وصحَّحه - و"ابن ماجه" في "سننهم" عن "أنس" رضي الله عنه

قال: قال النَّاسُ: يا رسولَ الله، غلا السَّعْرُ، فسَعَّرْ لنا، فقال: «إِنَّ اللهَ هو المسعِّرُ القابضُ الباسطُ

الرِّزْقَ، وإِنِّي لأرجو أن ألقى اللهَ وليس أحدٌ منكم يطالبني بمَظْلَمَةٍ في دِمٍّ ولا مالٍ»^(٩)، وإسناده

على شرط "مسلم"، وصحَّحه "ابن حبان" و"الترمذي" اهـ.

(١) ((ملتقى)) ليست في "و" و"ط" و"ب". وانظر "الملتقى": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٤٣/٢ بتصرف.

(٢) في هامش "م": ((قوله: "ملتقى") كذا بـ "الأصل"، وليس في نُسْخِ "الشَّارح" هذه الزَّيَادَةُ، وعبارة "الطَّحطاوي":

قوله: وهو المختار، ذَكَرَهُ في "الملتقى" إلخ. اهـ "مصحح"). نقول: لكنَّا عثرنا عليها في نسخة "د" التي بين أيدينا.

(٣) "الدر المنقبي": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٥٤٨/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

(٤) انظر "الشَّرنبلالية": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢٢/١ (هامش "الدر والغرر").

(٥) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣/٤.

(٦) "الملتقى": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٤٣/٢.

(٧) "كشف الخفاء": ٣٥٣/٢ رقم (٣٠١٥).

(٨) أي: العلامة محمد نجم الدين الغزي (ت ١٠٦١هـ) في كتابه المسمى "إِقْنَانُ مَا يَحْسُنُ من الأخبار الدائرة على الألسن": ٦٩٧/٢.

(٩) أخرجه أحمد في المسند رقم (١٤٠٥٧)، وأبو داود في كتاب البيوع - باب في التسعير رقم (٣٤٥١)، والترمذي في

أبواب البيوع - باب ما جاء في التسعير رقم (١٣١٤)، وابن ماجه في كتاب التجارات - باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يُسَعَّرَ رقم

(٢٢٠٠)، والبزار في مسنده رقم (٧٢٦٠)، وأبو يعلى في مسنده رقم (٢٨٦١)، وابن حبان في صحيحه رقم

(٤٩٣٥)، قال الترمذي: ((حديث حسن صحيح)).

فإنَّ الله هو المسعَّرُ القابضُ الباسطُ الرَّازِقُ)) (إلا إذا تعدَّى الأربابُ عن القيمةِ تعدّياً فاحشاً، فيُسعَّرُ بمشورة أهل الرأْي). وقال "مالك" ^(١): على الوالي التَّسعيرُ عامَّ الغلاءِ. وفي "الاختيار" ^(٢): ((ثمَّ إذا سَعَّرَ وخاف ^(٣) البائعُ ضربَ الإمامِ لو نقصَ ^(٤).....

[٣٣٣٢٠] (قوله: الرّازق) كذا في أغلب النسخ، وفي نسخة: ((الرّزاق)) على صيغة: فعّال، وهو الموافق لما قدّمناه ^(٥).

[مطلب: مقدارُ التَّعدّي الفاحش في الأسعار]

[٣٣٣٢١] (قوله: تعدّياً فاحشاً) بيّنه "الزيلعي" ^(٦) وغيره بـ ((البيع بضِعْفِ القيمة))، "ط" ^(٧).

[٣٣٣٢٢] (قوله: فيُسعَّرُ إلخ) أي: لا بأس بالتَّسعير حينئذٍ كما في "الهداية" ^(٨).

[٣٣٣٢٣] (قوله: على الوالي التَّسعير) أي: يجبُ عليه ذلك كما في "غاية البيان" ^(٩). وأيضاً لم يشترطِ التَّعدّي الفاحش كما ذكره "ابن الكمال" ^(١٠)، وبه يظهر الفرقُ بين المذهبين.

[٣٣٣٢٤] (قوله: لو نقص) أي: لو نقصَ الوزنَ عمّا سَعَّرَهُ الإمامُ، بأنَّ سَعَّرَ الرُّطْلَ بدرهمٍ مثلاً، فجاء المشتري وأعطاه درهماً وقال: يعني به، تأمَّل.

(قوله: أي: لو نقصَ الوزنَ عمّا سَعَّرَهُ الإمامُ إلخ) عبارة "الاختيار": ((ولو سَعَّرَ السُّلطانُ على الخبازين الخبزَ، فاشتري رجلٌ منهم بذلك السَّعرَ والخبزُ يخافُ إنْ نقصَهُ ضربُهُ السُّلطانَ = لا يحِلُّ أكلُهُ؛ لأنَّهُ في معنى المكروه، وينبغي أنْ يقولَ: يعني بما تحبُّ؛ ليصحَّ البيع)) اهـ.

(١) انظر "الكافي في فقه أهل المدينة" لابن عبد البر: كتاب العيوب - باب التسعير والاحتكار ٧٣٠/٢.

(٢) في "ب": ((الاختيار))، وهو خطأ طباعي. وانظر "الاختيار": كتاب الكراهية - فصل في الاحتكار ١٦١/٤ بتصرف.

(٣) في "ط": ((وخالف))، وهو خطأ طباعي.

(٤) في "ط": ((لو نقص)) بالضاد المعجمة.

(٥) في المقولة السابقة من كلام الشيخ إسماعيل الجراحِي رحمه الله.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٨/٦.

(٧) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠١/٤.

(٨) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣/٤.

(٩) "غاية البيان": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٦/٦٩ أ.

(١٠) "إيضاح الإصلاح": كتاب الكراهية - فصل: ينظر الرجل من الرجل سوى ما بين سرته إلى ركبته ق ٣١١ أ.

لا يَحِلُّ للمشتري. وحيلته أن يقول له: يعني بما تُحِبُّ)).

[٣٣٣٢٥] (قوله: لا يَحِلُّ للمشتري) أي: لا يَحِلُّ له الشراء بما سَعَرَهُ الإمام؛ لأنَّ البائع في معنى المُكْرَه كما ذكرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(١).

أقول: وفيه تأمُّل؛ لأنَّه مثل ما قالوا فيمن صادَرَهُ السُّلْطَانُ بِمَالٍ، ولم يُعَيَّنْ بَيْعَ مَالِهِ، فصار يبيعُ أَمْلاكَهُ بنفسِهِ: يَتَقَدُّ بَيْعُهُ؛ لأنَّه غيرُ مُكْرَهٍ على البيع، وهنا كذلك؛ لأنَّ له أن لا يبيعَ أصلاً، ولذا قال في "الهداية"^(٢): ((وَمَنْ باعَ مِنْهُمْ بِمَا قَدَّرَهُ الْإِمَامُ صَحَّ؛ لأنَّه غيرُ مُكْرَهٍ على البيع)) اه؛ لأنَّ الإمام لم يأْمُرْه بالبيع، وإنما أَمَرَهُ أَنْ لا يَزِيدَ الثَّمَنَ على كذا، وفرق ما بينهما، فليتأمل.

[٣٣٣٢٦] (قوله: بما تُحِبُّ) فحينئذٍ بأيِّ شيءٍ باعَهُ يَحِلُّ، "زَيْلَعِيُّ"^(٣).

وظاهرُهُ: أنَّه لو باعَهُ بِأَكْثَرِ يَحِلُّ، وَيَتَقَدُّ البيعُ، ولا ينافي ذلك ما ذكرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٣) وغيرُهُ:

(قوله: أقول: وفيه تأمُّل) ما ذكرَهُ عن "الاختيار": ((من عَدَمَ الحِلَّ للمشتري)) عزاه "الزَّيْلَعِيُّ" أيضاً لـ "المحيط"، وعلَّله: ((بأنَّه في معنى المُكْرَه))، ولا شكَّ أنَّه في معناه وإن لم يَكُنْ مُكْرَهًا حَقِيقَةً، وهذا مُؤَثَّرٌ في عَدَمِ الحِلِّ والطَّيِّبِ للمشتري، لا في عَدَمِ نفاذِ البيع، ولذا قال في "الهداية": ((وَمَنْ باعَ مِنْهُمْ بِمَا قَدَّرَهُ الْإِمَامُ صَحَّ؛ لأنَّه غيرُ مُكْرَهٍ))، ثُمَّ ما ذكرَهُ من التَّفَاذُ في مسألة المصادرة لا يُنافي ما هنا من عَدَمِ الحِلِّ، بل الظَّاهِرُ فيها عَدَمُ الحِلِّ للمشتري أيضاً؛ لوجود معنى الإكراه فيها أيضاً، فلا فرق بين المسألتين في الحكمين المذكورين.

(قوله: فحينئذٍ بأيِّ شيءٍ باعَهُ يَحِلُّ) لأنَّه قد أَخَذَهُ بِطَيِّبٍ نَفْسِهِ ورضاه، ثُمَّ إنَّ ما ذكرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" وغيرُهُ: ((من أنَّه لو تَعَدَّى رَجُلٌ، وباعَ بِأَكْثَرِ أَجَازَةَ الْقَاضِي)) موضوعُهُ: فيما إذا لم تَوْجَدْ هذه الحيلة، فلا تُتَوَهَّمُ المنافاة بينهما أصلاً.

(قوله: وظاهرُهُ: أنَّه لو باعَهُ بِأَكْثَرِ يَحِلُّ إلخ) ولو باعَهُ بِقَلِيلٍ يَحِلُّ أيضاً بشرط أن لا يَخْشَى البائعُ بُلُوغَ الخَبَرِ للسُّلْطَانِ وانتقامَهُ منه، وإلا فلا تَتَقَعُ هذه الحيلة؛ لأنَّه أَرْضَاهُ بِلِسَانِهِ، وأَكْرَهَهُ بِسُلْطَانِهِ، "رحمته".

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٨/٦.

(٢) "الهداية": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٩٣/٤.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٢٨/٦.

ولو اصطَلَحُوا على سَعْرِ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ، وَوَزَنَ^(١) نَاقِصاً رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالنَّقْصَانِ فِي الْخُبْزِ لَا اللَّحْمِ؛ لِشُهْرَةِ سَعْرِهِ عَادَةً بِخِلَافِ اللَّحْمِ^(٢).

((مَنْ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى رَجُلٌ وَبَاعَ بِأَكْثَرِ أَجَارَةِ الْقَاضِي))؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ أَنَّ الْقَاضِي يُمَضِّيه وَلَا يَفْسُخُهُ، وَلِذَا قَالَ "الْقَهْستَانِي"^(٣): ((جَاز، وَأَمْضَاهُ الْقَاضِي))، خِلَافاً لِمَا فَهَمَهُ "أَبُو السَّعُودِ"^(٤): ((مَنْ أَنَّهُ لَا يَنْقُذُ مَا لَمْ يُجْزِهِ الْقَاضِي)).

[٣٣٣٢٧] (قَوْلُهُ: رَجَعَ الْمُشْتَرِي^(٥) بِالنَّقْصَانِ^(٦) فِي الْخُبْزِ لَا اللَّحْمِ) جَعَلَ "الرَّيْلَعِي"^(٧) وَغَيْرُهُ ٢٥٦/٥ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْبَلَدِ، وَعَلَّلَهُ^(٨): ((بِأَنَّ سَعَرَ الْخُبْزِ يَظْهَرُ عَادَةً فِي الْبُلْدَانِ، وَسَعَرَ اللَّحْمِ لَا يَظْهَرُ إِلَّا نَادِراً)) اهـ. أَي: فَلَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْغَرِيبِ كَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٩).
فَالْبَلَدِيُّ يَرْجِعُ فِيهِمَا، وَالْمَرَادُ الرَّجُوعُ فِي حَصَّةِ النَّقْصَانِ مِنَ الثَّمَنِ.

(قَوْلُهُ: جَعَلَ "الرَّيْلَعِي" وَغَيْرُهُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْبَلَدِ إلخ) وَقَالَ "الرَّحْمَتِي": ((مَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْغُرْفُ أَنَّ الْخُبْزَ لَا يَزِيدُ ثَمَنُهُ وَلَا يُنْقُصُ، وَاللَّحْمُ لَهُ سَعَرٌ مَعْرُوفٌ، لَكِنَّهُ قَدْ يُزَادُ وَقَدْ يُنْقُصُ، فَلَوْ كَانَ الْغُرْفُ بِالْعَكْسِ انْعَكَسَ الْحُكْمُ. وَلَوْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يُزَادُ وَلَا يُنْقُصُ فِي غُرْفِهِمْ كَانَا سُوءًا فِي الرَّجُوعِ بِالنَّقْصَانِ. وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ يَقَعُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا - بِأَنْ يُشْتَرَى تَارَةً بِخَمْسَةٍ وَتَارَةً بِأَرْبَعَةٍ مِثْلًا - لَا يَرْجِعُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا)). قَالَ: ((وَهَذَا إِذَا قَالَ: بِعْنِي خُبْزاً أَوْ لَحْماً بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ، أَمَا لَوْ قَالَ لَهُ: بِعْنِي رَطَلاً أَوْ مِثْلاً فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ مُطْلَقاً؛ لِوُقُوعِ الْبَيْعِ عَلَى وَزْنٍ مَعْلُومٍ، وَكَذَا فِي الْكَيْلِ. وَأَفَادَ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ رُبَاعِيَّةٌ، فَتَارَةً يَشْتَرِي السَّعَرُ فِيهِمَا، وَتَارَةً لَا يَشْتَرِي فِيهِمَا، وَتَارَةً فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، وَقَدْ عَلِمْتُ حُكْمَ الْكُلِّ)) اهـ.
قُلْتُ: فَلَوْ اعْتَبَرْنَا خِلَافَ حُكْمِ الْبَلَدِيِّ بِالْأَفَاقِيِّ تَصِيرُ ثَمَانِي مَسَائِلَ. اهـ "سِنْدِي".

(١) فِي "د": ((وَزَانَ)).

(٢) ((بِخِلَافِ اللَّحْمِ)) لَيْسَ فِي "ب" وَ"ط".

(٣) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ ١٨١/٢.

(٤) "فَتْحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٤٠٥/٣.

(٥) فِي "م": ((رَجَعَ إِلَى الْمُشْتَرِي))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٦) فِي "ك": ((بِالنَّقْصِ)).

(٧) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢٨/٦.

(٨) أَي: الرَّيْلَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٩) "الْحَانِيَّةِ": كِتَابُ الْبَيْعِ - بَابُ فِي قَبْضِ الْمُبِيعِ وَمَا يَجُوزُ مِنَ التَّصَرُّفِ إلخ - فَصْلُ فِي الْأَحْلِ ٢٦٨/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

قلت: وأفاد: أَنَّ التَّسْعِيرَ فِي الْقَوَتَيْنِ لَا غَيْرُ، وَبِهِ صَرَّحَ "الْعَتَائِي" ^(١) وَغَيْرُهُ، لَكِنَّهُ إِذَا تَعَدَّى أَرْبَابُ غَيْرِ الْقَوَتَيْنِ، وَظَلَمُوا عَلَى الْعَامَّةِ ^(٢)، فَيُسْعَرُ عَلَيْهِمُ الْحَاكِمُ بِنَاءً عَلَى مَا قَالَ "أَبُو يَوْسُفَ" يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ، ذِكْرُهُ "الْمُهَسْتَانِي" ^(٣). فَإِنَّ "أَبَا يَوْسُفَ" يَعْتَبِرُ حَقِيقَةَ الضَّرَرِ كَمَا تَقَرَّرَ، فَتَدْبَرُ.

وَفِي يُيُوعِ "الْحَانِيَّة" ^(٤): ((رَجُلٌ اشْتَرَى مِنَ الْقَصَابِ كُلَّ يَوْمٍ لَحْمًا بِدَرَاهِمٍ، وَالْقَصَابُ يَقْطَعُ وَيَزِنُ، وَالْمُشْتَرِي يَظُنُّ أَنَّهُ مَنْ؛ لِأَنَّ اللَّحْمَ يُبَاعُ فِي الْبَلَدِ مِثْلًا بِدَرَاهِمٍ، فَوَزَنَهُ الْمُشْتَرِي يَوْمًا فَوَجَدَهُ أَنْقَصَ، وَصَدَّقَهُ الْقَصَابُ قَالُوا: إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ يَرْجِعُ بِحِصَّةِ الثَّقَصَانِ مِنَ الثَّمَنِ، لَا مِنَ اللَّحْمِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ أَخَذَ حِصَّةَ الثَّقَصَانِ مِنَ الثَّمَنِ بِغَيْرِ عَوَضٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ، أَوْ أَنْكَرَ ^(٥) الْقَصَابُ أَنَّهُ دَفَعَ عَلَى أَنَّهُ مَنْ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ سَعَرَ [١/١٥٢ق/٤] الْبَلَدِ لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْغُرَبَاءِ)) اهـ.

[٣٣٣٢٨] (قَوْلُهُ: وَأَفَادَ: أَنَّ التَّسْعِيرَ فِي الْقَوَتَيْنِ) أَي: قُوَّتِ الْبَشَرِ وَقُوَّتِ الْبَهَائِمِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ التَّسْعِيرَ فِي بَحْثِ الْإِحْتِكَارِ، تَأْمَلْ.

[٣٣٣٢٩] (قَوْلُهُ: وَظَلَمُوا عَلَى الْعَامَّةِ ضَمَّنَهُ مَعْنَى ((تَعَدَّى))، فَعَدَّاهُ بَ ((عَلَى)). اهـ "ح" ^(٦).

[٣٣٣٣٠] (قَوْلُهُ: فَيُسْعَرُ عَلَيْهِمُ الْحَاكِمُ) الْأَوَّلَى: فَسَعَّرَ، بِلَفْظِ الْمَاضِي عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ:

((تَعَدَّى))؛ لِأَنَّ جَوَابَ ((إِذَا)) قَوْلُهُ: ((يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ)).

[٣٣٣٣١] (قَوْلُهُ: بِنَاءً عَلَى مَا قَالَ "أَبُو يَوْسُفَ") أَي: مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا أَضَرَّ بِالْعَامَّةِ حَبْسُهُ فَهُوَ

(١) "الفتاوى العتائية": كتاب الكراهية - باب الكراهية في البيع ق ١٣٦/أ.

(٢) فِي "ط": ((العامر))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٨١/٢.

(٤) "الحانية": كتاب البيع. باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف إلخ. فصل في الأجل ٢٦٨/٢ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) فِي "م": ((وَأَنْكَرَ)) بِالْوَاوِ، وَالصَّوَابُ بـ ((أَوْ))؛ لِأَنَّهُمَا مَسْأَلَتَانِ لَا مَسْأَلَةَ وَاحِدَةٍ.

(٦) "ح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ق ٣٤٧/ب.

(يُكَرَّهُ إِمْسَاكُ الْحَمَامَاتِ) ولو في بُرْجِهَا (إِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالنَّاسِ) بَنَظَرٍ أَوْ جَلْبٍ، والاحتياطُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا، ثُمَّ يَشْتَرِيَهَا، أَوْ تُوهَبَ لَهُ، "مجتهى"^(١). (فَإِنْ كَانَ يُطِيرُهَا فَوْقَ السَّطْحِ مُطْلَعاً عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَكْسِرُ زُجَاجَاتِ النَّاسِ بِرَمِيهِ تِلْكَ الْحَمَامَاتِ عَزَّزَ وَمُنِعَ أَشَدَّ الْمُنْعِ،.....

احتكارٌ ولو ذهباً أو فضةً أو ثوباً. قال "ط"^(٢): ((وفيه: أَنَّ هذا في الاحتكارِ، لا في التَّسْعِيرِ)) اهـ.

[مطلب: التَّسْعِيرُ حَجَرٌ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ مَنَعٌ عَنِ الْبَيْعِ بزيادةٍ فاحشة]

قلتُ: نعم، ولكِنَّهُ يُؤَخَذُ مِنْهُ قِيَاساً أَوْ اسْتِنْبَاطاً بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ، وَلِذَا قَالَ^(٣): ((بَنَاءً عَلَى مَا قَالَ "أَبُو يَوْسُفَ"))، وَلَمْ يَجْعَلْهُ قَوْلُهُ، تَأْمَلُ^(٤). عَلَى أَنَّهُ تَقَدَّمَ^(٥): ((أَنَّ الْإِمَامَ يَرَى الْحَجَرَ إِذَا^(٦) عَمَّ الضَّرُّ))، كَمَا فِي الْمَفْتِيِّ الْمَاجَنِ، وَالْمُكَارِي الْمَفْلِسِ، وَالطَّيِّبِ الْجَاهِلِ، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ عَامَّةٌ، فَتَدْخُلُ مَسْأَلَتُنَا فِيهَا؛ لِأَنَّ التَّسْعِيرَ حَجَرٌ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ مَنَعٌ عَنِ الْبَيْعِ بزيادةٍ فاحشةً. وَعَلَيْهِ: فَلَا يَكُونُ مَبْنِياً عَلَى قَوْلِ "أَبِي يَوْسُفَ" فَقَطْ، كَذَا ظَهَرَ لِي، فَتَأْمَلُ^(٧). [٣٣٣٣٢] (قَوْلُهُ: وَالْإِحْتِيَاظُ) يَعْنِي: فِيمَا إِذَا جَلَبَ حَمَاماً، وَلَمْ يَذَرِ صَاحِبَهَا^(٨). اهـ "ح"^(٩).

(قَوْلُهُ: فِيمَا إِذَا جَلَبَ حَمَاماً، وَلَمْ يَذَرِ صَاحِبَهَا) الظَّاهِرُ: أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِيمَا إِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ بِمَا يَمْلِكُهُ، لَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَالِكَ الْمَجْلُوبِ؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهَا، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا أَوْ تُوهَبَ لَهُ.

(١) "المجتهى": كتاب الحظر والإباحة - فصلٌ في الحمامات ق ٣٣٩/أ باختصار.

(٢) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠١/٤.

(٣) في الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) في "ب" و"م": ((تأمل)).

(٥) المقولة [٣٣٣٠٩] قَوْلُهُ: ((وَبَاعَ الْقَاضِي عَلَيْهِ طَعَامَهُ)).

(٦) في "م": ((إِذْ)).

(٧) في "ك": ((تأمل))، وفي "م": ((فتأمل)).

(٨) في هامش "م": ((قَوْلُهُ: وَلَمْ يَذَرِ صَاحِبَهَا) أَي: بَلْ شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا الْحَمَامَ يَمْلِكُهُ أَوْ لَا، أَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ يَمْلِكُهُ، وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ صَاحِبَهُ يَكُونُ التَّصَدُّقُ حِينَئِذٍ وَاجِباً، لَا إِحْتِيَاظاً فَقَطْ اهـ)).

(٩) "ح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ق ٣٤٧/ب.

فإن لم يمتنع بذلك ذبحها) أي: الحمامات (المحتسب). وصرّح في "الوهبانية"^(١) بـ ((وجوب التعزير، وذبح^(٢) الحمامات))، ولم يُقيّد بما مرّ، ولعلّه اعتمد عادتهم، وأمّا للاستئناس فمباح، كشراء عصافير ليُعقّقها إن قال: مَنْ أَخَذَهَا فهي له،

[٣٣٣٣] (قوله: ذبحها) أي: ثُمَّ يُلْقِيهَا لِمَالِكِهَا، أفادته "الشّرنبلائي" في "شرحِه"^(٣).

[٣٣٣٤] (قوله: وصرّح في "الوهبانية") أي: في كتاب الحدود.

[٣٣٣٥] (قوله: ولم يُقيّد بما مرّ^(٤)) أي: ((من الاطلاق على العورات، وكسر الرّجاجات)).

قال شارحه العلامة "عبد البر"^(٥): ((ولم أر إطلاق التعزير لغيره من المتقدمين)).

[٣٣٣٦] (قوله: ولعلّه) أي: "صاحب الوهبانية" اعتمد عادتهم، أي: أطلق اعتماداً على عادة

الذين يُطَيِّرون الحمام.

مطلب في حبس الطيور^(٦)

[٣٣٣٧] (قوله: وأمّا للاستئناس فمباح) قال في "المجتبى"^(٧) رامزاً: ((لا بأس بحبس الطيور

والدّجاج في بيته، ولكنّ يعلّقها، وهو خيرٌ من إرسالها في السّكك)) اهـ. وفي "القنية"^(٨) رامزاً: ((حبس بلّالاً في القفص وعلّقها لا يجوز)) اهـ.

أقول: لكنّ في "فتاوى العلامة قارئ الهداية"^(٩): ((سُئِل: هل يجوز حبس الطيور المغرّدة؟ وهل يجوز عتقها؟ وهل في ذلك ثواب؟ وهل يجوز قتل الوطاويط لتلوّثها حُصْر المسجد بحُرّتها الفاحش؟

(١) "المنظومة الوهبانية": فصل من كتاب الحدود ص ٣٦ - (هامش "المنظومة المحببة").

(٢) في "د": ((ويزبح)).

(٣) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الحدود ق ٥٣/ب.

(٤) في الصفحة السابقة "در".

(٥) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الحدود ١٨٩/١ بتصرف.

(٦) هذا المطلب من "الأصل" و"ك" و"آ".

(٧) "المجتبى": كتاب الخطر والإباحة - فصل في الحمامات ق ٣٣٩/أ نقلاً عن "شح"، أي: شمس الأئمة الحلواني.

(٨) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب: ما يجوز من قتل الحيوانات وحبسها في القفص وضرب الصغير والزوجة

ق ٧٧/ب. نقلاً عن "حم"، أي: أبي حامد.

(٩) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في حبس الطيور ص ٩٢ - ٩٣ ..

ولا تَخْرُجُ عن مِلْكِهِ بِإِعْتَاقِهِ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ تَضْيِيعُ الْمَالِ، "جامع الفتاوى" (١).
وفي "المختارات" (٢): ((سَيِّبَ دَائِبَتُهُ، وَقَالَ: هِيَ لِمَنْ أَخَذَهَا.....

فأجاب: يجوز حبسها للاستئناس بها، وأما إعتاقها فليس فيه ثواب، وقتل المؤذي منها ومن الدواب جائز)) اهـ.

قلت: ولعل الكراهة في الحبس في القفص لأنه سجن وتعذيب دون غيره كما يؤخذ من مجموع (٣) ما ذكرنا، وبه يحصل التوفيق، فتأمل.

(تنبيه)

قال "الجزاحي" (٤): ((ومن الواهي ما رواه "الدارقطني" - في الأفراد - و"الديلمي" عن "ابن عباس" مرفوعاً: ((اتخذوا المقاصيص (٥)؛ فإنها تلهي الجن عن صبيانكم)) (٦). وأخرج "ابن أبي الدنيا" عن "الثوري": ((إن اللعب بالحمائم من عمل قوم لوط)) (٧).

[٣٣٣٣٨] (قوله: ولا تخرج عن ملكه بإعتاقه) فإذا وجدها بعده في يد غيره له أخذها، إلا إذا كان قال: من أخذها فهي له كما يفهم مما بعده.

(١) "جامع الفتاوى": كتاب الكراهة - مسائل متفرقة ق ٩١/أ بتصرف.

(٢) "مختارات النوازل": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ق ٢٠٥/ب بتصرف.

(٣) في "ك": ((جميع)).

(٤) "كشف الخفاء": ١٤٢/٢ رقم (٢٠٤٣).

(٥) جمع مقصوفة، أي: مقصوفة ريش الأجنحة لثلاث تطير، اهـ "فيض القدير" ١١١/١.

(٦) أخرجه ابن حبان في كتاب المجروحين ٢/٢٥٠، وابن عدي في "الكامل" ٧/٣٠٠، والدارقطني في الأفراد كما في أطراف الأفراد رقم (٢٨١٩)، والديلمي في "الفردوس" رقم (٢٦٠)، قال ابن الجوزي في "الموضوعات" ٣/١٢: ((هذا حديث موضوع، والمثلثم به محمد بن زياد - وهو الشُّكْرِيُّ - كان يضع الحديث)). وحكم بوضعه أيضاً الذهبي في "تلخيص الموضوعات" رقم (٦٥٣)، وابن القيم في "المنار المنيف" رقم (١٩٨)، والسيوطي في "اللائل المصنوعة" ٢/١٩٥.

(٧) أخرجه ابن أبي الدنيا كما ذكر العلامة ابن عابدين رحمه الله، ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" رقم (٦١١٨) عن سفيان الثوري رحمه الله قال: ((سمعت أن لعباً بالجلاهق ولعباً بالحمائم هو من عمل قوم لوط))، والجلاهق: البندق الذي يرمى به، وهي كُجَّةٌ غَزَل. اهـ "لسان العرب"، مادة ((جلهق)).

لم يأخذها بمن أخذها))، ومَرَّ في الحج^(١).

وجاز ركوب الثور، وتحملته، والكراب^(٢) على الحمير بلا جهد وضرب؛

[٣٣٣٩] (قوله: لم يأخذها) ذكر في "الخلاصة"^(٣): ((أنه أعاد المسألة في "الفتاوى"^(٤))

في باب السير، وشرط أنه قال لقوم معلومين: من شاء منكم فليأخذ)) اهـ.

وفي "التارخانية"^(٥): ((ولو قال: كل ما تناول فلان من مالي فهو حلال له، فتناول حل.

وفي: كل من تناول من مالي فهو حلال له، فتناول رجل شيئاً لا يحل، وقال "أبو نصر"^(٦): يحل، ولا يضمّن. قال: أنت في حل من مالي، أخذ منه ما شئت، قال "محمد": هو حل من الدراهم والدنانير خاصة)).

[٣٣٤٠] (قوله: جاز ركوب الثور، وتحملته إلخ) وقيل: لا يفعل؛ لأن كل نوع من الأنعام

خلق لعمل^(٧)، فلا يغير أمر الله تعالى.

[٣٣٤١] (قوله: بلا جهد وضرب) أي: لا يحملها فوق طاقتها، ولا يضرب وجهها،

ولا رأسها إجماعاً، ولا تضرب أصلاً عند "أبي حنيفة" وإن كانت ملكه، قال رسول الله ﷺ:

قول "الشارح": لم يأخذها بمن أخذها) أي: إذا سنّت؛ لوجود مانع الرجوع حينئذ، أو يقال: المراد أنه

لا يرجع بدون قضاء أو رضا.

(١) ٣١٤/٧ "در".

(٢) الكراب: إثارة الأرض للزرع. "القاموس المحيط" مادة ((كرب)).

(٣) "الخلاصة": كتاب الهبة - الفصل الثالث في الحظر والإباحة ق ٣٢١/ب. وعبارتها: ((ثم أعاد المسألة في الفتاوى في باب السنن وشرط ...)) بدل ((السير)).

(٤) هي "الواقعات" للصدر الشهيد، كما في غلاف نسخة "الخلاصة". والمسألة في "الواقعات": كتاب الهبة بعلامة النون (أي: النوازل) ق ١٩٨/أ.

(٥) "التارخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثاني والثلاثون في المتفرقات - المسائل التي تتعلق بأذى الناس والكراهية فيها - النوع الثالث ٣١٤/١٨، رقم المسألة (٢٨٩٦٧)، و(٢٨٩٦٩) بتصرف

(٦) هو محمد بن سالم البلخي (ت ٣٠٥هـ)، وتقدمت ترجمته ٤٦٠/١.

(٧) في "ك": ((يعمل))، وهو تحريف.

إِذْ ظَلَمَ الذَّابَّةَ أَشَدُّ مِنَ الذَّمِّيِّ، وَظَلَمَ الذَّمِّيِّ أَشَدُّ مِنَ الْمُسْلِمِ^(١).

(ولا بأسَ بالمسابقةِ في الرَّميِ والفَرَسِ) والبغلِ والحمارِ،

((تُضْرَبُ الدَّوَابُّ عَلَى النَّفَارِ، وَلَا تُضْرَبُ عَلَى الْعِثَارِ))^(٢)؛ لَأَنَّ الْعِثَارَ مِنْ سُوءِ إِمْسَاكِ الرَّكَّابِ اللَّجَامِ، وَالنَّفَارَ مِنْ سُوءِ خُلُقِ الذَّابَّةِ، فَتَوَدَّبُ عَلَى ذَلِكَ، كَذَا فِي "فصول العَلَامِيِّ"^(٣).

[٣٣٣٤٢] (قوله: أَشَدُّ مِنَ الذَّمِّيِّ) لَأَنَّهُ لَا نَاصِرَ لَهَا^(٤) إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَوَرَدَ: ((اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ ظَلَمَ مَنْ لَا يَجِدُ نَاصِرًا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى))^(٥)، "ط"^(٦).

[٣٣٣٤٣] (قوله: أَشَدُّ مِنَ الْمُسْلِمِ) لَأَنَّهُ يُشَدِّدُ الطَّلَبَ عَلَى ظَالِمِهِ؛ لِيَكُونَ مَعَهُ فِي عَذَابِهِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ طَرِحِ سَيِّئَاتِ غَيْرِ الْكَفْرِ عَلَى ظَالِمِهِ، فَيُعَذَّبُ بِهَا بَدَلَهُ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، "ط"^(٦).

مطلب في المسابقة^(٧)

[٣٣٣٤٤] (قوله: وَلَا بَأْسَ بِالْمُسَابِقَةِ إِنْ خَلَعَ لِقَوْلِهِ ﷺ: ((لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ حَافِيٍّ))^(٨). وَالسَّبَقُ بِفَتْحِ الْبَاءِ: مَا يُجْعَلُ مِنَ الْمَالِ لِلْسَّبَاقِ عَلَى سَبْقِهِ، وَبِالسُّكُونِ: مُصَدَّرٌ ٢٥٧/٥ سَبَقْتُ. أَي: لَا تَجُوزُ الْمُسَابِقَةُ بَعْوَضٍ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَجْنَاسِ [٤/١٥٢/ب] الثَّلَاثَةِ.

(١) فِي "و": ((مَنْ ظَلَمَ الْمُسْلِمَ)).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي "الْكَامِلِ" ٥٤٢/٥، وَفِي إِسْنَادِهِ عُبَادُ بْنُ كَثِيرٍ الثَّقَفِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَدِيٍّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ مَنَاقِبِهِ، وَانْظُرْ "ذَخِيرَةُ الْخَفَافِ" لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ رَقْم (٥٣٥)، وَ"التَّعْرِيفُ وَالْإِخْبَارُ" لِابْنِ قَطْلُوْبَغَا ٢٣٣/٣.

(٣) "فصول العَلَامِيِّ": الْفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرَ فِي اسْتِعْمَالِ الْحَيَوَانِ وَإِمْسَاكِ الطَّيْرِ وَنَحْوِهِ إِنْ خَلَعَ ١٠١/أ بِاخْتِصَارٍ. وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ دُونِ وَاسِطَةٍ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَقَدِمْنَا ١٢٩/١ أَنَّنَا لَمْ نَجِدْ لَهُ، ثُمَّ وَقَفْنَا عَلَيْهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَاشِيَتِهِ "الْعُقُودُ الدَّرِيَّةُ فِي تَفْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ" ٢١٢/٢: ((وَفِي فُصُولِ الْعَلَامِيِّ الْمُسَمَّى بِالْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ إِنْ خَلَعَ))، وَهُوَ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَلِيمَانَ الْعَلَامِيِّ، وَلَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ.

(٤) فِي "ب" وَ"م": ((لَهُ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"آ" مُوَافِقٌ لِمَا فِي "ط".

(٥) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ" رَقْم (٢٢٠٧)، وَالصَّغِيرِ رَقْم (٧١) مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: اشْتَدَّ غَضَبِي عَلَى مَنْ ظَلَمَ مَنْ لَا يَجِدُ نَاصِرًا غَيْرِي)). وَضَعَفَهُ الْمُنْذَرِيُّ فِي "الترغيب والترهيب" رَقْم (٣٣٧٦)، وَالهَيْثَمِيُّ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ" رَقْم (٧٠٦٦).

(٦) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢٠١/٤.

(٧) هَذَا الْمَطْلَبُ مِنْ "الْأَصْلِ" وَ"ك".

(٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ - بَابُ فِي السَّبَقِ رَقْم (٢٥٧٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْجِهَادِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّهَانِ وَالسَّبَقِ رَقْم (١٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعًا، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ.

كذا في "الملتقى" ^(١) و"المجمّع" ^(٢)، وأقرّه "المصنّف" هنا، خلافاً لما ذكره ^(٣) في مسائل شتى ^(٤)، فتنبّه.

قال "الخطّابي" ^(٥): ((والرواية الصحيحة بالفتح))، "أبو السُّعود" ^(٦) عن "المنّاوي" ^(٧).

قال "الجراحى" ^(٨): ((وزيادة: أو جناح موضوع باتّفاق المحدثين)) اهـ. والخفّ: الإبل، والحافر: الخيل، والنّصل: حديد السّهم، والمراد به المراماة، والضّاد المعجمة تصحيف، مغرب ^(٩).
[٣٣٤٥] قوله: كذا في "الملتقى" و"المجمّع" ومثله في "المختار" ^(١٠)، و"المواهب" ^(١١)، و"درر البحار" ^(١٢).

[٣٣٤٦] قوله: خلافاً لما ذكره في مسائل شتى أي: قبيل كتاب الفرائض، حيث اقتصر على الفرس والإبل والأرجل والرّمى، ومثله في "الكنز" ^(١٣) و"الزّيلعي"، وأقرّه "الشارح" هناك ^(١٤).

(قول "الشارح": وأقرّه "المصنّف" هنا) قد يُقال: ما ذكره هنا من ((جواز المسابقة)) في جميع ما ذكره محمول على ما إذا لم يشترط الجعل، وما ذكره فيما سيأتي على ما إذا شرط، فلا مخالفة حينئذٍ، تأمّل.

(١) "الملتقى": كتاب الكراهية - فصل في المتفرقات ٢/٢٤٥.

(٢) "مجمع البحرين": كتاب الحظر والإباحة - فصل في المسابقة ص ٨٢٥ -.

(٣) في "و": ((ذكر)).

(٤) انظر "الدر عند المقولة [٣٧١٠٩] قوله: ((وجازت المسابقة)).

(٥) "معالم السنن": كتاب الجهاد - باب في السّبق ٦٣/٣ رقم (٢٥٧٤) (هامش "سنن أبي داود").

(٦) "فتح المعين": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٣/٤٠٨ - ٤٠٩ نقلاً عن والده.

(٧) "فيض القدير": ٦/٤٢٧ رقم (٩٨٨٨).

(٨) "كشف الخفاء": ٢/١٤٢ رقم (٢٠٤٣).

(٩) "المغرب": مادة ((نصل)).

(١٠) انظر "الاختيار لتعليل المختار": كتاب الكراهية - فصل في المسابقة والرّمى ٤/١٦٨.

(١١) "مواهب الرحمن": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الخمس من الفطرة والمسابقة والقيولة ص ٩٠٠ -.

(١٢) انظر "غرر الأذكار شرح درر البحار": كتاب الكراهة ق ٢٩٧/أ.

(١٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الوصايا - مسائل شتى ٢/٣٦٣.

(١٤) انظر "الدر" عند المقولة [٣٧١١٥] قوله: ((ولا يجوز إلخ)).

(والإبل و) على (الأقدام) لأنه من أسباب الجهاد فكان مندوباً،

حيث قال: ((ولا يجوز الاستباق في غير هذه الأربعة - كالبغل - بالجغل، وأما بلا جغل فيجوز في كل شيء، وتماؤه في "الزليعي") اهـ، ومثله في "الذخيرة"^(١)، و"الخانية"^(٢)، و"التاترخانية"^(٣). ونقل "أبو السعود"^(٤) عن العلامة "قاسم"^(٥): ((أنه رد ما في "المجمع" بأنه لم يقل أحد بالمسابقة على الحمير؛ لأن ذلك معلل بالتحريض على الجهاد، ولم يعهد في الإسلام الجهاد على الحمير)) اهـ.

ولم يذكر البغل مع أن الشرع لم يعتبه، حيث لم يجعل له سهماً من الغنيمه، فليس فيه تحريض على الجهاد أيضاً، إلا أن يقال: عدم السهم لا يقتضي عدم جواز المسابقة عليه؛ لأن الخف لا سهم له وتجوز المسابقة عليه بالنص^(٦).

أقول: والحاصل أن الحافر المذكور في الحديث عام، فمن نظر إلى عموميه أدخل البغل والحمار، ومن نظر إلى العلة أخرجهما؛ لأنهما ليسا آلة جهاد، تأمل.

[٣٣٣٤٧] (قوله: فكان مندوباً) إنما يكون كذلك بالقصد، أما إذا قصد التلهي أو الفخر، أو لئرى شجاعته فالظاهر الكراهة؛ لأن الأعمال بالنيات، فكما يكون المباح طاعة بالنية تصير الطاعة معصية بالنية، "ط"^(٧).

(١) "الذخيرة": كتاب الاستحسان - الفصل السادس في المسابقة ٢٤٩/٧ - ٢٦٢.

(٢) "الخانية": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ - فصل في التسبيح والتسليم والصلاة على النبي ﷺ ٤٢٨/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل السابع في المسابقة ٧٣/١٨ - ٧٤، رقم المسألة (٢٨٠٧٤)، (٢٨٠٧٥)، (٢٨٠٧٦).

(٤) "فتح المعين": كتاب الوصايا - مسائل شتى ٥٦١/٣.

(٥) لم نقف على المسألة في "التصحيح والترجيح" للعلامة قاسم بن قطلوبغا، ولعلها في "شرحه على درر البحار"، وله عليه شرحان مختصر ومطول، وليس بين أيدينا. و"درر البحار" جمع فيه بين "مجمع البحرين" ومذاهب الأئمة الثلاثة.

(٦) المراد حديث: ((لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر))، وقد سبق ترجمه عند المقولة [٣٣٣٤٤].

(٧) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠١/٤.

وعند "الثلاثة"^(١): لا يجوز^(٢) في الأقدام، أي: بالجعل، أمّا^(٣) بدونه فيبأح في كلّ الملاعب كما يأتي^(٤).

[٣٣٣٤٨] (قوله: أمّا بدونه) ظاهره: أنّه مرتبط بكلام "الأئمة الثلاثة"، وما يأتي^(٥) له^(٦) يُفيد: أنّ هذا لأهل المذهب، "ط"^(٧). ومثله ما قدّمناه آنفاً^(٨) عن مسائل شتى.

[٣٣٣٤٩] (قوله: فيبأح في كلّ الملاعب) أي: التي تُعلم القُروسيّة، وتُعين على الجهاد؛ لأنّ جواز الجعل فيما مرّ^(٩) إنّما ثبت بالحديث^(١٠) على خلاف القياس، فيجوز ما عداها بدون الجعل. وفي "التهستاني"^(١١) عن "الملتقط"^(١٢): ((مَنْ لَعِبَ بِالصُّوْلَجَانِ^(١٣) يُرِيدُ الْقُرُوسِيَّةَ يَجُوزُ. وعن "الجواهر"^(١٤): قد جاء الأثر في ((رُحْصَةِ الْمَصَارَعَةِ))^(١٥)؛ لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي، فإنّه مكروه)).

(١) انظر "البيان في مذهب الإمام الشافعي": كتاب السبق والرمي ٤٢١/٧ - ٤٢٢. و"حاشية الدسوقي على الشرح الكبير": كتاب الجهاد - باب في ذكر ما يتدرب به على الجهاد ٣٣٢/٢ - ٣٣٣، و"الكافي" في فقه الإمام أحمد بن حنبل: كتاب الإجارة - باب في المسابقة ص ٤٥٩.

(٢) في "و": ((لا تجوز)).

(٣) في "و": ((وأمّا)).

(٤) ٢٧٨/٢٤.

(٥) المقولة [٣٣٣٦٣] قوله: ((بالأقدام)).

(٦) ((له)) ليست في "ب" و"م".

(٧) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠١/٤.

(٨) المقولة [٣٣٣٤٦] قوله: ((خلافاً لما ذكره في مسائل شتى)).

(٩) المقولة [٣٣٣٤٤] قوله: ((ولا بأس بالمسابقة إلخ)).

(١٠) المراد حديث: ((لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر))، وقد سبق تخريجه عند المقولة [٣٣٣٤٤].

(١١) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٨٠/٢.

(١٢) "الملتقط": كتاب الشهادات - مطلب من لعب بالصولجان قبلت شهادته ص ٣٨٣.

(١٣) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((بالصولنجان))، وهو تحريف، وما أثبتناه من "ب" و"م" هو الصواب الموافق لما في "الملتقط".

والصولجان: الغُودُ المعوّج، فارسيّ معرّب، قال في "التّهذيب": عصاً يُعْطَفُ طَرَفُهَا يُضْرَبُ بِهَا الْكَرَةُ عَلَى الدُّوَابِّ.

لسان العرب - مادة ((صلج)).

(١٤) "جواهر الفتاوى": كتاب الكراهية والاستحسان - الباب الثاني الكلام في المكروه ق ٣٠٧/ب بتصرف.

(١٥) مرّ تخريجه عند المقولة [٣٣٢٧٨].

(حلّ الجُعْل) وطاب، لا أنّه يصيرُ مُستَحَقًّا، ذَكَرَهُ "الْبِرْجَنْدِيُّ"^(١) وَغَيْرُهُ^(٢)، وَعَلَّلَهُ "الْبِرَازِيُّ"^(٣): ((بأنّه لا يُسْتَحَقُّ بِالشَّرْطِ شَيْءٌ؛ لَعَدَمِ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ)) اهـ. ومُفَادُهُ: لُزُومُهُ بِالْعَقْدِ كَمَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ^(٤)، فَتَبَصَّرْ.

[٣٣٣٥٠] (قوله: لا أنّه يصيرُ مُستَحَقًّا) حتّى لو امتنَعَ المغلوبُ مِنَ الدَّفْعِ لا يُجِبُّهُ الْقَاضِي، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهِ بِهِ، "زَيْلَعِي"^(٥) فِي مَسَائِلِ شَتَّى.

[٣٣٣٥١] (قوله: ومُفَادُهُ: لُزُومُهُ بِالْعَقْدِ) انْظُرْ مَا صُوِّرَتْهُ؟! وَقَدْ يُقَالُ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ((لَعَدَمِ الْعَقْدِ)) أَيْ: لَعَدَمِ إِمْكَانِهِ، عَلَى أَنَّ جَوَازَ الْجُعْلِ فِيمَا ذَكَرَ اسْتِحْسَانٌ. قَالَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٦): ((وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَجُوزُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْلِيلِ التَّمْلِيكِ عَلَى الْخَطَرِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ فِيمَا عَدَا الْأَرْبَعَةِ كَالْبَغْلِ وَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ مُشْرُوطًا مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ)) اهـ، فَتَأَمَّلْ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَيَحْتَاجُ فِي الْمَسْأَلَةِ إِلَى نَقْلِ صَرِيحٍ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُحْتَمَلٌ. وَرَأَيْتُ فِي "الْمُجْتَبَى"^(٧) مَا نَصَّهُ: ((وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ: فَإِنْ سَبَقَهُ حَلٌّ^(٨) الْمَالِ، وَإِنْ أَبِي يُجِبُّ عَلَيْهِ)) اهـ.

(قوله: أَيْ: لَعَدَمِ إِمْكَانِهِ) فِي الْقَوْلِ بَعْدَمِ إِمْكَانِ الْعَقْدِ فِي الْمَسَابِقَةِ تَأْمَلْ، بَلْ هُوَ مُمَكِّنٌ، وَيُصَوَّرُ بِمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ.

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهَا فِي مِطَاطْهَا مِنْ شَرْحِهِ لِ"النَّقَايَةِ".

(٢) انْظُرِ "الْخَالَصَةَ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ التَّاسِعُ فِي الْمَتَفَرِّقَاتِ ٣١٥/أ، وَ"تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْوَصَايَا - مَسَائِلُ شَتَّى ٢٢٨/٦، وَ"تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ": كِتَابُ الْخُنْثَى - مَسَائِلُ شَتَّى ٥٥٥/٨.

(٣) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ التَّاسِعُ فِي الْمَتَفَرِّقَاتِ ٣٧١/٦ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٤) انْظُرِ "الْبَيَانُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ": كِتَابُ السِّبْقِ وَالرِّمِيِّ - فَرْعٌ: عَمَلٌ مُخْرَجُ الْعَطَاءِ كَالْجَعْلِ ٤٢٨/٧.

(٥) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْوَصَايَا - مَسَائِلُ شَتَّى ٢٢٨/٦.

(٦) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْوَصَايَا - مَسَائِلُ شَتَّى ٢٢٧/٦.

(٧) "الْمُجْتَبَى": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلٌ فِي الْحَظَرِ ٣٣٦/أ.

(٨) فِي "ك": ((حَالٌ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

[مطلب: يجوز الشرط من جانب واحد أو إذا أدخل ثالثاً بينهما، ويحرم من الجانبين]
 (إن شرط المال) في المسابقة (من جانب واحد، وحرم لو شرط) فيها (من الجانبين)؛ لأنه يصير قماراً (إلا إذا أدخل ثالثاً) مُحللاً (بينهما).....

أقول: لكن هذا مخالف لما في المشاهير كـ "الزيلعي"^(١)، و"الذخيرة"^(٢)، و"الخلاصة"^(٣)، و"التاترخانية"^(٤)، وغيرها: ((من أنه لا يصير مستحقاً)) كما مر^(٥)، فتدبر.

[٣٣٣٥٢] (قوله: من جانب واحد) أو من ثالث، بأن يقول أحدهما لصاحبه: إن سبقتني أعطيتك كذا، وإن سبقتك لا آخذ منك شيئاً، أو يقول الأمير لفارسين أو راميين: من سبق منكما فله كذا، وإن سبق فلا شيء له، "اختيار"^(٦) و"غرر الأفكار"^(٧).

[٣٣٣٥٣] (قوله: من الجانبين) بأن يقول: إن سبق فرسك فلك عليّ كذا، وإن سبق فرسي فلي عليك كذا، "زيلعي"^(٨). وكذا إن قال: إن سبق إليك أو سهملك إلخ، "تاترخانية"^(٩).

[مطلب: في اشتقاق لفظ القمار]

[٣٣٣٥٤] (قوله: لأنه يصير قماراً) لأن القمار من القمّر^(١٠) الذي يزداد تارةً وينقص^(١١)

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الوصايا - مسائل شتى ٢٢٨/٦.

(٢) لم نفق على المسألة في مظانها من "الذخيرة".

(٣) "الخلاصة": كتاب الكراهية - الفصل التاسع في المتفرقات ق ٣١٥/أ.

(٤) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل السابع في المسابقة ٧٤/١٨، رقم المسألة (٢٨٠٧٨) نقلاً عن "الينابيع".

(٥) المقولة [٣٣٣٥٠] قوله: ((لا أنه يصير مستحقاً)).

(٦) "الاختيار": كتاب الكراهية - فصل في المسابقة والرمي ١٦٨/٤ بتصرف يسير.

(٧) "غرر الأذكار": كتاب الكراهة ٢٩٧/ب.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الوصايا - مسائل شتى ٢٢٧/٦.

(٩) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل السابع في المسابقة ٧٣/١٨، رقم المسألة (٢٨٠٧٥) نقلاً عن "المحيط".

(١٠) قال الإمام العيني في "منحة السلوك في شرح تحفة الملوك" ٤٢٢/١: ((لأن القمار من القمّر، وهو اليُسْر، سُمي به لأنه أخذ مال الرجل يسيراً وسهولةً، من غير كد ولا تعب))، ونقله في كتابه "عمدة القاري": كتاب الأشربة

١٦٣/٢١ عن الإمام الزنجشيري. وانظر "الكشاف": سورة البقرة - الآية (٢١٩).

(١١) في "الأصل" و"ك" و"ب": ((وينتقص)) وما أثبتناه من "م" موافق لعبارة الزيلعي.

بَفَرَسٍ كُفُّ لَفَرَسِيهِمَا يُتَوَهَّمُ أَنْ يَسْبِقَهُمَا، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ.

أُخْرَى^(١)، وَتَمَيَّ الْقِمَارُ قِمَاراً لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِمَارَيْنِ مِمَّنْ يُجَوِّزُ أَنْ يَذْهَبَ مَالُهُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَيُجَوِّزُ أَنْ يَسْتَفِيدَ مَالَ صَاحِبِهِ، وَهُوَ حَرَامٌ بِالنَّصِّ^(٢)، وَلَا كَذَلِكَ إِذَا شَرِطَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ وَالتَّنْقِصَانَ لَا تُتِمَّكِنُ فِيهِمَا، بَلْ فِي أَحَدِهِمَا تُتِمَّكِنُ الزِّيَادَةَ، وَفِي الْآخَرِ الْإِنْتِقَاصُ فَقَطْ، فَلَا تَكُونُ مَقَامَرَةً؛ لِأَنَّهَا مِفَاعِلَةٌ مِنْهُ، "زَيْلَعِي"^(٣).

[٢٣٣٥٥] (قَوْلُهُ: يُتَوَهَّمُ أَنْ يَسْبِقَهُمَا) بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ((كُفُّ لَفَرَسِيهِمَا))، أَي: يَجَوِّزُ أَنْ يَسْبِقَ، أَوْ يُسَبِّقَ.

[٢٣٣٥٦] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ أَي: إِنْ كَانَ يَسْبِقُ أَوْ يُسَبِّقُ لَا مُحَالَةَ لَا يَجَوِّزُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ^(٤) وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ آمِنٌ أَنْ يَسْبِقَ فَهُوَ قِمَارٌ»^(٥))، رَوَاهُ "أَحْمَدُ" وَ"أَبُو دَاوُدَ" وَغَيْرُهُمَا، "زَيْلَعِي"^(٦).

(١) قَالَ ابْنُ نَجِيمٍ فِي "الْبَحْرِ الرَّائِقِ": كِتَابُ الْوَصَايَا - مَسَائِلُ شَتَّى ٥٥٤/٨: ((وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْقَمَرِ، لِأَنَّ مَالَهُ تَارَةٌ يَزِيدُ إِذَا غَلَبَ وَتَنْقُصُ إِذَا غُلِبَ، كَالْقَمَرِ يَزِيدُ وَتَنْقُصُ)) اهـ. وَلَمْ نَقِفْ عَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ فِي كِتَابِهِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.
(٢) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْكَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَلَجِّنُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ إِنَّمَا يَزِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩٠﴾ [المائدة: ٩٠ - ٩١]، وَالْمَيْسِرُ هُوَ الْقِمَارُ.
(٣) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْوَصَايَا - مَسَائِلُ شَتَّى ٢٢٧/٦ بِتَصْرِفٍ، وَمِثْلُهُ فِي "الْحَيْطُ الْبَرْهَانِي": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ السَّابِعُ فِي الْمَسَابِقَةِ ١٤/٨.

(٤) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"ت": ((الْفَرَسَيْنِ))، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ "ب" وَ"م" مُوَافِقٌ لِعِبَارَةِ "الزَيْلَعِيِّ" وَلَمَّا فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.
(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ" رَقْم (١٠٥٥٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ - بَابُ فِي الْحُلِّ رَقْم (٢٥٧٩)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ - بَابُ فِي السَّبْقِ وَالرَّهَانِ رَقْم (٢٨٧٦)، مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" رَقْم (٢٥٣٦-٢٥٣٧)، لَكِنْ رَجَحَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ وَفَقَهُ، فَقَالَ عَقِبَ رَوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ: ((وَرَوَاهُ مَعْمَرُ وَشُعَيْبٌ وَعَقِيلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدَنَا)). وَرَجَحَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي "الْعِلَلِ" رَقْم (٢٤٧١) أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَانْظُرْ "الْبَدْرُ الْمُنِيرُ" ٤٢٩/٩، وَ"التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ" ٣٩٨/٤.

(٦) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْوَصَايَا - مَسَائِلُ شَتَّى ٢٢٨/٦.

ثُمَّ إِذَا سَبَقَهُمَا أَخَذَ مِنْهُمَا، وَإِنْ سَبَقَهُ لَمْ يُعْطِيهَا. وَفِيمَا بَيْنَهُمَا: أَيُّهُمَا سَبَقَ أَخَذَ مِنْ صَاحِبِهِ.

[٣٣٣٥٧] (قوله: ثُمَّ إِذَا سَبَقَهُمَا إِنْ خ) صورته: أَنْ يُقَالَ: إِنْ سَبَقَهُمَا أَخَذَ [٤/١٥٣] مِنْهُمَا أَلْفًا أَنْصَافًا، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَمْ يُعْطِيهَا شَيْئًا، وَإِنْ سَبَقَ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ فَلَهُ مِثْلُهُ مِنْ مَالِ الْآخَرِ، فَلَا يُعْطِيهَا شَيْئًا إِنْ لَمْ يَسْبِقْهُمَا، وَيَأْخُذُ مِنْهُمَا الْجُعْلُ إِنْ سَبَقَهُمَا. وَيجوزُ أَنْ يُعَكَّسَ التَّصَوُّيرُ أَخْذًا وَإِعْطَاءً. وَفِيمَا بَيْنَهُمَا: أَيُّهُمَا سَبَقَ أَخَذَ مِنْ صَاحِبِهِ مَا شَرَطَ لَهُ. وَإِنْ سَبَقَهُ وَجَاءَ مَعًا فَلَا شَيْءَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَإِنْ سَبَقَ الْمُحْلَلُ مَعَ أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ مَعَ الْمُحْلَلِ، بَلْ لَهُ مَا شَرَطَهُ الْآخَرُ لَهُ - كَمَا لَوْ سَبَقَ، ثُمَّ جَاءَ الْمُحْلَلُ، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ - وَلَا شَيْءَ لِلْمُحْلَلِ. اهـ "غرر الأفكار" (١).

قال "زيلعي" (٢): ((وإنما جاز هذا لأنَّ الثالث لا يعرّم على التقادير كلّها قطعاً وبقيناً، وإنّما ٢٥٨/٥ يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْخُذَ أَوْ لَا يَأْخُذَ، فَيَخْرُجَ بِذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قِمَارًا، فَصَارَ كَمَا إِذَا شَرَطَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْقِمَارَ هُوَ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ الْجَانِبَانِ فِي احْتِمَالِ الْعَرَامَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّا)) اهـ.

(تَمَّةٌ)

يُشْتَرَطُ فِي الْغَايَةِ: أَنْ تَكُونَ مِمَّا تَحْتَمِلُهَا الْفَرَسُ، وَأَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ مِنَ الْفَرَسَيْنِ احْتِمَالُ السَّبْقِ، "زيلعي" (٣). وَينبغي أَنْ يُقَالَ فِي السَّهْمِ وَالْأَقْدَامِ كَذَلِكَ، تَأْمَلْ.

وَنَقَلَ فِي "غُرْرِ الْأَفْكَارِ" (٤) عَنْ "الْحَرَّرِ" (٥): ((إِنْ كَانَتِ الْمَسَابِقَةُ عَلَى الْإِبِلِ فَالاعتبارُ فِي السَّبْقِ بِالْكَثْفِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْخَيْلِ فَالْعُنُقُ، وَقِيلَ: الْاعْتِمَادُ عَلَى الْأَقْدَامِ)) اهـ.

(١) "غرر الأذكار": كتاب الكراهة ق ٢٩٧/ب.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الوصايا - مسائل شتى ٢٢٨/٦.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الوصايا - مسائل شتى ٢٢٧/٦.

(٤) "غرر الأذكار": كتاب الكراهة ق ٢٩٧/أ - ب.

(٥) فِي هَامِشِ "الْأَصْلِ": ((قَوْلُهُ: "الْحَرَّرُ") الظَّاهِرُ: أَنَّهُ "الْحَرَرُ" الَّذِي هُوَ مُؤَلَّفٌ فِي فَقِهِ "الشَّافِعِيِّ")، وَهِيَ زِيَادَةُ مُثَبَّتَةٌ فِي صِلْبِ النَّصِّ فِي "ك". وَانْظُرْ "الْمَحْرَرُ" فِي فَقِهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ (ت ٦٢٣هـ):

كتاب السبق والرمي - فصل في شروط صحة المسابقة ١٥٧٢/٣.

(و) كذا الحُكْمُ (في الْمُتَفَقُّهِةِ) فإذا شُرِطَ لِمَنْ مَعَهُ الصَّوَابُ صَحَّ، وإنْ شَرَطَاهُ لِكُلِّ عَلَى صاحِبِهِ لَا، "درر" ^(١) و"مجتبى" ^(٢). والمصارعة ليست ببدعة،

(فرغ)

في مُتَفَرِّقاتِ "التَّارِخَانِيَّةِ" ^(٣) عن "السَّرَاجِيَّةِ" ^(٤): ((يُكْرَهُ الرَّمْيُ إِلَى هَدَفٍ نَحْوَ الْقِبْلَةِ)).
 [٣٣٣٥٨] (قوله): وكذا الحُكْمُ في الْمُتَفَقُّهِةِ أي: على هذا التَّفْصِيلِ، وكذا المصارعة على هذا التَّفْصِيلِ، وإِنَّمَا جاز لأنَّ فِيهِ حَتًّا عَلَى الجِهَادِ وتَعَلُّمِ العِلْمِ؛ فَإِنَّ قِيَامَ الدِّينِ بِالْجِهَادِ والعِلْمِ، فجاز فيما يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا لَا غَيْرَ، كذا في "فصول العَلَامِيِّ" ^(٥).
 [٣٣٣٥٩] (قوله): فإذا شُرِطَ لِمَنْ مَعَهُ الصَّوَابُ أي: لَوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ مَعَهُ الصَّوَابُ، لَا مَا يُفِيدُهُ عُمُومُ ((مَنْ))، وَإِلَّا كَانَ عَيْنٌ مَا بَعْدَهُ. اهـ "ح" ^(٦). أي: بَأَنَّ يَقُولَ: إِنْ ظَهَرَ الصَّوَابُ مَعَكَ فَلَكَ كَذَا، أَوْ ظَهَرَ مَعِيَ فَلَا شَيْءَ لِي، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَمَا لَوْ قَالَا: مَنْ ظَهَرَ مَعَهُ الصَّوَابُ مِنَّا فَلَهُ عَلَى صَاحِبِهِ كَذَا فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَهُوَ قِمَارٌ، إِلَّا إِذَا أَدْخَلَ مُحَلَّلًا بَيْنَهُمَا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَصَوْرُهُ "ط" ^(٧): ((بَأَنَّ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ ذَاتَ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ، وَجَعَلَا لِلثَّالِثِ جُعْلًا إِنْ ظَهَرَ مَعَهُ الصَّوَابُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ أَحَدِهِمَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ)) اهـ، تَأَمَّلْ.

[مطلب: حكم المصارعة]

[٣٣٣٦٠] (قوله): والمصارعة ليست ببدعة) فقد ((صرَّحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمْعًا، مِنْهُمْ "ابْنُ الْأَسْوَدِ

(١) "الدرر والغرر": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢١/١.

(٢) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الحظر ٣٣٦/أ بتصرف.

(٣) "التارخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثاني والثلاثون في المتفرقات ٣٠٢/١٨، رقم المسألة (٢٨٩١٠).

(٤) "السراجية": كتاب الكراهة والاستحسان - باب المتفرقات ٣٦/٢ - ٣٧ (هامش "فتاوى قاضيهان").

(٥) "فصول العلامي": الفصل التاسع والعشرون في المسابقة ق ١٥٨/أ.

(٦) "ح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ق ٣٤٧/ب بتصرف يسير.

(٧) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٢/٤.

إِلَّا لِلتَّلْهِی فُتْکَرُهُ، "بِرْجُحْدِي"^(١). وَأَمَّا السَّبَاقُ بَلَا جُعْلٍ فَيَجُوزُ^(٢) فِي كُلِّ شَيْءٍ.....

الْجُمُحِي"^(٣)، وَمِنْهُمْ "رُكَّانَةٌ"^(٤)، فَإِنَّهُ صَرَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ؛ لَشَرْطِهِ^(٥) أَنَّهُ إِنْ صَرَعَ أَسْلَمَ^(٦) كَمَا فِي "شَرْحِ الشَّمَائِلِ" لـ "الْقَارِي"^(٧). قَالَ "الْجَزَّاحِي"^(٨): ((وَمَصَارَعَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لـ "أَبِي جَهْلٍ" لَا أَصْلَ لَهَا)).

[٣٣٦١] [قَوْلُهُ: فَيَجُوزُ فِي كُلِّ شَيْءٍ] أَي: مِمَّا يُعْلَمُ الْفُرُوسِيَّةُ، وَيُعَيَّنُ عَلَى الْجِهَادِ بَلَا قَصْدِ التَّلْهِی كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ فَهَائِنَا الْمُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((لَا تَحْضُرُ الْمَلَائِكَةُ شَيْئاً مِنَ الْمَلَاهِي سِوَى النَّضَالِ))^(٩)، أَي: الرِّمِيِّ وَالْمَسَابِقَةِ.

(قَوْلُهُ: لَشَرْطِهِ أَنَّهُ إِنْ صَرَعَ أَسْلَمَ) الَّذِي ذَكَرَهُ "السَّنْدِيُّ" عَنْ "الْبَيْهَقِيِّ": ((أَنَّ "رُكَّانَةً" شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَشْرَةَ شَيَءٍ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ الثَّلَاثِ فَلَمْ يَقْبَلْهَا مِنْهُ، وَطَلَبَ مِنْهُ الْإِسْلَامَ فَطَلَبَ مِنْهُ آيَةً عَلَى بُرْهَانِهِ، فَدَعَا شَجَرَةً سَمَرٌ فَأَقْبَلَتْ، ثُمَّ أَمَرَهَا فَرَجَعَتْ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُسَلِّمْ حِينَ أَرَاهُ الْآيَةَ بَلْ بَعْدَهَا)).

(١) "شرح النقاية": كتاب الكراهية ق ٣٥٦/أ بتصرف.

(٢) فِي "و" وَ"ب": ((فِيحَلَّ)) بَدَل ((فَيَجُوزُ)).

(٣) مَصَارَعَتُهُ ﷺ لِابْنِ الْأَسْوَدِ الْجُمُحِيِّ ذَكَرَهَا الْقِسْطَلَانِيُّ فِي "الْمَوَاهِبِ اللَّدْنِيَّةِ" ١٣٤/٢، وَعَزَاهَا لِلشُّهْلِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ، وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهَا فِي "الرُّوضِ الْأَنْفِ" وَ"دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ".

(٤) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"ن": ((أُكَّانَةٌ))، وَهُوَ تَخْرِيفٌ.

(٥) فِي "الْأَصْلِ": ((لَشَرْطٍ))، وَعِبَارَةٌ "شَرْحِ الشَّمَائِلِ" ((بَشَرْطٍ)).

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي "الْمَرَاثِلِ" - بَابُ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ رَقْم (٣٠٨) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرْسَلًا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ بِالْبَيْطُحَاءِ فَاتَى عَلَيْهِ يَزِيدُ بْنُ رُكَّانَةَ أَوْ رُكَّانَةَ وَمَعَهُ أَعْنَزٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ هَلْ لَكَ أَنْ تَصَارِعَنِي؟ قَالَ: وَمَا تُسَيِّفُنِي؟ قَالَ: شَاءَ مِنْ غَنَمِي، فَصَارِعَا النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ، يَعْنِي: فَأَخَذَ شَاءَهُ، فَقَامَ رُكَّانَةَ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي الْعُودَةِ؟ قَالَ: مَا تُسَيِّفُنِي؟ قَالَ: أُخْرَى، فَصَارِعَا النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ، فَقَالَ: وَمَا تُسَيِّفُنِي؟ قَالَ: أُخْرَى، فَصَارِعَا النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ، ذَكَرَ ذَلِكَ مَرَارًا، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ مَا وَضَعَ جَنْبِي أَحَدٌ عَلَى الْأَرْضِ، وَمَا أَنْتَ الَّذِي صَرَعْتَنِي، يَعْنِي: فَأَسْلَمَ وَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي "التَّلْخِصِ الْخَبِيرِ" ٣٩٧/٤: ((إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَّا أَنَّ سَعِيدًا لَمْ يَدْرِكْ رُكَّانَةَ)). وَأَصْلُ الْحَدِيثِ مُخْتَصَرٌ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَسَبَقَ تَرْجِمُهُ ص ٤٦ - التَّعْلِيقُ (٧).

(٧) "جَمْعُ الْوَسَائِلِ فِي شَرْحِ الشَّمَائِلِ": بَابُ مَا جَاءَ فِي خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٧٠/٢.

(٨) "كَشَفُ الْخَفَاءِ": ٢١٣/٢ رَقْم (٢٣١٤).

(٩) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَتِهِ رَقْم (٢٤٥٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ رَقْم (٣٣٥٦) عَنْ مَجَاهِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرْسَلًا. وَعِنْدَهُمَا: ((النِّصَالُ)) بِالْصَادِ الْمَهْمَلَةِ.

كما يأتي.

وعد^(١) الشافعية المسابقة بالأقدام، والطير، والبقر، والسفن، والسباحة، والصولجان،..

والظاهر: أن تسميته لهُوً للمشاهدة الصورية، تأمل.

[٣٣٣٦٢] (قوله: كما يأتي أي: في مسائل شتى^(٢))، وقدمنا^(٣) عبارته.

[٣٣٣٦٣] (قوله: بالأقدام) متعلق ب: ((عد))^(٤)، أي: جعلوها بالأقدام وما عطف عليه. قال

"ط"^(٥): ((ولا أدري وجه ذكر هذه العبارة، غير أنها أوهمت أن القواعد تقتضيها، وليس كذلك، بل قواعد المذهب تقتضي أن غالب هذه من اللهو المحرم، كالصولجان وما بعده)) اهـ ملخصاً.

أقول: قدمنا^(٦) عن "الفهستاني": ((جواز اللعب بالصولجان - وهو الكرة^(٧) - للفروسية))،

وفي جواز المسابقة بالطير عندنا نظر، وكذا في جواز معرفة ما في اليد، واللعب بالخاتم، فإنه لهُو مجزئ، وأما المسابقة بالبقر والسفن والسباحة فظاهر كلامهم الجواز، ورمي البندق والحجر كالرمي بالسهم، وأما إشالة الحجر باليد وما بعده فالظاهر أنه إن قصد به التمرن والتقوي على الشجاعة لا بأس به.

(قوله: متعلق ب: عد) هذا لعله نسخة وقعت له، وإلا فالتسخ لفظ: ((عند))، وعليها فقوله: ((المسابقة

بالأقدام)) مبتدأ وخبر.

(١) في "و" و"ط" و"ب": ((وعند)) بدل ((وعد))، وانظر التعليق الآتي.

(٢) ٢٧٨/٢٤.

(٣) المقولة [٣٣٣٤٦] قوله: ((خلافاً لما ذكره في مسائل شتى)).

(٤) في هامش "م": ((قوله: متعلق ب: عد) الذي في نسخ "الشارح" التي بأيدينا: وعند الشافعية، فعلل النسخة التي وقعت لـ "الحشي": وعد الشافعية، فليحزر. اهـ "مصحح").

(٥) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٤.

(٦) المقولة [٣٣٣٤٩] قوله: ((فيباح في كل الملاعب)).

(٧) تقدّم في التعليق (١٣) صفحة (٧٩) نقلاً عن "لسان العرب" لابن منظور أن الصولجان العصا التي يُعطف طرفها لتضرب بها الكرة، وليست نفس الكرة، وتكاد تجمع المصادر اللغوية أن الصولجان هي العصا، اللهم إلا أن يُراد أنه اصطُلح على تسمية هذه اللعبة بالصولجان، فتشمل العصا والكرة.

والبُندُق، ورمي الحجر، وإشالته باليد، والشِّبَاك، والوُقُوفِ على رِجْلٍ، ومعرفة ما بيده من زوج أو فرد، واللَّعِبِ بالخانم.....

[٣٣٣٦٤] (قوله: والبُندُق) أي: المتَّخِذُ مِنَ الطَّيْنِ، "ط"^(١). ومثله المتَّخِذُ مِنَ الرِّصَاصِ.

[٣٣٣٦٥] (قوله: وإشالته باليد) لِيُعْلَمَ الْأَقْوَى مِنْهُمَا، "ط"^(١).

[٣٣٣٦٦] (قوله: والشِّبَاك) أي: المشابكة بالأصابع مع قَتْلِ كُلِّ يَدٍ صَاحِبِهِ؛ لِيُعْلَمَ الْأَقْوَى، كَذَا

ظَهَرَ لِي.

[٣٣٣٦٧] (قوله: ومعرفة ما بيده من زوج أو فرد، واللَّعِبِ بالخانم) سَمِعْتُ مِنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ

الشَّافِعِيَّةِ^(٢): أَنَّ جَوَازَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى قَوَاعِدَ حِسَابِيَّةٍ يَمَّا ذَكَرَهُ عُلَمَاءُ الْحِسَابِ فِي طَرِيقِ اسْتِخْرَاجِ ذَلِكَ بِخُصُوصِهِ، لَا بِمَجَرَّدِ الْحِزْرِ وَالتَّخْمِينِ.

أقول: والظاهر جواز ذلك حينئذٍ عندنا أيضاً إِنْ قُصِدَ بِهِ التَّمَرُّنُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحِسَابِ، وَأَمَّا الشُّطْرُنُجُ فَإِنَّهُ وَإِنْ أَفَادَ عِلْمَ الْفُرُوسِيَّةِ لَكِنَّ حُرْمَتَهُ [٤/١٥٣ب] عِنْدَنَا بِالْحَدِيثِ^(٣)؛ لكَثْرَةِ غَوَائِلِهِ

(١) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/٢٠٢.

(٢) صرح الشافعية بأن كل ما كان معتمداً الحساب والفكر من أنواع اللهو لا يحرم، وكل ما معتمده الحزر والتخمين يحرم.

انظر "تحفة المحتاج": كتاب الشهادات - شرط الشاهد ١٠/٢١٦ (هامش "حواشي الشرواني والعبادي").

(٣) لم يثبت في النهي عن الشطرنج أحاديث مرفوعة، قال الحافظ ابن حجر في "الدراية" ٢/٢٤٠: ((ورد فيها أحاديث

واهية))، ثم ذكر ما أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" ٤/٢٦١، وابن حبان في كتاب "المجروحين" ٣/٢٦ رقم (١٠٦٥)،

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: مرَّ رسولُ الله ﷺ بقوم يلعبون بالشطرنج، فقال: ما هذه الكوبة؟ ألم أنه عنها؟ لعن الله من يلعب

بها)). قال ابن حجر في مُطَهَّرِ بن الهيثم: ((وهو متروك، وفي رجاله متروكان مجهولان أيضاً))، وقال السخاوي في "المقاصد

الحسنة" رقم (١١٧٥): ((لم يثبت من المرفوع في هذا الباب شيء)). لكن ورد النهي عنه عن علي رضي الله عنه، أخرج ابن أبي

شيبه في "المصنف"، رقم (٢٦١٥٨) عن ميسرة الهندي قال: مرَّ علي رضي الله عنه على قوم وهم يلعبون بالشطرنج، فقال: ما هذه

التمائل التي أنتم لها عاكفون؟ وانظر سنن البيهقي الكبرى - كتاب الشهادات - باب الاختلاف في اللعب بالشطرنج رقم

(٢٠٩٢٨) وما بعده، ففيه آثار متعددة عن علي رضي الله عنه وغيره. ومما يستدل به في تحريم الشطرنج: بقياس على الترد المنهي

عنه بما أخرجه مسلم في كتاب الشعر، باب تحريم اللعب بالتردشير، رقم (٢٢٦٠) عن بريدة رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: ((من

لعب بالتردشير، فكأنما صَبَغَ يده في لحم خنزير ودمه)). وانظر "تبيين الحقائق" ٦/٣٢، و"إعلاء السنن" ١٧/٤٦٤، نقول:

وقد تقدَّم الكلام على حكم الشطرنج ص ٤٤ - والتي بعدها.

وكذا يَحِلُّ كُلُّ لَعِبٍ خَطِرٍ لِحَاقِ تَغْلِبِ سَلَامَتِهِ، كَرَمِي لِرَامٍ، وَصِيدٍ لِحَيَّةٍ، وَيَحِلُّ التَّفَرُّجُ عَلَيْهِمْ حِينَئِذٍ. وحديث: ((حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)) يُفِيدُ حِلَّ سَمَاعِ الْأَعَاجِيبِ وَالْغَرَائِبِ مِنْ كُلِّ مَا لَا يُتَيَقَّنُ كَذِبُهُ.....

بإكباب صاحبه عليه، فلا يفي نفعه بضره كما نصوا عليه^(١)، بخلاف ما ذكرنا^(٢)، تأمل.

[مطلب في حكم رواية القصص]

[٣٣٣٦٨] (قوله: وحديث: ((حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ))^(٣) تمامه: ((وَلَا حَرَجَ))، أَخْرَجَهُ "أَبُو دَاوُدَ"، وَفِي لَفْظٍ لـ "أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ" عَنْ "جَابِرٍ": ((حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِنَّهُ كَانَ فِيهِمْ أَعَاجِيبٌ))^(٤)، وَأَخْرَجَ "النَّسَائِيُّ" بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ "أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ" عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ))^(٥)، فَقَدْ فَرَّقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَ الْحَدِيثِ عَنْهُ وَالْحَدِيثِ عَنْهُمْ، كَذَا^(٦) نَقَلَهُ "الْبَيْهَقِيُّ"^(٧) عَنْ "الشَّافِعِيِّ"^(٨).

(١) انظر "الهداية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٩٦/٤، و"الاختيار": كتاب الكراهية - فصل في مسائل مختلفة ١٦٣/٤، و"البنية": كتاب الكراهية - مسائل متفرقة ٢٨١/١١ - ٢٨٦.

(٢) المقولة [٣٣٢٧٣] قوله: ((وَالشُّطْرَنَجُ)).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء - باب ما ذكر عن بني إسرائيل رقم (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً، وأخرجه أبو داود في كتاب العلم - باب الحديث عن بني إسرائيل رقم (٣٦٦٢) من حديث أبي هريرة ؓ مرفوعاً.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبه في "المصنف" رقم (٢٦٤٨٦)، وأحمد في الزهد رقم (٨٨) من حديث جابر ؓ مرفوعاً، وأخرجه أحمد بن منيع في مسنده كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري ٢٤٨/١ رقم (٣٧٥)، و"المطالب العالية" لابن حجر ٢٠٠/٥ رقم (٧٧٤) من حديث عبد الرحمن بن سابط رحمه الله مرسلاً.

(٥) أخرجه أحمد في "المسند" رقم (١١٥٣٦)، والنسائي في "السنن الكبرى" كتاب العلم - باب الحث على إبلاغ العلم رقم (٥٨١٧) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ مرفوعاً.

(٦) في "ب" و"م": ((كما)).

(٧) "معركة السنن والآثار": ١٤٠/١ رقم (١٥٠-١٤٥).

(٨) انظر "الرسالة" للإمام الشافعي ص ٤٠٠-.

بقصدِ الفَرْجَةِ لا الحُجَّةِ^(١)، بل وما^(٢) يُتَيَقَّنُ كَذِبُهُ، لكنْ بقصدِ ضربِ الأمثالِ والمواعظِ،
وتعليمِ نحوِ الشَّجَاعَةِ، على ألسِنَةِ آدَمِيِّينَ^(٣) أو حيواناتٍ، ذكرُهُ "ابن حجرٍ".

[٣٣٣٦٩] (قوله: بقصدِ الفَرْجَةِ لا الحُجَّةِ) الفَرْجَةُ مثلثة: التَّفَصِّي عن الهَمِّ. والحُجَّةُ بالضَّم:

البُرْهَانُ^(٤)، "قاموس"^(٥).

[٣٣٣٧٠] (قوله: لكنْ بقصدِ ضربِ الأمثالِ إلخ) وذلك كـ "مقاماتِ الحريري"، فإنَّ الظَّاهِرَ

أنَّ الحكاياتِ التي فيها عن "الحارثِ بنِ هَمَّامٍ" و"السُّروجيِّ" لا أصلَ لها، وإنَّما أتى بها على هذا
السِّيَاقِ العجيبِ لِمَا لا يخفى على مَنْ يُطالِعُها، وهل يَدْخُلُ في ذلك مثلُ قصَّةِ "عنترة" و"الملكِ
الظَّاهِرِ" وغيرهما؟ لكنَّ هذا الذي ذَكَرَهُ^(٦) إمَّا هو على^(٧) أصولِ الشَّافِعِيَّةِ، وأمَّا عندنا فسيأتي^(٨) في

الْفُرُوعِ عن "الجبتي"^(٩): ((أَنَّ الْقَصَصَ الْمَكْرُوهَ أَنْ يُحَدِّثَ النَّاسَ بِمَا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ مَعْرُوفٌ مِنْ

أَحَادِيثِ الْأَوَّلِينَ، أَوْ يَزِيدَ أَوْ يَنْقُصَ؛ لِيُزَيِّنَ بِهِ قِصَصَهُ إِلَخ))، فهل يُقَالُ عندنا بجَوَازِهِ إِذَا قُصِدَ بِهِ ٢٥٩/٥
ضَرْبُ الْأَمْثَالِ ونحوها^(١٠)؟ يُحْزَرُ.

[٣٣٣٧١] (قوله: على ألسِنَةِ آدَمِيِّينَ أو حيواناتٍ) أي: أو جماداتٍ، كقولهم: قال الحائِطُ

لِلْوَيْدِ: لَمْ تَخْرِفْنِي، قال: سَلْ مَنْ يَدُلُّنِي^(١١).

[٣٣٣٧٢] (قوله: ذَكَرَهُ "ابن حجرٍ") أي: "الملكِي" في "شرحهِ" على "المنهاج"^(١٢).

(١) في "ب" و"و": ((لا لحجة)). وعبارة ابن حجر: ((للفرجة لا للحجة)).

(٢) في "د": ((ومما)).

(٣) في "و" و"ب": ((الآدميين))، وما أثبتناه من "د" و"ط" موافق لعبارة "تحفة المحتاج".

(٤) في "ك": ((والحجة بالبرهان)).

(٥) "القاموس": مادة ((فرج))، ومادة ((حجج)).

(٦) في "ك": ((ذكر)).

(٧) في "ب" و"م": ((عن)).

(٨) ص ١٥٨-.

(٩) "الجبتي": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الكتابة ق ٣٣٦/أ نقلاً عن "مت"، أي: مجد الأئمة الترجماني.

(١٠) في "ك": ((ونحوه)).

(١١) مَثَلٌ ذائع وشائع، أورده بعض المفسرين، واستشهد به الكثيرون.

(١٢) انظر "تحفة المحتاج": كتاب المسابقة ٣٩٨/٩ بتصرف (هامش "حواشي الشرواني والعبادي").

(وَيُسْتَحَبُّ قَلَمُ أَظْفَارِهِ) إِلَّا لِمُجَاهِدٍ^(١) فِي دَارِ الْحَرْبِ، فَيُسْتَحَبُّ تَوْفِيرُ شَارِبِهِ وَأَظْفَارِهِ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ).....

مطلب في تقليص الأظفار وحلق الشعر^(٢)

[٣٣٣٧٣] (قوله: وَيُسْتَحَبُّ قَلَمُ أَظْفَارِهِ) وقطعها^(٣) بالأسنان مكرهٌ يُورِثُ الْبَرَصَ، فإذا قَلَمَ أَظْفَارَهُ، أَوْ جَزَّ شَعْرَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَدْفِنَهُ، فَإِنْ رَمَى بِهِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ أَلْقَاهُ فِي الْكِنِيفِ أَوْ فِي الْمَغْتَسَلِ كُرْهٌ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ دَاءً، "خَانِيَّة"^(٤). وَيُدْفَنُ أَرْبَعَةً: الظُّفْرُ، وَالشَّعْرُ، وَخِرْقَةُ الْحَيْضِ وَالْدَّمِ، "عَتَابِيَّة"^(٥)، "ط"^(٦).

[٣٣٣٧٤] (قوله: فَيُسْتَحَبُّ تَوْفِيرُ شَارِبِهِ وَأَظْفَارِهِ) الْأَنْسَبُ فِي التَّعْبِيرِ: فَيُؤَفِّرُ أَظْفَارَهُ، وَكَذَا شَارِبَهُ، وَفِي "الْمَنْحِ"^(٧): ((ذَكَرَ^(٨) أَنَّ "عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَيْنَا: «وَقُرُوا الْأَظْفَارَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ فَإِنَّمَا سِلَاحٌ»^(٩)؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ السِّلَاحُ مِنْ يَدِهِ، وَقَرَّبَ الْعَدُوُّ مِنْهُ رِمًا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ بِأَظْفَارِهِ، وَهُوَ نَظِيرُ قَصِّ الشَّارِبِ، فَإِنَّهُ سَنَّةٌ، وَتَوْفِيرُهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِلْعَازِيِ مَنْدُوبٌ؛ لِيَكُونَ أَهْيَبَ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ)) اهـ مُلَخَّصًا، "ط"^(١٠).

(١) في "د": ((للمجاهد)).

(٢) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٣) في "ب" و"م": ((وقلمها))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"أ" موافق لما في "ط".

(٤) "الخانية": كتاب الحظر والإباحة - باب فيما يكره من النظر والمسهل للأقارب والأجانب وما لا يكره - فصل في الختان

٤١١/٣ باختصار يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) لم نقف على المسألة في مظانها من نسخة "الفتاوى العتابية" الخطية التي بين أيدينا.

(٦) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٢/٤ باختصار.

(٧) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب في الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٨/٢ نقلًا عن "المحيط".

(٨) أي: في "المحيط الرضوي" - كما في "المنح" -: كتاب الاستحسان - باب الكراهية في إرسال الشعر وتركه والسنة

في حلقه ١٨٩/٢ ب.

(٩) أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" رقم (٢٨٨٤)، ومسندُ بَنٍ مسرهدٍ في "مسنده" كما في "إنحاف الخيرة" للبوصيري

رقم (٤٤١٠) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال البوصيري: ((هذا إسناد ضعيف، وفيه انقطاع)).

(١٠) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٢/٤.

وكونه بعد الصلوة أفضل، إلا إذا أخره إليه تأخيراً فاحشاً فيكره؛ لأن من كان ظفؤه طويلاً كان رزقه ضيقاً، وفي الحديث: ((من قلم أظفيره يوم الجمعة أعاده الله من البلى إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام))^(١)، "درر"^(٢)

[٣٣٣٧٥] (قوله: وكونه بعد الصلوة أفضل) أي: لتأله بركة الصلوة، وهو مخالف لما نذكره

قريباً^(٣) في الحديث.

[٣٣٣٧٦] (قوله: إلا إذا أخره إليه) أي: إلى يوم الجمعة، بأن طال جداً، وأراد تأخيره

إليه، فيكره.

[٣٣٣٧٧] (قوله: وفي الحديث إلخ) قال "الزرقاني"^(٤): ((أخرج "البيهقي" من مسند^(٥)

"أبي جعفر الباقر" قال: ((كان رسول الله ﷺ يأخذ من أظفاره وشاربه يوم الجمعة))^(٦)، وله شاهد موصول عن "أبي هريرة"، لكن سنده ضعيف، قال: ((كان رسول الله ﷺ يقص شاربه، ويُقلم أظفاره يوم الجمعة قبل أن يروح إلى الصلوة))، أخرجه "البيهقي"^(٧). وقال عقبه^(٨):

(١) أخرجه بنحوه ابن حبان في كتاب "المجروحين" ١٨٥/٢، والطبراني في "المعجم الأوسط" رقم (٤٧٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، ولفظ الطبراني: ((من قلم أظفاره يوم الجمعة وقى من سوء إلى مثلها))، وليس فيه: ((وزيادة ثلاثة أيام)).

وضَعَفَ الهيثمي في "جمع الزوائد" ١٧١/٢ رقم (٣٠٣٧)، وذكره محمد بن طاهر القدسي في "معرفه التذكرة في الأحاديث الموضوعة" رقم (٨٦١).

(٢) "الدرر والغرر": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢٢/١ باختصار.

(٣) المقولة [٣٣٣٧٧] قوله: ((وفي الحديث إلخ)).

(٤) "شرح الزرقاني على المواهب اللدنية": كتاب الشمائل النبوية - المقصد الثالث فيما فضله الله تعالى به من كمال خلقته إلخ - الفصل الأول في كمال خلقته وجمال صورته ﷺ ٢١٤/٤ - ٢١٥.

(٥) عبارة "الزرقاني": ((من مرسل أبي جعفر))، وكذا في مصادر التخريج.

(٦) ذكره البيهقي معلقاً في "السنن الكبرى" رقم (٥٩٦٤) عن أبي جعفر مرسلاً، وضَعَفَ النووي في "خلاصة الأحكام" ٧٨١/٢.

(٧) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" ٢٤/٣ رقم (٢٧٦٣)، والطبراني في "المعجم الأوسط" رقم (٨٤٢)، وسنده ضعيف كما ذكر ابن عابدين رحمه الله.

(٨) في "الأصل" و"ك" و"ب" و"م": ((عقبه))، وما أثبتناه من "أ" هو الصواب الموافق لعبارة "الزرقاني".

وعنه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ((مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ مُخَالَفاً لِمَ تَرَمَدَ عَيْنُهُ أَبَدًا))^(١).

قال "أحمد"^(٢): في هذا الإسناد مَنْ يُجْهَلُ. قال "السيوطي"^(٣): وبالجملية: فَأَرْجَحُهَا - أي: الأقوال - دليلاً ونقلًا ((يَوْمَ الجمعة))، والأخبارُ الواردةُ فيه ليست بواهيةً جدًّا، معَ أَنَّ الضَّعِيفَ يُعْمَلُ به في فضائلِ الأعمالِ)) اهـ "مدني".

وقال "الجزّاحي"^(٤): ((وروى "الدَّيْلَمِيُّ" بسندٍ واهٍ عن "أبي هريرة" رَفَعَهُ: ((مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ السَّبْتِ خَرَجَ مِنْهُ الدَّاءُ، ودَخَلَ فِيهِ الشِّفَاءُ. وَمَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ^(٥) يَوْمَ الْأَحَدِ خَرَجَ مِنْهُ الْفَاقَةُ، ودَخَلَ فِيهِ الْغِنَى. وَمَنْ قَلَّمَهَا يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ خَرَجَ مِنْهُ الْجُنُونُ، ودَخَلَتْ فِيهِ الصَّحَّةُ. وَمَنْ قَلَّمَهَا يَوْمَ الثَّلَاثِ خَرَجَ مِنْهُ الْمَرَضُ، ودَخَلَ فِيهِ الشِّفَاءُ. وَمَنْ قَلَّمَهَا يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ خَرَجَ مِنْهُ الْوَسْوَاسُ وَالْخَوْفُ، ودَخَلَ فِيهِ الْأَمْنُ وَالشِّفَاءُ. وَمَنْ قَلَّمَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ خَرَجَ مِنْهُ الْجُذَامُ، ودَخَلَتْ فِيهِ الْعَافِيَةُ. وَمَنْ قَلَّمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَخَلَتْ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَخَرَجَتْ مِنْهُ الدُّنُوبُ))^(٦).

[٣٣٣٧٨] (قوله: وعنه عليه السَّلَامُ إلخ) لم يَثْبُتْ حديثاً، بل وَقَعَ في كلامٍ غيرِ واحدٍ كالشَّيْخ "عبد القادر"^(٧) قَدَّسَ اللَّهُ سِرَّهُ في "عُنَيْتِهِ"^(٨)، وكـ "ابن قدامة" في "مُعْنِيهِ"^(٩). وقال "السَّخَاوِيُّ"^(١٠):

- (١) لم نفق له على ترجيح، وسيتكلم عنه العلامة ابن عابدين رحمه الله في هذه الصفحة.
- (٢) المقصود بـ: ((قال أحمد)) هنا: البيهقي نفسه، فَإِنَّهُ يَعْبُرُ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ، واسمُهُ أحمد بن الحسين البيهقي.
- (٣) في رسالته "الظَّفَرُ يَقْلَمُ الظَّفَرُ": ق ٢/ب باختصار، وقد طبعت الرسالة في دار البشائر الإسلامية سنة ٢٠١٤م
- (٤) "كشف الخفاء": ٣٩٧/٢ رقم (٣٢٥٥).
- (٥) في "ب" و"م": ((ومن قلمها))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"آ" موافق لما في "كشف الخفاء".
- (٦) أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٥٣/٣ وقال: ((هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وهو من أفبح الموضوعات وأبردها))، وحكم بوضعه أيضاً السيوطي في "اللائح المصنوعة" ٥٣/٣، والشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ١٩٧.
- (٧) هو السيد الشريف العارف بالله أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح، محيي الدين الجيلاني (ت ٥٦١هـ). ("النجوم الزاهرة" ٣٧١/٥).

(٨) "الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل": كتاب الآداب - فصل في تقليم الأظفار ٤٤/١.

(٩) "المغني": باب الآتية - سنن الفطرة - تنف الإبط وتقليم الأظفار ١٠١/١.

(١٠) "المقاصد الحسنة": الحديث رقم (١١٦٣) ص ٦٦٤ - بتصرف يسير.

يعني: كقول "علي" ^(١) عليه السلام: [بجزء الرجز]

قَلِّمُوا أَظْفَارَكُمْ بالسَّنةِ والأَدبِ ^(٢)
يَمِينُهَا خَوَابِسُ يسَارُهَا أَوْخَسَبُ

((لم أجدّه، لكن كان الحافظُ "الدمياطي" ^(٣) يَنقُلُ ذلك عن بعضِ مشايخه، ونَصَّ "أحمد" على استحبابه ^(٤))) اهـ "جراحي" ^(٥).

ونَقَلَ بعضهم: أَنَّ مِنَ المَجْرَبِ أَنَّ مَنْ قَصَّ كَذَلِكَ لَمْ يُصِبْهُ رَمَدٌ.

[٣٣٣٧٩] (قوله: يعني إلخ) تفسيرُ لقوله ^(٦): ((مخالفاً)). [١/١٥٤ق/٤]

[٣٣٣٨٠] (قوله: قَلِّمُوا أَظْفَارَكُمْ بالسَّنةِ والأَدبِ) كذا في بعضِ النسخ، وهو غيرُ موزونٍ، وفي بعضها: ((بسنّةٍ وأدبٍ)) منكرًا، فيكونُ مِنْ مَجزُوءِ بحرِ الرجزِ، بكسرِ الباءِ الموحَّدةِ في آخرِ البيتين، ويكونُ قد دخلَ البيتُ الأوَّلُ الحَرَمُ بنقصِ حرفٍ مِنْ أَوَّلِهِ، قال ^(٧) "ح" ^(٨): ((وهو ممّا لا يجوزُ فيه)) ^(٩).

[٣٣٣٨١] (قوله: يَمِينُهَا خَوَابِسُ إلخ) رَمَزَ لكلِّ إصْبَعٍ بحرفٍ. قال "السَّخَاوِيُّ" ^(١٠): ((وكَذَبَ

القائلُ: [سريع]

(١) لم نجد هذه الأبيات في الدواوين المنسوبة لسيدنا علي عليه السلام، وهي نَظْمٌ لا يتناسب مع بلاغته عليه السلام. وقد ذكر الأبيات الطحطاوي في حاشيته على "مراقي الفلاح" ص ٥٢٥، ولم ينسبها لسيدنا علي عليه السلام، بل قال: ((وثَقُصُّ على ترتيب النّظم المشهور))، ثمّ ذكرها.

(٢) في "ب" و"و" و"ط": ((بسنّةٍ وأدبٍ)) بتكثيرهما، وهو الصواب كما ذكر العلامة ابن عابدين رحمه الله؛ ليستقيم الوزن العروضي. (٣) أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن، شرف الدين الثّوّني الدميّاطي الشافعي (ت ٧٠٥هـ). ("تذكرة الحفاظ" ١٧٩/٤، "طبقات الشافعية الكبرى" ١٠/١٠٢).

(٤) انظر "شرح منتهى الإرادات": كتاب الطهارة - باب التَّسْوُكِ وغيره من سنن الفطرة ٤٥/١.

(٥) "كشف الخفاء": ٢٧١/٢ رقم (٢٥٧٢).

(٦) في هذه الصحيفة.

(٧) في "ب" و"م": ((قاله))، وهو خطأ طباعي.

(٨) "ح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ق ٣٤٧/ب.

(٩) في هامش "م": ((قوله: ممّا لا يجوزُ فيه) أي: ولا يُسمّى خَرْمًا؛ لاختصاصه بأوّل الوَئِدِ المجموع. اهـ "مصحّحه").

(١٠) "المقاصد الحسنة": الحديث رقم (٧٧٢) ص ٤٨٩ - بتصرف.

وبَيَانُهُ وَتَمَامُهُ فِي "مِفْتَاحِ السَّعَادَةِ"^(١). وَفِي "شَرْحِ الْغَزْوِيَّةِ"^(٢): ((رَوَى^(٣): ((أَنَّ اللَّهَ ﷻ بَدَأَ بِمُسَبِّحَتِهِ الْيُمْنَى إِلَى الْخِنْصِرِ، ثُمَّ بِخِنْصِرٍ^(٤) الْيُسْرَى إِلَى الْإِبْهَامِ، وَخَتَمَ^(٥) الْإِبْهَامَ الْيُمْنَى^(٦)، وَذَكَرَ لَهُ "الْغَزَالِيُّ" فِي "الْإِحْيَاءِ"^(٧) وَجْهًا وَجِيهًا، وَلَمْ يَتَّبِعْ فِي أَصَابِعِ الرَّجْلِ نَقْلًا، وَالْأَوَّلَى تَقْلِيمُهَا^(٨))) كَتَخْلِيلِهَا)).....

أَبْدَأُ يُيْمِنَاكَ وَبِالْخِنْصِرِ	فِي قِصِّ أَظْفَارِكَ وَاسْتَبَصِرَ
وَتَنُّ بِالْوُسْطَى وَتَلَّتْ كَمَا	قَدْ قِيلَ بِالْإِبْهَامِ وَالْبِنْصِرِ
وَلَتَخْتِمَ الْكَفَّ بِسَبَابَةٍ	فِي الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَلَا تَمْتَرِ
وَفِي الْيَدِ الْيُسْرَى بِإِبْهَامِهَا	وَالْإِصْبِعِ الْوُسْطَى وَبِالْخِنْصِرِ
وَبَعْدَ سَبَابَتِهَا بِنْصِرٍ	فِيهَا خَاتَمَةُ الْأَيْسَرِ
فَذَلِكَ أَمْرٌ خُذْ بِهِ يَافَتَى	مَنْ رَمَدَ الْعَيْنَ فَلَا تَزْدِرِ
هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رُوِيَ مُسْنَدًا	عَنِ الْإِمَامِ الْمُرْتَضَى حَيْدَرٍ)) اهـ.

[٣٣٣٨٢] (قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلَى تَقْلِيمُهَا كَتَخْلِيلِهَا) يَعْنِي: يَبْدَأُ بِخِنْصِرِ رِجْلِهِ الْيُمْنَى، وَيَخْتِمُ بِخِنْصِرِ

الْيُسْرَى.

(١) انظر "مفتاح السعادة": كتاب الكراهية - باب في المسائل المتفرقة ق ٢٥٥/أ.

(٢) هو "ضيء المعنوية على المقدمة الغزنوية"، وتقدمت ترجمته ١٧٤/١، ولم نقف عليه.

(٣) في "و": ((وروي)).

(٤) في "و": ((بخنصره)).

(٥) في "و": ((وختمه)).

(٦) ذكره الغزالي في "الإحياء"، وقال العراقي في ترجمته: ((لم أجد له أصلاً))، وقال السخاوي في "الأجوبة المرضية" ٩٣/١: ((حديث كيفية قص الأظفار لم يثبت فيها شيء عن النبي ﷺ)).

(٧) انظر "الإحياء": كتاب أسرار الطهارة - القسم الثالث في النظافة والتنظيف عن القَصَلَاتِ الظاهرة وهي نوعان - النوع الثاني فيما يحدث في البدن من الأجزاء ٢١١/١. وخلاصة ما ذكره رحمه الله: ((أَنَّ الْيُمْنَى أَشْرَفُ مِنَ الْيُسْرَى فَيَبْدَأُ بِهَا، وَالْمُسَبِّحَةُ أَشْرَفُهَا، ثُمَّ بَعْدَهَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْمَلَ بِمَا عَلَى يَمِينِهَا، حَتَّى يَخْتِمَ بِإِبْهَامِ الْيُمْنَى، فَيَكُونُ الْبَدْءُ وَالْخَتْمُ بِالْيُمْنَى)).

(٨) في "ب": ((تقليمهما)) بالثنية، وهو خطأ طباعي.

قلتُ: وفي "المواهب اللدنية"^(١): ((قال الحافظ "ابن حجر"^(٢): إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ كَيْفَمَا احتَاجَ إليه، ولم يَتَّبَعْ في كَيْفِيَّتِهِ شَيْءٌ، ولا في تَعْيِينِ يَوْمٍ له عن النَّبِيِّ ﷺ،.....

قال في "الهندية"^(٣) عن "الغرائب"^(٤): ((وينبغي الابتداء باليد اليمنى، والانتهاؤها بها، فبدأ بسبائتها، ويختتم بإمهامها. وفي الرجل يخنصر اليمنى، ويختتم بخنصر اليسرى)) اهـ. ونقله "الفهستاني"^(٥) عن "المسعودية"^(٦).

[٣٣٣٨٣] (قوله: قلتُ: إلخ) وكذا قال "السيوطي"^(٧): ((قد أنكر الإمام "ابن دقيق العيد"^(٨) جميع هذه الأبيات^(٩)، وقال: لا تُعْتَبَرُ هَيْئَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وهذا لا أَصْلَ له في الشريعة، ولا يجوزُ اعتقادُ استحبابه؛ لأنَّ الاستحبابَ حُكْمٌ شرعيٌّ لا بُدَّ له من دليلٍ، وليس استِسْهالُ^(١٠) ذلك بصوابٍ)) اهـ.

(قوله: وليس استِسْهالُ إلخ) نُسخة الخط: ((استِسْهالُ)).

(١) "المواهب اللدنية": المقصد الثالث في كمال خَلْقَتِهِ ﷺ وعظيم أخلاقه - الفصل الأول في كمال خَلْقَتِهِ وجمالها - صفة شعره وأظفاره ٣٠٤/٢.

(٢) "فتح الباري": ٣٤٦/١٠، ونقل ذلك عنه بمعناه تلميذه السخاوي في "الأجوبة المرضية" ٣٤٦/١٠.

(٣) في "ب" و"م": ((الهداية)). وانظر "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب التاسع عشر في الختان والخِصاء وقُلِّم الأظفار إلخ ٣٥٨/٥ باختصار.

(٤) انظر تعليقنا المتقدم ص ٥٤٠.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٨٣/٢.

(٦) تقدم تعريفها ٤٤١/٣.

(٧) في رسالته "الإسفار عن قُلِّم الأظفار": ق ٣/ب باختصار.

(٨) انظر "شرح الإمام بأحاديث الأحكام": كتاب الطهارة - باب السواك: الحديث الثامن - الوجه السابع - المسألة الثالثة والثلاثون ٣٢٨/٣ - ٣٣٠.

(٩) في رسالة "السيوطي" رحمه الله: ((جميع هذه الهيئات)) بدل ((الأبيات))، وهو الأولى لسياق الكلام وسباقه.

(١٠) في "ب": ((استِسْهال)) بسين واحدة، وهو خطأ طباعي.

وما يُعزى من النَّظْم في ذلك للإمام "علي" ثُمَّ لـ "ابن حجر" قال "شيخنا"^(١): "إنَّه باطل".
 (و) يُسْتَحَبُّ (حَلْقُ عَانَتِهِ، وَتَنْظِيفُ بَدَنِهِ بِالْاِغْتِسَالِ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً) وَالْأَفْضَلُ
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَجَازٍ فِي كُلِّ خَمْسَةِ عَشَرَ،

٢٦٠/٥

[٣٣٣٨٤] (قوله: وما يُعزى من النَّظْم) وهو قوله: [بسيط]

في قصّ ظفرك يوم السَّبْتِ أَكَلَةً تبدو وفيما يليه تَذَهَّبُ البركة
 وعالمٍ فاضلٌ يَدَا يَتَلَوِّها وإنْ يَكُنْ في الثَّلَاثَا فَاحْذَرِ الهَلَكَةَ
 وَيُورِثُ السُّوءَ في الأخلاقِ رَابِعُها وفي الخُميسِ الغنى يَأْتِي لِمَنْ سَلَكَها
 والعِلْمُ والرِّزْقُ^(٢) زِيدَا في عَرَوَيْها عن النَّبِيِّ رُوِينَا فَاقْتَفُوا نُسْكُها اهـ.

[٣٣٣٨٥] (قوله: وَيُسْتَحَبُّ حَلْقُ عَانَتِهِ) قال في "الهندية"^(٣): ((وَيَتَدَيُّ مِنْ تَحْتِ السُّرَّةِ،
 وَلَوْ عَالَجَ بِالنُّورَةِ يَجُوزُ، كَذَا فِي "الغرائب")) اهـ "ط"^(٤). وفي "الأشباه"^(٥): ((وَالسُّنَّةُ فِي عَانَةِ الْمَرْأَةِ
 النَّتْفُ)).

[٣٣٣٨٦] (قوله: وَتَنْظِيفُ بَدَنِهِ) بنحو إِزَالَةِ الشَّعْرِ مِنْ إِبْطَيْهِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْحَلْقُ، وَالتَّنْفُ أَوَّلِي،
 وَفِي "المجتبى"^(٦): ((عَنْ بَعْضِهِمْ: وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ)). وَلَا يَحْلُقُ شَعْرَ حَلْقِهِ، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": لَا بِأَسَ
 بِهِ، "ط"^(٧).

(١) هو الحافظ السخاوي، وقد ذكر ذلك في كتابه "الأجوبة المرضية" ٦٠٧/٢ وأنكر نسبة الأبيات لسيدنا علي ثم للحافظ
 ابن حجر. وانظر "المقاصد الحسنة" الحديث رقم (١٣٥٦) ص ٧٤٧.

(٢) في "م": ((والزوق))، وهو خطأ طباعي.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب التاسع عشر في الختان والحصاء وقلم الأطفال إلخ ٣٥٨/٥ باختصار يسير.

(٤) ((اهـ "ط")) ساقطة من "ب" و"م"، وانظر "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع
 ٢٠٣/٤ باختصار.

(٥) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - أحكام الأنثى ص ٣٨٤.

(٦) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في التنف والحلق والقطع ق ٣٣٧/١ بتصرف نقلاً عن "حس" بالحاء المهملة،
 ولم نقف عليه في رموزه، ولعله: "حس" بالجيم المعجمة، رمزٌ لأجناس الناطفي.

(٧) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٣/٤.

وَكِرَهُ تَرْكُهُ وَرَاءَ الْأَرْبَعِينَ، "مَجْتَبَى" ^(١). وفيه ^(٢): ((حَلَقُ الشَّارِبِ بِدَعَةٍ، وَقِيلَ: سُنَّةٌ،)).

[مطلب: لا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يُشبه المَخْنَث]

وفي "المضمرات" ^(٣): ((ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يُشبه المَخْنَث))، "تاترخانية" ^(٤).

[٣٣٣٨٧] قوله: وَكَرَهُ تَرْكُهُ أَي: تحريماً؛ لقول "المجتبى" ^(٥): ((ولا عُذْرَ فيما وراء الأربعين، وَيَسْتَحِقُّ الوَعِيدَ)) اهـ. وفي "أبي السَّعُود" ^(٦) عن "شرح المشارق" لـ "ابن مَلِك" ^(٧): ((روى "مُسْلِمٌ" عن "أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ": ((وَقُتِّ لَنَا فِي تَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ وَقَصِّ الشَّارِبِ وَتَنَفِّ الْإِبْطِ أَنْ لَا تَتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)) ^(٨)، وهو مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ الَّتِي لَيْسَ لِلرَّأْيِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَيَكُونُ كَالْمَرْفُوعِ)) اهـ.

[٣٣٣٨٨] قوله: وَقِيلَ: سُنَّةٌ مَشَى عَلَيْهِ فِي "الملتقى" ^(٩)، وعبارة "المجتبى" بعدما رَمَزَ لـ "الطَّحَاوِيِّ" ^(١٠): ((حَلَقُهُ سُنَّةٌ، وَنَسَبُهُ إِلَى "أَبِي حَنِيفَةَ" و"صَاحِبِيهِ"، وَالْقَصُّ مِنْهُ حَتَّى يُوَازِيَ الْحَرْفَ الْأَعْلَى مِنَ الشَّفَةِ الْعُلْيَا سُنَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ)) اهـ.

(١) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في التنف والحلق والقطع ق ٣٣٧/أ بتصرف نقلاً عن "شح"، أي: شمس الأئمة الحلواني.

(٢) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في التنف والحلق والقطع ق ٣٣٧/أ بتصرف.

(٣) "جامع المضمرات والمشكلات": كتاب الحظر والإباحة - استعمال الحناء ٤٨٨/٥.

(٤) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل العشرون في الختان والحضاب وقلم الأظافر إلخ ٢١١/١٨ رقم المسألة (٢٨٥٤٣).

(٥) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في التنف والحلق والقطع ق ٣٣٧/أ بتصرف نقلاً عن "شح"، أي: شمس الأئمة الحلواني.

(٦) "فتح المعين": كتاب الكراهية - فصل في البيع ٤١٠/٣.

(٧) تقدم تعريفه في ٥٦٥/١.

(٨) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة - باب خصال الفطرة رقم (٢٥٨).

(٩) "الملتقى": كتاب الكراهية - فصل في المنفرقات ٢٥٣/٢.

(١٠) أي: في "شرح معاني الآثار" كما صرح به الكاكي في "معراج الدراية": كتاب الحج - باب الجنائيات ١٧٦/٢ ب، وعبارة

الطحاوي: ((قَصُّهُ حَسَنٌ، وَإِحْفَاؤُهُ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى))، انظر "شرح

معاني الآثار": كتاب الكراهية - باب حلق الشارب ٢٣١/٤. قال في "الحيط الرضوي" بعدما نقل عبارة الطحاوي: ((وتفسيره أن

يؤخذ حتى يتنقص عن الإطار وهو الطرف الأعلى من الشفة العليا)) من غير قوله: ((سنة بالإجماع)).

ولا بأسَ بِنَتْفِ الشَّيْبِ، وأخذِ أطرافِ اللَّحْيَةِ^(١)، والسُّنَّةُ فيها القُبْضَةُ^(٢) وفيه^(٣):
((قَطَعْتُ شَعْرَ رَأْسِهَا أَتَمَّتْ وَلُعِنَتْ)).

[٣٣٣٨٩] (قوله: ولا بأسَ بِنَتْفِ الشَّيْبِ) قِيَدُهُ فِي "الْبَزَازِيَةِ"^(٤) بـ ((أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى وَجْهِ التَّرْتُّبِ)).

(تنبيه)

نَتْفُ الْفَنِيكَيْنِ^(٥) بدعة، وهما جانبا العنقفة، وهي شعرُ الشَّفَةِ السُّفْلَى، كذا في "الغرائب"^(٦).
ولا يَنْتِفُ أَنْفُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُورِثُ الْأَكِلَةَ، وفي حلقِ شعرِ الصِّدْرِ وَالظَّهْرِ تَرْكُ الْأَدَبِ، كذا
في "القنية"^(٧). اهـ "ط"^(٨).

[مطلب: السُّنَّةُ فِي مِقْدَارِ اللَّحْيَةِ]

[٣٣٣٩٠] (قوله: والسُّنَّةُ فيها القُبْضَةُ) وهو أَنَّ يَقْبِضَ الرَّجُلُ لِحْيَتَهُ، فما زاد منها على قُبْضَةٍ قَطَعَهُ،
كذا ذكرَ "مُحَمَّدٌ" فِي "كِتَابِ الْأَثَارِ"^(٩) عَنْ "الإمامِ"، قال: ((وبه نأخذُ))، "محيط"^(١٠). اهـ "ط"^(١١).

(١) نقلها في "المجتبى" عن "حك"، بجاء ثم كاف، ولم نقف عليه في رموزه، على أنه رمز بـ "حك" للجامع الكبير، وبـ "حك" لخزانة الأكل.

(٢) نقلها في "المجتبى" عن "شصد"، أي: شرح صدر القضاة.

(٣) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصلٌ في التنف والحلق والقطع ق ٣٣٧/أ.

(٤) "البزازية": كتاب الكراهية - الفصل التاسع في المتفرقات ٣٧١/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "أ": ((الفنكيين))، وفي "ب" و"م": ((الفنكيين))، ومثله في "ط". وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" هو الصواب، قال
في "القاموس المحيط": مادة ((فك)): ((الْفَيْئُكُ يَجْمَعُ لِحْيَتَيْكَ أَوْ طَرَفَهُمَا عِنْدَ الْعِنْقَةِ)). وجاء في الحديث: ((إذا
توضأت فلا تنسَ الفنكيين)). أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٢٨٧/١.

(٦) لعله "غرائب المسائل"، وانظر تعليقنا المتقدم ٣٨٦/٣.

(٧) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب في الخضاب وحلق الرأس والعانة والإبط ق ٧٧/ب.

(٨) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٣/٤.

(٩) "الآثار": كتاب الحظر والإباحة - باب: حَفَّ الشَّعْرِ مِنَ الْوَجْهِ إلخ ص ١٩٨ -.

(١٠) المراد به "محيط السرخسي" كما في "ط".

(١١) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٣/٤.

زاد في "البرازية"^(١): ((وإن ياذن الزوج؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق،))

(فائدة)

روى "الطبراني" عن "ابن عباس" رفعه: ((من سعادة المرء حقة لحيته))^(٢)، واشتهر أن طول اللحية دليل على حقة العقل، وأنشد بعضهم^(٣): [سريع]

ما أحد طال له لحية فزادت اللحية في هيئته
إلا وما ينقص من عقله أكثر مما زاد في لحيته

(لطيفة)

نقل^(٤) عن "هشام بن الكلبي"^(٥) قال: ((حفظت^(٦) ما لم يحفظه أحد، ونسيته ما لم ينسئه أحد، حفظت القرآن في ثلاثة أيام، وأردت أن أقطع من لحيتي ما زاد على القبضة فنسيته، فقطعت من أعلاها)).

[٣٣٩١] (قوله: لا طاعة لمخلوق إلخ) رواه "أحمد" و"الحاكم"^(٧) عن "عمران بن حصين". اهـ "جراحي"^(٨).

(١) "البرازية": كتاب الاستحسان ٣٧٩/٦ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) أخرجه ابن حبان في كتاب "المجروحين" ٣٦٠/٣، والطبراني في "المعجم الكبير" ٢١١/١٢ رقم (١٢٩٢٠) من حديث ابن عباس ؓ مرفوعاً، وقال الإمام أبو حاتم الرازي: ((هذا حديث موضوع باطل)). انظر "علل الحديث" ٢٧/٦، وحكم بوضعه ابن حبان في "المجروحين" ٣٦٠/١، وابن الجوزي في "الموضوعات" ١٦٦/١، والذهبي في "ميزان الاعتدال" ٥٤٨/١.

(٣) في "أ" زيادة: ((فقال)). ونُسبت هذه الأبيات للخليفة المأمون العباسي كما في "حذائق الأزاهر" لأبي بكر القيسي الغرناطي (ت ٨٢٩هـ) ص ٤٠، و"زهر الأكم في الأمثال والحكم" لأبي علي نور الدين اليوسي (ت ١١٠٢هـ) ٣٤٥/١.

(٤) أوردته السمعاني في "الأنساب": ١٣٥/١١، وابن خلكان في "وفيات الأعيان": ٨٢/٦، والذهبي في "ميزان الاعتدال": ٥٥٦/٣.

(٥) هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي (ت ٢٠٤هـ). ("سير أعلام النبلاء" ١٠/١٠١).

(٦) في "ب": ((حفظت)) بالطاء المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٧) أخرجه أحمد في "المسند" رقم (٢٠٦٥٣)، والحاكم في "المستدرک" رقم (٥٨٧٠) من حديث عمران بن الحصين ؓ، والحكم بن عمرو الغفاري ؓ مرفوعاً، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ١٢٣/١٣: ((وسنده قوي)).

(٨) "كشف الخفاء": ٣٦٥/٢ - ٣٦٦ رقم (٣٠٧٦).

ولذا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ^(١) قَطْعُ لِحْيَتِهِ، والمعنى المؤثِّرُ التَّشْبُهُ ^(٢) بِالرَّجَالِ)) انتهى.

قلتُ: وأما حلقُ رأسِهِ ففي "الوهبانية" ^(٣) قال: [طويل]

((وقد قيل حلقُ الرَّأسِ في كلِّ جُمُعَةٍ يُحِبُّ وبعضُ الجَوازِ يُعَبِّرُ))

[٣٣٣٩٢] (قوله: والمعنى المؤثِّر) أي: العِلَّةُ المؤثِّرةُ في إثْمِها التَّشْبُهُ بِالرَّجَالِ، فإنَّه لا يجوزُ كالتَّشْبُهُ

بِالنِّسَاءِ، حتَّى قال في "المجتبى" ^(٤) رامزاً: ((يُكرَهُ غَزْلُ الرَّجُلِ عَلَى هَيْئَةِ غَزْلِ [١٥٤/ب] النِّسَاءِ)).

[٣٣٣٩٣] (قوله: وأما حلقُ رأسِهِ إلخ) وفي "الرَّوْضَةِ" لـ "الزَّنْدَوِيسِيِّ" ^(٥): ((أَنَّ السُّنَّةَ فِي شَعْرِ

الرَّأْسِ إمَّا الْفَرْقُ أَوِ الْحَلْقُ، وَذَكَرَ "الطَّحَاوِيُّ" ^(٦): أَنَّ الْحَلْقَ سُنَّةٌ، وَنَسَبَ ذَلِكَ إِلَى "الْعُلَمَاءِ

الثَّلَاثَةِ")). وفي "الذَّخِيرَةِ" ^(٧): ((وَلَا بَأْسَ أَنْ يَحْلِقَ وَسَطَ رَأْسِهِ، وَيُرْسِلَ شَعْرَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَإِنْ

قَتَلَهُ فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَشْبَهُاً بَعْضُ الْكَفَرَةِ، وَالْمَجْسُوسُ فِي دِيَارِنَا يُرْسِلُونَ الشَّعْرَ مِنْ غَيْرِ قَتْلِ،

وَلَكِنْ لَا يَحْلِقُونَ وَسَطَ الرَّأْسِ، بَلْ يَجُزُّونَ النَّاصِيَةَ))، "تَاثِرْخَانِيَّة" ^(٨).

قال "ط" ^(٩): ((وَيُكرَهُ الْقَرْعُ، وَهُوَ أَنْ يَحْلِقَ الْبَعْضَ، وَيَتْرَكَ الْبَعْضَ قِطْعاً مَقْدَارَ ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ،

(١) في "د": ((للرجل)). وعبارة "البرازية": ((لا يحل للرجل أن يقطع اللحية)).

(٢) في "د" و"و": ((التشبيه)). وفي "البرازية": ((التشبه)).

(٣) "المنظومة الوهبانية": فصل من كتاب الكراهية ص ٩٤ - (هامش "المنظومة المحيية").

(٤) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الفعل وغيره ق ٣٣٩/أ بتصرف نقلاً عن "سح" ولم نقف عليه في رموزه،

على أن من رموزه بـ "شح" لـ: شمس الأئمة الحلواني، و"شح" لـ: شرح الجلالي.

(٥) تقدم تعريف "روضة العلماء" للزندويستي: ٥٨٠/٢، ولم نقف على النقل في نسختين خطية ومطبوعة منسوبتين

للزندويستي والعنوان فيهما: "روضة العلماء ونزهة الفضلاء".

(٦) "شرح معاني الآثار": كتاب الكراهة - باب خلق الشارب ٢٣١/٤، وعبارته: ((حسن)) بدل ((سنة)).

(٧) "الذخيرة": كتاب الاستحسان - الفصل المكمل عشرين في الختان والحضاء وقلم الأظفار إلخ ٣٧٣/٧، نقلاً عن

الإمام محمد في "السير".

(٨) "التاثيرخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل العشرون في الختان والحضاب وقلم الأظافر إلخ ٢١٢/١٨، رقم

المسألة (٢٨٥٤٤)، (٢٨٥٤٥)، (٢٨٥٤٧).

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٣/٤.

(رَجُلٌ تَعَلَّمَ عِلْمَ الصَّلَاةِ أَوْ نَحْوَهُ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ، وَآخَرُ لِيَعْمَلَ بِهِ فَلِأَوَّلٍ أَفْضَلُ)؛
لأنَّه مُتَعَدِّ، وروى: ((مَذَاكِرُ الْعِلْمِ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ إِحْيَاءِ لَيْلَةٍ))^(١) .

كذا في "الغرائب"^(٢). وفيها: كان بعضُ السَّلَفِ يَتَرَكُّ سِبَالِيَهُ، وَهِيَ أَطْرَافُ الشَّوَارِبِ^(٣).

مطلب في طلب العلم^(٤)

[٣٣٣٩٣] (قوله: (روى إلخ) وروى "البيهقي" عن "ابن عمر": ((مَا عُيِدَ اللَّهُ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْ فَقِهِ فِي دِينٍ^(٥))). وفي "البرازية"^(٦): ((طَلَبُ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ إِذَا صَحَّتِ النَّيَّةُ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ أَعْمَالِ الْبِرِّ، وَكَذَا الْإِشْتَغَالُ بِزِيَادَةِ الْعِلْمِ إِذَا صَحَّتِ النَّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ أَعْمُ نَفْعًا، لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَدْخُلَ النُّقْصَانُ فِي فِرَاقِهِ. وَصَحَّةُ النَّيَّةِ أَنْ يَقْصِدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى لَا طَلَبَ الْمَالِ وَالْجَاهِ، وَلَوْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنَ الْجَهْلِ وَمَنْفَعَةَ الْخَلْقِ وَإِحْيَاءَ الْعِلْمِ فَقِيلَ: تَصِحُّ نِيَّتُهُ أَيْضًا.

تَعَلَّمَ بَعْضَ الْقُرْآنِ وَوَجَدَ فَرَاغًا فَالْأَفْضَلُ الْإِشْتَغَالُ بِالْفَقْهِ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الْقُرْآنِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَتَعَلَّمَ مَا لَا بُدَّ مِنَ^(٨) الْفَقْهِ فَرَضٌ عَيْنٍ. قَالَ فِي "الْحَزَانَةِ"^(٩): وَجَمِيعُ الْفَقْهِ لَا بُدَّ مِنْهُ. قَالَ فِي "الْمَنَاقِبِ"^(١٠): عَمِلَ "مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ" مِثْلَ أَلْفِ مَسْأَلَةٍ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لَا بُدَّ لِلنَّاسِ

(١) أخرجه البيهقي في كتاب "المدخل إلى السنن الكبرى" رقم (٤٥٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا.

(٢) لعله "غرائب المسائل"، وانظر تعليقنا المتقدم ٣/٣٨٦.

(٣) أخرج أبو داود في كتاب الترجل - باب في أخذ الشارب رقم (٤٢٠١) عن جابر رضي الله عنه قال: ((كُنَّا نُغْفِي السَّيَالِ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ)). قَالَ الْخَافِظُ بْنُ حَجْرٍ فِي "فَتْحِ الْبَارِي" ٣٥٠/١٠: ((سَنَدُهُ حَسَنٌ)).

(٤) هذا المطلب من "الأصل" و"ك" و"ت".

(٥) فِي "ك": ((الَّذِينَ)).

(٦) أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" رقم (٦١٦٦)، والدرقايني في "سننه" رقم (٣٠٨٥)، والبيهقي في "شعب الإيمان" رقم (١٥٨٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا، وَضَعَفَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ: ((وَالْمُحْفُوظُ: هَذَا اللَّفْظُ مِنْ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ)).

(٧) "البرازية": كتاب الاستحسان ٣٧٧/٦ - ٣٧٨ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) فِي "م": ((مَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ)) بِزِيَادَةِ ((مِنْ)).

(٩) لَمْ نَقِفْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي "حَزَانَةِ الْأَكْمَلِ" وَلَا فِي "حَزَانَةِ الْمُفْتَيْنِ"، وَلَا فِي "حَزَانَةِ الْفَقْهِ"، وَلَعَلَّهَا فِي "حَزَانَةِ الْفَتَاوَى" لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ (ت ٥٢٢هـ)، وَتَقَدَّمتْ تَرْجُمَتُهَا ٦٢٩/١.

(١٠) لَمْ نَقِفْ عَلَى النُّقْلِ بِحَرْفِيَّتِهِ، وَفِي "تَارِيخِ بَغْدَادَ: ١٧٧/٢ نَقْلًا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ دَاوُدَ الثَّقَفِيِّ: ((وَنَحْنُ نَفْتَحُهُ بِسَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ عَمَلَهَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ قِيَاسِيَّةٌ لَا عَقْلِيَّةٌ لَا يَسْغُ النَّاسُ جَهْلُهَا)).

وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا إذن والديه

من حفظها))، وانظر ما قدّمناه في مقدّمة الكتاب^(١).

مطلب في السفر بلا إذن الأبوين^(٢)

[٣٣٩٤] (قوله: وله الخروج إلخ) أي: إن لم يخف على والديه الضيعة، بأن كانا موسرين، ولم تكن نفقتهما عليه. وفي "الخاتية"^(٣): ((ولو أراد الخروج إلى الحج، وكرها ذلك قالوا: إن استغنى الأب عن خدمته فلا بأس، وإلا فلا يسعُهُ الخروج، فإن احتاجا إلى التّفقة ولا يقدر أن يخلف لهما نفقةً كاملةً، أو أمكنه إلا أن الغالب على الطريق الخوف فلا يخرج، ولو الغالب السلامة يخرج. وفي بعض الروايات: لا يخرج إلى الجهاد إلا بإذنهما^(٤)، ولو أذن أحدهما فقط لا ينبغي له الخروج؛ لأن مراعاة حقهما فرض عين، والجهاد فرض كفاية، فإن لم يكن له أبوان وله جدان وجدّتان، فأذن له أبو الأب وأمّ الأم دون الآخرين لا بأس بالخروج؛ لقيامهما مقام الأبوين، ولو أذن الأبوان لا يلتفت إلى غيرهما، هذا في سفر الجهاد، فلو في سفر تجارة أو حج لا بأس به بلا إذن الأبوين إن^(٥) استغنيا عن خدمته؛ إذ ليس فيه إبطال حقهما، إلا إذا كان الطريق مخوفاً كالبحر فلا يخرج بلا إذنهما وإن استغنيا عن خدمته. ولو خرج المتعلّم وضيع^(٦) عياله يُراعى حقّ العيال)) اهـ.

(١) المقولة [٢٦٣] قوله: ((وتعلم الفقه إلخ)).

(٢) هذا المطلب من "الأصل" و"ك" و"ت".

(٣) "الخاتية": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والخلي والزينة إلخ - فصل في التسبيح والتسليم والصلاة على النبي ﷺ ٤٢٧/٣ بتصرف واختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) أخرج البخاري في كتاب الجهاد والسير - باب الجهاد بإذن الأبوين رقم (٣٠٠٤)، ومسلم في كتاب البر والصلة - باب برّ الوالدين وأُمّهم أحقّ به رقم (٢٥٤٩)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: ((جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد، فقال: أخيّ والدك؟ قال: نعم، قال: ((ففيهما فجاهد)).

وأخرجه أبو داود في كتاب الجهاد - باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان رقم (٢٥٣٠) من حديث أبي سعيد الخدري رَفَعَهُ مرفوعاً بنحوه، وفيه: ((ارجع إليهما فاستأذنهما، فإن أذنا لك فجاهد، وإلا فِرهما)).

(٥) في "ك": ((إذا)).

(٦) عبارة "الخاتية": ((للتعلم يضيع)) بدل ((المتعلّم يضيع)).

لو مُلتَحِيًّا، وتَمَامُهُ فِي "الدَّرِيرِ".

(وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي، وَيَضُرُّ النَّاسَ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ، فَذِكْرُهُ بِمَا فِيهِ لَيْسَ بِغِيْبَةٍ، حَتَّىٰ لَوْ أُخْبِرَ السُّلْطَانُ بِذَلِكَ لَيَزَجُرَهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ).....

[٣٣٣٩٥] (قَوْلُهُ: لَوْ مُلتَحِيًّا) أَفَادَ: أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَمْرِدِ - فِي كَلَامِ "الدَّرِيرِ" الْآتِي^(١) - خِلَافَ الْمُلتَحِي، إِذْ لَوْ كَانَ مُعَذَّرًا^(٢) يُخْشَى عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ؛ فَإِنَّ بَعْضَ الْفَسَقَةِ يُقَدِّمُهُ عَلَى الْأَمْرِدِ.

[٣٣٣٩٦] (قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرِيرِ") قَالَ فِيهَا^(٣): ((وَإِنْ كَانَ أَمْرَدٌ فَلَأَبِيهِ أَنْ يَمْنَعَهُ^(٤)، وَمَرَادُهُمْ بِالْعِلْمِ: الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ وَمَا يُسْتَفَعُّ بِهِ فِيهِ، دُونَ عِلْمِ الْكَلَامِ وَأَمْثَالِهِ؛ لِمَا رَوَى عَنِ الْإِمَامِ "الشَّافِعِيِّ"^(٥) رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّ يَلْقَى اللَّهَ عَبْدٌ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، فَإِذَا كَانَ حَالُ الْكَلَامِ الْمَتَدَاوِلِ بَيْنَهُمْ فِي زَمَانِهِمْ هَكَذَا، فَمَا ظَنُّكَ بِالْكَلَامِ الْمَحْلُوطِ بِهَذَيْنِ الْفَلَاسِفَةِ، الْمَغْمُورِ بَيْنَ أَبَاطِيلِهِمْ الْمَرْخُوفَةِ؟)) اهـ.

مطلب في الغيبة^(٦)

[٣٣٣٩٧] (قَوْلُهُ: فَذِكْرُهُ بِمَا فِيهِ لَيْسَ بِغِيْبَةٍ) أَي لِيَحْدَرَهُ النَّاسُ، وَلَا يَغْتَرُّوا بِصَوْمِهِ وَصَلَاتِهِ،

(١) فِي الْمَقُولَةِ الْآتِيَةِ.

(٢) أَي: ذَا عِذَارٍ، وَعِذَارُ الرَّجُلِ: شَعْرُهُ النَّابِتُ فِي مَوْضِعِ الْعِذَارِ، وَعِذَرُ الْغَلَامِ: نَبْتُ شَعْرٍ عِذَارِهِ يَعْنِي: حَدَّهُ. انْظُرْ "لِسَانَ الْعَرَبِ" مَادَّةَ ((عِذَر)).

(٣) "الدَّرِيرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - فَصْلٌ: مِنْ مَلِكٍ أُمَةٌ بِشَرَاءٍ وَنَحْوِهِ ٣٢٣/١.

(٤) عِبَارَةٌ "الدَّرِيرُ وَالْغَرَرُ": ((فَلَا يُدْرَأُ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الْخُرُوجِ)) بِدَلِّ ((فَلَأَبِيهِ أَنْ يَمْنَعَهُ)).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ" ٤٥٤/١ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: ((لَأَنَّ يُتْلَى الْمَرْءُ بِجَمِيعِ مَا نَحَى اللَّهُ عَنْهُ خِلَا الشُّرْكِ بِاللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُتْلَى اللَّهُ بِالْكَلامِ))، وَذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ أَيْضاً ٤٥٨/١، ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: ((أَرَادَ بِالْكَلَامِ مَا وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ الْإِلْحَادِ مِنَ الْإِلْحَادِ وَأَهْلُ الْبِدْعِ مِنَ الْبِدْعِ))، وَقَالَ أَيْضاً ٤٦٧/١: ((الْكَلَامُ الْمَذْمُومُ إِنَّمَا هُوَ كَلَامُ أَهْلِ الْبِدْعِ الَّذِي يَخَالَفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَأَمَّا الْكَلَامُ الَّذِي يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَيُؤَيِّنُ بِالْعَقْلِ وَالْعِبَرَةِ فَإِنَّهُ مَحْمُودٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، تَكَلَّمَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أُمَّتِنَا)).

(٦) هَذَا الْمَطْلَبُ مِنْ "الأَصْلِ" وَ"ك".

وقالوا: إِنْ عَلِمَ أَنَّ أَبَاهُ يَقْدِرُ عَلَى مَنْعِهِ أَعْلَمَهُ وَلَوْ بِكِتَابَةٍ، وَإِلَّا لَا؛ كَيْلًا تَقَعُ الْعِدَاوَةُ، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرَرِ" ^(١).

فقد أخرج "الطبراني" و"البيهقي" و"الترمذي": ((أترعؤون ^(٢) في الغيبة ^(٣) عن ذكرِ الفاجر؟ اذكروهُ بما فيه يَحَذَرُهُ النَّاسُ)) ^(٤).

[٣٣٣٩٨] (قوله: ولو بكتابة) أي: إلى الأب، ومثله السلطان، وله أن يعتمد عليها حيث كان الكاتب معروفاً بالعدالة كما في كفالة "النهر" ^(٥) بحثاً. وفيه ^(٦): ((للقاضي تعزيزُ المتهم وإن لم يثبت عليه، فما يكتب من المحاضر في حق إنسان يُعمل به في حقوق الله تعالى)) اهـ، ومَرَّ ^(٧) في التعزيز. [٣٣٣٩٩] (قوله: وتامُّه في "الدَّرَرِ") أي: عن "الخاتبة". ونصُّ عبارة "الخاتبة" ^(٨): ((وكذلك فيما بين الزوجين، وبين السلطان والرعية والحشم، إنما يجب الأمرُ المعروف إذا عُلِمَ أنهم يمتنعون)).

(١) انظر "الدَّرَرُ والغرر": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢٣/١.

(٢) في "الأصل" و"ك": ((أترعون))، وفي "أ": ((أندعوا)). وارعؤى يزعوي: أي: كفَّ عن الأمور، وفي الحديث: ((شَرُّ النَّاسِ رجلٌ يقرأ كتاب الله لا يريعي إلى شيء منه))، أي: لا ينكف ولا ينزجر، من رعا يرعو. اهـ "لسان العرب" مادة: ((رعى)). (٣) ((في الغيبة)) ليست في "الأصل" و"ك" و"أ".

(٤) أخرجه الحكيم الترمذي في "نوادير الأصول"، الأصل رقم (١٦٨) الحديث رقم (٩١٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" ٤١٨/١٩ رقم (١٠١٠)، وفي "الأوسط" رقم (٤٣٧٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" رقم (٢٠٩١٤) من حديث الجارود بن يزيد عن يهز بن حكيم عن أبيه عن جده عليه السلام، قال البيهقي عقب روايته: ((هذا حديث يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري، وأنكره عليه أهل العلم بالحديث... وقد سرقه عنه جماعة من الضعفاء، فزوَّوه عن يهز بن حكيم، ولم يصح فيه شيء)).

ثم روى البيهقي حديثاً آخر معناه عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: ((من ألقى جُلباب الحياء فلا غيبة له))، وقال: وهذا أيضاً ليس بقوي. تنبيه: قول المؤلف: ((أخرج الطبراني والبيهقي والترمذي)) يوهم أنه الترمذي صاحب السنن، والحديث ليس في سنن الترمذي، وإنما رواه الحكيم الترمذي في "نوادير الأصول" كما بيَّنا.

(٥) "النهر": كتاب الكفالة ق ٤١٦/أ.

(٦) "النهر": كتاب الكفالة ق ٤١٥/ب - ق ٤١٦/أ باختصار.

(٧) ٢٥٧/١٢ "در".

(٨) "الخاتبة": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ - فصل في التسبيح والتسليم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إلخ ٤٢٩/٣ (هامش "الفتاوى الهندية"). وآخرُ العبارة في "الخاتبة": ((يسمعون)) بدل ((يمتنعون)).

(وكذا) لا إثم عليه (لو ذكر مساوئ أخيه على وجه الاهتمام لا يكون غيبةً، إنما الغيبة أن يذكر على وجه الغضب، يُريدُ السَّبَّ). ولو اغتاب أهل قرية فليس بغيبة؛ لأنه لا يُريدُ به كلهم بل بعضهم، وهو مجهول، "خائفة" ^(١)، فتباح غيبة مجهول،

[٣٣٤٠٠] (قوله: لا إثم عليه) الأولى حذفه، أو زياده وإو العطف قبل قوله: ((لا يكون غيبةً))؛ ليرتبط "المتن" مع "الشرح".

[٣٣٤٠١] (قوله: لا يكون غيبةً) لأنه لو بلغه لا يكرهه؛ لأنه مُهْتَمٌّ له، مُتَحَرِّزٌ ومُتَحَسِّرٌ عليه، لكن بشرط أن يكون صادقاً في اهتمامه ^(٢)، وإلا كان مغتاباً منافقاً مراكياً لنفسه؛ لأنه شتم أخاه المسلم، [٤/١٥٥ق/أ] وأظهر خلاف ما أخفى، وأشعر الناس أنه يكره هذا الأمر لنفسه وغيره، وأنه من أهل الصلاح، حيث لم يأت بصريح الغيبة، وإنما أتى بها في معرض الاهتمام، فقد جمع أنواعاً من القبائح، نسأل الله تعالى العصمة.

[٣٣٤٠٢] (قوله: فليس بغيبة) قال في "المختار" ^(٣): ((ولا غيبة إلا لمعلومين)).

[٣٣٤٠٣] (قوله: لأنه لا يُريدُ به كلهم) مفهومه: أنه لو أراد ذلك كان غيبةً، تأمل.

[٣٣٤٠٤] (قوله: فتباح غيبة مجهول إلخ) اعلم أن الغيبة حرامٌ بنص الكتاب العزيز، وشبه المغتاب بأكل لحم أخيه ميتاً؛ إذ هو أفح من الأجنبي ومن الحي، فكما يحرم لحمه يحرم عرضه، قال ﷺ: «كلُّ المسلم على المسلم حرامٌ، دمه وماله وعرضه»، رواه "مسلم" وغيره ^(٤)، فلا تحل إلا عند الضرورة بقدرها كهذه المواضع.

(قوله: لأنه لو بلغه لا يكرهه؛ لأنه إلخ) لعل المراد أن الشأن في العاقل ذلك.

(١) "الخائفة": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ - فصل في التسييح والتسليم والصلاة على النبي ﷺ إلخ ٤٢٩/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "ك": ((أتمامه)).

(٣) انظر الاختيار لتعليل المختار: كتاب الكراهية - فصل: تقسيم الكلام إلى ما يوجب أجراً وإلى ما يوجب الإثم ١٨١/٤.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة - باب تحريم ظلم المسلم رقم (٢٥٦٤)، وأبو داود في كتاب الأدب - باب في الغيبة رقم (٤٨٨٢)، والترمذي في أبواب البر والصلة - باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم رقم (١٩٢٧) من حديث أبي هريرة ؓ مرفوعاً.

ومتظاهري بقبیح،

وفي "تنبيه الغافلين" ^(١) للفقير "أبي الليث": ((الغيبه على أربعة أوجه: في وجهه هي كفر، بأن قيل له: لا تغتب، فيقول: ليس هذا غيبه؛ لأني صادق فيه، فقد استحل ما حرم بالأدلة القطعية، وهو كفر.

وفي وجهه هي نفاق، بأن يغتاب من لا يُسميه عند من يعرفه، فهو مغتاب، ويرى من نفسه أنه متورع، فهذا هو النفاق.

وفي وجهه هي معصية، وهو أن يغتاب معيناً، ويعلم أنها معصية، فعليه التوبة.

وفي وجهه هي مباح، وهو أن يغتاب معلناً بفسقه أو صاحب بدعة، وإن اغتاب الفاسق ليحذره الناس يُثاب عليه؛ لأنه من النهي عن المنكر)) اهـ.

أقول: والإباحة لا تُنافي الوجوب في بعض المواضع الآتية ^(٢).

[٣٣٤٠٥] (قوله: ومتظاهري بقبیح) وهو الذي لا يستتر عنه، ولا يؤثر عنده إذا قيل عنه: إنه يفعل كذا. اهـ "ابن الشحنة" ^(٣). قال في "تبيين المحارم" ^(٤): ((فيحوز ذكره بما يُجاهر به لا غيره، قال ﷺ: ((من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبه له)) ^(٥)، وأما إذا كان مستتراً فلا تجوز غيبته)) اهـ. قلت: وما اشتهر بين العوام من أنه لا غيبه لتارك الصلاة: إن أُريد به ^(٦) ذكره بذلك وكان متجاهراً فهو صحيح، وإلا فلا.

(١) "تنبيه الغافلين": باب الغيبة ص ٦٣-٦٤ - بتصرف.

(٢) المقولة [٣٣٤٠٨] قوله: ((ولشكوى ظلامته للحاكم)) - تمة.

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٦٦/٢.

(٤) "تبيين المحارم": باب الغيبة - فصل في بيان الغيبة وحدها ق ٢٢٤/ب بتصرف.

(٥) أخرجه ابن حبان في كتاب "المجروحين" ١٥٧/٣، وابن عدي في "الكامل" ٦٥/٢، والبيهقي في "السنن الكبرى" رقم

(٢٠٩١٥) من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً، قال البيهقي: ((ليس بالقوي)). وقال في كتابه "شعب الإيمان" رقم

(٩٢١٧): ((فهذا إن صح في الفاسق المغفل بفسقه، وفي إسناده ضعف)).

(٦) ((به)) ليست في "ك".

ولمصاهرة، ولسوء اعتقادٍ تحذيراً منه، ولشكوى ظلامته للحاكم، "شرح وهبانية"^(١).....

[٣٣٤٠٦] (قوله: ولمصاهرة) الأولى التعبيرُ بالمشورة، أي: في نكاح، وسفر، وشركة، ومحاور، وإيداع أمانة ونحوها، فله أن يذكر ما يعرفه على قصد النصح.

[٣٣٤٠٧] (قوله: ولسوء اعتقادٍ تحذيراً منه) أي: بأن كان صاحب بدعة يُخفيها ويُلقبها لمن ظفر به، أما لو تجاهر بها فهو داخلٌ في المتجاهر، تأمل. والأولى التعبيرُ بالتحذير؛ ليشمل التحذير من سوء الاعتقاد، ولما مرّ متناً^(٢): ((مَنْ يُصَلِّي وَيَصُومُ وَيَصُحُّ النَّاسَ)).

[٣٣٤٠٨] (قوله: ولشكوى ظلامته للحاكم) فيقول: ظلمني فلانٌ بكذا، ليُنصفه منه.

(تتمّة)

يزاد^(٣) على هذه الخمسة ستة أخرى - مر^(٤) منها في "المتن" ثنتان - :

الأولى: الاستعانة بمن له قدرة على زجره.

الثانية: ذكره على وجه الاهتمام.

الثالثة: الاستفتاء، قال في "تبين المحارم"^(٥): ((بأن يقول للمفتي: ظلمني فلانٌ كذا وكذا، وما

طريق الخلاص؟ والأسلم أن يقول: ما قولك في رجل ظلمه أبوه أو ابنه أو أحد من الناس كذا

و^(٦) كذا؟ ولكن التصريح مباح بهذا القدر)) اه؛ لأن المفتي قد يُدرك مع تعيينه ما لا يُدرك مع ٢٦٢/٥

إهامه كما قاله "ابن حجر"^(٧)، وقد جاء في الحديث المتفق عليه: أن "هنداً" امرأة "أبي سفيان"

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٦٦/٢ بتصرف.

(٢) ص-١٠٣.

(٣) في "ب": ((يزاد)) بالراء المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٤) ص-١٠٣.

(٥) "تبين المحارم": باب الغيبة - فصل في بيان الغيبة وحدها ق ٢٢٤/ب بتصرف يسير.

(٦) الواو ليست في "الأصل".

(٧) "الزواجر عن اقتراف الكبائر": كتاب النكاح - الكبيرة الثامنة والتاسعة والأربعون بعد المئتين: الغيبة والسكوت

عليها ٢٣/٢.

(وكما تكون الغيبة^(١) باللسان) صريحاً (تكون) أيضاً بالفعل، وبالتعريض،.....

رضي الله تعالى عنهما^(٢) قالت للنبي ﷺ: إِنَّ "أبا سفيان" رجُلٌ شحيحٌ، وليس يُعطيني ما يكفيني وولدي إلّا ما أخذتُ منه وهو لا يَعْلَمُ، قال: «تُخْذِي ما يَكْفِيكَ وَلِلَّذِي بِالْمَعْرُوفِ»^(٣).

الرابعة: بيان العيب لمن أراد أن يشتري عبداً وهو سارق أو زان، فيذكره للمشتري، وكذا لو رأى المشتري يُعطي البائع دراهم مغشوشة فيقول: احتَرَزْ منه بكذا.

الخامسة: قصد التعريف، كأن يكون معروفاً بلبقه كالأعرج والأعمش والأحول.

السادسة: جرح المخروحين من الرواة والشهود والمصنّفين^(٤)، فهو جائز، بل واجب صوناً للشرعية، فالجُمُوعُ أَحَدُ عَشَرَ، جُمُعَتُها بقولي: [طويل]

بما يكره الإنسان يحُرِّمُ ذِكْرُهُ سوى عشرة حلت أتت تلو واحد
تظلم وشراً^(٥) واجرح وبيّن مجاهراً بفسق ومجهولاً وغشاً لقاصد
وعرف كذا استفت استعن عند زاجرٍ كذاك اهتَمَّ حذّر فُجُورٍ مُعانِدٍ

[٣٣٤٠٩] (قوله: بالفعل) كالحركة والرمز والغمز ونحوه بما يأتي^(٦).

[٣٣٤١٠] (قوله: وبالتعريض) كقوله عند ذكر شخص: الحمد لله الذي عافانا^(٧) من كذا،

وهذا مقابل لقوله صريحاً.

(١) في "ب": ((الغيبة))، وهو خطأ طباعي.

(٢) في "ب" و"م": ((عنها)).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النفقات - باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف رقم (٥٣٦٤)، ومسلم في كتاب الأفضية - باب قضية هند رقم (١٧١٤) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

(٤) في "ب": ((والمصنّفين))، وهو خطأ.

(٥) في "ب": ((وشراً))، وهو خطأ.

(٦) المقولة [٣٣٤١٢] قوله: ((وبالحركة))، والمقولة [٣٣٤١٣] قوله: ((وبالرمز)).

(٧) في "م": ((عافانا))، وهو خطأ.

وبالكتابة، وبالحركة، وبالرَّمز، و(بغمز العين، والإشارة باليد).

وكلُّ ما يُفهمُ منه المقصودُ فهو داخلٌ في الغيبةِ، وهو حرامٌ، ومن ذلك ما قالت عائشةُ "رضي الله عنها: دخلتُ علينا امرأةٌ، فلما وَلَّتْ أومأتُ بيدي - أي: قصيرةً - فقال عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ((اغتبتها))^(١).

ومن ذلك المحاكاةُ، كأن يمشي متعارجاً، أو كما يمشي، فهو غيبةٌ، بل أقبح؛ لأنَّه أعظمُ في التَّصوِيرِ والتَّفْهِيمِ.

[٣٣٤١١] (قوله: وبالكتابة) لأنَّ القلمَ أحدُ اللِّسانين، وعَبَّرَ في "الشَّرْعِ"^(٢) بـ ((الكنائية)) بالنُّونِ والمنثَّاةِ التَّحْتِيَّةِ. [٤/١٥٥٥ب]

[٣٣٤١٢] (قوله: وبالحركة) كأن يُذكَرَ عندهُ إنسانٌ^(٣) بخيرٍ، فيُحرِّكُ رأسَهُ مثلاً إشارةً إلى أنَّكم لا تدرون ما انطوى عليه مِنَ السُّوءِ، تأمَّلْ.

[٣٣٤١٣] (قوله: وبالرَّمز) قال في "القاموس"^(٤): ((الرَّمزُ - ويُضَمُّ ويُحرِّكُ -: الإشارةُ أو الإيماءُ بالشَّفتينِ، أو العينينِ، أو الحاجبينِ، أو الفمِّ، أو اللِّسانِ، أو اليدِ)).
[٣٣٤١٤] (قوله: أي: قصيرةً) تفسيرٌ لـ ((أومأتُ))، "ط"^(٥).
[٣٣٤١٥] (قوله: اغتبتها) بياءِ الإشباعِ، "ط"^(٥).

- (١) أخرجه بنحوه أحمد في "المسند" رقم (٢٥٠٤٩) و(٢٥٧٠٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" رقم (٦٣٤٣).
وأصله الحديث الذي أخرجه أبو داود في كتاب الأدب - باب في الغيبة، والترمذي في أبواب صفة القيامة، الباب رقم (٥١) الحديث رقم (٢٥٠٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت للنبي ﷺ: خُشْتُكَ مِنْ صَفِيَةٍ كَذَا وَكَذَا، تعني: قصيرة، فقال: ((لقد قلت كلمة لو مُزجت بماء البحر لمزجته)). قال الترمذي: ((حسن صحيح)).
(٢) انظر "شرح شرعة الإسلام": فصل في سنن الكلام وآدابه ص ٣٢٤ -
(٣) في "ب" و"م": ((إنسان عنده)).
(٤) "القاموس": مادة ((رمز)).
(٥) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٥/٤.

ومن الغيبة أن يقول: بعض من مر بنا اليوم، أو بعض من رأيناه، إذا كان المخاطب يفهم شخصاً معيناً؛ لأن المحذور تفهيمه دون ما به التفهيم، وأما إذا لم يفهم عينه جاز، وتماؤه في "شرح الشريعة"^(١). وفيها^(٢): ((الغيبة: أن تصف أخاك حال كونه غائباً بوصف يكرهه إذا سمعه.

عن "أبي هريرة" رضي الله عنه قال: قال عليه الصلاة والسلام: ((أتدرون ما الغيبة؟)).....

[مطلب: تحرم غيبة الذمي]

[٣٣٤١٦] (قوله: الغيبة أن تصف أخاك) أي: المسلم ولو ميتاً، وكذا الذمي؛ لأن له ما لنا، وعليه ما علينا، وقدم "المصنف"^(٣) في فصل المستأمن: ((أنه بعد مكثه عندنا سنة، ووضع الجزية عليه يجب كفو الأذى عنه، وتحرم غيبته كالمسلم)).

وظاهره: أنه لا غيبة للحرّي.

[٣٣٤١٧] (قوله: حال كونه غائباً) هذا القيد مأخوذ من مفهومها اللغوي، ولم يذكر في الحديث الآتي^(٤).

والظاهر: أنه لو ذكر في وجهه فهو سب وشتم، وهو حرام أيضاً بالأولى؛ لأنه أبلغ في الإيذاء من حال الغيبة، سيما قبل بلوغها المغتاب، وهو أحد تفسيرين لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْرُقُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، فقيل: هو ذكر ما في الرجل من العيب في غيبته، وقيل: في وجهه^(٥).

[٣٣٤١٨] (قوله: عن "أبي هريرة" إلخ) رواه "مسلم" في "صحيحه" وجماعة^(٦).

(١) في "ط" و"ب": ((وتماؤه في شرح الوهبانية))، ولم نقف على النقل فيها، وهو في "شرح شرعة الإسلام": فصل في سنن الكلام وآدابه ص ٣٢٤ -.

(٢) "شرح شرعة الإسلام": فصل في سنن الكلام وآدابه ص ٣٢٣ -.

(٣) ٦٣٩/١٢ - ٦٤٤.

(٤) المقولة [٣٣٤١٨] يعني حديث: أتدرون ما الغيبة، وسيذكره المحصفي رحمه الله في هذه الصفحة والتي بعدها، ومراؤ المؤلف أن النبي ﷺ قال: ((ذكرك أخاك بما يكره))، ولم يقيد ذلك بكونه في غيبته.

(٥) انظر "التفسير الكبير" للإمام الرازي: سورة الحجرات - آية (١١).

(٦) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة - باب تحريم الغيبة رقم (٢٥٨٩)، وأبو داود في كتاب الأدب - باب في الغيبة رقم (٤٨٧٤)، والترمذي في أبواب البر والصلة - باب ما جاء في الغيبة رقم (١٩٣٤)، وقال الترمذي: ((حديث حسن صحيح)).

قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «ذَكَرْتُ أَحَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»، قيل: أفرأيتَ إن كان في أخي ما أقول، قال: «(إن كان فيه ما تقول [فقد] اغتبتُهُ^(١)، وإن لم يكن فيه فقد بهتُهُ^(٢))».....

[٣٣٤١٩] (قوله: بما يكره) سواء كان نقصاً في بدنه، أو نسيه، أو خلقه، أو فعله، أو قوله، أو دينه، حتى في ثوبه أو داره أو دابته كما في "تبيين المحارم"^(٣). قال "ط"^(٤): ((وانظر ما لو ذكر من الصغير غير العاقل ما يكره لو كان عاقلاً، ولم يكن له من يتأذى بذلك من الأقارب)) اهـ. وحزم "ابن حجر"^(٥) بـ ((حرمة غيبة الصبي والمجنون)).

[٣٣٤٢٠] (قوله: فقد بهتُهُ) أي: قلت فيه بهتاناً، أي: كذباً عظيماً. والبهتان: هو الباطل الذي يُتَحَرَّرُ مِنْ بَطْلَانِهِ وَشِدَّةِ ذِكْرِهِ، كذا في "شرح الشريعة"^(٦). وفيه^(٧): ((أنَّ المستمع لا يخرج من إثم الغيبة إلا بأن يُنكَرَ بلسانه، فإن خاف فقلبه، وإن كان قادراً على القيام، أو قطع الكلام بكلام آخر فلم يفعلْ لزمه، كذا في "الإحياء"^(٨)) اهـ. وقد ورد: ((أنَّ المستمع أحد المغتابين))^(٩)، وورد:

(١) كذا في النسخ، وعبارة "شرح الشريعة": ((فقد اغتبتُهُ)) كما في روايات الحديث.

(٢) "تبيين المحارم": باب الغيبة - فصل في بيان الغيبة وحدها ق ٢٢٢/أ.

(٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٥/٤ بتصرف يسير.

(٤) "الزواجر عن اقتراف الكبائر": كتاب النكاح - الكبيرة الثامنة والتاسعة والأربعون بعد المئتين: الغيبة والسكوت عليها ٢٣/٢.

(٥) "شرح شريعة الإسلام": فصل في سنن الكلام وآدابه ص ٣٢٤ - وعبارته: ((وشدة نكره)) بدل ((ذكره))، نقلاً عن "شرح المصابيح".

(٦) "شرح شريعة الإسلام": فصل في سنن الكلام وآدابه ص ٣٢٦ - بتصرف يسير.

(٧) "إحياء علوم الدين": ربع المهلكات - كتاب آفات اللسان - الآفة الخامسة عشرة: الغيبة - بيان أنَّ الغيبة لا تقتصر على اللسان ٢١٤/٣.

(٨) ذكره السبكي في "طبقات الشافعية" ٣٤٠/٦ في الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً في "إحياء علوم الدين". وذكره الآبي في "نثر الدر" ١٩٣/١ من قول علي عليه السلام.

وفي معناه ما أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" رقم (١٤١٣٦)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" ٩٣/٤ من حديث ابن عمر عليه السلام وقال: نهي رسول الله ﷺ عن الغيبة وعن الاستماع إلى الغيبة. وضعفه العراقي في "تخريج الإحياء" ٢٧٨/١ وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" رقم (١٣١٢٣): ((وفيه فُرَات بن السائب، وهو متروك)).

وأقوى منه ما سيذكره المؤلف: ((من ذبَّ عن عرض أخيه...)).

وإذا لم تَبْلُغْهُ يَكْفِيهِ النَّدَمُ، وَإِلَّا شُرْطَ بَيَانُ كُلِّ مَا اغْتَابَهُ بِهِ.....

((مَنْ ذَبَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ بِالْغِيْبَةِ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَعْتِقَهُ مِنَ النَّارِ))^(١)، رواه "أحمد" بإسنادٍ حسنٍ وجماعةً.

[كيف يتوب المُغتَابُ؟]

(قوله: [٣٣٤٢١]) (وإذا لم تَبْلُغْهُ إلخ) ليس هذا من الحديث، بل كلامٌ مُستأنَفٌ، قال بعضُ العلماء: إذا تاب المغتَابُ قَبْلَ وصولها تَنَفَّعَ تَوْبَتُهُ بلا استحلالٍ من صاحبه، فَإِنْ بَلَغَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ تَوْبَتِهِ قِيلَ: لَا تَبْطُلُ تَوْبَتُهُ، بل يَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى لهُمَا جَمِيعًا، لِلأَوَّلِ بِالتَّوْبَةِ، وَلِلثَّانِي لِمَا^(٢) لَحَقَهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ. وقيل: بل تَوْبَتُهُ مُعَلَّقَةٌ، فَإِنْ مَاتَ الثَّانِي قَبْلَ بُلُوغِهَا إِلَيْهِ فَتَوْبَتُهُ صَحِيحَةٌ، وَإِنْ بَلَغَتْهُ فَلَا، بل لَا بُدَّ مِنَ الْإِسْتِحْلَالِ وَالِاسْتِغْفَارِ، وَلَوْ قَالَ مُتَّانًا فَلَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَرْجَعَ إِلَى مَنْ تَكَلَّمَ عَنْدهُمْ، وَيُكَذِّبَ نَفْسَهُ، وَتَمَامُهُ فِي "تَبْيِينَ الْحَارِمِ"^(٣).

(قوله: [٣٣٤٢٢]) (وإلا شُرْطَ بَيَانُ كُلِّ مَا اغْتَابَهُ بِهِ) أي: مَعَ الْإِسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ. والمرادُ: أَنَّهُ^(٤) يُبَيِّنُ لَهُ ذَلِكَ، وَيَعْتَذِرُ إِلَيْهِ - لِيَسْمَحَ عَنْهُ - بِأَنْ يُبَالِغَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَالتَّوَدُّدِ إِلَيْهِ، وَيُلَازِمَ ذَلِكَ حَتَّى يَطِيبَ قَلْبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَطِيبْ قَلْبُهُ كَانَ اعْتِذَارُهُ وَتَوَدُّدُهُ حَسَنَةً يُقَابِلُ بِهَا سَيِّئَةَ الْغِيْبَةِ فِي الْآخِرَةِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُخْلِصَ فِي الْإِعْتِذَارِ، وَإِلَّا فَهُوَ ذَنْبٌ آخَرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَبْقَى لِحَصْمِهِ عَلَيْهِ مَطَالِبَةٌ فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْلِصٍ لِمَا رَضِيَ بِهِ، قَالَهُ الْإِمَامُ "الْغَزَالِيُّ"^(٥) وَغَيْرُهُ. وَقَالَ أَيْضًا^(٦): ((فَإِنْ غَابَ أَوْ مَاتَ فَقَدْ فَاتَ أَمْرُهُ، وَلَا يُدْرِكُ إِلَّا بِكَثْرَةِ الْحَسَنَاتِ؛ لَتُؤَخَّذَ عَوْضًا فِي الْقِيَامَةِ، وَيَجِبُ أَنْ يُفَصَّلَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّفْصِيلُ مُضِرًّا لَهُ - كَذِكْرِهِ غُيُوبًا يُخْفِيهَا - فَإِنَّهُ يَسْتَحِلُّ مِنْهَا مُبْهِمًا)) اهـ.

(١) أخرجه أحمد في "المسند" رقم (٢٧٥٣٦)، والترمذي في أبواب البر والصلة - باب ما جاء في الذب عن عرض المسلم (رقم ١٩٣١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظ أحمد: ((مَنْ رَدَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَرُدَّ عَنْهُ نَارَ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))، وقال الترمذي: ((حديث حسن)).

(٢) في "الأصل": ((بما))، وهي عبارة "تبيين الحارم".

(٣) انظر "تبيين الحارم": باب في ترك التوبة - فصل في حقيقة التوبة ق ٢١٧/أ بتصرف.

(٤) في "ب" و"م": ((أ)).

(٥) "إحياء علوم الدين": ربع للمهلكات - كتاب آفات اللسان - الآفة الخامسة عشرة: الغيبة - بيان كفارة الغيبة ٢٢٤/٣ - ٢٢٥ بتصرف.

(٦) "إحياء علوم الدين": ربع للمنجات - كتاب التوبة - الركن الثالث في تمام التوبة وشروطها ودوامها إلى آخر العمر ٥٦/٤ - ٥٦ بتصرف.

(وصلة الرّحم واجبة.....)

و^(١) قال "منلا عليّ القاري" في "شرح المشكاة"^(٢): ((وهل يكفيه أن يقول: اغتبتك، فاجعني في حلّ، أم لا بُدَّ أن يُبيّن ما اغتاب؟ قال بعض^(٣) علمائنا في الغيبة: لا يُعلمُ بها، بل يستغفر الله له ٢٦٣/٥ إن عليم أن إعلامه يُغيّر فتنه، ويدلّ عليه: أن الإبراء عن الحقوق المجهولة جائز عندنا، والمستحب لصاحب الغيبة أن يُبرئها عنها.

وفي "القنية"^(٤): تصافح الخصمين لأجل العذر استحلال. قال "النووي"^(٥): ورأيت في "فتاوى الحنّاطي"^(٦): أنه يكفي الندم والاستغفار في الغيبة وإن بلغت المغتاب، ولا اعتبار بتحليل الورثة)).

[مطلب: أحكام صلة الرّحم]

[٣٣٤٢٣] (قوله: وصلة الرّحم واجبة) نقل "القرطبي" في "تفسيره"^(٧): ((اتفاق الأمة على وجوب صلتها، وحرمة قطعها؛ للأدلة القطعية من الكتاب والسنة على ذلك)).

قال في "تبيين المحارم"^(٨): ((واختلفوا في الرّحم التي يجب صلتها، قال قوم: هي [٤/١٥٦أ] قرابة كلّ ذي رّحم محرّم، وقال آخرون: كلّ قريب، محرماً كان أو غيره)) اهـ، والثاني ظاهر إطلاق "المتن"، قال "النووي" في "شرح مسلم"^(٩): ((وهو الصّواب))، واستدلّ عليه

(١) الواو ليست في "ك".

(٢) "مرقاة المفاتيح": كتاب الآداب - باب حفظ اللسان والغيبة والشتم ٣٠٥٧/٧.

(٣) ((بعض)) ساقطة من "ك".

(٤) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب في الاستحلال ورد المظالم إلخ ٧٦/أ نقلاً عن "قع"، أي: القاضي عبد الجبار.

(٥) "روضة الطالبين وعمدة المفتين": كتاب الشهادات - فصل في التوبة ٢٤٧/١١ باختصار.

(٦) في النسخ جميعها: ((الطحاي))، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه من "روضة الطالبين"، وهي فتاوى أبي عبد الله

الحسين بن محمد الحنّاطي الطبري الشافعي (ت بعد ٤٠٠هـ). ("تهذيب الأسماء واللغات" ٢٥٤/٢).

(٧) "تفسير القرطبي": تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢] ٢٧٤/١٦.

(٨) "تبيين المحارم": باب في قطع صلة الأرحام - فصل: واختلفوا في الرحم التي تجب صلتها ق ٢٠٩/أ.

(٩) "شرح النووي على مسلم" ١١٣/١٦ وعبارته: ((وقيل: هو عامٌّ في كلّ رحم من ذوي الأرحام في الميراث، يستوي

المحرم وغيره... وهذا القول الثاني هو الصواب))، فالنوّي رحمه الله قيد بـ: ((ذوي الأرحام في الميراث محرماً أو غيره))،

وليس في كلّ قريب، فليتنّب.

ولو) كانت (بسلامٍ وتحيّةٍ وهديةٍ) ومُعَاوَنَةٍ ومُجَالَسَةٍ ومُكَالَمَةٍ وتَلَطُّفٍ وإِحْسَانٍ،

بالأحاديث^(١). نعم، تتفاوت درجاتها، ففي الوالدين أشدُّ من المحارم، وفيهم أشدُّ من بقيّة الأرحام، وفي الأحاديث إشارةٌ إلى ذلك^(٢) كما بيّنه في "تبيين المحارم"^(٣).

[٣٣٤٢٤] (قوله: ولو كانت بسلامٍ إلخ) قال في "تبيين المحارم"^(٤): ((وإن كان غائباً يَصِلُهُم بالمكتوب إليهم، فإن قَدَرَ على المسير إليهم كان أفضل، وإن كان له والدان^(٥) لا يكفي المكتوب إن أرادا مجيئَهُ، وكذا إن احتاجا إلى خدمتِهِ، والأخ الكبير كالأب بعده، وكذا الجد وإن علا، والأخت الكبيرة والخالة كالأم في الصلّة، وقيل: العمُّ مثل الأب، وما عدا هؤلاء تكفي صلّتهم بالمكتوب أو الهدية)) اهـ، وتأمّله فيه^(٦).

ثمّ اعلم أنّه ليس المراد بصلّة الرّحم أن تَصِلَهُم إذا وصلوك؛ لأنّ هذا مكافأة، بل أن تَصِلَهُم وإن قطعوك، فقد روى "البخاري" وغيره: ((ليس الواصل بالمكافئ، ولكنّ الواصل الذي إذا قُطِعَتْ رَحْمَةُ وَصَلَهَا))^(٧).

(١) ذكر النووي في "شرحه على مسلم" هنا حديثين:

أولهما: ما أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصّحابة - باب وصية النبي ﷺ بأهل مصر رقم (٢٥٤٣) عن أبي ذر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يُسَمَّى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإنّ لهم دَمَةً ورحماً))، أو قال: ((دَمَةٌ وصهرًا)).

وثانيهما: ما أخرجه مسلم في كتاب البر والصلّة - باب صلة أصدقاء الأب والأم ونحوهما رقم (٢٥٥٢) عن ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعاً: ((إنّ من أبرّ البرِّ صلة الرَّجلِ أهلٍ وُدَّ أبيه)).

(٢) من ذلك ما أخرجه مسلم في كتاب البر والصلّة - باب برّ الوالدين وألّهما أحقُّ به رقم (٢٥٤٨)، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله من أحقُّ النَّاسِ بحسن الصّحبة؟ قال: أمُّك ثمّ أمُّك ثمّ أبوك، ثمّ أدناك أدناك)). وأخرج أبو داود في كتاب الأدب - باب في برّ الوالدين رقم (٥١٣٩)، والترمذي في أبواب البر والصلّة - باب ما جاء في برّ الوالدين رقم (١٨٩٧) عن بُهْز بن حكيم عن أبيه عن جدّه قال: قلت: يا رسول الله من أبرُّ؟ قال: أمُّك ثمّ أمُّك ثمّ أبوك، ثمّ الأقرب فالأقرب)).

(٣) "تبيين المحارم": باب: في قطع صلة الأرحام ق ٢٠٧/ب.

(٤) "تبيين المحارم": باب: في قطع صلة الأرحام - فصل: واختلفوا في الرحم التي تجب صلتها ق ٢٠٩/أ - ب باختصار.

(٥) في "ك" و"ت": ((ولدان))، وهو تحريف.

(٦) انظر "تبيين المحارم": باب: في قطع صلة الأرحام - فصل: واختلفوا في الرحم التي تجب صلتها ق ٢٠٩/ب.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الأدب - باب: ليس الواصل بالمكافئ رقم (٥٩٩١)، وأبو داود في كتاب الزكاة - باب في

صلة الرحم رقم (١٦٩٧)، والترمذي في أبواب البر والصلّة - باب ما جاء في صلة الرحم رقم (١٩٠٨).

وَيَزُورُهُمْ غَيْبًا^(١) لِيَزِيدَ حُبًّا^(٢)، بَلْ يَزُورُ أَقْرَبَاءَهُ كُلَّ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ، وَلَا يَزِدُّ حَاجَتَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَطِيعَةِ، فِي الْحَدِيثِ: ((إِنَّ اللَّهَ يَصِلُ مَنْ وَصَلَ رَحْمَهُ، وَيَقْطَعُ مَنْ قَطَعَها))^(٣)،

[٣٣٤٢٥] [قوله: وَيَزُورُهُمْ غَيْبًا] بِالْكَسْرِ: عَاقِبَةُ الشَّيْءِ، وَفِي الزَّيَارَةِ: أَنْ تَكُونَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ، وَمِنَ الْحَمَى: مَا تَأْخُذُ يَوْمًا وَتَدَعُ يَوْمًا، "قَامُوس"^(٤).
لَكِنْ فِي "شَرْحِ الشَّرْعَةِ"^(٥): ((هُوَ أَنْ تَزُورَ يَوْمًا وَتَدَعُ يَوْمًا، وَلَمَّا كَانَ فِيهِ نَوْعُ عُسْرِ عَدَلٍ إِلَى مَا هُوَ أَسْهَلُ مِنَ الْغَيْبِ، فَقَالَ: بَلْ يَزُورُ أَقْرَبَاءَهُ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ عَلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ))^(٦) اهـ.

(١) فِي هَامِش "و": ((أَي: قَلِيلًا)).

(٢) هَذِهِ إِشَارَةٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ لِحَدِيث: ((زُرْ غَيْبًا تَزِدُّ حُبًّا)).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي "مُسْنَدِهِ" رَقْم (٢٦٥٨)، وَابْنُ حِبَانَ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ" رَقْم (١٥٨٣٣)، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي "الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ" رَقْم (٥٦٤١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ رَوَيْتُهُ: ((لَيْسَ فِي: زُرْ غَيْبًا تَزِدُّ حُبًّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ صَحِيحٌ)) اهـ.

وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي "التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ" رَقْم (٣٩٠٠): ((وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ اعْتَنَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَقَائِقِ بِجَمْعِ طُرُقِهِ وَالكَلَامِ عَلَيْهِ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى طَرِيقٍ صَحِيحٍ كَمَا قَالَ ابْنُ حِبَانَ، بَلْ لَهُ أَصَانِيدٌ جَسَدًا عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَغَيْرِهِ)) اهـ، وَحَسَّنَ بَعْضُ طُرُقِهِ أَيْضًا الْهَيْثَمِيُّ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَاوِدِ" ١٧٥/٨.

(٣) أَوْرَدَ الْحَصَكْفِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَدِيثَ هُنَا بِمَعْنَاهُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ - بَابِ مَنْ وَصَلَ وَصَلَهُ اللَّهُ رَقْم (٥٩٨٧)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ - بَابِ صَلَاةِ الرَّحْمِ وَتَحْرِيمِ قَطِيعَتِهَا رَقْم (٢٥٥٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْهُمْ قَامَتْ الرَّحِمُ فَقَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَّا تَرْضِينَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكَ وَأَقْطَعُ مَنْ قَطَعَكَ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَذَلِكَ لَكَ)).

(٤) "الْقَامُوس": مَادَّةُ ((غَيْبٍ)) بِاخْتِصَارٍ.

(٥) "شَرْحُ شَرْعَةِ الْإِسْلَامِ": فَصْلٌ فِي حَقُوقِ ذَوِي الْأَرْحَامِ ص ٤٨٢ - بِاخْتِصَارٍ.

(٦) لَمْ نَجِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَلَعَلَّ قَصْدَ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهَا رَوَايَاتٌ فِي الْمَذْهَبِ، لَكِنْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ" رَقْم (٢٧٢٨٢) عَنْ أُمِّ وَرَقَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُهَا كُلَّ جُمُعَةٍ.

وفي الحديث: ((صَلَّةُ الرَّحْمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ))^(١)،

[٣٣٤٢٦] (قوله: تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ) وكذا في الرِّزْقِ، فقد أخرج "الشيخان": ((مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَيِّطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ - بَضْمٌ أَوَّلُهُ، وَتَشْدِيدٌ ثَلَاثُهُ الْمَهْمَلِ، وَبَاهْمَزٍ، أَيْ: يُؤَخَّرَ - لَهُ فِي أَثَرِهِ - أَيْ: أَجَلِهِ - فَلْيَصِلْ رَحْمَةً))^(٢). قال الفقيه "أبو الليث" في "تنبيه الغافلين"^(٣): ((اختلفوا في زيادة العمر، ف قيل: على ظاهره، وقيل: لا؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ الآية [الأعراف: ٣٤]، بل المعنى: يُكْتَبُ ثَوَابُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ. وقيل: إِنَّ الْأَشْيَاءَ قَدْ تُكْتَبُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مُعْلَقَةً، ك: إِنْ وَصَلَ فَلَانٌ رَحْمَةً فَعُمُرُهُ كَذَا، وَإِلَّا فَكَذَا، وَلَعَلَّ الدُّعَاءَ وَالصَّدَقَةَ وَصَلَةَ الرَّحْمِ مِنْ جُمْلَتِهَا))^(٤)، فلا يخالف الحديث الآية اهـ.

زاد في "شرح الشريعة"^(٥) عن "شرح المشارق": ((أَوْ يُقَالُ: الْمَرَادُ الْبَرَكَةُ))^(٦) فِي رِزْقِهِ، وَبِقَاءِ ذِكْرِ الْجَمِيلِ^(٧) بَعْدَهُ وَهُوَ كَالْحَيَاةِ، أَوْ يُقَالُ: صَدَرَ الْحَدِيثُ فِي مَعْرِضِ الْحَثِّ عَلَى صَلَّةِ الرَّحْمِ بِطَرِيقِ الْمِبَالِغَةِ، يَعْنِي: لَوْ كَانَ شَيْءٌ يُسَيِّطُ بِهِ الرِّزْقُ وَالْأَجَلُ لَكَانَ صَلَّةُ الرَّحْمِ)) اهـ.

وَالظَّاهِرُ الثَّلَاثُ؛ لِمَا فِي "التَّنْبِيهِ"^(٨) عَنْ "الصَّحَّاحِ بْنِ مُزَاهِمٍ"^(٩) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْنَحُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُتَيَّئُ﴾ [الرعد: ٣٩] قَالَ: ((إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصِلُ رَحْمَةً وَقَدْ بَقِيَ مِنْ عُمُرِهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَيَزِيدُ اللَّهُ تَعَالَى فِي عُمُرِهِ إِلَى ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَإِنَّ الرَّجُلَ يَقْطَعُ الرَّحْمَ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ عُمُرِهِ ثَلَاثُونَ سَنَةً، فَيُرَدُّ أَجَلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ))^(١٠).

(١) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" رقم (٨٠١٤) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: ((صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وصدقة السر تطفئ غضب الرب، وصللة الرحم تزيد في العمر))، وحسنه المنذري في "الترغيب والترهيب" رقم (١٣١٧)، والهيتمي في "مجمع الزوائد" رقم (٤٦٣٧)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" رقم (٦١٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب - باب مَنْ بَسَطَ لَهُ فِي الرِّزْقِ بَصْلَةَ الرَّحْمِ رقم (٥٩٨٦)، ومسلم في كتاب البر والصلة - باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها رقم (٢٥٥٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) "تنبيه الغافلين": باب صلة الرحم ص ٥٠ - بإيضاح من العلامة ابن عابدين رحمه الله.

(٤) في "ك": ((وجملتها)) بدل ((من جملتها)).

(٥) "شرح شريعة الإسلام": فصل في حقوق ذوي الأرحام ص ٤٨١ -.

(٦) في "الأصل": ((المراد في البركة))، وعبارة "شرح الشريعة": ((المراد منه البركة)).

(٧) في "ب": ((الجميل))، وهو خطأ طباعي.

(٨) "تنبيه الغافلين": باب صلة الرحم ص ٥٠ -.

(٩) تقدمت ترجمته: ٤٢١/٣.

(١٠) أخرجه مرفوعاً أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب الثواب كما في "كنز العمال" رقم (٨٦٩١)، والديلمي في "الفردوس" =

وتماؤه في "الدَّرر".

(وَيُسَلَّمُ) المسلم (على أهل الذِّمَّةِ) لو له حاجةٌ إليه،

[٣٣٤٢٧] (قوله: وتماؤه في "الدَّرر") قال فيها^(١): ((وتكون كلُّ قبيلةٍ وعشيرةٍ يداً واحدةً في التَّنَاصُرِ والتَّظَاهِرِ على كلِّ مَنْ سِوَاهِمَ في إظهارِ الحقِّ)) اهـ، وتماؤه أيضاً في "الشَّرْعَةِ"^(٢) و"تبيينِ المحارمِ"^(٣).

[٣٣٤٢٨] (قوله: وَيُسَلَّمُ المسلم على أهل الذِّمَّةِ إلخ) انظر: هل يجوزُ أَنْ يأتيَ بلفظِ الجمعِ لو كان الذِّمِّيُّ واحداً؟ والظَّاهِرُ: أَنَّهُ يأتي بلفظِ المفردِ أحداً ممَّا يأتي^(٤) في الرَّدِّ، تأمَّل. لكن في "الشَّرْعَةِ"^(٥): ((إذا سلَّم على أهل الذِّمَّةِ فليقل: السَّلَامُ على مَنْ اتَّبَعَ الهدى، وكذلك يَكْتُبُ في الكتابِ إليهم)) اهـ. وفي "التَّاتَرخَانِيَّةِ"^(٦): ((قال "محمَّد": إذا كَتَبْتَ إلى يهوديٍّ أو نصرانيٍّ في حاجةٍ فاكتب: السَّلَامُ على مَنْ اتَّبَعَ الهدى)) اهـ.

[٣٣٤٢٩] (قوله: لو له حاجةٌ إليه) أي: إلى الذِّمِّيِّ المفهوم من المَقَام. قال في "التَّاتَرخَانِيَّةِ"^(٧): ((لأنَّ النَّهْيَ عن السَّلَامِ لتوقيده، ولا توقيرِ إذا كان السَّلَامُ لحاجةٍ)).

= رقم (٧٥٩)، وإسناده ضعيفٌ جداً، أما روايته من كلام الضَّحَّاك بن مُزاحم فلم نجدْها، وإنَّما وجدنا عن الضَّحَّاك في تفسير الآية المذكورة ما أخرجه ابنُ جرير الطبري في "تفسيره" رقم (٢٠٤٨٦) عن الضَّحَّاك قال: ﴿يَسْأَلُ اللَّهَ مَا يَسْأَلُ﴾ يقول: أنسخ ما شئتُ وأصنع في الآجال ما شئتُ، إن شئتُ زدْتُ فيها وإن شئتُ نَقَصْتُ. وانظر "الدر المنثور" ٦٦٤/٤.

(١) "الدرر والغرر": كتاب الكراهية والاستحسان - فصل: من ملك أمة بشراء ونحوه ٣٢٣/١.

(٢) انظر "شرح شرعة الإسلام": فصل في حقوق ذوي الأرحام ص ٤٨٢ -.

(٣) انظر "تبيين المحارم": باب في قطع صلة الأرحام - فصل: واختلفوا في الرحم التي تجب صلتها ق ٢٠٩/ب.

(٤) ص ١٢٥ - "در".

(٥) انظر "شرح شرعة الإسلام": فصل في سنن المشي وآدابه ص ٣١١ - ٣١٢ -.

(٦) "التَّاتَرخَانِيَّة": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثامن في السلام والتشميت ٨٢/١٨ - ٨٣ رقم المسألة

(٢٨١٠٧).

(٧) "التَّاتَرخَانِيَّة": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثامن في السلام والتشميت ٨١/١٨ رقم المسألة (٢٨١٠٠).

وَالْأَكْرَهُ، هُوَ ^(١) الصَّحِيحُ، كَمَا كُرِّهَ لِلْمُسْلِمِ مَصَافَحَةُ الذَّمِّيِّ. كَذَا فِي ^(٢) نُسَخِ "الشَّرْحِ" ^(٣) وَأَكْثَرِ الْمَتُونِ بِلَفْظٍ: ((وَيُسَلِّمُ))، فَأَوَّلْتُهَا هَكَذَا، وَلَكِنَّ بَعْضَ نُسَخِ "الْمَتَنِ": ((وَلَا يُسَلِّمُ))، وَهُوَ الْأَحْسَنُ الْأَسْلَمُ، فَافْهَمْ.....

[٣٣٤٣٠] (قَوْلُهُ: هُوَ الصَّحِيحُ) مُقَابِلَةٌ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ بِلاَ تَفْصِيلٍ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْخَانِيَّةِ" ^(٤)

عَنْ بَعْضِ الْمَشَائِخِ.

[٣٣٤٣١] (قَوْلُهُ: كَمَا كُرِّهَ لِلْمُسْلِمِ مَصَافَحَةُ الذَّمِّيِّ) أَيِ بِلاَ حَاجَةٍ؛ لِمَا فِي "الْقَنِيَةِ" ^(٥):

((لَا بَأْسَ بِمَصَافَحَةِ الْمُسْلِمِ جَارُهُ النَّصْرَانِيَّ إِذَا رَجَعَ بَعْدَ الْعِيَةِ وَيَتَأَذَى بِتَرْكِ الْمَصَافَحَةِ)) اهـ، تَأْمَلْ. وَهَلْ يُشْمِتُهُ إِذَا عَطَسَ وَحَمِدَ؟ قَالَ "الْحَمَوِيُّ" ^(٦): ((الظَّاهِرُ لَا)) اهـ. لَكِنْ سَيَأْتِي ^(٧): أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: يَهْدِيكَ اللَّهُ.

[٣٣٤٣٢] (قَوْلُهُ: وَأَكْثَرِ الْمَتُونِ) بِالْجُرِّ عَطْفًا عَلَى "الشَّرْحِ"، أَيِ: وَنُسَخِ أَكْثَرِ الْمَتُونِ، أَيِ: الْمَتُونِ

الْمَجْرَدَةِ عَنْ "الشَّرْحِ"، وَجَمْعُهَا بِاعْتِبَارِ أَشْخَاصِهَا، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ مَتْنُ "التَّنْوِيرِ" لَا غَيْرُ.

[٣٣٤٣٣] (قَوْلُهُ: بِلَفْظٍ: وَيُسَلِّمُ) وَهُوَ كَذَلِكَ بِخَطِّ "المُصَنِّفِ" مَتْنًا وَشَرْحًا، "رَمَلِي" ^(٨).

[٣٣٤٣٤] (قَوْلُهُ: فَأَوَّلْتُهَا هَكَذَا) أَيِ: بِالتَّقْيِيدِ ^(٩) بِالْحَاجَةِ؛ لِيَكُونَ "الْمَتْنُ" مَا شِئْنَا عَلَى الصَّحِيحِ.

[٣٣٤٣٥] (قَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَحْسَنُ) لِأَنَّ الْحُكْمَ الْأَصْلِيَّ الْمَنْعُ، وَالْجَوَازَ لِحَاجَةِ عَارِضٍ.

[٤/١٥٦ب] وَقَوْلُهُ: ((الْأَسْلَمُ)) لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ مُطْلَقًا لَا يَقَعُ فِي مُحْذُورٍ، بِخِلَافِ

(١) فِي "و": ((وَهُوَ)).

(٢) ((فِي)) لَيْسَتْ فِي "د".

(٣) فِي "ط" وَ"ب": ((الْشَارِحُ)).

(٤) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ: مَا يَكْرَهُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ وَالزَّيْنَةِ إلخ - فَصْلُ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّسْلِيمِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إلخ ٤٢٣/٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٥) "الْقَنِيَّة": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْكَرَاهِيَةِ - بَابُ فِي السَّلَامِ وَالْمَصَافَحَةِ وَالْقَبْلَةِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ق ٧٣/أ.

(٦) "غَمَزَ عَيُونَ الْبَصَائِرِ": الْفَنُّ الثَّلَاثُ: الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - أَحْكَامُ الذَّمِّيِّ ٤٠٠/٣.

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٣٤٥٨] قَوْلُهُ: ((وَرُدُّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ عَلَى الْفُورِ)).

(٨) "لَوَائِحُ الْأَنْوَارِ عَلَى مَنْحِ الْغَفَارِ": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ق ١٦٩/أ.

(٩) فِي "ب": ((بِالتَّقْيِيدِ))، بَيَّاءُ وَاحِدَةٌ.

وفي "شرح البخاري" لـ "العيني"^(١) في حديث: أيُّ الإسلام خير؟ قال: ((تُطْعِمَ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ))^(٢)، قال: ((وهذا التَّعْمِيمُ مخصوصٌ بالمسلمين، فلا يُسَلِّمُ^(٣) ابتداءً على كافرٍ؛ لحديث^(٤): ((لا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضِيقِهِ))، رواه "البخاري".....

ما إذا سلَّم^(٥) مُطلقاً، تأمَّل.

[٣٣٤٣٦] (قوله: أيُّ الإسلام خير؟) أي: حَصَالِ الإسلام، "ط"^(٦).

[٣٣٤٣٧] (قوله: تُطْعِمُ) بتأويل: أَنْ تُطْعِمَ. ويأتي فيه الأوجه التي ذكرها النَحْوِيُّونَ^(٧) في: تَسْمَعُ بالمُعَيَّدِيٍّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.

[٣٣٤٣٨] (قوله: وَتَقْرَأُ) مِنَ الْقِرَاءَةِ^(٨) لَا مِنَ الْإِقْرَاءِ، "ط"^(٩).

[٣٣٤٣٩] (قوله: لحديث: لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ^(١٠)) يُوْجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ^(١١) زِيَادَةُ: ((إِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضِيقِهِ))، رواه "البخاري".

(١) "عمدة القاري": كتاب الإيمان - باب إطعام الطعام من الإسلام. ١٣٨/١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان - باب إطعام الطعام من الإسلام رقم (١٢)، ومسلم في كتاب الإيمان - باب بيان تفضل الإسلام وأيُّ أموره أفضل رقم (٣٩) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً.

(٣) في "د": ((نسلم)).

(٤) في "و": ((لقوله عليه الصلاة والسلام)) بدل ((لحديث)).

(٥) في "ك" و"ت" و"ب": ((أسلم))، وهو تحريف.

(٦) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٦/٤.

(٧) انظر "معني اللبيب" الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعَرَّبِ من جهتها. حذف "أن" الناصبة. ص ٨٣٩..

(٨) في "ب" و"م": ((القرآن))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"ت" موافق لعبارة "ط".

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٦/٤.

(١٠) أخرجه بهذا اللفظ مسلمٌ في كتاب السلام - باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسَّلام رقم (٢١٦٧) من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وأما عزُّ الحديثِ إلى البخاريِّ فلم يخرِّجه البخاريُّ في "صحيحه"، وإنما أخرجه بنحوه في كتاب "الأدب

المفرد" - باب: لا يبدأ أهل الذمة بالسَّلام رقم (١١٠٣)، وباب: يُضْطَرُّ أَهْلُ الْكِتَابِ فِي الطَّرِيقِ إِلَى أَضِيقِهَا رقم (١١١١).

(١١) وهذه الزيادة مثبتة في نسخ "الدر" التي بين أيدينا.

وكذا يُخَصُّ منه الفاسقُ بدليلٍ آخرَ، وأما مَنْ شَكَّ فيه فالأصلُ فيه البقاءُ على العمومِ حتَّى يَتَبَيَّنَ الخُصوصُ، ويُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ الحديثَ المذكورَ كان في ابتداءِ الإسلامِ؛ لمصلحةِ التَّأليفِ، ثُمَّ وَرَدَ النَّهْيُ)) انتهى، فليُحَفَظْ.

ولو سَلِمَ يهوديٌّ أو نصرانيٌّ أو مجوسيٌّ على مُسْلِمٍ فلا بأسَ بالرَّدِّ

[٣٣٤٤٠] (قوله: وكذا يُخَصُّ منه الفاسقُ) أي: لو ^(١) مُعْلِنًا، وإلا فلا يُكْرَهُ كما سيذكرُه ^(٢).

[٣٣٤٤١] (قوله: وأما مَنْ شَكَّ ^(٣) فيه) أي: هل هو مُسْلِمٌ أو غيره؟ وأما الشكُّ بينَ كونه فاسقاً أو صالحاً فلا اعتبارَ له، بل يَظُنُّ بالمسلمين خيراً، "ط" ^(٤).

[٣٣٤٤٢] (قوله: على العموم) أي: المأخوذُ من قولِهِ ﷺ: «على مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ» ^(٥)، "ط" ^(٦).

[٣٣٤٤٣] (قوله: إنَّ الحديثَ) أي: الأوَّلَ ^(٧) المفيدَ عُمومُهُ شُمُولَ الدِّمِيِّ.

[٣٣٤٤٤] (قوله: لمصلحةِ التَّأليفِ) أي: تأليفِ قُلُوبِ النَّاسِ، واستمالتِهِم بِاللِّسَانِ والإحسانِ إلى الدُّخُولِ في الإسلامِ.

[٣٣٤٤٥] (قوله: ثُمَّ وَرَدَ النَّهْيُ) أي: في الحديثِ الثَّانِي ^(٨) لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الإسلامَ.

[٣٣٤٤٦] (قوله: فلا بأسَ بالرَّدِّ) المُتبادِرُ منه: أنَّ الأوَّلَى عَدَمُهُ، "ط" ^(٩). لكن في "التَّارِخِيَّةِ" ^(١٠):

(١) في "ك": ((ولو))، و((لو)) ليست في "ط"، والمقصود: لو كان مُعْلِنًا بِفِسْقِهِ.

(٢) ص ١٣١ -.

(٣) في "الأصل" و"ك" و"ط": ((تَشَكُّكٌ))، وما أثبتناه من "ب" و"م" موافقٌ لنسخ "الدر". وعبارة "العيني": ((يَشَكُّ)).

(٤) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٦/٤.

(٥) تقدَّم تخرجه في الصفحة السابقة.

(٦) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٦/٤.

(٧) وهو قوله ﷺ: ((وتقرأ السلام على مَنْ عرفتَ وَمَنْ لَمْ تعرفْ)).

(٨) وهو قوله ﷺ: ((لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسلام...)).

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٦/٤.

(١٠) "التَّارِخِيَّةِ": كتاب الاستحسان والكرهية - الفصل الثامن في السلام والتشميت ٨١/١٨ رقم المسألة (٢٨١٠٠)،

بتصرف نقلاً عن الفقيه.

(و) لكنْ (لا يَزِيدُ على قولِهِ: وعليكَ) كما في "الخانيّة" ^(١).
 (و^(٢)) لو سلّم على الذمّيّ تبجيلاً يُكفّرُ؛ لأنّ تبجيلَ الكافرِ كفرٌ. ولو قال لجوسيّ:
 يا أستاذُ تبجيلاً كُفّرَ كما في "الأشباه" ^(٣). وفيها ^(٤): ((لو قال لذمّيّ: أطال الله بقاءك ^(٥) ...

((وإذا سلّم أهلُ الذمّةِ ينبغي أن يُردّ عليهم الجوابُ))، وبه نأخذُ.
 [٣٣٤:٤٧] (قوله: ولكنْ لا يَزِيدُ على قولِهِ: وعليكَ) لأنّه قد يقولُ: السّامُ عليكم، أي: الموتُ،
 كما قال بعضُ اليهودِ للنبيّ ﷺ، فقال له: ((وعليك)) ^(٦)، فردّ دُعاءهُ عليه.
 وفي "التّاريخانيّة" ^(٧): ((قال "محمّد": يقولُ المسلمُ: وعليكَ، ينوي بذلك السّلامَ؛ لحديثٍ
 مرفوعٍ إلى رسول الله ﷺ أنّه قال: ((إذا سلّموا عليكم فردّوا عليهم)) ^(٨))).
 [٣٣٤:٤٨] (قوله: تبجيلاً) قال في "المنح" ^(٩): ((قيدَ به لأنّه لو لم يَكُنْ كذلك - بل كان لغرضٍ
 من الأغراضِ الصّحيحة - فلا بأسَ به، ولا كفرٌ)).

(١) "الخانيّة": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ - فصل في التسليم والتسليم والصلاة
 على النبي ﷺ إلخ ٤٢٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ((الواو)) ليست في "ط".

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب السير ص ٢١٩ ..

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة الثانية: الأمور بمقاصدها ص ٢٣ - بتصرف.

(٥) في "ط": ((بقاءك)).

(٦) أخرج البخاري في كتاب الأدب - باب الرّفق في الأمر كلّهُ رقم (٦٠٢٤)، ومسلم في كتاب السلام - باب النهي عن ابتداء
 أهل الكتاب بالسلام وكيف يرُدُّ عليهم رقم (٢١٦٥)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رُفُطٌ من اليهود على رسول
 الله ﷺ فقالوا: السّام عليكم، قالت عائشة: ففهمتها، فقلتُ: وعليكم السّام واللعنة، قالت: فقال رسول الله ﷺ: ((مهلاً يا
 عائشة، إنّ الله يحبُّ الرّفق في الأمر كلّهُ)) فقلتُ: يا رسول الله أُولم تسمع ما قالوا؟ قال ﷺ: ((قد قلتُ: وعليكم)).

(٧) "التّاريخانيّة": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثامن في السلام والتّشميم ٨١/١٨ رقم المسألة (٢٨١٠١) نقلاً عن "الخانيّة".

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان - باب: كيف يرُدُّ على أهل الذمّة السلام رقم (٦٢٥٨)، ومسلم في كتاب
 السلام - باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرُدُّ عليهم رقم (٢١٦٣) عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ:
 ((إذا سلّم عليكم أهلُ الكتاب فقولوا: وعليكم)).

(٩) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب في الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٩ أ.

إِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ لَعَلَّهُ يُسَلِّمُ أَوْ يُؤَدِّي الْجَزِيَّةَ ذَلِيلًا فَلَا^(١) بَأْسَ بِهِ)).

((ولا يجب ردُّ سلام السائلِ)) لأنَّه ليس للتَّحِيَّةِ، ولا مَنْ يُسَلِّمُ وقتَ الخُطْبَةِ، "خَانِيَّة"^(٢). وفيها^(٣): ((وَإِذَا أَتَى دَارَ إِنْسَانٍ يَجِبُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ قَبْلَ السَّلَامِ، ثُمَّ إِذَا دَخَلَ يُسَلِّمُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ. وَلَوْ فِي فُضَاءٍ يُسَلِّمُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ. وَلَوْ قَالَ:))

[٣٣٤٤٩] (قوله: إِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ) وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا يُكْرَهُ كَمَا فِي "الْمَحِيطِ"^(٤). وَذَكَرَ "الْبِيرِي"^(٥) أَخَذًا مِنْ نَظَائِرِهَا: ((أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ))، وَلَيْسَ بَعْدَ النَّصِّ إِلَّا الرَّجُوعُ إِلَيْهِ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الدَّمِيَّ لَيْسَ بِقَبِيدٍ، "ط"^(٥).

[آداب الاستئذان في دخول البيوت]

[٣٣٤٥٠] (قوله: وَإِذَا أَتَى دَارَ إِنْسَانٍ إِنْج) فِي "فُصُولِ الْعَلَامِيِّ"^(٦): ((وَإِنْ دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ يُسَلِّمُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ.

وَإِنْ أَتَى دَارَ غَيْرِهِ يَسْتَأْذِنُ لِلدُّخُولِ ثَلَاثًا، يَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ، أَيْدْخُلْ فَلَان؟ وَيَمْكُثُ بَعْدَ كُلِّ مَرَّةٍ مَقْدَارَ مَا يَفْرُغُ الْأَكْلُ وَالْمَتَوَضُّعُ وَالْمُصَلِّي بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَإِذَا أُذِنَ لَهُ دَخَلَ، وَإِلَّا رَجَعَ سَلَامًا عَنِ الْحَقْدِ وَالْعِدَاوَةِ.

وَلَا يَجِبُ الاسْتِئْذَانُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْبَيْتِ. فَإِذَا نُودِيَ مِنَ الْبَيْتِ: مَنْ عَلَى الْبَابِ؟ لَا يَقُولُ: أَنَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِجَوَابٍ، بَلْ يَقُولُ: أَيْدْخُلْ فَلَان؟ فَإِنْ قِيلَ: لَا رَجَعَ سَلَامًا، وَإِذَا دَخَلَ بِالْإِذْنِ يُسَلِّمُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ إِنْ شَاءَ.

(١) فِي "د": ((لَا)) دُونَ فَاءٍ.

(٢) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ: مَا يَكْرَهُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ وَالزَّيْنَةِ إِنْج - فَصْلُ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّسْلِيمِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنْج ٤٢٣/٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْمَهْنَدِيَّة") بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْمَحِيطُ الْبِرْهَانِي": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالْإِسْتِحْسَانِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ عَشَرَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْأَحْكَامِ الَّتِي تَعُودُ إِلَيْهِمْ ٧١/٨.

(٤) "عَمْدَةُ ذَوِي الْبَصَائِرِ": الْفَنُّ الْأَوَّلُ - الْقَوَاعِدُ الْكَلِيَّةُ - الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا ق ٧/ب بِتَصْرِفٍ.

(٥) "ط": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢٠٦/٤.

(٦) "فُصُولُ الْعَلَامِيِّ": الْفَصْلُ الْحَادِي عَشَرَ فِي حَمْدِ الْعَاطِسِ وَتَشْمِيَّتِهِ وَالسَّلَامِ وَرَدَّهُ إِنْج ق ٦٩/ب - ٧٠/أ بِتَصْرِفٍ.

وإن دخل بيتاً ليس فيه أحدٌ يقول: السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحين، فإنَّ الملائكة^(١) تَرُدُّ عليه السَّلامَ. فإن لَقِيَهُ خارج الدَّارِ يُسَلِّمُ أَوَّلًا ثُمَّ يَتَكَلَّمُ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «(السَّلامُ قَبْلَ الكلامِ)»^(٢)، فإن تَكَلَّمَ قَبْلَ السَّلامِ فلا تُجِيبُهُ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «(مَنْ تَكَلَّمَ قَبْلَ السَّلامِ فلا تُجِيبُوهُ)»^(٣).

وَيُسَلِّمُ على القومِ حينَ يَدْخُلُ عليهم وحينَ يُفَارِقُهُمْ^(٤)، فَمَنْ فَعَلَ ذلكَ شارَكَهُمْ في كُلِّ خيرٍ عَمِلُوهُ بعدهُ. وإن لَقِيَهُمْ وفارَقَهُمْ في اليومِ مراراً، وحالتَ بَيْنَهُمْ وبينَهُ شجرةٌ أو جدارٌ جَدَّدَ السَّلامَ؛ لأنَّ ذلكَ يُوجِبُ الرَّحْمَةَ، وينوي بالسَّلامِ تجديدَ عهدِ الإسلامِ: أن لا يَنَالَ المؤمنُ بأذاهُ في عَرَضِهِ وماله، فإذا سَلَّمَ على المؤمنِ حَرَّمَ عليه تناولَ عَرَضِهِ وماله.

(١) الأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَكََةً طَيِّبَةً﴾ وأخرج البخاري في "الأدب المفرد": باب إذا دخل بيتاً غير مسكون، رقم (١٠٥٥) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: ((إذا دخل البيت غير المسكون فليقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)). وأما ردُّ الملائكة فورد فيه أثر مرسل، أخرجه ابن أبي حاتم في "نفسه" رقم (١٤٩٠٢) عن قتادة قال: ((إذا دخلت بيتاً لا أحد فيه فقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)). فإن كان يؤمر بذلك، وخذنا أنَّ الملائكة تَرُدُّ عليه. (٢) أخرجه الترمذي في أبواب الاستئذان - باب ما جاء في السلام قبل الكلام رقم (٢٦٩٩) من طريق عُثْبَةَ بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر ؓ مرفوعاً، قال الترمذي: ((هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، سمعت محمدًا - يعني: البخاري - يقول: عنبة بن عبد الرحمن ضعيف في الحديث ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث)) اهـ. وقال الإمام النووي في "الأذكار" ص ٢٥٠-: ((فصل: السُّنَّةُ أنَّ المسلمَ يبدأ بالسَّلامِ قبلَ كُلِّ كلامٍ، والأحاديث الصَّحيحة وعمل سلف الأئمة وخلفها على وفق ذلك مشهورة، فهذا هو المعتمد في دليل الفصل. وأما حديث: «(السَّلام قبل الكلام)» فهو حديثٌ ضعيفٌ، قال الترمذي: هذا حديثٌ منكرٌ)) اهـ.

(٣) أخرجه الحكيم الترمذي في "نوادير الأصول"، الأصل ١٤٨، رقم (٨٢٧)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" رقم (٢١٤)، وابن عدي في "الكامل" ٥٠٩/٦، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" ١٩٩/٨ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: ((من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه)). قال العراقي في "تخريج الإحياء": ((سندُهُ فيه لُزْنٌ)). (٤) أخرج الترمذي في أبواب الاستئذان - باب ما جاء في التسليم عند القيام وعند القعود، رقم (٢٧٠٦) عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا انتهى أحدكم إلى مجلس فليسلم، فإن بدا له أن يجلس فليجلس، ثم إذا قام فليسلم؛ فليست الأولى بأحق من الآخرة))، وحسنه الترمذي.

وأما ما ذكره ابنُ عابدين رحمه الله من أنَّ مَنْ فعل ذلك يشاركهم في كُلِّ خيرٍ عملوه فلم نقف في ذلك على أثر.

السَّلَامُ عَلَيْكَ^(١) يا زيدٌ لم يَسْقُطْ بَرْدٌ غَيْرِهِ. ولو قال: يا فلانُ، أو أشار لمَعَيْنٍ سَقَطَ. وشُرِطَ في الرَّدِّ وجوابِ العُطاسِ إسماعُلهُ،
.....

وإنْ دَخَلَ مسجداً وبعضُ القومِ في الصَّلَاةِ، وبعضُهم لم يكونوا فيها يُسَلِّمُ، وإنْ لم يُسَلِّمَ لم^(٢) يَكُنْ تاركاً للِسُنَّةِ)) اهـ.

[٣٣٤٥١] (قوله: ولو قال: يا فلانُ) أي: بهذا اللَّفْظِ، ولكنْ نَصَّ عبارة "الخاتمة"^(٣): ((رجُلٌ كان جالساً في قوم، فسَلَّمَ عليه رجُلٌ فقال: السَّلَامُ عَلَيْكَ يا فلانُ، فَرَدَّ عليه السَّلَامُ بعضُ القومِ سَقَطَ السَّلَامُ عَمَّنْ سَلَّمَ عليه. و^(٤) قيل: إنْ سَمَّى رجُلًا فقال: السَّلَامُ عَلَيْكَ يا زيدُ، فَرَدَّ عليه عمرو لا يَسْقُطُ رُدُّ السَّلَامِ عن زيدٍ. وإنْ لم يُسَمَّ وقال: السَّلَامُ عَلَيْكَ، وأشار إلى رجُلٍ، فَرَدَّ غَيْرُهُ سَقَطَ السَّلَامُ عن المشارِ إليه)) اهـ. وحَزَمَ في "الخلاصة"^(٥) وغيرها بهذا التَّفْصِيلِ.

[٣٣٤٥٢] (قوله: سَقَطَ) لأنَّ قَصْدَهُ التَّسْلِيمَ على الكلِّ، ويجوزُ أَنْ يُشَارَ لِلْجَمَاعَةِ بِخُطَابِ الواحدِ، "هندية"^(٦). وفي "تبيين المحارم"^(٧): ((ولو سَلَّمَ على جماعةٍ ورَدَّ غَيْرُهُمْ لم يَسْقُطِ الرَّدُّ عنهم)) اهـ "ط"^(٨).

[٣٣٤٥٣] (قوله: وشُرِطَ في الرَّدِّ إلخ) أي: كما لا يجبُ الرَّدُّ إلَّا باستماعِهِ، [٤/١٥٧/١] "تاترخانية"^(٩).

(١) في "د": ((عليكم))، وهو تحريف، لأنَّ المسألة في السلام على رجلٍ بعينه بالإفراد.

(٢) ((لم)) ساقطة من "ك".

(٣) "الخاتمة": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ - فصل في التسبيح والتسليم والصلاة على النبي ﷺ إلخ ٤٢٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) الواو ليست في "الأصل" و"ك" و"ب" و"م"، وإثباتها من "أ" هو الموافق لعبارة "الخاتمة".

(٥) "الخلاصة": كتاب الكراهية - الفصل الثاني في العبادات ق ٣٠٩/١ - ب.

(٦) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب السابع في السلام وتشميت العاطس ٣٢٥/٥.

(٧) "تبيين المحارم": باب في المأمورات - فصل في الجهاد ق ٢٥٢/١.

(٨) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٧/٤.

(٩) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثامن في السلام وتشميت ٧٩/١٨ رقم المسألة (٢٨٠٩٥) بتصرف نقلاً عن "م"، أي: "المحيط البرهاني".

فلو أصمَّ يُريهِ تحريك شفتيه)) انتهى.

قلت: وفي "المبتغى": ((وَيَسْقُطُ عَنْ الْبَاقِينَ بَرْدٌ صَبِيٍّ يَعْقِلُ؛ لَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ إِقَامَةِ الْفَرْضِ فِي الْجُمْلَةِ، بِدَلِيلِ حِلِّ ذَيْحَتِهِ، وَقِيلَ: لَا)). وفي "المجتبى"^(١): ((وَيَسْقُطُ بَرْدُ الْعَجُوزِ. وَفِي رَدِّ الشَّائِئَةِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ قَوْلَانِ، وَظَاهِرُ "التَّاجِيَّةِ"^(٢): تَرْجِيحُ عَدَمِ السَّقُوطِ. وَيُسَلَّمُ عَلَى الْوَاحِدِ بِلَفْظِ الْجَمَاعَةِ^(٣)، وَكَذَا الرَّدُّ.....

مطلب في السَّلام ورَدُّه وتشميتِ العاطس وحملِه^(٤)

[٣٣٤٥٤] (قوله: فلو أصمَّ يُريهِ تحريك شفتيه) قال في "شرح الشَّرعِ"^(٥): ((واعلم أنَّهم قالوا: إِنَّ السَّلامَ سَنَةٌ، وَإِسْمَاعَةُ^(٦) مُسْتَحَبٌّ، وَجَوَابُهُ - أَي: رَدُّهُ - فَرْضٌ كَفَايَةٌ، وَإِسْمَاعُ رَدِّهِ وَاجِبٌ بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يُسَمِعْهُ لَا يَسْقُطُ هَذَا الْفَرْضُ عَنِ السَّامِعِ، حَتَّى قِيلَ: لَوْ كَانَ الْمُسَلَّمُ أَصَمَّ يَجِبُ عَلَى الرَّادِّ أَنْ يُحَرِّكَ شَفْتَيْهِ وَيُريَهُ، بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَصَمَّ لَسَمِعَهُ)) اهـ.

[٣٣٤٥٥] (قوله: بدليل حِلِّ ذَيْحَتِهِ) أَي: مَعَ أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِيهَا فَرْضٌ وَقَدْ أَجْزَأَتْ مِنْهُ. وَاخْتَلَفَ فِي التَّسْلِيمِ عَلَى الصَّبِيَّانِ، فَقِيلَ: لَا يُسَلَّمُ، وَقِيلَ: التَّسْلِيمُ أَفْضَلُ، قَالَ "الفقيه"^(٧): وَبِهِ نَأْخُذُ^(٨)، "التَّارِخَانِيَّةُ"^(٩). وَأَمَّا السَّلامُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَتَشْمِيَّتُهَا فَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ^(١٠) فِي فَصْلِ النَّظَرِ وَالْمَسِّ.

[٣٣٤٥٦] (قوله: بلفظ الجماعة) لِأَنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ حَافِظَيْنِ كَرَامًا كَاتِبَيْنِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ

(١) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في السلام ق ٣٣٨/أ - ب بتصرف نقلاً عن "شح"، أَي: شمس الأئمة الحلواني.

(٢) تقدمت ترجمتها ٢٣٧/٥.

(٣) في "و": ((الجمع)).

(٤) هذا المطلب من "الأصل" و"ك" و"ت".

(٥) "شرح شريعة الإسلام": فصل في سنن المشي وآدابه ص ٣١٠ -.

(٦) في "الأصل" و"ت": ((واستماعه))، وما أثبتناه من "ك" و"ب" و"م" موافق لعبارة "شرح الشريعة".

(٧) أبو الليث السمرقندي، انظر "بستان العارفين": الباب الرابع والثلاثون في التسليم على الصبيان ص ٢٤ -.

(٨) لما رواه البخاري في كتاب الاستئذان - باب التسليم على الصبيان، رقم (٦٢٤٧)، ومسلم في كتاب السلام - باب استحباب

السلام على الصبيان، رقم (٢١٦٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه مرَّ على صبيان فسَلَّم عليهم، وقال: ((كان النبي ﷺ يفعلُه)).

(٩) "التارخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثامن في السلام والتشميت ٧٧/١٨ رقم المسألة (٢٨٠٩٩) بتصرف.

(١٠) المقولة [٣٣٠٣٠] قوله: ((ولا لا)).

ولا يَزِيدُ الرَّادُّ^(١) على: وبركاته. وردُّ السَّلام، وتشميتُ العاطسِ على الفورِ.

٢٦٥/٥ كأنَّه ثلاثة، "تاترخانية"^(٢).

[٣٣٤٥٧] (قوله): ولا يَزِيدُ الرَّادُّ على: وبركاته قال في "التاترخانية"^(٣): ((والأفضلُ للمسلم أن يقول: السَّلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته، والمحيطُ كذلك يَزِدُّ، ولا ينبغي أن يُزَادَ^(٤) على البركاتِ شيءٌ اهـ. ويأتي بواوِ العطفِ في: وعليكم، وإن حَذَفَهَا أَجْزَأُهُ. ولو^(٥) قال المبتدئ: سلامٌ عليكم، أو السَّلامُ^(٦) عليكم فللمحيط أن يقول في الصَّورتين: سلامٌ عليكم، أو السَّلامُ عليكم، ولكنَّ الألفَ واللَّامَ أولى)) اهـ.

مطلبٌ في تشميتِ العاطسِ^(٧)

[٣٣٤٥٨] (قوله): وردُّ السَّلام، وتشميتُ العاطسِ على الفورِ ظاهرُهُ: أنه إذا أَخَّرَهُ لغيرِ عذرٍ كَرِهَ تحريراً، ولا يَرْتَفِعُ الإثمُ بالرَّدِّ، بل بالتَّوْبَةِ، "ط"^(٨).

وفي "تبيين المحارم"^(٩): ((تشميتُ العاطسِ فرضٌ على الكفاية عندَ الأكثرين، وعندَ "الشَّافعي"^(١٠): سنَّةٌ^(١١)، وعندَ بعضِ الظَّاهريَّة: فرضٌ عَيْنٍ، قال النَّبِيُّ ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ،

(١) ((الراد)) ليست في "و".

(٢) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكرهية - الفصل الثامن في السلام والتشميت ٧٧/١٨ رقم المسألة (٢٨٠٨٧) نقلاً عن "فتاوى آهو".

(٣) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكرهية - الفصل الثامن في السلام والتشميت ٧٧/١٨ رقم المسألة (٢٨٠٨٦) و(٢٨٠٨٧) بتصرف. ونقل قوله: ((ويأتي بواوِ العطف في: وعليكم، وإن حَذَفَهَا أَجْزَأُهُ)) عن "البنیان"، ونقل ما بعده عن الفقيه أبي الليث رحمه الله.

(٤) في "م": ((يزاد)) بالراء المهمله، وهو خطأ طباعي.

(٥) في "ب" و"م": ((وإن))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"آ" موافق لعبارة "التاترخانية".

(٦) في "ك": ((والسلام)).

(٧) هذا المطلب من "الأصل" و"ك" و"آ".

(٨) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٧/٤.

(٩) "تبيين المحارم": باب في المأمورات - فصل في الجهاد ق ٢٥٢/ب - ٢٥٣/أ بتصرف.

(١٠) انظر "المهذب في فقه الإمام الشافعي" للشيرازي: كتاب الصلاة - باب هيئة الجمعة والتكبير ٢١٧/١.

(١١) ((سنَّة)) ساقطة من "ك".

ويكره التَّأَوُّبُ، فإذا عطسَ فحمدَ اللهَ فحقَّ على كلِّ مسلمٍ سَمِعَهُ أَنْ يُشَمِّتَهُ^(١)، رواه "البخاري".
 التَّشْمِيتُ - بالشَّيْنِ المعجمةِ أو بالسَّيْنِ المهملةِ -^(٢): هو الدُّعَاءُ بِالْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ. وَأَمَّا يَسْتَحِقُّ
 الْعَاطِسُ التَّشْمِيتَ إِذَا حَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحْمَدْ لَا يَسْتَحِقُّ الدُّعَاءَ؛ لِأَنَّ الْعُطَاسَ نِعْمَةٌ مِنْ
 اللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ لَمْ يَحْمَدْ بَعْدَ عُطَاسِهِ لَمْ يَشْكُرْ نِعْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُفْرَانُ النِّعْمَةِ لَا يَسْتَحِقُّ الدُّعَاءَ.
 وَالْمَأْمُورُ بِهِ بَعْدَ الْعُطَاسِ أَنْ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، أَوْ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَقِيلَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ
 عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي مَاذَا يَقُولُ الْمَشْمُتُ، فَقِيلَ: يَقُولُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَقِيلَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى،
 وَيَقُولُ لِلْمَشْمُتِ: يَهْدِيكَ اللَّهُ. وَإِنْ كَانَ الْعَاطِسُ كَافِرًا فَحَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ الْمَشْمُتُ: يَهْدِيكَ اللَّهُ.
 وَإِذَا تَكَرَّرَ الْعُطَاسُ قَالُوا: يُشَمِّتُهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْكُتُ، قَالَ "قَاضِي خَان"^(٣): فَإِنْ عَطَسَ أَكْثَرَ
 مِنْ ثَلَاثٍ يَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ مَرَّةٍ، وَمَنْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ يُشَمِّتُهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَحَسَنٌ أَيْضًا أَه.
 وَبِنَبْيِ أَنْ يَقُولَ الْعَاطِسُ لِلْمَشْمُتِ: غَفَرَ اللَّهُ لِي وَلَكُمْ، أَوْ يَقُولُ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ
 بِالْكُمْ، وَلَا يَقُولَ غَيْرَ ذَلِكَ. وَبِنَبْيِ لِلْعَاطِسِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّحْمِيدِ حَتَّى يَسْمَعَ مَنْ عِنْدَهُ فَيُشَمِّتَهُ،
 وَلَوْ شَمِّتَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ أَجْزَاءً عَنْهُمْ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقُولَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ^(٤). وَقِيلَ:
 إِذَا عَطَسَ رَجُلٌ وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ تَحْمِيدٌ يَقُولُ مَنْ حَضَرَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ حَمَدْتَ اللَّهُ تَعَالَى. وَإِذَا
 عَطَسَ مِنْ وَرَاءِ الْجِدَارِ فَحَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ التَّشْمِيتُ)) أَه.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب - باب ما يستحبُّ من العطاس وما يكره من التأوُّب رقم (٦٢٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) جاء في "لسان العرب" مادة ((شمت)): ((وتشمت العطاس الدعاء له، قال ابن سيده: شمت العطاس وسمت عليه: دعا له أن لا يكون في حال يشمت به فيها، والسين لغة عن يعقوب، وكل داغ لأحد بخير فهو مشمت له وسمت؛ بالشين والسين، والشين أعلى وأشفي في كلامهم)).

(٣) "الخانية": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ - فصل في التسييح والتسليم والصلاة على النبي ﷺ إلخ ٤٢٤/٣ باختصار وعبارته: ((ومن كان بحضرته إن شتمته في كل مرة فحسن، وإن لم يشتمه بعد الثلاث فحسن)) أَه. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) وهو قوله ﷺ: ((فحق على كل مسلم سَمِعَهُ أَنْ يُشَمِّتَهُ))، وقد سبق تحريجه في التعليق (١).

وفي "فصول العلامي"^(١): ((وُئِدَبَ لِلْسَامِعِ أَنْ يَسْبِقَ الْعَاطِسَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ؛ لِحَدِيثٍ: ((مَنْ سَبَقَ الْعَاطِسَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ أَمِنَ مِنَ الشَّوْصِ وَاللُّوْصِ وَالْعَلْوْصِ))^(٢)) اهـ. وهو بفتح أوّل الأوّلين، وكسر أوّل الثالِث المهمل، وفتح لامه المشدّدة، وسكون الواو، وآخِرُ الجميع صاّدٌ مهملةٌ.

وفي "الأوسط" لـ "الطبراني": عن عليّ رفعه: ((مَنْ غُطِسَ عِنْدَهُ فَسَبَقَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَشْتَكِ خَاصِرَتَهُ))^(٣). وأخرَجَ "ابنُ عساكر": ((مَنْ سَبَقَ الْعَاطِسَ بِالْحَمْدِ وَقَاهُ اللَّهُ وَجَعَ الْخَاصِرَةَ، وَلَمْ يَرِ فِيهِ مَكْرُوهاً حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا))^(٤). ونظّم بعضهم الحديث الأوّل فقال: [بسيط]

مَنْ يَتَدَيَّ^(٥) عَاطِساً بِالْحَمْدِ يَأْمُنُ [مِنْ]^(٦) شَوْصٍ وَلَوْصٍ وَعِلْوَصٍ كَذَا وَرَدَا

عَنَيْتُ بِالشَّوْصِ دَاءَ الرُّأْسِ ثُمَّ بِمَا يَلِيهِ دَا الْبَطْنِ وَالضَّرْسِ اتَّبَعَ رَشْدَا

وفي "المغرب"^(٧): ((الشَّوْصُ: وَجَعُ الضَّرْسِ. وَاللُّوْصُ: وَجَعُ الْأُذُنِ. وَالْعِلْوْصُ: اللَّوْى، وَهِيَ التُّخْمَةُ)) اهـ.

(١) "فصول العلامي": الفصل الحادي عشر في حمد العاطس وتشميتة والسلام ورده إلخ ق ٦٧/أ بتصرف يسير.
(٢) ذكره الديلمي في "الفردوس" رقم (٥٦٣٦) بغير سند، كما ذكره أصحاب كتب غريب الحديث كابن الأثير في "النهاية" ٥٠٩/٢، ولم نثر عليه مسنداً بهذا اللفظ.

(٣) أخرجه بنحوه الطبراني في "المعجم الأوسط" رقم (٧١٤١)، وفي كتاب الدعاء رقم (١٩٨٧) من حديث علي عليه السلام مرفوعاً بلفظ: ((مَنْ بَادَرَ الْعَاطِسَ بِالْحَمْدِ عَوِيَ مِنْ وَجَعِ الْخَاصِرَةِ وَلَمْ يَشْتَكِ ضَرْسَهُ أَبَدًا))، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٥٧/٨: ((وفيه الحارث الأعور، ضعّفه الجمهور ووُثِّقَ، وفيه مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُمْ))، وقال ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" ٦٠٠/١٠: ((وسنّده ضعيف)).
وروي موقوفاً من قول علي عليه السلام بمعناه، أخرجه البخاري في كتاب "الأدب المفرد": باب: مَنْ سَمِعَ الْعَطْسَةَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، رقم (٩٢٦)، عن علي عليه السلام قال: ((مَنْ قَالَ عِنْدَ عَطْسَةِ سَمْعِهَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا كَانَ لَمْ يَجِدْ وَجَعَ الضَّرْسِ وَلَا أَذِنَ أَبَدًا)). قال ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" ٦٠٠/١٠: ((هذا موقف رجاله ثقات)).

(٤) أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" ٣٨٦/٣٥ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وذكر السيوطي في "الجامع الكبير" رقم (٥١٠٦) أنَّ فِي إِسْنَادِهِ بَقِيَّةَ بَنِ الْوَلِيدِ، وَهُوَ مَدْلُوسٌ وَقَدْ عَنَعْنِ، فَالْحَدِيثُ عَلَى هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

(٥) فِي "ب": ((يَتَدَيَّ)) بِتَقْدِيمِ التَّاءِ عَلَى الْبَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي.

(٦) ((مِنْ)) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ جَمِيعُهَا، وَلَا بَدَّ مِنْهَا لاسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ وَالْكَلامِ.

(٧) "المغرب": مَادَّةُ ((شَوْص)).

ويجب ردُّ جوابٍ^(١) كتابِ التَّحِيَّةِ كردَّ السَّلامِ.....

قال في "الشَّرعِ"^(٢): ((وَيُنَكِّسُ رَأْسَهُ عِنْدَ الْعُطَاسِ، وَيُخَمِّرُ وَجْهَهُ، وَيَخْفِضُ مِنْ صَوْتِهِ؛ فَإِنَّ التَّصَرُّحَ بِالْعُطَاسِ مُحَقَّقٌ، وَفِي الْحَدِيثِ: «الْعُطْسَةُ عِنْدَ الْحَدِيثِ شَاهِدٌ عَدْلٍ»^(٣)، وَلَا يَقُولُ الْعَاطِسُ: أَبُ أَوْ أَشْهَبُ؛ فَإِنَّهُ اسْمٌ لِلشَّيْطَانِ))^(٤) اهـ.

[مطلب: يستحبُّ أن يردَّ على مبلغ السَّلام]

[٣٣٤٥٩] قوله: ويجب ردُّ جوابٍ [٤/١٥٧ق/ب] كتابِ التَّحِيَّةِ لِأَنَّ الْكِتَابَ مِنَ الْغَائِبِ بِمَنْزِلَةِ

الْخِطَابِ مِنَ الْحَاضِرِ، "مَجْتَبَى"^(٥). وَالتَّاسُ عَنْهُ غَافِلُونَ، "ط"^(٦).

أقول: الْمُتَبَادُرُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ رَدُّ سَلَامِ الْكِتَابِ، لَا رَدُّ الْكِتَابِ، لَكِنْ فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(٧) لـ "الشَّيْطَانِي": ((رَدُّ جَوَابِ الْكِتَابِ حَقٌّ كَرَدِّ السَّلامِ))^(٨)، قَالَ شَارِحُهُ "الْمُنَاوِي"^(٩):

(١) ((جواب)) ليست في "و".

(٢) انظر "شرح شرعة الإسلام": فصل في سنن الكلام وآدابه ص ٣٤٨..

(٣) أخرجه أبو يعلى في "مسنده" رقم (٦٣٥٢)، والطبراني في "المعجم الأوسط" رقم (٦٥٠٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" رقم (٨٩٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: ((مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ فَعُطِسَ عَنْهُ فَهُوَ حَقٌّ)).

قال أبو حاتم الرازي في "العلل" رقم (٢٥٥٢): ((هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ))، وَكَذَا حَكَمَ بَوَاضِعُهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي "الْمَوْضُوعَاتِ" ٧٧/٣، وَقَالَ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيُّ فِي "الْمَنَازِلِ الْمَنِيْفِ" رقم (٥٦): ((هَذَا وَإِنْ صَحَّحَ بَعْضُ النَّاسِ سَنَدَهُ فَالْحَقُّ يَشْهَدُ بِوَضْعِهِ؛ لِأَنَّا نَشَاهِدُ الْعُطَاسَ وَالْكَذْبَ يَعْمَلُ عَمَلَهُ، وَلَوْ عَطَسَ مِائَةُ أَلْفِ رَجُلٍ عِنْدَ حَدِيثٍ يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُحْكَمْ بِصَحَّتِهِ بِالْعُطَاسِ، وَلَوْ عَطَسُوا عِنْدَ شَهَادَةِ زَوْرٍ لَمْ تَصْدَقْ)) اهـ.

(٤) أخرج ابن أبي شيبَةَ رقم (٢٥٩٩٣) عن مجاهد رحمه الله قال: ((عَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَشْهَبُ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: أَشْهَبُ اسْمُ شَيْطَانٍ وَضَعَهُ إِبْلِيسُ بَيْنَ الْعُطْسَةِ وَالْحَمْدِ لِلَّهِ لِيُذَكَّرَ)).

(٥) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في السلام والردِّ ق ٣٣٨/ب نقلاً عن "ث"، ولم يتبيَّن لنا مَنْ هُوَ "ث".

(٦) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٧/٤.

(٧) "الجامع الصغير": الحديث (٦٨٦٦).

(٨) أخرجه ابن عدي في "الكمال" ١٦٦/٣، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" ٢٥٩/٢، وابن الجوزي في "الموضوعات" ٨٢/٣ من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً، وقال ابن عدي عقب روايته: ((هَذَا مِنْكَرٌ سَنَدُهُ، وَإِنَّمَا يَرَوِي هَذَا الْعَبَّاسُ بْنُ ذَرِيحٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَوْلَهُ))، وَقَالَ السَّخَاوِيُّ فِي "الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ" رقم (٢٢٩): ((وَلَا يُثَبِّتُ رَفْعَهُ، بَلِ الْمَحْفُوظُ وَقْفُهُ)).

وقد أخرجه موقوفاً ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْمَصْنَفِ" رقم (٢٦٣٦٩): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((إِنِّي لَأَرَى لْجَوَابِ الْكِتَابِ عَلَيَّ حَقًّا كَرَدِّ السَّلامِ)).

(٩) "فيض القدير": الحديث (٦٨٦٦)، ٣١/٤ باختصار.

ولو قال لآخر: أقرئ^(١) فلاناً السلام يجب عليه ذلك.

((أي: إذا كتب لك رجلٌ بالسلام في كتاب، ووصل إليك وجب عليك الردُّ باللفظ أو بالمراسلة، وبه صرح جمع شافعية^(٢)، وهو مذهب "ابن عباس"^(٣). وقال "النووي"^(٤): ولو أتاؤه شخصٌ بسلام من شخصٍ - أو^(٥): في ورقة - وجب الردُّ فوراً، ويستحبُّ أن يُردَّ على المبلِّغ كما أخرجهُ "النسائي"^(٦)، ويتأكَّد ردُّ الكتاب؛ فإن تركه ربَّما أورك الضَّعائن، ولهذا أنشد: [وافر]

إذا كتب^(٧) الخليل إلى الخليل^(٨) فحقُّ واجب ردُّ الجواب

إذا الإخوان فاتَّهُم التَّلاقي فما صلةٌ بأحسن من كتاب))

[مطلب: حكم ما إذا قال له: أقرئ فلاناً السلام]

[قوله: ٣٣٤٦٠] قوله: يجب عليه ذلك لأنه من إيصال الأمانة لمستحقها.

(١) في "ب": ((أقرأ)).

(٢) انظر "روضة الطالبين وعمدة المفتين": كتاب السير - فصل في السلام ٢٢٧/١٠، و"مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج": كتاب السير ١٤/٦.

(٣) رواه عنه ابن أبي شيبة كما سبقت الإشارة إليه في الصفحة السابقة التعليق (٨).

(٤) "شرح مسلم": كتاب السلام - باب: يسلم الراكب على الماشي والقليل على الكثير ١٤١/١٤ بتصرف.

(٥) في "ك" و"٣" و"ب" و"م": ((أي))، وما أثبتناه من "الأصل" موافق لعبارة المناوي والنووي رحمهما الله.

(٦) أخرج أحمد في "المسند" رقم (٢٣١٠٤)، وأبو داود في كتاب الأدب - باب: الرجل يقول: فلانٌ يقرئك السلام رقم

(٥٢٣١)، والنسائي في "السنن الكبرى": كتاب عمل اليوم والليلة - باب ما يقول إذا قيل له: إن فلاناً يقرأ عليك

السلام، رقم (١٠١٣٣) عن رجلٍ من بني نمير عن أبيه عن جدّه أنه أتى النبي ﷺ فقال: إن أبي يقرأ عليك السلام،

فقال ﷺ: ((عليك وعلى أبيك السلام)).

قال المنذري في "مختصر سنن أبي داود" ٩٤-٩٥/٨: ((وهذا الإسناد فيه مجاهيل)).

وأخرج أحمد في "المسند" رقم (٢٤٨٥٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: يا عائشة، هذا جبريل

عليه السلام، وهو يقرأ عليك السلام، فقلت: عليك وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ترى ما لا نرى يا رسول الله))،

وهو في الصحيحين دون قوله: ((عليك)).

(٧) ((إذا كتب)) ساقطة من "ب".

(٨) في "الأصل": ((خليل))، وهو الموافق لعبارة "فيض القدير".

وَيُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْفَاسِقِ لَوْ مُعْلِنًا، وَإِلَّا لَا،

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا إِذَا رَضِيَ بِتَحْمُلِهَا، تَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "شرح المُنَاوِي" ^(١) عَنْ "ابن حجر" ^(٢): ((التَّحْقِيقُ ^(٣): أَنَّ الرَّسُولَ إِنْ التَزَمَهُ أَشْبَهَ الْأَمَانَةَ، وَإِلَّا فَوَدِيعَةٌ)) اهـ. أَي: فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّهَابُ لِتَبْلِيغِهِ كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ.

قال "الشَّرْنِبِلَالِي" ^(٤): ((وهكذا عليه تبليغ السَّلَام إلى حضرة النَّبِيِّ ﷺ عن الذي أَمَرَهُ بِهِ))، وقال ^(٥) أَيْضًا: ((وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرَدَّ عَلَى الْمُبْلَغِ أَيْضًا، فيقول: وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ)) اهـ، ومثله ^(٦) فِي "شرح تحفة الأقران" لـ "المصنّف"، وزاد: ((وعن "ابن عَبَّاسٍ": يَجِبُ)) ^(٧) اهـ. لَكِنْ قَالَ فِي "التَّاتَرخَانِيَّة" ^(٨): ((ذَكَرَ "مُحَمَّدٌ" ^(٩) حَدِيثًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ بَلَغَ إِنْسَانًا سَلَامًا عَنْ غَائِبٍ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرَدَّ الْجَوَابَ عَلَى الْمُبْلَغِ أَوَّلًا، ثُمَّ عَلَى ذَلِكَ الْغَائِبِ)) اهـ. وظاهره الوجوب، تَأَمَّلْ.

٢٦٦/٥

[٣٣٤٦١] (قوله: لَوْ مُعْلِنًا) تَخْصِصٌ لِمَا قَدَّمَهُ ^(١٠) عَنْ "الْعِيْنِي".

(١) "فيض القدير": الحديث (٤٤٤٨)، ٣١/٤.

(٢) "فتح الباري": كتاب الاستئذان - باب بدء السلام - إذا قال: فَلانْ يَقْرُكَ السلام ٣٨/١١.

(٣) فِي "ك": ((والتَّحْقِيقُ))، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِعِبَارَةِ "فيض القدير" وَ"فتح الباري".

(٤) "سعادة أهل الإسلام بالمصافحة عقب الصلاة والسلام": خاتمة حسنى إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِمَا قَدَّمْنَاهُ ٢٤١/٣ (الرسالة الخمسون ضمن "رسائل الشرنبلالي").

(٥) "سعادة أهل الإسلام بالمصافحة عقب الصلاة والسلام": ٢١٤/٣ (الرسالة الخمسون ضمن "رسائل الشرنبلالي").

(٦) ((مثله)) لَيْسَتْ فِي "ك".

(٧) لَمْ نَجِدْ أَثَرًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهَذَا.

(٨) "التَّاتَرخَانِيَّة": كتاب الكراهية والاستحسان - الفصل الثامن فِي السلام والتشميت ٨٧/١٨ رقم المسألة (٢٨١٢١) باختصار نقلًا عَنْ "م"، أَي: "الحيط البرهاني".

(٩) ذَكَرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِي فِي بَابِ الْجَعَائِلِ مِنْ "السير" - كَمَا فِي "التَّاتَرخَانِيَّة" - وَعِبَارَتُهُ فِي "السير" ١٣٨/١-١٤١: ((فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبِي يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ، فَقَالَ: ((عليك وعليك)). وَقَالَ مُحَقِّقُ "السير الكبير": فِي نَسْخَةِ: ((عليك وعليك السلام)).

وَأَخْرَجَهُ بَنُحُوهُ أَحْمَدُ فِي "المسند"، رقم (٢٣١٠٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْخَرَجِ - بَابِ فِي الْعَرَفَةِ، رقم (٢٩٣٤).

(١٠) ص-١٢٠.

كما يُكره على عاجزٍ عن الرَّدِّ حقيقةً كأكلي، أو شرعاً كمُصلٍّ وقاريٍّ، ولو سلَّم
لا يَسْتَحِقُّ الجواب)) انتهى.

وفي "فصول العلّامي"^(١): ((ولا يُسلَّم على الشَّيخِ المازِحِ الكَذَّابِ واللَّاغِي، ولا على مَنْ
يَسُبُّ النَّاسَ، أو يَنْظُرُ وجوهَ الأجنبيّاتِ، ولا على الفاسِقِ المُعْلِنِ، ولا على مَنْ يُعْنِي، أو يُطَيِّرُ
الحمامَ ما لم تُعرَفْ توبّتهم. ويُسلَّم على قومٍ في معصيةٍ، وعلى مَنْ يَلْعَبُ بالشَّطرنجِ نواياً أَنْ يَشْغَلَهُمْ
عَمَّا هم فيه عندَ "أبي حنيفة"، وكَرِهَ عندهما تحقيراً لهم)).

[٣٣٤٦٢] (قولُهُ: كأكلي) ظاهرُهُ: أَنَّ ذلكَ مخصوصٌ بِحالِ وضعِ اللُّقْمَةِ في الفِمْ والمضغِ،
و^(٢)أما قبلُ وبعدُ فلا يُكره؛ لَعَدَمِ العَجْزِ، وبه صَرَّحَ الشَّافِعِيُّ^(٣). وفي "وحيز الكردي"^(٤): ((مَرَّ على
قومٍ يأكلون: إِنْ كان محتاجاً وعَرَفَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَهُ سَلَمًا، وإلَّا فلا)) اه. وهذا يقضي بِكراهيةِ السَّلَامِ
على الأكلِ مُطلقاً إلا فيما ذَكَرَهُ، "ط"^(٥).

[٣٣٤٦٣] (قولُهُ: ولو سلَّم لا يَسْتَحِقُّ الجواب) أقول: في "البزازیة"^(٦): ((وإن سلَّم في حالِ
التَّلَاوَةِ فالمختارُ أَنَّهُ يجبُ الرَّدُّ، بخلافِ حالِ الخُطْبَةِ والأَذَانِ وتكرارِ الفقه)) اه. وإن سلَّم فهو آثمٌ،
"تاترخائية"^(٧). وفيها^(٨): ((والصَّحِيحُ أَنَّهُ لا يَرُدُّ في هذه المواضع)) اه. فقد اختلفَ التَّصْحِيحُ في
القاريِّ، وعندَ "أبي يوسف": يَرُدُّ بعدَ الفراغِ، أو عندَ^(٩) تمامِ الآيةِ.

(١) "فصول العلّامي": الفصل الحادي عشر في حمد العاطس وتشميته والسلام وردّه إلخ ٧٣/ب باختصار.

(٢) الواو ليست في "الأصل"، وهو الموافق لعبارة "ط".

(٣) انظر "الأذكار" للنووي: كتاب السلام والاستئذان - باب الأحوال التي يستحب فيها السلام إلخ ص ٢١٥-.

(٤) في "ك" و"ب": ((الكردي))، وهو خطأ، والمراد بوحيز الكردي "البزازیة"، والمسألة فيها: كتاب الكراهية - الفصل الثاني في العبادات - نوع في السلام ٣٥٥/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٧/٤.

(٦) "البزازیة": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثاني في العبادات - نوع في السلام ٣٥٥/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "التاترخائية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثامن في السَّلَام والتَّشْمِيت ٨٢/١٨ رقم المسألة (٤) ٢٨١٠.

(٨) في "ك": ((بعد)) بدل ((عند)).

وقدّمنا^(١) في باب ما يُفسد الصلّة كراهته في نَيْفٍ وعشرين موضعاً، وأنّه لا يجب ردُّ سلامٍ عليكم، بحزم الميم.

[مطلب: لا يجب ردُّ السلام على الفقيه الذي يعلم تلامذته أو المقرئ يقرئهم القرآن]

وفي "الاختيار"^(٢): ((وإذا جلس القاضي ناحية من المسجد للحكم لا يُسلم على الخصوم، ولا يُسلمون عليه؛ لأنّه جلس للحكم، والسلام تحية الزائرين، فينبغي أن يشتغل بما جلس لأجله، وإن سلموا لا يجب عليه الردُّ. وعلى هذا من جلس يفتّ تلامذته، ويقرئهم القرآن، فدخل عليه داخل فسلم وسعه أن لا يرد؛ لأنّه إنّما جلس للتعليم لا لردّ السلام)) اهـ.

[٣٣٤٦٤] (قوله: بحزم الميم) الأولى: بسكون الميم. قال "ط"^(٣): ((وكأنّ عدَم الوجوب

لمخالفته الشنّة التي جاءت بالتركيب العربي، ومثله فيما يظهر: الجمع بين أل والتّونين)) اهـ. وظاهر تقييده بـ ((حزم الميم)) أنّه لو نَوّن المجرّد من: أل - كما هو تحية الملائكة لأهل الجنّة - يجب الردُّ، فيكون له صيغتان، وهو ظاهر ما قدّمناه سابقاً^(٤) عن "التّارخانيّة"، ثمّ رأيت في "الظهريّة"^(٥): ((ولفظ السلام في المواضع كلّها: السلام عليكم، أو سلام عليكم بالتّونين، وبدون هذين - كما يقول الجّهال - لا يكون سلاماً)).

قال "الشرنبلالي" في "رسالته في المصافحة"^(٦): ((ولا يتدبّر بقوله: عليك السلام، ولا بـ : عليكم السلام؛ لما في "سنن أبي داود" و"الترمذي" وغيرهما بالأسانيد الصحيحة: عن "جابر بن سليم" رضي الله تعالى عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: عليك السلام يا رسول الله، قال^(٧): «لا تقل:

(١) ٥٩/٤.

(٢) "الاختيار": كتاب الكراهية - فصل في مسائل مختلفة ١٦٥/٤ بتصرف يسير.

(٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٧/٤.

(٤) المقولة [٣٣٤٥٧] قوله: ((ولا يزيد الرادُّ على: وبركاته)).

(٥) "الظهرية": كتاب الصلاة - الباب الأول: في الأذان ومواقيت الصلاة وأحكام المسجد والسلام - الفصل الثالث في أحكام المسجد والسلام - النوع الثاني في السلام ق ١٤/أ.

(٦) "سعادة أهل الإسلام بالمصافحة عقب الصلاة والسلام": ٢١٥/٣ - ٢١٦ بتصرف (الرسالة الخمسون ضمن "رسائل الشرنبلالي").

(٧) في "ك": ((فقال))، وهو مخالف لعبارة الشرنبلالي.

عليك السلام؛ فإن: عليك السلام تحية الموتى^(١). قال "الترمذي": ((حديث حسن صحيح)).
ويؤخذ منه: أنه لا يجب الرد على المبتدئ بهذه الصيغة، فإنه ما ذكر فيه أنه عليه الصلاة والسلام رد السلام عليه، بل نهاه، وهو أحد احتمالات ثلاثة ذكرها "النووي"^(٢)، فيترجح كونه ليس سلاماً، وإلا لرد عليه ثم علمه، كما رد على المسيء صلاته ثم علمه^(٣). ولو زاد واواً فابتدأ بقوله: وعليكم السلام [٤/١٥٨ق] لا يستحق جواباً؛ لأن هذه الصيغة لا تصلح للابتداء فلم يكن سلاماً، قاله "المتولي"^(٤) من أئمة الشافعية اهـ.

قلت: وفي "التاترخانية"^(٥) عن الفقيه "أبي جعفر": ((أن بعض أصحاب "أبي يوسف" كان إذا مر في السوق^(٦) يقول: سلام الله عليكم، فقبل له في ذلك، فقال: التسليم تحية، وإجابتها فرض، فإذا لم يجيبوني^(٧) وجب الأمر بالمعروف، فأما سلام الله عليكم فدعاء، فلا يلزمهم ولا يلزمي شيء، فأخترته لهذا)) اهـ.

قلت: فهذا مع ما مر^(٨) يُفيد اختصاص وجوب الرد بما إذا ابتدأ بلفظ: السلام عليكم، أو سلام عليكم. وقدمنا^(٩): أن للمجيب أن يقول في الصورتين: سلام عليكم، أو السلام عليكم.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب - باب كراهية أن يقول: عليك السلام، رقم (٥٢٠٩)، والترمذي في أبواب الاستئذان - باب ما جاء في كراهية أن يقول: عليك السلام مبتدئاً، رقم (٢٧٢٢)، عن جابر بن سليم رضي الله عنه مرفوعاً، قال الترمذي: ((حديث حسن صحيح)).

(٢) انظر "الأذكار": كتاب السلام والاستئذان - باب حكم السلام - فصل: إذا لقي إنساناً إنساناً فقال المبتدئ: وعليكم السلام. ص ٢١٣-٢١٤.

(٣) حديث المسيء صلاته أخرجه البخاري في كتاب الأذان - باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، رقم (٧٩٣)، ومسلم في كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: ((... فسلم على النبي ﷺ فرد النبي ﷺ عليه السلام، فقال: ارجع فصل فإنك لم تصل... الحديث)).

(٤) تقدمت ترجمته ٥٠٧/٢.

(٥) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثامن في السلام والتشميت ٨٠/١٨ رقم المسألة (٢٨٠٩٨) بتصرف.

(٦) في "ب" و"م": ((بالسوق))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"ت" موافق لما في "التاترخانية".

(٧) في "الأصل": ((يجيبني))، وكذلك عبارة "التاترخانية".

(٨) في المقولة نفسها.

(٩) المقولة [٣٣٤٥٧] قوله: ((ولا يزيد الراد على وبركاته)).

ومُفَادُهُ: أَنَّ مَا صَلَحَ لِلإِبْتِدَاءِ صَلَحَ لِلْجَوَابِ، وَلَكِنْ عِلِمَتْ^(١) مَا هُوَ الْأَفْضَلُ فِيهِمَا.
(تَمَمَّةٌ)

قال في "التاترخانية"^(٢): ((وَيُسَلَّمُ الَّذِي يَأْتِيكَ مِنْ خَلْفِكَ، وَيُسَلَّمُ الْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَإِذَا التَّقْيَا فَأَفْضَلُهُمَا يَسْقِيهِمَا، فَإِنْ سَلَّمَا مَعًا يَرُدُّ كُلُّ وَاحِدٍ، وَقَالَ "الحَسَنُ"^(٣): يَتَدَيُّ الْأَقْلُ بِالْأَكْثَرِ)) اهـ. وفيها^(٤): ((السَّلَامُ سَنَةٌ، وَيُفْتَرَضُ عَلَى الرَّائِبِ الْمَارِّ بِالرَّاجِلِ فِي طَرِيقٍ عَامٍّ أَوْ فِي الْمَفَاذَةِ؛ لِلْأَمَانِ)) اهـ. وفي "الْبَزَائِيَّة"^(٥): ((وَيُسَلَّمُ الْآتِي مِنَ الْمَصْرِ عَلَى مَنْ يَسْتَقْبِلُهُ مِنَ الْقُرَى، وَقِيلَ: يُسَلَّمُ الْقَرَوِيُّ عَلَى الْمِصْرِيِّ)) اهـ. وفي "تبيين المحارم"^(٦): ((قال "النَّوَوِيُّ"^(٧): هَذَا الْأَدَبُ هُوَ فِيمَا إِذَا التَّقْيَا فِي طَرِيقٍ، أَمَّا إِذَا وَرَدَ عَلَى قُعُودٍ فَإِنَّ الْوَارِدَ يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءً كَانَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، أَوْ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، كَذَا فِي "الطَّبْرَانِيِّ"^(٨)) اهـ. قال "ط"^(٩): ((وَالْقَوَاعِدُ تَوَافَقَتْ. وَاخْتَلَفُوا فِي أَيُّهُمَا أَفْضَلُ أَجْرًا، قِيلَ: الرَّائِدُ، وَقِيلَ: الْمُسَلَّمُ، "مَحِيط"^(١٠)). وَإِنْ سَلَّمَ ثَانِيًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ لَا يَجِبُ رَدُّ الثَّانِي، "تَاتَرْخَانِيَّة"^(١١))).

(١) المَقُولَةُ [٣٣٤٥٧] قَوْلُهُ: ((وَلَا يَزِيدُ الرَّائِدُ عَلَى وَبَرَكَاتِهِ)).

(٢) "التاترخانية": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الثَّامِنُ فِي السَّلَامِ وَالتَّشْمِيتِ ٧٨-٧٧/١٨ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٨٠٨٩) وَ(٢٨٠٩٠) وَ(٢٨٠٩٢) بِإِخْتِصَارٍ نَقْلًا عَنْ "الْمَحِيطِ الْبَرْهَانِيِّ" وَ"الْفَتَاوَى الْعَتَابِيَّةِ".

(٣) لَمْ نَحْتَدِ إِلَيْهِ، وَلَعَلَّهُ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللَّؤْلُؤِيُّ.

(٤) "التاترخانية": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الثَّامِنُ فِي السَّلَامِ وَالتَّشْمِيتِ ٧٧/١٨ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٨٠٨٩) بِتَصْرِفٍ نَقْلًا عَنْ "فَتَاوَى أَهْوٍ".

(٥) "الْبَزَائِيَّة": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْعِبَادَاتِ - نَوْعٌ فِي السَّلَامِ ٣٥٥/٦ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٦) "تبيين المحارم": بَابٌ فِي الْمَأْمُورَاتِ - فَصْلٌ فِي الْجِهَادِ ق ٢٥٢/ب بِتَصْرِفٍ.

(٧) "الْأَذْكَارُ": كِتَابُ السَّلَامِ وَالِاسْتِثْنَاءِ - بَابٌ فِي آدَابِ وَمَسَائِلِ مِنَ السَّلَامِ ص ٢١٩، لَكِنْ دُونَ لَفْظٍ: ((كَذَا فِي الطَّبْرَانِيِّ)).

(٨) لَعَلَّهُ يُرِيدُ الْحَدِيثَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي "مَجْمَعِ الرِّوَايَاتِ" رَقْمُ (١٢٧٢٤)، وَبِزِيَادٍ فِي "مُسْنَدِهِ"، رَقْمُ (١٧٧١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ: ((إِنَّ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ إِذَا مَرَّ بِقَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ فَفَرَّدُوا عَلَيْهِ كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ فَضْلٌ دَرَجَةً بِتَذْكِيرِهِ إِيَّاهُمْ السَّلَامَ)). قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي "التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ" رَقْمُ (٤٠٩٦): ((إِسْنَادُهُ حَسَنٌ قَوِيٌّ)).

(٩) "ط": كِتَابُ الْحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلٌ فِي الْبَيْعِ ٢٠٧/٤.

(١٠) "الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - الْفَصْلُ الثَّامِنُ فِي السَّلَامِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ١٧/٨ بِتَصْرِفٍ.

(١١) "التاترخانية": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الثَّامِنُ فِي السَّلَامِ وَالتَّشْمِيتِ ٧٧/١٨ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٨٠٨٨) بِتَصْرِفٍ.

ولو دخل ولم يرَ أحداً يقول: السَّلام علينا وعلى عبادِ الله الصَّالحين.

(فرع)

يُكره إعطاء سائل المسجد

وفيها^(١): ((عن "عمرو"^(٢) بن شُعَيْبٍ عن "أبيه" عن "جده" عن رسول الله ﷺ: «إذا أتيتُم المجلسَ فسَلِّمُوا على القوم، وإذا رجعتُم فسَلِّمُوا عليهم، فإنَّ التَّسْلِيمَ عندَ الرُّجُوعِ أَفْضَلُ مِنَ التَّسْلِيمِ الأوَّلِ»^(٣))).

[٣٣٤٦٥] (قوله: وعلى عبادِ الله الصَّالحين) فيكونُ مُسَلِّماً على الملائكة الذين معه، وصاحبي الجنِّ الحاضرين وغيرهم. وقالوا: إنَّ الجنَّ مكَلَّفون بما كَلَّفنا به.

ومقتضاؤه: أنه يجبُ عليهم الرَّدُّ، ولا يخرجون عنه إلَّا بالإسْماع، ولم أرَ حُكْمَهُ. وقد يُقال: إنَّهم أُمروا بالاستِئْذان عن أعينِ الإنس؛ لَعَدَمِ الأنسِ والمجانسة، وردُّه ظاهراً^(٤) من قَبيلِ الإعلانِ، فتدبَّر، "ط"^(٥).

أقول: لا نُسَلِّمُ أنَّ هذه الصَّبِيغَةَ بما يجبُ على سامعها الرَّدُّ؛ إذ لا خطابَ فيها، وليست من الصَّبِيغَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ، وإلَّا لوجِبَ الرَّدُّ أيضاً على مَنْ سَمِعَهَا مِنَ الإنسِ، ويحتاجُ إلى نقلٍ صريحٍ، والظاهرُ عَدَمُهُ، فلا يجبُ على الجنِّ بالأوَّلِ، بل هي لجرَّدِ الدُّعاءِ كما هي في التَّشْهيدِ، وكما في الصَّبِيغَةِ التي اختارها بعضُ أصحابِ "أبي يوسف" كما مرَّ^(٦)، تأمَّل.

(١) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكرامية - الفصل الثامن في السلام والتشميت ٨٤/١٨ رقم المسألة (٢٨١١٣) نقلاً عن "الصيرفية".

(٢) في "الأصل" و"ك" و"آ" و"ب": ((عمر))، وما أثبتناه من "م" هو الصواب الموافق لما في "التاترخانية".

(٣) لم نجد هذا اللفظ، وقد أخرج أبو داود في كتاب الأدب - باب: في السلام إذا قام من المجلس، رقم (٥٢٠٨)، والترمذي في أبواب الاستئذان - باب ما جاء في التسليم عند القيام وعند القعود، رقم (٢٧٠٦)، عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم، فإذا أراد أن يقوم فليسلم، فليست الأولى بأحق من الآخرة)). قال الترمذي: ((هذا حديث حسن)).

(٤) في "ك": ((ظاهر))، وما أثبتناه من سائر النسخ موافق لما في "ط".

(٥) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٧/٤.

(٦) في المحقولة السابقة.

إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ فِي الْمَخْتَارِ كَمَا فِي "الِاخْتِيَارِ"^(١) وَمَتَنِ "مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ"^(٢)؛
لَأَنَّ "عَلِيًّا" ((تَصَدَّقْ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَمَدَحَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾
[المائدة: ٥٥])^(٣).

[٣٣٤٦٦] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَخَطَّ) أَي: وَلَمْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ الْمَصَلِّينَ، قَالَ فِي "الِاخْتِيَارِ"^(٤):
((فَإِنْ كَانَ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمَصَلِّينَ، وَيَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى أَذَى النَّاسِ،
حَتَّى قِيلَ: هَذَا فَلَسٌ لَا^(٥) يُكْفَرُهُ سَبْعُونَ فَلَسًا)) اهـ.
قَالَ "ط"^(٦): ((فَالْكَرَاهَةُ لِلتَّخَطِّيِّ الَّذِي يَلْزِمُهُ غَالِبًا الْإِيذَاءُ، وَإِذَا كَانَتْ هُنَاكَ فُرْجَةٌ يَمُرُّ مِنْهَا
لَا تَخْطِي فَلَا كَرَاهَةَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ)).

[٣٣٤٦٧] (قَوْلُهُ: فِي الصَّلَاةِ) أَي: وَهِيَ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَمَّ الدَّلِيلُ، أَوْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ
جَائِزًا فِي الصَّلَاةِ - وَهِيَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ^(٧) - فَلَأَنْ تَجُوزَ فِي الْمَسْجِدِ - وَهُوَ^(٨) دَوْمًا - أَوَّلَى، "ط"^(٩).

(١) "الِاخْتِيَار": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْكَسْبِ وَأَنْوَاعِهِ ١٧٦/٤.

(٢) "مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلُ فِي التَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ وَالْكَسْبِ ص ٨٩٩ -.

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "المَعْجَمِ الْأَوْسَطِ" رَقْم (٦٢٣٢) مِنْ حَدِيثِ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ"
رَقْم (١٠٩٧٨): ((وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ))، وَذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي "تَفْسِيرِهِ" رَوَايَاتٍ عَدَّةً فِي ذَلِكَ، وَضَعَفَهَا كُلُّهَا، وَقَالَ:
((وَلَيْسَ يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهَا بِالْكَلْبَةِ؛ لِضَعْفِ أَسَانِيدِهَا وَجَهَالَةِ رَجَالِهَا)).

وَيَغْنِي عَنْهُ فِي جَوَازِ السُّؤَالِ فِي الْمَسْجِدِ دُونَ تَخَطِّيِّ النَّاسِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ - بَابُ الْمَسْأَلَةِ فِي
الْمَسْجِدِ، رَقْم (١٦٧٠) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ
أَطْعَمَ الْيَوْمَ مَسْكِينًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا أَنَا بِسَائِلٍ يَسْأَلُ، فَوَجَدْتُ كِبْرَةً خَبِيزٍ فِي يَدِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، فَأَخَذْتُهَا مِنْهُ فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ)). قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "المَجْمُوعِ" ١٧٦/٢: ((رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ)).

(٤) "الِاخْتِيَار": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْكَسْبِ وَأَنْوَاعِهِ ١٧٦/٤.

(٥) ((لَا)) لَيْسَتْ فِي مَطْبُوعَةِ "الِاخْتِيَارِ".

(٦) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاِسْتِثْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢٠٧/٤.

(٧) عِبَارَةُ "ط": ((الْأَعْمَالُ وَالصَّلَاتُ)).

(٨) فِي "ك": ((أَي)) بَدَل ((وَهُوَ)).

(٩) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاِسْتِثْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢٠٧/٤.

(أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ).....

مطلب في الأسماء والكنى^(١)

[٣٣٤٦٨] (قوله: أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إلخ) هذا لفظُ حديثٍ رواه "مُسْلِمٌ" و"أَبُو دَاوُدَ" و"الترمذي" وغيرهم عن "ابن عمر" مرفوعاً^(٢). قال "المناوي"^(٣): ((وعبدُ الله أفضلُ مُطلقاً حتَّى من عبدِ الرَّحْمَنِ، وأفضلُها^(٤) بعدهما: مُحَمَّدٌ، ثُمَّ أَحْمَدُ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمُ)) اهـ. وقال أيضاً في موضعٍ آخَرَ^(٥): ((وَيَلْحَقُ بِهِذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ - أَي: عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ - مَا كَانَ مِثْلَهُمَا، ك: عَبْدِ الرَّحِيمِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ، وَتَفْضِيلُ التَّسْمِيَةِ بِمَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَرَادَ التَّسْمِيَّ بِالْعُبُودِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ عَبْدَ شَمْسٍ وَعَبْدَ الدَّارِ، فَلَا يُنَافِي أَنَّ اسْمَ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْتَرْ لِنَبِيِّهِ إِلَّا مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ)) اهـ.

وورد: ((مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَسَمَّاهُ مُحَمَّدًا كَانَ هُوَ وَمَوْلُودُهُ فِي الْجَنَّةِ))^(٦)، رواه "ابن عساکر" عن "أمامة" رفعة. قال "السيوطي"^(٧): ((هذا أمثلُ حديثٍ وردَ في هذا الباب، وإسنادهُ حسنٌ)) اهـ.

(١) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الآداب - باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء رقم (٢١٣٢)، وأبو داود في كتاب الأدب - باب: في تغيير الأسماء رقم (٤٩٤٩)، والترمذي في أبواب الأدب - باب ما جاء ما يستحب من الأسماء رقم (٢٨٣٣)، وابن ماجه في كتاب الأدب - باب ما يستحب من الأسماء رقم (٣٧٢٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(٣) "فيض القدير": الحديث (١٦١)، ١٦٨/١ بتصرف.

(٤) في "الأصل" و"ك" و"ب": ((وأفضلُهما))، وما أثبتناه من "ت" و"م" هو الصوابُ الموافق لعبارة المناوي.

(٥) "فيض القدير": الحديث (٢٤١٤)، ٤١٢/٢ باختصار.

(٦) أخرجه ابنُ بُكَيْرٍ في جزء (فضائل التسمية بأحمد ومحمد) رقم (٣٠)، وابن الجوزي في "الموضوعات" ١٥٧/١ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وعزه المصنف إلى ابن عساکر، ولم نجده في "تاريخه". وحكم بوضع الحديث الذهبي في "ميزان الاعتدال" رقم (١٦٧٢)، وابن قيم الجوزية في "المنار المنيف" رقم (٩٤)، والملا علي القاري في "الأسرار المرفوعة" ص ٤٣٥-.

وأما ما نقله المؤلف عن السيوطي وتحسينه له فهو في كتابه "اللائلي المصنوعة" ٩٧/١.

وقد رده ابنُ عَرَبٍ في "تنزيه الشريعة" ١٩٨/١، ونقل عن الذهبي قوله: ((الْمُتَّهَمُ بوضعه حامدُ بن حماد العسكري)).

(٧) "اللائلي المصنوعة": كتاب المبتدأ ٩٧/١.

وجاز التسمية ب: علي ورشيد وغيرهما من الأسماء المشتركة، ويُراد في حقنا غير ما يُراد في حق الله تعالى، لكن التسمية بغير ذلك في زماننا أولى؛ لأن العوامَّ يُصغرونها عند النداء، كذا في "السراجية"^(١).

وفيها^(٢): (ومن كان اسمه محمداً لا بأس بأن يُكنى أبا القاسم).....

وقال "السخاوي"^(٣): ((وأما قولهم: خير الأسماء ما عبّد وما حمّد فما علّمته)).

[٣٣٤٦٩] (قوله: وجاز التسمية ب: علي إلخ) الذي في "التاترخانية"^(٤) عن "السراجية"^(٥):

((التسمية باسمٍ يوجد في كتاب الله تعالى - ك: العليّ والكبير والرّشيد والبديع - جائزة [٤/١٥٨ق/ب] إلخ))، ومثله في "المنح"^(٦) عنها. وظاهره الجواز ولو معرفاً بآل.

[٣٣٤٧٠] (قوله: لكن التسمية إلخ) قال "أبو الليث"^(٧): ((لا أحبّ للعجم أن يُسمّوا عبد الرحمن

وعبد الرحيم؛ لأنهم لا يعرفون تفسيره، ويُسمّونه بالتصغير))، "تاترخانية"^(٨). وهذا مشتهر في زماننا، حيث يُنادون من اسمه عبد الرحيم أو عبد^(٩) الكريم أو عبد العزيز مثلاً، فيقولون: رُحيمٌ وكريمٌ وعزيرٌ بتشديد ياء التصغير، ومن اسمه عبد القادر: فؤيدرٌ، وهذا مع قصده كفرٌ، ففي "المنية"^(١٠): ((من ألحق

(١) "السراجية": كتاب الكراهة والاستحسان - باب التسمية ١٢/٢ (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٢) "السراجية": كتاب الكراهة والاستحسان - باب التسمية ١٢/٢ - ١٣ (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٣) "المقاصد الحسنة": ص ٨٧ - الحديث رقم (٦٥)، وقال السيوطي في "الدرر المنتشرة" رقم ٢١٧: ((لم أقف عليه))، وقال نجم الدين الغزي في "إتقان ما يحسن" رقم (١١٢): ((باطل)).

(٤) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الرابع والعشرون في تسمية الأولاد وكناهم ٢٢٨/١٨ رقم المسألة (٢٨٦٠٢).

(٥) "السراجية": كتاب الكراهة والاستحسان - باب التسمية ١٢/٢ (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٦) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب في الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٩أ.

(٧) "بستان العارفين": الباب الرابع عشر بعد المائة فيما يستحب من الأسماء ص ٧٤.

(٨) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الرابع والعشرون في تسمية الأولاد وكناهم ٢٢٨/١٨ رقم المسألة (٢٨٦٠١).

(٩) في "ب" و"م": ((وعبد))، بواو العطف.

(١٠) "منية المفتي": كتاب السير - نوع آخر ق ٢٣٠/أ - ب بتصرف.

لأنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي))^(١) قَدْ نُسِخَ؛ لِأَنَّ "عَلِيًّا" ﷺ ((كَتَبَ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ بَنَ الْحَنْفِيَّةِ أَبَا الْقَاسِمِ))^(٢)،

أَدَاةُ التَّصْغِيرِ فِي آخِرِ اسْمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى: إِنَّ قَالَ ذَلِكَ عَمْدًا كُفِّرَ، وَإِنْ لَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ وَلَا قَصْدَ لَهُ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ ذَلِكَ يَحَقُّ عَلَيْهِ أَنْ يُعَلَّمَهُ)) اهـ.
وِبَعْضُهُمْ يَقُولُ: رَحْمُونَ لِمَنْ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبَعْضُهُمْ - كَالْتُرْكُمَانِ - يَقُولُ: حَمُو وَحَسُو لِمَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ وَحَسَنٌ. وَانْظُرْ: هَلْ يُقَالُ: الْأَوَّلَى لِمَنْ تَرَكَّ التَّسْمِيَةَ بِالْأَخِيرِينَ لِلذَّلِكَ؟

[٣٣٤٧١] (قَوْلُهُ: وَلَا تَكْنُوا) بَفَتْحِ التَّوْنِ الْمَشْدَدَةِ، مَاضِي تَكْنَى، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى التَّاءَيْنِ^(٣)، أَيْ: لِأَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا يُنَادُونُ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَإِذَا تَفَتَّ ﷺ قَالُوا: لَا نَعْنِيكَ^(٤)، "ط"^(٥).
لَكِنَّ قَوْلَهُ: ((مَاضِي تَكْنَى)) صَوَابُهُ: مُضَارِعُ تَكْنَى كَمَا لَا يَخْفَى.
[٣٣٤٧٢] (قَوْلُهُ: قَدْ نُسِخَ) لِعَلَّ وَجْهَهُ زَوَالَ عِلَّةِ النَّهْيِ السَّابِقَةِ بِوَفَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، تَأْمَلْ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ - بَابِ مَنْ سَمِيَ بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، رَقْم (٦١٩٧)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْأَدَابِ - بَابِ النَّهْيِ عَنِ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ، رَقْم (٢١٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَرْفُوعًا.
(٢) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ - بَابِ فِي الرَّخْصَةِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا (اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْيَتُهُ)، رَقْم (٤٩٦٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْأَدَبِ - بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ اسْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْيَتِهِ، رَقْم (٢٨٤٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ ﷺ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ وُلِدَ لِي مِنْ بَعْدِكَ وَلَدٌ، أَسَمِّيَ بِاسْمِكَ وَأَكْنِيهِ بِكُنْيَتِكَ؟ قَالَ: ((نَعَمْ)). زَادَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: ((فَكَانَتْ رَخْصَةً لِي)). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: ((هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ)).
وَأَخْرَجَهُ الدُّوَلَابِيُّ فِي "الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ" رَقْم (٣٠) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ ﷺ، وَزَادَ فِيهِ: ((فَسَمَّانِي مُحَمَّدًا وَكَنَّانِي بِأَبِي الْقَاسِمِ، وَكَانَتْ رَخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ)).

(٣) قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ فِي "إِرْشَادِ السَّارِيِّ لِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ": كِتَابُ الْعِلْمِ - بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ٢٠٣/١: ((وَلَا تَكْنُوا: بَفَتْحِ التَّاءَيْنِ بَيْنَهُمَا كَافٍ سَاكِنَةً، وَفِي رِوَايَةِ الْأَرْبَعَةِ: "وَلَا تَكْنُوا"، بَفَتْحِ الْكَافِ وَنُونٍ مَشْدُودَةٍ مِنْ غَيْرِ تَاءٍ ثَانِيَةٍ مِنْ بَابِ التَّفْعُلِ، مِنْ تَكْنَى يَتَكْنَى تَكْنِيًّا، وَأَصْلُهُ: لَا تَتَكْنُوا، فَحُذِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ، أَوْ بَضُمَ التَّاءُ وَفَتْحَ الْكَافُ وَضُمَ النُّونُ الْمَشْدُودَةُ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ مِنْ كَتَّى يَكْتَى تَكْنِيَّةً، أَوْ بَفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ، وَكُلُّهَا مِنَ الْكِنَايَةِ)).

(٤) لَمْ تَقَفْ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّفْظِ، لَكِنْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ - بَابِ مَا ذَكَرَ فِي الْأَسْوَاقِ رَقْم (٢١٢٠) وَ(٢١٢١)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْأَدَابِ - بَابِ النَّهْيِ عَنِ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ، رَقْم (٢١٣١) عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: نَادَى رَجُلٌ رَجُلًا بِالْبَقِيعِ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَغْنِكَ إِنَّمَا دَعَوْتُ فَلَانًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((تَسَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي)).

(٥) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِبْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢٠٨/٤ بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ.

(تَمْثَلُ)

التَّسْمِيَةُ بِاسْمٍ لَمْ يَذْكُرْهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي عِبَادِهِ^(١)، وَلَا ذَكَرَهُ رَسُولُهُ ﷺ، وَلَا يَسْتَعْمِلُهُ الْمُسْلِمُونَ تَكَلُّمًا فِيهِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ. وَرَوَى: «إِذَا وُلِدَ لِأَحَدِكُمْ وَلَدٌ فَمَاتَ فَلَا يَدْفِنُهُ حَتَّى يُسَمِّيَهُ، إِنْ كَانَ ذَكَرًا بِاسْمِ الذَّكَرِ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَبِاسْمِ الْأُنْثَى، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ فَبِاسْمِ يَصْلُحُ لَهُمَا»^(٢)، وَلَوْ كُنِيَ ابْنُهُ الصَّغِيرَ ب: أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ كَرِهَهُ بَعْضُهُمْ، وَعَامَّتُهُمْ لَا يَكْرَهُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُرِيدُونَ بِهِ التَّقَاؤَ، «تَاتَرُخَانِيَّة»^(٣).
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغَيِّرُ الْأَسْمَ الْقَبِيحَ إِلَى الْحَسَنِ^(٤)، «جَاءَهُ رَجُلٌ يُسَمَّى: "أَصْرَمُ"، فَسَمَّاهُ: "زُرْعَةً"^(٥)، وَ«جَاءَهُ آخَرُ اسْمُهُ: "الْمُضْطَجَعُ"، فَسَمَّاهُ: "الْمُنْبِثُ"^(٦)، وَ«كَانَ لـ "عَمْرٍ" ﷺ بِنْتُ تُسَمَّى: "عَاصِيَةً"، فَسَمَّاهَا: "جَمِيلَةً"^(٧).

وَلَا يُسَمَّى الْغُلَامُ يَسَارًا، وَلَا رِبَاحًا، وَلَا نَجَاحًا، وَلَا ب: أَفْلَحَ، وَلَا بَرَكَةً، فَلَيْسَ مِنَ الْمَرْضِيِّ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ: عِنْدَكَ بَرَكَةٌ؟ فَتَقُولَ: لَا^(٨)، وَكَذَا سَائِرُ الْأَسْمَاءِ. وَلَا يُسَمِّيهِ: حَكِيمًا، وَلَا أَبَا الْحَكَمِ،

(١) فِي "م": ((عِبَادَةً)) بَتَاءً مَرْبُوطَةً.

(٢) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَصَادِرِ الْحَدِيثِيَّةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَذَكَرَهُ فِي "الْحَيْطُ الْبِرْهَانِي": ٩٦/٨، وَ"التَّاتَرُخَانِيَّة": ٢٢٩/١٨ بَلَا سَنَدَ.

(٣) "التَّاتَرُخَانِيَّة": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ فِي تَسْمِيَةِ الْأَوْلَادِ وَكُنَاهُمْ ٢٢٩/١٨ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٨٦٠٤) وَ(٢٨٦٠٥) وَ(٢٨٦٠٦) بِإِخْتِصَارٍ.

(٤) أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْأَدَبِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ، رَقْمُ (٢٨٣٩) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغَيِّرُ الْأَسْمَ الْقَبِيحَ. وَسَكَتَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ، إِلَّا أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْإِخْتِلَافِ فِي وَصْلِهِ وَإِسْرَالِهِ. وَتَغْيِيرُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَسْمَاءِ الْقَبِيحَةِ أَمْرٌ مُتَوَاتِرٌ فِي السُّنَنِ، وَرَدَ فِيهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، وَسَيَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ بَعْضَهَا.

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ - بَابُ فِي تَغْيِيرِ الْأَسْمَ الْقَبِيحِ، رَقْمُ (٤٩٥٤)، وَالْحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" رَقْمُ (٧٧٢٩) عَنْ أَسَامَةَ بْنِ أَخْذَرِيٍّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا يَقَالُ لَهُ: أَصْرَمُ، كَانَ فِي الثُّغْرِ الَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَا اسْمُكَ؟))، قَالَ: أَنَا أَصْرَمُ، قَالَ: ((بَلْ أَنْتَ زُرْعَةٌ)). وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي "الْأَذْكَارِ": ((إِسْنَادُهُ حَسَنٌ)).

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْمُصَنَّفِ"، رَقْمُ (٢٥٨٩٨) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ اسْمُ رَجُلٍ الْمُضْطَجَعُ فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((الْمُنْبِثُ)).

(٧) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْآدَابِ - بَابُ اسْتِحْبَابِ تَغْيِيرِ الْأَسْمَ الْقَبِيحِ، رَقْمُ (٢١٣٩) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ﷺ أَنَّ ابْنَةَ لَعْمَرٍ ﷺ كَانَتْ يُقَالُ لَهَا: عَاصِيَةً، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((جَمِيلَةً)).

(٨) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْآدَابِ - بَابُ كَرَاهَةِ التَّسْمِيَةِ بِالْأَسْمَاءِ الْقَبِيحَةِ إلخ، رَقْمُ (٢١٣٧) عَنْ سَكْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا تَسْمِيَنَّ غُلَامَكَ يَسَارًا، وَلَا رِبَاحًا، وَلَا نَجَاحًا، وَلَا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَتَمَّ هُوَ؟ فَلَا يَكُونُ، فَيَقُولُ: لَا)).

ولا أبا عيسى، ولا عبدَ فلانٍ. ولا يُسمِّيهِ بما فيه تركيةٌ نحو: الرَّشيدِ والأمين، "فصول العلّامي"^(١).
أي: لأنَّ الحَكَمَ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى، فلا يَلِيقُ إِضَافَةُ الْأَبِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى عَيْسَى.

أقول: وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: ((ولا عبدَ فلانٍ)) مَنْعُ التَّسْمِيَةِ بـ: عبدِ النَّبِيِّ، وَنَقَلَ "المُنَاوِي"^(٢) عَنْ
"الدِّمِيرِيِّ"^(٣): ((أَنَّهُ قِيلَ بِالْجَوَازِ بِقَصْدِ التَّشْرِيفِ بِالنَّسْبَةِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْمَنْعِ خَشْيَةَ اعْتِقَادِ حَقِيقَةِ
الْعُبُودِيَّةِ كَمَا لَا يَجُوزُ عَبْدُ الدَّارِ)) اهـ.

وَمِنْ قَوْلِهِ: ((ولا بما فيه تركيةٌ)) الْمَنْعُ عَنْ نَحْوِ: مُحْيِي الدِّينِ، وَشَمْسِ الدِّينِ، مَعَ مَا فِيهِ
مِنَ الْكَذِبِ، وَأَلْفَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْمَنْعِ مِنْهُ مُؤَلَّفًا^(٤)، وَصَرَّحَ بِهِ "الْقُرْطُبِيُّ" فِي "شرح الأسماء"
٢٦٨/٥ الحسنى"^(٥)، وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ^(٦): [طويل]

أرى الدِّينَ يَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ يُرَى وهذا له فخرٌ وذاك نصيرٌ
فقد كَثُرَتْ فِي الدِّينِ أَلْقَابُ غُصْبَةٍ همٌ في مراعي المنكراتِ حميرٌ
وإني أُجِلُّ الدِّينَ عَنْ عِزِّهِمْ وأعلمُ أَنَّ الذَّنْبَ فِيهِ كَبِيرٌ

وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ "النَّوَوِيِّ"^(٧): ((أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ مَنْ يُلَقَّبُهُ بـ: "مُحْيِي الدِّينِ"، وَيَقُولُ: لَا أَجْعَلُ
مَنْ دَعَانِي بِهِ فِي حِلٍّ))، وَمَالَ إِلَى ذَلِكَ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى الشَّيْخُ "سَنَانٌ" فِي كِتَابِهِ "تَبْيِينَ الْمَحَارِمِ"^(٨)،

(١) "فصول العلّامي": الفصل التاسع في حقِّ الوالدين والولد ق ٥٩/ب.

(٢) "فيض القدير": الحديث (١١٦٩) ١٦٩/١ بتصرف.

(٣) "النجم الوهاج في شرح المنهاج": كتاب الأضحية ٥٣١/٩ بتصرف.

(٤) لعله يقصد ما أفرده ابنُ الحاجِّ رحمه الله في كتابه "المدخل": ١٢٢/١، فقد ذكر هذا الكلام في فصلِ سَمَاءَ: ((فصل في النعوت)).

(٥) "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته": للإمام القرطبي (ت ٦٧١هـ)، القسم الثالث في جَماعِ أبوابِ ذكرِ الأسماء
التي تتبعُ نَفْيَ التَّشْبِيهِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى جَدُّهُ ص ٢١٧-٢١٨.

(٦) ((فقال)) ليست في "الأصل" و"ك" و"آ".

(٧) لم نقف على هذا الثَّقَلِ في كتب الإمام النَّوَوِيِّ، لَكِنْ نَقَلَهُ السَّخَاوِيُّ فِي "المنهل العذب الرَّوِّي" فِي تَرْجُمَةِ قُطْبِ الْأَوْلِيَاءِ
النَّوَوِيِّ ص ٢-: عَنْ اللَّخْمِيِّ قَالَ: ((وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَجْعَلُ فِي حِلٍّ مَنْ لَقَّبَنِي بِمُحْيِي الدِّينِ)).

(٨) "تبيين المحارم": باب تركية المرء نفسه أو نفس غيره على وجه الرياء والخيلاء ق ٧٢/أ، ق ٧٣/ب.

(وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْعُوَ الرَّجُلُ أَبَاهُ، وَأَنْ تَدْعُوَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بِاسْمِهِ) انتهى بلفظه. (و) فيها:

وأقام الطامة الكبرى على المتسمين بمثل ذلك، وأنه من التزكية المنهي عنها في القرآن، ومن الكذب، قال^(١): ((ونظيره ما يقال للمدرسين بالتزكية: أفندي^(٢)، وسلطانم، ونحوه^(٣)))، ثم قال^(٤): ((فإن قيل: هذه مجاز^(٥) صارت كالأعلام، فخرجت عن التزكية فالجواب: أن هذا يراد ما يشاهد من أنه إذا نُوديَ باسمه^(٦) العلم وجد على من ناداه به، فعلم أن التزكية باقية، وقد كان الكبار من الصحابة وغيرهم يُنادون بأعلامهم^(٧)، ولم يُقل كراهتهم لذلك، ولو كان فيه ترك تعظيم للعلم وأهله لَنَهَوْا عنه من ناداهم بها)) اهـ ملخصاً، وقد أطل بما ينبغي مراجعته.

[٣٣٤٧٣] [قوله: وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْعُوَ إِيَّاهُ] بل لا بُدَّ من لفظ يُفِيدُ التَّعْظِيمَ ك: يَا سَيِّدِي ونحوه؛ لمزيد حَقُّهُمَا عَلَى الْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ، وليس هذا مِنَ التَّزْكِيَةِ؛ لِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْمَدْعُوِّ [١/١٥٩ق/٤] بَأَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ بِمَا يُفِيدُهَا، لَا إِلَى الدَّاعِي الْمَطْلُوبِ مِنْهُ التَّأَدُّبُ مَعَ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ. [٣٣٤٧٤] [قوله: وفيها] أي: في "السَّراجِيَّة"^(٧).

(١) "تبيين المحارم": باب تزكية المرء نفسه أو نفس غيره على وجه الرياء والخيلاء ق ٧٢/أ.

(٢) في "أ": ((أفندم))، وما أثبتناه من سائر النسخ موافق لعبارة "تبيين المحارم".

(٣) "تبيين المحارم": باب تزكية المرء نفسه أو نفس غيره على وجه الرياء والخيلاء ق ٧٢/ب - ق ٧٣/ب.

(٤) في "ب" و"م": ((مجازات))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"أ" موافق لما في "تبيين المحارم".

(٥) في "الأصل": ((باسم)).

(٦) ورد في ذلك الكثير من الأحاديث والآثار، فمن ذلك: ١- أخرج البخاري في كتاب الأذان - باب إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به رقم (٦٨٧)، ومسلم في كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا غرض له عذر، رقم (٤١٨)، وفيه: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ قَالَ: ((يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ)). ٢- وأخرج البخاري في كتاب أصحاب النبي ﷺ - باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان، رقم (٣٧٠٠)، وفيه: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ﷺ قَالَ لِعُثْمَانَ ﷺ: ((ارفع يدك يا عثمان)). ٣- وأخرج مسلم في كتاب الحدود - باب حدُّ الخمر، رقم (١٧٠٧)، وفيه: أَنَّ عُثْمَانَ ﷺ قَالَ: ((يَا عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ)).

(٧) "السراجية": كتاب الكراهة والاستحسان - باب الكلام ١٣/٢ (هامش "فتاوى قاضيخان").

يُكرَهُ (الكلام في المسجد، وخلف الجنائز، وفي الخلاء، وفي حالة الجماع) وزاد "أبو الليث" في "البُستان" ^(١): ((وعند قراءة القرآن))، وزاد في "الملتقى" ^(٢).....

[مطلب: المواضع التي يُكرَهُ فيها الكلام]

[٣٣٤٧٥] (قوله: يُكرَهُ الكلام في المسجد) ورد: ((أنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب)) ^(٣). وحمله في "الظهريّة" ^(٤) وغيرها ((على ما إذا جلس لأجله))، وقد سبق في باب الاعتكاف ^(٥)، وهذا كله في المُباح، لا في غيره؛ فإنه ^(٦) أعظم وزراً.

[٣٣٤٧٦] (قوله: وخلف الجنائز) أي: مع رفع الصوت، وقدمنا الكلام عليه قبيل المسابقة ^(٧).

[٣٣٤٧٧] (قوله: وفي الخلاء) لأنه يُورثُ المقت من الله تعالى، "ط" ^(٨).

[٣٣٤٧٨] (قوله: وفي حالة الجماع) لأنَّ حاله مبنٍ على الستر، و((كان يأمر ﷺ فيه بالأدب)) ^(٩)، "ط" ^(١٠). وذكر في "الشرعة" ^(١١): ((أنَّ من السنة: أن لا يُكثِر الكلام في حالة الوطء؛

(١) "بستان العارفين": الباب الثامن والخمسون بعد المئة فيما يكره ص ١٠٠-.

(٢) "الملتقى": كتاب الكراهية - فصل في المتفرقات ٢/٢٤٧.

(٣) أورده الغزالي في "إحياء علوم الدين" ١/١٣٦، وقال العراقي في تحريجه: ((لم أقف له على أصل))، وقال السُّبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" ٦/٢٩٤: ((لم أجد له إسناداً)).

(٤) "الظهريّة": كتاب الصلاة - الباب الأول: في الأذان ومواقيت الصلاة وأحكام المسجد والسلام - الفصل الثالث في أحكام المسجد والسلام - النوع الأول في أحكام المسجد ق ١٣/ب.

(٥) ٢١٧/٤ "در".

(٦) في "ك": ((لأنه)).

(٧) المقولة [٣٣٢٩٨] قوله: ((قيل: نعم)).

(٨) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/٢٠٨.

(٩) مما ورد في ذلك: ما أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" ٨٣/٢٢ رقم (٢٠٠) عن واثلة بن أسد قال: كان رسول الله ﷺ يقول للمرأة التي تكون تحته: ((عليك السكينة والوقار)). قال الهيثمي في "جمع الزوائد" ٤/٢٩٥: ((رواه الطبراني، وفيه معروف أبو الخطاب، وهو ضعيف)).

(١٠) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/٢٠٨، وعبارته: ((لأنه حال)) بدل ((لأنَّ حال)).

(١١) انظر "شرح شرعة الإسلام": فصل في سنن النكاح وفوائده وحقوقه ص ٤٤-.

تَبَعًا لـ "المختار"^(١): ((وعند التذكير، فما ظنك به عند الغناء الذي يُسمونه وَجداً؟)).

[مطلب: للعريّة فضلٌ على سائر الألسن]

(للعريّة فضلٌ على سائر الألسن، وهو لسان أهل الجنة، مَنْ تعلّمها أو علّمها^(٢) غيرُه فهو مأجورٌ) وفي الحديث: ((أحبُّوا العربَ ثلاثٍ؛ لأبيّ عريّ، والقرآنَ عريّ،)).

فإنّ منه خرس الولد^(٣).

[٣٣٤٧٩] قوله: وعند التذكير أي: مع رفع الصوت. قال في "التأخرات"^(٤): ((وليس المراد رفع الواعظِ صوته عند الوعظ، وإنما المراد رفع بعض القوم صوته بالتلهيل والصلاة على النبي ﷺ عند ذكره)).
[٣٣٤٨٠] قوله: فما ظنك به) أي: برفع الصوت عند الغناء، والمراد رفع الصوت به، وقدّمنا^(٥) الكلام على ذلك كلّ.

[٣٣٤٨١] قوله: أحبُّوا العربَ) كذا في كثيرٍ من النسخ مسنداً إلى واو الجماعة، وهو الموافق لما في "الجامع الصغير"^(٦) وغيره، وفي بعض النسخ: ((أحبُّ)) بلا واو، مسندٌ للمتكلّم، أو أمرٌ للمفرد من: أحبّ. قال "الجزاحي"^(٧): ((وسنده فيه ضعفٌ، وقد وردَ في حبِّ العربِ أحاديثٌ كثيرةٌ يصيرُ الحديثُ مجموعها حسناً، وقد أفردها بالتأليف جماعةٌ، منهم "الحافظ العراقي"^(٨)،

(١) انظر "الاختيار لتعليل المختار": كتاب الكراهية - فصل تقسيم الكلام إلخ ١٧٩/٤، والمسألة في "الاختيار" لا "المختار".

(٢) في "د" و"و": ((علم)).

(٣) رواه الديلمي في "الفردوس" رقم (٨١٧٢) من حديث عطية بن بشر ؓ بلفظ: ((لا يكثرُ أحدكم الكلامَ عند الجماعة فإنّه يكون منه خرس الولد))، وذكره السيوطي في كتابه "ذيل الموضوعات" ص ١٣٣-، وقال: ((فيه عبد الله بن أذينة، قال الحاكم والنقاش: روى أحاديث موضوعة)).

(٤) "التأخرات": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن ٥٧/١٨ رقم المسألة (٢٨٠٢١).

(٥) المقولة [٣٢٨٧٨] قوله: ((قال ابن مسعود إلخ)) - تنبيه. والمقولة [٣٣٢٩٨] قوله: ((قبل نعم)).

(٦) "الجامع الصغير" للسيوطي: رقم (٢٢٥).

(٧) "كشف الخفاء": ٥٤/١ - ٥٥ باختصار، والحديث رقم (١٣٣).

(٨) اسمه: "القرب في محبة العرب" أو "محبة القرب إلى محبة العرب" (طبقات النسّابين" ص ١٥٠-، "الأعلام" ٣/٤٤٤).

ولسان أهل الجنة في الجنة عريٌّ^(١).

[مطلب: حُكْمُ تطيين القبور]

وفيها^(٢): (تطيينُ القبور لا يُكره في المختار وقيل: يُكره)، وقال "البزدوي"^(٣): ((لو احتيج للكتابة كيلا يذهب الأثر، ولا يُمتَهَنَ لا بأس به))، ذكره "المصنّف"^(٤) في آخر باب الوصية للأقارب، وقدّمناه في الجنائز^(٥).

(يُكرهُ تمّي الموت) لغضبٍ أو ضيقٍ عيشٍ (إلا لخوفِ الوقوع في معصية) أي: فيكره لخوف الدنيا لا الدين؛ لحديث: ((فبطن الأرض خير لكم من ظهرها))، "خلاصة". ...

ومنهم صديقنا الكامل السّيّد "مصطفى البكري"، فإنه ألّف فيه رسالة^(٦) نحو العشرين كُرّاسةً)) اهـ. والمراد الحثُّ على حُبِّ العرب من حيث كونهم عرباً، وقد يعرض لهم ما يقتضي زيادة الحُبِّ بما فيهم من الإيمان والفضائل، وقد يعرض ما يُوجب البُغْضَ بما يعرض لهم من كفرٍ ونفاقٍ، وتماثله في "شرح المُنَاوِي الكبير"^(٧).

[٣٣٤٨٢] (قوله: ولسان أهل الجنة) الذي في "الجامع الصغير"^(٨): ((وكلام أهل الجنة)).

[٣٣٤٨٣] (قوله: أي: فيكرهه) بيانٌ لحاصل كلام "المصنّف". وعبارة "الخلاصة"^(٩): ((رجُلٌ تمّي

(١) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" رقم (١١٤٤١)، والحاكم في "المستدرک" رقم (٦٩٩٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" رقم (١٤٩٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً. قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٥٢/١٠: ((وفيه: العلاء بن عمرو الحنفي، وهو مجمعٌ على ضَعْفِهِ))، وضعّفه العراقي في "تخريج الإحياء" ١٤١٦/٣، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" رقم (٣١).

(٢) "السراجية": كتاب الكراهة والاستحسان - باب العيادة والقبور ١٦/٢ - ١٧ (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٣) لم نقف على النقل في مظانّه من شرحه على "الجامع الصغير" ولا في أصوله.

(٤) "المنح": كتاب الوصايا - باب الوصية للأقارب وغيرهم ٢/٢٦٧ ب.

(٥) ٣٥٢/٥.

(٦) اسمها: "الفرق المؤيّد بالطّرب في الفرق بين العجم والعرب"، لأبي المواهب مصطفى بن كمال الدين بن علي البكري (ت ١١٦٢ هـ). (سلك الدرر ١٩٠/٤، "طبقات النسابين" ١٧٥/١، "إيضاح المكنون" ١٨٨/٢، "الأعلام" ٢٣٩/٧).

(٧) انظر "فيض القدير" ١٧٨/١ رقم (٢٢٥).

(٨) "الجامع الصغير" للسيوطي: رقم (٢٢٥).

(٩) "الخلاصة": كتاب الكراهية - الفصل الثاني في العبادات - جنس آخر ق ٣١/أ. وعبارتها: ((أو غضب)) بدل ((أو غضب)).

(و^(١)) لَا بَأْسَ بلبسِ الصَّبِيِّ اللُّؤْلُؤَ، وكذا البالغُ كذا في "شرح الوهبانية"^(٢) معزياً لـ "المنية"^(٣)، وقاس عليه "الطرسوسي"^(٤) بقیة الأحجار، كياقوتٍ وزُمُرْدٍ، ونازعهُ "ابنُ وهبان": ((بأنه يحتاجُ إلى نقلٍ صريحٍ))،

الموت؛ لضيق عيشه أو غضبٍ من عدوه يُكره؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((لا يتمي أحدكم الموتَ لضرٍّ نزلَ به))^(٥). وإن كان لتغيرِ زمانه وظهورِ المعاصي فيه مخافةُ الوقوعِ فيها لا بأسَ به؛ لما روي عن النبي ﷺ - في مثل هذه الصورة - قال: ((فبطئ الأرض خيرٌ لكم من ظهرها))^(٦) اهـ. أقول: والحديث الأول في "صحيح مسلم": ((لا يتمي أحدكم الموتَ لضرٍّ نزلَ به، فإن كان لا بُدَّ مُتميًّا فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياةُ خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاةُ خيراً لي))^(٧).

[مطلب: في لبس الرجال اللؤلؤ والأحجار الكريمة]

[٣٣٤٨٤] (قوله: ولا بأسَ بلبسِ الصَّبِيِّ) الأولى التعبيرُ بالإلباسِ مصدرٍ المزيد، وأن يقول: وكذا

لبسُ البالغ.

[٣٣٤٨٥] (قوله: ونازعهُ "ابنُ وهبان" إلخ) وقال أيضاً^(٨): ((فإن الأدلة تعارضت في جوازِ

(١) الواو ليست في "د" و"و".

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٥٩/٢.

(٣) "منية المفتي": كتاب السير - نوع آخر ق ٢٢٩/أ.

(٤) لم نقف على المسألة في كتابه "أنفع الوسائل"، ولعلها في كتابه "الفوائد المنظومة"، وكذلك النقول الآتية عنه في هذا الفصل.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المرضى - باب تمّي المريض الموت، رقم (٥٦٧١)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء - باب كراهة تمّي الموت لضرٍّ نزل به، رقم (٢٦٨٠) عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، وسيذكر المؤلف لفظه في آخر المقالة.

(٦) أخرجه الترمذي في أبواب الفتن - الباب رقم (٧٨) الحديث رقم (٢٢٦٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سُمحاءكم وأمركم شورى بينكم فظهُرُ الأرض خيرٌ لكم من بطنها، وإذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاءكم وأموركم إلى نساءكم فبطنُ الأرض خيرٌ لكم من ظُهرها)). قال الترمذي: ((هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح المري)) وصالح المري في حديثه غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها، وهو رجل صالح)).

(٧) تقدّم تخريجه في التعليق (٥).

(٨) "عقد القلائد": فصل من كتاب الكراهية ٢/ق ١٣٤/أ - ب.

وجزَمَ في "الجوهرة"^(١) ب: ((حُرْمَةُ اللَّوْلُو)).

قلتُ: وحَمَلَ "المصنّف" ما في "المنية" على قوله، وما في "الجوهرة" على قولهما،

لُبْسِهِ)) اهـ. لكن ردّه "ابنُ الشَّحْنَةِ"^(٢): ((بأنّه سَفَسَفَ مِنَ الْقَوْلِ؛ لَأَنَّا لَا نَعْلَمُ دَلِيلًا^(٣) وَزَدَ فِي النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ شَيْءٍ مِنْهَا)) اهـ.

أقول: قد يُقال: إنّ قولهُ تعالى: ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبًا وَلَا تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤] - أي: اللؤلؤ والمرجان - يُفيدُ الجوازَ، وكذا قولهُ تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وأمّا النَّهْيُ فَمِنْ حَيْثُ إنّ فِيهِ تَشْبِيهًُا^(٤) بِالنِّسَاءِ فَإِنَّهُ مِنْ حُلِيِّهِنَّ. وقد أخرج "أبو داود"، و"النسائي"، و"ابن ماجه"، و"الحاكم" - وقال: ((صحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ)) -: ((لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ))^(٥)، لكن يَدْخُلُ فِي هَذَا: اللَّوْلُو أَيْضًا بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ تَحْلِيَةٌ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَحْجَارِ، فَالْتَفَرُّقَةُ غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ، تَأَمَّلْ.

[٣٣٤٨٦] (قوله: وجزَمَ في "الجوهرة" ب: حُرْمَةُ اللَّوْلُو) وكذا في "السراج"^(٦)، وعَلَّلَهُ: ((بأنّه من حُلِيِّ النِّسَاءِ)).

٢٦٩/٥ [٣٣٤٨٧] (قوله: وحَمَلَ "المصنّف" إلخ) ذَكَرَهُ فِي فَصْلِ اللَّبْسِ^(٧) أَخَذًا مِنْ قَوْلِ "الرَّيْلَعِيِّ"^(٨): ((تَمَّ قِيلَ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ: لَا بَأْسَ لِلرَّجَالِ بِلُبْسِ اللَّوْلُو الْخَالِصِ)).

[٣٣٤٨٨] (قوله: على قولهما) أي: مِنْ أَنَّ لُبْسَ عِقْدِ اللَّوْلُو^(٩) لُبْسُ حُلِيٍّ، وَهُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الحظر والإباحة ٣٨٢/٢ - ٣٨٣.

(٢) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٥٩/٢.

(٣) في "ب" و"م": ((لا نعلم له دليلًا))، بزيادة ((له))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"ت" موافق لعبارة ابن الشَّحْنَةِ.

(٤) في "ك": ((تشبيهاً)).

(٥) أخرجه أحمد في "المسند" رقم (٨٣٠٩)، وأبو داود في كتاب اللباس - باب في لباس النساء، رقم (٤٠٩٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" كتاب عشرة النساء - باب لعن المترجلات من النساء، رقم (٩٢٠٩)، وابن حبان في كتاب الحظر والإباحة - باب اللعن، رقم (٥٧٥١)، والحاكم في "المستدرک"، رقم (٧٤١٥) وصحَّحه.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الحظر والإباحة ٣٩٨/٤ ب.

(٧) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - فصل في اللبس ٢/٢٠٢ أ.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزوج والصوم والصلاة وغيرها ١٥٥/٣.

(٩) في "الأصل": ((لؤلؤ)) بالتنكير.

قال^(١): ((وقد رَجَّحُوا قَوْلَهُمَا، ففي "الكافي"^(٢): قَوْلُهُمَا أَقْرَبُ إِلَى عُرْفِ دِيَارِنَا، فَيُفْتَى بِهِ)). ثُمَّ قَالَ "المصنّف"^(٣): ((وعليه: فالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ حُرْمَةُ لُبْسِ اللُّؤْلُؤِ وَنَحْوِهِ عَلَى الرِّجَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حُلِيِّ النِّسَاءِ)).
(وَيُكْرَهُ) لِلوَلِيِّ الْبَاسُ (الْخَلْخَالُ أَوْ السَّوَارِ^(٤) لِلصَّبِيِّ)).

أَصْحَابُ الْمُتَوْنِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ^(٥)، فَلَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا فَلَيْسَ ذَلِكَ يَحْتُ؛ لِلْعُرْفِ.
[٣٣٤٨٩] (قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ) أَي: كَوْنِ الْمَرْجَحِ قَوْلَهُمَا.

وأقول: فِي اعْتِمَادِ الْحُرْمَةِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ تَرْجِيحَ قَوْلِهِمَا بِكَوْنِهِ حُلِيًّا لِأَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعُرْفِ، وَكَوْنُ الْعُرْفِ يَعُدُّهُ حُلِيًّا يُفِيدُ الْحِنْتَ فِي خَلْفِهِ: لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا، وَلَا يُفِيدُ أَنَّهُ يَحْرُمُ لُبْسُهُ عَلَى الرِّجَالِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ حُلِيٍّ حَرَامًا عَلَى الرِّجَالِ؛ بِدَلِيلِ حِلِّ الْخَاتَمِ، وَالْعَلَمِ، وَالثَّوْبِ الْمَنَسُوجِ بِالذَّهَبِ أَرْبَعَةً [١٥٩ق/٤ب] أَصَابِعَ، وَحُلِيَّةِ السَّيْفِ، وَالْمِنْطَقَةِ. نَعَمْ، التَّعْلِيلُ الْآتِي^(٦) - ((بَأَنَّهُ مِنْ حُلِيِّ النِّسَاءِ)) - ظَاهِرٌ فِي إِفَادَةِ الْحُرْمَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِهِنَّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٧)، فَتَأَمَّلْ.
[٣٣٤٩٠] (قَوْلُهُ: الْخَلْخَالُ) كَبَلْبَالٍ، وَيُسَمَّى: خَلْخَلًا، وَيُضْمُّ، "قَامُوس"^(٨).
[٣٣٤٩١] (قَوْلُهُ: لِلصَّبِيِّ) أَي: الذَّكَرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ، "ط"^(٩).

(١) "المنح": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلُ فِي الْبَلَسِ ٢/٢٠٢ ق/أ بِتَصْرِفٍ.

(٢) لَمْ نَقِفْ عَلَى النُّقْلِ فِي مِثَالِهِ مِنْ "كَافِي الْحَاكِمِ الشَّهِيدِ" وَلَا مِنْ "كَافِي النَّسْفِيِّ".

(٣) "المنح": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلُ فِي الْبَلَسِ ٢/٢٠٢ ق/أ.

(٤) فِي "د": ((وَالسَّوَارِ)) بِالْوَاوِ.

(٥) انْظُرِ "الْمُهْدَايَةَ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي لِبْسِ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٢/٩٢. و"شَرْحُ الْوَقَايَةِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ

- بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْبَلَسِ وَالْكَلَامِ ١/٢٦٧، و"شَرْحُ الْعَيْنِيِّ عَلَى الْكَتْرِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ

فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّزْوِيجِ وَالصُّومِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ١/٢٧٢.

(٦) فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ "دَرْ".

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٣٤٨٥] قَوْلُهُ: ((وَنَازَعَهُ ابْنُ وَهْبَانَ إِيَّاهُ)).

(٨) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((خَلَلٍ)) بِتَصْرِفٍ.

(٩) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِبْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٤/٢٠٩.

ولا بأس بثقبِ أُذُنِ البنتِ والطفلِ استحساناً، "ملتقط" ^(١).

قلتُ: وهل يجوزُ الخِزَامُ في الأنفِ؟ لم أرهُ.

(ويُكرهُ للذكرِ والأنثى الكتابةُ بالقلمِ المتَّخِذِ مِنَ الذَّهَبِ أو الفِضَّةِ ^(٢))، أو مِن دَوَاةٍ كذلك) "سراجية" ^(٣). ثُمَّ قال ^(٢): ((لا بأسَ بتمويهِ السِّلَاحِ بذهبٍ وفضَّةٍ،))

[٣٣٤٩٢] (قوله: والطفلُ) ظاهرة: أنَّ المرادَ به الذكرُ، مع أنَّ ثَقْبَ الأُذُنِ لتعليقِ القُرْطِ، وهو مِن زينةِ النِّسَاءِ، فلا يَحِلُّ للذكورِ، والذي في عامَّةِ الكتبِ - وقَدَّمناه ^(٤) عن "التَّارِخَانِيَّةِ" -: ((لا بأسَ بثَقْبِ أُذُنِ الطِّفْلِ مِنَ البَنَاتِ))، وزاد في "الحاوي القدسي" ^(٥): ((ولا يجوزُ ثَقْبُ آذَانِ البَنِينَ))، فالصَّوَابُ إسقاطُ الواوِ ^(٦).

[٣٣٤٩٣] (قوله: لم أرهُ) قلتُ: إنَّ كانَ ممَّا يَتَرَيَنَّ النِّسَاءُ به - كما هو في بعضِ البلادِ - فهو فيها كَثَبُ القُرْطِ. اهـ "ط" ^(٧). وقد نَصَّ الشَّافِعِيُّ ^(٨) على جوازِهِ، "مدني".

[٣٣٤٩٤] (قوله: ويُكرهُ للذكرِ والأنثى إلخ) قَدَّمنا ^(٩) عن "الخَانِيَّةِ" ما هو أعمُّ مِن ذلك، وهو: ((أَنَّ النِّسَاءَ فيما سِوَى الحُلِيِّ - مِنَ الأَكْلِ والشُّرْبِ والأَدِّهَانِ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ والعُقُودِ - بمنزلةِ الرِّجَالِ)).

[٣٣٤٩٥] (قوله: ثُمَّ قال إلخ) تَقَدَّمَ الكلامُ عليه مُستوفًى قَبْلَ فصلِ اللُّبْسِ ^(١٠).

(١) "الملتقط": كتاب الآداب وما يكره وما لا يكره للمشهور المقتدى به - مطلب في كيِّ البهائم وثَقْبُ أُذُنِ الطِّفْلِ إلخ ص ٢٧١ - بتصرف، نقلاً عن الثَّلَجِيِّ.

(٢) في "د" و"و": ((والفضة)) بالواو.

(٣) "السراجية": كتاب الكراهة والاستحسان - باب المتفرقات ٣٦/٢ (هامش "فتاوى قاضيهان").

(٤) المقولة [٣٣٢١٢] قوله: ((وَقِيدُوهُ)) - تنبيه.

(٥) "الحاوي القدسي": كتاب الاستحسان في الحظر والإباحة - باب في أنواع متفرقة ٣٢٣/٢.

(٦) أي: فصول العبارة: ((ولا بأسَ بثقبِ أُذُنِ البنتِ الطِّفْلِ)) كما في مطبوعة "الملتقط" التي بين أيدينا.

(٧) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢٠٩/٤.

(٨) انظر "حاشية الشبرايملي" على "نهاية المحتاج": كتاب الصِّيَالِ ٣٤/٨.

(٩) المقولة [٣٢٨٠٥] قوله: ((للرجل والمرأة)).

(١٠) (١٠) ٣٣٧/٢١ "در".

ولا بأسَ بِسَرَجٍ وَلِحْجَامٍ وَتَفَرٍّ مِنَ الذَّهَبِ عِنْدَ "أبي حنيفة"، خلافاً لـ "أبي يوسف" ((. جاريةً لزيد، قال بَكْرٌ: وَكَلَنِي زَيْدٌ بِبَيْعِهَا^(١) حَلَّ لِعَمْرٍو شَرَاؤُهَا وَوِطْؤُهَا) لَقَبُولِ قولِ بَكْرٍ إِنَّ أَكْبَرَ رَأْيِهِ صِدْقُهُ^(٢) كما مرَّ^(٣)، وإنَّ أَكْبَرَ رَأْيِهِ كَذِبُهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَلَا يَشْتَرِي مِنْهُ، ولو لم يُخْبِرْهُ أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ لغيرِهِ فلا بأسَ بِشَرَاؤِهِ مِنْهُ.

[٣٣٤٩٦] (قوله: وَتَفَرٍّ) بِالتَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ وَالْفَاءِ مُحَرَّكًا، وَهُوَ مِنَ السَّرَجِ: مَا يُجْعَلُ تَحْتَ ذَنْبِ الدَّابَّةِ. اهـ "مغرب"^(٤). وقد يُسَكَّنُ، "قاموس"^(٥).

[٣٣٤٩٧] (قوله: جاريةً لزيد) أي: يَعْلَمُ عَمْرُو أَنَّهَا لزيد، أو أَخْبَرَهُ بِكَرٍّ بِذَلِكَ.

[٣٣٤٩٨] (قوله: إِنَّ أَكْبَرَ رَأْيِهِ صِدْقُهُ إلخ) أَكْبَرُ: اسْمٌ كَانَ الْمَحْذُوفَةُ، وَصِدْقُهُ - بِالتَّصْبِ -: خَبَرُهَا، وَهَذَا التَّفْصِيلُ إِذَا كَانَ الْمَخْبِرُ غَيْرَ ثَقَةٍ كَمَا يَعْلَمُ مِنَ "الهداية"^(٦) وَغَيْرِهَا. وَإِنَّمَا قِيلَ لِأَنَّ عَدَالَةَ الْمَخْبِرِ فِي الْمَعَامَلَاتِ غَيْرُ لَازِمَةٍ؛ لِلْحَاجَةِ كَمَا مرَّ^(٧)، وَأَكْبَرُ الرَّأْيِ يُقَامُ مُقَامَ الْيَقِينِ.

[٣٣٤٩٩] (قوله: ولو لم يُخْبِرْهُ إلخ) أي: وَلَمْ يَعْرِفِ الشَّارِي ذَلِكَ، قَالَ فِي "الهداية"^(٨): ((فَإِنْ كَانَ عَرَفَهَا لِلأَوَّلِ لَمْ يَشْتَرِهَا حَتَّى يَعْلَمَ انْتِقَالَهَا إِلَى مِلْكِ الثَّانِي)) اهـ. زَادَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٩): ((أَوْ أَنَّهُ وَكَلَهُ)).

[٣٣٥٠٠] (قوله: فلا بأسَ بِشَرَاؤِهِ مِنْهُ) وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا؛ لِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلَ الْمِلْكِ، وَلَا مُعْتَبَرَ بِأَكْبَرِ الرَّأْيِ عِنْدَ وَجُودِ الدَّلِيلِ الظَّاهِرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ لَا يَمْلِكُ مِثْلَ ذَلِكَ فَحِينَئِذٍ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْتَزِعَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ اشْتَرَاهَا صَحَّ؛ لِاعْتِمَادِهِ الدَّلِيلَ الشَّرْعِيَّ. وَلَوْ الْبَائِعُ عَبْدًا لَمْ يَشْتَرِهَا حَتَّى يَسْأَلَ^(١٠)؛

(١) فِي "ب": ((بَيْعِهَا))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي.

(٢) فِي "ط": ((صَدَقْ)).

(٣) ٣٤٣/٢١.

(٤) "المغرب": مَادَةٌ ((تَفَرَّ)).

(٥) "القاموس": مَادَةٌ ((تَفَرَّ)).

(٦) "الهداية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٩١/٤.

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٢٨٤٣] قَوْلُهُ: ((وَقَبْدُهُ فِي "السَّرَاجِ" إلخ)).

(٨) "الهداية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٩١/٤.

(٩) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢٦/٦.

(١٠) فِي "أ" وَ"ب" وَ"م": ((يَسْتَلُّ)).

(كما حلَّ وطءٌ من زُفْتٍ إليه وقال النساءُ: هي امرأتك. و) حلَّ (نكاحٌ من قالت: طَلَّقَنِي زوجي وانْقَضَتْ عِدَّتِي، أو كنتُ أمةً لفلانٍ^(١) وأَعْتَقَنِي) إنَّ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهَا، وَتَمَامُهُ فِي "الْحَاشِيَةِ"^(٢).

قُلْتُ: وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ مَتَى أَخْبَرْتُ بِأَمْرٍ مُحْتَمَلٍ: فَإِنْ ثَقَّةٌ أَوْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهَا لَا بِأَسْبَاطٍ بَتَزْوُجِهَا، وَإِنْ بِأَمْرٍ مُسْتَنَكِرٍ لَا مَا لَمْ يَسْتَفْسِرْهَا.

لأنَّ المملوكَ لَا مِلْكَ لَهُ، فَإِنْ أَخْبَرَهُ بِالْإِذْنِ: فَإِنْ كَانَ ثَقَّةً قَبْلَ، وَإِلَّا يُعْتَبَرُ أَكْبَرُ الرَّأْيِ، وَإِنْ لَا رَأْيَ^(٣) لَهُ لَا يَشْتَرِيهَا؛ لِقِيَامِ الْمَانِعِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِيلٍ، "هَدَايَةِ"^(٤) وَغَيْرِهَا.

[٣٣٥٠١] (قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "الْحَاشِيَةِ") وَكَذَا فِي "الْهَدَايَةِ"^(٥) فِي فَصْلِ الْبَيْعِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

[٣٣٥٠٢] (قَوْلُهُ: وَإِنْ بِأَمْرٍ مُسْتَنَكِرٍ) كَمَا إِذَا تَزَوَّجَتْ رَجُلًا، ثُمَّ قَالَتْ لِرَجُلٍ آخَرَ: كَانَ نِكَاحِي فَاسِدًا، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ لَا يَسْعُ الثَّانِي أَنْ يَقْبَلَ قَوْلَهَا، وَلَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؛ لِأَنَّهَا أَخْبَرَتْ بِأَمْرٍ مُسْتَنَكِرٍ، وَ^(٦) كَمَا إِذَا قَالَتْ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ: حَلَلْتُ لَكَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مَا لَمْ يَسْتَفْسِرْهَا؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا^(٧) فِي حِلِّهَا لَهُ بِمَجَرَّدِ نِكَاحِ الثَّانِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَحِلُّ لَهُ^(٨)، فَلَعَلَّهَا اعْتَمَدَتْ هَذَا الْقَوْلَ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْاسْتِفْسَارِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْمَنْحِ"^(٩).

(١) فِي "ط": ((فَلَان)).

(٢) انظر "الحاشية": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ - فصل فيما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل ٤٢١/٣ هامش "الفتاوى الهندية".

(٣) فِي "ب" وَ"م": ((وَأِنْ كَانَ لَا رَأْيَ لَهُ)) بِزِيَادَةِ ((كَانَ))، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ "الأصل" وَ"ك" وَ"آ" مُوَافِقٌ لِمَا فِي "الْهَدَايَةِ".

(٤) "الْهَدَايَةِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٩١/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٥) انظر "الْهَدَايَةِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٩١/٤ - ٩٢.

(٦) الْوَاوُ لَيْسَتْ فِي "ك".

(٧) نَقُولُ: تَقْدِمُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ - بَابُ الرَّجْعَةِ الْمَقُولَةِ [١٤٣٢٤] ((أَنَّ الْعُلَمَاءَ غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ اتَّفَقُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الدَّخُولِ)). عَلَى أَنَّ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ تُسَبِّبُ لِبَشَرِ بْنِ غِيَاثِ الْمُرَيْسِيِّ أَيْضًا كَمَا فِي "الْخُلَاصَةِ" وَ"الْوَلُولُاجِيَةِ".

(٨) عِبَارَةُ "الْمَنْحِ": ((لَا تَحِلُّ))، وَفِي نَسْخَةٍ ثَانِيَةٍ مِنْ "الْمَنْحِ": ((لَا يَحِلُّ)) بِالْمُنْثَاةِ التَّحْتِيَةِ.

(٩) فِي "ب" وَ"م": ((الْفَتْحُ)) وَلَمْ نَقِفْ عَلَى النُّقْلِ فِيهِ، وَهُوَ فِي "الْمَنْحِ": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِبْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ - فُرُوعُ ٢/٢٠٩ ب.

(فروع)

كُتِبَ: ما قول "الشافعي"؟ يَكْتُبُ جواب "أبي حنيفة". وإذا كَتَبَ المفتي: يُدَيِّنُ^(١)
يَكْتُبُ: ولا يُصَدِّقُ قضاءً؛ ليقضي القاضي بحجته.
التَّرجيعُ بالقرآن والأذان^(٢).....

[مطلب: يجوز تقليد المفضل مع وجود الأفضل]

[٣٣٥.٣] (قوله: كُتِبَ إلخ) مثل الكتابة السؤال بالقول، ومثل "الشافعي" غيره من أصحاب المذاهب، "ط"^(٣).

[٣٣٥.٤] (قوله: يَكْتُبُ جواب "أبي حنيفة") هذا بناءً على ما قالوا: إنه يجب اعتقاد أن مذهبه صوابٌ يَحْتَمِلُ الخطأ، ومذهب غيره بخلاف ذلك، وهذا مبني على أنه لا يجوز تقليد المفضل مع وجود الأفضل، والحق جواز، وهذا الاعتقاد إنما هو في حق المجتهد، لا في حق التابع المقلد، فإن المقلد ينحو بتقليد واحد منهم في الفروع، ولا يجب عليه الترجيح. اهـ "ط"^(٣). ومثله في "خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق"^(٤) للأستاذ "عبد الغني التائبلي" قدس الله سره.

[مطلب: القضاء في زمن المؤلف تابع للفتوى]

[٣٣٥.٥] (قوله: وإذا كَتَبَ المفتي: يُدَيِّنُ) أي: كَتَبَ هذا اللفظ، بأن سئل مثلاً عمّن حَلَفَ واستثنى ولم يُسَمِّعْ أحداً، يُجِبُ بأنه يُدَيِّنُ، أي: لا يَحْنُثُ فيما بينه وبين ربه، ولكن يَكْتُبُ بعده: ولا يُصَدِّقُ قضاءً؛ لأن القضاء تابع للفتوى في زماننا؛ لجهل القضاة، فرمّا ظن القاضي أنه يُصَدِّقُ قضاءً أيضاً.

[٣٣٥.٦] (قوله: الترجيع بالقرآن والأذان إلخ) الأولى: التلحين، أي: التّعني؛ لأن الترجيع في اللغة الترديد. قال في "المغرب"^(٥): ((ومنه الترجيع في الأذان؛ لأنه يأتي بالشهادتين خافضاً بهما

(١) في "ط": ((بدن)) بياء مفردة، وهو خطأ طباعي.

(٢) في "ب": ((الأذان)) بالبدال المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/ ٢٠٩.

(٤) "خلاصة التحقيق": المقصد الثالث: هل يجوز التقليد من غير اعتقاد الأرجحية فيما قلده أم لا ص ١٢-.

(٥) "المغرب": مادة ((رجع)).

بِالصَّوْتِ الطَّيِّبِ طَيِّبٌ إِنْ لَمْ يَزِدْ فِيهِ الْحُرُوفَ، وَإِنْ زَادَ كُرْهٌ لَهُ وَلَمْ يَسْتَمِعْهُ. وَقَوْلُهُ: أَحْسَنْتَ: إِنْ لَسَكَوْتَهُ فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَتَلَكِ الْقِرَاءَةُ يُخْشَى عَلَيْهِ الْكُفْرُ.

صَوْتُهُ، ثُمَّ يُرْجَعُهُمَا رَافِعًا بِمَا صَوْتُهُ)) اهـ. وفي "الذخيرة"^(١): ((وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْحَانُ لَا تُغَيِّرُ الْكَلِمَةَ عَنْ وَضْعِهَا، وَلَا تُؤَدِّي إِلَى تَطْوِيلِ الْحُرُوفِ الَّتِي حَصَلَ التَّغْيِي بِهَا حَتَّى يَصِيرَ الْحَرْفُ حَرْفِينَ، بَلْ لِتَحْسِينِ الصَّوْتِ وَتَزِينِ^(٢) الْقِرَاءَةِ لَا يُوجِبُ فُسَادَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَنَا فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا، وَإِنْ كَانَ يُغَيِّرُ الْكَلِمَةَ [٤/ق/١٦٠] مِنْ مَوْضِعِهَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ مِنْهَيٌّ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْمَدِّ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ وَالْهَوَائِيَّةِ وَالْمَعْتَلِّ)) اهـ. وورَدَ فِي تَحْسِينِ الْقُرْآنِ^(٣) بِالصَّوْتِ أَحَادِيثٌ، مِنْهَا مَا رَوَاهُ "الْحَاكِمُ" وَغَيْرُهُ عَنْ "جَابِرٍ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: ((حَسَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ؛ فَإِنَّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا))^(٤).

[٣٣٥٠٧] (قَوْلُهُ: وَإِنْ زَادَ) بَأَنْ أُخْرِجَ الْكَلِمَةُ عَنْ مَعْنَاهَا كُرْهًا، أَيْ: حَرْمٌ^(٥).

[٣٣٥٠٨] (قَوْلُهُ: يُخْشَى عَلَيْهِ الْكُفْرُ) لِأَنَّهُ جَعَلَ الْحَرَامَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ حَسَنًا، "ط"^(٦). وَلَعَلَّهُ لَمْ يُكْفَرْ جَزْمًا؛ لِأَنَّ تَحْسِينَ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ أُخْرِجَ الْقُرْآنُ عَنْ وَضْعِهِ، بَلْ مِنْ حَيْثُ تَنْغِيمُهُ^(٧) وَتَطْرِيقُهُ، تَأْمَلْ. وَيَقْرَبُ مِنْ هَذَا مَا يُقَالُ فِي زَمَانِنَا لِمَنْ يُغَيِّ لِلنَّاسِ الْغِنَاءَ الْحَرَمَ: بَارَكَ اللَّهُ، طَيِّبَ اللَّهُ الْأَنْفَاسَ، فَإِنْ قَصَدَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ وَالِدُّعَاءَ لَهُ لَسَكَوْتَهُ فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَغِنَاهُ فَهُوَ مَعْصِيَةٌ أُخْرَى مَعَ السَّمَاعِ، يُخْشَى مِنْهَا ذَلِكَ، فَلْيَسْتَبْذِلْ لَذَلِكَ.

(١) "الذخيرة": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في بيان الأحكام المتعلقة بشروط الصلاة إلخ - فصل في التغيي والألحان بالقراءة ٦١٣/١ بتصرف.

(٢) في "ب" و"م": ((وتزين)) بياء واحدة، وهو مخالف لعبارة "الذخيرة".

(٣) في "ب" و"م": ((القراءة)).

(٤) أخرجه الدارمي في كتاب فضائل القرآن - باب التغيي بالقرآن، رقم (٣٥٤٤)، وابن حبان في كتاب الثقات، رقم (١٥١١٥)، والحاكم في "المستدرک"، رقم (٢١٢٥) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسنه الحافظ ابن حجر في "تتائج الأفكار" ٢١٨/٣.

(٥) في "ب" و"م": ((وإن كان لا رأي له)) بزيادة ((كان))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"آ" موافق لما في "الهداية".

(٦) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١٠/٤.

(٧) في "ك": ((تغني)).

المناظرة في العلم^(١) لنصرة الحق عبادة، ولأحد ثلاثة حرام: لقهر مسلم، وإظهار
علم^(٢)، ونيل دنيا أو مال أو قبول.
التذكير^(٣) على المنابر للوعظ والاتعاظ سنة الأنبياء والمرسلين، ولرياسة ومال وقبول
عامة من ضلالة اليهود والنصارى.
قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكروه كما في "الحاوي القدسي"^(٤).

[٣٣٥٠٩] (قوله: ونيل دنيا أو مال أو قبول) عبارة "الحاوي القدسي"^(٥): ((نحو المال
أو القبول))، وهي كذلك في "المنح"^(٦).
[٣٣٥١٠] (قوله: وشاذة) هي ما فوق العشر، "ط"^(٧).
[٣٣٥١١] (قوله: دفعة) وأولى بالكراهة الاختصار على الشاذة، وتقدم^(٨): ((أثما لا تجزئ
في الصلاة، ولا تُفسدُها))، "ط"^(٩).
[٣٣٥١٢] (قوله: كما في "الحاوي القدسي") أي: من قوله^(١٠): ((الترجيح بالقرآن)) إلى هنا.

(قوله: وأولى بالكراهة الاختصار على الشاذة) الظاهر: عدم كراهة الاختصار على الشاذة، وإلا لما جاز
روايتها، والعلة في الكراهة إنما هي التخليط في آية واحدة دفعة واحدة، ولذا قيّد الكراهة بقوله: ((دفعة واحدة)).

(١) في "ط": ((العالم))، وهو مخالف لعبارة "الحاوي القدسي".

(٢) في "د": ((علمه)).

(٣) في "د": ((والتذكير)).

(٤) "الحاوي القدسي": كتاب الاستحسان في الحظر والإباحة - باب في الكلام والذكر والقراءة ٣٠٣/٢-٣٠٦.

(٥) "الحاوي القدسي": كتاب الاستحسان في الحظر والإباحة - باب في الكلام والذكر والقراءة ٣٠٥/٢. وعبارة
مطبوعته: ((نحو المال والقبول)).

(٦) "المنح": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢/٢٠٨ ب.

(٧) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/٢١٠.

(٨) ٢٧٦/٣.

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/٢١٠ بتصرف يسير.

(١٠) ١٥٣-.

يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ خِضَابُ شَعْرِهِ وَلِحْيَتِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ حَرْبٍ فِي الْأَصَحِّ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَفْعَلْهُ^(١)، وَيُكْرَهُ بِالسَّوَادِ، وَقِيلَ: لَا، "بمجمع الفتاوى"^(٢). والكلُّ مِنْ "منح المصنّف"^(٣).

[٣٣٥١٣] (قوله: خِضَابُ شَعْرِهِ وَلِحْيَتِهِ) لَا يَدِيهِ وَرِجْلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ؛ لِلتَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ، "ط"^(٤).

[٣٣٥١٤] (قوله: وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَفْعَلْهُ) لَأَنَّهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ ((تُؤَيِّ) وَلَمْ يَلْغُ شَيْئُهُ عَشْرِينَ شَعْرَةً فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ))، بَلْ ((كَانَ سَبْعَ عَشْرَةً)) كَمَا فِي "الْبَحَارِيِّ" وَغَيْرِهِ^(٥). وَوَرَدَ^(٦): ((أَنَّ "أَبَا بَكْرٍ" ﷺ خَضَبَ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ))^(٧)، "مَدَنِي".

[٣٣٥١٥] (قوله: وَيُكْرَهُ بِالسَّوَادِ) أَي: لَغَيْرِ الْحَرْبِ. قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ"^(٨): ((أَمَّا الْخِضَابُ

(قوله: لَأَنَّهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ) لَكِنْ نَقَلَ "السَّنَدِيُّ": ((أَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِي خِضَابِهِ، فَأَتَّبَهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وَفَاءَهُ بَعْضُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَقَالَ "النَّوَوِيُّ": الْمَخْتَارُ أَنَّهُ صَبَغَ فِي وَقْتٍ، وَتَرَكَهُ فِي مُعْظَمِ الْأَوْقَاتِ، وَأَخْبَرَ كُلُّ بَإِ مَا شَاهَدَ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ كَالْمُتَعَيَّنِّ)) اهـ.

(١) أَخْرَجَ الْبَحَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ - بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْم (٣٥٥٠) عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: هَلْ خَضَبَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: ((لَا، إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ فِي صُدْغِيهِ)). وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ - بَابُ شَيْبَةِ ﷺ، رَقْم (٢٣٤١) عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْضِبُ؟ فَقَالَ: ((لَمْ يَلْغُ الْخِضَابَ، كَانَ فِي لِحْيَتِهِ شَعْرَاتٌ بِيضٌ)).

(٢) "بمجمع الفتاوى": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلُ فِي قَتْلِ الْأَعْوَنَةِ ق ٢٩٤/ب - ٢٩٥/أ بِإِخْتِصَارٍ.

(٣) "المنح": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْإِسْتِزَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢/ق ٢٠٨/أ - ب.

(٤) ((ط)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"م". وَالنَّقْلُ فِيهِ: كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْإِسْتِزَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٤/٢١٠.

(٥) أَخْرَجَ الْبَحَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ - بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْم (٣٥٤٧)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ - بَابُ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْم (٢٣٤٧) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: ((وَتُوفَاهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ سِتِينَ سَنَةً وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً بِيضًا)). وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ"، رَقْم (١٢٠٥٤)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ الْبَلَابِ - بَابُ مَنْ تَرَكَ الْخِضَابَ، رَقْم (٣٦٢٩) عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسُ: هَلْ خَضَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((إِنَّهُ لَمْ يَرِ مِنَ الشَّيْبِ إِلَّا نَحْوُ سَبْعِ عَشْرَةٍ أَوْ عَشْرِينَ شَعْرَةً فِي مُقَدِّمِ لِحْيَتِهِ)).

(٦) فِي "ك": ((وَرَوَى)).

(٧) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ - بَابُ شَيْبَةِ ﷺ، رَقْم (٢٣٤١) عَنْ ابْنِ سِيرِينَ... وَفِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَخْضِبُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ)).

(٨) "الذخيرة": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ - الْفَصْلُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ فِي الزِينَةِ وَاتِّخَاذِ الْخَادِمِ لِلْخِدْمَةِ ٧/٣٧٤-٣٧٥ بِتَصْرِفٍ.

الكتب التي لا يُنتَفَعُ بها يُمحى عنها اسمُ الله وملائكته ورُسُلِهِ^(١)، ويُحرقُ الباقي، ولا بأسَ بأنْ تُلقَى في ماءٍ جارٍ كما هي، أو تُدفَنَ، وهو أحسنُ كما في الأنبياء.....

بالسَّوادِ للغزو - ليكونَ أهيبَ في عَيْنِ العدوِّ - فهو محمودٌ بالاتِّفاقِ، وإنْ لِيُزَيِّنَ نفسَهُ للنِّساءِ فمكروهٌ، وعليه عامَّةُ المشايخ. وبعضُهم جَوَّزَهُ بِلَا كراهيةٍ، روي عن "أبي يوسف" أنَّه قال: كما يُعجِبُنِي أَنْ تَتَزَيَّنَ لِي يُعجِبُهَا أَنْ أَتَزَيَّنَ لَهَا)).

[٣٣٥١٦] (قوله: الكتب إلخ) هذه المسائلُ مِنْ هنا إلى التَّظْمِ كُلُّها مأخوذةٌ مِنْ "المجتبى"^(٢) كما يأتي العزوُ إليه^(٣).

[٣٣٥١٧] (قوله: كما في الأنبياء) كذا في غالبِ النُّسخِ، وفي بعضها: ((كما في "الأشياء")^(٤)، لكنْ عبارةُ "المجتبى"^(٥): ((والدَّفْنُ أحسنُ كما في الأنبياء والأولياء إذا ماتوا، وكذا جميعُ الكتبِ إذا بَلَيْتْ وخرَجَتْ عن الانتفاعِ بها)) اهـ. يعني: أنَّ الدَّفْنَ ليس فيه إخلالٌ بالتَّعظيمِ؛ لأنَّ أفضلَ النَّاسِ يُدْفَنُونَ.

وفي "الذَّخِيرَةُ"^(٦): ((المصحفُ إذا صار خَلَقًا، وتَعَدَّرَ القراءةُ منه لا يُحرقُ بالنَّارِ، إليه أشار "محمَّد"^(٧))، وبه نأخذُ، ولا يُكرَهُ دَفْنُهُ، وينبغي أنْ يُلَفَّ بِحِرْقَةٍ طاهرةٍ، ويُلَحَدَ له؛ لأنَّه لو شُقَّ ودُفِنَ يُحتاجُ إلى إِهَالَةِ التُّرابِ عليه، وفي ذلك نوعٌ تحقيرٍ، إلَّا إذا جُعِلَ فوقَهُ سَقْفٌ، وإنْ شاء غَسَلَهُ بالماءِ، أو وَضَعَهُ في موضعٍ طاهرٍ لا تَصِلُ إليه يدُ محدِّثٍ، ولا غبارٌ، ولا قَدَرٌ، تعظيمًا لكلامِ الله عزَّ وجلَّ)) اهـ.

(١) في "و": ((ورسوله)).

(٢) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة ق ٣٣٥-٣٣٩.

(٣) ص ١٧٦-.

(٤) لعل الصواب نسخة: ((الأنبياء))، ولم نقف على المسألة في "الأشياء والنظائر".

(٥) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصلٌ في الكتابة ق ٣٣٥ ب - ٣٣٦ أ.

(٦) "الذخيرة": كتاب الاستحسان - الفصل الرابع في المسجد والقبلة والمصحف وما كتب فيه إلخ ٢٣٧/٧-٢٣٨ بتصرف.

(٧) في "السير الكبير" كما في "الذخيرة"، انظر "شرح السير الكبير": باب ما جاء في الغُلُول ١٢٠٦/٤.

الْقَصَصُ الْمَكْرُوهُ: أَنْ يُحَدِّثَهُمْ بِمَا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ مَعْرُوفٌ، أَوْ يَعِظَهُمْ بِمَا لَا يَتَّعِظُ بِهِ، أَوْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ، يَعْنِي: فِي أَصْلِهِ، أَمَّا التَّرْتِيبُ^(١) بِالْعِبَارَاتِ اللَّطِيفَةِ الْمُرَقَّعَةِ، وَالشَّرْحُ لِفَوَائِدِهِ فَذَاكَ^(٢) حَسَنٌ.

و^(٣)الْأَفْضَلُ مِشَارَكَةُ أَهْلِ مَحَلَّتِهِ فِي إِعْطَاءِ النَّائِبَةِ، لَكِنْ فِي زَمَانِنَا أَكْثَرُهَا ظَلَمٌ، فَمَنْ تَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ أَعْطَى فَلْيُعْطِ مَنْ عَجَزَ.....

[٣٣٥١٨] (قَوْلُهُ: الْقَصَصُ) بَفَتْحَتَيْنِ، مُصَدَّرٌ: قَصٌّ، "ط"^(٤).

[٣٣٥١٩] (قَوْلُهُ: يَعْنِي: فِي أَصْلِهِ) أَي: بِأَنْ يَزِيدَ عَلَى أَصْلِ الْكَلَامِ أَشْيَاءَ مِنْ عِنْدِهِ غَيْرَ ثَابِتَةٍ، أَوْ يَنْقُصَ مَا يُخْرِجُ الْمَقُولَ الثَّابِتَ عَنْ مَعْنَاهُ.

[٣٣٥٢٠] (قَوْلُهُ: فَمَنْ تَمَكَّنَ إِيَّاهُ) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا لَوْ تَحَمَّلَ غَيْرُهُ نَائِبَتَهُ^(٥). وَفِي "الْقَنِية"^(٦): ((تَوَجَّهَ عَلَى جَمَاعَةٍ جَبَائِدٌ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلِبَعْضِهِمْ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يُحْمَلْ حَصَّتُهُ عَلَى الْبَاقِينَ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَدْفَعَهَا عَنْ نَفْسِهِ. قَالَ ﷺ: وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ إِعْطَاءَهُ إِعَانَةً لِلظَّالِمِ عَلَى ظُلْمِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ "السَّرْحَسِيَّ"^(٧): مِشَارَكَةَ "جَرِيرٍ"^(٨) وَوَلَدِهِ مَعَ سَائِرِ النَّاسِ فِي دَفْعِ النَّائِبَةِ بَعْدَ الدَّفْعِ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ^(٩): هَذَا كَانَ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الطَّاعَةِ، وَأَكْثَرُ النَّوَائِبِ فِي زَمَانِنَا بِطَرِيقِ الظُّلْمِ، فَمَنْ تَمَكَّنَ مِنْ دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهٗ)) أَهْ مَا فِي "الْقَنِية".

(١) فِي "و" وَ"ط" وَ"ب": ((التَّرْتِيبُ)) بَيَاءٌ وَاحِدَةٌ.

(٢) فِي "ط": ((فَذَلِكَ)).

(٣) الْوَاوُ لَيْسَتْ فِي "د".

(٤) "ط": كِتَابُ الْخَطَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاِسْتِزَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢١٠/٤.

(٥) فِي "م": ((نَائِبَتُهُ)) بَيَاءٌ مَثْنَاءٌ، وَهُوَ خَطَأٌ طِبَاعِيٌّ.

(٦) "الْقَنِية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالْاِسْتِحْسَانِ - بَابُ فِي الْاِسْتِحْلَالِ وَرَدِّ الْمَظَالِمِ إِيَّاهُ ٧٦/ب نَقْلًا عَنْ "شَس" أَي: شَرَحَ السَّرْحَسِيَّ.

(٧) "الْمَبْسُوط": كِتَابُ السَّيْرِ ٢٠/١٠ - ٢١.

(٨) جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَمَا فِي "الْقَنِية"، وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو، جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الْبَجَلِيِّ الصَّحَابِيُّ الشَّهِيرُ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: أَرَبَعَ وَخَمْسِينَ ("سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ" ٥٣٠/٢، "الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ" ٥٨١/١).

(٩) أَيِ السَّرْحَسِيِّ، انْظُرْ "الْمَبْسُوط": كِتَابُ السَّيْرِ ٢١/١٠ بِتَصْرِفٍ.

ليس لذي الحق أن يأخذ غير جنس حقه، وجوزة "الشافعي"^(١)، وهو الأوسع. معلّم طلب من الصبيان أثمان الحضر، فجمعها، فشرى^(٢) ببعضها، وأخذ بعضها له ذلك؛ لأنه تمليك له من الآباء.

لا بأس بوطء المنكوحة بمعاينة الأمة دون عكسه. وجد ما لا قيمة له لا بأس بالانتفاع به، ولو له قيمة وهو غني تصدّق به.

[٣٣٥٢١] (قوله: وجوزة "الشافعي") قدّمنا في كتاب الحجر^(٣): أن عدّم الجواز كان في زمانهم، أما اليوم فالفتوى على الجواز.

[٣٣٥٢٢] (قوله: وهو الأوسع) لتعنيه طريقاً لاستيفاء حقه، فينتقل حقه من الصورة إلى المالّة كما في العصب والإتلاف، "مجتبى"^(٤). وفيه^(٥): ((وجد دنانير مديونه، وله عليه دراهم فله أن يأخذها؛ لاتحادهما جنساً في الثمنية)) اهـ.

[٣٣٥٢٣] (قوله: لأنه تمليك له من الآباء) والدليل عليه: أنهم لا يتأملون منه أن يردّ الزائد على ما يشتري به، مع علمهم غالباً بأن ما يأخذهُ يزيد. والحاصل: أن العادة مُحكّمة، فافهم.

[٣٣٥٢٤] (قوله: لا بأس بوطء المنكوحة إلخ) نقله في "المجتبى"^(٦) عن بعض المشايخ، ونقل في "الهندية"^(٧): ((أنه يكره عند محمد)).

[٣٣٥٢٥] (قوله: تصدّق به) أي: بعد التعريف إن احتاج إليه.

(١) انظر "البيان في مذهب الإمام الشافعي": كتاب الدعاوى والبنات - مسألة: أقر لآخر بحق وبذله له ٢١٨/١٣.

(٢) في "د": ((وشرى)).

(٣) المقولة [٣٠٨٧٠] قوله: ((لاتحادهما في الثمنية)) - تنبيه.

(٤) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الإجارة والبيع ق ٣٣٦/ب.

(٥) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الإجارة والبيع ق ٣٣٦/ب نقلاً عن "صغر"، أي: الفتاوى الصغرى.

(٦) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الوطاء ق ٣٣٦/ب نقلاً عن "جت"، أي: جمع التفاريق.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر إليه وما لا يحل له وما يحل له مسه وما

لا بأس بالجماع في بيتٍ فيه مصحفٌ؛ للبلوى.

لا تَرَكْبُ مُسْلِمَةٌ^(١) عَلَى سَرَجٍ^(٢)؛ للحديث، هذا لو لَتَلَّهِي،

[٣٣٥٢٦] (قوله: لا بأس بالجماع في بيتٍ فيه مصحفٌ؛ للبلوى) قِيَدُهُ فِي "الْقِنِيَّةِ"^(٣)

ب: ((كونه مستوراً)) [٤/ق/١٦٠ب]، وَإِنْ حُمِلَ مَا فِيهَا عَلَى الْأُولَوِيَّةِ زَالَ التَّنَافِي، "ط"^(٤).

[٣٣٥٢٧] (قوله: للحديث) وهو: ((لَعَنَ اللَّهُ الْفُرُوجَ عَلَى السُّرُوجِ))^(٥)، "ذخيرة"^(٦). لَكِنْ نَقَلَ

"المدني" عن "أبي الطَّيِّبِ": ((أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ)) اهـ. يعني: بهذا اللَّفْظِ، وَلَا فَمَعْنَاهُ ثَابِتٌ، فَفِي "البخاري"

وغيره: ((لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ))^(٧)،

وَلِ"الطَّبْرَانِيِّ": أَنَّ امْرَأَةً مَرَّتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَقَلِّدَةً قَوْسًا، فَقَالَ: ((لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ

بِالرِّجَالِ، وَالْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ))^(٨)، وَاسْتَنْتَى فِي "الذخيرة"^(٩) الْعَجُوزُ^(١٠).

(١) فِي "ب": ((مُسَمَّةٌ))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي.

(٢) فِي "و": ((السَّرَجُ)).

(٣) "القنية": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - بَابُ فِي حَقِّ الْمَصَاحِفِ وَالْكَتَبِ ق ٦٩/أ تَقْلَاعٌ عَنْ "يَم"، أَي: بَرَهَانَ الدِّينِ صَاحِبَ "الْمِحْطِ".

(٤) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاِسْتِزَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٤/٢١٠.

(٥) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "الدراية" ٧١/٢: ((لَمْ أَجِدْ)). يَعْنِي بِهَذَا اللَّفْظِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي مَعْنَاهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي

"الكامل" ٣١٣/٦ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((نَحْنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَوَاتُ الْفُرُوجِ أَنْ يَرْكَبَنَّ السُّرُوجَ)). وَفِي

إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ الْقُرَشِيُّ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: ((بَجْهٍ وَمَنْكَرٍ الْحَدِيثِ))، فَلِذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "الدراية":

((أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)).

(٦) "الذخيرة": كِتَابُ الْاِسْتِحْسَانِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ فِي دُخُولِ النِّسَاءِ الْحَمَامِ وَفِي رُكُوبِهِنَّ عَلَى السُّرُوجِ ٣٨٣/٧.

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَلَسِ - بَابُ: الْمُتَشَبِّهُونَ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ، رَقْمٌ (٥٨٨٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ

الْبَلَسِ - بَابُ فِي لِبَاسِ النِّسَاءِ، رَقْمٌ (٤٠٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْأَدَبِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَشَبِّهَاتِ بِالرِّجَالِ

مِنَ النِّسَاءِ، رَقْمٌ (٢٧٨٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ: ((حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)).

(٨) أَخْرَجَهُ بِهَذَا السِّيَاقِ الطَّبْرَانِيُّ فِي "المعجم الأوسط" رَقْمٌ (٤٠٠٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ" رَقْمٌ (١٣١٩٧): ((رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الأوسط" عَنْ شَيْخِهِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدِ الرَّازِيِّ،

وَهُوَ لَيْتَنَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ)). وَهُوَ الْحَدِيثُ السَّابِقُ نَفْسُهُ مَعَ زِيَادَةِ ذِكْرِ الْمَرْأَةِ.

(٩) "الذخيرة": كِتَابُ الْاِسْتِحْسَانِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ فِي دُخُولِ النِّسَاءِ الْحَمَامِ وَفِي رُكُوبِهِنَّ عَلَى السُّرُوجِ ٣٨٣/٧-٣٨٤.

(١٠) ((وَاسْتَنْتَى فِي "الذخيرة" الْعَجُوزُ)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"م".

ولو لحاجة غزوٍ أو حجٍّ أو مقصدٍ دينيٍّ أو دُنْيويٍّ لا بُدَّ لها منه فلا بأسَ به.
تغني بالقرآن ولم يخرج بالحائنه عن قَدْرٍ هو صحيحٌ في العريّة مستحسنٌ.
ذَكَرَ اللهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوَّلَى مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَتُسْتَحَبُّ الْقِرَاءَةُ
عِنْدَ الطُّلُوعِ أَوْ الْغُرُوبِ^(١).
لا بأسَ للإمامِ عَقِيبَ^(٢) الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ آيَةِ الْكَرْسِيِّ وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَالْإِخْفَاءِ
أَفْضَلُ^(٣).

[٣٣٥٢٨] (قوله: ولو لحاجة غزوٍ إلخ) أي: بشرط أن تكون مستترّة^(٤)، وأن تكون مع زوجٍ
أو محرم.

[٣٣٥٢٩] (قوله: أو مقصدٍ دينيٍّ) كسفرٍ لصلّةٍ رَجِمَ، "ط"^(٥).

[٣٣٥٣٠] (قوله: تغني بالقرآن إلخ) مكرّرٌ مع ما تقدّم^(٥).

[٣٣٥٣١] (قوله: وتُستحبُّ إلخ) كذا ذكر في "المجتبى"^(٦) المسألة الأولى، ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ رَامِزاً
لبعض المشايخ، فالظاهرُ أنَّهما قولان، فإنَّ الأولى تُفيدُ استحبابَ الذِّكْرِ دُونَ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ
فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ^(٧)، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي "الْقَنِية"^(٨) حَيْثُ قَالَ: ((الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالِدُعَاءُ،
والتَّسْبِيحُ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُحْيَى عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا)).

[٣٣٥٣٢] (قوله: لا بأسَ للإمامِ) أي: والمقتدين.

[٣٣٥٣٣] (قوله: عَقِيبَ^(٩) الصَّلَاةِ) أي: صلاةَ الْغَدَاةِ. قَالَ فِي "الْقَنِية"^(١٠): ((إِمَامٌ يَتَعَاذُ كُلَّ

(١) في "د": ((والغروب)).

(٢) في "ط" و"ب": ((عقب)).

(٣) في "الأصل": ((مستترّة)).

(٤) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١٠/٤.

(٥) المقولة [٣٣٥٠٦] قوله: ((الترجيع بالقرآن والأذان إلخ)).

(٦) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في القرآن والذكر ٣٣٧/ب نقلاً عن "عك": أي: عين الأئمة الكرابيسي.

(٧) ٥٤١/٢ "در".

(٨) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب القراءة والدعاء ٦٧/ب نقلاً عن "بق"، أي: الباقي.

(٩) في "ب" و"م" و"ن": ((عقب)).

(١٠) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب القراءة والدعاء ٦٦/ب نقلاً عن "حج"، أي: الخجندي.

قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهراً للمهمات بدعة، قال "أستاذنا": ((لكنها مستحسنة؛ للعادة والآثار))^(١).

الرَّشْوَةُ لَا تُمْلِكُ بِالْقَبْضِ.

عَدَاةٍ مَعَ جَمَاعَتِهِ قِرَاءَةَ آيَةِ الْكُرْسِيِّ، وَآخِرِ الْبَقَرَةِ، وَ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨]، وَنَحْوَهَا جَهْرًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَالْإِخْفَاءُ أَفْضَلُ)) اهـ.

وَتَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ^(٢): ((أَنَّ قِرَاءَةَ آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَالْمَعُودَاتِ وَالتَّسْبِيحَاتِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ تَأْخِيرُ السُّنَّةِ إِلَّا بِقَدَرٍ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ إلخ)).

[٣٣٥٣٤] (قَوْلُهُ: قَالَ "أُسْتَاذُنَا") هُوَ: "الْبَدِيعُ" شَيْخُ "صَاحِبِ الْمُجْتَبَى"، وَاخْتَارَ الْإِمَامُ "جَلَالُ الدِّينِ"^(٣): ((إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ بَعْدَهَا سُنَّةً يُكْرَهُ، وَإِلَّا فَلَا)) اهـ "ط"^(٤) عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ"^(٥).

[٣٣٥٣٥] (قَوْلُهُ: لَا تُمْلِكُ بِالْقَبْضِ) فَلَهُ الرُّجُوعُ بِهَا، وَذَكَرَ فِي "الْمُجْتَبَى"^(٦) بَعْدَ هَذَا: ((وَلَوْ دَفَعَ

(قَوْلُهُ: وَلَوْ دَفَعَ الرَّشْوَةَ بِغَيْرِ طَلَبِ الْمُرْتَشِي فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ قَضَاءُ إلخ) لَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَإِلَّا فَهِيَ لَا تَكُونُ أَقْوَى حَالًا مِنَ الْهَبَةِ، وَهِيَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا بِالْقَضَاءِ، كَأَنْ يُرَادَ أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ فِيهَا ثُمَّ تَرَفَعَ مَعَ الْمُرْتَشِي لَا يَحْكُمُ الْقَاضِي بِصَحَّةِ رُجُوعِهِ؛ حَيْثُ كَانَ بِلَا قَضَاءٍ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْحُكْمِ لَهُ بِالرُّجُوعِ.

(١) مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لِلْمَهْمَاتِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ - بَابُ وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، رَقْمُ (٣٩٥)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا قَدْسِيًّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ((قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ...))، وَفِيهِ: ((فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ②)) [الفقه: ٦-٧]، قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ)). وَمِنَ الْآثَارِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانٍ - كَمَا فِي "الدَّر الْمُنْتَوَر" لِلْسَّيُوطِيِّ ١٧/١ - عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبِيعٍ قَالَ: إِذَا أُرِدْتَ حَاجَةً فَاقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ حَتَّى تَخْتِمَهَا تَقْضَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ)). قَالَ الْمَلَّا عَلِيُّ الْقَارِي فِي "الْأَسْرَارِ الْمَرْفُوعَةِ" رَقْمُ (٣١٣): ((وَهَذَا أَصْلٌ لِمَا تَعَارَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَحَصُولِ الْمَهْمَاتِ)).

(٢) ٤٢٤/٣ "در".

(٣) لَعَلَّهُ: جَلَالُ الدِّينِ الْخُبَازِيُّ الْخُجَنْدِيُّ، وَتَقَدَّمَ ٢٣٤/٥.

(٤) "ط": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢١٠/٤.

(٥) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ": كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ - الْبَابُ الرَّابِعُ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّسْبِيحِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إلخ ٣١٧/٥ نَقْلًا عَنْ "التَّاتَرِخَانِيَّةِ".

(٦) "الْمُجْتَبَى": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلٌ فِي الرِّشْوَةِ ق ٣٣٨/أ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

لا بأس بالرشوة إذا خاف على دينه، والنبي عليه الصلاة والسلام ((كان يُعطي الشعراء، ولمن يخاف لسانه))، وكفى بسهم المؤلف من الصدقات دليلاً على أمثاله.
جمع أهل المحلة للإمام فحسن.....

الرشوة بغير طلب المرتشي فليس له أن يرجع قضاءً، ويجب على المرتشي ردّها، وكذا^(١) العالم إذا أهدي إليه ليشفع أو يدفع ظلماً فهو رشوة))، ثم قال^(٢) بعد هذا: ((سعى له عند السلطان، وأتم أمره لا بأس بقبول هديته بعد، وقبله بطلبه سحت، وبدونه مختلف فيه، ومشايخنا على أنه لا بأس به. وفي قبول الهدية من التلامذة اختلاف المشايخ))، "ط"^(٣).

[٣٣٥٣٦] (قوله: إذا خاف على دينه) عبارة "المجتبى"^(٤): ((لمن يخاف)). وفيه أيضاً^(٥): ((دفع المال

للسلطان الجائر لدفع الظلم عن نفسه وماله، ولا استخراج حق له ليس برشوة، يعني: في حق الدافع)) اهـ.

[٣٣٥٣٧] (قوله: كان يُعطي الشعراء) فقد روى "الخطابي" في "الغريب": عن "عكرمة" رسالة

قال: أتى شاعر النبي ﷺ، فقال: ((يا بلال، اقطع لسانه عني))، فأعطاه أربعين درهماً^(٦).

[٣٣٥٣٨] (قوله: جمع أهل المحلة) أي: شيئاً من القوت أو الدراهم، "ط"^(٧).

[٣٣٥٣٩] (قوله: فحسن) أي: إن فعلوا فهو حسن، ولا يُسمّى أجره كما في "الخلاصة"^(٨).

والظاهر: أن هذا من تفرعات^(٩) المتقدمين المانعين أخذ الأجرة على الإمامة وغيرها

من الطاعات، لتظهر ثمره التخصيص عليه، وإلا فمجازاة الإحسان بالإحسان مطلوبة لكل أحد، تأمل.

(١) في "ب": ((وكذا))، وهو خطأ طباعي.

(٢) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الرشوة ق ٣٣٨/ باختصار، نقلاً عن "سح" وليس من رموزه.

(٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١١/٤.

(٤) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الرشوة ق ٣٣٧/ب، والعبارة فيه موافقة لما في "الدر"، ووقفنا على العبارة التي ذكرها العلامة ابن عابدين رحمه الله في نسخة خطية أخرى لـ"المجتبى".

(٥) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الرشوة ق ٣٣٧/ب.

(٦) أخرجه الخطابي في "غريب الحديث" ١٧/٢، والبيهقي في "السنن الكبرى" رقم (٢١١٣٠) عن عكرمة رسالة.

(٧) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١١/٤.

(٨) "الخلاصة": كتاب الصلاة - الفصل الأول في الأذان ق ١٧/أ بتصرف.

(٩) في "ك" و"ب" و"م": ((تعريفات)).

وَمِنَ الشُّحْتِ: مَا يُؤْخَذُ عَلَى كُلِّ مُبَاحٍ كَمَلَحٍ وَكَأَلٍ وَمَاءٍ وَمَعَادَنَ، وَمَا يَأْخُذُهُ^(١) غَازٍ لَغْزٍ، وَشَاعِرٌ لَشَعْرٍ، وَمَسْخَرَةٌ، وَحَكْوَاتِيٌّ،

[٣٣٥٤٠] (قوله: وَمِنَ الشُّحْتِ) بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ: الْحَرَامُ، أَوْ مَا خُبْتُ مِنَ الْمَكَاسِبِ، فَلَزِمَ عَنْهُ الْعَازُ، جَمْعُهُ: أُسْحَاتٌ، وَأَسْحَتُ: اكْتَسَبْتُهُ، "قاموس"^(٢). وَمِنَ الشُّحْتِ: مَا يَأْخُذُهُ^(٣) الصَّهْرُ مِنَ الْخَتَنِ بِسَبَبِ بَنْتِهِ بِطَبِيبِ نَفْسِهِ، حَتَّى لَوْ كَانَ بِطَلَبِهِ يَرْجِعُ الْخَتَنُ بِهِ، "مجتهى"^(٤). [٣٣٥٤١] (قوله: وَمَا يَأْخُذُهُ^(٥) غَازٍ لَغْزٍ) مِنْ أَهْلِ الْبَلَدَةِ جَبْرًا فَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ، لَا عَلَى الدَّافِعِ، "ط"^(٦).

[٣٣٥٤٢] (قوله: وَشَاعِرٌ لَشَعْرٍ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُدْفَعُ لَهُ عَادَةً قِطْعًا لِّلْسَانِهِ كَمَا مَرَّ^(٧)، فَلَوْ كَانَ يُمْنُ يُؤْمَنُ شَرُّهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا يُدْفَعُ لَهُ حَلَالٌ، بِدَلِيلِ «دَفْعِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بُرْدَتُهُ لَ "كَعْبٍ" لَمَّا امْتَدَّحَهُ بِقَصِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ»^(٨)، تَأَمَّلْ.

[٣٣٥٤٣] (قوله: وَمَسْخَرَةٌ. وَحَكْوَاتِيٌّ) عِبَارَةٌ "الْمَجْتَهِي"^(٩): «(أَوْ الْمُضْجَحُ لِلنَّاسِ، أَوْ يَسْخَرُ مِنْهُمْ، أَوْ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَغَايِ رِسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، لَا سِيَّمًا بِأَحَادِيثِ الْعَجَمِ، مِثْلَ: رُسْتَمُ (قوله: أَوْ يَسْخَرُ مِنْهُمْ إِنْج) عِبَارَةٌ "السَّنْدِي": «(أَوْ يُسْخَرُ مِنْهُ إِنْج)).

(١) في "و": ((يَأْخُذُ)).

(٢) "القاموس": مادة ((سحت)).

(٣) في "ب": ((يَأْخُذُهُ))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

(٤) "الْمَجْتَهِي": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلٌ فِي الرِّشْوَةِ ق ٣٣٨/أ.

(٥) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((يَأْخُذُ)).

(٦) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلٌ فِي الْبَيْعِ ٢١١/٤.

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٣٥٣٧] قَوْلُهُ: ((كَانَ يَعْطِي الشُّعْرَاءَ)).

(٨) حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ وَامْتِدَاحُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" كِتَابُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ - بَابُ ذِكْرِ كَعْبٍ وَتُخَيْرِ ابْنَيْ زُهَيْرٍ، رَقْمٌ (٦٤٧٧) وَفِيهِ قَصِيدَتُهُ الْمَشْهُورَةُ: «(بَانَتِ سَعَادُ). وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ إِلَيْهِ بَرْدَتَهُ. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي "الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ" ١٣٦/٧: «(وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ بَرْدَتَهُ حِينَ أَنْشَدَهُ الْقَصِيدَةَ.... وَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْهُورَةِ جَدًّا، وَلَكِنْ لَمْ أَرْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ بِإِسْنَادِ أَرْضِيئِهِ)).

(٩) "الْمَجْتَهِي": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - فَصْلٌ فِي الرِّشْوَةِ ق ٣٣٨/أ.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦]، وأصحابُ جميعِ المعارفِ^(١)، وقَوَادٍ، وكاهنٌ، ومُقامِرٌ، وواشمةٌ،

واسبنديار ونحوهما^(٢))) اهـ، تأملْ. وانظر: هل النسبةُ في ((حكواتي)) عَرَبِيَّةٌ^(٣)؟

[٣٣٥٤٤] (قوله: ﴿لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾) أي: ما يلهي عمّا يعني، كالأحاديثِ التي لا أصلَ لها، والأساطيرِ التي لا اعتبارَ لها، والمُضاحِكِ، وفُضولِ الكلامِ. والإضافةُ على معنى: مِنْ. نَزَلَتْ في "النَّصْرِ بنِ الحارثِ بنِ كَلْدَةَ"^(٤)، ((كانَ يَتَجَرُّ فيأْتِي الحيرةَ، ويشتري أخبارَ العَجَمِ، ويُحدِّثُ بها قُرَيْشاً، ويقولُ: إِنَّ مُحَمَّدًا يُحدِّثُكم بِحديثِ عادٍ وثمودَ، وأنا أُحدِّثُكم بأحاديثِ رُسُومٍ وأخبارِ الأكاسرةِ، فيستملحُون حديثَهُ، ويتركونَ استماعَ القرآنِ))^(٥)، فَأَنزَلَ اللهُ تعالى هذه الآيةَ. اهـ "ط"^(٦).

[٣٣٥٤٥] (قوله: المعارفِ) أي: [٤/١٦١ق/أ] الملاهي.

[٣٣٥٤٦] (قوله: وكاهنٌ) المرادُ به هنا: المُنَجِّمُ، وإلّا ففي "المغرب"^(٧): ((قالوا: إِنَّ الكَهانةَ كانت في العَرَبِ قبلَ البِعْثَةِ، يُروى: ((أَنَّ الشَّيَاطِينَ كانت تَسْتَرِيقُ السَّمْعَ، فتُلْقِيهِ إلى الكَهَنَةِ، فتزِيدُ فيه ما تُريدُ، وتَقْبَلُهُ الكُفَّارُ منهم، فلَمَّا بُعِثَ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وَحَرِسَتِ السَّمَاءُ بَطَلَتِ الكَهانةُ))^(٨))) اهـ.

(١) في "و" و"ط" و"ب": ((وأصحابِ معارف)).

(٢) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((ونحوها))، ومثله في "المجتبى".

(٣) في "تاج العروس" مادة ((حكو)): ((رجل حَكَوِيٌّ، بالتحريك صاحبُ حكاياتٍ ونوادرٍ عاميَّة)).

(٤) كان شديد الأذى للإسلام والمسلمين، قُتل يوم بدر كافراً (انظر "العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين" للفاسي ١٥٩/٦، و"الأعلام" ٣٣/٨).

(٥) ذكره الواحدي في "أسباب النزول" ص ٣٤. عن الكلبي ومقاتل بغير سند، وأخرج نحوه البيهقي في "شعب الإيمان" رقم (٤٨٣٠).

(٦) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٤/٢١١ بتصرف يسير.

(٧) "المغرب": مادة ((كهن)).

(٨) أخرج البخاري في كتاب الطب - باب الكهانة، رقم (٥٧٦٢)، ومسلم في كتاب السلام - باب تحريم الكهانة وإتيان الكُهان، رقم (٢٢٢٨) عن عائشة رضي الله عنها قالت: سأل أناسُ رسول الله ﷺ عن الكُهان - فقال لهم رسول الله ﷺ: ((ليسوا بشيء))، قالوا: يا رسول الله، فإنهم يُحدِّثون أحياناً الشَّيءَ يكون حقاً، فقال رسول الله ﷺ: ((تلك الكلمة من الحق يخطفها الجن، فيقرها في أذن وليه قَرَّ الدجاجة فيخلطون فيها أكثر من مئة كذبة)). =

وفروعه كثيرة.

قيل له: يا حبيث، ونحوه، جاز له الرَّدُّ في كلِّ شتيمةٍ لا تُوجِبُ الحدَّ، وتركه أفضل. كره قول الصائم المتطوِّع - إذا سُئِلَ: أصائم؟ -: حتَّى أنظر؛ فإنه^(١) نفاقٌ أو حُمقٌ..

[٣٣٥٤٧] (قوله: وفروعه كثيرة) منها - كما في "المجتبى"^(٢) - : ((ما تأخذُه المغنيَّةُ على الغناء، والتَّائِحةُ، والواشِرةُ، والمتوسِّطةُ لعقدِ النِّكاحِ، والمصلِحُ بينَ المتشاحنين، وثنُّ الخمرِ والشَّكرِ وعَسْبِ التَّيسِ، وثنُّ جميعِ جُلودِ الميِّنةِ والسَّبَّاعِ قبلَ الدِّبَّاغِ، ومهْرُ البغيِّ، وأجرُ الحِجَّامِ بشرطٍ^(٣))) اهـ. لكن في "المواهب"^(٤): ((ويحرَّمُ على المغنيِّ والتَّائِحةِ والقَوَالِ أخذَ المالِ المشروطِ دونَ غيره)) اهـ. وكذا صاحبُ الطُّبْلِ والمزمارِ كما قدَّمناه^(٥) عن "الهندية".

[٣٣٥٤٨] (قوله: جاز له الرَّدُّ) قال تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَتْكَ مُدَّتِلُهُ فَأُولِئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١].

[٣٣٥٤٩] (قوله: وتركه أفضل) قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤].

[٣٣٥٥٠] (قوله: حتَّى أنظر) مفعول القول، "ط"^(٦).

[٣٣٥٥١] (قوله: فإنه نفاق) أي: من عملِ المنافقين، أي: ليظهرَ أنَّه يُخفي عمله، "ط"^(٦).

[٣٣٥٥٢] (قوله: أو حُمق) أي: جهالة، والأولى أن يقول إن كان صائماً: نعم؛ فإنَّ الصَّوْمَ ٢٧٢/٥

= وأخرج الترمذي في أبواب تفسير القرآن - باب سورة الجن، رقم (٣٣٢٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: انطلق رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت عليهم الشهب... الحديث. قال الترمذي: هذا ((حديث حسن صحيح)).

(١) في "و": ((فإنها)).

(٢) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الرشوة ق ٣٣٨/أ.

(٣) في "ك": ((بشرط)).

(٤) "مواهب الرحمن": كتاب الحظر والإباحة - فصل في تعشير المصحف ونقطه وتحليته إلخ ص ٨٩٧.

(٥) المقولة [٣٣١٨٣] قوله: ((كما بسطه "الزيلعي")).

(٦) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١١/٤.

مَنْ لَهُ أَطْفَالٌ وَمَالٌ قَلِيلٌ لَا يُوصِي بِنَفْلٍ.

مَنْ صَلَّى أَوْ تَصَدَّقَ يُرَائِي بِهِ النَّاسَ

لَا يَدْخُلُهُ الرَّيَاءُ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جُمِلَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ: «(الصَّوْمُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ)»^(١)، "ط"^(٢).
[٣٣٥٥٣] (قَوْلُهُ: مَنْ لَهُ أَطْفَالٌ إلخ) قَالَ فِي "نُورِ الْعَيْنِ"^(٣) - عَنْ "مَجْمَعِ الْفَتَاوَى"^(٤) -: ((لَوْ
الْوَرِثَةُ صِغَارًا فِتْرَتُ الْوَصِيَّةِ أَفْضَلُ، وَكَذَا لَوْ كَانُوا بِالْغَيْرِ فَقَرَاءَ، وَلَا يَسْتَغْنُونَ بِالثَّلَاثِينَ. وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ
أَوْ يَسْتَغْنُونَ بِالثَّلَاثِينَ فَالْوَصِيَّةُ أَوْلَى. وَقَدْ رُفِضَ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ": إِذَا تَرَكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ
دِرْهَمٍ دُونَ الْوَصِيَّةِ، وَعَنِ الْإِمَامِ "الْفَضْلِيِّ": عَشْرَةَ آلَافٍ)) اهـ.

مَطْلَبُ فِي الرَّيَاءِ^(٥)

[٣٣٥٥٤] (قَوْلُهُ: مَنْ صَلَّى أَوْ تَصَدَّقَ إلخ) اعْلَمْ أَنَّ إِخْلَاصَ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ، وَالرَّيَاءُ
فِيهَا - وَهُوَ أَنْ يُرِيدَ بِهَا غَيْرَ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى - حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِلتَّصَوُّصِ الْقَطْعِيَّةِ، وَقَدْ سَمِيَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ الرَّيَاءَ: «(الشَّرْكُ الْأَصْغَرُ)»^(٦)، وَقَدْ صَرَّحَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٧): ((ب أَنَّ الْمَصْلِيَّ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الْإِخْلَاصِ
فِيهَا)). وَفِي "الْمَعْرَاجِ"^(٨): ((أُمُرْنَا بِالْعِبَادَةِ، وَلَا وَجُودَ لَهَا بَدُونِ الْإِخْلَاصِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْإِخْلَاصُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ - بَاب: هَلْ يَقُولُ إِنِّي صَائِمٌ إِذَا شَيْئٌ، رَقْم (١٩٠٤)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ -
بَابُ فَضْلِ الصَّيَامِ، رَقْم (١١٥١)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ
آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْحُظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْإِسْتِزَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢١١/٤.

(٣) "نُورُ الْعَيْنِ": الْفَصْلُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ فِي أَحْكَامِ الْمَرْضَى - كِتَابُ الْوَصِيَّةِ ق ٢٠٦/ب.

(٤) "مَجْمَعُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الْوَصَايَا ق ١٣٥/ب، ١٣٦/أ بِتَصَرُّفٍ نَقْلًا عَنْ "الْخَالِصَةِ".

(٥) هَذَا الْمَطْلَبُ مِنْ "الْأَصْلِ" وَ"ك".

(٦) أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ" رَقْم (٢٣٦٣٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "شُعَبِ الْإِيمَانِ" رَقْم (٦٤١٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ)) قَالُوا: وَمَا الشَّرْكُ الْأَصْغَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:
«(الرَّيَاءُ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا جُزِيَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ: أَذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُتِمَ تَرَاوُونَ فِي الدُّنْيَا فَاَنْظَرُوا هَلْ
يَجِدُونَ عَنْدهُمْ جَزَاءً)). قَالَ الْمُنْذِرِيُّ فِي "الْتَرغِيبِ وَالتَّرهيبِ" ٣٤/١: ((رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ)).

(٧) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٩٩/١.

(٨) "مَعْرَاجُ الدَّرَايَةِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ١/١١٨/ب.

جعل أفعاله لله تعالى، وذا لا يكون إلا بالنية)) اهـ. وقال العلامة "العيني" في "شرح البخاري"^(١): ((الإخلاص في الطاعة ترك الرياء، ومعدنه القلب)) اهـ. وهذه النية لتحصيل الثواب لا لصحة العمل؛ لأن الصحة تتعلق بالشرائط والأركان، والنية التي هي شرط لصحة الصلاة مثلاً أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي.

قال في "مختارات النوازل"^(٢): ((وأما الثواب فيتعلق بصحة عزمته، وهو الإخلاص، فإن من توصاً بماء نجس ولم يعلم به حتى صلى لم تجز صلاته في الحكم؛ لفقد شرطه، ولكن يستحق الثواب؛ لصحة عزمته، وعدم قصيره)) اهـ. فعلم أنه لا تلازم بين الثواب والصحة، فقد يوجد الثواب بدون الصحة كما ذكر، وبالعكس كما في الوضوء بلا نية، فإنه صحيح ولا ثواب فيه، وكذا لو صلى مرائياً.

لكن الرياء تارة يكون في أصل العباد، وتارة يكون في وصفها، والأول هو الرياء الكامل المحبط للثواب من أصله، كما إذا صلى لأجل الناس، ولولا هم ما صلى، وأما لو عرض له ذلك في أثناءها فهو لغو؛ لأنه لم يصل لأجلهم، بل صلاته كانت خالصة لله تعالى، والجزء الذي عرض له^(٣) فيه الرياء بعض تلك الصلاة الخالصة. نعم، إن زاد في تحسينها بعد ذلك رجع إلى القسم الثاني، فيسقط ثواب التحسين، بدليل ما روي عن "الإمام" فيمن أطل الركوع - لإدراك الجائي لا للقرية^(٤) - حيث قال: أخاف عليه أمراً عظيماً، أي: الشرك الخفي كما قاله^(٥) بعض المحققين.

(١) "عمدة القاري": كتاب العلم - باب الحرص على الحديث ١٢٨/٢.

(٢) لم نقف على هذا النقل بالنص في "مختارات النوازل".

(٣) ((له)) ليست في "ك".

(٤) تقدم ٣١٠/٣: مطلب في إطالة الركوع للحائي.

(٥) في "ك": ((قال)).

قال في "التاترخانية"^(١): ((لو افتتح خالصاً لله تعالى، ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما افتتح. والرياء: أنه لو خلا عن الناس لا يصلي، ولو كان مع الناس يصلي، فأما لو^(٢) كان مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الإحسان. ولا يدخل الرياء في الصوم. وفي "النيابيع"^(٣): قال "إبراهيم بن يوسف"^(٤): لو صلى رياء فلا أجر له، وعليه الوزر، وقال بعضهم: لا أجر له، ولا وزر عليه، وهو كأنه لم يصل)) اهـ.

ولعله لم يدخل في الصوم لأنه لا يرى؛ إذ هو إمساك خاص لا فعل فيه. نعم، قد يدخل في إخباره وتحديثه به، تأمل. واستدل له في "الواقعات" بقوله عليه السلام: ((يقول الله تعالى: الصوم لي وأنا أجزي به))^(٥)، نفى شركة الغير، وهذا لم يذكر في حق سائر الطاعات اهـ.

ثم أعلم أن من الرياء الثلاثة ونحوها بالأجرة؛ لأنه أريد بها غير وجه الله تعالى، وهو المال، ولذا قالوا: إنه^(٦) [٤/١٦١ ب] لا ثواب بها، لا للقارئ ولا للمميت، والآخذ والمعطي آثمان. وقالوا أيضاً: إن من نوى الحج والتجارة لا ثواب له إن كانت نية التجارة غالبية أو مساوية.

وفي "الذخيرة"^(٧): ((إذا سعى لإقامة الجمعة وحوائح له في المصير: فإن معظم مقصوده الأول فله ثواب السعي إلى الجمعة، وإن الثاني فلا)) اهـ. أي: وإن تساوى تساقطاً كما يعلم مما مر^(٨). واختار هذا التفصيل الإمام "الغزالي"^(٩) أيضاً وغيره من "الشافعية"، واختار منهم

(١) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في فرائض الصلاة وواجباتها وسننها وآدابها ٤٥/٢ رقم المسألة (١٦٧٤) بتصرف يسير.

(٢) في "ب" و"م": ((فأما إن))، وعبارة "التاترخانية": ((لو صلى)) بدل ((إن كان)).

(٣) "النيابيع": كتاب الحظر والإباحة - فصل في ألفاظ الكفر وأدواتها ق ٢٢٨/ب باختصار.

(٤) تقدمت ترجمته ٣٧٢/١٨.

(٥) مرّ تخريجه عند المقولة [٣٣٥٥٢] قوله: ((أو حق)).

(٦) ((إنه)) ليست في "ك" و"ج".

(٧) "الذخيرة": كتاب الصلاة - الفصل التاسع عشر في الجمعة والعديد والصلاة بعرفات وتكبيرات التشريق ٤٠٢/٢ بتصرف.

(٨) في المقولة نفسها.

(٩) "إحياء علوم الدين": ربع المنجيات - كتاب النية والإخلاص والصدق - الباب الثاني في الإخلاص وفضيلته وحقيقته

ودرجاته - بيان حكم العمل المشوب واستحقاق الثواب له ٥٥٦-٥٥٥/٤.

لا يُعاقَب بتلك الصَّلَاة، ولا يُثَاب بها.

"العُرْبُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ"^(١): ((عَدَمَ الثَّوَابِ مُطْلَقًا)).

[٣٣٥٥٥] (قَوْلُهُ: لَا يُعَاقَبُ بِتِلْكَ الصَّلَاةِ، وَلَا يُثَابُ بِهَا) هُوَ مَعْنَى مَا نَقَلَهُ فِي "الْبَيَانِيعِ"^(٢) عَنْ بَعْضِهِمْ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ عَلَى الرَّيَاءِ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، فَيَأْتُمُّ بِهِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا مَرَّ^(٣) عَنْ "إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ": ((مِنْ أَنَّهُ لَا أَجَرَ لَهُ، وَعَلَيْهِ الْوِزْرُ))، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ عَلَى تِلْكَ الصَّلَاةِ عِقَابَ تَارِكِهَا؛ لِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ مُسْقِطَةٌ لِلْفَرْضِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤). قَالَ فِي "الْبَزَائِيَةِ"^(٥): ((وَلَا رِيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ فِي حَقِّ سَقُوطِ الْوَاجِبِ)). قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(٦): ((أَفَادَ^(٧): أَنَّ الْفَرَائِضَ مَعَ الرَّيَاءِ صَحِيحَةٌ مُسْقِطَةٌ لِلْوَاجِبِ)) اهـ.

وَفِي "مَخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ"^(٨) لـ "صَاحِبِ الْهِدَايَةِ": ((وَإِذَا صَلَّى رِيَاءً وَسَمِعَتْ تَجَوُّزَ صَلَاتِهِ فِي الْحُكْمِ؛ لَوْجُودِ الشَّرَاطِطِ وَالْأَرْكَانِ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ)) اهـ. أَي: ثَوَابِ الْمَضَاعِفَةِ. قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ"^(٩):

(قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ عَلَى تِلْكَ الصَّلَاةِ إلخ) لَوْ قِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ بِنَفْسِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ عِقَابُ الرَّيَاءِ - نَظِيرُ مَا لَوْ صَلَّى فِي ثَوْبِ الْغَصْبِ لَا يُعَاقَبُ بِتِلْكَ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا الْعِقَابُ بِتَلْبُسِهِ بِثَوْبِهِ - لَا اسْتِقَامَ كَلَامُ "الشَّارِحِ"، وَكَانَ شَامِلًا لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَدَقَةٍ مَعَ إِيقَاتِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

(١) "قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي مَصَالِحِ الْأَنَامِ": فَصْلٌ فِي بَيَانِ الرِّيَاءِ فِي الْعِبَادَاتِ وَأَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ ١/٤٧١.

(٢) كَمَا فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) الْمَقُولَةُ [٣٨٣١] قَوْلُهُ: ((لَا رِيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ فِي حَقِّ سَقُوطِ الْوَاجِبِ)).

(٥) "الْبَزَائِيَةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي مَقْدَمَتِهَا وَصَفَتِهَا - نَوْعٌ فِيْمَا يَكْرَهُ ٤/٢٨ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِندِيَّةِ").

(٦) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُّ الْأَوَّلُ: الْقَوَاعِدُ الْكَلِيَّةُ - الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا ص ٣٧ - بِاخْتِصَارٍ.

(٧) أَي: الْبَزَائِي، كَمَا فِي "الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ".

(٨) لَمْ نَقِفْ عَلَى النِّقْلِ بِنَصِّهِ فِي "مَخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ"، وَفِيهَا مَا يَقَارِبُهُ: ص ٨٥ - ٨٦ -.

(٩) "الذَّخِيرَةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْمَتَفَرِّقَاتِ ٢/٤٨١-٤٨٢.

قيل: هذا في الفرائض، وعمّمه "الزاهدي" ل: ((التّوافل؛ لقولهم: الرّياء لا يدخُل الفرائض)).

((قال الفقيه "أبو الليث" في "النّوازل"^(١): قال بعض مشايخنا: الرّياء لا يدخُل في شيءٍ من الفرائض، وهذا هو المذهب المستقيم: أنّ الرّياء لا يُفوّت أصل الثّواب، وإنّما يُفوّت تضاعف الثّواب)) اهـ. وفيه مخالفة لما قدّمناه^(٢): ((من أنّ الثّواب يتعلّق بصحّة العزيمة))، إلّا أنّ يُحمّل على هذا، أو يُحمّل ما هنا على أنّ المراد من أصل الثّواب سقوط الفرض بتلك الصّلاة، وعدم العقاب عليها عقاب تاركها، وبه يظهر فائدة التّخصيص بالفرائض، فليُتأمل.

[٣٥٥٦] (قوله: وعمّمه "الزاهدي" ل: التّوافل) أي: جعله عامّاً في أنواع العبادات التّوافل ٢٧٣/٥ فقط دون الفرائض، وليس المراد أنّه عمّمه في التّوافل والفرائض كما هو المُتبادر من العبارة، وإلّا لم يصحّ التّعليل الذي بعده، فكان الأظهر أن يقول: وخصّصه "الزاهدي" بالتّوافل، وعبارة "الزاهدي" في "الاجتبي"^(٣): ((ولكن نصّ في "الواقعات": أنّ الرّياء لا يدخُل في الفرائض، فتعيّن التّوافل)) اهـ.

ثمّ اعلم أنّ ما ذكره "الزاهدي" لا يُنافي ما قبله؛ لأنّ المراد بما قبله - كما قرّرناه^(٤) - : أنّ الصّلاة صحيحةٌ مسقطّةٌ للواجب، لا يُؤثّر الرّياء في بطلانها، بل في إعدام ثوابها. وتخصيص "الزاهدي" التّوافل معناً - فيما يظهر - : أنّ الرّياء يُحبط ثوابها أصلاً كأنّه لم يُصلّها، فإذا صلى سنّة الظّهر مثلاً رياءً لأجل النّاس ولولاهم لم يُصلّها لا يُقال: إنّّه أتى بها، فيكون في حكم تاركها، بخلاف الفرض، فإنّه ليس في حكم تاركه، حتّى لا يُعاقب عقاب تاركه. والفرق: أنّ المقصود من التّوافل الثّواب؛ لتكميل الفرائض، وسدّ خللها، هذا ما ظهر لفهمي القاصر، والله تعالى أعلم.

(١) "النوازل": باب الصلاة ق ٢٣/أ بتصرف.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) "الاجتبي": كتاب الحظر والإباحة - فصل: في الفعل وغيره ق ٣٣٨/ب.

(٤) في المقالة السابقة.

عَزَلَ الرَّجُلُ عَلَى هَيْئَةِ عَزَلِ الْمَرْأَةِ يُكْرَهُ.

يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ سُورُ الرَّجُلِ، وَسُورُهَا لَهُ. وَلَهُ ضَرْبُ زَوْجَتِهِ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ.....

[٣٣٥٥٧] (قوله: يُكْرَهُ) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ^(١) بِالنِّسَاءِ، وَقَدْ ((لَعَنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

الْمُتَشَبِّهِينَ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ)) كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٢).

[٣٣٥٥٨] (قوله: يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ إِنْ حَلَّ) تَقَدَّمَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي الطَّهَارَةِ فِي بَحْثِ الْأَسَارِ^(٣)، وَالْعِلَّةُ فِيهَا

- كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْمَنْحِ"^(٤) هُنَاكَ -: ((أَنَّ الرَّجُلَ يَصِيرُ مُسْتَعْمِلًا لجزءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْأُجْنَبِيِّ، وَهُوَ رِقْبُهَا الْمُخْتَلِطُ بِالْمَاءِ، وَبِالْعَكْسِ فِيمَا لَوْ شَرِبَتْ سُورَهُ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ)) اهـ. وَقَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ هُنَاكَ^(٥)، فَارْجِعْهُ. وَقَالَ "الرَّمْلِيُّ"^(٦): ((يَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِغَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْحَارِمِ)).

[٣٣٥٥٩] (قوله: وَلَهُ ضَرْبُ زَوْجَتِهِ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ) وَكَذَا عَلَى تَرْكِهَا الزَّيْنَةَ، وَغُسْلَ الْجَنَابَةِ،

وَعَلَى خُرُوجِهَا مِنَ الْمَنْزِلِ، وَتَرْكِ الْإِجَابَةِ إِلَى فِرَاشِهِ، وَمَرَّ تَمَامُهُ فِي التَّعْزِيرِ^(٧)، وَأَنَّ الضَّابِطَ: أَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا فَلِلزَّوْجِ وَالْمَوْلَى التَّعْزِيرُ، وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ ضَرْبَ ابْنِ عَشْرِ عَلَى الصَّلَاةِ - وَيُلْحَقُ بِهِ الزَّوْجُ -

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ سُورُ الرَّجُلِ، وَسُورُهَا لَهُ) قَالَ فِي "النَّهْرِ": ((لَيْسَ هَذَا لَعَلَّهِ الطَّهَارَةَ،

بَلْ لِلْأَسْتِلْذَاقِ)). قَالَ "ط": ((أَمَّا عِنْدَ عَدِمِهِ فَلَا عَلَى الظَّاهِرِ، وَحَرِّزْ)). وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا عَلِمَ الْمَرْأَةُ الَّتِي شَرِبَتْ مِنَ الْمَاءِ، أَوْ عَلِمَتْ هِيَ الرَّجُلُ الشَّارِبَ، أَمَّا بَدْوِيهِ فَلَا كِرَاهَةً؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَشْتَهِي مَنْ لَا يَعْلَمُهُ. اهـ "سُنْدِي".

(قوله: يَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِغَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْحَارِمِ) لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَتَلَذَّذُ بِسُورِ نَحْوِهِ عَادَةً، حَتَّى لَوْ خَافَهُ تَرْكُهُ. اهـ "سُنْدِي".

(١) فِي "ك": ((التَّشْبِيهِ)).

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ عِنْدَ الْمَقُولَةِ [٣٣٥٢٧] قَوْلُهُ: ((لِلْحَدِيثِ)).

(٣) ٤٣/٢ "دِر".

(٤) "الْمَنْحِ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - بَابُ الْمِيَاهِ - فَصْلُ فِي الْبَرِّ ١٥/ق ١/ب.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٩٥٣] قَوْلُهُ: ((نَعَمْ يَكْرَهُ سُورُهَا إِنْ حَلَّ)).

(٦) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ فِي "لَوَائِحِ الْأَنْوَارِ" حَاشِيَتَهُ عَلَى "مَنْحِ الْغَفَارِ"، وَلَا فِي "الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ".

(٧) ٢٦٥/١٢ "دِر".

على الأظهر. لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة. لا يجوز الوضوء من الحياض المَعْدَّة للشرب

وَأَنَّ لَهُ إِكْرَاهَ طَفْلِهِ عَلَى تَعَلُّمٍ^(١) قرآنٍ وأدبٍ وعِلْمٍ، وله ضربُ اليتيم فيما يَضْرِبُ ولدَهُ.

[٣٣٥٦٠] (قوله: على الأظهر) ومشى عليه في "الكنز"^(٢) و"الملتقى"^(٣)، وفي رواية: ليس له ذلك، وعليها مشى "المصنّف"^(٤) في التّعزير تبعاً لـ "الدرر"^(٥).

[٣٣٥٦١] (قوله: لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة) ولا عليها تسريح الفاجر، إلا إذا خاف^(٦) أن لا يُقيما حدود الله فلا بأس أن يَتَفَرَّقَا. اهـ "مجتى"^(٧). والفحور يُعْمُ الزنا وغيره. وقد قال ﷺ لِمَنْ زوجته لا تَرُدُّ يدَ لأمسٍ - وقد قال: إني أُحِبُّها -: ((استمتع بها))^(٨). اهـ "ط"^(٩).

[٣٣٥٦٢] (قوله: لا^(١٠) يجوز الوضوء من الحياض المَعْدَّة للشرب) ولا يَمْنَعُ جوازُ التَّيْمِمْ، إلا أن يكونَ الماءَ كثيراً فيُسْتَدَلُّ بكثرة على أنه وُضِعَ للشرب والوضوء جميعاً. اهـ "بجر"^(١١) عن "المحيط"^(١٢) وغيره.

(١) في "ب" و"م" و"ن": ((تعليم)). وفي هامشهما: ((قوله: تعليم قرآن) المراد التعلُّمُ اهـ)).

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الحدود - باب حد القذف - فصل في التعزير ٢٩٣/١.

(٣) "الملتقى": كتاب الحدود - باب حد القذف - فصل في التعزير ٣٤٣/١.

(٤) "المنح": كتاب الحدود - باب التعزير ١/٢٣٢ ق.أ.

(٥) "الدرر والغرر": كتاب الحدود - باب حد القذف - التعزير تأديب دون الحد ٧٧/٢.

(٦) في "ب" و"م" و"ن": ((خاف))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"ت" موافق لعبارة "ط" و"المجتى".

(٧) "المجتى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في مسائل منثورة ق ٣٣٩/ب نقلاً عن "بق"، أي: البقالي.

(٨) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح - باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم (٢٠٤٩)، والنسائي في كتاب

الطلاق - باب ما جاء في الخلع، رقم (٣٤٦٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال:

إن امرأتي قد تمتع يد لأمس، قال: ((غرمها))، قال: أخاف أن تتبعها نفسي، قال: ((فاستمتع بها)).

(٩) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١١/٤.

(١٠) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((ولا)).

(١١) "البحر": كتاب الطهارة - باب التيمم ١٥١/١ باختصار.

(١٢) "المحيط البرهاني": كتاب الطهارات - الفصل الخامس في التيمم ٣٢٣/١.

في الصَّحِيح، وَيُمنَعُ مِنَ الوضوءِ منه وفيه، وحمله لأهله: إِنْ مَأْذُوناً به جاز، وإلا لا.

الكَذِبُ مُباحٌ لإحياءِ حقِّه،

[٣٣٥٦٣] (قوله: في [١/١٦٢ق/٤] الصَّحِيح) وعن "ابن الفضل": ((أنَّه يجوزُ التَّوَضُّي منه، والموضوعُ للوضوء لا يُباحُ منه الشُّربُ))، "بحر" (١).

[٣٣٥٦٤] (قوله: وَيُمنَعُ مِنَ الوضوءِ منه وفيه) إنَّما (٢) أتى به لدفعِ توهمٍ أنَّه لو تَوَضَّأ فيه يجوزُ؛ لأنَّه غيرُ مُضَيِّعٍ، ولكنْ كان يكفيه أنْ يقول: ولو فيه، "ط" (٣).

[٣٣٥٦٥] (قوله: وحمله) مبتدأ خبره الجملة الشرطيَّة، "ط" (٣).

مطلبٌ في أنَّ الكَذِبَ يُباحُ في مواضع (٤)

[٣٣٥٦٦] (قوله: الكَذِبُ مُباحٌ لإحياءِ حقِّه) كالشَّفيعِ يَعْلَمُ بالبيعِ بالليل، فإذا أصبحَ يُشْهَدُ ويقول: عَلِمْتُ الآن. وكذا الصَّغِيرَةُ تَبْلُغُ في اللَّيْلِ، وتُختارُ نفسُها مِنَ الزَّوْجِ وتقول: رأيتُ الدَّمَ الآن.

واعلم أنَّ الكَذِبَ قد يُباحُ، وقد يجبُ، والضَّابطُ فيه - كما في "تبيين المحارم" (٥) وغيره عن "الإحياء" (٦) -: ((أنَّ كلَّ مقصودٍ محمودٍ يُمكنُ التَّوَصُّلُ إليه بالصدِّقِ والكَذِبِ جميعاً فالكَذِبُ فيه حرامٌ، وإنْ أمكنَ التَّوَصُّلُ إليه بالكَذِبِ وحده فمباحٌ إنْ أُبيحَ تحصيلُ ذلك المقصودِ، وواجبٌ

(قوله: والموضوعُ للوضوء لا يُباحُ منه الشُّربُ) من تمام كلام "ابن الفضل"، وتقدَّم في آخرِ التَّيَمُّم: ((أنَّ الماءَ المسبَّلَ في الفلاة لا يَمْنَعُ التَّيَمُّمَ ما لم يكنْ كثيراً، فيُعْلَمُ أنَّه للوضوءِ أيضاً، وأنَّه يُشْرَبُ ما للوضوءِ، وأنَّ الفرق: أنَّ الشُّربَ أهمُّ؛ لأنَّه لإحياءِ النَّفْسِ، بخلافِ الوضوءِ؛ لأنَّ له بَدْلاً، فيأذَنُ صاحِبُهُ بالشُّربِ منه عادةً؛ لأنَّه أنفعُ، وقال "ابن الفضل" بالعكسِ فيهما)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الطهارة - باب التيمم ١٥١/١ بتصرف يسير.

(٢) في "ب" و"م": ((وإنَّما)) وهو مخالف لعبارة "ط".

(٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١١/٤.

(٤) هذا المطلب من "الأصل" و"ك" و"ت".

(٥) "تبيين المحارم": باب في الكذب - فصل في بيان ما رخص فيه من الكذب ١٩٦/أ - ب، ١٩٧/أ.

(٦) "إحياء علوم الدين": ربع المهلكات - كتاب آفات اللسان - الآفة الرابعة عشرة: الكذب في القول واليمين - بيان ما رخص فيه من الكذب ٢٠٢/٣ وما بعدها.

إِنْ وَجِبَ تَحْصِيلُهُ، كَمَا لَوْ رَأَى مَعْصُومًا اخْتَفَى مِنْ ظَالِمٍ يُرِيدُ قَتْلَهُ أَوْ إِذَاءَهُ^(١) فَالْكَذِبُ هُنَا وَاجِبٌ، وَكَذَا لَوْ سَأَلَهُ عَنْ وَدِيعَةٍ يُرِيدُ أَخْذَهَا يَجِبُ إِنْكَارُهَا. وَمَهْمَا كَانَ لَا يَسْمُ مَقْصُودُ حَرْبٍ، أَوْ إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، أَوْ اسْتِمَالَةُ قَلْبِ الْخِيَانِيِّ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْكَذِبِ فَيُبَاحُ.

وَلَوْ سَأَلَهُ سُلْطَانٌ عَنْ فَاحِشَةٍ وَقَعَتْ مِنْهُ سِرًّا - كَزَنًا أَوْ شُرْبٍ^(٢) - فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: مَا فَعَلْتُ؛ لِأَنَّ إظهارها فَاحِشَةٌ أُخْرَى. وَلَهُ أَيْضًا أَنْ يُنْكِرَ سِرَّ أَخِيهِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَابَلَ مَفْسَدَةُ الْكَذِبِ بِالْمَفْسَدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الصِّدْقِ، فَإِنْ كَانَتْ مَفْسَدَةُ الصِّدْقِ أَشَدَّ فَلَهُ الْكَذِبُ، وَإِنْ بِالْعَكْسِ أَوْ شَكَّ حُرْمٌ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِنَفْسِهِ اسْتِحْبَابٌ أَنْ لَا يَكْذِبَ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بغيرِهِ لَمْ يَجُزِ الْمَسَاحَةُ؛ لِحَقِّ غَيْرِهِ، وَالْحُرْمُ تَرْكُهُ حَيْثُ أُبَيِّحَ. وَلَيْسَ مِنَ الْكَذِبِ مَا اعْتِيدَ مِنَ الْمُبَالِغَةِ، ك: جِئْتُكَ أَلْفَ مَرَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ تَفْهِيمُ الْمُبَالِغَةِ لَا الْمُرَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَاءَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَهُوَ كَاذِبٌ)) اهـ مُلَخَّصًا.

وَيَدُلُّ لِحَوَازِ الْمُبَالِغَةِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: ((وَأَمَّا "أَبُو جَهْمٍ"^(٣) فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ))^(٤). قَالَ "ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّي"^(٥): ((وَمِمَّا يُسْتَشْنَى أَيْضًا الْكَذِبُ فِي الشَّعْرِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ حَمْلَهُ عَلَى الْمُبَالِغَةِ، كَقَوْلِهِ: أَنَا أَدْعُو لَكَ^(٦) لِيَلَا وَغَارًا، وَلَا أُخْلِي مَجْلِسًا عَنْ شُكْرِكَ؛ لِأَنَّ الْكَاذِبَ^(٧) يُظْهِرُ أَنَّ الْكَذِبَ صَدَقَ، وَيُرَوِّجُهُ، وَلَيْسَ غَرَضُ الشَّاعِرِ الصِّدْقَ فِي شِعْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ صِنَاعَةٌ.

(قَوْلُهُ: أَوْ اسْتِمَالَةُ قَلْبِ الْخِيَانِيِّ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْكَذِبِ فَيُبَاحُ) إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَرَزَ مِنْهُ مَا أَمَكَّنَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَتَحَ بَابَ الْكَذِبِ عَلَى نَفْسِهِ فَيُخْشَى أَنْ يَتَدَاعَى إِلَى مَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ، وَإِلَى مَا لَا يَقْتَصِرُ عَلَى حَدِّ الضَّرُورَةِ. اهـ "إِحْيَاءُ". (قَوْلُهُ: لِأَنَّ إظهارها فَاحِشَةٌ أُخْرَى) مُقْتَضَى هَذَا: أَنَّ الْكَذِبَ وَاجِبٌ لَا مُبَاحٌ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ أَنْكَرَ سِرَّ أَخِيهِ، وَنَظَائِرُهُ.

(١) فِي "٣": ((أَذَاهُ)).

(٢) فِي "٣": ((أَوْ شَرِبَ خَمْرًا)).

(٣) هُوَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ أَبُو جَهْمٍ عَامِرٌ - أَوْ عَمِيرٌ - بَنُ حَذِيفَةَ بَنِ غَانِمٍ، الْقُرَشِيُّ، أَحَدُ الْمُعَمَّرِينَ، أَسْلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ (ت. نَحْوَ ٧٠هـ). ("سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ" ٥٥٦/٢، "الأعلام" ٢٥٠/٣).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ - بَابِ لِلطَّلَاقِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا، رَقْمَ (١٤٨٠)، مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا.

(٥) "الزَّوَاجِرُ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَايَرِ": كِتَابُ الشَّهَادَاتِ - الْكَبِيرَةُ الْأَرْبَعُونَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمِئَةِ: الْكَذِبُ الَّذِي فِيهِ حَدٌّ أَوْ ضَرَرٌ ٣٢٦/٢ بِاخْتِصَارٍ.

(٦) فِي "ب" وَ"م": ((أَدْعُوكَ))، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِعِبَارَةِ "الزَّوَاجِرِ".

(٧) فِي "الأَصْل": ((الْكَذِبُ))، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِعِبَارَةِ "الزَّوَاجِرِ".

ودفع الظلم عن نفسه، والمراد التعريض؛ لأنَّ عَيْنَ الكَذِبِ حرامٌ، قال: ((وهو الحقُّ، قال تعالى: ﴿قَتَلَ الْخُرَّصُونَ﴾ [الناريات: ١٠])، الكلُّ من "المجتبي" ^(١). وفي "الوهابية" ^(٢) قال: [طويل]

وقال "الشَّيْخَان" - يعني: "الزَّافِعِيُّ" ^(٣) و"النَّوَوِيُّ" ^(٤) - بعدَ نقلِهما ذلك عن "القَقَالِ" ^(٥) و"الصَّيْدِلَانِي" ^(٦): وهذا حسنٌ بالغٍ اهـ.

[٣٣٥٦٧] (قوله: قال) أي "صاحبُ المجتبي" ^(٧)، وعبارته: ((قال عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «كلُّ كَذِبٍ مكتوبٌ لا محالةٌ إلَّا ثلاثة: الرَّجُلُ مع امرأته أو ولده، والرجُلُ يُصلِحُ بينَ اثنين، والحربُ؛ فإنَّ الحربَ خدعةٌ»)) ^(٨). قال "الطَّحَاوِيُّ" ^(٩) وغيره: هو محمولٌ على المعارضِ؛ لأنَّ عَيْنَ الكَذِبِ حرامٌ. قلتُ: وهو الحقُّ، قال تعالى ﴿قَتَلَ الْخُرَّصُونَ﴾ [الناريات: ١٠]، وقال ^(١٠): ((الكَذِبُ مع الفُجورِ، وهما في النارِ)) ^(١١). ولم يَعرِّضْ عَيْنُ الكَذِبِ لِلنَّجَاةِ وَتَحْصِيلِ الْمَرَامِ اهـ.

(١) "المجتبي": كتاب الحظر والإباحة ق ٣٣٥-٣٣٩ باختصار.

(٢) "المنظومة الوهبانية": فصل من كتاب الكراهية ص ٩٤ - ٩٧ - (هامش "المنظومة المحبية").

(٣) "العزیز شرح الوجيز": كتاب الشهادات - الباب الأول فيما يفيد أهلية الشهادة ١٨/١٣.

(٤) "روضة الطالبين وعمدة المفتين": كتاب الشهادات ٢٢٩/١١.

(٥) أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله القفال المروزي الخراساني الشافعي، كان رأساً في الفقه، قدوة في الزهد

(ت ٤١٧هـ). ("طبقات الفقهاء الشافعية" لابن الصلاح ٤٩٦/١، "سير أعلام النبلاء" ٤٠٥/١٧).

(٦) أبو بكر محمد بن داود بن محمد الداودي المعروف بالصيدلاني، وبالداودي (ت ٤٢٧هـ). ("طبقات الشافعية" لابن

قاضي شهبة ٢١٤/١، "الأنساب" ٢٩٤/٥).

(٧) "المجتبي": كتاب الحظر والإباحة - فصل الفعل وغيره ق ٣٣٩/أ نقلاً عن "شح"، أي: شمس الأئمة الحلواني.

(٨) أخرجه بهذا اللفظ محمد بن الحسن الشيباني في "المبسوط" ٤٠٨/٩ عن شهر بن حوشب مرسلًا، وأخرجه بنحوه

مسلم في كتاب البر والصلة - باب: تحريم الكذب وبيان ما يباح منه، رقم (٢٦٠٥) عن أم كلثوم بنت عقبة أنها

سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول: ((ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس ويقول خيراً وينمي خيراً)).

وفي رواية: وقالت: ولم أسمعهُ يَرْتَضِ في شيء مما يقول الناس إلَّا في ثلاثٍ: ((الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديثُ

الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها)).

(٩) "شرح مشكل الآثار": ٣٦٩/٧ - بتصرف.

(١٠) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في "المسند" رقم (٥)، والبخاري في كتاب "الأدب المفرد" - باب من سأل الله العافية، رقم

(٧٢٤) وابن ماجه في كتاب الدعاء - باب الدعاء بالعفو والعافية، رقم (٣٨٤٩) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه

مرفوعاً بلفظ: ((وإياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار)).

وأخرجه مسنداً للطبراني في "المعجم الأوسط"، رقم (٥٥٤٥)، والبيهقي في "البعث والنشور"، رقم (٣٤٣) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بنحوه.

((وَلِلصُّلَحِ جاز^(١) الْكَذْبُ أَوْ دَفْعِ ظالمٍ وَأَهْلٍ لَتَرْضَى وَالْقَتَالِ لِيُظْفَرُوا
وَيُكْرَهُ فِي الْحَمَامِ تَغْمِيزُ خَادِمٍ وَمَنْ شَاءَ تَنْوِيرًا فَقَالُوا^(٢) يُنَوِّرُ

((فِي عَيْنِ زَوْجِكِ^(٣) بِياضٌ^(٤)، وَقَوْلِهِ: «تَحْمِلُكَ عَلَى وَلَدٍ الْبَعِيرِ»^(٥)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)).

[٣٣٥٦٨] (قَوْلُهُ: جاز الْكَذْبُ) بوزن عِلْمٍ، "مختار"^(٦). أي: بالكسر فَالسُّكُونِ. قال الشَّارِحُ

"ابنُ الشَّحْنَةِ"^(٧): ((نَقَلَ فِي "الْبَزَازِيَةِ"^(٨): أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمَعَارِضَ، لَا الْكَذِبَ الْخَالِصَ)).

[٣٣٥٦٩] (قَوْلُهُ: وَأَهْلٍ لَتَرْضَى) لِيَحْتَرِزَ بِهِ عَنِ الْوَحْشَةِ وَالْخُصُومَةِ، "شارح"^(٩). كقَوْلِهِ: أَنْتِ

عِنْدِي خَيْرٌ مِنْ صَرَّتِكَ - أي: مِنْ بَعْضِ الْجَهَاتِ - وَسَأَعْطِيكَ كَذَا، أي: إِنْ قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى.

[٣٣٥٧٠] (قَوْلُهُ: وَيُكْرَهُ فِي الْحَمَامِ تَغْمِيزُ) أي تَكْيِيسُ ((خَادِمٍ)) فَوْقَ الْإِزَارِ؛ إِذْ رَمَّا يَفْعَلُهُ

لِلشَّهْوَةِ، وَهَذَا لَوْ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَإِلَّا فَلَا بَأْسَ، وَالِاخْتِيَارُ تَرْكُهُ لَوْ الْإِزَارُ كَثِيفًا، وَمُسٌّ مَا تَحْتَهُ - كَمَا يَفْعَلُهُ الْجَهْلَةُ - حَرَامٌ، "شارح"^(١٠).

[٣٣٥٧١] (قَوْلُهُ: قَالُوا يُنَوِّرُ) أي: يَطْلِي بِالنُّورَةِ بِنَفْسِهِ دُونَ الْخَادِمِ فِي الصَّحِيحِ، وَيُكْرَهُ لَوْ جُنُبًا،

"شارح"^(١١).

(١) فِي "ب": ((حَازَ))، وَهُوَ خَطَأٌ طِبَاعِي.

(٢) عِبَارَةٌ "الْمَنْظُومَةُ": ((فَقَالَ)).

(٣) فِي "الأَصْل": ((زَوْجَتِكَ))، وَهُوَ سَهْوٌ.

(٤) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي "تَخْرِيجِ الْإِحْيَاءِ" ١٢٩/٣: ((رَوَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ فِي كِتَابِ الْفُكَاكَةِ وَالْمَزَاحِ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا مِنْ

حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْمٍ الْفَهْرِيِّ)). وَكَذَا عَزَاهُ السِّيُوطِيُّ فِي "مَنَاهِلِ الصِّفَا" رَقْم (١٢٧٠) إِلَى ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَزَاحِ، رَقْم (٤٩٩٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ - بَابُ مَا

جَاءَ فِي الْمَزَاحِ، رَقْم (١٩٩١)، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ احْمِلْنِي، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((إِنَّا

حَامِلُونَكَ عَلَى وَلَدٍ نَاقَةٍ))، قَالَ: وَمَا أَصْنَعُ بَوْلِدَ النَّاقَةِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((وَهَلْ تَلِدُ الْإِبِلَ إِلَّا النُّوقَ)). قَالَ التِّرْمِذِيُّ:

((هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ)).

(٦) "مَخْتَارُ الصَّحَاحِ": مَادَةٌ ((كَذِبَ)).

(٧) "تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَرَائِدِ": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ ١٦٦/٢.

(٨) "الْبَزَازِيَةُ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَنَاهِي ٣٥٩/٦ نَقْلًا عَنْ "الذَّخِيرَةِ" (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٩) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهَا فِي مَطْبُوعَةِ "تَفْصِيلِ عَقْدِ الْفَرَائِدِ"، وَهِيَ فِي الْمَخْطُوطِ: ق ٣٠٤/ب.

(١٠) "تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَرَائِدِ": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ ١٦٢/٢ بِإِخْتِصَارٍ.

وَيَفْسُقُ مُعْتَادُ الْمُرُورِ بِجَامِعٍ وَمَنْ عَلَّمَ الْأَطْفَالَ فِيهِ

[٣٣٥٧٢] (قوله: وَيَفْسُقُ مُعْتَادُ الْمُرُورِ) فلا تُقْبَلُ له شهادة إذا كان مشهوراً به، "ط"^(١). والحيلة لِمَنْ ابْتُلِيَ به: أَنْ يَنْوِيَ الاعتكافَ حَالَ الدُّخُولِ، ويكفي فيه السَّكَنَاتُ فيما بَيْنَ الحَطَّوَاتِ، "شرنبلالي"^(٢).

[٣٣٥٧٣] (قوله: وَمَنْ عَلَّمَ الْأَطْفَالَ إلخ) الذي في "القنية"^(٣): ((أَنَّهُ يَأْتُمُّ))، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْفُسْقُ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ [١٦٢/٤ ب] القولُ به، وَيُمْكِنُ أَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّهُ بِالْإِصْرَارِ عَلَيْهِ يَفْسُقُ، أَفَادَهُ "الشَّارَحُ"^(٤).
قُلْتُ: بَلْ فِي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٥) عَنْ "الْعِيُونِ"^(٦): ((جَلَسَ مُعَلِّمٌ أَوْ وَرَّاقٌ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنْ كَانَ يُعَلِّمُ أَوْ يَكْتُبُ بِأَجْرٍ يُكْرَهُ إِلَّا لْضُرُورَةٍ. وَفِي "الْخُلَاصَةِ"^(٧): تَعْلِيمُ الصَّبِيَّانِ فِي الْمَسْجِدِ لَا بَأْسَ بِهِ)). أَه. لَكِنْ اسْتَدَلَّ فِي "القنية"^(٨) بِقَوْلِهِ الرَّضَا: ((جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَمَحَانِيَكُمْ))^(٩).

(قوله: الذي في "القنية": أَنَّهُ يَأْتُمُّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْفُسْقُ إلخ) ذَكَرَ "ابْنُ وَهْبَانَ" فِي "شَرْحِهِ": ((أَنَّ وَجْهَ عَدَمِ جَوَازِ الْمُرُورِ بِالْجَامِعِ: أَنَّهُ لَمْ يَنْ لَه، وَإِنَّمَا بُنِيَ لِلصَّلَاةِ، وَذَكَرَ الْعِلْمَ، وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ وَجْهَ عَدَمِ تَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ فِيهِ: مَا يَبْدُو مِنْهُمْ مِنَ الْعَفَاشَةِ، وَالْقَذَارَةِ، وَعَدَمِ الْحِرَازِ، وَالتَّشْوِيشِ عَلَى الْمُصَلِّينَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ تُصَانَ عَنْهُ الْمَسَاجِدُ)). أَه. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّوْجِيهِ يُفِيدُ الْفُسْقَ فِي مَسْأَلَةِ التَّعْلِيمِ بِالْأَوَّلَى.

(١) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١٢/٤.

(٢) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الكراهية ق ١٧٢/ب.

(٣) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب الكراهية في الوضوء وكيفية الصلاة إلخ ق ٦٦/ب نقلاً عن "عت"، أي: "علاء الدين التاجري".

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٦٦/٢ - ١٦٧.

(٥) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الخامس في المسجد والقبلة والمصحف إلخ ٦٦/١٨ رقم المسألة (٢٨٠٤٧)، (٢٨٠٤٨) بتصرف يسير.

(٦) "عيون المسائل": باب الاستحسان - معلم في المسجد ص ٤٧٣ - بتصرف.

(٧) "الخلاصة": كتاب الكراهية - الفصل الثاني في العبادات - نوع في المسجد ق ٣١٠/ب نقلاً عن "الفتاوى".

(٨) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب الكراهية في الوضوء وكيفية الصلاة إلخ ق ٦٦/ب.

(٩) أخرجه ابن ماجه في كتاب المسجد والجماعات - باب ما يكره في المساجد، رقم (٧٥٠)، من حديث واثلة بن الأسقع، وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف"، رقم (١٧٢٨) من حديث أبي هريرة، وقال الحافظ ابن حجر في "الدرية" ٢٨٨/١: ((وَأَسَانِيدُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ))، وانظر "نصب الراية": ٤٩١/٢ - ٤٩٥.

..... وَيُؤْزَرُ^(١)

وَمَنْ قَامَ إِجْلَالًا لِشَخْصٍ فَجَائِزٌ^(٢) وَفِي غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ بَعْضٌ يُقَرَّرُ

[٣٣٥٧٤] (قَوْلُهُ: وَيُؤْزَرُ) بِسُكُونِ الْوَاوِ بَعْدَ الْيَاءِ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ، مِنَ الْوِزْرِ، وَهُوَ الْإِثْمُ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مَوْزُورٌ بِلَا هَمْزٍ، قَالَ فِي "الْقَامُوسِ"^(٣): ((وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»^(٤) لِلزَّادِوَاجِ، وَلَوْ أَفْرَدَ لَقِيلَ: مَوْزُورَاتٍ)) اهـ. وَلَوْ قَالَ: فَيُؤْزَرُ - بِالْفَاءِ - لَسَلِمَ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ السَّابِقِ^(٥).

[٣٣٥٧٥] (قَوْلُهُ: وَمَنْ قَامَ إِلْحَ) قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ قُبِيلَ فَصَلَ الْبَيْعِ^(٦).

[٣٣٥٧٦] (قَوْلُهُ: وَفِي غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلْحَ) قَالَ فِي "الْقَنِية"^(٧): ((وَقِيلَ: لَهُ أَنْ يَقُومَ بَيْنَ يَدَيِ

(قَوْلُهُ: قَالَ فِي "الْقَنِية": وَقِيلَ: لَهُ أَنْ يَقُومَ بَيْنَ يَدَيِ الْعَالِمِ إِلْحَ) صَدُرَ عَابَرَهَا: ((وَلَا يُكْرَهُ قِيَامُ الْجَالِسِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ تَعْظِيمًا)). وَفِي "مَشْكِلِ الْأَثَارِ": ((وَالْقِيَامُ لغيرِهِ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ لَعَيْنِهِ، وَإِنَّمَا الْمَكْرُوهُ مَحَبَّةُ الْقِيَامِ مِنَ الَّذِي يُقَامُ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يُحِبَّ وَقَامُوا لَهُ لَا يُكْرَهُ. وَقِيَامُ قَارِئِ الْقُرْآنِ لِمَنْ يَجِيءُ عَلَيْهِ تَعْظِيمًا لَا يُكْرَهُ إِذَا كَانَ يَمُنُّ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ، وَقِيلَ إِلْحَ)) كَمَا نَقَلَهُ "ابْنُ وَهْبَانَ" فِي "شَرْحِهِ". وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ الْقِيَامَ لِلْقُلُومِ، وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا أَفَادَ حُكْمَ الْقِيَامِ بَيْنَ الْيَدَيْنِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُ "النَّظْمِ" عَلَيْهِ، بَلْ عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا فَعَلَهُ فِي "شَرْحِهِ".

(١) عبارة "المنظومة": ((ويؤزر)) بالهمز.

(٢) فِي "ب": ((فجائز))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي.

(٣) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((وِزْر)).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي اتِّبَاعِ النِّسَاءِ وَالْجَنَائِزِ، رَقْمُ (١٥٧٨)، وَابْنُ حِبَانَ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ، رَقْمُ (٧٧٧١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ" رَقْمُ (٧٢٠١)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَسِوَتْ جُلُوسًا، فَقَالَ: مَا يُجْلِسُكُمْ؟ قُلْنَا: نَنْتَظِرُ الْجَنَائِزَ، قَالَ: هَلْ تَغْسِلُنَّ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: هَلْ تَحْمِلُنَّ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: هَلْ تَدْلِينُ فِيمَنْ يَدِي؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: ((فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ)). قَالَ النَّوَوِيُّ فِي "خُلَاصَةِ الْأَحْكَامِ" ١٠٠٤/٢: ((إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ)).

(٥) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٦) الْمَقُولَةُ [٣٣١٦٩] قَوْلُهُ: ((يَجُوزُ بَلْ يَنْدُبُ الْقِيَامَ تَعْظِيمًا لِلْقَادِمِ إِلْحَ)).

(٧) "الْقَنِية": كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - بَابُ فِي السَّلَامِ وَالْمَصَافِحَةِ وَالْقَبْلَةِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ق ٧٣/أ.

وَجَوَّزَ نَقْلَ الْمَيْتِ الْبَعْضُ مُطْلَقاً وَعَنْ بَعْضِهِمْ مَا فَوْقَ مِيلَيْنِ يُحْظَرُ

العالم تعظيماً له، أمّا^(١) في حقِّ غيره لا يجوز)) اهـ. فهذه مسألة القيام بين يديه، وهي^(٢) غيرُ مسألة القيام لُقْدومه تعظيماً، فتنبّه لذلك، "شارح"^(٣).

[٣٣٥٧٧] (قوله: وجوّز نقل الميّت) بتشديد الياء هنا، و((البعض)) فاعلُ ((جوّز))، والمراد قبل الدفن، خلافاً لما ذكره "الناظم"^(٤): ((من أن فيه خلافاً بعد الدفن أيضاً)) راداً على "الطرسوسي"^(٥). قال "الشارح"^(٦): ((وما ذكره من الخلاف لم نقف عليه من كلام العلماء، والظاهر أن الصواب مع "الطرسوسي")) اهـ. أي: حيث لم يخك خلافاً فيما بعد الدفن.

[٣٣٥٧٨] (قوله: مُطلقاً) أي: بَعْدَتِ المسافة أو قَصُرَتْ.

[٣٣٥٧٩] (قوله: وعن بعضهم إلخ) قال في "البزاية"^(٧): ((نقل الميّت من بلدٍ إلى بلدٍ قبل الدفن لا يُكره، وبعده يحرم)). قال "السرخسي"^(٨): وقبله^(٩) يُكره أيضاً إلا قَدَر مِيلٍ أو ميلين، ونقل الكليم الصّديق^(١٠) - عليهما وعلى نبيّنا السّلام - شريعةً متقدّمةً منسوخةً، أو رعايةً لوصيّته عليه السلام، وهي لازمة، وقد ((كان الصّديق عليه السلام أوصى به))^(١١) اهـ.

(١) في "ك": ((وأما)). وعبارة "القنية": ((فأما)).

(٢) في "ب" و"م": ((وهو))، وهو مخالف لعبارة "تفصيل عقد الفرائد".

(٣) في "ب" و"م": ((ش)). وانظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٦٧/٢ باختصار.

(٤) "عقد القلائد": فصل من كتاب الكراهية ٢/١٤٠ أ - ب.

(٥) في كتابه المسّى بـ: "الفوائد المنظومة"، ويسمى "الفوائد البدرية"، قال ابن وهبان: ((وصاحب الفوائد نظم أنه...)).

(٦) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٦٨/٢.

(٧) "البزاية": كتاب الكراهية - الفصل الثاني في العبادات - نوع في المسجد ٣٥٩/٦ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "شرح السير الكبير": باب الشهيد وما يصنع به ٢٣٦/١ بتصرف..

(٩) عبارة مطبوعة "البزاية": ((قال "السرّحسي" و"بكر" رحمهما الله)) بدل ((وقبله))، وفي مخطوطتها: ((السرّحسي وقبله)).

(١٠) في النسخ جميعها: ((والصديق))، والمعنى يفيد حذف الواو.

(١١) أخرج أبو يعلى في "مسنده"، رقم (٧٢٥٤)، وابن حبان في "صحيحه"، رقم (٧٢٣)، والحاكم في "المستدرک"، رقم

(٤٠٨٨)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((عجزتم أن تكونوا مثل عجز بني إسرائيل، إن موسى

لما سار ببني إسرائيل من مصر ضلوا الطريق، فقال: ما هذا؟ فقال علماءهم: إن يوسف لما حضره الموت أخذ علينا موثقاً =

وللزوجة التسمين لا فوق شبعها ومن ذكرها التعويد للحب تحظر

[٣٣٥٨٠] (قوله: وللزوجة التسمين) قال في "الخاتبة"^(١): ((أمرأة تأكل الفتيت وأشباه ذلك لأجل التسمين قال "أبو مطيع"^(٢): لا بأس به إذا لم تأكل فوق شبعها)). قال "الطرسوسي"^(٣): ((في الزوجة ينبغي أن يندب لها ذلك، وتكون مأجورة)).

قال "الشارح"^(٤): ((ولا يعجبني إطلاق إباحة ذلك فضلاً عن ندبه، ولعل ذلك محمول على ما إذا كان الزوج يحب التسمين، وإلا ينبغي أن تكون موزورة)). اهـ.

[٣٣٥٨١] (قوله: لا فوق شبعها) بكسر المعجمة، وإسكان الموحدة.

مطلب في التعويد والرقى^(٥)

[٣٣٥٨٢] (قوله: ومن ذكرها) متعلق بـ ((تحظر)) بمعنى: تمنع^(٦)، و((التعويد)) مفعول الذكر، و((الحب)) متعلق به، والذكر يكون باللسان، والمراد ما هو أعم منه ومن الحمل. قال في "الخاتبة"^(٧): ((أمرأة تصنع آيات التعويد ليحبها زوجها بعدما كان يغيضها، ذكر في "الجامع الصغير"^(٨): أن ذلك

= من الله ألا نخرج من مصر حتى ننقل عظامه معنا، قال: فمن يعلم موضع قبره؟ قال: عجوز من بني إسرائيل، فبعث إليها فأنته، فقال: دليني على قبر يوسف، قالت: حتى تعطيني حُكمي، قال: ما حكمك؟ قالت: أكون معك في الجنة، فكره أن يعطيها ذلك، فأوحى الله إليه: أن أعطاها حكمها، فانطلقت بهم إلى بحيرة موضع مستنقع ماء، فقالت: أنضبوا هذا الماء، فأنضبوا، قالت: احتفروا واستخرجوا عظام يوسف، فلما أفلوها على الأرض إذا الطريق مثل ضوء النهار)). صححه ابن حبان والحاكم.

(١) "الخاتبة": كتاب الحظر والإباحة ٤٠٣/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) أي: أبو مطيع البلخي كما في "الخاتبة"، وتقدم ترجمته ٣٠٨/٣.

(٣) لم نثر على النقل في "أنفع الوسائل" ولعله في كتابه "الفوائد المنظومة"، وهو ليس بين أيدينا.

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٢/٢ باختصار.

(٥) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٦) في "الأصل": ((ب: يحظر، بمعنى: يمنع)).

(٧) "الخاتبة": كتاب الحظر والإباحة - باب: ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ - فصل في التسبيح والتسليم والصلاة

على النبي ﷺ إلخ ٤٢٥/٣ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) لم نقف عليها في "الجامع الصغير".

وَيُكْرَهُ أَنْ تَسْعَى ^(١) لِإِسْقَاطِ حَمْلِهَا

حرامٌ، ولا يَحِلُّ)) اهـ. وَذَكَرَ "ابْنُ وَهْبَانَ" ^(٢) فِي تَوْجِيهِهِ: ((أَنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ السَّحْرِ، وَالسَّحْرُ حَرَامٌ)) اهـ "ط" ^(٣).

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْرَدِ كِتَابَةِ آيَاتٍ، بَلْ فِيهِ شَيْءٌ زَائِدٌ. قَالَ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٤): ((وَعَنْ "ابْنِ" ^(٥) مَسْعُودٍ "رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتَّوَلَةَ شِرْكَاً))، رَوَاهُ "أَبُو دَاوُدَ" وَ"ابْنُ مَاجَةَ" ^(٦). وَالتَّوَلَةُ - أَيْ: بَوَازِنُ عَنَبَةٍ -: ضَرْبٌ مِنَ السَّحْرِ. قَالَ "الْأَصْمَعِيُّ" ^(٧): ٢٧٥/٥: ((هُوَ تَحْيِيْبُ الْمَرْأَةِ إِلَى زَوْجِهَا)). وَعَنْ "عَوْفِ" ^(٨) بْنِ مَالِكٍ "رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ رُقِيَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: ((اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شِرْكٌَ)) ^(٩)، رَوَاهُ "مُسْلِمٌ" وَ"أَبُو دَاوُدَ" اهـ، وَتَمَامُهُ فِيهِ ^(١٠). وَقَدَّمْنَا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ قُبَيْلَ فَصْلِ النَّظَرِ ^(١١)، وَبِهِ انْدَفَعَ تَنْظِيرُ "ابْنِ الشَّحْنَةِ" ^(١٢) فِي كَوْنِ التَّعْوِيْذِ ضَرْباً مِنَ السَّحْرِ.

مَطْلَبٌ فِي إِسْقَاطِ الْحَمْلِ ^(١٣)

[٣٣٥٨٣] (قَوْلُهُ: وَيُكْرَهُ إِخْلَاحُ) أَيْ: مُطْلَقاً قَبْلَ التَّصَوُّرِ وَبَعْدَهُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ فِي "الْحَانِيَّةِ"

(١) فِي "و" وَ"ب": ((تَسْقَى))، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِعِبَارَةِ "الْوَهْبَانِيَّةِ".

(٢) "عَقْدُ الْفَرَائِدِ": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ ٢/٤٦ ق/ب - ١/٤٧ أ.

(٣) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاِسْتِبْرَاءِ وَغَيْرِهِ - فَصْلٌ فِي الْبَيْعِ ٤/٢١٢.

(٤) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلٌ فِي الْبَيْعِ ٦/٣٣ بِتَصْرِفٍ.

(٥) فِي "ب": ((أَبْنِ))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّبِّ - بَابُ فِي تَعْلِيْقِ التَّمَائِمِ، رَقْمُ (٣٨٨٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّبِّ - بَابُ تَعْلِيْقِ

التَّمَائِمِ، رَقْمُ (٣٥٣٠)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَالحَاكِمُ.

(٧) كَلَامُ الْأَصْمَعِيِّ نَقْلَهُ عَنْ الْأَزْهَرِيِّ فِي "تَهْذِيبِ اللُّغَةِ" مَادَّةُ ((تَوَلَّ)) ١٤/٢٢٨ وَالجَوْهَرِيُّ فِي "الصَّحَاحِ": مَادَّةُ ((تَوَلَّ)).

(٨) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: ((عُرُوَّةُ))، وَمِثْلُهُ فِي عِبَارَةِ الزَّيْلَعِيِّ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ كَمَا فِي الْمَصَادِرِ.

(٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ السَّلَامِ - بَابُ: لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكَ، رَقْمُ (٢٢٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّبِّ

- بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى، رَقْمُ (٣٨٨٦) مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً.

(١٠) أَيْ: فِي "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ - فَصْلٌ فِي الْبَيْعِ ٦/٣٣.

(١١) الْمَقُولَةُ [٣٢٩٩٣] قَوْلُهُ: ((التَّمِيمَةُ الْمَكْرُوهَةُ)).

(١٢) "تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَرَائِدِ": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ ٢/١٧٢.

(١٣) هَذَا الْمَطْلَبُ مِنْ "ك".

..... وجاز لعذرٍ حيثُ لا يَصَوِّرُ
وإنْ أَسْقَطَتْ مِيتًا فِي السَّقَطِ غُرَّةً لوالِدِهِ

كما قَدَمْنَاهُ قُبَيْلَ الاستِبراء^(١)، وقال^(٢): ((إِلَّا أَهْمًا لَا تَأْتُمُّ إِثْمَ الْقَتْلِ)).

[٣٣٥٨٤] (قوله: وجاز لعذرٍ) كالمُرْضعة إِذَا ظَهَرَ بِهَا الْحَبْلُ، وَانْقَطَعَ لَبْنُهَا وَلَيْسَ لِأَبِي الصَّبِيِّ مَا يَسْتَأْجِرُ بِهِ الظَّرْفَ، وَيُخَافُ هَلَاكُ الْوَلَدِ، قَالُوا: يُبَاحُ لَهَا أَنْ تُعَالِجَ فِي اسْتِزَالِ الدَّمِ مَا دَامَ الْحَمْلُ مُضْغَةً أَوْ عَلَقَةً، وَلَمْ يُخْلَقْ لَهُ عَضْوٌ، وَقَدَرُوا تِلْكَ الْمُدَّةَ بِمِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَجَازَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَدْمِيٍّ، وَفِيهِ صِيَانَةُ الْأَدْمِيِّ، "خَانِيَّة"^(٣).

[٣٣٥٨٥] (قوله: حيثُ لا يَصَوِّرُ) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ: ((وَجَازَ لِعِذْرٍ))، وَالتَّصَوُّرُ - كَمَا فِي "الْقَنِيَّة"^(٤) - : ((أَنْ يَظْهَرَ لَهُ شَعْرٌ أَوْ إَصْبَعٌ أَوْ رِجْلٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ)).

[٣٣٥٨٦] (قوله: وإنْ أَسْقَطَتْ مِيتًا) بِتَخْفِيفِ مِيتٍ، أَيْ: بِعِلَاجٍ، أَوْ شُرْبِ دَوَاءٍ تَتَعَمَّدُ بِهِ الْإِسْقَاطُ، أَمَّا إِذَا أُلْقَتْ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَعَلَى عَاقِلَتِهَا الدِّيَّةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ إِنْ كَانَتْ لَهَا عَاقِلَةٌ، وَإِلَّا فَعَلَى مَالِهَا، وَعَلَيْهَا الْكَفَّارَةُ، وَلَا تَرْتُّ مِنْهُ شَيْئًا، "شَارِح"^(٥).

[٣٣٥٨٧] (قوله: فِي السَّقَطِ غُرَّةً) بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَهِيَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ تُؤْخَذُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، وَنَفَاها "الطَّرْسُوسِيُّ"، وَهُوَ وَهْمٌ كَمَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ"^(٦).

[٣٣٥٨٧] (قوله: لوالِدِهِ) الْأَوَّلَى: لَوَارِثِهِ، "ط"^(٦).

(١) المَقُولَةُ [٣٣٠٦٨] قَوْلُهُ: ((وَقِيلَ يَجُوزُ إِيحًا)).

(٢) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ فِيمَا يَكْرَهُ مِنَ النَّظَرِ وَالْمَسِّ لِلْأَقْرَابِ وَالْأَجَانِبِ وَمَا لَا يَكْرَهُ - فَصْلُ فِي الْخِتَانِ

٤١٠/٣ بِتَصْرِفِ (هَامِشِ) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ".

(٣) "الْقَنِيَّة": كِتَابُ الْكَرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - بَابُ فِي التَّدَاوِي وَالْمُعَالَجَاتِ وَإِسْقَاطِ الْوَلَدِ ق ٧٦/ب.

(٤) فِي "ب" وَ"م": ((الْشَّ)). وَانْظُرْ "تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَرَائِدِ": فَصْلُ مِنْ كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ ١٧١/٢ بِإِخْتِصَارٍ.

(٥) "تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَرَائِدِ": فَصْلُ مِنْ كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ ١٧١/٢-١٧٢.

(٦) "ط": كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ - بَابُ الْاسْتِبراء وَغَيْرِهِ - فَصْلُ فِي الْبَيْعِ ٢١٣/٤.

..... من^(١) عاقل الأم تُحْضَرُ
وفي يوم عاشوراء يُكْرَهُ كَحْلُهُمْ ولا بأس بالمعتادِ خَلْطاً وَتُؤَجَّرُ^(٢)

[٣٣٥٨٨] (قوله: من عاقل الأم) وإن لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة، "شارح"^(٣).

[٣٣٥٨٩] (قوله: تُحْضَرُ [١/٦٣/٤]) الجملة صفة ((عرة))، "ط"^(٤).

مطلب في الاكتحال والتوسعة على العيال في يوم عاشوراء^(٥)

[٣٣٥٩٠] (قوله: وفي يوم عاشوراء إلخ) هو العاشر من المحرم، والكحل بالفتح: مصدر كحل، واعلم أن الكحل مطلقاً سنة سيّد المرسلين ﷺ^(٦)، وأما كونه سنة في يوم عاشوراء فقد قيل به، إلا أنه لما صار علامةً للشيعة وجب تركه، وقيل: إنه يُكره؛ لأن "زيد" و"ابن زياد" اكتحلا بدم "الحسين"^(٧) ﷺ، وقيل: بالإثم^(٨)؛ لتقر عينهما بقتله، "شارح"^(٩) بالمعنى.

[٣٣٥٩١] (قوله: ولا بأس إلخ) نقل في "القنية"^(١٠) عن "الوري": ((أنه لم يرد فيه أثر قوي، ولا بأس به، وربما يُثاب)). قال "الشارح"^(١١): ((والذي في حفظي: أنه يُثاب بالتوسعة على عياله

(١) في "د": ((عن))، وهو مخالف لعبارة "المنظومة الوهبانية".

(٢) عبارة "المنظومة الوهبانية": ((حلقاً فيغفر))، وعبارة شارحها ابن الشحنة: ((خلطاً فيغفر)).

(٣) في "ب" و"م": ((ش))، وانظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧١/٢.

(٤) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١٣/٤.

(٥) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٦) أخرج الترمذي في أبواب الطب - باب ما جاء في السعوط وغيره، رقم (٢٠٤٨)، وابن ماجه في كتاب الطب - باب

من اكتحل وترأ، رقم (٣٤٩٩) عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((كان لرسول الله ﷺ مكحلة يكتحل

بها عند النوم ثلاثاً في كل عين)). قال الترمذي: ((حديث حسن غريب)).

(٧) لم نجد هذا الخبر في شيء من المصادر التاريخية.

(٨) في "م": ((بالإثم))، وهو خطأ طباعي.

(٩) في "ب" و"م": ((ش)). وانظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٤/٢.

(١٠) "القنية": كتاب الكراهية والاستحسان - باب فيما يتعلق بيوم عاشوراء وليلة البراءة ق ٧٨/أ.

(١١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٣/٢ - ١٧٤ بتصرف يسير.

وبعضهم المختار في الكحل جائز لفعل رسول الله فهو المقر

المندوب إليها في الحديث بقوله: ((مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيَالِهِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَّتِهِ))^(١)، فَأَخَذَ النَّاسُ مِنْهُ أَنَّ وَسَّعُوا بِاسْتِعْمَالِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْحُبُوبِ، وَهُوَ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ التَّوَسُّعُ، وَقَدْ رَأَيْتُ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ كَلَاماً حَسَناً مُحْصَلاً: أَنَّهُ لَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى التَّوَسُّعِ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ، بَلْ يَعْمَلُ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَلْبَسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَحَقُّ مِنْ سَائِرِ الْمَوَاسِمِ بِمَا يُعْمَلُ فِيهَا مِنَ التَّوَسُّعَاتِ الْغَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ فِيهَا كَالْأَعْيَادِ وَنَحْوِهَا)) اهـ.

[٣٣٥٩٢] (قوله: وبعضهم إلخ) قال في "التحنيص والمزيد": ((لا بأس بالاكْتِحَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، هُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ((كَحَلَّتْهُ "أُمُّ سَلَمَةَ" يَوْمَ عَاشُورَاءَ))^(٢)))، وفي "الْخَانِيَّة"^(٣): ((أَنَّهُ سَنَةٌ))، وَذَكَرَ فِيهَا^(٤): ((مَنْ اكْتَحَلَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ لَمْ يَرْمَدْ سَنَّتَهُ))^(٥))).

(١) أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" رقم (٩٣٠٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" رقم (٣٥١٤)، وفي "فضائل الأوقات" رقم (٢٤٥) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وأخرجه البيهقي في "الشعب" أيضاً برقم (٣٥١٣، ٣٥١٢، ٣٥١٥) من حديث جابر وابن مسعود وأبي هريرة رضي الله عنهم، وقال البيهقي: ((هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض أخذت قوة)). وتقدم ترجمته عند المقولة [٩٢١٣] قوله: ((وحديث التوسعة إلخ)).

(٢) ذكره السرخسي في "المبسوط" ٦٧/٣ بلا سند، ونصه: ((عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ يوم عاشوراء من بيت أم سلمة وعيناه مملوءتان كحلاً كحلته أم سلمة)). ولم نجد له ترجيحاً في كتب الحديث، لكن قال بدر الدين العيني في "البنية" ٧٠/٤ ما نصه: ((وأما الحديث الذي رواه شمس الأئمة - يعني السرخسي - عن ابن مسعود فما رأيت أحداً من أهل هذا الشأن ذكره عن ابن مسعود)).

ثم أشار العيني إلى أن الحديث في رمضان وليس في عاشوراء، فذكر ما أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، رقم (٥٨٢) من حديث علي وابن عمر رضي الله عنهما: انتظرت النبي ﷺ أَنْ يُخْرِجَ إلَيْنَا فِي رَمَضَانَ فَخَرَجَ مِنْ بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَقَدْ كَحَلْتُهُ وَمَلَأْتُ عَيْنِيهِ كَحْلاً. وَضَعَفَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي "الْجَوْحِينَ" رقم (٣٩٣) ومحمد بن طاهر المقدسي في "تذكرة الحفاظ" ص ٤٣٩-، وبكل حال فليس فيه دليل للمسألة.

(٣) "الْخَانِيَّة": كتاب الحظر والإباحة - باب ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ ٤١٤/٣، وعبر بالاستحباب بدل السَّتَّة (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الْخَانِيَّة": كتاب الحظر والإباحة - باب ما يكره من الثياب والحلي والزينة إلخ ٤١٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية")، وعبارتها: ((مَنْ اكْتَحَلَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ بِالْإِثْمِ الْمَرْجُوحِ لَمْ تَرْمَدْ عَيْنَاهُ أَبَداً))

(٥) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" رقم (٣٥١٧)، وفي "فضائل الأوقات" رقم (٢٤٦) وابن الجوزي في "الموضوعات" =

قال "الشارح"^(١): ((ولم يصحَّ ذلك عن رسول الله ﷺ)) اهـ.

قلت: والحاصل أنه وردت التوسعة فيه بأسانيد ضعيفة - وصحَّح بعضها - يرتقي بها الحديث إلى الحسن، وتُعقَّب "ابن الجوزي" في عدّه من الموضوعات. وأمّا حديث: ((مَنْ اكْتَحَلَ بِالْإِثْمِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ لَمْ تَرَمَدْ عَيْنُهُ)) فقال الحافظ "ابن حجر"^(٢) في "اللائي"^(٣): ((إنَّه منكَّرٌ، والاكْتَحَالُ لَا يَصِحُّ فِيهِ أَثَرٌ، وَهُوَ^(٤) بِدْعَةٌ))، وأوردَه "ابن الجوزي" في "الموضوعات"^(٥). وقال "الحاكم"^(٦) أيضاً: ((لَمْ يُرَوْ^(٧) فِيهِ أَثَرٌ، وَهُوَ بِدْعَةٌ ابْتَدَعَهَا قَتْلُهُ "الحسين"))). وقال "ابن رجب"^(٨): ((كُلُّ مَا رَوِيَ فِي فَضْلِ الْاِكْتِحَالِ وَالْاِحْتِضَابِ وَالْاِغْتِسَالِ فَمَوْضُوعٌ لَا يَصِحُّ))، وتماثُهُ في "كشف الخفاء والإلباس"

= ٢٠٣/٢، من طريق حوير عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال البيهقي: ((والاكْتَحَالُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ إِنَّمَا رَوِيَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ بِمَرَّةٍ، وَحَوِيرٌ ضَعِيفٌ، وَالضَّحَّاكُ لَمْ يَلِقَ ابْنَ عَبَّاسٍ))، وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في "لطائف المعارف" ٥٤/١: ((وَكُلُّ مَا رَوِيَ فِي فَضْلِ الْاِكْتِحَالِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَالْاِحْتِضَابِ وَالْاِغْتِسَالِ فِيهِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ لَا يَصِحُّ)).

(١) تفصيل عقد الفرائد: فصل من كتاب الكراهية ١٧٤/٢.

(٢) عبارة "كشف الخفاء": ((وقال في "اللائي") من غير ((الحافظ ابن حجر))، وقد وجدنا النقل في "اللائي المنشورة" للزركشي ص ٤٣-، والكلام للحاكم، لكن العجلوني نسبته في "كشف الخفاء" في المقدمة ١١/١ لابن حجر وكأنَّه وهمٌ في ذلك، فلم نعثَر على كتاب بهذا الاسم لابن حجر، والله أعلم.

(٣) "اللائي المنشورة في الأحاديث المشهورة" المعروف بـ"التذكرة في الأحاديث المشتهرة" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر بدر الدين الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ). ("الدرر الكامنة" ٣/٣٩٧، "هدية العارفين" ١٧٤/٢).

(٤) في "الأصل": ((فهو)).

(٥) "الموضوعات" لابن الجوزي: كتاب الصيام - باب في ذكر عاشوراء ٢٠١/٢.

(٦) لم نقف على قول الحاكم في كتبه التي بين أيدينا، ونقله عنه بعض العلماء (انظر ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٠٤/٢، و"كشف الخفاء" ٢٣٤/٢، و"المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود" ٢٠٩/١٠).

(٧) في "الأصل" و"ك": ((لم يرد))، وما أثبتناه من "آ" و"ب" و"م" موافق لعبارة "كشف الخفاء".

(٨) "لطائف المعارف": وظائف شهر الله المحرم - المجلس الثاني في يوم عاشوراء ص ٥٤-.

وضرب عبيد الغير جاز بأمره وما جاز في الأحرار والأب يأمر

لـ "الجرّاحي" ^(١)، وبه يتأيّد القول بالكراهة، والله أعلم.

والتوسعة على من وسّع مجرّته، نقل ذلك "المناوي" ^(٢) عن "جابر" و"ابن عُيينة".

[٣٣٥٩٣] قوله: جاز بأمره أي: بالقدر الذي يملكه السيّد - ما لم يبلغ به حداً - بحسب

الجرائم، "شارح" ^(٣). فإن لزّمه حدّاً لا يتخذه إلا بإذن القاضي.

[٣٣٥٩٤] قوله: والأب يأمر جملةً حاليةً، أي: لا يجوز ضرب ولد الحُرّ بأمر أبيه، أمّا

المعلم فله ضربه؛ لأنّ المأمور بضربه نيابةً عن الأب؛ لمصلحته، والمعلم يضربه بحكم الملك بتمليك أبيه؛ لمصلحة التعليم، وقيدّه "الطرسوسي" ب: ((أن يكون بغير آلة جارحة، وبأن لا يزيد على

ثلاث ضربات))، وردّه "الناظم" ^(٤): ((بأنه لا وجه له، ويحتاج إلى نقل))، وأقرّه "الشارح" ^(٥). قال

"الشّرنبلاي" ^(٦): ((والنقل في كتاب الصلّاة: يضرب الصّغير باليد لا بالخشبة، ولا يزيد على

ثلاث ضربات))، ونقل "الشارح" ^(٧) عن "الناظم" أنّه قال ^(٨): ((ينبغي أن يستثنى من الأحرار

القاضي، فإنّه لو أمره بضرب ابنه جاز له أن يضربه، بل لا يجوز له أن لا يقبل)) اهـ. وقيدّه

"الشّرنبلاي" ^(٩) ب: ((كون القاضي عادلاً، ومشاهدة الحجّة الملمزة))، قال ^(٨): ((ولا يعتد على

مجرّد أمر القاضي الآن)).

(١) انظر "كشف الخفاء": الحديث رقم (٢٤١٠) ٢/٢٣٤.

(٢) "فيض القدير" للمناوي: ٢٣٥/٦.

(٣) في "ب" و"م" و"ش" ((، وانظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٣/٢.

(٤) "عقد القلائد": فصل من كتاب الكراهية ١٤٧/٢ ب باختصار.

(٥) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٣/٢.

(٦) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الكراهية ق ١٧٥/ب.

(٧) انظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٣/٢.

(٨) "عقد القلائد": فصل من كتاب الكراهية ١٤٧/٢ ب بتصرف.

(٩) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الكراهية ق ١٧٥/ب.

وَأَثُوبُ مِنْ ذِكْرِ الْقُرْآنِ اسْتِمَاعُهُ وَقَالُوا ثَوَابُ الطِّفْلِ لِلطِّفْلِ يُحْصَرُ

[٣٣٥٩٥] (قوله: وأثوب) أفعال تفضيل، من الثواب، وهو الجزاء، و((القرآن)): منقول حركة الهمزة؛ لضرورة الوزن، "شارح" (١). قال "الشَّرنبلالي" (٢): ((وليس كذلك، بل هو قراءة "عبد الله بن كثير" (٣) كما ذكره "الناظم" في "شرح" (٤)) اهـ. أي: فهو لغة لا ضرورة.

[٣٣٥٩٦] (قوله: استماعه) لوجوبه وندب القراءة.

مطلب: ثواب الصَّغير له (٥)

[٣٣٥٩٧] (قوله: ثواب الطِّفْلِ للطِّفْلِ) لقوله (٦) تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ ٢٧٦/٥ [النجم: ٣٩]، وهذا قول عامة مشايخنا. وقال بعضهم: يَنْتَفِعُ المرءُ بعلم ولده بعد موته؛ لما روي عن "أنس بن مالك" ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((من جملة ما يَنْتَفِعُ به العبدُ بعد موته: أَنْ يَتَرَكَ وَلِداً عَلَّمَهُ الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ، فَيَكُونُ لَوَالِدِهِ أَجْرٌ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِ الْوَلَدِ شَيْئاً)) (٧) اهـ.

(١) في "ب" و"م": ((ش))، وانظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٦٨/٢.

(٢) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٣/أ.

(٣) أبو معبد عبد الله بن كثير المكي، أحد القراء السبعة (ت ١٢٠هـ). ("غاية النهاية" ٤٤٣/١، "الأعلام" ١١٥/٤).

(٤) "عقد القلائد": فصل من كتاب الكراهية ١٤١/٢ ق ١/أ.

(٥) هذا المطلب من "الأصل" و"ك" و"ت".

(٦) في "الأصل": ((كقوله)).

(٧) في هامش "ب" و"م": ((قوله: شيئاً) كذا وُجِدَ مكتوباً بالألف، فإن كانت الرواية هكذا فهو مفعول: يَنْقُصَ؛ لأنه يُسْتَعْمَلُ متعدياً كما يُسْتَعْمَلُ لازماً، قاله "نصر الوفاي").

(٨) لم نجده بهذا السياق، وهو رواية بالمعنى مجموع من حديثين: الأول: حديث أنس ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: ((سبع) يجري للعبد أجرهن من بعد موته وهو في قبره: من علَّم علماً، أو أجرى نهرًا، أو حفر بئرًا، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجدًا، أو ورث مصحفًا، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته)). أخرجه البزار في "مسنده" رقم (٧٢٨٩)، وابن حبان في "المجروحين" ٢٤٧/٢، والبيهقي في "شعب الإيمان" رقم (٣١٧٥)، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" رقم (٧٦٩): ((وفيه محمد بن عبيد الله العزمي وهو ضعيف)). ولكن له شاهد بمجناه عند ابن ماجه برقم (٢٤٢) من حديث أبي هريرة ﷺ. الثاني: حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً)). أخرجه مسلم في كتاب العلم - باب من سنَّ سنةً حسنةً أو سيئةً، رقم (٢٦٧٤).

"جامع الصغار" (١) لـ "الأستروشنى". ويؤيدُهُ قوله ﷺ: «إذا مات ابنُ آدمَ انْقَطَعَ عملُهُ إلَّا من ثلاثٍ»، "حموي" (٢). وقامُ الحديث: «صدقةٌ جاريةٌ، أو عِلْمٌ يُنْتَفَعُ به، أو ولدٌ صالحٌ يدعو له» (٣). وفي "الأشباه" (٤): «(وتَصِحُّ عبادتُهُ، واختلفوا في ثوابها، والمعتمدُ أنَّها له، وللمعلمِ ثوابُ التَّعليمِ، وكذا جميعُ حسناته)» اهـ.

أقول: ظاهرةُ أنَّه قيل: إنَّ ثوابها لوالديه، فلا منافاةَ بينَ المعتمدِ وبينَ القولِ بأنَّه يَنْتَفِعُ بعِلْمِ ولديه على أنَّ ولدَ المرءِ مِنْ سعيهِ؛ لأنَّه مِنْ خيرِ كسبهِ كما وردَ (٥)، لكنَّه [٤/١٦٣ ب] يَشْمَلُ البالغَ، والخلافُ إمَّا هو في الصَّغيرِ، وهذا يُؤَيِّدُ ما قلنا (٦): مِنْ أنَّ مقابلَ المعتمدِ هو أنَّ الثَّوابَ للأبِ فقط، وأنَّه لا منافاةَ بينَ القولينِ السابقينِ، تأمَّلْ.

(قوله: وأنَّه لا منافاةَ بينَ القولينِ السابقينِ) والمنافاةُ ظاهرةٌ بينَ المعتمدِ ومقابلهِ مِنْ أنَّ الثَّوابَ لوالديه فقط، واللهُ أعلمُ.

(١) في "ب": ((الصفار)) بالفاء، وهو خطأ طباعي. وانظر "جامع أحكام الصغار": في مسائل الكراهية - حسنات الصغير ٢١٦/١ - ٢١٧.

(٢) "غمز عيون البصائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - أحكام الصبيان ٣/٣١٢.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الوصية - باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً بلفظ: «(إذا مات الإنسان...)».

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - أحكام الصبيان ص ٣٦٤ - باختصار.

(٥) أخرج أبو داود في أبواب الإجارة - باب في الرجل يأكل من مال ولده، رقم (٣٥٢٨)، والنسائي في كتاب البيوع - باب الحث على الكسب، رقم (٤٤٥١) وابن ماجه في كتاب التجارات - باب الحث على المكاسب، رقم (٢١٣٧)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «(إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وولده من كسبه)». وأخرجه الترمذي في أبواب الأحكام - باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده، رقم (١٣٥٨) بلفظ: «(وإن أولادكم من كسبكم)». حسَّنه الترمذي وصحَّحه ابن حبان والمحاكم.

(٦) في هذه المقولة.

ودرسُك باقي الذِّكرِ أَولى مِنَ الصَّلَاةِ وَقد كَرِهوا وَاللهُ أَعْلَمُ وَنَحْوُهُ
وَ نَفَلًا وَدرُسُ الْعِلْمِ أَولى وَأَنْظَرُ^(١)

[٣٣٥٩٨] (قوله: ودرسُك باقي الذِّكرِ أي: تعلُّمُك باقي القرآن عند الفراغِ أَولى من صلاةِ التَّطَوُّعِ، وَعَلَّمَهُ في "منية المفتي"^(٢): ((بأنَّ حَفْظَ القرآنِ على الأُمَّةِ)) اهـ. أي: فرضُ كفايةٍ، وصلاةُ التَّطَوُّعِ مندوبةٌ، "ط"^(٣).

[٣٣٥٩٩] (قوله: مِنَ الصَّلَاةِ) التَّاءُ مِنَ الشَّطْرِ الثَّانِي.

[مطلَبٌ في أَفضليةِ تعلُّمِ علمِ الفقه]

[٣٣٦٠٠] (قوله: ودرسُ العلمِ) أي: المفترضُ عليك ((أَولى وَأَنْظَرُ)) مِنْ تعلُّمِ باقي القرآن، قال في "منية المفتي"^(٤): ((لأنَّ تعلُّمَ جميعِ القرآنِ فرضُ كفايةٍ، وتعلُّمُ ما لا بُدَّ منه مِنَ الفقهِ فرضُ عَيْنٍ، والاشتغالُ بفرضِ العَيْنِ أَولى)) اهـ. وهو يُفِيدُ: أَنَّ تعلُّمَ باقي القرآنِ أَفضَلُ مِنْ تعلُّمِ ما زاد على قَدْرِ الحاجةِ مِنْ علمِ الفقه، "ط"^(٥). وفيه نَظَرٌ؛ لاستوائِهما في أَنَّ كلاًَّ مِنَ الزَّائِدِ مِنْهُمَا فرضُ كفايةٍ، بل قدَّمنا عن "الخزانة" قُبَيْلَ بَحْثِ الغَيْبَةِ^(٦): ((أَنَّ جميعَ الفقهِ لا بُدَّ مِنْه إلخ))، فراجعهُ. ومُفَادُهُ: أَنَّ تعلُّمَ الفقهِ أَفضَلُ، تأمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِهِ في "شرحِ الشُّرْنِبِلَالِي"^(٧)، وكأنَّه لَأَنَّ نَفْعَهُ مُتَعَدِّ، تأمَّلْ.

[٣٣٦٠١] (قوله: وَاللهُ أَعْلَمُ) مفعولٌ ((كَرِهوا))، وَأَسْكَنَ الميمَ للوزنِ، أو على حكايةِ الوقفِ.

[٣٣٦٠٢] (قوله: وَنَحْوُهُ) بالتَّصْبِ عطفًا على محلِّ ((اللهُ أَعْلَمُ))، كَأَن يَقُولَ: وَصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ.

(١) عبارة "الوهابانية": ((وأبصر))، وفي شروحه: ((وأنظر)).

(٢) لم ننف على النقل في مخطوطة "منية المفتي" التي بين أيدينا.

(٣) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١٣/٤.

(٤) لم ننف على حرفة النقل، والذي في "منية المفتي": كتاب الحظر والإباحة ٢٣٦/أ: ((تعلم ما وراء قدر الحاجة من القرآن أفضل من ذلك)).

(٥) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١٣/٤.

(٦) المقولة [٣٣٣٩٣] قوله: ((وروي إلخ)).

(٧) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٣/ب.

..... لإعلام ختم الدرس حين يُقرَّر)).

[٣٣٦.٣] (قوله: لإعلام ختم الدرس) أمّا إذا لم يكن إعلاماً بانتهايه لا يُكره؛ لأنّه ذكر وتفويض، بخلاف الأوّل؛ فإنّه استعمله آله للإعلام. ونحوه إذا قال الداخل: يا الله مثلاً؛ ليُعلم الجلّاس بمجيئه؛ ليهيئوا له محلاً ويوقّروه، وإذا قال الحارس: لا إله إلا الله ونحوه؛ ليُعلم باستيقاظه، فلم يكن المقصود الذكر، أمّا إذا اجتمع القصدان يُعتبر الغالب كما اعتُبر في نظائره. اهـ "ط" (١).

(١) "ط": كتاب الحظر والإباحة - باب الاستبراء وغيره - فصل في البيع ٢١٣/٤.

﴿كتاب إحياء الموات﴾

لعلَّ مُنَاسِبَتُهُ: أَنَّ فِيهِ مَا يُكْرَهُ وَمَا لَا يُكْرَهُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كتاب إحياء الموات^(١)﴾

المَوَاتُ كَسَحَابٍ وَغُرَابٍ: مَا لَا رُوحَ فِيهِ، أَوْ أَرْضٌ لَا مَالِكَ لَهَا، "قاموس"^(٢). وفي "المغرب"^(٣): ((هو الأرضُ الخرابُ، وخلافُهُ العامرُ)) اهـ. وجعلَهُ في "المصباح"^(٤) مِنَ التَّسْمِيَةِ بِالمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ مِثْلُ المَوْتِ، وَهَذَا حَدُّهُ اللُّغَوِيُّ، وَزَيْدٌ عَلَيْهِ فِي الشَّرْعِ^(٥) فَيُودُ سِتْدَكُرُ^(٦).

قال في "العناية"^(٧): ((وَمِنْ مُحَاسِنِهِ: التَّسَبُّبُ لِلْخَصْبِ فِي أَقْوَاتِ الْأَنْامِ، وَمَشْرُوعِيَّتُهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ))^(٨). وشروطُهُ تُذَكِّرُ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ. وَسَبَبُهُ: تَعَلُّقُ الْبَقَاءِ الْمُقَدَّرِ. وَحُكْمُهُ: تَمَلُّكُ الْمُحْيِي مَا أَحْيَاهُ)).

[٣٣٦٠٤] (قَوْلُهُ: لَعَلَّ مُنَاسِبَتَهُ إِلَى) كَذَا فِي "العناية"^(٩) وَغَيْرِهَا.

﴿كتاب إحياء الموات﴾

قَوْلُ "الشَّارِحِ": لَعَلَّ مُنَاسِبَتُهُ: أَنَّ فِيهِ مَا يُكْرَهُ وَمَا لَا يُكْرَهُ لَعَلَّ مَرَادَهُم بِالْمَكْرُوهِ: مَا امْتَنَعَ إِحْيَاؤُهُ كَالْمَتَّصِلِ بِالْعُمُرَانِ، أَوْ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ أَهْلُ الْعُمُرَانِ. اهـ "سندي". وسيأتي: أَنَّهُ يُكْرَهُ إِحْيَاءُ مَا حَجَرَهُ غَيْرُهُ إِذَا تَرَكَهُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ سَنِينَ.

(١) في "ب": ((الموت)).

(٢) "القاموس": مادة ((موت)).

(٣) "المغرب": مادة ((موت)).

(٤) "المصباح المنير": مادة ((موت)).

(٥) في "ب" و"م": ((الشَّرْحُ)) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مَرَادٍ، فَالْمَرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ الْإِصْطِلَاحِيَّةُ الْمُقَابِلُ لِلْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ.

(٦) المَقُولَةُ: [٣٣٦١١] قَوْلُهُ: ((فَلَوْ لَمْ يُعْرِفْ مَالُكُهَا فَهِيَ لَقُطَّةٌ)).

(٧) "العناية": كتاب إحياء الموات ٢/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٨) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج - باب في إحياء الموات، رقم (٣٠٧٣)، والترمذي في أبواب الأحكام، باب ما ذكر

في إحياء أرض الموات، رقم (١٣٧٨)، من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه مرفوعاً، وأخرجه الترمذي أيضاً برقم (١٣٧٩)

من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً، وقال: ((هذا حديث حسن صحيح)).

(٩) "العناية": كتاب إحياء الموات ٢/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

الحياة نوعان: حاسة ونامية، والمراد هنا: النامية. وسمي مواتاً لبطلان الانتفاع به^(١). وإحياءه ببناء أو عرس أو كرب أو سقي (إذا أحياء مسلم أو ذمي أرضاً غير منتفع بها، وليست بمملوكة لمسلم ولا لذمي^(٢)) فلو مملوكة لم تكن مواتاً،

[٣٣٦٠٥] (قوله: حاسة) نسبة الحس إليها مجاز؛ فإن الحاس: الشخص الحي بها، "ط"^(٣).

[٣٣٦٠٦] (قوله: لبطلان الانتفاع به) تشبيهاً بالحيوان إذا مات؛ لبطلان الانتفاع به، "إتقاني"^(٤).

[٣٣٦٠٧] (قوله: وإحياءه إلخ) قال "الإتقاني"^(٤): ((المراد بإحياء الموات: التسبب للحياة النامية)).

[٣٣٦٠٨] (قوله: غير منتفع بها) لانقطاع الماء منها^(٥)، أو غلبته عليها، أو غلبة الرمال، أو كونها سبخة. وخرج به: ما لا يستغني المسلمون عنه، كأرض الملح ونحوها كما يأتي^(٦).

[٣٣٦٠٩] (قوله: وليست بمملوكة إلخ) عُرف به بالطريق^(٧) الأولى: أن أرض الوقف الموات لا يجوز إحيائها، "رمل"^(٨). وكذا "السلطانية" كما يأتي قريباً^(٩).

[٣٣٦١٠] (قوله: فلو مملوكة) أي: لمعروف.

(قوله: أي: لمعروف) لا حاجة له.

(١) في "و": ((بها)).

(٢) في "ب" و"و" و"ط": ((لذمي)).

(٣) "ط": كتاب إحياء الموات ٤/٢١٤.

(٤) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات ٦/٧٤ ب.

(٥) في "ك" و"آ": ((عنها)).

(٦) المقولة [٣٣٦٣٢] قوله: ((والآبار)).

(٧) في "م": ((بالطريق)).

(٨) "لوائح الأنوار على منح الغفار": كتاب إحياء الموات ق ١٦٩ ب بتصرف يسير.

(٩) المقولة [٣٣٦١١] قوله: ((فلو لم يعرف مالكها فهي لقطة)).

فلو لم يُعرف مالُكُها فهي لُقطةٌ يتصرّف فيها الإمام،

[٣٣٦١١] (قوله: فلو لم يُعرف مالُكُها فهي لُقطةٌ) قال في "الملتقى"^(١): ((الموات: أرضٌ لا يُنتفعُ بها، عاديةٌ أو مملوكةٌ في الإسلام، ليس لها مالكٌ معيّنٌ مُسلمٌ أو ذميٌّ، وعند "محمدٍ": إن مُلكَ في الإسلام لا تكونُ مواتاً)) اهـ. ومثله في "الدرر"^(٢)، و"الإصلاح"^(٣)، و"القدوري"^(٤)، و"الجوهره"^(٥). وقوله: ((عاديةٌ))، أي: قدّم خرابها، كأنها خرّبت^(٦) في عهدٍ عادٍ، وبه ظهر أنّ ما جرى عليه "الشّارح" تبعاً لـ "المنح"^(٧) و"شرح المجمع"^(٨) - وهو ظاهرُ عبارة "المتن" كـ "الكنز"^(٩) و"الوقاية"^(١٠) - هو قولُ "محمدٍ". وفي "الخلاصة"^(١١): ((وأراضي بُخاري ليست بمواتٍ؛ لأنّها دخلت في القسمة فتصرّف إلى أقصى مالكٍ في الإسلام أو ورثته^(١٢)، فإن لم يُعلم فالتصرّف إلى القاضي)). وقال "الزّيلعي"^(١٣): ((وجعل - أي: "القدوري"^(١٤) - المملوك في الإسلام إذا لم يُعرف^(١٥) مالُكُه من الموات؛ لأنّ حكمه

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب إحياء الموات ٢/٢٥٥.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب إحياء الموات ١/٣٠٦.

(٣) انظر "إيضاح الإصلاح": كتاب إحياء الموات ١/٣١١.

(٤) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب إحياء الموات ٢/٢١٩.

(٥) "الجوهره النيرة": كتاب إحياء الموات ٢/٥٤.

(٦) في "ك" و"ت": ((خرجت))، وهو تحريف.

(٧) "المنح": كتاب إحياء الموات ٢/٢٠٩ ب.

(٨) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب إحياء الموات ١/١٧٤.

(٩) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب إحياء الموات ٢/٢٧٦.

(١٠) انظر "شرح الوقاية": كتاب إحياء الموات ٢/٢٤١ (هامش "كشف الحقائق"). في "الأصل" و"ك" و"ت":

((النقاية)). والمسألة فيها، انظر "فتح باب العناية": كتاب إحياء الموات ٢/٢٠٤.

(١١) "الخلاصة": كتاب الشرب - الفصل الرابع في الأرض الموات وإحيائها ٢/٢٦٧ أ.

(١٢) في "ك": ((وورثته))، وعبارة "الخلاصة": ((أو إلى ورثته)).

(١٣) "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات ٦/٣٥.

(١٤) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب إحياء الموات ٢/٢١٩.

(١٥) في "الأصل": ((لم يعلم)).

ولو ظَهَرَ مَالُهَا تُرِدُّ إِلَيْهِ، وَيَضْمَنُ^(١) نُقْصَانَهَا إِنْ نَقَصَتْ بِالزَّرْعِ. (وهي بعيدة من القرية، إذا صاحَ مَنْ بِأَقْصَى الْعَامِرِ) وَهُوَ جَهْوَرِيُّ الصَّوْتِ، "بِزَايَةِ"^(٢). (لا يُسْمَعُ بِهَا صَوْتُهُ = مَلَكُهَا) عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"،

كَالْمَوَاتِ، حَيْثُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ الْإِمَامُ كَمَا يَتَصَرَّفُ فِي الْمَوَاتِ؛ لَا لِأَنَّهُ مَوَاتٌ حَقِيقَةٌ)) اهـ. وظاهره: عَدَمُ الْخِلَافِ فِي الْحَقِيقَةِ، تَأْمَلْ.

٢٧٧/٥

[٣٣٦١٢] (قَوْلُهُ: وَيَضْمَنُ) أَي: زُرَّاعُهَا كَمَا فِي^(٣) "الْهُدَايَةِ"^(٤).

[٣٣٦١٣] (قَوْلُهُ: بِأَقْصَى الْعَامِرِ) أَي: مِنْ طَرَفِ الدُّوْرِ لَا الْأَرْضِ الْعَامِرَةِ، "فُهِسْتَانِي"^(٥) عَنِ التَّجْنِيسِ".

[٣٣٦١٤] (قَوْلُهُ: جَهْوَرِيُّ الصَّوْتِ) أَيِ عَلَيْهِ، "قَامُوس"^(٦).

[٣٣٦١٥] (قَوْلُهُ: مَلَكُهَا) جَوَابُ قَوْلِهِ: ((إِذَا أَحْيَا)) أَي: مَلَكٌ رَقَبَةٌ مَوْضِعَ أَحْيَاءَ دُونَ غَيْرِهِ، وَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ": إِنْ أَحْيَا أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ كَانَ إِحْيَاءً لِلْحَمِيعِ، "دَرَّ مَنْتَقَى"^(٧). وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": لَوْ الْمَوَاتُ فِي وَسْطِ مَا أَحْيَا يَكُونُ إِحْيَاءً لِلْكَلِّ، [١/١٦٤ ق/٤] وَلَوْ فِي نَاحِيَةٍ فَلَا، "تَاثِرْخَانِيَّة"^(٨). وَيَجِبُ فِيهَا الْعُشْرُ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ تَوْظِيفِ الْخَرَاجِ عَلَى الْمُسْلِمِ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا سَقَاهَا بِمَاءِ الْخَرَاجِ، "هُدَايَةِ"^(٩).

(قَوْلُهُ: وَظَاهَرُهُ: عَدَمُ الْخِلَافِ فِي الْحَقِيقَةِ) بَلِ الْخِلَافُ حَقِيقَتِي، وَكَيْفِيَّةُ تَصَرُّفِ الْإِمَامِ فِيهِمَا مُخْتَلِفَةٌ، تَأْمَلْ.

(١) فِي "و": ((وَيُضْمَنُهُ)).

(٢) "الْبِزَايَةِ": كِتَابُ الشَّرْبِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الْمَوَاتِ ١٢٤/٦ بِتَصْرِفِ (هَامِشِ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) ((كَمَا)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"م".

(٤) "الْهُدَايَةِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٩٨/٤.

(٥) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٥٣/٢.

(٦) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((جَهْر)).

(٧) "الدَّرُّ الْمَنْتَقَى": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٥٥٨/٢ بِتَصْرِفِ يَسِيرِ (هَامِشِ "مَجْمَعُ الْأَنْهَر").

(٨) "التَاثِرْخَانِيَّة": كِتَابُ الشَّرْبِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ وَتَفْسِيرِهَا وَتَمْلِكُهَا ٣٤٥/١٨ رَقْمُ (٢٩١١٠) نَقْلًا عَنْ "الْخَانِيَّة".

(٩) "الْهُدَايَةِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٩٩/٤.

وهو المختار كما في "المختار" ^(١) وغيره، واعتبر "محمد" عدم ارتفاع أهل القرية به، وبه قالت "الثلاثة" ^(٢).

قلت: وهذا ظاهر الرواية، وبه يُفتى كما في زكاة "الكبرى" ^(٣)، ذكره "القُهستاني" ^(٤). وكذا في "البرجندي" ^(٥) عن "المنصوري" عن "قاضيخان" ^(٦): ((أَنَّ الْفَتَى عَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ")). فَالْعَجَبُ مِنَ "الشَّرْنَبَلَاءِ" ^(٧) كَيْفَ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، فَلْيُحْفَظْ.

[٣٣٦١٦] (قوله: وهو المختار) أي: اشتراط البعد المذكور؛ لأنَّ الظاهر: أنَّ ما يكون قريباً من القرية لا يَنقَطِعُ ارتفاعُ أهلها عنه، فيُدار ^(٨) الحكمُ عليه، "هداية" ^(٩).
[٣٣٦١٧] (قوله: واعتبر "محمد" إلخ) حاصله: أنَّه أدار ^(١٠) الحكم على حقيقة الانتفاع، قُرْبُ أو بَعْد.

[٣٣٦١٨] (قوله: كيف لم يذكر ذلك) أي: أنَّه ^(١١) ظاهرُ الرواية المفتى به، بل عبَّر عنه بقوله:

- (١) في "ب": ((المختار)) بالخاء المهملة. انظر "الاختيار لتعليل المختار": كتاب إحياء الموات ٦٦/٣ والمسألة في "الاختيار" لا "المختار".
- (٢) انظر "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير": باب ذكر فيه موات الأرض وإحياءها ١٠٢/٤، و"نهاية المحتاج": كتاب إحياء الموات ٣٣٤/٥، و"الكافي" في فقه الإمام أحمد: باب إحياء الموات ص ٥٠٦.
- (٣) لم ننف على ما في "الفتاوى الكبرى" لحسام الدين الصدر الشهيد من النسخة الخطية التي بين أيدينا.
- (٤) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٣/٢.
- (٥) "شرح النقاية": كتاب إحياء الموات ق ٣٤٠/ب.
- (٦) "الخانية": كتاب الشرب - فصل في إحياء الموات ٢١٩/٣ (هامش "الفتاوى الهندية"). ولم يصرَّح بأنَّ الفتوى على قول محمد، بل ذكر أنَّ أصح ما قيل فيه: أن يقف الرجل على طرف عُمران القرية فينادي بأعلى صوته، فإلى أي مكان ينتهي إليه صوته يكون في فناء العُمران؛ لأنَّ أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع.
- (٧) في "ط": ((الشَّرْنَبَلَاءِ)). وانظر "الشَّرْنَبَلَاءِ": كتاب إحياء الموات ٣٠٦/١ (هامش "الدرر والغرر").
- (٨) في "ك": ((فيدور)).
- (٩) "الهداية": كتاب إحياء الموات ٩٨/٤.
- (١٠) في "م": ((أنَّه إذا أدار)).
- (١١) ((أنَّه)) ليست في "ك".

(إِنْ أَدِنَ لَهُ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ) وَقَالَا: يَمْلِكُهَا بِلَا إِذْنِهِ، وَهَذَا لَوْ مُسْلِمًا، فَلَوْ ذَمِيًّا شَرْطَ الْإِذْنَ اتِّفَاقًا، وَلَوْ مُسْتَأْمِنًا لَمْ يَمْلِكُهَا أَصْلًا اتِّفَاقًا، "فُهَسْتَانِي"^(١). (وَلَوْ تَرَكَهَا بَعْدَ الْإِحْيَاءِ وَزَرَعَهَا غَيْرُهُ فَالْأَوَّلُ أَحَقُّ بِهَا)

((وَعَنْ "مُحَمَّدٍ")) مَعَ تَصْرِيحِهِ: ((بِأَنَّ الْمُخْتَارَ الْأَوَّلَ))، وَذَلِكَ عَجِيبٌ؛ لِمَا قَالُوا: إِنَّ مَا خَالَفَ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ لَيْسَ مَذْهَبًا لِأَصْحَابِنَا، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ لَفْظَ: ((بِهِ يُفْتَى)) أَكْثَرُ أَلْفَاظِ التَّصْحِيحِ، فَافْهَمُ. [٣٣٦١٩] [قَوْلُهُ: إِنْ أَدِنَ لَهُ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ] وَالْقَاضِي فِي وَلايَتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَامِ، "تَاتَرِخَانِيَّة"^(٢) عَنْ "النَّاطِفِيِّ". وَفِيهَا^(٣) قُبِيلُ كِتَابِ الْإِحْيَاءِ: ((سُئِلَ "السَّمَرَقَنْدِيُّ"^(٤)) فِي رَجُلٍ وَكُلِّ بِإِحْيَاءِ الْمَوَاتِ، هَلْ هُوَ لِلتَّوَكِيلِ كَمَا فِي التَّوَكِيلِ بِالْإِحْيَاءِ وَالْإِحْيَاءِ؟ أَمْ لِلْمَوْكَلِ كَمَا فِي سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ؟ قَالَ: إِنْ أَدِنَ الْإِمَامُ لِلْمَوْكَلِ بِالْإِحْيَاءِ يَقَعُ لَهُ)) اهـ.

[٣٣٦٢٠] [قَوْلُهُ: وَقَالَا: يَمْلِكُهَا بِلَا إِذْنِهِ] مِمَّا يَتَفَرَّغُ عَلَى الْخِلَافِ: مَا لَوْ أَمَرَ الْإِمَامُ رَجُلًا أَنْ يَعْمُرَ أَرْضًا مَيْتَةً عَلَى أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا وَلَا يَكُونَ لَهُ الْمِلْكُ، فَأَحْيَاهَا لَمْ يَمْلِكُهَا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ صَحِيحٌ عِنْدَ "الْإِمَامِ"، وَعِنْدَهُمَا: يَمْلِكُهَا، وَلَا اعْتِبَارَ لِهَذَا الشَّرْطِ اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٤/٢ بتصرف نقلاً عن "النظم".

(٢) "التاترخانية": كتاب الشرب - الفصل الثاني في إحياء الموات وتفسيرها وتمليكها ٣٤٨/١٨، رقم المسألة (٢٩١٢٤) نقلاً عن "الحانية" عن الناطفي.

(٣) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثاني والثلاثون في المتفرقات - النوع الثالث ٣٠٥/١٨، رقم المسألة (٢٨٩٢٧).

(٤) نقل ذلك في "التاترخانية" عن "البيّمة" معزواً إلى الفقيه حسن بن علي المرغيناني رحمه الله تعالى، وله "الفتاوى"، ولم نقف عليها. وكأن كلمة "السمرقندي" سبقت إلى نظر العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى، فقد نقل في "التاترخانية" المسألة التي قبلها عند "مجموعات السمرقندي"، ونقل المسألة نفسها في "الفتاوى الهندية" في كتاب الكراهية - الباب الثلاثون في المتفرقات ٣٨١/٥ عن "الغرائب"، كما نقل أصلها في كتاب إحياء الموات ٣٨٧/٥ عن "القنية". وهي في "القنية": كتاب الشرب - باب إحياء الموات ق ١٦٤/أ نقلاً عن "ظم"، أي: ظهور الدين المرغيناني.

(٥) تقدم حكم التوكيل في أخذ المباح وأنه لا يصح، في كتاب الشركة - فصل في الشركة الفاسدة ٣٣٥/١٣. وانظر في ذلك "المبسوط": كتاب الشركة - باب الشركة الفاسدة ٢١٦/١١ وفي "بدائع الصنائع": كتاب الشركة - فصل في بيان شرائط جواز أنواع الشركة ٦٣/٦.

في الأصح. (ولو أحيأ أرضاً مَيْتَةً ثُمَّ أَحَاطَ الْإِحْيَاءُ بِجَوَانِبِهَا الْأَرْبَعَةِ مِنْ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ عَلَى ^(١) التَّعَاقُبِ تَعَيَّنَ طَرِيقُ الْأَوَّلِ فِي الْأَرْضِ الرَّابِعَةِ.

ومحلُّ الخلاف: إذا ترك الاستئذان جهلاً، أمّا إذا تركه تهاوناً بالإمام كان له أن يَسْتَرِدَّهَا زَجْراً، أفادته "المكِّي"، أي: اتفاقاً، "ط" ^(٢). وقول "الإمام" هو المختار، ولذا قدّمه في "الخانية" ^(٣) و"الملتقى" ^(٤) كعادتهما، وبه أخذ "الطحاوي" ^(٥)، وعليه المتون. بقي هل يكفي الإذن اللاحق؟ لم أره. [٣٣٦١١] (قوله: في الأصح) لأنّه ملك رقبته بالإحياء بدليل التعبير بلام الملك في الحديث المار ^(٦)، فلا يخرج عن ملكه بالتّرك، وقيل: الثاني أحق بناءً على أنّ الأول ملك استغلاها دون رقبته. [٣٣٦٢٢] (قوله: من أربعة نفر) أمّا لو كان الإحياء جميعه ^(٧) لواحد فله أن يتطرق إلى أرضه من أيّ جانب، "ط" ^(٨).

أقول: يشمل ما لو كان الإحياء من ذلك الواحد على التعاقب أيضاً، وهل الحكم فيه كذلك؟ يحتاج إلى نقل، والذي يظهر لي من التعليل الآتي ^(٩) أنّه كالأربعة، تأمل. [٣٣٦٢٣] (قوله: على التعاقب) فلو معاً له التطرق من أيها شاء، "ظهريّة" ^(١٠). [٣٣٦٢٤] (قوله: في الأرض الرابعة) لقصد الرابع إبطال حقّه؛ لأنّه حين سكّت عن الأول

(قوله: بقي هل يكفي الإذن اللاحق؟ لم أره) الظاهر من عبارة المتون: عدم كفاية الإذن اللاحق. (قوله: وقيل: الثاني أحق) فالخلاف مبني على أنّ المحيي الأول يملك الاستغلال أو الرقبة.

(١) في "ط": ((وعلى)).

(٢) "ط": كتاب إحياء الموات ٢١٥/٤، وليس في المطبوعة المعتمدة عندنا: ((أي اتفاقاً)) ووقفنا عليه في مطبوعة أخرى.

(٣) "الخانية": كتاب الشرب - فصل في إحياء الموات ٢١٩/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الملتقى": كتاب إحياء الموات ٢٥٥/٢.

(٥) "مختصر الطحاوي": كتاب أحكام الأرضين الموات ١٣٤-.

(٦) أول هذا الكتاب قبيل المقولة [٣٣٦٠٤].

(٧) في "م": ((جميعه))، وهو خطأ طباعي.

(٨) "ط": كتاب إحياء الموات ٢١٥/٤.

(٩) المقولة [٣٣٦٢٤] قوله: ((في الأرض الرابعة)).

(١٠) "الظهريّة": كتاب الشرب - المقطعات ق ٣٩٥/ب بتصرف.

وَمَنْ حَجَّرَ أَرْضاً) أي: مَنْعَ غَيْرِهِ مِنْهَا بَوْضَعٍ عَلَامَةٍ مِنْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ

وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ صَارَ الْبَاقِي طَرِيقاً لَهُ، فَإِذَا أَحْيَاهُ الرَّابِعُ فَقَدْ أَحْيَا طَرِيقَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَيَكُونُ لَهُ فِيهِ ^(١) طَرِيقٌ، "كُفَايَةُ" ^(٢) وَ"عُنَايَةُ" ^(٣).

[٣٣٦٢٥] (قَوْلُهُ: وَمَنْ حَجَّرَ) بِالتَّشْدِيدِ، وَيَجُوزُ فِيهِ التَّخْفِيفُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَّ فِيهِ ^(٤) مَنْعُ الْغَيْرِ مِنَ الْإِحْيَاءِ، وَفِي "الْمَبْسُوطِ" ^(٥): ((اِسْتِثْقَاءُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْحَجَرِ، وَهُوَ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلَّمَ فِي مَوْضِعِ الْمَوَاتِ عَلَامَةً فَكَأَنَّهُ مَنْعٌ مِنْ إِحْيَاءِ ذَلِكَ، فَسُمِّيَ فَعْلُهُ تَحْجِيرًا)) اهـ "شَلْبِي" ^(٦) عَنْ "الْمُجْتَبَى" ^(٧)، "ط" ^(٨).

[٣٣٦٢٦] (قَوْلُهُ: مِنْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ) قَالَ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" ^(٩): ((ثُمَّ الْاِحْتِجَارُ يَحْصُلُ بَوْضَعِ الْحَجَرِ عَلَى الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَكَذَا بَوْضَعِ الشَّوْكِ وَالْحَشِيشِ مَعَ وَضْعِ التُّرَابِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ اِتِّمَامِ الْمُسْتَاةِ، وَكَذَا إِذَا غَرَسَ حَوْلَ الْأَرْضِ أَغْصَانًا يَابِسَةً، أَوْ نَقَّى الْأَرْضَ مِنَ الْحَشِيشِ، وَأَحْرَقَ ^(١٠) مَا فِيهَا مِنَ الشَّوْكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)) اهـ. أَوْ حَفَرَ مِنَ الْبُئْرِ ذِرَاعاً أَوْ ذِرَاعَيْنِ، وَفِي الْأَخِيرِ وَرَدَ الْخَبَرُ ^(١١)، "هُدَايَةُ" ^(١٢).

(١) ((فِيهِ)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"م".

(٢) "الْكُفَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٥/٩ (ذِيلُ "تَكْمَلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٣) "الْعُنَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٥/٩ (هَامِشُ "تَكْمَلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٤) ((فِيهِ)) لَيْسَتْ فِي "ك" وَ"أ" وَلَيْسَتْ فِي "ط".

(٥) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الشَّرْبِ ١٦٧/٢٣.

(٦) "حَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٣٥/٦ (هَامِشُ "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ").

(٧) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ بِنَصِّهِ فِي "الْمُجْتَبَى" وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ق ٢١٣/ب.

(٨) "ط": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٢١٥/٤.

(٩) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٦/٧٦ ب بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

(١٠) فِي "ب" وَ"م": ((أَوْ أَحْرَقَ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"أ" مُوَافِقٌ لِعِبَارَةِ "غَايَةِ الْبَيَانِ".

(١١) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي "نَصْبِ الرِّايَةِ" ٢٩١/٤: ((قَالَ السَّغْنَاقِيُّ: هُوَ حَفَرُ الْبُئْرِ، وَرَدَّ فِيهِ الْخَبْرُ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((مَنْ حَفَرَ مِنْ بُئْرٍ مَقْدَارَ ذِرَاعٍ فَهُوَ مُحْتَجِرٌ))، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَا رَأَيْتُهُ وَلَا أَعْرِفُهُ وَلَمْ أَرِ مِنْ ذِكْرِهِ)). وَقَالَ الْحَافِظُ

ابْنُ حَجَرٍ فِي الدِّرَايَةِ ٢/٢٤٥: ((وَهَذَا الْحَدِيثُ هَكَذَا ذَكَرَهُ السَّغْنَاقِيُّ وَلَا وَجُودَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ)).

(١٢) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٠٠/٤.

(ثُمَّ أَهْمَلَهَا ثَلَاثَ سِنِينَ دُفِعَتْ إِلَى غَيْرِهِ، وَقَبَلَهَا هُوَ أَحَقُّ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهَا) لِأَنَّهُ إِثْمًا يَمْلِكُهَا بِالْإِحْيَاءِ وَالتَّعْمِيرِ، لَا بِمَجَرَّدِ التَّحْجِيرِ. (وَلَوْ كَرَبَهَا، أَوْ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْمُسْنَاءَ،

[٣٣٦٢٧] (قَوْلُهُ: دُفِعَتْ إِلَى غَيْرِهِ) لِأَنَّهُ تَحْجِيرٌ وَلَيْسَ بِإِحْيَاءٍ، حَتَّى لَوْ أَحْيَاهَا غَيْرُهُ قَبْلَ ثَلَاثِ سِنِينَ مَلَكَهَا، لَكِنَّهُ يُكْرَهُ، كَالسَّوْمِ عَلَى سَوْمِ غَيْرِهِ، وَالتَّقْدِيرُ بِالثَّلَاثِ مَرْوِيٌّ عَنْ "عَمَرَ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: ((لَيْسَ لِمُحْتَجِرٍ^(١) بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ حَقٌّ))^(٢)، "دَرَّ مُنْتَقَى"^(٣). وَفِي "شرح خواهر زاده"^(٤): ((لِمُتَحَجِرٍ)) - أَيْ: بِتَقْدِيمِ التَّاءِ عَلَى الْحَاءِ -، وَالْأَوَّلُ أَصْحَحُ، "مَغْرَب"^(٥). أَيْ: لِأَنَّهُ مِنَ الْإِحْتِجَارِ. [٣٣٦٢٨] (قَوْلُهُ: وَإِنْ^(٦) لَمْ يَمْلِكْهَا) هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي "الهِدَايَةِ"^(٧)، وَقَالَ "شَيْخُ الْإِسْلَام": ((إِنَّهُ يُفِيدُ مِلْكَاً مُؤَقَّتاً بِثَلَاثِ سِنِينَ)) كَمَا فِي "الْفَهْستَانِي"^(٨). وَعَلَيْهِ: فَلَوْ أَحْيَاهَا غَيْرُهُ فِيهَا لَا يَمْلِكُهَا كَمَا فِي "العُنَايَةِ"^(٩)، بِخِلَافِهِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(١٠). [٣٣٦٢٩] (قَوْلُهُ: وَلَوْ كَرَبَهَا إلخ) كَذَا قَالَهُ^(١١) "الزَّيْلَعِيُّ"^(١٢)، ثُمَّ قَالَ^(١٣): ((وَذَكَرَ فِي "الهِدَايَةِ"^(١٤):

- (١) فِي "ك" وَ"آ": ((لِمُتَحَجِرٍ)) كَمَا فِي "شرح خواهر زاده".
- (٢) أَخْرَجَهُ الْقَاضِي أَبُو يُوسُفَ فِي كِتَابِ الْخِرَاجِ - فَصْلٌ فِي مَوَاتِ الْأَرْضِ فِي الصَّلْحِ وَالْعِنُودِ وَغَيْرِهَا ص ٧٧-، مَوْقُوفاً عَلَى عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ مَرْفُوعاً.
- (٣) "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٥٥٨/٢ (هَامِشُ "مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ").
- (٤) أَشْهَرُ شُرُوحِهِ عَلَى "الْجَامِعِ الْكَبِيرِ" لِلْإِمَامِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى "مَخْتَصَرِ الْقَدْرَوِيِّ"، وَلَمْ يَتَّعِنَ لَنَا الْمُرَادُ هُنَا. وَانْظُرْ تَعْلِيلَنَا ١٠/٤.
- (٥) "الْمَغْرَب": مَادَّةُ ((حَجَرٍ))، بِإِضْطِحَاحٍ مِنَ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ.
- (٦) فِي "ك": ((وَأَنَّهُ)).
- (٧) "الهِدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٩٩/٤.
- (٨) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٥٤/٢.
- (٩) "العُنَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٦/٩ (هَامِشُ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").
- (١٠) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.
- (١١) فِي "ك": ((قَالَ)).
- (١٢) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٣٦/٦ نَقْلًا عَنْ "الْمَبْسُوطِ".
- (١٣) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٣٦/٦.
- (١٤) "الهِدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٠٠/٤ بِإِخْتِصَارٍ.

أَوْ شَقَّ لَهَا نَهْرًا، أَوْ بَذَرَهَا فَهُوَ إِحْيَاءٌ" "مبسوط" (١).

(ولا يجوزُ إحياءُ ما قَرُبَ مِنَ العامِرِ) بل يُتْرَكُ مَرَعَى لَهُمْ وَمَطْرَحًا لِحَصَائِدِهِمْ؛
لِتَعْلُقَ حَقَّهُمْ بِهِ فَلَمْ يَكُنْ مَوَاتًا، وكذا لو كان مُحْتَطَبًا.
(و) اعْلَمْ أَنَّهُ (ليس للإمام أَنْ يَقْطَعَ ما لا غِنَى لِلْمُسْلِمِينَ عَنْهُ) مِنَ الْمَعَادِنِ
الظَّاهِرَةِ،.....

ولو كَرِهَها فَسَقَاها فعن "محمَّدٍ": أَنَّهُ إِحْيَاءٌ^(٢)، ولو فَعَلَ أَحَدُهُما يَكُونُ تَحْجِيرًا، وَإِنْ سَقَاها مَعَ
خَفَرِ الْأَنْهَارِ كانَ إِحْيَاءً؛ لَوْجُودِ الْفَعْلَيْنِ، وَإِنْ حَوَّطَها وَسَنَمَها بِحَيْثُ يَعَصِمُ الْمَاءُ يَكُونُ إِحْيَاءً؛
لأنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْبِنَاءِ، وكذا إِذَا بَذَرَهَا) اهـ.

أَقُولُ: وذكر شَرَّاحُ "الهِدَايَةِ"^(٣) ما ذَكَرَهُ "الرَّيْلَعِيُّ" أَوَّلًا، وكذا جَمَعُوا بَيْنَ التَّقْلِينِ
فِي الْفَتَاوَى، ولم أَرِ مِنْ رَجَّحَ أَحَدُهُما عَلَى الْآخَرِ. وَالْكَرَابُ: قَلْبُ الْأَرْضِ لِلحَرثِ، مِنْ بَابِ
طَلَبَ. وَالْمُسْتَنَاءُ: ما يُبْنَى لِلسَّبِيلِ لِيَرُدَّ الْمَاءَ، "مغرب"^(٤).

[٣٣٦٣٠] (قَوْلُهُ: وَلَا يَجُوزُ إِيْلَاحُ التَّقْيِيدِ بِالْقُرْبِ مَبْنِيٌّ عَلَى [٤/١٦٤ق/ب] قَوْلِ "أَبِي يُوسُفَ"،
وقد مرَّ^(٥)) أَنَّ ظَاهِرَ الزَّوَايَةِ اعْتِبَارُ حَقِيقَةِ الْإِنْتِفَاعِ، قُرْبٍ أَوْ بَعْدٍ، كَمَا أَفَادَهُ "الْإِتْقَانِيُّ"^(٦).

(قَوْلُهُ: وَلَمْ أَرِ مِنْ رَجَّحَ أَحَدُهُما عَلَى الْآخَرِ) مُقْتَضَى تَعْبِيرِ "الهِدَايَةِ" عَنِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: ((فَعَنْ
"مُحَمَّدٍ" إِيْلَاحُ)) اعْتِمَادُ الْأَوَّلِ.

(١) "المبسوط": كتاب الشرب ١٦٨/٢٣ بتصرف يسير.

(٢) فِي "ب" وَ"م" ((أَحْيَاهَا))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ "الأَصْلِ" وَ"ك" وَ"ت" مُوَافِقٌ لِمَا فِي "الهِدَايَةِ".

(٣) انظر "الكفاية": كتاب إحياء الموات ٦/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير") نقلاً عن "المبسوط" و"البنية": كتاب إحياء
الموات ٢٣٠/١١ نقلاً عن "المحيط".

(٤) "المغرب": مادة ((كرب)) ومادة ((سنو)).

(٥) المقولة: [٣٣٦١٦] قوله: ((وهو المحتار)).

(٦) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات ٦/٧٥ق/أ وعبارةها: ((فالحاصل عند أبي يوسف يدار الحكم على القرب والبعد،
وعند محمد على حقيقة الارتفاق وعدمه)).

وهي: ما كان جوهرها الذي أودعَهُ اللهُ في جواهر الأرض بارزاً (ك) معادن (المِلح) والكُحل والقار^(١) والنَّفْط (والآبار^(٢)) التي يُستقى منها الماء^(٣)) "زيلعي"^(٤). يعني التي لم تُملَك بالاستنباط والسَّعي،

[٣٣٦٣١] (قوله: في جواهر الأرض) الأوضح: بقاع الأرض، "ط"^(٥). وفي "القاموس"^(٦): ((الجوهر: ٢٧٨/٥

كل حجرٍ يُستخرج منه شيء يُتفع به، ومن الشيء: ما وُضعت عليه جبلته)) اهـ.

[٣٣٦٣٢] (قوله: والآبار) يوجد بعده في بعض النسخ زيادةٌ ضرب عليها في بعضها، وسقطت من بعضها أصلاً، وهو الأولى، ونصّها: ((والآبار التي لم تُملَك بالاستنباط والسَّعي، وفي المُستنبط بالسَّعي - كالماء المُحرز في الظرف - فملك للمحرز والمُستنبط، وتماؤه في "شرح المصابيح"^(٧) في حديث: ((المسلمون شركاء في ثلاث، في الماء والكُلأ والتَّار^(٨)))) اهـ. فقوله: ((التي لم تُملَك إلخ)) مكرَّر بما بعده. وقوله: ((وفي المُستنبط)) - أي: المُستخرج بالحفر - الأوضح أن يقول: أمّا المُستنبط. وقوله: ((كالماء المُحرز)) تنظيرٌ لا تمثيلٌ، "ط"^(٩). وقوله: ((فملك للمحرز والمُستنبط))

(قول الشارح: "والسَّعي) عطفٌ تفسيري.

(١) في "القاموس" من مادة ((زفت)): ((الزَّفت بالكسر: القار)).

(٢) في "و" زيادةٌ سيذكرها العلامة ابن عابدين في المقولة [٣٣٦٣٢].

(٣) في "و" و"ط" و"ب": ((يُستقى منها الناس)) بدل ((يُستقى منها الماء))، ولعل ما أثبتناه أولى بالسياق.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات ٣/٣٦، بإيضاح من المحصفي رحمه الله.

(٥) "ط": كتاب إحياء الموات ٤/٢١٥.

(٦) "القاموس": مادة ((جهر)).

(٧) انظر تعليقنا ١/٣٩٨.

(٨) أخرجه أحمد في "المسند" رقم (٢٣٠٨٢)، وأبو داود في أبواب الإجارة - باب في منع الماء رقم (٣٤٧٧)، عن رجل من أصحاب

النبي ﷺ مرفوعاً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الرهون - باب المسلمون شركاء في ثلاث، رقم (٢٤٧٢) من حديث ابن عباس

رضي الله عنهما مرفوعاً، وقال الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" رقم (٩٣٠): ((رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات)).

(٩) "ط": كتاب إحياء الموات ٤/٢١٥.

فلو أقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم، بل المقتطع وغيره سواء،
فلو منعهم المقتطع كان بمنعه متعدياً، وكان لما أخذه^(١) مالِكاً؛ لأنه متعد^(٢) بالمنع
لا بالأخذ، وكُفَّ عن المنع وصُرف عن مداومة العمل؛ لئلا يشتبه إقطاعه بالصحة،
أو يصير معه في حكم الأملاك المستقرة، ذكره العلامة "قاسم" في رسالته: "أحكام
إجارة إقطاع الجندي"^(٣).....

إن أراد أن الماء المحرز في ظرف ملك للمحرز، وذات البئر ملك للمستنبط فظاهر، وإن أراد أن
ماء البئر قبل إحرازه في ظرف ملك له فهو مخالف للمنقول وإن وافق ما بحثه "صاحب البحر"^(٤)
في باب البيع الفاسد، ففي "الولولجية"^(٥): ((ولو نزع ماء بئر رجل بغير إذنه حتى ييسر لا شيء
عليه؛ لأن صاحب البئر غير مالك للماء، ولو صب ماء رجل كان في الحب^(٦) يقال له: املاً
الماء؛ لأن صاحب الحب مالك للماء، وهو من ذوات الأمثال، فيضمن مثله)) انتهى. وسيدكر
"الشارح" أيضاً بعد صفحة^(٧): ((أن الماء تحت الأرض لا يملك)).

[٣٣٦٣٣] (قوله: فلو أقطع) في بعض النسخ: ((قطع)) بلا همز، وهو تحريف.

[٣٣٦٣٤] (قوله: وكُفَّ) بالبناء للمجهول كصُرف، والكاف: الإمام أو جماعة المسلمين، "ط"^(٨).

[٣٣٦٣٥] (قوله: المستقرة) أي: الثابتة في ملكه سابقاً، "ط"^(٨).

(١) في "ب": ((لما أخذه)).

(٢) في "ط": ((معتد)).

(٣) واسمها - كما في النسخة الخطية -: "كتاب إجارة الإقطاع": ق ٩٩/أ، ضمن مجموع رسائل للعلامة قاسم بن قطلوبغا
(ت ٨٧٩هـ). وانظر "كشف الظنون" ١٠/١.

(٤) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٨٤/٦ نقلاً عن "فتح القدير".

(٥) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل الأول في الحيض والآبار وغير ذلك ٣٤/١.

(٦) في "ك": ((الجب))، وكذا في "الولولجية"، وفي القاموس من مادة ((حب)) ((الحب: الجرّة، أو الضخمة منها، أو
الخشب الأربعة تُوضَع عليها الجرّة ذات العروتين)).

(٧) ص ٢١١..

(٨) "ط": كتاب إحياء الموات ٤/٢١٥.

(وَحَرِيمُ بئرِ النَّاصِحِ^(١)) وهي: التي يُنَزَعُ^(٢) الماءُ منها بالبيعِ (كَبِيرِ الْعَطَنِ) وهي: التي يُنَزَعُ^(٣) الماءُ منها باليَدِ، وَالْعَطَنُ: مُنَاخٌ^(٤) الإِبِلِ حَوْلَ البئرِ (أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً مِنْ كُلِّ جَانِبٍ)

[مطلب: في حريم بئر الناصح]

[٣٣٦٣٦] (قوله: وَحَرِيمُ بئرِ النَّاصِحِ) الإضافةُ فيه وفي ((بئرِ الْعَطَنِ)) لأدنى مُلابسةٍ، "فَهَسْتَانِي"^(٥): قال في "المصباح"^(٦): ((حَرِيمُ الشَّيْءِ: ما حَوْلَهُ مِنْ حَقْوِهِ وَمَرَاقِيهِ، سُمِّيَ^(٧) به لَأَنَّهُ حَرَمٌ^(٨) على غَيْرِ مالِكِهِ. وَالنَّاصِحُ: بَعِيرٌ يَنْصَحُ الْعَطَنَ، أَي: يُبْلِغُهُ بِالْمَاءِ الَّذِي يَحْمِلُهُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ بَعِيرٍ وَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الْمَاءَ)) اهـ.

[٣٣٦٣٧] (قوله: كَبِيرِ الْعَطَنِ) أتى بالكافِ لَأَنَّهُ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[٣٣٦٣٨] (قوله: وَالْعَطَنُ) بفتحِ تين.

[٣٣٦٣٩] (قوله: مِنْ كُلِّ جَانِبٍ) وقيل: مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ، أَي: مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَشْرَةُ أَذْرَعٍ؛ لظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((مَنْ حَفَرَ بئراً فَلَهُ مِمَّا حَوْلَهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطْنًا لِمَاشِيَتِهِ^(٩))). وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَرِيمِ دَفْعَ الضَّرَرِ؛ كَيْلَا يَحْفَرَ بِحَرَمِهِ أَحَدٌ بئراً أُخْرَى فَيَتَحَوَّلَ إِلَيْهَا

(١) في "ط": ((ناصح)).

(٢) في "د": ((ينزع))، وفي "و": ((يتزع)).

(٣) في "د": ((ينزع))، وفي "و": ((يتزع)).

(٤) أي: ((المبرك)) كما في "المصباح" من مادة: ((عطن)).

(٥) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٤/٢ بتصرف.

(٦) "المصباح المنير": مادة ((حرم)) ومادة ((نصح)).

(٧) في "م": ((يسمى)).

(٨) في "آ": ((حرام)) وفي "المصباح": ((يحرم على غير مالكة أن يستبد به)).

(٩) أخرجه بهذا اللفظ الإمام محمد بن الحسن الشيباني في "الأصل" كتاب الشراب ١٤٥/٨، عن الحسن البصري مرسلاً، وأخرجه الدارمي في كتاب البيوع - باب في حرم البئر، رقم (٢٦٦٨)، وابن ماجه في كتاب الرهون - باب حرم البئر، رقم (٢٤٨٦) من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه مرفوعاً، وقال الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" رقم (٩٢٧): ((رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف))، لكن له شاهد يقويه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه، أخرجه أحمد في "المسند" رقم (١٠٤١١)، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (١١٨٦٨)، بلفظ: ((حرم البئر أربعون ذراعاً من حوالها كلها لأعطان الإبل والغنم)).

وقالا: إِنَّ لِلنَّاضِحِ فَسْتُونَ، وفي "الشَّرْنِبَالِيَّة" ^(١) عن "شرح المَجْمَع" ^(٢): ((لو عُمُقُ البئر فوق الأربعين يُزَادُ عليها)) انتهى.....

ماء بئرهِ، وهذا الضَّرُّ لَا يَنْدَفِعُ بِعَشْرَةِ أَذْرَعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ؛ فَإِنَّ ^(٣) الْأَرْضَ تَخْتَلِفُ بِالصَّلَابَةِ وَالرَّخَاوَةِ، "عناية" ^(٤).

[٣٣٦٤٠] (قوله: وقالوا: إِنَّ لِلنَّاضِحِ فَسْتُونَ) أي: وَإِنَّ لِلْعَطَنِ فَرَبْعُونَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((حَرَّمَ الْعَيْنَ خَمْسُمِائَةِ ذِرَاعٍ، وَحَرَّمَ بئرَ الْعَطَنِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً، وَحَرَّمَ بئرَ النَّاضِحِ سِتُونَ ذِرَاعاً)) ^(٥)، وَلِأَنَّهُ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى أَنْ يُسَيَّرَ دَابَّتُهُ لِلإِسْتِقَاءِ، وَقَدْ يَطُولُ الرَّشَاءُ، وَبئرُ الْعَطَنِ لِلإِسْتِقَاءِ مِنْهُ بِالْيَدِ، فَقَلَّتِ الْحَاجَةُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفَاوُتِ، "هداية" ^(٦). قال في "التَّاتِرْخَانِيَّة" ^(٧): ((وفي "الكبرى": وبه يُقَيُّ)).

[٣٣٦٤١] (قوله: عن "شرح المَجْمَع") ومثله في "غرر الأفكار" ^(٨) و"الجمهرة" ^(٩).

[٣٣٦٤٢] (قوله: فوق الأربعين) أي: في بئرِ الْعَطَنِ، أَوْ فَوْقَ السِّتِينَ فِي بئرِ النَّاضِحِ، فَيَكُونُ لَهُ إِلَى مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْحَبْلُ، "إِتْقَانِي" ^(١٠) عَنْ "الطَّحَاوِي" ^(١١). وفي "التَّاتِرْخَانِيَّة" ^(١٢) عَنْ "الينابيع" ^(١٣):

(١) "الشَّرْنِبَالِيَّة": كتاب إحياء الموات ٣٠٧/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر") نقلاً عن "شرح المجمع" عن "المحيط".

(٢) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب إحياء الموات ق ١٧٥/أ.

(٣) في "ك": ((لأن)).

(٤) "العناية": كتاب إحياء الموات ٧/٩ بتصرف (هامش "تكملة فتح القدير").

(٥) أخرجه الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج - فصل فيمن اتخذ مشرعة في أرضه على شاطئ نهر ص ١١٣-، والإمام

محمد بن الحسن في "الأصل" كتاب الشراب ١٤٦/٨، من طريق الحسن بن عمار عن الزهري مرسلًا بهذا اللفظ.

(٦) "الهداية": كتاب إحياء الموات ٤/١٠٠.

(٧) "التَّاتِرْخَانِيَّة": كتاب الشرب - الفصل الثالث في حريم الأنهار والبحر والعين ٣٥٢/١٨، رقم المسألة (٢٩١٤٣).

(٨) "غرر الأذكار": كتاب إحياء الموات ق ١٨٥/أ نقلاً عن "المحيط".

(٩) "الجمهرة النيرة": كتاب إحياء الموات ٥٥/٢ بتصرف.

(١٠) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات ٦/٧٧/أ بتصرف.

(١١) "مختصر الطحاوي": كتاب أحكام الأرضين الموات ص ١٣٥-١٣٦..

(١٢) "التَّاتِرْخَانِيَّة": كتاب الشرب - الفصل الثالث في حريم الأنهار والبحر والعين ٣٥٢/١٨، رقم المسألة (٢٩١٤٤).

(١٣) موضع النقل ساقطٌ من نسخة "الينابيع" الخطية التي بين أيدينا.

لكن نسبهُ "المُهستاني"^(١) لـ "محمّد"، ثُمَّ قال^(٢): ((ويُفتى بقول "الإمام")، وعزاهُ "للشَّمة"، ثُمَّ قال^(٣): ((وقيل: التَّقديرُ في بئرٍ وعينٍ بما ذُكرَ في أراضِيهم لصلايَتِها، وفي أراضينا رِحاوَةٌ فيزادُ؛ لئلا يَتَقَلَّ الماءُ إلى الثَّاني))، وعزاهُ لـ "الهداية"^(٤)، وعزاهُ "البرجندي" لـ "الكافي"، فليُحَفَظْ.....

((ولا حاجةٌ إلى الزَّيادة، ومَن احتاجَ إلى أكثرَ مِن ذلك يَزيدُ عليه، وكأنَّ الاعتبارَ للحاجةِ لا للتَّقديرِ، ولا يكونُ في المسألةِ خلافٌ في المعنى)) اهـ. ونَقَلَ العَلَّامةُ "قاسمٌ" في "تصحيحهِ"^(٥) عن "مختاراتِ النّوازل"^(٦): ((أَنَّ الصَّحِيحَ اعتبارُ قَدْرِ الحاجةِ في البئرِ مِن كُلِّ جانبٍ)).

[٣٣٦٤٣] (قوله: ويُفتى بقول "الإمام") وقد مرَّ^(٧) الإفتاءُ بقولهما أيضاً، لكنَّ ظاهرَ المتنِ والشُّروحِ ترجيحُ قولِهِ؛ فإنَّهم قرَّروا دليلاً وأيدوه بما لا مَرَدَ عليه، وأخَّرَ في "الهداية"^(٨) دليلاً فاقضى ترجيحَهُ أيضاً كما هو عادَتُهُ، وذكرَ ترجيحَهُ العَلَّامةُ "قاسمٌ" في "تصحيحهِ"^(٩). [٣٣٦٤٤] (وعزاهُ "البرجندي"^(١٠) لـ "الكافي"^(١١)) وكذا ذَكَرَهُ "الولوالجي"^(١٢) جازماً به، "ط"^(١٣). لكنَّ تعبيرُ "الهداية" و"الكافي" عنه بـ ((قيل)) يُفيدُ ضَعْفَهُ.

(١) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٤/٢.

(٢) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٥/٢ بتصرف يسير.

(٣) "الهداية": كتاب إحياء الموات ١٠١/٤.

(٤) "التصحيح والترجيح": كتاب إحياء الموات ص ٣١٨.

(٥) "مختارات النوازل": كتاب إحياء الموات ص ٣٤٥.

(٦) في "ب" و"م" ((وقدَّم)) بدل ((وقد مرَّ)). وانظر المَقولة: [٣٣٦٤٠] قوله: ((وقالا إنَّ للتَّأْخِيرِ فسْتُونَ)).

(٧) "الهداية": كتاب إحياء الموات ١٠٠/٤.

(٨) "التصحيح والترجيح": كتاب إحياء الموات ص ٣١٨.

(٩) "شرح النقاية": كتاب إحياء الموات ق ٣٤١/أ.

(١٠) "كافي النسفي": كتاب إحياء الموات ق ٤٥٣/ب.

(١١) "الولوالجية": كتاب الشرب - الفصل الثاني فيما يضمن صاحب النهر إلخ ١٩٥/٥.

(١٢) "ط": كتاب إحياء الموات ٢١٦/٤.

(إذا حَفَرَهَا فِي مَوَاتٍ بِإِذْنِ الْإِمَامِ) فلو في غير مَوَاتٍ، أو فيه بلا إِذْنِ الْإِمَامِ لم يَكُنِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، كَذَا ذَكَرَهُ "المصنّف" ^(١)، وعبارته "القُهْستائي" ^(٢): ((وفيه رَمَزٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَفَرَ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ لَا يَسْتَحِقُّ الْحَرِيمَ، وَلَوْ ^(٣) حَفَرَ فِي مِلْكِهِ فَلَهُ مِنَ الْحَرِيمِ مَا شَاءَ، وَإِلَى أَنَّ الْمَاءَ لَوْ غَلَبَ عَلَى أَرْضٍ تَرَكَهَا الْمَلَاكُ أَوْ مَاتُوا أَوْ انْقَرَضُوا)).

[٣٣٦٤٥] (قوله: بِإِذْنِ الْإِمَامِ) أي: عنده، وبدونه عندهما؛ لأنَّ حَفَرَ الْبئرِ إحياءٌ، "هداية" ^(٤).

[٣٣٦٤٦] (قوله: لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ) أي: لم يَثْبُتْ لَهُ الْحَرِيمُ الْمَذْكُورُ؛ لِتَوْقُفِ الْمَلِكِ فِي الْإِحْيَاءِ عَلَى الْإِذْنِ عِنْدَهُ، وبدونه يُجَعَلُ الْحَفَرُ تَحْجِيراً كَمَا يَأْتِي ^(٥).

[٣٣٦٤٧] (قوله: وَفِيهِ رَمَزٌ) أي: في قولهم: ((فِي مَوَاتٍ)) ^(٦).

[٣٣٦٤٨] (قوله: لَوْ حَفَرَ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ) أي بِإِبَاحَةِ اللَّبْقَةِ، أَوْ بِشِرَائِهَا، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

[٣٣٦٤٩] (قوله: لَوْ حَفَرَ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ ^(٧)) فَلَا حَرِيمَ لَهُ ^(٨)، أي: إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ. [٤/١٦٥ق]

وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ الْاسْتِقَاءَ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَنَفَّعُ بِهِ إِلَّا بِالْاسْتِقَاءِ، وَحُجْرٌ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْهِنْدِيَّةِ" ^(٩): ((بَثَّرَ لِرَجُلٍ فِي دَارٍ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِ الْبئرِ حَقٌّ لِإِقَاءِ الطَّيْنِ فِي دَارِهِ إِذَا حَفَرَ الْبئرَ، "خَانِيَّة" ^(١٠))).
فَالْمَنْعُ عَنِ الْإِقَاءِ لَا عَنِ الْاسْتِقَاءِ، فَتَدَبَّرْ، "ط" ^(١١). وَانْظُرْ مَا سَبَّأَتِي ^(١٢) فِي النَّهْرِ وَالْحَوْضِ.

[٣٣٦٥٠] (قوله: أَوْ انْقَرَضُوا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: ((أَوْ مَاتُوا)).

(١) "المنح": كتاب إحياء الموات ٢/٢١ق/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٤/٢ بتصرف.

(٣) في "ب" و"و" و"ط": ((فلو))، وما أثبتناه موافق لما في "جامع الرموز".

(٤) "الهداية": كتاب إحياء الموات ١٠١/٤.

(٥) المقولة [٣٣٦٤٩] قوله: ((فلا حريم له)).

(٦) في "ط": ((قوله: ((وفيه رمز))، أي: في قول "النقاية": ومن حفر بئراً في أرض مواتٍ فَلَهُ حَرِيمُهَا)).

(٧) قوله: ((لو حفر في ملك الغير)) ليس في النسخ، وعليه حشَى الإمام الطحطاوي رحمه الله ما بعده ابتداءً من قوله: ((فلا حريم له)).

(٨) قوله: ((فلا حريم له)) ضمن القوسين في "ب" و"م"، وليس مراداً، فهو من كلام "ط" لا من عبارة "الدر".

(٩) "الفتاوى الهندية": كتاب إحياء الموات. الباب الأول في تفسير الموات وبيان ما يملك الإمام من التصرف في الموت إلخ ٣٨٩/٥.

(١٠) "الخانية": كتاب الشرب - فصل في كاري الأنهار وعمارة المجاري والمسالك ٢١٨/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١١) "ط": كتاب إحياء الموات ٢١٦/٤.

(١٢) المقولة [٣٣٦٧٢] قوله: ((والنهر في ملك الغير لا حريم له إلخ)).

لم يَجْزُ إحياءُها، فلو تركها الماء^(١) بحيث لا يعودُ إليها ولم تكن حَرِيماً لعامِرٍ جاز إحياءُها))، وعزاهُ لـ "المضمرات"^(٢). (وَحَرِيْمُ الْعَيْنِ خَمْسَمِائَةِ ذِرَاعٍ (مِنْ كُلِّ جَانِبٍ) كما في الحديث^(٣)، والذَّرَاعُ: هو المُكْسَرَةُ، وهو سِتُّ قَبْضَاتٍ، وكان ذِرَاعُ الْمَلِكِ - أي مَلِكِ الْأَكَاسِرَةِ -

[٣٣٦٥١] (قوله: لم يَجْزُ إحياءُها) بل هي لُقْطَةٌ، وتَقَدَّمَ^(٤) الكلامُ عليها.

[٣٣٦٥٢] (قوله: فلو تركها الماء) لا حاجة إلى نقله؛ للاستغناء عنه بما يأتي في "المتن"^(٥)، "ط"^(٦).

[٣٣٦٥٣] (قوله: مِنْ كُلِّ جَانِبٍ) وقيل: من الجوانب الأربعة، نظير ما مرَّ^(٧).

[٣٣٦٥٤] (قوله: والذَّرَاعُ: هو المُكْسَرَةُ) كذا في النسخ تبعاً لـ "الهداية"^(٨)، والأولى: هي،

بضمير المؤنث؛ لأنَّ الذَّرَاعَ مؤنثةٌ كما في "المغرب"^(٩)، لكن ذكر بعضهم: أَمَّا تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ،

وليُنظَر: هل يجوزُ اعتبارهما في كلامٍ واحدٍ كما هنا؟

٢٧٩/٥

[مطلب: في مقدار الذَّرَاعِ وتعيينه]

[٣٣٦٥٥] (قوله: وهو سِتُّ قَبْضَاتٍ) كلُّ قَبْضَةٍ أربعُ أصابعٍ، "فهستائي"^(١٠). وهذه تُسمَّى ذِرَاعٌ

العامَّةُ وذِرَاعُ الْكَرْبَاسِ؛ لأَنَّ أَقْصَرَ مِنْ ذِرَاعِ الْمَلِكِ، وهي ذِرَاعُ الْمِسَاحَةِ^(١١) كما في "غاية البيان"^(١٢)،

(١) في "جامع الرموز": ((المالك)) بدل ((الماء)).

(٢) "جامع المضمرات والمشكلات": ٤٦١/٣-٤٦٢ باختصار.

(٣) أي: المارَّ في المقولة [٣٣٦٤٠] وسبق تخريجه هناك.

(٤) المقولة [٣٣٦١١] قوله: ((فلو لم يُعرَفْ مالُهَا فهي لُقْطَةٌ)).

(٥) ص٢١١.

(٦) "ط": كتاب إحياء الموات ٢١٦/٤.

(٧) المقولة [٣٣٦٣٩] قوله: ((مِنْ كُلِّ جَانِبٍ)).

(٨) "الهداية": كتاب إحياء الموات ١٠١/٤.

(٩) "المغرب": مادة ((ذرع)).

(١٠) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٤/٢.

(١١) في "م": ((المساحة))، وهو خطأ طباعي.

(١٢) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات ٦/٧٧/ب.

سَبْعَ قَبْضَاتٍ فَكْسِرَ مِنْهُ قَبْضَةٌ. (وَيَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنَ الْحَفْرِ) وَغَيْرِهِ (فِيهِ) لِأَنَّهُ مَلَكُهُ، فَلَوْ حَفَرَ فَلَاؤُلَ رَدْمُهُ أَوْ تَضْمِينُهُ، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرْرِ".

وَفَسَّرَ الدَّرَاعَ فِي "الْحَاوِي الْقُدْسِي" ^(١) هُنَا بِذِرَاعِ الْعَرَبِ فَقَالَ: ((وَالدَّرَاعُ: مِنَ الْمِرْفَقِ إِلَى الْأَنْمَالِ ذِرَاعُ الْعَرَبِ)) اهـ.

[٣٣٦٥٦] (قَوْلُهُ: سَبْعَ قَبْضَاتٍ) كَذَا أَطْلَقَهُ فِي "الْمَغْرِبِ" ^(٢) وَغَيْرِهِ، وَقَالَ "الْإِتْقَانِيُّ" فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" ^(٣): ((سَبْعُ قَبْضَاتٍ مَعَ ارْتِفَاعِ الْإِبْهَامِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ)) اهـ. وَفِيهِ خِلَافٌ تَقَدَّمَ ^(٤) فِي الطَّهَّارَةِ. [٣٣٦٥٧] (قَوْلُهُ: فَكْسِرَ مِنْهُ قَبْضَةٌ) وَلِذَا سُمِّيَتْ ^(٥) مُكْسِرَةً.

[٣٣٦٥٨] (قَوْلُهُ: فَلَاؤُلَ رَدْمُهُ) أَيِ بِلَا تَضْمِينٍ. أَوْ تَضْمِينُهُ، أَيِ: تَضْمِينُهُ النَّقْصَانَ ثُمَّ يَرُدُّهُ بِنَفْسِهِ، فَتَقْوُمُ الْأَرْضُ بِلَا حَفْرِ وَمَعَ الْحَفْرِ، فَيُضْمِنُهُ نَقْصَانًا مَا بَيْنَهُمَا، "إِتْقَانِي" ^(٦).

[٣٣٦٥٩] (قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرْرِ") وَنُصِّه ^(٧): ((فَإِنْ حَفَرَ فَلَاؤُلَ أَنْ يَسُدَّهُ، وَلَا يُضْمِنُهُ النَّقْصَانُ، وَأَنْ يَأْخُذَهُ بِكَبْسٍ ^(٨) مَا احْتَفَرَهُ؛ لِأَنَّ إِزَالََةَ جِنَايَةِ حَفْرِ بِهِ كَمَا فِي كُنَاسَةٍ يُلْقِيهَا فِي دَارِ غَيْرِهِ يُؤْخَذُ بِرَفْعِهَا، وَقِيلَ: يُضْمِنُهُ النَّقْصَانُ ثُمَّ يَكْسِبُهُ بِنَفْسِهِ ^(٩)، كَمَا إِذَا هَدَمَ جِدَارَ غَيْرِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(١٠)، وَفِيهَا ^(١١): ((وَمَا عَطَبَ فِي الْأُولَى فَلَا ضِمَانَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ

(١) "الْحَاوِي الْقُدْسِي": كِتَابُ الشَّرْبِ ١٨٤/٢.

(٢) "الْمَغْرِبِ": مَادَّةُ ((ذِرْعٍ)).

(٣) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٦/٦ ق/٧٧ ب.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٧٠٢] قَوْلُهُ: ((وَهُوَ سَبْعُ قَبْضَاتٍ فَقَطْ)).

(٥) فِي "ب" وَ"م": ((سَمِّيَتْ)).

(٦) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٦/٦ ق/٧٨ أ بِتَصْرِفٍ.

(٧) "الدَّرْرِ وَالْغَرْرِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١/٣٠٧.

(٨) فِي "لِسَانِ الْعَرَبِ" مِنْ مَادَّةِ ((كَبَسَ)): ((الْكَبْسُ: طَلْعُ خُفْرَةٍ بِتَرَابٍ. وَكَبَسْتُ النَّهْرَ وَالْبَيْتَ كَبْسًا: طَحَمْتُهَا بِالتَّرَابِ. وَكَبَسَ الْخُفْرَةَ يَكْبِسُهَا كَبْسًا: طَوَّاهَا بِالتَّرَابِ وَغَيْرِهِ، وَاسْمُ ذَلِكَ التَّرَابِ الْكَبْسُ)).

(٩) ((بِنَفْسِهِ)) لَيْسَتْ فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"ت".

(١٠) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٤/١٠١ نَقْلًا عَنْ "أَدَبِ الْقَاضِي" لِلْخَصَافِ.

(١١) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٤/١٠١.

(ولو حَفَرَ الثَّانِي بئراً في مُنتَهَى حَرَمِ البئرِ الأولى بِإِذْنِ الإمام، فَذَهَبَ ماءُ البئرِ الأولى، وَتَحَوَّلَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَالْمَاءُ تَحْتَ الْأَرْضِ لَا يُمْلِكُ فَلَا مُخَاصَمَةَ (كَمَنْ بَنَى حَانُوتاً بِجَنْبِ حَانُوتٍ غَيْرِهِ فَكَسَدَتْ) الْحَانُوتُ (الأولى بِسَبَبِهِ) فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، "دَرَر" ^(١) و"زِيلَعِي" ^(٢). وفيه ^(٣): ((لو هَدَمَ جِدَارَ غَيْرِهِ فَلصاحبه أَنْ يُؤَاخِذَهُ بِقِيمَتِهِ، لَا بِنَاءِ الْجِدَارِ، هُوَ الصَّحِيحُ)).....

مُتَعَدٍّ وَلَوْ بَلَا إِذْنَ الْإِمَامِ، أَمَّا عِنْدَهَا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عِنْدَهُ فَلَأَنَّهُ يَجْعَلُ الْحَفَرَ تَحْجِيراً، وَهُوَ بِسَبِيلِ ^(٤) مِنْهُ بَلَا إِذْنَ وَإِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُهُ بِدُونِهِ، وَمَا عَطَبَ فِي الثَّانِيَةِ فِيهِ الضَّمَانُ؛ لِتَعْدِيهِ بِالْحَفْرِ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ)) اهـ مُلَخَّصاً.

[٣٣٦٦٠] (قَوْلُهُ: فِي مُنتَهَى حَرَمِ البئرِ الأولى) ^(٥) أَي: فِي قُرْبِ الْمُنْتَهَى؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ الشَّيْءَ آخِرُهُ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ" ^(٦)، وَآخِرُهُ بَعْضُ مِنْهُ، أَوْ الْمُرَادُ ^(٧) بِالْمُنْتَهَى مَا قُرْبَ مِنْهُ. وَعِبَارَةُ "الْهِدَايَةِ" ^(٨): ((وَرَاءَ حَرَمِ الْأُولَى)). وَعِبَارَةُ "الدَّرَرِ" ^(٩): ((فِي غَيْرِ حَرَمِ الْأُولَى قَرِيبَةً مِنْهُ)) اهـ.

[٣٣٦٦١] (قَوْلُهُ: وَفِيهِ) أَي: فِي "الزَّلِيلَعِي" ^(١٠). وَذَكَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنَا فِي غَيْرِ مُحَلِّهَا، وَحَلُّهَا مَا قَدْ مَنَاهُ ^(١١) عَنْ "الدَّرَرِ".

[٣٣٦٦٢] (قَوْلُهُ: لَا بِنَاءِ الْجِدَارِ) قِيلَ: إِلَّا إِذَا كَانَ جَدِيداً، وَاسْتَنْى فِي "الْأَشْبَاهِ" ^(١٢)

((جِدَارٌ))

(١) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٣٠٧/١ بِتَصْرِفٍ نَقْلًا عَنْ "الْكَافِي".

(٢) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٣٧/٦ بِتَصْرِفٍ.

(٣) فِي "ك" وَ"ز": ((سَبِيلٌ)).

(٤) ((البئر)) لَيْسَتْ فِي "الأَصْلِ" وَ"ك" وَ"آ".

(٥) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((نَهْيٌ)).

(٦) فِي "ب" وَ"م": ((أَوْ أَرَادَ)).

(٧) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٠١/٤.

(٨) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٣٠٧/١.

(٩) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٣٧/٦.

(١٠) الْمَقُولَةُ [٣٣٦٥٩] قَوْلُهُ: ((وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرَرِ")).

(١١) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الْغَصْبِ ص ٣٣٨ - نَقْلًا عَنْ كِرَاهِيَةِ "الْحَنَانِيَّةِ".

وللحافر الثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الأولى) لسبق ملك الأول فيه. (وللقناة) هي: بحر الماء تحت الأرض (حريم بقدر ما يصلح له) لإلقاء الطين ونحوه، وعن "محمد": كالبر، ولو ظهر^(١) الماء فكالعين، وفي "الاختيار"^(٢): ((فوضه لرأي الإمام)) أي: لو ياذنه وإلا فلا شيء له، ذكره "البرجندي"^(٣).

(المسجد))، فيؤمر بإعادته مطلقاً، وحققنا^(٤) المسألة أول كتاب الغصب^(٥) بما لا مزيد عليه، فراجعهُ. [٣٣٦٦٣] (قوله: وللحافر الثاني إلخ) قال "أبو السعود"^(٦): ((يَفْهَمُ منه: أنه لو حفر ثالث كان له الحريم من الجانبين، "حموي" عن "المقدسي") اهـ. [٣٣٦٦٤] (قوله: وعن "محمد" كالبر) قال "الإتقاني"^(٧): ((قال المشايخ: الذي في "الأصل"^(٨) - أي: من أن القناة كالبر - قولهما، وعنده لا حريم لها؛ لأنها بمنزلة النهر ما لم يظهر ماؤها على وجه الأرض، ولا حريم للنهر عنده، فإن ظهر فكالعين^(٩) الفؤارة، حريمها خمسمائة ذراع)). [٣٣٦٦٥] (قوله: فوضه لرأي الإمام) أي: فوض تقدير حريمها؛ لأنه لا نص في الشرع، "إتقاني"^(١٠) عن "الشامل"^(١١).

[٣٣٦٦٦] (قوله: أي: لو^(١٢) ياذنه) أي: لو كان الإحياء ياذن الإمام؛ لأنه شرط عند "الإمام"،

(١) في "ط": ((طهر))، وهو خطأ طباعي.

(٢) "الاختيار": كتاب إحياء الموات ٦٨/٣ بتصرف.

(٣) "شرح النقاية": كتاب إحياء الموات ق ٣٤٤/أ.

(٤) في "ك": ((وحقق)).

(٥) المقولة [٣١١٩٠] قوله: ((إلا في حائط المسجد)).

(٦) "فتح المعين": كتاب إحياء الموات ٤١٤/٣.

(٧) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات ٦/٧٨/أ.

(٨) "الأصل": كتاب القسمة - باب قسمة الأرضين ٢٩٩/٣.

(٩) في "ب" و"م": ((كالعين)).

(١٠) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات ٦/٧٨/أ.

(١١) انظر تعليقنا المتقدم عن "الشامل" ٢٩٧/١.

(١٢) ((ولو)) ساقطة من "ك".

(وَحَرِيمٌ شَجَرٍ يُغْرَسُ فِي الْأَرْضِ الْمَوَاتِ خَمْسَةُ أَذْرَعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ) فليس لغيره أَنْ يُغْرَسَ فِيهِ. وَيُلْحَقُ مَا امْتَنَعَ عَوْدُ دِجْلَةٍ وَالْفُرَاتِ إِلَيْهِ

وَالَا فَلَا يَمْلِكُ مَا أَحْيَا^(١)، وَلَا يَسْتَحِقُّ لَهُ حَرِيمًا.

[٣٣٦٦٧] (قوله: يُغْرَسُ) أي: بإذن الإمام اتفاقاً، وبغير إذنه عندهما، "إتقاني"^(٢).

[مطلب: حريم شجر أرض الموات]

[٣٣٦٦٨] (قوله: خَمْسَةُ أَذْرَعٍ) لأنه يحتاج إلى أَنْ يَجُدَّ ثَمَرُهُ وَيَضَعُهُ فِيهِ، والتَّقْدِيرُ بِالْخَمْسَةِ وَرَدَ الْحَدِيثُ^(٣) بِهِ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٤)، وَذَكَرَ "الرَّمْلِيُّ"^(٥): ((أَنَّ مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ فِي "الْيَنَابِيعِ"^(٦) فِي حَرِيمِ الْبَيْرِ - أَنَّ الْإِعْتِبَارَ لِلْحَاجَةِ لَا لِلتَّقْدِيرِ - : أَنْ يَكُونَ هُنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ الْحَالُ بِكِبَرِ الشَّجَرَةِ وَصِغَرِهَا)).

[٣٣٦٦٩] (قوله: دِجْلَةٍ وَالْفُرَاتِ) أي: مثلاً، فَيَدْخُلُ فِيهِ النَّيْلُ. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ أَخَذَ مِنْ أَرْضِ الْغَيْرِ فِي النَّاحِيَةِ الَّتِي جَرَى فِيهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَنْزُولِ عَنْهُ بِمِثْلِ مَا أَخَذَ مِنْ أَرْضِهِ، "ط"^(٧).

(١) فِي "ك": ((أَحْيَاه)).

(٢) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٦/٧٨ ب بِتَصْرِفٍ.

(٣) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ - بَابُ مِنَ الْقَضَاءِ رَقْمَ (٣٦٤٠)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي طَوَالَةَ وَعَمْرُو بْنِ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((اِخْتَصِمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ فِي حَرِيمٍ نَخْلَةٍ))، فِي حَدِيثٍ أَحَدُهُمَا: ((فَأَمَرَ بِهَا فِذْرَتَ فُوجِدَتْ سَبْعَةُ أَذْرَعٍ))، وَفِي حَدِيثِ الْآخَرِ: ((فُوجِدَتْ خَمْسَةُ أَذْرَعٍ فَقَضَى بِذَلِكَ)). وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ مَشْكَلِ الْآثَارِ" رَقْمَ (٣٥٤١) وَفِيهِ: ((فَإِذَا فِيهَا خَمْسَةُ أَذْرَعٍ فَجَعَلَهَا حَرِيمًا)).

(٤) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٤/١٠١.

(٥) "لَوَائِحُ الْأَنْوَارِ عَلَى مَنْحِ الْغَفَارِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ق ١٧٠/أ بِتَصْرِفٍ.

(٦) ثَمَّةُ سَقَطَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ أَوْرَاقِ نَسْخَةِ "الْيَنَابِيعِ" الْخَطِيئَةُ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٧) "ط": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٤/٢١٦.

بالمَوَاتِ^(١) (إذا لم يكن) ذلك (حَرَمًا) لعامِرٍ (فإن^(٢)) كان حَرَمًا^(٣)، أو (جاز عَوْدُهُ^(٤)) لم يَجْزُ إِحْيَاؤُهُ) لأنَّه ليس بمَوَاتٍ. (وَالنَّهْرُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا حَرِيمَ لَهُ إِلَّا بِبُرْهَانٍ)

[٣٣٦٧٠] (قَوْلُهُ: بِالْمَوَاتِ) مُتَعَلِّقٌ ((بِیْلَحْقٍ)). فَيَجُوزُ إِحْيَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَسَائِرِ الْأَرْضِ الَّتِي لَا يُنْتَفَعُ بِهَا، وَلَيْسَ لَهَا مَالِكٌ مُعَيَّنٌ.

[٣٣٦٧١] (قَوْلُهُ: أَوْ جَازَ عَوْدُهُ إِخْلَاجًا) يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِعَوْدِهِ زَمَانٌ مُخْصِصٌ؛ لِمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٥): ((وَإِذَا [٤/١٦٥ق/ب] عَلَى شَطِّ جَيْحُونَ يُجْمَعُ فِيهِ الْمَاءُ أَيَّامَ الرَّبِيعِ ثُمَّ يَذْهَبُ، فَرَزَعٌ فِيهِ قَوْمٌ فَأَدْرَكَ^(٦)، قَالَ "أَبُو الْقَاسِمِ"^(٧): الزَّرْعُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ، وَرَقَبَةُ الْوَادِي لِمَنْ^(٨) عَلِمَتْ لَهُمْ، وَإِلَّا فَلَمَنْ أَحْيَاهَا)) اهـ. فَمُفَادَةٌ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِعَوْدِهِ زَمَانٌ مُخْصِصٌ يَجُوزُ إِحْيَاؤُهُ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ، تَأْمَلْ.

[٣٣٦٧٢] (قَوْلُهُ: وَالنَّهْرُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا حَرِيمَ لَهُ إِخْلَاجًا) قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَحْيَا نَهْرًا فِي مَوَاتٍ لَا يَسْتَحِقُّ لَهُ حَرِيمًا عِنْدَهُ، وَعِنْدَهَا يَسْتَحِقُّهُ، وَقَالَ عَامَّتُهُمْ: الصَّوَابُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِالْإِجْمَاعِ، "إِتْقَانِي"^(٩) عَنْ شُرُوحِ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ"^(١٠).
 ثُمَّ نَقَلَ^(١١) عَنْ الْمُحَقِّقِينَ أَيْضًا: أَنَّهَا لَيْسَتْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّ لِلنَّهْرِ فِي الْمَوَاتِ حَرِيمًا اتِّفَاقًا،

(١) ((وَيُلْحَقُ مَا امْتَنَعَ عَوْدُ دِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ إِلَيْهِ بِالْمَوَاتِ)) مِنَ الْمَتْنِ فِي "و".

(٢) فِي "د": ((وَأَنَّ)).

(٣) ((كَانَ حَرِيمًا)) مِنَ الْمَتْنِ فِي "و".

(٤) فِي "ط": ((عَوْدًا)).

(٥) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ. بَابُ فِي مَسَائِلَ مُخْتَلَفَةٍ. فَصْلٌ فِي زِرَاعَةِ الْأَرْضِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا ١٩٠/٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٦) فِي "اللسان" مِنْ مَادَّةِ ((دَرَك)) ((الْإِدْرَاكُ، اللَّحُوقُ، يُقَالُ: أَدْرَكَ الثَّمَرُ، أَي: بَلَغَ)).

(٧) لَمْ يَتَبَيَّنْ لَنَا الْمُرَادُ مِنْهُ هُنَا.

(٨) فِي "ك": ((مَنْ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٩) أَي: الْإِتْقَانِي فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٦/٧٩ق/ب.

(١٠) صَرَحَ الْإِتْقَانِي بِأَنَّهُ مِنْهَا شَرَحَ فُخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ، وَلَمْ نَقِفْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِيهِ، وَلَا فِي شَرْحِ قَاضِيخَانَ.

(١١) "غَايَةِ الْبَيَانِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٦/٧٩ق/ب.

ومثله في "الاختيار"^(١)، زاد "الإتقاني"^(٢): ((وإنما الخلاف فيما إذا لم يُعرف أنَّ المُسنَّةَ في يد مَنْ هي، بأن كانت متصلة بالأرض مساوية لها ولم تكن أعلى منها)) اهـ. فلو بينهما فاصلٌ كحائط ونحوه فالمُسنَّةُ لصاحبِ النَّهر بالإجماع، "عناية"^(٣). ولو مشغولةً بغيرٍ لأحدهما أو طينٍ ونحوه فهي لصاحبِ الشَّغل بالاتِّفاق، "تصحيح قاسم"^(٤).

ومثله في "الزَّيلعي" حيثُ قال^(٥) بعدَ كلامٍ: ((فَيَنكَشِفُ بهذا موضعُ الخلافِ، وهو: أنَّ يَكُونَ الحَرِيمُ موازياً للأرض لا فاصلَ بينهما، وأن لا يَكُونَ الحَرِيمُ مشغولاً بحقِّ أحدهما مُعيَّناً معلوماً، وإن كان فيه أشجارٌ ولا يُدرى مَنْ غرسها فهو على هذا الاختلافِ)) اهـ. ومثله في "الهداية"^(٦) وغيرها، ومنه ما يأتي^(٧) عن "الكرماني".

وهذا كُلُّهُ يُؤَيِّدُ ما مرَّ^(٨) من تصحيح الاتِّفاقِ على أنَّه لو في مَوَاتٍ فله حَرِيمٌ، وما في "الهندية"^(٩): ((من إجراءات الخلاف في المَوَاتِ أيضاً))، فهو مقابلٌ للصَّحيح، بل محلُّ الخلافِ فيما ٢٨٠/٥ لو كان في ملكٍ الغيرِ كما فرضه "المصنِّف"، ثُمَّ في "الهداية"^(١٠): ((ولا نزاع فيما به استمسك الماء، إنما النزاع فيما وراءَهُ ممَّا يصلحُ للغرس)).

(١) "الاختيار": كتاب إحياء الموات ٦٨/٣-٦٩.

(٢) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات ٦/٦٩ق/ب.

(٣) "العناية": كتاب إحياء الموات ١١/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٤) "التصحيح والترجيح": كتاب إحياء الموات ص ٣١٩-.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات ٦/٣٨.

(٦) "الهداية": كتاب إحياء الموات ٤/١٠٢.

(٧) ص ١٧٢- "در".

(٨) في المقولة نفسها.

(٩) "الفتاوى الهندية": كتاب إحياء الموات - الباب الأول في تفسير الموات وبيان ما يملك الإمام من التصرف في الموات

إلخ ٣٧٨/٥.

(١٠) "الهداية": كتاب إحياء الموات ٤/١٠٢.

وقالا: له مُسَنَّاهُ النَّهْرُ؛ لَمْشِيهِ وَلَقِي طِينِهِ، وَقَدَّرَهُ "مَحَمَّدٌ": بِقَدْرِ عَرْضِ النَّهْرِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَهُوَ أَرْفَقُ، "مِلْتَقَى" ^(٢). وَقَدَّرَهُ "أَبُو يُوسُفَ": بِنَصْفِ بَطْنِ النَّهْرِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، "فُهَسْتَانِي" ^(٣) مَعَزِيًّا لـ "الْكِرْمَانِي". وَفِيهِ ^(٣) مَعَزِيًّا لـ "الْإِخْتِيَارِ" ^(٤): ((وَالْحَوْضُ عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ)).

[٣٣٦٧٣] (قَوْلُهُ: وَقَالَا إلخ) ثَمَرُ الْإِخْتِلَافِ: أَنَّ وِلَايَةَ الْغَرْسِ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهَا لِصَاحِبِ النَّهْرِ. وَأَمَّا إِلْقَاءُ الطِّينِ فَقِيلَ: عَلَى الْخِلَافِ، وَقِيلَ: لِصَاحِبِ النَّهْرِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَفْحُشْ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَأَمَّا الْمُرُورُ فَقِيلَ: يُنْتَعِ صَاحِبُ النَّهْرِ عَنْهُ، وَقِيلَ: لَا؛ لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ، قَالَ الْفَقِيهُ "أَبُو جَعْفَرٍ": أَخَذُ ^(٥) بِقَوْلِهِ فِي الْغَرْسِ بِقَوْلِهِمَا فِي إِلْقَاءِ الطِّينِ، "كِفَايَةُ" ^(٦) وَ"هُدَايَةُ" ^(٧).

[٣٣٦٧٤] (قَوْلُهُ: لَمْشِيهِ) أَي: لِيُجْرِيَ الْمَاءُ إِذَا احْتَبَسَ.

[٣٣٦٧٥] (قَوْلُهُ: وَلَقِي طِينِهِ) كَذَا فِي النُّسخِ، وَالْأَوَّلَى: وَإِلْقَاءِ طِينِهِ، وَفِي "الْقَامُوسِ" ^(٨): ((لِقَاءُ الشَّيْءِ: أَلْقَاهُ إِلَيْهِ، وَاللَّقَى كَفَتَى: مَا طُرِحَ، جَمْعُهُ: أَلْقَاءٌ)). اهـ، تَأَمَّلْ.

[٣٣٦٧٦] (قَوْلُهُ: بِقَدْرِ عَرْضِ النَّهْرِ) عِبَارَةُ "الْهُدَايَةِ" ^(٩) وَغَيْرِهَا: ((بِقَدْرِ بَطْنِهِ))، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ النَّهْرَ اسْمٌ لِلْخُفْرَةِ.

[٣٣٦٧٧] (قَوْلُهُ: وَقَدَّرَهُ) يَعْنِي: بَعْدَمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ لَهُ مُسَنَّاَةً اخْتَلَفَا فِي تَقْدِيرِهَا.

(١) فِي "و": ((وَالْقَاءُ)).

(٢) "مِلْتَقَى الْأَجْمَرِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٢٥٦/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٥٥/٢.

(٤) "الْإِخْتِيَارُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ٦٩/٣.

(٥) فِي "ب": ((أَخَذَ)) بِهَمْزَةٍ مِنْ دُونِ مَدٍّ.

(٦) "الْكِفَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٢-١١/٩ (ذِيلُ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٧) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٠٣/٤.

(٨) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((لَقَى)).

(٩) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ١٠٣/٤ بِتَصْرِفٍ.

وفيه^(١) مَعْرِيًّا لـ "الكافي": ((ولو كان النَّهْرُ صغيراً يُجْتَاجُ إلى كَرْبِهِ^(٢) في كلِّ حينٍ فله حَرِيمٌ بالاتِّفَاقِ)). وفيه^(٣) مَعْرِيًّا لـ "الكرماني": ((أَنَّ الخِلافَ في نَهْرٍ مَمْلُوكٍ له مُسْنَأَةٌ فارغةٌ بِلِزْقِهَا أرضٌ لغيرِ صاحبِ النَّهْرِ فَالمُسْنَأَةُ له عندهما، ولصاحبِ الأرضِ عنده)). وفيه^(٤) مَعْرِيًّا لـ "التَّيْمَةُ": ((الصَّحِيحُ: أَنَّ له حَرِيماً بالاتِّفَاقِ بِقَدْرِ ما يَحْتَاجُ إليه؛ لِإِلْقَاءِ الطَّيْنِ ونحوه)) انتهى.

قلت: وَمِمَّنْ نَقَلَ الاتِّفَاقَ^(٥) "الشُّرْنِبَلَالِيُّ"^(٦) عن "الاختيار"^(٧) و"شرح المجمع"^(٨)، والله تعالى أعلم^(٩).

[٣٣٦٧٨] (قوله: مَعْرِيًّا لـ "الكافية"^(١٠)) قال في "الكافية"^(١١): ((قال "أبو جعفر الهندواني" في "كشف الغوامض"^(١٢)): ((الاختلافُ في نَهْرٍ كبيرٍ لا يُجْتَاجُ إلى كَرْبِهِ في كلِّ حينٍ إلخ)). وقال في "العناية"^(١٣) بعد نقله لجموع عبارته: ((وظاهرُ كلامِ "المصنِّفِ" - أي: "صاحبِ الهداية" - يُنافيه)). [٣٣٦٧٩] (قوله: له مُسْنَأَةٌ فارغةٌ) قدَّمنا^(١٤) بيانَ مُحْتَزِّهِ.

[٣٣٦٨٠] (قوله: وفيه مَعْرِيًّا لـ "التَّيْمَةُ") قد عَلِمْتَ^(١٥) مِمَّا قدَّمناه أَنَّ تصحيحَ الاتِّفَاقِ فيما لو

(١) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٥/٢ نقلاً عن "الكافية" لا "الكافي".

(٢) في "ط": ((كربيه)) بياء موحدة، وهو خطأ طباعي.

(٣) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات ١٥٥/٢.

(٤) في "د": ((الاتفاق أيضاً)).

(٥) "الشُّرْنِبَلَالِيُّ": كتاب إحياء الموات ٣٠٧/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "الاختيار": كتاب إحياء الموات ٦٨/٣-٦٩.

(٧) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب إحياء الموات ق ١٧٥/ب.

(٨) ((والله تعالى أعلم)) من "و".

(٩) في هامش "م": ((قوله: مَعْرِيًّا لـ "الكافية") الذي كَتَبَ عليه "ط": ((لـ"الكافي"))، وهو الذي بأيدينا من نسخ "الشَّارِحِ"، وَحَرَّزَهُ. اهـ "مصحح").

(١٠) "الكافية": كتاب إحياء الموات ١٠/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(١١) ذكر فيه بعض ما أورده الإمام محمد في "الجامع الصغير"، ونقل عنه كثير من الفقهاء والمؤلفين. وانظر "كشف الظنون" ١٤٩٣/٢.

(١٢) "العناية": كتاب إحياء الموات ١٠/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(١٣) المَقُولَةُ [٣٣٦٧٢] قوله: ((والنهر في ملك الغير لا حريم له إلخ)).

أحياءه في أرض مَوَاتٍ، وكلامه فيما لو كان في مِلْكِ الْغَيْرِ، وفيه الخلافُ، وقَدَّمنا^(١) بيانَ موضع الخلافِ عن عِدَّةِ كُتُبٍ، لكنْ مُفَادُ كَلَامِ "المَجْمَعِ"^(٢): أَنَّ الاتِّفَاقَ فيما لو كان في مِلْكِ الْغَيْرِ؛ فَإِنَّهُ بعدما نَقَلَ الخلافَ فيه قال: ((وَقِيلَ: لَهُ بالاتِّفَاقِ)) اهـ. ومِثْلُهُ في "درر البحار"^(٣). وعليه فالاتِّفَاقُ جارٍ في الموضعينِ، تأمَّلْ.

(خاتمة)

بنى قصراً في مَفَارِقِ لَا يَسْتَحِقُّ حَرَمًا وَإِنْ احتاجَهُ لِإِلْقَاءِ الْكُنَاسَةِ فيه^(٤).
اتَّفَقَا على^(٥) أَنَّ يُخْرِجَا نَفَقَةً لِحَفْرِ بئرٍ على أَنَّهُ لأَحَدِهِمَا وَحَرَمَةُ لآخرٍ لَا يَجُوزُ، وهما بينهما^(٦)، وإن على أَنَّ يكونا بينهما نصفين على أَنَّ يُنْفَقَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ لَمْ يَجُزْ، وَلِمَنْ^(٧) أَنْفَقَ أَكْثَرَ أَنَّ يَرْجَعَ بنصفِ الزَّيَادَةِ^(٨)، وإن على أَنَّ يَحْفَرَ أَثَرًا لأَحَدِهِمَا وَأَرْضًا لِلآخرِ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَكُونَ بينهما، وَلِمَنْ أَنْفَقَ أَكْثَرَ أَنَّ يَرْجَعَ، "تاترخانية"^(٩) مُلَخَّصًا. والله تعالى أعلم.

(١) المقولة [٣٣٦٧٢] قوله: ((والنهر في ملك الغير لا حريم له إلخ)).

(٢) "مجمع البحرين": كتاب إحياء الموات ص ٤٩٩-.

(٣) انظر "غرر الأذكار شرح درر البحار": كتاب إحياء الموات ق ١٨٥/ب نقلاً عن "المحيط".

(٤) "التاترخانية": كتاب الشرب - الفصل الثالث في حريم الأنهار والبئر والعين ٣٥٦/١٨ رقم المسألة (٢٩١٦٤) بتصرف نقلاً عن "الكافي".

(٥) في "الأصل" و"ب" و"م": ((عن)).

(٦) "التاترخانية": كتاب الشرب - الفصل الثالث في حريم الأنهار والبئر والعين ٣٥٤/١٨ رقم المسألة (٢٩١٥٣) نقلاً عن "الأصل".

(٧) في "ك": ((لمن)) بدون الواو ليس في "ك".

(٨) "التاترخانية": كتاب الشرب - الفصل الثالث في حريم الأنهار والبئر والعين ٣٥٤/١٨ رقم المسألة (٢٩١٥٤) نقلاً عن "م"، أي: "المحيط".

(٩) "التاترخانية": كتاب الشرب - الفصل الثالث في حريم الأنهار والبئر والعين ٣٥٤/١٨ رقم المسألة (٢٩١٥٥) نقلاً عن "الفتاوى العتائية".

﴿فصل﴾

(الشَّربُ) لغة^(١): (نصيبُ الماءِ). وشرعاً: نوبةُ الانتفاعِ بالماءِ سقياً للزَّراعةِ والدَّوابِّ.

﴿فصلُ الشَّربِ﴾

ذكره بعدَ المَوَاتِ لاحتياجِ المَوَاتِ إليه. و((فصل)) بالتَّنوين: مبتدأٌ خبرُهُ ما بعده، أو خبرٌ مبتدأٌ محذوف. وفي "القاموس"^(٢): ((الشَّربُ بالكسر: الماءُ والحِطُّ منه، والموردُ^(٣) ووقتُ الشَّربِ))، وجعلهُ "الفُهستائي"^(٤) ((اسمَ مصدرٍ))، تأمَّل.

[٣٣٦٨١] (قوله: لغة: نصيبُ الماءِ^(٥)) قال "الزَّيلعي"^(٦): ((صوابه: من الماءِ)) اهـ. وقد يُجاب: بأنَّ الإضافةَ على معنى من، كخاتمِ حديدٍ. قال في "الدرِّ المنتقى"^(٧): ((وإنما خالفَ دأبه وذكرَ المعنى اللُّغويَّ دونَ الشرعيِّ؛ لئلاَّ يُوهَّم أنَّه مرادٌ في هذا المقام، ذكره "الفُهستائي"^(٨) وغيره)) اهـ. [٣٣٦٨٢] (قوله: وشرعاً: نوبةُ الانتفاعِ بالماءِ) أي: وقتُهُ وزمانُهُ، وهو معنى لغويٌّ أيضاً كما مرَّ^(٩)، وانظر: ما وجهُ إرادةِ المعنى الأوَّلِ هُنا دونَ الثاني؟ مع أنَّه يصحُّ إرادَةُ كلِّ منهما فيما يَظْهَرُ.

﴿فصلٌ في الشَّربِ﴾

(قوله: وجعلهُ "الفُهستائي" اسمَ مصدرٍ) عبارته: ((الشَّربُ اسمُ المصدرِ)) اهـ. وهي لا تُفيدُ أنَّه اسمُ مصدرٍ، بل أنَّه اسمُ للمصدرِ الذي هو الحدثُ. (قوله: وانظر: ما وجهُ إرادةِ المعنى الأوَّلِ إلخ) وجهُهُ: كثرةُ إطلاقِ الشَّربِ في هذا الفصلِ بالمعنى الأوَّلِ اهـ. والمرادُ بال ((إرادة)) الاختيارُ، لا حَمْلُ كلامِ "المصنِّفِ"؛ فَإِنَّهُ لا يَتَأَتَّى فيه المعنى الثاني.

(١) في "ب" و"و" و"ط": ((هو لغة)) بزيادة ((هو)).

(٢) "القاموس": مادة ((شرب)).

(٣) في "ب" و"م": ((أو المورد))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"آ" موافق لما في "القاموس".

(٤) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ١٥٦/٢ وعبارته: ((اسم المصدر)) كما سيذكر الراجعي رحمه الله.

(٥) وبه فسَّرَ الشَّربُ في المقولة [٣١٥٨٧].

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٣٩/٦.

(٧) "الدر المنتقى": كتاب إحياء الموات - فصل في الشرب ٥٦٢/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٨) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ١٥٦/٢.

(٩) في المقولة السابقة.

(والشَّفَّةُ: شُرْبُ بَنِي آدَمَ وَالْبَهَائِمِ) بِالشَّفَاهِ (وَلِكُلِّ حَقُّهَا فِي كُلِّ مَاءٍ)

[٣٣٦٨٣] (قَوْلُهُ: وَالشَّفَّةُ) بِفَتْحَتَيْنِ، وَالْأَصْلُ: شَفَّةٌ، [٤/١٦٦ق] أَوْ شَقَوٌ، فَأُبْدِلَتْ اللَّامُ^(١) تَاءً تَخْفِيفًا، "قُهِسْتَانِي"^(٢).

[٣٣٦٨٤] (قَوْلُهُ: شُرْبُ بَنِي آدَمَ وَالْبَهَائِمِ) فَتَكُونُ أَحْصَى مِنَ الشَّرْبِ؛ لِإِخْتِصَاصِهَا بِالْحَيَوَانِ دُونَهُ.

[٣٣٦٨٥] (قَوْلُهُ: بِالشَّفَاهِ) هَذَا أَصْلُهُ، وَالْمَرَادُ: اسْتِعْمَالُ بَنِي آدَمَ؛ لِدَفْعِ الْعَطَشِ، أَوْ لِلطَّبَخِ، أَوْ الْوُضُوءِ، أَوْ الْغُسْلِ، أَوْ غَسَلِ الثِّيَابِ وَنَحْوِهَا كَمَا فِي "الْمَبْسُوطِ"^(٣). وَالْمَرَادُ بِهِ فِي حَقِّ الْبَهَائِمِ: الْإِسْتِعْمَالُ؛ لِلْعَطَشِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يُنَاسِبُهَا، أَفَادَهُ "الْقُهِسْتَانِي"^(٤).

[٣٣٦٨٦] (قَوْلُهُ: وَلِكُلِّ) أَي: مِنْ بَنِي آدَمَ وَالْبَهَائِمِ، "قُهِسْتَانِي"^(٥).

[٣٣٦٨٧] (قَوْلُهُ: حَقُّهَا) أَي: حَقُّ الشَّفَّةِ، وَعَبَّرَ بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكَاً لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّرٍ، أَفَادَهُ "الْقُهِسْتَانِي"^(٥).

[مَطْلَبُ: الْمِيَاهُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ]

[٣٣٦٨٨] (قَوْلُهُ: فِي كُلِّ مَاءٍ لَمْ يُحَرَّرْ) أَعْلَمُ أَنَّ الْمِيَاهُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ، الْأَوَّلُ: مَاءُ الْبَحَارِ، وَلِكُلِّ أَحَدٍ فِيهَا حَقُّ الشَّفَّةِ وَسَقْيِ الْأَرْضِ، فَلَا يُمْنَعُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ شَاءَ. وَالثَّانِي: مَاءُ الْأَوْدِيَةِ الْعِظَامِ كَسَيِّحُونَ، وَلِلنَّاسِ فِيهِ حَقُّ الشَّفَّةِ مُطْلَقاً، وَحَقُّ سَقْيِ الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْعَامَّةِ. وَالثَّلَاثُ: مَا دَخَلَ فِي الْمَقَاسِمِ، أَي: الْمَجَارِي الْمَمْلُوكَةِ لِمَجَاعَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَفِيهِ حَقُّ الشَّفَّةِ.

(قَوْلُهُ: فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ إِخ) عِبَارَةُ "الْقُهِسْتَانِي": ((اللَّامُ)).

(١) فِي "ب" وَ"م": ((الْوَاوُ))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنَ "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"آ" مُوَافِقٌ لِمَا فِي "جَامِعِ الرُّمُوزِ"، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(٢) "جَامِعِ الرُّمُوزِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - فَصْلُ: الشَّرْبِ ١٥٦/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الشَّرْبِ ١٦٩/٢٣.

(٤) "جَامِعِ الرُّمُوزِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - فَصْلُ: الشَّرْبِ ١٥٦/٢.

لم يُحَرِّزْ بِإِنَاءٍ) أَوْ حُبًّا. (و) لِكُلِّ (سَقْيِ أَرْضِهِ مِنْ بَحْرِ أَوْ نَهْرٍ عَظِيمٍ).....

والرَّابِعُ: الْمُحَرِّزُ فِي الْأَوَانِي، يَنْقَطِعُ حَقُّ غَيْرِهِ عَنْهُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْهُدَايَةِ"^(١).
وَحَاصِلُهُ: أَنَّ لِكُلِّ أَحَدٍ فِي الْأَوَّلِينَ حَقَّ الشَّفَةِ وَالسَّقْيِ لِأَرْضِهِ، وَفِي الثَّالِثِ حَقَّ الشَّفَةِ
فَقَطْ، وَلَا حَقَّ فِي الرَّابِعِ لِأَحَدٍ.

[٣٣٦٨٩] (قَوْلُهُ: لَمْ يُحَرِّزْ بِإِنَاءٍ) الْأَوَّلَى: فِي إِنَاءٍ، فَلَوْ أَحْرَزَهُ فِي جَرَّةٍ أَوْ حُبِّ^(٢)، أَوْ حَوْضٍ
مَسْجِدٍ مِنْ نُحَاسٍ أَوْ صُفْرِ أَوْ جَصٍّ وَانْقَطَعَ جَرِيَانُ الْمَاءِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْإِحْرَازِ - أَيِ:
لَا الْأَخْذِ - إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَوْ مَلَأَ الدَّلْوُ مِنَ الْبُئْرِ وَلَمْ يُبْعِدْهُ مِنْ رَأْسِهَا لَمْ يَمْلِكْهُ عِنْدَ "الشَّيْخِينَ"؛ إِذْ ٢٨١/٥
الْإِحْرَازُ: جَعَلَ الشَّيْءَ^(٣) فِي مَوْضِعٍ خَصَصَ، وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ اعْتَرَفَ الْمَاءُ مِنْ حَوْضِ الْحَمَامِ بِإِنَاءٍ
الْحَمَامِيِّ فَإِنَّهُ يَبْقَى عَلَى مِلْكِ الْحَمَامِيِّ، لَكِنَّهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي "الْمَنِيَّةِ" وَغَيْرِهِ، "فُهِسْتَانِي"^(٤).
[٣٣٦٩٠] (قَوْلُهُ: أَوْ حُبًّا) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ: هُوَ الْخَائِيَةُ كَمَا يَأْتِي^(٥)، قَالَ "ط"^(٦): ((وَلَا حَاجَةَ
إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْإِنَاءَ يَعْمُهُ، عَلَى مَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ب: (أَوْ)) اهـ. وَفِي نَسْخَةٍ
بِالْجِيمِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ؛ لِأَنَّ الْحُبَّ: الْبُئْرُ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"^(٧). وَالْمَاءُ فِي الْبُئْرِ^(٨) غَيْرُ مَمْلُوكٍ كَمَا فِي
"الْهُدَايَةِ"^(٩).

(قَوْلُهُ: وَفِي نَسْخَةٍ بِالْجِيمِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ الْخ) لَا تَحْرِيفَ؛ فَإِنَّ الْمَرَادَ حِينَئِذٍ بِالْمَاءِ: غَيْرُ التَّابِعِ مِنْهُ، بَلِ
الْمَحَرِّزُ وَالْمَجْعُولُ فِيهِ، فَهُوَ نَظِيرُ مَا فِي الصَّهْرِيحِ.

(١) انظر "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ١٠٣/٤ - ١٠٤.

(٢) في "ك" و"ت": ((حب)) بالجميم، ومثله في "جامع الرموز"، وانظر المقولة الآتية والتقريرات.

(٣) في "ب": ((المشي))، وهو خطأ طباعي.

(٤) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ١٥٦/٢ بتصرف.

(٥) المقولة [٣٣٧٠٦] قوله: ((والمحرز في كوز أو حُب)).

(٦) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ٢١٧/٤.

(٧) "القاموس": مادة ((حب)).

(٨) ((في البئر)) ليست في "ك" و"ت".

(٩) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ١٠٤/٤.

كدجلة والفُرات ونحوهما؛ لأنَّ المِلْكَ بالإحراز ولا إحراز؛ لأنَّ قَهَرَ الماءِ يَمْنَعُ قَهَرَ غيره.
(و) لكلِّ (شَقٌّ نَهْرٍ لَسَقِي أَرْضِهِ مِنْهَا، أَوْ لِنَصَبِ الرِّحَى إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْعَامَّةِ) لأنَّ
الانتفاعَ بالمباحِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِأَحَدٍ، كالانتفاعِ بِشَمْسٍ وَقَمَرٍ وَهَوَاءٍ

وقدَّمناه^(١)، وبأَيِّ^(٢). لكن فسَّرَهُ بَعْضُهُم بِالصَّهْرِجِ فَيَصِحُّ أَيْضاً كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ^(٣).

[٣٣٦٩١] (قَوْلُهُ: كَدِجَلَةَ) بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ: نَهْرٌ بِغَدَادٍ، "قَامُوسٌ"^(٤).

[٣٣٦٩٢] (قَوْلُهُ: وَالْفُرَاتِ) كَغُرَابٍ: نَهْرٌ فِي الْكُوفَةِ، "قَامُوسٌ"^(٥).

[٣٣٦٩٣] (قَوْلُهُ: وَنَحْوَهُمَا^(٦)) كَسَيْحُونَ: وَهُوَ نَهْرُ التُّرْكِ، وَجَيْحُونَ: نَهْرُ خَوَارِزْمَ، "عَنَايَةُ"^(٧).

[٣٣٦٩٤] (قَوْلُهُ: وَلَا إِحْرَازَ) أَي: فِي هَذِهِ الْأَنْهَارِ.

[٣٣٦٩٥] (قَوْلُهُ: وَلِكُلِّ) أَي: لِكُلِّ أَحَدٍ.

[٣٣٦٩٦] (قَوْلُهُ: مِنْهَا) أَي: مِنْ هَذِهِ الْمِيَاهِ الْغَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ.

[مَطْلَبٌ: حُكْمُ نَصَبِ الرِّحَى عَلَى النَّهْرِ الْعَامِّ]

[٣٣٦٩٧] (قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْعَامَّةِ) فَإِنْ أَضُرَّ بِأَنْ يَفِيضَ الْمَاءُ وَيُفْسِدَ حَقُوقَ النَّاسِ،

أَوْ يَنْقَطِعَ الْمَاءُ عَنِ النَّهْرِ الْأَعْظَمِ، أَوْ يَمْنَعَ جَرِيَانَ السُّفْنِ، "تَاثِرْحَانِيَّةٌ"^(٨). فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مُسْلِمًا

كَانَ أَوْ ذَمِيمًا أَوْ مُكَاتَبًا مَنَعُهُ، "بِرَازِيَّةٌ"^(٩). وَظَاهِرُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ^(١٠) عَنْ "الْهُدَايَةِ": أَنَّ هَذَا فِي الْأَنْهَارِ،

(١) المقولة [٣٣٦٨٨] قوله: ((في كل ماءٍ لم يُحْرَزْ)).

(٢) المقولة [٣٣٧١٨] قوله: ((كان له أن يُقَاتِلَهُ بِالسَّلَاحِ)).

(٣) المقولة [٣٣٧٠٦] قوله: ((والْحَرَزُ فِي كُوزٍ أَوْ حُبٍّ)).

(٤) "القاموس": مادة ((دجل)).

(٥) "القاموس": مادة ((فرت)).

(٦) في "ك" و"ت": ((ونحوها)).

(٧) "العناية": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في المياه ١٢/٩ هامش "تكملة فتح القدير".

(٨) "التاثيرحانية": كتاب الشرب - الفصل الأول في الأشياء التي أثبت رسول الله ﷺ فيها الشركة لجميع الناس إلخ

٣٣٤/١٨ رقم المسألة (٢٩٠٥٠) بتصرف نقلاً عن "العناية".

(٩) "البرازية": كتاب الشرب - الفصل الأول في المياه ١١٤/٦ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٠) المقولة [٣٣٦٨٨] قوله: ((في كل ماءٍ لم يُحْرَزْ)).

(لا سَقِي دَوَابَّهُ إِنْ خِيفَ تَحْرِيبُ النَّهْرِ بِكَثْرَتِهَا^(١)، (ولا) سَقِي (أَرْضِهِ وَشَجَرِهِ وَزَرْعِهِ وَنَصَبُ دُولَابٍ) وَنَحْوَهَا (مِنْ نَهْرٍ غَيْرِهِ وَقَنَاةٍ وَبُئْرٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ)

أَمَّا فِي الْبَحْرِ فَإِنَّهُ يُتَنَفَّعُ وَإِنْ ضَرَّ، وَبِهِ صَرَّحَ "الْفُهْستائي"^(٢)، تَأَمَّلْ.

[٣٣٦٩٨] (قَوْلُهُ: لَا سَقِي دَوَابَّهُ إِنْ خِيفَ تَحْرِيبُ النَّهْرِ بِكَثْرَتِهَا) هَذَا الْمَصْدَرُ يَتَعَلَّقُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي^(٣): ((مِنْ نَهْرٍ غَيْرِهِ))، وَهَذَا شَرْعٌ فِي النَّوعِ الثَّلَاثِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا^(٤). وَحَاصِلُهُ: أَنَّ لَهُ حَقَّ الشَّفَّةِ لِنَفْسِهِ فِيمَا دَخَلَ فِي الْمَقَاسِمِ الْمَمْلُوكَةِ، وَكَذَا لِدَوَابِّهِ إِلَّا إِذَا خِيفَ تَحْرِيبُ النَّهْرِ بِكَثْرَتِهَا، لَا سَقِي أَرْضِهِ وَنَحْوَهُ. قَالَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٥): ((وَالشَّفَّةُ إِذَا كَانَتْ تَأْتِي عَلَى الْمَاءِ كُلِّهِ بِأَنْ كَانَ جَدْوَلًا صَغِيرًا، وَفِيمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوَاشِي كَثْرَةُ تَقَطُّعِ الْمَاءِ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُمْنَعُ، وَقَالَ آخَرُهُمْ: يُمْنَعُ؛ لِلضَّرَرِ)) اهـ. وَجَزَمَ بِالثَّانِي فِي "الْمُلْتَقَى"^(٦).

[٣٣٦٩٩] (قَوْلُهُ: وَلَا سَقِي أَرْضِهِ إِنْ خِيفَ تَحْرِيبُ النَّهْرِ بِكَثْرَتِهَا) أَوْ لَا، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ سَقِيَ أَرْضَهُ أَوْ زَرْعَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ، وَإِنْ أَخَذَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ يُؤَدِّبُهُ السُّلْطَانُ بِالضَّرَبِ وَالْحَبْسِ إِنْ رَأَى ذَلِكَ، "خَانِيَّةً"^(٧)، "ط"^(٨).

[٣٣٧٠٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا بِإِذْنِهِ) لِأَنَّ الْمَاءَ مَتَى دَخَلَ فِي الْمَقَاسِمِ انْقَطَعَ شَرِكَةُ الشَّرْبِ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ،

(قَوْلُهُ: أَمَّا فِي الْبَحْرِ فَإِنَّهُ يُتَنَفَّعُ وَإِنْ ضَرَّ) فِيهِ: أَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِالْبَحْرِ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَضُرُّ بِأَحَدٍ كَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ"، وَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ فِي اشْتِرَاطِ عَدَمِ الضَّرَرِ، وَكَتَبَ "الرَّحْمَنِيُّ" عَلَى قَوْلِ "الْمُصَنِّفِ": ((مِنْ بَحْرٍ أَوْ نَهْرٍ)) مَا نَصَّهُ: ((الْبَحْرُ: الْمَاءُ الْكَثِيرُ أَوْ الْمَالِحُ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"، فَإِنْ أَرَادَ الْمَاءُ الْكَثِيرَ دَخَلَ نَحْوُ دِجْلَةَ فَلَا حَاجَةَ لِلْعَطْفِ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَالِحَ فَلَا يَصْلُحُ لِسَقِي الْأَرْضِ، وَالْأَوَّلَى: إِسْقَاطُهُ وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى قَوْلِهِ: أَوْ نَهْرٍ إِنْ خِيفَ تَحْرِيبُ النَّهْرِ بِكَثْرَتِهَا)) اهـ.

(١) فِي "و" وَ"ط" وَ"ب": ((لِكَثْرَتِهَا)).

(٢) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - فَصْلُ: الشَّرْبُ ١٥٧/٢.

(٣) فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ.

(٤) الْمَقُولَةُ [٣٣٦٨٨] قَوْلُهُ: ((فِي كُلِّ مَاءٍ لَمْ يُحْزَرْ)).

(٥) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - مَسَائِلُ الشَّرْبِ ٤٠/٦ بِإِخْتِصَارٍ.

(٦) "مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - فَصْلُ فِي الشَّرْبِ ٢٥٧/٢.

(٧) "الْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الشَّرْبِ - فَصْلُ فِي الْأَخْمَارِ ٢٠٦/٣ بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٨) "ط": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - فَصْلُ: الشَّرْبُ ٢١٧/٤-٢١٨.

لأنَّ الحقَّ له فيتوقَّفُ على إذنيه (وله سَقْي شجرٍ أو خَضَرٍ زُرِعَ في دارِهِ حملاً إليه
بجراره) وأوانيه (في الأصحَّ).....

"هداية"^(١). وفي "الحانية"^(٢): ((خَرَّ حَاصٌّ يَقُومُ لَيْسَ لِعَبْرِهِمْ أَنْ يَسْقِيَ بَسْتَانَهُ أَوْ أَرْضَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، فَإِنْ
أَذْنُوا إِلَّا وَاحِداً، أَوْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ غَائِبٌ لَا يَسْعَى الرَّجُلُ أَنْ يَسْقِيَ مِنْهُ زَرْعَهُ أَوْ أَرْضَهُ)) اهـ.
[٣٣٧٠١] (قوله: أو خَضَرٍ جمعُ خَضْرَةٍ، وهي في الأصل: لونُ الأخضرِ فسُمِّيَ به ولذا
جُمِعَ، "مغرب"^(٣)).

[٣٣٧٠٢] (قوله: زُرِعَ) الظاهرُ أنَّه فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهول، صفةٌ لما قبله، وذَكَرَ الضَّمِيرَ
للعطفِ بـ ((أو))، ولأنَّ ما قبله من اسمِ الجنسِ الجمعيِّ الذي يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ
غالباً، والأكثرُ فيه التَّنْكِيرُ نحو: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿يُخْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ
مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦].

[٣٣٧٠٣] (قوله: بجراره) بكسر الجيم، جمعُ جَرَّةٍ، وهو ما يُعْمَلُ مِنَ الْخَرْفِ، وَيُجْمَعُ أَيْضاً
على: جَرَّ^(٤)، "قاموس"^(٥)، "ط"^(٦).

[٣٣٧٠٤] (قوله: في الأصحَّ) كذا في "الهداية"^(٧) و"التبيين"^(٨) و"الملتقى"^(٩) وغيرها. [٤/١٦٦ب]

(قول: "المصنّف": أو خَضَرٍ إلخ) بضمّ ففتح، "سندي". وضبط: بفتح الخاء وكسر الضاد.
(قوله: وذَكَرَ الضَّمِيرَ؛ للعطفِ بـ: أو) هذا التعليلُ إنّما يُناسِبُ وَجْهَ الْإِفْرَادِ وما بعده؛ للتذكير.

(١) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في المياه ١٠٤/٤ بتصرف.

(٢) "الحانية": كتاب الشرب - فصلٌ في الأنهار ٢٠٧/٣ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "المغرب": مادة ((خضر)).

(٤) في "م": ((جر)).

(٥) "القاموس": مادة ((جر)) بتصرف.

(٦) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ٢١٨/٤.

(٧) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في المياه ١٠٤/٤.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٤٠/٦.

(٩) "ملتقى الأبحر": كتاب إحياء الموات - فصلٌ في الشرب ٢٥٧/٢.

وقيل: لا إلّا بإذنيه. (والحرز في كوزٍ وحُبٍّ) بمهملة^(١) مضمومة^(٢): الخائية (لا يُتَنَفَّعُ به إلّا بإذن صاحبه) لملكه بإحرازه.

[٣٣٧٠٥] قوله: وقيل: لا إلّا بإذنيه قال في "الخائية"^(٣) و"الوجيز"^(٤): ((وهو الأصح))، فهما قولان مُصَحَّحان.

(فرغ)

العَيْنُ أو الحوضُ الذي دَخَلَ فيه الماءُ بغيرِ إحرازٍ واحتيالٍ فهو بمنزلةِ النَّهرِ الخاصِّ، "ط"^(٥).
[٣٣٧٠٦] قوله: والحرز في كوزٍ^(٦) أو حُبٍّ^(٧) مثلهُ الحرزُ في الصَّهاريحِ التي تُوضَعُ لإحرازِ الماءِ في الدُّورِ كما حرَّره "الرَّمْلِيُّ" في "فتاواه"^(٨) و"حاشيته" على "البحر"، وأفتى به مراراً وقال^(٩): ((إنَّ الأصلَ قصدُ الإحرازِ وعدَمُهُ، وما صرَّحُوا به: لو وضَعَ رجلٌ طَسْتاً^(١٠) على سطحٍ، فاجتمع فيه ماءُ المطرِ فرَفَعَهُ آخرٌ، إنَّ وضعَهُ الأوَّلُ لذلك فهو له، وإلَّا فللرافع)) اهـ. وَيَشْهَدُ له ما قَدَّمْنَاهُ^(١١) عن "القُهْستائي".
[٣٣٧٠٧] قوله: لا يُتَنَفَّعُ به إلخ) إذ لا حقَّ فيه لأحدٍ كما قَدَّمْنَاهُ^(١٢).
[٣٣٧٠٨] قوله: لملكه بإحرازه) فله يبيعه، "ملتقى"^(١٣).

(١) في "و" و"ط" و"ب": ((بهملة))، وهو خطأ طباعي.

(٢) في "ط": ((مضمومة)).

(٣) "الخائية": كتاب إحياء الموات - فصل في الأنهار ٢٠٧/٣ نقلاً عن شمس الأئمة السرخسي (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) المراد به هنا - والله أعلم - "الجامع الوجيز" الشهير بـ: "الفتاوى البزازية"، والتصحيح فيها: كتاب الشرب ١١٤/٦

(هامش "الفتاوى الهندية")، وانظر تعليقنا المتقدم على "الوجيز" ٤٥٧/١.

(٥) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ٢١٨/٤.

(٦) في "الأصل" و"ك" و"آ" و"ب": ((بكوز))، وما أثبتناه من "م" موافقةً لما في "الدر".

(٧) ((أو حُبٍّ)) كذا في النسخ بـ((أو))، والذي في نسخ "الدر": ((وحبٍّ)) بالواو.

(٨) "الفتاوى الخيرية": كتاب إحياء الموات - فصل في مسائل الشرب ١٨٦/٢.

(٩) "الفتاوى الخيرية": كتاب إحياء الموات - فصل في مسائل الشرب ١٨٦/٢ بتصرف نقلاً عن "فتاوى أهل سمرقند".

(١٠) في "آ": ((طشتاً))، وهو موافق لما في "الفتاوى الخيرية".

(١١) المقولة [٣٣٦٨٩] قوله: ((لم يحرز بإناء)).

(١٢) المقولة [٣٣٦٨٨] قوله: ((في كل ماء لم يحرز)).

(١٣) "ملتقى الأبحر": كتاب إحياء الموات - فصل في الشرب ٢٥٨/٢.

مطلب: ملأ صبيّ كوزاً من الحوض وأراق فيه بعضه^(١)

(تنبيه)

في "الذخيرة"^(٢) و"الهندية"^(٣): عبدٌ أو صبيٌّ أو أمةٌ ملأ الكوزَ من الحوضِ وأراقَ بعضه فيه لا يحلُّ لأحدٍ أن يشربَ من ذلك الحوض؛ لأنَّ الماء الذي في الكوزِ يصيرُ ملكاً للآخذ، فإذا اختلطَ بالماءِ المباحِ ولا يُمكنُ التَّمييزُ لا يحلُّ شُرْبُهُ. ولو أمرَ صبيّاً أبوه أو أُمُّه بإتيانِ الماءِ من الوادي أو الحوضِ في كوزٍ، فجاء به لا يحلُّ لأبويه أن يشربا من ذلك الماءِ إذا لم يكونا فقيرين؛ لأنَّ الماءَ صار ملكه، ولا يحلُّ لهما الأكلُ من ماله بغيرِ حاجةٍ، وعن "محمدٍ": يحلُّ لهما ولو غنيَّين؛ للعرفِ والعادة)، "حموي"^(٤) عن "الدراية"^(٥). وفي هذين الفرعين حرجٌ عظيمٌ، "ط"^(٦). أقول: وفي كلٍّ منهما إشكالٌ أيضاً:

أما الأوَّل: فلأنَّ العبدَ لا يملكُ، وإنْ مُلِّكَ فيكونُ للمالكِ؛ لأنَّه مالكٌ أكسابه، ولأنَّه لم يُيَسَّرْ متى يحلُّ الشربُ منه، وهل تَمَّ فرقٌ بين الحوضِ الجاري أو ما في حُكْمِهِ وبين غيره؟ وينبغي أن يُعتَبَرَ غلبةُ

قوله: أقول: وفي كلٍّ منهما إشكالٌ إلخ) تقدَّم في الشَّرْكَ: ((أنَّ لكلَّ من شريكِ المِلْكِ أن يأخذَ مقدَّارَ نصيبِهِ في غيبةِ الآخرِ))، وقد يُقالُ كذلك هنا؛ فإنَّه بإلقاءِ العبدِ ما في الكوزِ في الحوضِ صار الماءُ مشتركاً بين سيِّده وبين العامَّةِ، فلكلٍّ أخذٌ مقدَّارِ حقِّه، تأمَّلْ.

(١) هذا المطلب من "الأصل".

(٢) لم نعثر عليها في مظانها في "الذخيرة".

(٣) في "ط": ((المنية)) بدل ((الهندية))، ولم نعثر عليها في "الفتاوى الهندية" ولا في "منية المفتي".

(٤) "عمر عيون البصائر": الفن الثالث: فن الجمع والفرق - أحكام الصبيان ٣/٣٢٩ يتصرف نقلاً عن "شرح المجمع" لابن ملك معزياً إلى "الذخيرة"، وينتهي نقل الحموي في "الغمر" وابن ملك في "شرح المجمع" عند قوله: ((ولا يحل لهما الأكل من ماله بغير حاجة))، لكن جاء في "الغمر" بعد قوله: ((نقلاً عن "الذخيرة")): ((قال العلامة قاسم: لم أحده في "الذخيرة" من كتاب الشرب من نسختين صحيحتين من "الذخيرة" (انتهى). فلعل صاحب "الذخيرة" ذكر المسألة في محل آخر)).

(٥) لم ينقلها الحموي عن "الدراية"، بل عن "شرح المجمع" لابن ملك معزياً إلى "الذخيرة"، كما في التعليق السابق، والمسألة في "شرح المجمع": كتاب إحياء الموات - فصل في الشرب ق ١٧٥/ب. على أننا لم نقف على المسألة في "معراج الدراية".

(٦) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ٢١٨/٤.

(ولو كانت البئرُ أو الحوضُ أو النَّهْرُ^(١)) في ملك رجلٍ فله أن يَمْنَعَ مُرِيدَ الشَّفَةِ مِنَ الدُّخُولِ في ملكه إذا كان يَجِدُ ماءً بِقُرْبِهِ، فَإِنْ لم يَجِدْ يُقَالُ له) أي: لصاحبِ البئرِ ونحوه (إمّا أنْ تُخْرِجَ الماءَ إليه أو تتركه) لِيَأْخُذَ الماءَ (بشرط أن لا يَكْسِرَ ضَفَّتَهُ).....

الظَّنُّ بَأَنَّهُ^(٢) لم يَبْقَ مما أُرِيقَ فيه شيءٌ منه؛ بسببِ الجريانِ أو النَّضْحِ، وإلا يَلْزَمُ هَجْرُ الحوضِ وَعَدَمُ الانتفاعِ به أصلاً، ويُمكنُ أنْ يُعْتَبَرَ بالنَّجاسةِ فيَحِلُّ الشُّربُ من نحوِ البئرِ بالنَّزْحِ، ومن غيرها بالجريانِ، بحيثُ لو كان نجاسةً لَحُكِمَ^(٣) بطهارتها، فليُتَأَمَّلَ.

وأما الثاني: فلا نَّ لِلأَبِ أنْ يَسْتَحْدِمَ ولدَهُ، قال في "جامع الفصولين"^(٤): ((وللأب أن ٢٨٢/٥ يُعَيِّرَ ولدَهُ الصَّغِيرَ لِيَحْدِمَ أستاذَهُ لتعليمِ الحِرْفَةِ، وللأب أو الجدِّ أو الوصيِّ استعمالُهُ بلا عِوَضٍ بطريقِ التَّهْذِيبِ والرِّيَاضَةِ)) اهـ. إلا أنْ يُقَالَ: لا يَلْزَمُ من ذلك عَدَمُ ملكِهِ لذلك الماءِ المباحِ وإنْ أَمَرَهُ به أبوه، والله تعالى أعلم.

[٣٣٧٠٩] (قوله: إذا كان يَجِدُ^(٥) ماءً بِقُرْبِهِ) زادَ في "الهداية"^(٦): ((في غيرِ ملكٍ أحدٍ)).

قال العلامة "المقدسي"^(٧): ((ولم أرَ تقديرَ القُرْبِ، وينبغي تقديرُهُ بِالْمِيلِ كما في التَّيْمُنِ)).

[٣٣٧١٠] (قوله: ضَفَّتُهُ) بالفتح والكسر، كذا في "المغرب"^(٨)، وفي "الديوان"^(٩): ((بالكسرِ:

جانبُ النَّهْرِ، وبالفتح: جماعةُ النَّاسِ))، "إتقاني"^(١٠).

(١) في "د": ((والحوض والنهر)).

(٢) في "أ": ((بأن)).

(٣) في "ك": ((فحكم)).

(٤) "جامع الفصولين": الفصل السابع والعشرون في تصرفات الأب والوصي والقاضي والمتولي إلخ ١٢/٢ باختصار.

(٥) في "ك": ((إذا لم يجد)).

(٦) في "الأصل": ((النهاية))، والنقل في "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ١٠٤/٤.

(٧) "أوضح رمز": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٤/ق ١٥٠/ب.

(٨) "المغرب": مادة ((ضفف)).

(٩) أي: "ديوان الأدب" للفراري: ٣٧/٣، وتقدمت ترجمته ١٢٤/١١.

(١٠) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ٦/ق ٨٠/ب.

أي: جانب النهر ونحوه (لأنَّ له حينئذٍ حقَّ الشَّفةِ) لحديث "أحمد": ((المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ

[٣٣٧١١] (قوله: المسلمون شركاء في ثلاث^(١)) أي: شُرْكةٌ إباحةٌ لا شُرْكةٌ ملكٍ، فَمَنْ سَبَقَ إلى شيءٍ مِنْ ذلك في وعاءٍ أو غيره وأحرزَهُ فهو أحقُّ به، وهو ملكٌ له دونَ مَنْ سِوَاهُ، يَجُوزُ له تملكُهُ بجميعِ وجوهِ التَّمْلِكِ، وهو مَوْرُوثٌ عنه وتَجُوزُ فيه وصاياه، وإنْ أَخَذَهُ أَحَدٌ مِنْهُ ^(٢) بغيرِ إِذْنِهِ ضَمِنَهُ، وما لم يَسْبِقْ إليه أَحَدٌ فهو لجماعةِ المسلمينِ مباحٌ ليس لأحدٍ منعٌ مِنْ أَرَادَ أَخْذَهُ لِلشَّفَةِ، "إتقاني"^(٣) عن "الكرخي".

[٣٣٧١٢] (قوله: والكلأ) هو ما يَنْبَسِطُ وَيَتَشَبَّهُ ولا ساقَ له، كالإذخِرِ ونحوه. والشَّجَرُ: ما له ساقٌ. فعلى هذا: الشَّوْكُ مِنَ الشَّجَرِ؛ لأنَّ له ساقاً، وبعضُهم قالوا: الأخضرُ - وهو الشَّوْكُ اللَّيِّنُ الذي يَأْكُلُهُ الإِبِلُ - كلأٌ، والأحمرُ شجرٌ، وكان "أبو جعفر" يقول: الأخضرُ ليس بكلأٍ، وعن "حمَّد": فيه روايتان. ثُمَّ الكلامُ في الكلأِ على أوجهٍ:

أعْمُها: ما نَبَتَ في موضعٍ غيرِ مملوكٍ لأحدٍ، فالتَّاسُ شركاءُ في الرَّعي والاحتشاشِ مِنْهُ، كالشَّركَةِ في ماءِ البحارِ.

وأخصُّ مِنْهُ: وهو ما نَبَتَ في أرضٍ مملوكةٍ بلا إنباتٍ صاحبِها، وهو كذلك، إِلَّا أَنَّ لِرَبِّ الأرضِ المنعَ مِنَ الدُّخُولِ في أرضِهِ.

وأخصُّ مِنْ ذلك كُلِّهِ: وهو أَنْ يَحْتَشَّ الكَلَأُ، أو أَبْنَتْ في أرضِهِ فهو ملكٌ له، وليس لأحدٍ أَخْذُهُ بوجهٍ؛ لحصولِهِ بكسبِهِ، "ذخيرة"^(٤) وغيرها^(٥) مُلَخَّصاً.

قال "ط"^(٦): ((والْقَيْرُ وَالزَّرْنِخُ وَالْقَيْرُورُجُ كَالشَّجَرِ، وَمَنْ أَخَذَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ضَمِنَ،

(١) سبق تخريجه عند المقولة [٣٣٦٣٢].

(٢) في "الأصل": ((وإن أخذ منه)).

(٣) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في المياه ٦/ق ٨٠/ب.

(٤) "الذخيرة": كتاب الشرب - الفصل الأول في الأشياء التي أثبت رسول الله ﷺ فيها الشركة لجميع الناس ١٣/١٦٤.

(٥) انظر "النهاية شرح الهداية" للسغناقي: كتاب إحياء الموات - فصلٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في المياه ٢/ق ٤١٤/ب.

(٦) "ط": كتاب إحياء الموات - فصلٌ الشرب ٤/٢١٨.

والتَّارِ) (١).

"خزانة المفتين" (٢). والخطب في ملك رجل ليس لأحد أن يحتطبه بغير إذنه، وإن كان في (٣) غير ملك (٤) فلا بأس به، ولا يضرب نسبته إلى قرية أو جماعة ما لم يعلم أن ذلك ملك لهم، وكذلك الزنيخ والكبريت والثمار في المروج والأودية، "مضمرات" (٥). وملك المحتطب الخطب بمجرد الاحتطاب وإن لم يشده ولم يجمعه. ولو أخذ الماء من أرض الغير (٦) التي جعلت مملحة فلا شيء عليه، وإن صار الماء ملحاً فليس له أخذه. والطير الذي جاء به التهر في ملك إنسان لا يجوز لأحد أخذه، وضمن إن أخذه بلا إذن)) اهـ. ونحوه [١٦٧/٤] في "التارخانية" (٧).

[٣٣٧١٣] (قوله: والتار) يعني: إذا أوقد ناراً في مفاز فإنها تكون مشتركة بينه وبين الناس أجمع، فمن أراد أن يستضيء بضوئها، أو يخيظ ثوباً حولها أو يصطلي بها، أو يتخذ منها سراجاً ليس لصاحبها منعه، فأما إذا أوقدها في موضع مملوك فإن له منعه من الانتفاع بملكه، فأما إذا أراد أن يأخذ من فتيلة سراجها، أو شيئاً من الحمر فله منعه؛ لأنه ملكه، "إتقاني" (٨) عن "شيخ الإسلام". وفي "الذخيرة" (٩): ((إذا أراد الأخذ من الحمر فإن شيئاً له قيمة إذا جعله صاحبه فحماً له أن يسترده منه، وإن يسيراً لا قيمة له فلا، وله أخذه بلا إذن صاحبه)).

(١) مرّ تخرجه في المقولة [٣٣٦٣٢].

(٢) "خزانة المفتين": كتاب الشرب ق ٢٩٥/أ.

(٣) ((في)) ليست في "م".

(٤) في "ك": ((ملكه)).

(٥) "جامع المضمرات والمشكلات": كتاب إحياء الموات ٤٦٦/٣-٤٦٧ بتصرف نقلاً عن "الفتاوى الكبرى".

(٦) في "م": ((غير)).

(٧) "التارخانية": كتاب الشرب - الفصل الأول في الأشياء التي أثبت رسول الله ﷺ فيها الشركة بين جميع الناس إلخ ٣٤٠/١٨ رقم المسألة (٢٩٠٨٦) بتصرف.

(٨) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ٦/٨٠/أ - ب بتصرف.

(٩) "الذخيرة": كتاب الشرب - الفصل الأول في الأشياء التي أثبت رسول الله ﷺ فيها الشركة لجميع الناس إلخ ١٦٥/١٣ بتصرف نقلاً عن "المنتقى".

(وَحُكْمُ الْكَلَاءِ كَحُكْمِ الْمَاءِ، فَيُقَالُ لِلْمَالِكِ: إِنَّمَا أَنْ تَقْطَعَ وَتَدْفَعَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا تَبَرَّكُهُ لِيَأْخُذَ قَدَرٌ مَا يُرِيدُ)، "زيلعي"^(١). (ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه)

[٣٣٧١٤] (قوله: فيقال للمالك إلخ) أي: إن لم يجد كلاً في أرض مباحاً قريباً من تلك الأرض، "ط"^(٢) عن "الهندية"^(٣). وهذا إذا كان الكلاء نابتاً في ملكه بلا إنباته ولم يحتشئه. وظاهر كلامهم: أن النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه إخراجها للطالب، ووجه الفرق فيما يظهر لي: أن الشركة ثابتة في عين الماء والكلاء لا في عين الجمر، فلا يجب عليه أن يخرج له الجمر ليصطلي به؛ لأنه لا شركة لغيره فيه، ولذا له استرداد جمر له قيمة ممن أخذه، بخلاف الكلاء والماء الغير المحرزين، فلو أخذها أحد من أرضه لا يستردّها منه؛ لأن الشركة في عينهما، تأمل. ثم رأيت في "النهاية"^(٤): ((أن الشركة التي أثبتّها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار^(٥)، والنار جوهر الحرّ دون الحطب والفحم، إلا إن كان لا قيمة له؛ لأنه لا يمنع عادةً، والمانع متعنت)).

[مطلب: حكم من خاف على نفسه ودابته العطش]

[٣٣٧١٥] (قوله: ولو منعه الماء) أي: منعه صاحب البئر أو الحوض أو النهر الذي في ملكه، بأن لم يملكه من الدخول، ولم يخرجّه إليه، ولم يجد ماءً بقرية. [٣٣٧١٦] (قوله: وهو) أي: الشخص الممنوع.

(قوله: فلا يجب عليه أن يخرج له الجمر ليصطلي إلخ) لكن على ما ذكره عن "الذخيرة": ((الجرم الذي لا قيمة له حكمه حكم الماء)).

(١) "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٤٠/٦ بتصرف يسير.

(٢) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ٢١٨/٤.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الشرب - الباب الأول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه ٣٩٢/٥ نقلاً عن "محيط السرخسي".

(٤) "النهاية شرح الهداية" للسبكي: كتاب إحياء الموات - فصل في مسائل الشرب - فصل في المياه ٤١٥ق/٤ باختصار.

(٥) أي: في الحديث السابق: ((الناس شركاء في ثلاث)).

ودائِبُهُ العطشَ كان له أن يُقَاتِلَهُ بالسَّلاحِ) لأثرِ "عمر" عليه السلام (وإن كان محرزاً في الأواني قَاتَلَهُ بغيرِ السَّلاحِ)

[٣٣٧١٧] (قوله: ودائِبُهُ) عبَّرَ "الفَهْستائي" ^(١) بـ ((أو)). وكذا في كتاب "الخِراج" ^(٢) لـ "أبي يوسف"، و"شرح الطَّحاوي" ^(٣) كما نَقَلَهُ "الإِتقائي" ^(٤).
[٣٣٧١٨] (قوله: كان له أن يُقَاتِلَهُ بالسَّلاحِ) لأنَّه قَصَدَ إِتِلَافَهُ بِمَنْعِ حَقِّهِ وهو الشَّفَّةُ، والماءُ في البئرِ مباحٌ غيرُ مملوكٍ، بخلافِ المحرزِ في الإناءِ، "هداية" ^(٥).
[٣٣٧١٩] (قوله: لأثرِ عمر) وهو ما ذَكَرَهُ "الإِتقائي" ^(٦) عن كتاب "الخِراج" لـ "أبي يوسف": ((أَنَّ قوماً وَرَدُوا ماءً فَسألُوا أهْلَهُ أنْ يُدْلُوهم على البئرِ فلم يُدْلُوهم عليها، فقالوا: إِنَّ أعناقنا أعناقَ مَطايانا قد كادَتْ تَنقَطُّ مِنَ العطشِ، فدَلُّوا ^(٧) على البئرِ وأعطوا دَلْواً نَسْتَقِي، فلم يَفْعَلُوا، فذَكَرُوا ذلك لـ "عمرَ بنِ الخطَّابِ" فقال: ((فَهَلَّا وَضَعْتُمْ فِيهِم السَّلاحَ)) ^(٨))).
[٣٣٧٢٠] (قوله: قَاتَلَهُ بغيرِ سلاحٍ) ^(٩) أي: وَيَضْمَنُ له ما أَخَذَ؛ لأنَّ حِلَّ الأَخْذِ للاضطرارِ

(١) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ١٥٦/٢ وعبارته: ((أو مركبه)).

(٢) "الخِراج" لأبي يوسف: فصل في القنَى والآبار والأنهار والشرب ص ١١٠-.

(٣) انظر "شرح الجصاص على مختصر الطحاوي": كتاب أحكام الأرض الموات - مسألة: حق الانتفاع بماء البئر في أرض الغير ٤٥٣/٣ بتصرف.

(٤) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ٦/٧٩/ب.

(٥) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ٤/١٠٤.

(٦) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ٦/٨٠/ب.

(٧) ((دَلُّوا)) أي: أرسلوا دلوكم إلى البئرِ، مِنَ الفعل: دَلَّى يُدَلِّي، والأمر: دَلَّ، وللجماعة: دَلُّوا، قال في "اللسان" من مادة ((دلو)) ((دَلَّى الشيءَ في الصَّهْوة: أَرْسَلَهُ فِيهَا))، وقال في "المغرب" من مادة ((دلو)): ((دَلَّاهُ مِنْ سَطْحٍ بِجِلٍّ، أي: أَرْسَلَهُ فَتَدَلَّى، وأما الحديث: أنَّ قوماً وَرَدُوا ماءً فَسألُوا أهْلَهُ أنْ يُدْلُوهم... فَإِنَّ صَحَّ فهو من: أدلَّى الدَّلْوُ بمعنى دَلَّاهَا إذا نَزَعَهَا، وفيه اختصارٌ، والمعنى: يُدْلُوهم أو يُدْلُوا دَلْوَهُمْ، على حذفِ الجارِّ والمضافِ)). وقال النووي في "المنهاج" ١٦٧/١-١٦٨: ((قوله في أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما: دَلَّيَا أَرْجَلَهُمَا في البئرِ كما دَلَّاهَا النبي ﷺ... في هذا دليلٌ لِلْعَمَةِ الصَّحِيحَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ أنْ يَقُولَ: دَلَّيْتُ الدَّلْوُ في البئرِ وَدَلَّيْتُ رِجْلِي وَغَيْرَهَا فيه كما يُقَالُ: أدلَّيتُ)).

(٨) أخرجه الإمام أبو يوسف في "كتاب الخِراج": فصل في القنَى والآبار والأنهار والشرب ص ١١٠-، والإمام محمد بن الحسن الشيباني في "الأصل": كتاب الشرب ٨/١٤٧، وقال العلامة قاسم بن قطلوبغا في "التعريف والإخبار" ٢/٣٢٣: ((أخرجه محمد بن الحسن في "الأصل" عن أبي حنيفة عن الهيثم عن عمر بلفظه، وهو منقطع)).

(٩) كذا في النسخ: ((بغير سلاح))، والذي في نسخ "الدر": ((بغير السلاح)).

كطعامٍ عندَ المَحْمَصَةِ، "درر"^(١). (إذا كان فيه فضلٌ عن حاجته) لِمَلِكِهِ بِالْإِحْرَازِ، فصارَ نظيرَ الطَّعامِ، وقيل: في البئرِ ونحوها الأولى أن يُقَاتِلَهُ بغيرِ سلاحٍ؛ لأنَّه ارتكَبَ معصيةً فكانَ كالتَّعْزِيرِ، "كافي"^(٢). (وكرئى نهرٍ) أي: حفرةٌ

٢٨٣/٥ لا يُنافي الضَّمانَ كما قدَّمناه أوَّلَ الحظرِ والإباحة^(٣). وذكر "الإتقاني"^(٤): ((أنَّه لو منعهُ الدَّلَوُ فإنَّ كان لصاحبِ البئرِ قاتلُهُ بغيرِ سلاحٍ، وإنَّ للعامةِ قاتلُهُ بالسَّلاحِ)).

[٣٣٧٢١] (قوله: إنَّ كان^(٥) فيه فضلٌ عن حاجته) بأنَّ كان يكفي لردِّ رَمَقِهِمَا، فيأخذُ منه البعضُ ويتركُ البعضُ، وإلَّا تركهُ لِمَلِكِهِ، "نهاية"^(٦).

[٣٣٧٢٢] (قوله: الأولى إلخ) يُشِيرُ إلى أنَّه يجوزُ أن يُقَاتِلَهُ بالسَّلاحِ حيثُ جعلَ الأولى أن لا يُقَاتِلَهُ به، فيكونُ موافقاً لما ذكرنا، "زيلعي"^(٧). يعني: أنَّه لا يُخَالِفُ ما مرَّ^(٨): من أنَّ له أن يُقَاتِلَهُ؛ لِاتِّفَاقِ العبارتين على الجوازِ.

[٣٣٧٢٣] (قوله: وكرئى نهرٍ) وكذا إصلاحُ مُسَنَّاتِهِ إنَّ خِيفَ منها، "تاترخانية"^(٩).

[٣٣٧٢٤] (قوله: أي: حفرةٌ) قال "القُهْستاني"^(١٠): ((كرئى النَّهرِ: إخراجُ الطَّيْنِ ونحوه منه،

(١) ((كطعام عند المَحْمَصَةِ، "درر")) ليست في "د". وانظر "الدرر والغرر": كتاب إحياء الموات - فصل: اعلم أن الماء نوعان إلخ ٣٠٩/١ بتصرف.

(٢) "كافي النسفي": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - الفصل الأول في المياه ق ٤٥٤/ب.

(٣) المقولة [٣٢٧٧٣] قوله: ((وإن ضمنه)).

(٤) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في المياه ٦/٨١/ب بتصرف.

(٥) كذا في النسخ: ((إن كان))، والذي في نسخ "الدرر": ((إذا كان)).

(٦) "النهاية شرح الهداية" للسغناقي: كتاب إحياء الموات - فصلٌ في مسائل للشرب - فصلٌ في المياه ٢/٤١٥/أ باختصار.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٦/٤٠.

(٨) المقولة [٣٣٧١٨] قوله: ((كان له أن يُقَاتِلَهُ بالسَّلاحِ)).

(٩) "التاترخانية": كتاب الشرب - الفصل الرابع في كرى الأنهار وإصلاحها ١٨/٣٥٨ رقم المسألة ٢٩١٧٢ بتصرف يسير نقلاً عن "م"، أي: "المحيط البرهاني".

(١٠) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ٢/١٥٧ ومن أول النقل إلى قوله: ((مختصٌ بالنَّهرِ)) نقلاً عن "النهاية" وغيرها.

(غير مملوكٍ من بيت المال، فإن لم يكن ثمة) أي: في بيت المال (شيءٌ يُجبرُ الناسَ على كَرِيهِ) إن امتنعوا عنه دفعاً للضرر. (وكري) النهر (المملوك على أهله، ويُجبرُ من أبي) منهم (على ذلك)

فالكري مختصٌ بالنهر، بخلاف الحفر على ما قاله "البيهقي"، إلا أن كلام "المطرزي" ^(١) يدلُّ على الترادف)) اهـ. وعليه مشى "الشارح".

[٣٣٧٢٥] (قوله: غير مملوكٍ) أي: لم يدخل ماءؤه في المقاسم، كنبيل وفرات ^(٢)، "فَهَسْتَانِي" ^(٣).

[٣٣٧٢٦] (قوله: من بيت المال) ^(٤) خبرُ المبتدأ، أي: مال الخراج والجزية، دون العشر والصدقات؛ لأنَّ الثاني للفقراء، والأوَّل للتوابع، "هداية" ^(٥).

[٣٣٧٢٧] (قوله: يُجبرُ الناسُ) أي: الذين يُطيقون الكري، وموئنتهم من مال الأغنياء الذين لا يُطيقونه، "فَهَسْتَانِي" ^(٦).

[مطلب: كَرِي النهر الخاص والمشارك]

[٣٣٧٢٨] (قوله: وكري النهر المملوك) بأن دخل في المقاسم، وهو عامٌ وخاصٌ، والفاصلُ

بينهما: أن ما تُستحقُّ به الشفعة خاصٌ، وما لا فعامٌ، واختُلِفَ في تحديد ذلك فقيل: الخاص ما كان لعشرة، أو عليه قرية واحدة، وقيل: لما دون أربعين، وقيل: مائة، وقيل: ألف، وغير ذلك عامٌ، والأصحُّ تفويضه لرأي المجتهد فيختار ^(٧) أي قول شاء، "كفاية" ^(٨) عن "الخانية" ^(٩) ملخصاً.

(١) "المغرب": مادة ((كري)) وعبارته: ((كريث النهر كزياً: حفرة)).

(٢) كذا في النسخ، وعبارة "الفهستاني": ((كنيل وفرات)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ١٥٧/٢.

(٤) هذه المقولة والتي بعدها ساقطتان من "ك".

(٥) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول: في مسائل الشرب - فصل: في كرى الأنهار ١٠٥/٤، وعبارته: ((دون العشر والصدقات)).

(٦) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ١٥٧/٢. وعبارته: ((الأغنياء الذين يطبقونه)) من دون

((لا))، بمعنى: لا يطبقونه، على حد قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤].

(٧) في "الأصل" و"ك" و"أ": ((ليختار))، وعبارة "الكفاية" و"الخانية": ((حتى يختار)).

(٨) "الكفاية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في كرى الأنهار ١٤/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٩) "الخانية": كتاب الشرب - فصل في كرى الأنهار وعمارة المجاري والمسالك ٢١٦/٣-٢١٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

وقيل: في الخاص لا يُجبر، وهل يرجعون إن بأمر القاضي؟ نعم.....

وقدّمناه في الشفعة^(١)، قال "الإتقاني"^(٢): ((ولكن أحسن ما قيل فيه: إن كان لدون^(٣) مائة فالشركة خاصة، وإلا فعامة لا شفعة فيها للكل، وإنما هي للحار)).

[٣٣٧٢٩] (قوله: وقيل: في الخاص لا يُجبر) قال "الفهستاني"^(٤): ((في العام لو امتنع عنه كلهم أو بعضهم يُجبرون عليه، وفي الخاص لو امتنع الكل لا يُجبرون إلا عند بعض المتأخرين، ولو امتنع البعض أُجبر على الصحيح [٤/١٦٧ب] كما في "الخرانة"^(٥)) اهـ. وقوله: ((لا يُجبرون)) هو ظاهر الرواية كما في "الكفاية"^(٦).

[٣٣٧٣٠] (قوله: وهل يرجعون) أي: على الآبي بما أنفقوا، "هداية"^(٧).

[٣٣٧٣١] (قوله: إن بأمر القاضي، نعم) أي: أمره الباقي بكري نصيب الآبي، على أن يستوفوا مؤنة الكري من نصيبه من الشرب مقدار ما يبلغ قيمة ما أنفقوا عليه، "ذخيرة"^(٨). وفيها^(٩): ((وإن لم يعرفوا الأمر إلى القاضي هل يرجعون على الآبي بقسطه من النفقة، ويمنع الآبي من شربه حتى يؤدّي ما عليه؟ قيل: نعم، وقيل: لا، وذكر في "عيون المسائل"^(١٠): أن الأول قول أبي حنيفة و"أبي يوسف، فليأتمل عند الفتوى)). اهـ ملخصاً. ومثله في "التاترخانية"^(١١) و"البرازية"^(١٢).

(١) المقولة [٣١٥٨٨] قوله: ((لا تجزي فيه السفن)).

(٢) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في كرى الأغار ٦/٨١ق/أ.

(٣) في "ك": ((كان له دون)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل الشرب ١٥٧/٢.

(٥) "خرانة المفتين": كتاب الشرب ٢٩٤ق/ب.

(٦) "الكفاية": كتاب إحياء الموات - فصل في مسائل الشرب - فصل في كرى الأغار ١٥/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٧) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في كرى الأغار ١٠٥/٤.

(٨) "الذخيرة": كتاب الشرب - الفصل الثالث في كرى الأغار وإصلاحها ١٧٤/١٣.

(٩) "الذخيرة": كتاب الشرب - الفصل الثالث في كرى الأغار وإصلاحها ١٧٥/١٣.

(١٠) "عيون المسائل": باب الشرب - كرى النهر ٣٩٩/٢ رقم المسألة (١٩٦٦).

(١١) "التاترخانية": كتاب الشرب - الفصل الرابع في كرى الأغار وإصلاحها - مطلب في بيان النهر الخاص ٣٦١/١٨.

رقم المسألة (٢٩١٨٢) نقلاً عن "الكافي".

(١٢) "البرازية": كتاب الشرب - الفصل الثالث في الضمان - نوع في كرى النهر ١٢٢/٦-١٢٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(ومؤنة كَرِي النَّهْرِ المشتركِ عليهم من أعلاه، فإذا^(١) جاوزوا أرضَ رجلٍ منهم (برئ) من مؤنة^(٢) الكَرِي، وقالوا: عليهم كَرِيُّهُ من أولِهِ إلى آخرِهِ بالحِصَصِ كما يَسْتَوُونَ في استحقاقِ الشُّفْعَةِ^(٣).....

وظاهرُهُ: أَنَّهُ لا ترجيحَ لأحدِ القولينِ فلذا خيَّروا المفتي، لكن مفهومُ كلامِ "الشارحِ" كـ "الهداية"^(٤) و"التبيين"^(٥) وغيرهما: ترجيحُ عَدَمِ الرُّجُوعِ بلا أمرِ القاضي، ثُمَّ هذا كُلُّهُ مبنيٌّ على القولِ بأنَّه لا يُجْبَرُ الآبِي فَإِنَّهُمْ فَرَعَوْهُ عليه، وقدَّمنا^(٦) تصحيحَ الجبرِ، فتدبَّر.

[٣٣٧٣٢] (قوله: عليهم من أعلاه إلخ) بيانه: أَنَّهُ لو كان الشُّركاءُ في النَّهْرِ عشرةً فعلى كلِّ عشرٍ المؤنة، فإذا جاوزوا أرضَ رجلٍ منهم فهي على التَّسعةِ الباقيينِ اتساعاً؛ لَعَدَمِ نفعِ الأوَّلِ فيما بعدَ أرضِهِ، وهكذا فَمَنْ في الآخرِ أَكثَرُهُم غرامةً؛ لأنَّه لا يَنْتَفِعُ إِلَّا إذا وصلَ الكَرِي إلى أرضِهِ، ودونَهُ في الغرامةِ مَنْ قبلَهُ إلى الأوَّلِ.

[٣٣٧٣٣] (قوله: وقالوا إلخ) الفتوى على قول "الإمام" كما في "الكفاية"^(٧) وغيرها عن "الحائِية"^(٨) و"القُهستاني"^(٩) عن "التَّثْمَةِ".

[٣٣٧٣٤] (قوله: بالحِصَصِ) أي: حِصَصِ الشُّربِ والأرضينِ، "هداية"^(١٠).

(١) في "و": ((فإن)).

(٢) في "ب": ((مؤنة)).

(٣) في "و": ((الشفعة)).

(٤) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في كَرِي الأنهار ١٠٥/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٤١/٦.

(٦) المقولة [٣٣٧٢٩] قوله: ((وقيل: في الخاصِّ لا يُجْبَر)).

(٧) "الكفاية": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في كَرِي الأنهار ١٦/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٨) "الحائِية": كتاب الشرب - فصلٌ في كَرِي الأنهار وعمارة المجاري والمسالك ٢١٧/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصلٌ الشرب ١٥٧/٢.

(١٠) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في كَرِي الأنهار ١٠٥/٤.

(تنبيهات)

الأول: قال "الفهستاني"^(١): ((لو كان فَمَ نَهْرِهِ فِي وَسْطِ أَرْضِهِ لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِالْمَجَاوِزَةِ عَنْ أَرْضِهِ، وَهَذَا فِي النَّهْرِ الْخَاصِّ، أَمَّا الْعَامُّ فَقَدْ بَرِيَ إِذَا بَلَّغُوا فَمَ نَهْرٍ قَرِيْبَهُمْ)) اهـ.
 الثاني: قال في "البرازية"^(٢): ((وَأَمَّا الطَّرِيقُ الْخَاصُّ فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ إِذَا احْتِيجَ إِلَى إِصْلَاحِهِ فِإِصْلَاحِ أَوَّلِهِ عَلَيْهِمْ إِجْمَاعًا، فَإِذَا فَارَقُوا^(٣) دَارَ رَجُلٍ قِيلَ: إِنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي النَّهْرِ، وَقِيلَ: يُرْفَعُ إِجْمَاعًا)) اهـ. زاد في "الخيرية"^(٤): ((لَوْ امْتَنَعَ الْبَعْضُ قِيلَ: لَا يُجَبَّرُ، وَقِيلَ: يُجَبَّرُ)). وذكر "الخصاف"^(٥): ((أَنَّ الْقَاضِيَ يَأْمُرُ الطَّالِبِينَ فَيَمْنَعُونَ الْآبِيَ عَنِ الِاتِّفَاعِ حَتَّى يُؤَدِّيَ)).

مطلب في الفرق بين تعزيل نهر الشرب ونهر المساقط^(٦)

الثالث: نهر المساقط والأوساخ الذي يسقط فيه فائض الماء والكثيف^(٧) الخارجة من الدور والأزقة كما في دمشق إذا احتاج إلى الكري فهو على عكس نهر الشرب، فكلما وصلوا في الكري من أعلاه إلى دار رجل شارك من قبله كما أفتى به في "الحامدية"^(٨) وغيرها؛ لأن حاجة كل واحد إلى تسهيل أوساخه من داره إلى آخر النهر، ولا حاجة له إلى ما قبل داره، فمن في الأعلى أكثرهم غرامة؛ لاحتياجه إلى جميع النهر، ودونه فيها من بعده إلى الآخر، فهو أقلهم غرامة، بعكس نهر الشرب.

(١) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ١٥٧/٢.

(٢) "البرازية": كتاب الشرب - الفصل الثالث في الضمان - نوع في كرى النهر ١٢٣/٦ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في "البرازية": ((فإذا بلغوا)) بدل ((فإذا فارقوا)).

(٤) "الفتاوى الخيرية": كتاب إحياء الموات - فصل في مسائل الشرب ١٨٦/٢ بتصرف.

(٥) "كتاب النفقات": باب: الشيء يكون بين رجلين ص ١١٢ - بتصرف.

(٦) هذا المطلب من "الأصل".

(٧) في "الأصل": ((والكثف)).

(٨) انظر "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب الشرب ٢١٨/٢.

ولا كَرِيٍّ على أهلِ الشَّفَّةِ^(١). (وتَصِحُّ^(٢) دعوى الشَّربِ بغيرِ أرضٍ) استحساناً. (وإذا كان لرجلٍ أرضٌ ولاخَرَ فيها نَهْرٌ، وأراد^(٣) ربُّ الأرضِ أن لا يُجْري النَّهْرَ في أرضِهِ لم يكنْ له ذلك، ويَتَرَكُّهُ على حالِهِ،)

وحاصلُ الفرقِ: أنَّ صاحبَ الشَّربِ محتاجٌ إلى كَرِيٍّ ما قبلَ أرضِهِ ليَصِلَهُ الماءُ، وصاحبُ الأوساخِ محتاجٌ إلى ما بعدَ أرضِهِ ليذهبَ وَسَخُهُ.

[٣٣٧٣٥] (قوله: ولا كَرِيٍّ على أهلِ الشَّفَّةِ) لأنَّ المُوَنَةَ تَلْحَقُ المالكَ لا مَنْ له الحقُّ بطريقِ الإباحةِ، "بِإِزَازَةٍ"^(٤). ولأنَّهم لا يُحْصَوْنَ؛ لأنَّهم أهلُ الدُّنيا جميعاً، "إِتِّقَانِي"^(٥) وغيره.

(تنبيه)

أَهْأَزُ دِمَشَقَ الَّتِي تَسْقِي أَرْضِيهَا وَأَكْثَرَ دُورِهَا جَرَّتِ الْعَادَةُ مِنْ قَدَمِ أَنَّ أَهْلَ الْأَرْضِ ٢٨٤/٥ يَكْرُوهَا وَحَدَّاهُمْ دُونَ أَهْلِ الدُّورِ، مَعَ أَنَّ لِكُلِّ دَارٍ حَقًّا مَعْلُومًا مِنْهَا يُبَاغُ وَيُشْرَى تَبَعًا، فَهُوَ حَقٌّ شَرِبَ مَمْلُوكٌ لَهُمْ، لَا حَقٌّ شَفَّةٍ بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ. وَمُقْتَضَى ذَلِكَ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ مِشَارَكَةُ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي كَرِيِّهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ^(٦).

[٣٣٧٣٦] (قوله: استحساناً) وَجْهُ^(٧): أَنَّهُ مَرْغُوبٌ فِيهِ مَنْتَفَعٌ بِهِ، وَمُمْكِنٌ مِلْكُهُ بِلا أَرْضٍ يَارِثُ

(قوله: أَهْأَزُ دِمَشَقَ الَّتِي تَسْقِي أَرْضِيهَا وَأَكْثَرَ دُورِهَا جَرَّتِ الْعَادَةُ إلخ) وَجْهُ مَا جَرَّتَ بِهِ الْعَادَةُ: تَعَسُّرُ إِحْصَاءِ أَهْلِ الدُّورِ وَالْخَانَاتِ وَالْأَسْبَلَةِ وَنَحْوِهَا، فَهَمُ نَظِيرُ أَهْلِ الشَّفَّةِ، مَعَ أَنَّ مَالَ ذَلِكَ عَائِدٌ لِلْأَرْضِ؛ فَإِنَّهُ بَعْدَمَا يُسْتَعْمَلُ يَنْصَرِفُ الْبَاقِي لِلْأَرْضِ، وَمَا يَنْتَفِعُ بِهِ أَهْلُ الدُّورِ شَيْءٌ قَلِيلٌ، تَأْمَلَنَّ.

(١) في "ط": ((الشفعة)).

(٢) الواو ليست في "ط".

(٣) في "د": ((فأراد)).

(٤) "البزازية": كتاب الشرب - الفصل الثالث في الضمان - نوعٌ في كَرِيٍّ النهر ١٢٣/٦ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٥) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في كَرِيٍّ الأنهار ٦/٨٣ ب.

(٦) في المقولة السابقة.

(٧) في "ب" و"م": ((ووجه)).

وإن لم يكن في يده ولم يكن جارياً فيها) أي: في الأرض (فعليه البيان أن هذا النهر له،

ووصية كما يأتي^(١)، وقد يبيع الأرض وحدها فيبقى له الشرب وحده. والقياس: أن لا تصح الدعوى به؛ لأنه مجهول جهالة لا تقبل الإعلام^(٢).

[٣٣٧٣٧] (قوله: وإن لم يكن) أي: النهر في يد الآخر، قال في "الكفاية"^(٣): ((علامة كون النهر في يده: كرهه، وغرس الأشجار في جانبه، وسائر تصرفاته)).

[مطلب في الدعوى والاختلاف والتصرف]

[٣٣٧٣٨] (قوله: ولم يكن جارياً فيها) أي: وقت الخصومة، ولم يعلم جريانه قبلها، أما إن كان جارياً وقتها أو علم جريانه قبلها يقضى به له، إلا أن يبرهن صاحب الأرض أنه ملكه كما في "التاترخانية"^(٤).

[٣٣٧٣٩] (قوله: فعليه البيان) أي: الإظهار ببرهان، أو بمعنى البينة^(٥)، وعلى الأول: فعمله فيما بعده من عمل المصدر المقرون بـ: أل، وهو قليل كقوله^(٦): [متقارب] ضعيف النكاية أعداءه

وعلى الثاني: ففيه حذف الجار - وهو: ((على)) - قبل ((أن))، وهو مطرد.

[٣٣٧٤٠] (قوله: أن هذا النهر له) أي: إن كان يدعي ربة النهر، "عناية"^(٧).

(قوله: إلا أن يبرهن صاحب الأرض أنه ملكه) أو أنه أجراه في أرضه غصباً فيما إذا ادعى حق الإجراء فيه.

(١) المقولة [٣٣٧٦٢] قوله: ((ويؤثر الشرب إلخ)).

(٢) كذا في "المبسوط" و"الفتح" و"العناية" و"البنية" و"البحر" و"التيين".

(٣) "الكفاية": كتاب إحياء للموات. فصول في مسائل الشرب. فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٨/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٤) "التاترخانية": كتاب الشرب. الفصل السابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به في سماع البينة ٣٨٦/١٨، رقم للمسألة (٢٩٣٠٢).

(٥) عبر بها في "الهداية": ١٠٦/٤.

(٦) لم يعرف قائله، وقامه: يخال الفرار يراخي الأجل. وهو من الشواهد النحوية المشهورة، استشهد به سيبويه ومن بعده.

(٧) "العناية": كتاب إحياء للموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٨/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

وأنه قد كان له مجراه في هذا النهر يسوقه^(١) لسقي أراضيه، وعلى هذا: المصب في نهر أو على سطح، أو الميزاب، أو الممشى، كل ذلك في دار غيره، فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب)،

[٣٣٧٤١] (قوله: وأنه قد^(٢) كان له مجراه) أي: إن كان يدعي الإجراء فيه، "عناية"^(٣).

فالموضوع مختلف، فكان المناسب الإتيان بـ: ((أو)) بدل الواو كما فعل في "الهداية"^(٤) و"الملتقى"^(٥). والضَّمير في المصدر الميمي - وهو ((مجره)) - للماء أو للنهر المذكور قبله، لكن قد عُلِمَتْ^(٦) أن المراد بالنهر رقبته، وهو الحفرة، ففيه استخدام. وعلى [٤/ق ١٦٨/١] كل فقوله بعده: ((في هذا النهر)) صحيح، خلافاً لمن زعم أن الصواب أن يقول: في هذه الأرض، وكأنه أوقعه فيه تفسير بعض الشراح^(٨) المجرى: بموضع الإجراء، تأمل.

[٣٣٧٤٢] (قوله: وعلى هذا المصب) أي: موضع اجتماع ما فضل من الماء، "كفاية"^(٩).

مطلب: يُرجح القياس^(١٠)

[٣٣٧٤٣] (قوله: فحكم الاختلاف فيه إلخ) أي: إن لم يكن في يده، ولم يكن جارياً أو ماشياً

وقت الخصومة، ولم يُعْهَدْ ذلك قبلها = لا بد من البيّنة على أن المصب والميزاب والممشى

(١) في "و": ((مسوقة)). وفي "ب" و"ط": ((مسوق)).

(٢) ((قد)) ليست في "الأصل" و"ك" و"آ" و"ب"، وأثبتناها من "م" موافقة لعبارة "الدر".

(٣) "العناية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٨/٩ (هامش "تكلمة فتح القدير").

(٤) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٦/٤.

(٥) "الملتقى": كتاب إحياء الموات - فصل: وكري الأنهار ٢٥٩/٢.

(٦) في "ب" و"م": ((أو النهر)).

(٧) في المقولة السابقة.

(٨) انظر "المنح": فصل في الشرب ق ٢١١/ب. و"الكفاية": فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٩/١٨ (ذيل "تكلمة

فتح القدير"). و"تبين الحقائق": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٤١/٦.

(٩) "الكفاية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٨/٩ (ذيل "تكلمة

فتح القدير").

(١٠) هذا المطلب من "الأصل" و"ك" و"آ".

"زِيلَعِي"^(١). (هَرَّ بَيْنَ قَوْمٍ اخْتَصَمُوا فِي الشَّرْبِ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ أَرْضِيهِمْ) لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ (بِخِلَافِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الطَّرِيقِ فَإِنَّهُمْ يَسْتَوُونَ فِي مِلْكِ رَقَبَتِهِ) بَلَا عَتَبَارٍ سَعَةِ الدَّارِ وَضِيقِهَا؛

مِلْكُهُ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ لَهُ فِيهِ التَّنْسِيلُ أَوْ الْمَشْيُ، لَكِنْ فِي "الدَّخِيرَةِ"^(٢) عَنْ "أَبِي اللَّيْثِ"^(٣): ((لَوْ كَانَ مَسِيلٌ سَطُوحُهُ إِلَى دَارٍ رَجُلٍ، وَلَهُ فِيهَا مِيزَابٌ قَدِمٌ فَلَيْسَ لَهُ مِنْعُهُ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، أَمَّا أَصْحَابُنَا فَقَدْ أَخَذُوا بِالْقِيَاسِ وَقَالُوا: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَةَ أَنَّ لَهُ حَقَّ الْمَسِيلِ، وَالْفَتْوَى عَلَى^(٤) مَا ذَكَرَهُ "أَبُو اللَّيْثِ")) اهـ.

وَفِي "الْبَزَازِيَةِ"^(٥): ((وَبِهِ نَأْخُذُ)) اهـ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْقَاعِدَةِ الْآتِيَةِ^(٦): أَنَّ الْقَدِمَ يُرْكُ عَلَى قَدَمِهِ، تَأْمَلْ.

[٣٣٧٤٤] (قَوْلُهُ: اخْتَصَمُوا فِي الشَّرْبِ) أَي: وَلَا تُعْرِفُ الْكَيْفِيَّةُ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَادِمِ، "بَزَازِيَّة"^(٧).

[٣٣٧٤٥] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ) أَي: الْمَقْصُودُ فِيهَا الْإِتْفَاعُ بِسَقِيهَا، فَيُقَدَّرُ بِقَدَرِهَا^(٨),

"هَدَايَةِ"^(٩).

(قَوْلُ "الْمَصْنُفِ": هَرَّ بَيْنَ قَوْمٍ اخْتَصَمُوا فِي الشَّرْبِ فَهُوَ بَيْنَهُمْ إِلْحَ) انْظُرْ حُكْمَ مَا لَوْ اخْتَلَفُوا فِي شَرْبِ الدُّورِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ؛ لِاسْتَوَاءِ يَدِهِمْ عَلَيْهِ حُكْمًا مَا لَمْ يَتَّبِعِ التَّفَاضُلُ بِالْبِرْهَانِ.

(قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "الدَّخِيرَةِ" عَنْ "أَبِي اللَّيْثِ": لَوْ كَانَ مَسِيلٌ سَطُوحُهُ إِلَى دَارٍ رَجُلٍ إِلْحَ) مَا قَالَهُ "أَبُو اللَّيْثِ" لَا يُبَاقِي مَا قَبْلَهُ، فَإِنَّ مَوْضُوعَهُ فِي الْعِلْمِ بَأَنَّ لَهُ مَسِيلًا عَلَى دَارِ الْآخِرِ كَمَا يُفِيدُهُ تَصْوِيرُ الْحَادِثَةِ بِقَوْلِهِ: ((لَوْ كَانَ مَسِيلٌ إِلْحَ))، وَلَعَلَّ الْقَصْدَ بِذِكْرِ عِبَارَةِ "الدَّخِيرَةِ" بَيَانُ أَنَّ مَا جَرَى عَلَيْهِ "الْمَصْنُفُ" جَوَابُ الْاسْتِحْسَانِ الْمَفْقَى بِهِ.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات. فصل الشرب ٤١/٦.

(٢) "الدخيرة": كتاب الشرب. الفصل الحادي عشر في المتفرقات ١٩٥/١٣.

(٣) لم نعر على النقل فيما بين أيدينا من كتب أبي الليث.

(٤) ((على)) ليست في "ك".

(٥) "البرازية": كتاب الشرب. الفصل الثاني في مسيل الماء ومسائل السطح ١١٧/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) للمقولة [٣٣٧٥٤] قوله: ((لأنَّ الْقَدِمَ يُرْكُ عَلَى قَدَمِهِ إِلْحَ)).

(٧) "البرازية": كتاب الشرب. الفصل الأول في المياه ١١٥/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) في "ك": ((فيقدر له بقدرها)). وفي "الهداية": ((فيقدر بقدره)).

(٩) "الهداية": كتاب إحياء الموات. فصول في مسائل الشرب. فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٦/٤.

لأنَّ المقصودَ الاستطراقَ.

(وليس لأحدٍ من الشُّركاءِ) في النَّهرِ (أَنْ يَشُقَّ منه نَهْرًا، أو يَنْصِبَ عليه رَحًى) إِلَّا رَحًى وَضِعَ فِي مِلْكِهِ، وَلَا يَضُرُّ بنهرٍ ولا بماءٍ، "وقاية"^(١).

[٣٣٧٤٦] (قوله: لأنَّ المقصودَ الاستطراقُ) أي: وهو في الدَّارِ الواسعةِ والضَّيِّقةِ على نَمَطٍ واحدٍ، "هداية"^(٨).

والحاصل: أَنَّهُ يُقَسَّمُ على الرُّؤوسِ، "سائحي" عن "الملتقط"^(٢). ومثله الاختلافُ في ساحةِ الدَّارِ كما مرَّ في متفرقاتِ القضاء^(٣).

[٣٣٧٤٧] (قوله: وليس لأحدٍ إلخ) لأنَّ فيه كسرَ ضَقَّةِ النَّهرِ وشغلَ موضعٍ مشتركٍ، "هداية"^(٤).

[٣٣٧٤٨] (قوله: مِنَ الشُّركاءِ في النَّهرِ) أفاد أنَّ الكلامَ في النَّهرِ المملوكِ بخلافِ الأنهارِ العظامِ فإنَّ له ذلك كما قدَّمَهُ أَوَّلُ الفصلِ^(٥).

[٣٣٧٤٩] (قوله: إِلَّا رَحًى وَضِعَ فِي مِلْكِهِ) صورتهُ: أَنْ يَكُونَ حَافَتَا النَّهرِ وبطنُهُ مِلْكًا له، ولغيرِهِ حقٌّ إجراءِ الماءِ، "إتقاني"^(٦).

[٣٣٧٥٠] (قوله: وَلَا يَضُرُّ بنهرٍ ولا بماءٍ) أي: والحالُ أَنَّ الرَّحَى لَا يَضُرُّ، وعبارَةُ "الكافي"^(٧):

ب ((أو)).

(١) انظر "شرح الوقاية": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٢/٢٤٤-٢٤٥ بتصرف (هامش "كشف الحقائق").

(٢) "الملتقط": كتاب الديات - مطلب: قال أبو حنيفة أشياء على عدد الرؤوس ص ٤٣٩-.

(٣) المقولة [٢٦٦٢٩] قوله: ((لأنها كساحة إلخ)).

(٤) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٤/١٠٦.

(٥) ص ٢٢٢ - "در".

(٦) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في المياه ٦/٨٠ ب.

(٧) "كافي النسفي": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - الفصل الثالث في الدعوى والشرب والاختلاف فيه والنظر فيه ق ٤٥٥ ب.

قال في "الدر المنقبي"^(١): ((فعليه: الواؤ هنا تبعاً لـ "الوقاية"^(٢) و "الهداية"^(٣) بمعنى: أو؛ ليوافق "الكافي"، قاله "الباقي") ((أهـ. ومعنى الضّرر بالنّهر: ما بيّناه^(٤) من كسر ضقّته، وبالماء: أن يتغيّر عن سنّيه الذي كان يجري عليه، "هداية"^(٥). أي: بأن يعوج^(٦) الماء حتّى يصل إلى الرّحى في أرضه ثمّ يجري إلى النّهر من أسفل؛ لأنّه يتأخّر وصول حقهم إليهم وينقص، "إتقاني"^(٧).

(قوله: فعليه: الواؤ هنا تبعاً لـ "الوقاية" و "الهداية" بمعنى: أو؛ ليوافق "الكافي"، قاله "الباقي") عبارة "الكافي" على ما في "شرح الملتقى": ((إلا أن تكون رحى لا تضّر بالنّهر ولا بالماء، أو يكون موضعها في أرض صاحبها فيجوز)) أهـ. وعبارة "الهداية": ((إلا رحى لا تضّر بالنّهر ولا بالماء، ويكون موضعها في أرض صاحبها)) أهـ. وعبارة "الوقاية": ((إلا في ملكه الخاصّ بحيث لا يضّر بالنّهر ولا بالماء)) أهـ. والظاهر: أنّ ((أو)) في كلام "الكافي" بمعنى الواؤ؛ حتّى يوافق كلام غيره، والشّرط عدم الإضرار بكلّ منهما مع كون النّصب في ملكه؛ إذ لو كان فيه لكنّه يضّر بأحدهما يُمنع. ثمّ راجعت "كافي النّسفي" فوجدت عبارته بالـ ((واو)) لا بـ أو، ونصّها: ((وليس لأحدٍ منهم أن يكرّيه منه نحرأ أو ينصب عليه رحي ماء إلا برضا أصحابه، إلا أن يكون رحي لا يضّر بالنّهر ولا بالماء، ويكون موضعها في أرض صاحبها فإنّه يجوز)) أهـ.

(١) "الدر المنقبي": كتاب إحياء الموات - فصل: وكري الأنهار العظام ٥٦٦/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

(٢) انظر "شرح الوقاية": كتاب إحياء الموات - مسائل الشرب ٢٤٥/٢ (هامش "كشف الحقائق").

(٣) في "ك": ((للهداية والوقاية))، وفي "ب" و"م": ((للوّاية، وفي الهداية)). وانظر "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل: في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٦/٤. وفيها: ((إلا أن يكون رحي لا يضّر بالنّهر ولا بالماء)) أي: بالواو لا بـ: ((أو))، وهو الموافق لما في "الأصل" و"ك" و"ت"، وانظر "تقريرات الراعي".

(٤) في المقلوة [٣٣٧٤٧] قوله: ((وليس لأحدٍ إلح)).

(٥) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل: في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٦/٤.

(٦) في اللسان من مادة ((عوج)): ((وعاج يُعوج: إذا عطفت)).

(٧) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل: في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٦/٨٥/أ بتصرف.

(أو دالية كناعورة، أو جسر) أو قنطرة (أو يُوسَّع فَمَ النَّهْرُ، أو يَقْسَمَ بالآتيام و) الحال أنه (قد كانت القِسْمَةُ بالكوى) بكسر الكاف، جمع كَوَّة بفتحها: الثَّقْبُ؛ لأنَّ القديم يُتْرَك على قِدَمِهِ؛ لظهور الحقِّ فيه.

[٣٣٧٥١] (قوله: أو دالية إلخ) قال في "المغرب": ((الدالية^(١): جذع طويل يُرْكَب تركيب مداق^(٢) الأرز، في رأسه مغرفة كبيرة يُسْتَقَى بها. والناعورة^(٣): ما يُدِيرُهُ الماء. والجسر^(٤): ما يُعْبَرُ به النَّهْرُ وغيره، مبنياً كان أو لا، والفتح لغة. والقنطرة^(٥): ما يُبْنَى على الماء للعبور، والجسرُ عامٌ)). اهـ. لكن في "العناية"^(٦): ((الجسر: ما يُوضَعُ ويُرْفَعُ مِمَّا يُتَّخَذُ مِنَ الخشبِ والألواحِ. والقنطرة: ما يُتَّخَذُ مِنَ الحجرِ والآجرِ موضوعاً لا يُرْفَعُ)).

[٣٣٧٥٢] (قوله: أو يُوسَّع فَمَ النَّهْرُ) لأنَّه يَكْسِرُ ضَفَّتَهُ، وَيَزِيدُ على مقدارِ حَقِّهِ في أخذِ الماءِ، "هداية"^(٧).

[٣٣٧٥٣] (قوله: بكسر الكاف إلخ) قال في "المغرب"^(٨): ((وقد تُضَمُّ في المفرد والجمع)).

[مطلب: القديم يُتْرَك على قِدَمِهِ]

[٣٣٧٥٤] (قوله: لأنَّ القديم يُتْرَك على قِدَمِهِ إلخ) كذا في "الهداية"^(٩) وغيرها، قال "القُهْستاني"^(١٠):

(١) "المغرب": مادة ((دلب)).

(٢) في "م": ((مدق)).

(٣) "المغرب": مادة ((دلب)) و((نعر))، وفي الموضعين: ((الناعور)).

(٤) "المغرب": مادة ((جسر)).

(٥) "المغرب": مادة ((قنطر)).

(٦) "العناية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٩/٩ هامش "تكلمة فتح القدير".

(٧) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٧/٤.

(٨) "المغرب": مادة ((كوي)) بتصرف.

(٩) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٧/٤.

(١٠) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل الشرب ١٥٩/٢.

(أو يسوق نصيبه إلى أرض له أخرى ليس له^(١) منه) أي: من النهر (شرب بلا رضاهم) يتعلّق بالجميع، ولهم نقضه بعد الإجازة ولورثتهم من بعدهم.....

((وفيه إشعار بأنّه لو كان لرجل مائة في أوقات متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت إلا برضاهم كما في "الجواهر"^(٢)، لكن في "التتمة": أنّه جائز)) اهـ.

[٣٣٧٥٥] (قوله: أو يسوق^(٣) نصيبه إلخ) لأنّه إذا تقادم العهد يستدلّ به على أنّه حقّه، "هداية"^(٤). أي: فيلزم أن يقضى له بشرب الأرضين جميعاً؛ لأنّه إذا لم يعلم يقسم على ٢٨٥/٥ مقدار الأراضي، "إتقاني"^(٥). وكذا إذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الأولى حتى ينتهي إلى الأخرى؛ لأنّه يستوفي زيادةً على حقّه؛ إذ الأرض الأولى تنشف بعض الماء قبل أن يسقي الأخرى، "هداية"^(٦). وذكر "خواهر زاده": ((أنّه إذا ملأ الأولى وسد فوهة النهر له أن يسقي الأخرى من هذا الماء؛ لأنّه حينئذ لم يستوف زيادةً على حقّه، وإن لم يسد فلا، "كفاية"^(٧))).

[٣٣٧٥٦] (قوله: ليس له) أي: للأرض، وذكر الضمير باعتبار المكان، "ط"^(٨).

[٣٣٧٥٧] (قوله: ولهم نقضه إلخ) لأنّه إعاره الشرب، فإنّ مبادلة الشرب بالشرب باطلّة، "هداية"^(٩).

(قوله: وكذا إذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الأولى) ما ذكره لا يظهر فيما إذا كانت القسمة بالأيام أو الكوى. (قوله: لأنّه إعاره الشرب إلخ) أي: أن كلّاً منهما مغير لصاحبه حقّه من الشرب من النهر، "عناية".

(١) ((له)) ليست في "ط".

(٢) "جواهر الفتاوى": باب الشرب والأشربة - الفصل الأول في الشرب ٣١٢/ب.

(٣) في "ك": ((ليسوق)).

(٤) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٧/٤.

(٥) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٦/٨٦ق/أ.

(٦) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٧/٤.

(٧) "الكفاية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٩/٩ ("ذيل تكملة

فتح القدير").

(٨) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل الشرب ٢٢٠/٤.

(٩) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٧/٤.

وليس لأهل الأعلى^(١) سَكْرُ^(٢) النَّهْرِ بلا رضاهم وإن لم تَشْرَبْ أرضه بدونه، "ملتقى"^(٣).

مطلب: ليس لأهل الأعلى سَكْرُ النَّهْرِ بلا رضاهم^(٤)

[٣٣٧٥٨] [قوله: وليس لأهل الأعلى سَكْرُ النَّهْرِ بلا رضاهم] لما فيه من إبطالِ حَقِّ الباقي، فإن تراضوا على أن يَسْكُرَ الأعلى النَّهْرَ حَتَّى يَشْرَبَ بِحَصَّتِهِ، أو اصْطَلَحُوا على أن يَسْكُرَ كلُّ منهم في نَوْبَتِهِ جاز؛ لأنَّ الحَقَّ لهم، إلَّا أَنَّهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ بَلَوَحٍ لَا يَسْكُرُ بِمَا يَنْكَبِسُ بِهِ النَّهْرُ كَالطَّيْنِ وَغَيْرِهِ؛ لكونه إضراراً بهم بمنع^(٥) ما فَضَلَ مِنَ السَّكْرِ عنهم إلَّا إِذَا رَضُوا، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ الشَّرْبُ إِلَّا بِالسَّكْرِ وَلَمْ يَصْطَلِحُوا عَلَى شَيْءٍ يُبْدَأُ بِأَهْلِ الْأَسْفَلِ حَتَّى يَرُوءُوا، ثُمَّ بَعْدَهُ لِأَهْلِ الْأَعْلَى أَنْ يَسْكُرُوا [٤/١٦٨ق/ب]، وهذا معنى قول "ابن مسعود" رضي الله عنه: «أهلُ أسْفَلِ النَّهْرِ أمراءُ على أهلِ أعلاه حَتَّى يَرُوءُوا»^(٦)؛ لأنَّ لهم أن يَمْنَعُوا أَهْلَ الْأَعْلَى مِنَ السَّكْرِ، وعليهم طاعتهم في ذلك، وَمَنْ لَزِمَكَ طَاعَتُهُ فَهُوَ أَمِيرُكَ، "عناية"^(٧) و"هداية"^(٨). وفي "الدَّرِّ الملتقى"^(٩): ((قال "شيخ الإسلام": واستَحَسَنَ مشايخُ الأنام قَسَمَ الإمامَ بِالْأَيَّامِ)) اهـ. أي: إِذَا لَمْ يَصْطَلِحُوا وَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِبَلَا سَكْرِ يَقْسِمُ الإمامُ بَيْنَهُم بِالْأَيَّامِ، فَيَسْكُرُ كُلٌّ فِي نَوْبَتِهِ.

(١) في "د" و"و" و"ب": ((لأعلى)) بدل ((لأهل الأعلى)).

(٢) في "و" و"ب": ((سَدُّ)) بدل ((سَكْر))، وفي هامش "د": ((أي: سَدُّ)). وفي "اللسان" من مادة ((سَكْر)): ((سَكْرُ النَّهْرِ يَسْكُرُهُ سَكْرًا: سَدُّ فَاةً. وَكُلُّ شَقٍّ سَدُّ فَقْدِ سَكْرِ، وَالسَّكْرُ مَا سَدَّ بِهِ، وَسَدُّ الشَّقِّ وَمُنْفَجَرُ الْمَاءِ)).

(٣) "الملتقى": كتاب إحياء الموات - فصل: وكري الأنهار العظام ٢/٢٥٩.

(٤) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٥) في "م": ((منع)).

(٦) أخرجه الإمام محمد بن الحسن الشيباني في "الأصل" كتاب الشراب ٨/١٤٦، من قول ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(٧) "العناية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٩/١٨ هامش "تكلمة فتح القدير".

(٨) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٤/١٠٦.

(٩) "الدَّرِّ الملتقى": كتاب إحياء الموات - فصل: وكري الأنهار العظام ٢/٥٦٦.

قلت: لكنّه خلاف ما في المتن كـ "الملتقى" ^(١) و "الهداية" ^(٢)، فتنبّه.

بقي: لو جرّب العادة من قديم على ذلك كما يفعل في أنهار دمشق الآخذة من نهر بردى، وقد يقل الماء في بعض السنين فيتضرر أهل الأسفل بسكر الأعلى، فهل يقال: يبقى القديم على قدمه؟ أجاب في "الإسماعيلية" ^(٣) وتبعه في "الحامدية" ^(٤): ((بأن ذلك ممنوع شرعاً؛ لكونه تصرفاً في المشترك بلا رضى الشركاء، ورضى من تقدّم لا يلزم به من تأخّر، فيبدأ بالأسفل ثم بالأعلى)) اهـ ملخصاً. وكذلك سئل في "الخيرية" ^(٥) عن خصوص نهر بردى فأجاب: ((بالمنع)).

ولا يخفى أنّه مبني على ما في المتن، وأنت خير بأن ما استحسنته مشايخ الأنام من القسم بالأيام فيه دفع الضرر العام، وقطع التنازع والخصام؛ إذ لا شك أنّ لكل في هذا الماء حقاً، فتخصيص أهل الأسفل به حين قلة الماء فيه ضرر لأهل الأعلى، وكذا تخصيص أهل الأعلى به فيه ذلك، مع العلم أنّه مشترك بين الكل؛ فلذا استحسنتوا ما ذكر وارتضوه، ثم رأيت في "كافي الحاكم الشهيد" ما يدل عليه حيث قال ^(٦): ((فإن كان الأعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له أن يسكر النهر على الأسفل، ولكن يشرب بحصته)) اهـ. فقلوه: ((ولكن يشرب بحصته)) يؤمى إلى هذا حيث لم يمنع من الشرب أصلاً، والله سبحانه أعلم.

قوله: قلت: لكنّه خلاف ما في المتن (الح) لا يخفى أنّ كلام المشايخ فيما إذا لم يتفجع الكل - الأعلى والأسفل - إلا بالسكر، وهذا ما قدمه عن "العناية" و "الهداية"، وموضوع المتن: فيما إذا لم يشرب الأعلى إلا بالسكر، لا فيما إذا لم يشرب الكل، وما أفتى به في "الإسماعيلية" وغيرها إنّما هو في مسألة المتن، وما في "الكافي" من قوله: ((ولكن يشرب بحصته)) ليس فيه ما يدل على السكر، بل المتبادر: أنّه يشرب بدونه إن أمكنه، تأمل.

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب إحياء الموات - فصل: وكري الأنهار العظام ٢/٢٦٠.

(٢) في "ك": ((والهندية)) بدل ((والهداية))، وانظر "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٤/١٠٧.

(٣) "فتاوى إسماعيل الحائك": كتاب الموات - فصل في الشرب ١٤٧/ب.

(٤) انظر "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب الشرب ٢/٢١٨.

(٥) "الفتاوى الخيرية": كتاب إحياء الموات - فصل في مسائل الشرب ٢/١٨٨.

(٦) انظر عبارته في "المبسوط" للسرخسي: كتاب الشرب ٢٣/١٧٢ بتصرف.

(كطريقٍ مشتركٍ أرادَ أحدهم أن يفتح فيه باباً إلى دارٍ أخرى ساكنها غيرُ ساكنِ هذه الدارِ التي مفتحها في هذا الطريق، بخلاف ما إذا كان ساكنُ الدارينِ واحداً، حيث لا يُمنعُ) لأنَّ المارة لا تزدادُ.

[٣٣٧٥٩] (قوله: كطريقٍ مشتركٍ إلخ) وجهُ الشبهة: هو أنَّه يزيدُ في الشربِ ما ليس له فيه حقُّ الشربِ، ويزيدُ في الطريقِ من ليس له حقُّ المرور، "كفاية"^(١).

[٣٣٧٦٠] (قوله: ساكنها) مبتدأ و((غيرُ)) خبرٌ. والظاهرُ: أنَّ صورةَ المسألة: له دارانِ بابُ إحداها في طريقٍ خاصٍّ، وهو ساكنٌ فيها، وبابُ الثانية في طريقٍ آخرَ وظهرها في الطريقِ الأول، وقد أسكنَ فيها غيره بإجارةٍ أو إعارةٍ، فليس له أن يفتحَ للثانية باباً في طريقِ الدارِ الأولى؛ لأنَّه يلزمُ منه أن يزيدَ في الطريقِ الخاصِّ من ليس له حقُّ المرور، وهو ساكنُ الدارِ الثانية بلا رضى أصحابِ الطريقِ.

[٣٣٧٦١] (قوله: لأنَّ المارة لا تزدادُ) وله حقُّ المرور، ويتصرفُ في خالصِ ملكه - وهو الجدارُ - بالرفع، "زيلعي"^(٢). وفيه: أنَّه قد يطولُ الزمانُ ويبيعُ التي لا يمرُّ لها فيدعي المشتري أنَّ له حقَّ المرور، ويستدلُّ على ذلك بالفعل السابق، "ط"^(٣).

أقول: وذكر في الفصل (٣٥) من "نور العين"^(٤) خلافاً في المسألة فقال: ((له دارٌ في سكةٍ لا تنفدُ، فشرى بجانبِ دارِهِ بيتاً ظهره في هذه السكةِ قيل: له أن يفتحَ من ظهره^(٥) باباً في السكةِ، وقيل: لا، ولو أرادَ أن يفتحَ باباً للبيتِ في دارِهِ ويتطرقَ من دارِهِ إلى السكةِ له ذلك ما دام هو ساكناً، أمّا إذا صارت لرجلٍ والبيتُ لآخرٍ ليس لربِّ البيتِ أن يمرَّ في هذه السكةِ)) اهـ.

(١) "الكفاية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٩/٩ - ٢٠ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٢) "تبين الحقائق": كتاب إحياء الموات - مسائل الموات ٤٣/٦.

(٣) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل الشرب ٢٢٠/٤.

(٤) "نور العين": الفصل الخامس والثلاثون فيما يمنع عنه الإنسان وما لا يمنع وفيما يجبر عليه وما لا يجبر إلخ ق ٢٠٩/ب باختصار..

(٥) في "ب": ((ظهر)).

..... (ويُورثُ الشَّربُ)

وبيانُ الفرقِ^(١) في "جامعِ الفصولين"^(٢)، فراجعهُ.

(تَمَّةٌ)

له كَوَّةٌ في أسفلِ النَّهرِ أرادَ أَنْ يَسُدَّهَا وَيَفْتَحَ أُخْرَى في الأعلى ليس له ذلك، بخلافِ ما لو أرادَ أَنْ يَجْعَلَ بابَ دارِهِ في أعلى السَّكَّةِ الغَيْرِ النَّافِذَةِ.

وإنَّ أرادَ أَنْ يَسْقِلَهَا عن موضعها لِيَكْثَرَ أَخَذَ المَاءِ قال "الحُلَوَانِيُّ": له إِنْ عَلِمَ أَنَّهَا كانتِ كذلكِ ثُمَّ ارْتَفَعَتْ، وقال "السَّرْحَسِيُّ"^(٣): ((له مُطْلَقاً، وكذا الخلافُ إِنْ أرادَ أَنْ يَرْفَعَهَا لِيُقِلَّ عنه الماءُ)) اهـ. "تاترخانية"^(٤) مُلَخَّصاً.

[٣٣٧٦٢] (قوله: وَيُورثُ الشَّربُ إلخ) لأنَّ المِلْكَ بالإرْثِ يَقَعُ حُكْماً لا قِصْداً، وَيَجُوزُ أَنْ يَبْنَى

(قوله: وقال "السَّرْحَسِيُّ": له مُطْلَقاً) وَجْهٌ ما قالَهُ: - وهو الصَّحِيحُ كما في "الزَّيْلَعِيُّ" - أَنْ قِسْمَةُ المَاءِ في الأَصْلِ وَقَعَتْ بِاعتبارِ سَعَةِ الكَوَّةِ وَضَبِيقِهَا مِنْ غَيْرِ اعتبارِ التَّسْقِيلِ وَالتَّرْفُيعِ، فلا يُؤَدِّي إلى تَغْيِيرِ موضعِ القِسْمَةِ فلا يُمْنَعُ.

(١) في هامش "الأصل" و"٣": ((قوله: (وبيانُ الفرقِ إلخ) قال في "نورِ العينِ" تلخيص "جامعِ الفصولين": ((والفرقُ أَنَّهُ في الأوَّلِ: يَصِيرُ طَرِيقُ السَّكَّةِ طَرِيقاً لِلبَيْتِ، فإذا باعَ البَيْتَ بِحَقْوِهِ دَخَلَ الطَّرِيقُ في البَيْعِ فَيَزِدَادُ الشَّرِيكَ آخَرَ، وفي المآلِ يَشْتَبِهُ الحالُ فَيُحْتَاجُ إلى قِسْمَةِ الطَّرِيقِ على الرُّؤُوسِ. وفي الثانية: إِنَّمَا يَدْخُلُ مِنْ دارِهِ بِحُكْمِ المِلْكَ لا بِحُكْمِ الطَّرِيقِ، فلا يَصِيرُ طَرِيقُ الدَّارِ طَرِيقاً لِلبَيْتِ، فلا يَدْخُلُ في بَيْعِهِ بِحَقْوِهِ، فلا يَزِدَادُ شَرِيكاً)). انتهى مُلَخَّصاً. ثُمَّ ذَكَرَ الفرقَ بَيْنَ الثَّانِيَةِ وَبَيْنَ الشَّرْبِ إذا ساقَهُ إلى أرضِهِ إلى أرضٍ له أُخْرَى: ((بأنَّهُ مُستَعْمَلٌ لِمَجْرَى المَاءِ المُشْتَرَكِ؛ لِاتِّصَالِ أوَّلِهِ بِآخِرِهِ، أمَّا المَرُورُ إلى البَيْتِ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ بِدُخُولِ الدَّارِ)). ولم يَذْكُرِ الفرقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأوَّلِ، وهي: ما لو أرادَ فَتَحَ البابَ في نَفْسِ الطَّرِيقِ، فيحتاجُ إلى الجوابِ عن الإشْكالِ السَّابِقِ بِنَاءً على القولِ بالجوازِ، فليُنْظَرْ)).

(٢) انظر "جامعِ الفصولين": الفصل الخامس والثلاثون فيما يمنع عنه وما لا يمنع وفيما يحل فعله وفيما لا يحل ١٩٣/٢.

(٣) "المبسوط": كتاب الشرب ١٨٢/٢٣ بتصرف.

(٤) "التاترخانية": كتاب الشرب - الفصل السادس فيما يحدث الإنسان مما يمنع عنه وما لا يمنع عنه وما يوجب الضمان وما

لا يوجب الضمان ٣٧٣-٣٧٢، رقم المسألة (٢٩٢٢٧) و(٢٩٢٢٨) و(٢٩٢٣١) و(٢٩٢٣٢).

وَيُوصَى بِالِانْتِفَاعِ بِهِ) أَمَّا الْإِصْءُ بِيَعِهِ فَبَاطِلٌ. (وَلَا يُبَاعُ) الشَّرْبُ (وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُوَجَرُ وَلَا يُتَصَدَّقُ بِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ،

الشَّيْءُ حُكْمًا وَإِنْ كَانَ لَا يَنْبُتُ قَصْدًا، كَالْخَمْرِ تَمْلِكُ حُكْمًا بِالمِيرَاثِ وَإِنْ لَمْ تَمْلِكْ قَصْدًا بِسَائِرِ أَسْبَابِ الْمِلْكِ، وَمَا يَجْرِي فِيهِ الْإِرْثُ تَجْرِي فِيهِ الْوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا أَخْتُهُ، وَفِي الْهَبَةِ وَنَحْوِهَا يَرُدُّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ مَقْصُودًا، "إِتْقَانِي"^(١) مُلْخَصًا.

[٣٣٧٦٣] (قَوْلُهُ: وَيُوصَى بِالِانْتِفَاعِ بِهِ) وَتُعْتَبَرُ الْوَصِيَّةُ مِنَ الثَّلَاثِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: بَأَنْ يَسْأَلَ مِنَ الْمُقَوِّمِينَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ: أَلَّا الْعُلَمَاءُ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِ مُنْفَرِدًا بِكُمْ يُشْتَرَى؟ فَإِنْ قَالُوا: بِمَائَةٍ اعْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ كَمَا فِي إِتْلَافِ الْمَدِيرِ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يُضْمُّ إِلَى هَذَا الشَّرْبِ جَرِيْبُ ٢٨٦/٥ مِنْ أَقْرَبِ أَرْضٍ إِلَيْهِ، فَيَنْظَرُ بِكُمْ تُشْتَرَى مَعَهُ وَبِدُونِهِ؟ "تَا تَرْخَانِيَّة"^(٢). أَيْ: فَيَكُونُ فَضْلُ مَا بَيْنَهُمَا قِيَمَتَهُ.

[٣٣٧٦٤] (قَوْلُهُ: أَمَّا الْإِصْءُ بِيَعِهِ فَبَاطِلٌ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِ "المَصْنُفِ" بَعْدُ: ((وَلَا يُوصَى بِذَلِكَ))، [٤/١٦٩ق/٤] "ط"^(٣). وَفِيهِ^(٤) عَنْ "الْهِنْدِيَّة"^(٥): ((أَوْصَى بِثَلَاثِ شَرِبِهِ بِغَيْرِ أَرْضِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْحَجِّ، أَوْ الرِّقَابِ كَانَتْ وَصِيَّةً بِيَعِهِ؛ إِذْ لَا يُتِمَّكَّنُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِثَمَنِهِ)) اهـ مُلْخَصًا.

[٣٣٧٦٥] (قَوْلُهُ: وَلَا يُبَاعُ الشَّرْبُ) فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ: شَرِبْتُ يَوْمَ أَوْ أَكْثَرَ وَيَفْسُدُ، نَصٌّ عَلَيْهِ "مُحَمَّدٌ"^(٦)؛ لِأَنَّهُ مُجْهُولٌ، لَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ، وَإِلَّا بَطُلَ وَجَازُ مَعَ الْأَرْضِ فِي الصَّحِيحِ، "دَرِّ مُنْتَقَى"^(٦).

(قَوْلُ "المَصْنُفِ": وَيُوصَى بِالِانْتِفَاعِ بِهِ) وَكَذَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَوْصَى بِالِانْتِفَاعِ بِهِ تَبَطَّلَ بِمَوْتِ الْمَوْصِي لَهُ، وَلَوْ أَوْصَى بِهِ لَا تَبَطَّلَ بِهِ.

(قَوْلُهُ: مُسْتَعْنَى عَنْهُ إِنْ لَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ وَهِيَ: أَنَّ الْإِصْءَ بَاطِلٌ، وَنَفْيُ الصَّحَّةِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(١) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - فُصُولُ فِي مَسَائِلِ الشَّرْبِ - فَصْلٌ فِي الدَّعْوَى وَالِاخْتِلَافِ وَالتَّصَرُّفِ ٨٦/٦ ب.

(٢) "التَّارِخَانِيَّةُ": كِتَابُ الشَّرْبِ - الْفَصْلُ الثَّامِنُ فِي الْمَتَفَرِّقَاتِ ٣٩٤.٣٩٣/١٨، رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٩٣٣٢) وَ(٢٩٣٣٣).

(٣) "ط": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - فَصْلُ الشَّرْبِ ٢٢٠/٤.

(٤) "الْهِنْدِيَّةُ": كِتَابُ الشَّرْبِ - الْبَابُ الْخَامِسُ فِي الْمَتَفَرِّقَاتِ ٤٠٧/٥.

(٥) "الأَصْلُ": كِتَابُ الشَّرَابِ ١٥٠/٨ بِتَصَرُّفٍ.

(٦) "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ - فَصْلُ وَكْرِي الْأَهْمَارِ الْعِظَامِ ٥٦٧/٢ (هَامِشُ "مَجْمَعُ الْأَهْمَارِ").

وعليه الفتوى كما سيحيي (ولا يُوصي بذلك) أي: ببيعه وأخويه.

أي: تبعاً لها، قال في "البزازیة"^(١): ((قال: بِعْتِكَ هذه الأرضَ وَبِعْتِكَ شَرْبَهَا، قيل: لا يَجُوزُ بيعُ الشَّرْبِ؛ لأنَّه صار مقصوداً بالبيع، وقيل: يَجُوزُ؛ لأنَّه لَمَّا لم يَذْكُرْ له ثَمناً لم يَخْرُجْ مِنَ التَّبَعِيَّةِ، حتَّى لو ذَكَرَ لم يَجُزْ وفاقاً؛ لأنَّه صار أصلاً من كلِّ وجهٍ. ولو باع أرضاً مع شَرْبِ أرضٍ أُخرى عن "ابن سَلامٍ"^(٢): يَجُوزُ، ولو أَجَرَ لا يَجُوزُ؛ لأنَّ الشَّرْبَ في البيعِ أصلٌ من حيثٍ إنَّه يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وتَبِعٌ من حيثٍ إنَّه لا يَقْصَدُ لَعْنِيهِ^(٣)، فَمِنْ حيثٍ إنَّه تَبِعٌ لا يُبَاعُ من غيرِ أرضٍ، وَمِنْ حيثٍ إنَّه أصلٌ يَجُوزُ مع أيِّ أرضٍ كانت، وفي الإجارةِ تَبِعٌ من كلِّ وجهٍ)) اهـ مُلَخَّصاً.

ولـ "الشَّرْنِبِلَالِي" رسالةً في الشَّرْبِ^(٤) ذَكَرَ فيها: الصُّورَ الصَّحِيحَةَ والفاَسِدَةَ في جدولٍ، فراجِعُها. وذَكَرَ فيها أيضاً: ((أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ البِيعُ أيضاً)). كالإجارةِ في المسألة المذكورة^(٥).

[٣٣٧٦٦] (قوله: كما سيحيي) الذي سيحيي قريباً^(٦): أَنَّ الفتوى على أَنَّهُ لا يُضْمَنُ بالإتلافِ، لكنْ عَدَمُ ضَمَانِهِ بالإتلافِ مَفْرَعٌ على كونه ليس بمالٍ مَتَقَوِّمٍ كما صرَّحَ به في "الهداية"^(٧)، فيكونُ الفتوى: على أَنَّهُ غيرُ مَتَقَوِّمٍ أيضاً.

[٣٣٧٦٧] (قوله: وأخويه) أي: الهبة والتَّصَدُّق.

(قوله: وتَبِعٌ من حيثٍ إنَّه لا يَقْصَدُ لَعْنِيهِ) عبارة "الشَّرْنِبِلَالِي": ((والفرق: أَنَّ الشَّرْبَ في حقِّ البِيعِ تَبِعٌ للأرضِ من وجهٍ؛ لكونه لا يَقْصَدُ لَعْنِيهِ، وأصلٌ من وجهٍ من حيثٍ إنَّه يَقُومُ بذاتِهِ فجاز بيعُهُ تبعاً لأيِّ أرضٍ كانت. وأما الشَّرْبُ في حقِّ الإجارةِ فهو تَبِعٌ من كلِّ وجهٍ؛ إذ لا تَهَيُّؤُ الزَّرَاعَةَ إلَّا به فلم تَحْزُ إجارَتُهُ مع أرضٍ أُخرى، كما لا يَجُوزُ بيعُ أطرافِ عبدٍ تبعاً لَرَقَبَةِ عبدٍ آخرٍ)) اهـ. وعبارة "البزازیة": ((وتَبِعٌ من حيثٍ إنَّه لا يَقْصَدُ لَعْنِيهِ إلح)).

(١) "البزازیة": كتاب الشرب - الفصل الثالث في الضمان ١٢١/٦ - ١٢٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) هو الفقيه أبو نصر محمد بن سَلامٍ، كما في "رسالة الشرنبلالي"، وتقدمت ترجمته ٤٦٠/١.

(٣) ((لا يقصد)) ليست في "ب" و"م".

(٤) الرسالة التاسعة والأربعون "نزهة أعيان الحزب بالنظر لمسائل الشرب": ١٨٩/٣ وما بعدها (مجموع "رسائل الشرنبلالي").

(٥) للمقولة [٢٩٩٢٤] قوله: ((مع الماء)).

(٦) ص ٢٥٣.

(٧) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٧/٤.

(ولا يَصْلُحُ) الماءُ (بدلَ خُلْعٍ وصُلْحٍ عن دَمٍ عمدٍ، ومهرَ نكاحٍ وإنْ صَحَّتْ هذه العقودُ) لأَنَّها لا تَبْطُلُ بالشُّرْطِ الفاسدةِ^(١)؛ لأنَّ الشَّربَ لا يُمْلِكُ بسببِ ما،

[٣٣٧٦٨] (قوله: ولا يَصْلُحُ الماءُ) أي: ماءُ الشَّربِ الغيرُ المحرَّزُ.

[٣٣٧٦٩] (قوله: بدلَ خُلْعٍ) فلا يكون له مِنَ الشَّربِ شيءٌ، وعليها أنْ تَرُدَّ المهرَ الذي أَخَذَتْهُ؛

لأنَّها غَرَّتْهُ بالتَّسْمِيَةِ، كما لو اختلَعَتْ على ما في بيْتِها مِنْ متاعٍ فإذا ليس في بيْتِها شيءٌ، "كفاية"^(٢).

[٣٣٧٧٠] (قوله: وصُلْحٍ إلخ) وَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ؛ لوجودِ الْقَبُولِ، وعلى القاتِلِ رُدُّ الدِّيَةِ؛ لأنَّ الْوَلِيَّ

لم يَرْضَ بِسُقُوطِ حَقِّهِ بَحْثًا، "إِتْقَانِي"^(٣). وإذا لم يكنْ عن قِصَاصٍ فالدَّعَى على دعَواه، "عناية"^(٤).

[٣٣٧٧١] (قوله: ومهرَ نكاحٍ) ولها مهرُ المِثْلِ، "إِتْقَانِي"^(٥). زاد في "الدَّرِّ المنتقى"^(٦):

((ولا يُفَرِّضُ ولا يُرْهَنُ ولا يُعَارُ)).

[٣٣٧٧٢] (قوله: لأنَّها لا تَبْطُلُ بالشُّرْطِ^(٧) الفاسدةِ) يعني: أنَّ العقدَ بديلٌ هو غيرُ مالٍ

مَتَقَوِّمٌ في هذه العقودِ بمعنى الشَّرْطِ الفاسدِ، وهذه العقودُ لا تَبْطُلُ بالشُّرْطِ الفاسدةِ.

[٣٣٧٧٣] (قوله: لأنَّ الشَّربَ إلخ) عِلَّةٌ أُخْرَى، أو بيانٌ لكونِهِ بمعنى الشَّرْطِ الفاسدِ.

(قوله: ولا يُعَارُ) انظرهُ مع ما سَبَقَ في كلامِ "المُحَشِّي" عندَ قوله: ((ولكلِّ نَفْضَةٍ))^(٨).

(قوله: عِلَّةٌ أُخْرَى) يُوهِمُ أَنَّ عِلَّةً أُخْرَى لِلصَّحَّةِ، معَ أَنَّهُ عِلَّةٌ لَعَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِ بَدَلِ خُلْعٍ... إلخ.

(١) في "و" و"ب": ((بالشرط الفاسد)).

(٢) "الكفاية": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٢١/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٣) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٦/ق/٨٧/أ باختصار.

(٤) "العناية": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٩/٢٠ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٥) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصولٌ في مسائل الشرب - فصلٌ في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٦/ق/٨٧/أ.

(٦) "الدَّرِّ المنتقى": كتاب إحياء الموات - فصلٌ: وكري الأُخار العظام ٢/٥٦٧ (هامش "جمع الأُخار").

(٧) في "م": ((بالشرط)).

(٨) المقولة: [٣٣٧٥٧] وهي عندنا بلفظ: (ولهم نَفْضُهُ).

حتى لو مات وعليه دينٌ لم يُبْعِ الشَّرْبُ بلا أرضٍ، فلو لم يكن له أرضٌ قيل: يُجْمَعُ الماءُ في كلِّ نوبةٍ في حوضٍ فيباعُ الماءُ إلى أنْ يَنْقُضِيَ دينُهُ، وقيل: يَنْظُرُ الإمامُ لأَرْضٍ لا شَرِبَ لها فَيَضُمُّهُ إليها فَيَبِيعُها برضاءٍ رَجْمًا، فَيَنْظُرُ لقيمةِ الأرضِ بلا شَرِبٍ ولقيمتها معه فَيَصْرِفُ تفاوتَ ما بينهما لدينِ المَيِّتِ، وقامه في "الزَّيْلَعِيِّ"^(١). (ولا يَضْمَنُ مَنْ مَلَأَ أرضَهُ ماءً فنَزَّتْ أرضُ جاره أو عَرَقَتْ) لأنَّه متسبِّبٌ غيرُ متعَدٍّ، وهذا إذا سقاها سَقِيًّا معتاداً تَحْمَلُهُ أرضُهُ عادةً وإلا فَيَضْمَنُ، وعليه الفتوى، وفي "الدَّخِيرَةِ"^(٢): ((وهذا إذا سقى في نَوَيْتِهِ مقدارَ حقِّه،)).

[٣٣٧٧٤] (قوله: وقيل: إلخ) صحَّحَهُ في "الهداية" ثُمَّ قَالَ^(٣): ((وإن لم يَحِدْ ذلك اشترى على تَرْكَةِ المَيِّتِ أرضاً بغيرِ شَرِبٍ، ثُمَّ ضَمَّ الشَّرْبَ إليها وباعها، فَيَصْرِفُ مِنَ الثَّمَنِ إلى ثَمَنِ الأرضِ، ويَصْرِفُ الفاضلُ إلى قضاءِ الدَّيْنِ)).

[٣٣٧٧٥] (قوله: لأنَّه متسبِّبٌ غيرُ متعَدٍّ) فهو كحافرِ البئرِ وواضعِ الحجرِ في أرضِهِ لا يَضْمَنُ ما تَلَفَ به.

[٣٣٧٧٦] (قوله: وإلا فَيَضْمَنُ) كما لو أوقَدَ ناراً في دارِهِ^(٤) لا يُوقَدُ مثلُها عادةً فَاحْتَرَقَتْ دارُ جاره. وأمَّا إذا كان في أرضِهِ ثَقَبٌ فَعَرَقَتْ أرضُ جاره فإنْ عَلِمَ به ضَمِنَ وإلا لا، "إِتْقَانِي"^(٥). [٣٣٧٧٧] (قوله: وهذا إذا سقى) الإشارةُ إلى عَدَمِ الضَّمانِ إذا سقاها معتاداً كما أَفْصَحَ عنه في "الدَّخِيرَةِ"^(٦).

(١) انظر "تبيين الحقائق": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ٤٣/٦.

(٢) "الدخيرة": كتاب الشرب - الفصل التاسع في ضمان ما يتلف بسبب السقي وما يتصل به ١٨٩/١٣ بتصرف يسير.

(٣) "الهداية": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ١٠٨/٤.

(٤) في "ك" و"ت" و"ب" و"م": ((دار))، وما أثبتناه من "الأصل" موافق لما في "غاية البيان".

(٥) "غاية البيان": كتاب إحياء الموات - فصول في مسائل الشرب - فصل في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه ٦/٨٧/ب بتصرف.

(٦) "الدخيرة": كتاب الشرب - الفصل التاسع في ضمان ما يتلف بسبب السقي وما يتصل به ١٨٩/١٣.

وأما إذا سقى في غير نَوَيْتِهِ، أو زاد على حَقِّهِ يَضْمَنُ على ما قال "إسماعيلُ الزَّاهِدُ"^(١)، "قَهْستاني"^(٢). (ولا يَضْمَنُ مَنْ^(٣) سقى أرضَهُ) أو زرعَهُ (من شربِ غيرهِ بغيرِ إذْنِهِ) في روايةِ "الأصل"^(٤): ((وعليه الفتوى))، "شرح وهبانيَّة"^(٥) و"ابن الكمال"^(٦) عن "الخلاصة"^(٧). لِمَا مَرَّ^(٨): أَنَّهُ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ.

[٣٣٧٧٨] (قوله: وأما إذا سقى إلخ) أي: سواءً كان مُعتاداً أو لا كما أفاده ما ذكرنا من مرجع الإشارة، قال "ط"^(٩): ((وقد عَلِمْتَ ما عليه الفتوى، وهو أَنَّ الاعتبارَ للمعتادِ وغيره)).

[٣٣٧٧٩] (قوله: على ما قال "إسماعيلُ الزَّاهِدُ") هذا يَقْتَضِي انفرادَهُ بما ذَكَرَ، وَأَنَّ الجمهورَ على الأول، "ط"^(١٠). وفي بعض النسخ: ((الزَّاهِدِيَّ)) بالياء، موافقاً لِمَا في "القَهْستاني"، لكنَّ الذي رأيتُهُ في "الذَّخِيرَة"^(١١) وغيرها بدونِ ياءٍ^(١٢).

[٣٣٧٨٠] (قوله: لِمَا مَرَّ إلخ) قال في "الذَّخِيرَة"^(١٣): ((وَأَمَّا لَا يَضْمَنُ لوجهين، أحدهما: أَنَّهُ يَمْلِكُ استهلاكَهُ لِلشَّفَةِ، وَمَنْ مَلَكَ استهلاكَ شيءٍ بِجَهَةٍ فَاستهلكَهُ بِجَهَةٍ أُخْرَى لَا يَضْمَنُ، كَمَنْ دَخَلَ دَارَ

(١) في "و": ((الزَّاهِدِيَّ)).

(٢) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصلُ الشرب ١٥٩/٢، وفيه: ((الزَّاهِدِيَّ)) بالياء.

(٣) ((من)) ليست في "ط".

(٤) "الأصل": كتاب الشراب ١٦٤/٨.

(٥) "تفصيل عقد الفرائد": فصلٌ من كتاب الشرب والأشربة ١٧٩/٢.

(٦) في "د": ((ابن كمال)). وانظر "إيضاح الإصلاح": كتاب إحياء الموات - فصلُ الشرب ق ٣١٣/ب.

(٧) "الخلاصة": كتاب الشرب - الفصل الثالث في الضمان ق ٢٦٧/أ، ولم يصرح بأن الفتوى على رواية "الأصل"، وعزا القول

بالضمان لشيخ الإسلام البردوي.

(٨) ص ٢٤٩.

(٩) "ط": كتاب إحياء الموات - فصلُ الشرب ٢٢٠/٤.

(١٠) "ط": كتاب إحياء الموات - فصلُ الشرب ٢٢١/٤.

(١١) "الذخيرة": كتاب الشرب - الفصل الخامس في غضب الشرب واستهلاكه ١٨١/١٣.

(١٢) وتقدمت ترجمته ٦٦/٤.

(١٣) "الذخيرة": كتاب الشرب - الفصل الخامس في غضب الشرب واستهلاكه ١٨١/١٣.

ولو تصدَّقَ بِنُزْلِهِ فحسَنٌ؛ لبقاءِ الماءِ الحرامِ فيه، بخلافِ العَلْفِ المغصوبِ، فَإِنَّ الدَّابَّةَ إِذَا سَمِنَتْ به انعدمَ وصار شيئاً آخَرَ، "فهستاني" ^(١).....

الحربِ فاستهلكَ العَلْفَ؛ لَأَنَّهُ يَمْلِكُ استهلاكَهُ بَعْلَفِ دَابَّتِهِ. الثَّانِي: أَنَّ الماءَ قَبْلَ الإِحْرَارِ بالأواني لَا يَمْلِكُ، فَقَدْ أَتَلَفَ مَا لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لِغَيْرِهِ)) اهـ.

[٣٣٧٨١] (قَوْلُهُ: بِنُزْلِهِ) بَضْمَتَيْنِ ^(٢)، أَي: زَيْعِهِ وَغَنَائِهِ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ" ^(٣).

[٣٣٧٨٢] (قَوْلُهُ: فَحَسَنٌ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلتَّنَزُّهِ، قَالَ "الْفُهَيْسْتَانِي" ^(٤): ((وَفِي "التَّمَتَةِ": إِنْ الْمَاءُ وَقَعَ فِي كَرَمٍ زَاهِدٍ فِي غَيْرِ نَوْبَتِهِ أُمِرَ بِقَطْعِهِ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ طَرَحَ مِنْهُ التُّرَابُ الْمَبْلُورُ، وَقَالَ "الْفَقِيه" ^(٥): لَا أَمْرُ بِهِ، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِنُزْلِهِ لَكَانَ حَسَنًا، وَهَذَا أَفْضَلُ)).

[٣٣٧٨٣] (قَوْلُهُ: لِبَقَاءِ الْمَاءِ الْحَرَامِ فِيهِ) هَذَا يَقْتَضِي الْوَجُوبَ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا عَلَى مُقَابِلِ الْمَفْتَى بِهِ: مِنْ أَنَّهُ يَمْلِكُ فَيَضْمُنُهُ لِمَالِكِهِ، أَي: إِنْ عَلِمَ، تَأَمَّلْ.

[٣٣٧٨٤] (قَوْلُهُ: إِذَا سَمِنَ ^(٦)) الْأَوَّلَى: سَمِنَتْ.

[٣٣٧٨٥] (قَوْلُهُ: انعدمَ وصار شيئاً آخَرَ) أَي: دَمًا أَوْ قَرْنًا أَوْ لَحْمًا وَنَحْوَهُ ^(٧)، فَلَا يُطْلَبُ مِنْهُ التَّصَدُّقُ بِهَا، "ط" ^(٨).

(قَوْلُهُ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا عَلَى مُقَابِلِ الْمَفْتَى بِهِ إلخ) بَلْ يَظْهَرُ أَيْضًا عَلَى الْمَفْتَى بِهِ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ: - وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْلُوكٍ - هُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلْغَيْرِ فَهُوَ حَرَامٌ.

(١) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل الشرب ١٥٩/٢ بتصرف.

(٢) فِي "م": ((أَي: بَضْمَتَيْنِ)).

(٣) "القاموس": مادة ((نزل)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب إحياء الموات - فصل الشرب ١٥٩/٢.

(٥) لَمْ نَعثرْ عَلَى النُّقْلِ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ كُتُبِ الْفَقِيهِ أَبِي الْلَيْثِ السَّمُرْقَنْدِيِّ.

(٦) كَذَا فِي النُّسخِ: ((سَمِنَ))، وَالَّذِي فِي نَسْخِ "الدِّر" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا: ((سَمِنَتْ))، كَمَا صَحَّحَهَا الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَذَا عِبَارَةُ "الْفُهَيْسْتَانِي".

(٧) ((وَنَحْوَهُ)) لَيْسَتْ فِي "الأَصْلِ" وَ"ك".

(٨) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل الشرب ٣٢١/٤.

(فإن تَكَرَّرَ ذلك منه) لا ضمان، و (أَدَّبَهُ الإمامُ بالضَّرْبِ والحبسِ إن رأى) الإمامُ (ذلك) "خاتية"^(١). وتماثُ في "شرح الوهبانية"، و^(٢) قال: ^(٣) ((وجوَّزَ بعضُ مشايخِ بَلْخَ بيعَ الشُّربِ؛ لتعاملِ أهلِ بَلْخَ، والقياسُ يُتْرَكُ بالتَّعاملِ^(٤)))، ونُوقِضَ بأنَّه تعاملُ أهلِ^(٥) بلدةٍ واحدةٍ، وأفتى "النَّاصِحِيُّ" بضمانه، ذَكَرَهُ في "جواهرِ الفتاوى"^(٦).

[٣٣٧٨٦] (قوله: فإن تَكَرَّرَ ذلك) بأن فَعَلَهُ مَرَّةً أُخْرَى، [٤/١٦٩ق/ب] قال في "شرح الوهبانية"^(٧) عن "الخاتية"^(٨): ((وإن فَعَلَهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ إلخ))، "ط"^(٩).

[٣٣٧٨٧] (قوله: وتماثُ في "شرح الوهبانية") أي: للعلامة "ابن الشَّحْنَةِ"^(١٠)، حيثُ ذَكَرَ ما حاصلُهُ: أنَّ الطَّرسوسِيَّ فَهَمَّ مِنَ التَّعْلِيلِ المارِّ: - بأنَّ الماءَ قَبْلَ إِحْرارِهِ لا يُمْلِكُ - أنَّه يَكُونُ مباحاً، وردَّه ٢٨٧/٥ "النَّاطِمُ" في "شرحهِ"^(١١): ((بأنَّه لا يَلْزَمُ ذلك، بل يَكُونُ غَيْرَ مملوكٍ، ويَكُونُ مُسْتَحَقّاً؛ لِمَا في "الخاتية"^(١٢): أنَّه ليس له ذلك بلا إِذْنٍ وإِنْ اضْطُرَّ إليه)). وفي "العيون"^(١٣): ((لا يَفْعَلُ وإنَّ اضْطُرَّ

(١) "الخاتية": كتاب الشرب - فصلٌ في الأُتْخار ٢٠٦/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) الواو ليست في "د".

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فصلٌ من كتاب الشرب والأُشْرية ١٧٧/٢.

(٤) في "و" و"ط" و"ب": ((للتَّعاملِ))، وما أثبتناه من "د" موافق لما في "تفصيل عقد الفرائد".

(٥) في "ب": ((أهل)).

(٦) "جواهر الفتاوى": كتاب البيوع - الباب الخامس ق ١٨٢/ب - ١٨٣/أ نقلاً عن العلاء النَّاصِحِي معزياً إلى الإمام عليّ البزدوي في نكت "الجامع".

(٧) "تفصيل عقد الفرائد": فصلٌ من كتاب الشرب والأُشْرية ١٧٩/٢.

(٨) "الخاتية": كتاب الشرب - فصلٌ في الأُتْخار ٢٠٦/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "ط": كتاب إحياء الموات - فصلُ الشرب ٢٢١/٤.

(١٠) "تفصيل عقد الفرائد": فصلٌ من كتاب الشرب والأُشْرية ١٧٩/٢.

(١١) "عقد القلاء": فصلٌ من كتاب الشرب والأُشْرية ١٥١ق/٢/أ.

(١٢) "الخاتية": كتاب الشرب - فصلٌ في الأُتْخار ٢٠٦/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٣) هو "عيون المسائل" لأبي الليث كما في "تفصيل عقد الفرائد"، ولم نقف على النقل في مطبوعة "العيون" التي بين أيدينا.

قال: ((وَيَنْفُذُ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ، فَلْيُحْفَظْ)).

قلت: وفي "الهداية"^(١) وشروحها^(٢) من البيع الفاسد ((أَنَّهُ يُضْمَنُ بِالْإِتْلَافِ، فَلَوْ سَقَى أَرْضَ نَفْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِهِ ضَمَنَهُ))، وبه جَزَمَ في "النقاية"^(٣) هُنا، فافهم.

قلت: وقد مرَّ^(٤) ما عليه الفتوى

إليه؛ لأنَّ المرخصَ في أخذِ مالٍ الغيرِ خوفُ الهلاكِ على النَّفسِ ولم يُوجدْ، ولو فَعَلَ (فلا ضمانَ). على أنَّ الطَّرسوسِيَّ قال: ((إِنَّ كَلَامَ "الْعَيُونِ" يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دِيَانَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفْتَى بِأَنَّهُ لَا يُبَاحُ بَلَا إِذِنْ، وَلَوْ فَعَلَ لَا ضَمَانَ فِي الْقَضَاءِ)) اه، فافهم.

[٣٣٧٨٨] (قوله: قال) أي: في "شرح الوهبائية"^(٥) أوَّل الفصل، فافهم.

[٣٣٧٨٩] (قوله: وَيَنْفُذُ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ) لمصادفته فصلاً مجتهداً فيه، لكنَّ القاضي

الآن لا يَنْفُذُ حُكْمُهُ بِغَيْرِ مَعْتَمَدٍ مَذْهَبِهِ.

[٣٣٧٩٠] (قوله: فافهم) لعلَّه يُشِيرُ إِلَى دَفْعِ مَا أُورِدَ عَلَى "الهداية" مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ هُنا:

((لَا يُضْمَنُ)) يُنَاقِضُ قَوْلَهُ فِي بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ^(٦): ((أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي رِوَايَةٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ مَشَايخِ بَلَخٍ؛ لِأَنَّهُ حَظٌّ مِنَ الْمَاءِ، وَلِهَذَا يُضْمَنُ بِالْإِتْلَافِ وَلَهُ حَظٌّ مِنَ الثَّمَنِ))، يَعْنِي: أَنَّ قَوْلَهُ: ((وَلِهَذَا يُضْمَنُ بِالْإِتْلَافِ)) مَبْنِيٌّ عَلَى مُقَابَلِ الْمَفْتَى بِهِ وَإِنْ أَوْهَمَ الْإِتِّفَاقَ عَلَى الضَّمَانِ كَمَا هُوَ شَأْنُ التَّعْلِيلِ^(٧).

[٣٣٧٩١] (قوله: قلت: وقد مرَّ ما عليه الفتوى) أي: ((مِنْ أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ

مَتَقَوِّمٍ)). وَصَحَّحَهُ فِي "الظَّهْرِيَّةِ"^(٨).

(١) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٣.

(٢) انظر "الفتح": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٥/٦، و"العناية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٤/٦ (هامش "فتح القدير")، و"الكفاية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٦٦/٦ (ذيل "فتح القدير").

(٣) انظر "شرح النقاية": كتاب إحياء الموات - فصلُ الشرب ٢١٠/٢.

(٤) ص ٢٥٣.

(٥) "تفصيل عقد الفرائد": فصلٌ من كتاب الشرب والأشربة ١٧٨/٢ بتصرف.

(٦) "الهداية": كتاب البيوع - باب البيع الفاسد ٤٦/٣.

(٧) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((التعاليق)).

(٨) لعلَّ التصحيح في الورقة المفقودة من نسخة "الفتاوى الظهرية" الخطية التي بين أيدينا، وهي في نسخة أخرى: كتاب الشرب ق ٣٩٣/أ.

فَتَنَّبَهُ. وفي "الوهبانية" ^(١): [طويل]

وساقٍ بِشَرِبِ الْغَيْرِ لَيْسَ بَضَامِنٍ وَضَمَّنَهُ بَعْضٌ وَمَا مَرَّ أَظْهَرُ
وما جَوَّزُوا أَخَذَ التُّرَابِ الَّذِي عَلَى جَوَانِبِ نَهْرٍ دُونَ إِذْنٍ يُقَرَّرُ
ولو حَفَرُوا نَهْرًا وَأَلْقَوْا تَرَابَهُ فلو فِي حَرِيمٍ لَيْسَ بِالنَّقْلِ يُؤْمَرُ ^(٢)

[٣٣٧٩٢] (قوله: فَتَنَّبَهُ) أي: فَإِنَّ مَا أَفْتَى بِهِ "النَّاصِحِي" وَمَا فِي "النَّقَايَةِ" وَبِوَعِ "الهِدَايَةِ" خِلَافُ الْمَفْتَى بِهِ.

[٣٣٧٩٣] (قوله: وساقٍ إلخ) لا حاجة إليه، "ط" ^(٣).

[٣٣٧٩٤] (قوله: وما جَوَّزُوا إلخ) التُّرَابُ الْمُسْتَحَرَجُ بِالْحَفْرِ وَيُوضَعُ عَلَى حَافِي النَّهْرِ قِيلَ: لَمَنْ وُضِعَ بِجَانِبِهِ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَصُرَّ بِالنَّهْرِ، وَقِيلَ: مُشْتَرِكٌ بَيْنَ أَهْلِ النَّهْرِ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي "النَّظْمِ"، وَقِيلَ: يُبَاحُ لِكُلِّ مَنْ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَصُرَّ؛ لِأَنَّ الْحَافِرَ لَمْ يَقْصِدْ تَمْلُكَهُ، فَهُوَ كَمَنْ احْتَشَّ حَشِيشَ النَّهْرِ لِيَجْرِيَ الْمَاءُ، فَلكُلِّ أَحَدٍ أَخَذَهُ، وَصَوَّبَهُ "شَيْخُ الْإِسْلَامِ"، وَفِي "الْقَنِيَةِ" ^(٤): ((إِنَّهُ حَسَنٌ جَدًّا)).
[٣٣٧٩٥] (قوله: دُونَ إِذْنٍ) قَدْ عَلِمْتُ ^(٥) أَنَّ "النَّاظِمَ" جَرَى عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مُشْتَرِكٌ، فَاشْتَرَاطُ الْإِذْنِ لَا بَدَّ مِنْهُ بِنَاءً عَلَيْهِ، فَافْهَمُ.

[٣٣٧٩٦] (قوله: ولو حَفَرُوا نَهْرًا إلخ) الشَّطْرُ الثَّانِي لَهُ غَيْرٌ بِهِ نَظْمُ الْأَصْلِ؛ لِتَضَمُّنِهِ مَسْأَلَتَيْنِ ^(٦): الْأُولَى: نَهْرٌ لِقَوْمٍ يَجْرِي فِي أَرْضِ رَجُلٍ حَفَرُوهُ وَأَلْقَوْا تَرَابَهُ، فَإِنَّ الْقَوَّةَ فِي غَيْرِ حَرِيمِ النَّهْرِ فَلَهُ أَخَذُهُمْ بِنَقْلِهِ وَإِلَّا فَلَا. الثَّانِيَةُ: لَوْ كَانَ يَجْرِي فِي سِكَّةٍ فَكَذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) "المنظومة الوهبانية": فصلٌ من كتاب الشرب والأشربة ص ٩٨-٩٩. (هامش "المنظومة المحيية").

(٢) الذي في "المنظومة الوهبانية": ((ولو حَفَرُوا نَهْرًا وَأَلْقَوْا تَرَابَهُ بِأَرْضٍ لِشَخْصٍ وَهِيَ لِلْمَاءِ مُغَيَّرٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ نَقْلُ مَا فِي حَرِيمِهِ وَفِي الْغَيْرِ رَبُّ الْأَرْضِ بِالنَّقْلِ يُؤْمَرُ)).

وإليه أشار المحشي بقوله: ((الشَّطْرُ الثَّانِي لَهُ غَيْرٌ [أي: الشارح] بِهِ نَظْمُ الْأَصْلِ [أي: الوهبانية])).

(٣) "ط": كتاب إحياء الموات - فصل: الشرب ٢٢١/٤.

(٤) "القنية": كتاب الشرب - باب حكم التراب الذي يلقى على حافتي النهر ق ١٦٤/ب.

(٥) في المقالة السابقة.

(٦) أي: لكي تدخل المسألة الثانية، وهي: جريان النهر في السكة، أما المسألة الأولى فقد ذكرت في "الوهبانية" بإطنابٍ كما علقنا

عليه قبل ثلاث تعليقات، وانظر تفصيل مسألة السكة وصورتها في "ط": كتاب إحياء الموات - فصل الشرب ٢٢١/٤.

﴿كتاب الأشربة﴾

هي جمع شراب. و(الشَّرَاب) لغة: كلُّ مائعٍ يُشْرَبُ. واصطلاحاً: (ما يُسَكَّرُ).
(والمَحْرَمُ منها أربعة) أنواع، الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كتاب الأشربة﴾

ذَكَرَهُ بَعْدَ الشَّرْبِ لِأَنَّهُمَا شُعْبَتَا عِرْقٍ وَاحِدٍ لَفْظاً وَمَعْنًى، وَقَدَّمَ الشَّرْبَ لِمُنَاسَبَتِهِ لِإِحْيَاءِ
الْمَوَاتِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْعَنَايَةِ"^(١) وَ"الْمَنْحِ"^(٢).

قال "الْفَهْستائي"^(٣): ((وَأَصُولُ الْأَشْرِبَةِ: الثَّمَارُ كَالْعَنْبِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ، وَالْحُبُوبَاتُ
كَالْبُرِّ وَالدُّرَةِ وَالدُّخَنِ، وَالْحَلَاوَاتُ كَالسُّكَّرِ وَالْفَانِيذِ^(٤) وَالْعَسَلِ، وَالْأَلْبَانُ كَلْبَنِ الْإِبِلِ وَالرَّمَاكِ.
وَالْمُتَّخِذُ مِنَ الْعَنْبِ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنَ التَّمْرِ ثَلَاثَةٌ، وَمِنَ الزَّيْبِ اثْنَانِ، وَمِنَ كُلِّ الْبَوَاقِي
وَاحِدٌ، وَكُلُّ مِنْهَا عَلَى نَوْعَيْنِ: نِيءٌ وَمَطْبُوخٌ)) اهـ.

[٣٣٧٩٧] (قَوْلُهُ: كُلُّ مَائِعٍ يُشْرَبُ) أَي: هُوَ اسْمٌ مِنَ الشَّرْبِ، أَي: مَا يُشْرَبُ، مَاءٌ كَانَ
أَوْ غَيْرَهُ، حَلَالاً أَوْ غَيْرَهُ، "فَهْستائي"^(٥).

﴿كتاب الأشربة﴾

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُمَا شُعْبَتَا عِرْقٍ وَاحِدٍ لَفْظاً وَمَعْنًى) فَاللَّفْظِيُّ هُوَ الشَّرْبُ، مُصَدَّرُ شَرِبَ، وَالْعِرْقُ الْمَعْنَوِيُّ
هُوَ مَعْنَى لَفْظِ شَرِبَ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرُ شَرِبَ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمَا مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ، وَلَا بُدَّ
فِي الْإِشْتِقَاقِ مِنَ التَّنَاسُبِ بَيْنَ الْمَشْتَقِّ وَالْمُشْتَقِّ مِنْهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى. اهـ "سِنْدِي".
(قَوْلُهُ: خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ أَوْ سِتَّةٌ) اسْتَوْفَى بَيَانَ الْأَنْوَاعِ فِي "الْهِنْدِيَّةِ" وَ"زَيْدَةِ الدَّرَايَةِ".

(١) انظر "العناية": كتاب الأشربة ٢١/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٢) انظر "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٢ق/ب.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٣/٢-١٨٤.

(٤) انظر تعريفه في المقولة [١٧٧١٧] قوله: ((لا حنث في فانيذ)).

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٣/٢.

(الخمْرُ وهي النَّيُّ) - بكسرٍ فتشديدِ الياءِ^(١) - (مِنْ ماءِ الْعِنَبِ إِذَا عَلِيَ وَاشْتَدَّ وَقَذَفَ) أي: رَمَى (بِالرَّيْدِ)

[٣٣٧٩٨] (قوله: وهي) أَنتَ الضَّمِيرُ لَأَنَّ الخمرَ مؤنَّثةٌ سماعاً، قال في "القاموس"^(٢): ((وقد تُدَكَّرُ))، أي: نَظَرًا لِلْفَظِّ.

[٣٣٧٩٩] (قوله: بكسرٍ فتشديدِ) هذا خلافُ الأصلِ، فقد ذَكَرَهُ في "القاموس"^(٣) في بابِ الهمزة. وفي "الفَهْستائي"^(٤): ((النَّيُّ: بكسرِ النَّونِ وسُكُونِ الياءِ والهمزة)). وفي "المغرب"^(٥): ((ويجوزُ التَّشْدِيدُ على القلبِ والإدغامِ، أي: غيرِ النَّضِيجِ))، ومثلهُ في "نهاية ابن الأثير"^(٦). وفي "العزمية"^(٧): ((الإبدالُ والإدغامُ غيرُ مشهورٍ))، وقال "المقدسي"^(٨): ((إنَّه عامٌّ)).

[٣٣٨٠٠] (قوله: إِذَا عَلِيَ) أي: ارْتَفَعَ أَسْفَلُهُ؛ إِذْ أَصْلُهُ الارتفاعُ كما في "المقاييس"^(٩). وقوله: ((اشْتَدَّ))، أي: قَوِيَ بَحِثٌ يَصِيرُ مُسْكِرًا، "فَهْستائي"^(١٠).

[٣٣٨٠١] (قوله: أي: رَمَى بِالرَّيْدِ) بفتحِين، أي: بَحِثٌ لَا يَبْقَى فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الرَّيْدِ، فيصْفُو وَيَرِقُ، "فَهْستائي"^(١١).

(١) في "ب" و"و" و"ط": ((بكسرِ النَّونِ فتشديدِ الياءِ))، وما أثبتناه من "د" هو الموافق لنسخ "الحاشية".

(٢) "القاموس": مادة ((خمر)).

(٣) "القاموس": مادة ((نَيَّ)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٤/٢.

(٥) "المغرب": مادة ((نَيَّ)) بتصرف.

(٦) "النهاية في غريب الحديث والأثر": مادة ((نَيَّ)). وعبارتها: ((وقد يُتْرَكُ الهمزُ ويُقَلَّبُ ياءً، فيقال: نَيٌّ، مشدداً)).

(٧) "حاشية عزمي زاده على الدرر": كتاب الأشربة ق ١١٧/ب.

(٨) "أوضح رمز": كتاب الأشربة ١٥٣/٤/ب.

(٩) "معجم مقاييس اللغة": مادة ((غلو)).

(١٠) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٤/٢ باختصار.

(١١) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٤/٢ بتصرف يسير.

أي: الرَغْوَةُ، ولم يَشْتَرِطاً قَذْفَهُ، وبه قالتِ "الثَّلاثَةُ"^(١)، وبه أخذَ "أبو حفص الكبير"، وهو الأظهر كما في "الشَّرْنِبَالِيَّة"^(٢) عن "المواهب"^(٣)، ويأتي ما يُفِيدُهُ. وقد تُطْلَقُ الحَمْرَةُ على غير ما ذُكِرَ مجازاً.

[٣٣٨٠٢] (قوله: وهو الأظهر) واعْتَمَدَهُ "المحبوي"^(٤) و"النسفي"^(٥) وغيرهما، "تصحیح قاسم"^(٦). وقال في "غاية البيان"^(٧): ((وأنا آخذُ بقولهما دفعاً لتجاسرِ العوامِّ؛ لأنَّهم إذا عَلِمُوا أنَّ ذلكَ يَحِلُّ قَبْلَ قَذْفِ الرَّبْدِ يَقَعُونَ فِي الْفَسَادِ)) اهـ. وفي "النهاية"^(٨) وغيرها: ((وقيل: يُؤْخَذُ فِي حُرْمَةِ الشُّرْبِ بِمَحَرِّدِ الْاِشْتِدَادِ، وَفِي الْحَدِّ بِقَذْفِ الرَّبْدِ احتياطاً)).

[٣٣٨٠٣] (قوله: ويأتي ما يُفِيدُهُ) أي: في قوله^(٩): ((والكلُّ حرامٌ إذا عَلَي واشتدَّ)) اهـ "ح"^(١٠).

[٣٣٨٠٤] (قوله: وقد تُطْلَقُ إلخ) قال في "المنح"^(١١): ((هذا الاسمُ خُصَّ بهذا الشَّرَابِ^(١٢)

(قوله: أي في قوله: والكلُّ حرامٌ إذا عَلَي واشتدَّ) فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْقَذْفَ فِي الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدُ، فَأَوَّلَى الْحَمْرُ. اهـ "ط".

(١) انظر "نهاية المحتاج" في مذهب السادة الشافعية: كتاب الأشربة ١١/٨. و"شرح منتهى الإرادات" في مذهب السادة الحنابلة: كتاب الحدود - باب حد تناول المسكر ٣/٣٥٩. و"شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد" في مذهب السادة المالكية: كتاب الأطعمة والأشربة - الجملة الأولى ٣/١٢١٥.

(٢) "الشَّرْنِبَالِيَّة": كتاب الأشربة ٨٦/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "مواهب الرحمن": كتاب الحدود - فصل في الأشربة ص ٧٦٦ -.

(٤) في "وقاية الرواية"، انظر "شرح الوقاية": كتاب الأشربة ٢/٢٤٥ (هامش "كشف الحقائق").

(٥) انظر "كافي النسفي": كتاب الأشربة ق ٤٥٦/ب.

(٦) "التصحیح والترجيح": كتاب الأشربة ص ٤٠١. وفيه أن ما اعتمده المحبوي والنسفي وغيرهما هو قول الإمام الأعظم لا الصَّاحِبِينَ.

(٧) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/٨٨/ب.

(٨) "النهاية شرح الهداية" للسغناقي: كتاب الأشربة ٢/٤١٨/ب.

(٩) "الدرر" عند المقولة [٣٣٨٣٧].

(١٠) "ح": كتاب الأشربة ٨/٣٤٨/أ.

(١١) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٣/أ.

(١٢) في "م": ((حَصَّ الشَّرَابِ)).

ثُمَّ شَرَعَ فِي أَحْكَامِهَا الْعَشْرَةَ، فَقَالَ:

بِإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ لِاشْتِقَاقِهِ مِنْ مُخَامَرَةِ الْعَقْلِ [٤/ق/١٧٠]؛ فَإِنَّ اللُّغَةَ لَا يَجْرِي فِيهَا الْقِيَاسُ، فَلَا يُسَمَّى الدُّنَّ قَارُورَةً لِقَرَارِ الْمَاءِ فِيهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(١)، وَقَوْلُهُ: «إِنَّ مِنَ الْخَنِطَةِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَمِنْ^(٢) الزَّبِيبِ خَمْرًا، وَمِنْ الْعَسَلِ خَمْرًا»^(٣) فَحَوَائِثُهُ: أَنَّ الْخَمَرَ حَقِيقَةٌ تُطْلَقُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَغَيْرُهُ كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ اسْمٌ، مِثْلُ: الْمُثَلَّثِ وَالْبَازِقِ وَالْمُنْصَفِ وَنَحْوِهَا^(٤)، وَإِطْلَاقُ الْخَمْرِ عَلَيْهَا بِحَاجَزٍ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْحَدِيثُ)) أَهْ مُلَخَّصًا. أَوْ هُوَ لِبَيَانِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُعَيِّنُ لَهُ، لَا لِبَيَانِ الْحَقَائِقِ.

(قَوْلُهُ: فَإِنَّ اللُّغَةَ لَا يَجْرِي فِيهَا الْقِيَاسُ إلخ) قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ" نَقْلًا عَنْ "ابْنِ الْكَمَالِ": ((مَا قِيلَ: إِنَّ اللُّغَةَ لَا يَجْرِي فِيهَا الْقِيَاسُ لَا يُجْدِي نَفْعًا؛ لِمَا عُرِفَتْ أَنَّ مُتَمَسِّكَ الْخَمْرِ غَيْرُ هَذَا، وَكَوْنُ الْخَمْرِ حَقِيقَةً فِيمَا ذَكَرَ غَيْرُ مُسْلِمٍ، قَالَ فِي "الْقَامُوسِ": الْخَمْرُ: مَا أَسْكَرَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ، أَوْ عَائِمٌ كَالْخَمْرَةِ، وَالْعُمُومُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهَا خُرِّمَتْ وَمَا بِالْمَدِينَةِ خَمْرٌ عِنَبٍ، وَمَا كَانَ شَرَاهُمْ إِلَّا الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ)) أَهْ.

وقَوْلُهُ: ((وغيره كل واحد له اسم)) يُقَالُ أَيْضًا: لِلْخَمْرِ أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ إِطْلَاقِهَا عَلَى مَاءِ الْعِنَبِ حَقِيقَةً، كَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَمْنَعْ مِنْ إِطْلَاقِ الْخَمْرِ عَلَيْهَا حَقِيقَةً، وَالْأَصْلُ فِي إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدَّلُ إِلَى الْجَازِ مَعَ إِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ، وَالسُّنَّةُ هِيَ الْمُيَسَّيَّةُ لِمَعَانِي الْقُرْآنِ، فَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهَا فِي اللُّغَةِ خَاصَّةٌ بِالنِّبِيِّ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ فَقَدْ بَيَّنَّ الشَّارِعُ أَنَّهَا تَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْحُكْمُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى قِطْعِيٍّ مُجْمَلٍ وَظَنِّيٍّ مُفْصَّلٍ إِنَّمَا يَسْتَنَدُ ثُبُوتُهُ لِلْقِطْعِيِّ، بَلْ هُوَ غَيْرُ مُجْمَلٍ، بَلِ الْخَمْرُ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ اسْمٌ لِكُلِّ مَا عَمَّ كَمَا ارْتِضَاهُ فِي "الْقَامُوسِ"، وَقَالَ "أَنَسٌ" ﷺ: «خُرِّمَتِ الْخَمْرُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ»، فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ الَّتِي خُرِّمَتْ وَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِرَاقَتِهَا غَيْرُ النَّبِيِّ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ، فَلِذَا كَانَ الْمَفْقَى بِهِ حُرْمَةً جَمِيعِ أَنْوَاعِهَا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ أَهْ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ - بَابِ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، رَقْمُ (٢٠٠٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا.

(٢) فِي "أ" ((وَأَنَّ مِنَ الزَّبِيبِ))، وَمِثْلُهُ فِي "الْمَنْحِ"، وَالْمُنْتَبِ مِنْ سَائِرِ النُّسخِ هُوَ الْمَوْافِقُ لِعِبَارَةِ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَهٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ" رَقْمُ (١٨٣٥٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْأَشْرِبَةِ - بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحُبُوبِ الَّتِي يَتَخَذُ مِنْهَا

الْخَمْرُ، رَقْمُ (١٨٧٢)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ - بَابِ مَا يَكُونُ مِنْهُ الْخَمْرُ، رَقْمُ (٣٣٧٩)، مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانَ

بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا، وَفِيهِ زِيَادَةٌ: ((وَمِنْ التَّمْرِ خَمْرًا))، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

(٤) انْظُرْ تَعْرِيفَ هَذِهِ الْأَشْرِبَةِ ص ٢٧١-٢٧٢. وَمَا بَعْدَهَا.

(وَحَرَّمَ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا^(١)) بِالْإِجْمَاعِ (لِعَيْنِهَا) أَي: لِدَانِهَا، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الْآيَةُ عَشْرُ دَلَائِلَ عَلَى حُرْمَتِهَا مَبْسُوطَةٌ فِي "الْمَجْتَبَى"^(٢) وَغَيْرِهِ^(٣).

[٣٣٨٠٥] (قَوْلُهُ: وَحَرَّمَ قَلِيلُهَا) أَي: شَرِبُ قَلِيلِهَا؛ لِأَنَّ يَتَكَرَّرُ الْآيَةُ^(٤) مِنْ ((حُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ ٢٨٨/٥ وَالتَّدَاوِي)) اهـ "ح"^(٥).

وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا قَالَهُ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ^(٦): إِنَّ الْحَرَامَ هُوَ الْكَثِيرُ الْمُسَكَّرُ لَا الْقَلِيلُ، "فُهَيْسَتَانِي"^(٧).
 قَالَ فِي "الْهُدَايَةِ"^(٨): ((وَهَذَا كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ جُحُودُ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ سَمَّاهُ رِجْسًا، وَالرَّجْسُ مَا هُوَ مُحَرَّمُ الْعَيْنِ، وَقَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ مُتَوَاتِرَةً ((أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَرَّمَ الْخَمْرَ))^(٩)، وَعَلَيْهِ انْعَقَدَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَلَأَنَّ قَلِيلَهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ، وَهَذَا مِنْ خَوَاصِّ الْخَمْرِ)).
 [٣٣٨٠٦] (قَوْلُهُ: لِعَيْنِهَا) (إِلْخ) أَي: لَا لِعِلَّةِ الْإِسْكَارِ، فَتَحَرَّمَ الْقَطْرَةُ مِنْهَا، وَهَذَا عَلِيمٌ بِمَا قَبْلَهُ^(١٠)، وَإِنَّمَا أُعِيدَ لِتَأْكِيدِ الرَّدِّ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ الْبَاطِلِ^(١١).

[٣٣٨٠٧] (قَوْلُهُ: عَشْرُ دَلَائِلَ) هِيَ: نَظْمُهَا فِي سِلْكِ الْمَيْسِرِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَتَسْمِيَتُهَا رِجْسًا،

(١) ((عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ بِمَجَازٍ. ثُمَّ شَرَعَ فِي أَحْكَامِهَا الْعَشْرَةِ، فَقَالَ: وَحَرَّمَ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا)) لَيْسَتْ فِي "ط".

(٢) انظر "الْمَجْتَبَى": كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ ق ٢٨٦/أ.

(٣) أَوْصَلَهَا فِي "الْبَنَاءِ" إِلَى اثْنِي عَشَرَ وَجْهًا، انظر "الْبَنَاءِ": كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ ٣٩٩/١١ نَقْلًا عَنْ "التَّيْسِيرِ" وَ"الْكَشَافِ".

(٤) انظر "الدَّر" ص ٢٦٤- وما بعدها.

(٥) "ح": كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ ق ٣٤٨/أ.

(٦) انظر مَا سَيَأْتِي فِي الْمَقُولَةِ [٣٣٨٢٢].

(٧) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ ١٨٤/٢.

(٨) "الْهُدَايَةِ": كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ ١٠٩/٤.

(٩) الْأَحَادِيثُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ كَثِيرَةٌ، انظر "صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ": كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ

وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْكَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]، رَقْم (٥٥٧٥) وَمَا بَعْدَهُ،

و"صَحِيحُ مُسْلِمٍ": كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ - بَابُ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، رَقْم (١٩٧٩) وَمَا بَعْدَهُ. وَانْظُرْ "نَصْبُ الرَّايَةِ": ٢٩٦/٤.

(١٠) يَشِيرُ إِلَى قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(١١) فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ نَفْسَهَا.

(وهي نجسة نجاسةً مُغلَظَةً^(١)) كالبول، وَيَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهَا، وَسَقَطَ تَقْوُّمُهَا).....

وعُدُّها مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، والأمرُ بالاجتنابِ، وتعليقُ الفلاحِ باجتنابِها، وإرادَةُ الشَّيْطَانِ إيقاعَ العداوةِ بها، وإيقاعُ البغضاءِ، والصَّدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَنِ الصَّلَاةِ، وَالتَّهْيِئَةِ الْبَلِيغُ بِصِغَةٍ^(٢) الاستفهامِ الْمُؤْذِنِ بِالتَّهْدِيدِ. اهـ "ح"^(٣).

[٣٣٨٠٨] (قوله: وهي نجسة نجاسةً مُغلَظَةً) لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاها رَجَسًا، فَكَانَتْ كَالْبَوْلِ وَالدَّمِ الْمَسْفُوحِ، "إِتْقَانِي"^(٤).

[٣٣٨٠٩] (قوله: وَيَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهَا) لِإِنْكَارِهِ الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ، "هَدَايَةِ"^(٥).

[٣٣٨١٠] (قوله: وَسَقَطَ تَقْوُّمُهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ) حَتَّى لَا يَضْمَنُ^(٦) مُتْلِفُهَا وَغَاصِبُهَا، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا نَجَسَهَا فَقَدْ أَهَانَهَا، وَالتَّقْوُّمُ يُشْعِرُ بَعَزَّتِهَا، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا وَأَكْلَ ثَمْنِهَا))^(٧)، "هَدَايَةِ"^(٨).

وَعَدَمُ ضَمَانِهَا لَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ إِتْلَافِهَا. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا، فَقِيلَ: يُبَاحُ. وَقِيلَ: لَا يُبَاحُ إِلَّا لَغَرَضٍ صَحِيحٍ بَأَنَّ كَانَتْ عِنْدَ شَرِّبٍ خِيفَ عَلَيْهِ الشَّرْبُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عِنْدَ صَالِحٍ فَلَا يُبَاحُ؛ لِأَنَّهُ يُخْلَلُهَا، "عَنَايَةِ"^(٩).

(١) في "د": ((غليظة)).

(٢) في "ب": ((بصيفة)) بالفاء، وهو خطأ طباعي.

(٣) "ح": كتاب الأشربة ق ٤٨/٣.

(٤) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/ق ٨٩/أ.

(٥) "الهداية": كتاب الأشربة ٤/١٠٩.

(٦) في "ب" و"م": ((لا يضمنها))، والمثبت من "الأصل" و"م" و"أ" موافق لعبارة "الهداية".

(٧) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة - باب تحريم بيع الخمر، رقم (١٥٧٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً

بلفظ: ((إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا)) وَأَمَّا بزيادة: ((وَأَكْلَ ثَمْنِهَا)) فَأُخْرِجُهُ أَحْمَدُ فِي "المسند"، رقم (٢١٩٠).

(٨) "الهداية": كتاب الأشربة ٤/١٠٩.

(٩) "العناية": كتاب الأشربة ٩/٢٨ (هامش "تكملة فتح القدير").

في حقّ المسلم (لا ماليّتها) في الأصحّ.

((وَحَرَّمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا) ولو لسقي دوابّ أو لطين، أو نظراً للتلهّي، أو في دواء، أو دهن، أو طعام،))

وفي "النهاية"^(١) وغيرها^(٢) عن "مجد الأئمة"^(٣): ((أَنَّ الصَّحِيحَ الثَّانِي)). قال "أبو السُّعُود"^(٤): ((وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ مُفَرَّغٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي سُقُوطِ مَالِيَّتِهَا، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَالٌ - وَهُوَ الْأَصْحَحُ - قَالَ: لَا يُبَاحُ إِتْلَافُهَا إِلَّا لَغَرَضٍ صَحِيحٍ)) اهـ، وهو حسنّ.

[٣٣٨١١] (قوله: في حقّ المسلم) أمّا الدّمّيّ فهي مُتَقَوِّمَةٌ في حقّه كالخنزير، حتّى صحّ بيعه لهما. ولو أتلفهما له غير الإمام أو مأموره ضَمِنَ قِيَمَتَهُمَا له كما مرّ في آخر الغصب^(٥).
[٣٣٨١٢] (قوله: لا ماليّتها في الأصحّ) لأنّ المال ما يميل إليه الطبع، ويجري فيه البدل والمنع، فتكون مالاً لكنّها غير مُتَقَوِّمَةٌ؛ لِمَا قُلْنَا، "إِتْقَانِي"^(٦).

[٣٣٨١٣] (قوله: ولو لسقي دوابّ) قال بعضُ المشايخ: لو قاد الدّابّة إلى الخمر لا بأس به، ولو نقل الخمر إلى^(٧) الدّابّة يُكره. وكذا قالوا فيمن أراد تحليل الخمر: ينبغي أن يحمل الخلّ إلى الخمر، ولو عكس يُكره، وهو الصّحيح، "تاترخانيّة"^(٨).
[٣٣٨١٤] (قوله: أو لطين) أي: لبّل طين.

(١) "النهاية شرح الهداية" للسفناقي: كتاب الأشربة ٢/٤١٩/أ.

(٢) انظر "البنية": كتاب الأشربة ١١/٤٠٧.

(٣) هو مجد الأئمة السُّرخسِيّ كما في "غاية البيان" ونسخة من "النهاية"، ووقع في نسختنا المعتمدة من "النهاية": ((شمس الأئمة السُّرخسيّ))، وهو خطأ من الناسخ، وتقدّمت ترجمته ١٧/٥٠.

(٤) "فتح المعين": كتاب الأشربة ٣/٤٢١ باختصار.

(٥) ٣١٤/٢٠.

(٦) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/٨٩/ب باختصار.

(٧) ((الخمر إلى)) ليست في "ب"، و((الخمر)) ليست في "م".

(٨) "التاترخانيّة": كتاب الأشربة - الفصل الأول في بيان أنواع ما يتخذ من الأشربة من العنب وأحكامها ١٨/٤١٦ رقم المسألة (٢٩٤٢٣) و(٢٩٤٢٤) بتصرف يسير نقلاً عن "م"، أي: "المحيط البرهاني".

أو غير ذلك، إلا لتحليل أو لخوف عطش بقدر الضرورة، فلو^(١) زاد فسكير حُدَّ، "بجتي".
(ولا يجوز بيعها) لحديث "مسلم": ((إنَّ الذي حرَّم شربها حرَّم بيعها))^(٢).
(ويُحَدُّ شاربها وإن لم يسكر منها، و) يُحَدُّ (شارب غيرها إن سكر).

[٣٣٨١٥] (قوله: أو غير ذلك) كامتشاط المرأة بها - ليزيد بريق شعرها - أو الاكتحال بها^(٣)،
أو جعلها في سَعوط، "تاترخائية"^(٤). ومنه ما يأتي^(٥): ((من الاحتقان بها، أو إقطارها في إحليل)).
قال "الإتقاني"^(٦): ((لأنَّ ذلك انتفاع بالخمِر وإنه حرام، إلا أنه لا يُحَدُّ في هذه المواضع؛
لعدم الشرب)).

[٣٣٨١٦] (قوله: أو لخوف عطش) الإضافة على معنى: من، أي: خوفه على نفسه
من عطش، بأن خاف هلاكه منه، ولا يُحَدُّ ما يُزِيلُهُ به إلا الخمر.

[٣٣٨١٧] (قوله: فلو زاد فسكير حُدَّ) وكذا لو روي ثم شرب حُدَّ، "بجتي"^(٧).
فأفاد: أنَّ السُّكْر غير قيد في الزيادة على الضرورة. وفي "الخاتية"^(٨): ((فإن شرب مقدار ما يُزَوِّيه
وزيادة ولم يسكره قالوا: ينبغي أن يلزمه الحد، كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر)).
[٣٣٨١٨] (قوله: ويُحَدُّ شاربها إلخ) في "غاية البيان"^(٩) عن "شرح الطحاوي"^(١٠): ((لو
خلطها بالماء: إن الماء أقل أو مساوياً حُدَّ، وإن أغلب فلا، إلا إذا سكر)) اهـ.

(١) في "و": ((ولو)).

(٢) سبق تخريجه عند المقولة [٣٣٨١٠].

(٣) عبارة "التاترخائية": ((ويكره الاكتحال بالخمِر وأن يجعل من الشعر)).

(٤) "التاترخائية": كتاب الأشربة - الفصل الأول في بيان أنواع ما يتخذ من الأشربة من العنب وأحكامها ٤١٢/١٨ -

٤١٣ رقم المسألة (٢٩٤١٠) و(٢٩٤١١) باختصار نقلاً عن الإمام محمد في "الأصل" وعن "الخاتية".

(٥) ص-٢٦٩ - "در".

(٦) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/ق ٨٩/ب.

(٧) "المجتي": كتاب الأشربة ٢٨٦/ب.

(٨) "الخاتية": كتاب الأشربة - فصل في معرفة الأشربة ٢٢٥/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/ق ٨٩/ب بتصرف.

(١٠) "شرح مختصر الطحاوي" للإسبيعي: كتاب الأشربة ٢/ق ٢٦٣/ب بتصرف.

ولا يُؤثِّر فيها الطَّبْخُ) إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحَدُّ فِيهِ^(١) مَا لَمْ يَسْكُرْ مِنْهُ؛ لِإِخْتِصَاصِ الْحَدِّ بِالنِّيِّ،
ذَكَرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٢)،

وَفِي "الذَّخِيرَةِ"^(٣) عَنْ "الْقُدُورِيِّ"^(٤): ((إِذَا غَلَبَ الْمَاءُ عَلَيْهَا حَتَّى زَالَ طَعْمُهَا وَرِيحُهَا فَلَا حَدَّ))، ثُمَّ قَالَ^(٥): ((وَإِذَا تَرَدَّ فِيهَا خُبْرًا وَأَكَلَهُ: إِنْ وَجَدَ الطَّعْمَ وَاللَّوْنَ حَدًّا، وَمَا لَا لَوْنَ لَهَا يُحَدُّ إِنْ وَجَدَ الطَّعْمَ))^(٦).

[٣٣٨١٩] (قَوْلُهُ: وَلَا يُؤثِّرُ فِيهَا الطَّبْخُ) أَي: فِي زَوَالِ الْحَرَمَةِ، بِقَرِينَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ.

[٣٣٨٢٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحَدُّ) نَقْلُهُ فِي "الْعَنَائَةِ"^(٧) عَنْ "شَيْخِ الْإِسْلَامِ"، لَكِنْ

فِي "الْكُفَايَةِ"^(٨) وَ"الْمَعْرَاجِ"^(٩): ((قَالَ "شَمْسُ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيُّ"^(١٠): يُحَدُّ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ - قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا - بِالنَّصِّ))^(١١). وَفِي "الْفُهَسْتَانِيِّ"^(١٢) عَنْ "الْتَّمَةِ": ((وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى)).

(١) فِي "و": ((فِيهَا)).

(٢) "الْبَيِّنُ الْحَقَائِقُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٤٥/٦.

(٣) "الذَّخِيرَةُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي وَجُوبِ حَدِّ الشَّرْبِ ٢٢٠/١٣.

(٤) لَمْ نَقِفْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي مُخْتَصَرِهِ "وَلَا فِي "تَجْرِيدِهِ"، وَلَعَلَّهَا فِي "شَرْحِهِ" عَلَى "مُخْتَصَرِ الْكَرْنِيِّ".

(٥) "الذَّخِيرَةُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي وَجُوبِ حَدِّ الشَّرْبِ ٢٢٠/١٣ بِتَصْرِفٍ.

(٦) فِي هَامِشِ "الْأَصْلِ": ((وَيُحَدُّ شَارِبُ غَيْرِهَا إِنْ سَكَّرَ) هَكَذَا مَكْتُوبَةٌ بِهَامِشِ "مُسَوَّدَةِ الْمُؤَلِّفِ"، وَلَمْ يَكُنْثُ عَلَيْهَا: صَحَّ، وَلَمْ يُعْنَوْنِ بِهَا بِعَلَامَةٍ، وَأَظُنُّ أَنَّهَا مِنْ هَذَا الْمَحَلِّ، تَأْمَلَنَّ)).

(٧) "الْعَنَائَةُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٢٩/٩ (هَامِشُ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٨) "الْكُفَايَةُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٢٩/٩ (ذِيلُ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٩) كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ سَاقِطٌ مِنْ نَسَخَةِ "الْمَعْرَاجِ" الْمَعْتَمَدَةِ عِنْدَنَا، وَالنَّقْلُ فِي نَسَخَةِ أُخْرَى: كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٥/١٢٩ أ.

(١٠) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ١٨/٢٤.

(١١) هُوَ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ - بَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا مِنْ أَبَاحِ شَرَابِ السَّكْرِ، رَقْمٌ (٥٦٨٦-٥٦٨٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْمُصَنَّفِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ - بَابُ فِي الْخَمْرِ وَمَا جَاءَ فِيهَا، رَقْمٌ (٢٤٠٦٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ" رَقْمٌ (٤٩٨١)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ((حَرَمَتِ الْخَمْرُ بَعْضُهَا قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا وَالسَّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ)). وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "فَتْحِ الْبَارِيِّ" ٤٣/١٠: ((وَرَجَّاهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَانْقِطَاعِهِ وَفِي رَفْعِهِ وَوُقُوفِهِ. أَهْ)). نَقُولُ: ((وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا لَكِنْ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، لِأَنَّهُ فِيهِ إِجْبَارٌ عَنْ تَحْلِيلٍ وَتَحْرِيمٍ)).

(١٢) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ١٨٤/٢.

واستظهره "المصنف"، وضعف ما في "القنية" و"المجتبى". ثُمَّ نَقَلَ عن "ابن وهبان"^(١): ((أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ لِمَا قَالَهُ "صَاحِبُ الْقَنِيةِ" مُخَالَفًا لِلْقَوَاعِدِ مَا لَمْ يَعْضُدَهُ نَقْلٌ مِنْ غَيْرِهِ)) انتهى.

وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ حُكْمُ الْعَرَقِ الْمُسْتَقْطَرِ [٤/ق/١٧٠ب] مِنْ فَصَلَاتِ الْخَمْرِ، فَيَنْبَغِي جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِي الْحَدِّ مِنْ شُرْبِ قَلِيلِهِ كَمَا بَحَثَهُ "الْقَهْستَائِي"^(٢)، أَمَّا نَجَاسَتُهُ فَعَلِيظَةٌ كَأَصْلِهِ، لَكِنْ لَيْسَ كَحُرْمَةِ الْخَمْرِ؛ لَعَدَمِ إِكْفَارِ مُسْتَحِلِّهِ؛ لِلْخِلَافِ فِيهِ، وَقَوْلُ "الشَّرْنِبَالِي"^(٣) بَحْثًا: ((لَا حَدَّ بِهِ بَلَا سُكْرٍ)) مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافِ الْمَفْتَى بِهِ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ "الْقَهْستَائِي"^(٤)، تَأْمَلْ.

[٣٣٨٢١] (قَوْلُهُ: وَاسْتَظْهَرَهُ "المصنف") حَيْثُ قَالَ^(٥): ((وَالطَّبْخُ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لِلْمَنْعِ مِنْ ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ لَا لِرَفْعِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُحَدُّ فِيهِ مَا لَمْ يَسْكُرْ مِنْهُ عَلَى مَا قَالُوا؛ لِأَنَّ الْحَدَّ فِي النَّبِيِّ خَاصَّةٌ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الْمَطْبُوخِ، ذَكَرَهُ فِي "تَبْيِينَ الْكَنْزِ"^(٦) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ، وَبِهِ يَظْهَرُ لَكَ ضَعْفُ مَا فِي "القنية" مِنْ قَوْلِهِ^(٧): خَمْرٌ طَبِخَتْ وَزَالَتْ مَرَارَتُهَا حَلَّتْ، وَضَعْفُ مَا فِي "المجتبى"^(٨) عَنْ "شَرْحِ السَّرْحَسِيِّ"^(٩): لَوْ صَبَّ فِيهَا سُكْرًا أَوْ فَايْنِدًا حَتَّى صَارَ حُلُوءًا حَلَّ، وَتَحَلُّ بِزَوَالِ الْمَرَارَةِ، وَعِنْدَهُمَا بِقَلِيلِ (الْخُمُوضَةِ)) اهْ مُلَخَّصًا.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لِلْمَنْعِ مِنْ ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ إلخ) كَالْعَصِيرِ إِذَا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ ثُلَاثُهُ، فَلِلطَّبْخِ تَأْثِيرٌ فِي مَنْعِ الْحُرْمَةِ.

(١) "عقد القلائد": فصل من كتاب الشرب والأشربة ٢/ق/١٥٣ أ.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ٢/١٨٤.

(٣) "الشَّرْنِبَالِيَّة": كتاب الأشربة ٢/٨٦ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ٢/١٨٤.

(٥) "المنح": كتاب الأشربة ٢/ق/٢١٣ أ.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأشربة ٦/٤٥.

(٧) "القنية": كتاب الأشربة ١٦٥/أ بتصرف يسير.

(٨) "المجتبى": كتاب الأشربة ٢٨٦/ب.

(٩) انظر "المبسوط": كتاب الأشربة ٢٤/٢٢ بتصرف.

وفيه كلام لـ "ابن الشَّحْنَةِ".

أقول: لا يخفى عليك أنَّ قولَ "المصنِّفِ": ((وهذا هو الظَّاهرُ)) إشارةٌ إلى أنَّ الطَّبْخَ لا يَرْفَعُ^(١) الحرمةَ بعدَ بُيُوتِهَا؛ لأنَّه هو الذي ذَكَرَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" في "التَّبَيِّنِ" مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ، لا إشارةً إلى عَدَمِ الحدِّ؛ لأنَّ لفظةً ((قالوا)) تُذَكِّرُ فيما فيه خِلَافٌ كما صرَّحوا به^(٢)، على أنَّ قولَهُ: ((على ما قالوا)) يُفِيدُ بظَاهِرِهِ التَّبَرُّجِيَّ والتَّضْعِيفَ؛ لأنَّ المفتى به خِلَافُهُ كما قدَّمناه^(٣)، وأيضاً فإنَّ الذي يَظْهَرُ به ضَعْفُ ما في "القنية" و"المجتبى" هو الأوَّلُ المذكورُ بلا خِلَافٍ، لا الثَّانِي المشارُ إلى ضَعْفِهِ، فَتَدَبَّرْ.

[٣٣٨٢٢] (قوله: وفيه كلام لـ "ابن الشَّحْنَةِ") أي: في التَّضْعِيفِ المفهومِ مِنْ ((ضَعَّفَ))^(٤)، وذلك حيثُ قال^(٥): ((مُرَادُ "صاحبِ القنية": أَنَّهَا تَحِلُّ إِذَا زَالَتْ عَنْهَا أَوْصَافُ الخمرِيةِ، وهي: المَرَارَةُ والإسْكَارُ؛ لِتَحَقُّقِ انْقِلَابِ العَيْنِ، كما لو انْقَلَبَتْ خَلَاءً، ومُرَادُ "المبسوط": أَنَّهَا لَا تَحِلُّ بِالطَّبْخِ حيثُ كانت على أَوْصَافِ الخمرِيةِ؛ لأنَّه لم يوجَدْ ما يقتضي الإباحَةَ مِنَ الانْقِلَابِ والاستحالةِ، وَكَوْنُ النَّارِ لا تأثيرَ لها في إثباتِ الحِلِّ لا يُنَافِي أَنَّ المؤثِّرَ هو الانْقِلَابُ، ولا خُصُوصِيَّةٌ لِلنَّارِ^(٦))). اهـ.

أقول: ولم يُعَوَّلِ "الشُّرْنَبَلِيُّ" في "شرحِهِ"^(٧) على هذا الجوابِ، وكأنَّه - والله تعالى أعلم - لأنَّ الخمرَ حُرِّمَتْ لِعَيْنِهَا، ولا تُسَلَّمُ انْقِلَابُ العَيْنِ بهذا الطَّبْخِ، ولذا لو وَقَعَتْ قَطْرَةٌ مِنْهَا في الماءِ الغَيْرِ الجاري أو ما في حُكْمِهِ بَحْسَتُهُ وَإِنْ اسْتَهْلَكَتْ فِيهِ وصارت^(٨) ماءً، وكذا لو وَقَعَتْ في قَدْرِ الطَّعَامِ بَحْسَتُهُ وَإِنْ صارت طعاماً، كما لو وَقَعَتْ فِيهِ قَطْرَةٌ بُولٍ، وأما طهارَتُها بانْقِلَابِهَا خَلَاءً فهي

(١) في "ك": ((لا يدفع)).

(٢) انظر "الشُّرْنَبَلِيُّ": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٤/١ نقلاً عن "النهاية" (هامش "الدرر والغرر").

(٣) في المقولة نفسها.

(٤) في الصفحة السابقة.

(٥) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الشرب والأشربة ١٨٣/٢.

(٦) عبارة مطبوعة "تفصيل عقد الفرائد" ومخطوطتها: ((... لا ينافيه؛ لأنَّ المؤثِّرَ هو الانْقِلَابُ، ولا خُصُوصِيَّةٌ لِلنَّارِ به)).

(٧) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الشرب والأشربة - مسائل الأشربة ق ١٨١/أ.

(٨) في "ب" و"م": ((وصار)).

(ولا يجوزُ بها التداوي) على المُعْتَمَدِ، قاله "المصنّف" ^(١).

قلت: ولو باحتقانٍ أو إقطارٍ ^(٢) في إحليل، "نهاية" ^(٣).

ثابتةً بنصِّ المجتهدِ أخذاً من إطلاقِ حديث: ((نعم الإدامُ الخُلُّ)) ^(٤)، فليُتَأَمَّل.

ولعلَّ هذا الفرعُ مُفَرَّغٌ على ما قدَّمناه ^(٥) عن بعضِ المعتزلة: من أنَّ الحرامَ من الخمرِ هو المُسَكَّرُ. يَدُلُّ عليه: أنَّه في "القنية" ^(٦) نقله عن القاضي "عبد الجبار" أحدِ مشايخِ المعتزلة، ثمَّ رأيتُ "ابنَ الشَّحْنَةِ" ^(٧) نقله عن "ابنِ وهبان" ^(٨) كما خطَّر لي، لكنَّ بحثَ فيه ^(٩): ((بأنَّه لا مدخلٌ للاعتزال في هذه المسألة)).

وأقول: كأنَّه لم يَطَّلِعْ على ما قدَّمناه ^(١٠) من تخصيصهمُ الحرمةَ بالإسكار، ولعلَّ هذا وجهُ عَدَمِ الاعتمادِ على ما يقوله "صاحبُ القنية"، حيثُ يذكُرُ ما يُخرِجُه مشايخُ عقيدته كهذه المسألة والتي تقدَّمت في الدُّبائِحِ ^(١١) وأمثالهما، والله أعلم.

[٣٣٨٢٣] (قوله: على المُعْتَمَدِ) لما قدَّمناه في الحظرِ والإباحةِ ^(١٢): أنَّ المذهبَ أنَّه لا يجوزُ

التداوي بالخرم.

(قوله: ثمَّ رأيتُ "ابنَ الشَّحْنَةِ" نقله عن "ابنِ وهبان" إلخ) أي: نقلَ أنَّه مُفَرَّغٌ على مذهبِ الاعتزالِ

كما خطَّرَ له.

(١) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٣ أ.

(٢) في "و": ((وإقطار)).

(٣) "النهاية شرح الهداية" للسغناقي: كتاب الأشربة ٢/٤٢٠ ب. وعبارتها: ((ويكره الاحتقان بالخمير ثم إقطارها في الإحليل)).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الأشربة - باب فضيلة الخُلِّ والتَّأْدُّمِ به، رقم (٢٠٥٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنَّ النَّبِيَّ

ﷺ سأل أهله الأذم، فقالوا: ما عندنا إلَّا خلٌّ، فدعا به فجعل يأكُلُ به ويقول: ((نعم الأذمُ الخُلُّ، نعم الأذمُ الخُلُّ)).

(٥) المقولة [٣٣٨٠٥] قوله: ((وخرمٌ قليلاً)).

(٦) القنية: كتاب الأشربة ٥/١٦٥ أ.

(٧) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الشرب والأشربة ٢/١٨٣.

(٨) "عقد القلائد": فصل من كتاب الشرب والأشربة ٢/١٥٣ ب.

(٩) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الشرب والأشربة ٢/١٨٤ بتصرف يسير.

(١٠) المقولة [٣٣٨٠٥] قوله: ((وخرمٌ قليلاً)).

(١١) المقولة [٣٢٣٧٤] قوله: ((وجري إلخ)).

(١٢) المقولة [٣٣٢١٥] قوله: ((وحوِّزة في "التهاية" إلخ)).

(ويجوزُ تخليلُها ولو بطرح شيءٍ فيها).....

[٣٣٨٢٤] (قوله: ويجوزُ تخليلُها) وهو أولى، "هداية"^(١).

أقول: وإنما لم يجب وإن كان في إراققتها ضياعُها لأنها غيرُ مُتَقَوِّمَةٍ، ولذا لا تُضْمَنُ كما مرَّ^(٢)، وذكر "الشرنبلالي"^(٣) بحثاً: ((أنه يجب؛ لأنها مالٌ))، فتأمل.

[٣٣٨٢٥] (قوله: ولو بطرح شيءٍ فيها) كالملح والماء والسَّمَكِ^(٤)، وكذا بإيقادِ النَّارِ عندها ونقلها إلى الشَّمْسِ، والصَّحِيحُ أنه لو وَقَعَ الشَّمْسُ عليها بلا نقلٍ كرفعِ سَقْفٍ لا يَحِلُّ نقلُها. ولو خُلِطَ الحَلُّ بالخمِرِ وصار حامضاً يَحِلُّ وإن غَلَبَ الخمِرُ، وإذا دَخَلَ فيه بعضُ الحُمُوضَةِ لا يَصِيرُ خَلاًّ عندهُ حَتَّى يَذْهَبَ تَمَامُ المرارة، وعندهما يَصِيرُ خَلاًّ كما في "المضمرات"^(٥).

ولو وَقَعَتْ في العصيرِ فَاُخْرِجَتْ قَبْلَ التَّفْسُخِ، وَتَرَكَ حَتَّى صَارَ خَمِراً، ثُمَّ تَخَلَّلَتْ أَوْ خَلَّلَهَا يَحِلُّ، وبه أَفْتَى بعضُهم كما في "السَّراجِيَّة"^(٦).

ولو وَقَعَتْ فَطَرَةٌ خَمِرٍ فِي جِرَّةٍ مَاءٍ، ثُمَّ صُبَّ فِي حُبٍّ^(٧) خَلٌّ لَمْ يَفْسُدْ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَتَمَامُهُ فِي "الْقَهْستَانِي"^(٨).

وإذا صار الخمِرُ خَلاًّ يَطْهَرُ ما يُوازِيها مِنَ الإناءِ، وأما أعلاه ففَقِيل: يَطْهَرُ تَبَعاً، وقيل: لا يَطْهَرُ؛ لأنَّه خَمِرٌ يَابِسٌ، إِلَّا إِذَا غُسِلَ بِالْحَلِّ فَتَحَلَّلَ مِنْ سَاعَتِهِ فَيَطْهَرُ، "هداية"^(٩). والفتوى على الأوَّل، "حاشية"^(١٠).

(١) "الهداية": كتاب الأشربة ١١٣/٤.

(٢) المقولة [٣٣٨١٠] قوله: ((وَسَقَطَ تَقَوُّمُهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ)).

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الأشربة ٨٨/٢ بتصرف (هامش "الدرر والغر").

(٤) عبارة القهستاني: ((وَالسَّمَكِ)) بدل ((وَالسَّمَكِ)).

(٥) "جامع المضمرات والمشكلات": كتاب الأشربة ٦٣٥/٤.

(٦) "السراجية": كتاب الأشربة ٣٧٢/٢ (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٧) في مطبوعة القهستاني: ((جب)) بالجيم.

(٨) انظر "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٨/٢.

(٩) "الهداية": كتاب الأشربة ١١٣/٤ باختصار.

(١٠) "الحاشية": كتاب الأشربة - فصل في معرفة الأشربة ٢٢٣/٣-٢٢٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

خلافاً لـ "الشافعي" ^(١).

(و) الثاني: (الطلاء) بالكسر (وهو العصير يُطْبَخُ حَتَّى يَذْهَبَ أَقْلٌ مِنْ ثُلْثِيهِ) وَيَصِيرَ مُسْكِرًا، وَصَوَّبَ "المصنّف" ^(٢) أَنَّ هَذَا يُسَمَّى الْبَازِقَ، وَأَمَّا الطَّلَاءُ فَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ:

[٣٣٨٢٦] (قوله: بالكسر) أي: والمدّ ك: كِسَاءٍ، "قاموس" ^(٣).

[٣٣٨٢٧] (قوله: يُطْبَخُ) أي: بالنارِ أو الشَّمْسِ، "فَهْستاني" ^(٤).

[٣٣٨٢٨] (قوله: أَقْلٌ مِنْ ثُلْثِيهِ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُهُ: فَمَا دَامَ حُلُولًا يَحِلُّ شُرْبُهُ عِنْدَ الْكَلِّ [٤/١٧١ ق/٤]، وَإِذَا عَلَى وَاشْتَدَّ يَحِلُّ شُرْبُهُ عِنْدَهُمَا مَا لَمْ يُسْكِرْ، خِلَافًا لـ "مُحَمَّدٍ". اهـ "شرح مسكين" ^(٥)، وسيأتي ^(٦).

[٣٣٨٢٩] (قوله: وَيَصِيرَ مُسْكِرًا) بَأَنَّ عَلَى وَاشْتَدَّ وَقَذَفَ بِالزَّبْدِ، فَإِنَّهُ يَحْزُمُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، أَمَّا مَا دَامَ حُلُولًا فَيَحِلُّ شُرْبُهُ، "إِتْقَانِي" ^(٧). وَهَذَا الْقَيْدُ ذَكَرَهُ هُنَا غَيْرُ ضَرُورِيٍّ؛ لِأَنَّهُ سِيَاقِي فِي كَلَامِ "المصنّف" ^(٨) فِي قَوْلِهِ: ((وَالْكَلُّ حَرَامٌ إِذَا عَلَى وَاشْتَدَّ)).

[٣٣٨٣٠] (قوله: يُسَمَّى الْبَازِقَ) بِكسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا كَمَا فِي "القاموس" ^(٩)، وَيُسَمَّى: الْمُنْصَفَّ أَيْضًا. أَوِ الْمُنْصَفُّ ^(١٠): الذَّاهِبُ النِّصْفِ، وَالْبَازِقُ: الذَّاهِبُ مَا دُونَهُ، وَالْحُكْمُ فِيهِمَا وَاحِدٌ كَمَا فِي "الغاية" ^(١١) وَغَيْرِهَا.

(١) انظر "البيان": كتاب الطهارة - باب إزالة النجاسة ٤٢٧/١. و"المجموع": كتاب الحيض - باب إزالة النجس ٥٩٤/٢.

(٢) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٣ ب.

(٣) "القاموس": مادة ((طلي)) بتصرف.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ٢/١٨٥.

(٥) "شرح منلا مسكين على الكنز": كتاب الأشربة ص ٢٨٥ -.

(٦) ص ٢٧٥ - "در".

(٧) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/٩٠ ق/أ.

(٨) ص ٢٧٥ -.

(٩) "القاموس": مادة ((بذق)).

(١٠) في "م": ((والمُنْصَف)).

(١١) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/٩٠ أ بإيضاح من العلامة ابن عابدين رحمه الله.

(وقيل: ما طُبِّخَ مِنْ ماءِ الْعِنَبِ حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثَاهُ وَبَقِيَ ثُلُثُهُ) وصار مُسْكِرًا (وهو الصَّوَابُ) كما جرى عليه "صاحبُ المحيط" ^(١) وغيره، يعني في التَّسْمِيَةِ لا في الْحُكْمِ؛ لأنَّ حِلَّ هذا الْمُثَلَّثِ الْمُسَمَّى بِالطَّلَاءِ - على ما في "المحيط" - ثابتٌ بِشُرْبِ كِبَارِ الصَّحَابَةِ ^(٢) كما في "الشُّرْبِلَالِيَّةِ". قال ^(٣): ((وُسَمِيَ بِالطَّلَاءِ لِقَوْلِ "عمر" رضي الله عنه:)).

[٣٣٨٣١] (قوله: وصار مُسْكِرًا) أي: بأنِ اشْتَدَّ وزالت حلاوته، وإذا أَكثَرَ منه أَسْكَرَ.

[٣٣٨٣٢] (قوله: يعني في التَّسْمِيَةِ لا في الْحُكْمِ إلخ) لَمَّا كان كَلَامُ "المصنِّف" مُوهِمًا أَشَدَّ الْإِيهَامِ أتى بالعناية؛ لأنَّ كَلَامَهُ في الْأَشْرِيَةِ الْمُحَرَّمَةِ، وَذَكَرَ مِنْهَا الطَّلَاءَ، وَفَسَّرَهُ أَوَّلًا بِتَفْسِيرٍ ثُمَّ بآخَرَ، وَحَكَّمَ بِأَنَّهُ الصَّوَابُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْمُحَرَّمَ هُوَ الْمَعْنَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ، فَالْبَاقُ وَالْمُنْصَفُ حَرَامٌ اتِّفَاقًا، وَالطَّلَاءُ - وهو ما ذَهَبَ ثُلُثَاهُ، وَيُسَمَّى الْمُثَلَّثَ - حَلَالٌ إِلَّا عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" كما سيأتي ^(٤)، فلا يَحْرُمُ مِنْهُ عِنْدَهُمَا إِلَّا الْقَدَحُ الْأَخِيرُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْإِسْكَارُ كما يأتي بيانه ^(٥). فَبَيَّنَ عَلَى أَنَّ مُرَادَ "المصنِّفِ": أَنَّ الَّذِي يُسَمَّى الطَّلَاءَ هُوَ الَّذِي ذَهَبَ ثُلُثَاهُ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ حَرَامٌ، وَالثَّانِي حَلَالٌ.

وَبَحَثَ "الشُّرْبِلَالِي" ^(٦) فِي هَذَا التَّصْوِيبِ: ((بِأَنَّ الطَّلَاءَ يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا الْبَاقُ، وَالْمُنْصَفُ، وَالْمُثَلَّثُ، وَكُلُّ مَا طُبِّخَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ)) اهـ.

أَقُولُ: وَفِي "المغرب" ^(٧): ((الطَّلَاءُ: كُلُّ مَا يُطْلَى بِهِ مِنْ قَطْرَانٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَيُقَالُ لِكُلِّ مَا خَثَرَ مِنَ الْأَشْرِيَةِ: طِلَاءٌ عَلَى التَّشْبِيهِ، حَتَّى يُسَمَّى بِهِ الْمُثَلَّثُ)).

(١) "المحيط البرهاني": كتاب الأشربة - الفصل الأول في بيان أنواع ما يتخذ من الأشربة من العنب وأحكامها ١١٩/١٩.

(٢) أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" رقم (٢٣٩٨٧) عن قتادة عن أنس أن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة رضي الله عنهم ((كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه)). وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" رقم (١٧١٢٢) عن قتادة من دون ذكر أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) "الشُّرْبِلَالِيَّة": كتاب الأشربة ٨٧/٢ هامش "الدرر والغرر".

(٤) في "الأصل": ((كما يأتي)). وانظر ص ٢٨٥ - "در".

(٥) المقولة [٣٣٨٥٤] قوله: ((فلو شَرِبَ ما يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ)).

(٦) "الشُّرْبِلَالِيَّة": كتاب الأشربة ٨٧/٢ بتصرف هامش "الدرر والغرر".

(٧) "المغرب": مادة ((طلي)) باختصار.

((ما أشبه هذا بطلاء البعير!))^(١)، وهو القطران الذي يُطلى به البعير الجربان)). (ونجاسته) - أي: الطلاء على التفسير الأول، كذا قاله "المصنف"^(٢) - (كالخمر) به يُفتى.

(و) الثالث: (السكر) بفتحين (وهو: النبيء من ماء الرطب)

[٣٣٨٣٣] (قوله: على التفسير الأول) أما على الثاني فظاهر؛ لحل شربه، وعند "محمد" ٢٩٠/٥

نجس كما يأتي^(٣).

[٣٣٨٣٤] (قوله: به يُفتى) عزاه "القهستاني"^(٤) إلى "الكرماني"^(٥) وغيره.

[٣٣٨٣٥] (قوله: وهو النبيء من ماء الرطب) هذا أحد الأشربة الثلاثة التي تُتخذ من التمر.

والثاني: النبيذ منه، وهو ما طُبِّح أدنى طبخة، وهو حلال كما يأتي^(٦).

والثالث: الفضيخ^(٧)، وهو النبيء من ماء البُسْرِ المُدَنَّبِ، مُشْتَقٌّ^(٨) من الفُضْخ - بالضاد

والحاء المعجمتين - وهو الكسر، سُمِّيَ به لأنه يُكسَرُ وَيُجْعَلُ في حُبٍّ وَيُصَبُّ عليه الماء الحارُّ

(١) أخرجه مالك في "الموطأ" برواية يحيى ٨٤٧/٢، ورواية محمد بن الحسن الشيباني رقم (٧٢١)، والشافعي في "مسنده"

ص ٢٨٤-، عن محمود بن لبيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاً إليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها، وقالوا:

لا يصلحنا إلا هذا الشراب، فقال عمر: اشربوا هذا العسل، قالوا: لا يصلحنا العسل، فقال رجل من أهل الأرض: هل لك أن

نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر؟ قال: نعم، فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث، فأتوا به عمر فأدخل فيه

عمر إصبعه ثم رفع يده فتبعها يتمطط فقال: هذا الطلاء، هذا مثل طلاء الإبل، فأمرهم عمر أن يشربوه، فقال له عبادة بن

الصامت: أحللتها والله، فقال عمر: كلا والله، اللهم إني لا أحلُّ لهم شيئاً حرَّمته عليهم، ولا أحرم عليهم شيئاً أحللته لهم.

وأورده الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" ٦٣/١٠ مع آثار أخر عن عمر رضي الله عنه، ثم قال: ((وهذه أسانيد صحيحة)).

(٢) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٣ ب.

(٣) ص ٢٨٩- "در".

(٤) نقول: بعد مراجعتنا للمسألة في القهستاني وجدناها عزاه إلى "الكبرى"، إلا أنه نقل عبارة الكرماني، وقد بدا بأنه

لا تكون نجسة إلا إذا اشتدت، وانظر "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٥/٢.

(٥) لم نقف على المسألة في "جواهر الفتاوى" للكرماني.

(٦) ((كما يأتي)) ليست في "م". وانظر المقولة [٣٣٨٥١] قوله: ((إن طُبِّح أدنى طبخة)).

(٧) في "م": ((الفضيخ))، بالصاد المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٨) في "ك": ((مشتقة)).

إذا اشتدَّ وقْدَفَ بالزَّبدِ.

(و) الرَّابِعُ: (نَقِيعُ الزَّيْبِ، وهو النَّيُّ مِنْ ماءِ الزَّيْبِ)

لِتَخْرُجَ حَلَاوَتُهُ، وَحُكْمُهُ كَالسَّكَّرِ، أَفَادَهُ فِي "النَّهْيَةِ"^(١).

ولو قال "المصنّف": والثالث: النَّيُّ مِنْ ماءِ التَّمْرِ لَشَمَلِ السَّكَّرِ وَالْفَضِيحِ؛ فَإِنَّ التَّمَرَ اسْمٌ جَنَسٍ يَشْمَلُ البُسْرَ وَغَيْرَهُ كَمَا فِي "الْفَهْستائي"^(٢)، تَأَمَّلْ.

[٣٣٨٣٦] (قوله: إذا اشتدَّ إلخ) ذِكْرُهُ غَيْرُ لَازِمٍ، نَظِيرُ مَا مَرَّ^(٣)؛ لِأَنَّهُ سَيَأْتِي فِي كَلَامِ "المصنّف"^(٤).

[٣٣٨٣٧] (قوله: نَقِيعُ الزَّيْبِ) النَّقِيعُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ المَزِيدِ أَوْ التَّلَاحِي. قَالَ فِي "المَغْرِبِ"^(٥):

((أَنْقَعَ الزَّيْبُ فِي الْحَايَةِ وَنَقَعَهُ: إِذَا أَلْقَاهُ فِيهَا لِيَبْتَلَّ وَتَخْرُجَ مِنْهُ الْحَلَاوَةُ)). وَقَالَ "ابْنُ الْأَثِيرِ"^(٦): ((إِنَّهُ شَرَابٌ مُتَّخَذٌ مِنْ زَيْبٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ طَبِخٍ))، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي "الصَّحَاحِ"^(٧) وَ"الْأَسَاسِ"^(٨). فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: نَقِيعُ البُسْرِ والرُّطْبِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ، "فَهْستائي"^(٩) مُلَخَّصًا.

لَكِنْ أَفَادَ "الإِنْقَايُ"^(١٠): ((أَنَّ الرُّطْبَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّقْعِ فِي الْمَاءِ))، أَيْ: لِأَنَّ النَّقْعَ مَا يَكُونُ يَابِسًا لِيَبْتَلَّ بِالْمَاءِ، فَلِذَا أَفْرَدَ "المصنّف" الرُّطْبَ بِالذِّكْرِ، تَأَمَّلْ.

(قوله: فلذا أفرد "المصنّف" الرُّطْبَ بِالذِّكْرِ) لَعَلَّهُ: ((الزَّيْبُ)).

(١) "النهاية شرح الهداية" للسَّغْنَقِي: كتاب الأشربة ٢/ق ٤١٩/أ.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ٢/١٨٥-١٨٦.

(٣) عند المَقُولَةِ [٣٣٨٠٠] قوله: ((إذا غلى)).

(٤) ص ٢٧٥.

(٥) "المغرب": مادة ((نقع)).

(٦) "النهاية في غريب الحديث والأثر": مادة ((نقع)) باختصار.

(٧) "الصَّحَاح": مادة ((نقع)).

(٨) لم نَقِفْ عَلَيْهِ صَرِيحًا فِي "أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ" لِلزَّمْخَشَرِيِّ، وَالْعِبَارَةُ فِي "الْعَيْنِ" لِلْفَرَاهِيدِيِّ وَفِي "لِسَانِ الْعَرَبِ" مَادَّةُ ((نقع)).

(٩) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ٢/١٨٥.

(١٠) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/ق ٩٠/ب.

بشرط أن يَقْذِفَ بِالزَّبْدِ بَعْدَ الْعَلْيَانِ (والكلُّ) أي: الثلاثة المذكورة (حرامٌ إذا غلى واشتدَّ) وإلا لم يَحْرُمَ اتِّفَاقاً، وإن قَذَفَ حَرَمَ اتِّفَاقاً، وظاهرُ كلامِهِ كِبَيَّةُ المتون: أنه اختار ههنا قولهما، قاله "البرجندي"^(١). نعم، قال "القُهستاني"^(٢): ((وترك^(٣)) القيد هنا؛ لأنه اعتمدَ على السابق)) اهـ، فتنبَّه.

ولم يُبيِّنْ حُكْمَ نجاسةِ السَّكْرِ والتَّقيعِ، ومُفَادُ^(٤) كلامِهِ: أنها خفيفة،

[٣٣٨٣٨] (قوله: بشرط إلخ) يُغني عنه ما بعده^(٥)، نظير ما مرَّ^(٦).

[٣٣٨٣٩] (قوله: إذا غلى واشتدَّ) أي: ذهبَتْ حلاوته وصار مُسْكِراً وإن لم يَقْذِفَ بِالزَّبْدِ، خلافاً لـ "الإمام".

[٣٣٨٤٠] (قوله: وإلا) بأن بَقِيَ خلواً.

[٣٣٨٤١] (قوله: وإن قَذَفَ حَرَمَ اتِّفَاقاً) أي: قليلُهُ وكثيرُهُ، لكن لا يجبُ الحدُّ إلا إذا سَكِرَ كما في "الملتقى"^(٧).

[٣٣٨٤٢] (قوله: وظاهرُ كلامِهِ) حيث لم يَقُلْ: وقَذَفَ بِالزَّبْدِ.

[٣٣٨٤٣] (قوله: قولهما) أي: بَعْدَ اشتراطِ القذفِ.

[٣٣٨٤٤] (قوله: وترك القيد) وهو القذفُ.

[٣٣٨٤٥] (قوله: لأنه اعتمدَ على السابق) أي: لم يُصَرِّحْ به هنا اعتماداً على ما قدَّمَهُ^(٨)

في تعريفِ الخمرِ، تأمَّل.

[٣٣٨٤٦] (قوله: ومُفَادُ كلامِهِ) حيث صرَّحَ بأنَّ نجاسةَ الباذقِ كالخمرِ، وسكتَ عن هذين،

(١) "شرح النقاية": كتاب الأشربة ق ٣٥٨/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٥/٢.

(٣) أي: الماتن، وهو صدر الشريعة صاحب "النقاية"، وكلامُ المصنِّفِ الثمرتاشي يوافقه.

(٤) في "ط": ((ومفاده)).

(٥) وهو قول "المصنف": ((والكلُّ حرامٌ إذا غلى واشتدَّ)).

(٦) المقولة [٣٣٨٠١] قوله: ((أي: رمى بالزَّبْدِ)).

(٧) "ملتقى الأبحر": كتاب الأشربة ٢٦٢/٢.

(٨) ص ٢٥٩..

وهو مُختارُ "السَّرْحَسِيِّ"^(١)، واختار في "الهداية": ((أُتِمَّا غَلِظَةً)). (وَحُرْمَتُهَا دُونَ حُرْمَةِ الخمر، فلا يَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهَا) لِأَنَّ حُرْمَتَهَا بِالاجْتِهَادِ.

وَيَعُدُّ أَنْ يُقَالَ: تَرَكَهُ هُنَا اعْتِمَاداً عَلَى مَا مَرَّ^(٢)، فَتَأَمَّلْ.

[٣٣٨٤٧] (قَوْلُهُ: واختار في "الهداية": أُمَّا غَلِظَةً) فِيهِ نَظَرٌ، وَنَصٌّ مَا فِي "الهداية"^(٣): ((وَجَاسَتْهَا خَفِيفَةٌ فِي رَوَايَةٍ، وَغَلِظَةٌ فِي أُخْرَى)) اهـ. وعبارته في "الدر المنقبي" أَحْسَنُ مِمَّا هُنَا، حَيْثُ قَالَ^(٤): ((وَمُخْتَارُ "السَّرْحَسِيِّ" الْحِفَّةُ فِي الْأَخِيرِينَ وَإِنْ قَالَ فِي "الهداية" بِالْغَلِظَةِ فِي رَوَايَةٍ)) اهـ. وعبارته في بابِ الْأَنْجَاسِ هَكَذَا^(٥): ((وَفِي بَاقِي الْأَشْرِيَةِ رَوَايَاتُ التَّغْلِيزِ وَالتَّخْفِيفِ وَالطَّهَارَةِ، رَجَّحَ فِي "البحر"^(٦) الْأَوَّلَ، وَفِي "النَّهْرِ"^(٧) الْأَوْسَطَ)) اهـ.

[٣٣٨٤٨] (قَوْلُهُ: وَحُرْمَتُهَا) أَي: الْأَشْرِيَةِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ.

[٣٣٨٤٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ حُرْمَتَهَا بِالاجْتِهَادِ) حَتَّى قَالَ "الْأَوْزَاعِيُّ" بِإِبَاحَةِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ مِنْهَا، وَقَالَ "شَرِيكٌ"^(٨) بِإِبَاحَةِ الثَّانِي؛ لِامْتِنَانِ اللَّهِ تَعَالَى [٤/١٧١ب] عَلَيْنَا^(٩) بِقَوْلِهِ: ﴿لَنَتَّخِذُوْنَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ ذَاكَ لَمَّا كَانَتِ الْأَشْرِيَةُ كُلُّهَا مُبَاحَةً، وَتَمَامُهُ فِي "الهداية"^(١٠). وَهَذَا بِخِلَافِ الْخَمْرِ؛

(١) "المبسوط": كتاب الأشربة ١٤/٢٤.

(٢) ص ٢٧٥.

(٣) "الهداية": كتاب الأشربة ١١٠/٤.

(٤) "الدر المنقبي": كتاب الأشربة ٥٧٠/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٥) أي: فِي "الدر المنقبي": كتاب الطهارة ٦٢/١ بتصرف (هامش "جمع الأنهر") وقوله: ((وَفِي "النهر" الْأَوْسَطَ)) لَيْسَ فِي نَسْخَةِ "الدر المنقبي" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٦) "البحر": كتاب الطهارة - باب الْأَنْجَاسِ ٢٤٢/١.

(٧) "النهر": كتاب الطهارة - باب الْأَنْجَاسِ ق ٣٠ب.

(٨) أي: شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَمَا فِي "رِزْمِ الْحَقَائِقِ" ٢٨١/٢، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّخَعِيُّ الْكُوفِيُّ (ت ١٧٧هـ)، اشتهر بِقُوَّةِ ذِكَاثِهِ وَسُرْعَةِ بَدِيهَتِهِ، وَكَانَ عَادِلًا فِي قَضَائِهِ. انظر ("سير أعلام النبلاء" ٨/٢٠٠، و"شذرات الذهب" ٣٤٦/٢).

(٩) فِي "ب": ((عَلَيْهَا))، وَلَعَلَّهُ سَهُوٌ.

(١٠) انظر "الهداية": كتاب الأشربة ١١٠/٤.

(والحلال منها) أربعة أنواع: الأول: (نبذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخة) يحل شربه

فإن أدلتها قطعية، فلذا كفر مستحلها.

[٣٣٨٥٠] (قوله: نبذ التمر والزبيب) أي: ونبذ الزبيب. قال "القهستاني"^(١): ((والتمر اسم جنس كما مر، فيتناول اليابس والرطب والبسر، ويتخذ حكم الكل كما في "الزاهدي"^(٢). والنبذ يتخذ من التمر والزبيب^(٣)، أو العسل، أو البر، أو غيره، بأن يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه. مشتق من النبذ، وهو الإلقاء كما أشير إليه في "الطلبية"^(٤) وغيره^(٥))). اهـ. ثم قال^(٦): ((فالفرق بينه وبين النبذ^(٧) بالطبخ وعدمه كما في "النظم"^(٨))). اهـ^(٩).

أقول: الظاهر أن قوله: ((وبين النبذ)) سبق قلّم، والصواب: ((وبين النقيع))؛ لأن الضمير في ((بينه)) لـ ((النبذ))، تأمل.

[٣٣٨٥١] (قوله: إن طبخ أدنى طبخة) وهو أن يطبخ إلى أن يتصج، "شرنبلية"^(١٠) عن "الزليعي"^(١١). وقيد به؛ لأن غير المطبوخ من الأنبذة حرام بإجماع الصحابة إذا غلى واشتد

(١) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٦/٢ - ١٨٧.

(٢) لم نقف على المسألة في "القنية" ولا في "الحاوي" ولا في "المجتبى".

(٣) عبارة القهستاني: ((التمر أو الزبيب)).

(٤) "طلبة الطلبة": كتاب الأشربة ص ٣١٨ -، وعبارته: ((النبذ: ماء يُنبذ فيه، أي: يلقى تمر أو نحوه)).

(٥) كـ "لسان العرب" و"مصباح المنير": مادة ((نبذ)).

(٦) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٧/٢.

(٧) عبارة مطبوعة القهستاني: ((النقيع)) بدل ((النبذ))، وهو الصواب كما سنبه عليه العلامة ابن عابدين رحمه الله.

(٨) عبارة القهستاني: ((التنمّة)) بدل ((النظم)).

(٩) ((اه)) من "الأصل" و"ك".

(١٠) "الشرنبلية": كتاب الأشربة ٨٧/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(١١) "تبيين الحقائق": كتاب الأشربة ٤٦/٦.

وقدَفَ بالزَّيد. وقد وردَ في حُرْمَةِ الْمُتَّخِذِ مِنَ التَّمْرِ أَحَادِيثُ^(١)، وفي حِلِّهِ أَحَادِيثُ^(٢)، فإذا حُمِلَ الْمُحَرَّمُ عَلَى النَّيِّءِ، وَالْمُحَلَّلُ عَلَى الْمَطْبُوحِ فَقَدْ حَصَلَ التَّوْفِيقُ، وَانْدَفَعَ التَّعَارُضُ، "عَيْنِي"^(٣).
وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ كُلُّهَا صَحَّاحٌ، سَاقَهَا "الزَّيْلَعِيُّ"^(٤) وَوَفَّقَ بِمَا ذُكِرَ، فَرَاغَهُ.
قال "الإِتْقَانِيُّ"^(٥): ((وقد أَطْنَبَ "الكرخي" في روايةِ الْآثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحَّاحِ فِي تَحْلِيلِ^(٦) النَّبِذِ الشَّدِيدِ.

والْحَاصِلُ: أَنَّ الْأَكَابِرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلِ بَدْرِ كـ "عمر" و"علي" و"عبد الله بن مسعود" و"أبي مسعود"^(٧) كانوا يُحْلُونَهُ، وكذا "الشَّعْبِيُّ" و"إبراهيم النَّخَعِيُّ"، وَرُوِيَ أَنَّ "الإمام"

(١) الأحاديث في ذلك متعددة، منها ما أخرجه البخاري في كتاب الأشربة - باب الخمر من العنب، رقم (٥٥٨١)، ومسلم في كتاب التفسير - باب في نزول تحريم الخمر، رقم (٣٠٣٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: ((أما بعد أيها الناس، فإنه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة، من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير، والخمر ما خامر العقل)).

(٢) قوله: ((وفي حِلِّهِ أَحَادِيثُ)) ليس في مطبوعة "التبيين" التي بين أيدينا.

أما الأحاديث في حِلِّهِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ - باب نَقِيعِ التَّمْرِ مَا لَمْ يَسْكُرْ، رقم (٥٥٩٧)، ومسلم في كتاب الأشربة - باب إِبَاحَةِ النَّبِذِ الَّذِي لَمْ يَشْتَدْ وَلَمْ يَصِرْ مَسْكُورًا، رقم (٢٠٠٦)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: دعا أبو أسيد الساعدي رسول الله ﷺ في عرسه، فكانت امرأته يومئذ خادمتهم وهي العروس، قال سهل: تدرين ما سقَتْ رسولَ الله ﷺ؟ أنقعت له تمراتٍ من الليل في ثَوْرٍ فلما أكل سقته إياه.

(٣) "رمز الحقائق": كتاب الأشربة ٢/٢٨١ بتصرف.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الأشربة ٦/٤٦.

(٥) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/٩٣ أ باختصار. وقوله: ((وَأَبِي مَسْعُودٍ))، وقوله: ((وَرُوِيَ أَنَّ "الإمام" قال إلخ)) ليسا في النسخة التي بين أيدينا.

(٦) في "ب": ((تخليل))، وهو خطأ طباعي.

(٧) أما ما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه فأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" رقم (٦٤٦٠) والبيهقي في "السنن الكبرى"، رقم (٥٢٥٦) عن عمرو بن ميمون قال: شهدت عمر حين طعن فجاءه الطبيب، فقال: أَيُّ الشَّرَابِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: النَّبِذُ، فَأَتَى بِنَبِذٍ فَشَرِبَ مِنْهُ فَخَرَجَ مِنْ إِحْدَى طَعْنَتَيْهِ. وأما ما روي عن علي رضي الله عنه فأخرج ابن أبي شيبة رقم (٢٤٣١٦) عن موسى بن طريف عن أبيه قال: كان ينبذ لعلي زبيب في جرة بيضاء فيشربه.

وأما ما روي عن ابن مسعود فأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" رقم (٦٤٧٦) عن علقمة بن قيس أنه أكل مع عبد الله بن مسعود خبزاً ولحماً، قال: فَأَتَيْنَا بِنَبِذٍ شَدِيدٍ نَبَذَتْهُ سِيرِينَ فِي جَرَّةٍ خَضِرَاءَ فَشَرَبُوا مِنْهُ.

((وإن اشتدَّ) وهذا (إذا شرب) منه (بلا لهو وطرب)))

قال لبعض تلامذته: إن من إحدى شرائط السنّة والجماعة أن لا يُحرّم نبيذ الجرّ)) اهـ.
وفي "المعراج"^(١): ((قال "أبو حنيفة": لو أُعطيْتُ الدُّنيا بحذافيرها لا أفتي بحُرْمَتِها؛ لأنَّ فيه تفسيق بعض الصَّحابة، ولو أُعطيْتُ الدُّنيا لشربها لا أُشربها؛ لأنَّه لا ضرورة فيه. وهذا غاية تقواه)) اهـ.
ومن أراد الزيادة على ذلك والتوفيق بين الأدلّة فعليه بـ "غاية البيان" و"معراج الدّراية".
[٣٣٨٥٢] (قوله: وإن اشتدَّ) أي: وقَدَفَ بالزَّبد. قال في "الرَّمز"^(٢): ((ولم يذكُر القذف اكتفاءً بما سبق)) اهـ "ط"^(٣).

[مطلب: استعمال المباح على هيئة الفسقة محرّم له]

[٣٣٨٥٣] (قوله: بلا لهو وطرب) قال في "المختار"^(٤): ((الطَّرب: حِفَّةٌ تُصِيبُ الإنسانَ لشِدَّةِ حُزنٍ أو سُروٍ)) اهـ. قال في "الدرر"^(٥): ((وهذا التَّقْيِيدُ غيرُ مُتَحَصٍّ بهذه الأشربة، بل إذا ٢٩١/٥ شَرِبَ الماءَ وغيره من المباحاتِ بلهو وطربٍ على هيئة الفسقة حُرِّمَ)) اهـ "ط"^(٦).
قلت: وكان ينبغي لـ "المصنّف" أن يذكُر التَّقْيِيدَ بَعْدَ اللّهُو والطَّربِ وَعَدَمَ السُّكْرِ بَعْدَ الرَّابِعِ؛ ليكونَ قيداً للكلِّ.

= وأما ما روي عن أبي مسعود الأنصاري فأخرج ابن أبي شيبة في "المصنّف" رقم (٢٣٩٠٤) عن أم ولدٍ لأبي مسعود الأنصاري قالت: كنت أنبذ لأبي مسعود في الجر الأخضر.

وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنّف" رقم (٢٣٩٢١) عن حصين قال: دخلت على إبراهيم والشعبي وهلال بن يساف فرأيتهم يشربون نبيذ الجر الأخضر.

(١) "معراج الدراية": كتاب الأشربة ٥/١٣٠ ب، وفيه: ((بشرها)) بدل ((لشربها)).

(٢) لم نقف على المسألة في "رمز الحقائق" للعبني. وهي في "أوضح رمز" للمقدسي: كتاب الأشربة ٤/١٥٤ أ. وتام عبارته: ((لم يذكُر القذف إما اكتفاءً بما سبق، أو إشارةً إلى ترجيح تركه)) اهـ.

(٣) "ط": كتاب الأشربة ٤/٢٢٤.

(٤) "مختار الصحاح": مادة ((طرب)).

(٥) "الدرر والغرر": كتاب الأشربة ٢/٨٧.

(٦) "ط": كتاب الأشربة ٤/٢٢٤.

فَلَوْ شَرِبَ لِلَّهِو فَقَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ حَرَامٌ (وما لم يُسَكِّرْ) فَلَوْ شَرِبَ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مُسَكِّرٌ فَيَحْرُمُ؛ لِأَنَّ السُّكْرَ حَرَامٌ فِي كُلِّ شَرَابٍ^(١).

(و) الثاني: (الخليطان)

[٣٣٨٥٤] (قوله: فَلَوْ شَرِبَ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ إلخ) أي: يَحْرُمُ الْقَدْرُ الْمُسَكِّرُ مِنْهُ، وَهُوَ الَّذِي يَعْلَمُ يَقِينًا أَوْ بِغَالِبِ الرَّأْيِ أَنَّهُ يُسَكِّرُهُ، كَالْمُتَّخِمِ مِنَ الطَّعَامِ، وَهُوَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَعْقِبُهُ التُّخْمَةُ، "تَاتَرخَانِيَّة"^(٢). فَالْحَرَامُ هُوَ الْقَدْحُ الْأَخِيرُ الَّذِي يَحْصُلُ السُّكْرُ بِشْرِبِهِ كَمَا بَسْطَهُ فِي "النَّهْيَةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا.

وَيُحَدُّ إِذَا سَكَّرَ بِهِ طَائِعًا، قَالَ فِي "مُنِيَةِ الْمَفْتَى"^(٤): ((شَرِبَ تِسْعَةَ أَقْدَاحٍ مِنْ نَبِيذِ التَّمْرِ، فَأَوْجَرَ الْعَاشِرَ لَمْ يُحَدِّ)) اهـ. وَقَالَ فِي "الْحَانِيَّة"^(٥): ((وَفِيهَا سِوَى الْخَمْرِ مِنَ الْأَشْرَةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالْعَنْبِ وَالزَّيْبِ لَا يُحَدُّ مَا لَمْ يُسَكِّرْ)). ثُمَّ قَالَ^(٦) فِي تَعْرِيفِ السَّكْرَانِ: ((وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ مَنْ يَخْتَلِطُ كَلَامُهُ، وَيَصِيرُ غَالِبُهُ الْهَذْيَانِ)). وَتَمَامُهُ فِي حُدُودِ "شرح الوهبانية"^(٧).

[٣٣٨٥٥] (قوله: وَالثَّانِي الْخِلِيطَانِ) لِمَا رُوِيَ أَنَّ "ابْنَ عَمَرَ" ((سَقَاهُ لَ "ابْنَ زِيَادٍ"))^(٨)،

(١) ((لَأَنَّ السُّكْرَ حَرَامٌ فِي كُلِّ شَرَابٍ)) لَيْسَتْ فِي "و".

(٢) "التاترخانية": كِتَابُ الْأَشْرَةِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ مَا يَتَخَذُ مِنَ الْأَشْرَةِ مِنَ الْعَنْبِ وَأَحْكَامِهَا ٤٢٠/١٨ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٩٤٤٠) نَقْلًا عَنْ "الْحَانِيَّةِ" وَ"الْخِلَاطَةِ"، وَعِبَارَتُهَا: ((يَحْرُمُ الْقَدْحُ)) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

(٣) انْظُرْ "النَّهْيَةَ" شَرْحَ الْهَدَايَةِ لِلْسَّغْنَقِيِّ: كِتَابُ الْأَشْرَةِ ٢/٤١٩ ب.

(٤) "مُنِيَةِ الْمَفْتَى": كِتَابُ الشَّرْبِ ٢٠١ ب.

(٥) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الْحُدُودِ - فَصْلٌ فِي مَا يَجُوبُ التَّعْزِيرُ وَمَا لَا يَجُوبُ ٤٨١/٣ (هَامِشُ "الْفَتْاوى الْهِنْدِيَّة").

(٦) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الْحُدُودِ - فَصْلٌ فِي مَا يَجُوبُ التَّعْزِيرُ وَمَا لَا يَجُوبُ ٤٨١/٣ بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ (هَامِشُ "الْفَتْاوى الْهِنْدِيَّة").

(٧) انْظُرْ "تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَرَائِدِ": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ ١/١٨١.

(٨) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي كِتَابِ الْآثَارِ - بَابُ الْأَشْرَةِ وَالْأَنْبَذَةِ رَقْمُ (٧٢٦) عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ أَفْطَرَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا فَسَقَاهُ شَرَابًا لَهُ، فَكَانَ أَخَذَ فِيهِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: مَا هَذَا الشَّرَابُ؟ مَا كَدْتُ أَهْتَدِي إِلَى مَنْزِلِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: مَا زِدْنَاكَ عَلَى عَجْوَةٍ وَزَيْبٍ.

من الزبيب والتَّمَرِ إذا طُبِّحَ أدنى طبخة - وإن اشتدَّ - يَحِلُّ بلا لهو.
(و) الثالث: (نبيذ العسل والتين والبرِّ والشعير والذرة) يَحِلُّ، سواءً (طُبِّحَ أو لا) بلا لهو وطَرَبٍ.

(و) الرابع: (المثلث) العِنْيُ^(١) وإن اشتدَّ،

وما وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ^(٢) محمولٌ على الابتداء، أو على غير المطبوخ جمعاً بين الأدلَّة، "حموي".
وبالأخير يَحْصُلُ التَّوْفِيقُ بينَ ما فَعَلَهُ "ابنُ عمرَ" وبينَ ما رُوِيَ عنه: ((مِن حُرْمَةِ نَقِيعِ الزَّبِيبِ النَّيِّءِ))^(٣) كما أَفَادَهُ في "الهداية"^(٤).

[٣٣٨٥٦] (قوله: مِنَ الزَّبِيبِ وَالتَّمَرِ) أو البُسْرِ أو الرُّطْبِ المجتمعين، "فَهْستائي"^(٥).
[٣٣٨٥٧] (قوله: إذا طُبِّحَ أدنى طبخة) كذا قَيَّدَهُ في "المعراج"^(٦) و"العناية"^(٧) وغيرها.

(قوله: وما وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ محمولٌ على الابتداء إلخ) أي: ابتداء الإسلام التي هي حالة شِدَّةٍ وحاجةٍ.
(قوله: وبالأخير يَحْصُلُ التَّوْفِيقُ بينَ ما فَعَلَهُ "ابنُ عمرَ" وبينَ ما رُوِيَ عنه من: ((حُرْمَةِ نَقِيعِ الزَّبِيبِ النَّيِّءِ))) قال في "البنية": ((هذا الذي قَالَهُ في "الهداية" غيرُ مُستقيم؛ لأنَّ حديثَ "عائشة" الذي ذكرناه صريحٌ في أنَّ الخليطين كانَ نَيْئاً، وما رُوِيَ عن "ابنِ عمرَ": ((مِن حُرْمَةِ نَقِيعِ الزَّبِيبِ)) لم يَتَّبَتْ، ولم يَذْكُرْهُ أَهْلُ النَّقْلِ إلخ)) اهـ.

(١) ((العني)) من المتن في "و".

(٢) أخرج البخاري في كتاب الأشربة - باب من رأى ألا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً رقم (٥٦٠٢)، ومسلم في كتاب الأشربة - باب كراهة ابتداء التمر والزبيب مخلوطين، رقم (١٩٨٨) عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال: نهي النبي ﷺ أن يجمع بين التمر والزَّهْوِ، والتمر والزبيب، ولينبذ كل واحدٍ منهما على حدة.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" رقم (٢٣٨٤١) عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن نقيع الزبيب، فقال: ((الحر، اجتنبوا)).

(٤) "الهداية": كتاب الأشربة ١١١/٤.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٧/٢.

(٦) "معراج الدراية": كتاب الأشربة ٥/١٣٠ أ.

(٧) "العناية": كتاب الأشربة ٣٣/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

وهو ما طَبَخَ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ حَتَّى يَذْهَبَ ثُلَاثُهُ وَيَبْقَى ثُلَاثُهُ^(١)

والمفهوم مِنْ عبارة "الملتقى"^(١) عَدَمُ اشتراطِ الطَّبْخِ فيه، فليُتَأَمَّلْ.

ثُمَّ هذا إذا لم يَكُنْ مع أَحَدِ المذكوراتِ^(٢) ماءُ الْعِنَبِ، وَإِلَّا فلا بُدَّ مِنْ ذهابِ الثُّلَاثِينَ كما يأتي^(٣).

[٣٣٨٥٨] (قوله: وهو ما طَبَخَ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ) أي: طبخاً موصولاً. فلو مفصلاً: فَإِنْ

قَبْلَ تَغْيِيرِهِ بِمُحْدُوثِ المرارة وغيرِها حَلًّا، وَإِلَّا حَرَمٌ، وهو المختارُ للفتوى، وتأمُّله في "خزانة المفتين"^(٤)، "درّ منتقى"^(٥).

وقَيَّدَ بِالْعِنَبِ لِأَنَّ الزَّيْبَ وَالتَّمَرَ يَحْلَانِ بِأَدْنَى طبخةٍ كما مرَّ^(٦)، لكنَّ الماءَ غَيْرُ قَيِّدٍ؛ لِأَنَّهُ لو

طَبَخَ الْعِنَبُ كما هو ثَمُّ عَصِيرٍ فلا بُدَّ مِنْ ذهابِ ثُلَاثِيهِ بِالطَّبْخِ فِي الْأَصَحِّ، وفي روايةٍ يُكْتَفَى بِأَدْنَى طبخةٍ كما في "الهداية"^(٧).

وفيهما^(٨): ((ولو جُمِعَ فِي الطَّبْخِ بَيْنَ الْعِنَبِ وَالتَّمْرِ، أَوْ بَيْنَ التَّمْرِ وَالْعِنَبِ [١٧٢/٤] وَالزَّيْبِ^(٩)

لَا يَحِلُّ ما لم يَذْهَبْ ثُلَاثُهُ؛ لِأَنَّ التَّمَرَ وَإِنْ اكْتَفِيَ فِيهِ بِأَدْنَى طبخةٍ فعَصِيرُ الْعِنَبِ لَا بُدَّ أَنْ يَذْهَبَ ثُلَاثُهُ، فَيُعْتَبَرُ جَانِبُ الْعِنَبِ احتياطاً، وكذا إذا جُمِعَ بَيْنَ عَصِيرِ الْعِنَبِ وَنَقِيعِ التَّمْرِ)).

(قوله: والمفهوم مِنْ عبارة "الملتقى": عَدَمُ اشتراطِ الطَّبْخِ فيه، فليُتَأَمَّلْ) قال "شيخي زاده" في "شرح"^(٩)

الملتقى: ((يُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بِمَحَلِّ ما في "الملتقى" على ما قَبْلَ الاشتدادِ، وفي غَيْرِهِ على ما بَعْدَهُ)).

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب الأشربة ٢/٢٦٢. وصريح عبارته: ((... والخليطين طَبَخْتُ أَوْ لا)).

(٢) في "الأصل" و"ك" و"ن": ((المذكورة)).

(٣) في المقولة الآتية [٣٣٨٥٨].

(٤) انظر "خزانة المفتين": كتاب الشرب ١٢٣/أ - ب باختصار.

(٥) "الدر المنتقى": كتاب الأشربة ٢/٥٧٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٦) في المقولة السابقة.

(٧) "الهداية": كتاب الأشربة ٤/١١٢.

(٨) عبارة "الهداية": ((أَوْ بَيْنَ التَّمْرِ وَالتَّيْبِ)).

(٩) في "ب": ((شاح))، وما أثبتناه هو الصواب.

إذا قَصَدَ به استمراء الطَّعامِ والتَّدَاوِي والتَّقْوَى على طاعةِ الله تعالى، ولو للهو لا يَحِلُّ إجماعاً، "حقائق"^(١).

(وصحَّ بيعُ غيرِ الخمرِ)

وفيها^(٢): ((و^(٣) لو طُبِّخَ نَقِيعُ التَّمْرِ والزَّيْبِ أدنى طبخةٍ، ثُمَّ أُنْقِعَ فيه تَمْرٌ أو زَبِيبٌ: إن كان ما أُنْقِعَ فيه شيئاً يسيراً لا يُتَّخَذُ النَّبِيذُ مِنْ مثله يَحِلُّ، وإلا لا)).
وفيها^(٤): ((والذي يُصَبُّ عليه الماءُ بعد ما ذَهَبَ ثُلُثَاهُ بالطَّبْخِ حَتَّى يَرِقَّ ثُمَّ يُطْبَخُ حُكْمُهُ كَالْمُثَلَّثِ، بخلافِ ما إذا صُبَّ على العصيرِ ثُمَّ يُطْبَخُ حَتَّى يَذْهَبَ ثُلُثَا الكَلِّ؛ لأنَّ الماءَ يَذْهَبُ أَوَّلًا؛ لِلطَّافَةِ، أو يَذْهَبُ الماءُ منهما فلا يَكُونُ الذَّاهِبُ ثُلْثِي ماءِ العِنَبِ))، أي: فلا يَحِلُّ^(٥).

[٣٣٨٥٩] (قوله: إذا قَصَدَ مُتَعَلِّقٌ بـ: ((يَحِلُّ)) مقدَّراً. وفي "القَهْستاني"^(٦): ((فإن قَصَدَ به استمراء الطَّعامِ والتَّقْوَى في اللَّيالي على القيام، أو في الأَيَّامِ على الصَّيام، أو القتالِ لأعداءِ الإسلام، أو التَّدَاوِي لدفعِ الآلامِ فهو المَحَلُّ للخلافِ بينَ عُلَمَاءِ الأَنَامِ)).
[٣٣٨٦٠] (قوله: وصحَّ بيعُ غيرِ الخمرِ) أي: عنده، خلافاً لهما في البيعِ والضَّمانِ. لكنَّ الفتوى على قولِهِ في البيعِ، وعلى قولهما في الضَّمانِ إن قَصَدَ المتلِفُ الحِسْبَةَ، وذلك يُعرَفُ بالقرائنِ،

(قوله: فلا يَكُونُ الذَّاهِبُ ثُلْثِي ماءِ العِنَبِ) أي: على القطعِ واليقينِ؛ إذ لم نَتَيَقَّنْ بذَهابِهما معاً أو الماءَ أَوَّلًا للطَّافَةِ، فقلنا بالحُرْمَةِ احتياطاً.

(١) "حقائق منظومة النسفي": باب فتاوى العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني - كتاب الأشربة ق ١٨٦/أ باختصار.

(٢) "الهداية": كتاب الأشربة ١١٣/٤ بتصرف يسير.

(٣) الواو ليست في "الأصل" و"ك" و"ت".

(٤) "الهداية": كتاب الأشربة ١١٢/٤ باختصار.

(٥) في "ب": ((يَحِلُّ)) بالباء الموحدة، وهو خطأ طباعي.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٧/٢. بتصرف يسير.

مِمَّا مَرَّ. ومُفَادُهُ: صَحَّةُ بَيْعِ الْحَشِيشَةِ وَالْأَفْيُونِ.

قُلْتُ: وَقَدْ سُئِلَ "ابْنُ نَجِيمٍ"^(١) عَنْ بَيْعِ الْحَشِيشَةِ: هَلْ يَجُوزُ؟ فَكَتَبَ: لَا يَجُوزُ. فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بَعْدَ الْجَوَازِ عَدَمُ الْحِلِّ.

وَالْأَفْعَلَى قَوْلُهُ كَمَا فِي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٢) وَغَيْرِهَا. ثُمَّ إِنَّ الْبَيْعَ وَإِنْ صَحَّ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ كَمَا فِي "الْغَايَةِ"^(٣). وَكَانَ يَنْبَغِي لِمُصَنِّفِ "ذِكْرُ ذَلِكَ قُبِيلَ"^(٤) الْأَشْرِيَةِ الْمُبَاحَةِ، فَيَقُولُ بَعْدَ قَوْلِهِ^(٥): ((وَلَا يُكْفَرُ مُسْتَحِلُّهَا)): ((وَصَحَّ بَيْعُهَا، وَتُضْمَنُ الْخِلَ)) كَمَا فَعَلَ^(٦) فِي "الْهُدَايَةِ"^(٧) وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا، لَا فِي الْمُبَاحَةِ أَيْضًا، إِلَّا عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" فَيَمَّا يَظْهَرُ مِمَّا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ^(٨): ((بِحُرْمَةِ كُلِّ الْأَشْرِيَةِ وَنَجَاسَتِهَا))، تَأَمَّلْ. [٣٣٨٦١] (قَوْلُهُ: مِمَّا مَرَّ) أَي: مِنَ الْأَشْرِيَةِ السَّبْعَةِ.

[٣٣٨٦٢] (قَوْلُهُ: وَمُفَادُهُ الْخِلَ) أَي: مُفَادُ التَّقْيِيدِ بِغَيْرِ الْخَمْرِ، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا^(٩) دُونَ الْخَمْرِ، وَلَيْسَا فَوْقَ الْأَشْرِيَةِ الْحَرْمَةِ، فَصَحَّةُ بَيْعِهَا يُفِيدُ صَحَّةَ بَيْعِهَا، فَافْهَمْ. [٣٣٨٦٣] (قَوْلُهُ: عَدَمُ الْحِلِّ) أَي: لِقِيَامِ الْمَعْصِيَةِ بَعِينِهَا. وَذَكَرَ "ابْنُ الشَّحْنَةِ"^(١٠): ((أَنَّهُ يُؤَدَّبُ بِائِعِهَا))، وَسَيَأْتِي^(١١).

(١) "فتاوى ابن نجيم": كتاب البيع ص ١٠٢ - (هامش "الفتاوى الغياثية").

(٢) "التاترخانية": كتاب الأشربة - الفصل الأول في بيان أنواع ما يتخذ من الأشربة من العنب وأحكامها ٤١٩/١٨ رقم المسألة (٢٩٤٣٧).

(٣) "غاية البيان": كتاب الأشربة ٦/٩١ أ.

(٤) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((قبل)). "الدر" عند المقولة [٣٣٨٤٨].

(٥) ص ٢٧٦.

(٦) في "ب" و"م": ((فعله)).

(٧) "الهداية": كتاب الأشربة ٤/١١٠.

(٨) ص ٢٩٠.

(٩) في "آ": ((لأنهما)).

(١٠) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٦/٢.

(١١) المقولة [٣٣٩٠٣] قَوْلُهُ: ((فَهُوَ زَنْدِيقٌ مُبْتَدِعٌ)).

قال "المصنّف"^(١): (وَتُضْمَنُ هذه الأشربةُ (بالقيمة لا بالمثل) لمنعنا عن تملك^(٢) عينه وإن جاز فعله، بخلاف الصليب، حيث تُضْمَنُ قيمته صليباً؛ لأنه مالٌ مُتَقَوِّمٌ في حقه^(٣)، وقد أمرنا بتركهم وما يدينون، "زيليغي"^(٤). (وحرّمها "محمد")

[٣٣٨٦٤] (قوله: وتُضْمَنُ هذه الأشربةُ) يعني: الحرمة منها.

[٣٣٨٦٥] (قوله: عن تملك عينه) أي: المثل، وفي بعض النسخ: ((تمليك)).

[٣٣٨٦٦] (قوله: وإن جاز فعله) قال "الإتقاني"^(٥) في كتاب الغصب^(٦): ((يعني أنا قلنا بضمان السكر والمُنَصَّفِ بالقيمة لا بالمثل؛ لأنَّ المسلمَ يُمنَعُ عن ذلك، ولكن لو أخذ المثل جاز؛ لعدم سقوط التقوّم والمالّة)).

[٣٣٨٦٧] (قوله: بخلاف الصليب إلخ) ذكر "الزيليغي"^(٦) هذه العبارة في كتاب الغصب، وهي مرتبطة بما قبلها من ضمان آلات اللّهُ صالحةً لغير اللّهِ. قال "الإتقاني"^(٧) في الغصب: ((أي: هذا الذي ذكرناه في ضمان الطبل ونحوه من أن قيمتها تحب غير صالحة لهذه الأشياء، بخلاف صليب النصراني، حيث تحب قيمته صليباً؛ لأنّا أقرناهم على هذا الصنيع فصار كالخمر)).

(قوله: ذكر "الزيليغي" هذه العبارة في كتاب الغصب إلخ) وذكرها هنا صحيحاً أيضاً؛ لإفادتها أنَّ الأشربة المحرمة تُضْمَنُ غير صالحة للشرب، وقال "ط": ((القياس على آلات اللّهِ ونحوها يُفيد ضمانها غير مُسكرة)).

(١) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٤ ق ٢/أ بتصرف يسير.

(٢) في "و": ((تمليك))، وسيشير إليها المؤلف رحمه الله.

(٣) عبارة "الزيليغي": ((حقهم)).

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الغصب - فصل: غيب المغصوب وضمن قيمته ملكه ٢٣٨/٥.

(٥) "غاية البيان": كتاب الغصب - فصل في غصب ما لا يتقوّم ١٩٨ ق ١/ب.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الغصب - فصل: غيب المغصوب وضمن قيمته ملكه ٢٣٨/٥.

(٧) "غاية البيان": كتاب الغصب - فصل في غصب ما لا يتقوّم ١٩٨ ق ١/ب باختصار.

- أي: الأشربة المتخذة من العسل والتين ونحوهما، قاله "المصنّف" ^(١) - (مطلقاً) قليلها وكثيرها (وبه يُفتى) ذكره "الزَيْلَعِيُّ" ^(٢) وغيره،

[٣٣٨٦٨] (قوله: ونحوهما) كالتمر والزبيب والعنب، فالمراد: الأشربة الأربعة التي هي حلالٌ عند "الشيخين" إذا غَلَتْ واشتدَّت، وإلا فلا تحرمُ غيرها اتفاقاً.

٢٩٢/٥ [٣٣٨٦٩] (قوله: وبه يُفتى) أي: بقول "محمدٍ"، وهو قول "الأئمة الثلاثة" ^(٣)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((كلُّ مُسكرٍ حرمٌ، وكلُّ مُسكرٍ ^(٤) حرامٌ))، رواه "مسلمٌ"، وقوله عليه الصلاة والسلام: ((ما أسكرَ كثيرُهُ فقليلُهُ حرامٌ))، رواه "أحمدٌ" و"ابنُ ماجهٌ" و"الدارقطنيُّ"، وصحَّحه ^(٥).
[٣٣٨٧٠] (قوله: وغيره) كـ "صاحبِ الملتقى" ^(٦)، و"المواهب" ^(٧)، و"الكفاية" ^(٨)، و"النهاية" ^(٩)،

(١) "المنح": كتاب الأشربة ٢/ق ٢١٤/أ.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الأشربة ٤٧/٦.

(٣) انظر "البيان" في مذهب السادة الشافعية: كتاب الحدود - باب حد الخمر - مسألة: حرمة ما أسكر كثيره وقليله وأنواعه ٥١٩/١٢. و"شرح منتهى الإرادات" في مذهب السادة الحنابلة: كتاب الحدود - باب حد تناول المسكر ٣٥٧/٣-٣٥٨. و"الذخيرة" للقرافي في مذهب السادة المالكية: كتاب الأشربة ٤/١١٣.

(٤) في "ك": ((خمر)) بدل ((مسكر)). وسبق تخريجه في المقولة [٣٣٨٠٤].

(٥) سبق تخريجه ص ٢٦١.

(٦) أخرجه أحمد في "المسند" رقم (١٤٧٠٣)، وأبو داود في كتاب الأشربة - باب النهي عن المسكر رقم (٣٦٨١)، والترمذي في أبواب الأشربة - باب ما جاء: ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (١٨٦٥)، وابن ماجه في كتاب الأشربة - باب ما أسكر كثيره فقليله حرام رقم (٣٣٩٣)، كلهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال الترمذي: ((حديث حسن غريب من حديث جابر، وفي الباب عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمرو وابن عمر وخوات بن جبير))، وصححه ابن حبان. وأخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب الأشربة، رقم (٤٦٣٠) عن عائشة وعبد الله بن عمرو، ولم نقف في "سننه" على تصريحه بتصحيح الحديث.

(٧) "ملتقى الأبحر": كتاب الأشربة ٢/٢٦٢ بتصرف.

(٨) "مواهب الرحمن": كتاب الحدود - فصل في الأشربة ص ٧٦٨ - بتصرف.

(٩) "الكفاية": كتاب الأشربة ٩/٣٢ بتصرف (ذيل "تكملة فتح القدير") نقلاً عن الإمام المحبوبي رحمه الله.

(١٠) "النهاية شرح الهداية" للسغناقي: كتاب الأشربة ٢/ق ٤١٩/ب.

واختارهُ "شارح الوهابية"^(١). وذكر:

و"المعراج"^(٢)، و"شرح المجمع"^(٣)، و"شرح درر البحار"^(٤)، و"القهستاني"^(٥)، و"العيبي"^(٦)، حيث قالوا: ((الفتوى في زماننا بقول "محمد؛ لغلبة الفساد))، وعلل بعضهم^(٧) بقوله: ((لأن الفساق يجتمعون على هذه الأشربة، ويقصدون اللهو والشكر بشربها)).

أقول: الظاهر أن مرادهم التحريم مطلقاً وسد الباب بالكلية، وإلا فالحرمة عند قصد اللهو ليست محل الخلاف، بل متفق عليها كما مر^(٨)، ويأتي. يعني لما كان الغالب في هذه الأزمنة قصد اللهو لا التقوى على الطاعة منعوا من ذلك أصلاً، تأمل.

[٣٣٨٧١] (قوله: وذكر أي: في كتاب الحدود، ونصه^(٩): ((وفي "العمادية"^(١٠): حكى عن صدر الإسلام "أبي اليسر البزدوي" أنه وجد رواية عن أصحابنا جميعاً أنه يجب الحد، فإن الحد إنما يجب في سائر الأنبة عندهما وإن كان حلالاً شرعاً في الابتداء؛ لأن ما يقع به السكر حرام، والسكر سبب الفساد، فوجب الحد؛ لينزجروا عن شربه، فيرتفع الفساد، وهذا المعنى موجود في هذه

(قوله: فإن الحد إنما يجب في سائر الأنبة عندهما إلخ) عبارته على ما في "ط": ((بالسكر وإن كان حلالاً شرعاً إلخ)).

(قوله: وإن كان حلالاً شرعاً في الابتداء) أي: قبل الاشتداد والقذف.

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الحدود ١/١٨٢.

(٢) "معراج الدراية": كتاب الأشربة ٥/١٣٠ أ - ب بتصرف.

(٣) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب الحدود - فصل في الأشربة ق ٢٥٥ أ.

(٤) "غرر الأذكار": كتاب الحدود - ذكر الأشربة ق ٢٥١ ب بتصرف.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ٢/١٨٧ - ١٨٨ بتصرف.

(٦) "رمز الحقائق": كتاب الأشربة ٢/٢٨٢ بتصرف.

(٧) هما صاحب "النهاية" وصاحب "المعراج".

(٨) المقولة [٣٣٨٥٣] قوله: ((بلا لهو وطرب)).

(٩) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الحدود ١/١٨٢ باختصار.

(١٠) انظر "جامع الفصولين": الفصل الرابع والثلاثون في الأحكامات - أحكام السكرى ٢/١٤٣ نقلاً عن "بس"، أي: "الميسوط".

((أَنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنِ الْكَلِّ))، وَنَظْمُهُ^(١) فَقَالَ: [طويل]

((وَفِي عَصْرِنَا فَاخْتِيرَ حَدٌّ وَأَوْقَعُوا
وَعَنْ كُلِّهِمْ يُرَوَّى وَأَفْتَى "مُحَمَّدٌ"
قُلْتُ: وَفِي طَلَاقِ "الْبِرَّازِيَّةِ"^(٢):
.....

الأشربة)) اهـ. أي: الأشربة المتخذة من الخبث^(٣) المذكورة قبل هذه العبارة.

وحاصله: أَنَّهُمَا حَيْثُ حَلَّلَا الْأَنْبَذَةَ وَأَوْجَبَا الْحَدَّ بِالْقَدَحِ الْمُسْكِرِ مِنْهَا لَزِمَ مِنْهُ وَجُوبُ
[١٧٢ق/ب] الْحَدِّ بِالسُّكْرِ مِنْ بَاقِي الْأَشْرِبَةِ كَمَا هُوَ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ".

[٣٣٨٧٢] (قَوْلُهُ: أَنَّهُ مَرْوِيٌّ) يُؤْهِمُ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِتَحْرِيمِ الْأَشْرِبَةِ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ لِلْحَدِّ بِالسُّكْرِ مِنْهَا كَمَا عَلِمَتْ^(٤)، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُوبِ الْحَدِّ بِمَا يَقَعُ بِهِ
السُّكْرُ أَنْ يَحْرَمَ الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ كَمَا لَا يَخْفَى.

[٣٣٨٧٣] (قَوْلُهُ: لِمَنْ مِنْ مُسْكِرِ الْحَبِّ يَسْكُرُ) ((مَنْ)) مَوْصُولَةٌ، وَالثَّانِيَةُ بَيَانِيَّةٌ^(٥)،
و((الْحَبِّ)) جَنْسٌ، أَي: يَسْكُرُ مِنْ مُسْكِرِ الْخُبُوبِ، وَحُكْمٌ مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ أَصْلِ الْخَمْرِ - وَهُوَ
الرَّيْبُ وَالْعَنْبُ وَالتَّمْرُ - كَذَلِكَ، "ش"^(٦).

[٣٣٨٧٤] (قَوْلُهُ: وَفِي طَلَاقِ "الْبِرَّازِيَّةِ") الْأَوَّلَى حَذْفُ ((طَلَاقٍ))؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((مَا أَسْكَرَ

(قَوْلُهُ: وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُمَا حَيْثُ حَلَّلَا الْأَنْبَذَةَ إِنْ حَقَّ: حَرَمًا^(٧) إِنْ حَقَّ.

(١) أي: ابن الشحنة، انظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الحدود ١٨٢/١.

(٢) "البرازية": كتاب الأشربة ١٢٦/٦ - ١٢٧ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية"). ولم نثر على النقل في كتاب الطلاق كما نثر عليه العلامة ابن عابدين رحمه الله.

(٣) في "ك": ((من هذه الحبوب)).

(٤) ١٢٦/١٢ "در".

(٥) في هامش "م": ((قَوْلُهُ: وَالثَّانِيَةُ بَيَانِيَّةٌ) لَعَلَّ الصَّوَابَ: ابْتِدَائِيَّةٌ؛ لِأَنَّ ضَابْطَ (مَنْ) الْبَيَانِيَّةِ - وَهُوَ كَوْنُ مَا بَعْدَهَا أَخَصَّ بِمَا قَبْلَهَا مُبَيَّنًا لَهُ [فِي الْمَطْبُوعَةِ: مَبِينٌ لَهُ] - لَا يَتَأْتِي هُنَا كَمَا لَا يَخْفَى (اهـ)). نقول:

(٦) قصد بهذا الرمز ابن الشحنة رحمه الله في شرحه على "الوهبانية"، انظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الحدود ١٨٢/١.

(٧) لعل الصواب: ((حللاً))، والله تعالى أعلم.

((وقال "محمدٌ": ما أَسْكَرَ كثيرُهُ فقليلُهُ حرامٌ، وهو بَحْسٌ أيضاً،))

كثيرُهُ فقليلُهُ حرامٌ، وهو بَحْسٌ)) لم يذكُرهُ في كتابِ الطَّلَاقِ، بل في كتابِ الأشربةِ.
[٣٣٨٧٥] (قوله: وقال "محمدٌ" إلخ) أقول: الظاهرُ أنَّ هذا خاصٌّ بالأشربةِ المائعةِ دونَ الجامدِ^(١) كالبنج والأفيون، فلا يَحْرُمُ قليلُها بل كثيرُها المسكرُ، وبه صرَّحَ "ابن حجرٍ" - في "التُّحفةِ"^(٢) - وغيرُهُ، وهو مفهومٌ من كلامِ أئمَّتنا؛ لأنَّهم عدُّوها من الأدويةِ المباحةِ وإنَّ حَرَمَ الشُّكْرِ منها بالاتِّفاقِ كما نَدَّكُرُهُ، ولم نَرِ أحداً قال بنجاستِها، ولا بنجاسةِ نحوِ الزَّعفرانِ، مع أنَّ كثيرَهُ مُسَكِّرٌ، ولم يُحْرَمُوا أَكْلَ قليلِهِ أيضاً، ويَدُلُّ عليه: أنَّه لا يُحَدُّ بالشُّكْرِ منها كما يأتي^(٣)، بخلافِ المائعةِ، فإنَّه يُحَدُّ، ويَدُلُّ عليه أيضاً قوله في "غرر الأفكارِ"^(٤): ((وهذه الأشربةُ عندَ "محمدٍ" وموافقيهِ كخمرٍ بلا تفاوتٍ في الأحكامِ، وبهذا يُفتى في زماننا)) اهـ. فخصَّ الخلافَ بالأشربةِ.
وظاهرُ قوله: ((بلا تفاوتٍ)) أنَّ نجاستَها غليظةٌ، فتنبَّه. لكنَّ يُستثنى منه الحدُّ؛ فإنَّه لا يجبُ إلَّا بالشُّكْرِ، بخلافِ الخمرِ.

والحاصلُ: أنَّه لا يَلَزُمُ من حُرْمَةِ الكثيرِ المسكرِ حُرْمَةُ قليلِهِ ولا نجاستُهُ مُطلقاً، إلَّا في المائعاتِ؛ لمعنى خاصٍّ بها، أمَّا الجامداتُ فلا يَحْرُمُ منها إلَّا الكثيرُ المسكرُ، ولا يَلَزُمُ من حُرْمَتِهِ نجاستُهُ كالسَّمِّ القاتلِ؛ فإنَّه حرامٌ مع أنَّه طاهرٌ، هذا ما ظهرَ لفهمي القاصرِ، وسندُكُرُ^(٥) ما يُؤَيِّدُهُ وَيَقْوِيهِ وَيُشَيِّدُهُ.

(قوله: الظاهرُ أنَّ هذا خاصٌّ بالأشربةِ المائعةِ إلخ) هذا الاستظهارُ يَحْتَاجُ لنقلٍ صريحٍ، وإلَّا فعبارةُ "البَزَّازِيَّةِ" عامَّةٌ شاملةٌ للجامداتِ.

(١) في "٣": ((الجامدة)).

(٢) "تحفة المحتاج": كتاب الطهارة - باب النجاسة وإزالتها ٢٨٩/١، وكتاب الأشربة ١٦٨/٩ بتصرف (هامش "حواشي الشرواني والعبادي").

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) "غرر الأذكار": كتاب الحدود - ذكر الأشربة ق ٢٥١/ب.

(٥) المقولة [٣٣٨٩٣] قوله: ((ويَحْرُمُ أَكْلُ البَنج)).

ولو سَكِرَ منها: المختارُ في زماننا أَنَّهُ يُحَدُّ)). زاد في "الملتقى"^(١): ((وَوُقُوعُ طَلَاقٍ مِّن سَكِرَ منها تابعٌ للحرمة، والكلُّ حرامٌ عند "محمَّد"، وبه يُفتى، والخلافُ إنما هو عندَ قصِدِ التَّقْوَى،.....

[٣٣٨٧٦] (قوله: ولو سَكِرَ منها إلخ) ظاهرة: أَنَّهُ لا يُحَدُّ بالقليلِ منها الذي لا يَحْصُلُ به الإسكارُ، وهو ظاهرُ قولِ "الهداية"^(٢) وغيرها: ((وعن "محمَّد": أَنَّهُ حرامٌ، ويَحَدُّ شاربُهُ إذا سَكِرَ منه، وَيَقَعُ طَلَاقُهُ^(٣) كما في سائرِ الأَشْرِبَةِ المحَرَّمَةِ)) اهـ. وهو مُقتضى قولِ "المصنِّفِ" أيضاً فيما مرَّ^(٤): ((ويَحَدُّ شاربُ غيرها))، أي: غيرِ الخمرِ ((إن سَكِرَ)).

[٣٣٨٧٧] (قوله: وبه يُفتى) أي: بتحريمِ كلِّ الأَشْرِبَةِ، وكذا بوقوعِ الطَّلَاقِ، قال في "النهر"^(٥): ((وفي "الفتح"^(٦): وبه يُفتى؛ لأنَّ السُّكْرَ مِن كلِّ شرابٍ حرامٍ، وعندهما لا يَقَعُ بناءً على أَمَّا حلالٌ، وصَحَّحَهُ في "الحانية"^(٧))).

[٣٣٨٧٨] (قوله: والخلافُ) أي: في إباحَةِ الشُّرْبِ مِنَ الأَشْرِبَةِ الأربعة، قال في "المعراج"^(٨): ((سُئِلَ "أبو حفصٍ الكبيرُ" عنه فقال: لا يَحِلُّ، فقليلٌ له: خالفتُ "أبا حنيفةً" و"أبا يوسفَ"، فقال: إنَّهما يُجَلَّانِيهِ للاستمرارِ، والتَّابُ في زماننا يَشْرَبُونَ لِلْفُجُورِ والتَّلَهِّيِّ، وعن "أبي يوسفَ": لو أراد السُّكْرَ فقليلُهُ وكثيرُهُ حرامٌ، وقَعُودُهُ لذلك حرامٌ، وَمَشْيُهُ إِلَيْهِ حرامٌ)) اهـ. زاد في "الدَّرُ المنتقى"^(٩):

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب الأَشْرِبَةِ ٢/٢٦٢-٢٦٣.

(٢) "الهداية": كتاب الأَشْرِبَةِ ٤/١١١.

(٣) عبارة "الهداية": ((ويقع طلاقه إذا سَكِرَ منه)).

(٤) ص ٢٦٥.

(٥) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٢/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: ويقع طلاق كلِّ زوج إذا كان عاقلاً إلخ ٣/٣٤٨.

(٧) "الحانية": كتاب الأَشْرِبَةِ - فصل في تصرُّفات السُّكْران ٣/٢٣٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "معراج الدراية": كتاب الأَشْرِبَةِ ٥/١٣٠ - ب باختصار.

(٩) "الدر المنتقى": كتاب الأَشْرِبَةِ ٢/٥٧٢ (هامش "جمع الأنهر").

أما عند قصد التلهي فحرام إجماعاً)) انتهى، وتماؤه فيما علقت عليه.
 زاد "القهستاني"^(١): ((أنَّ لَبَنَ الإِبِلِ إِذَا اشْتَدَّ لَمْ^(٢) يَحِلَّ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ"، خِلَافاً
 لهما، والسُّكَّرُ منه حرامٌ بلا خلافٍ، والحدُّ والطلاقُ على الخلافِ، وكذا لَبَنُ الرِّمَّاكِ
 - أي: الفَرَسَةِ - إِذَا اشْتَدَّ.....

عن "القهستاني"^(٣): ((ويُحَدُّ به وإن لم يسكر كما في "المضمرات"^(٤) وغيرها)) اهـ.
 أقول: هو مخالف لما ذكرناه^(٥) آنفاً من تقييد الحدِّ بالسُّكَّرِ، ولعلَّ صوابه: إن سكر، فليُتَأْمَلْ.
 [٣٣٨٧٩] (قوله: وتماؤه إلخ) حيث قال^(٦): ((وصحَّحَ غيرُ واحدٍ قولَهما، وعلَّلهُ
 في "المضمرات"^(٧) بأنَّ الخمرَ موعودةٌ في العقبي، فينبغي أن يَحِلَّ مِنْ جنسِها في الدُّنيا
 أُمُودُجَ ترغيباً)) اهـ.

[٣٣٨٨٠] (قوله: على الخلاف) أي: يَبْتَنَانِ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" لا عِنْدَهُمَا.
 [٣٣٨٨١] (قوله: أي: الفَرَسَةِ) صرَّحَ في "جامع اللُّغة"^(٨): ((بأنَّه لا يُقالُ: فرسةٌ^(٩)،
 فالأولى أن يُقالَ: أي: الإناثِ مِنَ الحَيْلِ)) اهـ "ح"^(١٠).

(١) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٨/٢ باختصار.

(٢) ((لم)) ليست في "ط". وما أثبتناه من "د" و"ب" و"و" موافق لعبارة "جامع الرموز".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٧/٢.

(٤) "جامع المضمرات والمشكلات": كتاب الأشربة ٦٣٠/٤.

(٥) في "ك": ((ذكره)). وانظر المقولة [٣٣٨٧٦] قوله: ((ولو سكر منها إلخ)).

(٦) "الدر المنتقى": كتاب الأشربة ٥٧٢/٢ (هامش "مجمع الأهر").

(٧) "جامع المضمرات والمشكلات": كتاب الأشربة ٦٣١/٤ بتصرف.

(٨) "جامع اللغة" للأذرنوبي (ت ٨٦٦هـ)، وتقدمت ترجمته ٧٠/١.

(٩) قال في "اللسان" مادة ((فرس)): ((الفرسُ واحدُ الحَيْلِ، والجمعُ أفراسٌ، والدُّكْرُ والأنثى في ذلك سواءٌ، ولا يُقالُ للأنثى

فيه فرسةٌ.... وحكى ابنُ جنيٍّ: فرسةٌ)) اهـ. ونحوه في "تاج العروس": مادة ((فرس)).

(١٠) "ح": كتاب الأشربة ق ٣٤٨/أ.

لم يَحِلَّ، وصَحَّحَ في "الهداية" ^(١) حِلَّهُ. وفي "الخزانة" ^(٢): أَنَّهُ يُكْرَهُ تحريماً عندَ عامَّةِ المشايخ على قوله)).

[٣٣٨٨٢] (قوله: لم يَحِلَّ) أي: عندَ "الإمام" ^(٣)، "فَهْستاي" ^(٤).

[٣٣٨٨٣] (قوله: على قوله) أي: قول "الإمام". وفي "الخانية" ^(٥) وغيرِها: ((لَبِنُ المأكولِ حلالٌ، وكذا لَبِنُ الرِّمَاقِ عندهما، وعندَهُ يُكْرَهُ، قال بعضهم: تنزيهاً، وقال "السَّرْحَسِي" ^(٦): إِنَّهُ ٢٩٣/٥ مُباحٌ كاللبنِ، وعامَّتُهُم قالوا: يُكْرَهُ تحريماً، لكن لا يُحَدُّ ^(٧)، وإن زال عقلُهُ - كما لو زال بالبنج - يَحْرُمُ، ولا حَدَّ فيه)) اهـ.

زاد في "البزازیة" ^(٨): ((وأكثرُ العلماء على أَنَّهُ تنزيهٌ)) اهـ، وهو الموافق لما قدَّمناه في الذَّبائِح ^(٩)، فراجعهُ.

(قوله: أي: عندَ "الإمام") الظاهرُ رُجوعُ الضَّميرِ لـ "محمَّد"، وليس في عبارة "الفَهْستاي" التَّصريحُ بِرُجوعِهِ لـ "الإمام"، بل قال: ((عندَهُ)) بعدما ذَكَرَ لفظَ "محمَّد" و"الشَّيْخين" كما ذَكَرَهُ "السَّارِح". نعم، ما ذَكَرَهُ في "الهداية" من: ((تصحيحُ حِلِّ لَبِنِ الرِّمَاقِ)) إِنَّمَا ذَكَرَهُ على قول "الإمام".

(١) "الهداية": كتاب الأُشْرية ١١٢/٤. ووقع فيها ((وإلا صَحَّ)) بدل ((والأصحُّ)).

(٢) لم تقف على المسألة في "خزانة الفقه" ولا في "خزانة الأَكل" ولا في "خزانة المفتين".

(٣) في هامش "م": ((قوله: أي: عندَ "الإمام" إلخ) قال "شيخنا": ليس في عبارة "الفَهْستاي" ذِكْرُ "الإمام"، بل عبارته: لم يَحِلَّ عنده، وظاهرُ هذه العبارة أَنَّ الضَّميرَ عائدٌ على "محمَّد"؛ فَإِنَّهُ المذكورُ قبل، وهو الموافق للمسألة قبلها؛ إذ هو مُقتضى التشبيه بكذا اهـ)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأُشْرية ١٨٨/٢، وظاهره رجوع الضَّميرِ إلى الإمام محمَّد لا الإمام الأعظم، ونَبَّه عليه الرَّافعي.

(٥) "الخانية": كتاب الأُشْرية - فصل في معرفة الأُشْرية ٢٣١/٣ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "المبسوط": كتاب الأُشْرية ٢٩/٢٤.

(٧) نقول: ذكر السرحسي رحمه الله أَنَّهُ إن استكثر منه بعدما سكن عطشه حتى سَكِرَ فعليه الحدُّ؛ لأنه غير مضطر. انظر

"المبسوط": كتاب الأُشْرية ٢٩/٢٤.

(٨) "البزازیة": كتاب الأُشْرية ١٢٧/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) المقولة [٣٢٤٤٠] قوله: ((ولا بأس بَلَيِّها على الأوجه)).

(وَحَلَّ الْإِنْتِبَازُ^(١)) اتَّخَذُ النَّبِيذِ (فِي الدُّبَاءِ).....

ثُمَّ قَالَ فِي "الْحَانِيَةِ"^(٢): ((وَأِنْ زَالَ عَقْلُهُ بِالْبَنَجِ وَلَبِنِ الرَّمَاحِ لَا تَنْفُذُ تَصْرِفَاتُهُ، وَعَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ": إِنْ عَلِمَ حِينَ تَنَاوَلَهُ أَنَّهُ بَنَجٌ يَقَعُ طَلَاقُهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَعِنْدَهُمَا: لَا يَقَعُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَكَذَا لَوْ شَرِبَ شَرَابًا خُلُوعًا، فَلَمْ يُوَافِقْهُ، فزَالَ عَقْلُهُ، فَطَلَّقَ^(٣)) قَالَ "مُحَمَّدٌ": لَا يَقَعُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى)) اهـ. وهذا إذا لم يقصد به المعصية، وَإِلَّا فَيَقَعُ طَلَاقُهُ كَمَا يَأْتِي^(٤) عَنْ "الْبَحْرِ".

وَفِي "شرح الوهبانية"^(٥): ((وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ "الصَّاحِبِينَ" جَوَازُ شَرْبِهِ، أَيْ: لَبِنِ الرَّمَاحِ، وَلَا يُجْذُ شَارِبُهُ إِذَا سَكَّرَ مِنْهُ عَلَى الصَّحِيحِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجْتَمَعَ عَلَيْهِ كَمَا عَلَّلَ فِيهَا قَدَمْنَاهُ)) اهـ. أَيْ: إِلَّا أَنْ [١/١٧٣ق/٤] يَشْرَبَهُ لِلَّهِوِ وَالْمَعْصِيَةِ، ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ "الْفَهْستائي"^(٦)، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْمَشْتَدِّ، وَكَلَامُ "الْفَهْستائي" فِي الْمَشْتَدِّ، وَبِهِ يُشْعَرُ كَلَامُ "الْهُدَايَةِ"، حَيْثُ قَالَ^(٧) فِي تَعْلِيلِ حَلِّ لَبِنِ الرَّمَاحِ: ((لَأَنَّ كِرَاهِيَةَ لَحْمِهِ لِاحْتِرَامِهِ، أَوْ لثَلَا يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ مَادَّةِ الْجِهَادِ، فَلَا يَتَعَدَّى إِلَى لَبْنِهِ)) اهـ.

أَوْ يُقَالَ: هَذَا فِيهَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْمَعْصِيَةَ، وَكَلَامُ "الْفَهْستائي" إِذَا قَصَدَهَا كَمَا قَدَمْنَاهُ^(٨) عَنْ "ابْنِ الشَّحْنَةِ"، وَيَأْتِي^(٩) مِثْلُهُ عَنْ "الْبَحْرِ"، فَلْيُتَأَمَّلْ.

[٣٣٨٨٤] (قَوْلُهُ: فِي الدُّبَاءِ) بِالضَّمِّ وَالْمَدِّ، "فَهْستائي"^(١٠). أَيْ: مَعَ التَّشْدِيدِ.

(١) فِي "ب": ((الْإِنْتِبَازُ)) بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي.

(٢) "الْحَانِيَةِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ - فَصْلُ فِي تَصْرِفَاتِ السَّكَّرَانِ ٢٣٤/٣ بِإِخْتِصَارِ (هَامِشُ "الْفَتْاوى الْهِنْدِيَّة").

(٣) فِي "ك" زِيَادَةٌ: ((زَوْجَتَهُ))، وَهِيَ لَيْسَتْ فِي "الْحَانِيَةِ".

(٤) الْمَقُولَةُ [٣٣٨٩٣] قَوْلُهُ: ((وَيَحْرُمُ أَكْلُ الْبَنَجِ)).

(٥) "تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَرَائِدِ": فَصْلُ مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ ١٨٢/١.

(٦) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ١٨٨/٢.

(٧) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ١١٢/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٨) فِي الْمَقُولَةِ نَفْسَهَا.

(٩) الْمَقُولَةُ [٣٣٨٩٣] قَوْلُهُ: ((وَيَحْرُمُ أَكْلُ الْبَنَجِ)).

(١٠) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ١٨٨/٢.

جمع: دُبَاءَةٌ، وهو القَرْعُ (والْحَنْتَمُ) جَرَّةٌ خَضْرَاءُ (والمَرْقَتِ) المطْلِي بالزَّرْقَتِ، أي: القير (والتَّقِيرِ) الحَشْبَةُ المنقورة، وما وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ نُسْخٌ^(١).

[٣٣٨٨٥] (قوله: جمع دُبَاءَةٌ) بالمد، اهـ "ح"^(٢).

[٣٣٨٨٦] (قوله: والْحَنْتَمُ) بفتح الحاء والتاء، وسكون النون بينهما، "قُهِسْتَانِي"^(٣).

[٣٣٨٨٧] (قوله: جَرَّةٌ خَضْرَاءُ) كذا فسَّرَه في "القاموس"^(٤). وفي "المغرب"^(٥): ((الْحَنْتَمُ:

الْحَزَفُ الأخضر، أو كلُّ حَزَفٍ. وعن "أبي عبيد"^(٦): هي جِرَارٌ حُمْرٌ، يُحْمَلُ فيها الخمرُ إلى المدينة، الواحدة حَنْتَمَةٌ)).

[٣٣٨٨٨] (قوله: وما وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ نُسْخٌ) أي بقوله عليه الصلاة والسلام: ((كنتُ

نَهَيْتُكُمْ عن الانتبازِ في الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمَرْقَتِ وَالتَّقِيرِ فانتَبَذُوا فيها، واشربوا في كلِّ ظَرْفٍ؛ فَإِنَّ الظَّرْفَ لَا يُحِلُّ شَيْئاً، وَلَا يُحْرِمُهُ، وَلَا تَشْرَبُوا الْمُسْكِرَ)^(٧)، وهذا حُجَّةٌ على "مالك"^(٨) و"أحمد"^(٩) في رواية، "غرر الأفكار"^(١٠).

(١) هو ما أخرجه البخاري في كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٩٨)، ومسلم في كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين، رقم (١٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديث وفد عبد القيس، وفيه قوله ﷺ: ((وأحكام عن الدباء والحنتم والتقير والمزفت)).

(٢) "ح": كتاب الأشربة ق ٣٤٨/أ.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأشربة ١٨٨/٢.

(٤) "القاموس": مادة ((حنتم)).

(٥) "المغرب": مادة ((حنتم)).

(٦) في النسخ جميعها: ((أبي عبيدة))، وما أثبتناه من "المغرب" هو الصحيح، ومثله في كتب اللغة كـ "اللسان" و"تاج العروس". والنقل في كتابه "غريب الحديث" مادة ((حنتم)) بلفظ: ((أما الحديث فجرارٌ حُمْرٌ، وأما في كلام العرب فهي الحُضْرُ، وقد يجوزُ أن يكونَ جمعاً))، وفي مادة ((دب))): ((وأما الحَنْتَمُ فجرارٌ خَضْرَاءُ كانت تُحْمَلُ إلينا فيه الخمر)).

(٧) أخرجه الإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار، رقم (٢٦٦)، وأحمد في "المسند"، رقم (٢٣٠٣٨) وأخرجه مختصراً مسلم في كتاب الأشربة - باب النهي عن الانتباز في المزفت، رقم (١٩٩٩) من حديث بريدة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٨) انظر "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير": باب في المباح ١٨٥/٢.

(٩) انظر "الكافي في فقه الإمام أحمد": كتاب الحدود - باب الأشربة ص ٨٧٦، و"شرح منتهى الإرادات": كتاب الحدود - باب حد تناول المسكر ٣٦٠/٣.

(١٠) "غرر الأفكار": كتاب الحدود - ذكر الأشربة ق ٢٥٢/أ.

(وَكُرِهَ شَرْبُ دُرْدِيّ الْخَمْرِ) أَي: عَكَرِه (والامتشاط) بِالْذُرْدِيّ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَجْزَاءَ الْخَمْرِ، وَقَلِيلُهُ ككَثِيرِهِ كَمَا مَرَّ^(١) (و) لَكِنْ (لَا يُحَدُّ شَارِبُهُ) عِنْدَنَا (بَلَا سُكْرِ) وَبِهِ يُحَدُّ إِجْمَاعًا.

قال "شيخ الإسلام" في "مبسوطه": ((إِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ عَلَى الْخُصُوصِ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ تَشْتَدُّ^(٢) بِهَذِهِ الظُّرُوفِ أَكْثَرَ مَا تَشْتَدُّ فِي غَيْرِهَا، يَعْنِي: فَصَاحِبُهَا عَلَى خَطَرٍ مِنَ الْوُقُوعِ فِي شَرْبِ الْحَرَمِ))، "عناية"^(٣).

[٣٣٨٨٩] (قَوْلُهُ: وَكُرِهَ) عَبَّرَ فِي "النَّقَايَةِ"^(٤) - كَ "الزَّاهِدِي"^(٥) - بِقَوْلِهِ: ((وَحُرْمٌ)). قَالَ "الْفَهْستَانِي"^(٦): ((وَأَمَّا أَثَرُ الْحُرْمَةِ عَلَى الْكَرَاهَةِ الْوَاقِعَةِ فِي عِبَارَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَوْنِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ التَّنْبِيَةَ عَلَى الْمَرَادِ الدَّالِّ عَلَيْهِ كَلَامُ "الْهِدَايَةِ"^(٧))).

[٣٣٨٩٠] (قَوْلُهُ: أَي عَكَرِه) بِفَتْحَتَيْنِ، وَيُسَكَّنُ، "قَامُوس"^(٨). وَدُرْدِيّ الشَّيْءُ: مَا يَبْقَى أَسْفَلُهُ، "فَهْستَانِي"^(٩).

[٣٣٨٩١] (قَوْلُهُ: وَالْإِمْتِشَاطُ) إِنَّمَا خَصَّصَهُ لِأَنَّ لَهُ تَأْثِيرًا فِي تَحْسِينِ الشَّعْرِ، "نَهَايَةُ"^(١٠).
[٣٣٨٩٢] (قَوْلُهُ: عِنْدَنَا) وَقَالَ "الشَّافِعِي"^(١١): يُحَدُّ؛ لِأَنَّهُ شَرِبَ جُزْءًا مِنَ الْخَمْرِ. وَلَنَا: أَنَّ قَلِيلَهُ لَا يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ؛ لِمَا فِي الطَّبَاعِ عَنِ النَّبُوَّةِ عَنْهُ، فَكَانَ نَاقِصًا، فَأَشْبَهَ غَيْرَ الْخَمْرِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ، وَلَا حَدًّا

(١) ص-٢٦٢.

(٢) فِي "ك": ((تَشْتَدُّ)).

(٣) "الْعَنَاءَةُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٣٨/٩-٣٩ (هَامِش "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِير").

(٤) انْظُر "فَتْحُ بَابِ الْعَنَاءَةِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٢/٢٥٣.

(٥) "الْمُجْتَبَى": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ق ٢٨٦/ب.

(٦) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٢/١٨٨. وَعِبَارَتُهُ: ((عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ)) بَدَل ((عَلَى الْمَرَادَ)).

(٧) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٤/١١٣.

(٨) "الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ": مَادَّةُ ((عَكَرَ)).

(٩) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٢/١٨٨.

(١٠) "النَّهْيَةُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ" لِلْسَّغْنَاي: كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٢/٤٢٠ ب/بِتَصْرُفٍ.

(١١) انْظُر "نَهَايَةُ الْمَحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمَنْهَاجِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٨/١٣. وَ"تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٩/١٦٩ (هَامِش "حَوَاشِي الشَّرْوَانِي وَالْعَبَادِي").

..... (وَيَحْرُمُ أَكْلُ الْبَنَجِ وَالْحَشِيْشَةِ)

فيها إلّا بالسُّكَّرِ، ولأنَّ الغالبَ عليه التُّفْلُ^(١)، فصار كما إذا غَلَبَ عليه الماءُ بالامتزاج، "هداية"^(٢).
 [٣٣٨٩٣] (قوله: وَيَحْرُمُ أَكْلُ الْبَنَجِ) هو بالفتح: نباتٌ يُسَمَّى في العربيَّةِ شَيْكُرَان^(٣)، يَصْدَعُ^(٤)
 وَيُسَبِّتُ وَيَخْلُطُ العقلَ كما في "التَّذْكَرَةُ" للشيخ "داود"^(٥). زاد في "القاموس"^(٦): ((وَأَحْبَبُهُ الْأَحْمَرُ، ثُمَّ
 الْأَسْوَدُ، وَأَسْلَمُهُ الْأَيْضُ)). وفيه^(٧): ((السَّبْتُ: يَوْمٌ مِنَ الْأُسْبُوعِ، وَالرَّجُلُ الْكَثِيرُ النَّوْمِ. وَالْمُسَبِّتُ:
 الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ)). وفي "الفهستاني"^(٨): ((هو أحدُ نوعي شجرِ القُنْبِ، حرامٌ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ العقلَ،
 وعليه الفتوى. بخلافِ نوعٍ آخَرَ منه، فَإِنَّهُ مُبَاحٌ كَالْأَفْيُونِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ اخْتَلَّ العقلُ به لَا يَزُولُ، وعليه
 يُحْمَلُ ما في "الهداية"^(٩) وغيرها مِنْ إِبَاحَةِ الْبَنَجِ كما في "شرح اللُّبَابِ"^(١٠)) اهـ.

أقول: هذا غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّ ما يُخِلُّ العقلَ لَا يَجُوزُ أَيْضاً بلا شُبْهَةٍ، فكيف يُقَالُ: إِنَّهُ مُبَاحٌ؟ بل
 الصَّوَابُ أَنَّ مُرَادَ "صاحبِ الهداية" وغيره إِبَاحَةُ قَلِيلِهِ لِلتَّداوِي ونحوه، وَمَنْ صَرَّحَ بِحُرْمَتِهِ أَرَادَ بِهِ الْقَدَرَ
 الْمُسَكَّرَ منه. يَدُلُّ عليه ما في "غَايَةِ الْبَيَانِ"^(١١) عن "شرح شيخ الإسلام": ((أَكْلُ قَلِيلِ السَّقْمُونِ
 وَالْبَنَجِ مُبَاحٌ لِلتَّداوِي، وما زاد على ذلك إِذَا كَانَ يَقْتُلُ أَوْ يُذْهِبُ العقلَ حَرَامٌ)) اهـ. فهذا صريحٌ فيما
 قلناه، مُؤَيَّدٌ لِمَا سَابَقاً بِحُثْنَاهُ، مِنْ تَحْصِيصِ ما مرَّ^(١٢): مِنْ أَنَّ ما أَسَكَّرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ بِالمائعاتِ.

(١) في "م": ((التُّفْلُ))، وهو موافق لعبارة "الهداية"، وهو الأصل في الكلمة، سَهَّلَهَا العامة إلى التاء.

(٢) "الهداية": كتاب الأُشْرَةِ ١١٤/٤.

(٣) عبارة "تذكرة أولي الألباب": ((السيكران)) بالسين، والكلمة بالشين والسين.

(٤) في "ك": ((يَصْرَع)).

(٥) "تذكرة أولي الألباب": الباب الثالث في ذكر ما تضمنه الباب الثاني إلخ - حرف الباء ٨٤/١ - ٨٥.

(٦) "القاموس": مادة ((بنج))، وعبارته: ((وأحبته الأسود، ثم الأحمر)).

(٧) "القاموس": مادة ((سبت)) باختصار.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الأُشْرَةِ ١٨٨/٢ نقلاً عن "شفاء الجيران" للعلامة الفاراني.

(٩) "الهداية": كتاب الأُشْرَةِ ١١٠/٤ - ١١١.

(١٠) لم يتبين لنا المراد به هنا.

(١١) انظر: "غاية البيان": كتاب الأُشْرَةِ ٩١/٦ ق/٩١ ب.

(١٢) المقولة [٣٣٨٧٥] قوله: ((وقال "محمد")).

وهكذا يُقال في غيره من الأشياء الجامدة المضرة في العقل أو غيره: يَحْرُمُ تناولُ القَدَرِ المضِرِّ منها دونَ القليلِ النافع؛ لأنَّ حُرْمَتَهَا ليست لعينها، بل لضررها.

وفي أوَّلِ طلاقٍ "البحر" ^(١): ((مَنْ غَابَ عَقْلُهُ بِالْبَنَجِ وَالْأَفْيُونِ يَقَعُ طَلَاقُهُ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ لِلْهُوِّ وَإِدْخَالِ الْآفَاتِ قَصْدًا؛ لِكَوْنِهِ مَعْصِيَةً، وَإِنْ كَانَ لِلتَّداوِي فَلَا؛ لَعَدَمِهَا، كَذَا فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" ^(٢)، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي حُرْمَةِ الْبَنَجِ وَالْأَفْيُونِ لَا لِلدَّوَاءِ. وَفِي "الْبَزَازِيَةِ" ^(٣): وَالتَّعْلِيلُ يُنَادِي بِحُرْمَتِهِ لَا لِلدَّوَاءِ)) اهـ كلامُ "البحر". وجعلَ في "النَّهْرِ" ^(٤) هذا التَّفْصِيلَ هُوَ الْحَقُّ.

والحاصل: أنَّ اسْتِعْمَالَ الْكَثِيرِ الْمُسَكِّرِ مِنْهُ حَرَامٌ مُطْلَقًا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ "الغَايَةِ" ^(٥)، وَأَمَّا الْقَلِيلُ فَإِنْ كَانَ لِلْهُوِّ حَرَمٌ، وَإِنْ سَكَّرَ مِنْهُ يَقَعُ طَلَاقُهُ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَ اسْتِعْمَالِهِ كَانَ مُحْظُورًا، وَإِنْ كَانَ لِلتَّداوِي وَحْصَلَ مِنْهُ إِسْكَارٌ فَلَا، فَاعْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ الْمَفْرَدَ.

بَقِيَ هُنَا شَيْءٌ لَمْ أَرِ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا اعْتَادَ أَكْلُ شَيْءٍ مِنَ الْجَامِدَاتِ الَّتِي لَا يَحْرُمُ قَلِيلُهَا وَيُسَكِّرُ كَثِيرُهَا حَتَّى صَارَ يَأْكُلُ مِنْهَا الْقَدَرُ الْمُسَكِّرَ وَلَا يُسَكِّرُهُ، سَوَاءً أَسَكَّرَهُ فِي ٢٩٤/٥ ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ أَوْ لَا، فَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ [٤/١٧٣ ب] اسْتِعْمَالُهُ نَظْرًا إِلَى أَنَّهُ يُسَكِّرُ غَيْرَهُ، أَوْ إِلَى أَنَّهُ قَدْ أَسَكَّرَهُ قَبْلَ اعْتِيَادِهِ؟ أَمْ لَا يَحْرُمُ نَظْرًا إِلَى أَنَّهُ طَاهِرٌ مُبَاحٌ وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْإِسْكَارِ، وَلَمْ يَوْجَدْ بَعْدَ الْاعْتِيَادِ وَإِنْ كَانَ فَعَلُهُ الَّذِي أَسَكَّرَهُ قَبْلَهُ حَرَامًا، كَمَنْ اعْتَادَ أَكْلَ شَيْءٍ مَسْمُومٍ حَتَّى صَارَ يَأْكُلُ مَا هُوَ قَاتِلٌ عَادَةً، وَلَا يَضُرُّهُ كَمَا بَلَّغْنَا عَنْ بَعْضِهِمْ؟ فَلْيَتَأَمَّلْ. نَعَمْ، صَرَّحَ الشَّافِعِيُّ ^(٦) بِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِمَا يُعْيِبُ الْعَقْلَ بِالنَّظَرِ لِغَالِبِ النَّاسِ بِلَا عَادَةٍ.

(١) "البحر": كتاب الطلاق ٢٦٦/٣ باختصار.

(٢) "الفتح": كتاب الطلاق - فصل: ويقع طلاق كلِّ زوج إذا كان عاقلًا إلخ ٣/٣٤٧.

(٣) "البزازية": كتاب الأشربة ١٢٦/٦ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب الطلاق ق ٢٠٢/ب.

(٥) لما رُفِيَ فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٦) انظر "حاشية الشرواني على تحفة المحتاج": كتاب الأشربة ١٦٨/٩. و"حاشية الشيرازي على تحفة المحتاج": كتاب الأشربة ١٢/٨.

- هي ورقُ القُنْبِ - (والأفيون) لَأَنَّهُ مُفْسِدٌ للعقل،

مطلب: الحشيشة^(١)

[٣٣٨٩٤] (قوله: وهي ورقُ القُنْبِ) قال "ابن البيطار"^(٢): ((وَمِنَ الْقُنْبِ الْهِنْدِيِّ نَوْعٌ يُسَمَّى بِالْحَشِيشَةِ، يُسَكَّرُ جَدًّا إِذَا تَنَاوَلَ مِنْهُ يَسِيرًا قَدَرُ دَرَاهِمٍ، حَتَّى أَنْ مَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ أُخْرِجَهُ إِلَى حَدِّ الرُّعُونَةِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ قَوْمٌ فَاحْتَلَّتْ عُقُولُهُمْ، وَرُبَّمَا قَتَلَتْ، بَلْ نَقَلَ "ابن حجر"^(٣) عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ فِي أَكْلِ الْحَشِيشَةِ مِائَةً وَعِشْرِينَ مَضَرَّةً دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً، وَنَقَلَ^(٤) عَنْ "ابن تيمية"^(٥): أَنَّ مَنْ قَالَ بِجَلِّهَا كَفَرَ، قَالَ: وَأَقْرَبُ أَهْلُ مَذْهَبِهِ^(٦))) اهـ، وسأني^(٧) مثله عندنا.

مطلب: الأفيون^(٨)

[٣٣٨٩٥] (قوله: والأفيون) هو عُصَارَةُ الْحَشِشِاشِ، يَكْرُبُ، وَيُسْقَطُ الشَّهَوَتَيْنِ إِذَا تُمُوْدِي عَلَيْهِ، وَيَقْتُلُ إِلَى دَرَاهِمَيْنِ، وَمَتَى زَادَ أَكْلُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَلَاءٍ^(٩) اعْتَادَهُ، بَحِثْ يُفْضِي تَرْكُهُ إِلَى مَوْتِهِ؛ لَأَنَّهُ يَخْرِقُ الْأَغْشِيَةَ خُرُوقًا لَا يَسُدُّهَا غَيْرُهُ، كَذَا فِي "تَذَكُّرَةِ دَاوُدَ"^(١٠).
[٣٣٨٩٦] (قوله: لَأَنَّهُ مُفْسِدٌ للعقل) حَتَّى يَصِيرَ لِلرَّجُلِ فِيهِ خِلَافَةٌ وَفْسَادٌ، "جَوْهَرَةٌ"^(١١).

(قول "الشَّارِحِ": هي ورقُ القُنْبِ) فِي "الْقَامُوسِ": ((الْقُنْبُ كَدِيمٌ وَسُكَّرٌ: نَوْعٌ مِنَ الْكَثَّانِ)) اهـ.

(١) هذا المطلب من "الأصل".

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد، ضياء الدين المعروف بابن البيطار، المالقي الأندلسي (ت ٦٤٦هـ)، إمام النباتيين وعلماء الأعشاب، له كتاب "الأدوية المفردة". ("فوات الوفيات" ١٥٩/٢، "الأعلام" ٦٧/٤).

(٣) "الفتاوى الفقهية الكبرى": كتاب الجراح - باب الأشربة والمخدرات ٢٣٠-٢٣٣ باختصار.

(٤) أي: ابن حجر رحمه الله.

(٥) "الفتاوى الكبرى": مسألة فيمن يأكل الحشيشة ما يجب عليه ٤٢٣/٣.

(٦) انظر "الإقناع": كتاب الحدود - باب حكم المرتد ٢٩٩/٤. و"كشاف القناع": كتاب الحدود - باب حكم المرتد ١٧١/٦.

(٧) المقولة [٣٣٩٠٤] قوله: ((بَلْ قَالَ "نَحْمُ الدِّينَ الرَّاهِدَ")).

(٨) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٩) ((ولاء)) ليست في "ك".

(١٠) "تذكرة أولي الألباب": الباب الثالث في ذكر ما تضمنه الباب الثاني أصوله إلخ - حرف الألف ٥٢/١.

(١١) "الجوهرة النيرة": كتاب الأشربة ٢٧٠/٢.

وَيَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ (لَكِنْ دُونَ حُرْمَةِ الْخَمْرِ، فَإِنْ أَكَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لَا حَدَّ عَلَيْهِ وَإِنْ سَكِرَ) مِنْهُ (بَلْ يُعَزَّرُ بِمَا دُونَ الْحَدِّ) كَذَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١). وَكَذَا تَحْرُمُ جَوْزَةُ الطَّيِّبِ لَكِنْ دُونَ حُرْمَةِ الْحَشِيشَةِ،

[٣٣٨٩٧] (قَوْلُهُ: وَإِنْ سَكِرَ) لِأَنَّ الشَّرْعَ أَوْجَبَ الْحَدَّ بِالسُّكْرِ مِنَ الْمَشْرُوبِ لَا الْمَأْكُولِ، "إِتْقَانِي"^(٢).

[٣٣٨٩٨] (قَوْلُهُ: كَذَا فِي "الْجَوْهَرَةِ") الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ^(٣): ((وَيَحْرُمُ أَكْلُ الْبَنَجِ إِلْح)).

مطلب: جَوْزَةُ الطَّيِّبِ^(٤)

[٣٣٨٩٩] (قَوْلُهُ: وَكَذَا تَحْرُمُ جَوْزَةُ الطَّيِّبِ) وَكَذَا الْعَنْبُرُ وَالزَّعْفَرَانُ كَمَا فِي "الزَّوْاجِرِ"^(٥)

لِ"ابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّيِّ"، وَقَالَ: ((فَهَذِهِ كُلُّهَا مُسَكَّرَةٌ، وَمُرَادُهُمْ بِالْإِسْكَارِ هُنَا: تَغْطِيَةُ الْعَقْلِ لَا مَعَ الشَّدَةِ الْمُطْرِبَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ خُصُوصِيَّاتِ الْمُسْكِرِ الْمَانِعِ، فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا تُسَمَّى مُحَدَّرَةً، فَمَا جَاءَ فِي الْوَعِيدِ عَلَى الْخَمْرِ يَأْتِي فِيهَا؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي إِزَالَةِ الْعَقْلِ الْمَقْصُودِ لِلشَّارِعِ بِقَاوُؤِهِ)) اهـ.

أَقُولُ: وَمِثْلُهُ زَهْرُ الْقُطْنِ، فَإِنَّهُ قَوِيٌّ التَّفْرِيحِ، يَبْلُغُ الْإِسْكَارَ كَمَا فِي "التَّذَكُّرَةِ"^(٦)، فَهَذَا كُلُّهُ وَنَظَائِرُهُ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ الْقَدْرِ الْمُسْكِرِ مِنْهُ دُونَ الْقَلِيلِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٧)، فَافْهَمْ.

مطلب: الْبَرَشُ^(٨)

وَمِثْلُهُ - بَلْ أَوَّلَى - الْبَرَشُ، وَهُوَ شَيْءٌ مُرَكَّبٌ مِنَ الْبَنَجِ وَالْأَفْيُونِ وَغَيْرِهِمَا. ذَكَرَ فِي "التَّذَكُّرَةِ"^(٩):

(١) "الْجَوْهَرَةُ النَّبَوِيَّة": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٢/٢٧٠.

(٢) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ٦/٩٢ ب.

(٣) ص-٢٩٦.

(٤) هَذَا الْمَطْلَبُ مِنَ "الْأَصْلِ" وَ"كَ".

(٥) "الزَّوْاجِرُ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَايَرِ": كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ - الْكَبِيرَةُ السَّبْعُونَ بَعْدَ الْمَقَّةِ: أَكَلَ الْمُسْكِرِ الطَّاهِرِ ١/٣٥٤.

(٦) "تَذَكُّرَةُ أَوَّلَى الْأَلْبَابِ": الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي ذِكْرِ مَا تَضُمَّنُ الْبَابُ الثَّانِي أَسْوَلهُ إِلْح - حَرْفُ الْقَافِ ١/٢٦٠.

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٣٨٩٣] قَوْلُهُ: ((وَيَحْرُمُ أَكْلُ الْبَنَجِ)).

(٨) هَذَا الْمَطْلَبُ مِنَ "الْأَصْلِ" وَ"كَ".

(٩) "تَذَكُّرَةُ أَوَّلَى الْأَلْبَابِ": الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي ذِكْرِ مَا تَضُمَّنُ الْبَابُ الثَّانِي أَسْوَلهُ إِلْح - حَرْفُ الْبَاءِ ١/٧٢ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

قَالَ "المصنّف". وَنَقَلَ^(١) عَنْ "الجامع" وَغَيْرِهِ: ((أَنَّ مَنْ قَالَ بِحِلِّ^(٢) الْبَنَجِ وَالْحَشِيشَةِ فَهُوَ زِنْدِيقٌ مُبْتَدِعٌ.....

((أَنَّ إِدْمَانَهُ يُفْسِدُ الْبَدَنَ وَالْعَقْلَ، وَيُسْقِطُ الشَّهَوَتَيْنِ، وَيُفْسِدُ اللَّوْنَ، وَيَنْقُصُ الْقُوَى، وَيَهْلِكُ، وَقَدْ وَقَعَ بِهِ الْآنَ ضَرَرٌ كَثِيرٌ)) اهـ.

[٣٣٩٠٠] (قَوْلُهُ: قَالَ "المصنّف") وَعِبَارَتُهُ^(٣): ((وَمِثْلُ الْحَشِيشَةِ فِي الْحَرَمَةِ جَوْزُ الطَّيِّبِ، فَقَدْ أَفْتَى كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ بِحُرْمَتِهَا، وَمَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ مِنْهُمْ "ابْنُ حَجَرٍ" - نَزِيلُ مَكَّةَ - فِي "فَتَاوَاهُ"^(٤)، وَالشَّيْخُ "كَمَالُ الدِّينِ بْنُ أَبِي شَرِيفٍ"^(٥) فِي رِسَالَةٍ وَضَعَهَا فِي ذَلِكَ، وَأَفْتَى بِحُرْمَتِهَا "الأَقْصَرَاوِيُّ"^(٦) مِنْ أَصْحَابِنَا، وَقَفْتُ عَلَى ذَلِكَ بِخَطِّهِ الشَّرِيفِ، لَكِنْ قَالَ: حُرْمَتُهَا دُونَ حُرْمَةِ الْحَشِيشِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)) اهـ.

أَقُول: بَلْ سَيَذْكُرُ "الشَّارْحُ"^(٧) حُرْمَتَهَا عَنِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.

[٣٣٩٠١] (قَوْلُهُ: عَنْ "الجامع") أَي: "جَامِعُ الْفَتَاوَى"^(٨).

[٣٣٩٠٢] (قَوْلُهُ: وَالْحَشِيشَةُ)^(٩) عِبَارَةُ "المصنّف"^(١٠): ((وَهُوَ الْحَشِيشَةُ)).

[٣٣٩٠٣] (قَوْلُهُ: فَهُوَ زِنْدِيقٌ مُبْتَدِعٌ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١١): ((وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَى وُقُوعِ طَلَاقِهِ

(١) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٤ ب/ باختصار. لكن الذي نقله عن الزاهد رحمه الله أنه يكفر فقط، أما إباحة القتل فقد نقله عن الإمام ركن الدين الزنجاني رحمه الله.

(٢) في "ط": ((يحل)).

(٣) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٤ ب.

(٤) "الفتاوى الفقهية الكبرى": كتاب الجراح - باب الأشربة والمخدرات ٤/٢٢٩ وما بعدها.

(٥) تقدمت ترجمته ٣/٤٥٨، ولم نختد إلى اسم رسالته.

(٦) في "ب" و"م": ((الأقصرأوي))، وتقدمت ترجمته ٦/٣٦٢.

(٧) ص-٣٠٢.

(٨) لم نقف على المسألة في مظانها من مخطوطة "جامع الفتاوى" للسمرقندي، ولعلها في "جامع الفتاوى" للحميدي.

(٩) في "الأصل" و"ك" و"ط": ((أو الحشيشة)).

(١٠) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٤ ب.

(١١) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٦.

بل قال "نجم الدين الزاهدي"^(١): إِنَّهُ يُكْفَرُ، وَيُباح قَتْلُهُ.....

- أي: أكل الحشيش - فتوى مشايخ المذهبين الشافعية والحنفية؛ لفتواهم بحُرْمَتِهِ، وتأديبِ
باعتِهِ، حتَّى قالوا: مَنْ قال بِحِلِّهِ فهو زنديقٌ، كذا في "المبتغى" - بالمعجمة -، وتَبِعَهُ "الحَقُّ"
في "فتح القدير"^(٢) اهـ.

[٣٣٩٠٤] قوله: بل قال "نجم الدين الزاهدي"^(٣) إلخ هذا ذكره "المصنّف"^(٤) نقلاً عن خطأ
بعض الأفاضل^(٥)، وردّه "الرّملي"^(٦): ((بأنّه لا التفاتَ إليه، ولا تعويلَ عليه؛ إذ الكُفرُ بإنكارِ
القطعيّاتِ، وهو ليس كذلك)) اهـ ملخصاً.

أقول: ويؤيِّدُهُ ما مرَّ متناً^(٧): ((من أنَّ الأشربةَ الأربعةَ المحرَّمةَ حُرْمَتُها دونَ حُرْمَةِ الخمرِ،
فلا يُكْفَرُ مُسْتَحِلُّها)).

فعلى هذا يُشكِّلُ أيضاً الحُكْمُ عليه بأنّه زنديقٌ، مع أنّه أقرّه في "الفتح"^(٨) و"البحر"^(٩) وغيرهما،
والزّنديقُ يُقتلُ ولا تُقبَلُ توبتُهُ، لكنْ رأيتُ في "الزّواجر"^(١٠) لـ "ابن حجرٍ" ما نصّه: ((وحكى
"القرافي"^(١١) و"ابن تيمية"^(١٢) الإجماعَ على تحريم الحشيشة، قال: ومن استحلّها فقد كفرَ،

(١) في "د": ((الزاهد)).

(٢) "فتح القدير": كتاب الطلاق - فصل: ويقع طلاق كلِّ زوج إذا كان عاقلاً إلخ ٣/٣٤٦. ولم يصرح بأنّه زنديق.

(٣) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((الزاهد)).

(٤) "المنح": كتاب الأشربة ٢/٢١٤ ب.

(٥) هو المريد بن علي كما جاء في عبارة "المنح".

(٦) "لوائح الأنوار على منح الغفار": كتاب الأشربة ق ١٧٢/أ.

(٧) ص ٢٧٦-.

(٨) لم نفق على المسألة في مظانّها من "فتح القدير".

(٩) "البحر": كتاب الطلاق ٣/٢٦٦ نقلاً عن "المبتغى".

(١٠) "الزواجر عن اقتراف الكبائر": كتاب الأطعمة - الكبيرة السبعون بعد المئة: أكل المسكر الطاهر ١/٣٥٤ - ٣٥٥.

(١١) "الفروق": الفرق التاسع والثلاثون بين قاعدة الزواجر وبين قاعدة الجوابر ١/٣٧٢. ويؤكد بالكثرّة المغيبة للعقل.

(١٢) "الفتاوى الكبرى": مسألة فيمن يأكل الحشيشة، ما يجب عليه؟ ٣/٤٢٣.

قلتُ: ونَقَلَ شيخُنَا "النَّجْمُ الْعَرَبِيُّ الشَّافِعِيُّ" ^(١) في "شرحِه" على "منظومة" أبيه "البدر" ^(٢) المتعلِّقَة بالكِبَائِرِ والصَّغَائِرِ ^(٣) عن "ابن حجرٍ المكيِّ" ^(٤): ((أَنَّهُ صَرَّحَ ^(٥) بتحريمِ جَوْزَةِ الطَّيِّبِ بِإِجْمَاعِ "الأئِمَّةِ الأربعة"، وَأَنَّهَا مُسْكِرَةٌ))، ثُمَّ قَالَ شيخُنَا "النَّجْمُ": ((والتُّنُّ الَّذِي حَدَّثَ))

قال: وَإِنَّمَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهَا "الأئِمَّةُ الأربعة" لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي زَمَنِهِمْ ^(٦)، وَإِنَّمَا ظَهَرَتْ فِي آخِرِ الْمِائَةِ السَّادِسَةِ، وَأَوَّلِ الْمِائَةِ السَّابِعَةِ، حِينَ ظَهَرَتْ دَوْلَةُ التَّتَارِ)) اهـ بحروفه، فليُتَأَمَّلْ.

مطلب: التُّنُّ ^(٧)

[٣٣٩٠٥] (قوله: والتُّنُّ إلخ) أقول: قد اضطربت آراء العلماء فيه، فبعضهم قال بكَرَاهِيَّتِهِ، وبعضهم قال بِحُرْمَتِهِ، وبعضهم بِإِبَاحَتِهِ، وَأَفْرَدُوهُ بِالتَّأْلِيفِ.

وفي "شرح الوهبانية" لـ "الشَّرنبلالي" ^(٨): [طويل]

((وَيُمْنَعُ مِنْ بَيْعِ الدُّخَانِ وَشُرْبِهِ وَشَارِبُهُ فِي الصَّوْمِ لَا شَكَّ يُفْطِرُ)).

وفي "شرح العلامة الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ النَّابِلَسِيِّ" والدِ سَيِّدِنَا "عبد الغني" على "شرح الدرر" - بعد نقله: ((أَنَّ لِلزَّوْجِ مَنَعَ الزَّوْجَةَ مِنْ أَكْلِ النَّوْمِ وَالبَصْلِ وَكُلِّ مَا يُتَنُّ الفَمِّ)) - قال ^(٩): ((وَمُقْتَضَاهُ الْمَنعُ مِنْ شُرْبِهَا التُّنُّ؛ لِأَنَّهُ يُتَنُّ الفَمِّ، خُصُوصاً [٤/١٧٤ق/١] إِذَا كَانَ الزَّوْجُ لَا يَشْرِبُهُ،

(١) تقدمت ترجمته ١٢/١٤٥.

(٢) تقدمت ترجمته ٨٩/١.

(٣) المسماة "النجوم الزواهر شرح جواهر الذخائر في الكِبَائِرِ والصَّغَائِرِ" (انظر "لطف السمر وقطف الثمر" ١١٨/١ - ١١٩).

(٤) "الفتاوى الفقهية الكبرى": كتاب الجراح - باب الأشربة والمخدرات ٤/٢٣٠.

(٥) في "و": ((أَنَّهُ حَرَامٌ صَرَّحَ)).

(٦) في "ك": ((زماغم)).

(٧) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٨) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الكراهية - مبحث: أكل الخشيش ق ١٧٧/أ.

(٩) لم نقف على النص في مظانّه من مخطوطة "الإحكام" الناقصة التي بين أيدينا.

أعاذنا الله تعالى منه، وقد أفتى بالمنع من شربه شيخنا المشير^(١) (وغيره) اهـ.
وللعلامة الشيخ "علي الأجهوري المالكي" رسالة^(٢) في حله، نقل فيها: ((أنه أفتى بحله من
يُعتمد عليه من أئمة المذاهب الأربعة)).

قلت: وألف في حله أيضاً سيّدنا العارف "عبد الغني التابلسي" رسالة سماها: "الصلح بين
الإخوان في إباحة شرب الدخان"^(٣)، وتعرض له في كثير من تأليفه الحسان، وأقام الطامة الكبرى ٢٩٥/٥
على القائل بالحُرمة أو بالكراهة؛ فإنهما حكمان شرعيان لا بُدَّ لهما من دليل، ولا دليل على ذلك؛
فإنه لم يثبت إسكاهُ ولا تفتيره ولا إضراره، بل ثبت له منافع، فهو داخلٌ تحت قاعدة: الأصل في
الأشياء الإباحة، وإن فرض إضراره للبعض لا يلزم منه تحريمه على كلٍّ أحدٍ، فإنَّ العسل يضرُّ
بأصحاب الصَّفراءِ الغالبة، وربما أمرضهم مع أنه شفاءٌ بالنَّصِّ القطعي^(٤)، وليس الاحتياط في الافتراء
على الله تعالى بإثبات الحرمة أو الكراهة للذين لا بُدَّ لهما من دليل، بل في القول بالإباحة التي هي
الأصل، وقد توقف النبي ﷺ - مع أنه هو المشرع - في تحريم الخمر أمَّ الخبائث حتى نزل عليه النصُّ
القطعي^(٥)، فالذي ينبغي للإنسان إذا سُئل عنه - سواء كان ممن يتعاطاه أو لا كهذا العبد الضعيف
وجميع من في بيته - أن يقول: هو مُباح لكنَّ رائحته تستكرهها الطُّبَّاءُ، فهو مكروه طبعاً

(١) قال الإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) في "ترويح الجنان بحكم شرب الدخان" ص ١٣- ١٤: ((وفي "عمدة المريد"
للْقَائِي: سُئل عبد الرحمن المسيري الذي كان رئيس الحنفية في زمانه عن حكم هذا الدخان فشاهد أنه منَع عن
شربه)). ولم نقف على ترجمة للمسيري.

(٢) سماها بـ "غاية البيان لحل شرب ما لا يُعيب العقل من الدخان"، وتقدمت ترجمة الأجهوري ٣٩٩/٥.

(٣) وهي رسالة مطبوعة بدار التقوى في نينوى، بتحقيق محمد أديب الجادر.

(٤) هو قوله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩].

(٥) أخرج أبو داود الطيالسي في "مسنده"، رقم (٢٠٦٩) وابن أبي حاتم في تفسيره رقم (٢٠٤٦) والبيهقي في "شعب
الإيمان"، رقم (٥١٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نزلت في الخمر ثلاث آيات، فأول شيء نزل: ﴿يَسْأَلُونَكَ
عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، فقيل: حرمت الخمر، فقيل يا رسول الله، دعنا نتنفع بها كما قال الله عز وجل،
فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، فقيل: حرمت، فقالوا: لا يا رسول
الله، إنا لا نشرها قرب الصلاة، فسكت عنهم، ثم نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠] الآية، فقال
رسول الله ﷺ: ((حرمت الخمر)).

- وكان حَدُوْثُهُ بِدَمَشَقَ فِي سَنَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ^(١) بَعْدَ الْأَلْفِ - يَدْعِي شَارِبُهُ أَنَّهُ لَا يُسْكِرُ وَإِنْ سُلِّمَ لَهُ فَإِنَّهُ مُفْتَرٌّ، وَهُوَ حَرَامٌ؛ لِحَدِيثِ "أَحْمَدَ" عَنْ "أُمِّ سَلَمَةَ" قَالَتْ: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍ))^(٢). قَالَ: وَلَيْسَ مِنَ الْكِبَائِرِ تَنَاوُلُهُ الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ،

لَا شَرْعًا، إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الَّذِي يُعْطِيهِ كَلَامُ "الشَّارِحِ" هُنَا، حَيْثُ أَعَقَبَ^(٣) كَلَامَ شَيْخِهِ "النَّحْمِ" بِكَلَامِ "الْأَشْبَاهِ" وَبِكَلَامِ شَيْخِهِ "الْعِمَادِيِّ"، وَإِنْ كَانَ فِي "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(٤) جَزَمَ بِالْحَرْمَةِ لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لَوُرُودِ النَّهْيِ السُّلْطَانِيِّ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ، وَيَأْتِي^(٥) الْكَلَامُ فِيهِ. [٣٣٩٠٦] (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ مُفْتَرٌّ) قَالَ فِي "الْقَامُوسِ"^(٦): ((فَتَرَ جِسْمُهُ فُتُورًا: لَأَنْتَ مَفَاصِلُهُ وَضَعْفَ. وَالْفُتَارُ كُغْرَابٍ: ابْتِدَاءُ النَّشْوَةِ. وَأَفْتَرَ الشَّرَابُ: فَتَرَ شَارِبُهُ)).

[٣٣٩٠٧] (قَوْلُهُ: وَهُوَ حَرَامٌ) مَخَالَفٌ لِمَا نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ^(٧)؛ فَإِنَّهُمْ أَوْجَبُوا عَلَى الزَّوْجِ كِفَايَتَهَا مِنْهُ. اهـ "أَبُو السُّعُودِ"^(٨).

فَذَكَرُوا أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ "ابْنُ حَجَرٍ" ضَعِيفٌ، وَالْمَذْهَبُ كِرَاهَةُ التَّنْزِيهِ إِلَّا لِعَارِضٍ، وَذَكَرُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا كَانَ لَهَا اعْتِيَادٌ وَلَا يَضُرُّهَا تَرْكُهُ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ التَّفَكُّهِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ تَتَضَرَّرُ بِتَرْكِهِ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ التَّدَاوِي وَهُوَ لَا يَلْزَمُهُ، "ط"^(٩).

(١) فِي "و" وَ"ط" وَ"ب": ((خَمْسَةَ عَشْرَ)).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ" رَقْم (٢٦٦٣٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَشْرَةِ - بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْمُسْكِرِ، رَقْم (٣٦٨٦) وَابِيهَقِي فِي "السَّنَنِ الْكُبْرَى"، رَقْم (١٧٣٩٩) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا، وَحَسَنَةُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي فِي "فَتْحِ الْبَارِي" ٤٤/١٠.

(٣) ص-٣٠٧.

(٤) "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الْأَشْرَةِ ٥٧٢/٢ (هَامِشٌ "جَمْعُ الْأَهْرِ").

(٥) الْمَقُولَةُ [٣٣٩١٢] قَوْلُهُ: ((وَقَدْ كَرِهَهُ شَيْخُنَا الْعِمَادِيُّ فِي "هَدْيِهِ")).

(٦) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((فَتَرَ)) بِاخْتِصَارٍ.

(٧) انْظُرْ "حَاشِيَةَ الْبَجِيرِيِّ عَلَى الْخُطْبِيِّ": كِتَابُ النِّكَاحِ - فَصْلُ فِي النِّفْقَةِ ٩٠/٤. وَ"حَاشِيَةُ الشَّرَوَانِيِّ عَلَى تَحْفَةِ الْحِجَابِ": كِتَابُ النِّفَقَاتِ ٣٠٩/٨ لَكِنْ قَيَّدَهُ بِالْإِعْتِيَادِ عَلَيْهِ.

(٨) "فَتْحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الْأَشْرَةِ ٤٢٦/٣.

(٩) "ط": كِتَابُ الْأَشْرَةِ ٢٢٦/٤ - ٢٢٧ بِاخْتِصَارٍ.

وَمَعَ نَهْيٍ وَلِيٍّ الْأَمْرِ عَنْهُ حَرَمَ قِطْعًا،

[٣٣٩٠٨] (قوله: وَمَعَ نَهْيٍ وَلِيٍّ الْأَمْرِ عَنْهُ إلخ) قال سيدي العارف "عبد الغني"^(١): ((ليت شعري، أيُّ أمرٍ مِنْ أَمْرِيهِ يُتَمَسَّكُ به؟ أَمْرُهُ النَّاسَ بِتَرْكِهِ، أَمْ أَمْرُهُ بِإِعْطَاءِ الْمَكْسِ عَلَيْهِ؟ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ أَمْرٌ بِاسْتِعْمَالِهِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ أَوَّلِي الْأَمْرِ فِي الْآيَةِ الْعُلَمَاءُ فِي أَصَحِّ الْأَقْوَالِ كَمَا ذَكَرَهُ "العينِي" فِي آخِرِ مَسَائِلِ شَتَّى مِنْ "شرح الكنز"^(٢).

وأيضاً هل منع السُّلَاطِينِ الظُّلْمَةَ الْمُصْرِينَ عَلَى الْمَصَادِرَاتِ وَتَضْيِيعِ بُيُوتِ الْمَالِ، وَإِقْرَازِهِمْ الْقَضَاءَ وَغَيْرَهُمْ عَلَى الرِّشْوَةِ وَالظُّلْمِ يُثَبِّتُ حُكْمًا شَرْعِيًّا؟ وَقَدْ قَالُوا: مَنْ قَالَ لِسُلْطَانٍ زَمَانِنَا: عَادِلٌ كَفَرَّ)) اهـ مُلَخَّصًا.

أقول: مُقْتَضَاهُ: أَنَّ أُمَرَاءَ زَمَانِنَا لَا يُفِيدُ أَمْرُهُمُ الْوَجُوبَ، وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مُتَفَرِّقَاتِ الْقَضَاءِ - عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَوْنِ: ((أَمَرَكَ قَاضٍ بِرَجْمٍ أَوْ قِطْعٍ أَوْ ضَرْبٍ قَضَى بِهِ وَسَعَكَ فَعَلُهُ)) - بِقَوْلِهِمْ: ((لَوْجُوبِ طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ)). قَالَ "الشَّارَحُ" هُنَاكَ^(٣): ((وَمَنْعَهُ "مُحَمَّدٌ" حَتَّى يُعَايِنَ الْحُجَّةَ، وَاسْتَحْسَنُوهُ فِي زَمَانِنَا، وَبِهِ يَفْتَى إلخ)).

وَذَكَرَ الْعَلَامَةُ "البيري" فِي أَوَاخِرِ "شرحِهِ عَلَى الْأَشْبَاهِ"^(٤): ((أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، بِالْغَا، أَمِينًا، وَرِعًا، ذَكَرًا، مَوْثُوقًا بِهِ فِي الدَّمَاءِ وَالْقُرُوجِ وَالْأَمْوَالِ، زَاهِدًا، مُتَوَاضِعًا، مُسَايِسًا

(قوله: عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ أَوَّلِي الْأَمْرِ فِي الْآيَةِ الْعُلَمَاءُ إلخ) عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمُ الْعُلَمَاءُ تَكُونُ الْآيَةُ دَالَّةً عَلَى وَجُوبِ طَاعَةِ السُّلْطَانِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ أَمَرُوا بِطَاعَتِهِ، فَتَجِبُ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَخْذًا مِنْ وَجُوبِ طَاعَةِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا أَمَرُوا بِهِ.

(١) "نهاية المراد": صلاة الجماعة - حكم التن [التبغ] ص ٥٧٧ - ٥٧٨ ..

(٢) "رمز الحقائق": مسائل شتَّى ٣٦٤/٢.

(٣) ٥٣/١٧.

(٤) "عمدة ذوي البصائر": الفن الثالث: الجمع والفرق إلخ - شروط الإمامة ق ٢٥٩/ب - ٢٦٠/أ بتصرف.

على أَنَّ استعماله^(١) رُبَّمَا أَضَرَّ بِالْبَدَنِ. نعم، الإصرارُ عليه كبيرةٌ كسائر الصَّغَائِرِ^(٢))). ...

في مواضع^(٣) السَّياسَةِ، ثُمَّ إِذَا وَقَعَتِ الْبَيْعَةُ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مَعَ مَنْ صِفَتُهُ مَا ذُكِرَ صَارَ إِمَاماً يُفْتَرَضُ إِطَاعَتُهُ كَمَا فِي "خَزَانَةِ الْأَكْمَلِ"^(٤).

وفي "شرح الجواهر"^(٥): "تَجِبُ إِطَاعَتُهُ فِيمَا أَبَاحَهُ الشَّرْعُ، وَهُوَ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الْعَامَّةِ، وَقَدْ نَصُّوا فِي الْجِهَادِ^(٦) عَلَى امْتِنَالِ أَمْرِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ.

وفي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٧): إِذَا أَمَرَ الْأَمِيرُ الْعَسْكَرَ بِشَيْءٍ، فَعَصَاةٌ وَاحِدٌ لَا يُؤَدَّبُهُ^(٨) فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ، بَلْ يَنْصَحُهُ، فَإِنْ عَادَ بِلا عُدْرٍ أَدَّبَهُ)) اهـ مُلَخَّصاً.

وَأَخَذَ "الْبِيرِي"^(٩) مِنْ هَذَا: ((أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ بِصَوْمِ أَيَّامٍ لَطَاعُونَ^(١٠) وَنَحْوِهِ يَجِبُ امْتِنَالُهُ)).

أَقُولُ: وَظَاهِرُ عِبَارَةِ "خَزَانَةِ الْفَتَاوَى" لُزُومُ إِطَاعَةِ مَنْ اسْتَوْفَى شُرُوطَ الْإِمَامَةِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ كَلَامَ الْعَارِفِ قُدَّسَ سِرُّهُ، لَكِنْ فِي "حَاشِيَةِ الْحَمَوِيِّ"^(١١) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ لِرَفْعِ الْإِثْمِ، لَا لِصَحَّةِ التَّوَلُّيَةِ، فَرَاغَ.

[٣٣٩٠٩] قَوْلُهُ: رُبَّمَا أَضَرَّ بِالْبَدَنِ الْوَاقِعُ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ [٤/ق ١٧٤ب] بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمَلِينَ، "ط"^(١٢).

(١) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((مَثَلَةٌ)).

(٢) فِي "و": ((الصَّغِيرَةُ)).

(٣) فِي "ب" وَ"م": ((مَوْضِعٌ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"آ" مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْبِيرِي.

(٤) "خَزَانَةُ الْأَكْمَلِ": كِتَابُ الْإِسْتِحْسَانِ ٤٩٦/٣.

(٥) لَمْ نَحْتَدِ لِمَعْرِفَتِهِ، عَلَى أَنَّهُ نَقَلَ فِي نَسْخَةِ "عَمْدَةُ ذَوِي الْبَصَائِرِ" عَنْ "الْجَوَاهِرِ" لَا "شَرْحِ الْجَوَاهِرِ"، وَلَمْ نَقِفْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي مَخْطُوطَةِ "جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى" لِلْكَرْمَانِيِّ.

(٦) انْظُرْ "خَزَانَةُ الْأَكْمَلِ": كِتَابُ السِّيَرِ ٣١٠/٢.

(٧) "التَّاتِرْخَانِيَّةُ": كِتَابُ السِّيَرِ - الْفَصْلُ الْعَاشِرُ: فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ مِنْ طَاعَةِ الْأَمِيرِ وَمَا لَا يَجِبُ ٥٤/٧ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٩٩٣٧) نَقْلًا عَنْ "م"، أَيْ: "الْحَيْطُ الْبِرْهَانِي".

(٨) عِبَارَةُ الْبِيرِي: ((لَا يُؤَذِّبُهُ)) بَدَلَ ((لَا يُؤَدَّبُهُ)).

(٩) "عَمْدَةُ ذَوِي الْبَصَائِرِ": الْفَنُ الثَّلَاثُ: الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ إلخ - شُرُوطُ الْإِمَامَةِ ٢/ق ٢٥٩ب - ٢٦٠أ بِتَصْرِفٍ.

(١٠) فِي "م": ((الطَّاعُونَ)).

(١١) "غَمَزَ عَيُونُ الْبَصَائِرِ": الْفَنُ الثَّلَاثُ: الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - مَا افْتَرَقَ فِيهِ الْوَكِيلُ وَالْوَصِي ٤/١٤٧.

(١٢) "ط": كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ ٤/٢٢٧.

انتهى بحجوفه. وفي "الأشباه"^(١) في قاعدة: الأصلُ الإباحةُ أو التَّوقُّفُ: ((ويَظْهَرُ أنَّه فيما أشكل حاله كالحَيَوَانِ المشكِـلِ أمره، والنَّبَاتِ المجهولِ سِمَتُهُ^(٢))) انتهى.

قلت: فيفهم منه حُكْمُ النَّبَاتِ الذي شاع في زماننا المسمَّى بالتُّنِّ، فتنبه. وقد كرهه شيخنا "العمادي" في "هديته" إلحاقاً له بالثَّومِ والبَصْلِ بالأولى، فتدبّر.

[٣٣٩١٠] (قوله: الأصلُ الإباحةُ أو التَّوقُّفُ) المختارُ الأوَّلُ عندَ الجمهورِ مِنَ الحنفيةِ والشافعيةِ كما صرَّحَ به المحقِّقُ "ابنُ الهمام" في "تحريرِ الأصول"^(٣).

[٣٣٩١١] (قوله: فيفهم منه حُكْمُ النَّبَاتِ) وهو الإباحةُ على المختارِ، أو التَّوقُّفُ، وفيه إشارةٌ إلى عدمِ تسليمِ إسكارِهِ وتفتيره وإضراره، وإلا لم يصحَّ إدخاله تحت القاعدة المذكورة، ولذا أمر بالتنبه.

[٣٣٩١٢] (قوله: وقد كرهه شيخنا "العمادي" في "هديته") أقول: ظاهرُ كلامِ "العمادي": أنَّه مكروهٌ تحريماً، ويُفسَّقُ مُتعاطيه، فإنَّه قال في فصلِ الجماعة^(٤): ((ويكرهُ الاقتداءُ بالمعروفِ بِأَكْلِ الرِّبَا أو شيءٍ مِنَ المحرَّماتِ، أو يُداوِمُ الإصرارَ على شيءٍ مِنَ البِدَعِ المكروهاتِ كالِدُخَانِ المبتدعِ في هذا الزَّمانِ، ولا سيَّما بعدَ صدورِ منعِ السُّلطانِ)) اهـ.

وردَّ عليه سيّدنا "عبدُ الغني" في "شرحِ الهدية" بما حاصله ما قدَّمناه^(٥)، فقولُ "الشارح": ((إلحاقاً له بالثَّومِ والبَصْلِ)) فيه نظرٌ؛ إذ لا يُناسبُ كلامَ "العمادي". نعم، إلحاقه بما ذكرَ هو الإنصافُ، قال "أبو السُّعُود"^(٦): ((فتكونُ الكراهةُ تنزيهيةً، والمكروهُ تنزيهاً يُجامعُ الإباحةَ)) اهـ.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة الثالثة: اليقين لا يزول بالشك - هل الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم أو التَّوقُّفُ؟ ص ٧٤ - باختصار.

(٢) في "د": ((سميته))، وهو تحريف.

(٣) "التحرير": المقالة الثانية في أحوال الموضوع - الباب الأول في الأحكام - الفصل الثاني في الحاكم: لا خلاف في أنَّه الله ربُّ العالمين ص ٢٣٥ ..

(٤) انظر "نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد": صلاة الجماعة - حكم الاقتداء بالشافعي وغيره من الأئمة ص ٥٧٥ ..

(٥) المقولة: [٣٣٩٠٨] قوله: ((وهي وليَّ الأمرِ عنه إلخ)).

(٦) "فتح المعين": كتاب الأشربة ٤٢٦/٣ باختصار.

وَمَنْ جَزَمَ بِجُرْمَةِ الْحَشِيشَةِ "شارح الوهبانية"^(١) في الحظر، ونظمه فقال: [طويل]
 ((وأفتوا بتحريم الحشيش وحرقه وتطليق مُحْتَشٍ لجزرٍ وقرزوا
 لبائعه التآديب والفسق أثبتوا وزندقة للمستحل وحرزوا)).

وقال "ط"^(٢): ((ويؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد؛ للنهي الوارد في الثوم والبصل^(٣)، وهو ملحق بهما، والظاهر كراهة تعاطيه حال القراءة؛ لما فيه من الإخلال بتعظيم كتاب الله تعالى)) اهـ.

[٣٣٩١٣] (قوله: وَمَنْ جَزَمَ إلخ) قد عُلِّمَتْ إجماع العلماء على ذلك^(٤).

مطلب: القهوة^(٥)

(تَمَّة)

لم يتكلم على حكم قهوة البن، وقد حرّمها بعضهم، ولا وجه له كما في "تبيين المحارم"^(٦)، و"فتاوى المصنّف"^(٧)، و"حاشية الأشباه" لـ "الرملي"^(٨).

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الكراهية ١٧٦/٢ - ١٧٧.

(٢) "ط": كتاب الأشربة ٢٢٧/٤ بتصرف يسير.

(٣) أخرج البخاري في كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث، رقم (٨٥٥)، ومسلم في كتاب المساجد، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً، رقم (٧٣/٥٦٤) عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو ليعتزل مسجداً، وليقعّد في بيته))، وفي رواية لمسلم رقم ٧٤/٥٦٤: ((من أكل من هذه البقلة الثوم - وقال مرة: من أكل البصل والثوم والكراث - فلا يقربن مسجداً، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم)).

(٤) المقولة [٣٣٩٠٤] قوله: ((بل قال "نجم الدين الزاهد" إلخ)).

(٥) هذا المطلب من "الأصل".

(٦) "تبيين المحارم": باب في الخمر والميسر ق ٢٩/أ.

(٧) "فتاوى المصنّف": كتاب الكراهية ق ١٣١/أ - ب.

(٨) "نزّه النواظر": الفن الأول: القواعد الكلية - القاعدة الأولى: لا ثواب إلا بالنية ق ٥/ب.

قال شيخ "الشارح" "النَّحْمُ الغَزِّيُّ" في "تاريخه"^(١) في ترجمة "أبي بكر بن عبد الله الشاذلي" المعروف بـ "العيدروس": ((أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ الْقَهْوَةَ لَمَّا مَرَّ فِي سِيَاحَتِهِ بِشَجَرِ الْبُنِّ، فَاقْتَاتَ مِنْ ثَمَرِهِ، فَوَجَدَ فِيهِ تَجْفِيفاً لِلدِّمَاغِ، وَاجْتِلَاباً لِلسَّهَرِ، وَتَنْشِيطاً لِلْعِبَادَةِ، فَاتَّخَذَهُ قُوْتاً وَطَعَاماً، وَأَرْشَدَ أَتْبَاعُهُ إِلَيْهِ، ثُمَّ انْتَشَرَتْ فِي الْبِلَادِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَوَّلِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، فَحَرَّمَهَا جَمَاعَةٌ تَرَجَّحَ عِنْدَهُمْ أَنَّهَا مُضِرَّةٌ، أَخْرَجَهُم بِالسَّامِ وَالِدُ شَيْخِنَا "العتاوي"^(٢) و"القطب بن سلطان" الحنفي^(٣)، وَبِمَصَرٍ "أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ السُّنْبَاطِيِّ"^(٤) تَبَعاً لِأَبِيهِ، وَالْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهَا مُبَاحَةٌ، وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا مَا يَنْصُمُّ إِلَيْهَا مِنَ الْحَرَمَاتِ فَلَا شُبْهَةَ فِي تَحْرِيمِهَا)) اهـ مُلَخَّصاً.

(خاتمة)

سُئِلَ "ابن حجر المكي"^(٥) عَمَّنِ ابْتُلِيَ بِأَكْلِ نَحْوِ الْأَفْيُونِ، وَصَارَ إِنْ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ هَلَكَ، فَأَجَابَ: ((إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ قِطْعاً حَلَّ لَهُ، بَلْ وَجَبَ؛ لِاضْطِرَارِهِ إِلَى إِبْقَاءِ رُوحِهِ، كَالْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ،

(١) "الكواكب السائرة": ١١٣/١ - ١١٤.

(٢) كذا في النسخ بالمنأة الفوقية، والنسبة إلى عينا من قرى البقاع اللبناني قرب دمشق، وشيخه هو أحمد بن يونس بن أحمد، شهاب الدين العيثاوي الشافعي (ت ١٠٢٥هـ). ("خلاصة الأثر" ٣٦٩/١، "الأعلام" ١٢٧٦)، ولم نقف على ترجمة مستقلة لوالده يونس.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر بن سلطان الدمشقي الصالح، شيخ الإسلام وقطب الدين، كان منفياً للشام، وتولى قضاءها نيابة عن شيخه ابن الشحنة، وكُفِّ بصره (ت ٩٥٠هـ). (انظر "الكواكب السائرة" ١٢/٢، و"شذرات الذهب" ٤٠٦/١٠، و"الأعلام" ٥٧/٧).

(٤) أحمد بن أحمد بن عبد الحق، شهاب الدين السُّنْبَاطِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت ٩٩٥هـ). (انظر "الأعلام" ٩٢/١). وقال في "الكواكب السائرة" ١١١/٢ - ١١٢: ((أحمد بن عبد الحق ... كما كان يُشَدَّدُ فِي قَهْوَةِ الْبُنِّ وَيَقُولُ بِتَحْرِيمِهَا ... كَمَا كَانَ وَالِدُ شَيْخِنَا يُونُسَ الْعَيْثَاوِيَّ يُشَدَّدُ فِيهَا بِدَمَشَقٍ...)).

(٥) "الفتاوى الفقهية الكبرى": كتاب الطهارة - باب النجاسة ٤٢/١ بتصرف، وكتاب الجراح - باب الأشربة والمخدرات ٢٣٢/٤ بتصرف. وانظر "تحفة المحتاج": كتاب الأشربة ١٦٨/٩ (هامش "حواشي الشرواني والعبادي").

ويجب عليه التدرّج في تنقيصه شيئاً فشيئاً، حتّى يزول تولّع المعدة به من غير أن تشعر، فإن ترك ذلك فهو آثم فاسق)) اهـ ملخصاً. قال "الرملي"^(١): ((وقواعدنا لا تخالفه)).

(فرغ)

قدّمنا في الحظر والإباحة^(٢) عن "التاترخانية": ((أنّه لا بأس بشرب ما يذهب بالعقل لقطع نحو أكيلة)).

أقول: ينبغي تقييده بغير الخمر، وظاهره أنّه لا يتقيّد^(٣) بنحو بنج من غير المائع، وقيدّه به الشافعية^(٤)، والله تعالى أعلم.

(١) "لوائح الأنوار على منح الغفار": كتاب الأشربة ق ١٧١/ب بتصرف.

(٢) المقولة [٣٣٢١٩] قوله: ((وقد قدّمناه)).

(٣) في "م": ((بتقيد))، وهو خطأ طباعي.

(٤) انظر "نهاية المحتاج": كتاب الأشربة ١٤/٨. و"حاشية الشرواني على تحفة المحتاج": كتاب الأشربة ١٧٠/٩.

﴿كِتَابُ الصَّيْدِ﴾

لعلَّ مُنَاسِبَتُهُ: أَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا مِمَّا ^(١) يُورِثُ الشُّرُورَ.

﴿كِتَابُ الصَّيْدِ﴾

مَصْدَرُ صَادَةٍ ^(٢): إِذَا أَخَذَهُ، فَهُوَ صَائِدٌ وَذَاكَ ^(٣) مَصِيدٌ، وَيُسَمَّى الْمَصِيدُ صَيْدًا فَيُجْمَعُ صِيُودًا. وَهُوَ كُلُّ مُتَمَتِّعٍ مُتَوَحِّشٍ طَبْعًا، لَا يُمَكِّنُ أَخْذَهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ، "مَغْرَب" ^(٤).

فَخَرَجَ بِالِ: ((مُتَمَتِّعٌ)) مِثْلُ الدَّجَاجِ وَالْبَطِّ؛ إِذِ الْمَرَادُ مِنْهُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ قَوَائِمُ أَوْ جَنَاحَانِ يَمْلِكُ عَلَيْهِمَا، وَيَقْدِرُ عَلَى الْفِرَارِ مِنْ جِهَتَيْهِمَا.

وَبَالِ: ((مُتَوَحِّشٌ)) مِثْلُ الْحَمَامِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: أَنْ لَا يَأْلَفَ النَّاسَ لِيَلًا وَنَهَارًا.

وَيَدِ: ((طَبْعًا)) مَا يَتَوَحَّشُ مِنَ الْأَهْلِيَّاتِ، فَإِنَّمَا لَا تَحِلُّ بِالْأَصْطِيَادِ، وَتَحِلُّ بِذِكَاةِ الضَّرُورَةِ، وَدَخَلَ بِهِ مُتَوَحِّشٌ يَأْلَفُ كَالطَّيِّ لَا يُمَكِّنُ أَخْذَهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَهْستَانِي" ^(٥)، أَيِ: فَالطَّيِّ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَأْلَفُ بَعْدَ الْأَخْذِ إِلَّا أَنَّهُ صَيْدٌ قَبْلَهُ يَحِلُّ بِالْأَصْطِيَادِ، وَدَخَلَ فِيهِ مَا لَا يُؤْكَلُ كَمَا يَأْتِي ^(٦).

[٣٣٩١٤] [قَوْلُهُ: مِمَّا يُورِثُ الشُّرُورَ] وَقِيلَ: الْغَفْلَةُ وَاللَّهُوُ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ اتَّبَعَ الصَّيْدَ فَقَدْ

غَفَلَ» ^(٧). وَفِي "السَّعْدِيَّة" ^(٨): ((وَلَأَنَّ الصَّيْدَ مِنَ الْأَطْعِمَةِ، وَمُنَاسِبَتُهَا لِلْأَشْرِيَةِ غَيْرِ خَفِيَّةٍ، وَكُلُّ مِنْهُمَا فِيهِ مَا هُوَ حَلَالٌ وَحَرَامٌ)).

(١) ((مِمَّا)) لَيْسَتْ فِي "و".

(٢) فِي "أ": ((صَاد)).

(٣) فِي "الْأَصْل": ((وَذَلِكَ)).

(٤) "الْمَغْرَب": مَادَّةُ ((صَيْد)).

(٥) انْظُرْ "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٠٤/٢-٢٠٥ بِتَصْرِفٍ.

(٦) الْمَقُولَةُ [٣٣٩٥٤] قَوْلُهُ: ((وَلِذَا قَالَ [ح])).

(٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ"، رَقْمُ (٣٣٦٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ - بَابُ فِي اتِّبَاعِ الصَّيْدِ، رَقْمُ (٢٨٥٩)،

وَالْتِّرَمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْفَتَنِ - الْبَابُ رَقْمُ (٦٩) الْحَدِيثُ رَقْمُ (٢٢٥٦)، وَالتَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ - بَابُ اتِّبَاعِ

الصَّيْدِ، رَقْمُ (٤٣٠٩). مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا بَلْفُظًا: ((مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَا، وَمَنْ اتَّبَعَ

الصَّيْدَ غَفَلَ، وَمَنْ أَتَى أَبْوَابَ السُّلْطَانِ افْتَنَ)). قَالَ التِّرَمِذِيُّ: ((حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)).

(٨) "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّة": كِتَابُ الصَّيْدِ ٤٢/٩ بِتَصْرِفٍ (هَامِشٌ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(هو مُباحٌ) بِخَمْسَةِ عَشَرَ شَرْطاً مَبْسُوطَةً فِي "العناية"^(١)، وَنُقِرَّزُهَا فِي أَثْنَاءِ الْمَسَائِلِ^(٢)
(إِلَّا لِمُحْرَمٍ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، أَوْ لِلتَّلَهِّي)

[٣٣٩١٥] (قَوْلُهُ: بِخَمْسَةِ عَشَرَ شَرْطاً) خَمْسَةٌ فِي الصَّائِدِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ، وَأَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الْإِرْسَالُ، وَأَنْ لَا يُشَارِكُهُ فِي الْإِرْسَالِ مَنْ لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ، وَأَنْ لَا يَتَرَكَّ التَّسْمِيَةَ عَامِداً، وَأَنْ لَا يَشْتَغَلَ بَيْنَ الْإِرْسَالِ وَالْأَخْذِ بِعَمَلٍ آخَرَ. وَخَمْسَةٌ فِي الْكَلْبِ: أَنْ يَكُونَ مُعَلِّماً، وَأَنْ يَذْهَبَ عَلَى سَنَنِ الْإِرْسَالِ، وَأَنْ لَا يُشَارِكُهُ فِي الْأَخْذِ مَا لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ، وَأَنْ يَقْتُلَهُ جَرْحاً، وَأَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ. وَخَمْسَةٌ فِي الصَّيْدِ: أَنْ لَا يَكُونَ [٤/١٧٥ق/١] مِنَ الْحَشَرَاتِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ بَنَاتِ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ، وَأَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ بِجَنَاحِيهِ أَوْ قَوَائِمِهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُتَقَوِّياً بِنَايِهِ أَوْ بِمَحَلِّهِ، وَأَنْ يَمُوتَ بِهَذَا قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى ذَبْحِهِ أَه.

وفيه بحثٌ مذكورٌ مع جوابه في "المنح"^(٣)، ومجموعُ هذه الشُّرُوطِ لِمَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَلَمْ يُدْرِكْ حَيًّا. [٣٣٩١٥*] (قَوْلُهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: أَوْ فِي الْحَرَمِ؛ لِيَشْمَلَ الصُّورَ الثَّلَاثَ، وَهِيَ صَيْدُ الْمُحْرَمِ فِي الْحِلِّ أَوْ الْحَرَمِ، أَوْ الْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ.

﴿كِتَابُ الصَّيْدِ﴾

(قَوْلُهُ: وَأَنْ لَا يَشْتَغَلَ بَيْنَ الْإِرْسَالِ وَالْأَخْذِ بِعَمَلٍ آخَرَ) فِيهِ تَأْمُلٌ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي الْكَلْبِ وَنَحْوِهِ، لَا فِي الصَّائِدِ عَلَى مَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي.

(١) انظر "العناية": كتاب الصيد ٤٢/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٢) ص ٣٢١-.

(٣) وهذا نصُّه: ((كذا في "النهاية" منسوباً إلى "الخلاصة"، قال في "العناية": بعد نقل له بلفظه: وفيه تسامح؛ لأن هذا شرط الاصطياد للأكل بالكلب لا غير، على أنه لو انتفى بعضه لم يحرم، كما لو اشتغل بعمل لكن أدركه حياً فذبحه، وكذا إذا لم يمض بهذا لكنه ذبحه فإنه صيد وهو حلال. اه قلت: لم يظهر لي وجه التسامح في كلامه، وما ذكره من قوله: كما لو اشتغل بعمل إلى آخر ما قاله، لا يظهر به وجه التسامح في كلام "النهاية"؛ لأن كلامه فيما يحل بسبب غير الذكاة وهو الاصطياد؛ لأنه قد قدم ما يحل بالذكاة بالآلة المعهودة في باب على حدة، وهذا ظاهر والله أعلم)). انظر "المنح": كتاب الصيد ٢/٢١٥ق/أ.

كما هو ظاهر (أو حِرفَة) على ما في "الأشباه" ^(١). قال "المصنّف" ^(٢): ((وإنما أوردته ^(٣) تبعاً له، وإلا فالتحقيق عندي إباحة اتّخاذِه حِرفَة))؛ لأنّه نوعٌ من الاكتساب، وكلُّ أنواعِ الكسبِ في الإباحةِ سواءٌ

[٣٣٩١٦] (قوله: كما هو ظاهر) لأنّ مُطلقَ اللّهُ منهى عنه إلّا في ثلاثٍ كما مرّ في الحظر ^(٤).
 [٣٣٩١٧] (قوله: على ما في "الأشباه") أي: أخذاً ممّا في "البزاية" ^(٥): ((من أنّه مُباحٌ إلّا للتّلهي أو حِرفَة)).
 وفي "جمع الفتاوى" ^(٦): ((ويُكره للتّلهي، وأنّ يتّخذَه حِرفَة)). وأقرّه في "الشّرنبلاية" ^(٧).
 [٣٣٩١٨] (قوله: لأنّه نوعٌ من الاكتساب) وبذلك استدلّ في "الهداية" ^(٨) على إباحة الاصطياد بعد استدلّاه عليه بالكتاب والسّنّة والإجماع، وأقرّه الشّراخ ^(٩).
 [٣٣٩١٩] (قوله: وكلُّ أنواعِ الكسبِ إلخ) أي: أنواعِه المُباحة، بخلافِ الكسبِ بالرّيا والعقود الفاسدة ونحو ذلك.

(قوله: وأقرّه الشّراخ) لكنّ ما قدّمه: ((من أنّه يُورث اللّهُ والغفلة)) يُفيدُ كراهةً اتّخاذِه حِرفَة كما قاله في "الأشباه".

- (١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الصيد والذبائح والأضحية ص ٣٤٢ - نقلاً عن "البزاية".
- (٢) "المنح": كتاب الصيد ٢/٢١٥ أ/ بتصرف.
- (٣) في "و" و"ط" و"ب": ((زدته))، وما أثبتناه من "د" موافق لما في "المنح".
- (٤) المقولة [٣٢٨٧٦] قوله: ((دلت المسألة إلخ)).
- (٥) "البزاية": كتاب الصيد - الفصل الأول في المقدمة ٢٩٦/٦ (هامش "الفتاوى الهندية") وفيها: ((أو خوفه)) بدل ((أو حِرفَة))، وهو تحريف.
- (٦) "جمع الفتاوى": كتاب الصيد والذبائح ق ٢٨٠ ب.
- (٧) "الشّرنبلاية": كتاب الصيد ٢٧٢/١ نقلاً عن "البزاية" (هامش "الدرر والغرر").
- (٨) "الهداية": كتاب الصيد ١١٥/٤.
- (٩) انظر "النهاية": كتاب الصيد ٢/٤٢١ أ، و"الغنية": ٤٣/٩ (هامش "تكملة فتح القدير")، و"البنية": ٤٧١/١١.

على المذهب الصحيح كما في "البزازیة"^(١) وغيرها.

(نصب شبكة للصيد^(٢) ملك ما تعقل^(٣) بها، بخلاف ما إذا نصبها للجفاف)

[٢٣٩٢٠] (قوله: على المذهب الصحيح) قال بعده في "التاترخانية"^(٤): ((وبعض الفقهاء قالوا: الزراعة مذمومة، والصحيح: ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، ثم اختلفوا في التجارة والزراعة أيهما أفضل؟ وأكثر مشايخنا على أن الزراعة أفضل)) اهـ. وفي "الملتقى"^(٥) و"مواهب"^(٦): ((أفضله الجهاد، ثم التجارة، ثم الحرثة، ثم الصناعة)) اهـ.

أقول: فالمراد من قولهم: ((كل أنواع الكسب في الإباحة سواء)) أنها بعد أن لم تكن بطريق محظور لا يذم بعضها وإن كان بعضها أفضل من بعض، تأمل.

ثم إن كل نوع منها تارة يتخذ الإنسان حرفة ومعاشاً، وتارة يفعلُه وقت الحاجة في بعض الأحيان، وحيث كان الاصطياذ نوعاً منها دلَّ على إباحة اتخاذه حرفة، ولاسيما مع إطلاق الأدلة.

وعبارات المتون: ((والكراهة لا بد لها من دليل خاص))، وما قيل: إن فيه إزهاق الروح، وهو يورث قسوة القلب لا يدلُّ على الكراهة، بل غايته: أن غيره كالتجارة والحرثة أفضل منه. وفي "التاترخانية"^(٧): ((قال "أبو يوسف": إذا طلب الصيد لهواً ولعباً فلا خير فيه وأكزهه، وإن طلب منه ما يحتاج إليه من بيع أو إدام أو حاجة أخرى فلا بأس به)) اهـ.

(١) "البزازیة": كتاب الكراهية - الفصل الثاني في العبادات - نوع في المسجد ٣٥٨/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "و": ((الصَّيْد)).

(٣) في "و": ((تَعْلَقْ)) بدل ((تَعْقَلْ))، وهو خطأ طباعي.

(٤) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الرابع عشر في الكسب ١٥٦/١٨، رقم المسألة (٢٨٣٣٨) باختصار.

(٥) "ملتقى الأبحر": كتاب الكراهية - فصل في الكسب ٢٢٩/٢.

(٦) "مواهب الرحمن": كتاب الحظر والإباحة - فصل في التعلم والتعليم والكسب ص ٨٩٩.

(٧) "التاترخانية": كتاب الاستحسان والكراهية - الفصل الثاني والثلاثون في المتفرقات، المسائل التي تتعلق بأذى الناس

والكراهة فيها، النوع الثالث ٣١٦/١٨، رقم المسألة (٢٨٩٧٧).

فإنَّه لا يَمْلِكُ ما تَعَقَّلُ^(١) بها. (وإنَّ وَجَدَ الْمُقْلَشُ أو غيره (خاتماً أو ديناراً مضروباً) بضرب أهل الإسلام (لا) يَمْلِكُهُ، وَيَجِبُ تَعْرِيفُهُ.

اعْلَمْ أَنَّ أسبابَ المِلِكِ ثلاثة: ناقلٌ كبيعٍ وهبةٍ، وخِلَافَةٌ كإرثٍ،

[٣٣٩٢١] (قوله: تَعَقَّلُ) بتقديم العَيْنِ المهملةِ على القافِ، أي: عَلِقَ وَنَشَبَ. قال في

"المغرب"^(٢): ((وهو مصنوعٌ غيرُ مسموعٍ)).

[٣٣٩٢٢] (قوله: وإنَّ وَجَدَ الْمُقْلَشُ) بالقافِ، وهو الذي يُفْتَشُ المَزَابِلَ بِيَدِهِ أو بالغربالِ؛

ليستخرج ما فيها من النقود وغيرها. والظاهر: أنَّه لفظٌ عامِّيٌّ غيرُ عربيٍّ، فلتراجع كتب اللغة^(٣)، ولا مناسبة لهذه المسألة باب الصيد، ومحلُّها كتاب اللُّقطة، "حموي"^(٤) مُلَخَّصاً. ووُجِدَ في بعض نسخ "المنح"^(٥): ((المُقْتَشُ))^(٦).

[٣٣٩٢٣] (قوله: بضرب أهل الإسلام) أما المَضْرُوبُ بضرب الجاهليَّةِ فهو رِكَازٌ

يُخَمَّسُ، وتَقَدَّمَ^(٧) أنَّه إذا اشْتَبَهَ الضَّرْبُ يُجْعَلُ جاهليّاً، "ط"^(٨).

[٣٣٩٢٤] (قوله: وَيَجِبُ تَعْرِيفُهُ) إلى أن يُعْلَمَ أنَّه لا يَطْلُبُهُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ به، أو يُفَقِّهُ على نفسه

إنَّ كان مَصْرُفاً، "ط"^(٧).

[٣٣٩٢٥] (قوله: ناقلٌ) أي: من مالِكٍ إلى مالِكٍ. وقوله: ((وخِلَافَةٌ))، أي: ذو خِلَافَةٍ،

(١) في "و": ((تَعَلَّقَ)) بدل ((تَعَقَّلَ))، وهو خطأ طباعي.

(٢) "المغرب": مادة ((عقل)).

(٣) جاء في "تاج العروس" من مادة ((قلش)): ((الأقلش: اسم أعجمي وهو دخيل؛ لأنه ليس في كلام العرب شين بعد

لام في كلمة عربية محضة، والشينات كلها في كلام العرب قبل اللامات))، ومثله في "تهذيب اللغة"، و"المحيط"،

و"لسان العرب" مادة ((قلش)، و"الحكم والمحيط الأعظم" مادة ((القاف والشين واللام)).

(٤) "غمز عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الصيد والذبائح والأضحية ٢٢٥/٣.

(٥) الذي في نسختنا من "المنح": ((المفليس))، انظر "المنح": كتاب الصيد ٢/٢١٥ق، وكذا في نسخة ثانية.

(٦) في "ب": ((المقتش)) بالقاف، وهو خطأ طباعي.

(٧) ٢٠/٦ "در".

(٨) "ط": كتاب الصيد ٢٢٨/٤.

وأصالةً وهو الاستيلاء حقيقةً بوضع اليد، أو حكماً بالتهيئة كنصب شبكة لصيد لا لجفافٍ على المباح الخالي عن مالك، فلو استولى في مفازةٍ على حطبٍ غيره لم يملكه، ولم يحل للمُقْلَس ما يجده بلا تعريف،

وكذا يُقال فيما بعده، "ط"^(١).

[٣٣٩٢٦] (قوله: وهو الاستيلاء حقيقةً) شَمِلَ إحياء المَوَاتِ، فلا حاجة إلى عَدِّهِ قِسْماً رابعاً كما فعل "الحموي"^(٢).

[٣٣٩٢٧] (قوله: كنصب شبكة لصيد لا لجفاف^(٣)) تبع فيه "صاحب الأشباه"^(٤)، والأولى حذف قوله: ((لصيد))؛ ليشمل ما إذا لم يقصد شيئاً؛ لما في "التاترخانية"^(٥) و"الظهرية"^(٦): ((الاستيلاء الحكمي باستعمال ما هو موضوع للاصطياد، حتى إن من نصب شبكة فتعقل بها صيد ملكه، قصد بها الاصطياد أو لا، فلو نصبها للتجفيف لا يملكه، وإن نصب فسطاطاً إن قصد الصيد يملكه وإلا فلا؛ لأنه غير موضوع للصيد)) اهـ ملخصاً، فتأمل.

[٣٣٩٢٨] (قوله: على المباح) متعلق بـ ((الاستيلاء)).

[٣٣٩٢٩] (قوله: عن مالك) أي: ملك مالك.

[٣٣٩٣٠] (قوله: على حطبٍ غيره) أي: بأن جمعه غيره.

[٣٣٩٣١] (قوله: ولم يحل إلخ) لأنه لم يحل عن ملك مالك.

(١) "ط": كتاب الصيد ٤/٢٢٨.

(٢) انظر "غمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الصيد والذبائح والأضحية ٣/٢٢٥.

(٣) في "ك" و"ب": ((لا للجفاف)).

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الصيد والذبائح والأضحية ص٣٤٢.

(٥) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل الثاني في بيان ما يملك الصيد وما لا يملك ١٨/٤٥٣، رقم المسألة (٢٩٥٥٤).

(٦) "الظهرية": كتاب الصيد والذبائح - الفصل الأول فيما يكون من الحيوانات وفيما يؤكل وفيما يملك - نوع آخر في

بيان ما يملك ٢٠٠/ب.

وتَمَامُ التَّفْرِيعِ^(١) فِي الْمَطْوَلَاتِ.

(وَيَحِلُّ الصَّيْدُ بِكُلِّ ذِي نَابٍ وَمِخْلَبٍ) تَقَدُّمًا فِي الذَّبَائِحِ^(٢) (مِنْ كَلْبٍ وَبَازٍ وَنَحْوَهُمَا بِشَرَطِ قَابِلِيَّةِ التَّعْلِيمِ، وَ) بِشَرَطِ (كَوْنِهِ لَيْسَ بِنَحْسِ الْعَيْنِ).

[٣٣٩٣٢] (قَوْلُهُ: وَتَمَامُ التَّفْرِيعِ) أَي: عَلَى السَّبَبِ الثَّالِثِ ((فِي الْمَطْوَلَاتِ)).

مِنْهَا مَا فِي "التَّاتَرُخَانِيَّةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا عَنْ "الْمُنْتَقَى" - بِالنُّونِ -: ((دَخَلَ صَيْدٌ دَارَهُ، فَلَمَّا رَأَهُ أَغْلَقَ عَلَيْهِ الْبَابَ، وَصَارَ بِحَالٍ يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ بِلَا اصْطِيَادٍ بِشَبَكَةٍ أَوْ سَهْمٍ مَلَكَهُ، وَإِنْ أَغْلَقَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ لَا يَمْلِكُهُ. وَلَوْ نَصَبَ جِبَالَةً فَوْقَ فِيهَا صَيْدٌ فَقَطَعَهَا وَانْفَلَتَ فَأَخَذَهُ آخَرُ مَلَكَهُ. وَلَوْ جَاءَ صَاحِبُ الْحِيَالَةِ لِيَأْخُذَهُ، وَدَنَا مِنْهُ بِحَيْثُ يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ فَانْفَلَتَ لَا يَمْلِكُهُ الْآخِذُ، وَكَذَا لَوْ انْفَلَتَ [٤/١٧٥ق/ب] مِنَ الشَّبَكَةِ فِي الْمَاءِ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ فَأَخَذَهُ غَيْرُهُ مَلَكَهُ، لَا لَوْ رَمَى بِهِ خَارِجَ الْمَاءِ فِي مَوْضِعٍ يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ فَوْقَ فِي الْمَاءِ)) اهـ مُلَخَّصًا.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: ((وَتَمَامُ التَّعْرِيفِ))، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ كَمَا لَا يَخْفَى.

[٣٣٩٣٣] (قَوْلُهُ: تَقَدُّمًا فِي الذَّبَائِحِ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ^(٤): وَهُوَ سَبْعُ لَه نَابٍ

أَوْ مِخْلَبٍ يَصِيدُ بِهِ، احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ الْبَعِيرِ وَالْحَمَامَةِ. قَالَ "الْقُهْصَتَانِي"^(٥): ((وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مَا لَا نَابَ لَهُ وَلَا مِخْلَبَ لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُ بِلَا ذَبْحٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرَحْ كَمَا فِي "الْكِرْمَانِي"))).

[٣٣٩٣٤] (قَوْلُهُ: وَبَازٍ) فِي "الصَّحَاحِ"^(٦): ((الْبَازُ: لَعْنَةٌ فِي الْبَازِي الَّذِي يَصِيدُ، وَالْجَمْعُ: أَبَوَازٌ

وَبِيزَانٌ، وَجَمْعُ الْبَازِي: بُزَاةٌ)). فَالْأَوَّلُ أَجْوَفُ وَالثَّانِي نَاقِصٌ، فَظَهَرَ مِنْهُ لَحْنُ قَوْلِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ: الْبَازِي

(١) فِي "و" وَ"ط": ((التَّعْرِيفُ)) بَدَلَ ((التَّفْرِيعِ))، وَانْظُرْ كَلَامَ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ الْمَقُولَةِ [٣٣٩٣٢].

(٢) فِي "ب": ((الذَّبْحُ)).

(٣) "التَّاتَرُخَانِيَّةُ": كِتَابُ الصَّيْدِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي بَيَانِ مَا يَمْلِكُ الصَّيْدُ وَمَا لَا يَمْلِكُ ٤٥٤/١٨، رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٢٩٥٦٣).

(٤) ١٩٢/٢١ وَالتِّي بَعْدَهَا.

(٥) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٠٥/٢.

(٦) "الصَّحَاحُ": مَادَّةُ ((بُوز)) بِتَصْرِفٍ.

ثُمَّ فَرَعَ عَلَى مَا مَهَّدَ مِنَ الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ: (فَلَا يَجُوزُ الصَّيْدُ (بَدْبٌ وَأَسَدٌ) لَعَدَمَ قَابِلِيَّتِهِمَا التَّعْلِيمَ، فَإِنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ لِلغَيْرِ، الْأَسَدُ لَعُلَّوْ هِمَّتِهِ، وَالذَّبُّ لِحَسَاسَتِهِ، وَالْحَقُّ بَعْضُهُم بِالذَّبِّ الْحِدَاةَ؛ لِحَسَاسَتِهَا (وَلَا يَخْتَزِرُ) لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ، وَعَلَيْهِ: فَلَا يَجُوزُ بِالْكَلْبِ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ:

بتشديد الباء وتخفيفها، كذا في "غرر الأفكار"^(١)، أي: حَيْثُ جَوَّزُوا فِيهِ التَّشْدِيدَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ. [٣٣٩٣٥] [قوله: بَدْبٌ وَأَسَدٌ] ذَكَرَ فِي "النَّهْيَةِ"^(٢) الذَّبُّ بِدَلِّ الذَّبِّ، وَكَذَا فِي "الْحَيْطِ"، "شَرَنْبِلَالِيَّةً"^(٣). وَذَكَرَ فِي "الِاخْتِيَارِ"^(٤) الثَّلَاثَةَ.

[٣٣٩٣٦] [قوله: لَعَدَمَ قَابِلِيَّتِهِمَا التَّعْلِيمَ] حَتَّى لَوْ تُصَوِّرَ التَّعْلُّمُ مِنْهُمَا وَعُرِفَ ذَلِكَ جَازًا، "شَرَنْبِلَالِيَّةً"^(٥) عَنْ "النَّهْيَةِ"^(٦).

[٣٣٩٣٧] [قوله: وَعَلَيْهِ إِنْ] هُوَ بَحْثٌ لِ "المَصْنُفِ"^(٧)، أَي: عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ نَجَاسَةُ عَيْنِهِ كَمَا فِي "الْهُدَايَةِ"^(٨).

[٣٣٩٣٨] [قوله: فَلَا يَجُوزُ] الْفَاءُ فَصِيحَةٌ، أَي: وَإِذَا بَيَّنَّا عَدَمَ الْجَوَازِ فِي الْخِزْيَرِ عَلَى نَجَاسَةِ عَيْنِهِ فَلَا يَجُوزُ بِالْكَلْبِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ أَيْضًا. وَذَكَرَ فِي "المَعْرَاجِ"^(٩) عَنْ "النَّخَعِيِّ"

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ إِنْ] هَذِهِ الْعِبَارَةُ بِتَمَامِهَا لِ "المَصْنُفِ"، إِلَى قَوْلِهِ: ((فَتَنَبَّهْ))، فَتَأَمَّلْ.

(١) "غرر الأذكار": كتاب الصيد والذبائح ق/٢٥٨/أ.

(٢) "النَّهْيَةِ": كتاب الصيد - فصلٌ في الجوارح ٢/ق/٤٢١/ب.

(٣) "الشَرَنْبِلَالِيَّةُ": كتاب الصيد ١/٢٧٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "الِاخْتِيَارُ": كتاب الصيد ٥/٤.

(٥) "الشَرَنْبِلَالِيَّةُ": كتاب الصيد ١/٢٧٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "النَّهْيَةِ": كتاب الصيد - فصلٌ في الجوارح ٢/ق/٤٢١/ب.

(٧) انظر "المنح": كتاب الصيد ٢/ق/٢١٥/ب.

(٨) "الْهُدَايَةُ": كتاب الصيد - فصلٌ في الجوارح ٤/١١٥.

(٩) كتاب الصيد ساقط من نسخة "المعراج" المعتمدة عندنا، وهو في نسخة أخرى: كتاب الصيد ٥/ق/١٣٣/أ.

إِنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِيهِ، فَتَنَّبَهُ. وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ "الْقُهِسْتَانِي":

و"الحسن البصري" وغيرهما: ((أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ^(١)؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ((هُوَ شَيْطَانٌ، وَأَمَرَ بِقَتْلِهِ^(٢)). وَمَا وَجَبَ قَتْلُهُ حَرَمَ اقْتِنَاؤُهُ وَتَعْلِيمُهُ، فَلَمْ يُنَحَّ صَيْدُهُ كَغَيْرِ الْمُعَلَّمِ، وَلَنَا: عُمُومُ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ)) اهـ.

[٣٣٩٣٩] (قوله: إِنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِيهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لـ "عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ": ((إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَدْرِكْتَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ؛ فَإِنَّ أَخْذَ الْكَلْبِ ذِكَاةٌ))، رَوَاهُ "الْبُخَارِيُّ" وَ"مُسْلِمٌ" وَ"أَحْمَدُ"^(٣).

[٣٣٩٤٠] (قوله: وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ "الْقُهِسْتَانِي") حَيْثُ قَالَ^(٤): ((يَحِلُّ صَيْدُ كُلِّ ذِي نَابٍ، كَالْكَلْبِ، وَالْفَهْدِ، وَالتَّمْرِ، وَالْأَسَدِ، وَابْنِ عَرَسٍ، وَالدَّبِّ، وَالْخَنَازِيرِ وَغَيْرِهَا بِشَرَطِ الْعِلْمِ. وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": أَنَّهُ يُسْتَحَى مِنْهُ الْخَنَازِيرُ؛ لِكُونِهِ نَجَسٍ الْعَيْنِ، وَالْأَسَدُ وَالدَّبُّ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْمَلَانِ لِلْغَيْرِ، وَقَدْ يَلْحَقُ الْحِدَاةُ بِالدَّبِّ، "مُضْمَرَاتُ"^(٥).

(١) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْمُصَنَّفِ"، رَقْم (١٩٧٨٠) عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: ((أَنَّهُ كَرِهَ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ))، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي "الْمُصَنَّفِ"، رَقْم (٨٥٠٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ رَقْم (١٩٧٨٢) عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ، وَيَقُولُ: ((أَمَرَ بِقَتْلِهِ، فَكَيْفَ يُؤْكَلُ صَيْدُهُ؟)). وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضاً رَقْم (١٩٧٨٣) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَرِهَ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْمُصَنَّفِ" رَقْم (١٩٧٨١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ كَرِهَهُ.

(٢) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ - بَابُ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ وَبَيَانُ نَسَخِهِ، رَقْم (١٥٧٢) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقَدَّمَ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلْهُ، ثُمَّ نَحَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النِّقَطَتَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ)).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ"، رَقْم (١٨٢٤٥)، وَالْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ - بَابُ التَّسْمِيَةِ عَنِ الصَّيْدِ، رَقْم (٥٤٧٥)، وَبَابُ صَيْدِ الْمَعْرَاضِ، رَقْم (٥٤٧٦)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ - بَابُ الصَّيْدِ بِالْكِلَابِ الْمَعْلَمَةِ، رَقْم (١٩٢٩) مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ مَرْفُوعاً.

(٤) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢/٢٠٥.

(٥) "جَامِعُ الْمُضْمَرَاتِ وَالْمَشْكَلَاتِ": كِتَابُ الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ ٤/٦٣٩.

وفي ظاهر الرواية: الشرط قبول التعليم. وما قال "السغناقي"^(١): إِنَّ الْأَسَدَ وَالذَّبَّ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا التَّعْلِيمُ فَقَدْ صَرَّحَ^(٢) بِخِلَافِهِ فِي الْبَيْعِ. وَالْخِنْزِيرُ عِنْدَ "الإمام" ليس بنحس العين على ما ٢٩٨/٥ في "التجريد"^(٣) وغيره، على أَنَّ الكلب نجس العين عند بعضهم، وقد حلَّ صيده بالاتفاق)) اهـ مُلَخَّصًا.

وحاصله: البحث في استثناء الخنزير والأسد والذب وفي التعليل؛ لأنَّ الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم، فيحل بكلِّ معلِّم ولو خنزيرًا، وكونه نجس العين لا يمنع؛ بدليل أَنَّ الكلب كذلك عند بعضهم مع أَنَّهُ لم يَقُلْ أَحَدٌ بَعْدَ حِلِّ صَيْدِهِ، ووجه الدِّفْع الذي أفادته "الشارح" الفاضل: أَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي الْكَلْبِ^(٤) - وَإِنْ قِيلَ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ - فَلَا يُلْحَقُ بِهِ الْخِنْزِيرُ.

والحاصل: أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ دَفَعَ بِهِ "الشارح" شَيْئَيْنِ:

الأوَّل: ما بحثه "المصنّف"^(٥) مِنْ إِلْحَاقِ الْكَلْبِ بِالْخِنْزِيرِ فِي عَدَمِ حِلِّ الصَّيْدِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ عَيْنِ الْكَلْبِ. وَالثَّانِي: مَا بَحَثَهُ "الْفُهْستائي"^(٦) مِنْ إِلْحَاقِ الْخِنْزِيرِ بِالْكَلْبِ فِي حِلِّ الصَّيْدِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْكَلْبَ وَإِنْ قِيلَ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ لَكِنْ لَمَّا وَرَدَ النَّصُّ فِيهِ بِخُصُوصِهِ^(٧) وَجِبَ اتِّبَاعُهُ.

(١) في "ب": ((السغناقي)) بالفاء بدل الغين، وهو خطأ طباعي، وانظر "النهاية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ٤٢١/ب وقد ذكر أنه لو تصور التعليم منهما جاز.

(٢) أي: السغناقي في "النهاية": كتاب البيوع - مسائل منشورة ٢/٨٠أ.

(٣) لم نقف على المسألة في "تجريد القدوري"، ولعلها في "التجريد الركني" للكرماني، وليس بين أيدينا.

(٤) وهو الحديث المذكور في المقولة السابقة.

(٥) "المنح": كتاب الصيد ٢/٢١٥ب.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢/٢٠٥.

(٧) وهو الحديث المذكور في المقولة السابقة.

((إِنَّ الْكَلْبَ نَجَسٌ الْعَيْنِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَالْخِنْزِيرُ لَيْسَ بِنَجَسٍ الْعَيْنِ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"))
على ما في "التَّجْرِيدِ" وغيره، فتأمل. (بشروطِ عِلْمِهِمَا) عِلْمُ ذِي نَابٍ وَمِخْلَبٍ.....

ووجهُ الثاني: أَنَّ الْخِنْزِيرَ وَإِنْ دَخَلَ ظَاهِرًا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤] لَكِنَّهُ مُسْتَشْتَى؛ لِحُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِنَجَسِ الْعَيْنِ، وَمَا وَرَدَ بِهِ نَصٌّ بِخُصُوصِهِ حَتَّى يُتَّبَعَ، بَلْ أَمَرْنَا بِاجْتِنَائِهِ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْكَلْبِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَلِذَا جَزَمَ بِاسْتِثْنَائِهِ "الْمُصَنِّفُ"، كَ "الْهُدَايَةِ" ^(١) وَ "التَّبْيِينِ" ^(٢) وَ "الْبَدَائِعِ" ^(٣) وَ "الْإِخْتِيَارِ" ^(٤).

هَذَا ^(٥) تَقْرِيرُ كَلَامِ "الشَّارِحِ" الْفَاضِلِ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ، وَنَسَبَهُ بَعْضُهُمْ لِلْعَقْلَةِ وَهُوَ بَرِيءٌ عَنْهَا، وَلِلَّهِ تَعَالَى دَرُّهُ.

نعم، فَاتَتْهُ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ "الْقَهْطَسْتَانِي" ^(٦): ((وَالْخِنْزِيرُ لَيْسَ بِنَجَسٍ الْعَيْنِ))، لَكِنْ تَرَكْتُهُ لِظُهُورِ أَنَّ الْمَذْهَبَ خِلَافَهُ، وَالتَّعْلِيلُ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا هُوَ الْمَذْهَبُ، تَأْمَلْ.

[٣٣٩٤١] (قَوْلُهُ: بِشَرْطِ عِلْمِهِمَا) بِدَلِيلِ الْحَدِيثِ الْمَارِّ ^(٧)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤]،
أَي: مُعَلِّمِينَ الْأَصْطِيَادَ، ﴿تَعَلَّمُوهُنَّ﴾ [المائدة: ٤]: تَوَدَّبُوهُنَّ، وَتَمَامُهُ فِي "الرَّيْلَعِيِّ" ^(٨). وَالْمُنَاسِبُ الْإِتْيَانُ

(١) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ١١٥/٤.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصيد ٥١/٦.

(٣) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥٨/٥.

(٤) "الاختيار": كتاب الصيد ٤/٥.

(٥) في "ك": ((وهذا)).

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٥/٢.

(٧) هو حديث عدي بن حاتم المار في المقولة [٣٣٩٣٩] قوله: ((إِنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِيهِ))، وموضع الشاهد قوله: ((إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل))، وفي رواية: ((كلابك المعلمة))، أخرجه بهذا اللفظ البخاري في كتاب الذبائح والصيد - باب إذا أكل الكلب، رقم (٥٤٨٣)، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح - باب الصيد بالكلاب المعلمة، رقم (١٩٢٩).

ووجه الاستدلال به على جواز صيد كل ذي ناب ومخلب بشرط علمهما هو أن اسم الكلب يقع على كل سبع كما في "تبين الحقائق": ٥٠/٦.

(٨) انظر "تبين الحقائق": كتاب الصيد ٥١/٦.

(وذا بترك الأكل) أما الشرب من دم^(١) الصيد فلا يضرب، "فَهَسْتَانِي"^(٢)، ويأتي^(٣) (ثلاثاً...)

بالواو عطفاً على قوله: ((بشرط قابلية^(٤) التعليم))، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الشَّرْطَ مُعْنٍ عَنْ ذَلِكَ^(٥).

[٣٣٩٤٢] (قوله: وذا) أي: العلم. والباء في: ((بترك)) للتصوير، "ط"^(٦).

[٣٣٩٤٣] (قوله: بترك الأكل ثلاثاً) أي: متواليات، "فَهَسْتَانِي"^(٧). وهذا عندها وهو رواية عنه؛

لأنَّ فيما دونه مزيد الاحتمال، فلعله تركه مرةً أو مرتين شبعاً، فإذا تركه ثلاثاً دلَّ على أنَّه صار عادةً له، وتماؤه في "الهداية"^(٨). ونقل "ط"^(٩) عن "الحَمَوِيِّ"^(١٠): ((أنَّه لا بُدَّ مِنْ تَرْكِ^(١١) الأكلِ مع الجوع [١٧٦/٤] لا الشَّبْع))، فتأمل. وعمَّ أكله من الجلد والعظم والجناح والطَّفَرِ وغيرها كما في "قاضي خان"^(١٢) وغيره، "فَهَسْتَانِي"^(١٣). وعند "أبي حنيفة": لا بُدَّ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ الصَّائِدِ أَنَّهُ مُعْلَمٌ، ولا يُقَدَّرُ^(١٤) بالثلاث، ومشى في "الكنز"^(١٥) و"التقاية"^(١٦) و"الإصلاح"^(١٧) و"مختصر القدوري"^(١٨)

(١) ((دم)) ليست في "د" و"و"، وما أثبتناه من "ب" و"ط" موافق لما في "جامع الرموز".

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٦/٢ بتصريف يسير.

(٣) ص ٣٤٤.

(٤) ((قابلية)) ليست في "ب" و"م".

(٥) في "الأصل": ((ذلك)).

(٦) "ط": كتاب الصيد ٢٢٨/٤.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٦/٢.

(٨) انظر "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ١١٦/٤.

(٩) "ط": كتاب الصيد ٢٢٨/٤.

(١٠) "كشف الرمز": كتاب الصيد ٢/٤٣٢ أ.

(١١) في "ك": ((تركه)).

(١٢) "الخانية": كتاب الصيد والذبائح ٣٦٤/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٣) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٦/٢ بتصريف.

(١٤) في "ك": ((يُقَدَّرُ)) بدل ((يُقَدَّرُ)).

(١٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصيد ٢٨٣/٢.

(١٦) انظر "فتح باب العناية": كتاب الصيد ٢٧٦/٢.

(١٧) في "م": ((والاصطلاح))، وهو خطأ طباعي، وانظر "إيضاح الإصلاح": كتاب الصيد ٣١٤/أ.

(١٨) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الصيد والذبائح ٢١٨/٣.

..... في الكلب) ونحوه

على اعتبار التّقدير بالثلاث، وظاهر "الملتقى"^(١): ترجيح عدمه، ثم على رواية التّقدير عن "الإمام":
يحل ما اصطاده ثلثاً، وعندهما في حلّ الثّالث روايتان، قال في "الخلاصة"^(٢) و"البرازية"^(٣):
(والأصحّ الحلّ)).

[٣٣٩٤٤] (قوله: في الكلب ونحوه) أي: من كلّ ذي نابٍ. فشمل نحو الفهد والنمر. وقوله:
(وبالرجوع إذا دعوته في البازي ونحوه)) أي: من كلّ ذي مخالبٍ. قال في "الهداية"^(٤): ((لأنّ بدّن
البازي لا يحتمل الضرب، وبدن الكلب يحتمله^(٥) فيضرب ليتركه، ولأنّ آية التعليم ترك ما هو
مألوفه عادةً، والبازي متوحش متنفّر، فكانت الإجابة آية تعليمه، أمّا الكلب فهو ألوف يعتاد
الانتهاج، فكان آية تعليمه ترك مألوفه وهو الأكل والاستلاب)) اهـ. والتعليل الثاني لا يتأتى
في الفهد والنمر؛ فإنّه متوحش كالبازي، مع أنّ الحكم فيه وفي الكلب سواء، فالمعتمد هو الأوّل،
"كفاية"^(٦) عن "المبسوط"^(٧). ونحوه في "العناية"^(٨) و"المعراج"^(٩).
وفي "التاترخانية"^(١٠) عن "الكافي"^(١١): ((والحكم في الفهد والكلب سواء)) اهـ. أي: لا يشترط

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب الصيد ٢/٢٦٦.

(٢) "الخلاصة": كتاب الصيد - الفصل الثاني في صيد الكلب ق ٣٠٢/أ.

(٣) "البرازية": كتاب الصيد - الفصل الثاني في صيد الكلب ٦/٢٩٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ٤/١١٦.

(٥) في "ب" و"م": ((يحتمل))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"آ" موافق لما في "الهداية".

(٦) "الكفاية": كتاب الصيد ٩/٤٧ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٧) "المبسوط": كتاب الصيد ١١/٢٢٣.

(٨) "العناية": كتاب الصيد ٩/٤٧ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٩) كتاب الصيد ساقط من نسخة "المعراج" المعتمدة، ووقفنا على النقل في نسخة أخرى، كتاب الصيد - فصل في
الجوارح ٥/١٣٣/أ.

(١٠) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآلة ١٨/٤٦٦، رقم المسألة (٢٩٦٠١).

(١١) "كافي النسفي": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ق ٤٥٩/ب.

فيه إِلَّا تَرَكَ الْأَكْلَ، وفي "الاختيار"^(١) مَا يُخَالِفُهُ حَيْثُ قَالَ: ((وَالْفَهْدُ وَنَحْوُهُ يَحْتَمِلُ الضَّرْبَ، وَعَادَتُهُ الْإِفْتِرَاسُ وَالتَّفَارُّ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ تَرْكُ الْأَكْلِ وَالْإِجَابَةُ جَمِيعاً))، ومثله في "الدرر"^(٢) و"غاية البيان"^(٣) وغيرهما، وهو مبني على اعتبار التعليل الثاني.

أقول: ومقتضى اعتماد التعليل الأول^(٤) ترجيح ما مر^(٥)، فتدبر.

(تنبيه)

لم يَذْكُرِ الْبَازِي بِكُمْ إِجَابَةَ يَصِيرُ مَعْلَمًا، فينبغي أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ الَّذِي ذُكِرَ فِي الْكَلْبِ، وَلَوْ قِيلَ: يَصِيرُ مَعْلَمًا بِإِجَابَةِ وَاحِدَةٍ كَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ يُفْقَرُ بِخِلَافِ الْكَلْبِ، "زِيلَعِي"^(٦).

قلت: وفي "التاترخانية"^(٧) و"الذخيرة"^(٨) وغيرهما: ((إِذَا فَرَّ الْبَازِي مِنْ صَاحِبِهِ فَدَعَاهُ فَلَمْ يُجِبْهُ حَتَّى حَكَمَ بِكَوْنِهِ جَاهِلًا: إِذَا أَجَابَ صَاحِبَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْوَلَاءِ يُحْكَمُ بِتَعْلَمِهِ عِنْدَهُمَا)). وَقَالَ قَبْلَهُ^(٩) عَنْ "الْمَحِيط"^(١٠): ((وَأَمَّا الْبَازِي وَمَا بِمَعْنَاهُ فَتَرْكُ الْأَكْلِ فِي حَقِّهِ لَيْسَ عَلَامَةً تَعْلَمِهِ، بَلْ أَنْ يُجِيبَ صَاحِبَهُ إِذَا دَعَا، حَتَّى إِذَا أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ يُؤْكَلُ صَيْدُهُ. قَالَ بَعْضُ مُشَافِحِنَا: هَذَا إِذَا أَجَابَ عِنْدَ الدَّعْوَةِ لِأَلْفِهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْمَعَ فِي اللَّحْمِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يُجِيبُ إِلَّا لَطْمَعَ فِي اللَّحْمِ لَا يَكُونُ مُعْلَمًا)) اهـ. ومثله في "الظهيرية"^(١١).

(١) "الاختيار": كتاب الصيد ٥/٥.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب الصيد ٢٧٣/١ نقلاً عن "الاختيار".

(٣) "غاية البيان": كتاب الصيد ٦/٩٧ أ.

(٤) وهو أن بدن البازي لا يحتمل الضرب، وبدن الكلب يحتمله.

(٥) في المقولة نفسها، من أن الفهد والثمر كالكلب في الحكم.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٥١/٦.

(٧) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآلة ٤٦٧/١٨، رقم المسألة (٢٩٦٠٦) بتصرف.

(٨) "الذخيرة": كتاب الصيد - الفصل الثالث في صيد الكلب والبازي ٨/٢٦٢.

(٩) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآلة ٤٦٧/١٨ رقم المسألة (٢٩٦٠٤).

(١٠) "المحيط البرهاني": كتاب الصيد - الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآلة ٨/٤٢٥ بتصرف.

(١١) "الظهيرية": كتاب الصيد والذباح - الفصل الثالث فيما يحل به الصيد وفيما لا يحل إلخ ق ٢٠٢/أ.

(وبالرَّجوعِ إذا دَعَوْتَهُ فِي الْبَازِي) وَنَحْوِهِ. (و) بِشَرَطٍ^(١) (جَرَحَهُمَا فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْهُ) عَلَى الظَّاهِرِ،

[٣٣٩٤٥] (قَوْلُهُ: إِذَا دَعَوْتَهُ) أَي: دَعَوْتَ الْجَارِحَ الْمَعْلُومَ مِنَ الْمَقَامِ.

[٣٣٩٤٥] (قَوْلُهُ وَبِشَرَطٍ جَرَحَهُمَا) أَي: ذِي النَّابِ وَالْمِخْلَبِ.

[٣٣٩٤٥] (قَوْلُهُ عَلَى الظَّاهِرِ) أَي: ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ. فِي "الْبَدَائِعِ"^(٢): ((الاصْطِيَادُ بِذِي نَابٍ

أَوْ مِخْلَبٍ - كَالْبَازِي وَالشَّاهِينَ - لَا^(٣) يَحِلُّ مَا لَمْ يَجْرَحْ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ. وَعَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"أَبِي يُوسُفَ": ((يَحِلُّ)). زَادَ فِي "الْعَنَاءِ"^(٤) وَ"الْمَعْرَاجِ"^(٥) وَغَيْرَهُمَا: ((وَالْفَتْوَى عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ)).

أَقُولُ: وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُتَوْنِ^(٦)، فَمَا فِي "الْقُهِسْتَانِي"^(٧) عَنْ "النَّظْمِ": ((مَنْ أَنَّ الْبَازِي ٢٩٩/٥ وَالصَّقَرُ لَوْ قَتَلَهُ حَنْفًا حَلَّ بِالْإِتْفَاقِ)) مُشْكَلٌ.

وَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٨) مِنْ قَوْلِهِ: ((وَلَوْ أَرْسَلَ الْكَلْبَ فَأَصَابَ الصَّيْدَ وَكَسَرَ عُنْقَهُ وَلَمْ يَجْرَحْهُ،

أَوْ جَشَمَ^(٩) عَلَيْهِ - أَي: جَلَسَ عَلَى صَدْرِهِ وَخَنَقَهُ - لَا يُؤْكَلُ، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": لَا يُشْتَرَطُ الْجَرَحُ، وَالْبَازِي إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ حَلَّ وَإِنْ لَمْ يَجْرَحْ)) أَه. قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.

أَقُولُ: يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ ذَكَرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ"))، فَمَا فِي "الْقُهِسْتَانِي"^(١٠) مِنْ حَمْلِهِ

كَلَامِ "الْحَانِيَّةِ" عَلَى مَا فِي "النَّظْمِ"، وَرَدَّهِ قَوْلَ ذَلِكَ الْبَعْضِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ مَخَالَفَةِ

(١) فِي "و": ((شَرَطُ))، مِنْ دُونَ بَاءٍ.

(٢) "الْبَدَائِعِ": كِتَابُ الذَّبَائِعِ وَالصَّيْدِ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ شَرَطِ حَلِّ الْأَكْلِ فِي الْحَيَوَانَ الْمَأْكُولِ ٤٤/٥.

(٣) فِي "ك": ((لَمْ)).

(٤) "الْعَنَاءِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٤٧/٩ (هَامِشٌ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٥) كِتَابُ الصَّيْدِ سَاقِطٌ مِنْ نَسَخَتِنَا الْمَعْتَمَدَةِ لَـ"الْمَعْرَاجِ"، وَالْمَسْأَلَةُ فِي نَسَخَةِ أُخْرَى: كِتَابُ الصَّيْدِ - فَصْلٌ فِي الْخَوَارِجِ ٥/١٣٣ ب نَقْلًا عَنْ "الذَّخِيرَةِ".

(٦) فِي "م": ((وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ مَا فِي الْمُتَوْنِ)).

(٧) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٠٥/٢.

(٨) "الْحَانِيَّةِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٣٦٤/٣-٣٦٥ بِتَصْرِفٍ (هَامِشٌ "الْفَتْاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٩) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"ت": ((جَشَمَ))، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنْ "ب" وَ"م" مُوَافِقٌ لِمَا فِي "الْحَانِيَّةِ".

(١٠) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٠٥/٢.

وبه يُفتى، وعن الثاني: يَحِلُّ بلا جَرَحٍ، وبه قال "الشافعي"^(١).

(و) بشرط (إرسال مسلمٍ أو كتابيٍّ، و) بشرط (التسمية عند الإرسال)

ما في "النظم" لظاهر الرواية المفتى به^(٢)، تأمل. وذكر "فَهْستائي"^(٣): ((أَنَّ الإِدْمَاءَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ شَرْطُهُ إِنْ كَانَتْ الْجِرَاحَةُ صَغِيرَةً))، وفيه كلامٌ سيأتي^(٤).

[٣٣٩٤٦] (قوله: وبشرط إرسال مسلمٍ أو كتابيٍّ) سيأتي مُحْتَرَّةٌ^(٥)، وهو المجوسي والوثني والمرتب. فلو انفلتَ مِنْ صاحبه فأخَذَ صَيْدًا فَقَتَلَهُ لم يُؤْكَل، كما لو لم يُعْلَمَ بأنه أرسله أحد؛ لأنه لم يُقَطَّعَ بوجود الشرط، "فَهْستائي"^(٦). وسيأتي^(٧).

[٣٣٩٤٧] (قوله: وبشرط التسمية) أي: مِمَّنْ يَعْقُلُ، بخلاف غيره مِنْ صَبِيٍّ أو مجنونٍ أو سكرانٍ كما في "البدائع"^(٨).

[٣٣٩٤٨] (قوله: عند الإرسال) فالشرط اقتران التسمية به، فلو تركها عمداً عند الإرسال، ثُمَّ زَجَرَهُ معها فانزَجَرَ لم يُؤْكَل صَيْدُهُ، "فَهْستائي"^(٩). فلا تُعْتَبَرُ التسمية وقت الإصابة في الذكوة

(قوله: فالشرط اقتران التسمية به) لكن في "السندي" عن "الظهرية": ((فإن صاح به صاحب الكلب صيحة بعدما انفلت وسمى: فإن لم ينزجر بصياحه بأن لم يزد طلباً وجراً على الأخذ فأخذه لا يؤكل، أما إذا انزجر بصياحه أكل استحساناً)) اه، وسيأتي في كلام المتن ما يُقَيِّدُهُ.

(١) انظر "الغاية في اختصار النهاية": كتاب الصيد والذبائح ٢٥٧/٧. و"النجم الوهاج": كتاب الصيد والذبائح ٤٨٢/٩.

(٢) في "ك": ((والمفتى به)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٥/٢ نقلاً عن "المحيط" وغيره.

(٤) المقولة: [٣٤٠٠٣] قوله: ((وشرط في الجرح الإدماء)).

(٥) ص-٣٥٦- "در".

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٥/٢ نقلاً عن "الصغرى".

(٧) ص-٣٦٥- "در".

(٨) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٤٥/٥.

(٩) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٥/٢. وفيه: ((فلو تركهما)) بدل ((فلو تركها))، وهو خطأ طباعي.

ولو حُكماً، فالشَّرْطُ عَدَمُ تَرْكِهَا عَمداً. (على حيوانٍ مُتَمَتِّعٍ) أي: قادرٍ على الامتناع بقوائمه أو بجناحيه^(١).....

الاضطرارية، بخلاف الاختيارية؛ لأنَّ التَّسْمِيَةَ تَقَعُ فيها على المذبوح لا على الآلة، فلو أَضَجَعَ شاةً وسمَّى ثُمَّ أَرْسَلَهَا وَذَبَحَ أُخْرَى بالتَّسْمِيَةِ الأولى لم تُجْزَ، ولو رمى صَيْداً أو أَرْسَلَ عليه كلباً فأصاب [١٧٦ق/ب] آخَرَ فَقَتَلَهُ أَكِلًا، ولو أَضَجَعَ شاةً وسمَّى ثُمَّ أَلْقَى السَّكِّينَ وَأَخَذَ سَكِّيناً أُخْرَى فَذَبَحَ بِهَا تَوَكَّلَ، بخلاف ما لو سمَّى على سَهْمٍ ثُمَّ رمى بغيره، وتماؤه في "البدائع"^(٢).

[٣٣٩٤٩] (قوله: ولو حُكماً) راجعٌ إلى التَّسْمِيَةِ، وقصدَ به إدخال النَّاسِي في حُكْمِ المُسَمِّي،

"ط"^(٣).

[٣٣٩٥٠] (قوله: على حيوانٍ) ولو غير مُعَيَّنٍ، فلو أَرْسَلَ على صَيْدٍ وَأَخَذَ صَيْوداً أَكِلَ الكُلَّ ما

دامَ في وجه الإرسال، "فَهَسْتَانِي"^(٤) عن "الخاتية"^(٥). وكذا لو أَرْسَلَهُ على صَيْودٍ كَثِيرَةٍ كما يأتي^(٦). وقد أشار "المصنّف" إلى ما في "البدائع"^(٧): ((من أنَّ من الشُّرُوط: أنَّ يكونَ الإرسالُ أو الرَّمْيُ على الصَّيْدِ أو إليه))، قال^(٨): ((حتَّى لو أَرْسَلَ على غيرِ صَيْدٍ أو رمى إلى غيرِ صَيْدٍ فأصاب صَيْداً لا يَحِلُّ؛ لأنَّه لا يكونُ اصطليداً، فلا يُضَافُ إلى المُرسِلِ أو الرَّمامي)) اهـ، وسيأتي تمامُ التَّفْرِيعِ عليه في قول "المصنّف"^(٩): ((سَمِعَ حَسَّ إنسانٍ إلخ)).

(١) في "د": ((أو جناحيه)).

(٢) انظر "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٤٩/٥.

(٣) "ط": كتاب الصيد ٢٢٩/٤.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٦/٢.

(٥) "الخاتية": كتاب الصيد والذبائح ٣٦٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) ص-٣٥٣ والتي بعدها "در".

(٧) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥٧/٥ بتصرف.

(٨) ص-٣٦٠.

(مُتَوَحِّشٍ)، فالذي وَقَعَ فِي الشَّبَكَةِ أَوْ سَقَطَ فِي الْبُئْرِ أَوْ اسْتَأْنَسَ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ؛ وَلِذَا قَالَ: (يُؤْكَلُ)

وعليه: فالظَّرْفُ تَنَازَعُهُ كُلُّ مِّنَ ((التَّسْمِيَةِ)) و((الإِرسَالِ))، فَتَدَبَّرْ.

[٣٣٩٥١] (قوله: مُتَوَحِّشٍ) أي: طبعاً كما قَدَّمْنَاهُ أَوَّلَ الْكِتَابِ^(١). وفي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٢): ((رمى إلى بُرْجِ الْحَمَامِ فَأَصَابَ حَمَاماً وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ ذِكَاثَهُ لَا يَحِلُّ، وَلِلْمَشَايخِ فِيهِ كَلَامٌ: أَنَّهُ هَلْ يَحِلُّ بِذِكَاةِ الْاضْطِرَارِّ أَمْ لَا؟ قِيلَ: يُبَاحُ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ، وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّهُ يَأْوِي إِلَى الْبُرْجِ فِي اللَّيْلِ)) اهـ.

[٣٣٩٥٢] (قوله: فالذي إلخ) مُحْتَرَزُ الْفُيُودِ^(٣).

[٣٣٩٥٣] (قوله: لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ) أي: الْحِلُّ بِالْإِصْطِيَادِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ وَالثَّالِثَ ذِكَاثُهُمَا الذَّبْحُ، وَكَذَا الثَّانِي إِنْ أُمِكنَ ذَبْحُهُ، وَإِلَّا فَفِي "الْبِدَائِعِ"^(٤): ((مَا وَقَعَ فِي بَثْرِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِخْرَاجِهِ وَلَا ذَبْحِهِ فَذِكَاثُهُ ذِكَاةُ الصَّيْدِ؛ لَكُونِهِ فِي مَعْنَاهُ)) اهـ. وَكَذَا تَقَدَّمَ فِي الذَّبَائِحِ^(٥): ((أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ الْخَرْجُ كَنَعَمٍ تَوَحَّشٍ))، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ الْآنَ فِي الصَّيْدِ بِذِي نَابٍ أَوْ مِخْلَبٍ، وَذَا لَا يُمَكِّنُ هُنَا وَإِنْ أُمِكنَ ذِكَاثُهُ بِسَهْمٍ وَنَحْوِهِ، تَأَمَّلْ.

[٣٣٩٥٤] (قوله: وَلِذَا قَالَ إلخ) يعني: أَنَّ مَا ذُكِرَ لَا يَحِلُّ بِالْإِصْطِيَادِ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الذَّبْحِ؛

(قوله: فالظَّرْفُ تَنَازَعُهُ كُلُّ مِّنَ التَّسْمِيَةِ وَالْإِرسَالِ) هُوَ قَوْلُهُ: ((عَلَى حَيَوَانٍ)). وَمَا قَدَّمَهُ إِنَّمَا أَفَادَ تَعْلُقَهُ بِالْإِرسَالِ خَاصَّةً، وَيُفِيدُ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الْآلَةِ لَا الْمَذْبُوحِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ مَا أُكِلَ الصَّيْدُ فِيمَا إِذَا رَمَى صَيْداً وَسُمِّيَ فَأَصَابَ غَيْرَهُ؛ إِذْ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يُسَمَّ عَلَى الْمُصَابِ، مَعَ أَنَّهُ يُؤْكَلُ؛ لَوْجُودِ التَّسْمِيَةِ عَلَى الْآلَةِ كَمَا ذَكَرَهُ.

(قوله: وَذَا لَا يُمَكِّنُ هُنَا) فِي عَدَمِ إِمْكَانِهِ نَظَرٌ. وَالظَّاهِرُ: مَا نَقَلَهُ عَنِ "الْبِدَائِعِ": ((مِنْ أَنَّ ذِكَاثَهُ ذِكَاةُ الصَّيْدِ، وَأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَبْحَهُ)).

(١) أي: أول كتاب الصيد عند تعريف الصيد قبيل المقولة [٣٣٩١٤] قوله: ((كل ممتنع متوحش طبعاً)).

(٢) "الْبَزَازِيَّةُ": كتاب الذبائح - الفصل الثاني في التسمية ٣٠٨/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) المذكورة في هذه الصفحة والتي قبلها.

(٤) "الْبِدَائِعُ": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٤٤/٥ تبصرف.

(٥) المقولة [٣٢٤١٦] قوله: ((وكفى حرج نَعَم إلخ)).

لأنَّ الكلامَ في صَيْدِ الأَكْلِ - وَإِنْ حَلَّ صَيْدُ غَيْرِهِ كما سيحيي^(١) - أو أَعْمُ لِحَلِّ الانتفاعِ بالجلدِ مثلاً كما يأتي^(٢)، فتأمل.

(و) بشرطِ (أَنْ لا يَشْرَكَ الكَلْبَ المُعَلَّمُ كَلْبًا لا يَحِلُّ صَيْدُهُ، ككَلْبٍ) غيرِ مُعَلَّمٍ وكَلْبٍ (مَجُوسِيٍّ)

لأنَّ المرادَ بالصَّيْدِ ما يُؤْكَلُ أو أَعْمُ؛ للانتفاعِ بجلده، ولا يَحِلُّ شيءٌ ممَّا ذَكَرَ بالاصطيادِ لا للأكلِ ولا للانتفاعِ بجلده^(٣)؛ لأنَّ حِلَّ اللَّحْمِ أو الجلدِ بالاصطيادِ إمَّا هو إذا لم تُمكن الذِّكَاةُ الاختياريةً، وما ذَكَرَ أمَكَّنَتْ فيه؛ لخُرُوجه عن الامتناعِ أو التَّوَحُّشِ^(٤)، فافهم.

[٣٣٩٥٥] (قوله: وبشرطِ أَنْ لا يَشْرَكَ إلخ) أي: لا يَشْرَكَهُ في الحَرْجِ.

وحاصلُ ما في "الهداية"^(٥) و"الزَّيْلَعِي"^(٦) وغيرهما: أَنَّهُ إمَّا أَنْ يُشَارِكَ المُعَلَّمُ غَيْرُ المُعَلَّمِ في الأخذِ والحَرْجِ فلا يَحِلُّ، أو في الأخذِ فقط: بأنَّ فَرَّ مِنَ الأوَّلِ فَرَدُّهُ عليه الثَّانِي ولم يَجْرَحْهُ، وماتَ بِجَرَحِ الأوَّلِ كُرْهُ أَكْلُهُ تحريمًا في الصَّحِيحِ، وقيل: تنزيهاً، بخلافِ ما إذا رَدَّهُ عليه مجوسِيٌّ بنفسِهِ حيثُ لا يُكرَهُ؛ لأنَّ فَعَلَ المجوسِيَّ ليس مِن جنسِ فَعَلِ الكَلْبِ، فلم تَتَحَقَّقِ المشاركةُ، بخلافِ فَعَلِ الكَلْبَيْنِ.

ولو لم يَرُدَّهُ الثَّانِي على الأوَّلِ لكن اشْتَدَّ على الأوَّلِ فاشتَدَّ الأوَّلُ على الصَّيْدِ بسببِهِ فقتَلَهُ الأوَّلُ فلا بأسَ به، ولو رَدَّهُ عليه سُبُعٌ أو ذُو مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ممَّا يُمكنُ تعلُّمُهُ والاصطيادُ به فهو كما لو رَدَّهُ

(قوله: لكن اشْتَدَّ على الأوَّلِ) كأنَّ صَالَ وَعَدَا على الأوَّلِ حتَّى ازدادَ طَلَبَهُ.

(١) ص ٣٥٩ - "در".

(٢) قوله: ((ولا يحل شيء مما ذكر بالاصطياد لا للأكل ولا للانتفاع بجلده)) ساقط من "ك" و"ا".

(٣) في "ك": ((والتَّوَحُّشِ)).

(٤) "الهداية": كتاب الصيد - فصلٌ في الجوارح ١٢٠/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٥٤/٦.

أو لم يُرسل، أو لم يُسمَّ عليه، (و) بشرط أن (لا تطول وقفته بعد إرساله) ليكون الاصطياذ مضافاً للإرسال.....

الكلب عليه؛ للمجانسة، بخلاف ما لو ردّه عليه ما لا يُصطاذ^(١) به كالجمل والبقر. ثمّ البازي كالكلب في جميع ما ذكرنا.

[٣٣٩٥٦] (قوله: أو لم يُرسل إلخ) عطفت على ((غير معلّم^(٢)))، فكان ينبغي ذكره قبل قوله: ((وكلب مجوسي))، تأمل.

[٣٣٩٥٧] (قوله: وبشرط أن لا تطول وقفته) أي: وقفة المعلم للاستراحة. ولو أكل خبزاً بعد الإرسال أو بال لم يؤكل كما في "المحيط"^(٣). فالأولى أن يقول: أن لا يشتغل بعمل آخر بعد الإرسال كما في "النظم" وغيره؛ لأنّ عدم الطول أمر غير مضبوط، "فهستاني"^(٤).

ولو عدل عن الصيد يمنة أو يسرة، أو تشاغل في غير طلب الصيد وفتر عن سنّيه، ٣٠٠/٥ ثمّ أتبعه^(٥) فأخذّه لم يؤكل إلا بإرسال مستأنف، أو أن يزجره صاحبه ويُسمّي فيما يحتمل الزجر فينزع، "بدائع"^(٦). وإذا ردّ السهم ريح^(٧) إلى ورائه أو يمنة أو يسرة فأصاب صيداً لا يحلّ،

(قوله: فكان ينبغي ذكره قبل قوله: وكلب مجوسي) يُقدّر لفظ كلب في قوله: ((أو لم يُرسل))، ويصحّ العطف حينئذٍ.

(قوله: فالأولى أن يقول: أن لا يشتغل بعمل إلخ) فيه: أنه لو قال ما ذكره لأفاد أن الوقوف - ولو مع الطول - لا يمنع من حلّ الأكل؛ لعدم الاشتغال بعمل آخر، مع أن كلام "المصنّف" و"النقاية" يُفيد عدم الحلّ! وإذا قيل: إن الوقوف عمل آخر غير الإرسال لزم عدم أكل ما صاد به ولو لم يطل، مع أنه خلاف ما أفاده كلامهما.

(١) في "الأصل": ((يُصاذه)).

(٢) في الصّفحة السابقة.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصيد - الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآلة ٤٢٧/٨ - ٤٢٨.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٦/٢ بتصرف يسير.

(٥) في "م": ((أتبعه))، بحمزة قطع.

(٦) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥٥/٥ بتصرف.

(٧) في "م": ((ريح))، بياء موحدة، وهو خطأ طباعي.

(بخلاف ما إذا كَمَنَ) واستخفى (كالفَهْدِ) أي: كما يَكْمُنُ الفَهْدُ على وَجِهِ الحِيلَةِ لا الاستراحة^(١). وللفَهْدِ خِصَالٌ حسنةٌ ينبغي لكلِّ عاقلٍ العملُ بها كما بسَطَهُ "المصنّف".

وكذا لو رَدَّه حائِطٌ أو شجرةٌ، وتأمُّه في "الخانية"^(٢).

[٣٣٩٥٨] (قوله: بخلاف ما إذا كَمَنَ^(٣)) على وزن ((نَصَرَ وَنَمَعَ)) كما في "القاموس"^(٤). وقوله: ((واستخفى)) عطفٌ تفسيري، وهذا كالاستثناء ممَّا قبله.

[مطلبٌ في تشبُّه الإنسان ببعض صفاتِ الفَهْدِ]

[٣٣٩٥٩] (قوله: كما بسَطَهُ "المصنّف") ونصُّه^(٥): ((قال "شمس الأئمة السرخسي"^(٦) ناقلاً عن شيخه "شمس الأئمة الحلواني" رحمهما^(٧) الله تعالى: للفَهْدِ خِصَالٌ ينبغي لكلِّ عاقلٍ أن يأخذَ ذلك منه، منها: أَنَّهُ يَكْمُنُ للصَّيْدِ حتَّى يَتِمَّكَنَ منه، وهذه حيلةٌ منه للصَّيْدِ، فينبغي للعاقل أن لا يُجَاهِرَ عَدُوَّهُ [١/١٧٧ق/٤] بالخلاف، ولكنَّ يَطْلُبُ الفرصةَ حتَّى يَحْصُلَ مقصوده من غيرِ إتعابٍ نفسه. ومنها: أَنَّهُ لا يَتَعَلَّمُ بالضرب، ولكنَّ يُضْرَبُ الكلبُ بين يديه إذا أَكَلَ من الصَّيْدِ فيَتَعَلَّمُ بذلك، وهكذا ينبغي للعاقل أن يَتَعَطَّ بغيره كما قيل: ((السَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بغيره))^(٨). ومنها: أَنَّهُ لا يَتَنَاوَلُ الخبيث، وإنَّما يَطْلُبُ

(١) في "ب" و"ط": ((لا للاستراحة)).

(٢) في "ك": ((البحر)) بدل ((الخانية)). ولم نقف على المسألة في "البحر"، وانظر "الخانية": كتاب الصيد والذبائح ٣/٣٦٠ هامش "الفتاوى الهندية".

(٣) في "ك": ((سَكَنَ)).

(٤) "القاموس": مادة ((كَمَنَ)).

(٥) "المنح": كتاب الصيد ٢/٢١٥ب باختصار.

(٦) "المبسوط": كتاب الصيد ١١/٢٤٢ بتصرف.

(٧) في "ب" و"م": ((رحمه)).

(٨) ورد هذا الأثر مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف هو الصحيح.

أما الموقوف فأخرجه مسلم في كتاب القَدَر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، رقم (٢٦٤٥) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً من قوله.

وأما المرفوع فأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل، رقم (٤٦) عن ابن مسعود مرفوعاً، وضعفه البوصيري في "مصابيح الزجاجة" ٩/١ - ١٠.

(فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِي أَكَلَ) لِأَنَّ تَعْلِيمَهُ لَيْسَ بِتَرْكِ أَكْلِهِ.

(وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ) وَنَحْوُهُ (لَا) يُؤْكَلُ مُطْلَقاً عِنْدَنَا (كَأَكْلِهِ مِنْهُ) أَي: كَمَا لَا يُؤْكَلُ الصَّيْدُ الَّذِي أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ (بَعْدَ تَرْكِهِ) لِلأَكْلِ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) لِأَنَّهُ عَلَامَةُ الْجَهْلِ (وَكَذَا) لَا يُؤْكَلُ (مَا صَادَ بَعْدَهُ حَتَّى يَتَعَلَّمَ) ثَانِيًا بِتَرْكِ الأَكْلِ ثَلَاثًا

مِنْ صَاحِبِهِ اللَّحْمَ الطَّيِّبَ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ لَا يَتَنَاوَلَ إِلَّا الطَّيِّبَ. وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَشُبُّ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، فَإِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ أَخْذِهِ تَرْكٌ، وَيَقُولُ^(١): لَا أَقْتُلُ نَفْسِي فِيمَا أَعْمَلُ لَغَيْرِي، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لِكُلِّ عَاقِلٍ)).

[٣٣٩٦٠] (قَوْلُهُ: فَإِنْ أَكَلَ إِنْجٍ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((بَشْرَطُ عِلْمِهِمَا إِنْجٍ))^(٢).

[٣٣٩٦١] (قَوْلُهُ: مُطْلَقاً عِنْدَنَا) أَي: سِوَاءَ كَانَ نَادِراً أَوْ مُعْتَاداً. وَلِ"الشَّافِعِيِّ"^(٣) قَوْلَانِ

فِيمَا إِذَا كَانَ نَادِراً، فَفِي قَوْلٍ يَحْرُمُ، وَفِي قَوْلٍ يَحِلُّ، وَبِهِ قَالَ "مَالِكٌ"^(٤)، وَتَمَامُهُ فِي "الْمَنْحِ"^(٥).

[٣٣٩٦٢] (قَوْلُهُ: بَعْدَ تَرْكِهِ لِلأَكْلِ) اللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ^(٦)، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى مَعْمُولٍ عَامِلٍ ضَعُفَ

بِالتَّأْخِيرِ أَوْ فَرَعَيْتِهِ عَنْ غَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿لَرَيْتَهُمْ يَزْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

[٣٣٩٦٣] (قَوْلُهُ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أَي: عِنْدَهُمَا، وَبِرَأْيِ الصَّائِدِ عِنْدَهُ، "ط"^(٧).

[٣٣٩٦٤] (قَوْلُهُ: مَا صَادَ بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ الأَكْلِ الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ بَعْدَ تَرْكِهِ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،

وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي ((قَبْلَهُ)).

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": مُطْلَقاً عِنْدَنَا) لِعَلَّ الْمُنَاسَبَ تَأْخِيرُهُ وَذِكْرُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْدَهُ، فَإِنَّ خِلَافَ

"الشَّافِعِيِّ" فِيمَا لَوْ أَكَلَ بَعْدَ تَعْلُمِهِ، لَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي مَوْضُوعُهَا: مَا إِذَا أَكَلَ قَبْلَ تَعْلُمِهِ كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ الْمُقَابَلَةُ بِمَا بَعْدَهَا.

(١) فِي "الأَصْلِ": ((وَيَقْتُلُ))، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ.

(٢) ص ٣٢١-.

(٣) انْظُرِ "الْغَايَةَ فِي اخْتِصَارِ النِّهَايَةِ": كِتَابُ الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ ٢٥٧/٧، وَ"النَّجْمُ الْوَهَّاجُ": كِتَابُ الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ ٤٧٩/٩.

(٤) انْظُرِ "التَّهْدِيدُ فِي اخْتِصَارِ الْمُنُونَةِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ١١/٢، وَ"التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُخْتَصَرِ خَلِيلٍ": بَابُ الذِّكَاةِ - شُرُوطُ الذِّكَاةِ ٣٢٤/٤.

(٥) انْظُرِ "الْمَنْحُ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢/٢١٦ أ.

(٦) فِي "ك": ((لِلتَّعْدِيَةِ)).

(٧) "ط": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٢٩/٤.

(أو) ما صادَهُ (قبلَهُ لو بَقِيَ في ^(١) مِلْكِهِ) فَإِنَّ ما أَتْلَفَهُ مِنَ الصَّيْدِ لا تَظْهَرُ فِيهِ الحَرْمَةُ اتِّفَاقاً؛ لفَوَاتِ المَحَلِّ، وفيهِ إِشْكَالٌ ذَكَرَهُ "الفُهْستائيُّ".

[٣٣٩٦٥] (قوله: لو بقي في ملكه) قيد لقوله: ((أو قبله))، وشمل ما لم يحرز: بأن كان في المفازة بعد، والحرمه فيه بالاتفاق، أو أحرزه في بيته عند "أبي حنيفة"، وعندهما لا يحزم، وتماؤه في "الزيلعي" ^(٢).

والحاصل: أن "الإمام" حكم بجهل الكلب مستنداً، وهما بالاعتصار على ما أكل، والأول أقرب إلى الاحتياط، "عناية" ^(٣). وهو الصحيح، "فُهستائي" ^(٤) عن "الزاد" ^(٥).

[٣٣٩٦٦] (قوله: فإن ما أتلفه) أي: بالأكل ونحوه. وهذا مفهوم قوله: ((لو بقي في ملكه)). وفي "التاترخانية" ^(٦): ((وأما ما باعه فلا شك أن على قولهما: لا يُنقَضُ البيع، فأما على قوله: فينبغي أن يُنقَضَ إذا تصادق مع المشتري على جهل الكلب)).

[٣٣٩٦٧] (قوله: وفيه إشكالٌ ذكره "الفُهستائيُّ") حيث قال ^(٧): ((وهنا إشكال، فإن الحكم بالشيء لا يقتضي الوجود، ألا ترى أننا نحكم بحرمة الأمة الميته عند دعوى الولد خريتها)) اهـ. وصورتها فيما ظهر ^(٨) لي: أن امرأة ولدت بنكاح، فادعى رجل بعد موتها أنها أمته ^(٩) زوجها من أبي الولد، فأثبت الولد خريتها تثبت ويندفع عنه الرق، تأمل.

وعليه: فلا يظهر ما أجاب به بعض الفضلاء: من أن الحكم عليها بالحرية إنما سرى إليها

(١) ((في)) ليست في "ط".

(٢) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٥٢/٦.

(٣) "العناية": كتاب الصيد ٥٠/٩ بتصرف (هامش "تكملة فتح القدير").

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٧/٢.

(٥) لم نقف عليه في "زاد الفقهاء"، وهو شرح الإسيحي على "مختصر القدوري".

(٦) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآلة ٤٦٨/١٨، رقم المسألة (٢٩٦٠٦) بتصرف.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٧/٢.

(٨) في "ك": ((يظهر)).

(٩) في "ك": ((أمة)).

(كَصَقِرَ فَرٌّ مِنْ صَاحِبِهِ فَمَكَّتْ حِيناً ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَأَرْسَلَهُ فِصَادَ) لَمْ يُؤْكَلْ؛ لَتَرْكِهِ مَا صَارَ بِهِ مُعَلِّماً، فَيَكُونُ كَالْكَلْبِ إِذَا أَكَلَ.

(وَلَوْ أَخَذَ الصَّيَّادُ الصَّيْدَ مِنَ الْكَلْبِ، وَقَطَعَ مِنْهُ بَضْعَةً وَأَلْقَاهَا إِلَيْهِ فَأَكَلَهَا، أَوْ خَطَفَ الْكَلْبُ مِنْهُ وَأَكَلَهُ أَكِلَ مَا بَقِيَ، كَمَا لَوْ شَرِبَ الْكَلْبُ مِنْ دَمِهِ) لِأَنَّهُ مِنْ غَايَةِ عِلْمِهِ.

بواسطة الولد؛ لأنه الأصل في دعوى النسب فيعتق فتتبعه أم الولد، وكم من شيء يثبت ضمناً لا قصداً. اهـ مُلَخَّصاً.

نعم، يَظْهَرُ ذَلِكَ فيما لو ادَّعى المولى أَنَّهُ ابْنُهُ مِنْ أُمِّهِ الْمَيْتَةِ، تَأْمَلْ. وقد يُجَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ: بَأَنَّهُ لَا ثَمَرَةٌ تَتَرْتَّبُ عَلَى ثُبُوتِ الْحَرَمَةِ، وَمَا قِيلَ: الثَّمَرَةُ بَطْلَانُ الْبَيْعِ لَوْ بَاعَهُ وَالرُّجُوعُ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ، أَوْ لَزُومُ التَّوْبَةِ فِيهِ: أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْفَائِتِ^(١) بِنَحْوِ الْأَكْلِ، وَمَسْأَلَةُ الْبَيْعِ خِلَافِيَّةٌ كَمَا مَرَّ^(٢) وَهَذِهِ وَفَاقِيَّةٌ، وَلَمْ يَكُنِ الْأَكْلُ مَعْصِيَةً قَبْلَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ حَتَّى تَلْزَمَ التَّوْبَةُ، تَأْمَلْ.

[٣٣٩٦٨] (قَوْلُهُ: كَصَقِرَ فَرٌّ مِنْ صَاحِبِهِ) بَأَنَّهُ صَارَ لَا يُجِبُّ إِذَا دَعَاهُ كَمَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ.

[٣٣٩٦٩] (قَوْلُهُ: فَيَكُونُ كَالْكَلْبِ إِذَا أَكَلَ) فَلَا يَحِلُّ صَيْدُهُ حَتَّى يَتَعَلَّمَ ثَانِياً بَأَنَّهُ يُجِبُّ

صَاحِبُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى الْوِلَاةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٣) عَنِ "التَّاتِرْخَانِيَّةِ".

[٣٣٩٧٠] (قَوْلُهُ: أَكِلَ مَا بَقِيَ) لِأَنَّهُ بَعْدَ الْإِحْرَازِ لَمْ يَبْقَ صَيْدًا، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ؛ لِبَقَاءِ

جَهَةِ الصَّيْدِيَّةِ^(٤) فِيهِ، أَفَادَهُ "الرَّيْلَعِيُّ"^(٥).

[٣٣٩٧١] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ مِنْ غَايَةِ عِلْمِهِ) حَيْثُ شَرِبَ مَا لَا يَصْلُحُ لِصَاحِبِهِ وَأَمْسَكَ عَلَيْهِ

(قَوْلُهُ: نَعَمْ، يَظْهَرُ ذَلِكَ فيما لو ادَّعى المولى أَنَّهُ ابْنُهُ إلخ) فِيهِ: أَنَّهُ بِمَوْتِ الْأُمِّ مَعَ وَجُودِ مَوْلَاهَا

لَا يَتَأْتَى الْحُكْمُ بِحُرَّتِهَا لَا قَصْداً وَلَا تَبْعاً، بَلْ مَاتَتْ رَقِيقَةً وَلَا يُمَكِّنُ الْحُكْمُ بِحُرَّتِهَا بَعْدَهُ أَصْلًا.

(١) فِي "ك": ((الغَايَةِ)) بَدَلِ ((الْفَائِتِ)).

(٢) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) الْمَقُولَةُ [٣٣٩٤٤] قَوْلُهُ: ((تَنْبِيهِ: لَمْ يَذْكُرِ الْبَازِي)).

(٤) فِي "ك": ((الصَّيْدِ)).

(٥) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٥٢/٦.

(ولو نَهَشَ الصَّيْدَ فَقَطَعَ مِنْهُ بَضْعَةً فَأَكَلَهَا، ثُمَّ أَدْرَكَهُ فَقَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ لَا يُؤْكَلُ) لأَكِلِهِ حَالَةَ الاصْطِيَادِ.

(ولو ألقى ما نَهَشَهُ، وَاتَّبَعَ^(١) الصَّيْدَ فَقَتَلَهُ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حَتَّى أَخَذَهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ أَكَلَ مَا ألقى حَلًّا) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَوْ أَكَلَ مِنْ نَفْسِ الصَّيْدِ لَمْ يَضُرَّ كَمَا مَرَّ^(٢).
(وَإِذَا أَدْرَكَ الْمُرْسِلُ أَوْ الرَّامِيَ (الصَّيْدَ حَيًّا) بِحَيَاةٍ فَوْقَ مَا فِي الْمَذْبُوحِ (دَكَاةً) وَجُوبًا. وَشَرِطَ لِحَلِّهِ بِالرَّمْيِ التَّسْمِيَةِ) وَلَوْ حُكْمًا كَمَا مَرَّ^(٣). (و) شَرِطَ (الْجَرْحُ) ...

ما يَصْلُحُ لَهُ، "زِيلَعِي"^(٤).

[٣٣٩٧٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَهَشَ) بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ أَوْ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ أَخَذَ اللَّحْمَ بِمُقَدِّمِ الْأَسْنَانِ^(٥).

[٣٣٩٧٣] (قَوْلُهُ: وَإِذَا أَدْرَكَ الْمُرْسِلُ) أَي: مَرْسِلُ الْكَلْبِ أَوْ الْبَازِي. وَقَوْلُهُ: ((أَوْ الرَّامِيَ))، أَي: رَامِي سَهْمٍ وَنَحْوِهِ، وَكَانَ يَنْبَغِي إِسْقَاطُ هَذَا كَلْمِهِ؛ لِأَنَّهُ سَيَذْكُرُهُ مَبْسُوطًا^(٦).
[٣٣٩٧٤] (قَوْلُهُ: وَشَرِطَ [إِلْح] شُرُوعٌ فِي أَحْكَامِ آلَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الَّتِي الْاصْطِيَادِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا حَيَوَانِيَّةٌ أَوْ جَمَادِيَّةٌ.

[٣٣٩٧٥] (قَوْلُهُ: التَّسْمِيَةُ) أَي: عِنْدَ الرَّمْيِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٧).

[٣٣٩٧٦] (قَوْلُهُ: وَلَوْ حُكْمًا) كَالنَّاسِي.

[٣٣٩٧٧] (قَوْلُهُ: وَشَرِطَ الْجَرْحُ) فَلَوْ دَقَّ السَّهْمُ لَمْ يُؤْكَلْ؛ لِفَقْدِ الدَّكَاةِ، وَفِي خُرُوجِ الدَّمِ

(١) فِي "و": ((وَتَبَعَ)).

(٢) فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) ص-٣٢٦.

(٤) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٥٣/٦.

(٥) كَذَا فِي "الْمُزْهَرِ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ وَأَنْوَاعِهَا": النُّوعُ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ. وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ النَّهْسِ وَالنَّهَشِ. انْظُرْ "لِسَانَ الْعَرَبِ" وَغَيْرِهِ.

(٦) ص-٣٣٧. وَمَا بَعْدَهَا.

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٣٩٤٨] قَوْلُهُ: ((عِنْدَ الْإِرْسَالِ)).

لِيَتَحَقَّقَ معنى الذِّكَاةِ. (و) شُرْطَ (أَنْ لَا يَقْعُدَ عَنْ طَلَبِهِ لَوْ غَابَ^(١)) الصَّيْدُ (مُتَحَامِلًا بِسَهْمِهِ^(٢)) فما دامَ فِي طَلَبِهِ يَحِلُّ، وَإِنْ قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ مَيْتًا لَا؛

الخلاف السابق^(٣)، أفادته "الفهستاني"^(٤)، "ط"^(٥).

[٣٣٩٧٨] (قوله: لِيَتَحَقَّقَ معنى الذِّكَاةِ) أي: التَّطَهِيرُ بِإِخْرَاجِ الدَّمِ الَّذِي أُقِيمَ الْحَرْجُ مُقَامَهُ، "ط"^(٥).

[٣٣٩٧٩] (قوله: وَشُرْطَ أَنْ لَا يَقْعُدَ) أي: الْمُرْسِلُ، أَوِ التَّامِي الصَّيْدَ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، "بدائع"^(٦). أي: كخادمِهِ أَوْ رَفِيقِهِ.

[٣٣٩٨٠] (قوله: مُتَحَامِلًا التَّحَامُلُ فِي الْمَشْيِ أَنْ [١٧٧ق/ب/٤] يَتَكَلَّفُهُ عَلَى مَشَقَّةٍ وَإِعْيَاءٍ، وَمَنْهُ: تَحَامَلَ الصَّيْدُ، أي: تَكَلَّفَ الطَّيْرَانِ، "مغرب"^(٧)).

وفائدة ذِكْرِهِ أَنَّهُ لَوْ غَابَ وَتَوَارَى بِدُونِهِ فَوَجَدَهُ مَيْتًا لَا يَحِلُّ مَا لَمْ يَعْلَمْ جَرْحَهُ يَقِينًا، "معراج"^(٨).

[٣٣٩٨١] (قوله: يَحِلُّ) أي: إِلَّا إِذَا وَجَدَ بِهِ جِرَاحَةً سِوَى جِرَاحَةِ سَهْمِهِ، فَلَا يَحِلُّ، "هداية"^(٩)،

٣٠١/٥ وتاممه في "الزَّلِيلِي"^(١٠).

(قوله: وفائدة ذِكْرِهِ أَنَّهُ لَوْ غَابَ وَتَوَارَى إلخ) نُحْوُهُ فِي "الفهستاني" حَيْثُ قَالَ: ((أَمَّا شُرْطُ التَّحَامُلِ

لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ الْحَرْجَ بِالرَّمْيِ، لَا بِسَبَبٍ آخَرَ كَرَمِيٍّ آخَرَ وَوُقُوعِهِ عَلَى حَجَرٍ، حَتَّى لَوْ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ الْحَرْجَ بِرَمِيهِ أُكِلَ)) اهـ. وهذا أَوْضَحُ مِمَّا فِي "المعراج".

(١) فِي "ب": ((غاب)) بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ خَطَأُ طَبَاعِي.

(٢) فِي "و": ((لِسَهْمِهِ)).

(٣) الْمَقُولَةُ [٢٣٩٤٥] قَوْلُهُ: ((عَلَى الظَّاهِر)).

(٤) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢/٢٠٧.

(٥) "ط": كِتَابُ الصَّيْدِ ٤/٢٣٠.

(٦) "الْبَدَائِعُ": كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصُّبُودِ - فَصْلٌ: وَأَمَّا بَيَانُ شُرْطِ حُلِّ الْأَكْلِ فِي الْحَيَوَانِ ٥/٥٩.

(٧) "الْمَغْرِبُ": مَادَّةُ ((حَمَلٍ)) بِتَصْرِفٍ.

(٨) كِتَابُ الصَّيْدِ سَاقَطَ مِنْ نَسْخَةِ "الْمَعْرَاجِ" الْمَعْتَمَدَةِ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي نَسْخَةِ أُخْرَى مِنْهُ: كِتَابُ الصَّيْدِ ٥/١٣٦ق/أ.

(٩) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ الصَّيْدِ - فَصْلٌ فِي الرَّمْيِ ٤/١٢٢.

(١٠) انْظُرْ "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٦/٥٨.

لاحتمال^(١) موته بسبب آخر. وشرط في "الخانيّة"^(٢) لحله: ((أَنْ لَا يَتَوَارَى عَنْ بَصَرِهِ))، وفيه كلام مبسوط في "الزليعي" وغيره. (فإن أدركه الرامي أو المرسل حياً ذكاه) وجوباً، فلو تركها حرم، وسيجيء^(٣).

[٣٣٩٨٢] قوله: لاحتمال موته بسبب آخر) هذا الاحتمال موجود أيضاً فيما إذا لم يقعد عن طلبه، لكنه سقط للضرورة كما في "الهداية"^(٤). ومفاده كظاهر المتن: أنه لا يشترط أن لا يتوارى عن بصره.

[٣٣٩٨٣] قوله: وفيه كلام مبسوط في "الزليعي"^(٥) حيث ذكر أولاً عبارة "الخانيّة"، وذكر: ((أَنَّهَا نَصٌّ عَلَى اشْتِرَاطِهِ، وَأَنَّ "صَاحِبَ الْهَدَايَةِ"^(٦) أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَيْضاً مَعَ أَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِأَوَّلِ كَلَامِهِ، حَيْثُ بَنَى الْأَمْرَ عَلَى الطَّلَبِ وَعَدَمِهِ لَا عَلَى التَّوَارِي وَعَدَمِهِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ كُتُبِ أَصْحَابِنَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لـ "أَبِي ثَعْلَبَةَ": ((إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَغَابَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَدْرَكَتْهُ فَكُلُّهُ مَا لَمْ يُبَيِّنْ)) رواه "مسلم" و"أحمد" و"أبو داود"^(٧). وزوي: ((أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَرِهَ أَكْلَ الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنِ الرَّامِي وَقَالَ: لَعَلَّ هَوَامَّ الْأَرْضِ قَتَلَتْهُ))^(٨)، فَيُحْمَلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا إِذَا قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقْعُدْ)) اهـ مُلَخَّصاً.

(١) في "و": ((لَا يُؤْكَلُ؛ لِحْتِمَالِ))، بزيادة ((يُؤْكَلُ)).

(٢) "الخانيّة": كتاب الصيد والذباح ٣/٣٦٣ هامش "الفتاوى الهندية".

(٣) ص ٣٤٤.

(٤) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٤/١٢٢.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصيد ٦/٥٧.

(٦) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٤/١٢٢.

(٧) أخرجه أحمد في "المسند"، رقم (١٧٧٤٤)، ومسلم في كتاب الصيد والذباح - باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجده، رقم (١٩٣١)، وأبو داود في كتاب الصيد - باب في اتباع الصيد، رقم (٢٨٦١) من حديث أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً.

(٨) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢١٤/١٩) رقم (٤٧٨) والبيهقي في "السنن الكبرى" رقم (١٨٩٠٠) عن أبي رزين

عن النبي ﷺ مرسلاً في الصيد يتوارى عن صاحبه، قال: ((لَعَلَّ هَوَامَّ الْأَرْضِ هِيَ قَتَلَتْهُ)). واللفظ للطبراني، قال البيهقي: وأبو رزين هذا اسمه مسعود مولى شقيق بن سلمة وليس بأبي رزين مولى رسول الله ﷺ والحديث مرسل. اهـ. وانظر

"نصب الراية" ٤/٣١٤، و"التعريف والإخبار" ٣/٢٦٣.

وأقول: نصُّ عبارة "الخائِية"^(١) هكذا: ((وَالسَّابِغُ: أَنْ لَا يَتَوَارَى عَنْ بَصَرِهِ، أَوْ لَا يَقْعُدُ عَنْ طَلَبِهِ، فَيَكُونُ فِي طَلَبِهِ وَلَا يَشْتَغِلُ بِعَمَلٍ آخَرَ حَتَّى يَجِدَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا غَابَ عَنْ بَصَرِهِ رَمًا يَكُونُ مَوْتُ الصَّيْدِ بِسَبَبِ آخَرَ فَلَا يَحِلُّ إِيْلَهُ)). فأنت ترى كيف جعل الشرط أحد الأمرين، إمَّا عَدَمَ التَّوَارِي أَوْ عَدَمَ الْقُعُودِ؛ لتعبيره ب: ((أَوْ))، فلعلَّ نُسخة "الزَّيلعي" بالواو فقال ما قال.

وأما التعليل بقوله: ((لأنَّه إِذَا غَابَ إِيْلَهُ))، أي: مَعَ الْقُعُودِ عَنْ طَلَبِهِ، بدليل قوله في "الخائِية"^(٢) بعده: ((وَإِذَا تَوَارَى الْكَلْبُ وَالصَّيْدُ عَنِ الْمُرْسَلِ، أَوْ رَمَى إِلَى صَيْدٍ فَوَجَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَيْتًا وَفِيهِ سَهْمُهُ لَيْسَ فِيهِ جُرْحٌ آخَرُ حَلَّ أَكْلُهُ إِذَا لَمْ يَتْرُكِ الطَّلَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَطَاعُ الْامْتِنَاعُ عَنِ التَّوَارِي عَنِ الْبَصَرِ فَيَكُونُ عَفْوًا)) اهـ. ونحوه في "الهداية"^(٣)، فيتعيَّن حملُ ما أَوْهَمَ خِلَافَهُ عليه.

وفي "البدائع"^(٤): ((ومنها: أَنْ يَلْحَقَهُ قَبْلَ التَّوَارِي عَنْ بَصَرِهِ، أَوْ قَبْلَ انْقِطَاعِ الطَّلَبِ، فَإِنْ تَوَارَى عَنْهُ وَقَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ لَمْ يُؤْكَلْ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَارَ عَنْهُ، أَوْ تَوَارَى وَلَمْ يَقْعُدْ عَنْ طَلَبِهِ أُكِلَ استحسانًا)) اهـ. وهذا يُعَيَّنُ أَنَّ نُسخة "الخائِية" ب ((أَوْ)) لا بالواو، فاغتنم هذا التحرير.

(تنبيه)

فيما ذُكِرَ إشعارٌ بأنَّ مدَّةَ الطَّلَبِ غيرُ مُقَدَّرَةٌ، وقد قال "أبو حنيفة": إِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بنصفِ يومٍ أو ليلةٍ، فَإِنْ طَلَبَهُ^(٥) أَكْثَرَ مِنْهُ لَمْ يُؤْكَلْ. وفي "الزيادات"^(٦): ((إِنْ طَلَبَهُ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ أُكِلَ))

(قوله: فاغتنم هذا التحرير) ما ذكره من التحرير المذكور أصله لـ "قاضي زاده" كما نقله "السندي" عنه.

(١) "الخائِية": كتاب الصيد والذبائح ٣/٣٦٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الخائِية": كتاب الصيد والذبائح ٣/٣٦٥ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٤/١٢٢.

(٤) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥/٥٩ بتصرف.

(٥) في "ك" و"ت": ((طَلَبَ)).

(٦) لم نقف على المسألة في شرحي "الزيادات" لقاضي خان وللعنابي.

(والحياةُ المعْتَبَرَةُ هنا ما) يكونُ (فوقَ ذِكاةِ المذبوحِ)

كما في "المضمرات" ^(١)، "فَهْستاني" ^(٢).

(فروع)

في "شرح المقدسي" ^(٣): ((رمى طيراً فوقَ في الماءِ وكان لو دخله بخُفِّه ^(٤) أدركه، فاشتغلَ بنزعه فوجدَه ميتاً حرمةً "بديع الدين"، وقال غيره: يَحِلُّ؛ لأنَّ دخوله مع الخُفِّ إضاعة مالٍ وخلافُ العادة، فصارَ كَنَزَعِ الثَّيابِ)).

قال "السَّاحي": ((هذا إذا كان فيه حياةٌ غيرِ المذبوحِ، وإلا فلا تُعْتَبَرُ، ولو نصبَ شبكةً أُحْبِلَه وسمي ووقع بها صَيْدٌ وماتَ مجروحاً لا يَحِلُّ، ولو كان بها آلةٌ جارحةٌ كَمِنْجَلٍ، وسمي عليه وجرحه حلٌّ عندنا، كما لو رماه بها)).

وفي "البزاية" ^(٥): ((وَضَعَ مَنجَلاً في الصَّحراءِ لصَيْدِ حمارِ الوحشِ، فجاءه فإذا هو مُتعلِّقٌ به وهو مَيِّتٌ، وكان سَميَّ عندَ الوضعِ لا يَحِلُّ)). قال "المقدسي" ^(٦): ((وهذا محمولٌ على ما إذا قعدَ عن طلبه)) اهـ. وفيه كلامٌ قَدَمناه في الذَّبائِحِ ^(٧).

[٣٣٩٨٤] (قوله: والحياةُ المعْتَبَرَةُ هنا) أي: في الصَّيْدِ احترازاً عما يأتي ^(٨) من المُتَرَدِّية ونحوها.

[٣٣٩٨٥] (قوله: فوقَ ذِكاةِ المذبوحِ) صوابه: حياةِ المذبوحِ كما عبَّرَ في "الملتقى" ^(٩).

(١) "جامع المضمرات والمشكلات": كتاب الصيد والذبائح ٦٤٧/٤.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٧/٢.

(٣) "أوضح رمز": كتاب الصيد ٤/ق ١٦٠/ب بتصرف نقلاً عن "البزاية".

(٤) في "ب": ((بخفة))، بالتاء المربوطة، وما أثبتناه موافق للمقدسي.

(٥) "البزاية": كتاب الصيد - الفصل الخامس في تمليك الصيد ٣٠٤/٦ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "أوضح رمز": كتاب الصيد - فروع من "المعراج" ٤/ق ١٦٢/أ. على أنَّ قوله: ((وهذا محمولٌ على ما إذا قعدَ عن طلبه))

من كلام "البزاية" أصلاً، كما تقدم في المقولة [٣٢٤٠٧].

(٧) المقولة [٣٢٤٠٧] قوله: ((إذا لم يقعدَ عن طلبه)).

(٨) ص ٣٤٣ -.

(٩) "ملتقى الأبحر": كتاب الصيد ٢٦٨/٢.

بأن يعيش يوماً ورؤي: أكثره، "مجمع" ^(١). أمّا مقدارها:

[٣٣٩٨٦] (قوله: بأن يعيش يوماً إلخ) أقول: ذكر "صاحب المجمع" ذلك في المنخبة ونحوها. وعبارته مع "شرحه" ^(٢): ((ولو ذكى المنخبة أو الموقدة وبها حياة حلت في ظاهر الرواية، وكونها بحيث تبقى يوماً شرط في رواية عن "أبي حنيفة"، ويعتبر "أبو يوسف" أكثر اليوم، وقال "محمد": لو فيها أكثر ممّا في المذبح تؤكل ولا فلا)) اهـ. قال في "البدائع" ^(٣): ((وذكر "الطحاوي" ^(٤)) قول "محمد" مفسراً، فقال: على قول "محمد" إن لم يبق معها إلا اضطراب الموت فذبحها لا تحل، وإن كانت تعيش مدة كالיום أو كينصفيه حلت)) اهـ. وبه يظهر تفسير حياة المذبح وما فوقها.

أمّا ما في "المجمع" فليس تفسيراً لها، تأمل. على أن ما نقله عن "أبي يوسف" هو رواية عنه كما في "البدائع" ^(٥)، وذكر ^(٥): ((أن ظاهر الرواية عن "أبي يوسف" أنه يعتبر من [١/١٧٨ ق/٤] الحياة ما يعلم أنها تعيش به، فإن علم أنها لا تعيش فذبحها لا تؤكل)). [٣٣٩٨٧] (قوله: أمّا مقدارها) أي: مقدار حياة المذبح.

(قوله: أقول ذكر "صاحب المجمع" ذلك في المنخبة ونحوها إلخ) فيه: أن ما ذكره في "المجمع": ((من الخلاف في القدر المعتبر للحل من الحياة في المنخبة ونحوها قيل بجريانه فيما أدركه من الصيد حياً، ويدل لذلك ما ذكره "الزليعي": ((أنه لو وقع الصيد في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة قدر ما يكون في المذبح فحلال، وذكر "الصدّر الشهيدي": أن هذا بالإجماع، وقيل: هذا قولهما، وعند "أبي حنيفة": لا يحل إلا إذا ذكأ بناءً على أن الحياة الخفية معتبرة عنده، وعندهما غير معتبرة، حتى حلت المتردية ونحوها بالذكاة إذا كانت فيها حياة وإن كانت خفية عنده، وعندهما: لا تحل إلا إذا كانت حياتها بيّنة، وذلك: بأن يبقى فوق ما يبقى المذبح عند "محمد"، وعند "أبي يوسف": أن يكون بحال يعيش بمثلها إلخ)).

(١) "مجمع البحرين": كتاب الصيد والذبائح ص ٧٠٧ - بتصرف.

(٢) "شرح المجمع" لابن الساعاتي: كتاب الصيد والذبائح ٢/٨٦ ق/ب باختصار.

(٣) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥١/٥. وفيه: ((إلا الاضطراب للموت)) بدل ((إلا اضطراب الموت)).

(٤) "مختصر الطحاوي": كتاب الصيد والذبائح ص ٢٩٨ - بتصرف.

(٥) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥١/٥.

- وهو ما لا يُتَوَهَّمُ بقاءُهُ كما في "الملتقى"^(١) - فلا يُعْتَبَرُ ههنا، حتَّى لو وَقَعَ في ماءٍ لم يَحْرُمَ.

[٣٣٩٨٨] (قوله: فلا يُعْتَبَرُ ههنا) أي: في الصَّيْدِ. قال في "الهداية"^(٢): ((أما إذا شَقَّ الكلبُ

بطنَهُ وأَخْرَجَ ما فيه ثُمَّ وَقَعَ في يَدِ صاحِبِهِ حَلٍّ؛ لأنَّ ما بَقِيَ اضطرابُ المذبوحِ فلا يُعْتَبَرُ، كما إذا وَقَعَت شاةٌ في الماءِ بعد ما دُحِثَتْ)) اهـ. وفي "الخانية"^(٣): ((أرْسَلَ كلبَهُ المُعَلَّمُ على صَيْدٍ فَجَرَحَهُ، وَبَقِيَ فيه من الحياةِ ما يَبْقَى في المذبوحِ بعدَ الذَّبْحِ، فأخَذَهُ المَالِكُ ولم يُدْكِهِ حَلًّا أَكَلَهُ)) اهـ. زاد في "الظَّهْرِيَّةَ"^(٤): ((يَحِلُّ بالاتِّفَاقِ؛ لأنَّ الأوَّلَ وَقَعَ ذَكَاةٌ فَيُسْتَعْنَى عن ذَكَاةٍ أُخْرَى)) اهـ.

وحاصلُهُ: أنَّ ما فيه حياةُ المذبوحِ لم يَبْقَ قابلاً للذَّكَاءِ استِغْناءً بالذَّكَاءِ الاضطراريَّةِ، حتَّى لو وَقَعَ في الماءِ فماتَ لم يَحْرُمَ؛ لأنَّ موتهُ لم يُضَفَّ إلى وَقوعِهِ؛ لأنَّهُ في حُكْمِ المَيِّتِ قبلَهُ فلم تُعْتَبَرِ هذه الحياةُ، بخلافِ المُتَرَدِّيةِ ونحوها؛ فإنَّها تُعْتَبَرُ فيها الحياةُ وإن قَلَّتْ فَتَحِلُّ بالذَّكَاءِ. فظَهَرَ أنَّ بَيْنَ الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ فَرْقاً.

وظاهرُهُ: أنَّه لا فَرْقَ بَيْنَ أنْ يَكُونَ مُتَمَكِّناً مِنْ ذَكَاةٍ^(٥) الصَّيْدِ في هذه الصُّورَةِ أو لا.

وَيُخَالِفُهُ ما في "العناية"^(٦): ((مِنْ أَنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ دَبْحِهِ فلم يَذْبَحْهُ حتَّى ماتَ لم يُؤْكَلْ، ٣٠٢/٥ سواءً كانتِ الحياةُ فيه بَيِّنَةً أو خَفِيفَةً، وإنْ لم يَتَمَكَّنْ فَإِنْ كانتِ فَوْقَ حياةِ المذبوحِ فكذلك في ظاهرِ الرُّوَايَةِ، وإنْ مِقْدَارُهَا أَكِلًا)). اهـ مُلَخَّصاً.

(قوله: بخلافِ المُتَرَدِّيةِ إلخ) مأخوذٌ مِنْ تعليلِ "الظَّهْرِيَّةِ".

(قوله: وَيُخَالِفُهُ ما في "العناية" من إلخ) مثلُ ما في "العناية" في "الهداية" و"الزَّيْلَعِي" فانظرهما، إلَّا أَنَّهُ لم يُدَكَّرْ

فيهما التَّعْمِيمُ: أعني: قولُ "العناية" ((سواءً كانتِ الحياةُ فيه بَيِّنَةً إلخ))، إلَّا أنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُمَا إِرَادَتُهُ.

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب الصيد ٢/٢٦٨.

(٢) "الهداية": كتاب الصيد - فصلٌ في الجوارح ٤/١١٨.

(٣) "الخانية": كتاب الصيد والذَّبائح ٣/٣٦٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الظَّهْرِيَّة": كتاب الصيد والذَّبائح - الفصل الرابع فيما يقبل الزَّكَاةَ وفيما لا يقبل وفيما أبين من الصيد ٣/٢٠٣ أ.

(٥) في "م": ((زَكَاةً))، بالزَّاي.

(٦) "العناية": كتاب الصيد ٩/٥٢ (هامش "تكملة فتح القدير").

ومقتضاه: أَنْ يُحْمَلَ مَا قَدَّمَاهُ^(١) عن "الخائبة" على ما إذا لم يَتَمَكَّنْ. وَيُخَالَفُ جَمِيعَ ذَلِكَ ما في "الزَيْلَعِي" حيث قال^(٢) ما حاصله: ((إذا أدركه حيًّا ولم يُدَكِّهِ حَرَمٌ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهِ، وَإِلَّا فَلَوْ فِيهِ مِنَ الْحَيَاةِ قَدْرٌ ما في المذبح بأنْ بَقِيَ - أي: الكلب - بطنه ونحو ذلك، ولم يَبْقَ إِلَّا مضطرباً اضطرابَ المذبح فحلاً. قال "الصَّدرُ الشَّهيدُ": بالإجماع، وقيل: هذا قولهما، وعنده لا يَحِلُّ إِلَّا إذا ذَكَّاهُ؛ لأنَّ الْحَيَاةَ الْخَفِيَّةَ مُعْتَبَرَةٌ عنده لا عندهما كما في الْمُتَرَدِّية ونحوها، وإن كان فيه مِنَ الْحَيَاةِ فوق ما في المذبح لا يُؤْكَلُ في ظاهرِ الرِّوَايةِ)) اهـ.

ثُمَّ قال^(٣): ((فلا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّكَاةِ، سواءً كانت خَفِيَّةً أو بَيِّنَةً، بِجَرَحِ الْمُعْلَمِ أو غيره مِنَ السَّبَاعِ، وعليه الفتوى؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] فَيَتَنَاوَلُ كُلَّ حَيٍّ مُطْلَقاً، وكذا قوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: ((فإنْ أدركته حيًّا فاذبحه)) مُطْلَقٌ، والحديثُ صحيحٌ رواه "البخاري" و"مسلم" و"أحمد"^(٤) اهـ.

وهو ترجيحٌ لمقابل قول "الصَّدرِ الشَّهيدِ"، وهو قولُ الإمام "الرازي"^(٥) كما في "غاية البيان"^(٦)، ولم أَرْ مَنْ رَجَّحَهُ غَيْرُهُ، وهو مخالفٌ لظاهر "الهداية"^(٦) وغيرها. وعليه: فلا فرق بين الْحَيَاةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الصَّيْدِ وغيره.

(١) في "ب" و"م": ((قدمنا))، وانظر المقولة نفسها.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٥٣/٦.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في كتاب الصيد والذبائح - باب الصيد بالكلاب المعلَّمة، رقم (١٩٢٩) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله، فإن أمسك عليك فأدركته حيًّا فاذبحه)). وأخرجه أحمد في "المسند" رقم (١٩٣٨٣)، بلفظ: ((فأدركت ذكاته فذكَّه)).

وأما عزو الحديث إلى البخاري، فقد أخرج البخاري أصل الحديث دون قوله: ((أدركته حيًّا)) في كتاب الذبائح والصيد - باب إذا أكل الكلب رقم (٥٤٨٣).

(٤) هو أبو بكر الرازي. كما في "غاية البيان"، ولم نقف على المسألة في "شرح مختصر الطحاوي" للخصاص.

(٥) "غاية البيان": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ٦/١٠١ ق/ب، ١/١٠٢.

(٦) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ٤/١١٨.

(و) المعتبر (في المتردية وأخواتها) كنطيحة وموقودة وما أكل السبع (والمريضة) مُطْلَقُ (الحياة وإن قلت)

والحاصل: أنه لو أخذ الصيّد وفيه من الحياة كما^(١) في المذبح ولم يُدكّه فعلى ما في "الخانية"^(٢) و"الظهيرية"^(٣): يحلّ، وعلى ما في "العناية"^(٤): يحلّ إن لم يتمكّن من ذبحه، وعلى ما في "الزليعي"^(٥): لا يحلّ أصلاً إلا بالذكاة كما إذا لم يتمكّن، أو كان فيه من الحياة فوق ما في المذبح، أخذاً من إطلاق الأدلة^(٦)، وحكى في "البدائع"^(٧) الأوّل عن عامّة المشايخ، والثالث عن "الخصاص"^(٨). وظاهر كلامه ترجيح الأوّل، وهو ظاهر ما في "الهداية"^(٩)، فتأمل.

ثمّ اعلم أنّ هذا كلّهُ فيما إذا أدركه وأخذته، فلو أدركه ولم يأخذه فإن كان وقت لو أخذه أمكنه ذبحه لم يؤكّل، وإن كان لا يمكنه أكّله، كذا في "الهداية"^(١٠).

[٣٣٩٨٩] (قوله: في المتردية) أي: الواقعة في بحر أو من جبل. والنطيحة: المقتولة بنطح أخرى. والموقودة: المقتولة ضرباً.

(١) في "ك": ((ما)) بدل ((كما)).

(٢) "الخانية": كتاب الصيد والذبائح ٣/٣٦٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الظهيرية": كتاب الصيد والذبائح - الفصل الرابع فيما يقبل الذكاة وفيما لا يقبل وفيما أبين من الصيد ق ٢٠٣/أ.

(٤) "العناية": كتاب الصيد ٩/٥٢ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٦/٥٣.

(٦) ذكر في "تبيين الحقائق": ٥٣/٦: ((من الأدلة قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْنَاهُ﴾ وكذا قوله ﷺ لعدي بن حاتم: فإن أمسك عليك فأدركته حياً فاذبحه))، وقد سبق تخرجه في المقولة ذاتها.

(٧) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥/٥١.

(٨) لم نقف على المسألة في "شرح الخصاص" على "مختصر الطحاوي".

(٩) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ٤/١١٨.

(١٠) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ٤/١١٩.

كما أشرنا إليه (وعليه الفتوى) وتقدّم في الذبائح^(١). (فإن تركها) أي: الذكاة (عمداً) مع القدرة عليها (فمات) حرّم، وكذا يحرم لو عجز عن التذكية^(٢) في ظاهر الرواية،

[٣٣٩٩٠] (قوله: كما أشرنا إليه) أي: من تقييده ما مرّ^(٣) بقوله هنا.

[٣٣٩٩٠*] (قوله: وعليه الفتوى) أي فتحلّ بالذكاة، وكذا^(٤) الفتوى على اعتبار مطلق الحياة في الصيد على ما مرّ^(٥) عن "الزيلعي".

[٣٣٩٩١] (قوله: فإن تركها أي: الذكاة)، أي: ذكاة الصيد. وقوله: ((حرّم)) جواب الشرط، مع أنه سيأتي في المتن^(٦)، لكنّه لبُعده قدره^(٧) "الشارح" هنا.

[٣٣٩٩٢] (قوله: لو^(٨) عجز عن التذكية) بأن لم يجد آلة أصلاً، أو يجد لكن لا يبقى

(قول "الشارح": كما أشرنا إليه) مقتضاه: أن قوله هنا من الشرح، مع أن الموجود في النسخ كتابته بالمدايد الأحمر. وعليه: فلا تتم الإشارة من "الشارح" بل من "المصنّف". وقد يقال: مراده بقوله ((كما أشرنا إليه)) ما قدّمه من قوله عند قول "المصنّف": ((وإذا أدرك الصيد حيّاً)) من قوله: ((بحياة فوق حياة المذبوح))، فإنه يُفيد: أن مثل المتردية يكفي فيه مطلق الحياة.

(قول "المصنّف": فإن تركها عمداً إلخ) كذا ذكره في "النقاية"، وهو احتراز عما إذا عجز عن التذكية كما يُفيد كلام "المصنّف" حيث ذكر: ((أن في متنبه إشارة للحل))، وبهذا ظهر: أن قول الشارح: ((مع القدرة عليها)) وقع تفسيراً للعمدية، والأوضح التعبير ب: أي التفسيرية.

(١) ٢١٠/٢١.

(٢) في "ط": ((التسوية)) بدل ((التذكية)).

(٣) ص ٣٣٩ ..

(٤) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((وكنذك)).

(٥) المقولة [٣٣٩٨٨] قوله: ((فلا يعتبر ههنا)).

(٦) ص ٣٥٢.

(٧) في "ك": ((قواه)).

(٨) في "م": ((ولو)).

وعن "أبي حنيفة" و"أبي يوسف": يَحِلُّ، وهو قول "الشَّافِعِيِّ"،

من الوقت ما يُمكنُ تحصيلُ الآلة والاستعدادُ للذَّبْح، وهذا إذا كان فيه من الحياة أكثر مما في المذبوح بعد الذَّبْح، وأما إذا كان مثله فهو مَيْتٌ حُكْمًا، فيَحِلُّ إجماعاً كما في "الهداية"^(١) وغيرها، "فُهَيْسَتَانِي"^(٢). والتَّفْصِيلُ مخالفٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ^(٣) عن "الرَّيْلِيِّ".

[٣٣٩٩٣] (قوله: وهو قول "الشَّافِعِيِّ") كذا في "الهداية"^(٤). والذي في "التَّبِينِ"^(٥): ((أَنَّ "الشَّافِعِيَّ"^(٦) فَضَّلَ فقال: إِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الذَّبْحِ لِفَقْدِ الآلةِ لَمْ يُؤْكَلْ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ جِهَتِهِ، وَإِنْ كَانَ لَضَيْقِ الْوَقْتِ أُكِلَ؛ لَعَدَمِ التَّقْصِيرِ)) اهـ.

وفي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٧): ((وَإِنْ كَانَ عَدَمُ التَّمَكُّنِ بَضِيقِ الْوَقْتِ بَأْنَ بَقِيَ فِيهِ مِنَ الْحَيَاةِ مَقْدَارٌ مَا لَا يَتَأْتَى فِيهِ الذَّبْحُ ذَكَرَ شَمْسٌ [٤/١٧٨ق/ب] الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ فِي "شَرْحِهِ"^(٨): أَنَّهُ لَا يَحِلُّ عِنْدَنَا، وَقَالَ "الْحَسَنُ بْنُ زَيْادٍ" وَ"مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلٍ": يَحِلُّ، وَهُوَ قَوْلُ "الشَّافِعِيِّ"^(٩)، وَهُوَ أَخَذَ "الصَّدْرُ الشَّهِيدُ"^(١٠).

(قوله: لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ جِهَتِهِ) حيثُ لَمْ يَحْمِلِ آلَةُ الذَّكَاءِ مَعَ نَفْسِهِ.

(١) "الهداية": كتاب الصيد - فصلٌ في الجوارح ١١٨/٤.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٧/٢ - ٢٠٨.

(٣) المقولة [٣٣٩٨٨] قوله: ((فلا يعتبر ههنا)).

(٤) "الهداية": كتاب الصيد - فصلٌ في الجوارح ١١٨/٤.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصيد ٥٣/٦ - ٥٤.

(٦) انظر "الإقناع" للماوردي: كتاب الصيد والذبائح ص ١٨١، و"الغاية في إختصار النهاية": كتاب الصيد والذبائح -

فصل في إدراك الصيد قبل موت ٢٦١/٧، و"الوسيط" للغزالي: كتاب الصيد والذبائح - فروع ١٠٧/٧، و"البيان":

باب الصيد والذبائح - مسألة إدراك الصيد وفيه حياة مستقرة ٥٥١/٤.

(٧) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل السادس فيما لا يقبل الذكاة من الحيوان وما يقبل ٤٨٢/١٨، رقم المسألة

(٢٩٦٧٤) نقلاً عن شرح شيخ الإسلام.

(٨) "المبسوط": كتاب الصيد ٢٤١/١١.

(٩) المذكور قبل أسطر.

(١٠) في "واقعاته" كما في "التاترخانية".

قال "المصنّف" ^(١): ((وفي "متني" ومَتَنِ "الوقاية" ^(٢) إشارة إلى حِلِّهِ. والظاهر ما سمعته)) انتهى.

قلت: ووجه الظاهر: أنَّ العجزَ عن التَّذْكِيةِ في مثلِ هذا لا يُحِلُّ الحرامَ.

وفي "الغياثية" ^(٣): وهو المختار. وفي "النيايح" ^(٤): زوي عن "أصحابنا" الثلاثة: "أنَّه يُؤْكَلُ استحساناً، وقيل: بأنَّ هذا أصحُّ)) اهـ.

فإن قيل: وَضْعُ المسألةِ فيما حيَّاهُ فوقَ المذبوح، فكيف يُتَصَوَّرُ ضيقُ الوقتِ عن الذَّبْحِ؟ أُجيب: بأنَّ المقدارَ الذي يكونُ في المذبوح كالْعَدَمِ؛ لكونِ الصَّيْدِ في حُكْمِ المَيْتِ، والزَّائِدُ على ذلك قد لا يَسَعُ للذَّبْحِ فيه، فكان عَدَمُ التَّمَكُّنِ مُتَصَوِّراً، "عناية" ^(٥).

[٣٣٩٩٤] (قوله: إشارة إلى حِلِّهِ) حيثُ قَيَّدَ بالعمدِ.

[٣٣٩٩٥] (قوله: أنَّ العجزَ إلخ) عبارة "المنح" ^(٦): ((لأنَّ العجزَ في مثلِ هذا لا يُحِلُّ الحرامَ)) اهـ. واحترزَ عن العجزِ عن تحصيلِ الماء والأكلِ، فإنَّه يُبَيِّحُ له تناولَ الخمرِ والمَيْتَةِ، وهذا لا يُفْهَمُ مِنْ عبارة "الشَّارِح" بسببِ قوله: ((عن التَّذْكِيةِ))، أفادته "ط" ^(٧).

(تنبيه)

رمى صيداً فَوَقَعَ عندَ مجوسيّ أو نائمٍ، لو كان مستيقظاً يَقْدِرُ على ذكاته فماتَ لا يَحِلُّ؛ لأنَّ المجوسيّ قَادِرٌ على دَبْحِهِ بتقليصِ الإسلام، والنائمُ كالمستيقظِ في جملةِ مسائلِ عندَ "الإمام" منها هذه، "خاتمة" ^(٨) مُلَخَّصاً.

(١) "المنح": كتاب الصيد ٢/ق ٢١٧/أ بتصرف.

(٢) انظر "شرح الوقاية": كتاب الصيد ٢/٢٤٩ (هامش "كشف الحقائق").

(٣) "الفتاوى الغياثية": كتاب الصيد والذبائح والضحايا - الفصل الأول في الصيد ص ١٢٨.

(٤) "النيايح": كتاب الصيد ق ١٨٨/ب.

(٥) "العناية": كتاب الصيد ٩/٥٢ بتصرف يسير (هامش "تكملة فتح القدير").

(٦) "المنح": كتاب الصيد ٢/ق ٢١٦/ب.

(٧) "ط": كتاب الصيد ٤/٢٣٠.

(٨) "الخاتمة": كتاب الصيد والذبائح ٣/٣٦٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(أو أَرْسَلَ مَجُوسِيَّ كَلْبًا^(١)) فَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ، أَوْ قَتَلَهُ مِعْرَاضٌ بَعْرَضِهِ) وَهُوَ سَهْمٌ لَا رِيْشَ لَهُ، سُمِّيَ بِهِ؛ لِإِصَابَتِهِ بَعْرَضِهِ، وَلَوْ لِرَأْسِهِ حِدَّةٌ^(٢) فَأَصَابَ بِحَدِّهِ حَلًّا.....

[٣٣٩٩٦] (قَوْلُهُ: أَوْ أَرْسَلَ إِيَّاهُ) هَذَا وَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ^(٣): ((تَرْكَهَا))، وَالْأَصْلُ: أَنَّ الْفَعْلَ يُرْفَعُ بِالْأَقْوَى وَالْمَسَاوِي دُونَ الْأَدْنَى، فَإِذَا أَرْسَلَ الْمُسْلِمُ كَلْبَهُ فَزَجَرَهُ الْمَجُوسِيَّ حَلًّا؛ لَعَدَمِ اعْتِبَارِ الرَّجْرِ عِنْدَ الْإِرْسَالِ؛ لَكَوْنِ الرَّجْرِ دُونَهُ لِبَنَائِهِ عَلَيْهِ، وَبِالْعَكْسِ خَرْمٌ، وَكُلٌّ مِّنْ لَا يَجُوزُ ذِكَاؤُهُ كَالْمُرْتَدِّ وَالْمُحَرَّمِ وَتَارِكِ التَّسْمِيَةِ عَامِدًا فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْمَجُوسِيِّ، وَإِنْ انْفَلَتَ وَلَمْ يُرْسَلْهُ أَحَدٌ فَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ حَلًّا؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْانْفِلَاتِ. وَالْمُرَادُ بِالرَّجْرِ: الْإِغْرَاءُ بِالصَّيَّاحِ عَلَيْهِ، وَبِالْانْزَجَارِ: إِظْهَارُ زِيَادَةِ الطَّلَبِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْهُدَايَةِ"^(٤). قَالَ "الْقُحْطَانِيُّ"^(٥): ((وَهَذَا إِذَا زَجَرَهُ الْمَجُوسِيُّ فِي ذِهَابِهِ، فَلَوْ وَقَفَ ثُمَّ زَجَرَهُ لَمْ يُؤْكَلْ كَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ"^(٦))).

[٣٣٩٩٧] (قَوْلُهُ: وَهُوَ سَهْمٌ إِيَّاهُ^(٨)) فِي "الْقَامُوسِ"^(٩): ((مِعْرَاضٌ كِمِحْرَابٍ: سَهْمٌ بِلَا رِيْشٍ، ٣٠٣/٥ دَقِيقُ الطَّرْفَيْنِ غَلِيظُ الْوَسْطِ، يُصِيبُ بَعْرَضَهُ دُونَ حَدِّهِ)).

[٣٣٩٩٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ لِرَأْسِهِ حِدَّةٌ^(١٠)) مُحْتَرِّزُ قَوْلِ "الْمُصَنِّفِ": ((بَعْرَضِهِ)).

[٣٣٩٩٩] (قَوْلُهُ: فَأَصَابَ بِحَدِّهِ) أَي: وَجَرَحَ.

(١) فِي "و" وَ"ط": ((كَلْبُهُ)).

(٢) فِي "و": ((حَدِّ)).

(٣) ص ٣٤٤ -.

(٤) انْظُرِ "الْهُدَايَةَ": كِتَابُ الصَّيْدِ - فَصْلٌ فِي الْجَوَارِحِ ١٢٠/٤.

(٥) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٠٨/٢.

(٦) الْوَاوُ لَيْسَتْ فِي "ك".

(٧) لَمْ نَقِفْ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي مِطَاطِنَا مِنْ مِطْبُوعَةِ "الذَّخِيرَةِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٨) هَذِهِ الْمَقُولَةُ مُؤَيَّدَةٌ عَنِ الْمَقُولَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَهَا فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"ت". وَسِيَاقُ "الدَّر" مُوَافِقٌ لِمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "ب" وَ"م".

(٩) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((عَرْض)).

(١٠) فِي "ك": ((بِرَأْسِهِ)).

(أو بُندُقَةٌ ثَقِيلَةٌ ذَاتُ حِدَّةٍ^(١)) لِقَتْلِهَا بِالثَّقَلِ^(٢) لَا بِالْحَدِّ، وَلَوْ كَانَتْ خَفِيفَةً بِهَا^(٣) حِدَّةٌ^(٤) حَلٌّ؛ لِقَتْلِهَا بِالْجَرْحِ،

[٣٤٠٠٠] (قَوْلُهُ: أَوْ بُنْدُقَةٌ) بضمّ الباءِ والدالِ: طِينَةٌ مُدَوَّرَةٌ يُرْمَى بِهَا^(٥).

[٣٤٠٠١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَتْ خَفِيفَةً) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الثَّقِيلَةَ لَا تَحِلُّ وَإِنْ جَرَحَتْ، قَالَ "قَاضِيخَان"^(٦): ((لَا يَحِلُّ صَيْدُ الْبُنْدُقَةِ وَالْحَجَرِ وَالْمِعْرَاضِ وَالْعَصَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَإِنْ جَرَحَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرِقُ^(٧)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ قَدْ حَدَّدَهُ، وَطَوَّلَهُ كَالسَّهْمِ، وَأَمَكَ أَنْ يَرْمِيَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَخَزَقَهُ بِحَدِّهِ حَلٌّ أَكَلَهُ، فَأَمَّا الْجَرْحُ الَّذِي يَدُقُّ فِي الْبَاطِنِ وَلَا يَخْرِقُ فِي الظَّاهِرِ لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ إِهْضَامُ الدَّمِّ. وَمَثَقُلُ الْحَدِيدِ وَغَيْرِ الْحَدِيدِ سَوَاءٌ، إِنْ خَرَقَ حَلٌّ وَإِلَّا فَلَا)) اهـ.

وَالْخَرْقُ بِالْخَاءِ وَالزَّايِ الْمَعْمَتَيْنِ: التَّفَادُّ. قَالَ فِي "الْمَغْرِبِ"^(٨): ((وَالسَّيْنُ لُغَةٌ وَالرَّاءُ خَطَأً)).
وَفِي "الْمَعْرَاجِ"^(٩) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(١٠): ((بِالزَّايِ يُسْتَعْمَلُ فِي الْحَيَوَانِ، وَبِالرَّاءِ فِي الثَّوْبِ)).
وَفِي "التَّبْيِينِ"^(١١): ((وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمَوْتَ إِذَا حَصَلَ بِالْجَرْحِ يَبْقَيْنِ حَلٌّ، وَإِنْ بِالثَّقَلِ أَوْ شَكٍّ فِيهِ فَلَا يَحِلُّ

(١) فِي "و": ((حَدِّ)).

(٢) فِي "و": ((بِالثَّقَلِ)).

(٣) فِي "و": ((لَهَا)).

(٤) ((وَلَوْ كَانَتْ خَفِيفَةً بِهَا حِدَّةٌ)) مِنَ الْمَتْنِ فِي "و".

(٥) كَذَا فِي "الْمَغْرِبِ": مَادَّةٌ ((بِنْدُق)).

(٦) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ ٣/٣٦٠ باختصار (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٧) فِي "ك": ((لَا يَخْرِقُ)) بِالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ فِي "الْحَانِيَّةِ"، وَهُوَ تَصْحِيفٌ. وَسَيَأْتِي فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا.

(٨) "الْمَغْرِبِ": مَادَّةٌ ((خَرْقُ))، وَفِيهِ: ((وَالرَّاءُ تَصْحِيفٌ)) بَدَلَ ((وَالرَّاءُ خَطَأً)).

(٩) كِتَابُ الصَّيْدِ لَيْسَ فِي نَسَخَتِنَا الْمَعْتَمَدَةِ مِنْ "الْمَعْرَاجِ"، وَالْمَسْأَلَةُ فِي نَسَخَةٍ أُخْرَى مِنْهُ: كِتَابُ الصَّيْدِ ٥/١٣٧ أ.

(١٠) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الصَّيْدِ ١١/٢٢٢.

(١١) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٦/٥٩ باختصار.

ولو^(١) لم يَجْرَحْهُ لَا يُؤْكَلُ مُطْلَقاً. وَشُرِطَ فِي الْجَرْحِ الْإِدْمَاءُ، وَقِيلَ: لَا، "ملتقى"^(٢)،

حتماً أو احتياطاً)) اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْجَرْحَ بِالرَّصَاصِ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِحْرَاقِ وَالثَّقَلِ بِوَاسِطَةِ انْدِفَاعِهِ الْعَنِيفِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ فَلَا يَحِلُّ، وَبِهِ أَفْتَى "ابنُ نَجِيم"^(٣).
[٣٤٠٠٢] (قَوْلُهُ: مُطْلَقاً) أَي: ثَقِيلَةً أَوْ خَفِيفَةً.

[٣٤٠٠٣] (قَوْلُهُ: وَشُرِطَ فِي الْجَرْحِ الْإِدْمَاءُ) قَالَ "الرَّيْلَعِيُّ"^(٤) ((وَأِنْ كَانَ غَيْرَ مُدْمٍ اخْتَلَفُوا فِيهِ، قِيلَ: لَا يَحِلُّ؛ لِانْعِدَامِ مَعْنَى الذَّكَاءِ وَهُوَ إِخْرَاجُ الدَّمِ النَّجَسِ، وَشُرْطُهُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: ((أَنْهَرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ)) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا^(٥)، وَقِيلَ: يَحِلُّ؛ لِإِتْيَانِ مَا فِي وَسْعِهِ وَهُوَ الْجَرْحُ؛ لِأَنَّ الدَّمَ

(قَوْلُهُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْجَرْحَ بِالرَّصَاصِ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِحْرَاقِ وَالثَّقَلِ الْخ) نَقَلَ "الخَادِمِيُّ" فِي "حَوَاشِي الدَّرَرِ" عَنْ "فَتَاوَى عَلِيِّ أَفندي": ((الْحِلُّ؛ مُعْلَلًا بِأَنَّ النَّارَ تَعْمَلُ عَمَلُ الذَّكَاءِ فِي الْحَيَوَانِ، حَتَّى لَوْ قَذَفَ النَّارُ فِي الْمَذْبُوحِ فَاحْتَرَقَتِ الْعُرُقُ يُؤْكَلُ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا سَالَ الدَّمُ، حَتَّى إِذَا انْجَمَدَ وَلَمْ يَسِلْ لَا يَحِلُّ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ)) فَاظْطَرَّ، وَسَيَأْتِي لـ "المُحَشِّي" فِي الْجَنَائِزِ: ((أَنَّ الْقَتْلَ بِالْبُنْدَقَةِ الرَّصَاصِ عَمْدٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جَنْسِ الْحَدِيدِ وَتُجَرَّحُ فَيَقْتَصُّ بِهِ، لَكِنْ إِذَا لَمْ تُجَرَّحْ لَا يَقْتَصُّ بِهِ عَلَى رَوَايَةِ "الطَّحَاوِيِّ")) انتهى.

وَمُقْتَضَاهُ: حِلُّ الصَّيْدِ بِهَا، تَأْمَلْ. وَمَا ذَكَرَهُ "السَّنْدِيُّ" هُنَا مُؤَيَّدٌ لِلْحِلِّ، وَإِنَّهُ لَا شِبْهَةَ فِيهِ، لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْهِدَايَةِ" وَغَيْرِهَا: ((أَنَّ الْمَوْتَ إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى الْجَرْحِ يَبْقَيْنِ كَانَ الصَّيْدُ حَلَالًا، وَإِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَى الثَّقَلِ يَبْقَيْنِ كَانَ حَرَامًا، وَإِنْ وَقَعَ الشُّكُّ وَلَا يُدْرَى مَاتَ بِالْجَرْحِ أَوْ الثَّقَلِ كَانَ حَرَامًا)) اهـ. يَقْتَضِي الْحَرَمَةَ هُنَا، تَأْمَلْ.

(١) فِي "و": ((بِالْجَرْحِ حِينَئِذٍ وَلَوْ))، بِزِيَادَةِ ((حِينَئِذٍ)).

(٢) "ملتقى الأبحر": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢/٢٦٨.

(٣) "فتاوى ابن نعيم": كِتَابُ الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ وَالْأَضْحِيَّةِ ص ١٧٤ - (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْغِيَاثِيَّة").

(٤) "تبيين الحقائق": كِتَابُ الصَّيْدِ ٥٩/٦.

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ"، رَقْم (١٨٢٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الضَّحَايَا - بَابُ فِي الذَّبِيحَةِ بِالْمَرُوءَةِ، رَقْم (٢٨٢٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الضَّحَايَا - بَابُ إِبَاحَةِ الذَّبْحِ بِالْعُودِ، رَقْم (٤٤٠١)، مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ مَرْفُوعاً، وَاللَّفْظُ الْمَذْكُورُ لِلنَّسَائِيِّ، وَلَفْظُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ: ((أَمَرَّ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ)) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ - بَابُ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرُوءَةِ وَالْحَدِيدِ، رَقْم (٥٥٠٣)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْأَضْحَايَا - بَابُ جَوَازِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ رَقْم (١٩٦٨) عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ: ((مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلَّ)).

قد يَنْحِسُ^(١)؛ لِعِلْظِهِ أَوْ لَضِيْقِ الْمَنْفَذِ، وَقِيلَ: لَوْ الْجِرَاحَةُ كَبِيرَةٌ حَلَّ بِدُونِهِ، وَلَوْ صَغِيرَةٌ فَلَا، وَإِذَا أَصَابَ السَّهْمُ ظِلْفَ الصَّيْدِ أَوْ قَرْنَهُ فَإِنْ أَدَمَاهُ حَلَّ وَإِلَّا فَلَا، وَهَذَا يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ)) اهـ مُلَخَّصًا. وَمِثْلُهُ فِي "الْهُدَايَةِ"^(٢).

قَالَ فِي "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(٣): ((قُلْتُ: وَفِيهِ كَلَامٌ؛ لِمَا فِي "الْبَرْجَنْدِيِّ"^(٤)) عَنْ "الْخُلَاصَةِ"^(٥): أَنَّ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِ اللَّحْمِ، وَظَاهِرٌ مَا مَرَّ عَنْ "الْقَهْصَتَانِي"^(٦) عَنْ "الْمَحِيطِ"^(٧): أَنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّ الْإِدْمَاءَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، فَلْيَتَأَمَّلْ)) اهـ مُلَخَّصًا.

قُلْتُ: ظَاهِرُ "الْهُدَايَةِ"^(٨) وَ"الرَّيْلِيِّ"^(٩) وَ"الْمُنْتَقَى"^(١٠) اعْتِمَادُ اشْتِرَاطِهِ مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ^(١١) يُؤَيِّدُهُ، وَقَدْ يُرْجَحُ عَدَمُ الْإِشْتِرَاطِ بِمَا فِي "مَتَنِ الْمَوَاهِبِ"^(١٢)، وَقَدَّمَهُ "الْمَصْنُفُ" فِي الذَّبَائِحِ^(١٣): ((مِنْ أَنَّهُ نَحْلٌ ذَبِيحَةٌ عُلِمَتْ حَيَاتُهَا وَإِنْ لَمْ تَتَحَرَّكَ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا دَمٌ، وَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا))، تَأَمَّلْ.

(١) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ك" وَ"آ" وَ"ب": ((يَنْحِسُ))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "م" هُوَ الصَّوَابُ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ".

(٢) انْظُرِ "الْهُدَايَةَ": كِتَابُ الصَّيْدِ - فَصْلٌ فِي الرَّمِيِّ ١٢٣/٤.

(٣) "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الصَّيْدِ ٥٨١/٢ (هَامِشُ "مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ").

(٤) "شَرْحُ النِّقَايَةِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ق ٣٦٩/ب.

(٥) "الْخُلَاصَةُ": كِتَابُ الصَّيْدِ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي الرَّمِيِّ ق ٣٠٣/أ.

(٦) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٠٥/٢.

(٧) "الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِي": كِتَابُ الصَّيْدِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي بَيَانِ الشَّرَاطِطِ فِي آلَةِ ٤٢٩/٨.

(٨) "الْهُدَايَةُ": كِتَابُ الصَّيْدِ - فَصْلٌ فِي الرَّمِيِّ ١٢٣/٤.

(٩) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٥٩/٦.

(١٠) "مُلْتَقَى الْأَجْمَرِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٦٨/٢.

(١١) أَيُّ: الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(١٢) "مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ": كِتَابُ الذَّبَائِحِ ص ٧٩٢-.

(١٣) ٢١١/٢١.

وتماؤه فيما علَّقَتْهُ عليه. (أو رمى صَيْداً فَوَقَعَ في ماءٍ) لاحتمالِ قتلِهِ بالماءِ فيَحْرُمُ، ولو الطَّيْرُ مائِياً فَوَقَعَ فيه، فإنِ انْعَمَسَ جُرْحُهُ فيه حَرَمَ، وإِلَّا حَلَّ، "ملتقى" ^(١).

[٣٤٠٠٤] (قوله: وتماؤه إلخ) هو ما قدَّمناه ^(٢).

[٣٤٠٠٥] (قوله: أو رمى صَيْداً إلخ) هذا فيما إذا كان فيه حياةٌ مُستَقَرَّةٌ يَحْرُمُ بالاتِّفاق؛ لأنَّ موْتَهُ مضافٌ إلى غيرِ الرَّمْيِ، وإنْ كانت حياته دونَ ذلك فهو على الاختلافِ الذي مرَّ [٤/١٧٩ق/١] ذَكَرَهُ في إرسالِ الكلِّ اهـ "زيلعي" ^(٣). ونحوه في "ط" ^(٤) عن "الهندية" ^(٥).

[٣٤٠٠٦] (قوله: فوقَعَ فيه) الظَّاهِرُ أنَّه قيدُ اتِّفَاقٍ، فَمِثْلُهُ إذا رماه فيه حَرَمَ؛ لاحتمالِ موْتِهِ بالماءِ، "ط" ^(٦) عن "الهندية" ^(٧).

[٣٤٠٠٧] (قوله: وإِلَّا حَلَّ) لأنَّه لا يُحْتَمَلُ موْتُهُ بسببِ الماءِ.

[٣٤٠٠٨] (قوله: "ملتقى") ومثلهُ في "الهداية" ^(٨)، وذَكَرَ في "الخاتية" ^(٩): ((إنْ وَقَعَ في ماءٍ فماتَ لا يُؤْكَلُ، لعلَّ أنَّ وقوعَه في الماءِ قتلُهُ، وَيَسْتَوِي في ذلك طَيْرُ الماءِ؛ لأنَّ طَيْرَ الماءِ إِنَّمَا يَعِيشُ في الماءِ غيرَ مجروحٍ ^(١٠))) اهـ. ونَقَلَهُ في "الذَّخِيرَة" ^(١١) عن "السَّرْحَسِي" ^(١٢) ثُمَّ قال: ((فليَتَأَمَّلْ

(قوله: وذَكَرَ في "الخاتية": إنْ وَقَعَ في ماءٍ فماتَ لا يُؤْكَلُ) يُمَكِّنُ حَمْلَ ما في "الخاتية" على ما إذا انْعَمَسَ جُرْحُهُ.

(١) "ملتقى الأبحر": كتاب الصيد ٢/٢٦٧.

(٢) في المقولة السابقة.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٦/٥٨.

(٤) "ط": كتاب الصيد ٤/٢٣١.

(٥) "الفتاوى الهندية": كتاب الصيد - الباب الرابع في بيان شروط الصيد ٥/٤٢٧.

(٦) "ط": كتاب الصيد ٤/٢٣١.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب الصيد - الباب الرابع في بيان شروط الصيد ٥/٤٢٧.

(٨) "الهداية": كتاب الصيد - فصلٌ في الرمي ٤/١٢٣.

(٩) "الخاتية": كتاب الصيد والذبائح ٣/٣٦٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٠) في "م": ((مجروح)) بالخاء المعجمة، وهو خطأ طباعي.

(١١) "الذخيرة": كتاب الصيد - الفصل العاشر إذا وقع الشك أن الصيد مات بالجراحة أو بسبب آخر ٨/٢٩٠.

(١٢) "المبسوط": كتاب الصيد ١١/٢٢٤.

(أو وَقَعَ على سَطْحٍ أو جَبَلٍ فَتَرَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ حَرْمٌ) فِي الْمَسَائِلِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنْ مِثْلِ هَذَا مُمْكِنٌ (فَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ابْتِدَاءً) إِذِ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ فَيَحِلُّ. (أو أَرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ فَزَجَرَهُ) أَي: أَغْرَاهُ بِصِيَاغِهِ (بِجَوْسِيٍّ فَانْزَجَرَ) إِذِ الزَّجْرُ دُونَ الْإِرْسَالِ، وَالْفِعْلُ يُرْفَعُ بِمَا هُوَ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلُهُ كَنَسَخِ الْحَدِيثِ (أو لَمْ يُرْسَلْهُ أَحَدٌ فَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ فَانْزَجَرَ) إِذِ الزَّجْرُ إِرْسَالٌ حُكْمًا (أو أَخَذَ غَيْرَ مَا أُرْسِلَ إِلَيْهِ)

عَنْدَ الْفَتْوَى)). وَتَمَامُهُ فِي "الشَّرْنَبَلَالِيَّةِ" ^(١).

[٣٤٠٠٩] (قَوْلُهُ: فَتَرَدَّى مِنْهُ) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَرَدَّدْ يَحِلُّ بِلا خِلَافٍ، وَهَذَا أَيْضًا إِذَا تَرَدَّى وَلَمْ يَقَعِ الْحَرَجُ مُهْلِكًا فِي الْحَالِ؛ إِذْ لَوْ بَقِيَ فِيهِ مِنَ الْحَيَاةِ بِقَدَرٍ مَا فِي الْمَذْبُوحِ ثُمَّ تَرَدَّى يَحِلُّ أَيْضًا، "مِعْرَاج" ^(٢).

[٣٤٠١٠] (قَوْلُهُ: فَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ابْتِدَاءً) أَي: وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْأَرْضِ مَا يَقْتُلُهُ كَحَدِّ الرُّمَحِ وَالْقَصَبَةِ الْمَنْصُوبَةِ، "عِنَايَةُ" ^(٣). وَتَمَامُهُ فِي "الشَّرْنَبَلَالِيَّةِ" ^(٤).

[٣٤٠١١] (قَوْلُهُ: إِذِ الْإِحْتِرَازُ) عَلَةً مُقَدَّمَةً عَلَى الْمَعْلُولِ، وَهُوَ قَوْلُهُ الْآتِي ^(٥): ((أَكِلَ))، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾ ^(٦) أَعْرِفُوا ﴿[نوح: ٢٥] كَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ، فَافْهَم. [٣٤٠١٢] (قَوْلُهُ: فَزَجَرَهُ بِجَوْسِيٍّ) أَي: فِي ذَهَابِهِ، فَلَوْ وَقَفَ ثُمَّ زَجَرَهُ فَانْزَجَرَ لَمْ يُؤْكَلْ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ^(٧).

[٣٤٠١٣] (قَوْلُهُ: كَنَسَخِ الْحَدِيثِ) فَلَا يُنْسَخُ الصَّحِيحُ إِلَّا بِصَحِيحٍ أَوْ أَصَحِّ، لَا بِضَعِيفٍ، "ط" ^(٨).

[٣٤٠١٤] (قَوْلُهُ: أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مَا أُرْسِلَ إِلَيْهِ) سِوَاءَ أَخَذَ مَا أُرْسِلَ إِلَيْهِ أَيْضًا أَوْ لَا، بِشَرَطِ قَوْرِ

(١) انظر "الشَّرْنَبَلَالِيَّةِ": كتاب الصيد ٢٧٤/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) كتاب الصيد ساقط من نسختنا المعتمدة من "المعراج"، والمسألة في نسخة أخرى منه: كتاب الصيد ١٣٦/٥ ب.

(٣) "العناية": كتاب الصيد ٦٠-٥٩/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٤) انظر "الشَّرْنَبَلَالِيَّةِ": كتاب الصيد ٢٧٤/١-٢٧٥.

(٥) ص ٣٥٤ -.

(٦) ﴿خَطَايَاهُمْ﴾ كَذَا فِي النُّسخِ جَمِيعًا، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لِأَبِي عَمْرٍو الْبَصْرِيِّ. انظر "البدور الزاهرة" ص ٩٣٤ -.

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٣٩٩٦] قَوْلُهُ: ((أَوْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ)).

(٨) "ط": كتاب الصيد ٢٣١/٤.

لأنَّ غَرَضَهُ أَخَذَ كُلَّ صَيْدٍ يَتِمَكَّنُ مِنْهُ، حَتَّى لَوْ أَرْسَلَهُ عَلَى صُيُودٍ كَثِيرَةٍ

الإرسال كما مرَّ^(١). قال في "البدائع"^(٢): ((فلو أَرْسَلَ الْكَلْبُ أَوْ الْبَازِي عَلَى صَيْدٍ وَسَمَّى، فَأَخَذَ صَيْدًا ثُمَّ آخَرَ عَلَى فَوْرِهِ ذَلِكَ ثُمَّ وَثُمَ أَكَلِ^(٣) الْكَلْبُ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الصَّيْدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ، فَصَارَ كَوْقُوعِ السَّهْمِ بِصَيْدَيْنِ)) اهـ مُلَخَّصًا.

ولو أَرْسَلَهُ عَلَى صَيْدٍ فَأَخْطَأَ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ آخَرُ فَقَتَلَهُ حَلًّا، وَلَوْ عَرَضَ لَهُ بَعْدَمَا رَجَعَ لَا يَحِلُّ؛ لِبَطْلَانِ الْإِرْسَالِ بِالرُّجُوعِ كَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤) وَغَيْرِهَا. وَقَالَ "الْفَهْستَانِي"^(٥): ((وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَوْ أَصَابَ غَيْرَ مَا رَمَاهُ حَلًّا كَمَا فِي "قَاضِي خَانَ"^(٦)، وَكَذَا لَوْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَهُ وَنَقَذَ، ثُمَّ أَصَابَ آخَرَ ثُمَّ وَثُمَ حَلَّ الْكَلْبُ كَمَا فِي "النَّظْمِ") اهـ.

فَالْإِرْسَالُ بِمَنْزِلَةِ الرَّمْيِ كَمَا فِي "الْهُدَايَةِ"^(٧) وَ"الرَّيْلِيِّ"^(٨)، وَنَحْوُهُ فِي "الْمُلْتَقَى"^(٩).

[٣٤٠١٥] [قَوْلُهُ: لِأَنَّ غَرَضَهُ إِحْلَ] أَي: غَرَضَ الْمُرْسَلِ حَصُولُ أَيِّ صَيْدٍ تَمَكَّنَ مِنْهُ الْكَلْبُ أَوْ الْفَهْدُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ "الْهُدَايَةِ"^(١٠): ((وَلَنَا: أَنَّهُ - أَي: التَّعْيِينَ - شَرْطٌ غَيْرُ مُفِيدٍ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ حَصُولُ الصَّيْدِ؛ إِذْ لَا يَقْدِرُ - أَي: الْكَلْبُ - عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ - أَي: بِأَخْذِ الْمُعَيَّنِ^(١١)؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُهُ تَعْلِيمُهُ عَلَى وَجْهِ يَأْخُذُ مَا عَيْنُهُ، فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ)).

(قَوْلُهُ: فَالْإِرْسَالُ بِمَنْزِلَةِ الرَّمْيِ) حَقُّهُ الْعَكْسُ.

(١) ص-٣٣٠- "در".

(٢) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥٥/٥.

(٣) عبارة "البدائع": ((فأخذ صيداً وقتله ثم أخذ آخر على فوره ذلك وقتله ثم وثم يؤكل)).

(٤) "الحانية": كتاب الصيد والذبائح ٣٦٦/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصيد ٢٠٨/٢.

(٦) "الحانية": كتاب الصيد والذبائح ٣٦٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ١١٩/٤.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٥٥/٦.

(٩) "ملتقى الأبحر": كتاب الصيد ٢٦٧/٢.

(١٠) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الجوارح ١١٩/٤ بإيضاح من العلامة ابن عابدين رحمه الله.

(١١) في "ك" و"ب" و"م" ((العين)).

بتسمية واحدة، فقتل الكُلُّ الكُلُّ (أَكَلَ) في الوجوه المذكورة؛ لما ذكرنا (كصيد رُمي ففُطِعَ^(١) عُضْوٌ منه) فإنه يُؤَكَلُ (لا العضو) خلافاً لـ"الشافعي"، ولنا: قوله عليه الصلاة والسلام^(٢): ((ما أُبينَ من الحيِّ فهو ميتة^(٣)))،

٣٠٤/٥

[٣٤٠١٦] (قوله: بتسمية واحدة) أي: حالة الإرسال.

[٣٤٠١٧] (قوله: لما ذكرنا) أي: من العلل الأربعة في الوجوه الأربعة^(٤).

[٣٤٠١٨] (قوله: لا العضو) أي: إن أمكن حياته بعد الإبانة، وإلا أكلا^(٥)، "عناية"^(٦).

وهذا يُتَصَوَّرُ في سائر الأعضاء غير الرأس، "نهاية"^(٧).

[٣٤٠١٩] (قوله: خلافاً لـ"الشافعي") حيث قال^(٨): ((أَكَلَ^(٩) إن مات الصيد منه))،

"هداية"^(١٠).

[٣٤٠٢٠] (قوله: ما أُبينَ من الحيِّ) هذا وإن تناول السمك إلا أن ميتته حلال

بالحديث^(١١)، "هداية"^(١٢).

(١) في "ط": ((فقط))، وهو خطأ طباعي.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيد - باب في صيد فُطِعَ منه قطعة، رقم (٢٨٥٨)، والترمذي في أبواب الأطعمة، باب:

ما قطع من الحي فهو ميت، رقم (١٤٨٠)، عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: ((ما قطع من البهيمة وهي حية

فهي ميتة)) قال الترمذي: ((حديث حسن غريب)).

(٣) في "د": ((ميت)).

(٤) ص ٣٥٢ - والتي بعدها.

(٥) في "ك": ((أَكَلَ)).

(٦) "العناية": كتاب الصيد ٦١/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٧) "النهاية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٤٢٥/ب.

(٨) انظر "نهاية المحتاج": كتاب الصيد ١١٦/٨، و"تحفة المحتاج": كتاب الصيد ٣٢١/٩.

(٩) في "ك": ((أَكَلَ)).

(١٠) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢٤/٤.

(١١) وهو قوله ﷺ عن البحر: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتة)). أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء

البحر، رقم (٨٣)، والترمذي في أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، رقم (٦٩)، قال الترمذي:

((حديث حسن صحيح))، وتقدم في المقولة رقم [٣٢٤٦٧].

(١٢) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢٤/٤ بتصرف.

ولو قطعَهُ ولم يُنْهَ فَإِنْ احْتَمَلَ^(١) التَّيْمَةُ أَكَلَ الْغُضُوْ أَيْضاً وَإِلَّا لَا، "ملتقى"^(٢). (وإن قطعَهُ) الرامي (أثلاثاً وأكثَرَهُ مَعَ عَجْزِهِ، أو قطعَ نصفَ رأسِهِ أو أكثرَهُ، أو قدَّهُ نصفينِ أَكَلَ كُلَّهُ) لأنَّ في هذه الصُّور لا يُمكنُ حياةٌ فوقَ حياةِ المذبوح، فلم يتناولهُ الحديثُ المذكورُ،

[٣٤٠٢١] (قوله: وإلا) بأن بقي مُتعلّقاً بجلده، "هداية"^(٣).

[٣٤٠٢٢] (قوله: أو قطعَ نصفَ رأسِهِ) أي: طوّلاً أو عرضاً، "بدائع"^(٤).

[٣٤٠٢٣] (قوله: أو قدَّهُ نصفينِ) القُدُّ: القطعُ المُستأصلُ أو المُستطيلُ، "قاموس"^(٥). والضَّميرُ للصَّيْدِ كما في "البدائع"^(٦). ودَكَرَ في "الشَّرْنَبَالِيَّةِ"^(٧): ((أنَّهُ لم يُبيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْقَدِّ في كثيرٍ مِنَ الْكُتُبِ))، ثُمَّ نَقَلَ^(٨) عن "الخَانِيَّةِ"^(٩) و"المبسوط"^(١٠): ((إنَّ قطعَهُ نصفينِ طَوَّلاً أَكَلَ)).

أقول: الظَّاهِرُ أَنَّ الطُّولَ غَيْرُ قَيْدٍ هُنَا، يَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُ "البدائع"^(١١) بقوله: ((يُؤْكَلُ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ قَطْعَ الْأَوْدَاجِ؛ لَكُونِهَا مُتَصِلَةً مِنَ الْقَلْبِ بِالْذِمَاجِ فَأَشْبَهَ الذَّبْحَ، وَكَذَا لو قَطَعَ أَقْلٌ مِنَ النَّصْفِ مِمَّا يَلِي الرَّأْسَ)) اهـ، تَأَمَّلْ.

[٣٤٠٢٤] (قوله: فلم يتناولهُ الحديثُ المذكورُ)^(١٢) لأنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْحَيُّ مُطْلَقاً، فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْحَيِّ حَقِيقَةً وَحُكْماً، وَهَذَا حَيٌّ صَوْرَةً لَا حُكْماً؛ إِذْ لَا يُؤْهِمُ بَقَاءُ الْحَيَاةِ بَعْدَ هَذَا الْجُرْحِ، وَلِهَذَا لو وَقَعَ

(١) في "و": ((فلم يُنْهَ واحْتَمَلَ)).

(٢) "ملتقى الأبحر": كتاب الصيد ٢٦٨/٢.

(٣) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢٤/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان المأكول ٤٥/٥.

(٥) "القاموس": مادة ((قدد)).

(٦) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان المأكول ٤٥/٥.

(٧) "الشَّرْنَبَالِيَّةِ": كتاب الصيد ٢٧٥/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) "الخانية": كتاب الصيد والذبائح ٣٦٢/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "المبسوط": كتاب الصيد ٢٥٤/١١.

(١٠) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل في بيان شرط حل الأكل في الحيوان المأكول ٤٥/٥ بتصرف.

(١١) في الصفحة السابقة.

بخلاف ما لو كان أكثره مع رأسه؛ للإمكان المذكور^(١) (وَحَرَّمَ صَيْدُ مَجُوسِيٍّ وَوَثِيٍّ وَمُرتَدٍّ) وَمُحَرَّمٌ^(٢)؛ لَأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ، بخلاف كتابي؛

في الماء وبه هذا القدر من الحياة، أو تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ أَوْ سَطَحٍ لَا يَحْرُمُ، وتماؤه في "الهداية"^(٣).
أقول: وبهذا سقط اعتراض "ابن المصنّف" على قوله في "البزّازية"^(٤): ((إن كان الصيّد يعيش بدون المُبَانِ فالمُبَانُ لَا يُؤْكَلُ، وإن كان لَا يعيشُ بدونه كالرّأسِ يُؤْكَلانِ)) اهـ. حيث قال^(٥): ((إنّ الحديث عامٌّ، فمن أين لـ "البزّازي" ما قاله)) اهـ.

قلت: هو مأخوذ من "الهداية"^(٦)، وصرّح به شراحها^(٧) وغيرهم.
[٣٤٠٢٥] (قوله: بخلاف ما لو كان^(٨) أكثره مع رأسه) بأن قطع يداً أو رجلاً أو فخذاً أو أليةً، أو ثلثه ممّا يلي القوائم، أو أقلّ من نصف الرّأس فيحرّم المُبَانُ ويحلُّ المُبَانُ منه، هداية"^(٩).
[٣٤٠٢٦] (قوله: ومُرتدٍّ) ولو غلاماً مراهقاً عندهما، خلافاً لـ "محمد" بناءً على صحّة رَدِّتِه عندهما، "بدائع"^(١٠).

(١) في الصفحة السابقة.

(٢) ((ومحرّم)) من المتن في "و".

(٣) انظر "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢٤/٤.

(٤) "البزّازية": كتاب الذبائح - الفصل الثاني في التسمية ٣٠٨/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "زواهر الجواهر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الصيد والذبائح والأضحية ق ٢٢٣/٢ باختصار.

(٦) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢٤/٤.

(٧) انظر "النهاية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٢/٤٢٥ ب. و"العناية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٦١/٩ (هامش

"تكملة فتح القدير"). و"النباية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٥٢٧/١١ وما بعدها.

(٨) ((كان)) ليست في "الأصل" و"ك" و"ت".

(٩) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢٤/٤.

(١٠) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان المأكول ٤٥/٥. وعبارة "البدائع": ((ولو

كان المرتد غلاماً مراهقاً لا تؤكل عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف تؤكل))، فالخلاف بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي

يوسف. وكذلك في "الفتاوى الهندية": كتاب الذبائح ٢٨٥/٥ في شرائط الذكاة، وذكر ابن عابدين رحمه الله في "منحة الخالق"

باب البغاة ١٥٠/٥: ((أن ردة المراهق لا تكون ردة، وهو قول أبي يوسف)). (هامش "البحر الرائق")، ومثله في "غمر عيون

البصائر": أحكام الصبيان ٣٢٠/٣. وقال الطحاوي في "مختصر اختلاف العلماء" في ارتداد الصبي الذي لم يبلغ ٤٩٠/٣:

((قال أبو حنيفة ومحمد: ارتداد الصبي الذي يعقل ارتداد ويجبر على الإسلام، وقال أبو يوسف: ارتداده ليس بارتداد)).

لأنَّ ذكاةَ الاضطرارِ كذكاةِ الاختيارِ. (وإن رُمى صَيْداً فلم يُنَحِّه فرماه آخرُ فَقَتَلَهُ فهو للثاني وحلٌّ، وإن أنَحَّه الأوَّلُ: بأن أخرجَهُ عن حَيِّزِ الامتناعِ، وفيه مِنَ الحياةِ ما يَعِيشُ (ف) الصَّيْدُ (لِلأوَّلِ، وحُرِّمَ) لقدرتهِ على ذكاةِ الاختيارِ فصَارَ قاتلاً لَهُ فَيَحْرُمُ)

[٣٤٠٢٧] (قوله: لأنَّ [٤/١٧٩ب] ذكاةُ الاضطرارِ إلخ) أي: وهو من أهل ذكاةِ الاختيارِ،

فكذا ذكاةُ الاضطرارِ.

[٣٤٠٢٨] (قوله: فلم يُنَحِّه) قال في "المغرب"^(١): ((أُنَحِّتُهُ الجراحاتُ: أوهنتُهُ وأضعفتُهُ،

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿حَتَّى يَشَخَّرَ فِيهَا الْأَرْضُ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: يُكثِّرُ فيها القتلَ)).

[٣٤٠٢٩] (قوله: فهو للثاني) لأنَّه هو الآخِذُ لَهُ.

[٣٤٠٣٠] (قوله: وحلٌّ) لأنَّه لما لم يَخْرُجْ بالأوَّلِ عن حَيِّزِ الامتناعِ كان ذكاته ذكاةَ

الاضطرارِ، وهو الجرحُ أي موضعُ كان وقد وُجِدَ، "زيلعي"^(٢).

[٣٤٠٣١] (قوله: وفيه مِنَ الحياةِ ما يَعِيشُ) أي: يَنْجُو منه، أمَّا إذا^(٣) كان بحالٍ لا يَسْلَمُ

منه: بأن لا يَبْقَى فيه مِنَ الحياةِ إلَّا بقدرٍ ما يَبْقَى في المذبوحِ، كما إذا أبانَ رأسُهُ يَحِلُّ؛ لأنَّ وجودَهُ كَعَدَمِهِ، وإن كان بحالٍ لا يَعِيشُ منه إلَّا أنَّ فيه أكثرَ ممَّا في المذبوحِ، بأن كان يَعِيشُ يوماً أو دونَهُ فعندَ "أبي يوسف": لا يَحْرُمُ بالرَّيْثَةِ الثَّانِيَةِ؛ إذ لا عِبْرَةَ بِهَذِهِ الحياةِ عِنْدَهُ، وعندَ "محمَّد": يَحْرُمُ؛ لأنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ عِنْدَهُ، "زيلعي"^(٤) مُلَحَّصاً.

[٣٤٠٣٢] (قوله: لقدرتهِ على ذكاةِ الاختيارِ) أي: بسببِ خروجهِ عن حَيِّزِ الامتناعِ،

فصَارَ كالرَّمِيِّ إِلَى الشَّاةِ، أفادَهُ في "البدائع"^(٥).

(١) "المغرب": مادة ((نَحَن)) باختصار.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٦٠/٦.

(٣) في "ك": ((لو)) بدل ((إذا)).

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٦٠/٦.

(٥) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥٦/٥.

..... (وَضَمِنَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ قِيمَتَهُ) كُلَّهَا

[٣٤٠٣٣] (قوله: وَضَمِنَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ قِيمَتَهُ إلخ) لَأَنَّهُ أَتْلَفَ صَيْدًا مَمْلُوكًا لِلغَيْرِ؛ لَأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالْإِثْحَانِ، فَيَلْزَمُهُ قِيمَةُ مَا أَتْلَفَ، وَقِيمَتُهُ وَقْتُ إِتْلَافِهِ كَانَ نَاقِصًا بِجَرَاةِ الأَوَّلِ، فَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ. بَيَانُهُ: أَنَّ الرَّامِيَ الأَوَّلَ إِذَا رَمَى صَيْدًا يُسَاوِي عَشْرَةَ فَنَقَصَهُ دَرَاهِمِينَ، ثُمَّ رَمَاهُ الثَّانِي فَنَقَصَهُ دَرَاهِمِينَ، ثُمَّ مَاتَ يَضْمَنُ الثَّانِي ثَمَانِيَةً وَيَسْقُطُ عَنْهُ مِنْ قِيمَتِهِ دَرَاهِمَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَلَفَ بِجَرَاةِ الأَوَّلِ، "زَيْلَعِي"^(١). وَفَرَضَ "المَصْنُفُ"^(٢) الْمَسْأَلَةَ: فِيمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ بِالثَّانِي، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ حَصَلَ مِنْ الْجَرَاةَيْنِ^(٣) أَوْ لَا يُدْرَى، فَظَاهِرُ "الْهَدَايَةِ"^(٤): أَنَّ الْحُكْمَ فِي الضَّمَانِ يَخْتَلِفُ، وَحَقَّقَ "الزَّيْلَعِي"^(٥) عَدَمَ الْفَرْقِ، فَارْجَعُهُ.

(تَمَتَّةٌ)

بَقِيَ لَوْ رَمَاهُ مَعًا فَأَصَابَهُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ فَأُتْخِنَهُ، ثُمَّ أَصَابَهُ الْآخَرُ أَوْ رَمَاهُ أَحَدُهُمَا أَوَّلًا، ثُمَّ رَمَاهُ الثَّانِي قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهُ الأَوَّلُ، أَوْ بَعْدَمَا أَصَابَهُ قَبْلَ أَنْ يُتْخِنَهُ، فَأَصَابَهُ الأَوَّلُ وَأُتْخِنَهُ، أَوْ أُتْخِنَهُ^(٦) ثُمَّ أَصَابَهُ الثَّانِي فَقَتَلَهُ فَهُوَ لِلأَوَّلِ، وَيُؤْكَلُ خِلَافًا لَ"زَفَرٍ". وَلَوْ رَمَاهُ مَعًا وَأَصَابَهُ مَعًا فَمَاتَ مِنْهُمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَالْكَلْبُ فِي هَذَا كَالسَّهْمِ حَتَّى يَمْلِكُهُ بِإِثْحَانِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ إِمْسَاكُهُ بَدُونِ الْإِثْحَانِ، حَتَّى لَوْ أُرْسِلَ بَازِيَةٌ فَأَمْسَكَ الصَّيْدَ بِمِخْلَبِهِ وَلَمْ يُتْخِنَهُ فَأُرْسِلَ آخَرُ بَازِيَةٌ فَقَتَلَهُ فَهُوَ لِلثَّانِي وَبِحُلٍّ؛ لِأَنَّ يَدَ الْبَازِيِ الأَوَّلِ لَيْسَتْ يَدَ حَافِظَةٍ لِقَامٍ مَقَامَ يَدِ الْمَالِكِ، وَلَوْ رَمَى سَهْمًا فَأُتْخِنَهُ ثُمَّ رَمَاهُ ثَانِيًا فَقَتَلَهُ حَرَمٌ، وَتَمَامُهُ فِي "الزَّيْلَعِي"^(٧). وَلَوْ أُرْسِلَ كَلْبَيْنِ عَلَى صَيْدٍ فَضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا فَوَقَدَهُ ثُمَّ ضَرَبَهُ الْآخَرُ فَقَتَلَهُ يُؤْكَلُ، "بَدَائِعُ"^(٨).

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٦٠/٦ باختصار.

(٢) "المنح": كتاب الصيد ٢/٢١٧ ب.

(٣) في "ك": ((بِالْجَرَاةَيْنِ)) بَدَل ((مِنْ الْجَرَاةَيْنِ)).

(٤) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢٥/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٦٠/٦.

(٦) في هامش "الأصل": ((قوله: ((فَأَصَابَهُ)) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: ((قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهُ)). وَقَوْلُهُ: ((أَوْ أُتْخِنَهُ)) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ:

((أَوْ بَعْدَ إلخ)).

(٧) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٦١/٦.

(٨) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥٧/٥ باختصار.

وَقَتَ إِتْلَافِهِ (غَيْرَ مَا نَقَصْتَهُ^(١)) جِرَاحَتُهُ. وَحَلَّ اصْطِيَادُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ^(٢)؛ لِمَنْفَعَةِ جِلْدِهِ أَوْ شَعْرِهِ أَوْ رِيَشِهِ، أَوْ لِدَفْعِ شَرِّهِ، وَكُلُّهُ مَشْرُوعٌ؛ لِإِطْلَاقِ النَّصِّ^(٣).
وَفِي "الْقُنْيَةِ"^(٤): ((يَجُوزُ ذَبْحُ الْهَرَّةِ وَالْكَلْبِ لِنَفْعِ مَا، وَالْأَوَّلَى ذَبْحُ الْكَلْبِ إِذَا أَخَذَتْهُ حَرَارَةٌ^(٥) الْمَوْتِ)).

(وَبِهِ يَطْهَرُ لَحْمُ غَيْرِ نَجْسِ الْعَيْنِ)

[٣٤٠٣٤] (قَوْلُهُ: لِنَفْعِ مَا) أَي: وَلَوْ قَلِيلاً. وَالْهَرَّةُ لَوْ مُؤَذِيَّةٌ لَا تُضْرَبُ وَلَا تُفْرَكُ أَذُنُهَا بَلْ تُذَبِّحُ.
[٣٤٠٣٥] (قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلَى إلخ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَخْفِيفِ الْأَلَمِ عَنْهُ. قَالَ "ط"^(٦): ((وَالْتَقْيْدُ بِالْكَلْبِ لَيْسَ لَهُ مَفْهُومٌ)).

[٣٤٠٣٦] (قَوْلُهُ: وَبِهِ يَطْهَرُ) أَي: بِالْاصْطِيَادِ، وَكَذَا بِالذَّبْحِ. وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي الطَّهَارَةِ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِهِ مَعَ التَّسْمِيَةِ؟ فِيهِ خِلَافٌ قَدَّمَاهُ آخِرَ الذَّبَائِحِ^(٧)، اسْتَظْهَرَ فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٨) الْاِشْتِرَاطَ، وَفِي "الْبَحْرِ"^(٩) عَدَمَهُ.

(قَوْلُهُ: وَالتَّقْيِيدُ بِالْكَلْبِ لَيْسَ لَهُ مَفْهُومٌ) وَفِي الْفَصْلِ ٢١ مِنْ كِرَاهِيَةِ "الْهِنْدِيَّةِ" نَقْلًا عَنْ "الْعَتَائِيَّةِ":
((الْحِمَارُ إِذَا مَرِضَ وَلَا يُتَّقَعُ بِهِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُذَبِّحَ فَيُسْتَرَاخَ مِنْهُ)) اهـ.

(١) فِي "د": ((نَقَصَهُ)).

(٢) ((لَحْمُهُ)) مِنَ الْمَتْنِ فِي "و".

(٣) هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢].

(٤) "الْقُنْيَةُ": كِتَابُ الْكِرَاهِيَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ - بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ قَتْلِ الْحَيَوَانَاتِ وَحَبْسِهَا فِي الْقَفْصِ وَضَرْبِ الصَّغِيرِ وَالزَّوْجَةِ وَنَحْوِهَا ق ٧٧/أ. وَقَوْلُهُ: ((وَالْأَوَّلَى ذَبْحُ الْكَلْبِ إِذَا أَخَذَتْهُ حَرَارَةُ الْمَوْتِ)) نَقْلُهُ عَنْ "عَت"، أَي: "عِلَاءُ الدِّينِ التَّرْجَمَانِي".

(٥) فِي "د": ((مَرَارَةً))، وَمِثْلُهُ فِي "الْقُنْيَةِ".

(٦) "ط": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢٣٢/٤.

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٢٤٧٣] قَوْلُهُ: ((تَقْدَمُ فِي الطَّهَارَةِ تَرْجِيحُ خِلَافِهِ)).

(٨) "الْجَوْهَرَةُ النِّيَّةُ": كِتَابُ الصَّيْدِ وَالدَّبَائِحِ ٢٨٠/٢.

(٩) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ ١١٢/١.

كخنزيرٍ، فلا يَطْهَرُ أصلاً (وَجِلْدُهُ)، وقيل: يَطْهَرُ جِلْدُهُ لا لَحْمُهُ، وهذا أصحُّ ما يُفتى به كما في "الشَّرْبِلَالِيَّة" ^(١) عن "المواهب" ^(٢) هنا، ومرَّ في الطَّهَّارَةِ ^(٣).

(أخذ الطَّيْر ^(٤) ليلاً مُباحٌ، والأولى عَدَمُ فعلِهِ) "خَانِيَّة" ^(٥). (يُكرَهُ ^(٦) تعليمُ البازي بالطَّيْرِ الحيِّ) لتعذيبِهِ.

(سَمِعَ الصَّائِدُ حَسَنَ إِنْسَانٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَهْلِيَّاتِ)

[٣٤٠٣٧] (قَوْلُهُ: كخنزيرٍ) تمثيلٌ لنجسِ العَيْنِ.

[٣٤٠٣٨] (قَوْلُهُ: فلا يَطْهَرُ أصلاً) أي: لا جِلْدُهُ ولا لَحْمُهُ ولا شيءٌ منه.

[٣٤٠٣٩] (قَوْلُهُ: وهذا أصحُّ) وكذا صَحَّحَهُ الْعَلَّامَةُ "قاسم" ^(٧) مَعْرُوضاً لـ "الكافي" ^(٨) ٣٠٥/٥ و"الغاية" ^(٩) و"النهاية" ^(١٠) وغيرهما، وقال: ((إِنَّ الْأَوَّلَ مُخْتَارٌ "صاحب الهداية") ^(١١))).

[٣٤٠٤٠] (قَوْلُهُ: سَمِعَ حَسَنَ إِنْسَانٍ) أي: صَوْتُهُ. وظاهرُهُ: أَنَّهُ حِينَ الرَّمْيِ يَعْلَمُ أَنَّهُ حَسَنُ إِنْسَانٍ،

(١) "الشَّرْبِلَالِيَّة": كتاب الصيد ٢٧٥/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(٢) لم نقف على المسألة في مطبوعة "مواهب الرحمن" التي بين أيدينا.

(٣) ٦٨٢/١.

(٤) في "و": ((الصيد))، ولعله خطأ طباعي.

(٥) في "المنح": ٢/٢١٧ق/ب: ((كما في "الخانية" و"عمدة المفتي"))، ولم نقف على المسألة في مطبوعة "الخانية" التي بين أيدينا، وهي في "التاترخانية": كتاب الصيد - فصل في المتفرقات ٥٠٥/١٨ رقم المسألة (٢٩٧٦٦) نقلاً عن "المحيط".

(٦) في "و": ((ويكره)).

(٧) "التصحيح والترجيح": كتاب الصيد والذبائح ص ٤٠٦-.

(٨) أي: "كافي الحاكم الشهيد" - كما صرَّح به في "الغاية" -: كتاب الصيد ق ١٨٧/أ.

(٩) "غاية البيان": كتاب الذبائح - فصلٌ فيما يحل أكله وفيما لا يحل ٦/٣٩ق/أ نقلاً عن "كافي الحاكم الشهيد".

(١٠) لم نقف على المسألة في مظانها من مخطوطة "النهاية" التي بين أيدينا.

(١١) "الهداية": كتاب الذبائح - فصلٌ فيما يحل أكله وما لا يحل ٤/٦٩.

كَفَرَسٍ وَشَاةٍ (فَرَمَى إِلَيْهِ فَأَصَابَ صَيْدًا لَمْ يَحِلَّ،:)

وَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا كَمَا فِي "الْبَدَائِعِ"^(١). وَفَرَضَ الْمَسْأَلَةُ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٢): ((فِيمَا إِذَا سَمِعَ حِسًّا ظَنَّهُ حِسَّ صَيْدٍ فَرَمَاهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حِسُّ إِنْسَانٍ أَوْ صَيْدٍ^(٣))) فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ.

[٣٤٠٤١] (قَوْلُهُ: كَفَرَسٍ وَشَاةٍ) وَطَيْرٍ^(٤) مُسْتَأْنَسٍ وَخَزِيرٍ أَهْلِيٍّ. فَلَمَرَادُ: كُلُّ مَا لَا يَحِلُّ بِالْأَصْطِيَادِ.

[٣٤٠٤٢] (قَوْلُهُ: فَأَصَابَ صَيْدًا لَمْ يَحِلَّ) لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ^(٥) بِأَصْطِيَادٍ، وَلَوْ أَصَابَ الْمَسْمُوعُ

حِسَّهُ وَقَدْ ظَنَّهُ أَدَمِيًّا فَإِذَا هُوَ صَيْدٌ يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ بِظَنِّهِ مَعَ تَعْيِينِهِ، "هِدَايَةِ"^(٦). وَذَكَرَ

فِي "الْمُنْتَقَى" - بِالنُّونِ -: ((أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ رَمَاهُ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الصَّيْدَ))، ثُمَّ قَالَ: ((وَلَا يَحِلُّ

الصَّيْدُ إِلَّا بَوَاحِشَيْنِ: أَنْ يَرْمِيَهُ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّيْدَ، وَأَنْ يَكُونَ الَّذِي أَرَادَهُ وَسَمِعَ حِسَّهُ وَرَمَى إِلَيْهِ صَيْدًا،

سِوَاءَ كَانَ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ لَا)). قَالَ "الرَّيْلَعِيُّ"^(٨): ((وَهَذَا يُنَاقِضُ مَا فِي "الْهِدَايَةِ"، وَهَذَا أَوْجَهُ))،

ثُمَّ ذَكَرَ^(٧): ((أَنَّ لَ "أَبِي يُوسُفَ" فِيهِ قَوْلَيْنِ، فِي قَوْلٍ يَحِلُّ وَفِي قَوْلٍ لَا يَحِلُّ))، وَقَالَ^(٧): ((فَيُحْمَلُ

مَا فِي "الْهِدَايَةِ" عَلَى رِوَايَةِ "أَبِي يُوسُفَ"). اهـ

(قَوْلُهُ: وَفَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِي "الْهِدَايَةِ": فِيمَا إِذَا سَمِعَ حِسًّا ظَنَّهُ حِسَّ صَيْدٍ فَرَمَاهُ إلخ) عِبَارَةُ "الْهِدَايَةِ":

((سَمِعَ حِسًّا ظَنَّهُ صَيْدًا فَرَمَاهُ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ بَازِيًّا عَلَيْهِ فَأَصَابَ صَيْدًا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حِسُّ صَيْدٍ حَلَّ

الْمُصَادُ أَيْ صَيْدٍ كَانَ، وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حِسُّ آدَمِيٍّ أَوْ حَيَوَانٍ أَهْلِيٍّ لَا يَحِلُّ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: فَلَمَرَادُ: كُلُّ مَا لَا يَحِلُّ بِالْأَصْطِيَادِ) لَوْ قَالَ: فَلَمَرَادُ كُلُّ مَا لَا يُصَادُ لَكَانَ أَوَّلَى.

(١) "الْبَدَائِعُ": كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّبُودِ - فَصْلٌ: وَأَمَّا بَيَانُ شَرْطِ حُلِّ الْأَكْلِ فِي الْحَيَوَانِ ٥٧/٥.

(٢) "الْهِدَايَةِ": كِتَابُ الصَّيْدِ - فَصْلٌ فِي الرَّمْيِ ١٢١/٤.

(٣) فِي هَامِشِ "الْأَصْلِ": ((قَوْلُهُ أَوْ صَيْدٍ) لَعَلَّهُ شَاةٌ، فَلْتَرَجَعَ "الْهِدَايَةُ")، وَهِيَ فِي "ك" فِي صِلْبِ النَّصِّ. وَعِبَارَةُ

"الْهِدَايَةِ": ((تَبَيَّنَ أَنَّهُ حِسُّ آدَمِيٍّ أَوْ حَيَوَانٍ أَهْلِيٍّ لَا يَحِلُّ)).

(٤) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ت": ((وَكَطِير)).

(٥) ((لَيْسَ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "ك".

(٦) "الْهِدَايَةِ": كِتَابُ الصَّيْدِ - فَصْلٌ فِي الرَّمْيِ ١٢١/٤ بِإِخْتِصَارٍ.

(٧) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٥٧/٦.

بِخِلَافٍ مَا إِذَا سَمِعَ حَسَّ أُسْدٍ أَوْ خَنْزِيرٍ

أقول: ما في "الهداية" أَقَرُّه شَرَّاحُهَا^(١)، ومشي عليه في "الملتقى"^(٢)، وكذا في "البدائع"^(٣) وقال^(٤): ((نظيره ما إذا قال لامرأته وأشار إليها: هذه الكلبة طالق أُنْهَا تَطْلُقُ وَيَطْلُقُ الاسم)) اهـ. وفي "التاترخانية"^(٥) وغيرها: ((وإن أرسل إلى ما يظن أنه شجرة أو إنسان فإذا هو صيدٌ يؤكل، هو المختار)) اهـ. فالمختار ما في "الهداية".

[٣٤٠، ٤٣] (قوله: بِخِلَافٍ [٤/١٨٠/أ] ما إذا سَمِعَ حَسَّ أُسْدٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أي: متوحش. والمراد: كل ما يحل اصطیاده، واستثنى في "النهاية"^(٦): ((ما لو كان المسموع حشيه جراداً أو سمكاً فأصاب غيرهما لا يؤكل؛ لأن الذكاة لا تقع عليهما فلا يكون الفعل ذكاة))، واعترضه "الزيلعي"^(٧) بما في "الخانية"^(٨): ((لو رمى إلى جرادٍ أو سمكة وترك التسمية فأصاب طائراً أو صيداً آخر فقتله يحل أكله، وعن "أبي يوسف" روايتان، والصحيح أنه يؤكل)) اهـ.

أقول: لكن قول "الخانية": ((وترك التسمية)) - ومثله في "البزازیة"^(٩) - مُشْكِلٌ، وقد ذكر المسألة في "التاترخانية"^(١٠) وقال: ((والمختار أنه يؤكل))، ولم يذكر قوله: ((وترك التسمية))،

(١) انظر "النهاية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٢/٤٢٤/ب. و"الكفاية": ٥٧/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير"). و"العناية": ٥٧/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٢) "ملتقى الأبحر": كتاب الصيد ٢/٢٦٩.

(٣) "البدائع": كتاب الذبائح والصيد - فصل: وأما بيان شرط حل الأكل في الحيوان ٥٧/٥.

(٤) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل الثامن في الرجل يسمع حَسَّ صيد فيرميه ثم يتبين خلافه ١٨/٤٩٤، رقم المسألة (٢٩٧٢٠) نقلاً عن "العناية".

(٥) "النهاية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ٢/٤٢٤/ب.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٦/٥٧.

(٧) "الخانية": كتاب الصيد والذبائح ٣/٣٦٣ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "البزازیة": كتاب الصيد - الفصل الثالث في الرمي ٦/٣٠٠ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل الثامن في الرجل يسمع حَسَّ صيد فيرميه ثم يتبين خلافه ١٨/٤٩٣، رقم المسألة (٢٩٧١٧) نقلاً عن "الفتاوى العتبية".

(فرمى إليه) أو أَرْسَلَ كَلْبَهُ (فإذا هو صَيْدٌ حَلَالٌ الْأَكْلِ حَلٌّ) ولو لم يَعْلَمْ أَنَّ الْحِسَّ حِسُّ صَيْدٍ أو غَيْرِهِ لم يَحِلَّ، "جوهرة"^(١)؛ لَأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبِيحُ وَالْمُحَرَّمُ غَلَبَ الْمُحَرَّمُ. رمى ظَنِيًّا فَأَصَابَ قَرْنَهُ أو ظِلْفَهُ فَمَاتَ: إِنَّ^(٢) أَدْمَاهُ أُكِلَ (لوجود الجرح (وإلا لا،

ورَأَيْتُ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ^(٣) قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: ((أَي: نَاسِيًّا))، وهو قَيْدٌ لَازِمٌ، فَتَأَمَّلْ.

[٣٤٠٤٤] (قَوْلُهُ: فرمى إليه) أَي: وَأَصَابَ صَيْدًا آخَرَ غَيْرَ مَا سَمِعَهُ.

[٣٤٠٤٥] (قَوْلُهُ: أو أَرْسَلَ كَلْبَهُ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْإِرْسَالَ كَالرَّمِي. وَقَوْلُ "الرَّيْلَعِي"^(٤):

((وَالْبَازِي وَالْفَهْدُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا كَالْكَلْبِ)) صَوَابُهُ: كَالرَّمِي.

[٣٤٠٤٦] (قَوْلُهُ: حَلٌّ) أَي: الصَّيْدُ الْمَصَابُ؛ لَوْ قَوَّعَ الْفَعْلُ اصْطِيادًا، فَصَارَ كَأَنَّهُ رَمَى إِلَى صَيْدٍ

فَأَصَابَ غَيْرَهُ، "هُدَايَة"^(٥) مُلَخَّصًا.

[٣٤٠٤٧] (قَوْلُهُ: لم يَحِلَّ) أَي: الْمَصَابُ، كَمَا لو رَمَى إِلَى بَعِيرٍ لَا يَدْرِي أَهْوَ نَاذٌ أو لَا؟

فَأَصَابَ صَيْدًا لَا يَحِلُّ الْمَصَابُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْاسْتِنَاسُ، بِخِلَافِ مَا لو رَمَى إِلَى طَائِرٍ لَا يَدْرِي أَهْوَ وَحْشِيٌّ أو لَا؟ فَأَصَابَ صَيْدًا غَيْرَهُ حَلٌّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِيهِ التَّوَحُّشُ، فَيُحْكَمُ عَلَى كُلِّ بَظَاهِرٍ حَالِهِ كَمَا فِي "الهُدَايَة"^(٦).

[٣٤٠٤٨] (قَوْلُهُ: لوجود الجرح) فَإِنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِوُجُودِ الدَّمِ عَلَى وُجُودِ الْجَرَحِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُشْتَرِطُ

الْإِدْمَاءُ فِي غَيْرِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(٧)، "ط"^(٨).

(قَوْلُهُ: أَي: وَأَصَابَ صَيْدًا إلخ) غَيْرُ الْمُتَبَادِرِ مِنَ "الْمَصْنَفِ".

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الصيد والذبائح ٢٧٣/٢ بتصرف يسير.

(٢) في "د": ((فإن)).

(٣) لم نقف - بعد البحث - على هذا القيد عند أحد.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصيد ٥٧/٦.

(٥) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢١/٤.

(٦) "الهداية": كتاب الصيد - فصل في الرمي ١٢١/٤ بتصرف.

(٧) المقولة [٣٤٠٠٣] قوله: ((وشرط في الجرح الإدماء)).

(٨) "ط": كتاب الصيد ٢٣٢/٤.

والعبرة بحالة الرمي، فحلَّ الصيدُ برِدَّتِهِ إذا رمى مسلماً (لا بإسلامه، ووجب الجزاء بحلّه) إذا رمى مُحَرِّماً (لا بإحرامه) وسيجيءُ قُبيلَ كتابِ الدِّيَاتِ^(١).

[٣٤٠٤٩] (قوله: والعبرة بحالة^(٢) الرمي) إلّا في مسألة ذكرها "محمد"، وهي: حلال رمى صيداً وهما في الحلّ، فدخلَ الصيدُ الحرمَ فأصابه السَّهْمُ وماتَ فيه أو في الحِلِّ لا يُؤْكَلُ، وفيما عداها فالعبرة بحالة^(٣) الرمي، "تاترخانية"^(٤)، أي: في حقِّ الأكل، أمّا في حقِّ المِلِكِ فالعبرة لوقتِ الإصابة كما في "الذخيرة"^(٥)، فلو رمى إلى صيدٍ ورَمَى بعده آخرُ فأصابه الثاني وأُثِّخَنُ^(٦) قبلَ الأوّل فهو للثاني.

[٣٤٠٥٠] (قوله: فحلَّ الصيدُ برِدَّتِهِ الظاهرُ: أن الباءَ للمصاحبة نحو: ﴿أَهِيْظُ يَسْلَمُ﴾ [هود: ٤٨]، أي: مع رِدَّتِهِ بعدَ الرمي وقبلِ الإصابة أو بعدها، وهذا تفرُّعٌ على الأصلِ المذكور^(٧) فيحلُّ؛ لأنّه حينَ الرمي كان مسلماً، وكذا يحلُّ لو رمى صيداً فانكسرَ الصيدُ بسببِ آخرٍ ثمَّ أصابه السَّهْمُ؛ لأنّه حينَ الرمي كان صيداً، "حانية"^(٨).

[٣٤٠٥١] (قوله: لا بإسلامه) أي: لو رماه مرتدّاً.

[٣٤٠٥٢] (قوله: ووجب الجزاء بحلّه) أي: بتحلّله من إحرامه.

[٣٤٠٥٣] (قوله: لا بإحرامه) أي: إذا رماه حلالاً. وفي "التاترخانية"^(٩): ((حلال رمى صيداً

(١) ١٨٤/٢٣ وما بعدها.

(٢) في "الأصل" و"ك" و"ن": ((الحالة))، وما أثبتناه من "ب" و"م" موافق لما في "الدر".

(٣) في "الأصل" و"ك" و"ن": ((الحالة))، وما أثبتناه من "ب" و"م" موافق لعبارة "التاترخانية".

(٤) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل السادس فيما لا يقبل الذكاة من الحيوان وما يقبل ٤٨٦/١٨، رقم المسألة (٢٩٦٨٧) بتصرف.

(٥) "الذخيرة": كتاب الصيد - الفصل الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملكه ٢٥٦/٨.

(٦) في "ك": ((فأصابه والثاني أثخنه)).

(٧) أول هذه الصفحة.

(٨) "الحانية": كتاب الصيد والذبائح ٣٦١/٣ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "التاترخانية": كتاب الصيد - الفصل السادس فيما لا يقبل الذكاة من الحيوان وما يقبل ٤٨٦/١٨، رقم المسألة (٢٩٦٨٨) نقلاً عن "الفتاوى العتبية".

(فرع)

لو أنَّ بازيًا مُعلِّماً أَخَذَ^(١) صَيْدًا فَقَتَلَهُ وَلَا يُدْرَى أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ أَوْ لَا لَا يُؤْكَلُ؛
لَوْ قَوِيَ الشَّكُّ فِي الْإِرْسَالِ، وَلَا إِباحَةً بِدُونِهِ، وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا فَهُوَ مَالُ الْغَيْرِ فَلَا يَجُوزُ
تَنَاوُلُهُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، "زِيلَعِي"^(٢).

قُلْتُ: وَقَدْ وَقَعَ فِي عَصْرِنَا حَادِثَةُ الْفَتْوَى، وَهِيَ: أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ شَاتَهُ مَذْبُوحَةً
بُيُوتَانِهِ^(٣)، هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَكْلُهَا أَمْ لَا؟ وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ؛ لَوْ قَوِيَ الشَّكُّ
فِي أَنَّ الدَّابَّحَ مِمَّنْ تَحِلُّ ذِكَاثُهُ أَمْ لَا؟ وَهَلْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ لَكِنْ
فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٤) مِنَ اللَّقْطَةِ:

فَأَصَابَتْهُ فِي الْحِلِّ وَمَاتَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ رَمَاهُ مِنَ الْحَرَمِ وَأَصَابَتْهُ فِي الْحِلِّ وَمَاتَ فِيهِ لَا يَحِلُّ، وَعَلَيْهِ
الْجَزَاءُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

[٣٤٠٥٤] (قَوْلُهُ: قُلْتُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ) هُوَ مِنْ كَلَامِ "الْمُصَنِّفِ" فِي "الْمَنْحِ"^(٥).

[٣٤٠٥٥] (قَوْلُهُ: لَوْ قَوِيَ الشَّكُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ) فِيهِ: أَنَّ الظَّاهَرَ مِنْ حَالِ الْبَازِي الَّذِي طَبَعُهُ
الْإِصْطِيَادُ أَنَّهُ غَيْرُ مَرْسَلٍ وَغَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ، بِخِلَافِ^(٦) الدَّابَّحِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّ الظَّاهَرَ أَنَّهُ
يَحِلُّ ذَبْحُهُ وَأَنَّهُ سَمَّى، وَاحْتِمَالُ عَدَمِ ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي اللَّحْمِ الَّذِي يُبَاعُ فِي السُّوقِ، وَهُوَ
احْتِمَالٌ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي التَّحْرِيمِ قَطْعًا.

[٣٤٠٥٦] (قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "الْخُلَاصَةِ") اسْتَدْرَاكٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((لَا يَحِلُّ)) إِنْ لَمْ يَكُنْ.

(قَوْلُهُ: أَوْ رَمَاهُ مِنَ الْحَرَمِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ: هُوَ فِيهِ، فَخَرَجَ فَأَصَابَتْهُ فِي الْحِلِّ.

(١) فِي "ب": ((أَخَذَ)) بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

(٢) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٥٦/٦.

(٣) فِي "و": ((بُيُوتَانٍ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "ب" وَ"و" وَ"ط" مُوَافِقٌ لِمَا فِي "الْمَنْحِ".

(٤) "الْخُلَاصَةُ": كِتَابُ اللَّقْطَةِ ق ٣٣٠/أ.

(٥) "الْمَنْحِ": كِتَابُ الصَّيْدِ ٢/٢١٦/أ.

(٦) فِي "ب": ((بِخِلَافِ)) بِالْهَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

((قومٌ أصابوا بعيراً مذبوحاً في طريقِ البادية، إن لم يكن قريباً^(١) من الماءِ ووقعَ في القلبِ^(٢) أن صاحبه فعلَ ذلك إباحةً للناسِ لا بأسَ بالأخذِ والأكلِ؛ لأنَّ الثَّابِتَ بالدَّلالةِ كالثَّابِتِ بالصَّريحِ)) انتهى. فقد أباحَ أكلها بالشرطِ المذكورِ، فعُلمَ^(٣) أنَّ العِلْمَ بكونِ الذَّابِحِ أهلاً للذَّكَاةِ ليس بشرطٍ، قاله "المصنّفُ"^(٤).

قلتُ: قد يُفَرَّقُ بينَ حادثةِ الفتوى واللُّقْطَةِ ب: أنَّ الذَّابِحَ في الأوَّلِ غيرُ المالكِ قطعاً، وفي الثاني يُحْتَمَلُ.

[٣٤٠٥٧] (قوله: إن لم يكن قريباً من الماءِ) قَيَّدَ به لأنَّه إذا كان كذلك احتِمِلَ أنَّه وقعَ في الماءِ فأخْرَجَهُ صاحبه فذَبَحَهُ على ظَنِّ حَيَاتِهِ، فلم يَحْرُكْ ولم يَخْرُجْ منه دَمٌ فتركه صاحبه لِعِلْمِهِ بموتهِ بالماءِ، فلا يَتَأَتَّى احتمالُ أنَّ تركه إباحةً للناسِ، هذا ما ظهرَ لي، تأمَّلْ.

[٣٤٠٥٨] (قوله: ووقعَ في القلبِ) الظَّاهرُ: أنَّ المرادَ الظَّنَّ الغالبَ لا بُحْدَ الخطورِ؛ فإنَّه لا يَتَرْتَّبُ عليه حُكْمٌ، "ط"^(٥).

[٣٤٠٥٩] (قوله: إباحةً للناسِ) قد شاهدنا في طريقِ الحجِّ مَنْ يَفْعَلُهُ لذلك، "ط"^(٥). ٣٠٦/٥

[٣٤٠٦٠] (قوله: لأنَّ الثَّابِتَ بالدَّلالةِ) أي: دِلالةٌ حَالِ صاحبه التي وَقَعَتْ في القلبِ، فهو كصريحِ قوله: أَبَحْتُهُ لِمَنْ يَأْخُذُهُ، وخصوصاً الذَّبَائِحَ التي تُوجَدُ في مَتَى أيامِ الموسمِ.

[٣٤٠٦١] (قوله: وفي الثاني يُحْتَمَلُ) فيه: أنَّ احتمالَ الثاني كَوْنِ الذَّابِحِ هو المالكِ لا يَنْفِي احتمالَ أنَّه مجوسِّي أو تاركٌ للتَّسْمِيَةِ عمدًا، فالأوَّلَى أن يقال: إنَّ كان الموضعُ ممَّا يَسْكُنُهُ أو يَسْلُكُ فيه مجوسِّي لا يُؤْكَلُ وَلَا أُكِلَ، ولا يُعْتَرَضُ بشأنِ تَرْكِ التَّسْمِيَةِ عمدًا؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ المسلمِ

(١) في "و": ((إن لم يكن ذلك قريباً)).

(٢) في "و": ((قلبه)).

(٣) في "ط": ((فاعلم)).

(٤) "المنح": كتاب الصيد ٢/٢١٦ق/١.

(٥) "ط": كتاب الصيد ٤/٢٣٣.

ورأيتُ بخطَّ ثقةٍ: سَرَقَ شاةٌ فذَبَحَهَا بِتَسْمِيَةٍ فَوَجَدَ صَاحِبَهَا هَلْ تُؤْكَلُ؟ الْأَصَحُّ
لَا؛ لَكُفْرِهِ بِتَسْمِيَتِهِ عَلَى الْحَرَامِ الْقَطْعِيِّ بَلَا تَمْلُكٍ وَلَا إِذْنٍ شَرْعِيٍّ. اهـ، فَيُحَرِّزُ.

وفي "الوهبانية" ^(١): [من الطويل]

((وما ماتَ لا تُطْعِمُهُ كَلْبًا فَإِنَّهُ خَبِيثٌ حَرَامٌ نَفْعُهُ مُتَعَذِّرٌ
وَتَمْلِكُ عُصْفُورٌ لَوَاجِدِهِ أَجْزُ))

والكتابي التَّسْمِيَةُ؛ لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُهَا دِينًا، وَخِلَافُ هَذَا مُوْهُومٌ لَا يُعَارِضُ الرَّاجِحَ. اهـ "ح" ^(٢).
أقول: وَيُؤَيِّدُ عَتَبَارَ الْمَوْضِعِ مَا قَالُوا فِي اللَّقِيطِ إِذَا ادَّعَاهُ ذِمِّيٌّ: يَبْتُ نَسَبُهُ مِنْهُ، وَلَكِنْ هُوَ
مُسْلِمٌ إِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي مَكَانِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، كَقَرِيتِهِمْ أَوْ بَيْعَةٍ أَوْ كَنِيسَةٍ [٤/ق ١٨٠/ب].
[٣٤٠٦٢] (قوله: ورأيتُ إلخ) تَأْيِيدٌ لِلتَّفَرُّقَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافُهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ بِصَحَّةِ
التَّضْحِيَةِ بِشَاةِ الْعَصَبِ، وَاخْتِلَافِهِمْ فِي صَحَّتِهَا بِشَاةِ الْوَدِيعَةِ، وَلِهَذَا قَالَ "السَّائِحَانِي": ((أقول:
هَذَا يُنَاقِي مَا تَقَدَّمَ فِي الْعَصَبِ ^(٣) وَفِي الْأُضْحِيَةِ ^(٤)، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ)).
[٣٤٠٦٣] (قوله: لا تُطْعِمُهُ كَلْبًا) الْإِطْعَامُ: حَمْلُهُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا حَمْلُ الْكَلْبِ إِلَيْهِ فَكَحْمَلِ
الْهَرَّةِ لَمَيِّنَةٍ جَائِزٌ، "شَرَنْبِلَالِي" ^(٥).

[٣٤٠٦٤] (قوله: وتَمْلِكُ عُصْفُورٌ) بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ أَجْزُ ^(٦) مُقَدَّمٌ؛ أَي: تَمْلِكُهُ بِقَوْلِهِ:
جَعَلْتُهُ لِمَنْ أَخَذَهُ، فَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَهُ أَخَذَهُ مِمَّنْ أَخَذَهُ، هُوَ الْمُخْتَارُ. فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْإِبَاحَةِ
فَالْقَوْلُ لِصَاحِبِهِ مَعَ بَحْمِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْإِبَاحَةُ لِقَوْمٍ مَعْلُومِينَ؟ خِلَافٌ.

(١) في "و" زيادة: ((قال)). وانظر "المنظومة الوهبانية": فصلٌ من كتاب الصيود والذبائح ص ٨٩- (هامش "المنظومة
الحية"). والبيت الأول فيها بعد الثاني والثالث وبينها بيت لم يذكره هنا. وفيها: ((جاز أكله)) بدل ((جاز أخذه)).

(٢) "ح": كتاب الصيد ق ٣٤٨/ب.

(٣) ٢٤٧/٢٠ وما بعدها "در".

(٤) ٢٨٧/٢١.

(٥) "تيسير المقاصد": فصلٌ من كتاب الصيود والذبائح ق ١٥٩/ب بتصرف يسير.

(٦) في "ك": ((آخر)).

.....
 وَإِن يَلْقَهُ مَعَ غَيْرِهِ جَارَ أَخْذُهُ
 وَإِعْتَاقُهُ بَعْضُ الْأُتْمَةِ يُنَكِّرُ
 وَفِي مُعَايَا تَهَا^(١):
 وَأَيُّ حَلَالٍ لَا يَحِلُّ اصْطِيَادُهُ
 صَيْدُ مَا صِيدَتْ وَلَا هِيَ تَنْفَرُ؟^(٢)

[٣٤٠٦٥] (قوله: وإعتاقه) بالنصب مفعول ((ينكّر))، ومفهوم قوله: ((بعض الأتمة ينكّر)) أنه يجوزُه أكثرهم، ولم يُنقل ذلك، بل الظاهر: أنَّ المذهب الحرمة. اهـ "ش"^(٣).
 أقول: الظاهر: أنَّ ذلك إذا لم يقل من أخذه فهو له، وإلا فهو عين المسألة المتقدمة^(٤).
 [٣٤٠٦٦] (قوله: جاز أخذه) أي: إن لم يُحْضِرْهُ عِنْدَ الْإِرْسَالِ كَمَا مَرَّ^(٥).
 [٣٤٠٦٧] (قوله: كقشر لزمان) تشبيه من حيث حلُّ الأخذ، وأما ملكه ومنع الأول منه ففيه خلاف، والمختار أنه يملكه، وفي الصيد أنه لا يملكه إذا لم يُحْضِرْهُ، وكذا في الدابة إذا سبها كما بسطه "الشربلائي" في "شرحه"^(٦).
 [٣٤٠٦٨] (قوله: وأيُّ حلال إلخ)^(٧) يعني: أنَّ رجلاً ليس مُحَرِّماً وَلَا فِي أَرْضِ الْحَرَمِ وَرَأَى صَيْدًا لَمْ يَصِدْهُ غَيْرُهُ وَلَا نَفَرٌ - أي: هَرَبٌ - مِمَّنْ هُوَ مَالِكُهُ، وَلَا يَحِلُّ اصْطِيَادُهُ.
 والجواب: صيد^(٨) دخل دار رجل، فلما رآه غلق بابه بحيث يقدر على أخذه من غير اصطيد: ملكه، حتى لو خرج لا يحل للرجل الحلال اصطيدته. أو المراد: لا يحل لصاحب الدار الحلال اصطيدته بآلة جارحة؛ لقدرته على الذكاة الاختيارية، والله تعالى أعلم.

(١) "المنظومة الوهبانية": فصل في المعايير ص ١٢٠ - (هامش "المنظومة الحبية").

(٢) في "و" زيادة في آخر الباب: ((هو صيد دخل دار رجل فغلق عليه بابه ملكه، فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه. انتهى)).

(٣) قصد به العلامة ابن الشحنة. انظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الذبائح والصيد ١٤٢/٢.

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) المقولة [٣٤٠٦٤] قوله: ((وتملكك عصفور)).

(٦) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الصيد والذبائح ق ١٥٩/أ.

(٧) ((إلخ)) ليست في "ب" و"م".

(٨) في "ب" و"م": ((رجل)) بدل ((صيد))، وهو سهو.

﴿كِتَابُ الرَّهْنِ﴾

مُنَاسِبَتُهُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ الرَّهْنِ وَالصَّيْدِ سَبَبٌ لِتَحْصِيلِ الْمَالِ^(١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كِتَابُ الرَّهْنِ﴾

هو مشروع؛ لقوله تعالى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وبما روي: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً وَرَهْنَهُ بِهِ^(٢) دِرْعَةً^(٣)»، وَاِنْعَقَدَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ^(٤).

وَمِنْ مَحَاسِنِهِ: النَّظَرُ لْجَانِبِ الدَّائِنِ بِأَمْنٍ حَقَّهُ عَنْ^(٥) التَّوَي^(٦)، وَلْجَانِبِ الْمَدْيُونِ بِتَقْلِيلِ خِصَامِ الدَّائِنِ لَهُ، وَبِقُدْرَتِهِ عَلَى الْوَفَاءِ مِنْهُ إِذَا عَجَزَ.

وَرُكْنُهُ: الْإِجْبَابُ فَقَطْ، أَوْ: هُوَ وَالْقَبُولُ كَمَا يَجِيءُ^(٧).

وَشُرُوطُهُ: تَأْتِي^(٨).

وَحُكْمُهُ: ثُبُوتُ يَدِ الْاِسْتِيفَاءِ.

وَسَبَبُهُ: تَعَلُّقُ الْبَقَاءِ الْمَقْدَّرِ.

(١) قَالَ الْقَوْنَوِيُّ فِي "أُنَيسِ الْفُقَهَاءِ" ١٠٧/١: ((تَمَّ الْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ: أَنَّ الصَّيْدَ لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِالْأَخْذِ، فَكَذَا الرَّهْنُ لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ)).

(٢) فِي "الْأَصْل" وَ"ك" وَ"آ": ((بِهَا)).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الرَّهْنِ - بَابِ مَنْ رَهْنَ دِرْعَهُ، رَقْم (٢٥٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ - بَابِ الرَّهْنِ وَجَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ كَالسَّفَرِ، رَقْم (١٦٠٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) وَانْفَرَدَ الْإِمَامُ مُجَاهِدٌ فَأَجَازَهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ. كَمَا فِي "الْإِجْمَاعِ" لِابْنِ الْمُنْذَرِ ص ١١٠-.

(٥) فِي "الْأَصْل": ((مَنْ)).

(٦) أَي: الْهَلَاكُ كَمَا فِي "لِسَانِ الْعَرَبِ" مَادَّةُ ((تَوَي)).

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٤٠٨١] قَوْلُهُ: ((وَيَتَعَقَّدُ بِإِجْبَابٍ وَقَبُولٍ)).

(٨) ص ٣٧٥- وَمَا بَعْدَهَا "دَرْ".

(هو) لغةً: حبسُ الشيءِ.

وشرعاً: (حبسُ شيءٍ ماليٍّ) أي: جعلُهُ محبوساً^(١)؛ لأنَّ الحابسَ هو المرتهِنُ ..

وإنَّما خُصَّ بالسَّفرِ في الآيةِ^(٢) لأنَّ الغالبَ أنَّه لا يَتِمَّكُنُ فيه مِنَ الكتابةِ والإشهادِ^(٣) فيَسْتَوْتِقُ بالرَّهْنِ.

[٣٤٠٦٩] (قوله: هو لغةً: حبسُ الشيءِ) أي: بأيِّ سببٍ كان، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [الذِّر: ٣٨]، أي: محبوسةً. ويُطْلَقُ على المرهونِ تسميةً للمفعول بالمصدرِ، يقال: رَهَنْتُ الرَّجُلَ شيئاً، ورَهْنَتُهُ عندهُ، وأرَهْنَتُهُ لغةً فيه. والجمعُ: رِهَانٌ ورُهُونٌ ورُهْنٌ^(٤). والرَّهَيْنُ والرَّهْنَةُ: الرَّهْنُ أيضاً. والتركيبُ^(٥) دالٌّ على الثَّباتِ والدَّوامِ، والرَّاهِنُ: المالكُ، والمرتهِنُ: آخِذُ الرَّهْنِ. [٣٤٠٧٠] (قوله: أي: جعلُهُ محبوساً) قال في "إيضاح الإصلاح"^(٦): ((هو جعلُ الشيءِ محبوساً بحقٍّ. لم يَقُلْ: حبسُ الشيءِ بحقٍّ؛ لأنَّ الحابسَ هو المرتهِنُ لا الرَّاهِنُ، بخلافِ الجاعِلِ إِيَّاهُ محبوساً)) اهـ "ح"^(٧). وهذا تعريفٌ للرَّهْنِ التَّامِّ أو اللَّازِمِ، وإلا ففي انعقادِ الرَّهْنِ لا يَلْزَمُ الحبسُ، بل ذلك بالقَبْضِ. اهـ "سعدِي"^(٨). قال "القُهْستاني"^(٩): ((والمُتبادِرُ أنْ يَكُونَ الحبسُ على وَجْهِ التَّبرُّعِ،

﴿كِتَابُ الرَّهْنِ﴾

(قوله: على وَجْهِ التَّبرُّعِ) عبارة "القُهْستاني": ((على وَجْهِ الشَّرْعِ)).

- (١) في "و": ((جعلُ الشيءِ محبوساً)).
- (٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَأَن كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابَ فَرِهِنٍ مَّقْبُوضَةً﴾. [البقرة: ٢٨٣]
- (٣) في "ب" و"م": ((والاستشهاد)).
- (٤) كذا في "القاموس": مادة ((رهن)).
- (٥) أي: صيغة ((رهينة)) ووزنها.
- (٦) "إيضاح الإصلاح": كتاب الرهن ق ٣١٦/أ.
- (٧) "ح": كتاب الرهن ق ٣٤٨/ب، وعبارته: ((لا الراهن الجاعل إياه محبوساً)).
- (٨) "الحواشي السعدية": كتاب الرهن ٦٥/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").
- (٩) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٧/٢. وعبارته: ((على وجه الشرع))، وقد تَبَّه على ذلك الرافعي رحمه الله.

(بحقِّ يُمكنُ استيفاءُهُ) أي: أخذه (منه) كُلاًّ أو بعضاً، كأن كان قيمة المرهون

فلو أكره المالك بالدفع إليه لم يكن رهناً كما في "الكبرى"^(١)، فلا عليه ذكر الإذن كما ظنَّ)) اهـ.
وسياقي آخر الباب الآتي^(٢): ((أنه لو أخذ عِمامة المديون تكون رهناً إن رضي بتركها)).

[٣٤٠٧١] (قوله: بحق) أي: بسبب حق مالي ولو مجهولاً، واحتَرَزَ به عن نحو القصاص والحدِّ واليمين، "فُهستاني"^(٣).

ودخل فيه بدل الكتابة، فإنَّ الرهنَ به جائز وإن لم تجز به الكفالة كما في "المعراج"^(٤) عن "الخانية"^(٥).

[٣٤٠٧٢] (قوله: يُمكنُ استيفاءُهُ) أي: استيفاء هذا الحق منه، أي: من الرهن بمعنى المرهون، واحتَرَزَ به عما يفسد كالثلج، وعن نحو الأمانة والمدبر وأمِّ الولد والمكاتب، قال في "الشربلاية"^(٦): ((وأما الخمُر فهو مالٌ أيضاً، ويُمكنُ الاستيفاء منه بتوكيل ذميِّ يبيعه^(٧)، أو بنفسه إن كان المرتهن والراهن من أهل الذمة)) اهـ. لكنَّه ليس بمالٍ متقومٍ في حقِّ المسلم، فلا يجوز له رهنه ولا ارتحائه ٣٠٧/٥ من مسلمٍ أو ذميٍّ وإن ضَمِنَه للذميِّ كما يأتي في الباب الآتي^(٨).

[٣٤٠٧٣] (قوله: كُلاًّ أو بعضاً) تمييزان من هاء ((استيفاءُهُ)) الرَّاجِعَةُ إلى الحقِّ الذي هو الدين. اهـ "ح"^(٩). فهما محوَّلان عن المضاف إليه المفعول في المعنى؛ إذ الأصل: استيفاء كُله

(١) لم نقف عليها في "الفتاوى الكبرى" للصدر الشهيد.

(٢) ص٤٥١- والتي بعدها "در".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٧/٢.

(٤) "معراج الدراية": كتاب الرهن ٤/١١٨ أ.

(٥) "الخانية": كتاب الرهن - فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز إلخ ٥٩٨/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الشربلاية": كتاب الرهن ٢٤٨/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) في "ك" و"م": ((بيعه)).

(٨) ص٤٢٦- والتي بعدها "در".

(٩) "ح": كتاب الرهن ق٣٤٨/ب، ق٣٤٩/أ.

أَقْلَ مِنْ الدِّينِ (كَالدِّينِ) كَافُ الاستقصاءِ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لَا يُكْنَى اسْتِيفَاؤُهَا^(١) مِنْ الرِّهْنِ إِلَّا إِذَا صَارَ دَيْنًا حُكْمًا كَمَا سَيَجِيءُ. (حَقِيقَةً) وَهُوَ دَيْنٌ وَاجِبٌ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، أَوْ ظَاهِرًا فَقَطْ كَثْمَنِ عَبْدٍ أَوْ خَلٍّ وَجَدَ حُرًّا أَوْ خَمْرًا.....

أَوْ بَعْضِهِ، وَفِيمَا ذَكَرَهُ [٤/١٨١] "الشَّارْحُ" جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ^(٢) "الْمُهَسْتَانِي"^(٣): ((لَا يَتَنَاوَلُ مَا كَانَ أَقْلَ مِنَ الدِّينِ، فَافْهَمْ)).

[٣٤٠٧٤] (قَوْلُهُ: كَالدِّينِ) تَمْثِيلٌ لِلْحَقِّ.

[٣٤٠٧٥] (قَوْلُهُ: كَافُ الاستقصاءِ) خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذوفٌ، يَعْنِي: أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّمْثِيلِ بِبَعْضِ الْأَفْرَادِ؛ إِذْ لَيْسَ الْمَرَادُ هُنَا سَوَى الدِّينِ، وَالذَّاعِي إِلَى هَذَا جَعْلُ "الْمَصْنَفِ"^(٤) الدِّينَ شَامِلًا لِلْعَيْنِ، أَمَّا لَوْ أَطْلَقَهُ أَمَكَّنَ جَعْلُ الْكَافِ لِلتَّمْثِيلِ بِأَنْ يُرَادَ بِالْأَيْنِ الدِّينَ حَقِيقَةً.

[٣٤٠٧٦] (قَوْلُهُ: كَمَا سَيَجِيءُ) أَي: قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ^(٥): ((أَوْ حُكْمًا)).

[٣٤٠٧٧] (قَوْلُهُ: وَجَدَ حُرًّا أَوْ خَمْرًا) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَّبٌ. وَكَثْمَنِ ذَبِيحَةٍ وَبَدَلٍ صَلَحَ عَنْ إِنْكَارٍ وَإِنْ وَجَدَتْ مِثْنَةً أَوْ تَصَادَقَا عَلَى أَنْ لَا دَيْنَ؛ لِأَنَّ الدِّينَ وَجِبَ ظَاهِرًا وَهُوَ كَافٍ؛ لِأَنَّهُ أَكَّدَ مِنْ دَيْنٍ مُوعودٍ كَمَا سَيَأْتِي، "دَرَر"^(٦). أَي: فَالْرَهْنُ مُضْمُونٌ، وَذَكَرَ "الْقُدُورِيُّ"^(٧): ((أَنَّهُ لَا شَيْءَ بِهَلَاكِهَ، كَمَا لَوْ رَهَنَ بِالْحُرِّ وَالْخَمْرِ ابْتِدَاءً)). وَنَصَّ "حَمْدٌ" فِي "الْمَبْسُوطِ"^(٨) وَ"الْجَامِعِ"^(٩): ((أَنَّ الْمَقْبُوضَ

(١) فِي "د" وَ"و": ((اسْتِيفَاؤُهَا)).

(٢) ((قَوْلٌ)) لَيْسَتْ فِي "م".

(٣) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كِتَابُ الرِّهْنِ ٩٧/٢.

(٤) فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ.

(٥) فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ. تَكَرَّرَ إِنْ أَمَكَّنَ

(٦) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الرِّهْنِ ٢٤٨/٢.

(٧) فِي "شَرْحِهِ" عَلَى "مَخْتَصَرِ الْكَرْنَحِيِّ" كَمَا فِي "الْإِخْتِيَارِ" ٦٤/٢.

(٨) "الأَصْلُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ الْغَضَبِ فِي الرِّهْنِ ٢٥٦/٣.

(٩) "الْجَامِعُ الْكَبِيرُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ مِنَ الرِّهْنِ الَّذِي يَبْطُلُ صَدَقَتُهُ ٢٦٥ - وَلَمْ يَجِدْهَا فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ".

(أو حُكماً) كالأعيان المضمونة بالمِثْلِ أو القيمة

بِحُكْمِ رَهْنٍ فَاسِدٍ مَضْمُونٌ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ)). والمختار قول "محمّد" كما في "الاختيار"^(١)، "أبو السعود"^(٢) مُلَخَّصاً.

[٣٤٠٧٨] (قوله: كالأعيان المضمونة بالمِثْلِ أو القيمة^(٣)) ويُقال لها المضمونة بنفسها؛ لقيام المِثْلِ أو القيمة مقامها، كالمغصوب ونحوه مما سيحي^(٤)، واحتَرَزَ به عن المضمونة بغيرها كبيع في يد البائع فإنه مضمون بغيره وهو الثمن، وعن غير المضمونة أصلاً كالأمانات، فالرهن بهذين باطل، وسمّاها ديناً حُكماً؛ لأنَّ الموجب الأصلي فيها هو القيمة أو المِثْل.

ورَدَّ العينَ مَخْلَصَ إِنْ أَمَكَّنَ رَدُّهَا عَلَى مَا عَلَيْهِ الْجُمُهورُ، وذلك دَيْنٌ، وأمّا على ما عليه البعض فإنه وإن كانت القيمة لا تَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الْهَلَاكِ وَلَكِنَّهُ تَجِبُ عِنْدَ الْهَلَاكِ بِالْقَبْضِ السَّابِقِ، وتَمَامُهُ فِي "الهداية"^(٥) "والزَّيلعي"^(٦).

(قوله: والمختار قول "محمّد" كما في الاختيار) عبارته: ((ثُمَّ الرَّهْنُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرٍ: جَائِزٌ وَبَاطِلٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا، وَفَاسِدٌ، وَهُوَ رَهْنٌ بِالْبَيْعِ، وَرَهْنُ الْمُشَاعِ وَالْمَشْغُولِ بِحَقِّ الْغَيْرِ، أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ خَلَا وَرَهْنٌ بِالثَّمَنِ رَهْنًا ثُمَّ ظَهَرَ الْعَبْدُ خُرًّا أَوْ الْخَلُّ خُرًّا، قَالَ "الْقُدوري": يَهْلِكُ بِغَيْرِ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ غَيْرُ مَضْمُونٍ بِنَفْسِهِ، وَالْقَبْضُ لَمْ يَتِمَّ فِي الْمُشَاعِ وَالْمَشْغُولِ، وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْخُرِّ وَالْخَمْرِ، كَمَا لَوْ رَهَنَهُ ابْتِدَاءً، وَنَصَّ "مَحْمَدٌ" فِي "الْمَبْسُوطِ" وَ"الْجَامِعِ" أَنَّ الْمَقْبُوضَ بِحُكْمِ رَهْنٍ فَاسِدٍ مَضْمُونٌ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ انْعَقَدَ بِمُقَابَلَةِ الْمَالِ حَقِيقَةً فِي الْبَعْضِ، وَفِي الْبَعْضِ فِي ظَنِّهِمَا، لَكِنَّهُ فَسَدٌ؛ لِنَقْصَانِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الرَّهْنِ فَيَكُونُ مَضْمُونًا بِالْأَقْلَ، والمختار قول "محمّد") اه، فتأمل.

(قوله: ورَدَّ العينَ مَخْلَصَ إِنْ أَمَكَّنَ رَدُّهَا عَلَى مَا عَلَيْهِ الْجُمُهورُ، وذلك دَيْنٌ) على ما قاله الجمهور: هو رهنٌ بِدَيْنٍ حَقِيقَةً لَا حُكماً، تَأَمَّل.

(١) "الاختيار": كتاب الرهن ٦٤/٢.

(٢) "فتح المعين": كتاب الرهن ٤٣٤/٣.

(٣) في "ك": ((والقيمة)).

(٤) ص ٤٢٨ - "در".

(٥) انظر "الهداية": كتاب الرهن ١٢٨/٤.

(٦) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦٢/٦.

كما سيحيء.

(وينعقد بإيجاب وقبول) حال كونه (غير لازم)

[٣٤٠٧٩] (قوله: كما سيحيء) أي: في الباب الآتي^(١).

[٣٤٠٨٠] (قوله: وينعقد بإيجاب) ك: رهنك بما لك علي من الدين، أو أخذ هذا الشيء

رهنًا به، "فَهْستائي"^(٢). ولفظُ الرهن غير شرط كما سيذكره في الباب الآتي^(٣).

[٣٤٠٨١] (قوله: وقبول) ك: ارهنته، سواء صدر من مسلم أو كافر، أو عبد أو صبي،

أو أصيل أو وكيل، فالقبول ركن كالإيجاب، وإليه مال أكثر المشايخ؛ فإنه كالبيع، ولذا لا يَحْتَمَلُ مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَرَهُ بِدُونِ الْقَبُولِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ شَرْطُ صَبْرَةِ الْإِيجَابِ عِلَّةٌ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ تَبَرُّعٍ، وَلِذَا لَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ "فَهْستائي"^(٤). وَاقْتَصَرَ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٥) عَلَى الثَّانِي، وَنَقَلَ^(٦) "الْفَهْستائي"^(٧) عَنْ "الْكَرْمَانِيِّ"^(٨): ((أَنَّهُ يَجُوزُ بِطَرِيقِ التَّعَاطِي)).

[٣٤٠٨٢] (قوله: غير لازم) لأنه عقد تبرع؛ لأنَّ الرهن لا يَسْتَوْجِبُ بِمُقَابَلَتِهِ^(٩) عَلَى

المرتهن شيئاً.

(قوله: واقتصر في "الهداية" على الثاني) فيه: أنه فيها ذكر القولين حيث قال: ((الرهن ينعقد بالإيجاب

والقبول، ويَمُتُّ بِالْقَبْضِ، قَالُوا: الركنُ الإيجابُ بِمَجْرُودِهِ)) اهـ. والقائل بذلك "خواهر زاده" كما في "العناية".

(١) ص-٤٢٧..

(٢) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٧/٢.

(٣) ص-٤٣٩. والتي بعدها.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٧/٢ تبصرف.

(٥) "الهداية": كتاب الرهن ١٢٦/٤.

(٦) في "الأصل": ((ونقله)).

(٧) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٧/٢.

(٨) لم نقف عليها في كتابه "جواهر الفتاوى".

(٩) في "ك": ((بمقابله)).

وحيثنذ (فللرهن تسليمه والرجوع عنه) كما في الهبة. (فإذا سلمه وقبضه المرتهن) حال كونه (مخوذاً) لا متفرقاً،

[٣٤٠٨٣] (قوله: وحيثنذ أي: حين إذ انعقد غير لازم، ويُغني عنه فاء التفريع كما أفاده "ط" ^(١)).

[٣٤٠٨٤] (قوله: وقبضه) أي: بإذن الرهن صريحاً أو ما جرى مجراه في المجلس، وبعده بنفسه أو بنائيه، كأبٍ ووصيٍّ وعدلٍ، "هندية" ^(٢) ملخصاً. ولو قبضه المرتهن والرهن ساكتٌ ينبغي أن يصير رهناً، فتنبه ^(٣).

[٣٤٠٨٥] (قوله: حال كونه) أي: الرهن، وهذه الأحوال مترادفة أو متداخلة، "عيني" ^(٤). وأفاد بها: أن الرهن بهذه الصفات ليس بلازم عند العقد، بل عند القبض، فلو اتصل أو اشتغل بغيره كان فاسداً لا باطلاً، وكذا لو كان شائعاً، وعند بعضهم يكون باطلاً، وهو اختيار "الكرخي"، فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحاً لازماً كما في "الكرماني" ^(٥)، "فهُستاني" ^(٦).

[٣٤٠٨٦] (قوله: مخوذاً) من الخوز، وهو: الجمع وضُم الشيء، "قاموس" ^(٧). وانظر ما في "الدرر" ^(٨).

(١) "ط": كتاب الرهن ٢٣٤/٤.

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب الرهن - الباب الأول: في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه إلخ - الفصل الأول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه ٤٣٣/٥.

(٣) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((قنية)) بدل ((فتنبه))، ولم نقف على المسألة في نسخة "القنية" التي بين أيدينا.

(٤) "رمز الحقائق": كتاب الرهن ٢٨٧/٢.

(٥) لم نقف عليها في "جواهر الفتاوى".

(٦) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٨/٢.

(٧) "القاموس": مادة ((خوز)).

(٨) انظر "الدرر والغرر": كتاب الرهن ٢٤٨/٢.

كَثْمَرٍ عَلَى شَجَرٍ (مَفْرَغًا) لَا مَشْغُولًا بِحَقِّ الرَّاهِنِ، كَشَجَرٍ بَدُونِ الثَّمَرِ (مُمَيَّزًا^(١))
لَا مُشَاعًا، وَلَوْ حُكْمًا بِأَنْ اتَّصَلَ الْمَرْهُونُ بِغَيْرِ الْمَرْهُونِ خِلْقَةً كَالشَّجَرِ،

[٣٤٠٨٧] (قَوْلُهُ: كَثْمَرٍ عَلَى شَجَرٍ) مَثَلٌ لِلْمَتَفَرِّقِ، وَكَزَرَ عَلَى أَرْضٍ، أَي: بَدُونِ الشَّجَرِ
وَالْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ وَالزَّرْعَ لَمْ يُحَازَا فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ، بِمَعْنَى: أَنَّ يَدَهُ لَمْ تَحْوِهُمَا وَجَمَعَهُمَا؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ
حَيَاةُ ثَمَرٍ بَدُونِ شَجَرٍ، وَلَا زَرْعٍ بَدُونِ أَرْضٍ، "ط"^(٢).
[٣٤٠٨٨] (قَوْلُهُ: لَا مَشْغُولًا) أَمَّا الشَّاعِلُ فَرَهْنُهُ جَائِزٌ كَمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ^(٣)، وَقَيَّدَ
بِقَوْلِهِ: ((بِحَقِّ الرَّاهِنِ)) احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ كَانَ مَشْغُولًا بِمِلْكٍ غَيْرِهِ، فَلَا يَمْنَعُ كَمَا فِي "الْعِمَادِيَّةِ"^(٤)،
"حَمَوِيَّ"^(٥).

أَقُول: وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُ الشَّاعِلِ الَّذِي يَجُوزُ رَهْنُهُ بِغَيْرِ الْمُتَّصِلِ؛ لِمَا عَلِمْتَهُ^(٦) مِنْ عَدَمِ جَوَازِ
رَهْنِ الثَّمَرِ أَوْ الزَّرْعِ، وَكَذَا الْبِنَاءِ وَحَدَهُ كَمَا سَيَأْتِي^(٧)، فَافْهَمْ.
[٣٤٠٨٩] (قَوْلُهُ: لَا مُشَاعًا) كِنْصَفِ عَبْدٍ أَوْ دَارٍ وَلَوْ مِنَ الشَّرِيكِ، وَسِيحِيءُ تَمَامُ
ذَلِكَ^(٨)، وَأَنَّهُ يُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا ثَبَتَ الشُّيُوعُ فِيهِ ضَرُورَةً.
[٣٤٠٩٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ حُكْمًا إِلْخ) يُسْتَغْنَى عَنْهُ بِقَوْلِ "الْمُصَنِّفِ"^(٩): ((مُحَوَّزًا)).
[٣٤٠٩١] (قَوْلُهُ: خِلْقَةً) فِي التَّقْيِيدِ بِهِ نَظَرٌ سَنَدُكُرُهُ^(١٠).

(١) فِي "ب": ((مُمَيَّزًا)) بِالرَّاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ طِبَاعِي.

(٢) "ط": كِتَابُ الرِّهْنِ ٢٣٥/٤.

(٣) انْظُرْ "الْهِدَايَةَ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِمَانُهُ وَالْإِرْتِمَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ ١٣٣/٤، وَ"الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - فَصْلٌ فِي مَا يَجُوزُ

رَهْنُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ إِلْخ ٦٠٠/٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ")، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَقُولَةِ [٣٤٢١٠] قَوْلُهُ: ((وَالْمُتَّصِلُ بِغَيْرِهِ)).

(٤) انْظُرْ "جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ": الْفُصُولُ الثَّلَاثُونَ فِي التَّنَصُّفَاتِ الْفَاسِدَةِ إِلْخ ٤١/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "عَمَزُ عَيُونِ الْبَصَائِرِ": الْفَنُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الرِّهْنِ ٢٤٢/٣ بِتَصْرِفٍ.

(٦) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٤٢١٠] قَوْلُهُ: ((وَالْمُتَّصِلُ بِغَيْرِهِ)).

(٨) الْمَقُولَةُ [٣٤٢٠١] قَوْلُهُ: ((لَا يَصِحُّ رَهْنُ مُشَاعٍ)). وَأَحَالُ فِيهَا إِلَى مَوْضِعٍ ثَانٍ.

(٩) فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(١٠) الْمَقُولَةُ [٣٤٢٢٧] قَوْلُهُ: ((خِلْقَةً)).

وسَيَتَضَيِّحُ (لَزِمَ) أفاد: أَنَّ القبضَ شرطُ اللُّزومِ كما في الهبة،

[٣٤٠٩٢] (قوله: وسَيَتَضَيِّحُ) أي: في أوائل الباب الآتي^(١).

[٣٤٠٩٣] (قوله: لَزِمَ) جواب: ((إذا))^(٢).

[٣٤٠٩٤] (قوله: شرطُ اللُّزومِ) مشى عليه في "الهداية"^(٣) و"الملتقى"^(٤) وغيرهما^(٥).

قال في "العناية"^(٦): (((وهو اختيارُ "شيخ الإسلام"، وهو مخالفٌ لرواية العامة،

قال "محمد"^(٧): لا يجوزُ الرَّهْنُ [٤/١٨١/ب] إِلَّا مقبوضاً، ومثلهُ في "كافي الحاكم" و"مختصر الطَّحاوي"^(٨) والكرخي^(٩)) اهـ مُلَخَّصاً.

وفي السَّعدية^(٩): ((أقول: سبق في كتابِ الهبة أَنَّهُ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ قال^(١٠): ((لا يجوزُ

(١) ص ٤٢٠- والتي بعدها.

(٢) المائة ص ٣٧٥.

(٣) "الهداية": كتاب الرهن ١٢٦/٤.

(٤) "ملتقى الأبحر": كتاب الرهن ٢٧٠/٢.

(٥) انظر "تجريد القدوري": كتاب الرهن - باب رهن المشاع ٢٧٥١/٦.

(٦) "العناية": كتاب الرهن ٦٦-٦٧/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٧) "الأصل": كتاب الرهن - باب ما لا يجوز من الرهن ١٣٣/٣.

(٨) "مختصر الطحاوي": كتاب الرهن ص ٩٢-.

(٩) "الحواشي السعدية": كتاب الرهن ٦٦/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(١٠) قال الريلي في "نصب الرّاية" ١٢١/٤: ((قلت: غريب))، وقال ابن حجر العسقلاني في "الدّراية" ١٨٣/٢: ((لم

أجده))، ثمّ ذكر أنّ هذا الحديث مروى عن إبراهيم التّخعي من قوله، أخرجه عبد الرزاق في "المصنف"، رقم (١٦٥٢٩)

عن إبراهيم التّخعي قال: ((الهبة لا تجوز حتّى تقبض)). لكن أخرج مالك في "الموطأ" كتاب الأفضية - باب ما لا يجوز من

التّخلّي ٧٥٢/٢ عن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت: ((إنّ أبا بكر الصّدّيق كان يخلّوها جاداً [من القطع، أي: يقطع من

ثمارها عشرون وسقاً، أو هي صفة للتّخلّي، أي: يجد من الأرض ما قدره عشرون وسقاً] عشرين وسقاً من ماله بالغاية، فلما

حضرته الوفاة قال: والله يا بنّة ما من النّاس أحدٌ أحبّ إليّ غنى بعدي منك، ولا أعزُّ عليّ فقراً بعدي منك، وإنّي كنتُ

نخلتُك جاداً عشرين وسقاً، فلو كنت جلدتّيه [قطعتيه] واحتزّيته كان لك، وإنّما هو اليوم مالٌ وارث، وإنّما هو أخواك

وأختاك فاقسموه على كتاب الله)). وانظر "نصب الرّاية" ١٢١/٤.

وصَحَّحَ فِي "الْمَجْتَبَى" ^(١): ((أَنَّهُ شَرْطُ الْجَوَازِ)). (وَالْتَّخْلِيَةُ) بَيْنَ الرَّهْنِ وَالْمَرْتَهَنِ (قَبْضٌ) حُكْمًا عَلَى الظَّاهِرِ (كَالْبَيْعِ) فَإِنَّهَا فِيهِ أَيْضًا قَبْضٌ. (وَهُوَ مَضْمُونٌ إِذَا هَلَكَ)

الهبة إلا مقبوضة)) ، والقَبْضُ ليس بشرط الجواز في الهبة فليكن هُنا كذلك، فليُتَأَمَّلْ)) اهـ.
وحاصِلُهُ: أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُفَسَّرَ هُنا أَيْضًا الْجَوَازُ بِاللُّزُومِ لَا بِالصَّحَةِ، كَمَا فَعَلُوا فِي الْهَبَةِ، ٣٠٨/٥ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ كَلَامِهِمْ وَبَيْنَ الْحَدِيثِ ^(٢) إِلَّا بِذَلِكَ.

[٣٤٠٩٥] (قَوْلُهُ: وَصَحَّحَ فِي "الْمَجْتَبَى") وَكَذَا فِي "الْقَهْطَسْتَانِي" ^(٣) عَنْ "الدَّخِيرَةِ" ^(٤)

[مَطْلَبٌ: فِي التَّخْلِيَةِ]

[٣٤٠٩٦] (قَوْلُهُ: وَالتَّخْلِيَةُ) هِيَ: رَفْعُ الْمَوَانِعِ وَالتَّمَكُّينِ مِنَ الْقَبْضِ.

[٣٤٠٩٧] (قَوْلُهُ: قَبْضٌ حُكْمًا) لِأَنَّهَا تَسْلِيمٌ، فَمِنْ ضَرْوَتِهِ الْحُكْمُ بِالْقَبْضِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْغَايَةَ الَّتِي يُبْنَى عَلَيْهَا الْحُكْمُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَبِهِ انْدَفَعَ قَوْلُ "الرَّزَيْلَعِيِّ" ^(٥): ((الصَّوَابُ: أَنَّ التَّخْلِيَةَ تَسْلِيمٌ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ رَفْعِ الْمَانِعِ مِنَ الْقَبْضِ، وَهُوَ فِعْلُ الْمُسْلِمِ دُونَ الْمُتَسَلِّمِ، وَالْقَبْضُ فِعْلُ الْمُتَسَلِّمِ)) اهـ. أَفَادَهُ فِي "الْمَنْحِ" ^(٦). وَالْمَرَادُ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْقَبْضِ الْحَقِيقِيِّ.

[٣٤٠٩٨] (قَوْلُهُ: عَلَى الظَّاهِرِ) أَيُّ: ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَعَنْ "أَبِي يَوْسُفَ": أَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ فِي الْمَنْقُولِ إِلَّا بِالتَّقْلِيلِ، "هَدَايَةُ" ^(٧).

[٣٤٠٩٩] (قَوْلُهُ: وَهُوَ مَضْمُونٌ إلخ) يَعْنِي: أَنَّ مَالِيَّتَهُ مَضْمُونَةٌ، وَأَمَّا عَيْنُهُ فَأَمَانَةٌ، قَالَ فِي "الْإِخْتِيَارِ" ^(٨): ((وَيَهْلِكُ عَلَى مِلْكِ الرَّاهِنِ حَتَّى يُكْفَنَهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ حَقِيقَةٌ، وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمَرْتَهَنِ،

(١) "الْمَجْتَبَى": كِتَابُ الرِّهْنِ ق ١٥٤/ب.

(٢) الْمَارَّ فِي الْمَقُولَةِ نَفْسُهَا.

(٣) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الرِّهْنِ ٩٧/٢.

(٤) "الدَّخِيرَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ شُرَائِطِهِ ٢٤٩/١١.

(٥) "تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الرِّهْنِ ٦٣/٦.

(٦) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الرِّهْنِ ٢/ق ٢١٨/أ.

(٧) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ ١٢٦/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٨) "الْإِخْتِيَارُ": كِتَابُ الرِّهْنِ ٦٥/٢.

حتى لو اشتراه لا يتوب قبض الرهن عن قبض الشراء؛ لأنه أمانة فلا يتوب عن قبض الضمان، وإذا كان ملكه فمات كان كفنه عليه)) اهـ "حموي"^(١) على "الأشباه". واحتزر^(٢) عما إذا استهلكه فإنه يضمن جميعه كما يأتي بيانه^(٣). وأطلقه فشمّل ما إذا شرط عدم الضمان لو ضاع، فالرهن جائز والشرط باطل، ويهلك بالدين كما في "الخلاصة"^(٤) وغيرها^(٥). وشمّل ما لو نقص بعب، ففي "جامع الفصولين"^(٦): ((لو رهن^(٧) قنّا فأبقى سقط الرهن، فلو وجدّه عاد رهناً، ويسقط من الدين بحسابه لو كان أوّل إباقه، وإلا فلا يسقط شيء)) اهـ. وسيجيء آخر الرهن^(٨). وشمّل الرهن الفاسد أيضاً، فإنه يُعامل معاملة الصحيح على ما يأتي بيانه في آخر الرهن^(٩).

(تنبيه)

ذكر في الفصل الثلاثين من "العماديّة"^(١٠): ((لو رهن عبدان بألف وهلك أحدهما وقيمة الهالك أكثر من الدين لا يسقط كل الدين بهلاكه، بل يُقسّم الدين على قيمة الحي وقيمة الهالك، فما أصاب الهالك يسقط وما أصاب الباقي يبقى، وكذا إذا رهن داراً بألف وخرّبت يُقسّم الدين على قيمة البناء وقيمة العرصة يوم القبض، فما أصاب البناء يسقط وما أصاب العرصة يبقى، كذا في "المبسوط"^(١١)) اهـ.

(١) "غمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الأمانات من الوديعة والعارية وغيرها ١٦٢/٣ يتصرف نقلاً عن "التحرير".

(٢) أي: بقوله: ((إذا هلك))، في الصفحة السابقة.

(٣) ص ٣٩٩ - "در".

(٤) "الخلاصة": كتاب الرهن - الفصل الأول في المقدمة ق ٢٥٩/أ.

(٥) انظر "البحر": كتاب الرهن ٢٦٣/٨، و"الخانية": كتاب الرهن - فصل في ألفاظ الرهن ٥٩٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والثلاثون في أنواع الضمانات الواجبة وكيفية تأمينها وفي تضمين الأمين وبراءة الضمين ١١٥/٢ يتصرف.

(٧) في "الأصل" و"ب" و"م": ((رهناً))، وما أثبتناه من "ك" و"أ" موافق لعبارة "جامع الفصولين".

(٨) المقولة [٣٤٦٥٦] قوله: ((سقط بحساب نقصه)).

(٩) ص ٥٣٠ - "در".

(١٠) في "م": ((العماية))، وهو خطأ طباعي. وانظر "جامع الفصولين": الفصل الحادي والثلاثون في مسائل الشيوخ إلخ ٦٤/٢.

(١١) لم نقف على المسألة في "مبسوط الإمام محمد"، ولا في "مبسوط السرخسي".

بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ)

وبَيَانُهُ مَا فِي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(١): ((رَهَنَ فَرَوًّا - قِيَمَتُهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا - بِعَشْرَةِ دِرْهَمٍ فَأَكَلَهُ الشُّوسُ فَصَارَ قِيَمَتُهُ عَشْرَةً فَإِنَّهُ يَفْتَكُّهُ بِدِرْهَمَيْنِ وَنَصْفٍ)) اهـ. أي: لَأَنَّ الْهَالِكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الرَّهْنِ فَيَسْقُطُ مِنَ الدِّينِ بِقَدْرِهِ. كَمَا فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٢)، فَلْيُحْفَظْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ. وَسَيَذْكُرُ آخِرَ الْبَابِ الْآتِي^(٣): ((لَوْ ذَهَبَتْ عَيْنُ الدَّابَّةِ يَسْقُطُ رُبْعُ الدِّينِ))، وَيَأْتِي بَيَانُهُ^(٤). وَسَيَأْتِي أَيْضًا^(٥): ((أَنَّ نَقْصَانَ السَّعَرِ لَا يُوجِبُ سَقُوطَ الدِّينِ بِخِلَافِ نَقْصَانِ الْعَيْنِ))، وَ((أَنَّ نَمَاءَ الرَّهْنِ الَّذِي صَارَ رَهْنًا تَبَعًا يَهْلِكُ مَجَانًا، إِلَّا إِذَا هَلَكَ بَعْدَ هَلَاكِ الْأَصْلِ))، وَيَأْتِي بَيَانُ الْجَمِيعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٦).

[٣٤١٠٠] قَوْلُهُ: بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ قَالَ فِي "النِّهَائَةِ"^(٧): ((وَفِي بَعْضِ نَسْخِ "الْقُدُورِيِّ"^(٨)) بِالْقَلِّ، بِدُونِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَاعْتَبِرْ هَذَا بِقَوْلِ الرَّجُلِ: مَرِئْتُ بِأَعْلَمَ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، يَكُونُ الْأَعْلَمُ غَيْرَهُمَا، وَلَوْ كَانَ بِالْأَعْلَمِ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَكَلِمَةُ «مِنْ» لِلتَّمْيِيزِ)) اهـ. وَقَالَ فِي "الْمَوْصَلِ شَرْحِ الْمَفْصَلِ"^(٩): ((أَنَّ «مِنْ» هَذِهِ لَيْسَتْ «مِنْ» التَّفْضِيلِيَّةِ الَّتِي لَا تَجْمَعُ اللَّامَ، وَإِنَّمَا هِيَ «مِنْ» التَّبْيِينِيَّةِ^(١٠) فِي قَوْلِكَ: أَنْتَ الْأَفْضَلُ مِنْ قَرِيشٍ، كَمَا تَقُولُ: أَنْتَ مِنْ قَرِيشٍ)) اهـ "الشَّرْنِبِلَالِيَّةِ"^(١١).

(١) "التَّاتِرْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي الْمَتَفَرِّقَاتِ ٦١٦/١٨ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٣٠٢٨٥) نَقْلًا عَنْ "السَّرَاحِيَّةِ".

(٢) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي الضَّمَانِ ٦٣/٦ يَتَصَرَّفُ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٣) ص ٤٧٥..

(٤) الْمَقُولَةُ [٣٤٤٥٠] قَوْلُهُ: ((ذَهَبَتْ عَيْنُ دَابَّةِ الْمَرْهَنِ)).

(٥) ((أَيْضًا)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"م". وَانْظُرْ "الدَّر" ص ٥١٠ - وَالتِّي بَعْدَهَا، وَص ٥٢١..

(٦) الْمَقُولَةُ [٣٤٥٧٦] قَوْلُهُ: ((فَرَجَعَتْ قِيَمَتُهُ)) وَالْمَقُولَةُ [٣٤٦٢٢] قَوْلُهُ: ((هَلَكَ مَجَانًا)).

(٧) "النِّهَائَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ ٢/٤٢٩ أ/ يَتَصَرَّفُ يَسِيرُ.

(٨) انْظُرْ "الْبَابُ شَرْحُ الْكِتَابِ": كِتَابُ الرَّهْنِ ٥٥/٢ وَفِيهِ: ((الْأَقْلَ)) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٩) "الْمَفْصَلُ فِي صِنْعَةِ الْإِعْرَابِ" لِلْعَلَامَةِ جَارِ اللَّهِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّخْمَشَرِيِّ الْخَوَارِزْمِيِّ (ت ٥٣٨هـ) وَلَهُ شُرُوحٌ، مِنْهَا: شَرْحُ قَاسِمِ بْنِ أَحْمَدَ عِلْمِ الدِّينِ اللَّوْرَقِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت ٦٦١هـ) وَسَمَّاهُ "الْمَوْصَلُ" وَمِنْهَا: شَرْحُ حَسَامِ الدِّينِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ السَّنْعَانِيِّ (ت ٧١٠هـ) وَسَمَّاهُ "الْمَوْصَلُ"، جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْإِقْلِيدِ وَالْمَقْتَبَسِ (كَشَفُ الظُّنُونِ ١٧٧٤/٢)، وَصَنَعَ مِنْهُ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ رِسَالَةً دَكْتُورَاهُ، وَشَرَحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ (ت ٦٤٦هـ) وَسَمَّاهُ "الْإِيضَاحُ"، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهِ ص ٣٨٨..

(١٠) عِبَارَةُ "الشَّرْنِبِلَالِيَّةِ": ((التَّنْبِيْهُةِ)) بَدَلُ ((التَّبْيِينِيَّةِ))، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ طَبَاعِيٌّ.

(١١) "الشَّرْنِبِلَالِيَّةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ ٢/٢٤٩ يَتَصَرَّفُ يَسِيرُ (هَامِشُ "الدَّرُ وَالْغَرُ").

وعند "الشافعي"^(١): هو أمانة. (والمعتبر قيمته يوم القبض).....

فالمراء: أنه لو كانت القيمة أقل من الدين - أو بالعكس - فهو مضمون بالأقل منهما الذي هو أحدهما، ولو قيل: بأقل منكرًا اقتضى أنه يضمّن بشيء ثالث غيرهما هو أقل منهما، وليس بمراء، إلا أن يُقال - كما في "القهستاني"^(٢) - : ((أي: بدين أو قيمة^(٣) أقل من قيمته أو من الدين مرتبًا، فكلمة «من» تفضيلية، والمفضل^(٤) الدين أولاً والقيمة ثانياً، والمفضل عليه: بالعكس)) اهـ^(٥). فالمعنى: بدين أقل من قيمته، أو بقيمة أقل من الدين، ولا يخفى ما فيه.

[٣٤١٠١] قوله: وعند "الشافعي" هو أمانة أي: كله^(٦) أمانة في يد المرتهن، لا يسقط شيء من الدين بهلاكه، وتأم الكلام في المطولات^(٧).

[٣٤١٠٢] قوله: والمعتبر قيمته يوم القبض قال في "الخلاصة"^(٨): ((وحكم الرهن: أنه لو هلك في يد المرتهن أو العدل يُنظر إلى قيمته يوم القبض وإلى الدين، فإن كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه إلخ)). وقال "الزيلعي"^(٩): ((يُعتبر قيمته يوم القبض، بخلاف ما لو أتلفه أجنبي، فإن المرتهن يضمّنه [١/٨٢ق/٤] قيمته يوم هلك باستهلاكه، وتكون رهناً عنده))، وتأمه في "المنح"^(١٠). زاد في "شرح المنتقى"^(١١): ((والقول فيها للمرتهن والبيّنة للزاهن)).

(١) انظر "الأم": كتاب الرهن الكبير - ضمان الرهن ١٧٠/٣، و"نهاية المطلب في دراية المذهب": كتاب الرهن - باب الرهن غير مضمون ٢٩١/٦.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٨/٢.

(٣) في "ك": ((أو قيمته))، وفي "ب" و"م": ((أو بقيمة))، وما في "القهستاني" موافق لما أثبتناه من "الأصل" و"٣".

(٤) في "ك" و"٣": ((تفضيلية والمفضل)) بالصاد المهملة، وما أثبتناه من "الأصل" و"ب" و"م" موافق لما في "القهستاني".

(٥) في "٣": ((أي)) بدل ((اه)).

(٦) في "ب" و"م": ((كله له)) بزيادة ((له)).

(٧) انظر "المهذب في فقه الإمام الشافعي" للشيرازي: كتاب الرهن - باب ما يدخل في الرهن وما لا يدخل إلخ ١٠٣/٢.

(٨) "الخلاصة": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ق ٢٥٩/ب.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والحناية عليه وجنابته على غيره ٨٧/٦ باختصار.

(١٠) انظر "المنح": كتاب الرهن ٢/٢١٨/ب.

(١١) "الدر المنتقى": كتاب الرهن ٥٨٧/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

لا يوم الهلاك كما تَوَهَّمُهُ في "الأشباه"؛ لمخالفتِهِ للمنقول كما حرَّره "المصنّف" ^(١).
 (المقبوضُ على سَومِ الرِّهنِ إذا لم يُيَنَّ المقدارَ) أي: مقدار ما يُريدُ أخذه
 من الدَّينِ (ليس بمضمونٍ في الأصحِّ) كذا في "القنية" و"الأشباه" ^(٢).

[٣٤١٠٣] (قوله: لا يوم الهلاك كما تَوَهَّمُهُ في "الأشباه") أي: في بحثِ ثَمَنِ المِثْلِ مِنْ
 الفَنِّ الثَّالِثِ ^(٣).

أقول: يُمكنُ حملُ ما في "الأشباه" على ما إذا استهلكهُ المرتَهَنُ، ولذا قال "الرَّمْلِيُّ" ^(٤)
 بعدَ كلامٍ: ((وَأَنْتَ إِذَا أَمَعَنْتَ النَّظَرَ ظَهَرَ لَكَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَلَاكِ وَالْإِسْتِهْلَاكِ فَقَطَعْتَ فِي صُورَةِ
 الْهَلَاكِ بَأَنَّ الْمَعْتَبَرَ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَفِي صُورَةِ الْإِسْتِهْلَاكِ يَوْمَ الْهَلَاكِ؛ لَوُرُودِهِ عَلَى الْعَيْنِ
 الْمُوَدَّعَةِ)) اهـ.

[٣٤١٠٤] (قوله: إذا لم يُيَنَّ المقدارَ) أمَّا لو بَيَّنَّ يكونُ مضموناً، وصورتُهُ: أَخَذَ الرَّهْنَ بِشَرْطِ
 أَنْ يُقْرِضَهُ كَذَا، فَهَلْكَ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يُقْرِضَهُ هَلْكَ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِمَّا سَمِيَ لَهُ مِنَ الْقَرْضِ؛
 لِأَنَّهُ قَبَضَهُ بِسَومِ الرِّهْنِ، وَالْمَقْبُوضُ بِسَومِ الرِّهْنِ كَالْمَقْبُوضِ بِسَومِ الشَّرَاءِ إِذَا هَلْكَ فِي الْمَسَاوِمَةِ ضَمِنَ
 ٣٠٩/٥ قِيَمَتُهُ، كَذَا فِي "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ" ^(٥)، "حَمَوِيِّ" ^(٦).

[٣٤١٠٥] (قوله: كذا في "القنية") ونصُّها ^(٧): ((المقبوضُ على سَومِ الرِّهنِ إذا لم يُيَنَّ المقدارَ
 الَّذِي بِهِ رَهْنُهُ وَلَيْسَ فِيهِ دَيْنٌ لَا يَكُونُ مضموناً عَلَى أَصَحِّ الرَّوَائِثِ، وَقَالَ "أَبُو حَنِيفَةَ" وَ"أَبُو يُوسُفَ"
 وَ"مُحَمَّدٌ": يُعْطِيهِ الْمَرْتَهَنُ مَا شَاءَ، وَعَنْ "مُحَمَّدٍ": لَا أَسْتَحْسِنُ أَقْلَ مِنْ دَرَاهِمٍ، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": إِذَا
 ضَاعَ فَعَلِيهِ قِيَمَتُهُ)) اهـ.

(١) "المنح": كتاب الرهن ٢/ق٢١٨/ب.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ص٣٤٦.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - القول في ثَمَنِ المِثْلِ وَأَجْرَةِ المِثْلِ إلخ ص٤٣٢.

(٤) "لوائح الأنوار": كتاب الرهن ق١٧٣/ب.

(٥) "شرح مختصر الطحاوي" للإسبيحي: كتاب الرهن ق١٦٥/أ.

(٦) "غمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ٣/٢٤٥ بتصرف.

(٧) "القنية": كتاب الرهن - باب حكم الرهن عند هلاكه ق١٥٩/ب.

(فإن) هلك و(ساوت قيمته الدين صار مستوفياً) دينه (حكماً، أو زادت كان الفضل أمانة) يُضْمَنُ^(١) بالتَّعْدِي (أو نَقَصَتْ سَقَطَ بَقْدَرِهِ، وَرَجَعَ) المرتهنُ^(٢) (بالفضل)؛ لأنَّ الاستيفاءَ بَقْدَرِ المَالِيَّةِ

أقول: وهذه مسألة الرهن بدین موعود، وسيدكرها "المصنّف" في الباب الآتي أيضاً^(٣).

[٣٤١٠٦] (قوله: فإن هلك إلخ) الأولى تقديمه على قوله^(٤): ((المقبوض على سَوم الرهن))؛ لأنه من تمام ما قبله، "ط"^(٥). وبيان ذلك: إذا رهن ثوباً قيمته عشرة عشرة فبعثه فهلك عند المرتهن سَقَطَ دينه، ولو قيمته خمسة رجَعَ على الرّاهن بخمسة أخرى، ولو خمسة عشر فالفضل أمانة، "كفاية"^(٦). وأطلق الهلاك فشمل ما لو كان بعد قضاء الدين، فيستردّ الرّاهن ما قضاه من الدين؛ لأنه تبين بالهلاك أنه صار مستوفياً من وقت القبض السابق، "بزازية"^(٧) وغيرها. ويأتي آخر الرهن^(٨).

[٣٤١٠٧] (قوله: يُضْمَنُ بالتَّعْدِي) فلو رهن ثوباً يساوي عشرين درهماً بعشرة فلبسه المرتهن بإذن الرّاهن فانتقص سته، ثم لبسه بلا إذن فانتقص أربعة ثم هلك وقيمته عشرة يرجع المرتهن على الرّاهن بدرهم واحد من دينه ويسقط تسعة؛ لأن الثوب يوم الرهن كان نصفه مضموناً بالدين ونصفه أمانة، وما انتقص بلبسه بالإذن - وهو سته - لا يُضْمَنُ، وما انتقص بلا إذن - وهو أربعة - يُضْمَنُ ويصير قصاصاً بَقْدَرِهِ من الدين، فإذا هلك وقيمته عشرة نصفه مضمون ونصفه أمانة، فبقدر المضمون يصير المرتهن مستوفياً دينه، ويبقى له درهم يرجع به على الرّاهن، "ظهيرية"^(٩) و"خانية"^(١٠) مُلَخَّصاً.

(١) في "و" و"ط" و"ب": ((فيضمن))، وما أثبتناه من "د" موافق لنسخ الحاشية.

(٢) ((المرتهن)) من "المن" في "و".

(٣) ص ٢٨٤ - والتي بعدها.

(٤) في الصفحة السابقة.

(٥) "ط": كتاب الرهن ٢٣٦/٤.

(٦) "الكفاية": كتاب الرهن ٧٥/٩ باختصار (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٧) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل السادس في قبضه - نوع في حق المرتهن فيه ٧١/٦ - ٧٢ بتصرف، ونوع في تصرفهما

فيه ٧٣/٦ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) المقولة [٣٤٦٧٠] قوله: ((هلك بالدين)).

(٩) "الظهيرية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في الانتفاع بالرهن وفيمن يرهن مال غيره ق ٣٨٣/أ.

(١٠) "الخانية": كتاب الرهن - فصل في الانتفاع بالرهن ٦٠٣/٣ - ٦٠٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(وَضَمَنَ) المرتَهِنُ (بدعوى الهلاكِ بلا برهانٍ مُطلقاً).....

[٣٤١٠٨] (قوله: وَضَمَنَ بدعوى الهلاكِ بلا برهانٍ) كذا في "الدُّرَرِ" ^(١) و"شرح المَجْمَعِ الملكي" ^(٢).

وظاهرُهُ: أَنَّهُ يَضْمَنُ قيمَتَهُ بالغةً ما بَلَغَتْ، وَأَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ بلا برهانٍ، وَأَنَّهُ بإقامَتِهِ يَنْتَفِي الضَّمَانُ، وهذا مذهب الإمام "مالك" ^(٣).

أما مذهبنا فلا فَرْقَ بين ثبوتِ الهلاكِ بقوله مع يمينه أو بالبرهان، وهو في الصُّورَتَيْنِ مضمونٌ بالأقلِّ من قيمته ومن الدين كما أَوْضَحَهُ في "الشَّرْئِيعَةِ" ^(٤) عن "الحَقَائِقِ" ^(٥). وبه أفتى "ابنُ الجَلْبِي" ^(٦)، ومثله في "فتاوى الكازروني" ^(٧) و"فتاوى المصنِّف" ^(٨)، وقد زَلَّ قَدَمُ العَلَامَةِ "الرَّمْلِيِّ" في ذلك تبعاً لـ "المصنِّف" هنا فأفتى: ((بضمانِ القيمةِ بالغةً ما بَلَغَتْ)) كما هو مَسْطُورٌ في "فتاواه" ^(٩)، وصَرَخَ بذلك أيضاً في "حاشية المنح" ^(١٠)، ومَنْ رَدَّ عليه "صاحبُ الفتاوى الرَّحِيمِيَّةِ" ^(١١) تبعاً لشيخه "الشَّرْئِيعِي" ^(١٢) فقال: ((هذا مخالفٌ للمذهبِ رأساً واحداً، والرُّجُوعُ إلى الحقِّ أَحَقُّ)).

(١) "الدُّرَر والغرر": كتاب الرهن ٢/٢٤٩.

(٢) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب الرهن ق ١١٥/ب.

(٣) انظر "شرح مختصر خليل" للخرشي: باب ذكر الرهن وحده وما يتعلق بذلك - ضمان الرهن ٥/٢٥٦، و"مواهب الجليل في شرح مختصر خليل": باب الرهن - فرع رهن المغصوب من غاصبه يسقط عنه ضمانه ٥/٧.

(٤) "الشَّرْئِيعَةِ": كتاب الرهن ٢/٢٤٩ (هامش "الدُّرَر والغرر").

(٥) "حقائق منظومة النسفي": باب فتاوى مالك بن أنس - كتاب الرهن ق ٣٣٧/أ.

(٦) "فتاوى ابن الشلي": كتاب الرهن ٢/٢١٨.

(٧) هو "الفتاوى العفيفية": لعبد الله بن حسن العفيف الكازروني، وتقدم الكلام عليها ٣/٥٣٦ ولما نقف عليها.

(٨) "فتاوى المصنِّف": كتاب الرهن ق ١٣٥/ب.

(٩) "الفتاوى الخيرية": كتاب الرهن ٢/١٩٣.

(١٠) "لوائح الأنوار": كتاب الرهن ق ١٧٤/أ.

(١١) "الفتاوى الرحيمية": كتاب الرهن ق ٢٥٣/ب بتصرف، وهي لعبد الرحيم بن أبي اللطف المقدسي الحسيني الحنفي، نزيل القسطنطينية (ت ١١٠٤هـ). ("إيضاح المكنون" ٢/١٥٦، "سلك الدرر" ٣/٢، "هدية العارفين" ١/٥٦٤، "الأعلام" ٣/٣٤٣).

(١٢) انظر "غاية المطلب في الرهن إذا ذهب": ٣/٢٩٨ (ضمن "رسائل الشرنبلالي").

سواءً كان من أموال ظاهرة أو باطنة، وخصّته^(١) "مالك"^(٢) بالباطنة. (وله طلب دينه من راهنه، وله حبسه به وإن كان الرهن في يده) لأنّ الحبس جزاء مطله (وله حبس رهنه بعد الفسخ) للعقد (حتى يقبض دينه أو يبرئه) لأنّ الرهن لا يطل بمجرّد الفسخ، بل يبقى رهناً ما بقي القبض والدّين معاً،.....

[٣٤١٠٩] (قوله: ظاهرة) كالحيوان والعبيد والعقار، أو باطنة، كالنّقدين والحليّ والغروض، "درر"^(٣).

[٣٤١١٠] (قوله: وخصّته "مالك" بالباطنة) أي: خصّ الضّمان بالأموال الباطنة للثّمة، "غرر الأفكار"^(٤).

[٣٤١١١] (قوله: وله حبسه به) أي: حبس الرّاهن^(٥) بالدّين.

[٣٤١١٢] (قوله: للعقد) أي: عقد الرّهن.

[٣٤١١٣] (قوله: لا يطل بمجرّد الفسخ) بل لا بدّ معه من ردّه على الرّاهن.

[٣٤١١٤] (قوله: بل يبقى رهناً^(٦)) أي: مضموناً، فلو هلك في يده سقط الدّين إذا كان به وفاء، "هداية"^(٧).

[٣٤١١٥] (قوله: ما بقي القبض والدّين معاً) أي: قبض الرّهن في يد المرتهن، والدّين في ذمّة الرّاهن^(٨)، "واني"^(٩).

(١) في "و": ((رخصه)) بدل ((وخصه))، وهو تحريف.

(٢) انظر "شرح مختصر خليل" للخرشي: باب ذكر الرهن وحده وما يتعلق بذلك - ضمان الرهن ٢٥٦/٥، و"حاشية

الصاوي على الشرح الصغير": باب في الرهن وأحكامه - ضمان الرهن ٣٣٦/٣-٣٣٧.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب الرهن ٢٤٩/٢.

(٤) "غرر الأذكار": كتاب الرهن ق ١٢٨/ب بتصرف.

(٥) في "ب" و"م": ((الرّهن))، والأولى ما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"آ".

(٦) في "م": ((بل يبقى على الرهن رهناً)).

(٧) "الهداية": كتاب الرهن ١٣٠/٤.

(٨) في "الأصل": ((الرّهن)).

(٩) "نقد الدرر": كتاب الرهن ق ١٦٧/أ.

فإذا فات أحدهما لم يَبَقْ رهناً، "زيلعي"^(١) و"درر"^(٢) وغيرهما^(٣). (لا الانتفاع به مطلقاً) لا باستخدام^(٤) ولا سُكْنَى ولا لُبْسٍ، ولا إجارةٍ

[٣٤١١٦] (قوله: فإذا فات أحدهما) بأن رَدَّ الرَّهْنِ أو أبرأه من الدين ((لم يَبَقْ رهناً))، فَيَسْقُطُ الضَّمَانُ؛ لأنَّ الْعِلَّةَ إذا كانت ذاتَ وصفين يَعدُّمُ الحُكْمُ بَعْدَ أحدهما، ويردُّ عليه: ما لو هَلَكَ قبلَ التَّسليمِ وبعدَ قضاءِ الدينِ يُضمَّنُ، وَيَسْرُدُّ الرَّاهِنُ ما قضاؤه كما مرَّ^(٥) ويأتي^(٦). وجوابه مع ما فيه في "العناية"^(٧).

[٣٤١١٧] (قوله: ولا إجارة) فلو أجزَّه المرتهنُّ بلا إذنٍ فالأجرة له كما سيذكره [٤/١٨٢ق/ب] آخَرُ الرَّهْنِ^(٨) مع بَقْيَةِ فروعِهِ.

(قوله: وجوابه مع ما فيه في "العناية") قال فيها: ((أجيب: بأن بقاء احتمال استحقات المؤدى يوجب بقاء الضمان، وفيه نظر؛ لأنَّ الاحتمال لا يوجب التحقيق، لا سيما إذا لم ينشأ عن دليل)) اهـ. ويظهر في دفع هذا الإيراد أن يُقال: إنَّه بالأداء لم يسقط الدين عن ذمة الراهن؛ إذ الديون تُقضى بأمثالها، بخلاف ما إذا أبرأه المرتهنُّ منه، فإنَّه يسقط، فلم تَبَقِ الْعِلَّةُ بوصفيتها فيعدُّمُ الحُكْمِ. وفي "الخلاصة" من الفصل الثالث: ((في "الأصل": المرتهنُّ إذا أبرأ الراهن عن الدين، أو وهبه منه والعبء الرَّهْنُ في يده فهلك من غير أن يمتنع لا يضمن استحساناً، بخلاف ما لو برئ الرَّاهِنُ بالإيفاء ثم هلك الرَّهْنُ في يد المرتهن، حيث يهلك مضموناً، حتَّى يَجِبُ على المرتهن ردُّ ما استوفى على الرَّاهِنِ)) اهـ. ونحوه في "الهندية".

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦٦-٦٧ بتصرف.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب الرهن ٢٤٩/٢-٢٥٠ بتصرف.

(٣) انظر "البحر": كتاب الرهن ٢٧٠/٨.

(٤) في "و": ((بالاستخدام)).

(٥) المقولة [٣٤١٠٦] قوله: ((فإن هلك)).

(٦) ص ٥٣٤ - "در".

(٧) انظر "العناية": كتاب الرهن ٧٩/٩ (هامش "تكملة فتح القدير")، وقد ذكر ما فيها الراعي رحمه الله.

(٨) ص ٥٢٧..

أو إعاره^(١)، سواء كان من مرتبه أو راهن

[٣٤١١٨] (قوله: أو إعاره^(٢)) سيذكر في باب التصرف في الرهن^(٣) أحكام إعارته من الرّاهن أو من أجنبي بإذن أو بدونه.

[٣٤١١٩] (قوله: سواء كان) أي: الانتفاع.

[٣٤١٢٠] (قوله: من مرتبهٍ أو راهنٍ) الأوَّلُ مصرَّحٌ به في عامَّةِ المتن^(٤)، والثَّاني صرَّحَ به في "درر البحار"^(٥) و"شرح مختصر الكرخي"^(٦) و"شرح الزَّهْدِيَّ"^(٧) وفيه خلافٌ "الشَّافِعِيَّ"^(٨)، فعنده: يَجُوزُ له الانتفاعُ بغيرِ الوطاءِ، والأوَّلُ لا خلافَ فيه كما في "غرر الأفكار"^(٩).

بَقِيَ لَوْ سَكَنَ فِي دَارِ الرَّهْنِ هَلْ تَلَزُمُهُ أُجْرَةٌ؟ أَجَابَ فِي "الْخَيْرِيَّة" ^(١٠): ((أَنَّهُ لَا تَلَزُمُهُ مُطْلَقًا، أَذِنَ الرَّاهِنُ أَوْ لَا، مُعَدَّةٌ لِلِاسْتِغْلَالِ أَوْ لَا))، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَزَائِيَّة" ^(١١)، وَأَجَابَ فِي "الْخَيْرِيَّة" ^(١٢) بِذَلِكَ أَيْضًا لَوْ كَانَتْ لِيَتِيمٍ، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ آخِرَ الْغَضَبِ ^(١٣)، فَارْجِعْهُ.

(قوله: لو كانت لَيْتِيمَ إِحْ) لعلَّ حَقَّهُ: إِلَّا لو كانت لَيْتِيمَ، فَإِنَّ الذي قَدَّمَهُ في الغَصَبِ: ((أَنَّ الوقْفَ وَمَالَ الْيَتِيمِ يَجِبُ فِيهِ الْأَجْرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ سَكَنَهُ بِتَأْوِيلِ مَلِكٍ أَوْ عَقْدٍ))، ولم أَرِ في "الخَيْرِيَّة" بَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْأَجْرُ لَو لَيْتِيمَ.

(١) في "ط" و"ب": ((ولا إعارة)).

(٢) في "م": ((ولا إعارة)).

(۳) ص ۴۸۵- وما بعدها.

(٤) انظر "الاختيار لتعلييل المختار": كتاب الرهن ٦٥/٢، و"الملتقى": كتاب الرهن ٢٧١/٢.

(٥) انظر "غرر الأذكار": كتاب الرهن ق ١٢٨/أ.

(٦) هو "شرح القدوري على مختصر الكرخي"، وتقدم الكلام عليه ٢١٠/٥.

(٧) "المجتمعي": كتاب الرهن ق ١٥٧/أ.

(٨) انظر "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج": كتاب الرهن - للراهن كل انتفاع لا ينقص المرهون ٢٦٥/٤، و"البيان في مذهب الإمام

الشافعي: "كتاب الرهن - باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز - باب ما يدخل في الرهن وما لا يدخل إلخ ٦٣/٦ وما بعدها.

(٩) "غُرر الأذكار": كتاب الرهن ق ١٢٨/أ.

(١٠) "الفتاوى الخيرية": كتاب الرهن ١٩٣/٢.

(١١) "البزازية": كتاب الإجازات - الفصل الثاني في صفتها - نوع في المفردات وفيه الإجارة على المعاصي ٤٤/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٢) لم نعثر على الجواب في نسخة "الفتاوى الخيرية" التي بين أيدينا، وانظر تقارير الرافعي.

(۱۳) ۳۱۰-۳۰۹/۲۰ "در".

(إِلَّا بِإِذْنٍ) كُلٌّ لِلْآخَرِ، وَقِيلَ: لَا يَحِلُّ لِلْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا، وَقِيلَ: إِنْ شَرَطَهُ كَانَ رَبًّا وَإِلَّا لَا، وَفِي "الْأَشْبَاهِ"^(١) وَ"الْجَوَاهِرِ"^(٢): ((أَبَاحَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ أَكْلَ الثَّمَارِ، أَوْ سَكْنَ الدَّارِ أَوْ لَبَنَ الشَّاةِ الْمَرْهُونَةِ.

[٣٤١٢١] (قَوْلُهُ: إِلَّا بِإِذْنٍ) فَإِذَا انْتَفَعَ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ وَهَلَكَ الرَّهْنُ حَالَةً اسْتِعْمَالِهِ يَهْلِكُ أَمَانَةٌ بِلَا خِلَافٍ، أَمَّا قَبْلَ الاسْتِعْمَالِ أَوْ بَعْدَهُ يَهْلِكُ بِالذَّيْنِ. وَلَوْ كَانَ أَمَةً لَا يَحِلُّ وَطُؤُهَا؛ لِأَنَّ الْفَرْجَ أَشَدُّ حَرَمَةً، لَكِنْ لَا يُجَدُّ بَلْ يَجِبُ الْعُقْرُ^(٣) عِنْدَنَا، "مَعْرَاجُ"^(٤).

[٣٤١٢٢] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ: لَا يَحِلُّ لِلْمُرْتَهِنِ) قَالَ فِي "الْمَنْحِ"^(٥): ((وَعَنْ [أَبِي] ^(٦) "عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ" ^(٧) السَّمَرْقَنْدِيِّ - وَكَانَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ سَمَرْقَنْدَ - : أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الرَّاهِنُ؛ لِأَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي الرَّبَا؛ لِأَنَّهُ يَسْتَوْفِي دَيْنَهُ كَامِلًا فَتَبْقَى لَهُ الْمَنْفَعَةُ فَضْلًا فَيَكُونُ رَبًّا، وَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ. قُلْتُ: وَهَذَا مُخَالَفٌ لِعَامَّةِ الْمَعْتَبَرَاتِ مِنْ أَنَّهُ يَحِلُّ بِالْإِذْنِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الدِّيَانَةِ، وَمَا فِي الْمَعْتَبَرَاتِ عَلَى الْحُكْمِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى"^(٨): إِذَا كَانَ ٣١٠/٥ مُشْرُوطًا صَارَ قَرْضًا فِيهِ مَنْفَعَةٌ وَهُوَ رَبًّا، وَإِلَّا فَلَا بَأْسَ)) أَهْ مَا فِي "الْمَنْحِ" مُلْخَصًا. وَأَقْرَهُ ابْنُ الشَّيْخِ "صَالِحُ"^(٩). وَتَعَقُّبُهُ "الْحَمَوِيُّ"^(١٠): ((بَأَنَّ مَا كَانَ رَبًّا لَا يَظْهَرُ فِيهِ فَرْقٌ بَيْنَ الدِّيَانَةِ وَالْقَضَاءِ،

(١) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الرِّهْنِ ص ٣٤٥-٣٤٦ - بِتَصْرِفٍ.

(٢) "جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الرِّهْنِ - مَطْلَبُ الرَّاهِنِ إِذَا أَبَاحَ لِلْمُرْتَهِنِ ق ٢٠٠/ب.

(٣) فِي "اللسان" مِنْ مَادَّة: ((عَقْرُ)): ((الْعُقْرُ بِالضَّمِّ: مَا تُعْطَاهُ الْمَرْأَةُ عَلَى وَطْءِ الشُّبْهَةِ، وَأَصْلُهُ أَنْ وَاطِئَ الْبِكْرِ يَعْقِرُهَا إِذَا اقْتَضَتْهَا - وَالْقِضَةُ، بِالْكَسْرِ: عُذْرَةُ الْجَارِيَةِ - فَسُمِّيَ مَا تُعْطَاهُ لِلْعُقْرِ عُقْرًا، ثُمَّ صَارَ عَامًّا لَهَا وَلِلْكَتِّبِ)).

(٤) "مَعْرَاجُ الدَّرَايَةِ": بَابُ ذِكْرِ الرِّهْنِ ق ١٠٩/ب بِتَصْرِفٍ.

(٥) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الرِّهْنِ ق ٢١٩/أ.

(٦) ((أَبِي))) سَاقِطَةٌ مِنَ النِّسْخِ لِسُقُوطِهَا فِي "الْمَنْحِ"، وَانْظُرْ تَعْلِيْقَنَا الْمُتَقَدِّمَ ٢١٢/١٥.

(٧) فِي "الْمَنْحِ": ((يَسْلَمُ)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٨) "جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الرِّهْنِ - مَطْلَبُ الرَّاهِنِ إِذَا أَبَاحَ لِلْمُرْتَهِنِ ق ٢٠٠/ب.

(٩) "زَوَاهِرُ الْجَوَاهِرِ": الْفَنُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الرِّهْنِ ق ٢٢٥/أ.

(١٠) "غَمَزَ عَيُونَ الْبَصَائِرِ": الْفَنُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الرِّهْنِ ٢٤٤/٣ بِتَصْرِفٍ.

فَأَكْلَهَا.....

على أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّوْفِيقِ بَعْدَ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ، أَي: مِنْ أَنَّهُ يُبَاحُ)).
أَقُولُ: مَا فِي "الْجَوَاهِرِ" يَصْلُحُ لِلتَّوْفِيقِ، وَهُوَ وَجِيهٌ، وَذَكَرُوا نَظِيرَهُ فِيمَا لَوْ أَهْدَى الْمُسْتَقْرِضُ لِلْمَقْرِضِ، إِنْ كَانَتْ بِشَرْطِ كُرْهِ وَإِلَّا فَلَا، وَمَا نَقَلَهُ "الشَّارِحُ" عَنْ "الْجَوَاهِرِ" أَيْضاً مِنْ قَوْلِهِ^(١): ((لَا يَضْمَنُ)) يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِرَبَأٍ؛ لِأَنَّ الرَّبَا مَضْمُونٌ فَيُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ الْمَشْرُوطِ، وَمَا فِي "الْأَشْبَاهِ" مِنَ الْكَرَاهَةِ عَلَى الْمَشْرُوطِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ "الشَّارِحِ" الْآتِي آخِرَ الرَّهْنِ^(٢) ((أَنَّ التَّعْلِيلَ بِأَنَّهُ رَبَأٌ يُفِيدُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَحْرِيمِيَّةٌ))، فَتَأَمَّلْ.

وَإِذَا كَانَ مَشْرُوطاً ضَمِنَ كَمَا أَفْتَى بِهِ فِي "الْخَيْرِيَّةِ"^(٣): ((فَيَمَن رَهْنَ شَجَرٍ زَيْتُونٍ عَلَى أَنْ يَأْكُلَ الْمُرْتَهِنُ ثَمَرَهُ نَظِيرَ صَبْرِهِ بِالَّذِينَ)). قَالَ "ط"^(٤): ((قُلْتُ: وَالْغَالِبُ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُونَ عِنْدَ الدَّفْعِ الْإِنْتِفَاعَ، وَلَوْلَا لَمَّا أُعْطَاهُ الدَّرَاهِمَ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ كَالْمَشْرُوطِ، وَهُوَ مِمَّا يُعَيَّنُ الْمَنْعَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ)) اهـ.

(فَائِدَةٌ)

قَالَ فِي "التَّاتَرُخَانِيَّةِ"^(٥) مَا نَصَّهُ: ((وَلَوْ اسْتَقْرِضَ دَرَاهِمَ وَسَلَّمَ حِمَارَهُ إِلَى الْمَقْرِضِ لَيْسَتْ عَمَلُهُ إِلَى شَهْرَيْنِ حَتَّى يُوفِيَهُ دَيْنَهُ أَوْ دَارَهُ لَيْسَكُنْهَا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ، إِنْ اسْتَعْمَلَهُ فَعَلَيْهِ أَجْرٌ مِثْلُهُ وَلَا يَكُونُ رَهْنًا)) اهـ. وَقَدَّمْنَاهُ فِي الْإِجَارَاتِ^(٦)، فَتَبَّهْ.

[٣٤١٢٣] (قَوْلُهُ: فَأَكْلَهَا) سِيَاقِي آخِرَ الرَّهْنِ^(٧) عَنْ "فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ": ((أَنَّ الظَّاهَرَ: أَنَّ

الْأَكْلُ يَشْمَلُ أَكْلَ ثَمَرِهَا)).

(١) فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ.

(٢) ص ٥٢٦..

(٣) "الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّة": كِتَابُ الرَّهْنِ ١٩١/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "ط": كِتَابُ الرَّهْنِ ٢٣٦/٤.

(٥) "التَّاتَرُخَانِيَّة": كِتَابُ الرَّهْنِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ: الْمُنْفَرَقَاتُ ٦١٣/١٨ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٣٠٢٦٦) بِتَصْرِفٍ.

(٦) الْمَقُولَةُ [٢٩٩٢٤] قَوْلُهُ: ((مَعَ الْمَاءِ)). مَطْلَبُ: أَسْكَنَ الْمَقْرِضُ فِي دَارِهِ يَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ.

(٧) ص ٥٢٤..

لم يَضْمَنْ، وله منْعُهُ)). ثُمَّ أَفَادَ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(١): ((أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُرْتَهِنِ الْإِنْتِفَاعُ بِذَلِكَ))
وسيجيء^(٢) آخِرَ الرَّهْنِ.

(مَاتَتِ الشَّاةُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ قُسِمَ الدِّينُ عَلَى قِيَمَةِ الشَّاةِ وَلِبْنِهَا الَّذِي شَرِبَهُ، فَحُظُّ
الشَّاةِ يَسْقُطُ وَحُظُّ اللَّبَنِ يَأْخُذُهُ الْمُرْتَهِنُ، فَلَوْ فَعَلَ) الْإِنْتِفَاعَ قَبْلَ إِذْنِهِ (صَارَ مُتَعَدِّياً).

[٣٤١٢٤] (قَوْلُهُ: لَمْ يَضْمَنْ) أَي: وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِ، "قَنِية"^(٣). يَعْنِي: إِذَا لَمْ
يَهْلِكِ الْأَصْلُ كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ^(٤).

[٣٤١٢٥] (قَوْلُهُ: وَسِجِيءٌ) أَي: هَذَا الْبَحْثُ بَزِيَادَةِ بَيَانٍ.

[٣٤١٢٦] (قَوْلُهُ: مَاتَتِ الشَّاةُ إِلْحَ) يُؤْخَذُ فِي بَعْضِ النُّسخِ مَتْنًا، وَسَقَطَ مِنْ بَعْضِهَا وَلَمْ يَكْتُبْ
عَلَيْهِ "المُصَنَّفُ".

[٣٤١٢٧] (قَوْلُهُ: الَّذِي شَرِبَهُ) أَي: بِإِذْنِ الرَّاهِنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْوَلُولِجِيَّةِ"^(٥)، فَافْهَمْ.
[٣٤١٢٨] (قَوْلُهُ: وَحُظُّ اللَّبَنِ يَأْخُذُهُ الْمُرْتَهِنُ) أَي: يَأْخُذُهُ مِنَ الرَّاهِنِ؛ لِمَا سَيَأْتِي^(٦): ((أَنَّ
نَمَاءَ الرَّهْنِ رَهْنٌ مَعَ الْأَصْلِ))، وَلَمَّا أَتَلَفَهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ صَارَ كَأَنَّ الرَّاهِنَ أَتَلَفَهُ فَيَكُونُ
مُضْمُونًا عَلَيْهِ، فَكَانَ لَهُ حِصَّةٌ مِنَ الدِّينِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا آنِفًا^(٧): ((يَعْنِي إِذَا لَمْ يَهْلِكِ
الْأَصْلُ))، وَسَيَأْتِي تَمَامُ بَيَانِ ذَلِكَ آخِرَ الرَّهْنِ^(٨) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
[٣٤١٢٩] (قَوْلُهُ: صَارَ مُتَعَدِّياً) فَيَضْمَنُهُ كَالْغَضَبِ، وَلَوْ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ عَادَ رَهْنًا، وَيَأْتِي تَمَامُهُ^(٩).

(١) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الرَّهْنِ ص ٣٤٥-٣٤٦..

(٢) ص ٢٥٢..

(٣) "القَنِية": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ إِلْحَ ق ١٥٩/ب.

(٤) ص ٥٢٢ - "دُر".

(٥) "الْوَلُولِجِيَّةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَنْعَقِدُ بِهَا الرَّهْنُ وَفِيمَا لَا يَنْعَقِدُ إِلْحَ ٦٨/٥.

(٦) ص ٥٢١..

(٧) الْمَقُولَةُ [٣٤١٢٤] قَوْلُهُ: ((لَمْ يَضْمَنْ)).

(٨) الْمَقُولَةُ [٣٤٦٢٤] قَوْلُهُ: ((كَمَا إِذَا هَلَكَ الْأَصْلُ بَعْدَ الْأَكْلِ)).

(٩) الْمَقُولَةُ [٣٤١٥٢] قَوْلُهُ: ((وَضَمِنْ إِلْحَ)).

ولم يَطلِّ الرَّهْنُ (به). (وَإِذَا طَلَبَ) المرتهنُ (دينَهُ أَمَرَ بِإِحْضَارِ رهنِهِ^(١)) لئَلَّا يَصِيرَ مستوفياً مرتين، إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ حَمْلٌ،

[٣٤١٣٠] (قوله: لئَلَّا يَصِيرَ مستوفياً مرتين) أي: على تقدير هلاك الرهن.

قال في "غرر الأفكار"^(٢): ((فإنَّه لو أُمِرَ بقضاء الدين قبل الإحضار^(٣)) فرمَّا يَهْلِكُ الرَّهْنُ، أو كان هالكاً فيَصِيرُ مستوفياً دينَهُ مرتين)) اهـ.

[٣٤١٣١] (قوله: إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ حَمْلٌ) لأنَّه عاجزٌ، "شرح بجمع"^(٤). أي: عاجزٌ حكماً بما يَلْحَقُهُ

من المؤنة. ونقل "ط"^(٥) عن "الشلي"^(٦): ((أنَّه إِنْ كَانَ فِي بَلَدِ الرَّهْنِ يُؤْمَرُ بِإِحْضَارِهِ مُطْلَقاً، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَمْلٌ وَمُؤْنَةٌ فَكَذَا، وَإِنْ كَانَ لَهُ حَمْلٌ لَا يُؤْمَرُ)). وحمل "ط"^(٧) ما في "شرح المجمع" عليه.

أقول: هذا هو المتبادر من كلامهم، لكن فيه نظر؛ لأنَّ الواجب عليه التَّخْلِيَةُ لا النَّقْلُ

كما يأتي^(٨)، على أَنَّهُ يُخَالِفُهُ^(٩) ما في "البزازیة"^(١٠) حيث قال: ((إِنْ^(١١)) لَمْ يَلْحَقْهُ مُؤْنَةٌ فِي الإِحْضَارِ يُؤْمَرُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَلْحَقُهُ مُؤْنَةٌ بَأَن كَانَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَا يُؤْمَرُ بِهِ)) اهـ. وفي "الذخيرة"^(١٢): ((الأصلُ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ [١/١٨٣/٤] على إِحْضَارِهِ بِلَا مُؤْنَةٍ فَلِلرَّاهِنِ أَنْ يَمْتَنِعَ

(١) في "ب": ((دينه)).

(٢) "غرر الأذكار": كتاب الرهن ق ١٢٨/ب.

(٣) في "ب": ((الإحضار)) بالصاد المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٤) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب الرهن ق ١١٦/أ.

(٥) ((ط" عن))، ليست في "ب" و"م". وانظر "ط": كتاب الرهن ٢٣٧/٤.

(٦) "حاشية الشلي على تبين الحقائق": كتاب الرهن ٦٦/٦ باختصار.

(٧) "ط": كتاب الرهن ٢٣٧/٤.

(٨) في الصفحة الآتية والتي بعدها "در".

(٩) في "م": ((بخالف)).

(١٠) "البزازیة": كتاب الرهن - الفصل الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته ٥٦/٦ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(١١) في "ك": ((ما)) بدل ((إن)).

(١٢) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثامن في الرهن الذي يكلف صاحبه الإحضار إلخ ٣٠٤/١١.

أَوْ عِنْدَ الْعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِمْهُ، "شرح بجمع" (١).

(فَإِنْ أَحْضَرَ سَلَّمَ) لَهُ (كُلَّ دَيْنِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ) سَلَّمَ الْمُرْتَهِنُ (رَهْنَهُ) تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِیَةِ.

(وَإِنْ طَلَبَ) دَيْنَهُ (فِي غَيْرِ بَلَدِ الْعَقْدِ) لِلرَّهْنِ (فَكَذَلِكَ) الْحُكْمُ (إِنْ) لَمْ يَكُنْ لِلرَّهْنِ مَوْنَةٌ، وَإِنْ كَانَ) لِحَمْلِهِ مَوْنَةٌ (سَلَّمَ دَيْنَهُ وَإِنْ) لَمْ يُحْضِرْهُ (لَأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ التَّسْلِيمُ

عَنِ الْقَضَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَصْلًا مَعَ قِيَامِ الرَّهْنِ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا بِمَوْنَةٍ فَلَا))، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ (٢): ((وَإِنْ لَقِيَ فِي بَلَدِ الرَّهْنِ وَالرَّهْنُ جَارِيَةٌ أُمِرَ بِإِحْضَارِهَا؛ لِقُدْرَتِهِ بِلا مَوْنَةٍ، وَتَرَكْنَا الْقِيَاسَ فِيمَا يَلْحَقُهُ مَوْنَةٌ فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ)) اهـ مُلَخَّصًا، فَتَأَمَّلْ.

[٣٤١٣٢] (قَوْلُهُ: أَوْ عِنْدَ الْعَدْلِ) سِيَاقِي مَتْنًا قَرِيبًا (٣).

[٣٤١٣٣] (قَوْلُهُ: ثُمَّ سَلَّمَ الْمُرْتَهِنُ رَهْنَهُ) فَلَوْ هَلَكَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ اسْتَرْكَدَ الرَّاهِنُ مَا قَضَاهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَوْفًى عِنْدَ الْهَلَاكِ بِالْقَبْضِ السَّابِقِ، فَكَانَ الثَّانِي اسْتِيفَاءً بَعْدَ اسْتِيفَاءٍ فَيَجِبُ رُدُّهُ، "هَدَايَةُ" (٤). وَسِيَاقِي آخِرَ الرَّهْنِ (٥).

[٣٤١٣٤] (قَوْلُهُ: تَحْقِيقًا لِلتَّسْوِیَةِ) أَي: فِي تَعْيِينِ حَقِّ كُلِّ، قَالَ فِي "الدَّخِيرَةِ" (٦): ((لَأَنَّ الْمُرْتَهِنَ عَيَّنَ حَقَّ الرَّاهِنِ فَيَجِبُ عَلَى الرَّاهِنِ تَعْيِينَ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ، إِلَّا أَنْ تَعْيِينَ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ؛ لِيَحْصُلَ التَّعْيِينُ)) اهـ. فَهُوَ تَعْلِيلٌ لَوْجُوبِ تَسْلِيمِ الدَّيْنِ أَوَّلًا، وَأَمَّا عِلَّةُ الْإِحْضَارِ فَقَدْ مَرَّتْ فِي قَوْلِ "الشَّارِحِ" (٧) ((لَفَلَا يَصِيرُ مُسْتَوْفًى مَرَّتَيْنِ))، فَافْهَمْ.

[٣٤١٣٥] (قَوْلُهُ: لِلرَّهْنِ) (٨) مُتَعَلِّقٌ بِالْعَقْدِ.

(١) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب الرهن ق ١١٦/أ.

(٢) "الدخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثامن في الرهن الذي يكلف صاحبه الإحضار إلخ ٣٠٤/١١.

(٣) ص ٣٩٧.

(٤) "الهداية": كتاب الرهن ١٣٠/٤.

(٥) المقولة [٣٤٦٧٠] قوله: ((هَلَكَ بِالذَّيْنِ)).

(٦) "الدخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثامن في الرهن الذي يكلف صاحبه الإحضار إلخ ٣٠٧/١١.

(٧) في الصفحة السابقة.

(٨) في "ك": ((لِلرَّاهِنِ)).

- بمعنى التَّخْلِيَةِ - لَا التَّقْلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَنَقَلَ "الْفُهْستائي" ^(١) عَنْ "الذَّخِيرَةِ" ^(٢): ((أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِحْضَارِهِ أَصْلًا مَعَ قِيَامِهِ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ)) اهـ، فليُحْفَظْ.
(و) لَكِنْ (لِلرَّاهِنِ أَنْ يُحْلِفَهُ بِاللَّهِ مَا هَلَكَ) وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا ادَّعَى الرَّاهِنُ هَلَاكَهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَدَّعِ فَلَا فَائِدَةَ فِي إِحْضَارِهِ، وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ كُلِّ نَجْمٍ حَلٍّ.....

[٣٤١٣٦] (قَوْلُهُ: مَعَ قِيَامِهِ) أَي: قِيَامِ الرَّهْنِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ؛ لِهَلَاكِهِ.

[٣٤١٣٧] (قَوْلُهُ: لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ) أَي: كَمَا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ إِلَّا بِمُؤْنَةٍ تَلَحُّقُهُ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي "الذَّخِيرَةِ" أَيْضًا كَمَا قَدَّمْنَاهُ ^(٣).

[٣٤١٣٨] (قَوْلُهُ: وَلَكِنْ لِلرَّاهِنِ إِيحَاسْتِدْرَاكُ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَأِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ))، وَقَوْلِهِ: ((لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ))، فَهُوَ تَقْيِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَعِبَارَةُ "الْمَتَنِ" تَقْيِيدُهُ، وَإِنَّمَا أَتَى بِ- ((لَكِنْ)) مُتَابَعَةً لِعِبَارَةِ "الذَّخِيرَةِ" وَ"الْكِفَايَةِ" ^(٤) وَغَيْرِهِمَا ^(٥)، فَافْهَمْ.

[٣٤١٣٩] (قَوْلُهُ: أَنْ يُحْلِفَهُ) أَي: عَلَى الْبَتَاتِ؛ لِأَنَّهُ تَحْلِيفٌ عَلَى الْهَلَاكِ فِي يَدِهِ، "ذَخِيرَةٌ" ^(٦).

[٣٤١٤٠] (قَوْلُهُ: وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ كُلِّ نَجْمٍ حَلٍّ) أَي: لَوْ كَانَ الدَّيْنُ مُقَسَّطًا فَحَلَّ قِسْطًا،

قَالَ فِي "النِّهَايَةِ" ^(٧): ((وَكَمَا يُكَلِّفُ الْمُرْتَهِنُ إِحْضَارَ الرَّهْنِ لَا سِتِفَاءً كُلِّ الدَّيْنِ يُكَلِّفُ لَا سِتِفَاءً نَجْمٍ قَدْ حَلَّ، هَذَا إِذَا ادَّعَى الرَّاهِنُ هَلَاكَ الرَّهْنِ وَطَلَّبَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْإِحْضَارِ لِيُظْهَرَ حَالُهُ، فَيَأْمُرُهُ بِهِ إِنْ كَانَ فِي بَلَدِ الرَّهْنِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَدَّعِ هَلَاكَهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِحْضَارِهِ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ)) اهـ مُلَخَّصًا. وَمِثْلُهُ فِي "الرِّيَالِيِّ" ^(٨). وَاعْتَرَضَهُ الْعَلَامَةُ "الطَّرْسُوسِي": ((بِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِقَوْلِهِ: هَذَا إِذَا ادَّعَى

(١) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٩/٢.

(٢) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثامن في الرهن الذي يكلف صاحبه الإحضار إلخ ٣٠٤/١١ بتصرف.

(٣) (المقولة [٣٤١٣١] قَوْلُهُ: ((إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ حَلٌّ)).

(٤) "الكفاية": كتاب الرهن ٧٦/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٥) انظر "الدرر والغرر": كتاب الرهن ٢٥٠/٢، و"حاشية الشلبي": كتاب الرهن ٦٦/٦ (هامش "تبيين الحقائق").

(٦) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثامن في الرهن الذي يكلف صاحبه الإحضار إلخ ٣٠٥/١١.

(٧) "النهيّة": كتاب الرهن ٢/٤٢٩ ق/ب.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦٧/٦.

٣١١/٥ الرّاهن هلاك الرّهن إلخ من عنده لم يعوّذه إلى أحدٍ، وهو فاسدٌ؛ لأنّ فيه ترك الاحتياط في القضاء، بل يأمره القاضي بإحضاره وإن لم يدع الرّاهن الهلاك؛ لئلا يصير قاضياً بالاستيفاء مرتين، إلا أن يصدّقه الرّاهن على بقائه)). وأقرّه "ابن وهبان" ^(١) فقال: ((تَبَعْتُ ما عندي من الكتب فلم أجد هذا القيد، وعباراتهم تفيد صحة ما ذكره "الطرسوسي"، والقياس يقتضي صحة ما في "النهاية"؛ لأنّ الأصل عدم الهلاك وطلب إحضار المرهون حقّ الرّاهن، فإذا لم يطلبه لا يجب على الحاكم جبر المرتهن عليه، والتّحليف على عدم الهلاك فيما لو كان للرّهن حملٌ ومؤنة كالأمر بالإحضار على هذين القولين)) اهـ ملخصاً من "شرح الوهبانية" لـ "ابن الشّحنة" ^(٢).

ثم حرّر "ابن الشّحنة" ^(٣) المسألة واختار تفصيلاً فيها، وهو: ((لزوم الإحضار مطلقاً في مسألة قضاء الدّين بتمامه؛ للتّعليق المارّ ^(٤)، وأمّا في قضاء نجمٍ منه فلا يلزم إلا بدعوى الرّاهن الهلاك؛ لأنّه بدفع نجمٍ منه لا يكون مستوفياً لجميع الحقّ فلا يجبر على إحضار جميع الرّهن، لكن بدعوى الهلاك توجه الطلب فيلزم الإحضار، ثم إنّ التّحليف على هذا التّفصيل)) اهـ ملخصاً. وقد أورد هذا التّفصيل في "نظمه" الآتي ^(٥).

قال "الشّرنبلاي" ^(٦): ((وقد فهم "الشارح" ^(٧) أنّ التّقييد بطلب المدّعي فيما إذا أراد وفاء نجمٍ فقط، ولكنّه غير مُسلم؛ لما علمته من كلام "الزيلعي" الموافق لكلام "النهاية")) اهـ.

(١) "عقد القلائد": فصل من كتاب الرهن ١٦٣/٢ بتصرف.

(٢) انظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرهن ١٩٣/٢.

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرهن ١٩٣/٢-١٩٤.

(٤) أي: في قول ابن الشّحنة: ((لأن الأصل عدم الهلاك)). وقد تقدم في المقولة نفسها.

(٥) ص ٣٩٥.

(٦) "تيسير المقاصد": فصل من كتاب الرهن ق ١٨٥/ب.

(٧) قصد به ابن الشّحنة رحمه الله.

كما حرَّره "ابن الشَّحْنَة"^(١) وقال نظماً^(٢): [طويل]

ولا دَفَعَ ما لم يُحْضِرِ الرَّهْنُ.....

وأقول وبالله أستعين: الذي يَظْهَرُ لي أَنَّ الحَقَّ مَعَ صاحِبِ "النَّهْيَةِ"، وَأَنَّ القَيْدَ للمَسْأَلَتَيْنِ كما فَهَمَهُ "الشَّرْنِبِلَايُ"، فلا يَلْزَمُ القاضِي أمرُ المرتَهِنِ بالإحضارِ إِلَّا إذا طَلَبَهُ الرَّاهِنُ وادَّعى الهلاك؛ لَأَنَّهُ حَقُّهُ، يَدُلُّ عليه أَنَّهُ في "الذَّخِيرَةِ"^(٣) قَيْدُ التَّحْلِيفِ على عَدَمِ الهلاكِ بطلبِ الرَّاهِنِ، وَتَبَعُهُ "الْفَهْستائي"^(٤)، وَمِثْلُهُ في "غَررِ الأَفْكارِ"^(٥). وفي "البَزَازِيَةِ"^(٦): ((وإن ادَّعى - أي: الرَّاهِنُ - هلاكَهُ يُحْلِفُ المرتَهِنَ على قيامِهِ، فإذا حَلَفَ أُمِرَ - أي: الرَّاهِنُ - بأداءِ الدَّيْنِ)) اهـ. ولم يُقَيِّدُوهُ بصورةِ وفاءِ الدَّيْنِ بتمامِهِ، أو وفاءِ نَجْمٍ مِنْهُ، وقد عَلِمْتَ مِمَّا مَرَّ^(٧) استواءَ الأمرِ بالإحضارِ والتَّحْلِيفِ، وجرَيانَ النِّزاعِ فيهِمَا، فحيثُ كانَ المنقولُ أَنَّهُ لا يَجِبُ على القاضِي تحليفُهُ إِلَّا بطلبِ صاحِبِ الحَقِّ فكذا لا يَجِبُ عليه الأمرُ بالإحضارِ إِلَّا بالطلبِ مُطلقاً [٤/١٨٣ق/ب]، هذا ما ظَهَرَ لفهمي القاصرِ، والله تعالى أعلم.

[٣٤١٤١] (قوله: كما حرَّره "ابن الشَّحْنَة") الذي حرَّره هو "التَّفْصِيلُ" كما عَلِمْتَهُ^(٨)، أَفَادَهُ

"ط"^(٩).

[٣٤١٤٢] (قوله: ولا دَفَعَ إلخ) أي: لا يَدْفَعُ الرَّاهِنُ الدَّيْنَ بتمامِهِ ما لم يُحْضِرِ المرتَهِنُ الرَّهْنَ

وإن لم يَدَّعِ الرَّاهِنُ الهلاكَ، إِلَّا أَن يَكُونَ في غَيْرِ بِلَدِ الرَّهْنِ ولحمِلِهِ مُؤَنَةً فيدْفَعُ الدَّيْنَ، وله تحليفُ

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الرهن ١٩٤/٢.

(٢) ((نظماً)) ليست في "د" و"و".

(٣) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثامن الرهن الذي يكلف صاحبه الإحضار إلخ ٣٠٥/١١.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٩/٢.

(٥) "غرر الأذكار": كتاب الرهن ق١٢٨/ب.

(٦) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته ٥٧/٦ بإيضاح من العلامة ابن عابدين (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) في المقولة نفسها.

(٨) في المقولة السابقة.

(٩) "ط": كتاب الرهن ٢٣٧/٤.

.....أو يكن
بغير مكان العقد والحمل يعسر
كذا النجم أو لا دون دعوى مدينه هلاكاً وهذا في "النهاية" يُذكر.

المرتهن على عدم الهلاك. وقوله: ((كذا النجم))، أي: لا يدفع جملاً حلاً ما لم يُحضِر المرتهن الرهن وإن لم يدع الهلاك، وحينئذ فحكم النجم والدين بتمامه سواء، وهذا على غير ما في "النهاية"^(١)، أما على ما فيها فبينهما فرق من حيث إنه في النجم لا يؤمر المرتهن بإحضار الرهن بدون دعوى المدين الهلاك، وإليه أشار بقوله: ((أو لا إلى آخره)) عطفاً على قوله: ((كذا النجم)) والمنفي بـ ((لا)) محذوف دل عليه مضمون الكلام قبله، فإن قوله: ((ما لم يُحضِر الرهن)) يفيد أنه يؤمر بالإحضار، أي: أو لا يؤمر المرتهن في صورة النجم بالإحضار إلا بدعوى الرهن الهلاك.

هذا تقرير "النظم" على ما فهمه "ابن الشحنة" من إرجاع التقييد بدعوى الهلاك في كلام "النهاية" إلى مسألة النجم فقط، وادعاء الفرق بينهما، وقدمنا^(٢) ما فيه.

[٣٤١٤٣] قوله: أو يكن^(٣) إلخ هذا يؤيد ما تقدم^(٤) عن "الشلي" من التفصيل، "ط"^(٥). قال "السائحاني": ((و «أو» هنا بمعنى: إلا، والفعل بعدها حقُّه النَّصبُ بـ ((أن)) مضمرة، إلا أنه وردَ الجزمُ بها، ويصحُّ عطفه على يُحضِر، أي: لا دفع ما لم يكن إلخ)) اهـ.

فالمنع: لا دفع مدة لم يكن في غير مكان العقد، أي: بأن كان في مكان العقد؛ لأن نفي النفي إثبات، لكن يُعده قوله: ((والحمل يعسر))؛ لأنه إذا كان في مكان العقد لا يحتاج إلى حمل، إلا أن يقال: يمكن أنه نقله إلى داره، فيصير معنى البيت: لا دفع إذا كان الرهن في بلدة العقد إلا إذا حضره المرتهن^(٦)، ما لم يكن له حمل ومؤنة، وعلى هذا فهو مخالف لما مر^(٧) عن "الشلي" مؤيد لما قدمناه^(٧) عن "البرازية" و"الدخيرة"، لكنه بعيد، فتأمل.

(١) وقد تقدم نقل عبارتها في المقولة [٣٤١٤٠] قوله: ((وكذا الحكم عند كل نجم حل)).

(٢) المقولة [٣٤١٤٠] قوله: ((وكذا الحكم عند كل نجم حل)).

(٣) في "أ": ((أو يكون)).

(٤) المقولة [٣٤١٤٠] قوله: ((وكذا الحكم عند كل نجم حل)).

(٥) "ط": كتاب الرهن ٢٣٨/٤.

(٦) في "م": ((الموتحن)) وهو خطأ طباعي.

(٧) المقولة [٣٤١٣١] قوله: ((إلا إذا كان له حمل)).

(ولا يُكَلَّفُ مرتهنٌ) قد (طَلَبَ دَيْنَهُ) إحضارَ رهنٍ قد^(١) (وُضِعَ عِنْدَ الْعَدْلِ بِأَمْرِ الرَّاهِنِ، ولا) إحضارَ (ثَمَنِ رهنٍ باعَهُ المرتهنُ بِأَمْرِهِ) أي: بِأَمْرِ الرَّاهِنِ (حَتَّى يَقْبِضَهُ) لِإِذْنِهِ بِذَلِكَ (و) حينئذٍ فـ (إِذَا قَبِضَهُ) أي: الثَّمَنَ (يُكَلَّفُ إحضارَهُ) لقيامِ البديلِ مَقَامَ المبدلِ. (ولا) يُكَلَّفُ (مرتهنٌ معَهُ رهنَهُ) تمكينَ الرَّاهِنِ مِنْ بيعِهِ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ (بَثْمِنِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الرَّهْنِ الحَبْسُ الدَّائِمُ حَتَّى يَقْبِضَ دَيْنَهُ. (ولا) يُكَلَّفُ (مَنْ قُضِيَ بِهِ بَعْضُ دَيْنِهِ)

[٣٤١٤٤] (قوله: ولا يُكَلَّفُ مرتهنٌ إلخ) لَأَنَّهُ لَمْ يُؤَمَّنْ عَلَيْهِ، حَيْثُ وُضِعَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ فَلَمْ يَكُنْ تَسْلِيمُهُ فِي قَدَرَتِهِ.

[٣٤١٤٥] (قوله: عِنْدَ الْعَدْلِ) هُوَ مَنْ يُوَضَّعُ عِنْدَهُ الرَّهْنُ، وَيَأْتِي لَهُ بَابٌ مَخْصُوصٌ^(٢).

[٣٤١٤٦] (قوله: بِأَمْرِ الرَّاهِنِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ ((وُضِعَ)).

[٣٤١٤٧] (قوله: لِإِذْنِهِ بِذَلِكَ) أي: بِالْبَيْعِ، فَصَارَ كَأَنَّهَا تَفَاسَخَا الرَّهْنُ، وَصَارَ الثَّمَنُ رهنًا وَلَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ، بَلْ وَضَعَهُ عَلَى يَدِ عَدْلٍ، وَتَمَامُهُ فِي "الهداية" وَشُرُوحِهَا^(٣).

[٣٤١٤٨] (قوله: تَمَكِينَ الرَّاهِنِ مِنْ بَيْعِهِ) يَعْنِي: لَا يُكَلَّفُ تَسْلِيمَ الرَّهْنِ لِبَيْعِ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ لَا قُدْرَةَ لِلْمُرْتَهِنِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ، "شَرْنِبَلَالِيَّة"^(٤). نَعَمْ، يَتَوَقَّفُ نَفَاذُ الْبَيْعِ عَلَى إِجَارَةِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ قَضَاءِ دَيْنِهِ، وَلَا يَنْقَسِحُ بِفَسْخِهِ فِي الْأَصَحِّ كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ^(٥).

[٣٤١٤٩] (قوله: وَلَا يُكَلَّفُ مَنْ قُضِيَ إِلَيْهِ) ((مَنْ)) وَاقِعَةٌ عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَ((قُضِيَ)) مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَ((بَعْضُ)) نَائِبُ الْفَاعِلِ، أَيْ: بَعْضُ دَيْنِهِ الثَّابِتُ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ أَبْرَأَ)) مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ.

(١) ((إحضار رهن قد)) من "المتن" في "و" و"ط".

(٢) عنوانه: الرهن يوضع على يد عدل ص ٤٩٥-.

(٣) انظر "العناية": كتاب الرهن ٧٧/٩ هامش "تكملة فتح القدير"، و"الكفاية": كتاب الرهن ٧٧/٩ هامش "تكملة فتح القدير".

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الرهن ٢٥٠/٢ هامش "الدرر والغرر".

(٥) المقولة [٣٤٤٥٢] قوله: ((تَوَقَّفَ بَيْعُ الرَّاهِنِ)) والتي بعدها.

أو أبرأ بعضه (تسليم بعض رهنيه حتى يقبض البقية من الدين) أو يُبرئها اعتباراً بحبس المبيع. (ويجب) على المرتهن (أن يحفظه بنفسه وعياله) كما في الوديعة (وضمن إن حفظ بغيرهم) كما مر فيها^(١).

[٣٤١٥٠] (قوله: اعتباراً بحبس المبيع) أي: عند البائع، فإنه لا يلزمه تسليم بعضه بقبض بعض الثمن، لكن لو رهنه عبدين وسمى لكل شيئاً من الدين له قبض أحدهما بأداء ما سمي له، ٣١٢/٥ بخلاف البيع كما سيذكره في الباب الآتي^(٢).

[٣٤١٥١] (قوله: وعياله) المعتبر في كون الشخص عيالاً له أن يساكنه، سواء كان في نفقته أم لا، كالزوجة والولد والخادم الذين في عياله، والزوج والأجير الخاص مشاهرة أو مسانهة، لا مياومة، ويجري مجرى العيال شريك المفاوضة والعينان، ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما في عياله. اهـ "غرر الأفكار"^(٣).

[٣٤١٥٢] (قوله: وضمن إلخ) مفعوله قوله الآتي: ((كل قيمته))، فهو ضمان الغصب لا ضمان الرهن. والمراد: أنه يضمن بهذه الأشياء إذا هلك بسببها، وكل فعل يغرم به المودع يغرم به المرتهن، وما لا فلا، إلا أن الوديعة لا تضمن بالتلف كما في "جامع الفصولين"^(٤). وفيه^(٥): ((لو خالف ثم عاد فهو رهن على حاله، فلو ادعى الوفاق وكذبه رهنه صدق رهنه؛ لأنه أقر بسبب الضمان)).

(قوله: ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما إلخ) فيه: أن الذي في "الهداية" و"الزيلي" يخالفه، فإنهما قالا: ((معنى قوله: - أي: "القدوري" - وولده: أن يكون في عياله)) اهـ. وعليه جرى شراح "الهداية".

(١) ٢٨٧/١٨.

(٢) ص ٤٤٥.

(٣) "غرر الأذكار": كتاب الرهن ق ١٢٨/ب.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والثلاثون في أنواع الضمانات الواجبة وكيفياتها إلخ ١١٤/٢.

(و) ضَمَنَ (بإيداعه) وإعارته وإجارته واستخدامه (وتعدّيه كلّ قيمته) فَيَسْقُطُ الدَّيْنُ بِقَدْرِهِ. (وكذا) يَضْمَنُ كُلَّ قِيمَتِهِ^(١) (بجعل حاتم الرهن في حنصره) سواء جعل قصّة لبطن^(٢) كفّه أو لا، وبه^(٣) يُقْتَى، "برجندي"^(٤). (اليسرى أو اليمنى)

مطلب يَضْمَنُ المرتهن بما يَضْمَنُ به المودع وبموته مُجْهَلًا^(٥)

... (تنبيه)

لو مات المرتهن مُجْهَلًا يَضْمَنُ كما في "الخيرية"^(٦) وغيرها.

[٣٤١٥٣] (قوله: وتعدّيه) عطف عام على خاص. أي: كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى بلا إذن، "فُهستاني"^(٧).

[٣٤١٥٤] (قوله: كلّ قيمته) أي: بالغّة ما بلغت؛ لأنّه صار غاصباً، "إتقائي"^(٨).

وفي "الهداية"^(٩): ((لأنّ الرّيادة على مقدار الدين أمانة، والأمانات تُضْمَنُ بالتعدّي)).

[٣٤١٥٥] (قوله: فَيَسْقُطُ الدَّيْنُ بِقَدْرِهِ) أي: يَسْقُطُ الدَّيْنُ جميعه حالة كونه بقدر ما

ضَمَنَ، وإلا رجّع كلّ منهما على صاحبه بما فضّل. وكان الأولى حذف ذلك؛ لأنّ فيه تفصيلاً يأتي في "المتن" قريباً^(١٠).

(١) ((كلّ قيمته)) من "المتن" في "ط".

(٢) في "و": ((لباطن)).

(٣) ((الواو)) ليست في "د" و"و".

(٤) "شرح النقاية": كتاب الرهن ق ٣٠٧/ب.

(٥) هذا المطلب من "الأصل" و"ك". و((مُجْهَلًا)) أي: مجهول الرهن.

(٦) "الفتاوى الخيرية": كتاب الرهن ١٩١/٢.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الرهن ٩٨/٢.

(٨) "غاية البيان": كتاب الرهن ١١٧/٦ ق ١/أ.

(٩) "الهداية": كتاب الرهن ١٣٠/٤.

(١٠) ص ٤٠٣-.

على ما اختاره "الرضي"، لكن قدّمنا في الحظر^(١) عن "البرجندي" هنا^(٢): ((أنّه شعار
الرّوافض، وأنّه يجب التّحرّز عنه))، فتنبّه.

قلت: ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك، فينبغي لزوم الضّمان قياساً
على مسألة السّيف الآتية^(٣)، فليحرّز.

[٣٤١٥٦] (قوله: على ما اختاره الرّضي) أقول: الذي في "البزازیة"^(٤) وغيرها: ((أنّه
اختاره "السّرخسي"^(٥)))، وكأنّ ما هنا من [١٨٤ق/٤] تحريف النّسخ؛ إذ لم يشتهر هذا
الاسم على أحدٍ من أئمّتنا فيما أعلم، تأمّل.

[٣٤١٥٧] (قوله: لكن قدّمنا في الحظر عن "البرجندي" هنا) أي: عن "شرح البرجندي" في هذا
المحلّ، وهو كتاب الرّهن، ثمّ إنّ الذي قدّمه في الحظر لم يعزّه إلى "البرجندي"، نعم، عزاه إليه في "الدّر
المنتقى"^(٦) حيث قال: ((كذا نقله البرجندي^(٧) في الرّهن عن "كشف البزدوي"^(٨))) اهـ. وفي بعض
النّسخ أُبدل^(٩) لفظ ((هنا)) لفظ ((فيها))، فقال "ط"^(١٠): ((أي: في اليمين)).

[٣٤١٥٨] (قوله: أنّه) أي: إنّ جعله في اليمين.

[٣٤١٥٩] (قوله: قلت: ولكن إلخ) هذا معنى ما قدّمه في الحظر: ((أنّ ذاك الشعار كان وبان))،

(١) ٤٠٥/٢١.

(٢) في "و": ((فيها)) بدل ((هنا))، وسيشير إليها ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٣) في الصحيفة الآتية.

(٤) "البزازیة": كتاب الرهن - الفصل الرابع: في إعارته ٦٧/٦ هامش "الفتاوى الهندية".

(٥) "المبسوط": كتاب اللقيط - كتاب اللقيطة ١٤/١١.

(٦) "الدّر المنتقى": كتاب الرهن ٥٨٩/٢ هامش "جمع الأنهر".

(٧) "شرح النقاية": كتاب الرهن ق ٣٠٧/ب.

(٨) "كشف الأسرار": باب أحوال المجتهدين في الاجتهاد والكلام في شرطه وحكمه - باب فساد تخصص العلل ٣٩/٤.

(٩) في "ب" و"م": ((بدل)).

(١٠) "ط": كتاب الرهن ٢٣٨/٤.

لا يجعله في إصبعٍ أخرى، إلا إذا كان المرتهن امرأةً فتضمن؛ لأنَّ النساءَ يلبسن كذلك، فيكون استعمالاً لا حفظاً، "ابن كمال" ^(١) معزياً لـ "الزيلعي" ^(٢). (و) مثله (تقلد سيفي الرهن لا الثلاثة)

وقدّمنا هناك ^(٣): أنَّ الحقَّ التسوية بين اليمين واليسار؛ لثبوت كلٍّ منهما عن سيّد الخيار ﷺ، ثمَّ إنَّ هذا استدراكٌ على الاستدراك، فهو تأكيدٌ لما في "المتن" من التسوية بينهما بناءً على أنه يلبس في كلٍّ منهما، فهو استعمالٌ لا حفظاً؛ فلذا يضمن، وعلى هذا فقوله: ((فينبغي إلخ)) لا حاجة إليه؛ لأنَّه عيّن ما في "المتن"، وهو المصرّح به في "الهداية" ^(٤) وغيرها ^(٥)، فلا حاجة إلى إثباته بالبحث والقياس الذي لسنّا أهلاً له.

[٣٤١٦٠] (قوله: لا يجعله إلخ) عطفٌ على قول "المصنّف": ((يجعل خاتم الرهن في خنصره))، أي: لا يضمن يجعله في غير الخنصر، والأصل في هذا: أنَّ المرتهن مأذونٌ بالحفظ دون الاستعمال، فجعل الخاتم في الخنصر استعمالٌ موجبٌ للضمان، وفي غيرها حفظٌ لا لبس؛ لأنَّه لا يقصد في العادة فلا يضمن، وكذلك الطيلسان إنَّ لبسه كما تلبس الطيالة ضمن؛ لأنَّه استعمالٌ، وإلاَّ كأنَّ وضعه على عاتقه فلا؛ لأنَّه حفظٌ، ثمَّ المراد بعدم الضمان فيما يُعدُّ حفظاً لا استعمالاً: أنه لا يضمن ضمان الغصب، لا أنَّه لا يضمن أصلاً؛ لأنَّه مضمونٌ بالأقلِّ

(قوله: وعلى هذا: فقوله: فينبغي إلى آخره لا حاجة إليه إلخ) فيه: أنَّ قصد "الشّارح" بقوله: ((فينبغي إلخ)) ترجيح ما جرى عليه "المصنّف"، لا إثبات حكم بالقياس حتى يقال: إنه ليس أهلاً له!

(١) "إيضاح الإصلاح": كتاب الرهن ق ٣١٨/أ.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦٨/٦.

(٣) المقولة [٣٢٩٧٦] قوله: ((ولعله كان وبان)).

(٤) "الهداية": كتاب الرهن ١٣٠/٤.

(٥) انظر "عيون المسائل": باب الرهن ص ٣٥٧-٣٥٨، و"البحر": كتاب الرهن ٢٧٢/٨.

فَإِنَّ الشُّجْعَانَ يَتَقَلَّدُونَ فِي الْعَادَةِ بِسِيفِينَ لَا الثَّلَاثَةَ. (و) فِي (لُبْسِ خَاتِمِهِ) أَي: خَاتَمِ الرِّهْنِ (فَوْقَ آخَرَ يُرْجَعُ إِلَى الْعَادَةِ) فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَجَمَّلُ بِلُبْسِ خَاتَمَيْنِ ضَمِنَ وَإِلَّا كَانَ حَافِظًا فَلَا يَضْمَنُ.

(ثُمَّ إِنَّ قُضِيَ بِهَا) أَي: بِالْقِيَمَةِ الْمَذْكُورَةِ

مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الَّذِينَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "شرح الطحاوي"^(١)، "إِتْقَانِي" مُلَخَّصًا^(٢).
[٣٤١٦١] (قَوْلُهُ: فَإِنَّ الشُّجْعَانَ إِلْح) كَذَا فِي "الهداية"^(٣) و"التبيين"^(٤)، وَظَاهِرُهُ لَزُومُ الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُرْتَهِنُ مِنَ الشُّجْعَانِ، مَعَ أَنَّهُمْ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ اعْتَبَرُوا حَالَ الْمُرْتَهِنِ نَفْسِهِ.
وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا مَا إِذَا كَانَ مِنْهُمْ، بِدَلِيلِ قَوْلِ "قَاضِيخَانَ"^(٥) وَغَيْرِهِ: ((وَفِي السِّيفِينَ إِذَا كَانَ الْمُرْتَهِنُ يَتَقَلَّدُ بِسِيفِينَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ)) اهـ. فَقَدْ نَظَرَ إِلَى حَالِ الْمُرْتَهِنِ كَمَا فِي الْخَاتَمِ، وَبَحَمَلِ مَا هُنَا عَلَيْهِ تَنَدَفَعُ الْمَنَافَةُ، فَافْهَمُ.

[٣٤١٦٢] (قَوْلُهُ: لَا الثَّلَاثَةَ) فَيَكُونُ حَفِظًا لَا اسْتِعْمَالًا فَلَا يَضْمَنُ.
[٣٤١٦٣] (قَوْلُهُ: وَفِي لُبْسِ خَاتِمِهِ إِلْح) وَكَذَا لَوْ رَهَنَهُ خَاتَمَيْنِ فَلَبَسَ خَاتَمًا فَوْقَ خَاتَمٍ، "زِلْعِي"^(٦).
[٣٤١٦٤] (قَوْلُهُ: يُرْجَعُ إِلَى الْعَادَةِ) أَي: عَادَةِ الْمُرْتَهِنِ وَإِنْ خَالَفَتْ عَادَةً غَيْرِهِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا بَعْدَهُ.
[٣٤١٦٥] (قَوْلُهُ: ثُمَّ إِنَّ قُضِيَ بِهَا إِلْح) تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَهُ سَابِقًا^(٧).
[٣٤١٦٦] (قَوْلُهُ: أَي: بِالْقِيَمَةِ الْمَذْكُورَةِ) أَي: فِي قَوْلِهِ: ((كُلُّ قِيَمَتِهِ)).

(١) "شرح مختصر الطحاوي" للإسبيحي: كتاب الرهن ٢/٩٥ق/أ - ب بتصرف.

(٢) "غاية البيان": كتاب الرهن ٦/١١٧ق/أ - ب.

(٣) "الهداية": كتاب الرهن ٤/١٣٠.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦/٦٨.

(٥) "الخانبة": كتاب الرهن - فصل في الانتفاع بالرهن ٣/٦٠٤ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦/٦٨.

(٧) ص-٣٩٩..

(مِنْ جنسِ الدَّيْنِ يَلْتَقِيَانِ قِصَاصاً بِمَجَرَّدِهِ) أي: بِمَجَرَّدِ الْقَضَاءِ بِالْقِيَمَةِ (إِذَا كَانَ الدَّيْنُ حَالاً، وَطَالَبُ^(١) الْمُرْتَهِنُ (الرَّاهِنَ بِالْفَضْلِ إِنْ كَانَ) ثَمَّةً^(٢) فَضْلٌ (وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُوَجَّلاً يَضْمَنُ الْمُرْتَهِنُ قِيَمَتَهُ وَتَكُونُ رَهْنًا عِنْدَهُ، فَإِذَا حُلَّ الْأَجَلُ أَخَذَهُ بَدِينِهِ، وَإِنْ قُضِيَ بِالْقِيَمَةِ مِنْ خِلَافِ جَنَسِهِ كَانَ الضَّمَانُ رَهْنًا عِنْدَهُ إِلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ) لِأَنَّهُ بَدَلُ الرَّهْنِ فَأَخَذَ حُكْمَهُ.

(وَأَجْرُهُ بَيْتٌ حَفِظُهُ وَحَافِظُهُ) وَمَأْوَى الْغَنَمِ (عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَأَجْرُهُ رَاعِيهِ) لَوْ حَيَوَانًا (وَنَفَقَةُ الرَّهْنِ)

[٣٤١٦٧] (قَوْلُهُ: مِنْ جنسِ الدَّيْنِ) وَالْدَّرَاهِمُ وَالْدَّنَانِيرُ جَنَسَانِ مُخْتَلِفَانِ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ "شرح الحموي"^(٣)، "أبو الشعور"^(٤).

قال "ط"^(٥): ((وبه صرَّحَ في "المعدن"، "مكي")) اهـ.

[٣٤١٦٨] (قَوْلُهُ: وَطَالَبُ الْمُرْتَهِنُ الرَّاهِنَ بِالْفَضْلِ) أي: بِمَا زَادَ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى مَا ضَمِنَتْهُ، وَلَوْ الدَّيْنُ أَقَلَّ طَالَِبُ الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ بِالْفَضْلِ، فَلَوْ قَالَ كَمَا قَالَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٦): ((وَطَالَبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ بِالْفَضْلِ)) لَكَانَ أَشْمَلَ.

[٣٤١٦٩] (قَوْلُهُ: وَحَافِظُهُ) عَطَفَ عَلَى ((بَيْتِ)).

[٣٤١٧٠] (قَوْلُهُ: وَنَفَقَةُ الرَّهْنِ) كَمَا كُلِّهِ وَمَشْرِبِهِ، وَكِسْوَةُ الرَّقِيقِ، وَأَجْرَةُ ظَعْنٍ وَلَدِ الرَّهْنِ، وَسَقْيُ الْبُسْتَانِ وَكَرْيُ النَّهْرِ، وَتَلْقِيحُ نَخِيلِهِ وَجُذَاذِهِ وَالْقِيَامُ بِمَصَالِحِهِ، "هَدَايَةُ"^(٧).

(١) في "ط": ((وطلب)).

(٢) في النسخ: ((ثمت)) بالتاء المبسوطة.

(٣) انظر "غمر عيون البصائر": الفن الخامس: فن الحيل - في الإيمان ٢٤٠/٤.

(٤) "فتح المعين": كتاب الرهن ٣/٤٣٨.

(٥) "ط": كتاب الرهن ٤/٢٣٨.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦/٦٧ بتصرف يسير.

(٧) "الهداية": كتاب الرهن ٤/١٣١ باختصار.

والخراج) والعُشْر (على الرّاهن) والأصل فيه: أنَّ كلَّ ما يُحتاجُ إليه لمصلحة الرّهن بنفسيه وتبقيته^(١) فعلى الرّاهن؛ لأنّه ملكه، وكلُّ ما كان لحفظه فعلى المرتهن؛ لأنّ حسبه له، واعلم أنّه لا يلزم شيء منه لو اشترط على الرّاهن، "فَهَسْتَانِي"^(٢) عن "الذّخيرة"^(٣).....

(فرع)

باع عبداً برغيفٍ بعينه فلم يتقباضا حتّى أكل العبد الرغيف صار البائع مستوفياً للثمن، بخلاف ما لو رهن دابةً بقفيزٍ شعيرٍ فأكلته لا يصير المرتهن مستوفياً للدين. والفرق: أنَّ النّفقة في الأوّل على البائع، وفي الثّاني على الرّاهن، "جوهرة" ملخصاً^(٤).

[٣٤١٧١] (قوله: والخراج والعشْر) بالرفع عطفاً على ((أجرة)). وفي "البرازية"^(٥): ((أخذ ٣١٣/٥ السلطان الخراج أو العشْر من المرتهن لا يرجع على الرّاهن؛ لأنّه إنّ تطوّع فهو متبرّع، وإنّ أكره فقد ظلمه السلطان، والمظلوم لا يرجع إلّا على الظّالم)) اهـ.

[٣٤١٧٢] (قوله: فعلى الرّاهن) سواء كان في الرّهن فضلٌ أو لا، "هداية"^(٦).

[٣٤١٧٣] (قوله: لأنّه ملكه) فعليه كفايته ومؤنته.

[٣٤١٧٤] (قوله: شيء منه) أي: ممّا يجبّ على المرتهن، وفي "الجوهرة"^(٧): ((لو شرط الرّاهن للمرتهن أجرةً على حفظ الرّهن لا يستحقّ شيئاً؛ لأنّ الحفظ واجبٌ عليه، بخلاف الوديعة؛ لأنّ الحفظ غير واجبٍ على المودّع)) اهـ.

(قول "المصنّف": والخراج إلخ) لأنّ الخراج مؤونة الملك، والعشْر فيما يخرج مقدّم على حقّ المرتهن؛ لتعلقه بالعين، "زيلعي". وقال "الرحمّي": ((لو زرّعها المرتهن بإذن الرّاهن يكون العشْر على المرتهن؛ لأنّه حينئذٍ مستعيرٌ والعشْر عليه، وكذا على الأجنبي لو زرّعها بإذنها)). كذا بحثه.

(١) في "و": ((وتبقيته)).

(٢) "جامع الرموز": كتاب الرهن ١٠٠/٢.

(٣) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الخامس في نفقة الرهن وأشباهاها ٢٨٣/١١ نقلاً عن "شرح الطحاوي".

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب الرهن ٢٨٧/١.

(٥) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته - نوع في نفقة الرهن ٥٩/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الهداية": كتاب الرهن ١٣٠/٤.

(٧) "الجوهرة النيرة": كتاب الرهن ٢٨٧/١ باختصار.

(وَأَمَّا مَوْثُونُهُ رَدُّهُ) كَجُعَلٍ أَبْقَى (أَوْ رَدَّ جِزْءٍ مِنْهُ) كَمُدَاوَاةٍ جَرِيحٍ (إِلَى يَدِهِ) أَي: إِلَى يَدِ الْمُرْتَهِنِ (فَتَنْقَسِمُ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ، فَالْمَضْمُونُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَالْأَمَانَةُ مَضْمُونَةٌ^(١)) عَلَى الرَّاهِنِ) لَوْ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَكَذَا مَعَالَجَةُ أَمْرَاضٍ وَقُرُوحٍ، وَفِدَاءُ جُنَايَةٍ. (وَكُلُّ مَا وَجَبَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَأَدَاهُ الْآخَرُ كَانَ مَتَبَرِّعًا، إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ الْقَاضِي بِهِ وَيَجْعَلَهُ دَيْنًا عَلَى الْآخَرِ) فَحَيْثُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ،

[٣٤١٧٥] (قَوْلُهُ: كَمُدَاوَاةٍ جَرِيحٍ) أَي: مُدَاوَاةٍ غُضُو جَرِيحٍ، أَوْ عَيْنٍ ابْيَضَّتْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَذْكُرُهُ^(٢).

[٣٤١٧٦] (قَوْلُهُ: عَلَى الْمَضْمُونِ) أَي مَا دَخَلَ فِي ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ، وَالْأَمَانَةُ خِلَافُهَا.

[٣٤١٧٧] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَعَلَى الْمُرْتَهِنِ) أَي: فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ مَحْتَاجٌ إِلَى إِعَادَةِ يَدِ [٤/١٨٤ق/ب] الْإِسْتِيفَاءِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ.

[٣٤١٧٨] (قَوْلُهُ: وَكَذَا) أَي: يَنْقَسِمُ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا. وَفِي "الْبَزَازِيَةِ"^(٤): ((وَتَمُنُّ الدَّوَاءُ وَأَجْرَةُ الطَّبِيبِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَذَكَرَ "الْقُدُورِيُّ"^(٥): أَنَّ مَا كَانَ مِنْ حِصَّةِ الْأَمَانَةِ فَعَلَى الرَّاهِنِ، وَمِنَ الْمَشَايخِ مَنْ قَالَ: تَمُنُّ الدَّوَاءُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ إِنَّمَا يَلْزَمُ أَنْ لَوْ حَدَّثَتْ الْجِرَاحَةُ فِي يَدِهِ، فَلَوْ عِنْدَ الرَّاهِنِ فَعَلِيهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى الْمُرْتَهِنِ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِطْلَاقُ "مُحَمَّدٍ" يَدُلُّ عَلَيْهِ)) اهـ.

[٣٤١٧٩] (قَوْلُهُ: كَانَ مَتَبَرِّعًا) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرَّرٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الرَّفْعُ إِلَى الْقَاضِي.

[٣٤١٨٠] (قَوْلُهُ: فَحَيْثُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ) فَلَوْ كَانَ الْآبِي هُوَ الرَّاهِنَ يَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَيْهِ، سِوَاهُ كَانَ

(١) ((مَضْمُونَةٌ)) لَيْسَتْ فِي "د".

(٢) أَي: فِي الصَّحِيفَةِ نَفْسِهَا.

(٣) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ ١٣١/٤.

(٤) "الْبَزَازِيَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْعَدْلِ وَنَفَقَةِ الرِّهْنِ وَمُؤْنَتِهِ - نَوْعٌ فِي نَفَقَةِ الرِّهْنِ ٥٨/٦ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٥) لَمْ نَقِفْ عَلَيْهَا فِي مَخْتَصَرِهِ، وَلَا فِي "التَّجْرِيدِ"، وَلَعَلَّهَا فِي شَرْحِهِ عَلَى "مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ".

وَمَجْرَدُ أَمْرِ الْقَاضِي بِلاَ تَصْرِيحٍ بِجَعْلِهِ دَيْنًا عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ كَمَا فِي الْمَلْتَقِطِ^(١)،
وعن "الإمام": لَا يَرْجِعُ لَوْ صَاحِبُهُ حَاضِرًا مُطْلَقًا،

المرهون قائماً أو لا، ولا يكون رهناً بالتَّفَقُّة، فليس له الحبس بذلك، وهو قول "الإمام"^(٢)، "بَرَّازِيَّة"^(٣).
[٣٤١٨١] (قوله: لَا يَرْجِعُ) وعليه أكثرُ المشايخ؛ لأنَّ هذا الأمرَ ليس للإلزام، بل للنَّظَر، وهو
مرتدّد بين الأمرِ حِسْبَةً؛ أو لِيَكُونَ دَيْنًا، والأدنى أَوَّلِي مَا لَمْ يُنَصَّ عَلَى الْأَعْلَى كَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ"^(٤).
بَقِيَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ قَاضٍ، أَوْ كَانَ مِنْ قَضَاةِ الْحَوْرِ، قَالَ الْعَلَامَةُ
"المقدسي"^(٥): ((لَا يُصَدَّقُ الْمَرْتَهُنُ عَلَى النَّفَقَةِ إِلَّا بَيِّنَةً)) اهـ. يعني: لَا يُصَدَّقُ عَلَى أَنَّهُ أَنْفَقَ
لِيَرْجِعَ إِلَّا بَيِّنَةً عَلَى الرَّجُوعِ عَلَى مَا يَظْهَرُ لِي، "سَائِحَاتِي".
[٣٤١٨٢] (قوله: وعن "الإمام" إلخ) أفادَ بِحِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي الْحَاضِرِ: أَنَّ مَا فِي "الْمَتَنِ"
مَفْرُوضٌ فِي الْغَائِبِ.

[٣٤١٨٣] (قوله: مُطْلَقًا) أَي: وَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَرْفَعَ إِلَى الْقَاضِي
فِيأَمُرَ صَاحِبَهُ بِذَلِكَ. اهـ "ح"^(٦).

(قوله: قَالَ الْعَلَامَةُ "المقدسي" لَا يُصَدَّقُ إلخ) عِبَارَتُهُ: ((بَقِيَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ قَاضٍ، أَوْ كَانَ
مِنْ قَضَاةِ الْحَوْرِ لَا يُصَدَّقُ الْمَرْتَهُنُ عَلَى النَّفَقَةِ إِلَّا بَيِّنَةً، كَذَا قَالَ "مُحَمَّدٌ")) اهـ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّ قَوْلَهُ:
((لَا يُصَدَّقُ إلخ)) جُمْلَةٌ مَنْقُطَةٌ عَمَّا قَبْلُهَا لَا جَوَابَ لَهُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ ((بَيِّنَةً)): عَلَى الْإِنْفَاقِ عَلَى وَجْهِ الرَّجُوعِ.
(قوله: أفادَ بِحِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي الْحَاضِرِ: أَنَّ مَا فِي "الْمَتَنِ" مَفْرُوضٌ فِي الْغَائِبِ) غَيْرُ مُسْلَمٍ، بَلْ يُفِيدُ:
أَنَّ كَلَامَ "الْمَتَنِ" عَامٌّ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْحَاضِرِ.

- (١) أَي: مِنْ بِيَدِهِ اللَّقْطَةُ وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا، لَا الْكِتَابُ الْمَشْهُورُ بِ"الْمَلْتَقِطِ"، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ "الزَيْلَعِيِّ" وَغَيْرِهِ: ((وَمَجْرَدُ أَمْرِ
الْقَاضِي مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِجَعْلِهِ دَيْنًا عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ كَمَا فِي اللَّقْطَةِ)) اهـ.
- (٢) عِبَارَةُ "الْبَرَّازِيَّةِ": ((وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ الثَّانِي)). أَي: الْإِمَامُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.
- (٣) "الْبَرَّازِيَّةِ": كِتَابُ الرِّهْنِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْعَدْلِ وَنَفَقَةِ الرِّهْنِ وَمُؤَنَّتِهِ. نَوْعٌ فِي نَفَقَةِ الرِّهْنِ ٥٦/٦ بِاخْتِصَارِ (هَامِشِ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").
- (٤) "الذَّخِيرَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ فِي نَفَقَةِ الرِّهْنِ وَأَشْبَاهِهَا - زَوَائِدُ الرِّهْنِ ٢٨٦/١١.
- (٥) "أَوْضَحَ رَمَزٌ": كِتَابُ الرِّهْنِ ٤/١٦٥ ق ١.
- (٦) "ح": كِتَابُ الرِّهْنِ ق ٣٤٩/٣.

خلافاً للثاني، وهي فرع^(١) مسألة الحجر، "زيلعي"^(٢). (قال الرّاهن: الرّهن غير هذا، وقال المرتهن: بل هذا هو الذي رهنه^(٣) عندي فالقول للمرتهن) لأنّه القابض، بخلاف ما لو ادّعى المرتهن ردّه على الرّاهن بعد قبضه فإنّ القول للرّاهن؛ لأنّه المنكر، فإنّ برهننا فللرّاهن أيضاً، ويسقط الدّين؛

- [٣٤١٨٤] (قوله: خلافاً للثاني) حيث قال: يرجع حاضراً وغائباً كما في "الذخيرة"^(٤)، لكن في "الحانية"^(٥): ((أنّه لو كان حاضراً وأبى عن الإنفاق فأمر القاضي به رجعه عليه، وبه يفتى)) اهـ "فهمتاني"^(٦). فالفتى به قول الثاني. وعليه: فلا فرق بين الحاضر والغائب، وهو ظاهر إطلاق "المتن".
- [٣٤١٨٥] (قوله: وهي فرع مسألة الحجر) لأنّ القاضي لا يلي على الحاضر ولا ينفذ أمره عليه؛ لأنّه لو نفذ أمره عليه لصار محجوراً عليه، وهو لا يملك حجّره عنده، وعند أبي يوسف "يملك فينفذ أمره عليه، "زيلعي"^(٧).
- [٣٤١٨٦] (قوله: بخلاف ما لو ادّعى المرتهن ردّه إلخ) أي: وأنّه هلكت بعد الرّد، وادّعى عليه الرّاهن أنّه هلكت عند المرتهن.
- [٣٤١٨٧] (قوله: لأنّه المنكر) لأنّهما اتّفقا على دخوله في الضّمان، والمرتهن يدّعي البراءة والرّاهن ينكرها، فكان القول بقوله، "بدائع"^(٨).
- [٣٤١٨٨] (قوله: ويسقط الدّين) أي: بهلاكه، فإنّ الكلام فيه، "ط"^(٩).

(١) ((فرغ)) ليست في "و".

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦٨/٦ باختصار.

(٣) في "و": ((ارتهنه)).

(٤) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الخامس في نفقة الرهن وأشباهاها - زوائد الرهن ٢٨٦/١١.

(٥) "الحانية": كتاب الشركة - فصل في شركة العنان ٦١٧/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "جامع الرموز": كتاب الرهن ١٠٠/٢.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن ٦٨/٦.

(٨) "بدائع الصنائع": كتاب الرهن - فصل وأما حكم اختلاف الراهن والمرتهن والعدل ١٧٤/٦.

(٩) "ط": كتاب الرهن ٢٣٩/٤.

لإثباته الزيادة، ولو قبل قبضه فالقول للمرتهن؛ لإنكاره دخوله في ضمانه، وإن برهننا فللراهن؛ لإثباته الضمان، "بزازية".

[٣٤١٨٩] (قوله: لإثباته الزيادة) علة لقوله: ((فللراهن أيضاً)) اهـ "ط"^(١). وعبارته "البدائع"^(٢): ((ولو أقاما البينة فالبينة يثبت^(٣) أيضاً؛ لأنها تثبت استيفاء الدين، وبينة المرتهن تنفي ذلك، فالمثبتة أولى)) اهـ. وهي تُفيد قبول بينة المرتهن إذا انفردت، "شرنبلالي"^(٤). [٣٤١٩٠] (قوله: ولو قبل قبضه) الأولى أن يقول: ولو في هلاكه قبل قبضه، أي: لو اختلفا في هلاك الرهن فزعم المرتهن أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه، وقال الراهن بعد القبض، "ط"^(٥). [٣٤١٩١] (قوله: "بزازية") عبارتها^(٦): ((زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين، وزعم المرتهن أنه رده إليه بعد القبض وهلك في يد الراهن، فالقول للراهن؛ لأنه يدعي عليه الردّ العارض وهو يُنكر، فإن برهننا فللراهن أيضاً، ويسقط الدين لإثباته الزيادة، وإن زعم المرتهن أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن؛ لإنكاره دخوله في ضمانه، وإن برهننا فللراهن؛ لإثباته الضمان)) اهـ. وهي عبارة واضحة لا غبار عليها، "ط"^(٧).

(تنبيه)

قد ظهر من هذا أن المسألة مفروضة في دعوى الهلاك والاختلاف في زمنه: هل هو قبل الردّ أو بعده؟ وهي المذكورة في عامة الكتب، أما إذا كان الاختلاف في دعوى الردّ من غير ذكر الهلاك

(١) "ط": كتاب الرهن ٢٣٩/٤.

(٢) "بدائع الصنائع": كتاب الرهن - فصل وأما حكم اختلاف الراهن والمرتهن والعدل ١٧٤/٦.

(٣) في "م": ((بينه)).

(٤) الرسالة السادسة والخمسون: "الإقناع في الراهن والمرتهن إذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع": ٣٣٠/٣ (مجموع رسائل الشرنبلالي). وسيذكرها العلامة ابن عابدين قريباً في المقولة [٣٤١٩١].

(٥) "ط": كتاب الرهن ٢٣٩/٤.

(٦) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الخامس في الشهادة فيه - نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه ٦٩/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "ط": كتاب الرهن ٢٣٩/٤.

فقد أُلْفَ فيه "الشَّرْبِلَالِي" رسالةً سَمَّاهَا "الإقْناعُ في الرَّاهِنِ والمرْتَهِنِ إذا اِخْتَلَفَا في ردِّ الرِّهْنِ ولم يُذَكِّرِ الضَّياعَ"، وقد تَرَدَّدَ في جوابِ الحُكْمِ فيها فقال^(١): ((قد يُجَابُ: بأنَّ القولَ للرَّاهِنِ يَمِينُهُ، نَصَّ عليه في "معراجِ الدَّرَايَةِ"^(٢)) بقوله: ولو اِخْتَلَفَا في ردِّ الرِّهْنِ فالقولُ للرَّاهِنِ بلا خِلافٍ؛ لأنَّه منكِرٌ اه)). قال^(٣): ((لكنَّ قد يُحْمَلُ على ما إذا اِخْتَلَفَا في الرَّدِّ والهِلاكِ؛ لأنَّ سِياقَ كلامِ "المعراجِ" في الاختلافِ في الهلاكِ، وقد صرَّحُوا بأنَّ الرِّهْنَ بِمَنْزِلَةِ الْوَدِيعَةِ في يدِ المرْتَهِنِ، وأنَّه أمانةٌ في يَدِهِ، وبأنَّ كلَّ أمينٍ ادَّعى إِبْصَالَ الْأَمَانَةِ إلى مُسْتَحَقِّهَا قُبِلَ قَوْلُهُ في حَيَاةِ الْمُسْتَحَقِّ أو بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَمَنْ ادَّعى اسْتِثْنَاءَ المرْتَهِنِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِيَّةِ فعليه الْبَيَانُ، ويُعَارَضُ كَلَامُ "المعراجِ" بما لو ادَّعى المرْتَهِنُ هَلَاكَ الرِّهْنِ عنْدَهُ وأنْكَرَهُ الرَّاهِنُ، فَإِنَّ الْقَوْلَ لِلْمَرْتَهِنِ يَمِينُهُ؛ لأنَّه أَمِينٌ كَالْمُودَعِ وَالْمُسْتَعِيرِ مَعَ أَنَّ الرَّاهِنَ مِنْكَرٌ))، ٣١٤/٥ ثُمَّ قال^(٤): ((وعلى ما في "المعراجِ": هل يَسْقُطُ قَدْرُ الدِّينِ ولا يُضْمَنُ الرَّائِدُ، أو لا ضَمَانٌ أَصْلًا نَظَرًا لِلْأَمَانَةِ وإِقْرَارِ الرَّاهِنِ [٤/١٨٥ق/١] بَعْدَ قِضَاءِ الدِّينِ، أو يُضْمَنُ كُلُّ الْقِيَمَةِ؟ فليَتَقَيَّ اللَّهُ تَعَالَى الْحَاكِمُ وَالْمَفْتِي، وَلْيَنْظُرْ نَصًّا يُفِيدُ ذَلِكَ)) اه مُلَخَّصًا.

أقول: لكنَّ الفَرْقَ ظاهِرٌ بَيْنَ الرِّهْنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَمَانَاتِ؛ لأنَّه مَضْمُونٌ بِالْذِّينِ، فَكَيْفَ يُصَدَّقُ في الرَّدِّ؟! وَأَمَّا مَا عَارَضَ بِهِ كَلَامُ "المعراجِ" فلا يَخْفَى عَدَمُ وَرُودِهِ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ في ((عَنْدَهُ)) إِنْ كَانَ لِلْمَرْتَهِنِ فلا مَعْنَى لَكُونِ الْقَوْلِ لَهُ؛ لأنَّ الدِّينَ يَسْقُطُ بِهَلَاكِ الرِّهْنِ عِنْدَ المرْتَهِنِ، فلا مَعَارَضَةَ؛ لأنَّه لَمْ يَنْفِ الضَّمَانُ عَنْ نَفْسِهِ، وَفِي دَعْوَاهُ الرَّدِّ يَنْفِي الضَّمَانُ عَنْ نَفْسِهِ.

(١) الرسالة السادسة والخمسون: "الإقناع في الراهن والمرتهن إذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع": ٣٢٦/٣ بتصرف (مجموع "رسائل الشرنبلالي").

(٢) "معراج الدراية": كتاب الرهن ٤/١٢٢ق/ب، غير أن عبارته في النسخة التي بين أيدينا: ((فالقول للمرتهن))، وهي خطأ من الناسخ، فقد وافقت نسخة أخرى عبارة الشرنبلالي، وهو مقتضى السياق، ومقتضى كلام العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم.

(٣) الرسالة السادسة والخمسون: "الإقناع في الراهن والمرتهن إذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع": ٣٢٦/٣ - ٣٢٧ - ٣٢٨ بتصرف (مجموع "رسائل الشرنبلالي").

(٤) الرسالة السادسة والخمسون: "الإقناع في الراهن والمرتهن إذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع": ٣٣٣/٣ (مجموع "رسائل الشرنبلالي").

(يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ بِهِ) بِالرَّهْنِ (إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمَنًا)^(١) كَمَا فِي الْوَدِيعَةِ (وَإِنْ كَانَ لَهُ حَمْلٌ وَمَوْئِنَةٌ) وَكَذَا الْإِنْتِقَالُ عَنِ الْبَلَدِ،

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لِلرَّاهِنِ فَإِنَّمَا يَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمَرْتَهِنِ^(٢) يَمِينُهُ إِذَا ادَّعَى الْهَلَاكَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ^(٣) عَنْ "الْبَزَازِيَّةِ"، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَعْوَى مَجَرَّدِ الرَّدِّ بَعْدَ الْقَبْضِ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى، وَرَأَيْتُ فِي "فَتَاوَى قَارِيِ الْهِدَايَةِ"^(٤) مَا نَصَّهُ: ((سُئِلَ عَنِ الْمَرْتَهِنِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ وَكَذَّبَهُ الرَّاهِنُ هَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ؟ أَجَابَ: لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي رَدِّهِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا شَأْنُ الْأَمَانَاتِ لَا الْمَضْمُونَاتِ، بَلِ الْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ مَعَ يَمِينِهِ فِي عَدَمِ رَدِّهِ إِلَيْهِ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "فَتَاوَى ابْنِ الشَّلْبِيِّ"^(٥) وَ"فَتَاوَى ابْنِ نَجِيمٍ"^(٦) وَهُوَ عَيْنُ مَا فِي "الْمَعْرَاجِ"، فَلَزِمَ اتِّبَاعُ الْمَنْقُولِ، كَيْفَ وَهُوَ الْمَعْقُولُ.

وَمُقْتَضَى عَدَمِ قَبُولِ قَوْلِهِ ضَمَانُهُ الْجَمِيعَ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الرَّهْنُ غَيْرَ زَائِدٍ عَلَى الدِّينِ، فَإِنْ كَانَ زَائِدًا لَا يُضَمَّنُ الزِّيَادَةُ؛ لِمَحْضِهَا أَمَانَةً غَيْرَ مَضْمُونَةٍ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهَا، سِوَاءِ ادَّعَى مَجَرَّدَ الرَّدِّ أَوْ مَعَ الْهَلَاكِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(٧)، وَهَذَا التَّحْرِيرُ مِنْ خَوَاصِّ كِتَابِنَا هَذَا، وَاللَّهُ تَعَالَى الْحَمْدُ.

[٣٤١٩٢] (قَوْلُهُ: إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمَنًا) أَي: وَلَمْ يُقَيَّدَ بِالْمِصْرِ، أَمَّا إِذَا قَيَّدَ بِهِ لَا يَمْلِكُهُ، وَتَمَامُهُ فِي "ط"^(٨).

[٣٤١٩٣] (قَوْلُهُ: وَكَذَا الْإِنْتِقَالُ عَنِ الْبَلَدِ) أَي: الْإِنْتِقَالُ عَنِ بَلَدٍ لِلشُّكْنِ فِي بَلَدٍ آخَرَ، تَأَمَّلْ.

(١) فِي "ب": ((أَمَنًا)).

(٢) فِي "آ": ((لِلْمَرْهَنِ)).

(٣) ص ٤٠٨.

(٤) "فَتَاوَى قَارِيِ الْهِدَايَةِ": مَسْأَلَةٌ فِي الرَّهْنِ ص ٣٦.

(٥) "فَتَاوَى ابْنِ الشَّلْبِيِّ": كِتَابُ الرَّهْنِ ٢/٢١٨.

(٦) "فَتَاوَى ابْنِ نَجِيمٍ": كِتَابُ الرَّهْنِ ص ١٧٥ - (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْغِيَاثِيَّةِ")، وَالَّذِي فِيهَا مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَ عَنْ "فَتَاوَى قَارِيِ الْهِدَايَةِ"،

وَعِبَارَتُهَا: ((سُئِلَ عَنِ الْمَرْتَهِنِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الْمَرْهُونِ إِلَى الرَّاهِنِ هَلْ يَصْدُقُ بِلَا بَيَانٍ أَجَابَ: يَصْدُقُ بِلَا بَيَانٍ))، فَتَنَبَهَ.

(٧) قَوْلُهُ: ((هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ)) لَيْسَ فِي "ك" وَ"آ".

(٨) انْظُرْ "ط": كِتَابُ الرَّهْنِ ٤/٢٣٩.

وكذا العَدْلُ الذي الرَّهْنُ في يَدِهِ كما في "العماديّة"^(١) مَعْرِيَةً لـ "العَدَّة"^(٢) على خلافٍ ما في "فتاوى القاضيين"، ولعلَّ ما في "العَدَّة" قولُ "الإمام"، وما في "الفتاوى" قولُهُما كما يُفِيدُهُ كلامُ "القنية"^(٣).

(فائدة)

في الحديث^(٤): ((إِذَا عَمِيَ الرَّهْنُ))

[٣٤١٩٤] [قوله: وكذا العَدْلُ] أي: كالمرتَهَن فيما ذُكِرَ.

[٣٤١٩٥] [قوله: على خلافٍ ما في "فتاوى القاضيين"] أي: "قاضيخان"^(٥) و"القاضي ظهير الدين"^(٦) حيثُ قالَا: ((ليس للمرتَهَن أن يُسَافِرَ بِالرَّهْنِ))، وزادَ الأوَّلُ: ((وهذا عندَ الصَّاحِبِينَ)).

[٣٤١٩٦] [قوله: ولعلَّ ما في "العَدَّة"] سَبَقَهُ إلى هذا التَّوْفِيقِ صاحبُ "جامعِ الفصولين"^(٧)، واعتَرَضَهُ الرَّمْلِيُّ^(٨): ((بأنَّه لا حاجةَ إلى التَّوْفِيقِ، فإنَّ ما في "قاضيخان" صريحٌ في أنَّه قولُهُما)).

[٣٤١٩٧] [قوله: إِذَا عَمِيَ الرَّهْنُ] عَمِيَ عليه الخبرُ أي: خَفِيَ، مجازٌ من عَمَى البَصَرِ،

(١) انظر "جامع الفصولين": الفصل الثالث والثلاثون: في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيةها وفي تضمين الأمين وبراءة الضمين ١١٥/٢.

(٢) لعله "عدة الفتاوى والمفتين"، وتقدم ١١٠/٣.

(٣) "القنية": كتاب الرهن - باب الرهن والمرتهن إلخ ق ١٥٩/ب.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب المراسيل - باب ما جاء في الرهن، رقم (١٨٩) عن طاووس مرسلاً أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: ((الرَّهْنُ بما فيه))، وأخرجه أيضاً برقم (١٩٠) عن عطاء أنَّ رجلاً رهن فرساً فنفق الفرس، فقال النَّبِيُّ ﷺ: ((الرَّهْنُ بما فيه)) قال الرَّمْلِيُّ: ((قال ابن القطان: مرسل صحيح)). وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار، رقم (٥٨٩٥) عن أبي الزناد قال: كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم، منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد ... أنَّهم قالوا: الرهن بما فيه إذا هلك وعميت قيمته، ويرفع ذلك منهم الثقة إلى النَّبِيِّ ﷺ. اه، قال الرَّمْلِيُّ: ((سنده صحيح)). وانظر "نصب الرأية": ٣٢٢/٤.

(٥) "الخانية": كتاب الرهن - فصل في الانتفاع بالرهن ٦٠٢/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) لم ننف عليها في فتاوى القاضي ظهير الدين اللؤلؤجي، وانظر "الفتاوى الظهيرية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في

الانتفاع بالرهن وفيمن يرهن مال غيره ق ٣٨٣/ب.

(٧) "جامع الفصولين": الفصل الثالث والثلاثون في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيةها وفي تضمين الأمين وبراءة الضمين ١١٥/٢.

(٨) لم نعر عليها في حاشيته على "جامع الفصولين"، ولا في حاشيته على "منح الغفار".

فهو بما فيه)، قالوا: معناه: إذا اشْتَبَهَتْ قِيمَتُهُ بَعْدَ هَلَكِهِ بِأَنْ قَالَ كُلٌّ: لا أدري كم كانت قِيمَتُهُ ضَمِينٌ بما فيه مِنَ الدَّيْنِ، كذا ذَكَرَهُ "المصنّف" أَوَّلَ البَابِ^(١)، والله أعلم^(٢).

"مغرب"^(٣). قال "ط"^(٤): ((لم أَقِفْ عَلَى ضَبْطِهِ، وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمُ﴾ [هود: ٢٨] بالتَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ^(٥)، والمراد: إذا خَفِيَ حَالُهُ وَلَمْ تُدَرَّ قِيمَتُهُ وَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى هَلَاكِهِ)) اهـ. [٣٤١٩٨] (قَوْلُهُ: فَهُوَ بِمَا فِيهِ) الْبَاءُ لِلْمَقَابَلَةِ وَالْمَعَاوِضَةِ، "سَعْدِي"^(٦).

[٣٤١٩٩] (قَوْلُهُ: ضَمِينٌ بِمَا فِيهِ مِنَ الدَّيْنِ) فَيَسْقُطُ الدَّيْنُ عَنِ الرَّاهِنِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ أَقْلٌ، فَإِنْ عُلِمَ وَاشْتَبَهَتْ قِيمَتُهُ يُرَاجَعُ حُكْمُهُ، "ط"^(٧).

[٣٤٢٠٠] (قَوْلُهُ: كَذَا ذَكَرَهُ "المصنّف") وَكَذَا فِي "الهِدَايَةِ"^(٨) وَ"الْعِنَايَةِ"^(٩)، وَقَالَ فِي "النِّهَايَةِ"^(١٠): ((كَذَا فِي "المَبْسُوطِ"^(١١) حَاكِياً هَذَا التَّأْوِيلَ عَنِ الْفَقِيهِ "أَبِي جَعْفَرٍ") اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) "المنح": كتاب الرهن ٢/٢١٨ ق/ب.

(٢) ((والله أعلم)) زيادة من "و".

(٣) انظر "المغرب": مادة ((عمي)).

(٤) "ط": كتاب الرهن ٤/٢٣٩.

(٥) وهي قراءة حفصٍ وحمزةٌ والكسائيُّ وخلفُ العاشر، وقرأ باقي العشرة بالفتح والتخفيف: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمُ﴾ [هود: ٢٨]. انظر "البدور الزاهرة" ٢/٩٠-٩١.

(٦) "الحواشي السعدية": كتاب الرهن ٩/٧٠ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٧) "ط": كتاب الرهن ٤/٢٣٩.

(٨) "الهداية": كتاب الرهن ٤/١٢٧.

(٩) "العناية": كتاب الرهن ٩/٧٠ (هامش "تكملة فتح القدير").

(١٠) "النّهاية": كتاب الرهن ٢/٤٢٧ ق/ب، وعبارتها: ((كذا في المَبْسُوطَيْنِ)).

(١١) لم نقف على المسألة في "مبسوط" السرخسي، ولا في "مبسوط" الإمام محمد.

﴿باب: ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز﴾

(لا يصح رهنُ مُشاعٍ) لَعَدَمِ كَوْنِهِ مُمَيَّزاً كَمَا مَرَّ^(١) (مطلقاً) مقارناً أو طارئاً

﴿باب: ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز﴾

[٣٤٢٠١] (قوله: لا يصح رهنُ مُشاعٍ) أي: إلا إذا كان عبداً بينهما رهناؤه عند رجلٍ بدينٍ له على كلٍّ واحدٍ منهما رهناً واحداً، فلو رهنَ كلُّ نصيبه من العبد لم يحجز كما في "الفهستاني"^(٢) عن "الذخيرة"^(٣)، وإلا^(٤) إذا ثبت الشيوع فيه ضرورة كما يأتي آخر السَّوَادَةِ^(٥).
[٣٤٢٠٢] (قوله: مطلقاً) يُفسَّرُ ما بعده، وإنَّما لم يحجز لأنَّ موجبَ الرهنِ الحبسُ الدائم، وفي المُشاعِ يَفُوتُ الدَّوامُ؛ لأنَّه لا بدَّ من المهايأة فيصيرُ كأنَّه قال رهنْتُكَ يوماً دونَ يومٍ، وتماؤه في "الهداية"^(٦).

[٣٤٢٠٣] (قوله: مقارناً) كنصفٍ دارٍ أو عبدٍ.

[٣٤٢٠٤] (قوله: أو طارئاً) كأنَّ يَرَهْنَ الجميعَ ثُمَّ يَتَفَاسَخَا في البعضِ، أو يَأْذَنَ الرَّاهِنُ لِلْعَدْلِ أَنْ يَبِيعَ الرَّهْنَ كيف شاء فباعَ نصفه. اهـ "منح"^(٧). وفي روايةٍ عن "أبي يوسف": أنَّ الطَّارِئَ لا يَضُرُّ، والصَّحِيحُ الأوَّلُ كما في "النهاية"^(٨) و"الدرر"^(٩). وسيدكرُ "الشارح" آخرَ الرهنِ^(١٠) لو اسْتَحَقَّ كُلُّهُ أو بَعْضُهُ.

(١) ص-٣٧٦.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: عدم الصحة للرهن المشاع ١٠٠/٢ بتصرف.

(٣) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الأول في بيان شرائطه ٢٥٢/١١.

(٤) عطفاً على قوله: ((إلا إذا كان عبداً بينهما)).

(٥) انظر تعليقنا على هذه الكلمة ٨٢/١٩.

(٦) انظر "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١٣٢/٤.

(٧) "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٢/٢٢٠ أ.

(٨) "النهاية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ٢/٤٣١ أ.

(٩) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا ٢٥١/٢.

(١٠) ص-٥٢٩.

من شريكه أو غيره، يُقسَمُ أو لا. ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ فاسدٌ يُضْمَنُ بالقبضِ، وجَوَزهُ "الشَّافِعِيُّ"^(١). وفي "الأشباه"^(٢): ((مَا قَبِلَ الْبَيْعَ قَبْلَ الرَّهْنِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ: الْمُشَاعِ، ..

[٣٤٢٠٥] (قوله: مِنْ شَرِيكِهِ أَوْ غَيْرِهِ) لِأَنَّ الشَّرِيكَ يُمَسِّكُهُ يَوْمًا رَهْنًا وَيَوْمًا يَسْتَحْدِمُهُ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ رَهْنٌ يَوْمًا دُونَ يَوْمٍ. وَأَمَّا إِجَارَةُ الْمُشَاعِ فَإِنَّمَا جازَتْ عِنْدَهُ مِنَ الشَّرِيكَ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ اسْتِيفَاءِ مَا اقْتَضَاهُ الْعَقْدُ إِلَّا بِالْمَهَيَّاتِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُوجَدُ فِي الشَّرِيكَ، أَفَادَهُ "الإِتْقَانُ"^(٣).
أي: لِأَنَّ الشَّرِيكَ يَتَفَعُّ بِهِ بِلَا مَهَيَّاتٍ فِي الْمُدَّةِ كُلِّهَا بِحُكْمِ الْعَقْدِ وَالْمِلْكِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

[٣٤٢٠٦] (قوله: يُقَسَّمُ أَوْ لَا) بِخِلَافِ الْهَبَةِ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ فِيهَا غَرَامَةُ الْقِسْمَةِ؛ أَي: أَجْرُهُ الْقِسَامِ، وَهِيَ فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ لَا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُهَا، "مِعْرَاج"^(٤).

[٣٤٢٠٧] (قوله: وَالصَّحِيحُ^(٥) أَنَّهُ فاسدٌ) [٤/١٨٥ب] وَقِيلَ: بَاطِلٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الضَّمَانُ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْبَاطِلَ مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَالًا أَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَقَابِلُ بِهِ مَضمُونًا، وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ ٣١٥/٥ كَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطُ تَمَامِ الْعَقْدِ لَا شَرْطُ جَوَازِهِ. اهـ "عناية"^(٦). وَسَيَأْتِي آخِرَ الرَّهْنِ^(٧)، وَسَيَأْتِي أَيْضًا هُنَاكَ^(٨): ((أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ عُرِفَ فِي الرَّهْنِ الصَّحِيحِ فَهُوَ الْحُكْمُ فِي الرَّهْنِ الْفَاسِدِ))، لَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ الرَّهْنُ سَابِقًا عَلَى الدَّيْنِ، وَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٩).
[٣٤٢٠٨] (قوله: مَا قَبِلَ الْبَيْعَ قَبْلَ الرَّهْنِ) أَي: كُلُّ مَا صَحَّ بَيْعُهُ صَحَّ رَهْنُهُ.

- (١) انظر "البيان في مذهب الإمام الشافعي": كتاب الرهن - باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز - مسألة: رهن قسطٍ من مشاع ٣٢/٦، و"نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج": كتاب الرهن - رهن المشاع ٢٣٩/٤.
- (٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ص ٣٤٥ - باختصار، نقلاً عن "شرح الأقطع".
- (٣) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب ما يجوز الارتهان به وما لا يجوز ١١٩ق/٦ب.
- (٤) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب ما يجوز الارتهان به وما لا يجوز ٤/١١٠ب بتصرف يسير.
- (٥) ((والصحيح)) كذا في النسخ بالواو، والذي في "الدر" ((ثم الصحيح)).
- (٦) "العناية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به إلخ ٨٢/٩ بتصرف يسير (هامش "تكملة فتح القدير").
- (٧) المقولة [٣٤٦٨١] قوله: ((يتعلق به الضمان)).
- (٨) ص ٥٣٨ - "در".
- (٩) المقولة [٣٤٦٨٠] قوله: ((فهو الحكم في الرهن الفاسد)).

والمشغول، والمتصل بغيره،

[٣٤٢٠٩] (قوله: والمشغول) أي: بحق الرهن كما قيده "الشارح أول الرهن" ^(١) احترازاً عن المشغول بملك غير الرهن فلا يمنع كما في "حاشية الحموي" ^(٢) عن "العمادية" ^(٣).

أقول: وكذا يمنع المشغول بالرهن نفسه؛ لما في "الهداية" ^(٤): ((وَيَمْنَعُ التَّسْلِيمَ كَوْنُ الرَّاهِنِ أَوْ مَتَاعِهِ فِي الدَّارِ الْمَرْهُونَةِ)) اهـ. قال في "المعراج" ^(٥): ((فَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا يَحْتَاجُ إِلَى تَسْلِيمِ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ شَاغِلٌ لَهَا كَشَغْلِهَا بِالْمَتَاعِ، وَكَذَا مَتَاعُهُ فِي الْوَعَاءِ الْمَرْهُونِ يَمْنَعُ التَّسْلِيمَ. وَالْحِيلَةُ: أَنْ يُودَعَ أَوَّلًا مَا فِيهِ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ ثُمَّ يُسَلِّمَهُ مَا رَهَنَ)) اهـ.

[٣٤٢١٠] (قوله: والمتصل بغيره) صفة لموصوفٍ محذوفٍ، أي: والشاغل المتصل بغيره، كالبناء وحده، أو النخل أو الثمر بدون الأرض، أو الشجر كما سيذكره ^(٦)، واحتراز به عن الشاغل المنفصل، كما لو رهن ما في الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فإنه يجوز كما في "الهداية" ^(٧) و"الخانية" ^(٨)، فافهم.

وأراد بالمتصل التابع؛ لما في "الهداية" ^(٩): ((رَهْنٌ سَرَجاً عَلَى دَابَّةٍ أَوْ لِحَافاً فِي رَأْسِهَا، وَدَفَعَ الدَّابَّةَ مَعَ السَّرَجِ وَاللِّحَافِ لَا يَكُونُ رَهْنًا حَتَّى يَنْزِعَهُ مِنْهَا ثُمَّ يُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الدَّابَّةِ بِمَنْزِلَةِ الثَّمَرَةِ لِلنَّخِيلِ، حَتَّى قَالُوا: يَدْخُلُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ)) اهـ. يعني: لو رهن دابةً عليها سرج أو لحاف

(١) ص ٣٧٦-.

(٢) "غمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ٢٤٢/٣.

(٣) انظر "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها إلخ ٤١/٢ نقلاً عن "ت"، أي: الزيادات.

(٤) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١٣٣/٤.

(٥) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١١١/٤ أ باختصار.

(٦) ص ٤٢٠-.

(٧) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١٣٣/٤.

(٨) "الخانية": كتاب الرهن - فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز إلخ ٦٠٠/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١٣٣/٤.

والمعلّق عتقه بشرط قبل وجوده.....

يَدْخُلُ فِي الرِّهْنِ، "معراج"^(١). وبهذا ظَهَرَ أَنَّ تَقْيِيدَهُ الْمُتَّصِلَ فِيمَا مَرَّ^(٢) وَفِيمَا يَأْتِي^(٣) بِقَوْلِهِ: ((حِلْقَةً)) غَيْرُ ظَاهِرٍ، فَتَدَبَّرْ.

[٣٤٢١١] قَوْلُهُ: وَالْمُعْلَقُ عِتْقُهُ بِشَرْطٍ قَبْلَ وَجُودِهِ) كَمَا إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا رَهْنُهُ، وَلَعَلَّهُ لِأَنَّ حُكْمَ الرِّهْنِ الْحَبْسُ الدَّائِمُ إِلَى الْإِسْتِيفَاءِ، وَحَبْسٌ مِثْلُ هَذَا لَا يَدُومُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ الدَّارَ فَيَعْتِقُ فَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ الْإِسْتِيفَاءُ. اهـ "ط"^(٤).
أَقُولُ: وَمَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" نَقْلَهُ "البيري"^(٥) عَنْ "شرح الأقطع"^(٦)، ثُمَّ نَقَلَ^(٧) عَنْ "روضة القضاء"^(٨): ((لَوْ عَلَّقَ عَتَقَ عَبْدُهُ بِصِفَةٍ ثُمَّ رَهْنَهُ جَازَ خِلَافًا لِ"الشَّافِعِيِّ"^(٩))) اهـ، تَأَمَّلْ.

﴿بَابُ: مَا يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ﴾

(قَوْلُهُ: نَقْلَهُ "البيري") حَقُّهُ: "الأشباه"^(١٠)، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي عَزَا مَا فِي "الشَّارِحِ" لِ"شرح الأقطع".
وَالنَّاقِلُ لِمَا فِي "الرَّوْضَةِ" "البيري" عَنْ "الْتِمْرَتَاشِيِّ".

(١) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ٤/ق ١١١/أ.

(٢) ص-٣٧٦.

(٣) ص-٤٢١.

(٤) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٤/٢٤٠.

(٥) "عمدة ذوي البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ق ٢٢١/ب.

(٦) أي: شرحه على "مختصر القدوري"، وتقدم تعريفه ١/٣٧١.

(٧) "عمدة ذوي البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ق ٢٢١/ب، نقلاً عن "البزاية" و"التمرتاشي".

(٨) "روضة القضاء وطريق النجاة": كتاب الرهن - فصل: الرهن في السفر ١/٤٢٠. وهو لأبي القاسم علي بن محمد بن أحمد المعروف بابن السَّمانِي (ت ٤٩٩هـ). ("الجواهر المضئية" ٢/٦٠٥، "الفوائد البهية" ص-١٢٣، "الأعلام": ٤/٣٢٩).

(٩) نقول: ذكر صاحب "البيان في مذهب الإمام الشافعي" ٦/٣٠ في هذه المسألة ثلاثة أقوال، وحاصل كلامه: ((اختلف أصحابنا في صحة الرهن - أي: على هذه الحال - على ثلاث طرق: فمنهم من قال: لا يصح الرهن قولاً واحداً؛ لأنه إذا دبر عبده ثم رهنه كان مفسوخاً، ويدل عليه ظاهر "الأم"، ومنهم من قال: يصح الرهن قولاً واحداً؛ لأن الشافعي قال: كل ما جاز بيعه جاز رهنه، ومنهم من فرق فقال: إن قلنا: التدبير وصية صح الرهن وبطل التدبير، وإن قلنا: إن التدبير عتق بصفة لم يصح الرهن)). و"روضة الطالبين وعمدة المفتين": كتاب الرهن - فرع رهن المدير باطل ٤/٤٦.

وانظر "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج": كتاب الرهن - رهن الجاني والمترد ٤/٢٤٠-٢٤١.

(١٠) نقول: وكذلك عزاها البيري لـ"شرح الأقطع". انظر "الأشباه": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ص-٣٤.

غَيْرِ الْمَدْبَرِّ فَيَجُوزُ بَيْعُهَا لَا رَهْنُهَا)). وفيها: ((الْحِيلَةُ فِي جَوَازِ رَهْنِ الْمُشَاعِ:

[٣٤٢١٢] (قوله: غَيْرِ الْمَدْبَرِّ) سَمِلَ الْمَطْلَقَ وَالْمَقْيَدَ، "حَمَوِي"^(١). أي: فكلُّ منهما لا يَجُوزُ رَهْنُهُ، وفيه نَظَرٌ، فقد ذَكَرَ "الشَّارِحُ" فِي بَابِهِ^(٢): ((أَنَّ الْمَقْيَدَ يُبَاعُ وَيُوْهَبُ وَيُرْهَنُ)). وَصَرَّحَ بِهِ أَيْضاً هُنَاكَ "الْبَاقِي" فِي "شَرْحِ الْمُلْتَقَى"^(٣)، وَهُوَ: مَنْ عُلِقَ عَتَقُهُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ لَا مُطْلَقاً، بَلْ عَلَى صِفَةٍ خَاصَّةٍ، ك: إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا، أَوْ فِي سَفَرِي وَنَحْوِهِ^(٤). وَلِيُنْظَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْلُوقِ عَتَقُهُ بِشَرْطِ غَيْرِ الْمَوْتِ - عَلَى مَا ذَكَرَهُ حَيْثُ لَمْ يُجَزَّ رَهْنُهُ - وَبَيْنَ الْمَدْبَرِّ الْمَقْيَدِ حَيْثُ جَازَ.

[٣٤٢١٣] (قوله: فَيَجُوزُ بَيْعُهَا لَا رَهْنُهَا) أي: الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ غَيْرِ الْمَدْبَرِّ؛ فَإِنَّ الْمَطْلَقَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا رَهْنُهُ، وَالْمَقْيَدَ يَجُوزَانِ فِيهِ.

[٣٤٢١٤] (قوله: وفيها) أي: فِي "الْأَشْبَاهِ" مِنَ الْفَنِّ الْخَامِسِ فِي الْحِيلِ^(٥)، وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي حِيلِ "الْوَلُولِجِيَّةِ" آخِرِ الْكِتَابِ^(٦).

(قوله: وَلِيُنْظَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْلُوقِ عَتَقُهُ بِشَرْطِ غَيْرِ الْمَوْتِ إلخ) الدَّافِعُ لِلْإشْكَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يُقَالُ: إِنَّهَا خِلَافِيَّةٌ، فَعَلَى مَا فِي "شَرْحِ الْأَقْطَعِ" لَا يَجُوزُ رَهْنُ الْمَعْلُوقِ عَتَقُهُ وَلَوْ بِصِفَةٍ، كَأَنَّ حُرّاً رَاكِباً، أَوْ بِمَوْتِهِ عَلَى صِفَةٍ خَاصَّةٍ؛ لِمَا نَقَلَهُ عَنْ "ط" مِنَ الْعِلَّةِ، وَعَلَى مَا فِي "رُوضَةِ الْقَضَاةِ" وَمَا فِي "الشَّارِحِ" مِنْ بَابِ الْمَدْبَرِّ يَجُوزُ، وَعِبَارَةُ "الْبِيرِي" صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ حَيْثُ ذَكَرَ فِي شَرْحِ مَا فِي "الْأَشْبَاهِ" الَّذِي عَزَاهُ فِيهَا لـ "الْأَقْطَعِ" مَا نَصَّهُ: ((قَالَ "الثُّمَرَتَاشِي" نَاقِلاً عَنْ "رُوضَةِ الْقَضَاةِ": عُلِقَ عَتَقَ عَبْدُهُ بِصِفَةٍ ثُمَّ رَهْنُهُ جَازٌ، خِلَافاً لـ "الشَّافِعِي"، لَنَا: يَجُوزُ بَيْعُهُ فَجَازَ رَهْنُهُ، وَفِي "الشَّافِي": يَجُوزُ بَيْعُ الْمَعْلُوقِ عَتَقُهُ بِشَرْطِ سِوَى الْمَوْتِ)) اهـ. فَقَدْ جَعَلَ مَا فِي "الرُّوضَةِ" قَوْلًا آخَرَ مُقَابِلًا لِمَا فِي "الْأَشْبَاهِ" عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ.

(١) "غَمَزَ عَيْنَ الْبَصَائِرِ": الْفَنُّ الثَّانِي: الْفَوَائِد - كِتَابُ الرِّهْنِ ٣/٢٤٢.

(٢) أي: فِي بَابِ التَّدْبِيرِ ١١/١٥٦.

(٣) "جَمَرَى الْأَعْمَرُ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ١٧٣/أ.

(٤) فِي "ب" وَ"م": ((أَوْ نَحْوِهِ)).

(٥) "الْأَشْبَاهُ وَالنُّظَائِرُ": الْفَنُّ الْخَامِسُ: الْحِيلُ - فِي مَنَعَ الدَّعْوَى فِي الْوَكَالَةِ وَفِي الشَّفْعَةِ إلخ ص ٤٨٨-.

(٦) "الْوَلُولِجِيَّةُ": كِتَابُ الْحِيلِ ٥/٤٢٤.

أَنْ يَبِيعَ مِنْهُ النِّصْفُ^(١) بِالْخِيَارِ، ثُمَّ يَرْهَنَهُ النِّصْفَ ثُمَّ يَفْسَخَ الْبَيْعَ))، قال "المصنّف": ((وفيه نَظَرٌ)) ولعلّه مفرّعٌ على الضّعيفِ في الشُّيُوعِ الطَّارِئِ. قلتُ: بل ولا عليه^(٢)؛ لأنّه بالخيار لا يَخْلُو إمّا أَنْ^(٣) يَبْقَى فِي مِلْكِهِ أَوْ يَعُودَ لِمَلِكِهِ، وعلى كلِّ يَكُونُ رَهْنُ الْمُشَاعِ ابتداءً ...

[٣٤٢١٥] (قوله: أَنْ يَبِيعَ مِنْهُ) أي: مِنَ الْمُرْتَهِنِ بِشَمْنٍ قَدَرِ الدِّينِ الَّذِي يُرِيدُ الرَّهْنُ بِهِ.

[٣٤٢١٦] (قوله: ثُمَّ يَفْسَخَ الْبَيْعَ) أي: بِحُكْمِ الْخِيَارِ.

[٣٤٢١٧] (قوله: قال "المصنّف") أي: فِي "الْمَنْحِ" أَخْرَجَ هَذَا الْبَابَ، وَنَصَّهُ^(٤): ((قلت: وعندي فِي صَحَّةِ هَذِهِ الْحِيلَةِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِمَا تَقَرَّرَ سَابِقاً مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ الشُّيُوعَ الطَّارِئَ مَفْسُودٌ كَالْمُقَارِنِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مَفْرَعَةً عَلَى الْقَوْلِ الْمَقَابِلِ لِلصَّحِيحِ، وَهُوَ: أَنَّ الشُّيُوعَ الطَّارِئَ غَيْرُ مَفْسُودٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ)) اهـ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِالنَّظَرِ الثَّانِي مَا ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" بَعْدُ^(٥)، فَافْهَمْ.

[٣٤٢١٨] (قوله: إمّا أَنْ يَبْقَى فِي مِلْكِهِ) أي: مِلْكُ الْبَائِعِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ؛ لِأَنَّ خِيَارَهُ يَمْنَعُ مِنْ خُرُوجِ الْمُبِيعِ عَنْ مِلْكِهِ فَيَكُونُ رَهْنُهُ النِّصْفَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ رَهْنًا لِبَعْضِ مِلْكِهِ، وَهُوَ رَهْنُ الْمُشَاعِ ابْتِدَاءً، فَافْهَمْ.

[٣٤٢١٩] (قوله: أَوْ يَعُودَ لِمَلِكِهِ) أي: الْبَائِعِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْمُبِيعَ يُخْرِجُ بِهِ عَنْ مِلْكِ الْبَائِعِ وَلَا يَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي عِنْدَهُ، وَيَمْلِكُهُ عِنْدَهُمَا، فَعَلَى قَوْلِهِمَا: يَكُونُ رَهْنُ الْمُشَاعِ ابْتِدَاءً مِنَ الشَّرِيكِ، سِوَاءً فَسَخَ الْبَيْعِ أَوْ أَجَاؤَهُ، وَعَلَى قَوْلِهِ: إِنْ أَجَاؤَهُ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ وَإِلَّا عَادَ إِلَى مِلْكِ الْبَائِعِ، وَعَلَى كُلِّ: فَرَهْنُهُ النِّصْفَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ يَكُونُ رَهْنُ مُشَاعٍ ابْتِدَاءً مِنَ الْأَجْنَبِيِّ. وَكَانَ يَنْبَغِي لـ "الشَّارِحِ" أَنْ يَزِيدَ: ((أَوْ يَدْخُلَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي)) بَعْدَ قَوْلِهِ: ((أَوْ يَعُودَ لِمَلِكِهِ)). [١/١٨٦ق/٤]

(١) فِي "و" وَ"ط" وَ"ب": ((يَبِيعُهُ النِّصْفَ))، وَكَذَلِكَ فِي "الْأَشْبَاهَ".

(٢) فِي "و": ((عَلَى الصَّحِيحِ)) بَدَلَ ((عَلَيْهِ))، وَهِيَ خَطَأٌ فَالْمُرَادُ الضَّعِيفُ لَا الصَّحِيحُ.

(٣) ((أَنَّ)) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٤) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ ٢/٢٢٣ق/أ.

(٥) فِي الصَّحِيفَةِ الْآتِيَةِ.

كما بَسَطَهُ في "تنوير البصائر"، فتنبّه. قلتُ: والحيلة الصّحيحة: ما في حيل "منية المفتي"^(١): ((أراد رهنَ نصفِ دارِهِ مُشاعاً، يَبِيعُ نصفَهَا مِنْ طالبِ الرّهنِ وَيَقْبِضُ منه الثَّمَنَ على أَنَّ المشتريَ بالخيارِ وَيَقْبِضُ الدّارَ، ثُمَّ يَنْتَقِضُ البَيْعُ بِحُكْمِ الخيارِ فَتَبْقَى في يَدِهِ بِمَنْزِلَةِ الرّهنِ بالثَّمَنِ)).

[٣٤٢٢٠] (قوله: كما بَسَطَهُ في "تنوير البصائر"^(٢)) أي: لـ "الشّرف الغزّي" محشّي "الأشباه". وحاصله مع الإيضاح ما قدّمناه^(٣).

[٣٤٢٢١] (قوله: فَبَقِيَ في يَدِهِ بِمَنْزِلَةِ الرّهنِ بالثَّمَنِ) فإن أصابها عيبٌ ذَهَبَ مِنَ الدّينِ بحسابِهِ، "منح"^(٤) عن "حيل الخصاف"^(٥).

وحاصله: أَنَّ هذا ليس رهناً حقيقةً لا صحيحاً ولا فاسداً؛ إذ لم يُوجَدْ عَقْدُهُ، وإنّما هو بِمَنْزِلَتِهِ؛ لأنَّ له حبسَ الدّارِ حتّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ، كما إذا فَسَخَ الإجارةَ فإنَّ له حبسَ المأجورِ حتّى يَقْبِضَ الأجرةَ، ولَمّا كان له في ذلك الحبسِ منفعةٌ كان المحبوسُ مضموناً عليه بقيمته إذا هَلَكَ، بخلافِ الأماناتِ فإنّها لا تُضْمَنُ إلّا بالاستهلاكِ، وبخلافِ الرّهنِ الحقيقيّ فإنّه مضمونٌ بالأقلِّ من قيمته ومن الدّينِ.

فقد ظهَرَ بما قرّرناه وجهُ قوله: ((بِمَنْزِلَةِ الرّهنِ))، أي: بِمَنْزِلَتِهِ من حيثُ ثبوتُ حقِّ الحبسِ فقط، لا من حيثُ إنّه يُضْمَنُ كضمانِ الرّهنِ، والدّليلُ على ذلك وعلى أنّه ليس كسائرِ الأماناتِ: ما في خياراتِ "جامع الفصولين"^(٦): ((باع أرضاً بخيارٍ وتَقَابَضَا، فنَقَضَهُ البائعُ في المُدَّةِ، تَبَقِيَ

(١) "منية المفتي": كتاب الحيل ٢٤٣/ب - ٢٤٤/أ.

(٢) انظر "تنوير البصائر": الفن الخامس: كتاب الحيل ١٢٥/أ.

(٣) في المقولة السابقة.

(٤) "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٢٢٣/أ.

(٥) "حيل الفقه" للخصاف: باب في الرهن ١٧/أ.

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الخامس والعشرون في الخيارات ٢٤٤/١.

واعتمدَهُ "ابنُ المصنّف" في "زواهرِ الجواهر" ^(١)، وفيها ^(٢): ((الشُّيُوعُ الثَّابِتُ ضرورةٌ لا يَضُرُّ؛ لِمَا في "الولواجية" ^(٣): ولو جاء بثوينٍ وقال: خُذْ أَحَدَهُمَا رَهْنًا وَالْآخَرَ بَضَاعَةً عِنْدَكَ ^(٤) فَإِنَّ نَصَفَ كُلِّ مِنْهُمَا يَصِيرُ رَهْنًا بِالَّذِينَ؛ لَأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ فَيَشْبَعُ الرَّهْنُ فِيهِمَا بِالضَّرُورَةِ فَلَا يَضُرُّ)).

(و) لا رهنٌ (ثمرَةٌ على نخلٍ دونَهُ، و) لا (زرعٍ أرضٍ، أو نخلٍ) أو بناءٍ (بدونها، وكذا عكسُها) كرهنِ الشَّجَرِ لا الثَّمَرِ، والأرضِ لا النَّخْلِ

٣١٦/٥ الأرضُ مضمونةٌ بالقيمةِ على المشتري، وله حبسُها بثمانٍ دَفَعَهُ إلى البائعِ)) اهـ. وعليه: فلو هَلَكَتْ وقيمتُها مِثْلُ الثَّمَنِ الذي قَبَضَهُ البائعُ سَقَطَ، ولو أَقْلَ سَقَطَ مِنْهُ بِحَسَابِهِ، هذا ما ظَهَرَ لي، فافهم.

[٣٤٢٢٢] (قوله: وفيها إلخ) تأملهُ مع المسألة الآتية في "المتن" آخِرَ هذا الباب ^(٥).

[٣٤٢٢٣] (قوله: ليس بأولى) أي: بكونه رهنًا.

[٣٤٢٢٤] (قوله: أو بناءٍ) كعمارةٍ قائمةٍ في أرضٍ وَقَفٍ كما أفتى به في "الحامدية" ^(٦)، أو في أرضٍ سلطانيّةٍ كما في ^(٧) "التاترخانية" ^(٨).

[٣٤٢٢٥] (قوله: بدونها) أي: بدون الأرض.

[٣٤٢٢٦] (قوله: كرهنِ الشَّجَرِ لا الثَّمَرِ) أي: كرهنِ الشَّجَرِ بمواضعها، أو تبعاً للأرضِ مع التَّنْصِصِ على نفْيِ الثَّمَرِ؛ لِيَكُونَ الْفَسَادُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فلو لم يُنَصَّ دَخَلَ الثَّمَرُ تبعاً تصحيحاً

(١) "زواهرِ الجواهر": الفن الخامس: الحيل - في منع الدعوى وفي الوكالة وفي الشفعة إلخ ق ٢٧٨/ب.

(٢) "زواهرِ الجواهر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ق ٢٢٤/ب.

(٣) "الولواجية": كتاب الرهن - الفصل الأول في الألفاظ التي يتعقد بها الرهن وفيما لا يتعقد إلخ ٥٩/٥.

(٤) في هامش "و": ((أي: ودیعة)).

(٥) ص ٤٥٣..

(٦) انظر "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب الرهن - مطلب: رهن البناء فاسد ٢٣٨/٢.

(٧) في "٣": ((كما أفتى بي)).

(٨) "التاترخانية": كتاب الرهن - الفصل الأول في بيان شرائطه ١٨/٥١٠ رقم المسألة (٢٩٧٩٠) نقلاً عن "اليتيمة".

والأصل: أنَّ المرهون متى اتَّصَلَ بغير المرهون خِلْقَةً لا يَجُوزُ؛ لامتناع قبضِ المرهون وحده، "درر"^(١).

وعن "الإمام" جوازَ رهنِ الأرضِ بلا شجرٍ، ولو رهنَ الشَّجَرِ بمواضعها، أو الدَّارَ^(٢) بما فيها جاز، "ملتقى"^(٣)؛ لأنَّه اتَّصَلَ^(٤) مجاورةً.

للعقد، بخلاف البيع؛ لأنَّ بيعَهُ بدونَ الثَّمَرِ جائزٌ، ولا ضرورةً إلى إدخاله من غير ذكرٍ، وبخلاف المتاع في الدَّارِ حيثُ لا يدخلُ في رهنِ الدَّارِ من غيرِ ذكرٍ؛ لأنَّه ليس بتابعٍ بوجهٍ، وكذا يدخلُ الزَّرْعُ والرُّطْبَةُ^(٥) والبناء والغرسُ في رهنِ الأرضِ والدَّارِ والقرية؛ لما ذكرنا^(٦) كما في "الهداية"^(٧). [٣٤٢٢٧] (قوله: خِلْقَةً) المناسبُ حذفُهُ كما فعلَ في "الهداية"^(٨) وغيرها^(٩)؛ ليشمَلَ البناءَ والسَّرجَ واللِّحَامَ كما قدَّمناه^(١٠).

[٣٤٢٢٨] (قوله: وعن "الإمام" إلخ) لأنَّ الشَّجَرِ اسمٌ للثَّابِتِ، فيكونُ استثناءً للأشجارِ بمواضعها، بخلافِ رهنِ الدَّارِ دونَ البناءِ؛ لأنَّ البناءَ اسمٌ للمبني، فيصيرُ رهنًا جميعَ الأرضِ وهي مشغولةٌ بملكِ الرَّاهنِ، "هداية"^(١١).

[٣٤٢٢٩] (قوله: لأنَّه اتَّصَلَ مجاورةً) علَّةُ لجوازِ رهنِ الشَّجَرِ بمواضعها، أي: لأنَّ اتَّصَلَ

(١) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا ٢٥١/٢ بتصرف.

(٢) في "د": ((والدار)).

(٣) "ملتقى الأبحر": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز ٢٧٣/٢.

(٤) في "و": ((لأنَّه متَّصَلٌ اتَّصَلَ)).

(٥) قال في "اللسان" من مادة: ((رطب)): ((والرُّطْبُ بالضمِّ ساكنة الطاء: الكَلأ)).

(٦) في هذه المقولة من قوله: ((دخل الثَّمَرُ تبعاً تصحيحاً للعقد)).

(٧) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١٣٣/٤.

(٨) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١٣٢/٤.

(٩) انظر "بدائع الصنائع": كتاب الرهن - فصل في شرائط الرهن ١٤٠/٦، و"تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما

يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ٦٩/٦.

(١٠) المقولة [٣٤٢١٠] قوله: ((والتَّصِلُ بغيره)).

(١١) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١٣٢/٤-١٣٣.

وفي "القنية"^(١): ((رَهْنٌ دَارًا وَالْحَيْطَانُ مَشْتَرِكَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِرَانِ صَحَّ فِي الْعَرْصَةِ، وَلَا يَضُرُّ اتِّصَالُ السَّقْفِ بِالْحَيْطَانِ الْمَشْتَرَكِ؛ لَكُونِهِ تَبْعًا)). (و) لَا (رَهْنُ الْحَرِّ وَالْمَدْبَرِّ وَالْمَكَاتِبِ وَأُمِّ الْوَلَدِ) وَالْوَقْفِ. ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ مَا لَا يَجُوزُ رَهْنُهُ ذَكَرَ مَا لَا يَجُوزُ الرَّهْنُ بِهِ فَقَالَ: (و) لَا (بِالْأَمَانَاتِ)

السَّجَرِ وَمَوَاضِعُهَا الْقَائِمَةُ فِيهَا بِيَاقِي الْأَرْضِ اتِّصَالُ مَجَاوِرَةٍ، لَا اتِّصَالُ تَبْعِيَّةٍ كَالْبِنَاءِ وَسَرَجِ الدَّابَّةِ، وَلَا اتِّصَالُ خِلْقَةٍ كَالثَّمَرِ، فَهُوَ كَرِهِنٍ مُتَاعٍ فِي وَعَاءٍ فَلَا يَضُرُّ.

[٣٤٢٣٠] (قوله: صَحَّ فِي الْعَرْصَةِ) أَي: وَالسَّقْفِ وَالْحَيْطَانِ الْخَاصَّةِ كَمَا فِي "الْقَنِية"^(١).

[٣٤٢٣١] (قوله: لَكُونِهِ تَبْعًا) مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَاهُ^(٢) عَنْ "الْهِدَايةِ" فِي رَهْنِ السَّرَجِ عَلَى الدَّابَّةِ: ((مَنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَنْزِعَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِهَا))، فَتَأْمَلْ.

[٣٤٢٣٢] (قوله: وَلَا رَهْنُ الْحَرِّ إلخ) لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الْإِسْتِيفَاءُ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لِعَدَمِ الْمَالِيَّةِ فِي الْحُرِّ وَقِيَامِ الْمَانِعِ فِي الْبَاقِينَ، "هِدَاية"^(٣).

[٣٤٢٣٣] (قوله: وَالْمَدْبَرِّ) أَي: الْمَطْلَقِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٤)، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنَ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ^(٥).

[مطلب: ما لا يجوز الرهن به]

[٣٤٢٣٤] (قوله: وَلَا بِالْأَمَانَاتِ) أَي: لَا يَصِحُّ أَخْذُ الرَّهْنِ بِهَا؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ رَدٍّ مِثْلِ الْهَالِكِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، أَوْ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ قِيمَتِيًّا، فَلِأَمَانَةٍ إِنْ هَلَكَتْ فَلَا شَيْءَ فِي مُقَابَلَتِهَا، وَإِنْ اسْتَهْلِكَتْ لَا تَبْقَى أَمَانَةٌ بَلْ تَكُونُ مَغْصُوبَةً، "حَمَوِي"^(٦).

(قوله: مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَاهُ عَنْ "الْهِدَايةِ" إلخ) الظَّاهِرُ عَدَمُ الْمُخَالَفَةِ؛ فَإِنَّ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ رَهْنُ التَّبَعِ قَصْدًا، وَمَا هُنَا رَهْنُهُ تَبْعًا، وَفُرُقَ بَيْنَهُمَا اهـ. وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا فِي "الْخَاتِيَةِ": ((لَوْ رَهْنُ بَيْتًا مَعِينًا مِنْ دَارٍ أَوْ طَائِفَةً مَعِينَةً مِنْ دَارٍ جَارٍ)) اهـ.

(١) "القنية": كتاب الرهن - باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما ييطل بعد الصحة ق ١٥٩/أ.

(٢) المقولة [٣٤٢١٠] قوله: ((وَالْمُتَّصِلُ بغيره)).

(٣) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز ١٣٥/٤.

(٤) المقولة [٣٤٢١٢] قوله: ((غير المدبر)).

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) "عمر عيون البصائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - القول في الدين ٦/٤.

كوديعة وأمانة (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع، فالرهن به باطل، بخلاف الكفالة.....

[٣٤٢٣٥] (قوله: كوديعة وأمانة) الأصوب: وعارية، وكذا مال مضاربة وشركة كما في "الهداية"^(١)، ومر في باب التدبير^(٢): ((أن شرط واقف الكتب - أن لا يخرج إلا برهن - شرط باطل؛ لأنه أمانة، فإذا هلك لم يجب شيء)). وذكر في "الأشباه"^(٣) في بحث الدين: ((أن وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى اللغوي غير بعيد)).

[٣٤٢٣٦] (قوله: ولا بالدرك) بالتحريك.

[٣٤٢٣٧] (قوله: خوف استحقاق المبيع) تفسير لحاصل المعنى؛ لأن الرهن إنما هو بالثمن، وذلك بأن يخاف المشتري استحقاق المبيع فيأخذ من البائع رهنًا بالثمن.

[٣٤٢٣٨] (قوله: فالرهن به باطل) فيكون أمانة كما يأتي^(٤).

[٣٤٢٣٩] (قوله: بخلاف الكفالة) أي: بالدرك فإنها جائزة، والفرق: أن الرهن للاستيفاء، ولا استيفاء قبل الوجوب؛ لأن ضمان الدرك هو الضمان عند استحقاق المبيع فلا يصح مضافاً إلى حال وجود^(٥) الدين؛ لأن الاستيفاء معاوضة [٤/ق/١٨٦/ب]، وإضافته التملك إلى المستقبل لا تجوز، أما الكفالة فهي لالتزام المطالبة لا لالتزام أصل الدين؛ ولذا لو كفل بما يدوب له^(٦)

(قوله: تفسير لحاصل المعنى) لا يصح جعله تفسيراً، فإن الدرك هو: ضمان الثمن الذي يجب عند الاستحقاق. فالأظهر جعله تعليلاً للرهن الذي قصده المشتري، تأمل.

(١) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتثانه والارتحان به وما لا يجوز ١٣٣/٤.

(٢) ١٥٥/١١ "در".

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - القول في الدين ص-٤٢٢.

(٤) المقولة [٣٤٢٥٥] قوله: ((كالأمانات)).

(٥) في "ب" و"م": ((وجوب)). وما أثبتناه موافق لعبارة "الكفاية".

(٦) تقدم في المقولة: [٢٥٦٩٦]: ((ذاب له: أي: بما ثبت ووجب بالقضاء)).

كما مرَّ. (و) لا بعينٍ مضمونةٍ بغيرها، أي: بغيرٍ مثلٍ أو قيمةٍ، مثل (المبيع في يد البائع)

على فلانٍ يجوز، ولو رهنَ^(١) به لا يجوز، "كفاية" ملخصاً^(٢).

[٣٤٢٤٠] (قوله: كما مرَّ) أي: في كتاب الكفالة^(٣).

[٣٤٢٤١] (قوله: أي: بغيرٍ مثلٍ أو قيمةٍ) لأتّهما بمنزلة العين كما يأتي بيانه^(٤).

[٣٤٢٤٢] (قوله: مثل المبيع) بأن اشترى عيناً ولم يقبضها، ثم أخذ بها رهناً من البائع فالرهن باطل؛ لأنه لا يجب على البائع بهلاك المبيع شيءٌ يستوفى من الرهن، وإنما يطلُّ البيع ويسقط الثمن، وتماؤه في "الكفاية"^(٥)، و"غاية البيان"^(٦)، و"الجوهرة"^(٧)، والزيلعي^(٨). هذا وفي "القهستاني"^(٩): ((وقال "شيخ الإسلام": إنه فاسد؛ لأنَّ الرهن مالٌ والمبيع متقوم^(١٠)، والفاسد ملحق^(١١) بالصحيح في الأحكام كما في "الكرمانى"، وذكر في "المبسوط"^(١٢): أنه جائز فيضمن بالأقل من قيمته ومن قيمة العين، وبه أخذ الفقيه أبو سعيد البردعي "وأبو الليث"^(١٣)، وعليه الفتوى كما في "الكبرى"^(١٤) وغيره)) اهـ.

(١) في "ب": ((برهن))، وما أثبتناه من سائر النسخ موافق لما في "الكفاية".

(٢) "الكفاية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به إلخ ٨٦/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٣) ١٢٧/١٦ - ١٢٨.

(٤) المقولة [٣٤٢٥٣] قوله: ((أي: بالمثل أو بالقيمة)).

(٥) انظر "الكفاية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به إلخ ٨٦/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٦) انظر "غاية البيان": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به وما لا يجوز ١٢٠/٦ - ١٢١/أ.

(٧) انظر "الجوهرة النيرة": كتاب الرهن ٢٧٦/١.

(٨) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به وما لا يجوز ٧١/٦.

(٩) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: عدم الصحة للرهن المشاع ١٠١/٢.

(١٠) عبارة "جامع الرموز": ((لأن المبيع والرهن مال متقوم)).

(١١) في "ب" و"م": ((يلحق))، وما أثبتناه موافق لعبارة "جامع الرموز".

(١٢) "الأصل": كتاب الصرف - باب الرهن في الصرف ٣٤/٣.

(١٣) "عيون المسائل": كتاب الرهن - حكم المضمون بغيره ص ٣٦٥.

(١٤) في النسخ جميعها: ((الكرمانى))، وما أثبتناه من مطبوعتي "جامع الرموز" اللتين بين أيدينا. انظر "الفتاوى الكبرى":

كتاب الرهن - الفصل الأول فيما يصح الرهن به وما لا يصح ٢١٩/ب بتصرف.

فإنه مضمونٌ بالثمن، فإذا هلك ذهب بالثمن.

(و) لا (بالكفالة بالنفس، و) لا (بالقصاص مطلقاً) في نفسٍ وما دونهما (بخلاف الجناية خطأ) لإمكان استيفاء الأرض من الرهن. (و) لا (بالشفعة،).

[٣٤٢٤٣] (قوله: ولا بالكفالة بالنفس) كأن كفل زيد بنفس عمرو على أنه إن لم يُوف به إلى سنة فعليه الألف الذي عليه، ثم أعطاه عمرو بالمال رهناً إلى سنة فهو باطل؛ لأنه لم يجب المال على عمرو بعد. وكذا لو قال: إن مات عمرو ولم يؤدك فهو عليّ، ثم أعطاه عمرو رهناً لم يجز، وتماؤه في "المنح" ^(١) عن "الخانية" ^(٢).

[٣٤٢٤٤] (قوله: ولا بالقصاص) لتعذر استيفائه من المرهون.

[٣٤٢٤٥] (قوله: بخلاف الجناية خطأ) وبخلاف الدية وجراحة لا يُستطاع فيها القصاص قضى بأرشها، فلو أخذ به رهناً جاز. اهـ "در متقى" ^(٣).

[٣٤٢٤٦] (قوله: ولا بالشفعة) ^(٤) أي: لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب عليه تسليم

(قول "الشارح": فإذا هلك ذهب بالثمن) في "الخانية": ((ذكر "الكرخي" و"القدوري": إن هلك المبيع قبل المنع بغير شيء، وبعده بالقيمة كالغصب)) اهـ "سندي".
(قوله: كأن كفل زيد بنفس عمرو على أنه إلخ) هذا المثال ليس فيه الرهن بكفالة النفس، بل بالمال المكفول كفالة معلقة. والأصوب التصوير كما في "السندي": ((بما إذا أعطى الكفيل بالنفس رهناً للمكفول له بهذه الكفالة فإنه غير جائز؛ لمعنيين، أحدهما: أن المكفول به من الرهن غير ممكن. والثاني: أنه غير مضمون بنفسه، حتى لو هلك لا يلزم بشيء)).

(قوله: أي: لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب إلخ) وكذا لا يجوز أخذ الرهن من البائع بالمبيع بعد القضاء بها؛ لعدم الضمان عليه أيضاً، ومع هذا كله فالمتبادر أن المراد أن الشفع أخذ رهناً من المشتري أو البائع بحقه الذي هو الشفعة لا المبيع.

(١) انظر "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٣/٨٦ق/ب بتصرف.

(٢) "الخانية": كتاب الكفالة والحوالة - فصل في الكفالة بالمال ٦٣/٣-٦٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الدر المنتقى": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والرهن به وما لا يجوز ٥٩٣/٢ (هامش "مجمع الأنهر").

(٤) في هامش "الأصل": ((صورته: أن يطلب الشفع الشفعة ويقضي القاضي بذلك، فيقول للمشتري: أعطني رهناً بالدار المشفوعة، "عناية").

وبأجرة النَّاحَةِ والمَغْنِيَةِ، وبالعبدِ الجاني أو المديون) وإذا لم يَصَحَّ الرَّهْنُ في هذه الصُّورِ فللرَّاهنِ أخْذُهُ، فلو هَلَكَ عِنْدَ المَرْتَهِنِ قَبْلَ الطَّلَبِ هَلَكَ مَجَّاناً؛ إذ لا حُكْمَ للباطلِ بَقِيَّ القَبْضِ بإذنِ المالكِ، "صدر الشَّرِيعَةِ"^(١) و"ابن كمالٍ"^(٢). (و) لا (رهْنٌ خمرٍ وارْتَهَانُها مِنْ مُسْلِمٍ أو ذِمِّيٍّ لِلْمُسْلِمِ) أي: لا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَرَهْنَ خَمْراً أو يَرْتَهِنَهَا مِنْ مُسْلِمٍ أو ذِمِّيٍّ

المبيعِ مِنْ أَجْلِ الشُّفْعَةِ؛ لأنَّ المبيعَ غَيْرُ مضمونٍ عليه، "ط"^(٣).

[٣٤٢٤٧] (قوله: وبأجرة النَّاحَةِ والمَغْنِيَةِ) لِبُطْلانِ الإجارة، فلم يكنِ الرَّهْنُ مضموناً؛ إذ لا يُقَابِلُهُ شيءٌ مضمونٌ.

٣١٧/٥ [٣٤٢٤٨] (قوله: وبالعبدِ الجاني أو المديون) لأنه غَيْرُ مضمونٍ على المولى؛ لأنه لو هَلَكَ لا يَجِبُ عَلَيْهِ شيءٌ، "منح"^(٤).

[٣٤٢٤٩] (قوله: قَبْلَ الطَّلَبِ) مَفْهُومُهُ^(٥) الضَّمَانُ بَعْدَهُ، وبه صَرَّحَ في "جامعِ الفصولين"^(٦) حيثُ قال: ((الرَّهْنُ بِأَمَانَةٍ كَوَدِيعَةٍ باطلٌ يَهْلِكُ أَمَانَتُهُ لو هَلَكَ قَبْلَ حَبْسِهِ، وَضَمِنَ لو بَعْدَهُ)).

[٣٤٢٥٠] (قوله: ولا رَهْنٌ خمرٍ إلخ) لأنَّ المُسْلِمَ لا يَمْلِكُ الإيفاءَ إذا كان هو الرَّاهنُ، ولا الاستيفاءَ إذا كان هو المَرْتَهِنُ، وكذا الحُكْمُ في الخنزيرِ، "إتقاني"^(٧).

أقول: والكلامُ الآنَ فيما لا يَجُوزُ الرَّهْنُ به، وما ذَكَرَهُ هُنَا بَيَانٌ أَنَّ الخمرَ لا يَجُوزُ رَهْنُها،

(١) "شرح الوقاية": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به وما لا يصح ٢٥٥/٢ بتصرف (هامش "كشف الحقائق").

(٢) "إيضاح الإصلاح": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا يصح ٣١٩/أ بتصرف يسير.

(٣) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٢٤١/٤.

(٤) "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٢٢٠/ب.

(٥) في "ك" و"ت": ((ومفهومه)).

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٤٠/٢.

(٧) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ١٢٢/أ باختصار.

(ولا يَضْمَنُ له) أي: للمُضْمِنِ (مرتبتها) حال كونه (ذمياً، وفي عكسه الضمان) لتقومها عندهم لا عندنا. (وصحَّ الرهنُ) (بَعَيْنِ مضمونة بنفسها) أي: بالمِثْلِ أو بالقيمة،

فهو ليس مما نحن فيه، فكان ينبغي تقديمه، تأمل. وقد ذكر مسألة الرهن به في "جامع الفصولين" ^(١) فقال: ((الرهنُ بخمرٍ باطلٌ فهو أمانة، وهذا في مُسْلِمَيْنِ، وكذا لو كان المرتهنُ مُسْلِماً والراهنُ كافراً ^(٢)، وصحَّ بينهما لو كافرين)) اهـ. لكن في "الجوهرة" ^(٣): ((أنَّ الرهنَ بالخمرِ والخنزيرِ فاسدٌ يتعلَّقُ به الضمانُ)) اهـ. وقدّمنا ^(٤) عن "العناية": ((أنَّ الباطلَ ما لم يكن مالا، أو لم يكن المقابلُ به مضموناً، فتأمل)).

[٣٤٢٥١] (قوله: ولا يَضْمَنُ له) كما لا يَضْمَنُها بالغضبِ منه؛ لأنها ليست بمالٍ في حقِّ المُسْلِمِ، "منح" ^(٥).

[٣٤٢٥٢] (قوله: وفي عكسه الضمان) أي: إن كان الراهنُ ذمياً والمرتهنُ مُسْلِماً يَضْمَنُ الخمرَ للذميِّ، كما إذا غَصَبَ، "منح" ^(٥).

وظاهره: أنَّها تُضْمَنُ - بلا تعدُّ - ضمانَ الرهن؛ لأنَّ الرهنَ هنا مالٌ عند الذميِّ، والمقابلُ به مضمونٌ، فهو رهنٌ صحيحٌ لا فاسدٌ ولا باطلٌ، تأمل.

[٣٤٢٥٣] (قوله: أي: بالمِثْلِ أو بالقيمة) فسَّرَ النَّفْسُ بهما باعتبار أنَّهما قائمانِ مقامَها. والمراد: أنَّها مضمونة بالمِثْلِ لو مثليةً وبالقيمة لو قيميةً.

(قوله: تُضْمَنُ - بلا تعدُّ - ضمانَ الرهنِ إلخ) صرَّحَ به في "الغاية" عن "الكرخي" فقال في رهنِ الخمرِ أو الخنزيرِ: ((إذا كان الراهنُ ذمياً والمرتهنُ مُسْلِماً فإنه يَضْمَنُ بالأقلِّ من قيمته ومن الدين)) اهـ. ولا شكَّ أنَّه فاسدٌ نظراً للمُسْلِمِ وإن كان مالا، وفسدُ الرهنِ يتعلَّقُ به الضمانُ كصحيحه كما فيها عن "شرح القُدوري".

(١) "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٤٠/٢.

(٢) عبارة "جامع الفصولين": ((المرتهن أو الراهن كافراً)).

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الرهن ٢٧٩/١ باختصار.

(٤) المقولة [٣٤٢٠٧] قوله: ((والصحيح أنه فاسد)).

(٥) "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتدائه وما لا يجوز ٢/٢٢٠ ب.

(كالمغصوب، وبدل الخلع، والمهر، وبدل الصلح عن عمد^(١)) اعلم أنَّ الأعيان ثلاثة: عَيْنٌ غيرُ مضمونة أصلاً، كالأمانات، وعَيْنٌ غيرُ مضمونة ولكنَّها تُشبهُ المضمونة، كمبيع في يد البائع، وعَيْنٌ مضمونة بنفسها، كالمغصوب ونحوه، وتماؤه في "الذَّره"^(٢).
(و) صحَّ (بالَّذين ولو موعوداً)^(٣) بأنَّ رهنَ ليقْرَضَهُ كذا) كالفٍ مثلاً، فلو دَفَعَ له البعضَ وامتنَعَ لا جبر، "أشباه"^(٤).

[٣٤٢٥٤] (قوله: كالمغصوب إلخ) أي كالعين المغصوبة، أو المجعولة بدل خلع أو مهر أو صلح؛ لأنَّ الضَّمانَ متقرَّرٌ؛ فإنَّها إن كانت قائمةً وجب تسليمها، وإن هالكةً وجب قيمتها، فكان الرهن^(٥) بها رهناً بما هو مضمونٌ فيصحُّ كما في "الهداية"^(٦).
[٣٤٢٥٥] (قوله: كالأمانات) أي: ولا يصحُّ الرهنُ بها، وقد قدَّمنا^(٧) وجهه عن "الحَمَوِيَّ".
[٣٤٢٥٦] (قوله: وعَيْنٌ غيرُ مضمونة) أي: حقيقة؛ لأنَّها إذا هلكَتْ يَهْلِكُ ملكُ البائع فلا يَجِبُ عليه شيءٌ، كما إذا هلكَتْ الوديعة. وقوله: ((لكنَّها تُشبهُ المضمونة)) باعتبار سقوط الثمن إن لم يُقبَضْ، وردَّه إذا قبِضَ، ولذا سُمِّيَتْ فيما مرَّ^(٨): ((مضمونةٌ بغيرها))، وقدَّمنا^(٩) أنَّ الرهنَ بها باطلٌ أو فاسدٌ أو جائزٌ.
[٣٤٢٥٧] (قوله: فلو دَفَعَ له البعض) أي: بعض ما وعدَّه به وامتنَعَ عن دفع الباقي لا يُجْبِرُ عليه، ولا يخفى أنَّ هذا إن كان الرهنُ باقياً، وإلا فحُكْمُهُ ما في "المتن".

(١) في "و": ((عن دمٍ عمدًا)).

(٢) انظر "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا ٢٠٢/٢.

(٣) في "و": ((الموعود)) بدل ((ولو موعوداً)).

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ص ٣٤٦ - بتصرف.

(٥) في "ب": ((الرهن))، وهو خطأ طباعي.

(٦) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز ١٣٣/٤.

(٧) المقولة [٣٤٢٣٤] قوله: ((ولا بالأمانات)).

(٨) ص ٤٢٤ - "در".

(٩) المقولة [٣٤٢٤٢] قوله: ((مثل المبيع)).

(فإذا هلك) هذا الرهن (في يد المرتهن كان مضموناً عليه بما وعد من الدين، فيسلم الألف للراهن جبراً) إذا كان الدين مساوياً للقيمة أو أقل، أما إذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة) هذا إذا سمى قدر الدين، فإن لم يُسمَّه^(١) بأن رهنه على أن يُعطيه شيئاً فهلك في يده هل يضمن؟ خلاف بين "الإمامين" مذكور في "البرازية"^(٢) وغيرها^(٣)، والأصح أنه غير مضمون،.....

[٣٤٢٥٨] (قوله: فإذا هلك) أي: قبل الإقراض، "برازية"^(٤).

[٣٤٢٥٩] (قوله: للقيمة) أي: قيمة الرهن يوم القبض.

[٣٤٢٦٠] (قوله: فإن لم يُسمَّه بأن رهنه إلخ) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: ((فإن

لم يُسمَّه لم يكن مضموناً في الأصح كما مر^(٥) [٤/١٨٧ق] في المقبوض على سؤم الرهن بأن رهنه إلخ)). وعلى هذه النسخة كان ينبغي إسقاط قوله: ((هل يضمن إلخ))؛ ليتنفي التكرار.

[٣٤٢٦١] (قوله: خلاف بين "الإمامين") أي: في الضمان وعدمه، وقدمناه أول كتاب

الرهن^(٦) عن "القنية"، و((أن "الإمام" و"صاحبه" قالوا: يُعطيه المرتهن ما شاء))، وعليه مشى "الزيلعي"^(٧) معللاً: ((بأنه بالهلاك صار مستوفياً شيئاً فيكون بيانه إليه)).

والحاصل: أن الرواية قد اختلفت.

[٣٤٢٦٢] (قوله: والأصح أنه غير مضمون) أي: الأصح من الروايتين كما قدمناه^(٨) عن "القنية".

(١) في "و" زيادة: ((لم يكن مضموناً في الأصح كما مر في المقبوض على سؤم الرهن))، وثبه عليها العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٢) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ٦١/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) كما في "الحانية": كتاب الرهن - الفصل الأول في المقدمة ٥٥/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ٦١/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ص ٣٨٢.

(٦) المقولة [٣٤١٠٥] قوله: ((كذا في "القنية")).

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتحان به وما لا يجوز ٧١/٦.

(٨) المقولة [٣٤١٠٥] قوله: ((كذا في "القنية")).

وقد تقدّم: ((أَنَّ الْمَقْبُوضَ عَلَى سَوِّمِ الرَّهْنِ - إِذَا لَمْ يُيَنَّ الْمَقْدَارُ - غَيْرُ مَضْمُونٍ فِي الْأَصَحِّ)).
(و) صَحَّ (بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ، وَثَمَنِ الصَّرْفِ، وَالْمُسْلِمِ فِيهِ، فَإِنْ هَلَكَ) الرَّهْنُ
(فِي الْمَجْلِسِ) تَمَّ الصَّرْفُ وَالسَّلَمُ،
.....

[٣٤٢٦٣] (قَوْلُهُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ) أَي: مَتْنًا أَوَّلَ الرَّهْنِ^(١)، وَهَذَا قَدْ عَلِمَ مِمَّا قَبْلَهُ، لَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ
عَلَى أَنَّ مَا تَقَدَّمَ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا، أَي: أَنَّ الْمَقْبُوضَ عَلَى سَوِّمِ الرَّهْنِ هُوَ مَعْنَى الرَّهْنِ بِالذَّيْنِ الْمَوْعُودِ،
وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ فِي التَّعْبِيرِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْبَزَازِيَّةِ"^(٢): ((وَالرَّهْنُ بِالذَّيْنِ الْمَوْعُودِ مَقْبُوضٌ عَلَى سَوِّمِ
الرَّهْنِ))، فَافْهَمْ.

(تَنْبِيْهُ)

الرَّهْنُ الْمَوْعُودُ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا فِي قَوْلِ "الْمَصْنَفِ"^(٣): ((بَاعَ عَبْدًا إِنْخ)).
[٣٤٢٦٤] (قَوْلُهُ: وَصَحَّ بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ إِنْخ) صَوْرَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنْ يُسَلِّمَ مَائَةً بِطَعَامٍ
مَثَلًا، أَوْ يَبِيعَ دِينَارًا بِدَرْهَمٍ، ثُمَّ قَبْلَ الْقَبْضِ يَدْفَعُ إِلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَهْنًا بِالمَائَةِ، أَوْ يَأْخُذُ رَهْنًا
بِالدَّرْهَمِ^(٤) أَوْ بِالطَّعَامِ.
وَصَوْرَةُ الْأَوَّلَى بَعْضُهُمْ بِ: أَنْ يَأْخُذَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَهْنًا بِرَأْسِ الْمَالِ الَّذِي دَفَعَهُ
إِلَيْهِ. وَيُظْهَرُ لِي: أَنَّ الصَّوَابَ مَا صَوَّرْتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ فِي الْمَجْلِسِ يَصِيرُ الْمُسْلِمُ مُسْتَرَدًّا
لِرَأْسِ الْمَالِ، فَكَيْفَ يَقَالُ: إِنَّ الْعَقْدَ يَتِمُّ بِذَلِكَ وَإِنْ افْتَرَقَا قَبْلَ الْهَلَاكِ بَطْلًا؟ تَأَمَّلْ.
[٣٤٢٦٥] (قَوْلُهُ: فَإِنْ هَلَكَ إِنْخ) بَيَانٌ لِفَائِدَةِ الرَّهْنِ بِالْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ، "عَيْتِي"^(٥).

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ فِي الْمَجْلِسِ يَصِيرُ الْمُسْلِمُ مُسْتَرَدًّا لِرَأْسِ الْمَالِ إِنْخ) الظَّاهِرُ: أَنَّهُ يَهْلِكُ
الرَّهْنُ هُنَا أَمَانَةً؛ لِغَدَمِ وَجُوبِ شَيْءٍ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، فَلَمْ يَكُنْ مُقَابَلًا بِمَالٍ، تَأَمَّلْ.

(١) ص-٣٨٢.

(٢) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ٦٠/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) ص-٤٣٨.

(٤) فِي "ك" وَ"آ": ((بِالدَّرَاهِمِ)).

(٥) "رمز الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز ٢٩٠/٢ بتصرف.

و(صار) المرتهن (مستوفياً) حُكماً، خلافاً للثلاثة^(١).....

وأفاد "الفهستاني"^(٢): ((أَنَّ المراد: إِنْ هَلَكَ الرَّهْنُ بِرَأْسِ الْمَالِ، أَوْ بَثْمَنِ الصَّرْفِ دُونَ الْمُسْلِمِ فِيهِ؛ لِمَنَافَاتِهِ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ: وَإِنْ افْتَرَقَا إِلْح))؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ يَصِحُّ مُطْلَقاً.

أقول: ولهذا ذَكَرَ فِي "الدَّرَرِ"^(٣) مسألة الْمُسْلِمِ فِيهِ مُؤَخَّرَةٌ وَحْدَهَا.

[٣٤٢٦٦] (قوله: وصار المرتهن مستوفياً) أي: لرأس المال أو ثمن الصرف أو المسلم

فيه. اهـ "ط"^(٤) عن "الشَّيْخِ"^(٥). ومثله قول "أبي السَّعْدِ"^(٦) عن "الحَمَوِيِّ": ((المراد بالمرتهن

(قوله: دون المسلم فيه إلح) لا مانع من حمل الرهن على عمومهِ في الأشياء الثلاثة، فإنَّ الحكم فيها

واحد، وهو أنَّ المرتهن يصير مستوفياً المسلم فيه. ويُقَيَّدُ قوله: ((وإن افتراقا إلح)) بغير مسألة المسلم فيه كما فعل "الشارح" حيث أطلق في الهلاك وقيد في الافتراق، وحيث استقام ما نقله "ط" و"أبو السَّعْدِ".

(١) نقول: قول الشارح: ((خلافاً للثلاثة)) راجع إلى المسائل الثلاث: ((الرهن برأس مال السلم، والرهن بثمان الصرف، والرهن بالمسلم فيه))، كما في "البناءة" ٥٩٠/١١، و"مجمع الأنهر" ٥٩٥/٢، أمَّا ((الرهن برأس مال السلم))، فغير جائز عند السادة الشافعية والمالكية والحنبلية، انظر "مغني المحتاج": كتاب الرهن - فصل شرط المرهون به كونه ديناً ٥٧/٣. و"الذخيرة" للقرافي: كتاب الرهن - الباب الأول في أركانه - فرع ٩٨/٨. و"المغني" لابن قدامة: كتاب البيوع - باب السلف المضمون إلى أجل مسمى - مسألة الرهن والضمنين في السلم ٧٧٣/٥.

وأمَّا ((الرهن بثمان الصرف))، فيجوز عند السادة الشافعية ولا يجوز عند السادة المالكية، انظر "البيان": كتاب الرهن - مسألة لزوم الرهن بالإقباض - فرع أسلم بطعام وأخذ رهناً ٢٥/٦، و"الذخيرة" للقرافي: كتاب الرهن - الباب الأول في أركانه - فرع ٩٨/٨. ولم نقف عليها عند السادة الحنبلية فيما بين أيدينا من مراجعهم.

وأمَّا ((الرهن بالمسلم فيه))، فيجوز عند السادة الشافعية والمالكية، ولا يجوز عند السادة الحنبلية، انظر "تحاية المطلب في دراية المذهب": كتاب السلم - باب السلف والنهي عن بيع ما ليس عندك ٧/٦، و"حاشية الصاوي على الشرح الصغير": باب في الرهن وأحكامه - رهن الشيء المستعار للرهن ٣١١/٣، و"المغني" لابن قدامة: كتاب البيوع - باب السلف المضمون إلى أجل مسمى - مسألة الرهن والضمنين في السلم ٧٧٣/٥.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: عدم الصحة للرهن المشاع ١٠٢/٢ بتصرف.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا ٢٥٣/٢.

(٤) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٢٤٢/٤، وعبارته: ((أو المسلم فيه حكماً)).

(٥) "كمال الدراية": كتاب الرهن - فصل في المشاع ق ٢٦٩/ب.

(٦) "فتح المعين": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٤٤١/٣.

(وإن افترقا قبل نقدٍ وهلاكٍ بطلاً) أي: السَّلَم والصَّرْفُ، وأمّا المُسَلَّم فيه فيصَحُّ مُطلقاً، فإن هَلَكَ الرَّهْنُ تَمَّ الْعَقْدُ وصارَ عَوْضاً لِلْمُسَلَّمِ فيه (ولو) لم يَهْلِكْ ولكنْ تَفَاسَخَ السَّلَمُ وبالمُسَلَّمِ فيه رَهْنٌ فهو رَهْنٌ بِرَأْسِ الْمَالِ استحساناً؛ لأنَّه بدلُهُ

هو: المُسَلَّمُ إليه في الأولى، وأحدُ عاقدَي الصَّرْفِ في الثَّانِيَةِ، ورُبُّ الْمَالِ في الثَّالِثَةِ)) اه مُلَخَّصاً.
 أقول: لا دَخَلَ لِلثَّالِثَةِ هُنَا كَمَا عَلِمْتُ^(١)، ثُمَّ إِنَّ تَفْسِيرَ الْمُرْتَهِنِ بِالْمُسَلَّمِ إِلَيْهِ فِي الْأَوَّلَى مُؤَيَّدٌ لِمَا صَوَّرْنَا بِهِ الْمَسْأَلَةَ سَابِقاً^(٢). هَذَا، وَأَفَادَ "الْفَهْسْتَانِي"^(٣): ((أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ صَارَ مُسْتَوْفِياً إِنَّمَا هُوَ لَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّهْنِ مُسَاوِيَةً لِرَأْسِ الْمَالِ وَثَمَنِ الصَّرْفِ، فَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِقَدْرِهِ)).

٣١٨/٥

[٣٤٢٦٧] (قوله: قبل نقدٍ وهلاكٍ) أي: قبل نقدٍ المرهون به وقبل هلاك الرهن.
 [٣٤٢٦٨] (قوله: بطلاً) لعدم القبض حقيقةً ولا حكماً. قال في "الجوهرة"^(٤): ((وعليه ردُّ الرهن، فإن هَلَكَ في يده قبل الرَّدِّ هَلَكَ بِرَأْسِ الْمَالِ؛ لأنَّه صار مستوفياً لرأس المال بهلاك الرهن بعد بطلان عقد السَّلَم، ولا يَنْقَلِبُ السَّلَمُ جَائِزاً))
 [٣٤٢٦٩] (قوله: فيصَحُّ مُطلقاً) أي: ولو بعد الافتراق؛ لأنَّ قبضه لا يَجِبُ في المجلس، "زيلعي"^(٥).

[٣٤٢٧٠] (قوله: وصار عَوْضاً لِلْمُسَلَّمِ فيه) أي: صار مستوفياً لِلْمُسَلَّمِ فيه، ويكون في الزَّيَادَةِ أَمِيناً، وإنَّ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَقَلَّ صار مستوفياً بِقَدْرِهَا، "جوهرة"^(٦).
 [٣٤٢٧١] (قوله: ولو لم يَهْلِكْ) معطوفٌ على قوله في "الشَّرح": ((فإن هَلَكَ))^(٧).

(١) المقولة [٣٤٢٦٥] قوله: ((دون المُسَلَّم فيه)).

(٢) المقولة [٣٤٢٦٤] قوله: ((وصحَّ برأس مال السَّلَم إلخ)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: لا يصح ويطل الرهن ١٠٢/٢.

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب الرهن ٢٧٩/١.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز ٧٢/٦.

(٦) "الجوهرة النيرة": كتاب الرهن ٢٧٩/١.

(٧) في الصفحة نفسها.

فَقَامَ مَقَامَهُ (وَإِنْ هَلَكَ) الرَّهْنُ (بَعْدَ الْفَسْخِ) الْمَذْكُورِ (هَلَكَ بِهِ) أَي: بِالْمُسْلِمِ فِيهِ، فَيَلْزِمُ رَبَّ السَّلَامِ دَفْعُ مِثْلِ^(١) الْمُسْلِمِ فِيهِ؛ لِبَقَاءِ الرَّهْنِ حُكْمًا إِلَى أَنْ يَهْلِكَ (وَلِلَّابِ أَنْ يَرَهْنَ بَدَيْنٍ) كَاتِنٍ (عَلَيْهِ عَبْدًا لَطْفِلِهِ) لِأَنَّ لَهُ إِيدَاعَهُ، فَهَذَا أَوَّلَى؛ لِهَلَاكِهِ مَضْمُونًا، وَالْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ

[٣٤٢٧٢] (قَوْلُهُ: فَقَامَ مَقَامَهُ) فَصَارَ كَالْمَغْصُوبِ إِذَا هَلَكَ وَبِهِ رَهْنٌ يَكُونُ رَهْنًا بِقِيَمَتِهِ، "هُدَايَةٌ"^(٢).

[٣٤٢٧٣] (قَوْلُهُ: هَلَكَ بِهِ) لِأَنَّهُ رَهْنُهُ بِهِ وَإِنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِغَيْرِهِ، كَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَسَلَّمِ الْمَبِيعَ وَأَخَذَ بِالثَّمَنِ رَهْنًا، ثُمَّ تَقَايَلَا الْبَيْعَ، لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ لِأَخْذِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ بَدْلُ الثَّمَنِ، وَلَوْ هَلَكَ الْمَرْهُونُ يَهْلِكُ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ مَرْهُونٌ بِهِ، "زِيلَعِي"^(٣).

[٣٤٢٧٤] (قَوْلُهُ: فَيَلْزِمُ) (إِلْح) أَي: إِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ فِي مَسْأَلَتِنَا يَجِبُ عَلَى رَبِّ السَّلَامِ أَنْ يَدْفَعَ مِثْلَ الْمُسْلِمِ فِيهِ إِلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ، وَيَأْخُذُ رَأْسَ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ مَضْمُونٌ بِهِ، وَقَدْ بَقِيَ حُكْمُ الرَّهْنِ إِلَى أَنْ يَهْلِكَ، فَصَارَ رَبُّ السَّلَامِ بِهَلَاكِ الرَّهْنِ مُسْتَوْفِيًا لِلْمُسْلِمِ فِيهِ، وَلَوْ اسْتَوْفَاهُ حَقِيقَةً ثُمَّ تَقَايَلَا، أَوْ اسْتَوْفَاهُ بَعْدَ الْإِقَالَةِ لَزِمَهُ رَدُّ الْمُسْتَوْفَى وَارْتِدَادُ رَأْسِ الْمَالِ، فَكَذَا هُنَا، "زِيلَعِي"^(٣).

[٣٤٢٧٥] (قَوْلُهُ: بَدَيْنٍ) أَي: لِأَجْنَبِيٍّ.

[٣٤٢٧٦] (قَوْلُهُ: عَبْدًا) مَفْعُولُ ((يَرَهْنُ)). وَقَوْلُهُ: ((لَطْفِلِهِ)) صِفَةٌ لَهُ.

[٣٤٢٧٧] (قَوْلُهُ: لِهَلَاكِهِ مَضْمُونًا) بَيَانٌ لِلأَوَّلَوِيَّةِ؛ وَلِأَنَّ قِيَامَ الْمَرْتَهَنِ بِحِفْظِهِ أَبْلَغُ مَخَافَةٍ الْغَرَامَةِ، "هُدَايَةٌ"^(٤).

[٣٤٢٧٨] (قَوْلُهُ: وَالْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، أَي: وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْأَمَانَةَ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ^(٥).

(١) ((مِثْلٍ)) لَيْسَتْ فِي "و".

(٢) "الهُدَايَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِثَانُهُ وَالْإِرْتِثَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ ١٣٤/٤.

(٣) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِثَانُهُ وَالْإِرْتِثَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ ٧٢/٦.

(٤) "الهُدَايَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِثَانُهُ وَالْإِرْتِثَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ ١٣٥/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٥) وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي "الدَّر" ص ٢٨٤-.

(والوصي كذلك) وقال "أبو يوسف": لا يَمْلِكُكَ ذلك، ثُمَّ إِذَا هَلَكَ ضَمِنَا قَدْرَ الدِّينِ للصَّغِيرِ لا الفضل؛ لأنه أمانة، وقال "التمرثاشي"^(١): ((يَضْمَنُ الوَصِيُّ القِيَمَةَ؛ لِأَنَّ لِلْأَبِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِمَالِ الصَّبِيِّ بِخِلَافِ الوَصِيِّ))، لَكِنْ جَزَمَ فِي "الدَّخِيرَةِ"^(٢) وَغَيْرِهَا: بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا. (وله) أي: لِلْأَبِ (رَهْنٌ مَالِهِ عِنْدَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ بِدَيْنٍ لَهُ) أي: لِلصَّغِيرِ (عليه) أي: عَلَى الْأَبِ (وَيَحْسِبُهُ لِأَجَلِهِ) أي: لِأَجْلِ الصَّغِيرِ (بِخِلَافِ الوَصِيِّ)^(٣) فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ^(٤)،

[٣٤٢٧٩] (قوله: وقال "أبو يوسف") أي: و"زفر"، وقولهما قياس، والأوّل الظاهر، وهو الاستحسان، "هداية"^(٥) و"زيلعي"^(٦).

[٣٤٢٨٠] (قوله: ثُمَّ إِذَا هَلَكَ) [١٨٧٣/ب] أي: بِنَاءً عَلَى مَا فِي "الْمَتَنِ".

[٣٤٢٨١] (قوله: لا الفضل) أي: لَا الرَّائِدَ عَلَى قَدْرِ الدِّينِ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ لَوْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْهُ.

[٣٤٢٨٢] (قوله: يَضْمَنُ الوَصِيُّ القِيَمَةَ) أي: جَمِيعَهَا وَإِنْ زَادَتْ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ "الشَّارْحُ"

فِيمَا يَأْتِي فِي بَابِ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ^(٧).

[٣٤٢٨٣] (قوله: وَغَيْرِهَا) كـ "المغني"^(٨) و"العناية"^(٩) و"الملتقى"^(١٠).

[٣٤٢٨٤] (قوله: بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا) و^(١١) هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

[٣٤٢٨٥] (قوله: وَيَحْسِبُهُ) أي: يَحْسِبُ الْأَبُ عِنْدَهُ الرَّهْنَ.

(١) أي: الإمام التمرثاشي (ت ٦١٠هـ)، وتقدمت ترجمته ٥١٦/١.

(٢) "الدخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثاني عشر في رهن الأب والوصي ٣١٧/١١.

(٣) ((بخلاف الوصي)) من الشرح في "و".

(٤) ((ذلك)) ليست في "د".

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به وما لا يجوز ١٣٥/٤. بتصرف.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به وما لا يجوز ٧٢/٦. بتصرف.

(٧) ص ٤٩٢ - والتي بعدها.

(٨) لعلّه "المغني" للقنوني (ت ٧٨٨هـ) في شرح "مجمع البحرين" لابن الساعاتي. ("هدية العارفين" ١٧٢/٢).

(٩) "العناية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به إلخ ٩٠/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(١٠) "ملتقى الأبحر": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به وما لا يجوز ٢٧٤/٢.

(١١) الواو ليست في "م".

"سراجية"^(١). (وكذا عكسه) فلأب رهن متاع طفله من نفسه؛ لأنه لوفور شفقتة جعل كشخصين وعبارتين، كشرائه مال طفله (بخلاف الوصي) لأنه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا بيع، وتماؤه في "الزيلي".....

[٣٤٢٨٦] (قوله: وكذا عكسه إلخ) أي: إذا كان للأب دين على ابنه الصغير فلأب إلخ، وكذا لو كان الدين لابن آخر له صغير، أو عبد^(٢) تاجر للأب فله أن يرهن متاع طفله المديون عند ابنه الآخر أو عبده كما في "الهداية"^(٣) و"الملتقى"^(٤).
[٣٤٢٨٧] (قوله: بخلاف الوصي) أي: لو كان له على الصغير دين فليس له رهن متاع الصغير من نفسه.

[مطلب: الوكيل لا يتولى طرفي العقد في رهن ولا بيع]

[٣٤٢٨٨] (قوله: ولا بيع) هذا محمول على وصي القاضي، قال "المصنف" في باب الوصي^(٥): ((وإن باع أو اشترى من نفسه فإن كان وصي القاضي لا يجوز مطلقاً، وإن كان وصي الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير، وبيع الأب مال الصغير من نفسه جائز بمثل القيمة وما يتغابن فيه))، "ط"^(٦).

[٣٤٢٨٩] (قوله: وتماؤه في "الزيلي")^(٧) فقد أطلأ هنا في التعليل وتفرع المسائل كـ "الهداية"^(٨) و"المنح"^(٩). وفي "الملتقى"^(١٠): ((وإن استدان الوصي لليتيم في كسوته أو طعامه^(١١) ورهن

به
(١) "الفتاوى السراجية": كتاب الرهن - باب ما يكون رهناً وما لا يكون ٣٤٠/٢ بتصرف (هامش "فتاوى قاضيهان").

(٢) في "ب": ((عقد))، وهو خطأ طباعي.

(٣) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتثانه والارتحان به وما لا يجوز ١٣٦/٤.

(٤) "ملتقى الأبحر": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتثانه والارتحان به وما لا يجوز ٢٧٤/٢ بتصرف.

(٥) ١١٩/٢٤ والتي بعدها.

(٦) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتثانه والارتحان به وما لا يجوز ٢٤٢/٤.

(٧) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتثانه والارتحان به وما لا يجوز ٧٣/٦.

(٨) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتثانه والارتحان به وما لا يجوز ١٣٦/٤.

(٩) "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتثانه وما لا يجوز ٢/٢٢١ ق/ب.

(١٠) "ملتقى الأبحر": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتثانه والرهن به وما لا يجوز ٢٧٤/٢.

(١١) في "ب" و"م": ((وطعامه))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"آ" موافق ل عبارة "ملتقى الأبحر".

(و) صَحَّ (بَثْمَنٍ عَبْدٍ أَوْ خَلٍّ أَوْ ذَكِيَّةٍ إِنْ ظَهَرَ الْعَبْدُ حُرّاً وَالْخَلُّ خَمِراً وَالذَّكِيَّةُ مَيْتَةً، وَ) صَحَّ (بِبَدَلٍ صُلِحَ عَنْ إِنْكَارٍ إِنْ أَقَرَّ) بَعْدَ ذَلِكَ (أَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ) وَالْأَصْلُ مَا مَرَّ: أَنَّ وَجوبَ الدَّيْنِ ظَاهِراً يَكْفِي لِصِحَّةِ الرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ.

متاعه صَحَّ، وليس للطفّل إذا بلغ نقضُ الرّهنِ في شيءٍ من ذلك ما لم يقضِ الدَّيْنُ)).

[٣٤٢٩٠] (قوله: وصَحَّ بَثْمَنٍ عَبْدٍ إلخ) أي: فيَضْمَنُ ضَمَانَ الرَّهْنِ، فَإِنْ هَلَكَ وَقِيمَتُهُ مِثْلُ الدَّيْنِ أَوْ أَكْثَرُ يُؤَدِّي قَدْرَ الدَّيْنِ إِلَى الرَّاهِنِ، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلُّ مِنْهُ يُؤَدِّي الْقِيَمَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ وَاجِبٍ ظَاهِراً، "ابن كمال" (١).

[٣٤٢٩١] (قوله: إِنْ أَقَرَّ) أي: المَرْتَهِنُ. وقوله: ((بَعْدَ ذَلِكَ)) أي: بَعْدَ الرَّهْنِ، وَصَوْرَتُهَا: ادَّعَى عَلَى آخَرٍ أَلْفاً فَأَنْكَرَ فَصَالَحَهُ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ وَأَعْطَاهُ رَهْناً يُسَاوِي خَمْسِمِائَةً، فَهَلَكَ عِنْدَ المَرْتَهِنِ ثُمَّ تَصَادَقَا عَلَى أَنْ لَا دَيْنَ فَعَلَى المَرْتَهِنِ قِيَمَةُ الرَّهْنِ، "معراج" (٢).

[٣٤٢٩٢] (قوله: وَالْأَصْلُ مَا مَرَّ) أي: فِي أَوَّلِ الرَّهْنِ (٣).

[٣٤٢٩٣] (قوله: يَكْفِي لِصِحَّةِ الرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ) كَذَا فِي "المنح" (٤)، وَلَمْ أَرَهُ فِي غَيْرِهَا، وَعِبَارَةُ "النَّهَائَةِ" (٥) وَغَيْرِهَا: ((يَكْفِي لِصِحَّةِ الرَّهْنِ وَلِصَيُورَتِهِ مَضمُوناً))، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْكَفِيلِ الْكَفِيلَ بِالْغَرَامَاتِ؛

(قوله: وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْكَفِيلِ الْكَفِيلَ بِالْغَرَامَاتِ إلخ) لَا يَصِحُّ إِرَادَةُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْكَفَالََةَ بِالْغَرَامَاتِ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا وَجُوبُ الْمَالِ، لَا ظَاهِراً وَلَا بَاطِناً كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْأَصُوبُ: أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَوْ كَفَلَ عَنْهُ ثَمَنُ عَبْدٍ بِأَمْرِهِ وَأَدَّى، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حُرٌّ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَنِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ؛ لِصِحَّتِهَا؛ لَوْجُوبِ الدَّيْنِ ظَاهِراً، وَهُوَ كَافٍ لِصِحَّتِهَا، وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا نَقَلَهُ عَنِ "الذَّخِيرَةِ".

(١) "إيضاح الإصلاح": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا يصح ق ٣٢٠/أ بتصرف يسير.

(٢) "معراج الدراية": باب ذكر الرهن - فصل: ما يجوز الارتهان به وما لا يجوز ٤/ق ١١٢/أ باختصار نقلاً عن "الذخيرة" معزياً إلى "الجامع الصغير".

(٣) ص-٣٧٢..

(٤) "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٢/ق ٢٢٢/أ.

(٥) "النهائية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ٢/ق ٤٣٣/أ.

(و) صَحَّ (رهنُ الحَجَرينِ والمَكِيلِ والموزونِ، فإنَّ رهنَ) المذكورِ بخلافِ جنسِهِ هَلَكَ بقيمَتِهِ، وهو ظاهرٌ، وإنَّ (بجنسِهِ وهَلَكَ هَلَكٌ بِمِثْلِهِ) وزناً أو كَيْلاً لا قيمةً خلافاً لهما

فإنَّ الكفالةَ بها صحيحةٌ على ما جرى عليه "المصنَّفُ" في كتابِ الكفالة^(١)، وأما حَمْلُهُ على الكفالةِ بَمَنْ العبدِ وما بعدهُ فغيرُ ظاهرٍ؛ لِمَا في كفالةِ "الدَّخِيرَةِ"^(٢) عن "المنتقى": ((لو أقامَ الكفيلُ البينةَ على إقرارِ الطَّالِبِ بأنَّ المَالَ ثَمْنُ خمرٍ أو يَبِعِ فاسدٍ تُقْبَلُ وَيَطْلُ المَالَ)) اهـ، فليُتَأَمَّلْ.

[٣٤٢٩٤] (قوله: وصَحَّ رهنُ الحَجَرينِ) أي: الذَّهَبِ والفضَّةِ، "منح"^(٣).

[٣٤٢٩٥] (قوله: بخلافِ جنسِهِ) كالثِّيَابِ مثلاً.

[٣٤٢٩٦] (قوله: هَلَكَ بقيمَتِهِ) أي: إذا هَلَكَ الرَّهْنُ المذكورُ - مِنَ الحَجَرينِ ونحوها^(٤) - هَلَكَ بقيمَتِهِ لا بالوزنِ أو الكيلِ، وعليه: فَتُعْتَبَرُ فِيهِ الجودَةُ؛ لأنَّه مرهونٌ، بخلافِ جنسِهِ وهو الثِّيَابُ مثلاً، وإنَّما لا تُعْتَبَرُ الجودَةُ عِنْدَ المَقَابِلَةِ بالجنسِ كما يأتي^(٥)، فافهم.

[٣٤٢٩٧] (قوله: وإنَّ بجنسِهِ) كما إذا رهنَ فضةً بفضةٍ، أو ذهباً بذهبٍ، أو حنطةً بحنطةٍ، أو شعيراً بشعيرٍ.

[٣٤٢٩٨] (قوله: وزناً أو كَيْلاً) سواءً قَلَّتِ القيمةُ أو كَثُرَتْ، "زِيلَعِي"^(٦).

[٣٤٢٩٩] (قوله: لا قيمةً خلافاً لهما) فعندهما: يَضْمَنُ القيمةَ مِنْ خِلافِ الجنسِ، وتكونُ رهنًا مكانَهُ، وَيَمْلِكُ المرتَهِنُ الهالكَ بالضَّمانِ، "عَيْنِي"^(٧). وتُظْهَرُ ثَمَرَةُ الخِلافِ إذا كانتِ القيمةُ أَقَلَّ

(١) لم نقف على المسألة في مظانها من مخطوطة "المنح".

(٢) "الدخيرة": كتاب الكفالة - الفصل الثالث عشر في الكفيل بالمال إذا ادعى فساد الكفالة ٤٦٥/١٥ بإيضاح من العلامة ابن عابدين رحمه الله.

(٣) "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقائه وما لا يجوز ٢/٢٢٢ أ.

(٤) في "ب": ((ونحوها))، وهو خطأ طباعي.

(٥) ص ٤٣٨ - "در"، وتقدم في باب زكاة المال المقولة [٨١٩٣] قوله: ((قيمة)).

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقائه والارتقان به وما لا يجوز ٧٤/٦.

(٧) "رمز الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقائه والارتقان به وما لا يجوز ٢/٢٩١.

(مِن الدَّيْنِ، وَلَا عِبْرَةَ بِالْجُودَةِ) عِنْدَ الْمَقَابَلَةِ بِالْجِنْسِ، ثُمَّ إِنَّ تَسَاوِيَا فَظَاهِرًا، وَإِنَّ الدَّيْنَ أَزِيدَ فَالزَّائِدُ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ، وَإِنَّ الرَّهْنُ أَزِيدَ فَالزَّائِدُ أَمَانَةٌ، "درر"^(١) و"صدر شريعة"^(٢).

(باع عبداً على أن يرهّن المشتري بالثمن شيئاً بعينه،

٣١٩/٥ مِنَ الدَّيْنِ، أَمَا لَوْ كَانَتْ مِثْلُهُ أَوْ أَكْثَرَ فَالْجَوَابُ فِيهِمَا بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ عِنْدَهُ بِالْوِزْنِ وَعِنْدَهُمَا بِالْقِيَمَةِ، وَهِيَ مِثْلُ الدَّيْنِ فِي الْأَوَّلِ وَزَائِدَةٌ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي، فَيَصِيرُ بِقَدْرِ الدَّيْنِ مُسْتَوْفَاً وَالْبَاقِي أَمَانَةً كَمَا فِي "الهِدَايَةِ"^(٣).

[٣٤٣٠٠] (قَوْلُهُ: وَلَا عِبْرَةَ بِالْجُودَةِ إلخ) لِأَنَّهَا لَا قِيَمَةَ لَهَا إِذَا قَابَلَتْ الْجِنْسَ؛ لِأَنَّ الْيُودِيَّ إِلَى الرَّبِّ.

[٣٤٣٠١] (قَوْلُهُ: ثُمَّ إِنَّ تَسَاوِيَا) أَي: إِنَّ تَسَاوَى الرَّهْنُ وَالْمَرْهُونُ بِهِ كَيْلًا أَوْ وَزناً فَظَاهِرًا، أَي: أَنَّهُ يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِلَا نَظَرٍ إِلَى الْقِيَمَةِ وَلَا إِلَى الْجُودَةِ عِنْدَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا هَلَكَ، وَأَمَا إِذَا انْتَقَصَ بَأَن كَانَ إِبْرَيقُ فُضَّةٍ فَانْكَسَرَ فَفِيهِ كَلَامٌ آخَرُ.

وَحَاصِلُ صَوْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْهَلَاكِ وَالنَّقْصَانِ تَبْلُغُ سِتًّا^(٤) وَعِشْرِينَ صُورَةً مَبْسُوطَةً فِي الْمَطْوَلَاتِ، وَقَدْ أَوْضَحَهَا فِي "التَّبْيِينِ"^(٥) وَ"غَايَةِ الْبَيَانِ"^(٦).

(١) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا ٢٥١/٢ بتصرف.

(٢) في "و": ((الشريعة)). وانظر "شرح الوقاية": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به وما لا يصح ٢٥٧/٢ بتصرف (هامش "كشف الحقائق").

(٣) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز ١٣٧/٤-١٣٨.

(٤) في "الأصل" و"ك" و"ب": ((سته))، وهو خطأ.

(٥) انظر "تبين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز ٧٥/٦.

(٦) انظر "غاية البيان": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز ١٢٥ق/٦ ب.

أو يُعْطِي كَفِيلًا كَذَلِكَ^(١) بَعِيْنِهِ (صَحَّ، وَلَا يُجْبَرُ) الْمُشْتَرِي (عَلَى الْوَفَاءِ) لِمَا مَرَّ: ((أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ)) (وَلِلْبَائِعِ فَسْخُحُهُ) لِفَوَاتِ الْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ (إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ حَالًا) أَوْ يَدْفَعَ (قِيَمَةَ الرَّهْنِ) الْمَشْرُوطِ (رَهْنًا) لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ. (وَأِنْ قَالَ) الْمُشْتَرِي (لِلْبَائِعِ) وَقَدْ أَعْطَاهُ شَيْئًا غَيْرَ مَبِيعِهِ:

[٣٤٣٠٢] (قَوْلُهُ: أَوْ يُعْطِي كَفِيلًا) أَي: حَاضِرًا فِي الْمَجْلِسِ فَقِيلَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الرَّهْنُ وَلَا الْكَفِيلُ مَعِيْنًا، أَوْ كَانَ الْكَفِيلُ غَائِبًا حَتَّى افْتَرَقَا فَسَدَ الْعَقْدُ، وَلَوْ حَضَرَ الْكَفِيلُ وَقِيلَ، أَوْ اتَّفَقَا عَلَى تَعْيِينِ الرَّهْنِ، أَوْ نَقَدَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ حَالًا جَازَ الْبَيْعُ، وَبَعْدَ الْمَجْلَسِ لَا يَجُوزُ، "زَيْلَعِي"^(٢) مُلْخَصًا.

[٣٤٣٠٣] (قَوْلُهُ: وَلَا يُجْبَرُ الْمُشْتَرِي) أَي: عَلَى دَفْعِ [١/١٨٨ق/٤] الرَّهْنِ، وَأَمَّا الْكَفِيلُ فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الشَّرْطَ حُضُورُهُ وَقَبُولُهُ فِي الْمَجْلَسِ فَلَا يَتَأْتَى فِيهِ الْاِمْتِنَاعُ وَالْإِجْبَارُ، تَأْمَلْ.

[٣٤٣٠٤] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ) أَي: أَوَّلَ الرَّهْنِ^(٣): ((أَنَّهُ^(٤) غَيْرُ لَازِمٍ بِمَجَرَّدِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ، حَتَّى لَوْ عَقَدَ الرَّهْنُ لَا يُجْبَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ))، فَلَا يُجْبَرُ^(٥) بِمَجَرَّدِ الْوَعْدِ بِالْأَوَّلَى.

[٣٤٣٠٥] (قَوْلُهُ: لِفَوَاتِ الْوَصْفِ الْمَرْغُوبِ) لِأَنَّ الثَّمَنَ الَّذِي بِهِ رَهْنٌ أَوْثَقُ مِمَّا لَا رَهْنَ بِهِ، فَضَارَ الرَّهْنُ صِفَةً لِلثَّمَنِ، وَهُوَ وَصْفٌ مَرْغُوبٌ، فَلَهُ الْخِيَارُ بِفَوَاتِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ"^(٦).

[٣٤٣٠٦] (قَوْلُهُ: لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ) فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّهْنِ قِيَمَتُهُ لَا عَيْنُهُ.

[٣٤٣٠٧] (قَوْلُهُ: وَقَدْ أَعْطَاهُ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَرُّ لِلْمُشْتَرِي، وَالْبَارِزُ لِلْبَائِعِ.

[٣٤٣٠٨] (قَوْلُهُ: شَيْئًا غَيْرَ مَبِيعِهِ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ؛ لِيَحْسُنَ التَّعْمِيمُ فِي قَوْلِ "الْمَصْنُفِ"

(١) ((كَذَلِكَ)) مِنْ "الشَّرْحِ" فِي "و".

(٢) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ وَالْاِرْتِهَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ ٦/٧٧.

(٣) ص ٣٧٤-.

(٤) فِي "ك": ((أَي: أَوَّلَ الرِّهْنِ مِنْ أَنَّهُ))، بِزِيَادَةِ ((مِنْ)).

(٥) فِي "الْأَصْلِ": ((يَجِيزُ))، وَفِي "ب" وَ"م": ((يَجِيزُ))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "ك" وَ"ت" - بِإِلْهَاءِ الْمُوَحَّدَةِ - هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) انْظُرْ "غَايَةَ الْبَيَانِ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ وَالْاِرْتِهَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ ٦/١٢٨ق/ب.

(أَمْسِكْ هَذَا حَتَّى أَعْطَيْكَ الثَّمَنَ فَهُوَ رَهْنٌ) لَتَلْقُظِهِ بِمَا يُفِيدُ الرَّهْنَ، وَالْعَبْرَةُ لِلْمَعَانِي،
خِلَافاً لـ "الثَّانِي" و "الثَّلَاثَةِ"^(١)، و (لَوْ كَانَ) ذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي قَالَ لَهُ الْمُشْتَرِي:
أَمْسِكْهُ هُوَ (الْمَبِيعُ) الَّذِي اشْتَرَاهُ بَعِيْنَهُ لَوْ (بَعْدَ قَبْضِهِ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ
رَهْنًا بَثْمَنِهِ

الآتي^(٢): ((وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ))؛ فَإِنَّ ((لَوْ)) فِيهِ وَصْلِيَّةٌ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَبَيْنَ نَقِضِهِ،
فَلَا يُقَالُ: أَكْرَمْتُكَ إِنْ جِئْتَنِي وَلَوْ لَمْ تَجِئْنِي.

[٣٤٣٠٩] (قَوْلُهُ: لَتَلْقُظِهِ بِمَا يُفِيدُ الرَّهْنَ) وَهُوَ الْحَبْسُ إِلَى إِنْفَاءِ الثَّمَنِ.

[٣٤٣١٠] (قَوْلُهُ: وَالْعَبْرَةُ) أَي: فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي، وَلِهَذَا كَانَتْ الْكَفَالَةُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ

الْأَصِيلِ حَوَالَةً، وَالْحَوَالَةُ بِشَرْطِ عَدَمِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ كِفَالَةً، "إِتْقَانِي"^(٣).

[٣٤٣١١] (قَوْلُهُ: خِلَافاً لـ "الثَّانِي" و "الثَّلَاثَةِ") لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الرَّهْنَ وَالْإِدَاعَ، وَالثَّانِي أَقْلُهُمَا،

فَيُقْضَى بِثَبُوتِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: أَمْسِكْهُ بِدَيْنِكَ أَوْ بِمَالِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَابَلَهُ بِالذَّيْنِ فَقَدْ عَيَّنَ
جِهَةَ الرَّهْنِ. قُلْنَا: لَمَّا مَدَّهُ إِلَى وَقْتِ الْإِعْطَاءِ عَلِمَ أَنَّ مَرَادَهُ الرَّهْنَ، "هِدَايَةً"^(٤).

[٣٤٣١٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ) ((لَوْ)) هَذِهِ وَصْلِيَّةٌ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٥)، وَمَا بَعْدَهَا شَرْطِيَّةٌ.

[٣٤٣١٣] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصْلُحُ إِنْ) أَي: لَتَعَيَّنَ مِلْكِهِ فِيهِ، حَتَّى لَوْ هَلَكَ يَهْلِكُ

عَلَى الْمُشْتَرِي وَلَا يَنْقَسِحُ الْعَقْدُ، "ط"^(٦).

(١) نقول: اختلف إماما المالكية أشهب بن عبد العزيز القيسي وراوي الموطأ عبد الرحمن بن القاسم في المسألة: فجَوَّزَهَا
الأول ومنعها الثاني. انظر "المختصر الفقهي" لابن عرفة: كتاب الرهن - باب صيغة الرهن ٣٢١/٦، و"حاشية
الصاوي على الشرح الصغير": باب في الرهن وأحكامه ١٠٩/٢. وانظر عند السادة الشافعية: "نهاية المحتاج إلى شرح
المنهاج": كتاب البيع - باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه وبعده ٨٥/٤-٨٦.

(٢) في الصفحة نفسها.

(٣) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به وما لا يجوز ١٢٩/٦ أ.

(٤) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتحان به وما لا يجوز ١٤٠/٤.

(٥) المقولة [٣٤٣٠٨] قوله: ((شيئاً غير مبيعه)).

(٦) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه وما لا يجوز ٢٤٣/٤.

(ولو قبله لا) يكون رهناً؛ لأنه محبوس بالثمن كما مرَّ. بقي لو كان المبيع مما يفسد بمكثه كالحم وحمد^(١) فأبطل المشتري وخاف البائع تلفه جاز بيعه

[٣٤٣١٤] (قوله: لأنه محبوس بالثمن) أي: وضمانه يخالف ضمان الرهن، فلا يكون مضموناً بضمانين مختلفين؛ لاستحالة اجتماعهما، حتى لو قال له^(٢): أمسك المبيع حتى أعطيك الثمن - قبل القبض - فهلك انفسخ البيع، "زيلعي"^(٣).

[٣٤٣١٥] (قوله: كما مرَّ) أي: عند قول "المصنف"^(٤): ((ولا بالمبيع في يد البائع)).

[٣٤٣١٦] (قوله: بقي لو كان المبيع) أي: الذي جعله المشتري رهناً قبل قبضه، "ط"^(٥). وظاهره: أنه بعد القبض ليس كذلك.

أقول: وتقدّم في أول متفرقات البيوع^(٦): ((لو اشترى شيئاً وغاب قبل القبض ونقد الثمن غيبةً معروفةً فأقام بائعاً بينةً أنه باعه منه لم يُبْع في دينه، وإن جهل مكانه بيع، أي: باعه القاضي))، وقال في "النهر" هناك^(٧): ((ينبغي أن يقال: إن حيف تلفه يجوز البيع علماً مكانه أو لا)) اهـ. ولم يُقَيّد بكونه جعله رهناً، تأمل.

[٣٤٣١٧] (قوله: وحمد) بالتحريك: التلحج، "قاموس"^(٨).

[٣٤٣١٨] (قوله: جاز بيعه) ظاهره ما قدمناه^(٩): أن الذي يبيعه القاضي، ويأتي التصريح

به آخر الباب^(١٠).

(١) في "و": ((وخيز)) بدل ((وجهد)).

(٢) ((له)) ليست في "ب" و"م".

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ٦/٧٨.

(٤) ص ٤٢٤.

(٥) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٤/٢٤٣.

(٦) ٤٢٧-٤٢٩.

(٧) أي: في المقولة [٢٤٩٢٢] قوله: ((قبل القبض))، والمسألة في "النهر": كتاب البيع - مسائل منثورة ق ٤٠٥/ب.

(٨) "القاموس": مادة ((جهد)).

(٩) ٤٢٧-٤٢٩.

(١٠) ص ٤٥٧- "در".

وشراؤه، ولو باعه بأزيد تصدق به؛ لأن فيه شبهة. (رهن) رجل (عيناً عند رجلين بدين لكل منهما صح، وكله رهن من كل منهما) ولو غير شريكين (فإن تهاياً فكل واحد منهما في توبته كالعدل في حق الآخر) هذا لو مما لا يتجزى،

[٣٤٣١٩] (قوله: وشراؤه) أي: وجاز للمشتري شراؤه مع علمه بذلك.

[٣٤٣٢٠] (قوله: تصدق به) أي: بما زاد على الثمن الأول.

[٣٤٣٢١] (قوله: لأن فيه شبهة) أي: شبهة مال الغير، وهو المشتري الأول.

[٣٤٣٢٢] (قوله: عند رجلين) أي: وقبلاً، فلو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح، كما لو

قال: رهنت النصف من ذا والنصف من ذا، "سائحي" عن "المقدسي"^(١).

[٣٤٣٢٣] (قوله: وكله رهن من كل منهما) أي: يصير كله محبوساً بدين كل واحد منهما،

لا أن نصفه يكون رهناً من هذا ونصفه من ذاك، "ابن كمال"^(٢). وهذا بخلاف الهبة؛ لأن موجبها ثبوت الملك، والشئ الواحد لا يكون كله ملكاً لكل واحد من رجلين على الكمال في زمان واحد، فدخله الشيوع ضرورة، وحكم الرهن الحبس، ويجوز كون العين الواحدة محبوسة بحق كل منهما على الكمال، وتماؤه في "الكفاية"^(٣).

[٣٤٣٢٤] (قوله: ولو غير شريكين) أي: في الدين، ولو كان من جنسين مختلفين بأن يكون

دين أحدهما دراهم ودين الآخر دنانير، "عناية"^(٤).

(قوله: أي: شبهة مال الغير إلخ) أي: حيث لم تحصل منه إقالة في الظاهر.

(١) "أوضح رمز": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه وما لا يجوز ٤/ق ١٦٨/أ/ نقلاً عن "الظهرية".

(٢) "إيضاح الإصلاح": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا يصح ق ٣٢٠/ب وعبارته: ((لا أن نصفه يكون رهناً عند هذا ونصفه عند ذلك))، وهو سهو من الناسخ، والله أعلم.

(٣) انظر "الكفاية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتقان به إلخ - فصل: ومن رهن عبداً بألف إلخ ١٠٢/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٤) "العناية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتقان به إلخ - فصل: ومن رهن عبداً بألف إلخ ١٠١/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

وَأِنْ مِمَّا يَتَجَرَّى فَعَلَى كُلِّ حِسِّ النَّصْفِ، فَلَوْ دَفَعَ لَهُ كُلُّهُ ضَمِنَ عِنْدَهُ خِلَافاً لهُمَا، وَأَصْلُهُ مَسْأَلَةُ الْوَدِيعَةِ، "زَيْلَعِي"^(١). (وَلَوْ هَلَكَ ضَمِنَ كُلُّ حَصَّتِهِ) لَتَجَرَّى الْاِسْتِيفَاءُ (فَإِنْ قَضَى دَيْنَ أَحَدِهِمَا فَكُلُّهُ رَهْنُ الْآخَرِ)^(٢)

[٣٤٣٢٥] (قَوْلُهُ: ضَمِنَ عِنْدَهُ) أَي: ضَمِنَ الدَّافِعُ ضِمَانَ الْغَضَبِ، "ط"^(٣).

[٣٤٣٢٦] (قَوْلُهُ: وَأَصْلُهُ مَسْأَلَةُ الْوَدِيعَةِ) أَي: إِذَا أَوْدَعَ عِنْدَ رَجُلَيْنِ شَيْئاً يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ فَدَفَعَ أَحَدُهُمَا كُلَّهُ إِلَى الْآخَرِ فَإِنَّ الدَّافِعَ يَضْمَنُ عِنْدَهُ خِلَافاً لهُمَا، "زَيْلَعِي"^(٤).

[٣٤٣٢٧] (قَوْلُهُ: ضَمِنَ كُلُّ حَصَّتِهِ) ((كُلُّ)) فاعِلُ ((ضَمِنَ))، و((حَصَّتِهِ)) مفعولُهُ.

قال "ط"^(٥) عن "المكِّي"^(٦): ((صَوْرَتُهُ - كَمَا فِي "الْبَنَاءِ"^(٧) -: أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةٌ عَلَى الرَّاهِنِ وَلِلْآخَرِ خَمْسَةٌ عَلَيْهِ، وَالرَّهْنُ ثَلَاثُونَ دَرَاهِمًا، فَهَلْكَ عَشْرُونَ مِنَ الرَّهْنِ فَتَبْقَى الْعَشْرَةُ فِي يَدَيْهِمَا أَثْلَاثًا، وَيَسْقُطُ مِنَ صَاحِبِ الْعَشْرَةِ ثَلَاثًا، وَمِنْ صَاحِبِ الْخَمْسَةِ ثَلَاثًا)^(٨)، فَيَكُونُ عَلَى ٣٢٠/٥ الرَّاهِنِ لِصَاحِبِ الْعَشْرَةِ ثُلُثُ الْعَشْرَةِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ، وَلِصَاحِبِ [٤/١٨٨ق/ب] الْخَمْسَةِ^(٩) ثُلُثُ الْخَمْسَةِ^(٩)، وَهُوَ دَرَاهِمٌ وَثُلَاثَا دَرَاهِمٍ)) اهـ.

[٣٤٣٢٨] (قَوْلُهُ: لَتَجَرَّى الْاِسْتِيفَاءُ) أَي: لِأَنَّ الْاِسْتِيفَاءَ يَقْبَلُ التَّجَرَّى.

[٣٤٣٢٩] (قَوْلُهُ: فَإِنْ قَضَى إلخ) الْأَصُوبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَلَوْ هَلَكَ إلخ)) كَمَا فَعَلَ

(قَوْلُهُ: أَي: ضَمِنَ الدَّافِعُ) أَوْ الْقَابِضُ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبُ الْغَاصِبِ.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ٧٩/٦ باختصار.

(٢) في "د": ((لِلْآخَرِ)).

(٣) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٢٤٣/٤.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ٧٩/٦.

(٥) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز ٢٤٣/٤.

(٦) انظر ٢٥٦/١٩ التعليق (٧).

(٧) "البنية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز - فصل في رهن عبد بن ألف ٦٢٦-٦٢٥/١١ بتصرف يسير.

(٨) في "م": ((ثَلَاثًا)). وهو موافق لعبارة "ط"، ولعل ما أثبتناه من سائر النسخ هو الصواب، والله أعلم.

(٩) في "ب": ((الْخَمْسَةِ))، من دون نقطتين فوق الهاء، وهو خطأ طباعي.

لِما مرَّ: ((أَنَّ كُلَّ الْعَيْنِ رَهْنٌ فِي يَدِ كُلِّ مِنْهُمَا بَلَا تَفَرُّقٍ)).

(وإنَّ رَهْنًا رَجُلًا رَهْنًا) واحداً (بَدَيْنَ عَلَيْهِمَا صَحَّ بِكُلِّ الدَّيْنِ، وَمُسْكُهُ إِلَى اسْتِيفَاءِ كُلِّ الدَّيْنِ)؛

"ابْنُ الْكَمَالِ"^(١)؛ لِيُفِيدَ: أَنَّ كُلَّاهُ مِنْهُمَا يَضْمَنُ حَصَّتَهُ وَلَوْ قَضَى الرَّاهِنُ دَيْنَ أَحَدِهِمَا؛ لِمَا فِي "النَّهَائَةِ"^(٢) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(٣): ((لَوْ هَلَكَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الثَّانِي يَسْتَرِدُّ الرَّاهِنُ مَا قَضَاهُ إِلَى الْأَوَّلِ مِنَ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ ارْتِهَانَ كُلِّ مِنْهُمَا بَاقٍ مَا لَمْ يَصِلِ الرَّهْنُ إِلَى الرَّاهِنِ))؛ لِمَا مرَّ^(٤) أَنَّ كُلَّاهُ مِنْهُمَا فِي نَوْبَتِهِ كَالْعَدَلِ فِي نَوْبَةِ الْآخَرِ.

[٣٤٣٣٠] (قَوْلُهُ: لِمَا مرَّ) أَي: قَرِيباً فِي قَوْلِ "الْمَصْنُفِ"^(٥): ((وَكُلُّهُ رَهْنٌ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا)).

[٣٤٣٣١] (قَوْلُهُ: بَلَا تَفَرُّقٍ) أَي: بَلَا تَجَزُّ، فَلَا يَكُونُ لَهُ اسْتِرْدَادُ^(٥) شَيْءٍ مِنْهُ مَا دَامَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ بَاقِياً كَمَا لَوْ كَانَ الْمُرْتَهِنُ وَاحِداً.

[٣٤٣٣٢] (قَوْلُهُ: رَهْنًا وَاحِداً) يَعْنِي: صَفْقَةً وَاحِدَةً؛ لِقَوْلِ "الْكِرْحِيِّ"^(٦): ((وَهُوَ عَبْدٌ أَوْ عَبْدَانِ))، فَلَيْسَ الْمُرَادُ تَوْحُّدَ الْمَرْهُونِ، بَلْ تَوْحُّدَ الرَّهْنِ، أَي: الْعَقْدِ.

[٣٤٣٣٣] (قَوْلُهُ: بَدَيْنَ عَلَيْهِمَا) سَوَاءٌ كَانَ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَيْنٌ عَلَى حِدَةٍ، "إِتْقَانِي"^(٧) عَنْ "الْكِرْحِيِّ".

[٣٤٣٣٤] (قَوْلُهُ: وَمُسْكُهُ إِلْح) أَي: فَلَوْ أَدَّى أَحَدُهُمَا^(٨) مَا عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ

(١) "إيضاح الإصلاح": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا يصح ق ٣٢٠/ب.

(٢) "النَّهَائَةُ": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز - فصل في رهن عبيدين بألف ٤٣٧/٢/أ بتصرف.

(٣) "المبسوط": كتاب الرهن - باب رهن الرجلين وارتهاهما ١٦٥/٢١.

(٤) ص ٤٤٢-٤٤٣.

(٥) في "ب": ((استرداد))، وهو خطأ طباعي.

(٦) أي: في "مختصره" كما أفاده الإِتْقَانِي ١٣٠/٦/أ.

(٧) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز - فصل: ومن رهن عبيدين بألف ١٣٠/٦/أ.

(٨) في "ب": ((أحدهما))، وهو خطأ طباعي.

إِذْ لَا شُيُوعَ. (ولو رهنَ عَبدَينِ بِألفٍ لَا يَأْخُذُ أَحَدَهُمَا بِقَضَاءِ حِصَّتِهِ) لِحَبْسِ الْكُلِّ بِكُلِّ الدَّيْنِ، كَالْمَبِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ (فَإِنْ سَمِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَيْئاً مِنَ الدَّيْنِ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ أَحَدَهُمَا إِذَا أَدَّى مَا سَمِيَ لَهُ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ) لَتَعَدُّ الْعَقْدِ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ

مِنَ الرَّهْنِ شَيْئاً؛ لِأَنَّ فِيهِ تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ فِي الْإِمْسَاكِ، "إِتْقَانِي"^(١).

[٣٤٣٥] (قَوْلُهُ: إِذْ لَا شُيُوعَ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((صَحَّ))، قَالَ "الْإِتْقَانِي"^(١): ((وَذَلِكَ

لِأَنَّ رَهْنَ الْاِثْنَيْنِ مِنَ الْوَاحِدِ يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ مِنْ غَيْرِ إِشَاعَةٍ، فَصَارَ كَرَهْنِ الْوَاحِدِ مِنَ الْوَاحِدِ)).

[٣٤٣٦] (قَوْلُهُ: لِحَبْسِ الْكُلِّ بِكُلِّ الدَّيْنِ) فَيَكُونُ مَحْبُوساً بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ مَبَالِغَةً فِي حَمْلِهِ

عَلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ، "هَدَايَةٌ"^(٢). إِذْ لَوْ أُمِكِّنَ الرَّاهِنُ أَحَدُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ يَتَكَاسَلُ فِي قَضَاءِ الْبَاقِي.

[٣٤٣٧] (قَوْلُهُ: كَالْمَبِيعِ إِخْلُجَ) فَإِنَّ الْمُشْتَرِيَ إِذَا أَدَّى حِصَّةَ بَعْضِ الْمَبِيعِ مِنَ الثَّمَنِ لَا يَتِمَكَّنُ

مِنْ أَخْذِهِ.

[٣٤٣٨] (قَوْلُهُ: فَإِنْ سَمِيَ إِخْلُجَ) بِأَنْ قَالَ: رَهْنْتُكَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

بِخَمْسِمِائَةٍ، وَسَلَّمَهُمَا إِلَيْهِ ثُمَّ نَقَدَ خَمْسِمِائَةً وَقَالَ: أَدَيْتُ عَنْ هَذَا الْعَبْدِ، وَأَرَادَ أَخْذَهُ: فِي رَوَايَةٍ

"الْأَصْلِ"^(٣): لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَفِي رَوَايَةِ "الزِّيَادَاتِ": لَهُ ذَلِكَ، "كِفَايَةٌ"^(٤).

فَلَوْ قَالَ: أَحَدَهُمَا بِعَشْرَيْنِ وَالْآخَرَ بِالْبَاقِي وَلَمْ يُبَيِّنْ هَذَا مِنْ هَذَا لَمْ يَجْزِ الرَّهْنُ؛ لِأَنَّهَا جَهَالَةٌ

تُقْضَى إِلَى الْمَنَازَعَةِ عِنْدَ هَلَاكِ أَحَدِهِمَا أَوْ اسْتِرْدَادِهِ كَمَا أَفَادَهُ "الْإِتْقَانِي"^(٥) عَنْ "كَافِي الْحَاكِمِ".

[٣٤٣٩] (قَوْلُهُ: لَتَعَدُّ الْعَقْدِ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ) الْأَصُوبُ: إِبْدَالُ ((الْثَّمَنِ)) بِنَحْوِ الْبَدَلِ؛

لِأَنَّ الْمَفْصَلَ فِي الرَّهْنِ هُوَ الدَّيْنُ.

(١) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ وَالْإِرْتِهَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ - فَصْلٌ: وَمَنْ رَهَنَ عَبْدَيْنِ بِأَلْفٍ ١٣٠/٦ ق.

(٢) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ وَالْإِرْتِهَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ - فَصْلٌ: وَمَنْ رَهَنَ عَبْدَيْنِ بِأَلْفٍ ١٤٠/٤ ق.

(٣) "الْأَصْلُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ جَنَائَةِ الرَّهْنِ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ٣/٢٣٦ ق.

(٤) "الْكِفَايَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ وَالْإِرْتِهَانُ بِهِ إِخْلُجَ - فَصْلٌ: وَمَنْ رَهَنَ عَبْدًا بِأَلْفٍ ٩٩/٩ - ١٠٠ ق.

بِاخْتِصَارِ ذَيْلِ "تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْقَدِيرِ".

(٥) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ وَالْإِرْتِهَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ - فَصْلٌ: وَمَنْ رَهَنَ عَبْدَيْنِ بِأَلْفٍ ١٢٩/٦ ق.

في الرهن لا البيع، هو الأصح. (وبطل بينة كل منهما) أي: من رجلين

[٣٤٣٤٠] (قوله: في الرهن لا البيع) لأن قبول العقد في أحد المرهونين لا يكون شرطاً لصحة العقد في الآخر، حتى إذا قيل في أحدهما صح فيه، بخلاف البيع؛ لأن العقد فيه لا يتعدّد بتفصيل الثمن، ولهذا لو قيل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل؛ لأن البائع يتصرّف بتفريق الصفقة عليه؛ لأن العادة قد جرت بضم الرديء إلى الجيد في البيع، فيلحقه الضرر بالتفريق، "زيلعي"^(١).

[٣٤٣٤١] (قوله: هو الأصح) أي: الفرق بين ما إذا سمي لكل من المرهونين شيئاً وبين ما إذا لم يُسم، هو الأصح كما في "التبيين"^(١) و"الكفاية"^(٢)، وهو رواية "الزيادات".

[٣٤٣٤٢] (قوله: وبطل بينة كل منهما إلخ) هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها بما سبق، "درر"^(٣). فقوله في "العناية"^(٤): ((إنها من شعب قوله: رهنا رجلاً)) فيه نظر؛ لأن

(قوله: فقوله في "العناية": إنها من شعب قوله: رهنا رجلاً إلخ) عبارتها عند قول "الهداية": ((وإن رهن رجلان بدين عليهما رجلاً)): ((هذه عكس المسألة التي تقدّمت، وهي واضحة، ومن شعبها: ما إذا كان عبد في يد رجل، ادّعاه رجل أنه رهنه بدين له عليه، فقبضه وأقام على ذلك بينة وادّعاه آخر كذلك إلخ))، والمتبادر من هذه العبارة: أن مسألة "المصنّف" من شعب المسألة المتقدمة لا من شعب عكسها، ثم رأيت معزياً إلى "سعدى أفندي": ((أن ضمير شعبها راجع للمسألة)) اهـ. وهي قوله في "الهداية": ((وإن رهن رجلان بدين عليهما رجلاً رهناً واحداً فالرهن جائز)) اهـ.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز ٧٨/٦.

(٢) "الكفاية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به إلخ - فصل: ومن رهن عبداً بألف إلخ ١٠٠/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٣) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب ما يصح رهنه والرهن به أو لا ٢٠٤/٢.

(٤) "العناية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز - فصل: ومن رهن عبداً بألف إلخ ١٠٢/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٥) جمع: شعب، وهي: الفرقة والطائفة من الشيء.

(٨) أي: قوله: ((أي: أن كل واحد)).

(رهنه هذا الشيء) كعبدٍ مثلاً (عنده وقبضه) لاستحالة كون كلاً رهناً لهذا وكله رهناً لذلك في آنٍ واحدٍ، ولا يُمكنُ تنصيفه؛

للرجل أو لكل واحدٍ، إلّا أنّ الأول أظهر، فتدبر.

[٣٤٣٤٤] (قوله: رهنه هذا الشيء عنده) أقول: الصواب حذف الضمير أو حذف ((عنده))؛ لأنّ فيه الجمع بين تعدي ((رهن)) إلى مفعوله الآخر بنفسه وبالظرف معاً، وقدّمنا^(١) أنّه يُقال: رهنّت الرجل شيئاً ورهنّته عنده، فتنبّه.

[٣٤٣٤٥] (قوله: لاستحالة كون كلاً رهناً لهذا وكله رهناً لذلك) أي على الانفرد بعقدين، بأنّ ينفرد كل منهما بحبسهِ ولا حقّ فيه لصاحبه، بخلاف المسألة^(٢) السابقة^(٣) في ٣٢١/٥ قوله: ((رهن عينا عند رجلين)). واللام في قوله: ((لهذا)) و((لذلك)) للتعليل، تأمل.

[٣٤٣٤٦] (قوله: ولا يُمكنُ تنصيفه إلخ) وكذا لا يُمكنُ القضاء بكلاً لأحدهما بعينه؛ لعدم الأولوية، ولا يُمكنُ أن يُجعل كأتهما ارتهنانه معاً حين جهالة التاريخ؛ لأنّ كلاً منهما أثبت ببيّنه رهن الكُلّ، فيكون القضاء بخلاف الدّعوى، أفاده في "الهداية"^(٤).

(قوله: أفاده في "الهداية") عبارتها: ((ولا يُقال: إنّه يكون رهناً لهما كأتهما ارتهنانه معاً إذا جهل التاريخ بينهما، وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان؛ لأنّا نقول: هذا عملٌ على خلاف ما اقتضته الحجة؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما أثبت ببيّنه حبساً يكون وسيلةً إلى مثله في الاستيفاء، وبهذا القضاء يثبت حبسٌ يكون وسيلةً إلى شطره في الاستيفاء)) اهـ. وقال "الزيلعي": ((لأنّ كلاً منهما أثبت ببيّنه حبساً يكون وسيلةً إلى تملك كلّ لعبدٍ بالاستيفاء، وبالقضاء يثبت حبسٌ يكون وسيلةً إلى تملك شطره بالاستيفاء، فلا يكون عملاً على وفق الحجة، فكان العمل بالقياس أولى)).

(١) المقولة [٣٤٠٦٩] قوله: ((هو لغة حبس الشيء)).

(٢) في "ب": ((المسألة)) بالهاء، وهو خطأ طباعي.

(٣) ٤٤٢-.

(٤) "الهداية": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهنانه والارتهان به وما لا يجوز - فصل: ومن رهن عبدين بألف إلخ ١٤١/٤.

وسينقل الرافعي رحمه الله عبارتها.

للزوم الشُّيُوعِ فَتَهَاتَرْتَا، وَحِينَئِذٍ فِيهِلِكُ^(١) أَمَانَةٌ؛ إِذِ الْبَاطِلُ لَا حُكْمَ لَهُ، هَذَا (إِنْ^(٢)) لَمْ يُؤَرَّخَا، فَإِنْ أَرَّخَا كَانَ صَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَقْدَمُ أَوَّلَى، وَكَذَا إِذَا كَانَ الرَّهْنُ (فِي يَدِ أَحَدِهِمَا كَانَ) ذُو الْيَدِ (أَحَقُّ) لِقَرِينَةٍ سَبْقِهِ (وَلَوْ مَاتَ رَاهِنُهُ).....

[٣٤٣٤٧] (قَوْلُهُ: فَتَهَاتَرْتَا) أَي: تَسَاقَطَتِ الْبَيِّنَتَانِ؛ لَتَعَدُّرِ الْعَمَلِ بِهِمَا، وَهَذَا قِيَاسٌ، وَالِاسْتِحْسَانُ التَّنْصِيفُ بَيْنَهُمَا، فَهَذِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي رُجِّحَ فِيهَا الْقِيَاسُ عَلَى الْإِسْتِحْسَانِ.

[٣٤٣٤٨] (قَوْلُهُ: هَذَا إِنْ لَمْ يُؤَرَّخَا) وَكَذَا إِنْ أَرَّخَا وَتَارِيخُهُمَا سَوَاءٌ، "إِتْقَانِي"^(٣).

[٣٤٣٤٩] (قَوْلُهُ: كَانَ صَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَقْدَمُ أَوَّلَى) لِأَنَّهُ أَثْبَتَ الْعَقْدَ فِي وَقْتٍ لَا يُنَازَعُهُ فِيهِ صَاحِبُهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ؛ لظهور العقد في حَقِّهِ مِنْ وَقْتِ التَّارِيخِ، وَفِي حَقِّ الْآخَرِ لِلْحَالِ، "إِتْقَانِي"^(٣).

[٣٤٣٥٠] (قَوْلُهُ: وَكَذَا إِذَا كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا) أَفَادَ: أَنَّ مَا مَرَّ^(٤) مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ أَوْ فِي أَيْدِيهِمَا.

[٣٤٣٥١] (قَوْلُهُ: كَانَ ذُو الْيَدِ أَحَقُّ) أَي: سَوَاءٌ أَرَّخَ الْآخَرُ أَوْ لَمْ يُؤَرَّخْ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٥).

[٣٤٣٥٢] (قَوْلُهُ: لِقَرِينَةٍ سَبْقِهِ) أَي: لِأَنَّ تَمَكُّنَهُ مِنَ الْقَبْضِ دَلِيلٌ سَبْقِ عَقْدِهِ، فَهُوَ أَوَّلَى، "نَهَايَةُ"^(٦).

[٣٤٣٥٣] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مَاتَ رَاهِنُهُ) أَفَادَ: أَنَّ مَا مَرَّ^(٧) مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى فِي حَيَاةِ الرَّاهِنِ.

(١) فِي "ب" وَ"ط": ((فَتَهْلِكُ)).

(٢) فِي "د" وَ"ط" وَ"و": ((إِذَا)).

(٣) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِثَانُهُ وَالْإِرْتِثَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ - فَصْلٌ: وَمِنْ رَهْنِ عَبْدَيْنِ بِالْف ٦/ق ١٣٠/ب.

(٤) ص ٤٤٦ - وَمَا بَعْدَهَا "دَر".

(٥) الْمَقُولَةُ [٣٤٣٤٢] قَوْلُهُ: ((وَبَطْلُ بَيِّنَةٍ كُلِّ مِنْهُمَا)).

(٦) "النِّهَايَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَجُوزُ ارْتِثَانُهُ وَالْإِرْتِثَانُ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ - فَصْلٌ: وَمِنْ رَهْنِ عَبْدَيْنِ بِالْف ٢/ق ٤٣٧/أ.

(٧) ص ٤٤٦ - وَمَا بَعْدَهَا "دَر".

أي: راهن العبد مثلاً (و) الحال أن (الرهن معهما) أي: في أيديهما (أو لا) أي: أو ليس العبد معهما؛ فإن الحكم واحد، "زيلعي" (فبرهن كل كذلك)

[٣٤٣٥٤] (قوله: أي: راهن العبد مثلاً) الأولى: أي: راهن الشيء؛ لأنه المذكور

في "المتن" ^(١).

[٣٤٣٥٥] (قوله: "زيلعي") حيث قال ^(٢): ((وقوله - أي: قول "الكنز" -: ((والعبد

في أيديهما)) وقع اتفاقاً، حتى لو لم يكن العبد في أيديهما وأثبت كل واحد فيه الرهن والقبض كان الحكم كذلك، ولهذا لم يذكر اليد في المسألة الأولى)) اهـ. وفيه نظر؛ لأنه للاحتراز عما لو كان في يد أحدهما فإنه يقضى به لذي اليد كما في حالة الحياة كما نقله "أبو السعود" ^(٣) عن "شرح باكير على الكنز" ^(٤) وعن "الشلي" ^(٥)، ونقله "ط" ^(٦) عن "الكشف" ^(٧).

[٣٤٣٥٦] (قوله: فبرهن كل إلخ) أي: ولم يؤرخا، أو أرخا على السواء، أما لو أحدهما

أسبق فُضي له كما قدمناه ^(٨)، وبقي ما لو أرخ أحدهما، وقياس ما مر ^(٩): أنه لو كان الآخر ذا يد وحده فُضي له، وإلا فللمؤرخ، هذا ما ظهر لي، تأمل.

(١) ص ٤٤٨-.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتقان به وما لا يجوز ٧٩/٦-٨٠ بإيضاح من العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٣) "فتح المعين": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه وما لا يجوز ٤٤٥/٣.

(٤) "شرح منلا باكير على الكنز": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتقان به وما لا يجوز ق ٢٧٥/ب.

(٥) أي: في شرحه على "الكنز"، كما في "فتح المعين".

(٦) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه وما لا يجوز ٢٤٤/٤.

(٧) هو "شرح منلا باكير على الكنز"، انظر: كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقانه والارتقان به وما لا يجوز ق ٢٧٥/ب.

(٨) المقولة [٣٤٣٤٩] قوله: ((كان صاحب التاريخ الأقدم أولى)).

(٩) ص ٤٤٦- وما بعدها "در".

كما وصَفْنَا (كان في يدِ كلٍّ واحدٍ منهما نصفُهُ) أي: العبدِ (رهناً بحَقِّه) استحساناً؛ لانقلابِهِ بالموتِ استيفاءً، والشَّائِعُ يَقْبَلُهُ.

(أَخَذَ عِمَامَةَ المَدْيُونِ لتكونَ رهناً عنده لم تكنَ رهناً) وإذا هَلَكْتَ تَهْلِكُ هلاكَ المرهونِ، قال: ((وهذا ظاهرٌ إذا رَضِيَ))

[٣٤٣٥٧] (قوله: كما وصَفْنَا) أي: في صدرِ المسألة^(١)، بأن برهنَ كلُّ أُنَّ الرَّجُلَ رهنَهُ هذا الشَّيْءَ.

[٣٤٣٥٨] (قوله: نصفُهُ) اسمُ كان، و((رهناً)) خبرُها، و((في يدِ)) متعلِّقٌ به، أو محذوفٌ، و((رهناً)) تمييزٌ، تأمَّلْ.

[٣٤٣٥٩] (قوله: لانقلابِهِ إلخ) بيانٌ للفرقِ بينَ المسألتينِ حيثُ أَخَذَ في الأولى بالقياسِ وفي هذه بالاستحسانِ، قال "الزَّيْلَعِيُّ"^(٢): ((وفي القياسِ هذا باطلٌ، وهو قولُ "أبي يوسف"، ووجهُ الاستحسانِ: أنَّ العَقْدَ لا يُرَادُ لذاتِهِ بل لحُكْمِهِ، وحُكْمُهُ في حالةِ الحياةِ الحبسُ، والشَّائِعُ لا يَقْبَلُهُ، وبعدَ الموتِ الاستيفاءُ بالبيعِ مِن مَّثْنِهِ، والشَّائِعُ يَقْبَلُهُ)). اهـ مُلَخَّصاً.

[٣٤٣٦٠] (قوله: قال) أي: في "العماديَّة".

[٣٤٣٦١] (قوله: وهذا) أي: قوله: ((تَهْلِكُ هلاكَ المرهونِ)).

[٣٤٣٦٢] (قوله: ظاهرٌ إذا رَضِيَ) ويُؤَيِّدُ هذا ما في "الخلاصة"^(٣) عن "فتاوى

النَّسْفِيِّ"^(٤): ((هذا مستقيمٌ إذا أمكنهُ استردادُها فتركها، أمَّا إذا تركها لعجزِهِ ففيه نظرٌ)) اهـ.

والظَّاهِرُ: أنه مَحْمَلٌ ما في "البَزَازِيَّةِ"^(٥) عن "العتَّايِّ"^(٦): ((تَقاضَى دينُهُ فلم يَقْضِهِ، فَرَفَعَ

العِمَامَةَ عن رأسِهِ رهناً، وأعطاهُ مِنديلاً يَلْقُهُ على رأسِهِ فالعِمَامَةُ رهنٌ؛ لأنَّ الغريمَ بتركها عنده رَضِيَ بكونها رهناً)) اهـ.

(١) ص ٤٤٤ - وما بعدها.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتهانه والارتهان به وما لا يجوز ٧٩/٦.

(٣) لم نقف عليها في "خلاصة الفتاوى".

(٤) لم نقف عليها في "فتاوى النسفي".

(٥) "البزازیة": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ٦٢/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) لم نقف عليها في "فتاواه".

المطلوبُ بتركه رهناً))، "عماديّة"^(١). ومُفادُهُ: أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ بِتَرْكِهِ كَانَ رَهْنًا وَإِلَّا لَا،
وعليه يُحْمَلُ إِطْلَاقُ "السَّرَاجِيَّةِ" وغيرها كما أفادَهُ "المصنّف"^(٢)، وفي "المجتبى"^(٣):
((لَرَبِّ الْمَالِ مَسْكٌ مَالِ الْمَدْيُونِ رَهْنًا بَلَا إِذْنِهِ))

[٣٤٣٦٣] (قوله: ومُفادُهُ إلخ) تطويلٌ من غير فائدة، ولو قال: ومُفادُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرْضَ
بذلك يَهْلِكُ هلاكُ الغصبِ لكان أوضح، "ط"^(٤).

[٣٤٣٦٤] (قوله: وعليه) أي: على ما استُفيدَ من قوله: ((وإلا لا)) - وهو أَنَّهُ يَهْلِكُ هلاكُ
الغصبِ - يُحْمَلُ إِطْلَاقُ "السَّرَاجِيَّةِ"، ونصّها^(٥): ((إذا أَخَذَ عِمَامَةُ الْمَدْيُونِ بِغَيْرِ رِضَا لَتَكُونَ رَهْنًا
عِنْدَهُ لَمْ تَكُنْ رَهْنًا بَلْ غِصْبًا)) اهـ. فقوله: ((بل غصبًا)) دلٌّ على أَنَّهُ تَرَكَهَا بِلَا رِضَا.
[٣٤٣٦٥] (قوله: لَرَبِّ الْمَالِ مَسْكٌ مَالِ الْمَدْيُونِ) عبارة "المجتبى"^(٦): ((أَنْ يُمَسِكَ))، وهي
أولى، إِلَّا أَنْ [٤/١٨٩ب] يَتَّبِتَ مَجِيءُ الْفِعْلِ مَجْرَدًا مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ.

وفي "القاموس"^(٧): ((مَسَكَ بِهِ وَأَمْسَكَ وَتَمَسَكَ وَاسْتَمَسَكَ^(٨): احْتَبَسَ وَاعْتَصَمَ
بِهِ، وَأَمْسَكُهُ: حَبَسَهُ، وَعَنِ الْكَلَامِ: سَكَتَ)) اهـ، تأمل.

[٣٤٣٦٦] (قوله: رهناً بلا إذنه) ظاهره: أَنَّهُ يَهْلِكُ هلاكَ الرهن، وفيه نظرٌ؛ إذ شرطُ الرهنِ
كوْنُهُ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ كما قدَّمناه^(٩)، وفي "البرازية"^(١٠): ((صَاحِبُ الدَّيْنِ ظَفَرَ بِغَيْرِ حَنْسٍ
حَقَّهُ مِنْ مَالِ مَدْيُونِهِ لَا يَحْبِسُهُ رَهْنًا إِلَّا بِرِضَا مَدْيُونِهِ)) اهـ، فتأمل.

(١) انظر "جامع الفصولين": الفصل الثالث والثلاثون في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيةاتها وفي تضمين الأمين وبراءة الضمين ١١٥/٢.

(٢) "المنح": كتاب الرهن ٢/٢١٨ب.

(٣) لم نقف على المسألة في نسخة "المجتبى" التي بين أيدينا.

(٤) "ط": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه وما لا يجوز ٤/٢٤٤.

(٥) "الفتاوى السراجية": كتاب الرهن - باب ما يكون رهناً وما لا يكون ٣٣٩/٢ - ٣٤٠ (هامش "فتاوى قاضيهان").

(٦) "المجتبى": كتاب الحظر والإباحة - فصل في الإجارة والبيع ٣٣٦ب نقلاً عن "شح" أي: شمس الأئمة الخلواني.

(٧) "القاموس": مادة ((مسك)) باختصار.

(٨) في "القاموس": ((واستمسك ومسك))، بزيادة ((ومسك)).

(٩) المقولة [٣٤٠٨٢] قوله: ((غير لازم)).

(١٠) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته ٥٦/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

وقيل: إذا أيسر فله أخذه مكان حقه قضاء عن دينه))، وأقره "المصنف" ^(١).

(دفع ثوبين فقال: خذ أيهما شئت رهناً بكذا، فأخذهما لم يكن واحداً منهما رهناً

(فرع)

رجلٌ دخلَ خاناً فقال له صاحبُ الخان: لا أدعُكَ تنزِلُ ما لم تُعطني رهناً، فدفعَ إليه ثيابه فهلكَتْ عنده: إن رهنها بأجر البيت فالرهن بما فيه، وإن أخذ منه لأجل أنه سارق أو خشي ^(٢) عليه فإنه يضمن، قال "أبو الليث" ^(٣): ((وعندي لا ضمان في الوجهين؛ لأنه غير مكره في الدفع))، "خلاصة" ^(٤).

[٣٤٣٦٧] (قوله: وقيل: إذا أيسر إلخ) كذا عبّر في "المنح" ^(٥). وظاهره: أنه من غير جنس حقه، وإلا فلو من جنسه فله أخذ قدر حقه منه بلا كلام، ولا وجه لحكايته بـ ((قيل))، على أننا قدّمنا في كتاب الحجر ^(٦) عن "المقدسي" عن بعضهم: ((أن الفتوى اليوم على جواز الأخذ مطلقاً)).

[٣٤٣٦٨] (قوله: وأقره "المصنف") فيه: أن ما ذكره "المصنف" من التوفيق يُفيد اشتراط الرضا، فلم يكن مُعرجاً على ما في "الجنبي".

[٣٤٣٦٩] (قوله: لم يكن واحداً منهما رهناً) فلا يذهب شيء من الدين، بمنزلة رجل عليه عشرون درهماً فدفع إلى الطالب مائة وقال: خذ منها عشرين، فضاغت قبل الأخذ فإنها من مال ٣٢٢/٥ الدافع، والدين على حاله، "التاريخية" ^(٧) عن "المتقى" عن "محمد".

(١) "المنح": كتاب الرهن ٢/ق ٢١٨ ب.

(٢) في "ب" و"م": ((أو خفي))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"و" موافق لنص "الخلاصة".

(٣) "النوازل": باب مسائل شتى ق ٢٤٩ ب.

(٤) "الخلاصة": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ق ٢٥٩ ب.

(٥) "المنح": كتاب الرهن ٢/ق ٢١٨ ب.

(٦) المقولة [٣٠٨٧٠] قوله: ((لأنهما في الثمنية)).

(٧) "التاريخية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في هلاك المرهون بضمان وغيره ٥٤٢/١٨ رقم المسألة (٢٩٩٥٧) بتصرف.

غير أنه نقله عن الإمام محمد من غير ذكر لـ "المتقى".

قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ أَحَدَهُمَا) "سراجية"^(١).

زاد في "الخانية"^(٢): ((ولو دَفَعَ إليه ثوبين وقال: خُذْ أَحَدَهُمَا رهنًا بِدَيْنِكَ فَأَحَدَهُمَا وقيمتُهُما على السَّوَاءِ قال "محمَّد": يَذْهَبُ نِصْفُ قِيَمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالَّذِينَ إِنْ كَانَ مِثْلَ (الَّذِينَ)) اهـ. وهذا موافق لما قَدَّمَهُ "السَّارِحُ" أَوَّلَ الْبَابِ^(٣) عن "الزَّوَاهِرِ"، وقال: ((إِنَّ الشُّيُوعَ الثَّابِتَ ضَرُورَةً لَا يَصُرُّ، وَلِيَنْظُرَ وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَعَلَّهُ هُوَ: أَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى إِنَّمَا جُعِلَ الرَّهْنُ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ مَشِئَةُ الْمُرْتَهِنِ، فَإِذَا اخْتَارَ أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ فَقَدْ تَعَيَّنَ، وَقَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَصِرْ أَحَدُهُمَا رهنًا فَيَبْقَى كُلُّ مِنْهُمَا عِنْدَهُ أَمَانَةً. وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَقَدْ جَعَلَ أَحَدَهُمَا رهنًا فِي الْحَالِ بِلَا خِيَارٍ لَكُنَّ أَبْهَمَةً، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، فَصَارَ نِصْفُ كُلِّ مِنْهُمَا رهنًا. هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. لَكِنْ قَالَ فِي "الخانية"^(٤) بَعْدَ صَفْحَةٍ: ((رَجُلٌ رَهَنَ عِنْدَ رَجُلٍ ثَوْبَيْنِ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَقَالَ: أَحَدُهُمَا رهنٌ لَكَ بَعَشْرَتِكَ، أَوْ قَالَ: خُذْ أُيُّهُمَا شِئْتَ رهنًا بِدَيْنِكَ، قَالَ "أَبُو يُونُسَ": هُوَ بَاطِلٌ، فَإِنْ ضَاعَا جَمِيعًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَدَيْنُهُ عَلَى حَالِهِ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "الظَّهْرِيَّةِ"^(٥)، فَعِنْدَ "أَبِي يُونُسَ" لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَالتَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا قَوْلُ "محمَّدٍ". [٣٤٣٧٠] (قَوْلُهُ: قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ أَحَدَهُمَا) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ رهنًا إِذَا اخْتَارَهُ، أَمَّا قَبْلَهُ فَلَا، "وَلَوْلَا جِيئَ"^(٦).

وهو مُؤَيَّدٌ لِمَا قَدَّمْنَاهُ^(٧) مِنَ الْفَرْقِ، فَإِذَا اخْتَارَ أَحَدَهُمَا صَارَ مَضمُونًا عَلَيْهِ دُونَ الْآخَرِ.

(١) "الفتاوى السراجية": كتاب الرهن ٣٤٠/٢ (هامش "فتاوى قاضيهان").

(٢) "الخانية": كتاب الرهن - فصل في ألفاظ الرهن ٥٩٤/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) ص-٤٢٠..

(٤) "الخانية": كتاب الرهن - فصل في ألفاظ الرهن ٥٩٤/٣-٥٩٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الظهيرية": كتاب الرهن - الفصل الأول في ألفاظ الرهن وفيما يجوز رهنه وفيما لا يجوز ق ٣٨٢/أ.

(٦) "الولولجية": كتاب الرهن - الفصل الأول في الألفاظ التي ينعقد بها الرهن وفيما لا ينعقد إلخ ٥٩/٥.

(٧) في المقالة السابقة.

(فروع)

غَضِبَ الرَّهْنُ كَهْلَاكِه، إِلَّا إِذَا غُصِبَ فِي حَالِ انْتِفَاعٍ مَرْتَهِنٍ بِإِذْنِ رَاهِنٍ^(١).
أَمْرُهُ بِدَفْعِهِ لِلدَّلَالِ فِدْعَ^(٢) فَهَلَكَ لَمْ يَضْمَنْ.
حَمَامِيٍّ وَضَعَ الْمَصْحَفَ^(٣) الرَّهْنَ فِي صَنْدُوقِهِ وَوَضَعَ عَلَيْهِ قِصْعَةً مَاءٍ لِلشُّرْبِ^(٤)،
فَانصَبَّ الْمَاءُ عَلَى الْمَصْحَفِ فَهَلَكَ ضَمِنَ ضِمَانُ الرَّهْنِ لَا الزِّيَادَةَ،

[٣٤٣٧١] (قوله: غَضِبَ الرَّهْنُ) أي: إِذَا غَضِبَهُ أَحَدٌ مِنَ الْمَرْتَهِنِ كَانَ كَهْلَاكِه فَيُضْمَنُ
بِالْأَقْلَى، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَوْ غَضِبَهُ الْمَرْتَهِنُ بِأَنْ رَكِبَ الدَّابَّةَ أَوْ اسْتَحْدَمَ الْعَبْدَ أَوْ لَيْسَ الثَّوْبُ بِلَا إِذْنٍ
فَهَلَكَ كَانَ مُسْتَهْلِكًا فَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ بِالْعَةِ مَا بَلَغَتْ.

[٣٤٣٧٢] (قوله: إِلَّا إِذَا غُصِبَ إلخ) لَأَنَّهُ فِي حَالِ الْانْتِفَاعِ مُسْتَعِيرٌ فَبَطَلَ حُكْمُ الرَّهْنِ، فَإِذَا
غُصِبَ مِنْهُ أَوْ هَلَكَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْانْتِفَاعِ عَادَ رَهْنًا
مُضْمُونًا كَمَا قَدَّمَاهُ سَابِقًا^(٥)، وَيَأْتِي فِي بَابِ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ^(٦).

[٣٤٣٧٣] (قوله: أَمْرُهُ) أي: أَمَرَ الرَّاهِنُ الْمَرْتَهِنَ.

[٣٤٣٧٤] (قوله: لَمْ يَضْمَنْ) أي: الْمَرْتَهِنُ؛ لِأَنَّهُ هَلَكَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ حُكْمًا.

[٣٤٣٧٥] (قوله: ضَمِنَ ضِمَانُ الرَّهْنِ) لِأَنَّ قِصْعَتَهُ مُضْمُونٌ بِخِلَافِ الْمَوْدَعِ، وَقَوْلُهُ:
((لَا الزِّيَادَةَ)) لِأَنَّهُ غَيْرُ^(٧) مُتَعَدٍّ؛ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِأَنَّ الْحَمَامِيَّ يَحْفَظُ فِي صَنْدُوقِهِ وَيَضَعُ قِصْعَةَ الْمَاءِ
عَلَيْهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَدَّى بِأَنْ أَرَاقَهُ قِصْدًا فَيُضْمَنُ الزِّيَادَةَ.

(١) في "د": ((الرَّاهِنُ)).

(٢) في "د" و"و": ((فِدْعَةً)).

(٣) في "د": ((مَصْحَفًا)).

(٤) في "د": ((الشُّرْبَ)).

(٥) المقولة [٣٤١٢٩] قوله: ((صار متعديًا)).

(٦) ص ٤٨٧..

(٧) ((غير)) ساقطة من "ب".

والمودع لا يضمن شيئاً، "قنية"^(١).

الأجل في الرهن يفسده.

سلطه بيع الرهن^(٢) ومات، للمرتهن بيعه بلا محضر وارثه.

غاب الرهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن أمره للقاضي ليبيعه^(٣) بدينه: ينبغي أن يجوز،

[٣٤٣٧٦] قوله: والمودع لا يضمن شيئاً لما قلنا^(٤).

[٣٤٣٧٧] قوله: الأجل في الرهن يفسده لأن حكمه الحبس الدائم، والتأجيل يُنافيه،

بخلاف تأجيل دين الرهن، "حموي"^(٥) عن "القنية"^(٦). فإذا هلك يضمن ضمان الرهن؛ لأن الفاسد منه كالصحيح على ما يأتي بيانه^(٧) إن شاء الله تعالى.

[٣٤٣٧٨] قوله: سلطه بيع الرهن الأولى: على بيعه، وكأنه ضمنه معنى ((أمر)) فعده

بالباء.

[٣٤٣٧٩] قوله: للمرتهن بيعه فليس للوارث نقض البيع؛ لأنه تعلق به حق المرتهن،

فلا يقال: إنه وكالة تبطل بالموت، ويأتي تمامه في الباب بعده^(٨).

[٣٤٣٨٠] قوله: ينبغي أن يجوز كذا في "العمادية"^(٩)، [٤/١٩٠] ثم قال^(١٠): ((وهذه المسألة

(١) "القنية": كتاب الرهن - باب حكم الرهن عند هلاكه ق ١٥٩/أ، نقلاً عن "بخ"، أي: بكر خواهر زاده.

(٢) في "و": ((بيعه)) بدل ((بيع الرهن)).

(٣) في "ب" و"و": ((لبيعه)).

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) "عمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ٢٤٦/٣ نقلاً عن "القنية" و"المنية".

(٦) "القنية": كتاب الرهن - باب ما يصح من الرهن وما لا يصح وما يبطل بعد صحته ق ١٥٩/أ نقلاً عن "مت" و"فك"، أي: "حبر الأئمة الترجامي"، و"فتاوى الكرمانى".

(٧) ص ٥٣٨ - "در".

(٨) المقولة [٣٤٤٠٩] قوله: ((وله بيعه)).

(٩) انظر "جامع الفصولين": الفصل الخامس في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى غير المقضي عليه ٤٧/١

نقلاً عن "عبت"، ولم تتبين مراده به.

(١٠) ليس في مطبوعة "جامع الفصولين" التي بين أيدينا، وهي في مخطوطة "الفصول العمادية" ق ٣١/أ.

ولو مات ولا^(١) يُعْلَمُ له وارث فباع القاضي داره جاز، كذا في متفرقات بيع "النهر"^(٢)، وفي "الذخيرة"^(٣): ((ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن وإن خاف تلفها؛ لأنَّ له ولاية الحبس لا البيع، ويمكن رفعه إلى القاضي، حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي، أو كان بحال يفسد قبل أن يرفع جاز له أن يبيعه، والله تعالى أعلم)).

كانت واقعة^(٤) (الفتوى) اهـ. وحزم في "الأشباه"^(٥) بعدم الجواز، واستدرك عليه "البيري"^(٦) بما في "البرازية"^(٧) عن "المنية"^(٨): ((للمرتهن بيع الرهن بإجازة الحاكم وأخذ دينه إذا كان الرهن غائباً لا يعرف موته ولا حياته)) اهـ.

أقول: يمكن حمل ما في "الأشباه" على ما إذا لم تكن الغيبة منقطعة وإن كان أطلق الغيبة، تأمل.

بقي ما إذا كان حاضراً وامتنع عن بيعه، وفي "الولولجية"^(٩): ((يجب على بيعه، فإذا امتنع باعه القاضي أو أمينه للمرتهن وأوفاه حقه، والعهد على الرهن)) اهـ ملخصاً. وبه أفتى في "الحامدية"^(١٠)، وحزر في "الخيرية"^(١١): ((أنه يجبره على بيعه))، وإن كان داراً ليس له غيرها يسكنها؛ لتعلق حق المرتهن بها، بخلاف المفلس.

[٣٤٣٨١] قوله: ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن إلخ) أي: إذا لم يُبَحِّثْ له الرهن.

(١) في "ط": ((ولم))، وهو موافق لعبارة "النهر".

(٢) "النهر": كتاب البيوع - مسائل مثورة ق ٤٠٦/أ

(٣) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الرابع عشر في المتفرقات ٣٢٨/١١ بتصرف يسير.

(٤) في "ب": ((واقعه)) بالهاء، وهو خطأ طباعي.

(٥) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ص ٣٤٦-.

(٦) "عمدة ذوي البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ق ٢٢٣/أ.

(٧) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل السادس في قبضه - نوع في تصرفهما فيه ٧٤/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "منية المفتي": كتاب الرهن ق ١٧١/أ بتصرف، وقيده فيها بخوف المرتهن هلاك الرهن المنقول.

(٩) "الولولجية": كتاب الرهن - الفصل الثاني فيما يجبر العدل على بيع المرهون إلخ ٧٣/٥.

(١٠) انظر "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب الرهن ٢٣٦/٢ وذكر أصل المسألة أيضاً في كتاب

القضاء ٣٠٣/١.

(١١) "الفتاوى الخيرية": كتاب الرهن ١٩٠/٢.

وفي "البيري"^(١) عن "اللولوالية"^(٢): ((وَيَبِيعُ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ، وَيَكُونُ رَهْنًا فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّ إِمْسَاكَهُ لَيْسَ مِنَ الْهَلَاكِ، وَإِنْ بَاعَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ ضَمَنَ؛ لِأَنَّ وِلَايَةَ الْبَيْعِ نَظَرًا لِلْمَالِكِ لَا تَتَبَثُّ إِلَّا لِلْحَاكِمِ)) اهـ. قال "البيري"^(٣): ((أَقُولُ: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَازُ بَيْعِ الدَّارِ الْمَرْهُونَةِ إِذَا تَدَاعَتْ لِلْخَرَابِ، وَكَانَتْ وَاقِعَةً الْفَتْوَى)) اهـ. والله تعالى أعلم.

(قوله: لأنَّ إِمْسَاكَهُ لَيْسَ مِنَ الْهَلَاكِ إلخ) كذا عبارة "اللولوالية"، فتأمل.

(١) "عمدة ذوي البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ق ٢٢٣/أ.

(٢) "اللولوالية": كتاب الرهن - الفصل الثاني فيما يجبر العدل على بيع المرهون إلخ ٧٦/٥.

(٣) "عمدة ذوي البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ق ٢٢٣/أ بتصرف يسير.

﴿باب: الرهن يوضع على يد عدل﴾

سُمِّيَ به لعدالته في زعم الراهن والمرتهن.

(إذا وضع الرهن على يد عدل صحَّ، ويَتِمُّ بقبضه^(١))، ولا يأخذه أحدهما منه، ...

﴿باب: الرهن يوضع على يد عدل﴾

لَمَّا أُنْهِى الْقَوْلُ فِي الْأَحْكَامِ الرَّاجِعَةِ إِلَى نَفْسِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ ذَكَرَ مَا يَرْجَعُ إِلَى نَائِبِهِمَا وَهُوَ الْعَدْلُ، وَالنَّائِبُ بَعْدَ الْأَصْلِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا: مَنْ رَضِيَ بَوَضعِ الرَّهْنِ فِي يَدِهِ، سَوَاءً رَضِيَ بِيَعِهِ أَمْ لَا كَمَا أَفَادَهُ "سَعْدِي"^(٢)، فَافْهَمُ.

و((باب)) خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٍ، أَي: هَذَا، وَ((أَل)) فِي ((الرَّهْنِ)) لِلْجِنْسِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ صِفَةٌ أَوْ حَالٌ؛ لَصَحَّةِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمُضَافِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا الْمُبْتَدَأُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى: أَشِيرُ.

[٣٤٣٨٢] (قَوْلُهُ: عَلَى يَدِ عَدْلٍ) بِأَنْ شَرَطَا^(٣) فِي عَقْدِ الرَّهْنِ ذَلِكَ، "خَانِيَّة"^(٤).

[٣٤٣٨٣] (قَوْلُهُ: صَحَّ، وَيَتِمُّ بَقَبْضِهِ) أَي: صَحَّ الرَّهْنُ وَيَتِمُّ وَيَلْزَمُ بَقَبْضِ الْعَدْلِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ

فِي حَقِّ الْمَالِيَّةِ يُدِ الْمُرْتَهِنُ؛ وَلِذَا لَوْ هَلَكَ كَانَ فِي ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ كَمَا يَأْتِي^(٥).

وَفِي "الْخَانِيَّة"^(٦): ((لَوْ سُلِّطَ الْعَدْلُ عَلَى بِيَعِهِ إِذَا حَلَّ الْأَجَلُ فَلَمْ يَقْبِضِ الْعَدْلُ الرَّهْنَ

حَتَّى حَلَّ الدَّيْنُ فَالرَّهْنُ بَاطِلٌ وَالْوَكَالَةُ بِالْبَيْعِ بَاقِيَةٌ)) اهـ.

[٣٤٣٨٤] (قَوْلُهُ: وَلَا يَأْخُذُهُ أَحَدُهُمَا) وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْوَضْعُ فَوْضَعَ جَازَ أَخْذُهُ كَمَا أَشِيرُ

إِلَيْهِ فِي "الْإِخْتِيَارِ"^(٧)، "فُهَيْسْتَانِي"^(٨).

(١) فِي "ب": ((بَقْبِصُهُ)) بِصَادٍ مَهْمَلَةٍ، وَهُوَ خَطَأٌ طِبَاعِي.

(٢) "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّة": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ الرَّهْنِ يُوضَعُ عَلَى يَدِ الْعَدْلِ ١٠٤/٩ (هَامِشٌ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِير").

(٣) فِي "م": ((شَرَطْ)).

(٤) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الرَّهْنِ - فَصْلٌ فِي الْعَدْلِ فِي بَابِ الرَّهْنِ ٦٠٦/٣ بِتَصْرِفٍ (هَامِشٌ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٥) ٤٦١- "دَرْ".

(٦) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الرَّهْنِ - فَصْلٌ فِي الْعَدْلِ فِي بَابِ الرَّهْنِ ٦٠٧/٣ بِتَصْرِفٍ (هَامِشٌ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٧) "الْإِخْتِيَار": كِتَابُ الرَّهْنِ - فَصْلٌ فِي حُكْمِ الرَّهْنِ إِذَا بَاعَهُ الرَّاهِنُ ٧٠/٢.

(٨) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - فَصْلٌ: عَدَمُ الصَّحَّةِ لِلرَّهْنِ الْمَشَاعِ ١٠٢/٢.

وَضَمِنَ لو دَفَعَ إلى ^(١) (أحدهما) لتعلّق حَقُّهما به، فلو دَفَعَهُ فَتَلَفَ ضَمِنَ؛ لتعديهِ، وأخذاً منه قيمته وجَعَلَهَا عِنْدَهُ أو عِنْدَ غَيْرِهِ، وليس للعدل جعلها رهناً في يده؛ لئلاَّ يَصِيرَ قاضياً ومَقْضِيّاً ^(٢)، وهل للعدل الرُّجُوعُ؟ مبسوطٌ في المطوَّلَاتِ.

[٣٤٣٨٥] (قوله: وَضَمِنَ إلخ) لم يُوجَدَ متناً في "شرح المصنّف"، وإنما ذكره شرحاً ^(٣) بعد قوله ^(٤): ((وَإِذَا هَلَكَ إِيَّاهُ)).

[٣٤٣٨٦] (قوله: لتعلّق حَقُّهما به) فحقُّ الزَّاهِنِ بِالْعَيْنِ، والمرتهنِ بِالمَالِيَّةِ، فهو مودَعٌ لهما، وأحدهما أَجْنَبِيٌّ عن الآخرِ فليس له أخذُهُ، ولا للعدل دفعُهُ إليه؛ فَإِنَّ المودَعَ يَضْمَنُ بالدَّفْعِ إلى الأجنبيِّ.

[٣٤٣٨٧] (قوله: وأخذاً منه قيمته إلخ) فَإِنَّ تَعَدَّرَ اجتماعُهما يَرَفَعُ أحدهما الأمرَ إلى القاضي لِيَفْعَلَ ذلك، "زيليّ" ^(٥).

[٣٤٣٨٨] (قوله: لئلاَّ يَصِيرَ قاضياً ومَقْضِيّاً) الذي في "الهداية" ^(٦) و"المنح" ^(٧): ((ومَقْضِيّاً))؛ لَأَنَّهُ يُقَالُ: قَضَاهُ الدَّيْنَ: أَعْطَاهُ، واقتضى دَيْنَهُ وتَقاضاهُ: قَبَضَهُ ^(٨). وحاصلةُ: أَنَّ القيمةَ وَجَبَتْ في ذِمَّتِهِ، فلو جعلها رهناً في يَدِ نَفْسِهِ صار قاضياً ما وَجَبَ عليه ومَقْضِيّاً له، وبينهما تنافٍ.

[٣٤٣٨٩] (قوله: مبسوطٌ في المطوَّلَاتِ) أي: جوابُهُ مبسوطٌ فيها كـ "الزَّيليّ" ^(٩) وشرح "الهداية" ^(١٠).

(١) في "ب": ((لى)) من دون همزة، وهو خطأ طباعي.

(٢) في "و": ((ومَقْضِيّاً)).

(٣) انظر "المنح": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد عدل ٢/ق ٢٢٣/أ.

(٤) في الصحيفة الآتية.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٦/٨٠.

(٦) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ٤/١٤٢.

(٧) "المنح": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢/ق ٢٢٣/أ.

(٨) انظر "الصالح" و"تاج العروس": مادة ((قضى)).

(٩) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٦/٨٠-٨١.

(١٠) انظر "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ٤/ق ١١٥/ب، و"الكفاية": كتاب الرهن - باب:

الرهن يوضع على يد العدل ٩/١٠٦ (ذيل "تكملة فتح القدير")، و"العناية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع

على يد العدل ٩/١٠٦ (هامش "تكملة فتح القدير").

(وَإِذَا هَلَكَ يَهْلِكُ مِنْ ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ، فَإِنْ وَكَّلَ الرَّاهِنُ (الْمُرْتَهِنَ، أَوْ) وَكَّلَ (الْعَدْلَ أَوْ غَيْرَهُمَا بَبَيْعِهِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجْلِ)

بيانه: أنه إذا جُعِلَتِ الْقِيَمَةُ رَهْنًا بِرَأْيِهِمَا أَوْ بِرَأْيِ الْقَاضِي عِنْدَ الْعَدْلِ الْأَوَّلِ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ، ثُمَّ قَضَى الرَّاهِنُ الدَّيْنَ فَإِنْ كَانَ الْعَدْلُ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ بِسَبَبِ دَفْعِهِ الْمَرْهُونَ إِلَى الرَّاهِنِ فَالْقِيَمَةُ لِلْعَدْلِ بِأَخْذِهَا مِمَّنْ هِيَ عِنْدَهُ؛ لَوْصُولِ الْمَرْهُونِ إِلَى الرَّاهِنِ بِالتَّسْلِيمِ الْأَوَّلِ إِلَيْهِ، وَوَصُولِ الدَّيْنِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ بِدَفْعِ الرَّاهِنِ إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ لِلرَّاهِنِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْبَدْلِ وَالْمُبَدَّلِ مِنْهُ فِي مِلْكٍ وَاحِدٍ.

وإن كان العدل ضَمِنَ بِسَبَبِ الدَّفْعِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ فَالْقِيَمَةُ لِلرَّاهِنِ بِأَخْذِهَا مِمَّنْ هِيَ عِنْدَهُ؛ لَقِيَامِهَا مَقَامَ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ، وَلَا جَمْعَ فِيهِ بَيْنَ الْبَدْلَيْنِ فِي مِلْكٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لَمْ تَصِلْ إِلَى يَدِ الرَّاهِنِ، وَقَدْ مَلَكَهَا الْعَدْلُ بِالضَّمَانِ.

ثُمَّ إِذَا ضَمِنَ الْعَدْلُ بِالذَّفْعِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ هَلْ يَرْجِعُ الْعَدْلُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ؟ يُنْظَرُ: إِنْ دَفَعَ الْعَيْنَ إِلَيْهِ عَارِيَةً أَوْ وَدِيعَةً لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِذَا اسْتَهْلَكَهَا الْمُرْتَهِنُ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ مَلَكَهَا بِأَدَاءِ الضَّمَانِ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ أَعَارَ أَوْ أَوْدَعَ مِلْكَ نَفْسِهِ، وَلَا يَضْمَنُ الْمَوْدَعُ أَوْ الْمُسْتَعِيرُ إِلَّا بِالتَّعَدِّيِّ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ رَهْنًا بِحَقِّهِ بَأَنِّ قَالَ: خُذْهُ بِحَقِّكَ أَوْ احْبِسْهُ بِهِ رَجَعَ الْعَدْلُ عَلَيْهِ، سَوَاءً هَلَكَ أَوْ اسْتَهْلِكَ؛ لَدَفْعِهِ عَلَى وَجْهِ الضَّمَانِ.

[٣٤٣٩٠] (قَوْلُهُ: وَإِذَا هَلَكَ) أَي: فِي يَدِ الْعَدْلِ أَوْ يَدِ امْرَأَتِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ خَادِمِهِ أَوْ أَجِيرِهِ،

"فَهَسْتَانِي"^(١).

[٣٤٣٩١] (قَوْلُهُ: عِنْدَ حُلُولِ [١٩٠/٤] ب) الْأَجْلِ) أَوْ مُطْلَقًا كَمَا فِي "الْقَهْطَانِي"^(٢) وَ"الدَّرِّ

الْمُنْتَقَى"^(٣)، وَفِي "الْخَانِيَّةِ"^(٣): ((فَلَوْ لَمْ يَقُلْ: عِنْدَ حُلُولِ الْأَجْلِ فَلِلْعَدْلِ بَيْعُهُ قَبْلَهُ)).

(١) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: عدم الصحة للرهن المشاع ١٠٢/٢.

(٢) "الدر المنتقى": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٦٠٠/٢ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "الخانبة": كتاب الرهن - فصل في العدل في باب الرهن ٦٠٧/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

صَحَّ توكِيلُهُ (لو) الوكيلُ (أهلاً لذلك) أي: للبيع (عند التَّوكِيلِ؛ وإلا) يكنُ أهلاً لذلك عند التَّوكِيلِ (لا) تَصِحُّ الوكالةُ، وحينئذٍ (فلو وَكَّلَ ببيعِهِ صغيراً) لا يَعْقِلُ (فباعَهُ بعدَ بلوغِهِ لم يَصِحَّ) خلافاً لهما (فإن شُرِطَتِ) الوكالةُ (في عقْدِ الرَّهْنِ لم يَنْعَزِلْ بعْزِلُهُ، و) لا (بموتِ الرَّاهِنِ و) لا (المرتَهِنِ)

[٣٤٣٩٢] (قوله: صَحَّ توكِيلُهُ) أي: ولو لم يَقْبِضِ العَدْلُ الرَّهْنَ حَتَّى حَلَّ الأجلُ وإنْ بَطُلَ الرَّهْنُ كما مرَّ^(١).

[٣٤٣٩٣] (قوله: فإن شُرِطَتِ الوكالةُ) أفاد: أنَّ الرِّضَاءَ^(٢) ببيعِهِ ليس بلازم في العَدْلِ كما قدَّمناه^(٣) عن "سعدي".

[٣٤٣٩٤] (قوله: لم يَنْعَزِلْ بعْزِلُهُ) أي: بعزل الرَّاهِنِ، إلا إذا رَضِيَ المرتَهِنُ بذلك، "إتقاني"^(٤). وأُطْلِقَ العَزْلَ فَشَمِلَ ما لو وَكَّلَهُ بالبيعِ مُطْلَقاً ثُمَّ نَهاه عن البيعِ بالنَّسِئَةِ لم يَعْمَلْ نُهيُهُ؛ لأنَّه لازِمٌ بأصلِهِ فكذا بوصفِهِ كما في "الهداية"^(٥).

[٣٤٣٩٥] (قوله: ولا بموتِ الرَّاهِنِ) أي: لا يَنْعَزِلُ بالعزلِ الحَكْمِيُّ، كموتِ المؤكِّلِ وارتدادِهِ ولحوقِهِ بدارِ الحربِ؛ لأنَّ الرَّهْنَ لا يَطْلُ بِمَوْتِهِ؛ لتَقَدُّمِ حَقِّ المرتَهِنِ على حَقِّ الورثةِ، "زيلعي"^(٦). [٣٤٣٩٦] (قوله: ولا المرتَهِنِ) إلا أنْ يَكُونَ وكيلاً، "ط"^(٧). وسيأتي^(٨) في قوله: ((وَبَطُلَ بموتِ الوكيلِ مُطْلَقاً)).

(١) المقولة [٣٤٣٨٣] قوله: ((صح ويتم قبضه)).

(٢) في "الأصل" و"م": ((الرضا)).

(٣) قبل المقولة [٣٤٣٨٢] قوله: ((على يد عدل)).

(٤) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب: ما يجوز ارتحانه والارتحان به إلخ - فصل: ومن رهن عبيدين إلخ ١٣٢/ب.

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٤٢/٤.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨١/٦ بتصرف.

(٧) "ط": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد عدل ٢٤٥/٤ نقلاً عن "الحموي".

(٨) المقولة [٣٤٤١٠] قوله: ((وَبَطُلَ الوكالةُ بموتِ الوكيل)).

للزومها بلزوم العقد، فهي تُخالف الوكالة المفردة من وجوه: أحدها هذا. (و) الثاني: أن الوكيل هنا يُجبر على البيع عند الامتناع،

[٣٤٣٩٧] (قوله: للزومها بلزوم العقد) لأنها لما شُرطت في ضمن عقد الرهن صارت وصفاً من أوصافه وحققاً من حقوقه، ألا ترى أن عقد الوكالة لزيادة الوثيقة فيلزم بلزوم أصله؟ وتماؤه في "الهداية" ^(١).

[٣٤٣٩٨] (قوله: فهي تُخالف الوكالة المفردة) أي: التي لم تُذكر في ضمن عقد الرهن، ويُستثنى الوكالة بالخصومة بطلب المدعي إذا غاب الموكل، وكذا لو خاف من له الخيار أن يغيب الآخر، فيأخذ وكيلاً ليُرَدَّ عليه فلا ينعزل بعزله، أفاده "الرحمى" ^(٢). وكذا الوكيل بالأمر باليد كما مر في باب عزل الوكيل ^(٣).

[٣٤٣٩٩] (قوله: من وجوه) ذكر منها هنا خمسة، ومنها ما في "النهاية" ^(٤): ((أن العدل إذا ارتد - والعياد بالله تعالى - وحكم بلحاظه ثم عاد مُسليماً يعودُ وكيلًا، بخلاف المفرد على قول "أبي يوسف"، حيث لا يعود)).

[٣٤٤٠٠] (قوله: يُجبر على البيع إلخ) أي: لو غاب الراهن وحلَّ الأجل وامتنع الوكيل عن البيع يُجبر، ويأتي بيانه قريباً ^(٥).

﴿باب: الرهن يوضع على يد عدل﴾

(قوله: وكذا الوكيل بالأمر باليد) وذلك بأن قال له: أمر امرأتك بيدك، فإنه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع كما تقدّم في تفويض الطلاق، وليس المراد ما إذا وكله أن يجعل أمر امرأته في يدها، فإنه توكيلٌ محضٌ يملك الرجوع فيه، لا تمليكٌ حتى لا يصح الرجوع فيه.

(١) انظر "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ٤/١٤٢.

(٢) "منحة الباري": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد عدل ٢/٣٨٨/أ بتصرف.

(٣) ٤٠٢/١٧.

(٤) "النهاية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢/٤٣٨/أ - ب باختصار.

(٥) ص ٤٦٨ - "در".

وكذا لو شُرِطَتْ بعدَ الرّهنِ في الأصحّ "زيلعي". على خلافِ ظاهرِ الرّواية وإن صحّحها "قاضي خان" وغيره على ما نقله "القُهستاني"^(١) وغيره، فتنبّه. بخلافِ الوكالةِ المفردة.

[٣٤٤٠١] (قوله: وكذا لو شُرِطَتْ إلخ) عبارة "زيلعي"^(٢) في شرح قوله: ((وإن باعه العَدْلُ)): ((فتكون الوكالةُ غيرَ المشروطةِ في العقدِ كالمشروطةِ فيه في حقّ جميع ما ذكرنا من الأحكام)).

[٣٤٤٠٢] (قوله: "زيلعي") أي: صرّح بالتّصحیح "زيلعي"^(٣) في شرح قوله: ((فإن حلّ الأجل))، وكذا صرّح به في "الملتقى"^(٤)، وكذا في "الهداية"^(٥) وقال فيها^(٦): ((ويؤيّدُهُ إطلاقُ الجوابِ في "الجامع الصّغير"^(٦) وفي "الأصل"^(٧)) اهـ. وأقرّه الشُّرّاح^(٨).

[٣٤٤٠٣] (قوله: وإن صحّحها "قاضي خان") أنّ الضّميْرَ مع أنّه عائِدٌ إلى ظاهرِ الرّواياتِ؛ لاكتسابِ المضافِ التّائيدِ من المضافِ إليه، ثمّ إنّ نسبةَ ذلك إلى "قاضي خان" عجيبَةٌ، ولعلّه سبقَ قلمٌ من "القُهستاني" ومن تبعه؛ فإنّ الذي في "الخانية"^(٩) هكذا: ((ولو لم يكن البيعُ شرطاً ٣٢٤/٥ في عقدِ الرّهنِ ثمّ سلّطَ المرتهنُّ أو العَدْلُ على البيعِ صحّ التّوكيلُ، وللرّاهنِ أن يفسّخَ هذه الوكالةَ ويمنعه عن البيعِ، ولو مات الرّاهنُ تبطلُ الوكالةُ، وليس للمرتهنِّ أن يطالبَ العَدْلَ بالبيعِ في هذا الوجه، وعن "أبي يوسف": أن الوكالةَ لا تبطلُ كالمشروطةِ في العقدِ، وهو الصّحيح)) اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: عدم الصحة للرهن المشاع ١٠٣/٢.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨٣/٦.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨٢/٦.

(٤) "ملتقى الأحرار": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢٧٧/٢.

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٤٣/٤.

(٦) "الجامع الصغير": كتاب الرهن ص ٤٩٠-٤٩١.

(٧) "الأصل": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٣٩/٣.

(٨) انظر "الغاية": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد العدل ١٠٧/٩ (هامش "تكملة فتح القدير")، و"معراج الدراري":

كتاب الرهن - باب العدل ١١٦/١ أ، و"النهاية": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد العدل ٢/٣٨٨ ق/ب.

(٩) "الخانية": كتاب الرهن - فصل في العدل في باب الرهن ٦٠٦/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(و) الثالث: أنه يملك بيع الولد والأرث). (و) الرابع: (إذا باع بخلاف جنس الدين كان له أن يصرفه إلى جنسه) أي: الدين، بخلاف الوكالة المفردة.

وفي "الخانية"^(١) أيضاً: ((رجلٌ رهنَ شيئاً ووضعهُ على يدي عدلٍ وسلطَ العدلَ على البيعِ، ثم غابَ الرهنُ فالعدلُ يُجبرُ على البيعِ، قيل: هذا إذا كان البيعُ مشروطاً في عقدِ الرهنِ، وقيل: بأنه يُجبرُ على كلِّ حالٍ، وهو الصحيح)) اهـ بحروفه، وكذا صحَّح الجبرَ على كلِّ حالٍ في شرحه على "الجامع الصغير"^(٢) كما في "النهاية"^(٣)، ولم أرَ من صحَّح خلافَ هذه الرواية، وفي "المعراج"^(٤): ((وقال "شيخ الإسلام"^(٥) و"فخر الإسلام"^(٦) و"قاضي خان"^(٧): هذه الرواية أصحُّ)).

[٣٤٤٠٤] قوله: أنه يملك بيع الولد والأرث) أي: ولد المرهون وأرثه فيما لو جنى عليه أحدٌ فدفعَ أرشَ الجناية عروضاً مثلاً، فللوكيل هنا بيعٌ ذلك؛ لما سيذكره "المصنّف" في فصل المتفرقات^(٨): ((أنَّ نماءَ الرهنِ للرهنِ، وأنه رهنٌ مع الأصلِ))، والوكيل المفرد لا يملك ذلك. [٣٤٤٠٥] قوله: كان له أن يصرفه إلى جنسه) لأنه مأمورٌ بقضاء الدين، وجعل الثمن من جنس الدين من ضروراته، بخلاف الوكيل المفرد فإنه كما باع انتهت وكالته، "إتقاني"^(٩).

(١) "الخانية": كتاب الرهن - فصلٌ في العدل في باب الرهن ٦٠٧/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "شرح الجامع الصغير" لقاضي خان: كتاب الرهن ٢/ق ١٦٨/ب.

(٣) "النهاية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢/ق ٤٣٨/ب.

(٤) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب العدل ٤/ق ١١٦/أ.

(٥) هو شيخ الإسلام بكر خواهر زاده (ت ٤٨٣هـ)، وتقدم ٣٥٥/١.

(٦) هو أبو الحسن، فخر الإسلام البزدي (ت ٤٨٢هـ)، وتقدم ٣٣٤/٣.

(٧) تقدم نص الخانية قبل أسطر.

(٨) ص ٥٢١.

(٩) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتحانه والارتحان به وما لا يجوز - فصل ومن رهن عبيدين إلخ

٦/ق ١٣٣/ب.

(و) الخامس: (إذا كان عبداً وقتلَهُ عبداً خطأ فذُفِعَ بالجناية كان له بيعُهُ، بخلاف المفردة) متعلّق بالجميع (وله بيعُهُ في غيبة^(١) ورثته) أي: ورثة الرّاهن (كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته) أي: حضرة الرّاهن. (وتبطلُ الوكالة بموت الوكيل).....

[٣٤٤٠٦] (قوله: إذا كان) أي: المرهون.

[٣٤٤٠٧] (قوله: فذُفِعَ) أي: العبدُ القاتلُ.

[٣٤٤٠٨] (قوله: كان له بيعُهُ) لأنّه صار هو الرّهن؛ لقيامه مقامه.

[٣٤٤٠٩] (قوله: وله بيعُهُ) أي: للوكيل المذكور - سواء كان المرتهن أو العدل أو غيرهما - بيع الرّهن بغيبة الورثة؛ لأنّه لم ينعزل بموت الرّاهن كما مرّ^(٢). قال "ط"^(٣): ((وكذا بغيبة ورثة المرتهن)) اه، أي: لو كان الوكيل غيره.

بقي ما إذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الرّاهن، وسيدكره "المصنّف" آخر الباب الآتي^(٤).

[مطلب: تبطلُ الوكالة بموت الوكيل]

[٣٤٤١٠] (قوله: وتبطلُ الوكالة بموت الوكيل) يعني: والرّهن باقٍ؛ لأنّ الرّهن لو كان في

يد المرتهن فمات لم يطلّ العقد به، فلأن لا يطلّ بموت العدل أولى، "عناية"^(٥).

ولم يذكّر ما يُفعلُ به بعد موت العدل ويُطلان وكالته [٤/١٩١ أ]، وفي "الولوالجية"^(٦) و"الظهيرية"^(٧) وغيرهما: ((ولو مات العدل يوضع على يد عدل آخر عن تراضٍ، فإن اختلفا

(١) في "د": ((بغية)) بدل ((في غيبة)).

(٢) المقولة [٣٤٣٩٥] قوله: ((ولا بموت الرّاهن)).

(٣) "ط": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢٤٦/٤ بتصرف.

(٤) ص ٥١٥.

(٥) في "آ": ((نخاية))، والمسألة في "النهاية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يدي العدل ٢/٤٣٨/ب نقلاً عن "المبسوط". والمسألة أيضاً في "العناية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ٩/١٠٧ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٦) "الولوالجية": كتاب الرهن - الفصل الثاني فيما يجزى العدل على بيع المرهون وتوابعه وزوائده وفيما لا يجزى إلى آخر الفصل ٥/٧٥ بتصرف.

(٧) "الظهيرية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في العدل في باب الرهن وفي جناية الرهن وفي الجناية على الرهن ق ٣٨/أ. ب بتصرف.

مطلقاً، وعن الثاني: أَنَّ وصِيَّه يَخْلُقُهُ، لَكِنَّهُ خِلَافُ جَوَابِ "الأصل" (ولو أوصى إلى آخَرٍ ببيعِهِ لم يَصِحَّ إِلَّا إذا كان مشروطاً له) ذلك في الوكالة.....

وضَعَهُ القاضي على يدِ عدلٍ آخَرَ، وليس للعدلِ الثاني أَنْ يَبِيعَ الرَّهْنَ وإن كان الأوَّلُ مسلطاً على البَيعِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الرَّاهِنُ؛ لأنَّ القاضي يتولى قضاء ديونِهِ)) اهـ.

[٣٤٤١١] (قوله: مُطلقاً) أي: سواء كان مُرتبهاً أو عدلاً أو غيرهما، ولا يَقُومُ وارثُهُ ولا وصِيُّه مقامُهُ؛ لأنَّ الوكالة لا يَجْري فيها الإرثُ، ولأنَّ الموكَّلَ رَضِيَ بِرَأْيِهِ لا رأيِ غيره، "درر"^(١).

[٣٤٤١٢] (قوله: وعن الثاني إلخ) لو أَخَّرَهُ بعدَ قوله: ((ولو أوصى إلى آخَرٍ ببيعِهِ لم يَصِحَّ)) لكان أنسب، "ط"^(٢).

[٣٤٤١٣] (قوله: لَكِنَّهُ خِلَافُ جَوَابِ "الأصل") كذا ذكرهُ "الفهستاني"^(٣)، والمراد بـ "الأصل": "مبسوط" الإمام "محمَّد". وظاهرُهُ: أَنَّ الإمامَ "محمَّداً"^(٤) ذَكَرَ في "أصلِهِ"^(٥) جوابَ "أبي يوسف" كقولهما، "ط"^(٦).

[٣٤٤١٤] (قوله: إِلَّا إذا كان مشروطاً له) بأن قال له في أصلِ الوكالة: وَكَلْتُكَ ببيعِهِ، وَأَجَزْتُ لكَ ما صَنَعْتَ به مِن شيءٍ، فحينئذٍ لوَصِيَّه ببيعُهُ، ولا يَجُوزُ لوَصِيَّه أَنْ يُوصِيَّ به إلى ثالثٍ، "إتقاني"^(٧).

(فرغ)

وَكُلَّ العَدْلُ وَكَيْلاً فَباعَهُ: إِنَّ مُحَضَّرَ العَدْلِ جاز، وإلا فلا، إِلَّا أَنْ يُجِيزَهُ، ولو باع العَدْلُ بعضَ الرِّهْنِ بطلَ في الباقي، "هنديَّة"^(٨). أي: فسَدَ؛ للشُّيُوع الطَّارِئ.

(١) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب: رهن يوضع عند عدل ٢/٢٥٤.

(٢) "ط": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد عدل ٤/٢٤٦.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل عدم الصحة للرهن المشاع ٢/١٠٣.

(٤) في "ب": ((محمد)) بالرفع، وهو خطأ طباعي.

(٥) "الأصل": كتاب الرهن - باب رهن الوصي لليتيم ٣/١٥٤.

(٦) "ط": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٤/٢٤٦.

(٧) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقائه والارتقاه به وما لا يجوز ٦/١٣٢ ق/ب - ١٣٣/أ.

(٨) "الفتاوى الهندية": كتاب الرهن - الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل ٥/٤٤٢ بتصرف.

(ولا يَمْلِكُ رَاهَنٌ وَلَا مَرْتَهَنٌ بَيْعَهُ بِغَيْرِ رِضَا الْآخَرِ، فَإِنْ حَلَّ الْأَجَلُ وَغَابَ الرَّاهَنُ أُجِبَ الْوَكِيلُ عَلَى بَيْعِهِ كَمَا هُوَ) الْحُكْمُ (فِي الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ) إِذَا غَابَ مُوَكَّلُهُ.....

[٣٤٤١٥] (قوله: وَلَا يَمْلِكُ إلخ) أي: بعد موتِ العدلِ كما رأيتُهُ بخطَّ بعضِ العلماءِ، وهو مُقتضى السِّيَاقِ، لكنَّهُ ليس للاحترازِ.

[٣٤٤١٦] (قوله: فَإِنْ حَلَّ الْأَجَلُ إلخ) تقدَّمتْ هذه المسألة قريباً^(١).

[٣٤٤١٧] (قوله: وَغَابَ الرَّاهَنُ) أي: أو وارتُّه بعد موته، وأبى الوكيلُ أَنْ يَبِيعَهُ أُجِبَ بِالِاتِّفَاقِ، وفيه^(٢) رمزٌ إلى أَنَّهُ لو حَضَرَ الرَّاهَنُ لم يُجِبَرِ الْوَكِيلُ بل أُجِبَ الرَّاهَنُ، فَإِنْ أبى باعَهُ الْقَاضِي عَنْدَهُمَا ولم يَبِعْ عَنْدَهُ، "فَهَسْتَانِي"^(٣). قال "الرَّمْلِي"^(٤): ((وهذا فرعُ الْحَجَرِ عَلَى الْحَرِّ، وَتَقَدَّمَ فِي الْحَجَرِ^(٥): أَنَّ قَوْلَهُمَا بِهِ يُفْتَى)) اهـ.

قلت: وفي "الْبَزَازِيَّة"^(٦): ((وقيل: هذا قولُ الكلِّ؛ لتقدُّمِ الرِّضَا مِنْهُ عَلَى الْبَيْعِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ)). [٣٤٤١٨] (قوله: أُجِبَ) تَعَلَّقَ حَقُّ الْمَرْتَهَنِ بِهِ.

[٣٤٤١٩] (قوله: كَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِي الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ) يعني: بِطَلْبِ الْمَدْعَى.

قال "الْإِتْقَانِي"^(٧): ((الْمَدْعَى إِذَا طَالَبَ خَصْمَهُ عِنْدَ الْقَاضِي بِوَكِيلٍ فَنَصَبَ لَهُ وَكِيلاً لَمْ يَحْزُ لِلْمُوَكَّلِ عِزْلُهُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْخَصْمِ تَعَلَّقَ بِهَذِهِ الْوَكَاةِ حِينَ ثَبَتَتْ بِمَطَالِبَتِهِ، وَلَوْ كَانَ وَكَّلَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ مَطَالِبَةٍ جَازَ عِزْلُهُ)) اهـ.

(١) المقولة [٣٤٤٠٠] قوله: ((يُجِبَرُ عَلَى الْبَيْعِ)).

(٢) قوله: ((وفيهِ)) من كلام القهستاني، والضمير راجع إلى قوله في متن "النقاية": ((وغياب الراهن أجبر إلخ)) الذي شرحه القهستاني بـ "جامع الرموز"، وعبارة المصنف رحمه الله موافقة لعبارة متن "النقاية".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: عدم الصحة للرهن المشاع ١٠٣/٢.

(٤) "لوائح الأنوار على منح الفقار": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ق ١٧٥/ب.

(٥) الإحالة للعلامة الرملي رحمه الله، وتقدمت أيضاً في الحاشية عند المقولة [٣٠٨٣٧] قوله: ((أي: بقولهما يفتى)).

(٦) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته - نوع في وضعه عند عدل ٥٨/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب: ما يجوز ارتقائه والارتحان به وما لا يجوز ١٣٢/أ - ب.

وأبأها فإنه يُجْبَرُ عليها بأن يَحْبِسَهُ أَيْاماً لِيَبِيعَ، فَإِنْ لَحَّ بَعْدَ ذَلِكَ باع القاضي دفعاً للضرر (وإن باعه العدل فالثمن رهن) كالثمن (فيهلك كهلكه، فإن أوفى ثمنه).....

[٣٤٤٢٠] (قوله: بأن يَحْبِسَهُ) تصوير لقوله^(١): ((أَجْبَرَ الْوَكِيلَ)). وفي بعض النسخ: ((وكيفية الإحبار^(٢) بأن يَحْبِسَهُ)).

[٣٤٤٢١] (قوله: فإن لَحَّ) بالجيم، قال في "المصباح"^(٣): ((لَحَّ في الأمر لَحْجاً من باب تَعَبَ، وَلَحْجاً وَلَحَاجَةً^(٤)، فهو لَحُوجٌ وَلَحُوجَةٌ، مبالغة، إذا لَزَمَ الشَّيْءُ ووَاطَبَهُ، وَمِنْ بابِ ضَرَبَ)) اهـ "ط"^(٥).

[٣٤٤٢٢] (قوله: وإن باعه العدل) أي: المسلط على بيعه في عقد الرهن أو بعده، "بَرَازِيَّة"^(٦).

[٣٤٤٢٣] (قوله: فالثمن رهن) أي: وإن لم يَقْبِضْهُ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ ما كان مقبوضاً، "هداية"^(٧).

فلو هَلَكَ في يدِ العدلِ سَقَطَ الدَّيْنُ كما إذا هَلَكَ عندَ المرتهن، وكذا إذا هَلَكَ الثَّمَنُ بالتَّوَيُّ على المشتري فالتَّوَيُّ على المرتهن، وَيَسْقُطُ الدَّيْنُ ولا يُعْتَبَرُ فيه قيمةُ الرهن، وإنما يُعْتَبَرُ الثَّمَنُ، "بَرَازِيَّة"^(٨).

ولا يُقَالُ: كيف يكون مضموناً ولم يَقْبِضْهُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ في ذِمَّةِ المشتري بحقِّ المرتهن فكأنَّه في يدِ

المرتهن أو في يدِ البائع، "إتقاني"^(٩). وإذا أَقَرَّ العدلُ أَنَّهُ قَبِضَ الثَّمَنَ وَسَلَّمَهُ إلى المرتهنِ وَأَنْكَرَ المرتهنُ ٣٢٥/٥ فالقول للعدل: لَأَنَّهُ أَمِينٌ، وبطلَ دَيْنُ المرتهنِ، "ولولاجية"^(١٠) و"جوهره"^(١١).

(١) في الصفحة السابقة.

(٢) قال "ط": ((«وكيفية الإحبار» لا توجد في غالب النسخ)).

(٣) "المصباح المنير": مادة ((لجج)).

(٤) في "ب": ((ولجاجة))، بجيم ثم حاء مهملة، وهو خطأ طباعي.

(٥) "ط": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢٤٦/٤.

(٦) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته - نوع في وضعه عند عدل ٥٧/٦ بتصرف هامش "الفتاوى الهندية".

(٧) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٤٣/٤.

(٨) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته - نوع في وضعه عند عدل ٥٧/٦ بتصرف هامش "الفتاوى الهندية".

(٩) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنانية عليه وجنانيته على غيره ١٣٣/٦ ب.

(١٠) "ولولاجية": كتاب الرهن - الفصل الثاني فيما يجبر العدل على بيع الموهون وتوابعه وزوائده وفيما لا يجبر إلى آخر الفصل ٧٢/٥ بتصرف.

(١١) "الجوهره النيرة": كتاب الرهن ٢٨٠/١ بتصرف يسير.

بعد بيعه (المرتهن فاستحقَّ الرهن) وضمن (فإن) كان المبيع (هالكاً في يد المشتري
ضمنَّ المستحقُّ الرهن^(١)) إن شاء؛ لأنه غاصب (و) حينئذٍ (صحَّ البيع والقبض)
لتملكه بضمانه (أو) ضمنَّ المستحقُّ (العدل) لتعديهِ بالبيع (ثم هو) أي: العدل
(يضمنُ الرهن، وصحاً) أيضاً

[٣٤٤٢٤] (قوله: وضمن) بالبناء للمجهول، لا للفاعل كما ظنَّ، ونائب الفاعل ضميرُ
الرهن، أي: طُلِبَ ضمانه، والطالب هو المستحقُّ، وإنما أتى بهذا الفعل ليكون ما بعده تفصيلاً
لمذكور، فله دُرٌّ ما أخفى دقائقه، فافهم.

[٣٤٤٢٥] (قوله: ضمنَّ المستحقُّ الرهن) أي: ضمَّنه قيمةَ الرهن، فالمفعول الثاني
محذوف، وكذا يُقال فيما بعده^(٢).

[٣٤٤٢٦] (قوله: لأنه غاصب) حيث أخذ العينَ وسلَّمها بغير إذن مالِكها، "ط"^(٣).

[٣٤٤٢٧] (قوله: والقبض) أي: قبضُ المرتهن الثمن. اهـ "ح"^(٤).

[٣٤٤٢٨] (قوله: لتملكه بضمانه) أي: لأنَّ الرهن ملكه بأداء الضمان فتبيَّن أنَّ أمره
بيع ملك نفسه، "هداية"^(٥).

[٣٤٤٢٩] (قوله: لتعديهِ بالبيع) يعني: مع التسليم، وكان ينبغي ذكره كما في "الهداية"^(٥).

[٣٤٤٣٠] (قوله: يضمنُ الرهن) أي: القيمة؛ لأنه وكيلٌ من جهته عاملٌ له فيرجع عليه
بما لحقه من العُهد، "هداية"^(٦).

[٣٤٤٣١] (قوله: وصحاً أيضاً) أي: البيع والقبض، أي: نقد البيع؛ لأنَّ الرهن لما كان قراراً

(١) في "ب" و"ط": ((ضمن المستحقُّ الرهن قيمته)) بزيادة ((قيمته)).

(٢) قصد قوله: ((أو ضمنَّ المستحقُّ العدل))، وقد أوضحه في المقالة [٣٤٤٣٠].

(٣) "ط": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢٤٦/٤.

(٤) "ح": كتاب الرهن - باب: يوضع على يد عدل ٣٤٩/ب بتصرف يسير.

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٤٣/٤.

(٦) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٤٣/٤-١٤٤.

(أو) ضَمَّنَ (المرتَهَنَ ثَمَنَهُ) الذي أَدَّاهُ إِلَيْهِ (وهو) أَي: الثَّمَنُ (له) أَي: العَدْلُ؛
لأنَّه بَدَلُ مِلْكِهِ.....

الضَّمانِ عليه وَضَمَنَهُ مَلَكُهُ كما مرَّ^(١)، وَصَحَّ قَبْضُ المرتَهَنِ الثَّمَنَ فلا يَرْجِعُ بشيءٍ مِنْ دَيْنِهِ
على الرَّاهِنِ كما في "العناية"^(٢) وغيرها^(٣). وقول "المنح"^(٤) - كـ "الدَّرَر"^(٥) -: ((على العَدْلِ))
سَبْقُ قَلَمٍ.

[٣٤٤٣٢] (قوله: أو ضَمَّنَ) الأولى: يُضَمِّنُ؛ لأنَّه مَعْطُوفٌ على ((يُضَمِّنُ)) الذي قَبْلَهُ،
والفاعلُ فِيهِمَا: ضَمِيرُ العَدْلِ.

[٣٤٤٣٣] (قوله: الذي أَدَّاهُ إِلَيْهِ) أَي: إلى المرتَهَنِ؛ لأنَّه تَبَيَّنَ بالاستِحْصاقِ أَنَّهُ أَخَذَ الثَّمَنَ
بغيرِ حَقٍّ؛ لأنَّ العَدْلَ مَلَكُهُ بالضَّمانِ، "درر"^(٥).

[٣٤٤٣٤] (قوله: لأنَّه بَدَلُ مِلْكِهِ) فَإِنَّه لَمَّا أَدَّى ضَمَانَهُ اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ فِيهِ ولم يُضَمِّنِ العَدْلُ
الرَّاهِنَ حَتَّى يَنْتَقِلَ إلى الرَّاهِنِ [٤/١٩١ق/ب].

بَقِيَ هُنَا شيءٌ، وهو: أَنَّ المُسْتَحَقَّ إِذَا ضَمَّنَ العَدْلَ القِيَمَةَ فَقَدْ تَكُونُ القِيَمَةُ أَكْثَرَ
مِنَ الثَّمَنِ الذي أَخَذَهُ العَدْلُ مِنَ المرتَهَنِ، فَمَنْ يَضَمِّنُ تِلْكَ الزِّيَادَةَ؟ ورَأَيْتُ "الشَّرْنَبِلَايَ"^(٦) ذَكَرَ
بِحُثَا: ((أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ بِالزِّيَادَةِ على الرَّاهِنِ)) اهـ. وذَكَرَ "الشَّرْنَبِلَايُ"^(٦) بَحْثًا آخَرَ وهو:
((أَنَّ "المُصَنَّفَ" لم يَذْكُرْ رَجوعَ المُشْتَرِي في هَذَا الشُّقِّ، بل سَيَذْكُرُهُ فيما لو كَانَ الرَّهْنُ قائِماً،
فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِنْ سَلَّمَ الثَّمَنَ إلى المرتَهَنِ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَيْهِ، أو إلى العَدْلِ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ العَدْلُ
يَرْجِعُ على المرتَهَنِ، ثُمَّ المرتَهَنُ يَرْجِعُ بِدَيْنِهِ على الرَّاهِنِ)) إلخ ما ذَكَرَهُ.

(١) المقولة [٣٤٤٢٨] قوله: ((تَمْلِكُهُ بِضَمَانِهِ)).

(٢) "العناية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العَدْل ١٠٨/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٣) انظر "تكملة فتح القدير": كتاب الرهن - باب الرهن الذي يوضع على يد العَدْل ١٠٨/٩.

(٤) "المنح": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢/٢٢٣ق/ب.

(٥) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب رهن يوضع عند عدل ٢/٢٥٥.

(٦) "الشَّرْنَبِلَايَةُ": كتاب الرهن - باب رهن يوضع عند عدل ٢/٢٥٥ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(وَيَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى رَاهِنِهِ بِدَيْنِهِ) ضرورةً بَطْلَانِ قَبْضِهِ (وَإِنْ) كَانَ الرَّهْنُ (قَائِمًا) فِي يَدِ مُشْتَرِيهِ (أَخَذَهُ الْمُسْتَحِقُّ مِنْ مُشْتَرِيهِ، وَرَجَعَ هُوَ) أَي: الْمُشْتَرِي (عَلَى الْعَدْلِ بِثَمَنِهِ) لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ

وأقول: لم يَظْهَرْ لِي وَجْهُ صَحَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَمْ يَغْرَمْ شَيْئًا فَكَيْفَ يَرْجِعُ بِثَمَنِ مَا هَلَكَ فِي يَدِهِ؟ نَعَمْ، لَوْ ذَكَرُوا أَنَّ الْمُسْتَحِقَّ يَرْجِعُ بِالْقِيَمَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ غَاصِبٌ أَيْضًا بِالْقَبْضِ وَقَدْ هَلَكَ الْمَغْصُوبُ فِي يَدِهِ = يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ الَّذِي أَذَاهُ إِلَى الْعَدْلِ أَوْ الْمُرْتَهِنِ، وَيَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ بِهِ عَلَى الْعَدْلِ، وَالْعَدْلُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَلْيُنْظَرْ: مَا وَجْهُ عَدَمِ ذِكْرِهِمْ ذَلِكَ؟! بَلِ اقْتَصَرُوا عَلَى رَجُوعِ الْمُسْتَحِقِّ عَلَى الرَّاهِنِ أَوْ الْعَدْلِ مَعَ أَنَّهُ يَنْبَغِي ذِكْرُهُ أَيْضًا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةِ"^(١) قَالَ مَا نَصُّهُ: ((وَالظَّاهِرُ: أَنَّ يَكُونُ لِلْمُسْتَحِقِّ خِيَارُ تَضَمُّنِ الْمُشْتَرِي أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِالْأَخْذِ وَالتَّسْلِيمِ^(٢)، لَكِنْ لَمْ يُذَكَّرْ)) اهـ.

[٣٤٤٣٥] [قَوْلُهُ: وَرَجَعَ هُوَ عَلَى الْعَدْلِ بِثَمَنِهِ] يَعْنِي: فِيمَا إِذَا سَلَّمَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ بِنَفْسِهِ إِلَى الْعَدْلِ، وَلَوْ أَنَّهُ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُرْتَهِنِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْعَدْلِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ فِي الْبَيْعِ عَامِلٌ لِلرَّاهِنِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا قَبِضَ، وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئًا، فَبَقِيَ ضَمَانُ الثَّمَنِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَالَّذِينَ عَلَى الرَّاهِنِ، "شَرْبِلَالِيَّةً"^(٣) عَنْ "الرَّيْلَعِيِّ"^(٤).

[٣٤٤٣٦] [قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ] فَتَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُوقُ الْعَقْدِ، "دَرَر"^(٥).

[قَوْلُهُ: لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ صَحَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ (إِلْح) بِحَمَلِ كَلَامِ "الشَّرْبِلَالِيَّةِ" عَلَى مَا إِذَا غَرَّمَ الْمُسْتَحِقُّ الْمُشْتَرِيَّ الْقِيَمَةَ يَسْتَقِيمُ كَلَامُهُ.

[قَوْلُهُ: وَيَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ بِهِ عَلَى الْعَدْلِ (إِلْح) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنْ عَدَمِ الْاسْتِقَامَةِ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهَا بِالنَّسْبَةِ لِرَجُوعِ الْمُشْتَرِي بِثَمَنِ مَا هَلَكَ فِي يَدِهِ وَضَمَنَ قِيَمَتَهُ مَا قِيلَ فِي رَجُوعِهِ بِهِ فِيمَا لَوْ كَانَ قَائِمًا مِثْلَ مَا قَالَهُ "الشَّرْبِلَالِيَّةُ".

(١) "الحواشي السعدية": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد العدل ١٠٨/٩-١٠٩ هامش "تكملة فتح القدير".

(٢) في "ك" و"أ" و"م": ((والتسليم))، ومثله في "الحواشي السعدية"، وما أثبتناه من "الأصل" و"ب".

(٣) في "ب" و"م": ((شربلالية)). وانظر "الشربلالية": كتاب الرهن - باب رهن يوضع عند عدل ٢٥٥/٢ هامش "الدرر والغرر".

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨٣/٦.

(٥) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب رهن يوضع عند عدل ٢٥٥/٢.

(ثُمَّ) يَرْجَعُ (هو) أي: العَدْلُ (على الرَّاهِنِ به) أي: بَثْمِنِهِ (و) إذا رَجَعَ عليه (صَحَّ القبضُ) وَسَلِمَ الثَّمَنُ لِلْمُرْتَهِنِ (أو) رَجَعَ العَدْلُ (على المُرْتَهِنِ بَثْمِنِهِ، ثُمَّ) رَجَعَ (هو) أي: المُرْتَهِنُ (على الرَّاهِنِ به) أي: بِدَيْنِهِ، زاد هُنَا في "الدَّرَرِ" ^(١) و"الوَقَايَةِ" ^(٢):

[٣٤٤٣٧] (قوله: ثُمَّ هو على الرَّاهِنِ) لَأَنَّهُ هو الذي أَدَخَلَهُ في العَهْدَةِ فَيَجِبُ عليه تَخْلِيصُهُ، "هداية" ^(٣).

[٣٤٤٣٧]* (قوله: به، أي: بَثْمِنِهِ) وَقَعَ في "الهداية" ^(٣) - وَتَبِعَهُ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٤) - التَّعْبِيرُ بِالْقِيَمَةِ، وَذَكَرَ الشَّارِحُونَ ^(٥): أَنَّ المَرَادَ بِهَا الثَّمَنُ.

[٣٤٤٣٨] (قوله: صَحَّ القبضُ) أي: قبضُ المُرْتَهِنِ الثَّمَنَ.

[٣٤٤٣٩] (قوله: وَسَلِمَ الثَّمَنُ لِلْمُرْتَهِنِ) ذَكَرَهُ في "الهداية" ^(٦) تعليلًا، وهو الأحسنُ.

[٣٤٤٤٠] (قوله: أو رَجَعَ العَدْلُ على المُرْتَهِنِ بَثْمِنِهِ) لَأَنَّهُ إذا انتَقَصَ العَقْدُ بَطُلَ الثَّمَنُ، وَقَدْ قَبَضَهُ ثَمَّنًا فَيَجِبُ نَقْضُ قَبْضِهِ ضَرُورَةً، "هداية" ^(٦).

[٣٤٤٤١] (قوله: ثُمَّ رَجَعَ إلخ) لَأَنَّهُ لَمَّا انتَقَصَ قَبْضُهُ عاد حَقُّهُ في الدَّيْنِ كما كان.

[٣٤٤٤٢] (قوله: أي: بِدَيْنِهِ) كان على "المصنف" التَّصْرِيحُ بِهِ؛ لِثَلَا يَعُودَ الضَّمِيرُ على غَيْرِ مَذْكُورٍ في كَلَامِهِ مع الإِيْهَامِ، أَفَادَهُ "ط" ^(٧).

(١) "الدَّرَرُ والغَرَرُ": كتاب الرهن - باب رهن يوضع عند عدل ٢٥٦/٢ بتصرف.

(٢) انظر "شرح الوقاية": كتاب الرهن - باب: الرهن عند عدل ٢٦٠/٢ (هامش "كشف الحقائق") بتصرف.

(٣) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٤٤/٤.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨٣/٦.

(٥) انظر "العناية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٠٨/٩ (هامش "تكملة فتح القدير")، و"البنية":

كتاب الرهن - باب الرهن الذي يوضع على يد العدل ١٥/١٢، و"حاشية الشلبي": كتاب الرهن - باب الرهن

يوضع على يد عدل ٨٣/٦ (هامش "تبيين الحقائق").

(٦) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٤٤/٤.

(٧) "ط": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢٤٧/٤ بتصرف.

((وإن شُرِطَتِ الوكالةُ بعدَ الرّهنِ رجَعَ العَدْلُ على الرّاهنِ فقط، سواءً قبَضَ المرتَهَنُ ثَمَنَهُ أو لا)) (فإن هَلَكَ الرّهنُ عندَ المرتَهِنِ فاستَحِقَّ الرّهنُ) (وَضَمِنَ الرّاهنُ قيمَتَهُ هَلَكَ الرّهنُ) (بَدِينِهِ، وإن ضَمِنَ المرتَهِنُ) القيمةَ.....

[٣٤٤٤٣] (قوله: وإن شُرِطَتِ الوكالةُ إلخ) يعني: أنَّ التَّفصِيلَ المارَّ إمَّا هو فيما إذا شُرِطَتِ في العَقْدِ؛ لأنَّه تَعَلَّقَ بها حَقُّ المرتَهِنِ، بخلافِ المشروطةِ بَعْدَهُ لأنَّه لم يَتَعَلَّقَ بها حَقُّه فلا يَرْجِعُ العَدْلُ عليه، قال "الزَّيْلَعِيُّ"^(١): ((وهذا يُؤَيِّدُ قَوْلَ مَنْ لا يرى جَبَرَ هذا الوكيلِ على البَيْعِ، وقال "السَّرْحَسِيُّ"^(٢): ((هو ظاهرُ الرِّوَايَةِ)) إلَّا أنَّ "فخر الإسلام" و"شيخ الإسلام" قالا: الأصَحُّ جَبْرُهُ؛ لإِطلاقي "مُحَمَّدٍ" في "الجامع"^(٣) و"الأصل"^(٤)، فتكونُ الوكالةُ غَيْرَ المشروطةِ في العَقْدِ كالمشروطةِ فيه في حَقِّ جميعِ ما ذكرنا مِنَ الأحكامِ هناك اه مُلَخَّصاً)).

[٣٤٤٤٤] (قوله: فقط) أي: ليس له الرُّجُوعُ على المرتَهِنِ.

[٣٤٤٤٥] (قوله: أو لا) بأنْ ضاعَ الثَّمَنُ في يدِ العَدْلِ بلا تَعَدِّيهِ، "درر"^(٥).

[٣٤٤٤٦] (قوله: وَضَمِنَ الرّاهنُ) بالرَّفْعِ على أَنَّ الفَعْلَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ المَجْرَدِ، أو بالتَّصْبِ على أَنَّهُ مِنَ المَزِيدِ، والفاعلُ ضَمِيرُ المستَحِقِّ المَعْلُومُ مِنَ المَقَامِ، وكذا ما بَعْدَهُ.

والحاصلُ: أَنَّ له تَضَمِينَ الرّاهنِ؛ لتَعَدِّيهِ بالتَّسْلِيمِ، أو المرتَهِنِ؛ لتَعَدِّيهِ بالقَبْضِ.

[٣٤٤٤٧] (قوله: هَلَكَ الرّهنُ بِدِينِهِ) أي: بِمَقَابِلَتِهِ، قال "الزَّيْلَعِيُّ"^(٦): ((وإنْ ضَمِنَ الرّاهنُ صارَ

المرتَهَنُ مستوفياً لَدِينِهِ بِهَلَاكِ الرّهنِ؛ لأنَّ الرّاهنَ مَلَكُهُ بأداءِ الضَّمَانِ مُسْتِنْدِاً إلى ما قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ رَهَنَ مَلِكٍ نَفْسِهِ ثُمَّ صارَ المرتَهَنُ مستوفياً بِهَلَاكِهِ)).

(قوله: فلا يَرْجِعُ العَدْلُ عليه) كما في الوكالةِ المَفْرَدَةِ عن الرّهنِ إذا باعَ الوكيلُ ودَفَعَ الثَّمَنَ إلى مَنْ أَمَرَهُ المُوَكَّلُ، ثُمَّ لَحِقَهُ عُهْدَةٌ لا يَرْجِعُ على المَقْتَضِي، "زَيْلَعِي".

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨٣/٦.

(٢) "المبسوط": كتاب الرهن ٧٩/٢١.

(٣) "الجامع الصغير": كتاب الرهن ص ٤٩٢-.

(٤) "الأصل": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يدي العدل ١٤١/٣.

(٥) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب رهن يوضع عند عدل ٢٥٦/٢.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨٣/٦.

(يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِقِيمَتِهِ) الَّتِي ضَمِنَهَا؛ لضرره (وبدئنه) لانتقاض قبضه.

(فرع)

في "الولولجية"^(١): ((ذَهَبَتْ عَيْنُ دَائَةِ الْمُرْتَهِنِ^(٢) يَسْقُطُ رِبْعُ الدَّيْنِ))

[٣٤٤٤٨] (قوله: لضرره) الأولى: ((لغرره)) بالغين المعجمة^(٣)، قال في "الدُّرر"^(٤): ((أما بالقيمة فلائته مغرورٌ من جهة الراهن بالتسليم)) اهـ. ونحوه في "الزَّلِيلِي"^(٥) وغيره، "ط"^(٦).
 [٣٤٤٤٩] (قوله: لانتقاض قبضه) أي: قبض المرتهن الرهن بتضمينه، فيعود حقه كما كان؛ لأنَّ الرهن لم يكن ملك الراهن حتى يكون بملاكه مستوفياً، "عناية"^(٧).
 وهُنا إشكالٌ وجواب^(٨) مذكوران في "الهداية"^(٩) و"التبيين"^(١٠).
 [٣٤٤٥٠] (قوله: ذَهَبَتْ عَيْنُ دَائَةِ الْمُرْتَهِنِ) الإضافة إلى المرتهن لأدنى ملابسة، والأصوب: إبداله بـ ((الرهن))، وعبارته "الولولجية"^(١١): ((ولو ذَهَبَتْ عَيْنُ دَائَةِ الرهن سقط ربع الدين؛ لأنَّ العين من الدائبة التي يُستعمل^(١٢) عليها ربعها، فقد فات ربعها فيسقط ربع الدين [١٩٢/٤] اهـ. وهو مفروض فيما إذا كانت قيمتها مثل الدين كما قيده في "المبسوط"^(١٣)، واحترز بقوله: ((التي يُستعمل عليها)) - كالبقرة والفرس - عن نحو الشاة فإنه يضمن الثقصان.

(١) "الولولجية": كتاب الرهن - الفصل الأول في الألفاظ التي ينقذ بها الرهن وفيما لا ينقذ إلخ ٦٠/٥.

(٢) في "و" و"ب": ((الرهن))، ومثله في "الولولجية"، وصوبها العلامة ابن عابدين رحمه الله.

(٣) في "ب": ((المعجمة)) بالهاء، وهو خطأ طباعي.

(٤) "الدُّرر والغرر": كتاب الرهن - باب رهن يوضع عند عدل ٢٥٦/٢.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨٣/٦.

(٦) "ط": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٢٤٧/٤.

(٧) "العناية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٠٩/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٨) في "الأصل": ((وجوابه)).

(٩) "الهداية": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد العدل ١٤٤/٤-١٤٥.

(١٠) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب: الرهن يوضع على يد عدل ٨٣/٦-٨٤.

(١١) "الولولجية": كتاب الرهن - الفصل الأول في الألفاظ التي ينقذ بها الرهن وفيما لا ينقذ إلخ ٦٠/٥-٦١.

(١٢) كذا في النسخ، وفي "الولولجية": ((تستعمل)) بالمشناة الفوقية.

(١٣) "المبسوط": كتاب الرهن - باب رهن الحيوان ١٠٥/٢١.

وسيجيء.....

[٣٤٤٥١] (قوله: وسيجيء) أي: في باب جنابة البهيمه^(١): ((أَنَّ إِقَامَةَ الْعَمَلِ بِهَا إِنَّمَا تُمْكِنُ بِأَرْبَعِ أَعْيُنٍ، عَيْنَاهَا وَعَيْنَا مُسْتَعْمِلَاهَا)) اهـ "ح"^(٢).
(خاتمة)

المولى لا يَصْلُحُ عَدْلًا فِي رَهْنٍ مَأْذُونِهِ وَلَوْ مَدْيُونًا، حَتَّى لَوْ شَرَطَ لَمْ يَجُزِ الرَّهْنُ، وَصَحَّ عَكْسُهُ، وَالْمَكَاتِبُ يَصْلُحُ عَدْلًا فِي رَهْنٍ مَوْلَاهُ كَعَكْسِهِ، وَالْمَكْفُولُ عَنْهُ لَا يَصْلُحُ عَدْلًا فِي رَهْنٍ الْكَفِيلِ كَعَكْسِهِ، وَكَذَا رَبُّ الْمَالِ فِي رَهْنِ الْمَضَارِبِ كَعَكْسِهِ، وَكَذَا أَحَدُ شَرِيكِي الْمَفَاوِضَةِ أَوْ الْعِنَانِ إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ التَّجَارَةِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَجْنَبِيٌّ عَنْ صَاحِبِهِ فِيهِ، وَكَذَا الرَّاهْنُ لَا يَصْلُحُ عَدْلًا فِي الرَّهْنِ، وَيَفْسُدُ الْعَقْدُ، إِلَّا إِنْ كَانَ قَبْضُهُ الْمَرْتَهْنُ ثُمَّ وَضَعَهُ عَلَى يَدِهِ جَازٍ^(٣) بَيْعُهُ. اهـ "ط"^(٤) عن "الهندية"^(٥) مُلَخَّصًا^(٦).

(١) ص-٣٣١.

(٢) ((ح)) ليست في "ب" و"م"، وانظر "ح": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد العدل ق ٣٤٩/ب.

(٣) في "ب": ((حاز)) بجاء مهمله، وهو خطأ طباعي.

(٤) "ط": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد عدل ٢٤٧/٤ بتصرف.

(٥) "الفتاوى الهندية": كتاب الرهن - الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل - مطلب: بيان من يصلح

عدلاً في الرهن ومن لا يصلح ٤٤٦/٥-٤٤٧.

(٦) ((عن "الهندية" مُلَخَّصًا)) ليست في "الأصل".

﴿بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَائَةِ عَلَيْهِ وَجَنَائَتِهِ﴾

أي: الرهن (على غيره)

(تَوَقَّفَ بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ عَلَى إِجَازَةِ مَرْتَبَتِهِ أَوْ قَضَاءِ دَيْنِهِ، فَإِنْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا نَقَذَ

﴿بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَائَةِ عَلَيْهِ وَجَنَائَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ﴾

لَمَّا ذَكَرَ الرَّهْنَ وَأَحْكَامَهُ ذَكَرَ مَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ؛ إِذْ^(١) عَارِضُهُ بَعْدَ وَجُودِهِ، "معراج"^(٢).

[٣٤٤٥٢] (قوله: تَوَقَّفَ بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ إِخْلًا) وكذا تَوَقَّفَ عَلَى إِجَازَةِ الرَّاهِنِ بَيْعَ الْمَرْتَبَتَيْنِ، فَإِنْ أَجَازَهُ جَازَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَهُ أَنْ يُبْطِلَهُ وَيُعِيدَهُ رَهْنًا، وَلَوْ هَلَكَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْإِجَازَةِ لَمْ تَجْزِ الْإِجَازَةُ بَعْدَهُ، وَلِلرَّاهِنِ أَنْ يُضَمِّنَ أَيُّهُمَا شَاءَ، "فُهْستاني"^(٣) عن "شرح الطحاوي"^(٤). وما ذكره "المصنّف" هو الصَّحِيحُ وظاهرُ الرِّوَايَةِ، وَقِيلَ: يَنْقُذُ، وَتَمَامُهُ فِي "الرَّيْلِيِّ"^(٥).

(فرغ)

قال المرتبهن للرهن: بيع الرهن من فلان فباعه من غيره لم يحجز، ولو قال المستأجر للمؤجر ذلك جاز بيعه من غيره، "جامع الفصولين"^(٦).

[٣٤٤٥٣] (قوله: على إجازة مرتبهه إخلًا) أو إبرائه الرهن عن الدين، "حموي"^(٧).

[٣٤٤٥٤] (قوله: نقذ) لزوال المانع، وهو تعلّق حق المرتبه به، وعدم القدرة على تسليمه،

"زيلعي"^(٨).

(١) في "٣": ((إذا))، ومثله في "المعراج".

(٢) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض والجناية عليه وجنائه على غيره ٤/١١٦ ق/ب.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل التصرف والجناية في الرهن ١٠٣/٢.

(٤) انظر "شرح الإسيحي على مختصر الطحاوي": كتاب الرهن ١٦٦ ق/ب بتصريف.

(٥) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ٨٤/٦.

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر وبيع الأرض المدفوعة مزارعة إخلًا ٦٨/٢.

(٧) "غمر عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ٢٤٤/٣.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ٨٤/٦.

وصار ثمنه رهناً في صورة الإجازة (وإن لم يُجزر) المرتهن البيع (وفسخ) بيعه (لا يفسخ) بفسخه في الأصح (و) إذا بقي موقوفاً (المشتري) بالخيار^(١) (إن شاء صبر إلى فكاك^(٢)) الرهن، أو رفع الأمر إلى القاضي ليفسخ البيع) وهذا إذا اشتراه ولم يعلم أنه رهن،

[٣٤٤٥٥] [قوله: وصار ثمنه رهناً] أي: سواء قبض الثمن من المشتري أو لا؛ لقيامه مقام العين، والثمن وإن كان ديناً لا يصح رهنه ابتداءً لكنه يصح رهنه بقاءً، كالعبد المهرين إذا قيل تكون قيمته رهناً بقاءً، حتى لو توي الثمن على المشتري يكون من المرتهن، يسقط به دينه كما لو كان في يده، "بزارية"^(٣). ول بعض محشي "الأشباه"^(٤) هنا كلام منشؤه عدم التأمل والمراجعة، وما ذكره "المصنف" هو الصحيح وظاهر الرواية. وقيل: إن المرتهن إن شرط أن يكون الثمن رهناً عند الإجازة كان رهناً وإلا فلا، وتماؤه في "الزيلي"^(٥).

[٣٤٤٥٦] [قوله: في الأصح] لأن امتناع النفاذ لحقه وهو الحبس، والتوقف لا يؤثقه، وعن "محمد": يفسخ بفسخه، حتى لو افتكه الزهن لا سبيل للمشتري عليه بعده، "زيلي"^(٦) ملخصاً.

[٣٤٤٥٧] [قوله: أو رفع الأمر إلى القاضي] لأن هذا الفسخ لقطع المنازعة، وهو إلى القاضي، "عناية"^(٧).

[٣٤٤٥٨] [قوله: وهذا إلخ] أي: ثبوت الخيار للمشتري. لكن عدم الفرق هو الأصح، "رملي"^(٨)

(١) في "ب": ((الخيار)) بجاء مهمله، وهو خطأ طباعي.

(٢) في "د": ((فك)).

(٣) "البزارية": كتاب الرهن - الفصل السادس في قبضه - نوع في تصرفهما فيه ٧٤/٦ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) كأنه قصد الحموي في "غمز عيون البصائر": كتاب الرهن ٢٤٤/٣ فقد قال بعد ما نقل عبارة "البزارية": ((وفيه أنه كيف يكون الثمن رهناً بدون القبض، فليتأمل)).

(٥) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ٨٤/٦ وفيه أنه مروي عن أبي يوسف.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ٨٤/٦.

(٧) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ١١١/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٨) "الوائح الأنوار على منح الغفار": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ١٧٥/ب بتصرف.

"ابن كمال" (١). (ولو باعه الرَّاهنُ مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ باعهُ الرَّاهنُ أيضاً (مِنْ) رَجُلٍ (آخَرَ) قَبْلَ أَنْ يُجِيزَ المَرْتَهَنُ) البَيْعُ (فَالثَّانِي مَوْقُوفٌ أَيْضاً عَلَى إِجَارَتِهِ)؛ إِذَا المَوْقُوفُ لَا يَمْنَعُ تَوَقُّفَ الثَّانِي (فَأَيُّهُمَا أَجَازَ لَزِمَ) (٢) ذَلِكَ وَبَطَلَ الْآخَرُ،

عن "منية المفتي" (٣). وهو المختار للفتوى، "حموي" (٤) وغيره عن "التحسيس". وفي "جامع الفصولين" (٥): ((يَتَخَيَّرُ مُشْتَرِي مَرْهُونٍ وَمُأْجِرٍ وَلَوْ عَالِماً بِهِ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" يَتَخَيَّرُ جَاهِلاً لَا عَالِماً، وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ قَوْلُهُمَا)) اهـ. قال "الزَّمَلِيُّ" في "حاشيته" عليه (٦): ((وهو الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي "الْوَلُولُجِيَّةِ")) (٧).

[٣٤٤٥٩] (قَوْلُهُ: مِنْ رَجُلٍ آخَرَ) سَيَأْتِي (٨) تَقْيِيدُهُ بِغَيْرِ المَرْتَهَنِ.

[٣٤٤٦٠] (قَوْلُهُ: فَأَيُّهُمَا أَجَازَ لَزِمَ) فَلَوْ قَضَى الرَّاهنُ الدَّيْنَ هَلْ يَنْفَعُ الْأَوَّلُ أَوْ الثَّانِي؟ يُحَرَّرُ.

وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، "ط" (٩).

قُلْتُ: يُؤَيِّدُهُ مَا نَذَرْتُهُ قَرِيباً (١٠) عَنْ "الكفاية"، تَأَمَّلْ.

وَمَا ذَكَرَهُ "المصنّف" يُخَالِفُ الإِجَارَةَ، فَلَوْ تَكَرَّرَ بَيْعُ الْمُؤَجَّرِ فَأَجَازَ الْمُسْتَأْجِرُ الثَّانِي نَفَذَ الْأَوَّلُ،

(١) "إيضاح الإصلاح": كتاب الرهن - باب التصرف والجنابة في الرهن ق ٣٢٢/أ.

(٢) في "ط": ((لزوم))، والصواب ما أثبتناه.

(٣) "منية المفتي": كتاب البيوع - مسائل بيع المرهون وغيره ق ٥٥/ب بتصريف.

(٤) "عزم عيون البصائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ٢٤٤/٣.

(٥) "جامع الفصولين": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر وبيع الأرض المدفوعة مزارعة إلخ ٦٧/٢ باختصار نقلاً عن البزدوي.

(٦) "اللآلئ الدرية في الفوائد الحزيرية": الفصل الثاني والثلاثون في بيع الغصب والرهن والمستأجر وبيع الأرض المدفوعة مزارعة إلخ ٦٧/٢ (هامش "جامع الفصولين").

(٧) "الولولجية": كتاب المزارعة - الفصل الأول فيما تجوز المزارعة وفيما لا تجوز إلخ ١٤٧/٥ وعبارته: ((ويختار المشتري في ظاهر الرواية)).

(٨) المقولة [٣٤٤٦٥] قوله: ((وفي "الأشباه")).

(٩) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٤٧/٤.

(١٠) المقولة [٣٤٤٦٣] قوله: ((جاز البيع الأول)).

ولو باعَهُ الرَّاهِنُ (ثُمَّ أَجَرَهُ أَوْ رَهَنَهُ أَوْ وَهَبَهُ مِنْ غَيْرِهِ فَأَجَارَ الْمُرْتَهِنُ الْإِجَارَةَ أَوْ الرَّهْنَ أَوْ أَلْبَسَهُ جَارَ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ) لِحْصُولِ النَّفْعِ بِتَحْوِيلِ حَقِّهِ لِلثَّمَنِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَيَأْتِي وَجْهُهُ^(١).

[٣٤٤٦١] (قوله: ثُمَّ أَجَرَهُ^(٢)) إلخ أي: قبل نقض القاضي البيع، "إتقاني"^(٣).

[٣٤٤٦٢] (قوله: أَوْ رَهَنَهُ أَوْ وَهَبَهُ) أي: مع التسليم؛ إذ لا عبرة لهذين العقدين بدونه، "إتقاني"^(٤) عن "أبي المعين"^(٥).

[٣٤٤٦٣] (قوله: جاز البيع الأول) سماءً أولاً وإن لم يكن يبعان بالتسبب إلى هذه العقود؛ لأن هذه العقود متأخرة عن البيع، ويجوز أن يكون باعه من واحدٍ ثُمَّ مِنْ آخَرَ، ثُمَّ بَاشَرَ هذه العقود فأجَارَهَا الْمُرْتَهِنُ نَفَذَ الْبَيْعَ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي؛ لِرُجْحَانِ الْأَوَّلِ بِالسَّبَبِ، "كفاية"^(٦).

[٣٤٤٦٤] (قوله: لحصول النفع إلخ) بيان للفرق بين المسألتين، حيث جاز البيع الثاني بالإجارة في الأولى ولم تجز التصرفات المذكورة بعد البيع في الثانية مع وجود الإجارة للكل. قال في "الكفاية"^(٧): ((والأصل فيه: أن تصرفت الزاهن إذا كان يَظِلُّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ لَا يَنْفُذُ إِلَّا بِإِجَارَةِ الْمُرْتَهِنِ، فإذا أَجَارَهُ [٣/١٩٢ق/ب] فَإِنْ كَانَ تَصَرُّفًا يَصْلُحُ حَقًّا لِلْمُرْتَهِنِ يَنْفُذُ مَا لَحِقَتْهُ الْإِجَارَةُ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فَبِالْإِجَارَةِ يَظِلُّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ وَيَنْفُذُ السَّابِقُ مِنْ تَصَرُّفَاتِ الزَاهِنِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرْتَهِنُ أَجَارَ الْلاحِقَ. فإذا ثَبَتَ هذا فنقول: الْمُرْتَهِنُ ذُو حَقٍّ مِنَ الْبَيْعِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يَتَحَوَّلُ حَقُّهُ إِلَى الثَّمَنِ، وَلَا حَقَّ لَهُ فِي هَذِهِ الْعُقُودِ؛ إِذْ لَا بَدَلَ فِي الْهَبَةِ وَالرَّهْنِ، وَالبَدَلُ فِي الْإِجَارَةِ فِي مَقَابِلَةِ الْمَنْفَعَةِ، وَحَقُّهُ فِي مَالِيَةِ الْعَيْنِ لَا فِي الْمَنْفَعَةِ، فَكَانَتْ إِجَارَتُهُ إِسْقَاطًا لِحَقِّهِ، فزَالَ الْمَانِعُ مِنَ التَّفَادِي فَيَنْفُذُ الْبَيْعُ السَّابِقُ، كَمَا لَوْ بَاعَ الْمُؤِجِرُ الْعَيْنَ مِنْ اثْنَيْنِ وَأَجَارَ الْمُسْتَأْجِرُ الْبَيْعَ الثَّانِي نَفَذَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الثَّمَنِ، فَكَانَتْ الْإِجَارَةُ إِسْقَاطًا)) اهـ مُلَخَّصًا.

(١) المقولة [٣٤٤٦٤] قوله: ((لحصول النفع)).

(٢) في "الأصل" و"ت": ((آجره)).

(٣) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ١٣٦ق/٦ أ/ بتصرف نقلاً عن "الجامع الكبير".

(٤) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ١٣٦ق/٦ أ/ بتصرف.

(٥) أي: النسفي في شرحه على "الجامع الكبير" كما في "الإتقاني"، وتقدمت ترجمته ٩٦/٥.

(٦) "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١١١/٩ - (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٧) "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١١١/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

وفي محله تحرَّر (دون غيره من هذه العقود^(١))؛ إذ لا منفعة للمرتهن فيها، فكانت إجازته إسقاطاً لحقه فزال المانع فينفذ البيع. وفي "الأشباه"^(٢): ((بائع الرهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الأول)). (وصحَّ إعتاقه وتديبه واستيلاؤه).....

[٣٤٤٦٥] (قوله: وفي "الأشباه" إلخ) هذا كالأستدراك على قول "المصنّف" سابقاً^(٣): ((فالثاني موقوف))، كأنه يقول: محلّ توقّف الثاني كالأول إذا كان البيع الثاني من غير المرتهن، أمّا إذا كان منه فلا يتوقّف وإنما يطلّ البيع الأول، ووجهه: أنّه طرأ ملكٌ باتّ على ملكٍ موقوفٍ فأبطله، "ط"^(٤) عن "أبي السعود"^(٥).

[٣٤٤٦٦] (قوله: وصحَّ إعتاقه إلخ) ما تقدّم^(٦) كان في تصرفاتٍ تقبلُ الفسخ كالبيع والإجارة والكتابة والهبة والصدقة والإقرار، فلم تجز في حقّ المرتهن أصلاً ولم يطلّ حقه في الحبس إلا بعد قضاء الدين، وما هنا في تصرفاتٍ لا تقبلُ الفسخ فتنفذ ويطلّ الرهن، أفاده "الفهستاني"^(٧). أي: سواء كان موسراً أو معسراً؛ لصدوره من أهله في محله وهو ملكه، فلا يلغو تصرفه بعدم إذن المرتهن، وامتناع التفاد في البيع والهبة لانعدام القدرة على التسليم، وتماؤه في "الهداية"^(٨). ومثّل الإعتاق الوقف، وفي "الإسعاف"^(٩) وغيره^(١٠): ((لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع

(١) في "د": ((من العقود المذكورة)).

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني: الفوائد - كتاب الرهن ص ٣٤٥..

(٣) ص ٤٧٩..

(٤) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٤٨/٤.

(٥) "فتح المعين": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ٤٥٠/٣ بتصرف.

(٦) ص ٤٧٧- وما بعدها "در".

(٧) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل التصرف والجناية في الرهن ١٠٤/٢ بتصرف.

(٨) انظر "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٤٦/٤.

(٩) "الإسعاف في أحكام الأوقاف": كتاب الوقف - باب بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وما يدخل تبعاً وما لا يدخل

إلخ ص ٢٥- بتصرف يسير.

(١٠) انظر "المحيط البرهاني": كتاب الوقف - الفصل الثالث في بيان ما يجوز من الأوقاف وما لا يجوز، نوع منه في الأوقاف

المضافة ٥٠٦/٨، و"فتح القدير": كتاب الوقف ٤١٨/٥.

أي: نَفَذَ إعتاقُ الرَّاهِنِ (رهنة^(١))، فَإِنْ كَانَ (غَنِيًّا وَ) كَانَ (دَيْنُهُ) أي: المرتَهِنُ (حَالًا أَخَذَ) المرتَهِنُ (دَيْنَهُ مِنَ الرَّاهِنِ)^(٢)، وَإِنْ مُوَجَّلًا أَخَذَ قِيَمَتَهُ لِلرَّهْنِ بَدَلَهُ (إِلَى) زَمَانٍ (حُلُولِهِ) فَإِنْ^(٣) حَلَّ اسْتَوْفَى حَقَّهُ لَوْ مِنْ جَنْسِهِ وَرَدَّ الْفَضْلَ (وَإِنْ) كَانَ الرَّاهِنُ (مَعْسِرًا) ففِي الْعَتَقِ سَعَى الْعَبْدُ

ما عليه إِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَإِنْ كَانَ مَعْسِرًا أَبْطَلَ الْوَقْفَ وَبَاعَهُ فِيمَا عَلَيْهِ)) اهـ.
[٣٤٤٦٧] (قَوْلُهُ: أَي: نَفَذَ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ بِهِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ التَّصَرُّفَاتِ السَّابِقَةَ صَحِيحَةً غَيْرُ نَافِذَةٍ، وَالتَّعْبِيرُ بِـ ((صَحَّ))^(٤) يُؤْهِمُ أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ، "ط"^(٥). وَقَوْلُهُ: ((إِعْتَاقُ الرَّاهِنِ)) أَي: وَمَا بَعْدَهُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ مِضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ. وَقَوْلُهُ: ((رَهْنَهُ)) بِالنَّصْبِ مَفْعُولُهُ.
[٣٤٤٦٨] (قَوْلُهُ: لِلرَّهْنِ) أَي: لِلرَّهَانِ. وَقَوْلُهُ: ((بَدَلَهُ)) أَي: بَدَلَ الرَّهْنِ بِمَعْنَى الْمَرْهُونِ، تَأْمَلْ. وَالحَاصِلُ: أَنَّهُ يَأْخُذُ قِيَمَتَهُ وَتُجْعَلُ رَهْنًا مَكَانَهُ.
[٣٤٤٦٩] (قَوْلُهُ: وَرَدَّ الْفَضْلَ) أَي: إِنْ كَانَ فَضْلًا، وَيَرْجِعُ بِالزِّيَادَةِ إِنْ نَقَصَتْ عَنْ دَيْنِهِ، "ط"^(٥).

[٣٤٤٧٠] (قَوْلُهُ: فِي الْعَتَقِ) أَي: الَّذِي بَغَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ، "جَوْهَرَةٌ"^(٦). فَلَوْ بِإِذْنِهِ فَلَا سَعَايَةً عَلَى الْعَبْدِ، "أَبُو السُّعُودِ"^(٧).
[٣٤٤٧١] (قَوْلُهُ: سَعَى الْعَبْدُ إلخ) لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ لِلْمُرْتَهِنِ اسْتِيفَاءُ حَقِّهِ مِنَ الرَّاهِنِ يَأْخُذُهُ مِمَّنْ يَنْتَفِعُ بِالْعَتَقِ، وَالْعَبْدُ إِذَا يَنْتَفِعُ بِمَقْدَارٍ مَالِيَّتِهِ فَلَا يَسْعَى فِيمَا زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ مِنَ الدَّيْنِ، "ابْنُ كَمَالٍ"^(٨).

(١) فِي "ط": ((دَيْنُهُ)).

(٢) فِي "ب" وَ"و": ((مِنَ الرَّهْنِ)).

(٣) فِي "د": ((فَإِذَا)).

(٤) فِي "ب" وَ"م": ((ب: يَصَحُّ))، وَمَا أُثْبِتَهُ مِنْ "الأَصْلَ" وَ"ك" وَ"آ" مُوَافِقٌ لِعِبَارَةِ الْمُتَنِّ وَلِنَصِّ "الْبُحْطَاوِيِّ".

(٥) "ط": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ إلخ ٤/٢٤٨.

(٦) "الْجَوْهَرَةُ النُّورُ": كِتَابُ الرَّهْنِ ١/٢٨٥.

(٧) "فَتْحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ وَجَنَائِيَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ ٣/٤٥١.

(٨) "إِبْطِاحُ الْإِصْلَاحِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ وَالْجَنَائِيَةِ فِي الرَّهْنِ ق ٣٢٢/أ.

في الأقل من قيمته ومن الدين، ويرجع^(١) على سيده غنياً، وفي التدبير والاستيلاء سعى كل^(٢) (في كل الدين بلا رجوع) لأن كسب المدبر وأم الولد ملك المولى فإذا^(٣) أتلّف الرّاهن (الرّهن فحكمه حكم ما إذا أعتقه غنياً) كما مرّ^(٤).
(و) الرّهن (إن أتلّفه أجنبي) أي: غير الرّاهن

[٣٤٤٧٢] قوله: في الأقل من قيمته ومن الدين وكيفيته: أن ينظر إلى قيمة العبد يوم العتق ويوم الرّهن وإلى الدين فيسعى في الأقل منهما^(٥)، "زيلعي"^(٦). ويقضى الدين بالكسب، إلا إذا كان من خلاف جنس حق المرتهن فيبدل بجنسه ويقضى به دينه، "عناية"^(٧).
[٣٤٤٧٢] * قوله: ويرجع على سيده غنياً أي: إذا أيسر؛ لأنه قضى دينه وهو مضطر بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمّل عنه، "ابن كمال"^(٨).
[٣٤٤٧٣] قوله: سعى كل أي: من المدبر والمستولدة.
[٣٤٤٧٤] قوله: في كل الدين أي: ولو زائداً^(٩) على القيمة؛ لما ذكره "الشارح".
[٣٤٤٧٥] قوله: لأن كسب المدبر إلخ) تعليل لقوله: ((في كل الدين))، ولقوله: ((بلا رجوع)).
[٣٤٤٧٦] قوله: كما مرّ أي: من أنه لو كان الدين حالاً أخذ منه كله وإلا أخذ القيمة لتكون رهناً إلى حلول الأجل.

(١) في "د" و"و": ((ورجع)).

(٢) في "و": ((أي: كل)).

(٣) في "د": ((وإذا)).

(٤) في الصفحة السابقة.

(٥) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((منها))، ومثله عبارة الزيلعي، ولعل ما أثبتناه من "ب" و"م" هو الصواب، و((منهما)) أي: من القيمتين.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره، باختصار يسير ٨٦/٦.

(٧) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ١١٣/٩ بتصرف (هامش "تكملة فتح القدير").

(٨) "إيضاح الإصلاح": كتاب الرهن - باب التصرف والجنابة في الرهن ق ٣٢٢/أ.

(٩) في "ب": ((زائد)) بالرفع، وهو خطأ طباعي.

(فالمرتهن يُضْمَنُهُ) - أي: المتلف - (قيمتُهُ يومَ هَلَكَ وتكون) القيمة (رهناً عنده) كما مرَّ^(١)، وأما ضمانُهُ على المرتهنِ فتُعتَبَرُ قيمَتُهُ يومَ القبضِ؛ لأنَّه مضمونٌ بالقبضِ السابقِ، "زيلعي"^(٢).....

[٣٤٤٧٧] (قوله: فالمرتهن يُضْمَنُهُ) أشار إلى أنَّ المرتهنَ هو الخصمُ في تضمينه كما في "الهداية"^(٣).

[٣٤٤٧٨] (قوله: قيمته يوم هلك) فلو كانت قيمته يومه خمسمائة وقد كانت يوم الرهن ألفاً كالدين ضمن خمسمائة وصارت رهناً، وسقط من الدين خمسمائة كأنها هلكت بأف^(٤) كما في "الهداية"^(٥).

[٣٤٤٧٩] (قوله: وأما ضمانُهُ على المرتهنِ) بيانٌ لوجه ضمان المرتهن الزيادة حيث سقط مثلها من الدين، قال "الإتقائي"^(٦): ((لأنَّ ضمانَ الرهنِ يُعتَبَرُ فيه القيمةُ يومَ القبضِ، وحيثُ كانت ألفاً فيضمنُ الزيادةُ على ما عَرِمَ الأجنبيُّ)) اهـ. قال في "الكفاية"^(٧): ((ولا يقال: الرهنُ لو كان باقياً كما كان وقد تراجع السَّعرُ وانتقصت قيمته فإنه لا يسقط من الدين شيءٌ، قلنا: لأنَّ ثَمَّةَ العينِ باقٍ كما كان، وإنما يحصلُ التَّغيُّرُ بسببِ التَّراجعِ، والعينُ بحالٍ يُمكنُ أنْ تُصيرَ مَالِيَّتُهُ بالتَّراجعِ كما كان يومَ القبضِ فلم يُعتَبَرِ التَّغيُّرُ، وههنا التَّغيُّرُ الحاصلُ بالتَّراجعِ استقرَّ بالهلاكِ ولم يبقَ [١٩٣/٤] على حالٍ تُعوذُ مَالِيَّتُهُ كما كان)) اهـ. بقي ما إذا أتلفَ المرتهنُ فَيَعْرَمُ القيمةُ وتكونُ رهناً في يده، فإذا حلَّ الأجلُ والدينُ من جنسِ القيمةِ استوفى منها، ولو فيها فضلٌ ردَّه، وإنْ نقصتِ القيمةُ قبلَ الإلتلافِ بتراجعِ السَّعرِ إلى خمسمائةٍ وكانت ألفاً وجبَ بالاستهلاكِ خمسمائةٌ وسقطَ من الدينِ خمسمائةٌ؛ لأنَّ ما انتقصَ كالهالكِ، وسقطَ من الدينِ بقدره،

(١) ص ٤٨٢-.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ٨٧/٦ بتصرف يسير.

(٣) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٤٧/٤-١٤٨.

(٤) في "ب": ((بأف)).

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٤٨/٤ بتصرف.

(٦) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ١٤٠/٦ ق/١ بتصرف.

(٧) "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١١٥/٩ بتصرف يسير (ذيل "تكملة فتح القدير").

(وبإعارته) أي: المرتهن الرهن (من رهنه يخرج من ضمانه) تسميتها عارية مجازاً

وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق لا بتراجع السعر، ووجب عليه الباقي بالإتلاف وهو قيمته يوم أتلّف، "هداية"^(١) مُلخصاً. ويجعله مضموناً بالقبض السابق لا بتراجع السعر اندفع ٣٢٨/٥ استشكل "الزليعي"^(٢): ((بأن تراجع السعر غير مضمون))، ويأنّ الجواب ما في "غاية البيان"^(٣) عن "القُدوري"^(٤): ((أن نقصان السعر لا يُضمن مع بقاء العين، أمّا إذا تَلَفَتْ فالضمان بالقبض، وضمان الإتلاف من غير جنس ضمان الرهن؛ فلذا وجبت قيمته يوم الإتلاف، ووجب الفضل بالقبض السابق على ضمان الرهن)) اهـ مُلخصاً. ومثله ما مرّ^(٥) عن "الكفاية".

[٣٤٤٨٠] (قوله: مجاز) جعله شراح "الهداية"^(٦) تسامحاً، قالوا: ((لأن الإعارة تمليك المنافع بلا عوض، والمرتهن لم يملكها فكيف يملكها غيره؟ لكن لما عومل ذلك معاملة الإعارة من عدم الضمان ومن التمكن من الاسترداد أطلق عليه اسم الإعارة)) اهـ.

﴿باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره﴾

(قوله: وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق إلخ) عبارة "الهداية": ((يوم القبض، وهو مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر إلخ)) اهـ.

(١) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٤٨/٤.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ٨٧/٦.

(٣) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ٦/١٤٠ ق/١ - ب.

(٤) في "شرحه" على "مختصر الكرخي" كما صرح به في "غاية البيان".

(٥) في المقولة نفسها.

(٦) انظر "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض والجناية عليه وجنائه على غيره ٤/١١٦ ق/ب بتصريف. و"غاية

البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ٦/١٤٠ ق/ب بتصريف. و"العناية": كتاب

الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ٩/١١٥ بتصريف يسير (هامش "تكملة فتح القدير"). و"البنية": كتاب

الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ١٢/٣٦ باختصار يسير.

(فلو هلك) الرَّهْنُ (في يد الرَّاهِنِ هلكَ مجَّاناً) حتَّى لو كان أعطاهُ به كفيلاً لم يلزم الكفيلُ شيءٌ؛ لخروجه من الرَّهنِ، نعم، لو كان الرَّاهِنُ^(١) أخذهُ بغيرِ رضا المرتهنِ.....

مطلب: تفسير التَّسامح^(٢)

وفسَّرَ بعضُ المحقِّقين^(٣) التَّسامحَ بأنَّه: استعمالُ اللَّفْظِ في غيرِ حقيقته بلا قصدٍ علاقةٍ مُعتَبَرةٍ، ولا نصبٍ قرينةٍ اعتماداً على ظهوره من المقامِ اهـ.

فهو ليس حقيقةً ولا مجازاً، وجعلَ "المصنَّفُ" في "المنح"^(٤) لفظَ الإعارةِ هنا استعارةً تصرُّحيةً علاقتها المشابهةُ، والقرينةُ إسنادُ الإعارةِ إلى المرتهنِ؛ لأنَّ إسنادَها حقيقةً للمالكِ، قال^(٥): ((وحيثُ وُجِدَتِ القرينةُ والجامعُ فالقولُ بأنَّه مجازٌ سائغٌ^(٦))) اهـ، تأمَّل.

[٣٤٤٨١] (قوله: هلكَ مجَّاناً) أي: بلا سقوطِ شيءٍ من الدَّينِ؛ لارتفاعِ القبضِ المضمونِ.

[٣٤٤٨٢] (قوله: حتَّى لو كان) أي: الرَّاهِنُ أعطى المرتهنَ بالرَّهنِ المُعارِ كفيلاً، أي:

أعطاهُ كفيلاً بتسليمه لا بعينه؛ لقوله في كتاب الكفالة^(٦): ((ولا تَصِحُّ مبيعٌ قبلَ قبضه، ومرهونٌ وأمانةٌ بأعيانها، فلو بتسليمها صحَّ)) اهـ، تأمَّل.

[٣٤٤٨٣] (قوله: لخروجه من الرَّهنِ) أي: من حُكْمِ الرَّهنِ، وهو الضَّمانُ، وإلَّا فالعقدُ باقٍ.

(قوله: أي: أعطاهُ كفيلاً بتسليمه لا بعينه) فيه: أنَّ إعطاءَ الكفيلِ بالتَّسليمِ صحيحٌ في المسألتين، ولا يَصِحُّ إثباتُ المخالفةِ بينهما، وهي إنَّما فيما لو أعطى الرَّاهِنُ المرتهنَ كفيلاً بنفسِ الرَّهنِ فلا يَصِحُّ في الأولى؛ لغَدَمِ ضمانه عليه، ويَصِحُّ في الثانية؛ لضمانه عليه، ولا يُنافي هذا ما تقدَّم في الكفالة؛ لأنَّه فيما إذا أعطى المرتهنُ الرَّاهِنَ كفيلاً بنفسِ الرَّهنِ.

(١) ((الراهن)) ليست في "د".

(٢) هذا المطلب من "الأصل" و"ك".

(٣) انظر "حاشية حسن جلي" على "التلويح": ق ١٠/ب، وانظر "التعريفات" للشراف المرحاني: ص ٧٩-٨٠.

(٤) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته ٢/ق ٢٢٤/ب.

(٥) في "المنح": ((شائع)) بدل ((سائغ)).

(٦) ١٠٦/١٦ - ١٠٧.

جاز ضمان الكفيل، "تاترخانيّة"^(١). (فإن عاد) قبضه (عاد ضمانه، وللمرتبهين استرداده منه إلى يده، فلو مات الرّاهن قبل ذلك) أي: قبل الاسترداد (فلمرتبهين أحق به من سائر الغرماء) لبقاء حكم الرّهن (ولو أعاره) أو أودعه.....

[٣٤٤٨٤] (قوله: جاز ضمان الكفيل) أي: إلزامه بتسليمه؛ لما قدّمناه^(٢).

[٣٤٤٨٥] (قوله: عاد ضمانه) لأنّ عقد الرّهن باقٍ إلّا في حكم الضّمان، "منح"^(٣).

[٣٤٤٨٦] (قوله: من سائر الغرماء) أي: غرماء الرّاهن، فلا يُشاركون المرتبهين فيه.

[٣٤٤٨٧] (قوله: لبقاء حكم الرّهن) الأصوب أن يُقال: لبقاء عقد الرّهن، إلّا أن يُراد

بالحكم هنا يدُ الاستيفاء لا الضّمان، تأمّل.

[٣٤٤٨٧] * (قوله: ولو أعاره إلخ) جملة هذه التّصرّفات ستّة: العارية، والوديعة، والرّهن،

والإجارة، والبيع، والهبة.

فالعارية تُوجب سقوط الضّمان، سواء كان المستعير هو الرّاهن أو المرتبهين - إذا هلك

حالة الاستعمال - أو أجنبيّاً، ولا ترفع^(٤) عقد الرّهن.

وحكم الوديعة كحكم العارية.

والرّهن يُبطل عقد الرّهن.

وأما الإجارة: فالمستأجر إن كان هو الرّاهن فهي باطلة، وكانت بمنزلة ما إذا أعار منه أو أودعه،

وإن كان هو المرتبهين وجدد القبض للإجارة، أو أجنبيّاً مباشرة أحدهما العقد بإذن الآخر بطل الرّهن،

والأجرة للرّاهن، وولاية القبض للعاقِد، ولا يعود رهناً إلّا بالاستئناف.

وأما البيع والهبة فإنّ العقد يبطل بهما إذا كانا من المرتبهين أو من أجنبيّ مباشرة أحدهما

بإذن الآخر، وأما من الرّاهن فلا يتصور. اهـ "عناية"^(٥).

(١) "التاترخانية": كتاب الكفالة - الفصل الحادي والعشرون في الكفالة بالأعيان ١٩٧/١٠ رقم المسألة (١٤٤٣٥).

(٢) المقولة [٣٤٤٨٢] قوله: ((حتى لو كان)).

(٣) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته ٢/٢٢٤ ب/ بتصريف يسير.

(٤) في "ك": ((ولا يرفع)) بالمشاة التحتية، ومثله في "العناية".

(٥) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ١١٦/٩-١١٧ (هامش "تكملة فتح القدير").

(أحدهما أجنبياً بإذن الآخر سقط ضمانه، ولكل منهما^(١) أن يُعيده رهناً) كما كان
(بخلاف الإجارة والبيع والهبة) والرهن.....

وفي حاشيتها لـ "سعدي أفندي"^(٢): ((إذا كان الإيداع من أجنبي ينبغي أن لا يسقط الضمان؛ لأنه العدل)) اهـ.

أقول: وهو بحثٌ وجيه، ثم رأيتُه منصوصاً في "الخانية"^(٣) حيث قال فيها: ((إذا أجاز الرّاهن للمرتهن أن يُودعه إنساناً أو يُعير فإن أودع فهو رهناً على حاله إن هلك في يد المودع سقط الدين، وإن أعاره خرج من ضمان الرّهن، وللمرتهن أن يُعيده)) اهـ. فقد فرّق بين العارية والوديعة على خلاف ما ذكره في "العناية"، وتبعه فيه "الشّارح"، فتنبّه.

[٣٤٤٨٨] (قوله: بخلاف الإجارة إلخ) حالٌ من قوله: ((ولكل واحدٍ منهما أن يُعيده رهناً)). ويُشترط في الإجارة تجديد القبض كما علمت آنفاً^(٤).

وفي "البزاية"^(٥): ((وإن استأجرها المرتهن فاسداً ووصل إليها ومضى زمانٌ بمقدار ما يحب فيه شيءٌ من الأجرة [١٩٣/٤ ب] بطل الرّهن)) اهـ.

وفيهما^(٥): ((وإن أخذ المرتهن الأرض مزارعةً بطل الرّهن لو البذر منه، ولو من الرّاهن فلا)) اهـ. أي: لما قدّمناه في كتاب المزارعة^(٦): أن الأصل: أن ربّ البذر هو المستأجر، فإن كان هو العامل كان مستأجراً للأرض، وإن كان هو ربّ الأرض كان مستأجراً للعامل.

[٣٤٤٨٩] (قوله: والرّهن) أي: وبخلاف رهن الرّهن، ويأتي الكلام فيه قريباً^(٧).

(١) في "د": ((ولكل واحدٍ منهما)).

(٢) "الحواشي السعدية": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد العدل ١١٧/٩ باختصار يسير (هامش "تكملة فتح القدير").

(٣) "الخانية": كتاب الرهن - فصل فيمن يرهن مال الغير ٦٠٦/٣ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) "البزاية": كتاب الرهن - الفصل السادس في قبضه - نوع في تصرفهما فيه ٧٤/٦ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) ١٠٣/٢١ - ١٠٤.

(٧) في المقولة الآتية.

(من المرتهن، أو من أجنبي إذا باشرها أحدهما^(١)) بإذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود إلا بعقد مبتدئ؛ لأنها عقود لازمة،

[٣٤٤٩٠] (قوله: من المرتهن إلخ) ((من)) هذه صلة لما قبلها لا للابتداء، تقول: أجرت منه الدار، وكذا بعثتها أو وهبتها منه إذا كان هو القابل للعقد وأنت المباشِر، فالمرتهن أو الأجنبي هنا هو القابل والمباشِر، أي: العاقد مع المرتهن هو الزاهن ومع الأجنبي أحدهما، لكن في هذا التعميم بالنسبة إلى الرهن نظراً؛ لأن رهنه من المرتهن لا يُفيد.

فالظاهر: أنه خاص فيما إذا رهنه أحدهما من أجنبي. قال في "التارخانية"^(٢) عن "شرح الطحاوي"^(٣): ((ليس للمرتهن أن يرهّن الزهن، فإن رهن بلا إذن الزاهن: فإن هلك في يد الثاني قبل الإعادة إلى يد^(٤) الأول فللزاهن أن يضمّن المرتهن الأول، ويصير ضمانه رهنًا ويملكه المرتهن الثاني بالدين، أو يضمّن المرتهن الثاني، ويكون الضمان رهنًا عند المرتهن الأول، وبطل رهن الثاني، ويرجع الثاني على الأول بما ضمّن وبدنيه، وإن رهن بإذن الزاهن صحّ الثاني وبطل الأول)) اهـ.

[٣٤٤٩١] (قوله: حيث يخرج عن الرهن) بيان لجهة المخالفة بين الوديعة وهذه العقود، لكن في صورة البيع يتحوّل حق المرتهن إلى الثمن، سواء قبضه أو لا، حتى لو هلك عند المشتري سقط الدين، بخلاف بدل الإجارة، وتقدّم^(٥) الفرق بينهما، نصّ على ذلك في "المعراج"^(٦).
[٣٤٤٩٢] (قوله: لأنها عقود لازمة) ولذا لا يمكنه فسخها.

(قوله: فالظاهر أنه خاص فيما إذا رهنه إلخ) لا داعي لهذا التخصيص، ويحمل الكلام على ما إذا رهنه من المرتهن بدّين عليه غير الدين الأول فإنه جائز، ويخرج عن الأول ويكون رهنًا بالثاني كما ذكره "الزيلعي" عند قول "الكنز": ((رهن شاء قيمتها عشرة فماتت)) إلخ.

(١) في هامش "و": ((أي: الزاهن والمرتهن)).

(٢) "التارخانية": كتاب الرهن - الفصل الثامن في تصرف الراهن والرهن في المهرن ٥٦٢/١٨ رقم المسألة (٣٠٠٤٠) بتصرف.

(٣) "شرح الإسيبحاي على مختصر الطحاوي": كتاب الرهن ١/١٦٦ ق/ب - ١/١٦٧ أ بتصرف.

(٤) ((يد)) ليست في "الأصل" ولا في "التارخانية"، وهي مثبتة في "شرح الإسيبحاي".

(٥) المقولة [٣٤٤٦٤] قوله: ((لحصول النفع)).

(٦) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض والجنابة عليه وجنابته على غيره ٤/١١٨ ق/أ بتصرف نقلاً عن "المبسوط".

بِخِلَافِ الْعَارِيَةِ، وَبِخِلَافِ بَيْعِ الْمُرْتَهِنِ مِنَ الرَّاهِنِ؛ لَعَدَمِ لَزُومِهَا. بَقِيَ لَوْ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ رَهْنِهِ ثَانِيًا فَلِلْمُرْتَهِنِ أَسْوَهُ الْغَرْمَاءِ^(١). (وَلَوْ أَدِنَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي اسْتِعْمَالِهِ أَوْ إِعَارَتِهِ لِلْعَمَلِ فَهَلَكَ) الرَّاهِنُ (قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي الْعَمَلِ، أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ هَلَكَ بِالذَّيْنِ) لِبَقَاءِ عَقْدِ الرَّهْنِ (وَلَوْ هَلَكَ فِي حَالَةِ الْعَمَلِ) وَالِاسْتِعْمَالِ (هَلَكَ أَمَانَةً)

[٣٤٤٩٣] (قَوْلُهُ: وَبِخِلَافِ بَيْعِ الْمُرْتَهِنِ مِنَ الرَّاهِنِ) وَكَذَا إِجَارَتُهُ وَهَبَتُهُ، وَهَذَا مُحْتَزٌّ قَوْلِ "المُصَنِّفِ"^(٢): ((مِنَ الْمُرْتَهِنِ)).

[٣٤٤٩٤] (قَوْلُهُ: لَعَدَمِ لَزُومِهَا) أَي: لَزُومِ الْعَارِيَةِ وَالبَيْعِ، وَالْأَوَّلَى: ((لَزُومِهَا)) بِالتَّشْنِيعِ، أَي: لَعَدَمِ لَزُومِهَا فِي حَقِّ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ بَاقٍ فِي الْمَرْهُونِ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ.

[٣٤٤٩٥] (قَوْلُهُ: بَقِيَ لَوْ مَاتَ إِنْ) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِ "المُصَنِّفِ"^(٣): ((بِخِلَافِ إِجَارَةِ إِنْ)).

[٣٤٤٩٦] (قَوْلُهُ: فَلِلْمُرْتَهِنِ أَسْوَهُ الْغَرْمَاءِ) أَي: مُسَاوٍ لَهُمْ^(٤) فِي الْمَرْهُونِ؛ لِبُطْلَانِ عَقْدِ الرَّهْنِ بِهَذِهِ الْعُقُودِ، "مَعْرَاج"^(٥).

[٣٤٤٩٧] (قَوْلُهُ: وَلَوْ أَدِنَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ بِاسْتِعْمَالِهِ إِنْ) فَإِنْ لَمْ يَأْدِنْ لَهُ وَخَالَفَ ثُمَّ غَادَ فَهُوَ رَهْنٌ عَلَى حَالِهِ، "جَامِعُ الْفُصُولِ"^(٦).

[٣٤٤٩٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ هَلَكَ فِي حَالَةِ الْعَمَلِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: ((أَوْ إِعَارَتِهِ))، وَقَوْلُهُ: ((وَالِاسْتِعْمَالِ)) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: ((فِي اسْتِعْمَالِهِ))، فَهُوَ لَفٌّ وَنَشْرٌ مَشْوُشٌ.

(قَوْلُهُ: رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ إِعَارَتِهِ) الْأَظْهَرُ مَا فِي "ط" مِنْ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ: ((وَالِاسْتِعْمَالِ)) كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ "الدَّرَرِ" حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ وَقَالَ: ((إِنَّهُ رَاجِعٌ لِصَوْرَتِي الْإِدْنِ وَالِاسْتِعَارَةِ)).

(١) فِي "و": ((لِلْغَرْمَاءِ)).

(٢) ص-٤٨٩-.

(٣) ص-٤٨٨-.

(٤) فِي "الأَصْلِ": ((مَسَاوِيهِمْ)).

(٥) "مَعْرَاجُ الدَّرَايَةِ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ الْإِعْتِرَاضِ وَالْجَنَاحَةِ عَلَيْهِ وَجَنَاحَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ ٤/ق ١١٨/أ/ بِتَصْرِفٍ.

(٦) "جَامِعُ الْفُصُولِ": الْفَصْلُ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُونَ فِي أَنْوَاعِ الضَّمَانَاتِ الْوَاجِبَةِ وَكَيْفِيَّاتِهَا وَفِي تَضْمِينِ الْأَمِينِ وَبِرَاءَةِ الضَّمِينِ ١١٤/٢ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ نَقْلًا عَنْ "بِس"، أَي: "المَبْسُوطِ".

لثبوت يد العارية حينئذٍ (ولو اختلفا في وقته) أي: وقت هلاكه فقال المرتهن: هلك في وقت^(١) العمل، وقال الرهن: في غيره^(٢) (فالقول للمرتهن) لأنه منكّر (والبيّنة للرهن) لأنهما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الرهن في عوده إلا بحجة، "بزازية"^(٣).

[٣٤٤٩٩] (قوله: لثبوت يد العارية) وهي مخالفة ليد الرهن فانتفى الضمان، "منح"^(٤).

[٣٤٥٠٠] (قوله: لأنه منكّر) أي: مُنكّر لموجب الضمان، قال "ط"^(٥): ((ولا حاجة إليه؛ لأنّ التعليل الآتي^(٦) للمسألين)).

[٣٤٥٠١] (قوله: وقال الرهن: في غيره^(٧)) كذا في "الخانية"^(٨) وغيرها، فيشمل ما إذا قال: قبل العمل أو بعده.

[٣٤٥٠٢] (قوله: لأنهما اتفقا على زوال يد الرهن) أي: زوال القبض الموجب للضمان؛ لاعترافهما بوجود العمل المزيل للضمان.

[٣٤٥٠٣] (قوله: في عوده) أي: عود الرهن، أي: عود يده. و^(٩) في بعض النسخ: ((في حقه))،

(قوله: فيشمل ما إذا قال: قبل العمل أو بعده) شمول الكلام لما إذا قال الرهن: هلك قبل العمل غير مراد؛ لأنهما حينئذٍ لم يتفقا على زوال يد الرهن، بل المراد ما إذا قال الرهن: هلك بعده، وقال المرتهن: هلك وقته، ولو قال الرهن: هلك قبله كان القول له كما في مسألة الثوب الآتية في "الشراح" عن "البزازية".

(١) في "د": ((حالة)) بدل ((وقت)).

(٢) في "د": ((غيرها)).

(٣) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الخامس في الشهادة فيه - نوع في اختلاف الرهن والمرتهن والشهادة فيه ٦٩/٦ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته ٢/٢٢٥ أ.

(٥) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٤/٢٤٩.

(٦) في هذه الصفحة "در".

(٧) في "الأصل" و"ك" و"آ": ((غيرها))، وما أثبتناه من "ب" و"م" موافقةً لجلّ نسخ "الدّر" هو الأولى؛ لعود الضمير على ((الوقت)).

(٨) لم نقف على المسألة في مطبوعة "الخانية" التي بين أيدينا.

(٩) الواو ليست في "ب" و"م".

وفيها^(١): ((أَذِنَ للمُرْتَهِنِ فِي لُبْسِ ثَوْبِ الرَّهْنِ يَوْمًا فَجَاءَ بِهِ المُرْتَهِنُ مُتَخَرِّقًا وَقَالَ: تَخَرَّقَ فِي لُبْسِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَقَالَ الرَّاهِنُ: مَا لِبْسَتُهُ فِيهِ وَلَا تَخَرَّقَ فِيهِ، فَالْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ، وَإِنْ أَقَرَّ الرَّاهِنُ بِاللُّبْسِ فِيهِ وَلَكِنْ قَالَ: تَخَرَّقَ قَبْلَ لُبْسِهِ أَوْ بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي قَدْرِ مَا عَادَ مِنَ الضَّمَانِ)).

(فروغ)

رَهْنُ الْأَبِّ مِنْ مَالِ طِفْلِهِ شَيْئًا بَدَيْنَ عَلَى نَفْسِهِ جَازَ، فَلَوْ الرَّهْنُ قِيمَتُهُ أَكْثَرُ مِنَ الدَّيْنِ فَهَلْكَ ضَمِنَ الْأَبُّ قَدَرَ الدَّيْنِ دُونَ الزِّيَادَةِ، بِخِلَافِ الْوَصِيِّ.....

وفي بعضها: ((في دعواه))، وعبارة "البزازية"^(٢): ((في العود)).

[٣٤٥٠٤] (قوله: ما لبسته) بفتح تاء المخاطب.

[٣٤٥٠٥] (قوله: فالقول للراهن) لأنه منكر لوجود العمل، فلم يتفقا على زوال اليد.

[٣٤٥٠٦] (قوله: فالقول للمرتهن إلخ) عبارة "البزازية"^(٣): ((فالقول للمرتهن أنه أصابه في اللبس؛ لاتفاقهما على خروجه من الضمان، فكان القول للمرتهن في قدر ما عاد الضمان إليه، بخلاف أول المسألة؛ لعدم الاتفاق ثمة على الخروج من الضمان)) اهـ.

وحاصله: أنهما لما اتفقا على خروجه من الضمان كان القول للمرتهن في أنه لم يعد مضمونا عليه ضمان الرهن بعد خروجه من الضمان إلا ذلك الثوب المتخرق، أي: فإذا هلك بعد ذلك يضمن قيمته متخرقا.

[٣٤٥٠٧] (قوله: بخلاف الوصي) قدم في باب ما يجوز ارتهانه^(٤): أن ذلك قول الإمام

(١) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الخامس في الشهادة فيه - نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه ٦/٧٠ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الخامس في الشهادة فيه - نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه ٦/٦٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الخامس في الشهادة فيه - نوع في اختلاف الراهن والمرتهن والشهادة فيه ٦/٧٠ (هامش "الفتاوى الهندية").

فإنَّه يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ، والْفَرْقُ: أَنَّ لِلْأَبِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِمَالِ الصَّغِيرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَلَا كَذَلِكَ الْوَصِيِّ، وَلَوْ أَدْرَكَ الْإِبْنُ وَمَاتَ الْأَبُ لَيْسَ لِلإِبْنِ أَخْذُهُ قَبْلَ قَضَاءِ الدَّيْنِ، وَيَرْجِعُ الْإِبْنُ فِي مَالِ الْأَبِ إِنْ كَانَ رَهْنَهُ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ كَمَعِيرِ الرَّهْنِ، وَلَوْ رَهْنًا شَيْئًا ثُمَّ أَقَرَّ بِالرَّهْنِ لغيره لَا يُصَدَّقُ فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ، وَيُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ وَرَدُّهُ إِلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ.

"الثمرتاشي"، وأَنَّهُ جَزَمَ فِي "الدَّخِيرَةِ" وَغَيْرِهَا: بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ، وَبِهِ جَزَمَ "المصنّف" هُنَاكَ ^(١) كـ "العناية" و"الملتقى"، وَقَدَّمْنَا ^(٢) وَجْهَهُ.

[٣٤٥٠٨] (قوله: ليس للإبن أخذه إلخ) لأنَّ تصرّف الأب نافذ لازم.

[٣٤٥٠٩] (قوله: ويرجع الابن) أي: إذا قضى دين الأب وافتك الرهن.

[٣٤٥١٠] (قوله: إن كان) أي: الأب رهنه لنفسه، أي: لأجل دين عليه، وكذا لو رهن بدين على نفسه وبدين على الصَّغِيرِ فَحُكْمُهُ فِي حِصَّةِ دَيْنِ الْأَبِ كَحُكْمِهِ فِيمَا لَوْ كَانَ كُلُّهُ رَهْنًا بِدَيْنِ الْأَبِ كَمَا فِي "المنح" ^(٣).

[٣٤٥١١] (قوله: لأنّه) [١/١٩٤ق/٤] أي: الابن مضطرٌّ في قضاء الدين؛ لافتكاك الرهن، فلم يكن متبرعاً، نظير معير الرهن الآتي بيانه ^(٤).

[٣٤٥١٢] (قوله: ثم أقَرَّ بالرهن إلخ) أي: أقَرَّ بأنَّ ذلك المرهون ملكٌ لزيدٍ مثلاً، لَا يُصَدَّقُ

فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ، حَتَّى إِنَّهُ لَا يُنْزَعُ مِنْ يَدِهِ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ الْإِقْرَارِ بِدُونِ بَرَاهَانٍ مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ، بَلْ يُوَاحِدُ الْمُقَرَّرُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، حَتَّى إِنَّهُ يُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ وَرَدِّ الْمَرْهُونِ إِلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ.

وَهَلْ يُؤْمَرُ بِقَضَائِهِ حَالاً لَوْ كَانَ مُؤَجَّلاً، أَوْ يُؤْمَرُ بِدَفْعِ قِيَمَتِهِ لِلْمُرْتَهِنِ ثُمَّ تَسْلِيمِ الرَّهْنِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ، أَوْ يُنْظَرُ إِلَى حُلُولِ الْأَجَلِ؟ فَلْيُرَاجَعْ.

(١) ص ٤٣٤ -.

(٢) المقولة [٣٤٢٧٧] قوله: ((هلاكه مضموناً)).

(٣) "المنح": كتاب الرهن - باب ما يجوز ارتقائه وما لا يجوز ٢/٢٢١ق/ب بتصريف.

(٤) ص ٤٩٩ - "در".

ولو رهن دار غيره فأجاز صاحبها جاز. وبينة^(١) الرهن على قيمة الرهن أولى. وزوائد الرهن كولد وثمرة رهن لا غلة دار وأرض وعبد فلا يصير رهنًا. والرهن الفاسد كالصحيح في ضمانه. (وصح استعاره شيء ليرهنه، فيرهن بما شاء) إذا أطلق

[٣٤٥١٣] (قوله: جاز) ويكون بمنزلة ما لو أعارها ليرهنها، "ط"^(٢).

[٣٤٥١٤] (قوله: أولى) أي: من بين المرتهنين؛ لأنها تثبت زيادة ضمان، ولو لم يقيما البينة فالقول قول المرتهن، كذا يفاد من "الهندية"^(٣)، "ط"^(٤).

[٣٤٥١٥] (قوله: وزوائد الرهن إلخ) ستأتي^(٥). هذه المسألة مفصلة كالمسألة التي بعدها؛ ولذا لم توجد في بعض النسخ، "ط"^(٦).

[٣٤٥١٦] (قوله: وصح استعاره شيء ليرهنه) لأن المالك رضي بتعلق دين المستعير بماله، وهو يملك ذلك كما يملك تعلقه بذمته بالكفالة، "ط"^(٧).

[٣٤٥١٧] (قوله: فيرهن بما شاء) أي: بأي جنس أو قدر، وكذا عند أي مرتهن وفي أي بلد شاء كما في "القهستاني"^(٨).

[٣٤٥١٨] (قوله: إذا أطلق) أي: المعبر؛ لأن الإطلاق واجب الاعتبار خصوصاً في الإعارة؛ لأن الجهالة فيها لا تفضي إلى المنازعة، "هداية"^(٩). لأن مبناها على المسامحة، "معراج"^(١٠).

(١) في "و": ((وبنية))، وهو خطأ طباعي.

(٢) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٤٩/٤.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الرهن - الباب التاسع في اختلاف الراهن والمترهن في الرهن وفي الشهادة فيه ٤٦٩/٥ باختصار.

(٤) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٤٩/٤.

(٥) ص ٥٢١ - "در".

(٦) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٤٩/٤.

(٧) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٥٠/٤.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: التصرف والجناية في الرهن ١٠٥/٢.

(٩) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ١٤٩/٤.

(١٠) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض ١١٨/٤.

ولم يُقَيِّدْهُ بشيءٍ (وإن قَيِّدَهُ بِقَدْرٍ أو جنسٍ أو مرتَهِنٍ أو بلدٍ تَقَيَّدَ به) وَحِينَئِذٍ (فإن خَالَفَ) ما قَيَّدَهُ^(١) به المعيرُ

[٣٤٥١٩] (قوله: تَقَيَّدَ به) فليس له أن يَزِيدَ عليه ولا يُقَصِّرَ، أمَّا الزَّيَادَةُ فَلأنَّهُ رَمَّا احتَاجَ إلى فَكَاكِ الرَّهْنِ فَيُؤَدِّي قَدْرَ الدَّيْنِ وما رَضِيَ بِأداءِ القَدْرِ الزَّائِدِ، أو لأنَّهُ يَتَعَسَّرُ عليه ذلكَ فَيَتَضَرَّرُ به. وأما التُّقْصَانُ فَلأنَّ الزَّائِدَ على الدَّيْنِ يَكُونُ أمانةً وما رَضِيَ إلَّا أن يَكُونَ مضموناً كُلَّهُ، فكان التَّعْيِينُ مفيداً^(٢)، وكذلك التَّقْيِيدُ بالجنسِ وبالمرتَهِنِ وبالبلدِ؛ لأنَّ كُلَّ ذلكَ مفيدٌ؛ لتيسُّرِ البعضِ بالإضافةِ إلى البعضِ وتفاوتِ الأشخاصِ في الأمانةِ والحفظِ. اهـ من "الهداية"^(٣) و"الاختيار"^(٤).

(تنبيه)

أفتى في "الحامدية"^(٥) فيما لو قَيَّدَ العاريةَ بِمُدَّةٍ معلومةٍ وَمَضَّتِ المُدَّةُ ((بأنَّ للمعيرِ أخذَها من المستعيرِ))، قال^(٥): ((وبه أفتى في "الخيرية"^(٦) و"الإسماعيلية"^(٧)، ومثله في "فتاوى ابن نجيم"^(٨) قائلاً: وليس له مطالبةُ بالرهْنِ قبلَ مَضِيِّ المُدَّةِ، فإذا مَضَتْ وامتَنَعَ من خلاصِهِ من المرتَهِنِ أُجِرَ عليه)) اهـ. أقول: ولا يُخَالَفُهُ ما في "الذخيرة"^(٩): ((استعارُهُ لِيَرَهَنَهُ بِدَيْنِهِ فَرَهَنَهُ بِمَائَةٍ إلى سَنَةٍ، فللمعيرِ ٣٣٠/٥ طلبُهُ منه وإن أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَرَهَنُهُ إلى سَنَةٍ)) اهـ. لأنَّ الرَهْنَ هُنَا فاسدٌ؛ لتأجيلِهِ^(١٠) كما مرَّ^(١١)، وكلاؤنا في تأجيلِ العارية، تأمل.

(١) في "د": ((قيد)). .

(٢) في "الأصل": ((مقيَّد)) وعبارة "الهداية": ((لأن التقييد مفيد))، وعبارة "الاختيار": ((وكان التعيين مفيداً فيتقيد به)).

(٣) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ١٤٩/٤ بتصرف.

(٤) "الاختيار": كتاب الرهن - فصل في حكم الرهن إذا باعه الراهن ٧١/٢ بتصرف.

(٥) انظر "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب الرهن ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ بتصرف.

(٦) "الفتاوى الخيرية": كتاب الرهن ١٨٩/٢.

(٧) "فتاوى إسماعيل الحايك": كتاب الرهن ق ١٥٣/ب.

(٨) "فتاوى ابن نجيم": كتاب الرهن ١٧٦- بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الغيائية").

(٩) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثالث عشر في الرجل يستعير من آخر شيئاً ليرهنه بدينه ٣٢٠/١١ بتصرف نقلاً

عن "المنتقى".

(١٠) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((بتأجيل)).

(١١) ص ٤٥٦- "در".

(ضَمَّنَ) المعير^(١) (المستعيرَ أو المرتهنَ) لتعدي كلِّ منهما (إلا إذا خالفَ إلى خيرٍ بأَنْ عَيَّنَ له أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَتِهِ فَرَهْنَهُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ) لم يَضْمَنْ؛ لمخالفتِهِ إلى خيرٍ. (فإنَّ ضَمَّنَ) المعيرُ (المستعيرَ تَمَّ)^(٢) عقدُ الرهنِ).....

[٣٤٥٢٠] (قوله: ضَمَّنَ المعيرُ المستعيرَ أو المرتهنَ إلخ) أي: يُضَمَّنُهُ قِيَمَةُ الرهنِ إِنْ هَلَكَ فِي يَدِ المرتهنِ؛ لَأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ عَلَى وَجْهِ لَمْ يُؤَدِّنْ لَهُ فِيهِ فِصَارٌ غَاصِباً، وللمعيرِ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنَ المرتهنِ وَيَفْسَخَ الرهنَ، "جوهره"^(٣).

[٣٤٥٢١] (قوله: فرهنه بأقلَّ من ذلك) أي: بأقلَّ ممَّا عَيَّنَ له لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنِ قِيَمَةِ الرهنِ، بَلْ إِمَّا بِمِثْلِهَا أَوْ بِأَكْثَرٍ كَمَا أَفَادَهُ "الزَّلِيلِيُّ"^(٤)، وَفِي "الدَّخِيرَةِ"^(٥) وَغَيْرِهَا: ((لو سَمَّى لَهُ شَيْئاً فَرَهْنَهُ بِأَقْلٍ أَوْ بِأَكْثَرٍ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الأول: أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ الثَّوْبِ مِثْلَ الدِّينِ الْمُسَمَّى. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَفِيهِمَا: إِذَا رَهَنَ بِأَكْثَرٍ مِنَ الدِّينِ أَوْ بِأَقْلٍ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ. الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ أَقْلٌ مِنْهُ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الْمُسَمَّى ضَمِنَ الْقِيَمَةَ، وَإِنْ نَقَصَ فَإِنْ كَانَ النُّقْصَانُ إِلَى تَمَامِ قِيَمَةِ الثَّوْبِ لَا يَضْمَنُ، وَإِنْ إِلَى أَقْلٍ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ)) اهـ مُلَخَّصاً.

ونقله في "النهاية"^(٦) ثُمَّ قَالَ: ((وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَعِيرَ لَا يُضْمَنُ الْمُسْتَعِيرَ أَكْثَرَ مِنَ الْقِيَمَةِ فِي صُورَةٍ مِنَ الصُّوَرِ، وَكَذَا لَا يُضْمَنُهُ جَمِيعَ قِيَمَةِ الثَّوْبِ إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنَ الدِّينِ، وَإِنَّمَا يُضْمَنُهُ قَدَرُ الدِّينِ، وَالزَّائِدُ يَهْلِكُ أَمَانَةً)) اهـ.

(١) ((المعير)) من "المتن" في "و".

(٢) في "ب": ((ثم))، وهو خطأ طباعي.

(٣) "الجوهره النيرة": كتاب الرهن ١/٢٩١.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنانية عليه وجنانيته على غيره ٨٩/٦.

(٥) "الدخيرة": كتاب الرهن - الفصل الثالث عشر في الرجل يستعير من آخر شيئاً ليرهنه بدينه ٣١٩/١١.

(٦) "النهاية شرح الهداية" للسفناقي: كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنانية عليه ٢/٤٤١ ق/ب بتصريف.

لتملكه بالضمان (وإن ضمن المرتهن يرجع بما ضمن وبالدين على الرهن)

[٣٤٥٢٢] (قوله: لملكه بالضمان) فتبين أنه رهنه ملك نفسه. اهـ "تبيين"^(١). قال "قارئ الهداية"^(٢): ((ولي فيه نظر؛ لأن الملك فيه لم يستند إلى وقت القبض؛ إذ القبض بإذن المالك، وإنما يستند إلى وقت المخالفة وهو التسليم إلى المرتهن، وعقد الرهن كان قبله فيقتصر ملكه على وقت التسليم فلم يبين أنه رهن ملكه؛ لأن ملكه بعد عقد الرهن)) اهـ "أبو السعود"^(٣) و"ط"^(٤) عن "الشلي"^(٥).

أقول: قد يجاب بأن الرهن لا يلزم إلا بالتسليم؛ ولذا كان للمرتهن الرجوع عنه قبله [٤/١٩٤ب] كما مر أول الرهن^(٦)، فإذا توقف العقد على التسليم لم يعتبر سابقاً عليه، فكأنهما وجدا معاً عند التسليم الذي هو وقت المخالفة، فلم يكن ملكه بعد عقد الرهن، هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم، فاغتنمه.

[٣٤٥٢٣] (قوله: وإن ضمن المرتهن) لأنه متعده بقبض مال غيره بلا إذنه، فهو كغاصب

الغاصب.

(قوله: قد يجاب: بأن الرهن لا يلزم إلا بالتسليم إلخ) أو يجاب بأننا لم ننفذ العقد القولي، بل نقضناه بالتعاطي، وقبض المرتهن والتسليم وإن تأخرا عن العقد القولي فقد تقدما على العقد بالتعاطي، وهذا الجواب أحسن.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ٨٩/٦.

(٢) لم نعر عليها في "فتاوى قارئ الهداية".

(٣) "فتح المعين": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ٤٥٣/٣.

(٤) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٥٠/٤.

(٥) "حاشية الشلي": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ٨٩/٦ (هامش "تبيين الحقائق").

(٦) ص ٣٧٥ وما بعدها "در".

كما مرَّ^(١) في الاستحقاق (فإن وافق وهلك عند المرتهن صار) المرتهن (مستوفياً لدينه، ووجب مثله) أي: مثل الدين (للمعير على المستعير) وهو الرهن؛ لقضاء دينه به (إن كان كله^(٢) مضموناً، وإلا) يكن كله مضموناً (ضمن قدر المضمون والباقي أمانة) وكذا لو تعيب فيذهب من الدين بحسابه، ويحب مثله للمعير

[٣٤٥٢٤] (قوله: كما مرَّ في الاستحقاق) أي: قبيل هذا الباب^(٣).

[٣٤٥٢٥] (قوله: صار المرتهن مستوفياً لدينه) أي: إن كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر، وإن كانت أقل صار مستوفياً بقدره^(٤) ويرجع بالفضل على الرهن. اهـ "مسكين"^(٥).
[٣٤٥٢٦] (قوله: أي: مثل الدين) كذا في "الدرر"^(٦)، والأصوب أن يقال: ((أي: مثل الرهن))، أي: صورة ومعنى إن كان مثلياً، ومعنى فقط - وهو قيمته - إن كان قيمياً؛ لئلا يلزم تشييت الضمان بعده، "رحمتي"^(٧) ملخصاً. ومثله في "شرح الطوري"^(٨).

[٣٤٥٢٧] (قوله: لقضاء دينه به) أي: لأن الرهن صار قاضياً دينه بمال المعير وهو الرهن.

[٣٤٥٢٨] (قوله: إن كان كله) أي: الرهن مضموناً بأن كان مثل الدين أو أقل.

[٣٤٥٢٩] (قوله: وإلا إلخ) أي: بأن كان أكثر من الدين.

[٣٤٥٣٠] (قوله: بحسابه) أي: بقدر حصّة العيب، "إتقاني"^(٩).

[٣٤٥٣١] (قوله: ويحب مثله) أي: ويحب للمعير على المستعير مثل ما ذهب من الدين بالعيب.

(١) ((مرّ)) ليست في "و".

(٢) ((كله)) ليست في "ط".

(٣) ص ٤٧٤-.

(٤) في "ب" و"م" ((لقدّره))، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"أ" موافق لعبارة "مسكين".

(٥) "شرح منلا مسكين على الكنز": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ص ٢٩٣-.

(٦) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجنابة في الرهن ٢/٢٥٨.

(٧) "منحة الباري": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته ٢/٣٨٨/ب.

(٨) "تكملة البحر": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ٨/٣٠٧.

(٩) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره ٦/٤١٤١/أ.

(ولو افْتَكَّهُ) أي: الرهن (المعيرُ أُجِبَ المرتهنُ على القبول، ثُمَّ يَرْجِعُ) المعيرُ (على الرّاهن) لأنّه غير متبرّع؛ لتخليص ملكه، بخلاف الأجنبي (بما أدّى) بأن^(١) ساوى الدّين القيمة، وإن الدّين أزيد فالزائد تبرّع، وإن أقل فلا جبر، "درر"^(٢). لكن استشكله "الزيلعي" وغيره، وأقرّه "المصنّف"^(٣)؛

[٣٤٥٣٢] (قوله: لتخليص ملكه) أي: لأنه يُريد بذلك تخليص ملكه فهو مضطر إليه.

[٣٤٥٣٣] (قوله: بخلاف الأجنبي) أي: إذا قضى الدّين؛ لأنه متبرّع؛ إذ هو لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفرغ^(٤) ذمته، فكان للطالب أن لا يقبل، "هداية"^(٥).

[٣٤٥٣٤] (قوله: وإن أقل فلا جبر) أي: لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن، "درر"^(٦) عن "تاج الشريعة". لأنّ الزيادة أمانة من جانب الرّاهن، كذا قيل، ولم نجد ذلك في كلام الشّراح، وعزّوه إلى "تاج الشريعة" فريضة بلا مزية^(٧)، كذا أفاده "عزمي زاده"^(٨).

[٣٤٥٣٥] (قوله: لكن استشكله "الزيلعي")^(٩) وغيره) أي: استشكل كون الزائد تبرعاً حيث قال^(٨): ((وهذا مشكل؛ لأنّ تخليص الرهن لا يحصل بإيفاء البعض فكان مضطراً؛ وهذا لأنّ غرضه

(قوله: ولم نجد ذلك في كلام الشّراح إلخ) التعليل بأنّ الزيادة أمانة من جانب الرّاهن فيفيد عدم جبر المرتهن على دفعها للمعير، فقد ذكر "المصنّف" في كتاب الوكالة: ((قال: إنّي وكيل بقبض الوديعة فصدّقه المودّع لم يؤمّر بالدفع، وكذا لو ادّعى شراءها من المالك وصدّقه؛ لأنه إقرار على الغير)).

(١) في "د": ((إن)).

(٢) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية عليه ٢/٢٢٥ أ.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن ٢/٢٥٨ بتصرف.

(٤) في "م": ((تفرغ)) بالعين المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ٤/١٤٩.

(٦) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن ٢/٢٥٨.

(٧) في "اللسان" من مادة ((فري)): ((الفريضة: الكذب، افترى الكذب يفتريه: اختلقه)). وفيه من مادة ((مري)): ((مري)).

((والخبرية والمريّة: الشك والجدل، بالكسر والضّم)).

(٨) "حاشية عزمي زاده على الدرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن ق ١٨٣ أ.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ٦/٨٩ باختصار.

فلذا لم يُعْرَجْ^(١) عليه في "متنّه" مع متابعتِه^(٢) لـ "الدُّرر"، فتدبّر.

(ولو هَلَكَ الرِّهْنُ المُستَعَارُ مَعَ الرَّاهِنِ قَبْلَ رَهْنِهِ أَوْ بَعْدَ فَكِّهِ لَمْ يَضْمَنْ)

تخليصُهُ؛ لِيَنْتَفِعَ بِهِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَدَاءِ الدَّيْنِ كُلِّهِ؛ إِذْ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ (الْكُلَّ) اهـ. والإشكال ذكرُهُ جَمِيعُ شَرَاكِ "الهداية"^(٣) مع جوابِهِ: ((بَأَنَّ الضَّمَانَ إِنَّمَا وَجِبَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِاعْتِبَارِ إِيفَاءِ الدَّيْنِ مِنْ مِلْكِهِ، فَكَانَ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا تَحَقَّقَ الْإِيفَاءُ)) اهـ. ونَقْلُوهُ عَنْ "الإيضاح" و"الخانبة"^(٤) وغيرهما، وكَأَنَّ "الرَّيْلَعِيَّ" لَمْ يَرْتَضِ بِهَذَا الْجَوَابِ فَلَمْ يَذْكُرْهُ؛ وَلِذَا قَالَ فِي "السَّعْدِيَّةِ"^(٥): ((إِنَّ لِلْكَلامِ فِيهِ مَجَالَ)).

[مطلب: يجبُ اتِّبَاعُ المنقولِ وإنْ لم يَظْهَرْ للعقول]

[٣٤٥٣٦] (قوله: فلذا لم يُعْرَجْ عليه إلخ) أقول: يجبُ اتِّبَاعُ المنقولِ وإنْ لم يَظْهَرْ للعقول، مع أَنَّ الجَوَابَ لائِحٌ، وهو: تَقْصِيرُ المعيرِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِالرَّهْنِ بِالْقِيَمَةِ مِنْ أَوَّلِ الأمرِ، فَإِذَا تَرَكَ مَا يَدْفَعُ الإِضْرَارَ^(٦) كَانَ فِي دَفْعِ الزَّائِدِ مَخْتَاراً بِهَذَا الْعَتَبَارِ، فَكُنْ مِنْ ذَوِي الْإِبْصَارِ. اهـ "سائحي".

[٣٤٥٣٧] (قوله: مع متابعتِه لـ "الدُّرر") أي: أَنَّ عَادَتَهُ ذَلِكَ غَالِباً، وَقَدْ نَصَّ فِي "الدُّرر"^(٧) عَلَى أَنَّ الزَّائِدَ تَبَرُّجٌ؛ فَدَلَّ عَدَمُ مُتَابَعَتِهِ لَهُ أَنَّهُ أَقَرَّ "الرَّيْلَعِيَّ" عَلَى الْاسْتِسْكَالِ.

[٣٤٥٣٨] (قوله: لَمْ يَضْمَنْ) لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ قَاضِياً دَيْنَهُ بِهِ.

(١) فِي هَامِش "و": ((أَي: وَلَمْ يَذْكُرْهُ)).

(٢) فِي "و": ((مَعَ كَمَالِ مُتَابَعَتِهِ)).

(٣) انظر "النهاية شرح الهداية" للسرخسي: كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه ٢/٤٤١ق/ب. و"الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ١١٩/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير")، و"العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ١١٩/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٤) "الخانبة": كتاب الرهن - فصل فيمن يرهن مال الغير ٣/٦٠٤-٦٠٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الحواشي السعدية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١١٩/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٦) فِي "الأصل" و"ك" و"ت": ((الاضطرار)).

(٧) "الدردر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن ٢/٢٥٨.

وإنِ اسْتَحْدَمَهُ أَوْ رَكِبَهُ) ونحو ذلك (من قبل) لأنه أمينٌ خالفَ ثم عاد إلى الوفاق فلا يضمنُ خلافاً لـ "الشافعي"^(١)، لكن في "الشربلالية"^(٢).....

[٣٤٥٣٩] (قوله: وإنِ اسْتَحْدَمَهُ أَوْ رَكِبَهُ إلخ) ((إن)) هذه وصليّة، أي: بأن كان عبداً فاستخدمه، أو دابةً فركبها قبل أن يرهّنها، ثم رهّنها بمالٍ مثل قيمتهما، ثم قضى المال فلم يقبضهما حتى هلكا عند المرتهن = فلا ضمان على الرّاهن، "هداية"^(٣). أي: ضمان التّعدي لا ضمان قضاء الدين؛ لأنّ الرّاهن بعدما قضى الدين يرجع بما أدى؛ لأنّ الرّهن لما هلك في ٣٣١/٥ يد المرتهن صار مستوفياً حقّه من مالية الرّهن، فيرجع المعير على الرّاهن بما وقّع به الإيفاء. اهـ "كفاية"^(٤) ملخصاً.

[٣٤٥٤٠] (قوله: ونحو ذلك) كأن ليس الثوب.

[٣٤٥٤١] (قوله: من قبل) أي: من قبل الرّهن، وكذا إن افتكّه ثم استعمله فلم يعطّب، ثم عطّب بعده من غير صنعِهِ لا يضمن؛ لأنه بعد الفكك بمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير؛ لانتهاء حكم الاستعارة بالفكك، وقد عاد إلى الوفاق فيبرأ عن الضمان، "هداية"^(٥).

[٣٤٥٤٢] (قوله: لكن في الشربلالية إلخ) هذا في المستأجر أو المستعير لشيء ينتفع به،

(قوله: أي: بأن كان عبداً فاستخدمه، أو دابةً فركبها إلخ) موضوع كلام "المصنّف": أنّ الهلاك مع الرّاهن في الصّورتين، وموضوع ما في "الهداية" في الثّانية هلاكه عند المرتهن فلا يُناسب جعل ما فيها تصويراً لكلامه. (قوله: هذا في المستأجر أو المستعير لشيء ينتفع به) يظهر صحّة الاستدراك في كلام "الشارح" بجعله استدراكاً على التعليل قبله؛ فإنه يؤهم أنه عام في كلّ أمين.

(١) انظر "تحفة المحتاج": كتاب الرهن ٦٠/٥ هامش "حواشي الشرواني والعبادي"، و"نهاية المحتاج": كتاب الرهن ٢٤٦/٤.

(٢) "الشربلالية": كتاب الرهن - باب التصرف والجنابة في الرهن ٢٥٨/٢ هامش "الدرر والغرر" نقلاً عن "العمادية" معزواً لـ "الأستروشي".

(٣) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ١٥٠/٤.

(٤) "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ١٢٠/٩-١٢١ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ١٥٠/٤ بتصريف يسير.

عن "العمادية"^(١): ((المستأجرُ أو المستعيرُ إذا خالفاً ثمَّ عادا إلى الوفاق لا^(٢) يبرأ عن الضمان^(٣) على ما عليه الفتوى)) انتهى. بقي لو اختلفا فالقول للراهن؛

وكلامنا في مستعير شيءٍ ليرهنه، وهو بمنزلة المودع لا المستعير كما مرَّ آنفاً^(٤)، والمودع يبرأ بالعود إلى الوفاق، وفرَّق بينهما في "الهداية"^(٥) وشروحها^(٦): ((بأنَّ يدَ المستعير يدُ نفسه، فلا يصيرُ بالعود راداً على المالك لا حقيقةً ولا حكماً، بخلاف المودع؛ لأنَّ يده كيد المالك، فبالعود إلى الوفاق [١/١٩٥ق/٤] يصيرُ راداً عليه حكماً)).

قلت: وكذا المستأجرُ يده يدُ نفسه؛ لأنَّه يمسك العينَ لنفسه لا لصاحبها.

[٣٤٥٤٣] (قوله: إذا خالفا) الأولى إفراؤ الضمير؛ لأنَّ العطفَ بـ ((أو))، وليوافق ما بعده، "ط"^(٧). وقد وُجد كذلك^(٨) في كثيرٍ من النسخ.

[٣٤٥٤٤] (قوله: بقي لو اختلفا) أي: في زمن الهلاك، فقال المعير: هللك عند المرتهن، وقال المستعير: قبل الرهن أو بعد الافتكاك، "عناية"^(٩).

[٣٤٥٤٥] (قوله: فالقول للراهن) أي: مع يمينه، "معراج"^(١٠). والبيئة للمعير؛ لأنَّه يدعي عليه الضمان، "عناية"^(١١).

(١) انظر "جامع الفصولين": الفصل الثالث والثلاثون في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيةاتها وفي تضمين الأمين وبراءة الضمين ١١٠/٢ نقلاً عن "الأستروشي".

(٢) ((لا)) ساقطة من "ط".

(٣) عبارة "الشرنبلالية" و"جامع الفصولين": ((لا يبرأ من الضمان)).

(٤) المقولة [٣٤٥٤١] قوله: ((من قبل)).

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٥٠/٤.

(٦) انظر "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٢١/٩ بتصرف يسير. و"معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض ٤/١١٩ق/أ.

(٧) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٥١/٤.

(٨) في "ك": ((ذلك)).

(٩) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١١٩/٩ بتصرف ("هامش تكملة فتح القدير").

(١٠) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض ٤/١١٨ق/ب.

(١١) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١١٩/٩ بتصرف يسير ("هامش تكملة فتح القدير").

لأنَّه يُنَكِّرُ الإيفاءَ بِمالِهِ، ولو اختلفَا في قَدْرِ ما أَمَرَهُ بِالرَّهْنِ به فالقولُ للمعيرِ، "هداية"^(١).

اختلفَا في الدَّيْنِ والقيمةِ بعدَ الهلاكِ فالقولُ للمرتهنِ في قَدْرِ الدَّيْنِ وقيمةِ الرَّهْنِ، "شرح تكملة"^(٢).

(ولو مات مستعيره مفلساً مديوناً (فالرَّهْنُ).....)

[٣٤٥٤٦] (قوله: لأنَّه يُنَكِّرُ إلخ) أي: لأنَّ الرَّاهِنَ يُنَكِّرُ الإيفاءَ بِمالِ المعيرِ.

[٣٤٥٤٧] (قوله: ولو اختلفَا في قَدْرِ ما أَمَرَهُ بِالرَّهْنِ به) بأن قال المعيرُ: أمرْتُكَ أَنْ تَرَهَّنَهُ بخمسةٍ، وقال المستعيرُ: بعشرةٍ، فالقول للمعيرِ؛ لأنَّه لو أنكَر الأمرَ أصلاً كان القولُ له، فكذا إذا أنكَر وصفاً فيه، والبيِّنَةُ للمستعيرِ؛ لأنَّه المَثْبُتُ، "إتقاني"^(٣).

[٣٤٥٤٨] (قوله: اختلفَا في الدَّيْنِ والقيمةِ إلخ) صورةُ المسألةِ ما في "الخانية"^(٤) وغيرها: ((لو كان الرَّاهِنُ يدَّعي الرَّهْنَ بألفٍ والمرتهنُ بخمسمائةٍ، فإنَّ كان الرَّهْنُ قائماً يُساوي ألفاً تحالفاً وتراداً، ولو هالكاً فالقولُ للمرتهنِ؛ لأنَّه يُنَكِّرُ زيادةَ سقوطِ الدَّيْنِ)) اهـ.

زاد "إتقاني"^(٥): ((ولو اتَّفقا على أنَّه بألفٍ وقال المرتهنُ: قيمتهُ خمسمائةٍ، وقال الرَّاهِنُ: ألفٌ، فالقولُ للمرتهنِ، إلَّا أن يُرهنَ الرَّاهِنُ؛ لأنَّه ادَّعى زيادةَ الضَّمانِ)) اهـ مُلَخَّصاً. وبه يَظْهَرُ ما في العبارةِ مِنَ الإيجازِ الشَّبيهِ بالإلغازِ.

[٣٤٥٤٩] (قوله: مديوناً) زادَهُ لأنَّه لا يَلْزَمُ مِنَ الإفلاسِ الدَّيْنُ، لكنَّ إن قُرئ قولُ "المُصنِّفِ": ((مفلساً)) بتشديدِ اللَّامِ مِنَ المضاعفِ اسْتغْنَى عنه؛ لأنَّ معناه حَكَمَ القاضي بإفلاسِهِ، تَأَمَّلْ.

(١) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٥٠/٤ باختصار.

(٢) "التكملة وشرحها" لحسام الدين المكي الرازي (ت ٥٩٨هـ)، وتقدم تعريفها ٢٢٠/٣.

(٣) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ١٤١/٦ ب/ بتصرف.

(٤) "الخانية": كتاب الرهن - فصل في اختلاف الراهن والمرتهن ٦٠٩/٣ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ١٤٢/٦ أ.

باقٍ (على حاله، فلا يُباع إلا برضى المعير) لأنه ملكه (ولو أراد المعير بيعه وأبى الرّاهن^(١)) البيع (بيع بغير رضاه إن كان به) أي: بالرّهن (وفاء، وإلا لا) يباع (إلا برضاه^(٢)) أي: المرتهن^(٣).

(ولو مات المعير مفلساً وعليه دينٌ أمر الرّاهن بقضاء دين نفسه ويُرَدُّ الرّهن ليَصِلَ كلُّ ذي حقٍّ حقه (وإن عَجَزَ لفقره فالرّهن على حاله) كما لو كان المعير حياً (ولورثته) أي: ورثة المعير (أخذة) أي: الرّهن (بعد قضاء دينه).....

[٣٤٥٥٠] (قوله: باقٍ على حاله) أي: محبوساً عند المرتهن.

[٣٤٥٥١] (قوله: وأبى الرّاهن) كذا في "المنح"^(٤)، وصوابه: ((المرتهن)) كما نبّه عليه "الرملي"^(٥)، لأنّ فرض المسألة أنّ الرّاهن - وهو المستعير - قد مات^(٦).

[٣٤٥٥٢] (قوله: بيع بغير رضاه إلخ) لأنّ حقه في الاستيفاء وقد حصل، "زيلعي"^(٧).

[٣٤٥٥٣] (قوله: وإلا) أي: وإن لم يكن فيه وفاء لا يُباع إلا برضاه؛ لأنّ له في الحبس منفعة، فلعلّ المعير قد يحتاج إلى الرّهن فيخلصه بالإيفاء، أو تُزاد قيمته بتغير السّعر فيستوفي منه حقه، "زيلعي"^(٧).

[٣٤٥٥٤] (قوله: أمر الرّاهن بقضاء دين نفسه) أي: يُجبر على ذلك، وانظر لو كان الدّين مؤجّلاً هل يُجبر أو يُنظر؟

[٣٤٥٥٥] (قوله: بعد قضاء دينه) أي: دين الرّاهن.

(١) في "و": ((المرتهن))، وهو الصواب كما نبّه عليه العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٢) ((إلا برضاه)) من الشرح في "و".

(٣) ((أي: المرتهن)) ليست في "د".

(٤) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ٢/٢٢٥ق/ب.

(٥) "لوائح الأنوار على منح الفقار": كتاب الرهن - باب الرهن يوضع على يد عدل ق١٧٧/ب.

(٦) في "ك" زيادة: ((تأمل)).

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وحنايته على غيره ٦/٩٠.

كمورث (فإن طلبَ غرماءَ المعيرِ من ورثتهِ بيعه: فإن به وفاءٌ بيع، وإلا فلا) يُباع (إلا برضى المرتهن) كما مرَّ؛ لما مرَّ. (و) اعلم أنَّ (جنايةَ الرّاهنِ على الرّهنِ) كُلاًّ أو بعضاً (مضمونةٌ كجناية المرتهن عليه، ويسقطُ من دينه) أي: دين المرتهن (بقدرها) أي: الجناية؛ لأنّه أتلّف ملكَ غيره فلزمه ضمانه، وإذا لزمه وقد حلَّ الدين سقطَ بقدره

[٣٤٥٥٦] (قوله: كمورث) أي كمورثهم؛ لقيامهم مقامه.

[٣٤٥٥٧] (قوله: من ورثته) أي: ورثة المعير.

[٣٤٥٥٨] (قوله: كما مرَّ لما مرَّ) أي: في مسألة موت المستعير^(١)، وسقطَ قوله: ((لما مرَّ)) من بعض النسخ، وهو الأصوب؛ لأنّه لم يُذكر التعليل سابقاً، وهو قولنا^(٢): ((لأنَّ له في الحبس منفعةً إلخ)).

[٣٤٥٥٩] (قوله: كُلاًّ أو بعضاً) منصوبان على التمييز، أي: من جهة الكليّة أو البعضيّة، تأمل.

[٣٤٥٦٠] (قوله: مضمونة إلخ) لأنَّ حقَّ كلٍّ منهما محترّم فيجبُ عليه ضمانٌ ما أتلّف^(٣)

على صاحبه، وجعلَ المالكُ كالأجنبيِّ في حقِّ الضمان، وتماؤه في "المنح"^(٤).

[٣٤٥٦١] (قوله: عليه) أي: على الرّهن^(٥)، أي: المرهون.

[٣٤٥٦٢] (قوله: وإذا لزمه وقد حلَّ الدين إلخ) أفاد أنّه إذا كان مؤجّلاً لا يُحكّم بالسقوط

بمجرد اللزوم، بل ما لزمه يُحبس بالدين إلى حلول الأجل، فإذا حلَّ أخذهً بدينه إن كان من جنسه، وإلا فحتى يستوفي دينه، "شربلالية"^(٦). وقدّمنا تمام الكلام عند قولهِ في هذا الباب^(٧): ((وأما ضمانه على المرتهن)).

[٣٤٥٦٣] (قوله: سقطَ بقدره) أي: سقطَ من الضمان بقدر الدين.

(١) ص ٥٠٣ - ٥٠٤ ..

(٢) المقولة [٣٤٥٥٣] قوله: ((والآ)).

(٣) في "ك": ((أتلّفه)).

(٤) انظر "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فروع ٢/٢٢٥ ب - ٢/٢٢٦ أ باختصار.

(٥) في النسخ جميعها: ((الراهن))، وما أثبتناه هو المراد المناسب للسياق.

(٦) "الشربلالية": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن ٢/٢٥٩ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) المقولة [٣٤٤٧٩] قوله: ((وأما ضمانه على المرتهن)).

وَلَزِمَهُ الْبَاقِي بِالْإِتْلَافِ لَا بِالرَّهْنِ، وَهَذَا لَوْ ^(١) الدَّيْنُ مِنْ جَنْسِ الضَّمَانِ، وَإِلَّا لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْجَنَازَةُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ، لَكِنْ لَوْ أَعَوَّرَ عَيْنُهُ يَسْقُطُ نِصْفُ دَيْنِهِ عَنْهُ ^(٢)، "فُهَسْتَانِي" ^(٣) وَ"بَرْجَنْدِي" ^(٤).....

[٣٤٥٦٤] (قوله: وَلَزِمَهُ الْبَاقِي) أي: مِنَ الضَّمَانِ إِذَا زَادَ الضَّمَانُ عَلَى الدِّينِ.

[٣٤٥٦٥] (قوله: بالإتلاف) لأنَّ الزَّائِدَ كَانَ أمانةً، فهو كالوديعة إذا أَتْلَفَهَا المودِعُ.

[٣٤٥٦٦] (قوله: لا بالرهن) أي: لا بعقدِهِ حَتَّى يُشَكِّلَ عَلَيْهِ ضَمَانُ ذَلِكَ الرَّائِدِ.

[٣٤٥٦٧] (قوله: مِنْ جَنْسِ الضَّمَانِ) بَأَنَّ كَانَ الدَّيْنُ دِرَاهِمَ أَوْ دنانيرَ، "كفاية"^(٥).

[٣٤٥٦٨] قَوْلُهُ: وَالْجَنَايَةُ عَلَى الْمَرْتَنِ إِنْ خُيِّرَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((لَمْ يَسْقُطْ)).

وحاصله: أَنَّ الدَّيْنَ لَوْ مَكِيلًا أَوْ موزونًا فالجنايةُ واجبةٌ على المرتتهنِ، والدَّيْنُ باقٍ على الرَّاهنِ
فلكلٍّ منهما أخذُ حَقِّهِ مِنْ صاحِبِهِ.

(قوله: لکن لو اعورَّ عينُهُ) أقول: عبارة "الخلاصة"^(٦) و"البزازیة"^(٧): ((ولو اعورَّ

العبدُ الرَّهْنُ (إلخ)). وفي "التَّارِخَاتِيَّةُ" ^(٨) عن "المَحِيطِ" ^(٩): ((رَهْنٌ مِنْ آخَرَ عَبْدٌ يُسَاوِي مَائَتِينَ مِثْلًا مِائَةِ فَاعَوْرَ الْعَبْدِ، قَالَ "أَبُو حَنِيفَةَ" وَ"زُفَرٌ": ذَهَبَ نِصْفُ الْمِائَةِ، وَهُوَ قَوْلُ "أَبِي يُوسُفَ" أَوَّلًا، ثُمَّ رَجَعَ

«قوله: أقول» عبارة «الخلاصة» و«البزاية»: «لو اعورَّ العبدُ الرهنُ إلخ» وقد ذكر «القهستاني» الاستدراك

المذكور وقال: ((كما في "الخلاصة")):

(١) ((لو)) ليست في "ط".

(٢) في "د": ((عنده))، وهو تحريف.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: التصرف والجنانية في الرهن ١٠٦/٢ بتصرف نقلاً عن "الخلاصة".

(٤) "شرح النقاية": كتاب الرهن - فصل: وقف بيع الراهن رهنه ق ٣١٢/أ بتصرف.

(٥) "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٢١/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٦) "الخلاصة": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ق ٢٥٩ ب، وعبارته: ((عبد الرهن)).

(٧) "البزازية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ٥٩/٦ (هامش "الفتاوى الهندية")، وعبارته: ((عبد الرهن)).

(٨) "التأخرانية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في هلاك المرهون بضمان أو بغير ضمان ٥٤١/١٨ رقم المسألة (٢٩٩٥٢).

(٩) "المحيط البرهاني": كتاب الرهن - الفصل الثالث في هلاك المرهون بضمان وبغير ضمان ٧٨/١٨.

(وجناية الرهن عليهما) أي: على الزاهن أو المرتهن (وعلى مالهما^(١) هَدَرٌ) أي: باطلٌ...

وقال: يُقَوِّمُ العبدُ صحيحاً وأَعَوَّرَ فَيَذْهَبُ مِنَ الدَّيْنِ بِحَسَابِ النِّقْصَانِ)) اهـ مُلَخَّصاً. وبه ظَهَرَ ٣٣٢/٥
أَنَّ ((أَعَوَّرَ)) هُنَا مُشَدَّدُ الرَّاءِ، مِنَ الْأَعْوَارِ، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلُهُ، وَإِسْنَادُهُ إِلَى الْعَيْنِ لَا يُوجِبُ تَأْنِيثَهُ
[٤/١٩٥ق/ب]؛ لِأَنَّهَا ظَاهِرٌ بِجَازِيِ التَّأْنِيثِ، فَيَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ كَمَا قُورِّرُ فِي مُحَلِّهِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ
الْإِفْعَالِ مُتَعَدِّياً وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَ((عَيْنُهُ)) مَفْعُولُهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ حِينَئِذٍ لِرُومِ دِيَةِ الْعَيْنِ
بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ كَمَا تُفْهَمُهُ عِبَارَةُ "المَصْنُفِ" لَا سَقُوطُ نَصْفِ الدَّيْنِ، وَأَيْضاً لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا تَأْتَى
الْخِلَافُ السَّابِقُ^(٢)، وَحِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ لِدِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَلَا لِلِاسْتِدْرَاكِ بِهَا عَلَى مَا
قَبْلَهَا؛ إِذْ لَيْسَتْ مِنَ الْجَنَايَةِ عَلَى الرَّهْنِ، بَلْ مِنْ تَعْيِيهِ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ، فَافْهَمْ وَاغْنَمْ.

[٣٤٥٧٠] (قَوْلُهُ: هَدَرٌ) أَمَّا عَلَى الزَّاهِنِ فَلِكُونِهَا جَنَايَةٌ الْمَمْلُوكِ عَلَى مَالِكِهِ، وَهِيَ فِيمَا
يُوجِبُ الْمَالَ هَدَرٌ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ، وَأَمَّا عَلَى الْمُرْتَهِنِ فَلِأَنَّهُ لَوْ اعْتَبَرْنَا هَذَا لَوَجِبَ عَلَيْهِ التَّخْلِيصُ^(٣)
مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا حَصَلَتْ فِي ضَمَانِهِ، "دَرَرٌ"^(٤) مُلَخَّصاً.

وهذا عنده، وقالوا: جنائته على المرتهن معتبرة.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ جَنَايَتَهُ عَلَى مَالِ الْمُرْتَهِنِ هَدَرٌ اتِّفَاقاً إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ وَالذَّيْنُ سَوَاءً، وَإِنْ كَانَتْ
الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ فَعَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ": أَنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ بِقَدْرِ الْأَمَانَةِ، وَعَنْهُ: أَنَّهَا هَدَرٌ كَالْمُضْمُونِ، "هِدَايَةٌ"^(٥).
وَفِي "الْمَعْرَاجِ"^(٦) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(٧): ((لَوْ كَانَ قِيمَتُهُ أَلْفَانِ وَالذَّيْنُ أَلْفٌ فَجَنَى عَلَى الْمُرْتَهِنِ أَوْ رَقِيقِهِ

(قَوْلُهُ: وَحِينَئِذٍ فَلَا وَجْهَ لِدِكْرِ هَذِهِ الْإِلْحِ) تَسْتَقِيمُ عِبَارَةُ "الشَّارِحِ" فِي ذَاتِهَا وَجَعَلَ الْفِعْلُ مِنَ الْإِفْعَالِ
فِي الْعَبْدِ إِذَا كَانَتْ قِيمَتُهُ قَدَّرَ الدَّيْنِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا قُدِّرَ مِنْ دِيَةِ الْحُرِّ قُدِّرَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ، وَصَحَّ الْعَزْوُ
لِ"الْخِلَاصَةِ"؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ مِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِيهَا الَّذِي هُوَ الْأَعْوَارُ.
(قَوْلُهُ: وَقَالُوا: جَنَايَتُهُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ مُعْتَبَرَةٌ) لِفَائِدَةِ تَمْلُكِ الْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ ذِيْنُهُ يَسْقُطُ.

(١) فِي "ط": ((مَالُهَا)).

(٢) فِي الْمَقُولَةِ نَفْسُهَا.

(٣) فِي "م": ((التَّخْلِيصُ)).

(٤) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ وَالْجَنَايَةِ فِي الرَّاهِنِ ٢/٢٥٩.

(٥) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرِّهْنِ وَالْجَنَايَةِ عَلَيْهِ إِنْ ٤/١٥١ بِتَصَرُّفٍ.

(٦) "مَعْرَاجُ الدَّرَايَةِ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ الْإِعْتِرَاضِ وَالْجَنَايَةِ عَلَيْهِ إِنْ ٤/١١٩ ق/ب.

(٧) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ جَنَايَةِ الرِّهْنِ عَلَى الرِّهْنِ وَالْمُرْتَهِنِ ٢١/١٨٠.

(إذا كانت) الجناية (غير موجبة للقصاص) في النفس دون الأطراف؛ إذ لا قود بين طرفي عبدٍ وحرٍّ^(١) (وإن كانت موجبة للقصاص فمعتبرة) فيقتص منه ويبتل الدّين، "حاشية"^(٢).....

قيل للراهن: ادفعه أو افديه، أما على قولهما فغير مشكل، وأما على قوله فجنايته ههنا معتبرة في ظاهر الرواية، وزوي عنه أنها لا تعتبر. وجه الظاهر: أن النصف منه أمانة هنا، وجنايته الودعية على المودع معتبرة، فيقال للراهن: ادفعه أو افديه، فإن دفعه وقبل المرتهن صار عبداً للمرتهن فيسقط الدّين؛ لأنه يكون كالهالك في يده في حكم سقوط الدّين، كما لو جنى على أجنبي ودفعه به، وإن فداه كان على الراهن نصف الفداء حصّة الأمانة، وعلى المرتهن نصف الفداء حصّة المضمون، فتسقط حصّته؛ لأنه لا يستوجب على نفسه ديناً، ويستوفي من الراهن حصّته من الفداء، ويكون الفداء رهناً على حاله)). اهـ ملخصاً.

[٣٤٥٧١] (قوله: غير موجبة للقصاص) بأن كانت خطأ في النفس أو فيما دونهما، "در" (٣).

[٣٤٥٧٢] (قوله: في النفس دون الأطراف إلخ) المناسب ذكره بعد قوله: ((وإن كانت موجبة للقصاص))؛ لأنّ غير الموجبة للقصاص في النفس أو الأطراف هدر، وأما الموجبة له فمعتبرة إن أوجبته في النفس دون الأطراف، فيفهم أنها في الأطراف هدر، تأمل.

[٣٤٥٧٣] (قوله: ويبتل الدّين) يعني: إن كان العبد مثل الدّين أو أكثر، وقدمنا وجهه آنفاً^(٤) عن "المعراج"، فلو أقلّ سقط من الدّين بقدره كما هو الحكم في هلاك الرّهن، أفاده "ح"^(٥). وقال^(٥): ((فقد ظهر وجه التعبير بالدّين كما أن التعبير بالرّهن له وجه

(١) في "د": ((طرف حرّ وعبد)).

(٢) "الحاشية": كتاب الرهن - فصل في جناية الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن وموانعه ٦٠٩/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الدر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن ٢٠٩/٢.

(٤) المقولة [٣٤٥٧٠] قوله: ((هدر)).

(٥) "ح": كتاب الرهن - باب في التصرف في الرهن ق ٣٤٩/ب بتصرف.

وعبارته "الفُهستائي"^(١) و"شرح المجمع"^(٢): ((يَبْطُلُ الرَّهْنُ)). (كجنايته) أي: الرهن (على ابن الرّاهن، أو على ابن المرتهن) فإنّها معتبرة في الصّحيح، حتّى يُدْفَع بها أو يُفدى، وإن كانت على المال فيباع^(٣) كما لو جنى على الأجنبي؛ إذ هو أجنبي؛ لتباين الأملاك، "زيلعي"^(٤). (ولو رهن عبداً يساوي ألفاً بألف مؤجل.....)

أيضاً كما لا يخفى)) اهـ. أي: لأنّه يلزم من بطلان الدّين بطلان الرّهن، قال "ط"^(٥): ((وانظر ما إذا عفا عنه وليّ الدّم، والظاهر أنّه يبقى على رهنه)).

[٣٤٥٧٤] (قوله: وإن كانت على المال فيباع) أي: إن لم يفده الرّاهن أو المرتهن، وفي "البرازية"^(٦): ((أُتلفَ المرهون مال إنسانٍ مستغرقاً قيمته، فإن فداه المرتهن فالرّهن والدّين بحاله، وإن أبى قيل للرّاهن: افده، فإن فداه بطل الدّين والرّهن؛ لأنّه استحقّ بأمر عند المرتهن فكان عليه، فإن لم يفده الرّاهن أيضاً يُباع فيأخذ دائن العبد دينه، وبطل مقدارُه من دين المرتهن إن دينه أقلّ، وما بقي من ثمن العبد للرّاهن، وإن كان دين المرتهن أكثر من دين العبد استوفى المرتهن الباقي إن حلّ دينه، وإلا كان رهنًا عنده إلى أن يحلّ فيأخذُه قِصاصاً)) اهـ.

[٣٤٥٧٥] (قوله: إذ هو) أي: الابن أجنبي عن أبيه، أي: في حق المِلِك، وهذا تعليل لكون جناية الرّهن المرهون على ابن الرّاهن أو ابن المرتهن معتبرة.

(تسمة)

في جناية الرّهن بعضه على بعض، كما لو كان عبيدين فجنى أحدهما على الآخر، فإن كان

(١) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل التصرف والجناية في الرهن ١٠٦/٢، وعبارته: ((وبطل الرهن)).

(٢) "شرح المجمع" لابن ملك: كتاب الرهن - فصل في الرهن يوضع على يد العدل إلخ ١٢٢/أ.

(٣) في "و": ((يباع)).

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنائه على غيره ٩١/٦.

(٥) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٥٢/٤.

(٦) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في الضمان ٦٥/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

فَرَجَعَتْ قِيمَتُهُ إِلَى مَائَةٍ فَقَتَلَهُ رَجُلٌ وَغَرِمَ مَائَةً وَحَلَّ الْأَجْلُ فَاَلْمَرْتَهِنْ يَقْبِضُهَا) أَي: المائَةُ (قَضَاءً لِحَقِّهِ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِشَيْءٍ) كَمَوْتِهِ بِلا قَتْلِ.
وَالْأَصْلُ: أَنَّ نَقْصَانَ السَّعْرِ لَا يُوجِبُ سَقُوطَ الدَّيْنِ،

الْكُلُّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مَضموناً فَالْجَنَائِيَةُ هَدَرٌ كَالْآفَةِ السَّمَائِيَّةِ، وَإِلَّا تَحَوَّلَ إِلَى الْجَانِي مِنْ حِصَّةِ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ نِصْفٌ مَا سَقَطَ؛ لِأَنَّ الْجَنَائِيَةَ أَرْبَعَةٌ: جَنَائِيَةُ مَشْغُولٍ عَلَى مَشْغُولٍ أَوْ عَلَى فَارِغٍ وَجَنَائِيَةُ فَارِغٍ عَلَى فَارِغٍ أَوْ عَلَى مَشْغُولٍ، وَكُلُّهَا هَدَرٌ إِلَّا الرَّابِعَ، فَإِذَا كَانَ رَهْنًا بِأَلْفٍ وَقِيمَةُ كُلِّ أَلْفٍ فَاَلْمَقْتُولُ نِصْفُهُ فَارِغٌ فَيَهْدِرُ، بَقِيَ النِّصْفُ الْمَشْغُولُ مُتَلَفًا بِفَارِغٍ وَمَشْغُولٍ، فَيَهْدِرُ نِصْفُ هَذَا النِّصْفِ^(١)؛ لِتَلَفِهِ بِمَشْغُولٍ، وَيُعْتَبَرُ نِصْفُهُ الْآخَرُ؛ لِتَلَفِهِ بِفَارِغٍ، فَالْهَدَرُ يَسْقُطُ مَا يَبْزَاهُ مِنَ الدَّيْنِ، وَالْمُعْتَبَرُ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجَانِي، وَذَلِكَ مَائَتَانِ وَخَمْسُونَ، فَصَارَ الْجَانِي رَهْنًا بِسَبْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ، وَتَمَامُهُ فِي "الْوَلُولِجِيَّةِ"^(٢) وَ"مُتَفَرِّقَاتِ" التَّاتَرِخَانِيَّةِ^(٣)، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا^(٤) مَا لَوْ كَانَ الرَّهْنُ عَبْدًا وَدَابَّةً.

[٣٤٥٧٦] (قَوْلُهُ: [١/١٩٦ق/٤] فَرَجَعَتْ قِيمَتُهُ) أَي: بِنَقْصَانِ السَّعْرِ.

[٣٤٥٧٧] (قَوْلُهُ: وَالْأَصْلُ إِنْ لَمْ يَلَمْ يَنْقُصْ) لَا يُقَالُ: هَذَا الْأَصْلُ مُنَافٍ لِقَوْلِهِ: ((وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِشَيْءٍ))؛ فَإِنَّهُ قَدْ اعْتَبِرَ فِيهِ نَقْصَانُ السَّعْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: عَدَمُ اعْتِبَارِهِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ بَاقِيَةً^(٥)، حَتَّى كَانَ لِلْمَرْتَهِنْ مَطَالِبَةُ الرَّاهِنِ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ عِنْدَ رَدِّهَا نَاقِصَةً بِالسَّعْرِ، أَمَّا إِذَا تَلَفَتْ فَالضَّمَانُ بِالْقَبْضِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ يَدُ اسْتِيفَاءٍ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، وَبِالْهَلَاكِ يَتَقَرَّرُ فَيَصِيرُ مُسْتَوْفِيًا لِلْكُلِّ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ. فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، هَكَذَا ظَهَرَ لِي فِي هَذَا الْمَحَلِّ أَخْذًا مِنْ صَرِيحِ كَلَامِ ٣٣٣/٥ شَرَّاحِ "الْهُدَايَةِ" الْمَارِّ أَوَّلَ هَذَا الْبَابِ^(٦)، ثُمَّ رَأَيْتُ "الطُّورِيَّ"^(٧) وَغَيْرُهُ صَرَّحَ هُنَا بِذَلِكَ، وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

(١) فِي "ب": ((الْصَّنْفِ))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي.

(٢) انْظُرِ "الْوَلُولِجِيَّةَ": كِتَابُ الرِّهْنِ - الْفَصْلُ الثَّانِي فِيْمَا يَجْبِرُ الْعَدْلَ عَلَى بَيْعِ الْمَرْهُونِ وَتَوَابِعِهِ وَزَوَائِدِهِ إِنْ ٨١/٥ - ٨٢.

(٣) انْظُرِ "التَّاتَرِخَانِيَّةَ": كِتَابُ الرِّهْنِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي الْمُتَفَرِّقَاتِ ١٨/٥٩٧ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٣٠١٨٤)، وَ ١٨/٥٩٨ رَقْمُ الْمَسْأَلَةِ (٣٠١٨٥).

(٤) صَدَ ٥١٤ - "دَر".

(٥) فِي "ب": ((بَاقِيَةٍ)) بِالْهَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِي.

(٦) الْمَقُولَةُ [٣٤٤٧٩] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا ضَمَانُهُ عَلَى الْمَرْتَهِنْ)).

(٧) "تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرِّهْنِ وَالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ وَجَنَائِيَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ ٣١٥/٨.

بخلاف نقصان العين، فإذا كان الدين باقياً ويُد المرتهن يدُ الاستيفاء فيصيرُ مستوفياً الكل^(١) من الابتداء. (ولو باعَهُ) أي: العبد المذكور (بمائةٍ بأمرِ الرّاهن^(٢)) قبضَ المائة قضاءً لحقه، ورجعَ بتسعيماً^(٣) لأنه لما كان الدين باقياً وقد أذنَ ببيعه بمائةٍ كان الباقي في ذمّته كأنه استردّه وباعَهُ بنفسه^(٤).

[٣٤٥٧٨] (قوله: بخلاف نقصان العين) فإنه يذهب قسطه من الدين، "إتقاني"^(٥).

[٣٤٥٧٩] (قوله: فإذا كان إلخ) تفريع بمنزلة التعليل لقوله: ((بخلاف نقصان العين)).

[٣٤٥٨٠] (قوله: بأمرِ الرّاهن) المراد: أمره بالبيع غير متقيّد بمائة، فالمائة غير مأموّر بها، "شرنبلالية"^(٦).

[٣٤٥٨١] (قوله: لأنه لما كان الدين باقياً إلخ) يُوجدُ في بعض النسخ قبل هذا التعليل

تعليل آخر هو بمعناه^(٧).

والحاصل: أنه هنا لا يسقط من الدين شيء بتراجع السّعر؛ لبقاء العين وانتقاض يد

الاستيفاء؛ لأنه لما أمره الرّاهن ببيعه فكأنه استردّه منه وباعَهُ بنفسه.

(قوله: تفريع بمنزلة التعليل إلخ) الأصوب جعله مُفرعاً على الأصل، أي: وإذا لم يسقط شيء بذلك يصيرُ إلخ، يدلُّ لذلك ما في "التبيين": ((وإذا لم يسقط شيء بتراجع السّعر يقي رهوناً بكلِّ الدين، فإذا قتلَهُ حُرَّ غَرَم قيمته وأخذها المرتهن، ثُمَّ لا يرجع على الرّاهن بشيء؛ لأنَّ يده يدُ استيفاءٍ من الابتداء وبالهلاك يقرُّ، فصار مستوفياً الكل من الابتداء)) اهـ. وبهذا تعلم أنَّ الأصل المذكور ليس منافياً لقوله: ((ولا يرجع على الرّاهن بشيء)).

(قوله: فالمائة غير مأموّر بها) هذا خلاف ما في "الشارح" من قوله: ((وقد أذنه^(٨)) إلخ)). والحكم واحدٌ في المطلق والمقيّد كما هو ظاهر.

(١) في "ط": ((للكل)).

(٢) في "ب": ((الرهن)).

(٣) في "د" زيادة: ((لأنه لما أذن له ببيعه باعَهُ بإذنِ الرّاهن صار كأنه استردّه وباعَهُ بنفسه)).

(٤) في "ط" و"ب": ((لنفسه)).

(٥) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ٦/٤٤٤ أ.

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الرهن - باب التصرف والجنابة في الرهن ٢/٢٥٩ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) انظر التعليق رقم (٣).

(٨) في نسختنا من "الشرح": ((وقد أذن ببيعه)).

(ولو قَتَلَهُ عَبْدٌ قِيَمَتُهُ مائَةٌ فُدِّعَ بِهِ افْتَكَّهُ) الرَّاهِنُ وَجَوَاباً (بِكُلِّ الدَّيْنِ وَهُوَ الْأَلْفُ) لِقِيَامِ الثَّانِي مَقَامَ الْأَوَّلِ لِحِمَاً وَدَمًا، وَقَالَ "مَحَمَّدٌ": إِنْ شَاءَ افْتَكَّهُ بِكُلِّ دَيْنِهِ، أَوْ تَرَكَّهُ عَلَى الْمَرْتَهِنِ بَدَلِهِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي "الشُّرْنِبَالِيَّةِ"^(١) عَنْ "المَوَاهِبِ"^(٢)، لَكِنْ عَامَّةُ الْمُتَوَنِّينَ وَالشُّرُوحِ عَلَى الْأَوَّلِ.

(فَإِنْ جَنَى) تَرَكَ التَّفْرِيعَ أَوَّلَى (الرَّهْنُ خَطَأً فَدَاهُ الْمَرْتَهِنُ) لِأَنَّهُ مِلْكُهُ.....

[٣٤٥٨٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ قَتَلَهُ) أَي: الْعَبْدَ الْمَذْكُورَ فِي "الْمَتْنِ".

[٣٤٥٨٣] (قَوْلُهُ: لِحِمَاً وَدَمًا) يَعْنِي: صُورَةً وَمَعْنًى، أَمَّا صُورَةٌ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَعْنًى فَلَأَنَّ الْقَاتِلَ كَالْمَقْتُولِ فِي الْأَدْمِيَّةِ، وَالشَّرْعُ اعْتَبَرَهُ جَزَاءً^(٣) مِنْ حَيْثُ الْأَدْمِيَّةُ، "عِنَايَةً"^(٤).

[٣٤٥٨٤] (قَوْلُهُ: أَوْ تَرَكَّهُ عَلَى الْمَرْتَهِنِ) لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ فِي ضَمَانِ الْمَرْتَهِنِ، "هَدَايَةً"^(٥).

[٣٤٥٨٥] (قَوْلُهُ: فَدَاهُ الْمَرْتَهِنُ) أَي: وَبَقِيَ الدَّيْنُ عَلَى حَالِهِ، "هَدَايَةً"^(٥).

[٣٤٥٨٦] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ مِلْكُهُ) غَيْرُ ظَاهِرٍ، وَعِبَارَةُ الشَّرَاحِ^(٦): ((لَأَنَّ الْجَنَايَةَ حَصَلَتْ

فِي ضَمَانِهِ)).

(قَوْلُهُ: غَيْرُ ظَاهِرٍ) إِلَّا بِتَأْوِيلٍ أَنَّهُ بِاحْتِبَاسِ مَالِيَّتِهِ عِنْدَهُ، وَأَنَّ يَدَهُ يَدُ اسْتِيفَاءٍ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مِلْكٌ.

(١) "الشُّرْنِبَالِيَّةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ وَالْجَنَايَةِ فِي الرَّهْنِ ٢/٢٥٩ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٢) "مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَايَةِ مِنْهُ وَعَلَيْهِ ص ٥٤٣.

(٣) فِي "م": ((جَزْأً)). وَعِبَارَةُ "عِنَايَةً" مُوَافِقَةٌ لِمَا فِي "م".

(٤) "عِنَايَةً": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَايَةِ عَلَيْهِ إِخ ٩/١٢٤ (هَامِشُ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٥) "هَدَايَةً": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَايَةِ عَلَيْهِ إِخ ٤/١٥٢.

(٦) انْظُرْ "هَدَايَةً": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَايَةِ عَلَيْهِ إِخ ٤/١٥٢، وَ"الْبَحْرُ": كِتَابُ الرَّهْنِ -

بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَايَةِ عَلَيْهِ ٨/٣١١، وَ"تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَايَةِ

عَلَيْهِ ٦/٩٢.

(ولم يرجع) على الرّاهن بشيء (ولا) يملك أن (يدفعه) إلى وليّ الجناية) لأنه لا يملك التملك (فإن أبي) المرتهن من الفداء (دفعه الرّاهن) إن شاء (أو فداء، ويسقط^(١) الدين) بكلّ منهما (لو أقلّ من قيمة الرّهن أو مساوياً، ولو أكثر يسقط قدر قيمة العبد) فقط، و(لا) يسقط (الباقى) من الدين، ولو استهلك مالا يستغرق رقبته فداء المرتهن، فإن أبي باعه الرّاهن أو فداء،

[٣٤٥٨٧] (قوله: بشيء) أي: من الفداء، "هداية"^(٢).

[٣٤٥٨٨] (قوله: فإن أبي إلخ) إنما بدئ بالمرتهن لأنّ لو خاطبنا الرّاهن فمن الجائر أن يختار الدّفع فيمنعه المرتهن؛ لأنّ له أن يقول: أنا أفدي حتى أصلح رهنى، "معراج"^(٣).

[٣٤٥٨٩] (قوله: ويسقط الدين بكلّ منهما) أمّا بالدفع فلاّن العبد استحقّ لمعنى في ضمان المرتهن فصار كاهلاك، وأمّا بالفداء فلاّنّه كالحاصل له بعوض كان على المرتهن، "هداية"^(٤).

[٣٤٥٩٠] (قوله: فداء المرتهن) أي: ودّيته على حاله، "زيلعي"^(٥).

[٣٤٥٩١] (قوله: فإن أبي إلخ) أي: إن أبي المرتهن أن يؤدّي عنه قيل للرّاهن: بعه في الدين.

[٣٤٥٩٢] (قوله: باعه الرّاهن أو فداء) فإن فداء بطل دين المرتهن، وإن باعه أخذ غريم العبد دينه، فإن فضل شيء من ثمن العبد ودين الغريم مثل دين المرتهن أو أكثر فالفضل للرّاهن وبطل دين المرتهن، ولو أقلّ سقط من دين المرتهن بقدر دين العبد، والفضل من الثمن عن دين العبد يبقى رهناً كما كان، فإن حلّ دين المرتهن أخذته بدّينه؛ لأنّه من جنسه، وإلا أمسكه حتى يحلّ، وإن لم يف الثمن بدين الغريم أخذ الغريم الثمن ورجع بالباقي على العبد بعد عتيقه، ولا يرجع العبد على أحد، وتأمّله في "الهداية"^(٦).

(١) في "و": ((وسقط)).

(٢) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٥٢/٤.

(٣) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض والجناية عليه إلخ ١٢٠/٤.

(٤) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٥٣/٤ بتصريف يسير.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ٩٢/٦ بتصريف يسير.

(٦) انظر "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ ١٥٣/٤.

ولو قَتَلَ وَلَدَ الرَّهْنِ إِنْسَانًا أَوْ اسْتَهْلَكَ مَا لَّا دَفْعُهُ الرَّاهْنُ وَخَرَجَ عَنِ الرَّهْنِ، أَوْ فَدَاهُ وَبَقِيَ رَهْنًا مَعَ أُمِّهِ، وَأَمَّا جَنَايَةُ الدَّابَّةِ فَهَدَرٌ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ هَلَكَ بِآفَةِ سَمَاوِيَّةٍ، وَتَمَامُهُ فِي "الْخَانِيَّة" ^(١).

(مات الرَّاهْنُ) ^(٢) باع وصِيَّهُ رَهْنَهُ بِإِذْنِ مَرْتَهِنِهِ وَقَضَى دَيْنَهُ)

[٣٤٥٩٣] (قَوْلُهُ: دَفْعُهُ الرَّاهْنُ إلخ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمَرْتَهِنَ هُنَا لَا يُؤْمَرُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ غَيْرُ مَضمُونٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهَلَاكِه شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ كَمَا ذَكَرَهُ "الإِتْقَانِي" ^(٣)، قَالَ "ط" ^(٤) عَنْ "الْحَمَوِيِّ": ((وَلَوْ قَالَ الْمَرْتَهِنُ: أَنَا أَفْدِي قَبْلَ؛ لِأَنَّهُ مَحْبُوسٌ بِدَيْنِهِ، وَلَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ بِزِيَادَةِ الْإِسْتِثْقَاءِ، وَلَا ضَرَرٌ لِلرَّاهْنِ)) اهـ.

[٣٤٥٩٤] (قَوْلُهُ: وَخَرَجَ عَنِ الرَّهْنِ) أَي: وَلَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ كَمَا لَوْ هَلَكَ ابْتِدَاءً، "زَيْلَعِي" ^(٥).

[٣٤٥٩٥] (قَوْلُهُ: وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ) أَي: الْمَحْنِي عَلَيْهِ.

[٣٤٥٩٦] (قَوْلُهُ: وَتَمَامُهُ فِي "الْخَانِيَّةِ") حَيْثُ ذَكَرَ حَاصِلَ مَا قَدَّمَاهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ ^(٦) مِنْ جَنَايَةِ أَحَدِ عَبْدِي الرَّهْنِ عَلَى الْآخَرِ، ثُمَّ قَالَ ^(٧): ((وَلَوْ رَهَّنَ عَبْدًا وَدَابَّةً ^(٨) فَجَنَايَةُ الدَّابَّةِ عَلَى الْعَبْدِ هَدَرٌ، وَبِالْعَكْسِ مَعْتَبَرَةٌ، كَجَنَايَةِ الْعَبْدِ عَلَى عَبْدٍ آخَرَ)) اهـ مُلَخَّصًا.

(١) انظر "الخانية": كتاب الرهن - فصلٌ في جناية الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن ومؤناته ٦٠٩/٣ - ٦١٠ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في "ب": ((لِالْراهنِ))، وهو خطأ طباعي.

(٣) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه ٦/١٤٥ ق/١.

(٤) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٥٢/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره ٩٢/٦.

(٦) المقولة [٣٤٥٧٥] قوله: ((إذ هو)).

(٧) أي: قاضيان، انظر "الخانية": كتاب الرهن - فصل في جناية الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن ومؤناته ٦١٠/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) في "ب": ((أو دابة))، وما أثبتناه من سائر النسخ موافق لعبارة "الخانية".

لقيامه مقامه (فإن لم يكن له وصي نصّب القاضي له وصياً وأمره^(١) ببيعه) لأنّ نظره عام، وهذا لو ورثته صغاراً، فلو كباراً خلّفوا الميث في المال فكان عليهم تخليصه، "جوهرة"^(٢).

(فروع)

رهن الوصي بعض التركة لدين على الميث عند غريم من غرمائه توقّف على رضا البقية ولهم ردّه، فإن قضى دينهم قبل الردّ نفذ، ولو اتّحد^(٣) الغريم جاز وبيع في دينه.....

[٣٤٥٩٧] (قوله: لقيامه) أي: الوصي مقام الزاهن.

[٣٤٥٩٨] (قوله: فلو كباراً إلخ) هذا ظاهر إذا كانوا حاضرين، فلو كانوا غائبين ففي "العمادية"^(٤) من الفصل الخامس عن "فتاوى رشيد الدين": ((للقاضي نصب الوصي إذا كان الوارث غائباً، ويكتب في نسخة الوصاية: أنّه جعله وصياً ووارث الميث غائب مدّة السفر)) اهـ.

[٣٤٥٩٩] (قوله: توقّف على رضا البقية) أي: بقية الغرماء.

[٣٤٦٠٠] (قوله: ولهم ردّه) لأنّه إشاراً لبعض الغرماء بالإيفاء الحكمي فأشبهه الحقيقي،

"هداية"^(٥).

[٣٤٦٠١] (قوله: نفذ لزوال المانع [٤/١٩٦ب]؛ لوصول حقهم إليهم، "هداية"^(٦)).

(١) في "د": ((وأمر)).

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الرهن ٢٩١/١-٢٩٢ بتصرف يسير.

(٣) في هامش "و": ((غريم واحد)).

(٤) انظر "جامع الفصولين": الفصل الخامس في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى غير المقضي عليه ٥٠/١.

(٥) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ١٥٤/٤ بتصرف.

(٦) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ ١٥٤/٤.

وَإِذَا ارْتَهَنَ بَدَيْنَ لِلْمَيْتِ عَلَى آخَرٍ جاز، "درر"^(١). وفي "معين المفتي"^(٢) لـ "المصنف":
 ((لا يَظُلُّ الرَّهْنُ بِمَوْتِ الرَّاهِنِ وَلَا بِمَوْتِ الْمُرْتَهِنِ وَلَا بِمَوْتَهُمَا، وَيَبْقَى الرَّهْنُ رَهْنًا عِنْدَ الْوَرِثَةِ)).

[٣٤٦٠٢] (قوله: وَإِذَا ارْتَهَنَ) أي: أَخَذَ الْوَصِيُّ رَهْنًا.

[٣٤٦٠٣] (قوله: جاز) لأنه استيفاءٌ حُكْمًا وهو يَمْلِكُهُ، "درر"^(٣).

[٣٤٦٠٤] (قوله: عِنْدَ الْوَرِثَةِ) أي: أَوِ الْوَصِيِّ الْمُخْتَارِ، أَوِ الْمَنْصُوبِ، وَوَرِثَةُ الرَّاهِنِ يَقُومُونَ
 مَقَامَهُ كَمَا سَبَقَ^(٤)، "ط"^(٥).

(خاتمة)

الْمُرْتَهِنُ يَنْفَرِدُ بِفَسْخِ الرَّهْنِ، وَالرَّاهِنُ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ، حَتَّىٰ لَوْ قَالَ الْمُرْتَهِنُ: فَسَخْتُ الرَّهْنَ وَلَمْ يَرْضَ
 الرَّاهِنُ وَهَلَكَ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ، وَفِي الْعَكْسِ يَسْقُطُ بِقَدْرِهِ كَمَا فِي "الْقَنِيَّةِ"^(٦) وَغَيْرِهَا.

(قوله: لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ إلخ) لَكِنَّ قَدَّمَ "الْشَّارْحَ": ((أَنَّ الرَّهْنَ لَا يَنْفَسِخُ بِالْفَسْخِ، بَلْ يَبْقَى
 رَهْنًا مَا بَقِيَ الْقَبْضُ وَالْدَيْنُ، وَإِذَا فَاتَ أَحَدُهُمَا لَا يَبْقَى رَهْنًا)).

(١) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن ٢٦٠/٢.

(٢) "معين المفتي": كتاب الرهن ق ٢٩٣/ب.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن ٢٦٠/٣.

(٤) ٥١٤ ص - والتي بعدها "در".

(٥) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ ٢٥٣/٤.

(٦) "القنية": كتاب الرهن - باب حكم الرهن عند هلاكه ق ١٥٩/ب، نقلاً عن "شس"، أي: "شرح السرخسي"،

وعن "مج"، أي: "مجد الأئمة".

﴿فصل في مسائل متفرقة﴾

(رهن عصيراً قيمته عشرة بعشرة، فتخمر ثم تخلل وهو يساوي العشرة فهو رهن بعشرة)

﴿فصل في مسائل متفرقة﴾

[٣٤٦٠٥] (قوله: رهن عصيراً إلخ) اعلم أن العَصِيرَ المرهون إذا تَخَمَّرَ فيما أن يكون الرَّاهِنُ والمرتهن مسلمين أو كافرين، أو الرَّاهِنُ وحده مُسْلِماً أو بالعكس، فلو كافرين فالرهن بحاله تَحَلَّلَ أو لا، وفي الأقسام الباقية إن تَحَلَّلَ فكَذَلِكَ، وإلا فهل للمرتهن أن يُحَلَّلَ؟ فيه تفصيل: فلو مُسْلِمين أو الرَّاهِنُ فقط جاز تخليله؛ لأنَّ المَالِيَّةَ وإن تَلَفَتْ بالتَّخَمُّرِ لكنَّ إعادتها ممكنة بالتَّحْلِيلِ، فصار كتخليص الرهن من الجنابة، وإذا جاز ذلك في المسلمين والخمر ليست بمحلل بالنسبة إليهم فلأنَّ يجوز في المرتهن الكافر بالأولى؛ لأنَّها محلل، وأما لو الرَّاهِنُ كافراً فله أخذ الرهن والدَّيْنُ على حاله؛ لأنَّ الخمرية لا تُعَدُّ المَالِيَّةَ في حقِّه، فليس للمرتهن المسلم تخليلها، فإنَّ حلَّها ضَمِنَ قيمتها يوم حلَّها، كما لو غَصَبَ خمر ذمِّي فحلَّها، والحلُّ له، وتَفَعَّ المقاصَّة لو دَيْنُهُ من جنس القيمة، وَيَرْجِعُ بِالزِّيَادَةِ إنْ نَقَصَتْ قيمتها يوم التَّحْلِيلِ مِنْ دَيْنِهِ، "عناية"^(١) مُلَخَّصاً.

[٣٤٦٠٦] (قوله: فهو رهن بعشرة) أي: يَبْقَى رهنًا بها، وإنما لم يَطْلُ لأنه بصدد أن يُعَوَّد بالتَّحْلِيلِ، ولهذا إذا اشترى عصيراً فَتَخَمَّرَ قَبْلَ الْقَبْضِ لا يَطْلُ الْبَيْعُ؛ لاحتِمَالِ صيرورته خلاً، "درر"^(٢).

﴿فصل في مسائل متفرقة﴾

(قوله: وإنما لم يَطْلُ لأنه بصدد أن يُعَوَّد إلخ) نفى البُطْلَانِ لا يستلزم نفى الفساد؛ لأنه بالتَّخَمُّرِ يَفْسُدُ الرُّهْنُ، وَيَمْلِكُ الْحَبْسُ بِالذَّيْنِ فِي فَاسِدِهِ دُونَ بَاطِلِهِ، "شرنبلاني". وقال في "العناية": ((الرهن كالبيع في الاحتياج إلى المحل فيعتبر محله محلّه، والخمر لا يصلح محلاً للبيع ابتداءً، ويصلح بقاءً، فكذا في الرهن. ولقائل أن يقول: ما يرجع إلى المحل فلا ابتداء والبقاء فيه سواء، ويُحَكَّرُ أن يُجَابَ: بأنَّه كذلك فيما يكون المحل باقياً، وهنا يتبدل المحلُّ حُكْماً بتبدل الوصف، فلذا تخلف عن الأصل)) اه وفيه تأمل.

(١) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ - فصل: ومن رهن عصيراً إلخ ١٢٩/٩ (هامش)

"تكملة فتح القدير".

(٢) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجنابة في الرهن - فصل: رهن عصيراً قيمته عشرة بها إلخ ٢٦٠/٢.

كما كان، ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ فِي^(١) الزَّيَادَةِ وَالتَّقْصِيرِ الْقَدْرُ لَا الْقِيَمَةُ عَلَى مَا أَفَادَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ"^(٢)، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى^(٣)، فَإِنْ انْتَقَصَ شَيْءٌ مِنْ قَدْرِهِ سَقَطَ بِقَدْرِهِ وَإِلَّا فَلَا. (وَلَوْ رَهَنَ شَاءَ قِيَمَتُهَا عَشْرَةُ عَشْرَةٍ)

[٣٤٦٠٧] (قَوْلُهُ: ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ إلخ) يُشِيرُ إِلَى مَا قَالَهُ شَرَّاحُ "الْهِدَايَةِ"^(٤) وَغَيْرُهُمْ: ((مَنْ أُنْ مَا ذَكَرَهُ "الْمُصَنِّفُ"^(٥) كَ "الْهِدَايَةِ"^(٦) وَغَيْرَهَا مَقِيدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَنْتَقِصْ شَيْءٌ مِنْ كَيْلِهِ))، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ((وَهُوَ يُسَاوِي الْعَشْرَةَ)): ((وَقَعَ اتِّفَاقًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا بَقِيَ كَيْلُهُ عَلَى حَالِهِ وَانْتَقَصَتْ قِيَمَتُهُ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْفَائِتَ مَجْرُودٌ وَصَفٍ، وَبِفَوَاتِهِ فِي الْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزَنَاتِ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ، وَلَكِنَّ الرَّاهِنَ يَخْتَرُ، كَمَا إِذَا انْكَسَرَ الْقَلْبُ إِنْ شَاءَ افْتَكَّهُ نَاقِصًا بِجَمِيعِ الدَّيْنِ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ، وَتَكُونُ قِيَمَتُهُ رَهْنًا عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" يَفْتَكُّهُ نَاقِصًا، أَوْ يَجْعَلُهُ بِالْدَّيْنِ))، كَذَا فِي "شَرْحِ الْكَافِي"^(٧). وَإِنْ لَمْ تَنْتَقِصْ قِيَمَتُهُ لَا يُخْتَرُ، فَيَبْقَى رَهْنًا كَمَا كَانَ، "إِتْقَانِي"^(٨) وَ"عِنَايَةُ"^(٩). [٣٤٦٠٨] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلَا) إِذَا لَا اعْتِبَارَ بِتَقْصَانِ السَّعْرِ كَمَا مَرَّ^(١٠).

(قَوْلُهُ: إِذَا لَا اعْتِبَارَ بِتَقْصَانِ السَّعْرِ) لَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ السَّعْرِ، بَلِ الْوَصْفِ كَمَا أَفَادَهُ مَا قَبْلَهُ.

(١) ((في)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"و" وَ"ط".

(٢) "إِيضَاحُ الْإِصْلَاحِ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ التَّصْرِيفِ وَالْجَنَائِيَةِ فِي الرِّهْنِ - فَصْلٌ: عَصِيرُ قِيَمَتِهِ عَشْرَةُ إلخ ق ٣٢٣/ب نَقْلًا عَنْ "التَّبْيِينِ".

(٣) ((الْفَتْوَى)) لَيْسَتْ فِي "د".

(٤) انْظُرْ "الْعِنَايَةُ" وَ"الْكِفَايَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ التَّصْرِيفِ فِي الرِّهْنِ وَالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ إلخ - فَصْلٌ: وَمَنْ رَهَنَ عَصِيرًا إلخ ١٢٨/٩-١٢٩ بتصرف (هَامِشٌ وَذِيْلٌ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٥) فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٦) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ التَّصْرِيفِ فِي الرِّهْنِ وَالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ إلخ - فَصْلٌ: وَمَنْ رَهَنَ عَصِيرًا إلخ ١٥٥/٤.

(٧) "الْبَسُوطُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ رَهْنِ الْفُضَّةِ بِالْفُضَّةِ وَالْكَيْلِ وَالْوِزْنِ ١٢٠/٢١-١٢١.

(٨) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ التَّصْرِيفِ فِي الرِّهْنِ وَالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ إلخ - فَصْلٌ: وَمَنْ رَهَنَ عَصِيرًا إلخ ١٤٧/٦/ب بتصرف يسير.

(٩) "الْعِنَايَةُ": كِتَابُ الرِّهْنِ - بَابُ التَّصْرِيفِ فِي الرِّهْنِ وَالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ إلخ - فَصْلٌ: وَمَنْ رَهَنَ عَصِيرًا إلخ ١٢٨/٩-١٢٩ بتصرف (هَامِشٌ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(١٠) الْمَقُولَةُ [٣٤٤٧٩] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا ضَمَانُهُ عَلَى الْمُرْتَهَنِ)).

هذا قيد لا بد منه؛ لأنه لو كان قيمتها أكثر من الدين يكون الجلد أيضاً بعضه أمانة بحسابه، فتنبه. (فماتت) بلا ذبح (فدبغ جلدها) بما لا قيمة له، فلو له قيمة ثبت للمرتهن حق حبسه بما زاد دباغته، وهل يطل الرهن؟ قولان،

[٣٤٦٠٩] (قوله: هذا) أي: ما يفهم من مساواة القيمة للدين.

[٣٤٦١٠] (قوله: لأنه لو كان قيمتها أكثر من الدين) كما إذا كان الدين عشرة. والشاة

بعشرين والجلد بدرهم، فالجلد رهن بنصف درهم؛ لأن بإزاء كل درهم من الشاة نصف درهم من الدين، فيكون الجلد رهناً بنصف درهم، ويسقط بإزاء اللحم تسعة ونصف، وإن كانت قيمتها أقل من الدين بأن كانت بخمسة والجلد بدرهم فالجلد رهن بستة، وإذا هلك الجلد بعد ذلك هلك بدرهم واحد، فيرجع على الراهن بالخمسة الباقية من الدين، وتأم بيانه في "الكفاية"^(١) وغيرها.

[٣٤٦١١] (قوله: بلا ذبح) أما إذا دُبِحَت كانت بتمامها مضمونة، "ط"^(٢).

[٣٤٦١٢] (قوله: بما لا قيمة له) بأن تربته أو شمسته، "معراج"^(٣).

[٣٤٦١٣] (قوله: وهل يطل الرهن؟ قولان) أحدهما: يطل ويصير الجلد رهناً بقيمة ما زاد

(قوله: وتأم بيانه في "الكفاية" وغيرها) وذلك أنه سقط بالهلاك خمسة من الدين مقدار قيمة الرهن وبقي من الدين خمسة، فإذا دبغ الجلد فقد أحيا خمس الرهن فعاد خمس الدين الذي كان بإزائه وهو درهم، وسقط أربعة التي بإزاء اللحم؛ لأنه لم يزل التوى عنه، وكان الباقي من الدين ستة فصار الجلد رهوناً بستة مضموناً بدرهم؛ لأن كل جزء من أجزاء الشاة رهون بجميع الدين مضمون بمقدار قيمته فكذا الجلد، كذا في "المبسوط" اهـ "سندي".

(١) انظر "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عصباً إلخ ١٣٠/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٢) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ - فصل: في مسائل متفرقة من كتاب الرهن ٢٥٣/٤.

(٣) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض والجناية عليه إلخ - فصل المتفرقات ٤/١٢٠ ب بتصرف.

(وهو) أي: الجِلْدُ (يُسَاوِيْ دَرَهْمًا فَهُوَ رَهْنٌ بِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتِ الشَّاةُ الْمَبِيعَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَدَبَعَ جِلْدَهَا) حَيْثُ لَا يَعُودُ الْبَيْعُ بِقَدْرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الرَّهْنَ يَنْقَرَّرُ بِالْهَلَاكِ، وَالْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ يُفْسَخُ بِهِ (وَلَوْ أَبْقَى عَبْدُ الرَّهْنِ).

الدَّبَاغُ فِيهِ، حَتَّى لَوْ أَدَاَهَا الرَّاهِنُ أَخَذَ الْجِلْدَ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَرْهُونًا بِالذَّيْنِ الثَّانِي حُكْمًا. ثَانِيَهُمَا: لَا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يَبْطُلُ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ أَوْ فَوْقَهُ لَا بِمَا دُونُهُ، وَالرَّهْنُ الثَّانِي هُنَا دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ حَبْسَ الْجِلْدِ بِالمَالِيَّةِ الَّتِي اتَّصَلَتْ بِالْجِلْدِ بِحُكْمِ الدَّبَغِ، وَهِيَ تَبَعٌ لِلْجِلْدِ، وَالرَّهْنُ الْأَوَّلُ بِمَا هُوَ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ وَهُوَ الذَّيْنُ، فَيَكُونُ أَقْوَى فَلَمْ يَرْتَفَعْ بِالثَّانِي، وَيَتَبَيَّنُ الثَّانِي أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ رُدُّهُ، "كفاية" (١) مُلَخَّصًا.

[٣٤٦١٤] (قَوْلُهُ: وَهُوَ يُسَاوِيْ دَرَهْمًا) يَعْنِي: يَوْمَ الرَّهْنِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ دَرَهْمَيْنِ فَهُوَ رَهْنٌ بِدَرَهْمَيْنِ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ: بِأَن يُنْظَرَ إِلَى قِيَمَةِ الشَّاةِ حَيَّةً وَمَسْلُوخَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا حَيَّةً عَشْرَةً وَمَسْلُوخَةً تِسْعَةً كَانَتْ قِيَمَةُ الْجِلْدِ يَوْمَ الْارْتِهَانِ دَرَهْمًا، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهَا مَسْلُوخَةً ثَمَانِيَةً كَانَتْ دَرَهْمَيْنِ، "عناية" (٢).

[٣٤٦١٥] (قَوْلُهُ: عَلَى الْمَشْهُورِ) وَهُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ، وَمِنَ الْمَشَايخِ مَنْ قَالَ: يَعُودُ الْبَيْعُ كَالرَّهْنِ، "إِتْقَانِي" (٣).

[٣٤٦١٦] (قَوْلُهُ: يَنْقَرَّرُ بِالْهَلَاكِ) لِأَنَّ الْمُرْتَهَنَ صَارَ مُسْتَوْفِيًا بِالْهَلَاكِ [١٩٧/٤] فَيَتَأَكَّدُ عَقْدُ الرَّهْنِ، فَإِذَا عَادَتِ الْمَالِيَّةُ بِالْذَّبَاغِ صَادَقَتْ عَقْدًا قَائِمًا فَيَتَبَيَّنُ فِيهِ حُكْمُهُ بِقِسْطِهِ، "إِتْقَانِي" (٣).

[٣٤٦١٧] (قَوْلُهُ: يُفْسَخُ بِهِ) أَي: يَنْتَقِضُ بِالْهَلَاكِ، وَلَا عَوْدَ بَعْدَ الْإِنْتِقَاضِ، "إِتْقَانِي" (٣).

(قَوْلُهُ: يَعْنِي: يَوْمَ الرَّهْنِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ قِيَمَةَ الرَّهْنِ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ يَوْمَ الْارْتِهَانِ، "كفاية".

(١) "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيرًا إلخ ١٣٠/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٢) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيرًا إلخ ١٢٩/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

(٣) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيرًا إلخ ١٤٧/٦ ب/ بتصرف.

وَجُعِلَ) الْعَبْدُ (بِالدَّيْنِ ثُمَّ عَادَ يَعُوذُ الدَّيْنُ وَالرَّهْنُ) خِلَافاً لـ "زفر". (وَنَمَاءُ الرَّهْنِ كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرِ وَاللَّبَنِ وَالصُّوْفِ) وَالْوَبَرِ وَالْأَرَشِ وَنَحْوِ ذَلِكَ (لِلرَّاهِنِ) لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مِلْكِهِ (وَهُوَ رَهْنٌ مَعَ الْأَصْلِ) تَبَعاً لَهُ (بِخِلَافِ مَا هُوَ بَدَلٌ عَنِ الْمَنْفَعَةِ كَالْكَسْبِ وَالْأُجْرَةِ) وَكَذَا الْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ (فَإِنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الرَّهْنِ، وَتَكُونُ لِلرَّاهِنِ) الْأَصْلُ: أَنَّ كُلَّ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ عَيْنِ الرَّهْنِ يَسْرِي إِلَيْهِ حُكْمُ الرَّهْنِ وَمَا لَا فَلَ، "بِمَجْمَعِ الْفَتَاوَى"^(١). (وَإِذَا هَلَكَ الثَّمَاءُ) الْمَذْكُورُ (هَلَكَ مَجَاناً)

[٣٤٦١٨] (قَوْلُهُ: وَجُعِلَ الْعَبْدُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي: جَعَلَ الرَّاهِنُ أَوْ الْقَاضِي الْعَبْدَ بِمُقَابَلَةِ دَيْنِ الْمُرْتَهِنِ، "ط"^(٢).

[٣٤٦١٩] (قَوْلُهُ: يَعُوذُ الدَّيْنُ) أَي: إِلَّا بِقَدْرِ نَقْصَانِ عَيْبِ الْإِبَاقِ كَمَا يَأْتِي لَهُ، "ط"^(٢).
وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: ((يَعُوذُ الرَّهْنُ)). وَفِي بَعْضِهَا: ((يَعُوذُ الدَّيْنُ فِي الرَّهْنِ)).

[٣٤٦٢٠] (قَوْلُهُ: وَهُوَ رَهْنٌ مَعَ الْأَصْلِ) فَيَكُونُ لِلْمُرْتَهِنِ^(٣) حِسْبُهُ، وَيَنْقَسِمُ الدَّيْنُ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَتَيْهِمَا بِشَرْطِ بَقَاءِ الثَّمَاءِ إِلَى وَقْتِ الْفَكَاكِ، وَإِنْ هَلَكَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَسْقُطْ بِمُقَابَلَتِهِ ٣٣٥/٥ شَيْءٌ، وَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَمَا سُبُوضُهُ^(٤).

[٣٤٦٢١] (قَوْلُهُ: الْأَصْلُ: أَنَّ كُلَّ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ عَيْنِ الرَّهْنِ) أَي: أَوْ يَكُونُ بَدَلاً عَنْ جِزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ عَيْنِ الرَّهْنِ كَالْأَرَشِ وَالْعُقْرِ، "هَنْدِيَّة"^(٥).

[٣٤٦٢٢] (قَوْلُهُ: هَلَكَ مَجَاناً) أَي: إِلَّا الْأَرَشَ، فَإِنَّهُ إِذَا هَلَكَ سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ مَا يَزَائِيهِ؛

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَالْأَرَشُ) مَا يَأْتِي عَنِ "الْهَنْدِيَّةِ" يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الثَّمَاءِ، بَلْ بَدَلٌ عَنِ الْجِزْءِ الْفَائِتِ.
(قَوْلُهُ: فَيَكُونُ لِلرَّاهِنِ حِسْبُهُ) حَقُّهُ: ((الْمُرْتَهِنِ)).

(١) "بِمَجْمَعِ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الرَّهْنِ ق ٢٧٣/أ بِتَصْرِفٍ نَقْلاً عَنْ "الْحَيْط".

(٢) "ط": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصْرِيفِ فِي الرَّهْنِ إلخ - فَصْلُ فِي مَسَائِلٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ كِتَابِ الرَّهْنِ ٢٥٣/٤.

(٣) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ب" وَ"م": ((لِلرَّاهِنِ))، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ "ك" هُوَ الصَّوَابُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الرَّافِعِي.

(٤) فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ وَالتِّي بَعْدَهَا.

(٥) "الْفَتَاوَى الْهَنْدِيَّةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - الْبَابُ السَّادِسُ فِي الزِّيَادَةِ فِي الرَّهْنِ مِنَ الرَّاهِنِ ٤٥٨/٥.

لأنَّه لم يدخل تحت العقد مقصوداً (وإذا بقي) النماء أي: ولو حكماً بأن أكل بالإذن فإنه لا يسقط^(١) حصته ما أكل منه، فيرجع^(٢) به على الرهن، كما إذا هلك الأصل بعد الأكل فإنه يُقسَّم الدين على قيمتهما، "فَهَسْتَانِي". كما ذكره بقوله:

لأنَّه بدل جزئه فقام مقام المبدل، كذا في "فَهَسْتَانِي"^(٣)، "ح"^(٤).

[٣٤٦٢٣] (قوله: أي: ولو حكماً إلخ) هذا التعميم هو ما سيُصرِّح به "المصنّف" في قوله الآتي^(٥): ((وإن لم يفتك الرهن إلخ)).

[٣٤٦٢٤] (قوله: كما إذا هلك الأصل بعد الأكل) الظاهر أنه أراد بقوله أولاً: ((بأن أكل بالإذن)) عكس هذا، وهو ما إذا أكل بعد هلاك الأصل بأن هلك وبقي نماؤه كالتمر ثم أكله، وإلا لزم تشبيه الشيء بنفسه، وعبارة "فَهَسْتَانِي"^(٦): ((وإن هلك الأصل وبقي النماء ولو حكماً كما إذا أكل الرهن أو المرتهن أو أجنبي من النماء بالإذن فإنه لم يسقط حصته ما أكل منه، فيرجع به على الرهن، وكما إذا هلك الأصل بعد الأكل فإنه يُقسَّم الدين على قيمتهما، ويرجع على الرهن بقيمة ما أكل، الكل في "شرح الطحاوي"^(٧)) اهـ.

[٣٤٦٢٥] (قوله: كما ذكره بقوله) انظر ما مرجع الضمير المنصوب.

(قوله: الظاهر أنه أراد بقوله إلخ) ما استظهره هو المتعين، وقد ذكر المسألتين - أعني: ما إذا أكل النماء بعد هلاك الأصل أو قبله - في "خزانة المفتين".

(قوله: انظر ما مرجع الضمير المنصوب) الظاهر عودُه لما أفاده من قسمة الدين على قيمتهما، فإنه مُفاد أيضاً من "المصنّف".

(١) في "د": ((لا تسقط)).

(٢) في "د": ((ورجع)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل التصرف والجنابة في الرهن ١٠٧/٢.

(٤) "ح": كتاب الرهن - باب في التصرف في الرهن - فصل في مسائل متفرقة ق ٣٥٠/أ.

(٥) ص ٥٢٦.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل التصرف والجنابة في الرهن ١٠٧/٢.

(٧) "شرح مختصر الطحاوي" للإسبيحي: كتاب الرهن ٢/ق ١٠٠/أ بتصرف.

(بعد هلاك الأصل فُلْكٌ بحصّته) من الدّين لأنّه صار مقصوداً بالفكّاك، والتّبّع يُقابِلُهُ شيءٌ إذا كان مقصوداً (و) حينئذٍ (يُقَسَّمُ الدّينُ على قيمته يومَ الفكّاكِ وقيمة الأصل يومَ القبض، ويسْقُطُ من الدّينِ حصّةُ الأصل، وفُلْكُ النّماءِ بحصّته) كما لو كان الدّينُ عشرةً، وقيمة الأصل يومَ القبض عشرةً، وقيمة النّماءِ يومَ الفُلْكِ خمسةً، فثُلثا العشرة

[٣٤٦٢٦] (قوله: فُلْكٌ) أي: النّماء بحصّته، فلو هلك أيضاً بعد هلاك الأصل ذهب بلا شيءٍ كأنّه لم يكن، وذهب كلُّ الدّينِ بهلاك الأصل، وتأمّله في "غرر الأفكار" (١).
[٣٤٦٢٧] (قوله: والتّبّع يُقابِلُهُ شيءٌ إذا كان مقصوداً) كولد المبيع فإنّه يصيرُ مبيعاً تبعاً، ولا يصيرُ له حصّةٌ من الثّمَنِ إلّا إذا صار مقصوداً بالقبض عندنا، "معراج" (٢).
[٣٤٦٢٨] (قوله: يومَ الفكّاكِ) لأنّه إنّما صار مضموناً بالفكّاك؛ إذ لو هلك قبله يهلك مجّاناً، "عناية" (٣).
[٣٤٦٢٩] (قوله: يومَ القبض) لأنّه مضمونٌ بالقبض كما تقدّم (٤)، "عناية" (٥).

(قوله: إلّا إذا صار مقصوداً بالقبض عندنا) كما لو استحقَّ الولدُ أو ظهرَ به عيبٌ يتمكّن من ردّه بالعيبِ بحصّته من الثّمَنِ، وكما لو هلكَتِ الأمُّ قبلَ القَبْضِ وبقيَ الولدُ كان للمشتري أن يأخذَهُ بحصّته من الثّمَنِ، ولو هلكَ قبلَهُ لا يسْقُطُ شيءٌ من الثّمَنِ.

- (١) انظر "غرر الأذكار": كتاب الرهن ١٢٨/ب.
- (٢) "معراج الدراية": كتاب الرهن - باب الاعتراض والجنابة عليه إلخ - فصل: المتفرقات ٤/١٢١/أ.
- (٣) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيراً إلخ ١٣٢/٩ بتصرف يسير (هامش "تكملة فتح القدير").
- (٤) قوله: ((كما تقدم)) من كلام صاحب "العناية" وتقدمت أيضاً عند ابن عابدين رحمه الله تعالى في المقولة [٣٤٤٧٩].
- (٥) قوله: ((وأما ضمانه على المرتهن)).
- (٥) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيراً إلخ ١٣١/٩ (هامش "تكملة فتح القدير").

حَصَّةُ الْأَصْلِ فَيَسْقُطُ، وَثُلُثُ الْعَشْرَةِ حَصَّةُ النَّمَاءِ فَيَقْلُكُ بِهِ. (وَلَوْ أَدَنَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي أَكْلِ الزَّوَائِدِ) أَي: أَكَلَ زَوَائِدَ الرَّهْنِ بِأَنْ قَالَ لَهُ: مَهْمَا زَادَ فَكُلْهُ (فَأَكَلَهَا) ظَاهِرُهُ يَعْمُ أَكَلَ ثَمَنِهَا، وَبِهِ أَفْتَى ^(١) "المصنّف" ^(٢) قَالَ: ((إِلَّا أَنْ يُوجَدَ نَقْلٌ يُخَصِّصُ حَقِيقَةَ الْأَكْلِ فَيَتَّبَعَ)) (فَلَا ضِمَانَ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ بِإِذْنِ الْمَالِكِ،

[٣٤٦٣٠] (قَوْلُهُ: فَيَسْقُطُ) أَي: بِسَبَبِ هَلَاكِ الْأَصْلِ.

[٣٤٦٣١] (قَوْلُهُ: وَبِهِ أَفْتَى "المصنّف") حَيْثُ سُئِلَ عَمَّنْ رَهْنٍ نَخْلًا وَأَبَاحَ لِلْمُرْتَهِنِ ثَمَارَهَا: هَلْ يَمْلِكُ أَنْ يَبِيعَهَا وَيَتَمَوَّلَهَا، أَمْ يَمْلِكُ الْأَكْلُ بِنَفْسِهِ فَقَطْ؟ فَأَجَابَ: ((ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَهُ التَّصَرُّفَ مُطْلَقًا؛ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَأَكَلَهَا أَكْلَهَا، أَوْ أَكَلَ ثَمَنِهَا، إِلَّا أَنْ يُوجَدَ نَقْلٌ صَرِيحٌ بِتَخْصِصِ الْأَكْلِ دُونَ غَيْرِهِ)) اهـ مِنْ "حَاشِيَةِ الْحَمَوِيِّ" ^(٣) مُلْخَصًا. وَأُورِدَ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ هُوَ الظَّاهِرُ، وَمَدَّعَى الْأَعْمِيَّةِ مُحْتَاجٌ إِلَى الدَّلِيلِ.

قُلْتُ: وَسَيَذْكُرُ ^(٤) "الشَّارْحُ" ^(٥) عَنْ "الْجَوَاهِرِ": ((لَوْ ^(٦) أَبَاحَ لَهُ نَفْعُهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوجِرَهُ، تَأَمَّلْ)). وَقَالَ "السَّائِحَانِي": ((أَقُولُ: ظَاهِرُ ^(٧) أَنَّ أَكَلَ الزَّوَائِدِ الْمَأْكُولَةِ إِنَّمَا هُوَ أَكَلَ نَفْسِهَا لَا أَكَلَ بَدَلِهَا، وَهَذَا أَمْرٌ مَكْشُوفٌ لِكُلِّ أَحَدٍ بِالْبَدِيهَةِ)) اهـ. نَعَمْ، يَظْهَرُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ كَمَا ذَكَرَهُ "الرَّحْمَتِيُّ".

[٣٤٦٣٢] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ بِإِذْنِ الْمَالِكِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ أَتْلَفَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ضَمِنَ وَكَانَتِ الْقِيَمَةُ رَهْنًا مَعَ الشَّأِ، وَكَذَا لَوْ فَعَلَ الرَّاهِنُ ذَلِكَ بِدُونِ إِجَازَةِ الْمُرْتَهِنِ، "عِنَايَةُ" ^(٨).

(١) فِي هَامِشٍ "و": ((سَيَأْتِي فِي "الشَّافِي" أَوَّلُ الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ خِلَافَهُ، فَتَنَبَّهُ)).

(٢) لَمْ نَقِفْ عَلَى النُّقْلِ فِي مَخْطُوطَةِ "فَتَاوَى التَّمْرَاشِي" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَلَا فِي "الْمَنْحِ".

(٣) "عَمَزُ عَيُونِ الْبَصَائِرِ": الْفَنُّ الثَّانِي: الْقَوَائِدُ - كِتَابُ الرَّهْنِ ٢٤٤/٣.

(٤) ض ٥٢٧.

(٥) فِي "ب": ((الشَّرْحُ)).

(٦) فِي "م": ((وَلَوْ)).

(٧) فِي "م": ((ظَاهِرُهُ)).

(٨) "الْعِنَايَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ إلخ - فَصْلٌ: وَمِنْ رَهْنٍ عَصِيرًا إلخ ١٣٢/٩ (هَامِشٍ "تَكْمَلَةُ فَتَحِ الْقَدِيرِ").

والإطلاق يجوزُ تعليقُهُ بالشرطِ والخطَرِ، بخلافِ التَّمْلِيكِ (ولا يَسْقُطُ شيءٌ مِنَ الدَّيْنِ) قال في "الجواهر"^(١): ((رجُلٌ رَهَنَ داراً وأَباحَ السُّكْنى للمرتَهِنِ فَوَقَعَ بِسُكْنائِهِ خَلَلٌ وَخَرِبَ البَعْضُ لا يَسْقُطُ شيءٌ مِنَ الدَّيْنِ؛ لأنَّه لَمَّا^(٢) أَباحَ لَه السُّكْنى أَخَذَ حُكْمَ العارِيَةِ، حتَّى لو أَرادَ مَنعُهُ كانَ لَه ذلكُ))، وفي "المضمرات"^(٣): ((ولو رَهَنَ شاةً فقالَ لَه الرَّاهِنُ: كُلْ وَلَدَها واشربْ لَبَنَها فلا ضَمانَ عَلَيه، وكذا لو أَذِنَ لَه في ثَمرةِ البِستانِ فصارَ أَكُلُهُ كأَكْلِ الرَّاهِنِ))، ثُمَّ نَقَلَ عَن "التَّهْذِيبِ": ((أنَّه يُكْرَهُ للمرتَهِنِ أَنْ يَتَفَعَّعَ بِالرَّهْنِ وَإِنْ أَذِنَ لَه الرَّاهِنُ))، قال "المُصَنِّف"^(٤): ((وعَلَيه يُحْمَلُ ما عَن "مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ" مِنْ أَنَّهُ لا يَحِلُّ للمرتَهِنِ ذلكَ)).

[٣٤٦٣٣] (قوله: والإطلاق) أي: الإباحة. اهـ "ح" (٥).

[٣٤٦٣٤] (قوله: يجوزُ تعليقُهُ) لأنَّه ليس بتمليكٍ، "إتقاني"^(٦).

[٣٤٦٣٥] (قوله: بالشرطِ) وهو قوله هُنا: ((مهما زاد فكلُّهُ)).

[٣٤٦٣٦] (قوله: والخطَرِ) بالخاءِ المعجمةِ. والطَّاءُ المهملةُ: الإشرافُ على الهلاكِ كما في "القاموس"^(٧) و"المغرب"^(٨). والمرادُ به هُنا: ما احتَمَلَ الوجودَ والعَدَمَ، فهو بِمعنى الشرطِ، تأمَّل.

[٣٤٦٣٧] (قوله: وعليه يُحْمَلُ إلخ) بأنَّ يُرادَ مِنْ نفيِ الحِلِّ الكراهةُ.

[٣٤٦٣٨] (قوله: ما عَن "مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ") الذي في "المنح" أوَّلُ كتابِ الرَّهْنِ^(٩): ((عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) "جواهر الفتاوى": كتاب الرهن - الباب الأول ق ٢٠١/ب. وعبارة: ((حتى لو أراد منعه كان له ذلك)) ليست في نسخة "جواهر الفتاوى" التي بين أيدينا.

(٢) ((لَمَّا)) ساقطة من "ط".

(٣) "جامع المضمرات والمشكلات": كتاب الرهن ٧٩٨/٢.

(٤) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل المسائل المتفرقة ق ٢/٢٢٧/أ ب بتصريف يسير.

(٥) "ح": كتاب الرهن - باب في التصرف في الرهن - فصل في مسائل متفرقة ق ٣٥٠/أ.

(٦) "غاية البيان": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصيراً إلخ ٦/١٥٠/أ.

(٧) "القاموس": مادة ((خطر)).

(٨) "المغرب": مادة ((خطر)).

(٩) "المنح": كتاب الرهن ٢/٢١٩/أ، وعبارة النسخة التي بين أيدينا: ((عبد الله محمد بن ينلم))، والصواب: ((أبو عبد الله محمد بن مسلم))، وانظر تعليقنا المتقدم ٢١٢/١٥.

ولو بالإذن؛ لأنه ربا)). قلت: وتعليقه يُفيد أنها تحريمية، فتأملهُ. (وإن لم يفتكّ) الرّاهنُ (الرّهن) بل بقي عند المرتهن على حاله (حتى هلك) الرّهن في يد المرتهن (فُسِمَ الدّينُ على قيمة الثّماء) أي: الزّيادة (التي أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل، فما أصاب الأصل سقطَ وما أصاب الزّيادة أخذهُ المرتهن من الرّاهن) كما في "الهداية"^(١) و"الكافي"^(٢) و"الخاتبة"^(٣) وغيرها. وفي "الجواهر"^(٤): ((الأصل أنّ الإلتاف بإذن الرّاهن كإلتاف الرّاهن بنفسه؛ لتسليطه)).....

محمد بن مسلم)) اهـ "ح"^(٥). أقول: ما قدّمناه عن "المنح" هناك^(٦) ومثله في غيرها موافق لما هنا، ولعلّ النسخ مختلفٌ.

[٣٤٦٣٩] (قوله: قلت: إلخ) ظاهره: تسليم القول بالكراهة مع الإذن وأنه ربا. ومقتضاه: أنّه مضمون، لكن قدّمنا عن "المنح" أوّل الرّهن^(٧): ((أنّه مخالفٌ لعامة المعترّات))، وتقدّم^(٨) بيان ذلك كلّهُ مستوفى، فراجعهُ.

[٣٤٦٤٠] (قوله: وما أصاب الزّيادة) كتلت العشرة في مثاله السّابق^(٩).

[٣٤٦٤١] (قوله: كإلتاف الرّاهن بنفسه) فلا يسقط ما يُقابله من الدّين؛ لكونه غير

مضمون على المرتهن، بخلاف الهالك في يده .

(١) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ - فصل: ومن رهن عسيرا إلخ ١٥٦/٤.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الرهن - باب المتفرقات ق ٤٧٥/أ.

(٣) "الخاتبة": كتاب الرهن - فصل في الانتفاع بالرهن ٦٠٤/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "جواهر الفتاوى": كتاب الرهن - الباب السادس ق ٢٠٤/ب بتصريف.

(٥) "ح": كتاب الرهن - باب في التصرف في الرهن - فصل في مسائل متفرقة ق ٣٥٠/أ، وعبارة "ح": ((بن أسلم)).

(٦) المقولة [٣٤١٢٢] قوله: ((وقيل: لا يحل للمرتهن))، والعبارة في تلك المقولة: ((عبد الله بن محمد بن أسلم)).

(٧) المقولة [٣٤١٢٢] قوله: ((وقيل: لا يحل للمرتهن)).

(٨) ص-٥٢٣..

وفيها^(١): ((أباح للمرتهن نفعه هل للمرتهن أن يؤجره؟ قال: لا، قيل: فلو أجزه ومضت المدة فلا أجره له أم للراهن؟ قال: له إن أجزه بلا إذن، وإن بإذنه فللمالك وبطل الرهن)). وفيها^(٢): ((رهن كزماً وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن؛ ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن. رهن كزماً وأباح ثمره، ثم باع الكرم

[٣٤٦٤٢] (قوله: [٤/١٩٧ق/ب] قال: له إلخ) في "التارخانية"^(٣): ((آجر المرتهن الرهن من أجنبي بلا إذن فالعلة له، ويتصدق بها عند "أبي حنيفة" و"محمد"، وله أن يعيده في الرهن)). [٣٤٦٤٣] (قوله: وبطل الرهن) حتى لا يسقط دين المرتهن بهلاكه عند المستأجر، "ط"^(٤). ولا يعود رهناً إلا بتحديد، "تارخانية"^(٥). وكذا لو أجزه الراهن المرتهن على ما مر في الباب السابق^(٦).

[٣٤٦٤٤] (قوله: وتسلمه المرتهن) أما إذا لم يتسلمه لا يتم الرهن، أو لا يصح على الخلاف السابق^(٧)، "ط"^(٨).

[٣٤٦٤٥] (قوله: ثم باع) أي: الراهن.

(قول "الشارح": رهن كزماً وتسلمه المرتهن، ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن) فله أن يسترده، وما دام في يد الراهن لا يضمته المرتهن.

- (١) "جواهر الفتاوى": كتاب الرهن - الباب السادس ق ٢٠٥/أ بتصرف.
- (٢) "جواهر الفتاوى": كتاب الرهن - الباب الأول ق ٢٠١/أ - ب بتصرف يسير.
- (٣) "التارخانية": كتاب الرهن - الفصل الثامن في تصرف الراهن والمرهن في المهرن ٥٦٣-٥٦٢/١٨ رقم المسألة (٣٠٠٤١) نقلاً عن "المحيط البرهاني"، وعبارة: ((وله أن يعيده في الرهن)) نقلها عن "الحانية" بتصرف يسير.
- (٤) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ - فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن ٢٥٤/٤.
- (٥) "التارخانية": كتاب الرهن - الفصل الثامن في تصرف الراهن والمرهن في المهرن ٥٦٣/١٨ رقم المسألة (٣٠٠٤٢) نقلاً عن "المحيط البرهاني".
- (٦) المقولة [٣٤٤٨٨] قوله: ((بخلاف الإجارة والبيع والهبة...)).
- (٧) المقولة [٣٤٠٩٤] قوله: ((أفاد أن القبض شرط للزوم)).
- (٨) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ - فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن ٢٥٤/٤.

فَقَبِضَ الْمُرْتَهِنُ الثَّمَنَ إِنْ ثَمَرُهُ حَصَلَ بَعْدَ الْبَيْعِ فَلِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ قَبْلَهُ فَلِلرَّاهِنِ إِنْ قَضَى دَيْنَ الْمُرْتَهِنِ، وَإِلَّا يَكُونُ رَهْنًا)). وَيُجْعَلُ الْبَيْعُ رَجوعاً عَنِ الْإِبَاحَةِ؛ فَإِنَّهَا تَقْبَلُ الرُّجُوعَ كَمَا مَرَّ. وَفِيهَا^(١): ((زَرَعَ الْمُرْتَهِنُ أَرْضَ الرَّهْنِ إِنْ أُبِيحَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يُبَحَّ لَزِمَهُ نَقْصَانُ الْأَرْضِ وَضَمَانُ الْمَاءِ لَوْ مِنْ قَنَاةٍ مَمْلُوكَةٍ))، فَلْيُحْفَظْ.

زَرَعَهَا الرَّاهِنُ أَوْ غَرَسَهَا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ يَنْبَغِي أَنْ تَبْقَى رَهْنًا، وَلَا يَطْلُ الرَّهْنُ، فَتَنْبَهُ.

[٣٤٦٤٦] (قَوْلُهُ: فَقَبِضَ الْمُرْتَهِنُ الثَّمَنَ) لِأَنَّهُ إِذَا أَجَازَ الْبَيْعُ يَصِيرُ الثَّمَنُ رَهْنًا، لَكِنَّ الْقَبْضَ غَيْرُ شَرْطٍ؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ رَهْنًا وَإِنْ لَمْ يُقَبِضْ كَمَا قَدَّمْنَاهُ أَوَّلَ الْبَابِ السَّابِقِ^(٢).

[٣٤٦٤٧] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا يَكُونُ رَهْنًا) أَي: مَعَ ثَمَنِ الْمَبِيعِ الَّذِي قَبَضَهُ، "ط"^(٣).

[٣٤٦٤٨] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ) أَي: قَرِيبًا فِي قَوْلِهِ^(٤): ((حَتَّى لَوْ أَرَادَ مَنْعُهُ كَانَ لَهُ ذَلِكَ)).

[٣٤٦٤٩] (قَوْلُهُ: لَوْ مِنْ قَنَاةٍ مَمْلُوكَةٍ) هَذَا خِلَافُ الْمَفْتَى بِهِ: مِنْ أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ إِلَّا مَا مَلَكَهُ بِالْإِحْرَازِ كَمَا مَرَّ فِي كِتَابِ الشَّرْبِ^(٥) وَمَاءُ الْقَنَاةِ غَيْرُ مُحَرَّرٍ.

[٣٤٦٥٠] (قَوْلُهُ: يَنْبَغِي أَنْ تَبْقَى رَهْنًا إِنْ جَزَمَ بِهِ فِي "الْخَانِيَّةِ")^(٦) فَقَالَ: ((زَرَعَ أَوْ سَكَنَ

بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ لَا يَطْلُ الرَّهْنُ وَلَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ، وَمَا دَامَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ لَا يُضْمَنُ الْمُرْتَهِنُ)).

(قَوْلُهُ: زَرَعَ أَوْ سَكَنَ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ لَا يَطْلُ الرَّهْنُ) يَفِيدُ أَنَّ اتِّصَالَ الْمَرْهُونِ بِغَيْرِهِ بَقَاءٌ لَا يُطْلُ الرَّهْنُ، بِخِلَافِهِ ابْتِدَاءٌ وَبِخِلَافِ الشَّيْءِ، فَإِنَّهُ ضَارٌّ وَلَوْ طَارِئًا.

(١) "جواهر الفتاوى": كتاب الرهن - الباب السادس ق ٢٠٤/ب بتصرف.

(٢) المقولة [٣٤٤٥٥] قوله: ((وَصَارَ ثَمَنُهُ رَهْنًا)).

(٣) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ - فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن ٢٥٤/٤.

(٤) ص ٢٥٢..

(٥) المقولة [٣٣٧١١] قوله: ((الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَ)).

(٦) "الخانية": كتاب الرهن - فصل في الانتفاع بالرهن ٦٠٢/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

اِسْتَحِقَّ الرَّهْنُ لَيْسَ لِلْمَرْتَهِنِ طَلْبُ غَيْرِهِ مَقَامَهُ. اِسْتَحِقَّ بَعْضُهُ اِنْ شَاءَ اَنْ يَبْطُلَ الرَّهْنُ فِيمَا بَقِيَ، وَاِنْ مَفْرُوزاً بَقِيَ فِيمَا بَقِيَ وَيُجْبَسُ بِكُلِّ الدِّينِ، لَكِنْ هُلْكُهُ بِحَصَّتِهِ. اُجَرَ دَارُهُ لغيرِهِ ثُمَّ رَهْنَهَا مِنْهُ صَحَّ وَبَطَلَتِ الْإِجَارَةُ،

[٣٤٦٥١] (قوله: بَقِيَ فِيمَا بَقِيَ) لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ رَهْنُ ذَلِكَ الْبَاقِي ابْتِدَاءً؛ لَعَدِمِ الشُّيُوع.

[٣٤٦٥٢] (قوله: لَكِنْ هُلْكُهُ بِحَصَّتِهِ) أَي: وَإِنْ كَانَ فِي قِيَمَتِهِ وَفَاءً بِجَمِيعِ الدِّينِ كَمَا فِي "الْخَانِيَّة" ^(١).

[٣٤٦٥٣] (قوله: ثُمَّ رَهْنَهَا مِنْهُ) أَي: مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ.

[٣٤٦٥٤] (قوله: وَبَطَلَتِ الْإِجَارَةُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهَا تَبْطُلُ بِمَجَرَّدِ عَقْدِ الرَّهْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لَا بَدَّ مِنَ الْقَبْضِ كَمَا فِي "الْقَنِيَّة" ^(٢)، وَأَمَّا عَكْسُهُ وَهُوَ: مَا إِذَا أُجَرَ الرَّاهِنُ الرَّهْنُ مِنَ الْمَرْتَهِنِ يَنْفَسِخُ بِمَجَرَّدِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْدِيدِ قَبْضٍ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ "الْبَزَازِيَّة" ^(٣)، لَكِنْ فِي "الْعِمَادِيَّة" ^(٤): ((أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهُ، حَتَّىٰ لَوْ هَلَكَ قَبْلَ أَنْ يُجَدَّدَ قَبْضاً لِلْإِجَارَةِ يَهْلِكُ هَلَاكُ ^(٥) الرَّهْنِ)) اهـ. وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَرَّرَ فِي "الْعِمَادِيَّة" ^(٦): ((أَنَّ قَبْضَ الْمَضْمُونِ ^(٧) بِغَيْرِهِ يَنْوُبُ عَنْ قَبْضِ غَيْرِ الْمَضْمُونِ))، وَتَمَامُهُ فِي "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ" لِ الشَّرَفِ الْعَزْزِيِّ ^(٨)، وَقَدَّمْنَا فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ ^(٩) عَنْ "الْعَنَافَةِ": ((اِشْتِرَاطُ تَحْدِيدِ الْقَبْضِ)).

(١) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الرَّهْنِ - فَصْلٌ فِيمَا يَجُوزُ رَهْنُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ إِيَّاهُ ٦٠٠/٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٢) "الْقَنِيَّة": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ مَا يَصَحُّ مِنَ الرَّهْنِ وَمَا لَا يَصَحُّ وَمَا يَبْطُلُ بَعْدَ رَهْنِهِ ق ١٥٩/أ.

(٣) "الْبَزَازِيَّة": كِتَابُ الرَّهْنِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي قَبْضِهِ - نَوْعٌ فِي تَصَرُّفِهِمَا فِيهِ ٧٤/٦ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) انْظُرْ "جَامِعَ الْفَصُولَيْنِ": الْفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرَ فِي بَيَانِ الْعُقُودِ الَّتِي تَتَعَيَّنُ فِيهَا النُّقُودُ وَالَّتِي لَا تَتَعَيَّنُ فِيهَا ١٦٩/١.

(٥) فِي "الْأَصْلِ": ((بِهَلَاكِ)).

(٦) انْظُرْ "جَامِعَ الْفَصُولَيْنِ": الْفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرَ فِي بَيَانِ الْعُقُودِ الَّتِي تَتَعَيَّنُ فِيهَا النُّقُودُ وَالَّتِي لَا تَتَعَيَّنُ فِيهَا ١٦٩/١ بِتَصَرُّفٍ.

(٧) فِي "ك": ((أَنَّ قَبْضَ الْمَرْهُونِ الْمَضْمُونِ)).

(٨) "تَنْوِيرُ الْبَصَائِرِ": الْفَنُّ الثَّانِي: الْفَوَائِدُ - كِتَابُ الرَّهْنِ ق ١٠٢/ب.

(٩) الْمَقُولَةُ [٣٤٤٨٧*] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ أَعَارَهُ إِيَّاهُ)).

ولو ارْتَهَنَ ثُمَّ أَجَرَهُ مِنْ رَاهِنِهِ فَالْإِجَارَةُ بَاطِلَةٌ.

أَبْقَى الرَّهْنُ سَقَطَ الدَّيْنِ كَهَلَاكِهِ، فَإِنْ عَادَ سَقَطَ بِحِسَابِ نَقْصِهِ؛ لِأَنَّ الْإِبَاقَ

عَيْبٌ حَدَثَ فِيهِ.....

[٣٤٦٥٥] (قوله: فالإجارة باطلة) وتكون كما لو أعاره أو أودعه منه، فلا تبطل عقد الرهن.

(تنبيه)

قال في "النهاية"^(١): ((سئل الإمام "الحسن"^(٢) الماتريدي "عمن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع وفاء"^(٣) وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الإجارة وقبضها ومضت مدة هل تلزمه الأجرة؟ قال: لا؛ فإنه عندنا رهن، والزائن إذا استأجر الرهن من المرتهن لا تجب الأجرة)). اهـ "خيرية"^(٤). ثم نقل فيها^(٤) عن "البرازية"^(٥) ما يوافقها، وأفتى به غير مرة، والكل في فتاواه المشهورة^(٦)، "حامدية"^(٧). فليحفظ فإنه كثير الوقوع.

[٣٤٦٥٦] (قوله: سقط بحساب نقصه) أي: سقط من دين المرتهن ما نقصته قيمة الآبق

بسبب إبقائه، "ط"^(٨). وهذا إذا كان أول إباق كما يشعر به التعليل، فإن كان أبق قبل ذلك لا يسقط شيء، "بزازية"^(٩).

(١) "النهاية شرح الهداية" للسغناقي: كتاب الإكراه ٢/٣١٥ أ بتصرف يسير.

(٢) في النسخ: ((أبو الحسن)) بزيادة ((أبو))، وعبارة "النهاية": ((سئل القاضي الإمام الماتريدي))، وفي نسخة خطية أخرى لـ "النهاية" صرح باسم ((الحسن))، وكذلك في "الخيرية" و"الكفاية" ١٧١/٨ (ذيل "تكملة فتح القدير"). وتقدم نقل المسألة نفسها بلفظ: ((الإمام الحسن الماتريدي)) في المقولة [٢٥٢٩٣]. وتقدمت ترجمته ٥٨٠/١٥.

(٣) في هامش "الأصل": ((مهمة: إجارة المبيع وفاء للبائع لا تصح؛ لأنه رهن عندنا)).

(٤) "الفتاوى الخيرية": كتاب البيوع - مطلب في استئجار البائع المبيع من مشتريه ٢٢٦/١.

(٥) "البرازية": كتاب البيوع - الفصل الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل قبضه - نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد ٤١٣-٤١٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الفتاوى الخيرية": كتاب الرهن - مطلب في إجارة المرتهن الرهن من الراهن إلخ ١٩٣/٢.

(٧) انظر "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية": كتاب الرهن ٢٣١/٢-٢٣٢ بتصرف.

(٨) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ - فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن ٢٥٤/٤.

(٩) "البرازية": كتاب الرهن - الفصل الثاني في العدل ونفقة الرهن ومؤنته ٥٦/٦ بتصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنَ الزَّيَادَةِ الضَّمْنِيَّةِ ذَكَرَ الزَّيَادَةَ الْقَصْدِيَّةَ فَقَالَ: (وَالزَّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ تَصِحُّ) وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهَا يَوْمَ الْقَبْضِ أَيْضاً. (وَفِي الدَّيْنِ لَا) تَصِحُّ خِلَافاً لِلثَّانِي، وَالْأَصْلُ: أَنَّ الْإِلْحَاقَ بِأَصْلِ الْعَقْدِ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ إِذَا كَانَتِ الزَّيَادَةُ فِي مَعْقُودٍ بِهِ أَوْ عَلَيْهِ، وَالزَّيَادَةُ فِي الدَّيْنِ لَيْسَتْ مِنْهُمَا (فَإِنْ^(١) رَهْنٌ) نُسَخُ "الْمَتْنِ" وَ"الشَّرْحُ": بِالْفَاءِ،

[٣٤٦٥٦] (قَوْلُهُ: ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنَ الزَّيَادَةِ الضَّمْنِيَّةِ) وَهِيَ نَمَاءُ الرَّهْنِ، وَمَرَادُهُ بِالضَّمْنِيَّةِ: مَا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الرَّهْنُ قَصْداً، "ط"^(٢).

[٣٤٦٥٧] (قَوْلُهُ: وَالزَّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ تَصِحُّ) مِثْلُ: أَنْ يَرَهْنَ ثَوْباً بِعَشْرَةِ يُسَاوِي عَشْرَةً، ثُمَّ يَزِيدُ الرَّاهِنُ ثَوْباً آخَرَ؛ لِيَكُونَ مَعَ الْأَصْلِ رَهْنًا بِالْعَشْرَةِ، "عَنَايَةُ"^(٣).
[٣٤٦٥٨] (قَوْلُهُ: يَوْمَ الْقَبْضِ أَيْضاً) أَي: يَوْمَ قَبْضِ الزَّيَادَةِ كَمَا تُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْأَصْلِ يَوْمَ قَبْضِهِ.

[٣٤٦٥٩] (قَوْلُهُ: وَفِي الدَّيْنِ لَا تَصِحُّ) الْمَرَادُ: أَنْ لَا يَكُونَ الرَّهْنُ بِهَا مَضمُونًا، فَأَمَّا الزَّيَادَةُ فِي نَفْسِهَا فَجَائِزَةٌ، وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ: أَنْ يَرَهْنَ عِنْدَهُ عَبْدًا يُسَاوِي أَلْفَيْنِ بِأَلْفٍ، ثُمَّ اسْتَقْرَضَ مِنْهُ أَلْفًا أُخْرَى عَلَى أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ رَهْنًا بِهَمَا جَمِيعًا، فَلَوْ هَلَكَ يَهْلِكُ بِالْأَلْفِ الْأُولَى لَا بِالْأَلْفَيْنِ، وَلَوْ قَضَاهُ أَلْفًا وَقَالَ: إِنَّمَا قَضَيْتُهَا عَنِ الْأُولَى لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ الْعَبْدَ، "إِتْقَانِي"^(٤).
[٣٤٦٦٠] (قَوْلُهُ: فِي مَعْقُودٍ بِهِ) كَالثَّمَنِ، أَوْ عَلَيْهِ كَالْمَبِيعِ، "ط"^(٥).
[٣٤٦٦١] (قَوْلُهُ: وَالزَّيَادَةُ فِي الدَّيْنِ لَيْسَتْ مِنْهُمَا) بَلْ أَصْلُ الدَّيْنِ لَيْسَ مِنْهُمَا، قَالَ فِي "العَنَايَةِ"^(٦):

(١) فِي "د": ((وَأِنْ)).

(٢) "ط": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ إلخ - فَصْلٌ فِي مَسَائِلٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ كِتَابِ الرَّهْنِ ٢٥٥-٢٥٤/٤.

(٣) "العَنَايَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَابَةِ عَلَيْهِ إلخ - فَصْلٌ: وَمِنْ رَهْنٍ عَصِيرًا إلخ ١٣٢/٩ (هَامِشٌ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٤) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَابَةِ عَلَيْهِ إلخ - فَصْلٌ: وَمِنْ رَهْنٍ عَصِيرًا إلخ ١٥٠/٦ ب/بِتَصَرُّفٍ نَقْلًا عَنْ "شَرْحِ الطُّحَاوِيِّ".

(٥) "ط": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ إلخ - فَصْلٌ فِي مَسَائِلٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ كِتَابِ الرَّهْنِ ٢٥٥/٤.

(٦) "العَنَايَةُ": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ وَالْجَنَابَةِ عَلَيْهِ إلخ - فَصْلٌ: وَمِنْ رَهْنٍ عَصِيرًا إلخ ١٣٣/٩ (هَامِشٌ "تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْقَدِيرِ").

مَعَ أَنَّهُ نَبَّهَ فِي "شَرْحِهِ"^(١) عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا عَطَفَهَا بِالْوَاوِ لَا بِالْفَاءِ؛ لِئُفِيدَ أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ لَا فَرْعٌ لِلأَوَّلَى، فَتَنَبَّهَ. (عَبْدًا بِأَلْفٍ فَدَعَ عَبْدًا آخَرَ رَهْنًا مَكَانَ الْأَوَّلِ وَقِيمَةُ كُلٍّ) مِنَ الْعَبْدَيْنِ (أَلْفٌ).....

((أَمَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَعْقُودٍ عَلَيْهِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْقُودٍ بِهِ فَلَوْجُوبِهِ بِسَبَبِهِ قَبْلَ عَقْدِ الرَّهْنِ، بِخِلَافِ الرَّهْنِ فَإِنَّهُ مَعْقُودٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُحْبُوسًا قَبْلَ عَقْدِ الرَّهْنِ وَلَا يَبْقَى بَعْدَهُ)).
(تَمَمَ)

قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ"^(٢): ((وَفِي "الْعَيُونِ"^(٣) عَنْ "مُحَمَّدٍ": رَهْنٌ غَلَامَيْنِ بِأَلْفٍ ثُمَّ قَالَ الْمُرْتَهِنُ: احْتَجْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا فَوَدَّهَ عَلَيَّ، فَفَعَلَ، فَإِنَّ الْبَاقِيَ رَهْنٌ بِنَصْفِ الْأَلْفِ، فَلَوْ هَلَكَ يَهْلِكُ مِنَ الدَّيْنِ نَصْفُهُ، وَلَكِنْ لَا يَفْتَكُّهُ إِلَّا بِجَمِيعِ الْأَلْفِ)) اهـ، فَلْيُحْفَظْ.
[٣٤٦٦٢] (قَوْلُهُ: مَعَ أَنَّهُ) أَي: "الْمُصَنِّفُ".

[٣٤٦٦٣] (قَوْلُهُ: لِئُفِيدَ أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ) وَهِيَ: بَيَانُ [١/٩٨ق/٤] حُكْمِ تَبْدِيلِ الرَّهْنِ الْأَوَّلِ بِرَهْنٍ آخَرَ.

[٣٤٦٦٤] (قَوْلُهُ: وَقِيمَةُ كُلٍّ مِنَ الْعَبْدَيْنِ أَلْفٌ) كَذَا قَيَّدَ فِي "الْهُدَايَةِ"^(٤) وَهُوَ قَيَّدٌ اتِّفَاقِيٌّ؛ لِإِنَّمَا فِي "التَّاتِرْخَانِيَّةِ"^(٥) عَنْ "التَّجْرِيدِ"^(٦): ((وَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الْأَوَّلِ خَمْسَمِائَةٍ وَالثَّانِي أَلْفًا وَالذَّيْنُ كَذَلِكَ فَهَلْكَ يَهْلِكُ بِأَلْفٍ، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ قِيمَةُ الثَّانِي خَمْسَمِائَةٍ وَالْأَوَّلُ أَلْفًا فَهَلْكَ الثَّانِي فِي يَدِهِ ٣٣٧/٥

(١) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل في مسائل متفرقة ٢/ق/٢٢٧ ب.

(٢) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الرابع: هلاك الرهن بضمان وغير ضمان ٢٨١/١١ بتصرف.

(٣) "عيون المسائل": باب الرهن ٣٥٧/٢ بتصرف.

(٤) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيْرًا إلخ ١٥٧/٤.

(٥) "التاترخانية": كتاب الرهن - الفصل الثالث في هلاك المرهون بضمان أو بغير ضمان ٥٣٢/١٨ رقم المسألة (٢٩٩٠٢).

(٦) أي: "التجريد" للإمام أبي الفضل ركن الدين الكرماني، وليس بين أيدينا.

فالأوّل رهنٌ حتّى يرُدَّهُ إلى الرَّاهنِ، والمرتهنُ في الآخرِ أمينٌ حتّى يُجَعَلَ^(١) مكانَ الأوّلِ بأن يرُدَّ الأوّلَ إلى الرَّاهنِ، فحينئذٍ يصيرُ الثاني مضموناً.

(أبَرَأَ المرتهنُ الرَّاهنَ عن الدَّينِ أو وهَبَهُ منه، ثُمَّ هَلَكَ الرَّهْنُ في يدِ المرتهنِ هَلَكَ بغيرِ شيءٍ) استحساناً؛ لسقوطِ الدَّينِ، إلّا إذا منَعَهُ من صاحِبِهِ فيصيرُ غاصباً بالمنع. (ولو قبَضَ المرتهنُ دينَهُ) كلُّهُ (أو بعضَهُ من رَاهِنِهِ أو غيرِهِ) كمتطوِّعٍ.....

هَلَكَ بِخَمْسِمِائَةٍ)) اهـ. ولذا تَرَكَ القيدَ في "الخانيّة"^(٢).

[٣٤٦٦٥] (قوله: حتّى يُجَعَلَ مكانَ الأوّلِ) لأنَّ الأوّلَ إنّما دخلَ في ضمانِهِ بالقبضِ والدَّينِ، وهما باقياّنِ فلا يخرُجُ عن الضَّمانِ إلّا بنقضِ القبضِ ما دام الدَّينُ باقياً، وإذا بَقِيَ الأوّلُ في ضمانِهِ لا يدخلُ الثاني في ضمانِهِ؛ لأَمَّا رَضِيَا بدخولِ أحدهما فيه لا بدخولهما، فإذا رَدَّ الأوّلَ دخلَ الثاني في ضمانِهِ، ثُمَّ قيل: يُشْتَرَطُ تجديدُ القبضِ؛ لأنَّ يدَ المرتهنِ على الثاني يدُ أمانةٍ، ويدُ الرَّهْنِ^(٣) يدُ استيفاءٍ وضمانٍ، فلا يَنُوبُ عنه، وقيل: لا يُشْتَرَطُ، وتأمَّلُهُ في "الهداية"^(٤). وذكر "الفهستاني"^(٥): أنَّ الأوّلَ هو المختارُ عندَ "قاضي خان"^(٦)، وأفاد بعضُ الفضلاء: أنَّ عادةَ "صاحبِ الهداية" اختيارُ الأخيرِ، عكسُ عادةِ "قاضي خان"، ومقتضاؤه ترجيحُ الأوّلِ، تأمَّل. [٣٤٦٦٦] (قوله: إلّا إذا منَعَهُ من صاحِبِهِ) أي: عندَ طلبِهِ منه، ثُمَّ هَلَكَ بعدَهُ.

(قوله: ومقتضاؤه ترجيحُ الأوّلِ) لعلَّه الثاني كما هو ظاهرٌ، فقد أخَّرَ في "الهداية" القولَ بعدمِ

الاشتراط.

(١) في "و": ((يجعله)).

(٢) "الخانيّة": كتاب الرهن - فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز إلخ ٥٩٩/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) في "م": ((الرَّاهن)).

(٤) انظر "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عصباً إلخ ١٥٧/٤ .

(٥) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: التصرف والجناية في الرهن ١٠٧/٢ .

(٦) "الخانيّة": كتاب الرهن - فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز إلخ ٥٩٩/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(أو شرى) المرتهن (بالدين عينا، أو صالح عنه) أي: عن دينه (على شيء) لأنه استيفاء
(أو أحوال الرهن مرتته بدينه على آخر ثم هلك رهنه معه) أي: في يد المرتهن (هلك
بالدين، ورد ما قبض إلى من أدى) في صورة إيفاء رهن،

[٣٤٦٦٧] (قوله: أو شرى المرتهن) أي: من الرهن.

[٣٤٦٦٨] (قوله: لأنه) أي: لأن كل واحد من الشراء والصالح على عين استيفاء،
"عناية"^(١). أي: إذا كان عن إقرار فهو استيفاء؛ لأنه يجب على الدائن مثله بالشراء والصالح
عنه، "كفاية"^(٢). أي: فيسقط بطريق المقاصة.

[٣٤٦٦٩] (قوله: على آخر) أي: سواء كان للرهن عليه دين أو لا، وفيه إشعار بأن
للرهن أخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما في موضع من "الزيادات"، وفي موضع آخر ليس
له، "فهمستاني"^(٣).

[٣٤٦٧٠] (قوله: هلك بالدين) والفرق: أن الإبراء يسقط به الدين أصلاً كما قدمته^(٤)،
وبالاستيفاء لا يسقط؛ لما تقرر أن الديون تقضى بأمثالها لا أنفسها؛ لأن الدين وصف
في الذمة لا يمكن أدائه، لكن إذا أدى المدين وجب له على الدائن مثله فتسقط المطالبة؛ لعدم
الفائدة، فإذا هلك الرهن بعده تقرر الاستيفاء الأول الحكمي وانتقض الثاني؛ لئلا يصير
مستوفياً مرتين.

(قوله: وفيه إشعار بأن للرهن أخذ إلخ) في الإشعار بما ذكر نظر.

(١) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ - فصل: ومن رهن عصبياً إلخ ١٣٦/٤ (هامش
"تكملة فتح القدير").

(٢) "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه إلخ - فصل: ومن رهن عصبياً إلخ ١٣٦-١٣٥/٩
ذيل "تكملة فتح القدير".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل: التصرف والجنابة في الرهن ١٠٨/٢ باختصار.

(٤) في الصفحة السابقة.

أو متطوِّعٍ، أو شراءً، أو صلحٍ،

[٣٤٦٧١] (قوله: أو متطوِّعٍ) وَيَعُودُ إِلَى مِلْكِ الْمُتَطَوِّعِ لَا الْمُتَطَوِّعِ عَنْهُ، "خَانِيَّة" (١).

[٣٤٦٧٢] (قوله: أو شراءً أو صلحٍ) كَذَا فِي "الْمَنْحِ" (٢) و"الدَّرَرِ" (٣)، وَلِي فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الَّذِي قَبَضَهُ الْمُرْتَهِنُ فِي صَوْرَتِي الشَّرَاءِ وَالصُّلْحِ هُوَ الْعَيْنُ الْمَبِيعَةُ أَوْ الْمَصَالِحُ عَلَيْهَا، وَقَدْ صَرَّحَ فِي "النِّهَايَةِ" (٤) و"العناية" (٥) و"غَايَةِ الْبَيَانِ" (٦): ((أَنَّهُ إِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ يَجِبُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ رَدُّ قِيَمَتِهِ))، وَلَمْ يَقُولُوا: يَجِبُ رَدُّ الْعَيْنِ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ الشَّرَاءُ وَالصُّلْحُ، وَقَدْ رَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ فِي "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةِ" (٧)، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَقْدُ مَعَاوِضَةٍ، فَمَا وَجْهُ بَطْلَانِهِ بِهَلَاكِ الرَّهْنِ بِخِلَافِ الْإِسْتِيفَاءِ بِالْأَدَاءِ وَالْحَوَالَةِ؟! هَذَا مَا ظَهَرَ لِي مِنْ فَيْضِ الْفَتْاحِ الْعَلِيمِ.

(قوله: يَجِبُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ رَدُّ قِيَمَتِهِ إِنْ خَلَّ) مُقْتَضَى بَقَاءِ الْبَيْعِ وَالصُّلْحِ عَلَى الصَّحَّةِ - وَقَدْ جُعِلَ الْبَدَلُ الذِّينَ فِيهِمَا وَهَلَكَ الرَّهْنُ بِهِ - وَجُوبٌ مِثْلُهُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ لِلرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ الْمَجْعُولُ بَدَلًا فِيهِمَا لَا الرَّهْنُ، حَتَّى يَجِبُ قِيَمَتُهُ بِهَلَاكِهِ، وَلَعَلَّهُمْ قَالُوا بِوُجُوبِهَا نَظَرًا لِمَسَاوَاتِهَا لَهُ غَالِبًا، لَا أَنَّهَا هِيَ الْوَاجِبَةُ حَقِيقَةً، وَلَا يُرَادُ بِمَا قَبَضَهُ الْعَيْنُ الْمَبِيعَةُ أَوْ الْمَصَالِحُ عَلَيْهَا بَلِ الرَّهْنُ، وَقَدْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ بِالْهَلَاكِ، وَبَدَلُهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ فِرْدَوْيٌّ يَكُونُ كَأَنَّهُ رَدُّ عَيْنَةٍ.

(١) "الخانية": كتاب الرهن - فصلٌ فيما يجوز رهنه وما لا يجوز إلخ ٥٩٧/٣ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل المسائل المتفرقة ٢/٢٢٧ب.

(٣) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كتاب الرهن - باب التصرف والجناية في الرهن - فصل: رهن عَصِيرًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ بِمَا إِنْ خَلَّ ٢/٢٦١.

(٤) "النَّهْيَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ" لِلْسَّغْنَاكِيِّ: كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه - فصل في المتفرقات ٢/٤٤٦ب بتصرف.

(٥) "العناية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيرًا إِنْ خَلَّ ٩/١٣٦ بتصرف (هامش "تكملة فتح القدير").

(٦) "غَايَةُ الْبَيَانِ": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيرًا إِنْ خَلَّ ٦/١٥٢ب بتصرف.

(٧) "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةُ": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيرًا إِنْ خَلَّ ٩/١٣٦ (هامش "تكملة فتح القدير").

(وبطلت الحوالة) وهلك الرهن بالدين؛ لأنه في معنى الإبراء بطريق الأداء، "هداية"^(١). ومفادُهُ: عَدَمُ بَطْلانِ الصِّلحِ، وأنَّ الدَّيْنَ ليس بأَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ،

[٣٤٦٧٣] (قوله: وهلك الرهن بالدين) أعاده ليني عليه التعليل.

[٣٤٦٧٤] (قوله: لأنه) أي: لأنَّ عقدَ الحوالة في معنى الإبراء بطريق الأداء دونَ الإسقاط،

وفي بعض نسخ "الهداية": ((في معنى البراءة))، وهي أظهر.

والحاصل - كما في "الكفاية"^(٢): ((أنَّ الحوالة لا تُسقطُ الدَّيْنَ، ولكنَّ ذمَّةَ المُحتالِ عليه تُقوِّمُ مقامَ ذمَّةِ المحيل، ولهذا يعودُ الدَّيْنُ إلى ذمَّةِ المحيل إذا مات المُحتالُ عليه مفلساً.

[٣٤٦٧٥] (قوله: ومفادُهُ) أي: مُفادُ تقييدِ "المصنّف" البطلانَ بالحوالة.

[٣٤٦٧٦] (قوله: عَدَمُ بَطْلانِ الصِّلحِ) قدّمنا^(٣) التّصريحَ به عن "السَّعديّة"، وأنّه مُقتضى

كلام شراح "الهداية" وإن اقتضى كلامه السابق^(٤) خلافاً، والشَّراءُ مثل الصِّلحِ، فافهم.

[٣٤٦٧٧] (قوله: وأنَّ الدَّيْنَ إلخ) هذا إنّما يُؤخَذُ مِنَ التَّعليلِ الذي ذكره "المُهستاني"^(٥)،

وعبارته: ((وتبطلُ الحوالةُ بالهلاكِ لحصولِ الاستيفاءِ كما في "النَّظْمِ" وغيره، وفيه إشعارٌ بأنَّ الدَّيْنَ ليس بأَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ^(٦)، وإلاَّ فينبغي أن لا تَبْطُلَ الحوالةُ فيما زاد عليها؛ لأنَّ الاستيفاءَ التَّامَّ لم يَحْصُقْ، وإلى^(٧) أنَّ الصِّلحَ لم يَبْطُلْ)) اهـ "ط"^(٨).

(قوله: هذا إنّما يُؤخَذُ مِنَ التَّعليلِ الذي ذكره "المُهستاني" إلخ) بل يُؤخَذُ أيضاً مِنْ قولِ "المصنّف":

((هَلَكَ بالدَّيْنِ))؛ فإنَّ الرَّهْنَ لا يُقالُ فيه: إنّه يهلكُ بالدَّيْنِ إذا كان أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ.

(١) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصيراً إلخ ١٥٧/٤.

(٢) "الكفاية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصيراً إلخ ١٣٦/٩ (ذيل "تكملة فتح القدير").

(٣) المقولة [٣٤٦٧٢] قوله: ((أو شراء أو صلح)).

(٤) في الصفحة السابقة.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل التصرف والجناية في الرهن ١٠٨/٢.

(٦) في "ك": ((الدَّيْنِ)) بدل ((الرَّهْنِ))، وهو مخالف لعبارة "ط".

(٧) ((وإلى)) معطوف على ((بأن)) في قوله: ((وفيه إشارة بأن...)).

(٨) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ - فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن ٢٥٥/٤-٢٥٦.

وإلا فينبغي أن لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة، "فَهَسْتَانِي"^(١). (وكذا) أي: كما يَهْلِكُ الرهن بالدين في الصُّور^(٢) المذكورة يَهْلِكُ به أيضاً (لو تصادقا على أن لا دين) عليه (ثم هلك) الرهن^(٣) بالدين؛ لتوهم وجوب الدين بتصادقهما^(٤) على قيامه، فتكون المطالبة به باقية، بخلاف الإبراء؛ فإنه يسقط الدين أصلاً.

أقول: قدّم "الشَّارح" أوّل كتاب الإجارة^(٥): ((أَنَّ "المصنّف" اعتمد أنّه إذا فسَدَ العقدُ في البعض فسَدَ في الكلِّ))، تأمّل.

[٣٤٦٧٨] (قوله: ثُمَّ هَلَكَ الرَّهْنُ بِالذَّيْنِ) الأولى إسقاطُ قوله: ((بالدين))؛ لأنّ قوله: ((يَهْلِكُ به)) مُغْنٍ عنه.

[٣٤٦٧٩] (قوله: لتوهم وجوب الدين إلخ) لأنّ الرهن مضمون بالدين أو بجهته^(٦) عند توهم الوجود كما في الدين الموعود، وقد بقيت الجهة؛ لاحتمال أن يتصادقا على قيام الدين بعد [٤/١٩٨ق/ب] تصادقهما على عدمه، بخلاف الإبراء؛ لأنّه سقط به، "درر"^(٧). لكن في "التبيين"^(٨) وغيره عن "مبسوط شمس الأئمة"^(٩): ((لو تصادقا قبل هلاك الرهن ثم هلك يَهْلِكُ أمانة؛

(قوله: الأولى إسقاطُ قوله: بالدين إلخ) إلّا أن يُعلّقَ قوله: ((بالدين)) بقوله: ((الرهن)) لا ب: ((هَلِكُ)).

(١) "جامع الرموز": كتاب الرهن - فصل التصرف والجنابة في الرهن ١٨٠/٢.

(٢) في "و": ((الصُّورة)).

(٣) ((الرهن)) من "المتن" في "و".

(٤) في "و": ((لتصادقهما)).

(٥) ٢٤/١٩.

(٦) قوله: ((أو بجهته)) ليس في "ب" و"م"، وما أثبتناه من "الأصل" و"ك" و"ت" موافق لعبارة "الدرر".

(٧) "الدرر والغرر": كتاب الرهن - باب التصرف والجنابة في الرهن - فصل: رهن عَصِيْرًا قيمته عشرة بما إلخ ٢٦٢/٢.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره - فصل: رهن عَصِيْرًا قيمته

عشرة بعشرة فتحمر إلخ ٩٧/٦ بتصرف.

(٩) "المبسوط": كتاب الرهن - باب الرهن الذي لا يضمن صاحبه ٩١/٢١ بتصرف.

(كلُّ حُكْمٍ) عُرِفَ (في الرِّهْنِ الصَّحِيحِ) فهو الحُكْمُ في الرِّهْنِ الفاسِدِ) كما في
"العماديَّة" (١).....

لأنَّه بتصادقهما يتنفي الدَّيْنُ مِنَ الْأَصْلِ، وَضَمَانُ الرِّهْنِ لَا يَبْقَى بَدُونِ الدَّيْنِ. وَذَكَرَ "الإِسْبَاحِيُّ" (٢):
أَنَّهُ الصَّوَابُ ((اهـ. واختار "صاحب الهداية" (٣) هلاكَهُ مضموناً في الصُّورَتَيْنِ، "سعدية" (٤).

[٣٤٦٨٠] (قوله: فهو الحُكْمُ في الرِّهْنِ الفاسِدِ) أي: في حالِ الحَيَاةِ والمَمَاتِ، فَلَوْ نَقَضَ
الرَّاهَنُ الْعَقْدَ بِحُكْمِ الْفَسَادِ وَأَرَادَ اسْتِرْدَادَ الْمَرْهُونِ كَانَ لِلْمَرْتَهَنِ حَبْسُهُ حَتَّى يُوَدِّيَ إِلَيْهِ الرَّاهَنُ مَا
قَبَضَ، وَإِذَا مَاتَ الرَّاهَنُ وَعَلَيْهِ دِيُونٌ كَثِيرَةٌ فَلِلْمَرْتَهَنِ أَوَّلَى مِنْ سَائِرِ الْغَرَمَاءِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الرِّهْنُ
الْفَاسِدُ سَابِقاً عَلَى الدَّيْنِ، فَلَوْ كَانَ بَدِينٍ عَلَى الرَّاهَنِ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَبْسُهُ؛ لِأَنَّهُ مَا اسْتَفَادَ
تِلْكَ الْيَدَ بِمُقَابَلَةِ هَذَا الْمَالِ، وَيَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ أَسْوَةً لِلْغَرَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَلَى الْمَحَلِّ يَدٌ مُسْتَحَقَّةٌ،

(قوله: لأنَّه ما استفادَ تلكَ اليدَ بمُقَابَلَةِ هَذَا الْمَالِ، وَيَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ أَسْوَةً لِلْغَرَمَاءِ إلخ) عبارة "الفصول":
((لأنَّه ما استفادَ مِلْكَ الْيَدِ بِمُقَابَلَةِ هَذَا الدَّيْنِ، فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ لَدَيْنِ وَجِبَ بِجِهَةِ أُخْرَى)) اهـ. وفيه تأمُّلٌ. وَلَعَلَّ
فِيهِ قَلْباً، وَالْأَصْلُ: لِأَنَّهُ مَا اسْتَفَادَ الْمَالُ بِمُقَابَلَةِ تِلْكَ الْيَدِ. وَعبارة "الْبَزَازِيَّة": ((الرَّاهَنُ الْفَاسِدُ كَالصَّحِيحِ، هَذَا إِذَا
لَحِقَ الدَّيْنُ الرِّهْنَ الْفَاسِدَ، أَمَّا إِذَا سَبَقَ الدَّيْنُ ثُمَّ رُهِنَ فَاسِداً بِذَلِكَ الدَّيْنِ، ثُمَّ تَنَاقَضَا بَعْدَ قَبْضِهِ لَيْسَ لِلْمَرْتَهَنِ
حَبْسُهُ لَاسْتِفَاءِ الدَّيْنِ السَّابِقِ، وَلَيْسَ الْمَرْتَهَنُ أَوَّلَى مِنْ سَائِرِ الْغَرَمَاءِ بَعْدَ مَوْتِ الرَّاهَنِ؛ لَعَدِمَ الْمُقَابَلَةَ حُكْماً؛
لِفَسَادِ السَّبَبِ، بِخِلَافِ الرِّهْنِ السَّابِقِ وَالدَّيْنِ الْآلِاحِقِ؛ لِأَنَّ الرَّاهَنَ قَبَضَهُ بِمُقَابَلَةِ الرِّهْنِ، وَهُنَا الْقَبْضُ سَابِقٌ فَيُثْبِتُ
الْمُقَابَلَةَ الْحَقِيقِيَّةَ ثَمَّةً، وَبِخِلَافِ الرِّهْنِ الصَّحِيحِ تَقَدَّمَ الدَّيْنُ أَوْ تَأَخَّرَ.

(١) انظر "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والخس وما لا يكون

٤٠/٢ نقلاً عن "ط"، أي: "المحيط البرهاني"، وعن "ج"، أي: "الجامع الكبير"، وعن "شقي"، أي: "شرح القُدوري".

(٢) لم نقف على المسألة في "شرحه". على "مختصر الطحاوي".

(٣) "الهداية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيراً إلخ ١٥٧/٤.

(٤) "الحواشي السعدية": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: ومن رهن عَصِيراً إلخ ١٣٦/٩

(هامش "تكملة فتح القدير").

قال^(١): ((وذكر "الكرخي": أَنَّ المقبوض^(٢) بِحُكْمِ الرَّهْنِ الْفَاسِدِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الضَّمَانُ)). وفيها أيضاً^(٣): ((وفي كلِّ موضع كان الرَّهْنُ مَالاً والمقابلُ به مضموناً إلاَّ أَنَّهُ فَقَدْ بَعْضُ شرائطِ الجوازِ كرهنِ المُشَاعِ (يَتَعَقَّدُ الرَّهْنُ) لوجودِ شرطِ الانعقادِ، لكنْ (بصفةِ الفسادِ) كالفسادِ مِنَ البيوعِ. (وفي كلِّ موضعٍ لم يكنِ الرَّهْنُ) (كذلك) أي: لم يكنِ مَالاً.....

بخلاف الرَّهْنِ الصَّحِيحِ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، وقامه في "العماديَّة"^(٤) و"الذَّخِيرَةُ"^(٥) و"البرازية"^(٦).

[٣٤٦٨١] (قوله: يَتَعَلَّقُ بِهِ الضَّمَانُ) صوابه: لا يَتَعَلَّقُ؛ لأنَّ المنقولَ عن "الكرخي" في ٣٣٨/٥

"العماديَّة" وغيرها: ((أَنَّهُ يَهْلِكُ أَمَانَةً)).

وفي "الذَّخِيرَةُ"^(٧): ((وروى "ابن سماعه" عن "محمَّد": أَنَّهُ ليس للمرتهنِ حبسه؛ لأنَّه إصرارٌ على المعصية، ولكنْ ما في ظاهرِ الرِّوَايَةِ أصحُّ؛ لأنَّ الرَّاهِنَ لَمَّا نَقَضَ فَقَدْ ارْتَفَعَتِ المعصيةُ، وَحَبَسُ المرتهنِ المَرهُونَ لِيَصِلَ إِلَى حَقِّهِ لا يَكُونُ إصراراً؛ لأنَّ الرَّاهِنَ يُجْبِرُ على تسليمِ ما قبضَ، فإذا امتنعَ فهو المَصْرُ، ألا ترى أنَّ في الشِّراءِ الفاسدِ للمشتري الحسَنَ إلى استيفاءِ الثَّمَنِ؟) اهـ مُلَخَّصاً.

[٣٤٦٨٢] (قوله: أي: لم يكنِ مَالاً) كالمُدْبِرِ وأُمِّ الولدِ؛ فَإِنَّ للرَّاهِنَ أَخَذَهَا؛ لأنَّ رَهْنَهُمَا

باطلٌ، "منح"^(٨).

(١) انظر "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٤٠/٢ بتصرف.

(٢) في "ط": ((للمقبوض)).

(٣) انظر "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٤٠/٢ نقلاً عن "ط"، أي: "الحيط البرهاني".

(٤) انظر "جامع الفصولين": الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة وأحكامها وفيما يكون مضموناً بالقبض والحبس وما لا يكون ٤٠/٢ نقلاً عن "خ"، أي: "قاضي خان".

(٥) انظر "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الحادي عشر في الرهن الفاسد إذا أراد الراهن استرداده بحكم الفساد إلخ ٣١٥-٣١٦/١١.

(٦) انظر "البرازية": كتاب الرهن - الفصل السادس في قبضه - نوع في حق المرتهن فيه ٧١/٦-٧٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الذخيرة": كتاب الرهن - الفصل الحادي عشر في الرهن الفاسد إذا أراد الراهن استرداده بحكم الفساد إلخ ٣١٥/١١.

(٨) "المنح": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن والجناية عليه إلخ - فصل: المسائل المتفرقة ٢/٢٢٨ أ باختصار.

ولم يكن المقابل به مضموناً (لا يَتَعَقَّدُ الرَّهْنُ أَصْلًا) وَحِينَئِذٍ (فَإِذَا هَلَكَ هَلْكَ بغير شيءٍ) بخلافِ الفاسدِ فَإِنَّهُ يَهْلِكُ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ.

وَمَنْ^(١) مات وله غرماء فالمرتبهن أحقُّ به كما في الرهنِ الصَّحيحِ.

(فرعٌ)

رَهْنُ الرَّهْنِ باطلٌ كما حرَّراهُ في العاريةِ مَعْرِيًّا لـ "الوهبانية"، وفي مُعَايَاَتِهَا قال^(٢):

[٣٤٦٨٣] (قوله: ولم يكن المقابل به مضموناً) كما لو رهنَ عَيْنًا بِخَمْرِ مُسْلِمٍ فَلَهُ أَخَذُهَا مِنْهُ، وَالْوَاوُ بِمَعْنَى: أَوْ، قَالَ فِي "جَامِعِ الْفُصُولِ"^(٣): ((فَلَوْ فَقَدْ أَحَدَهُمَا لَمْ يَتَعَقَّدْ أَصْلًا)).

[٣٤٦٨٤] (قوله: بخلافِ الفاسدِ) مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِ "المُصَنِّفِ": ((كُلُّ حُكْمٍ إِلْحٍ))، "ط"^(٤).

[٣٤٦٨٥] (قوله: رَهْنُ الرَّهْنِ باطلٌ) أَي: إِذَا رَهَنَهُ الرَّاهِنُ أَوْ الْمُرْتَهِنُ بِلَا إِذْنٍ، فَلَوْ بِإِذْنٍ صَحَّ الثَّانِي وَيَطْلُ الْأَوَّلُ، وَقَدَّمْنَا بَيَانَهُ فِي بَابِ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ^(٥).

[٣٤٦٨٦] (قوله: كما حرَّراهُ في العاريةِ) حَيْثُ قَالَ فِيهَا^(٦): ((وَأَمَّا الرَّهْنُ فَكَالْوَدِيعَةِ))، وَقَالَ "المُصَنِّفُ" فِي الْعَارِيَةِ^(٧): ((وَلَا تُؤَجَّرُ وَلَا تُرَهَّنُ كَالْوَدِيعَةِ)) اهـ "ط"^(٨).

(١) فِي "د": ((وَلَوْ)) بَدَلَ ((وَمِنْ)).

(٢) "المنظومة الوهبانية": فَصْلٌ فِي الْمَعَايَا ص ١٢٠. - (هَامِشُ "المنظومة المحببة") وَالشُّطْرَانُ فِي الْمَنْظُومَةِ هَكَذَا:

وَأَيُّ رَهْنٍ لَا يَرَامُ افْتِكَائُهُ وَأَيْنَ يَحِلُّ الْخَمْرُ شُرْبًا وَمُسْكَرٌ
وَمَنْ ذَا الَّذِي إِنْ مَاتَ مَجْنُونٌ عَلَيْهِ إِذَا مَا مَاتَ بِالْمَوْتِ يُشْطَرُّ

(٣) "جَامِعُ الْفُصُولِ": الْفُصُلُ الثَّلَاثُونَ فِي التَّصَرُّفَاتِ الْفَاسِدَةِ وَأَحْكَامِهَا وَفِيمَا يَكُونُ مَضْمُونًا بِالْقَبْضِ وَالْحَبْسِ وَمَا لَا يَكُونُ ٤٠/٢ نَقْلًا عَنْ "ط"، أَي: "الْمَحِيطُ الْبَرَهَانِي".

(٤) "ط": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ إِلْح - فَصْلٌ فِي مَسَائِلٍ مُتَفَرِّقَةٍ ٢٥٦.

(٥) الْمَقُولَةُ [٣٤٤٩٠] قَوْلُهُ: ((مَنْ الْمُرْتَهِنُ إِلْح)).

(٦) ٣٤٩/١٨.

(٧) ٣٤٧/١٨.

(٨) "ط": كِتَابُ الرَّهْنِ - بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ إِلْح - فَصْلٌ فِي مَسَائِلٍ مُتَفَرِّقَةٍ ٢٥٦/٤.

((وَأَيُّ رَهْنٍ لَا يُرَأَمُ انفكاكُهُ ومجنيئُهُ لو ماتَ بالموْتِ يُشْطَرُّ)).
 هذا تفسير^(١) ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، والمعنى: كلُّ نفسٍ تُرَهَّنُ
 بكسبِها عندَ اللهِ تعالى، انتهى^(٢).

[٣٤٦٨٧] (قوله: ومجنيئُهُ إلخ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: أَيُّ جانٍ، وضميرُ ((يُشْطَرُّ))
 يَعُودُ إلى الواجبِ بالجناية، "ط"^(٣).

قال "ح"^(٤): ((يعني: أَيُّ جانٍ إذا ماتَ مَنْ جنى عليه يَجِبُ شَطْرُ الدِّيَّةِ، وإنْ عاشَ يَجِبُ
 الدِّيَّةُ كاملةً؟ الجواب: حتَّى تَقَطَّعَ الحَشْفَةُ إنْ ماتَ الصَّبِيُّ وَجَبَ عليه نصفُ الدِّيَّةِ، وإنْ عاشَ
 وَجَبَتْ كاملةً، وكذلك في العبدِ يَجِبُ نصفُ القيمةِ وتَمَامُهَا؛ لأنَّه حصلَ التَّلَفُ بمأذونٍ فيه وهو
 قَطْعُ الثَّلْفَةِ، وغيرَ مأذونٍ فيه وهو قَطْعُ الحَشْفَةِ)) اهـ. وتقدَّمتِ المسألةُ في بابِ ضمانِ
 الأجير^(٥)، وستأتي أيضاً قُبَيْلَ بابِ القَسَامَةِ^(٦).

[٣٤٦٨٨] (قوله: هذا التفسيرُ) في بعض النسخ: ((تفسير^(٧)))، بدونِ ((أل))، وهو
 الأوضحُ، والإشارةُ إلى قوله: ((وَأَيُّ رَهْنٍ إلخ)) أي: هذا تفسيرُ وبيانُ قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾
 الآية، [المدثر: ٣٨] والله تعالى أعلم.

[انتهى بفضل الله ومنه الجزء الثاني والعشرون]

ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثالث والعشرون، وأوله: كتاب الجنايات

(١) في "د": ((تعبير)).

(٢) من قوله ((هذا تفسير)) إلى هذا الموضع ليس في "و".

(٣) "ط": كتاب الرهن - باب التصرف في الرهن إلخ - فصل في مسائل متفرقة ٢٥٦/٤.

(٤) "ح": كتاب الرهن - باب في التصرف في الرهن - فصل في مسائل متفرقة ق ٣٥٠/أ.

(٥) ٢٦١/١٩ "در".

(٦) ٣٨٣/٢٣ "در".

(٧) في "الأصل" و"ك" و"ت": ((قوله: هذا التعبيرُ، في بعض النسخ: تعبير)).

الاستدراكات

2000

الاستدراكات

الصحيفة

الاستدراكات

- الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى ٥٤٧
- الاستدراكات على نسخة "الأصل" (بيطار) ٥٤٨
- الاستدراكات على نسخة "ب" (المطبوعة البولاقية) ٥٤٩
- الاستدراكات على نسخة "م" (المطبوعة الميمنية) ٥٥٢
- الاستدراكات على مطبوعة "التقارير" ٥٥٣

الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى

تسلسل	صحيفة	هامش
١	١٢٨	٦
٢	٢٩٤	٦
٣	٤٢٤	١٤
٤	٥٠٥	٥
٥	٥٣٠	٢

الاستدراكات على نسخة "الأصل" (بيطار)

تسلسل	صحيفة	هامش
١	٢٧	١٢
٢	٧٩	١٣
٣	٨٥	٤
٤	٩١	٨
٥	١٣٦	٢
٦	١٣٨	٤
٧	١٧٨	٣
٨	١٨١	١٠
٩	١٨٣	٨
١٠	٣٣٢	١
١١	٣٤٧	٨
١٢	٣٥٠	١
١٣	٣٧٥	٣
١٤	٣٨٥	٨
١٥	٤٣٨	٤
١٦	٤٣٩	٥
١٧	٤٧٦	٦
١٨	٤٨٣	٥
١٩	٥٢١	٣

الاستدراكات على نسخة "ب" (المطبوعة البولاقية)

هامش	صحيفة	تسلسل
٦	٩٩	٢١
٣	١٠٧	٢٢
١	١٠٨	٢٣
٤	١٠٨	٢٤
٥	١٠٨	٢٥
٧	١١٦	٢٦
٥	١١٩	٢٧
٥	١٢٨	٢٨
٤	١٣٢	٢٩
٢	١٣٦	٣٠
٤	١٣٨	٣١
١	١٥١	٣٢
٩	١٥٢	٣٣
٢	١٥٣	٣٤
٤	١٥٦	٣٥
١	١٦٠	٣٦
١٠	١٦٠	٣٧
٩ + ١	١٦٣	٣٨
٣	١٦٤	٣٩
١	١٧٨	٤٠

هامش	صحيفة	تسلسل
١١	٥	١
٤	١٢	٢
٣	٢١	٣
١	٢٤	٤
٣	٢٧	٥
٣	٣٢	٦
١	٤٥	٧
٥	٤٦	٨
٥	٤٨	٩
٣	٥٢	١٠
٥	٥٩	١١
٦	٦٢	١٢
١	٦٤	١٣
٨	٩١	١٤
٧	٩٣	١٥
٨	٩٤	١٦
٣	٩٥	١٧
١٠	٩٥	١٨
٤	٩٦	١٩
٥	٩٨	٢٠

تسلسل	صحيفة	هامش
٤١	١٨٠	٢
٤٢	١٨١	١٠
٤٣	١٨٣	٨ + ٥
٤٤	١٩٠	١
٤٥	١٩٣	٥
٤٦	١٩٧	١
٤٧	٢٢١	٣
٤٨	٢٢٥	١
٤٩	٢٦٣	٢
٥٠	٢٧٦	٩
٥١	٢٧٨	٦
٥٢	٢٨٣	٥
٥٣	٢٩٣	١
٥٤	٣١٥	٦
٥٥	٣٢٠	١
٥٦	٣٣٦	١
٥٧	٣٥٠	١
٥٨	٣٦٥	١
٥٩	٣٦٥	٦
٦٠	٣٦٨	٨

تسلسل	صحيفة	هامش
٨١	٤٧٥	٣
٨٢	٤٧٦	٣ + ٢
٨٣	٤٧٨	١
٨٤	٤٨٣	٩
٨٥	٤٨٤	٤
٨٦	٤٩٦	٢
٨٧	٥١٠	٥ + ١
٨٨	٥١١	٢
٨٩	٥١٤	٢
٩٠	٥٢١	٣
٩١	٥٢٤	٥
٩٢	٥٣٧	٦

الاستدراكات على نسخة "م" (المطبوعة الميمية)

هامش	صحيفة	تسلسل
١٠	١٨١	٢١
٨	١٨٣	٢٢
٨	١٨٥	٢٣
٥	١٩٣	٢٤
٧	١٩٩	٢٥
١١	٢٠٩	٢٦
٧	٢٧٣	٢٧
٣	٣١٠	٢٨
١٧	٣٢٢	٢٩
٧ + ٥	٣٣٠	٣٠
١٠	٣٥١	٣١
٨	٣٦٨	٣٢
١٠	٣٧٩	٣٣
٥	٣٩١	٣٤
٦	٣٩٦	٣٥
٥	٤٣٩	٣٦
٢	٤٧٦	٣٧
٤	٤٩٩	٣٨
٣	٥٢١	٣٩
٦	٥٣٧	٤٠

هامش	صحيفة	تسلسل
١٠	١١	١
٦	١٧	٢
٣	٣٢	٣
٥	٤٦	٤
٦	٦٢	٥
٥	٧٠	٦
٥	٧١	٧
٨	٩١	٨
٧	٩٣	٩
٣	٩٥	١٠
٤ + ٢	٩٦	١١
٥	٩٨	١٢
٧	١٠٨	١٣
٤	١٢٦	١٤
١	١٤١	١٥
٩	١٥٢	١٦
٤	١٥٦	١٧
٥	١٥٨	١٨
١٠	١٦٠	١٩
٩	١٦٣	٢٠

الاستدراكات على مطبوعة "التقريرات"

تسلسل	صحيفة	هامش
١	٢٨٢	٩

فهرس الموضوعات

Journal of Management Inquiry 18(6)

فهرس الموضوعات

الصحيفة

الموضوع

فصل في البيع

- ٥..... حكم بيع السرّقين
- ٧..... جواز أخذ دينٍ على الكافر من ثمن الخمر.....
- ٧..... [مطلب: قول الفقيه (فافهم) تنبيه على حكم شرعيّ دقيق يفهم بالاستنباط]
- ٨..... [مطلب في حكم كسب المغنّة والنّائحة وصاحب طبلٍ أو مزمار]
- ٨..... [مطلب في حكم المال الحرام إذا انتقل للورثة]
- ١٠..... [مطلب: يجوز تحليّة المصحف وتعشيره ونقطه، وكذا نقش المسجد]
- ١٣..... [مطلب: يجوز دخول الدّمّيّ المسجد]
- ١٤..... [مطلب في الأمر التّكوينيّ والأمر التّكليفيّ]
- ١٦..... [مطلب: "السّير الكبير" آخرُ تصنيف للإمام "محمّد"]
- ١٦..... [مطلب: شأن المتون غالباً البناء على أقوال الإمام "أبي حنيفة"]
- ١٧..... [مطلب: تجوز عيادة أهل الدّمّة]
- ١٨..... [مطلب في حكم عيادة الفاسق، وحكم مخالطة أهل الشرّ والباطل]
- ١٨..... مطلب في آداب عيادة المريض
- ١٩..... (فائدة) المعايدة في يوم الأربعاء
- ٢٠..... [مطلب: حكم خصاء البهائم]
- ٢٠..... (تنبيه) [يجوز ثقب أذن البنات]
- ٢٠..... لا بأس بكّي البهائم للعلامة
- ٢١..... حكم إنزاء الحمير على الخيل
- ٢١..... حكم الحقنة
- ٢١..... مطلب في التّداوي بالمُحرّم
- ٢٣..... (تنمة) [حكم التّحذير للعمليات الجراحية]

الموضوع

الصحيفة

- [مطلب: حكم الهدية والرشوة للقضاة ونحوهم] ٢٣
- [مطلب: يعطى القاضي ما يكفيه وأهلكه في كل زمان ولو كان غنياً] ٢٤
- حكم شراء ما لا بُدَّ للصغير منه، وبيعه ٢٥
- [مطلب: حكم عمل الصغير، ومن يقبض أجره] ٢٦
- حكم بيع عصير العنب ممن يتخذه خمراً ٢٩
- [مطلب: لا يجوز بيع السلاح لأهل الفتنة] ٣٠
- [مطلب في حكم بيع ما لا تكون المعصية بعينه] ٣١
- [مطلب: يجوز تعمير الكنيسة] ٣٢
- حكم بيع بناء بيوت مكة وأرضها ٣٦
- حكم إقراض بقالٍ دراهم ليأخذ منه ما شاء ٤١
- [مطلب: يجوز للمستقرض أن يردَّ القرض مع زيادة إذا لم يُشترط ذلك] ٤٢
- [مطلب: حكم اللّعب بالنرد والشطرنج] ٤٣
- (فرع) اللّعب بالأربعة عشر حرام ٤٥
- مطلب في كراهة الدّعاء بمعقِدِ العزّ من عرشه ٤٧
- [مطلب: مجرّد إيهام اللفظ ما لا يجوز كافٍ في المنع عن التّلفّظ به] ٤٨
- (تنبيه) حكم قولهم: اللّهم صلّ على محمّدٍ عدّد علمك، ونحوه ٥١
- [مطلب: حكم قول القائل في الدّعاء: بحقّ رسلك وأنبياك وأوليائك] ٥٤
- [مطلب في استحباب الدّعاء لمن يُخرج زكاةً ماله أو يتصدّق] ٥٤
- [مطلب: حكم من يسأل النّاس بحقّ الله أو بوجه الله] ٥٧
- [مطلب: حكم من يقرأ القرآن ولا يعمل به، ومن يصلّي ويعصي] ٥٧
- (فرع) هل يكره رفع الصّوت بالذّكر والدّعاء؟ ٥٨
- مطلب في رفع الصّوت بالذّكر ٥٨

الموضوع الصحيفة

- [مطلب: حكم الاحتكار] ٦١
- [مطلب: حكم تلقي الجلب] ٦٣
- [مطلب: عادة صاحب "الهداية" تأخير دليل القول الذي يختاره] ٦٧
- [مطلب: حكم التسعير] ٦٧
- [مطلب: مقدار التعدّي الفاحش في الأسعار] ٦٨
- [مطلب: التسعير حَجَرٌ معنًى؛ لأنّه منع عن البيع بزيادة فاحشة] ٧٢
- مطلب في حيس الطُّبور ٧٣
- (تنبيه) اتّخاذ المقاصيص، واللّعب بالحمام ٧٤
- مطلب في المسابقة ٧٦
- [مطلب: يجوز الشرط من جانب واحد، أو إذا أدخل ثالثاً بينهما، ويحرّم من الجانبين] ٨١
- [مطلب في اشتقاق لفظ القمار] ٨١
- (تتمّة) في شروط السّباق بالفرس ٨٣
- (فرع) يُكره الرّمي إلى هدفٍ نحو القبلة ٨٤
- [مطلب: حكم المصارعة] ٨٤
- [مطلب في حكم رواية القصص] ٨٨
- مطلب في تقليد الأظفار وحلق الشّعر ٩٠
- يُستحبُّ حلق العانة وتنظيفُ البدن بالاغتسال كلّ أسبوعٍ مرّةً ٩٦
- [مطلب: لا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يُشبه المخنث] ٩٧
- حكم نتف الشّيب ٩٨
- (تنبيه) في نتف شعر الفئيكين والأنف، وحلق شعر الصّدر والظّهر ٩٨
- [مطلب: السّنة في مقدار اللّحية] ٩٨
- (فائدة) خفة اللّحية ٩٩
- (لطيفة) عن هشام الكلبيّ ٩٩

الموضوع

الصحيفة

- مطلب في طلب العلم ١٠١
- مطلب في السّفر بلا إذن الأبوين ١٠٢
- مطلب في الغيبة ١٠٣
- (تتمّة) فيما لا يكون غيبة ١٠٧
- أنواع الغيبة ١٠٨
- [مطلب: تحرّم غيبة الدّمّي] ١١٠
- [كيف يتوب المغتاب؟] ١١٢
- [مطلب: أحكام صلة الرّحم] ١١٣
- حكم سلام المسلم على غير المسلم ١١٧
- حكم ردّ السّلام على غير المسلم ١٢٠
- [آداب الاستئذان في دخول البيوت] ١٢٢
- مطلب في السّلام وردّه وتشميت العاطس وحمده ١٢٥
- مطلب في تشميت العاطس ١٢٦
- [مطلب: يُستحبُّ أن يرُدَّ على مُبلِّغ السّلام] ١٢٩
- [مطلب: حكم ما إذا قال له: أقرئ فلاناً السّلام] ١٣٠
- [مطلب: لا يجب ردّ السّلام على الفقيه الذي يُعلّم تلامذته أو المقرئ يقرئهم القرآن] ١٣٣
- (تتمّة) يُسلّم الماشي على القاعد ١٣٥
- (فرع) إعطاء سائل المسجد ١٣٦
- مطلب في الأسماء والكنى ١٣٨
- (تتمّة) في أسماء الأبناء وكنائهم ١٤١
- حكم أن يدعو الرّجلُ أباه، وأن تدعو المرأة زوجها باسمه ١٤٣
- [مطلب: المواضع التي يُكره فيها الكلام] ١٤٤

الموضوع

- [مطلب: للعربية فضل على سائر اللّسن] ١٤٥
- [مطلب: حكم تطيين القبور] ١٤٦
- يُكره تمّي الموت إلّا لخوف الوقوع في المعصية ١٤٦
- [مطلب في لبس الرّجال اللؤلؤ والأحجار الكريمة] ١٤٧
- حكم الكتابة بقلم متّخذ من الذهب أو الفضة للرّجل والمرأة ١٥٠
- (فروع) الجواب على مذهب المفتي. والترّجيع بالقرآن والأذان ١٥٣
- [مطلب: يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل] ١٥٣
- [مطلب: القضاء في زمن المؤلّف تابع للفتوى] ١٥٣
- حكم قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذّة دفعة واحدة ١٥٥
- حكم خضاب الشّعر واللّحية ١٥٦
- حكم إتلاف الكتب التي لا يُستفَعُ بها والمصاحف الخلقية ١٥٧
- حكم الانتفاع بما وجدته ممّا لا قيمة له ١٥٩
- حكم الجماع بيت فيه مصحف ١٦٠
- حكم ركوب المسلمة على السّرج ١٦٠
- حكم التّغّي بالقرآن ١٦١
- حكم قراءة آية الكرسي وخواتيم البقرة عقيب الصّلاة ١٦١
- لا بأس بالرّشوة إذا خاف على دينه ١٦٣
- مطلب في الرّياء ١٦٧
- يكره غزل الرّجل على هيئة غزل المرأة ١٧٢
- حكم سؤر الرّجل للمرأة وعكسه ١٧٢
- حكم ضرب الزّوجة على ترك الصّلاة ١٧٢
- لا يجوز الوضوء من الحياض المعدّة للشّرب ١٧٣
- مطلب في أنّ الكذب يُباح في مواضع ١٧٤
- حكم نقل الميّت ١٨١

الصحيفة

الموضوع

الصحيفة

- مطلب في التَّعاوِيز والرُّقَى ١٨٢
- مطلب في إسقاط الحمل ١٨٣
- مطلب في الاكتحال والتَّوسعة على العيال في يوم عاشوراء ١٨٥
- مطلب: ثواب الصَّغير له ١٨٩
- [مطلب في أفضليَّة تعلُّم علم الفقه] ١٩١

كتاب إحياء الموات

- مناسبته ١٩٣
- الحياة نوعان: حاسَّة، ونامية ١٩٤
- لا يجوز إحياء ما قَرَّبَ من العامر ٢٠٢
- ليس للإمام أن يُقَطِّعَ ما لا غنى للمسلمين عنه ٢٠٢
- [مطلب في حريم بئر النَّاضِح] ٢٠٥
- [مطلب في مقدار الذَّرَاع وتعيينه] ٢٠٩
- [مطلب: حريم شجر أرض الموات] ٢١٣
- (حاتمة) بنى قصرًا في مفازة لا يَسْتَحِقُّ حريمًا ٢١٨

فصل في الشَّرب

- فصل في الشَّرب ٢١٩
- تعريفه لغةً ٢١٩
- تعريفه شرعًا ٢١٩
- [مطلب: المياه أربعة أنواع] ٢٢٠
- [مطلب: حكم نصب الرَّحَى على النَّهر العامِّ] ٢٢٢
- (فرع) إذا دخل الماء بغير إحرازٍ ٢٢٥
- مطلب: ملأ صبيَّ كوزًا من الحوض وأراق فيه بعضه ٢٢٦
- [مطلب: حكم مَنْ خاف على نفسه ودابَّته العطش] ٢٣٠
- [مطلب: كرى النَّهر الخاصِّ والمُشْتَرَك] ٢٣٣

الموضوع

- ٢٣٦ (تنبيهات) الإبراء عن مؤنة الكري بمجاوزة أرضه
- ٢٣٦ مطلب في الفرق بين تعزيل نهر الشرب ونهر المساقط
- ٢٣٧ (تنبيه) في كرى أنهار دمشق
- ٢٣٨ [مطلب في الدعوى والاختلاف والتصرف]
- ٢٣٩ مطلب: يُرجحُ القياس
- ٢٤٣ [مطلب: القدم يُترك على قدمه]
- ٢٤٥ مطلب: ليس لأهل الأعلى سكرُ النهر بلا رضاهم
- ٢٤٨ (تتمة) في سدّ كوة وفتح أخرى

كتاب الأشربة

- ٢٥٨ مناسبتها
- ٢٥٨ تعريفها لغةً
- ٢٥٨ تعريفها اصطلاحاً
- ٢٥٨ المحرّم من الأشربة أربعة:
- ٢٥٩ الأوّل: الخمر
- ٢٦١ أحكام الخمر عشرة
- ٢٧١ الثّاني: الطّلاء
- ٢٧٣ الثّالث: السّكر
- ٢٧٣ الأشربة التي تُتخذ من التمر ثلاثة
- ٢٧٤ الرّابع: نقيع الزّبيب
- ٢٧٧ الحلال من الأشربة أربعة:
- ٢٧٧ الأوّل: نبيذ التمر والزّبيب
- ٢٧٩ [مطلب: استعمال المباح على هيئة الفسقة محرّم له]
- ٢٨٠ الثّاني: الخليطان

الموضوع

الصحيفة

- الثالث: نبيذ العسل والتين والبرّ والشّعير والدُّرة ٢٨١
- الرابع: المثلث ٢٨١
- حكم الانتباز في الدُّبَاء والحَنْتَم والمُرَقَّت والنَّقير ٢٩٣
- كُرَّة شُرْب دُرْدِيّ الخمر ٢٩٥
- حكم أكل البنج والحشيشة ٢٩٦
- مطلب: الحشيشة ٢٩٨
- مطلب: الأفيون ٢٩٨
- مطلب: جوزة الطيب ٢٩٩
- مطلب: البرش ٢٩٩
- مطلب: التُّنُّ ٣٠٢
- مطلب: القهوة ٣٠٨
- (خاتمة) الإقلاع عن الأفيون لمن ابتلي به ٣٠٩
- (فرع) في شرب ما يُذهِبُ العقلَ لمنفعة كقطع أَكِلَةٍ ٣١٠

كتاب الصيد

- مناسبته ٣١١
- الصيد مباح بخمسة عشر شرطاً ٣١٢
- أسباب الملك ثلاثة ٣١٥
- تعلم الكلب ونحوه بترك الأكل ثلاثاً، مع الحرج ٣٢٢
- (تنبيه) معرفة تعلم البازي ٣٢٤
- تعلم البازي ونحوه بالرجوع إذا دعوته، مع الحرج ٣٢٥
- يُشترطُ إرسالُ مسلمٍ أو كتابيّ ٣٢٦
- يُشترطُ التَّسميةُ عندَ الإرسال ٣٢٦
- [مطلب في تشبُّه الإنسان ببعض صفاتِ الفهد] ٣٣١

الموضوع الصحيفة

- ٣٣٥ حكم ما لو أدرك الصيد حيًّا
- ٣٣٨ (تنبيه) مدّة طلب الصيد
- ٣٣٩ (فروع) في التشاغل عن صيد بعد وقوعه. وفي نصب شبكة الصيد
- ٣٣٩ حدّ الحياة المعتبرة في الصيد
- ٣٤٦ (تنبيه) رمى صيداً فوقع عند مجوسي أو نائم
- ٣٤٨ القتل ببندقية ثقيلة ذات حدة
- ٣٥٦ حكم صيد مجوسي ووثني ومتردّ
- ٣٥٧ لو رمى صيداً فلم يُثخنه فرماه آخر
- ٣٥٨ (تتمّة) لو رمى الصيد اثنان
- ٣٦٤ العبرة بحالة الرمي إلا في مسألة
- ٣٦٥ (فرع) باز معلّم أخذ صيداً وقتله، ولا يدرى أرسله إنساناً أو لا

كتاب الرهن

- ٣٦٩ مناسبته
- ٣٦٩ من محاسبته
- ٣٦٩ ركنه وشروطه وحكمه وسببه
- ٣٧٠ تعريفه لغةً
- ٣٧٠ تعريفه شرعاً
- ٣٧٨ [مطلب في التّحلية]
- ٣٧٨ الرهن مضمون بالأقلّ من قيمته ومن الدّين إذا هلك
- ٣٧٩ (تنبيه) لو رهن عبيدين وهلك أحدهما
- ٣٨٩ (فائدة) استقرض دراهم ورهن حماره
- ٣٩٢ يُسلّم كلّ الدّين أولاً، ثمّ الرهن
- ٣٩٣ التّحليف بالله على هلاك الرهن

الموضوع

الصحيفة

- يجب أن يحفظه بنفسه وعياله ٣٩٨
- مطلب: يضمن المرتهن بما يضمن به المودع، وموته مجهلاً ٣٩٩
- أجره بيت حفظه وحافظه على المرتهن ٤٠٣
- نفقة الرهن على الراهن ٤٠٣
- (فرع) في استيفاء الثمن ٤٠٤
- (تنبيه) هل الدعوى قبل الرد أو بعده؟ ٤٠٨
- يجوز السفر بالرهن إذا كان الطريق آمناً ٤١٠
- (فائدة) في الحديث: إذا عمي الرهن فهو بما فيه ٤١١

باب: ما يجوز ارتهائه وما لا يجوز

- باب: ما يجوز ارتهائه وما لا يجوز ٤١٣
- الحيلة في رهن المشاع ٤١٧
- [مطلب: ما لا يجوز الرهن به] ٤٢٢
- ما يصح فيه الرهن ٤٢٧
- هلاك الرهن في يد المرتهن ٤٢٩
- (تنبيه) لا يلزم الوفاء بالرهن الموعود ٤٣٠
- [مطلب: الوكيل لا يتولى طرفي العقد في رهن ولا بيع] ٤٣٥
- الرهن بالذهب والفضة والكيل والموزون ٤٣٧
- (فرع) في رهن الثياب ٤٥٣
- (فروع) في غصب الرهن، وهلاكه، وفساده وغيره ٤٥٥

باب: الرهن يوضع على يد عدل

- باب: الرهن يوضع على يد عدل ٤٥٩
- الرهن يخالف الوكالة من وجوه ٤٦٣
- [مطلب: تبطل الوكالة بموت الوكيل] ٤٦٦

الموضوع

- ٤٦٧ (فرع) التوكيل ببيع الرهن
 ٤٧٥ (فرع) في تعيب الرهن
 ٤٧٦ (خاتمة) فيمن يصلح عدلاً في الرهن

باب التصرف في الرهن والجناية عليه، وجنائه على غيره

- ٤٧٧ باب التصرف في الرهن والجناية عليه، وجنائه على غيره
 ٤٧٧ (فرع) أمر المرتهن ببيع الرهن لفلان، فبيع لغيره
 ٤٨٦ مطلب: تفسير التسامح
 ٤٩٢ (فروع) رهن الأب والوصي مال الطفل
 ٤٩٥ (تنبيه) في تقييد العارية بمدة
 ٥٠٠ [مطلب: يجب اتباع المنقول وإن لم يظهر للعقول]
 ٥٠٩ (تنمّة) في جناية الرهن بعضه على بعض
 ٥١٥ (فروع) في رهن الوصي التركة
 ٥١٦ (خاتمة) فيمن ينفرد بفسخ الرهن

فصل في مسائل متفرقة

- ٥١٧ فصل في مسائل متفرقة
 ٥٢١ نماء الرهن كالولد والثمر واللبن والصوف للراهن
 ٥٢١ هلاك نماء الرهن بالمجان
 ٥٢٩ استحقاق الرهن، ليس للمرتهن طلب غيره مقامه
 ٥٣٠ (تنبيه) إجارة المبيع وفاء للبائع
 ٥٣٢ (تنمّة) في فك الرهن
 ٥٣٨ كل حكم في الرهن الصحيح هو الحكم في الرهن الفاسد
 ٥٤٠ (فرع) رهن الرهن باطلاً

الصحيفة

Al-Fatih Islamic Campus
Dept. of Studies and Research
Damascus

THE COMMENTARY of Ibn ‘Äbdīn (Hashiyat Ibn ‘Äbdīn)

By

Muhammad Amīn Ibn Umar Ibn ‘Äbdīn

VOLUME 22

A CRITICAL EDITION

Supervised by: Prof. Dr. Husam Eddin Farfour

Rector of Al-Fatih Islamic Campus
(A branch of Bilād Al-Shām University)

EDITED AND PUBLISHED BY

Dar Al-Salam for Printing,
Publishing, Distribution,
and Translation

Al-Thaqāfa wa Al-Turāth
Publishing House,
Damascus

